AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01001 0852

ID: 00-b3075

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

الصناعة في مصر

(ابحاث اقتصادية صناعية تجارية مفيدة للجميع)

HC
535
R53
1935
C

تأليف

حسين على الرفاعى

مدير قسم النشر والترجمة ورئيس تحرير مجلة مصلحة التجارة والصناعة

دكتور فى العلوم الاقتصادية والسياسية من باريس

وحائز على امتحان الدكتوراه فى القانون ودبلوم العلوم الجنائية

L'INDUSTRIE EN EGYPTE

PAR

DR. HUSSEIN ALI EL-RIFAI

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

القاهرة

مطبعة مصر ٤٠ شارع نوبار باشا (سابقا شارع الدواوين)

١٩٣٥

كتب المؤلف

١ – La question agraire en Egypte - Paris 1919.

٢ – روح التعاون سنة ١٩٢٢

٣ – خلاصة الاقتصاد السياسى سنة ١٩٢٨

٤ – واحة سيوة سنة ١٩٣١

٥ – L'Egypte — 1932

٦ – تطور الصناعات فى مصر سنة ١٩٣٣

٧ – الصناعة فى مصر سنة ١٩٣٥

330.62
H818
Mckel

٣٣٨,٩٦٢
ع ٠ ص

18066

اهداء الكتاب

الى حضرتى صاحبى السعادة نابغتى مصر وزعيميها الاقتصاديين الكبيرين

احمد عبد الوهاب باشا
وزير المالية

و

محمد طلعت حرب باشا
نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر
وعضو مجلس ادارته المنتدب

اهدى هذا الكتاب مع عظيم الاجلال والاحترام

حسين على الرفاعى

حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا

نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر وعضو مجلس ادارته المنتدب

تقديم الكتاب

بقلم صاحبي العزة

الدكتور يوسف بك نحاس و خليـــل بك مطران

سكرتير عام النقابة الزراعية شاعر القطرين(١)

هذا كتاب ضخم جمع فأوعى . لامثيل له فيما كتب عن الصناعة المصرية الى اليوم ولا غناء عنه بعد اليوم لحاكم أو محكوم ممن يهمه استطلاع ما انشىء منها فى البلد على صورته الصحيحة ، وما يقبل التحسين والتكامل من تلك المنشآت ، وما يخلق بذوى الروية والابتكار والاقدام أن يفكروا فى استحداثه

وكان من دواعى السرور لنا أن صديقنا المفضال الدكتور حسين على الرفاعى قد رغب الينا فى تقديم كتابه، على ما دون الاجابة الى هذا الطلب من عناء شديد . وناهيك بمؤلف يناهز سبعمائة من الصفحات هى ثمرات تنقيب وتدقيق ومقارنة ونقل وترجمة وتحرير ، عن فطنة وعلم وصدق اتجاه ، فى مدى سبع من السنين

على اننا قد استعنا الله وحمدنا فى النهاية لصديقنا ما أتاح لنا الوقوف عليه من الجلائل والدقائق فى الأعمال الصناعية القائمة بمصر ومن شتى الأحوال التى تتصل بها . وخير ما آثرناه من الطريقة للاضطلاع بما ندبنا إليه هو أن ندارجه فى فصول مؤلفة مدارجة تمكننا من اظهار القراء على لباب ما تتضمنه من المباحث الممتعة القيمة بمثل ما يكشف الحجاب كشفاً عاجلا عن مطالع الأنوار ومظنّات الكنوز الغـــوالى

* * *

فى عهد محمد على الكبير زعم فريق من ذوى الرأى والتفكير وفى مقدمتهم المرحوم لينان دى بلفون ان الصناعة الكبيرة لا تنجح فى مصر ، مؤيدين ذلك ببراهين شتى ، أقواها فى نظر لينان دى بلفون هو استحالة حفظ الآلات الدقيقة التى تستعمل للغزل مثلا فى حُمَارَّة الصيف حيث الجو شبيه بالاتون وحيث العثير

---

(١) ومعرب كتاب الاقتصاد لمؤلفه بول لروا بوليه بالاشتراك مع المرحوم حافظ بك ابراهيم شاعر النيل

منتشر فى الهواء ينفذ الى كل شىء ويتلف كل شىء . وأضاف غير هؤلاء الى هذا السبب سبباً آخر مهماً جداً هو اعواز الوقود إذ لا غابات فى البلاد ولا مناجم للفحم فانّى للمصنوعات المصرية أن تزاحم مصنوعات أوربا فى الأسواق ولا ينبغى أن ننسى أيضا قول القائلين منهم أن العامل المصرى وهو مبتدىء بالصناعة يعجز عن مجاراة العامل الغربى الذى اكتسب بالخبرة الطويلة مهارة وحذقاً

بتلك المزاعم فسروا فشل محاولات محمد على فيما حاوله من إقامة الصناعة الكبرى فى مصر . على أن الأيام ما لبثت أن أدحضت مزاعم أولئك المثبطين وها نحن أولاء نرى صناعات متعددة قد ولدت ونمت كما أننا نرى على الخصوص صناعة الغزل قد نشطت بعزيمة تبشر بحسن المآل وتفسح للمصريين رحاب الآمال مع أن هذه الصناعة على مشقتها وضخامتها ومع كونها لم تزل فى أول نشأتها ، لم تلق من المساعدات الحكومية عشر معشار ما لقيته نظائرها فى البلدان الأخرى . فلو كتب ، لا أذن الله ، أن تفشل مصر فى مضمار الصناعة فلن يكون ذلك إلا من تقصير أبنائها فى هذا المضمار لا من تلك العلل التى ذكرت آنفاً وما اليها

نقول ذلك لنتطرق منه الى أن كل مجهود عملى يبذله الآن القادرون من المصريين لتشييد صروح الصناعة فى مصر هو خدمة وطنية من أجلّ ما يخدم به هذا البلد وان كل مجهود فكرىّ بجانب ذلك يبين للأمة تبييناً جلياً ما قطعته من شوط للرقىّ فى هذا المضمار وما يجدر بها أن تقف عليه لتزداد إقداماً ورقياً ، لا تجحد فائدته ولا تنكر عائدته . وكأن الدكتور حسين على الرفاعى قد شعر بالحاجة الماسة الى سد فراغ واسع من جانب هذا المجهود الفكرى وراعه أن لم يوجد إلا تقرير يكاد يكون واحداً فى نوعه عن الصناعة فى مصر هو الذى وضعته لجنة كان رئيسها ومقررها دولة اسمعيل صدقى باشا فى سنة ١٩١٦ بحيث أنه لم يقع نظر باحث من ذلك التاريخ على مدونة ذات بال ، فانبرى الدكتور المشار اليه لجمع ما تشتت من المعلومات الخاصة بالصناعة فى مصر وظل جاداً مطالعاً منقباً محققاً حتى قيض الله له أن أتم تأليف هذا الكتاب وفيه غنية لكل طالب

على أننا لما تصفحنا الفهرست وجدناه واسعاً الى حدّ خلنا معه أن أمانىّ الرجل قد جاوزت ما يستطيع الاضطلاع به حتى إذا مضينا فى مطالعة الفصول متدبرين ووقفنا على دقائق مشتملاتها اعتذرنا اليه فى ضميرنا عما سبق الى وهمنا وأكبرنا الفطنة والهمة والمثابرة التى أتت بتلك الثمرات الجنيّة

فى الفصل الأول ، وموضوعه عناصر الانتاج ، قد أخرج لنا بحثاً علمياً اقتصادياً دقيقاً مدعماً بالشىء الكثير من البيانات والاحصاءات فى قالب سهل التناول واضح العبارة تلذ قراءته خصوصاً ما جاء فيه عن الطبيعة ورأس المال والائتمان من نظريات جديرة بأن يرجع اليها شبابنا لاقتباس فوائدها الجمة . وقد تكلم بخاصة على الائتمان الصناعى فى مصر وقارن بينه وبين نظام الائتمان فى البلدان الأجنبية كانجلترا وفرنسا وبلجيكا واليابان الخ فبين تقصيرنا من الجهتين التشريعية والمالية عما بلغته تلك الأمم فيهما وتكلم على العمل فلخص بوضوح المبادىء والمذاهب المتعددة من حيث تقسيم العمل وحريته وعناصره وأنواعه . وعقب على ذلك التمهيد ببحث فى العمال وفى نظام الطوائف الذى كان موجوداً فى مصر منذ عهود الفراعنة ثم فى القرن الحادى عشر للميلاد ذاكراً لمحة من تاريخ هذه الطوائف ، ومتدرجاً الى نظام العمال فى الزمن الحالى ، والتشريع الخاص بهم المسنون منه والمرغوب فى سنه . وذيل هذا الفصل ببحث لحضرة العالم المتضلع حسن كامل الشيشينى قضى فيه قضاء مبرماً على أقوال القائلين بأن مصر لا تصلح لأن تكون بلاداً صناعية .

وفى الفصل الثانى تناول تنظيم الانتاج الصناعى فى مصر ، فتكلم على ما للحكومة من تدخل فى الصناعة من طريق مباشر أو غير مباشر ، وعلى تحديد الانتاج حسب تعداد السكان ، وعلى تحديده منعاً للأزمات . وهنا عنّ له الاستطراد الى بحث ليس من صميم موضوعه إلا أنه رأى الاسترسال فيه للافادة فأخذ يفصل الأزمات بأنواعها وأسبابها . وعرض آراء عدة من الثقات فى أزمتنا الحاضرة وطرفا مما جرى فى بعض المؤتمرات الأخيرة . وأثبت نص خطبة أنيقة لحضرة صاحب السعادة نابغتنا الاقتصادى احمد عبد الوهاب باشا فى دروس الأزمة وبعد إيرادها بنصها الشائق تبسط فى تقسيم الصناعات فى مصر وفى غيرها من الأقطار

وقد خص الفصل الثالث بصناعة الغزل والنسج فى مصر فاستهله بلمحة تاريخية لذيذة يؤخذ منها أن هذه الصناعة وجدت فيها منذ خمسة آلاف وخمسمائة سنة قبل الميلاد ، ثم أوفض منحدراً فى خلال العصور الى عهد الفاطميين ، فوصف ما كان فيه من ازدهار الصناعة ، الى أن اضمحلت فى أيام الأتراك ، ثم أحياها محمد على الكبير . وانتهى ببحثه الى الزمن الحالى فشرح شرحا وافياً ما قامت به شركات بنك مصر وهيئات أخرى من جهود موفقة لاحداث هذه الصناعة وبذر البذار الصالح لنموها وانتشارها وتوطينها فيها .

وذكر المؤلف ضروب التشجيع والمساعدة التى لقيتها صناعة الغزل والنسج فى مصر من لدن الحكومة . ومع موافقتنا لحضرته على أن هذه المؤازرة لها قيمتها إلا أننا نراها كما أشرنا ، غير كافية لبلوغ الغرض الوطنى الاسمى الذى أوحى بها ، فى حين أن البلاد قد أصبحت مفتقرة أشد الافتقار الى صناعة قطنية محلية تموّن أهلها أو على الأقل السواد الأعظم منهم إذا تعذر فى الآونة الحاضرة اخراج البضائع الأنيقة . وانا لنشهد المجهودات الجبارة التى قامت بها بعد الهدنة البلدان المنتجة للقطن بل البلدان التى لاتنتجه أيضا ، لاستحداث تلك الصناعة عندها ، فأدركت منهـــا ما أرادت الى حدّ أنها زحزحت الممالك العريقة فى تلك الصناعة عن مركزها الممتاز وجعلتها أمام خطر منذر بسوء العقبى . ونحن نرى من ناحية أخرى أن قطننا الخام يهدد بالكساد تهـديداً لم يفت أحداً من المطلعين على الشؤون القطنية من رجال رسميين وغيرهم ، فاذا أصبح هذا التهديد أمراً واقعاً ، لاسمح الله ، أفلا يكون أقل الواجب علينا نحو أنفسنا أن نسد ما تتطلبه البـلاد من الأنسجة القطنية فلا يتكدس القطن الخام عندنا ونرسل المَعِين الصـــافى من أموالنا لمشترى الأنسجة من الخـارج

من أجل ذلك لم يكن للحكومة مناص من أن تعمل على توسيع نطاق الصناعة القطنية وأن تمهد لذوى رؤوس الأموال طرق الاقدام عليها بما تمنحهم من المساعدات المتنوعة . وكل منحة بل تضحية فى هذه السبل تكون دعامـة للسلامة فى المستقبل

وفى نفس هذا الفصل كلام على تاريخ القطن فى مصر ؛ وبيان لفضل أعمـال الرى على تقدم زراعته ، ونُبَذٌ فيما اتخذ من وسائل لاستجادة أصنافه ، وتحسين أساليب زراعته ، وانتخاب بذرته ، وما سن من القوانين لمنع خلط أنواعه ، وما عقد من اتفاقات بين المصريين والغزالين فى شأن رطوبته ، ثم شَرْحٌ لطرق بيع القطن فى مصر ، وما يجرى من معاملاته فى بورصاتها وحلقاتهـا ، وما يلقاه من منافسة الحرير الصناعى أو منافسة أنواع اخرى من القطن . وقد جاء المؤلف فى هذا الباب بكل ما تهم معرفته وتلذ مطالعته مما يجهله الأكثرون منا وحقيق بهم أن يقفوا عليـه . ولولا حرصنا على استمتاع القراء بطرافة ما أورده لمـا اجتزأنا بالالمـاع إليه

ولم يقصر كلامه على القطن بل تناول به الصوف المصرى والأغنام المصرية على

اختلاف أنواعها ، والأغنام الأجنبية الموجودة فى القطر ، وذكر الصادر والوارد من الصوف المصرى مبيناً عيوبه ، مخصصا فقرات لصوف كل مديرية من المديريات التى تنتجه كأسيوط والشرقية . وبحث فى الوارد من السلع الصوفية ، وفى صناعة الطرابيش والقبعات ، وما هو قائم منها فى مصر . وفى مصانع السجاد وسائر البضائع الصوفية كالزعابيط والدفيات والملابس الداخلية والخارجية ، ولم يغفل منافسة الصوف الصناعى للصوف الطبيعى .

ثم تكلم على الحرير فى مصر وتربية دودة القز وشجر التوت ، وعلى نسج الحرير فى هذه البلاد ، ونبه الى أن الآلات المستعملة فى اوربا لنسج الحرير لم تنتشر فى القطر بالدرجة المطلوبة ، وان الآمال متجهة الى الحكومة والى الهيئات التى يهمها الأمر لتيسير انتشارها . وطالعنا ببحث واف شاف فى الكتان والتيل والقنب والسيسل فى مصر ، ولعل ماجاء فى هذا الفصل هو أكمل مرجع معروف للذين يعنون بهذه الأصناف

فاذا أجلنا النظر فى الفصل الرابع وجدنا المؤلف قد أفرده للصناعات الغذائية الهامة بمصر . فتناول السكر أولا ، وأتى بنبذة تاريخية ألحق بها بحثاً فى صناعته ، وما صادفها فى هذه الديار من عثرات أعقبها الانتعاش بفضل ما أولتها الحكومة من حماية فى سنة ١٩٣١ : إذ جرى بينها وبين شركة السكر اتفاق لخصه المؤلف تلخيصاً وافياً ، ليعرف القارىء منه ما تذرعت به الحكومة للتغلب على مشكلة السكر . وهذه المشكلة كانت فى السنوات الأخيرة من أعسر المعضلات التى حارت الحكومات فى حلها وعقدت فى شأنها اجتماعات دولية عدة فلم تهتد حتى الآن الى طريقة توفق بين مختلف المصالح المتعلقة بها . لذلك كان من الانصاف القول بأن الاتفاق الآنف ذكره ، وإن لم يخل من مآخذ ، قد ساعد على فض مشكل كان يخشى أن يجرّ على آلاف من المصريين ، منتجين وعمالا صناعيين ، أشقّ المتاعب إبان هذه الأزمة الطاحنة . ولعل الحكومة ستستطيع فى نهاية مدة الخمس السنوات الأولى لهذا الاتفاق ادخال تعديلات على الشروط التى بينها وبين الشركة تكون أكثر رعاية لمصالح الأهلين .

ووجه البحث ثانياً الى الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى فبين ما تستطيع هذه الصناعة أن تحرزه من نجاح نظراً لرخص اليد العاملة عندنا وكثرة السكر مع رخص ثمنه . على أن العنصر الأساسى هو توافر الفاكهة وقد أخذ المنتجون يتوسعون

فى غرس أشجارها . فأصبح إذن إفلاح هذه الصناعة معقوداً باتقان العمل من الناحية الفنية وهـذا ييسره الاسترشاد بالاخصائيين من الأجانب وقد أورد المؤلف فى هذا الباب بيانات مفيدة عن المساحات المغروسة أشجاراً مثمرة ، وعن المستورد من الفاكهة المجففة والمحفوظة ، وعن المصانع التى توجد الآن فى القطر لهذا العمل الخ ..

والتفت المؤلف ثالثاً : الى صناعـة الخضر المجففة والمحفوظة فتبسط فى ذكر الخضر المصرية وحالتها الزراعية الاقتصادية ثم حالتها الصناعية ثم حالتها التجارية وأتى بأرقام عن الوارد والصادر من الخضر وعن محطات ومكاتب التعبئة ، وبشرح مستفيض لعناية الحكومة بهذا الشأن ، ولما بذل وما زال يبذل من الجهود القوية لانجاح صناعة مقدر لها كل الاقبال إذا أوليت اهتماما صادقاً مطرداً .

وعرض رابعاً لصناعات النشا من الذرة وبين مجالها فى مصر . ثم لصناعات الأسماك والثلج والتبريد ، والأرز وتحضيره ، وهنا أثبت للمستر «دوجلاس» خبير الأرز الذى انتدبته مصلحة التجارة والصناعة عام ١٩٣٠ ، تقريراً شاملا يهم الزراع والتجار والصناع استيعابه برمته

كذلك أعار المؤلف مسألة الألبان وصناعاتها فى مصر التفاتا خاصا . فجمع أهم أقوال الاخصائيين فى مختلف شؤونها ، غير تارك صغيرة ولا كبيرة من المعلومات المفيدة التى يجب أن يلم بها جميع المصريين على اختلاف طبقاتهم ومهنهم لتعلق مسألة الألبان ومنتجاتها بغذاء الأسرة وبصحة الأفراد والجماعة فأقل اهمال فى طرق الحيطة والنظافة يعرض الجمهور لأكبر الأخطار .

وفيما تلا ، جعل المؤلف للزيوت المصرية حظاً غير قليل من البحث فى هـذا الفصل ، فتكلم على الزيوت المستخرجة من بذرة القطن ومن بذرة الكتان ومن السمسم ومن الزيتون ومن الخروع والفول السودانى وجوز الهند والنخيل والزعفران والخس والسلجم والقرطم وحب العزيز وذكر زيت السمك والزيوت العطرية . وفى كل موضوع من هؤلاء أتى بكل مايهم الاطلاع عليه من غير اطالة مملة .

وفى الفصل الخامس تناول الصناعات المصرية الهامة فى المواد غير الغذائيـة ، جاعلا فى مقدمتها صناعة السجاير التى تعد من الأول فى صناعات القطر الكبرى لما اكتسبته لفافات التبغ المصرية من شهرة عالمية وصيت ذائع ولما يُنتفَعُ به فى استخراج النيكوتين من فضلات التبغ فى شتى الأغراض الصناعية والعلمية التى يدخل ذلك العنصر فيها وأهمها معالجة الآفات الزراعية .

ثم تكلم على صناعات الورق والأثاث وبحث بحثاً طريفاً فى أهم مسألة صناعية اتجهت اليها افكار المصريين فى العهد الأخير وهى صناعة الأسمدة الكيميائية

ومما راقنا البحث الشامل الذى وضعه الدكتور جردن باركر الخبير بالجلد فى سنة ١٩٣٠ عن صناعة الدباغة ونقله المؤلف بتمامه فهو جامع مانع تقرّى فيه طرق الدباغة بمصر وأساليبها ومعايبها، ووسائل ترقيتها . واشار بضرورة تأسيس مدرسة للدباغة إذا ما اريد أن توجه هذه الصناعة توجيهاً يتفق مع الأساليب العصرية

وتوفر المؤلف على دراسة الصابون المصرى وطرق صنعه المختلفة وأنواعه، ومصانعه الكبيرة والمتوسطة والصغيرة . ووصف منافسة الصابون الأجنبى له ، وما يتوسل به لمحاربة غش الصابون

ونقل كل ما يهم معرفته عن المحاجر والمناجم المصرية وما يتصل بها من الصناعات . وبعد ايراده لمحة تاريخية شهية بحث فى الزجاج والجرانيت والجبس والفسفات . وهنا أفاض فى ذكر مناجم الفسفات وشركات استغلاله وبيعه

ثم تكلم على المنجنيز وما تفقده البلاد من تعطيل مناجمه بسيناء . ثم على البترول ذلك السائل الحيوى لمصر . ثم الذهب والفضة والزنك والرصاص والحديد والنحاس والزبرجد والأصباغ المصرية المتكونة كلها من اوكسيد الحديد

ثم جال جولة فى صناعة الاسمنت بمصر وشركاته وعناصره الأساسية وأنواعه وطرق صنعها ونفقات الانتاج وبيع الصنف والمنافسة الأجنبية . وبعد ذلك فى صناعة الفخار وتاريخها وعناصرها الأساسية والأنابيب الخزفية الرملية . ثم فى صناعة الكبريت وصناعة شمع الاضاءة وصناعة الاسمدة الفسفاتية وصناعة الأسرّة وصناعة الزجاج وصناعة الطباعة منذ نشأتها

أما الفصل السادس فقد خصه بتشجيع الصناعات الأهلية وحمايتها . وقارن بين ما عمل فى هذا السبيل فى الخارج وفى مصر ثم بحث طريف فى الصناعات المصرية للاستاذ الرشيد الحازم مصطفى بك الصادق . ثم وضع المؤلف مشروعاً لقانون يرجو ان تسنه الحكومة لحماية وتشجيع الصناعات الأهلية . وهو فصل جدير كل الجدارة بالمطالعة لما حواه من معلومات شائقة واقتراحات نافعة . وختم الدكتور كتابه بكلمة عن الزعامة الاقتصادية فى المشروعات الأهلية

فالى جميع هذه المباحث التى عنى بها المؤلف خليق بنا أن نلفت جمهور القراء

وبخاصة شبابنا الذين تبنى على مجهوداتهم آمال المستقبل فانهم ليجدون فى طيات هذا الكتاب دائرة معارف تنقع الغلة فى كل مطلب من مطالب الصناعة التى تطمح نفوسهم الى الوقوف على دقائقها وجلائلها أو يقتبسون منها على الأقل المعلومات الأولية التى تبين لهم ما فى بلادهم من شتى المرتزقات .

وصفوة القول أن من يطالع هذا المؤلف تتهيأ فى ذهنه فكرة لم تكن قد تهيأت فى أذهان المصريين : تجلو له ما تفتح من أبواب الصناعات المتنوعة وتفسح أمامه مجالا واسعاً للرجاء ، فيرى ويوقن أن المصريين جدراء بالارتياح الى ما أحدث عندهم حتى الآن من الصناعات على حالتها الراهنة وأنهم إذا أحبوا إنماء كل نواة من نواها ، وهذا أمر ليس على نشاطهم وذكائهم بعزيز ، أتاحوا لمصر فى زمن غير طويل أن تتبوأ بين الأمم الصناعية مكاناً كمكانها بين الأمم الزراعية .

مصر فى ٥ يناير سنة ١٩٣٥

يوسف نحاس خليل مطران

مقدمة

١ ـ النهضة الصناعية المصرية فى عهد

حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم

فؤاد الأول

يهتم حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم بالعلم والعلماء ؛ فلما ظهرت فى مصر سنة ١٩٠٧ نهضة سعيدة ترمى الى إنشاء جامعة مصرية للمصريين تولى حضرة صاحب السمو الأمير فؤاد (وقتئذ) رعايتها وعهدت اليه رياستها فتسابق أهل الخير وزعماء الوطنية فى الاكتتاب لها . فأمكن جمع نحو عشرين الف جنيه فى أقل من سنتين عدا الهبات والأفدنة التى وقفها أهل البر والاحسان لهذه الغاية السامية . وفى سنة ١٩٠٨ اعترفت الحكومة بشخصيتها المعنوية . فاحتفل بافتتاحها احتفالا عظيما حضره كثير من العلماء الأجانب الذين صادف وجودهم بالقاهرة لحضور المؤتمر الدولى للآثار ، فألقوا فيها محاضرات علمية . واختارت الجامعة للتدريس فيها كثيراً من العلماء الأجانب . فكانت هذه المحاضرات ملتقى جميع العظماء والكبراء على اختلاف جنسياتهم . ثم أوفدت الجامعة بعض الشبان لتلقى العلوم المختلفة فى الخارج للتخصص فى العلوم لتدريسها عند عودتهم . وكانت المحاضرات عامة للطلبة وللمحبين للعلم . وفى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ أصبحت هذه الجامعة حكومية تتولاها بعنايتها فضمت اليها كليات الحقوق والآداب والطب والعلوم والصيدلة وقسم الآثار . وفى ٧ ابريل سنة ١٩٢٩ تفضل حضرة صاحب الجلالة بوضع الحجر الأساسى لبنائها الجديد بالجيزة ثم عنى جلالته باصلاح نظام الأزهر لجعله متمشياً فى دراساته مع العصر الحاضر دون الاخلال بما له من المكانة العالمية فى العلوم الدينية والفقه .

وعناية جلالته بالدراسات العالية لم تمنعه من الاهتمام بالمدارس الأخرى على اختلاف درجاتها وأنواعها وجنسياتها حتى أصبح عدد المترددين على دور العلم من

عالية وثانوية وابتدائية وأولية وتجارية وزراعية وصناعية للبنين والبنات فى سنة ١٩٣٠ نحو ٨٩١٦٨٢ منهم ٨٢٣٤ فى التعليم الصنـــاعى و ٦٢٩٧ فى التعليم التجارى و ١١٨٢ فى التعليم الزراعى . وكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة فى القطر ١٢ ٪ سنة ١٩٢٧ بينما كان عدد المترددين على دور التعليم فى سنة ١٩١٤ نحو ٥٣٧٢٧٠ منهم ٤٩٧٣ فى التعليم الصناعى و ١٠٧٨ فى التعليم التجارى و ٦٩٢ فى التعليم الزراعى . وكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨ ½ ٪ حسب تعداد سنة ١٩١٧

ثم عنى جلالته بالأبحاث العلمية غير المدرسية فشجع معاهدها وجمعياتها الأهلية والحكومية إذ شمل (جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع) ، برعايته وترأسها من سنة ١٩٠٨ فأصدرت مجلتها (L'Egypte Contemporaine) التى تعتبر من أكبر المجلات المصرية التى تصدر باللغات الأجنبية فى العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية .

وتفضل جلالته بافتتاح مكتبها الجديد بشارع الملكة نازلى فى ٥ يناير سنة ١٩٢٨ ولاشك أن الابحاث الاقتصادية هى قوام التقدم الاقتصادى والصناعى . وكل عناية بهذه الابحاث تعلى من شأن الأعمال الاقتصادية والصناعية .

وفى سنة ١٩١٢ فكر حضرة صاحب السمو الامير فؤاد (وقتئذ) فى إنشاء (معهد الابحاث المائية) بالاسكندرية ولم يمكن تحقيق هذه الامنية إلا عند ما أصدر أمره العالى سنة ١٩١٨ . والابحاث المائية جديرة بالعناية لأنها ستحيى صناعة الاسماك وما يتصل بها من الصناعات السمكية بعد زوالها .

وكانت الجمعية الجغرافية قد تأسست فى عهد سا كن الجنان اسماعيل باشا للابحاث والاكتشافات الجغرافية فى افريقا وما جاورها من البلاد . فكانت نشيطة فى بدايتها ثم أخذت فى الاضمحلال شيئاً فشيئاً حتى كادت تندثر فى سنة ١٩١٤ لولا أن حضرة صاحب الجلالة لم يرض بزوال أثر من آثار والده فأصدر أمره العالى فى سنة ١٩١٧ بتعديل نظامها تعديلا أعاد اليها حياتها ونشاطها . ثم ألحق بهـــا متحف خاص بالأبحاث الجغرافية فاستطاعت فى مدة وجيزة اصدار نشرات وأبحاث علمية دقيقة خصوصاً عند ما انعقد فى مصر المؤتمر الجغرافى الدولى سنة ١٩٢٥ .

وفى مايو سنة ١٩٢٣ صدر الأمر العالى بانشاء الجمعية الملكية للبحث عن طبائع الحشرات ثم افتتح مكتبها الجديد فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٨ ثم أقيم فى مصر الجديدة بناء فاخر باسم (معهد الصحارى) وينتظر افتتاحه قريباً .

ولم يكن جلالته أقل من ذلك عناية بالنواحى الزراعية والاقتصادية والتجارية والصحية وغيرها ، فقد عنى بأمور الزراعة وحماية أكبر حاصلاتها وهو القطن للمحافظة على سمعته العالمية وقيمته الممتازة . وأنشأت وزارة الزراعة قسم مباحث الاقطان ، وقسم وقاية النباتات وتربيتها ، وقسم التعاون ، وقسم البساتين ، وقسم التجارب الخاص بالابحاث الزراعية الصناعية . ولهذا القسم الاخير فضل عظيم فى إنتاج أصناف مختلفة من الفواكه المجففة والمحفوظة والصلصات والمخللات والعسل والشربات وغيرها لتقتدى بها المصانع الأهلية . ثم تأسس المتحف الزراعى سنة ١٩٣١ . وعقد المؤتمر الدولى للقطن سنة ١٩٢٧ . هذا علاوة على الدعاية فى الداخل للحاصلات الزراعية والصناعية باقامة المعارض التى تتولاها الجمعية الزراعية الملكية . وفى الخارج بواسطة الهيئات السياسية المصرية ومن تندبهم الحكومة لهذه الغاية فى أوربا وغيرها .

ولتحسين الزراعة والتوسع فى المساحات الزراعية شيدت قناطر نجع حمادى لرى نحو ٦٠٠٠٠٠ فدان كانت محرومة من الماء ، ثم حفرت بجوارها ترعتا الفؤاديه والفاروقية ، وكذا مشروع تعلية خزان أسوان لتخزين ضعف الكمية التى يخزنها الآن من الماء وعندئذ تستبدل طريقة رى الحياض بالرى النيلى فى مديريات هذه المنطقة فتنتفع بها مساحات كبيرة فى زراعتها علاوة على ما ينتج عن ذلك من المشروعات الصناعية (الأسمدة) بفضل توليد الكهرباء من قوة انحدار ماء الخزان . وكثيراً ما تاقت مصر الى إيجاد هذه القوة لاحياء الصناعات . والاحصاء القادم يوضح لنا المساحات المزروعة وعدد ملاكها مع مقارنة سنة ١٩١٧ بالحال فى سنة ١٩٣٠ كالآتى :

السنة	عدد الملاك		المساحة بالفدان
١٩١٧	١٦٦٢٨٠٣	مصرى	٤٧٧٣٠٥٠
	٨٢٤٢	أجنبى	٧١٣١٠٥
١٩٣٠	١٦٧١٠٤٥	الجملة	٥٤٨٦١٥٥
	٢٢٠٤١٦٩	مصرى	٥٣٠٩٧٨٩
	٦١٧٢	أجنبى	٤٨٠٢٦١
	٢٢١٠٣٤١	الجملة	٥٧٩٠٠٥٠

وكانت العناية باصلاح طرق المواصلات من أكبر العوامل التى ساعدت على تقدم الأعمال التجارية فى القطر : ففى سنة ١٩١٩ تكوّنت وزارة المواصلات لتركيز جميع الأعمال الخاصة بالمواصلات فضمت اليها مصالح السكك الحديدية والبريد والتليفون والتلغراف ، ثم وسع الخط الحديدى بين الأقصر وأسوان فتوفرت أسباب الراحة للمسافرين من الأهالى والسياح الى هذه الجهات ، ثم مدت الخطوط الحديدية بين بنها ومنوف ؛ وبين زفتى وميت بره ، وبين السنطه وطنطا ، وبين الاسكندرية والضبعة . فالفوكه ، وسيصل الخط قريباً الى مرسى مطروح التى أصبحت مصيفاً جديداً للقطر ، ثم مهد الطريق بين مرسى مطروح وواحة سيوه ، ثم الخط بين القنطرة وفلسطين الذى وصل مصر بالأقطار الحجازية والأستانة .

أما المواصلات النهرية فقد تولتها الشركات الأهلية بفضل عناية بنك مصر وشركة الملاحة بالاسكندرية ، ثم أنشأت مصلحة خفر السواحل خطاً بحرياً بين الاسكندرية ومرسى مطروح ثم السلوم . ولا يفوتنا ذكر المدينة الجديدة التى شيدت حديثاً فى مينا فؤاد وكذا إصلاح موانىء الاسكندرية وبور سعيد والسويس .

وأنشأت وزارة المواصلات مصلحة الطرق والكبارى لاصلاح الطرق الزراعيه وتقريب المسافات بين القرى والمدن وعاصمة البلاد حتى تسهل المعاملات التجارية الداخلية فانتشرت السيارات فى أنحاء القطر كما يدل على ذلك الاحصاء الآتى :

نوع السيارة	١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٢
سيارة خاصة	١٥٨٨٨	١٧٨٩٧	١٤٤٧٥
« أجرة	٦٣١٦	٦٣٧١	٥٤٥١
« نقل	٣١٠١	٣٨٤٨	٤٠١٨
« أوتوبيس	١١٩٦	١٢٥٢	١٣٠٥
الجملة	٢٦٥٠١	٢٩٣٦٨	٢٩٢٤٩

ثم عنيت بطرق المواصلات الجوية فوافق مجلس الوزراء فى ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٥ على إنشاء محطتين تجاريتين واحدة فى ألماظة والثانية فى الاسكندرية لهبوط الطائرات . ثم عاد أعضاء البعثة الذين أوفدتهم هذه الوزارة لتعلم الطيران المدنى

سنة ١٩٣٢ وتفضل حضرة صاحب الجلالة باستقبالهم بمصر الجديدة فى هذه السنة فهبطوا بطائراتهم المصرية بين يديه فشملهم بعطفه ورعايته ، وبعدئذ تكونت قوة الطيران المصرى من ثلاث فرق واحدة تجارية وأخرى مدنية وثالثة حربية ، ثم رخصت الحكومة لشركة المواصلات الجوية البريطانية فى ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ بانشاء خط جوى تجارى بين القاهرة والبصرة لنقل الركاب والبريد . ولم يشأ بنك مصر أن يترك هذا الميدان دون أن يبرز فيه كعادته فى المشروعات الاقتصادية والصناعية والمالية فأنشأ شركة مصر للطيران تقودها فئة من الشبيبة المصرية الناهضة .

وفى سنة ١٩١٨ اشترت الحكومة المصرية التلفونات من الشركة التى كانت تباشر أعمالها وأقيم لها بناء خاص ضمت اليه إدارة التلغرافات المصرية : فأنشىء خط تلفونى لاسلكى بين القاهرة ولندن سنة ١٩٣٢ وآخر بين القاهرة وروما ؛ هذا عدا الخطوط التلفونية الأخرى التى مدت سنة ١٩٢٦ بين منطقة القناة وفلسطين ، ثم أدخل التليفون الأوتوماتيكى على خطوط عديدة فى القاهرة ، ومدت الخطوط التلفونية فى جميع عواصم المديريات والمحافظات وفى كثير من المدن والقرى حتى أصبحت طرق المواصلات التلفونية سهلة وسريعة . ولقد كان لتقدم طرق المواصلات على اختلاف أنواعها ، أثر عظيم فى ترقية التجارة المصرية فى الداخل والخارج .

وهذا الاحصاء يدلنا على تطورات حركة تجارة البلاد الخارجية كالآتى :

(القيمة بالألف جنيه مصرى)

الأنواع	١٩١٥	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٣١
واردات	١٩٣٢٩	٤٩٠٣٢	٥٦٢٧٦	٣١٥٢٨
صادرات	٢٧٠٤٧	٤٨٣٤٤	٥٢١٨٧	٢٧٩٣٧
إعادة التصدير . . .	—	١٣٦٩	١٥٩٩	٧٢٦
ترانسيت	—	٢٧٣٨	٢٩٨٤	١٦٢٢

أما مالية الحكومة فكان تطورها كالآتى :

الأنواع	١٩١٦/١٥	١٩٢٢/٢١	١٩٢٨/٢٧
ايرادات	١٧٧٦١٢٥٥	٤١٨٠٦٣٢١	٣٨٥٦٩٩٦٤
مصروفات	١٦٥٩٤٦٦٦	٣٧٧٤٧١١٢	٣٥٣٨٩٠٣٦
الاحتياطى العام والخاص	٤٧٩٩٦٤٢	٥٥٦٩٦٥٩	٣٦٩٦٥١٢٩
أموال احتياطية أخرى .	٣٨٧٠٠٠٠	٣٨٧٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠٠

	١٩٣١/٣٠	١٩٣٢/٣١
ايرادات	٣٨٥٨٧٨٢٨	٣٧٧٧٤١٧٣
مصروفات	٤١٢٢٢٥٨٠	٣٦٩٩١٨٥٨
الاحتياطى العام والخاص	٣٧٩٥٠٧٩١	٣٨٣٩١٢٥٧
أموال احتياطية أخرى .	٢٩٥٠٠٠٠	٢٩٥٠٠٠٠

وكان حال الدين العمومى من وقت نشأته حتى الآن كالآتى :

السنة	قيمة الدين بالجنيه الانجليزى	السنة	قيمة الدين بالجنيه الانجليزى
١٨٧٦	٧٦٠٠٠٠٠٠	١٩٠٦	٩٤٨٦٥٠٤٠
١٨٨٢	٩٦٤٥٧٣٢٠	١٩١٢	٩٤٣١٥٠٤٠
١٨٨٨	١٠١٦٠٥٦٤٠	١٩١٧	٩٣٥٦٥٧٤٠
١٨٩٤	١٠٤٧٧٤٥٢٠	١٩٢٣	٩٢٣٧٠٩٤٠
١٩٠٠	٩٣٦٩٨٥٤٠	٣٢/١٩٣١	٨٩٤٠١٦٤٠

وتدل الاحصاءات السالفة على أن التجارة الخارجية كانت آخذة فى التقدم لولا وقوع الأزمة المالية العالمية التى أثرت عليها في سنة ١٩٣١ وكذا كانت إيرادات الدولة فى ازدياد مستمر حتى هبطت قليلا فى السنوات الاخيرة ؛ ورغم شدة الازمة وقلة الايراد فان قيمة الدين العام خفضت فى سنة ١٩٣١ عما كانت عليه فى سنة ١٩١٧ .

ولجلالته فضل عظيم فى العناية بشؤون البلاد الاجتماعية والاقتصادية والوقوف بذاته الكريمة على دخائل أمورها : فقد زار واحة سيوه سنة ١٩٢٨ ثم الوجهين القبلى والبحرى وشبه جزيرة سينا والقصير وكان يتفقد أحوال شعبه فى مجتمعاتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وملاجئهم ودورهم ومزارعهم ومصانعهم عند ما تفضل بافتتاح مصانع شركة مصر للغزل والنسج فى المحلة الكبرى . ثم زار جلالته فى سنة ١٩٢٧ لندن وليفربول وبرستول ومانشستر رغبة فى الوقوف على طرق انتفاع أهلها بأكبر محصول زراعى للقطر (للقطن) ثم زار باريس وروما وفنيسيا وبروكسل وجان وانفرس وليبج وشارلروا . وفى سنة ١٩٢٩ زار المانيا وتشكوسلوفاكيا وسويسرا . وكان فى هذه الزيارات شديد الاهتمام باستطلاع أحوال الصناعات الهامة الأجنبية فزار مصانع (ديزل) الخاصة بالآلات الميكانيكية وجلاسجو ونيوكاسل .

ولا يفوتنا ذكر جمعية تشجيع السياحات المصرية التى يشملها جلالته برعايته وأصبحت ميزانيتها ٨٠٠٠ ج . م بفضل إعانات الحكومة والبلديات . ولقد ضمت أخيراً هذه الجمعية الى أعمال مصلحة السكك الحديدية لزيادة العناية بها . وهى تصدر نشرة للدعاية لمصر فى الخارج فبعد ما كان عدد السياح الذين زاروا مصر ٧٠٠٠ سائح فى سنة ١٩٢٠ ارتفع الى ١٥٠٠٠ فى شتاء ١٩٢٥ .

وكانت العناية بالأمور الصحية عظيمة فوسع قسم الصحة وجعل مصلحة يشرف عليها وكيل وزارة . فانتشرت المستشفيات ودور العلاج فى جميع المدن والقرى تقريباً لتطبيب الاجسام كى تصبح قوية قادرة على العمل المنتج لان (العقل السليم فى الجسم السليم) ثم شرعت الحكومة فى بناء مساكن صحية للعمال فى الاحياء المناسبة لاقامتهم فيها لأن العامل السقيم لايستطيع إتقان صناعاته ولا ينتظر منه غير الانتاج السقيم . وتدلنا الاحصاءات على تحسن الأحوال الصحية فى القطر بمقارنة مواليد ووفيات سنة ١٩١٦ بمواليد ووفيات سنة ١٩٣٠ وهى كالآتى :

السنة	الجهات	مواليد			وفيات		
		مصريون	أجانب	الجملة	مصريون	أجانب	الجملة
١٩١٦	المحافظات وبنادر المديريات	٧٣٤٣١	٢٣١٤	٧٥٧٤٥	٦٥٨٦٤	٢٠٩٣	٦٧٩٥٦
	القطر المصرى	٥٠٣٩٥٣	٢٣٩٧	٥٠٦٣٥٠	٣٧٤٢٢٩	٢١٣٠	٣٧٦٣٥٩
١٩٣٠	المحافظات وبنادر المديريات	١١٣٩٢٢	٣١٠٣	١١٧٠٢٥	٦٤٦٧٠	١٨٨٣	٦٦٥٥٣
	القطر المصرى	٦٦٧٥١٤	٣٣٠٣	٦٧٠٨١٧	٢٦٥١١٩	١٩٩٩	٣٦٧٨١١

كانت الوفيات بالمحافظات بنسبة ٣٧٫٤ فى الألف فى سنة ١٩١٦

وكانت الوفيات فى القطر بنسبة ٣١ فى الألف فى سنة ١٩١٦

فأصبحت الوفيات بالمحافظات بنسبة ١٩٫٤ فى الألف فى سنة ١٩٣٠

ثم أصبحت الوفيات بالقطر ٢٠٫٢ بنسبة فى الألف سنة ١٩٣٠

هذا مع العلم بأن تعداد سكان القطر كان دائما فى ازدياد لتقدم الحالة الاقتصادية وتوافر أسباب الراحة والمعيشة فى البلاد ، فبعد أن كان تعداد القطر ١٢٫٧٥٠٫٩١٨ فى سنة ١٩١٧ أصبح ١٤٫٢١٣٫٣٦٤ فى سنة ١٩١٧ حسب التعداد الرسمى .

إن كل ماسبق بيانه من الاصلاحات التى تمت فى عهد حضرة صاحب الجلالة كانت لازمة الذكر إذ كان لابد منها لتقدم الصناعات التى لاقوام لها دون تمهيد سبل الانتاج الصحيح فى وسط منظم . فارتكاز الصناعات المصرية على أسس اجتماعية واقتصادية قويمة من أكبر أسباب نجاحها خصوصا أن (مكتب العمل) بوزارة الداخلية شديد الاهتمام بتنظيم شؤون العمال تنظيما يضمن لهم حقوقهم لدى أصحاب الأعمال دون غبن الغير .

تولدت الرغبة الأكيدة لانهاض الصناعات وانقاذ الشعب المصرى مما كابده من الضيق لعدم تمكنه من الحصول على لوازم معاشه من المصنوعات أثناء الحرب وذلك لتعذر ورودها من الخارج ومن أجل هذا مال كثير من أصحاب الأموال الى تخصيص جزء غير يسير من أموالهم لهذه الأعمال الصناعية بعد ما اتضح لهم ماوراءها من مغانم مضافا الى ذلك تسليم الحكومة بأن الزراعة وحدها لاتكفى للسير بمصر فى طريق التقدم والعمران . فعمدت الى تشجيع الصناعة والصناع

وشكلت (لجنة التجارة والصناعة) فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ (للوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الاصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد الأجنبية المسموح بالتعامل معها) وترأس هذه اللجنة حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا ومعه حضرات أصحاب السعادة يوسف أصلان قطاوى باشا وأمين يحيى باشا ومحمد طلعت حرب باشا والمستر مردوخ ونوس بك والمستر كريج والمسيو بورجورا والمستر سدنى ويلز والمستر تويلفز . فوضعت تقريرا أصبح بمثابة الحجر الأساسى لسياسة مصر الصناعية . وكان من نتيجة هذا التقرير انشاء مصلحة التجارة والصناعة فى أبريل سنة ١٩٢٠ فصارت هذه الهيئة الحكومية المرشد الامين لتسيير الصناعات الاهلية فى الطرق الصحيحة لما تسديه اليها من وسائل النصح والارشاد علميا وعمليا

كانت مهمة مصلحة التجارة والصناعة فى أول عهدها شاقة فلاقت صعوبات شديدة فى تسيير أعمالها التى كانت مقصورة على مراقبة السواحل النهرية فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن وتحصيل الرسوم المفروضة ثم القيام بالتفتيش على بعض المصانع ومنح بعض السلف ، واستمر الحال كذلك حتى بدأت لها حياة جديدة فى سنة ١٩٢٩ عند ما وضع لها حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية نظاما جديداً جعلها تسير فى سبيل الرقى والتقدم فى أعمال التجارة والصناعة . فأصبحت هذه المصلحة تشمل أقساما عديدة لكل منها اختصاص معلوم نلخصها فيما يأتى :

قسم خاص بالابحاث الاقتصادية وآخر لوضع الاحصاءات وثالث لاعمال النقل والتعاريف وما يتصل بها من تسهيل المواصلات للاعمال التجارية ، وقسم الغرف التجارية لتنظيم الهيئات التجارية المنتشرة فى القطر للنظر فى إصلاح شؤون التجارة والتجار فأظهرت بعض هذه الغرف نشاطا عظيما بافتتاح معارض خاصة لعرض المصنوعات المصرية نذكر منها معرضى غرفتى الاسكندرية والقاهرة ، ثم عنيت المصلحة بأمر هذه الغرف ، فوضعت لها مشروع قانون ليتسنى لها السير على وتيرة واحدة وطبقا لنظام مرسوم . وقسم المخابرات التجارية للاتصال بالهيئات الداخلية والخارجية للحصول على كل ما يمكنه الحصول عليه من البيانات الدقيقة

ليمد بها كل من يريد الاسترشاد فى أمور الصناعة والتجارة ، وقسم المشتريات ، وقسم المعارض لتنظيم المعروضات فى الأسواق والمعارض الدولية التى تقام فى الخارج وتشترك فيها المصلحة للدعاية للمصنوعات المصرية ويتبعه قسم لعرض الاثاث والنماذج لينقل عنها عمال النجارة والاثاث ما يروق لها نقله وتصريفه فى الاسواق المصرية فتتقدم هذه الصناعة من اقتباس محاسن الفن الغربى دون المساس بالذوق الشرقى الذى ما زالت له منزلته وقيمته . وكذا معروضات قسم البساتين مما يصنعه فى معمله النموذجى من الفواكه المجففة والمحفوظة والمربيات والشربات والعسل والسلطات والمخللات . وقسم النشر والترجمة الذى يقوم باصدار صحيفة التجارة والصناعة لنشر الأبحاث الاقتصادية والصناعية والتجارية لفائدة الصناع والتجار والباحثين فى الحالة الاقتصادية وقسم التشريع التجارى الذى يدرس جميع المشاريع التجارية والصناعية من الوجهة القانونية ولقد وضع قانون السجل التجارى الذى سيكون له أعظم فائدة لتنظيم أعمال التجار وإصلاح شئون التجارة وأنشىء له قسم خاص . وقسم الصوف والسجاد ويتبعه مصنع نموذجى للسجاد لتعليم البنات هذه الصناعة ليستعن بها على كسب معاشهن إذا اضطررن الى الاحتراف بها أو ليشتغلن بهذه الصناعة فى دورهن وهن زوجات ليخففن على أزواجهن أعباء المعيشة ، ومصنع فوه لغزل الصوف . وقسم الغزل والنسج ويتبعه محطة خاصة لاجراء عمليات التجارب لارشاد المشتغلين بهذه الصناعات الى خير الوسائل الصناعية الحديثة ويهتم بصناعة التريكو وتعليمها للبنات والسيدات وقسم الصباغة ويتبعه مصبغة نموذجية لتعليم الصباغين طرق الصباغة ، وكذا يوجد بالمصلحة خبير للزجاج يشرف على مصنع الزجاج بناحية كفر الزغارى التى ستصبح عن قريب منطقة صناعية هامة لا تقل أهمية عن منطقة بولاق الصناعية فى عهد محمد على باشا . وقسم الصناعات الكيميائية والأبحاث الصناعية ومعمل لاجراء التجارب بالمصلحة . وقسم الدباغة للاهتمام بترقية دبغ الجلود وأقام مدبغة نموذجية بجهة مصر القديمة ليتلقى منها رجال هذه الصناعة الدروس اللازمة لاتقان صناعتهم حتى تصبح الجلود المصرية خليقة بانتاج مصنوعات جلدية متينة ويتبعها ورشة للاحذية . والمصلحة تفكر فى العناية انشاء معصرة للزيوت ومضرب للأرز .

ويتبع قسم السواحل عدا مراقبة سواحل روض الفرج وأثر النبى والاسكندرية من الوجهة التجارية سوق فى روض الفرج وأخرى فى أثر النبى لتنظيم بيع الغلال

والعمل على توحيد أسعارها ومراقبة صفقات البيع والشراء والوزن والنوع . أما قسم الاقتصاد الزراعى فيتبعه أسواق الجملة لبيع الخضر والفاكهة بالقاهرة ومحطة تعبئة الخضر والفاكهة على أحدث الطرق فى بنها ، ومكاتب فى الاسكندرية وبور سعيد لمراقبة تصدير بعض الحاصلات المصرية للخارج حتى لا تسوء سمعة التجارة المصرية فى الأسواق الأجنبية . ثم إن المصلحة ندبت بعض موظفيها للسفر إلى أوربا للدعاية للحاصلات الزراعية المصرية ودرس أصلح الأسواق التى يمكن تصريفها فيها ؛ هذا فضلا عما تقوم به القنصليات والمفوضيات المصرية من الجهود العظيمة فى هذا الباب خصوصاً وقد أقامت المصلحة فى بعضها معارض مستديمة لعرض بعض المصنوعات والحاصلات المصرية .

ولم تقف مجهودات المصلحة عند هذا الحد بل إنها توصى بصرف إعانات سنوية لبعض الغرف التجارية التى تنشأ معارض للمصنوعات المصرية ثم تساعد المصانع الكبيرة والصغيرة بأقراضها ما تحتاج اليه من المال بشروط خاصة يتولاها بنك مصر .

ولقد عنيت الحكومة بانهاض الصناعة والتجارة فعدلت التعريفة الجمركية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ لحماية الأسواق المصرية من المصنوعات الأجنبية وتشجيعاً للصناعات الأهلية . وفى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ثلاثين الف جنيه لوضع مشروع لانشاء مصانع لخريجى المدارس الصناعية الذين لا يجدون عملا يرتزقون منه بعد تخرجهم ثم أصدرت قرار بالزام المصالح الحكومية بتفضيل المصنوعات المصرية فى مشترياتها متى ثبت لها جودتها حتى ولو زادت أسعارها ١٠ ٪ عن غيرها وما إلى ذلك من أنواع الحماية والتشجيع .

ثم كان للتعليم الفنى أكبر قسط فى تقدم الصناعات ، خصوصاً عند ما أخذت فى الانحطاط فأنشأت وزارة المعارف إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى سنة ١٩٠٧ وكان هذا التعليم محصوراً فى بادىء الأمر فى مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ببولاق والورشتين الصناعيتين بهذه المنطقة وأسيوط والمنصورة ومدرسة أبى تيج الأهلية وأخذ التعليم الفنى الصناعى والتجارى فى التقدم حتى اتسع نطاقه فأصبح فى القاهرة ثلاث مدارس صناعية واثنان فى أسيوط وكثير فى مديرية الغربية والاسكندرية وبور سعيد وأسوان والأقصر ونجع حمادى وسوهاج والسويس وشبين الكوم والزقازيق ودمياط والمنيا والفيوم وبنها وطوخ ودمنهور ومدرسة الفنون التطبيقية بالجيزة . وأنشأت وزارة المعارف سنة ١٩٢٧ إدارة

الفنون الجميلة وأنشىء متحف التصوير والنحت والفن والزخرفة سنة ١٩٢٨ ، هذا عدا نشر تعليم بعض الصناعات للبنات عن طريق المدارس الحكومية والأهلية . أما التعليم التجارى فقد نشط نشاطاً سريعاً كما دلت عليه الاحصاءات السابقة .

أما مجهود الافراد والهيئات الحرة فى ميدان إنهاض الصناعات الاهلية فعظيم نذكر منه تأسيس بنك مصر بعد ما قام به من الدعاية حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا لانشاء مثل هذا البنك فى سنة ١٩١١ بمؤلفه الثمين (علاج مصر الاقتصادى أو مشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) فكللت مساعيه المتواصلة بالنجاح فى سنة ١٩٢٠ ، واشترك فى إظهار هذا المشروع إلى حيز الوجود نخبة من عظماء وعلماء الاقتصاد والمال من المصريين . ولم يقتصر مجهود هذا البنك على الاعمال المالية بل كان فى مقدمة العاملين على نشر الصناعات الوطنية فأنشأ مطبعة مصر وشركات مصر لتجارة وحلج الاقطان وللورق والنقل والملاحة والطيران وللسينما ولغزل ونسج القطن والحرير وغيرهما ولمصايد الاسماك ، بما فى ذلك مصنع الزرايرو والامشاط بالسويس ، وللكتان بشبرا فكانت مشروعات بنك مصر جديرة بأن تتوج هامة النهضة الصناعية .

وكان للاعمال الفردية نصيبها فى تقدم الصناعات الأهلية إذ بفضلها انتشرت صناعات عديدة فى انحاء القطر نذكر منها مصانع الغزل والنسج والصباغة والصياغة على اختلاف أنواعها والكبريت والشمع والروائح العطرية وزجاج المرايات والبلور وأشغال العاج والخيرزان والحصر وأعمال الجلود وما يتصل بها من الصناعات والألبان . والخبز والحلوى والمياه المعدنية والبيرة وبعض المشروبات الروحية وتربية المواشى والدواجن والعسل والسجاير والأثاث والأسمنت والطوب والفخار والقيشانى والخزف والرخام والألوان وأعمال التعدين والآلات الزراعية والموسيقية والغازات والطباعة والصابون والزيوت وضرب الأرز وغيرها من الصناعات التى لا يمكن حصرها فى هذه العجالة القصيرة . وأخيرا فان مصلحة السجون تقوم فى سجونها بكثير من الأعمال الصناعية أهمها غزل الأصواف وصنع البطاطين والسجاد والأكلمة والأحذية والسروج والنجارة والصابون والفرش والمماسح وصناعات القش والتطريز . وكذا مصنع الطرابيش للجنود بالقلعة .

ولقد كان لتأسيس (الاتحاد المصرى للصناعات) أثر عظيم فى الميدان الصناعى. وكان لهذا الاتحاد أحسن وقع فى الأوساط العاملة فبدأ بأربعة وثلاثين عضوا ثم

كثر عدد أعضائه حتى بلغ نحو ٢٧٤ فى سنة ١٩٣١ يمثلون الصناعة المصرية . ثم تكون تحت رعاية هذا الاتحاد ثلاث غرف : الأولى نقابة للمقاولين ، والثانية للملاحة النهرية ، والثالثة لمصانع الدخان والسجاير . ويصدر هذا الاتحاد مجلة (مصر الصناعية) باللغتين العربية والفرنسية ينشر فيها الأبحاث المتصلة بالحركة الاقتصادية الصناعية .

وفى أواخر سنة ١٩٣٢ تأسست شركة لتصريف المصنوعات المصرية بشارع فؤاد الأول تشجيعا للصناعات الأهلية .

والاحصاء القادم يبين لنا مدى إقبال العمال على الصناعات بمقارنة عددهم فى سنة ١٩١٧ بعددهم فى سنة ١٩٢٧ وهو كالآتى :

كان عدد المشتغلين بالصناعات التحويلية سنة ١٩١٧ نحو ٢١٨و٤٢٦ عاملا فصاروا ٢٥٩و٥٤٦ فى سنة ١٩٢٧ وكان عدد المشتغلين باستخراج المعادن نحو ٦٩٣و٢ فى سنة ١٩١٧ فاصبحوا (٧١٠و٩) فى سنة ١٩٢٧ وكان عدد المشتغلين بأعمال النقل نحو ٦٣٣و١٥٠ فى سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٩٨٩و١٩٥) فى سنة ١٩٢٧ أما الاعمال التجارية فقد كان عدد المشتغلين بها نحو (١٦١و٣٢٤) فى سنة ١٩١٧ فصار (٣٦٣و٤٥٩) فى سنة ١٩٢٧ كل ذلك مما يدعو الى حسن التفاؤل بأن الأعمال الصناعية والتجارية تسير جنبا لجنب الاعمال الزراعية فتشد أزرها وتعاونها على فتح أبواب جديدة لتصريف حاصلاتها التى كاد هبوط أسعارها يودى بثروة البلاد .

وأخيرا نقول إن حضرة صاحب الجلالة أراد تشجيع الأعمال الصناعية والتجارية والزراعية والعلوم فتفضل فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باصدار أمره السامى بانشاء ثلاثة نياشين : الأول (نشان الفلاحة) والثانى (نشان المعارف) والثالث (نشان الصناعة والتجارة) ويمنح الأخير منهم مكافأة للذين يحسنون صناعتهم أو يؤدون خدمات ممتازة للصناعة أو التجارة .

٢ — القصد من وضع هذا الكتاب

ليس المراد من وضع هذه الابحاث الالمام بجميع المسائل الاقتصادية والصناعية فى مصر ولا حصرها على سعتها وتشعبها فى صفحات معدودات وانما الغرض تدوين البيانات الموجزة والادلاء بما رأيته صالحا لتقدم الصناعات المصرية القائمة

والتى يرجى نجاحها بفضل تنشيطها وتشجيعها بواسطة الحكومة وبجهود الأفراد والهيئات الحرة

ولقد اعتمدت فى درس هذه الابحاث وبصفة خاصة الفنية منها على أراء أهل الفن والدراية بالصناعات . ثم على مشاهداتى الشخصية أثناء زياراتى المتعددة لكثير من المدارس الصناعية حينما كنت مفتشا للحسابات بوزارة المالية نحو ثمان سنوات . وزياراتى للمصانع والمتاجر مدة اشتغالى مفتشا اقتصاديا بمصلحة التجارة والصناعة . فوقفت على أحوال المصانع الأهلية والصناع والمتاجر والتجار فى كثير من عواصم القطر ومدنه وبعض قراه . ثم اتيحت لى فرص الاتصال بعمال الزراعة وأهل الريف أثناء أشغالى وظيفة مفتش تعاون فى مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومحافظة الاسكندرية فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ . وقد مهدت لى هذه الظروف طريقا اهتديت به الى وضع هذا الكتاب مضافا الى ذلك تشجيع أصحاب الرأى الراجح فى هذه الدراسات وشدة رغبتهم فى نشر هذه الابحاث .

والعامل القوى الذى دفعنى الى المضى فى هذه الابحاث وتدوينها ثم نشر بعضها فى صحيفة التجارة والصناعة التى يصدرها قسم النشر والترجمة بمصلحة التجارة والصناعة وفى بعض الجرائد ماشاهدته من النهضة القوية نحو اعلاء شأن المصنوعات الوطنية وجعلها جديرة بالعرض فى الأسواق المحلية وخليقة بالتصدير الى الخارج .

ولقد كان لبنك مصر فضل عظيم فى وضع الحجر الأساسى لاحياء الصناعات الأهلية بتأسيس شركاته المتعددة فى كل ناحية من نواحى الانتاج الصناعى التى سنذكرها فيما بعد فاصبحت النموذج الصادق والقدوة الحسنة والمثل الأعلى الذى يجب أن يحذو حذوه كل مجاهد فى هذا السبيل لاعادة ما كان لمصر من مجد وسؤدد فى الأعمال الصناعية

والأمل عظيم فى تحقيق هذه الأمال والأمانى الغالية والوصول الى هذه الغاية السامية فى القريب العاجل

٣ — صلة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الصناعى

خصص (زنوفون) كتاب (الاقتصاد) لشرح هذا العلم وكان لم يعرف منه وقتئذ الاماله علاقة بالأمور المنزلية (الاقتصاد المنزلى) فكان الاقتصاد المنزلى أو العائلى الحجر الاساسى لوضع أصول الاقتصاد السياسى . وكانت حالة الانسان

الاجتماعية فى بادىء الأمر تجعله لايفكر الا فى انتاج لوازمه الزراعية والصناعية . ولم يكن بين العائلات صلة لتبادل منتجاتها . إذ كانت كل أسرة مستقلة عن غيرها الا فى أمور الدفاع الوطنى حيث كان الجميع يدا واحدة . أما فى أوائل القرون الوسطى فكان التبادل معدوما أو قليلا الى حد لايتعدى القرى والمدن ثم تغيرت هذه الحال فى أواخر هذه القرون اذ بدأت العائلات المتجاورة تتبادل مصنوعاتها بعضها مع بعض حتى انتشرت فكرة التبادل فامتدت الى القرى القريبة . وعندئذ تكون نظام الاقتصاد الاهلى أو الوطنى

وكان (Montchrétien) أول من فكر فى وضع المسائل الاقتصادية فى قالب علم مستقل فى كتابه (بحث الاقتصاد السياسى) سنة ١٦١٥ وأضاف صفة (السياسة) الى لفظ (اقتصاد) لتميزه عن الاقتصاد المنزلى الخاص بادارة الشئون المنزلية اذ يهتم الاقتصاد السياسى بادارة أمور الدولة التى كان أكثرها سياسيا . وفى عهد (ارسطو) كان يطلق على العلوم الاجتماعية (علوم الاخلاق والسياسة) ثم انفصل علم الاخلاق عن السياسة . واشتق الاقتصاد السياسى منها أى انه استنبط من العلوم الاجتماعية أربعة علوم وهى (علم الأخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد) ولا شك فى أن الحد الذى وضع لفصل العلوم الاقتصادية عن العلوم الاجتماعية الاخرى غير متين اذ لايمكن تحديد الأمور الخاصة بعلوم مختلفة المقاصد والغايات كعلم طبقات الأرض وعلم النباتات وعلم الحيوان ولذلك سيكون التفريق بين العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسى وهميا دائما . والفائدة الوحيدة من هذا التقسيم تنحصر فى المساعدة على فهم المواد الخاصة بكل منهما فهما صحيحا .

ومهما يكن من أمر فان الحدود القائمة بين علوم الاخلاق والحقوق والسياسة والاقتصاد هى مرنة تلين حسب مقتضيات الأحوال . فالقيام بالواجب والتمتع بالحقوق والحصول على ما يلزم للمعيشة ثلاثة مقاصد مختلفة . يرجع أولها الى علم الأخلاق وثانيها إلى الحقوق وثالثها إلى الاقتصاد . فالاقتصاد يدرس علاقات الناس بعضهم ببعض فيما يتعلق بلوازم معاشهم ويعمل لما فيه راحة الفرد واسعاد الجماعة .

ولقد تفرع من الاقتصاد السياسى علوم اقتصادية أخرى منها الاقتصاد الاجتماعى والاقتصاد الزراعى والاقتصاد الصناعى . ورغم هذا التشعب فان علاقة الاقتصاد بفروعه ما زالت متينة ولا يمكن لهذه الفروع الخروج عن القواعد الاساسية التى

رسمها لها الاقتصاد . فعليها تعتمد وبفضلها تسير . وكان علماء الاقتصاد يسمون الاقتصاد السياسى فى مؤلفاتهم بالاقتصاد الاجتماعى مرة وبالاقتصاد الصناعى مرة اخرى أو بالاقتصاد العام ولكن لما تقدمت المدنية وثبت لكل من هذه الأعمال صفتها الخاصة انفرد كل من هذه العلوم باسم خاص . ورغبة فى حصر مجهودات الابحاث الاقتصادية فى دائرة واحدة وجعلها القبلة التى يتجه اليها ويعتمد عليها فى هذه الأمور اطلقوا اسم (الأقتصاد) أو (الاقتصاد السياسى) على العلم الاساسى الاقتصادى الذى تفرعت منه العلوم الاقتصادية الأخرى .

فصار الاقتصاد السياسى يعنى بدرس قواعد انتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستهلاكها بينما يدرس الاقتصاد الزراعى القوانين والأحوال الخاصة بتنظيم الزراعة على الأصول الاقتصادية التى تحافظ على الزراعة وأصحابها وتضمن مصالح الزراع وتقيهم شر الحوادث الفجائية .

أما الاقتصاد الصناعى — وكثيرا ما يسمونه بالتشريع الصناعى أو تشريع العمال الذى يتولى الدفاع عن مصالح العمال بسن قوانين ووضع نظم لتحديد مالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات نحو رؤساء وأصحاب المصانع — فهو الذى يعنى كل العناية بالصناعات وشئونها وبعمال الصناعة وأجورهم ويلم بجميع نواحى الأعمال الصناعية وبصفة خاصة من الوجهة الاقتصادية .

وبما أن مصر قد تطورت تطورا عظيما وسارت بخطوات ثابتة نحو نشر الصناعات الأهلية لذا أصبح من الضرورى أن تعنى وزارة المعارف بتدريس (الاقتصاد الصناعى) فى مدارسها التجارية والصناعية حتى يتمشى العلم مع العمل فى التقدم .

الفصل الأول

عناصر الانتاج الصناعى فى مصر

تنحصر عناصر الانتاج الصناعى فى أمور ثلاثة وهى الطبيعة ورأس المال والعمل . ويلى ذلك بحث عن عوامل إقامة الصناعة ووفرتها فى مصر لحضرة الاستاذ الفاضل حسن بك كامل الشيشينى وكيل عام مصلحة التجارة والصناعة .

والانتاج فى الاقتصاد بصفة عامة سواء كان ذلك فى الأعمال الزراعية أو الصناعية هو ايجاد المنفعة . ولا توجد هذه المنفعة فى الصناعة المصرية إلا إذا أنتجت المصانع المصنوعات المتقنة النافعة . فيستفيد من صنعها العمال وأصحاب المصانع ورؤوس الأموال التى تستغل فى المشروعات الصناعية وكذا المستهلك الذى يتمتع بما تخرجه الأيادى المصرية من بدائع الفن مع متانة الصنع ودقته .

ولابد للانتاج من توافر الثلاثة العوامل الرئيسية السالفة الذكر (الطبيعة ورأس المال والعمل) . وإنما حصر المسيو (Dunoyer) هذه العوامل فى كتابه عن (حرية العمل) فى عامل واحد وهو (الانسان) . وميز بعض علماء الاجتماع هذه العوامل بعضها عن بعض . فمنهم من زعم أن العمل هو أهم هذه العوامل لأن وظيفته فعلية عملية فى الانتاج . وأنه المقياس الصحيح لقيمة الأشياء والركن الأعظم الذى يعتمد عليه فى تقدير أثمان المصنوعات . أما الطبيعة فلا تعمل شيئا من نفسها بل لابد أن يبذل الانسان كل مجهود لاستغلالها على الوجه الأكمل رغم انها عامل قوى وضرورى للانتاج ، إذ لا يستطيع الانسان الانتاج دون مساعدة الطبيعة له كأن تمده بكثير من المواد الأولية والقوى المحركة والجو المناسب والأرض . وليس من الحكمة فى شىء اعتبار رأس المال العامل الأساسى للانتاج مع العلم بأنه لم يتكون إلا بفضل عمل الانسان ومساعدة الطبيعة . ولاشك أن رأس المال أصبح الآن من أهم العوامل وأشدها ضرورة للانتاج على العموم وبصفة خاصة للانتاج الصناعى . ولذا سنتكلم على عناصر الانتاج بكل ايجاز حسب الترتيب الطبيعى والمنطقى لوضع الأشياء فى درجاتها . فقبل كل شىء لابد من وجود الطبيعة ورأس

المال ليتسنى للانسان أن ينتج بعمله شيئاً صالحاً متى تضافرت هذه العناصر الثلاثة بعضها مع بعض .

١ — الطبيعـــة

كان الفزيوكراتيون يستعملون كلمة (أرض) للدلالة على مذهبهم الذى لا يهتم إلا بالزراعة وأرضها . وانما لما أصبح هذا التعبير ضيقا خصوصا وان الأرض جزء من الطبيعة لذا فضل علماء الاقتصاد فى العصر الحاضر استعمال كلمة (طبيعة) مكان كلمة (أرض) لانها تشمل جميع عناصر الطبيعية الموجودة فى السماء والماء وفوق الأرض وفى جوفها . وعوامل الطبيعة ثلاثة هى : —

١ — البيئة (الجو والأرض) : ٢ — المواد الأولية : ٣ — القوى المحركة

١ — البيئة (الجو والأرض)

والبيئة الطبيعية للانسان هى المميزات الجوية والجغرافية التى تحيط به فى القطر الذى يعيش فيه . فيسير الانسان فى جميع أعماله متأثرا بهذه الخواص الطبيعية . اذ كثيراً ما يعجز عن تغيير الأحوال الجوية والجغرافيـة ولذا فانه يبذل كل ما أوتى من براعة وقوة لاستغلال هذه المميزات الطبيعية لما فيه منفعته حتى يكون انتاجه ملائما للوسط الذى يقيم فيه أو بعبارة أخرى أن يبذل الانسان جهده فى أن يكون لما ينتجه علاقة أو صلة اتفاق مع أحوال وسطه وبيئته .

وليس فى استطاعة الانسان ايجاد منجم فى الجهات العديمة المناجم والتى حرمتها الطبيعة منها وانما فى امكانه تحويل الاراضى القحلاء الى أراض خصبة زراعية وان يستغل كثيرا من الحاصلات الزراعية فى الانتاج الصناعى الى أقصى ما يمكنه الحصول اليه بفضل ما وصل اليه من علم ودرايه فنيـة . وفى امكان الانسان أن يغير مجرى نهر من الانهر من جهة إلى أخرى اذا كان له مصلحـــة فى ذلك كما حصل عند ما حول قدماء المصريين مجرى نهر النيل من مجراه الطبيعى إلى مجراه الحالى ، وكما حصل فى ربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط بقناة السويس ، ووصل البحر المكسيكى بالمحيط الهادى بقناة بناما . وفى مقدرة الانسان توليد تيار كهربائى كما تسعى الحكومة المصرية لتحقيقه من تساقط مياه النيل عند خزان اسوان .

وللجو تأثير عظيم على الانسان . ويختلف هذا التأثير باختلاف المناطق الجوية

والكرة الأرضية تنقسم من الوجهة الجغرافية الى خمس مناطق وهى : المنطقة الباردة الشمالية والمنطقة الباردة الجنوبية . والمنطقة المعتدلة الشمالية والمنطقة المعتدلة الجنوبية والمنطقة الحارة . ولقد أشار علماء الطبيعة مثل (Cuvier) وعلماء التاريخ مثل (Michelet) وعلماء الاجتماع مثل(Montesquieu) الى أهمية الجو وتأثيره على الانسان فى الانتاج .

فالعمل فى المنطقة الحارة يكون شاقا على الانسان ومنهكا لقواه الجسمية والعقلية ومؤثراً على صحته فلا تكون لديه القوة البدنية الكافية لمقاومة الحرارة الشديدة فيكون خاملا بطىء الحركة الجسمية والعقلية ولا يفكر فى تحسين حالته الاجتماعية والاقتصادية لأنه يقنع بالقليل من الزاد والملبس والمسكن ولا يهتم بالزراعة ولا الصناعة. وسكان المناطق الحارة أكثر الناس تأخراً وخمولا. وسكان المناطق الباردة لا يقل نصيبهم فى التأخر عن أمم المناطق الحارة لأنه كما تمنع الحرارة الشديدة الانسان عن العمل فان البرد القارص يقعده عن كل إنتاج إلا مايلزمه من القوت الضرورى، ولذلك فقد هبطت قوى سكان هذه المناطق فى الانتاج حيث استسلموا للمعيشة الأولى لأن كل محاولة لقهر الطبيعة فى مثل هذه الأحوال إن هو إلا مجهود ضائع .

أما سكان المناطق المعتدلة فحظهم فى السعادة أوفى من غيرهم من سكان المناطق الحارة والباردة لتمتعهم بالجو المعتدل الصالح للعمل والمساعد على الانتاج . لذلك كانت هذه الجهات ولا زالت مهداً للمدنية والحضارة وموطناً للتقدم الاجتماعى والاقتصادى .

« وتأثير الجو على الزراعة والصناعة لا يقل عن تأثيره على جسم الانسان . إذ من النباتات ما يضرها شدة البرد . ومنها ما يضرها شدة الحر . فلا يصلح القطن وشجر التوت اللازم للحرير الطبيعى والذرة والأرز وقصب السكر والقمح والقنب والكتان إلا فى الأجواء الحارة والدافئة

ولقد أثبت العلم والتجارب ان من المصنوعات ما يناسبها أجواء خاصة . فصناعة غزل الأقطان والأصواف يناسبها الجو البارد الرطب إذ يكسب شعر القطن أو الصوف على دقته متانة تساعد على صنعه بخلاف ما إذا صنع فى الجهات الحارة الجافة فانه يكون سهل التقطع فى المغازل فتقل قيمته وقيمة المنسوج منه، ولذا اشتهرت صناعة الغزل بانجلترا (لانكشير) وبالولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن بعض ممالك أوروبا الصناعية مثل (ألمانيا) تستورد من انجلترا مقادير عظيمة من الغزل

وتتولى إتمام نسجه فى مصانعها . وعلى هذا الأساس من مناسبة الجو للصناعات فقد قامت صناعة غزل الحرير ونسجه بشمال إيطاليا والجنوب الشرقى من فرنسا . وقامت صناعة الدخان فى مصر لأن جوها الجاف يكسب لفائف التبغ نكهة خاصة تنعدم منها فى الأجواء الرطبة فأصبحت شهرة السجاير المصرية عالمية . وللجو تأثير فى التجارة »(١)

للارض وتركيب طبقاتها تأثير عظيم فى حياة الانسان الاقتصادية . ولكل أمة ميزات خاصة تمتاز بها أرضها عن طبقات أراضى الأمم الأخرى . وقد يكون السر فى تقدم الانجليز واليابانيين والامريكانيين راجعا الى موقع بلادهم الجغرافى . ولم يفكر أحد لغاية القرن التاسع عشر فيما احتوت عليه بطون الارض من الثروة ولذا لم يكن لها أثر فى حياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية . وأما الآن فقد اكتشفت مناجم الفحم والمعادن وأصبح لها القدح المعلى فى ترقية الصناعات وتحسين أحوال الانسان . ولا بد من ذكر غاز البترول الذى قد يحل فيما بعد محل الفحم فى أمور الانتاج . وهو يخفف الآن العبء عن الفحم حيث يحل محله فى أحوال كثيرة . ولم تحرم مصر من هذا الغاز اذ اكتشفت حديثا آبار زيت البترول الواقعة على سواحل البحر الأحمر فأنشئ فى السويس معملا خاصا لتكرير هذا البترول . وكان انتاج مناجم البترول المصرية فى السنوات الأخيرة مع مقارنتها بالمستهلك كالآتى :

(الاحصاء السنوى العام ١٩٣١ — ٣٢ بالطن المترى)

النوع	١٩٢٨		١٩٣٠		١٩٣٢	
	المحصول	المستهلك	المحصول	المستهلك	المحصول	المستهلك
بنزين	٢٩٦٢٢	٥١٠١٨	٥٦٥١٣	٦٢٢٤٢	٦٨٧٠٩	٦١١٠٦
كيروسين	١٧٣٥٩	٢٦٦٤٩٣	٩٠٦١	٣٠٢٩٥٧	٢٣٩٤	٣١١١٠٧
مازوت	١٤٨٣٤٤	٧٦٧٨٩	١٢٢٠١٥	٦٠٩٠١	١٠٦٧٤٨	٦٨٦٨٦
زيت سولار	١٤٤٥٦	١١٤٧٩	١٥٠٣٥	١٢٤٣٩	١٣١٢٦	١٢٨١٩
اسفلت	٥٢٥٤٥	٧٨٠٥	٦٥٨٤٧	١٠٥٣١	٥٨١٧٥	١٢٣٤٠

(١) الجغرافيا التجارية الاقتصادية — تأليف حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد حمدى بك ناظر مدرسة التجارة والمحاسبة ص ٦ من الطبعة السابعة

وليست أهمية الأرض موقوفة على ما اشتملت عليها بطونها من المعادن وغيرها أو ما كان على سطح البحار والانهر بل أن لها أهمية أخرى عظيمة وهى استعمال جزء منها للمساكن ولاقامة المصانع العديدة ولافادة لما اشتملت عليه الارض من المزايا الطبيعية من معادن وخلافه اذا لم يجد الانسان على سطحها متسعا لسكناه ومقرا لاعماله اليومية الحيوية .

وتبلغ مساحة القطر المصرى نحو مليون كيلو متر مربع أو مايعادل ضعف مساحة فرنسا . الا أن اكثر من سبعة وتسعين فى المائه من هذه المساحة عبارة عن صحراء غير مسكونة . أما الجزء المعمور منها فمساحته ٣٥٫٠٠٠ كيلو متر مربع[1] وتختلف كثافة السكان باختلاف الامم . فمخصص فى جزيرة الارض الخضراء (جرينلاند) نحو الف كيلو متر مربع لكل اثنين أو ثلاثة أشخاص . أما فى مصر فان الكيلو متر المربع مخصص لسكنى ٣٦٢ شخصا بينما فى بلجيكا فان الكيلومتر المربع مخصص لكل ٢٥٢ شخصا . وفى انجلترا لكل ١٦٥ شخصا . وفى ألمانيا لكل ١٠٠ شخصاً . وفى فرنسا لكل ٧٣ شخصا وفى روسية أوروبا لكل ٢٠ شخصا . وفى الولايات المتحدة لكل ١٠ أشخاص

٢ — المواد الأولية

تحتوى طبقات الأرض على مواد طبيعية مفيدة للانسان فى أعماله الصناعية والزراعية والتجارية . ولكن لم تكن الطبيعة عادلة فى توزيع هذه الثروة بين الامم إذ أعطتها بسخاء لبعض الامم وحرمت منها أمماً أخرى . ففى انجلترا والمانيا وفرنسا مناجم عديدة حافلة بالفحم والمعادن بينما تكاد تكون هذه الخيرات معدومة فى بلاد أخرى أو قليلة لاتذكر .

ولقد أصبح للهواء أهمية مادية كبرى تكاد تعادل أهمية الماء لانتشار الطيارات التى تعبر الجو وتشق عبابه . والتى تستخدم الآن فى الأعمال الحربية والتجارية وتعاون الصناعات فى أمور كثيرة حتى صارت كل أمة من الامم تحدد نصيبها من هذا الهواء المنتشر فى السماء كما تحدد الدول نصيبها فى البحار . فالمعادن على اختلاف أنواعها (من فحم وحديد وغيرهما) والماء (الذى يستخدم كثيراً فى توليد الكهرباء) والهواء هى أولى المواد الأولية الطبيعية الضرورية لمساعدة الانسان فى

(١) الاحصاء الرسمى سنة ١٩٢٢ر٢٣ ص ١٠

أمور الانتاج ثم يضاف الى هذه المواد توافر الخامات اللازمة للصناعات المطلوب إقامتها فى أى أمة من الامم . ففى مصر تتوافر خامات الغزل والنسج المأخوذة من القطن أو من أصواف الاغنام وكذا صناعة الجلود وغيرها من الصناعات العديدة التى سنوضحها فيما بعد .

٣ — القوة المحركة

« يمكن جمع حرف العالم الشهيرة فى ثمانية أشياء : الصيد براً أو بحراً ، والرعى ، وقطع الأخشاب ، والزراعة ، والتعدين وتسمى بالحرف الاستخراجية وفيها يشتغل الانسان باعداد المواد الأولية مما تخرجه الأرض من تلك المواد التى لا تقبل الاستهلاك مباشرة . ثم غير ذلك من الحرف حرفة الصناعة وتسمى بالحرفة التحويلية وفيها يشتغل بتحويل المواد الغفل وجعلها قابلة للاستهلاك وهى تتناول انتاج كل الحرف السابقة فتحيله وتصوغه فى القالب الذى ينفع الانسان على أحسن وجه . ثم النقل وهو حمل هذه المنتجات وتوزيعها على أربابها من الأفراد أو الشركات أو الدول . » (١)

فاستخراج المادة من مقرها الاصلى والعمل على تحويلها الى مصنوعات تتداولها الايدى كل ذلك يحتاج الى قوة تفوق قوة الانسان الجسمية ولهذا فكر رجال الفن والعلم فى اختراع قوى محركة ليستعين بها العمال فى أعمالهم الانتاجية . فعمد فى بادىء الأمر الى تسخير الحيوانات كالخيل والبغال وجميع دواب الحمل لأن قوى هذه الحيوانات الجسمية تزيد عن قوة الانسان خصوصاً إذا علم أن قوة الحصان الواحد تعادل قوة سبعة من الرجال الاشداء . ولما قلت فوائد هذه الحيوانات وكثرت نفقاتها بالنسبة لما اخترع من وسائل النقل الحديثة عدل عن استعمالها فى كثير من أعماله الصناعية واستخدم ما اخترع مكانها من السيارات والآلات التى تحركها الرياح أو المياه أو الكهرباء أو ما الى ذلك من القوى المحركة .

ولما اشتدت حاجة الانسان الى قوى محركة جديدة لسد النقص الناشىء عن عدم إمكان تمشى دواب الحمل والنقل مع تطورات الصناعة وحاجاتها فى العصر الحاضر فكر فى تسخير الهواء والماء لتحريك الآلات . فسلط الهواء على أجنحة

---

(١) الجغرافيا التجارية الاقتصادية — تأليف حضرة صاحب العزة الاستاذ محمد حمدى بك ناظر مدرسة التجارة والمحاسبة ص ٢٠ من الطبعة السابعة

الطواحين لطحن الحبوب وعلى شراع المراكب الشراعية لتسييرها . ولما أصبحت طواحين الهواء والمراكب الشراعية غير كافية لانجاز أعمال الانسان بالسرعة المطلوبة اخترع الطواحين التى يحركها الماء والبواخر التى تسير بالبخار ثم توصل أخيرا الى استخدام الهواء لتسيير الطيارات الهوائية . ومع أنه يصعب حسن استخدام الهواء والانتفاع به كقوة محركة لضعفه وتقطعه فانه تأسست شركة سنة ١٩٠٣ فى الدانمارك لتوليد الكهرباء من قوة ضغط الهواء .

أما قوة الماء المحركة فعظيمة ولم يظهر فضل هـــذه القوة الا عند ما بدأ (Newcomen) سنة ١٧٠٥ وتبعه (James Watt) سنة ١٧٦٩ فاستخدما حرارة الماء لتكوين البخار المتجمع فى خزان لتحريك الآلات البخارية . وللماء قوة محركة عظيمة لم يكتشفها الانسان الا منذ عهد قريب حيث استطاع توليد الكهرباء من انحدار المياه من أعالى الجبال مثل شلالات (نياجرا) ونهر (الرون) . وتقدر قوة شلالات نياجرا المحركة بقوة (٤٫٥٠٠٫٠٠٠ حصان)[١] واذا أريد الحصول على مثل هذه القوة فى سنة واحدة بواسطة استخدام الآلات البخارية فلا بد من استهلاك خمسين مليون طن من الفحم [٢] . ولقد أعطى المسيو (Berges) أحد مهندسى (جرنوبل) سنة ١٨٦٨ للقوة المحركة المتولدة من شدة انحدار المياه اسم (الفحم الأبيض) وسمى المسيو (Bresson) القوة المحركة المتولدة من سرعة انحدار ماء الانهار (الفحم الأزرق) لتمييزهما عن الفحم الاسود المستخرج من المناجم؛ « وتمتاز القوة الكهربائية عن قوة البخار بانها وقود وقوة محركة فى وقت واحد . فحرارتها شديدة للغاية فضلا عما يصحبها من النظافة التامة فلا شىء أحسن من الكهرباء يقوى على إذابة الالمنيوم وعلى مقاومة التجاذب الطبيعى كما فى سحق الخشب لصنع عجينة الورق، أو التجاذب الكيماوى كما فى فصل عناصر بعض المركبات مثل استخلاص الاوكسجين أو الهيدروجين وليس هناك ما يربح أكثر منها فى عمليات التفضيض والتذهيب فمداها واسع فى الصناعات » [٣]

أما فى مصر فقد أمكن توليد قوة كهربائية من انحدار الماء فى دير العزب بالفيوم فى سنة ١٩٢٦ والأمل عظيم فى استغلال انحدار مياه خزان اسوان بعد تعليته لتوليد

---

(١) شارل جيد — محاضرات — ص ١١٢ جزء أول طبعه ١٩٢٦

(٢) بلا نشار — محاضرات — ص ١١٨ جزء أول طبعه ١٩٢١

(٣) الجغرافيا التجارية والاقتصادية — لحضرة صاحب العزة محمد بك حمدى ص ٤٣

قوى محركة كهربائية عظيمة الأهمية للحصول على قسط وافر من الفحم الأخضر ومتى استطاعت مصر من تحقيق هذه الغاية كان التوفيق سهلا بين الزراعة والصناعة بفضل توازن الانتاج الصناعى مع الانتاج الزراعى اذ كلما فتحت أبواب جديدة للصناعات سهل على الزراعة تصريف حاصلاتها الضرورية فى كثير من الأعمال الصناعية .

٢ — رأس المال

أصبح رأس المال فى العصر الحاضر عظيم الأهمية وبصفة خاصة فى الأعمال الصناعية إذ لا يستطيع انسان القيام بأى عمل من الأعمال الاقتصادية بغير المال . ورؤوس المال عديدة متنوعة فى علم الاقتصاد السياسى . والمال الذى تقصده فى هذه الابحاث هو المال النقدى المتداول بين الناس والدول ولا نقصد رؤوس الاموال الواسعة المعنى حسب مبادىء علم الاقتصاد .

يقال إن كل رأس مال لابد وأن يعطى ايرادا صافيا ولا بد للحصول على هذا الربح من استثمار هذه الأموال فى مشاريع ناجحة وموفقة ولكن ليس فى استطاعة المال اعطاء أرباح دون تضامنه فى الانتاج مع العناصر الأخرى كالطبيعة والعمل، ويظن البعض أن الأموال المودعة فى البنوك تنتج أرباحا من نفسها دون استثمارها فى المشروعات الاقتصادية من مالية أو صناعية أو تجارية أو زراعية ، وانما حقيقة الأمر هو ان هذه الأموال لا تترك فى خزائن هذه المصارف بل تستخدم بتشغيلها والانتفاع بقوتها وما لها من سلطان فى الأعمال الانتاجية المختلفة . وما الارباح التى يحصل عليها أصحاب هذه الأموال الا جزء من الارباح التى انتجها هذا المال بفضل مجهود البنوك فى حسن اختيار الأبواب التى تستغل فيها أحسن استغلال .

وتوزع رؤوس الأموال على فروع الانتاج جرياً وراء أكثرها ربحاً وأمتنها ثقة فى صدق العزيمة على العمل . ولذا فان الأموال تتوزع من نفسها على مختلف فروع الانتاج حسب كثرة وقلة الأرباح المنتظرة منها . ولا تسرى هذه القاعدة على جميع أنواع رؤوس الأموال لأن الأموال الثابتة مضطرة بطبيعتها الى العمل فى دائرة محدودة من أعمال الانتاج اذ يتعذر عليها الانتقال من أعمال الى أخرى أكثر ربحا من الأعمال التى خصصت لها . وبالعكس فأن رؤوس الاموال الدائرة

قابلة للانتقال بسهولة من عمل إلى آخر دون أن ينالها ضرر بل قد تحصل على فائدة من هذا التغيير فى طرق الاستغلال .

وفى الواقع لاتنطبق القواعد السابقة الذكر بكل دقة الا على رؤوس الأموال الجديدة التى لم يسبق لها الدخول فى ميدان الانتاج ولكن متى اشتركت فى نوع من أنواع الانتاج أصبح من المتعذر تحويلها الى عمل جديد بل لابد لتحقيق ذلك من مجهود عظيم وعناء كبير .

وسنخصص هذا البحث لدرس رؤوس الأموال من جهة : —

أولا : تمويل الصناعات المصرية عن طريق الائتمان (التسليف)

ثانياً : كيفية تكوين الأموال اللازمة للصناعات المصرية

١ — الائتمان الصناعى فى مصر

ليس للصناعات المصرية الآن وسيلة للحصول على المال اللازم للاستمرار فى صناعاتها القائمة أو لاقامة صناعة جديدة بغير الائتمان الصناعى فى مصر حيث تقوم به الحكومة من ناحية وتتولاه بعض البنوك من ناحية أخرى .

والائتمان هو أحد الأنظمة الاقتصادية الحديثة التى كانت مجهولة فى الأجيال الماضية لما كانت تستدعيه من الاجراءات الطويلة المربكة . وكان لا بد لتحقيق عملية التسليف من وجود عملة نقدية أو ورقية . ولو أنه قيل ان القدماء كانوا يعرفون طرق تسليف الدواب أو إعارتها بأجر . وقيل أن الائتمان كان موجوداً فى القرون الوسطى فى أشكال البيع لأجل محدود . حقيقة كانت هذه المعاملات متداولة فى العصور الماضية لا بصفة اعتماد وإنما كوسيلة من وسائل المساعدات التى كانت تؤديها الأسر والقبائل بعضها الى بعض . ولكن المعاملات المالية والاقراض بأجر كان أمراً محرماً لاعتباره ربا يثير سخط رجال الدين فى جميع الأمم . وإنما عمدوا فيما بعد الى تخفيف شدة هذا التحريم الذى كان يعرقل التجارة ويؤخر الصناعة ويقف حركة الزراعة ويعود بضرر جسيم على جميع مرافق البلاد الاقتصادية والاجتماعية ويشل حركة التعامل الأهلى والدولى فتحدث لا محاله الأزمات المالية الخطيرة . ولذا فرق القدماء فى عقود الاقراض بين الاقراض المنتج وهو مايسمحون فيه بأخذ فوائد وبين الاقراض غير المنتج وهو الذى حرموا فيه أخذ فوائد لاعتبارها رباً ممقوتاً .

ولم يظهر الاعتماد أو الائتمان كنوع من أنواع الانتاج إلا عندما أصبحت الثروة قابلة للتداول بفضل استعمال الطرق التجارية الحديثة الخاصة بالتعامل بالسندات التى سهلت الأعمال التجارية تسهيلا لا حد له . فأصبح للائتمان شأن عظيم فى العصر الحاضر حتى اعتبره كثير من رجال الاقتصاد كعامل من عوامل انتاج الثروة أى كالطبيعة ورأس المال والعمل . وإنما لا يمكن التسليم بهذه النظرية لأن الائتمان ليس من عوامل الانتاج بل من متمماته وهو وسيلة من الوسائل المساعدة لرأس المال فى انتاج الثروة .

ولا يهتم الائتمان إلا بنقل رأس المال من يد الى أخرى ولو أن هذا النقل لا ينتج شيئاً لأن النقل فى حد ذاته لا يصح اعتباره منتجاً بالمعنى الصحيح . وكما أن التبادل فى الأعمال التجارية لا ينتج البضاعة وإنما يساعد على تصريفها فان الائتمان لا ينتج رؤوس الأموال وإنما يعمل على تداولها أو كما قال ستيوات مل (يسمح الائتمان باستثمار أموال الغير)

ويستند القائلون بأن الائتمان منتج لرؤوس الأموال على قابلية الأوراق المالية إلى التحويل وسهولة بيعها والاقتراض عليها فيستفيد المقرض والمقترض برأس مال واحد، وعلى ذلك فان هذه الحالة توجد أو تكوّن رأس مال جديد له من المزايا والمنافع ما لرأس المال الأصلى . وهذا الرأى مخالف للحقيقة لأن الأوراق المالية من سندات وغيرها لا تخلق ولا تكوّن رأس مال فعلى جديد يعود على البلاد بالمنفعة وإنما تساعد هذه الأوراق على استغلال أموال كانت الحياة الاقتصادية — حياة العمل والانتاج — محرومة منها لشدة حرص أهلها عليها وتمسكهم باخفائها عن الأبصار .

١ — الائتمان (التسليف) الصناعى الحكومى فى مصر .

الأصل فى السلف الصناعية معاونة من لم تسمح له موارده الخاصة بالاستمرار فى إنجاز أعماله الصناعية أو لفتح أبواب الرزق لمن أنس فى نفسه المقدرة على الانتاج . ولما كانت عناية وزارة المالية بنشر الصناعات الأهلية عظيمة فقد قررت فى ٢٦ يونية سنة ١٩٢٢ تخصيص مائة الف جنيه مصرى وايداعها بنك مصر — للاقراض منها للصناعات الصغيرة بشرط ألا تتجاوز قيمة السلفة الواحدة ألف جنيه لمدة لا تزيد عن خمس سنوات ثم زيد المبلغ الى ٢٥٠،٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٧ وسمحت المالية باقراض الصناعات الكبيرة بشرط ألا تزيد السلفة الواحدة عن عشرة آلاف جنيه

لمدة لا تتجاوز عشر سنوات . وللبنك أن يزيد مقدار السلفة بعد موافقة المالية التى لا تسمح باكثر من خمسة عشر ألف جنيه واذا أريد أكثر من ذلك فلا بد من موافقة مجلس الوزراء. فصرف من هذه الأموال المخصصة للسلف الصناعية ١٤٥٠٠ جنيهاً سنة ١٩٢٣ ونحو ١٨٦٥٠ جنيها سنة ١٩٢٤ و٢٥٥٨٥ جنيها سنة ١٩٢٥ و٢١٤٥٤٦ جنيها سنة ١٩٢٦ و ١٢٣٠٤١ جنيها سنة ١٩٢٧ و٣٣٨٧٢٤ سنة ١٩٢٩ و٧١٣٩٢٠ لغاية أبريل سنه ١٩٣٠ و٧٢٨١٩٨ لغاية أبريل سنة ١٩٣١ و٧٤٢٧٦٢ لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ وتحصل الحكومة على فائدة قدرها ٢٪ من الفائدة التى يفرضها البنك على المقترضين وهى لاتزيد عن ٦ ٪.

والطريقة المتبعة للحصول على هذه السلف هى أن يقدم الصانع أو صاحب المصنع طلبا لبنك مصر موضحا فيه القيمة المطلوبة وغرضه من هذه السلفة فيحول البنك هذا الطلب الى مصلحة التجارة والصناعة لفحصه من الوجهتين الاقتصادية والفنية ، وأحيانا يقدم الطلب للمصلحة مباشرة . ولكل من الهيئتين (البنك والمصلحة) اختصاص معلوم فى منح أو رفض طلب السلفة ، فاختصت المصلحة ببحث حالة طالب السلفة من الوجهة الاقتصادية والمقدرة الفنية تاركة فحص الضمان وتوافره لدى الطالب للبنك . ولا تسل عما يتكبده طالب السلفة من الصعوبات لتمسك البنك بضمان قوى ، لأنه يكيف مايعرض عليه من وسائل الضمان تكييفا دقيقا خشية الوقوع فى المشاكل الطوال لعجز الضمان عن سد المطلوب اذا اضطر البنك الى اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد المبالغ التى أقرضها بصفته المسئول الوحيد عن تسديد أموال الحكومة .

أما من جهة مأمورية المصلحة بشأن منح أو رفض السلف الصناعية فانها تسير فى فحص هذه الطلبات على روح العدل الممزوج بالرغبة الشديدة فى تشجيع الصناعات الأهلية . ولكن هذا الروح الشائع فى المصلحة يرتطم مع ما يسمونها (عقبات البنك) التى يضطر اليها حفظا لأموال الحكومة من الضياع ومنعا لوقوعه فى مسئولية تسديدها من أمواله الخاصة ، ولذا كان البنك وحده صاحب الشأن فى قبول أو رفض منح السلف ، وحكمه فى ذلك نهائى الا اذا أخذت المالية على عاتقها الضمان فتصبح مسؤولة عن السداد .

وللبنك العذر كله فى تشدده عند فحص الضمانات . اذا علمنا أولا أنه المسئول الوحيد أمام وزارة المالية عن رد هذه المبالغ المعهودة اليه . واذا علمنا ثانيا أن

البنك يعامل صغار الزراع (قبل إنشاء البنك الزراعى للتسليف) والصناع الذين لايعطون لرد السلف فى أوقاتها وزنا ولا أهمية . ومن الغريب الذائع بين العامة من الناس، ومنهم كثير من الزراع والصناع، أنهم يعبرون عن القروض (بالشكك) المشتقه من (الشك) والشك ضد اليقين أى الأمر غير المؤكد ، فالدين المشكوك فى أمره قد يجوز تسديده أو عدم تسديده ، فكيف وهذه نفسية المقترض يأمن البنك على أمواله قبل التحقق من الضمان المعروض عليه ؟ وأغرب من ذلك أنه كثيرا ما يتوفر المال لدى المقترض ولكنه لايسدد ماعليه الا اذا أنذر عن يد محضر ، حتى أن بعضهم يتمادى فى تشككه الى انتظار ساعة الحجز ، وعندئذ فقط يستيقظ ويرى ألا مناص من الدفع ، وقدانقضت ساعة الشك وجاءت ساعةاليقين (الدفع) . وانى لا ألقى الكلام على عواهنه بل قد مارست عمليات التسليف الزراعى عند اشتغالى بالتفتيش التعاونى ، وكذلك التسليف الصناعى عند اشتغالى به.

إن عماد الاقراض هو الثقة التى يعبر عنها الافرنج بكلمة (credit) ومتى ايقن البنك بتوافرها لدى المقترض فانه لايتردد فى منحها .

تبين مما تقدم أن مصلحة التجارة والصناعة غير مقصرة فى مهمتها ، وان بنك مصر غير مجحف ولا مبالغ فى أعماله الخاصة بالسلف ، إذن أين الداء الذى يعرقل أعمال هذه الوسيلة العظيمة (الاقراض) لتشجيع الصناعات الاهلية ، ومن هو المسئول عن معالجته ؟ ولكن قبل التعرض لهذا الداء والعمل على معالجته يجب التفريق بين التسليف الزراعى والتسليف الصناعى ، أو بعبارة أخرى التفريق بين طالب السلفة الزراعية وطالب السلفة الصناعية .

طالب السلفة الزراعية اكثر أملا فى الحصول على غرضه من زميله المشتغل بالأعمال الصناعية ، لأنه يطلبها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية التى ينتمى اليها وقد يكون طالب السلفة الزراعية صاحب عقار أو ملك آخر أو لا يملك شيئا غير مجهوده ونشاطه ، وإذا لم تتوفر لديه شروط الضمان العقارى فلا يعوزه الضمان الشخصى الذى يتجلى فى الشخص المعنوى الذى ينتمى اليه أى (الجمعية التعاونية) فهى التى احتضنته ، ولذلك يكفى لحصوله عليها موافقة الجمعية التعاونية الزراعية على منحها بشرط أن تتوفر لديه الامانة والاستقامة والجد والمثابرة فى أعماله الزراعية وأن يزكيه أحد الاعضاء إذا لم يستطع تقديم ضمان عقارى . فاذا وافق البنك على صرف السلفة الزراعية للجمعية الممثلة فى مجلس إدارتها كان حظ الأعضاء

عظيما إذ يتيسر للكثير من أعضائها التمتع بهذه السلف . وعلى ذلك فان حظ الزراعة والزراع فى الانتفاع بهذه السلف أعظم من حظ الصناعة والصناع خصوصاً وأن فوائد السلف الزراعية أقل منها فى السلف الصناعية (هذا قبل انشاء البنك الزراعى للتسليف فى سنة ١٩٣١) وزيادة على ما تقدم فان طالب السلفة الزراعية لايقابل البنك وجهاً لوجه بمفرده بل يجد من يحميه ويدافع عنه بفضل مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، والامر بخلاف ذلك فى السلف الصناعية لأن طالبها يواجه البنك بنفسه دون شفيع أو مدافع يشد أزره إذ لا وجود للجمعيات الصناعية فى مصر وهى التى كان يمكن توكيلها للقيام بهذا العمل .

وعلى ذلك فقد يكون طالب السلفة الصناعية سعيد الحظ إذا توفرت لديه وسائل الضمان بفضل ما يمتلكه من العقار . أما إذا كان لا يملك غير أدواته وآلاته الصناعية (وربما كانت هذه الأدوات ذات قيمة مالية عظيمة أو تكون متواضعة القيمة حسب اتساع وضيق الأعمال الصناعية التى يتولاها) فالرفض مؤكد .

ولقد اتضح لبنك مصر صعوبة التسليف على الشروط السابقة الذكر للاسباب الآتية :

١ — الضمانات التى يطلبها البنك غير متوفرة دائماً لدى طالب السلفة

٢ — ما كينات المصنع لاتصلح للضمان لأنها فى حكم المنقول غير القابل للرهن العقارى .

٣ — الاجراءات التى يستلزمها الرهن العقارى فى حالة ما يكون الضمان عقارياً طويلة تستدعى نفقات تجعل فى بعض الاحيان فائدة الاقراض باهظة .

٤ — الصناعات غير منظمة فى مصر تنظيما كافياً يساعد على ضمان حسن التصرف بالنقود المقترضة لتحسين أسباب الصناعات فهى صناعات يشتغل فيها أفراد كثيراً ما تنقصهم الخبرة الصناعية أو ملكة التنظيم الادارى والتجارى وليس بين أربابها من التعاون مايساعد على اقراضها بضمان المجموع

٥ — بعد أن كانت السلف الصناعية مخصصة فى بادىء الامر لتشجيع الصناعات الصغيرة أصبح من الجائز أن تنتفع بها الصناعات الكبيرة الى مدة تزيد على خمس سنوات ولذلك زيدت المبالغ المودعة ببنك مصر لحساب السلف الصناعية تدريجاً .

ويستحسن بنك مصر :

(١) صدور تشريع باعتبار الما كينات القائمة فى المصانع من العقارات التى لايجوز التصرف فيها بغير إذن خاص ورضاء من الدائن كما هو الحال فى اليونان .

(٢) تخفيض رسوم الرهن العقارى عند التسليف الصناعى .

(٣) اختصار اجراءات نزع الملكية عند عجز المقترض عن السداد .

(٤) يجب اقراض الصناعات الصغيرة تشجيعاً لها ولو كان فى ذلك أى نوع من الخطر ولذلك يحسن تخصيص احتياطى من المال لهذا الغرض كالاحتياطى الذى خصص فى بلجيكا لاقراض صغار الصناع .

وأخيراً وافق مجلس الوزراء فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٣ على تخصيص خمسة آلاف جنيهاً من المبالغ المودعة فى بنك مصر على ذمة التسليف الصناعى لمنحها كسلف صناعية بالشروط الآتية : —

١ — أن يكون طالب السلفة من خريجى المدارس الصناعية .

٢ — تحديد الأقساط دون إرهاق المقترض .

٣ — لا تزيد قيمة السلفة الواحدة عن مائة جنيه .

٤ — مراقبة استثمار هذه السلف .

٥ — أن يكون لدى المقترض دفاتر منظمة ولمصلحة التجارة والصناعة حق الاشراف على سير أعمال المصنع الذى تمنحه السلفة

ب — الائتمان (التسليف) الصناعى الحر فى مصر .

يتولى عملية الائتمان الصناعى الحر فى مصر البنوك وكلها أجنبية عدا بنك مصر وبنك التسليف الزراعى بالنسبة لرؤوس الأموال المودعة فيها، فيوجد بالقطر بنوك انجليزية أهمها (البنك الأهلى) وأخرى فرنسية أهمها (الكريدى ليونيه والكنتوار ناسيونال ديسكونت) وإيطالية أهمها (بنكو ديطاليا) ومنها ألمانية أهمها (دويتش أورينت بانك) وبلجيكية أهمها (البنك البلجيكى الدولى) ومنها يونانية أهمها (بنك أثينا) وجميع هذه المصارف تشتغل على اختلاف أنواعها بعمليات التسليف بصفة عامة ، أى أنها تقرض كل من يقدم لها الضمانات اللازمة ، بصرف النظر عن الغرض المطلوب له السلفة . فلا يهم البنك كون السلفة تستغل فى الأعمال الزراعية أو التجارية أو الصناعية أو غيرها . فالبنك لا يبحث عن قصد المقترض بل عن الوسائل الفعالة التى تضمن له استرداد أمواله فى الوقت المحدد . فالضمانات العقارية لازمة . وتسمح بعض البنوك بالضمانات الشخصية ولكن لا تقبل البنوك الآلات الصناعية كضمان لهذه السلف لأن القانون المصرى لم يسمح برهنها حتى الآن.

ومن الغريب أنه تأسس سنة ١٨٩٩ البنك الصناعى المصرى ولكنه اضطر الى تصفية أعماله سنة ١٩٠٦ فلم يطل عمره أكثر من سبع سنوات لأن القطر المصرى كان وقتئذ منصرفا إلى العناية بالزراعة دون الالتفات إلى إنهاض الصناعات المصرية لاعتبارها غير رابحة ولكن هل أصبحت مصر الآن على استعداد لتحمل وجود بنك صناعى فيها ؟ هذا ما سنراه فى نهاية هذا البحث .

٢ — الائتمان الصناعى فى الخارج

ولقد يهمنا الوقوف على طرق الائتمان الصناعى فى الخارج حتى نضع لأنفسنا البرنامج الذى نختاره لنسير عليه فى انهاض صناعاتنا . ولذا سنتكلم بكل ايجاز عن الائتمان الصناعى فى انجلترا والمانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا واليابان ورومانيا وتركيا واليونان .

١ — الائتمان الصناعى فى انجلترا :

يميل الانجليز الى تشجيع صناعاتهم الأهلية ويبذلون كل ما استطاعوا اليه سبيلا للاخذ بناصرها ولذا فانهم يشتركون فيها ماليا بالاكتتاب فى أسهمها . هذا من جهة الأفراد . وتقوم البنوك بتمويلها أو الاشتراك فى هذه الأعمال الصناعية فتقيم المصانع وتشغلها لحسابها . وهذا من جهة الهيئات المالية . ولا تتأخر هذه المصارف عن اقراض المصانع المستقلة عنها معتمدة فى إقراضها على الضمانات الشخصية اكثر من اعتمادها على الضمانات العقارية (١) وأكثر من هذا أن بعض المصارف التى وقفت بأعمالها على المشروعات الصناعية قد اندمج بعضها فى بعض توحيداً لأنظمة الاقراض ولزيادة الأموال التى تتولى مساعدة الصناعات الوطنية ، على أن بعض المصانع اعترض على هذا الاندماج خشية القضاء على الثقة المتبادلة بين البنوك والمصانع فى الجهات البعيدة عن العاصمة التى ستتركز فيها الادارة العامة لهذه المصارف المندمجة بعد أن كانت رياسة البنوك والمصانع متصلة بعضها ببعض كل الاتصال .

أما من جهة الحكومة فانها تعنى عنايه خاصة بنشر مصنوعاتها فى الخارج ، ولذلك أنشأت سنة ١٩١٩ بوزارة التجارة ادارة (Export Credit Department)

---

(١) تقرير اللورد بلفور النهائى عن تشجيع الصناعات الأهلية ص ٤٦

للقيام بعملية التسليف على ما يصدر من المصنوعات الأهلية للخارج . وفى سنة ١٩٢٦ عدل هذا النظام على قاعدة الضمان بواسطة التأمين على البضائع ضد أخطار التصدير فاستبدل اسم هذه الادارة باسم (Credit Guarantee Department) وتنحصر عملية هذه الادارة فى ضمان الحوالات التجارية التى تعهد بدفعها التجار الذين اشتروا البضائع الانجليزية فى الخارج . وخصصت الحكومة لهذا الغرض نحو ٢٦ مليون جنيه انجليزى .

٢ — الائتمان الصناعى فى ألمانيا

تشترك البنوك الألمانية فى أعمال التسليف الصناعى ، وهذا لا يمنعها من الاشتراك فى مثل هذه الأعمال الصناعية . وقد ساعدت البنوك الألمانية[1] مساعدة عظيمة على إحياء الصناعات الألمانية بتكوين شركات عديدة مساهمة صناعية وتوسيع أعمال المصانع القائمة ، فالبنوك الألمانية تنشىء الصناعات من بدايتها ، وتهتم بها حتى تقوى على السير فى الانتاج وحدها .

وقد أشار تقرير بنك مصر (ص ١٠٤) الى التقرير الذى وضعه سنة ١٩٠٨ الدكتور (فيلكس هخت) المستشار المالى والاقتصادى الذى اشترك فى نهاية الحرب العظمى فى مفاوضات التعويضات اذ قال فى تقريره عن التسليف الصناعى : (زادت حاجة التسليف الصناعى بقدر الزيادة فى رفاهية الصناعة الالمانية ومع هذا فانه لاتوجد حتى الآن هيئة معقولة للتسليف الصناعى . فالتسليف الزراعى عن طريق الرهن قد نظم تنظيما يطابق حاجات الزراعة والزراع ، وكذا الرهن العقارى يطابق حاجات المبانى والسكان والمدن . والتسليف التجارى كما تخوله بنوك التسليف بطرقها السريعة من حساب جار وفتح اعتمادات يطابق بالمثل طبيعة الأعمال الخاصة بالتجارة) الى أن حدد الشروط المبررة لمنح السلف الصناعية وهى : —

١ — يجب أن يكون التسليف الصناعى قابلا للسداد على أقساط سنوية .

٢ — يجب أن يسدد الدين الصناعى فى مدة أقل من مدد التسليف الزراعى .

٣ — السندات التى تصدرها الشركات الصناعية الكبيرة المساهمة مضمونة بعدة

---

(١) (أن ألمانيا مدينة لبنوكها بنجاح صناعاتها الكبيرة فى أوائل القرن الحاضر) كما جاء فى تقرير الدكتور (جولد شمت)

ضمانات : منها رأس المال والمال الاحتياطى ، ولذلك يجب أن يكون التسليف الصناعى الطويل المدة الذى يقابله إصدار السندات الصناعية مبنيا على نسبة معينة بين رأس المال والسندات من جهة ورأس مال الأسهم والمال المجتمع للاحتياطى من جهة أخرى .

٤ — يجب عدم تخصيص القروض لصناعة معينة بل توزع على صناعات مختلفة.

٥ — لاتمنح السلف للصناعات التى فى دور التكوين بل للصناعات القائمة فقط.

٦ — يجب أن تكون المصانع الطالبة للسلفة مؤسسة على أحدث طراز .

٧ — ضرورة التدقيق فى فحص أعمال طالب السلفة من الوجهتين الفنية والاقتصادية

ويوجد عدا البنوك التى تهتم بالتسليف الصناعى جمعيات تعاونية عديدة على نظام (Raffeisen) لاقراض صغار الصناع .

٣ — الائتمان الصناعى فى بلجيكا

تشتغل البنوك فى بلجيكا بالأعمال الصناعية والمالية والتجارية . ولقد تأسس البنك الأهلى البلجيكى بمعاونة الحكومة (الشركة الأهلية للتسليف الصناعى) فى ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وبدأت أعمالها من ٣ يونية سنة ١٩١٩ . ولما كانت الضمانات الواجب أخذها من المقترضين غير ميسورة لدى أصحاب الصناعات الصغيرة فقد عنى جلالة الملك ألبير بتكوين مال احتياطى خاص فى هذه الشركة لضمان المبالغ التى تقرضها الشركة لارباب الصناعات الصغيرة فتبرع من ماله الخاص بمبلغ خمسمائة ألف فرنك لهذا الاحتياطى ، ودعا خمسين من كبار البلجيك للتبرع مثله بنصف مليون فرنك كذلك الى أن بلغ مجموع هذه التبرعات نحو مليون من الفرنكات ، وعندئذ حددت قيمة أقصى سلفة تمنح للصناعات الصغيرة بمبلغ ١٥٠٠٠ فرنك بفائدة قدرها ٥ ٪ . ولقد نظمت لهذه الغاية شركات تعاونية مالية فى مناطق مختلفة للقيام بالتسليف .

٤ — الائتمان الصناعى فى فرنسا

تتولى بعض البنوك الفرنسية ادارة بعض المشروعات الصناعية بنفسها ، أو تشترك فيها مع الافراد أو تساعد هذه الاعمال الصناعية باقراضها ما تحتاج اليه من

المال ولا تشترك الحكومة فى اقراض الصناع وانما اهتمت بمساعدتهم عن طريق تنظيم وسائل وشروط التسليف الصناعى . فبدأت باصدار قانون التسليف الزراعى فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ولكنها لم توفق الى تنظيم التسليف الصناعى إلا بعد تشكيل لجنة فى ١٣ مايو سنة ١٩١١ فى وزارة المالية (لفحص نظام البنوك الفرنسية وما يمكن ادخاله عليها من التسهيلات لمساعدة التسليف التجارى والصناعى) وفى ١٩ مارس سنة ١٩١٤ أقر مجلس الشيوخ دون مجلس النواب قانون التسليف الصناعى الذى يرمى الى (عقد القروض التى من شأنها تهيئة وتحسين الأعمال والمعدات الصناعية وانشاء الاعمال الصناعية واستغلال براءات الاكتشافات الصناعية) وتتراوح مدة هذه القروض بين سنة على الاقل وخمس وعشرين سنة على الاكثر ولا يمكن عقد هذه القروض الا بضمان رهن عقارى أو أى ضمان عينى آخر ، وإن كانت القروض لأشخاص وجب التأمين على حياتهم فى الصندوق الاهلى للتأمين على الحياة . ولقد نظمت صلة الصندوق ببنك التسليف الصناعى بحيث يستطيع الصندوق تحصيل قيمة التأمين عند وفاة المدين .

ولم يصدر قانون التسليف الصناعى فى صيغته الاخيرة الا فى ١٣ مارس سنة ١٩١٧ خصيصاً للسلف الصغيرة والمتوسطة . وفى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٩ صدر قانون التسليف لمدد طويلة . وقد عنيت الحكومة الفرنسية كالحكومة الانجليزية بتشجيع تصدير المنتجات الاهلية فى الاسواق الخارجية باقراض أصحابها قروض (التسليف للصادرات) الى أن صدر قانون ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٩ الخاص بتأسيس (البنك الاهلى الفرنسى للتجارة الخارجية) وتمنح الحكومة لهذا البنك اعانة مالية سنوية على أن تكف عن دفعها متى استطاع البنك المذكور صرف ٧ ٪ أرباحاً لمساهميه . وأخيراً أصدرت الحكومة فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ قانوناً يصرح لها بأن تضمن تسوية حساب الصادرات المرسلة الى المصالح أو الهيئات العمومية الاجنبية وتضمن كذلك ٦٠ ٪ من قيمة الصادرات المرسلة الى الجهات الاجنبية المذكورة .

٥ — الائتمان الصناعى فى هولندا

تأسس فى سنة ١٨٦٣ شركة عامة للتسليف الصناعى والتجارى فى (امستردام) لانشاء المصانع والمتاجر ولكن لم توفق هذه الشركة الى تحقيق أمنيتها ولذلك اضطرت الى تصفية أعمالها .

٦ — الائتمان الصناعى فى اليابان

كانت اليابان أول أمة عنيت بصناعاتها وعمدت الى تشجيعها . فنى سنة ١٨٩٦ تأسس (البنك الصناعى) برأس مال قدره مليون جنيه وهو يمنح السلف الصناعية .

ووظيفة هذا البنك اصدار السندات الصناعية اللازمة للتسليف الصناعى ولتمويل البنوك المنتشرة فى جميع أقاليم اليابان والتى تهتم بتسليف الصناع والزراع . وتقرض هذه البنوك جماعات الصناع ضامنين متضامنين . فاذا كانت جماعة الصناع لايزيد عددها على عشرين عضواً جاز منحها قروضاً لمدة لا تزيد على خمسة أعوام بدون رهن عقارى اكتفاء بضمانهم الشخصى . وأما إذا زاد عدد الأعضاء على عشرين جاز منحهم قرضاً لمدة طويلة لاتزيد على ثلاثين سنة برهن عقارى .

٧ — الائتمان الصناعى فى رومانيا

يوجد برومانيا معهد للتسليف الصناعى وللمنشآت الصناعية اشتركت الحكومة فى تكوين رأس ماله . واشتركت البنوك اشتراكا فعليا فى تأسيس الصناعات اللازمة للبلاد ، ورغم ذلك فان نظام التسليف الصناعى كان فى حاجة الى التنظيم ، ولذا وضعت الحكومة فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٣ قانون تأسيس (الشركة الأهلية للتسليف) باشتراك الحكومة مع البنك الأهلى وقصدها منح السلف للصناعات بضمان رهن عقارى أو عينى ، فان كان الضمان برهن عقارى وجب ألا تزيد السلفة الممنوحة عن نصف قيمة الأعيان المرهونة وأما اذا كان الضمان عينا آخر جاز أن يكون هذا الضمان سندات دين عمومى أو أسهم شركات صناعية أو شهادات بوجود بضاعة فى مخازن الاستيداع . ولهذه الشركة حق اصدار سندات صناعية وخطابات اعتماد صناعى وأذونات مسحوبة على خزانتها ولقد كان لانشاء هذه الشركة فضل عظيم فى تحسين الصناعات فى رومانيا إذ كانت حالة صناعاتها كالآتى :

بلغ عدد المصانع الكبيرة سنة ١٩٢٣ نحو ٢٩٢٤ ، وعدد عمالها ١٥٧٠٠٠ تنتج نحو ٢٢٣٠٠ مليون ألاى .

بلغ عدد المصانع الكبيرة سنة ١٩٢٧ نحو ٣٧٦٣ وعدد عمالها ١٩٢٥٠٠ تنتج نحو ٤٣٩٢٣ آلايا .

ويرجع الفضل فى هذه الزيادة الى دقة تنظيم طرق التسليف مع سهولة اجراءات الحصول على السلف

٨ — الائتمان الصناعى فى تركيا

وافقت الحكومة التركية على تأسيس بنك للتجارة والصناعة فى أكتوبر سنة ١٩٢٣ برأس مال قدره مليون ليرة كما أنها شجعت الأهالى سنة ١٩٢٦ بالموافقة على انشاء بنك الأشغال برأس مال قدره أربعة ملايين ليرة للاعمال الاقتصادية والصناعية ولم تتمكن الحكومة التركية من مد الصناعات الأهلية بالمال بل منحتها امتيازات عديدة بفضل اصدار قانون لتشجيع الصناعات الأهلية .

٩ — الائتمان الصناعى فى اليونان

أصدرت الحكومة سنة ١٩٢٨ قانون الرهن الصناعى لتسهيل إقراض الصناع يتلخص فيما يأتى :—

١ — يجوز عقد رهن عقارى على عقار المدين ويمتد الرهن على الماكينات والتركيبات الأخرى القائمة داخل هذا العقار أو فوق أرضه . ولا بد أن ينص فى العقد على أن السلفة ستخصص لأعمال صناعية .

٢ — يسرى الرهن على الماكينات التى تركب فيما بعد فى المصنع بشرط تسجيلها تسجيلا اضافيا .

٣ — يجب على المدين التأمين على العقارات والماكينات المرهونة من خطر الحريق وفى حالة امتناعه يؤمن الدائن عليها لرجع بها على المدين .

٤ — لايجوز فك أو بيع الماكينات والتركيبات قبل سداد الدين بأكمله مالم يصدق الدائن على ذلك من قبل .

٥ — يجوز للغرض نفسه عقد الرهن بالشروط والاجراءات نفسها على الماكينات والتركيبات المشار اليها فى المادة الأولى اذا كانت قائمة بصفة دائمة فى عقار ملك الغير .

٦ — اذا كان المدين مالكا للماكينات والعقار القائمة فيه وجب النص فى العقد على أن الرهن المسجل الضامن للدين يشمل المكان المقام عليه الماكينات .

٧ — اذا كان المدين غير مالك للعقار القائم عليه الماكينات المعروضة للبيع

بالمزاد فعلى من يرسو عليه المزاد وتؤول اليه ملكية الماكينات بعد دفع الثمن أن يوقع تصريحا يثبت فيه أنه يحل محل المدين فى الحقوق والواجبات الناشئة عن العقد المبرم بينه وبين مالك العقار .

٨ — اذا كان المصنع المعروض للبيع بالمزاد العلنى متمتعا ببعض مزايا من جانب الدولة فان هذه المزايا تؤول الى من يرسو عليه المزاد .

٩ — يصبح القرض الصناعى الذى يرمى هذا القانون الى حمايته واجب الاداء قبل حلول ميعاده فى الأحوال التى نص عليها القانون والعقد فى الظروف الآتية :

(١) ايقاف العمل لمدة لاتقل عن ثلاثة شهور .

(٢) اذا سحب المدين الآلات وأبدل بها سواها دون علم الدائن أو موافقته .

(٣) اذا تنازل المدين عن المصنع دون رضاء الدائن .

١٠ — فى حالة استمرار العمل فى المصنع بواسطة ورثة المدين أو بواسطة من حلوا قانونا مكانه فان هؤلاء يقومون بسداده .

١١ — تعين طرق تنفيذ هذا القانون بأمر عال .

الغرض الأساسى الذى يرمى اليه قانون الرهن فى اليونان هو تسهيل إقراض السلف الصناعية لارباب الصناعات بالموافقة على رهن الآلات الصناعية حتى ولو كانت قائمة على أرض لايملكها صاحب المصنع ، وهذا هو الامر المحرم قانونا فى مصر حتى الآن .

ويمكن تلخيص الوسائل المتبعة فى الخارج كالآتى :—

١ — تسمح الحكومة الانجليزية للبنوك وغيرها بمنح سلف صناعية اعتمادا على الضمانات الشخصية أكثر منها على العقارية . وتقبل الحكومة التأمين على البضائع المرسلة للخارج ضد اخطار التصدير كضمان لما تمنح من السلف الصناعية .

٢ — تقرض بنوك ألمانيا سلفا للصناعات غير أن جمعيات التعاون تقوم بالقسط الأكبر فى هذه العملية .

٣ — تقوم البنوك فى فرنسا بمنح سلف صناعية بضمان عقارى أو عينى أو بطريقة التأمين على حياة المقترض لمصلحة البنك فى حالة الوفاة قبل سداد الدين .

٤ — تقرض البنوك فى بلجيكا والشركة الأهلية سلفا صناعية بفضل الاحتياطى الذى كونه جلالة ملك البلجيك لضمان هذه السلف .

٥ — لم ينجح التسليف الصناعى فى هولندا

٦ ـ تمنح البنوك فى اليابان سلفا صناعية بدون رهن عقارى فى حالة تضامن الصناع أو برهن عقارى عند عدم تضامنهم وتصدر البنوك سندات لاستخدامها فى التسليف الصناعى .

٧ ـ يمنح معهد التسليف الذى أسسته الحكومة الرومانية بتضامنها مع هذا البنك سلفا صناعية بضمان عقارى أو عينى .

٨ ـ أسست الحكومة التركية بنك التجارة والصناعة وبنك الأشغال لاقراض الصناعات الأهلية بالضمانات التى يطلبها البنك دون تدخلها .

٩ ـ لا تتدخل حكومة الولايات المتحدة فى أعمال التسليف وتتركه للافراد ينظمونه مع المصارف حسب ما يتراءى لهم

١٠ ـ تقبل اليونان رهن الآلات والمنشئات الصناعية .

اتضح لنا مما تقدم أنه لا يهتم بتنظيم التسليف الصناعى إلا الأمم الحديثة العهد بالصناعة . أما التى ثبت قدمها فى هذا المضمار فانها تترك هذا العمل الى مجهود البنوك وأصحاب الصناعات ينظمونه كما شاءت مصالحهم . ثم إنه تبين لنا أن بعض الحكومات الأجنبية تقوم ببعض الصناعات لحسابها وبعضها تتولاها البنوك بأموالها .

فالصناعات التى تتعهدها الحكومات أو المصارف لا يصادفها عقبات للحصول على المال اللازم لها وكذا المصانع التى تشترك فى أعمالها الحكومات والمصارف مع الأفراد أو الشركات .

أما الفئة الأخيرة من الصناعات التى يتولاها الأفراد وحدهم دون اشتراك الحكومة أو البنوك فانها لا تستطيع الحصول على ما يلزمها من المال الا بعد تقديم ضمان عقارى قابل للرهن أو ضمان شخصى متين أو ضمان عينى . ولا تحيد البنوك فى جميع الأمم تقريباً عن هذه القاعدة الأساسية للاقراض الاعند ما تصدر الحكومات قوانين موسعة دائرة الضمان فتجعلها تشمل أعيانا أخرى كما حصل فى اليونان .

يؤخذ مما سبق أن عملية الضمان اللازم للحصول على السلف الصناعية فى مختلف الامم الأجنبية تنحصر فى الرهن العقارى والعينى والضمانات الشخصية وضمانات شركات التأمين والتبرعات وتضامن الصناع والجمعيات التعاونية الصناعية ورهن الآلات والمنشئات الصناعية .

٣ — كيفية تكوين الأموال اللازمة للصناعات المصرية

أشار بنك مصر فى تقريره عن إنشاء الصناعات الأهلية (ص ٢٠٠) بضرورة إنشاء بنك صناعى مصرى للقيام بأعمال التسليف ومد الصناعات بما تحتاج اليه من المساعدات وحجته فى ذلك :

١ — أن مصر تبقى دائماً فقيرة ما دام إنتاجها الزراعى لا يصحبه إنتاج صناعى منظم .

٢ — أن أول عمل من أعمال التنظيم لاحياء الصناعات هو تكوين رءوس الأموال اللازمة لها .

٣ — أن الأعمال الصناعية تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة لتأسيس الصناعات ورؤوس أموال متحركة لاقراضها لهذه الصناعات لادارة شئونها .

٤ — ان نظام البنوك العقارية لا يسمح لها بالتسليف على محال الصناعة إلا بما تساويه كأرض ومبانى عادية غير مخصصة للصناعة هذا فضلا عن أن التسليف الصناعى بضمان رهن عقارى لا يحل جميع المسائل المالية التى تستدعيها أحوال الصناعة المصرية التى هى فى دور التكوين .

فبنك مصر متمسك بضرورة إنشاء بنك صناعى خصوصاً وأنه يعتبر تأسيس هذا البنك ضرورة قومية لاحياء الصناعات فى ذاتها ولترقية أعمال البنوك بايجاد بنك يخصص للأعمال الصناعية ولتنظيم التسليف الصناعى تنظيما يساعد على بقاء الصناعات ناجحة فى البلاد وعلى جعل المنتجات الصناعية المصرية قادرة على منافسة أمثالها من المنتجات الصناعية الواردة من البلاد الأجنبية (ص ٢٠٩)

ثم أشار التقرير المذكور الى أهم أغراض هذا البنك وهى تنحصر فى :

١ — دراسة المشروعات الصناعية .

٢ — تكوين رؤوس أموال الشركات الصناعية بفضل اكتتاب الجمهور المصرى بناء على دعوة البنك الصناعى المصرى ثم بفضل اشتراك هذا البنك فى حصة من رأس مال هذه الشركات الصناعية . هذا بخلاف ما هو مفروض من احتمال دخول الحكومة مساهمة فى بعض هذه المشروعات الصناعية (ص ٢١٠ — ٢١٤) .

فتخصيص أموال لاحياء أو إقامة الصناعات الأهلية فى مصر أمر لا بد منه ولكن كيف يمكن جمع هذه الأموال المطلوب إيداعها بنكا خاصاً يطلق عليه اسم

(البنك الصناعى) أو إيداعها فى بنك التسليف الزراعى الذى يغير باسم (بنك التسليف الزراعى والصناعى) ؟ إن الغرض من إنشاء البنك الصناعى مساعدة المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة . أما الكبيرة فمن السهل حصولها على الأموال اللازمة لها من البنوك لتوافر وسائل الضمان لديها خصوصاً إذا وضع تشريع يسمح برهن الآلات الصناعية ، بينما يصعب على الصناعات الصغيرة اقتراض ما تحتاج اليه من الأموال ولهذا السبب وجب البحث عن كيفية تكوين المال اللازم للصناعات الصغيرة كما هو متبع فى بلجيكا . وربما أمكن تحقيق هذه الأمنية بواسطة :

(ا) استغلال الأموال الضائعة على أصحابها فى الصناعات
(ب) الانتفاع بالأموال المخزونة فى الأعمال الصناعية
(ج) فرض ضريبة على المحال العامة لصالح الصناعات الأهلية
(د) الاعانات الفردية وغير الفردية
(هـ) البنك الصناعى

ا — استغلال الأموال الضائعة على أصحابها فى الصناعات

يوجد بالقطر أموال طائلة للمصريين مودعة فى المصارف دون أن ينتفع بها أصحابها لا قليلا ولا كثيراً فلا يأخذون عنها أية فائدة اعتقاداً منهم بأنها ربا محرم وليس لهم غرض من إيداعها البنوك إلا حفظها فى صناديق مأمونة بينما تستغلها هذه الدور المالية فى كثير من أعمالها المنتجة . فالفوائد ، أو بعبارة أخرى ، الأرباح التى يتركها أصحاب هذه الأموال للبنوك هى الأموال الضائعة على أربابها أولا حيث لا ينتفعون بها وعلى مصر ثانياً إذ لا تنتفع بها فاذا استخدمت هذه الأموال الطائلة فى المشروعات الصناعية فانها تعود على مصر وصناعاتها بالخير والسعادة . وللوصول إلى تحقيق هذه الأمنية يتحتم إيجاد حل للتوفيق بين رغبة أصحاب هذه الأموال وبين إفادة الصناعات المصرية بالأموال الضائعة . ويعتمد بعض أصحاب هذه الأموال فى رفض أخذ فوائد على أموالهم المودعة بالمصارف على عقيدة راسخة وهى كونها ربا غير مشروع . أما البعض الآخر فلا يأخذون هذه الفوائد زهداً منهم فيها ولكن إذا عنى أولو الشأن بالموضوع لأمكنهم إقناع أصحاب هذه الأموال بأن الحصول على فوائد الأموال المودعة فى البنوك لا يحرمه الشرع لانهم يأخذون اجر انتفاع هذه البنوك بأموالهم فاذا تم لهم ذلك كان لنا أن نرجوهم تخصيص هذه الفوائد كلها

أو جلها لتكوين رؤوس الأموال اللازمة لاحياء وتشجيع الصناعات الوطنية ولهم أيضاً أن ينتفعوا بأموالهم عن طريق استغلالها فى الصناعات المصرية . أما إذا زهدوا فى أخذ نصيبهم مما تنتجه هذه المشروعات الصناعية من الأرباح فان فضل هؤلاء الممولين يكون عظيما لأنهم يكونوا قد تبرعوا بجزء من أموالهم تشجيعاً للصناعات وهذا من أكبر الأعمال الوطنية .

وقد يعتقد البعض أن فوائد الأموال التى يرفض أصحابها الحصول عليها قليلة ولكننا نؤكد أنها كثيرة فى السنين العادية أى البعيدة عن الأزمات المالية . ودفاتر البنوك كفيلة باظهار هذه الحقيقة .

ب — الانتفاع بالاموال المخزونة فى الأعمال الصناعية .

جاء فى تقرير جناب الخبير البلجيكى الذى استدعته الحكومة المصرية سنة ١٩٣٢ للاستئناس برأيه فيما يتعلق بفصل الجنيه المصرى عن الانجليزى بعد ما اصاب العملة المصرية من الهبوط بسبب ارتباطها بالعملة الانجليزية ما هو جدير بالملاحظة ، وهو أن جنابه أثبت فى تقريره وجود مبالغ طائلة من الذهب تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مليون جنيه مخبوءة فى خزائن أصحابها أو مقبورة فى الأرض لا ينتفعون بها ولا تستفيد منها البلاد بتداولها فى الاسواق فتروج التجارة وتنشط الصناعة بسرعة تصريف الحاصلات الزراعية والصناعية . ومتى فتحت للزراعة والصناعة هذه الابواب نشطت الحياة الاقتصادية .

ليس لنا أن ندقق فى مقدار هذه المبالغ المخزونة للوقوف على مقدارها بالضبط فسواء كانت أكثر أو أقل مما ذكره جناب الخبير فلا يهمنا من هذا الامر غير مبدأ تخزين الأموال وتكديسها . وهذا المبدأ مسيطر على كثير ممن لا يعرفون أبسط الطرق لاستغلال هذه الأموال . ولذا وجب علينا الدعاية إلى أسهل الوسائل المؤدية إلى الانتفاع بهذه الكنوز المخفية فى الأزيار أو فى داخل الحيطان أو فى بطون الأرض أو فى أى مكان آخر لا يعلم سره غير صاحبه . وكثيراً ما يحدث أن صاحب هذه الأموال يتوفى دون اطلاع أحد على سر هذه الأموال فتبقى فيها مجهولة إلى أن يتداعى المنزل فيسقط وعندئذ قد يعثر عليه العمال أثناء إزالة الانقاض . وهنا يقولون إنهم عثروا على (الكنز) .

والأموال المخزونة بالطريقة السابقة الذكر أو بطرق أخرى دون استغلال

هى فى حكم العدم رغم وجودها المادى الذى لا يستطيع انكاره إنسان . ولا قيمة لهذه الأموال وان عظمت . فهى كالدرة الثمينة التى لا ينتفع بها أحد . فقيمة هذه الأموال من الوجهة الانتاجية معدومة لعدم دخولها فى الاسواق المالية وبعدها عن ميدان العمل الصناعى أو الزراعى أو التجارى . وهذه الأموال التى لا قيمة لها وهى على حالتها الراهنة ذات قيمة كبيرة لو أخرجت من مكامنها وسلمت لرجال المال للانتفاع بها فيما يعود على الجميع بالفوائد العظيمة .

وهذه الأموال المكنوزة دون استغلال هى فى حكم العدم بل ربما كان عدم وجودها أفضل للهيئة الاجتماعية لانها تبعث فى نفوس المحرومين منها الرغبة الشديدة فى الاستيلاء عليها انلم يكن بالعرف فبالعنف . وكثيرا ماستعان أهل الشر بوسائل الارهاب والاجرام لتحقيق مآربهم والحصول على هذه الأموال . وهؤلاء أيضا عاجزون عن الانتفاع بهذه الأموال على فرض نجاتهم من يد القضاء العادل . فتخزين هذه الأموال يحرك النفوس الضعيفة ويوقظ مافيها من رذيلة ويغريها على الجريمة المؤدية الى نشل هذه الأموال واغتصابها . وكثيرا مانسمع بحدوث السطو والقتل فى القرى والمدن على أصحاب هذه الأموال متى علموا بوجودها . ويزداد شر هذه العصابات وتنكيلها بأصحاب الأموال المودعة فى غير المصارف عند ما تشتد الأزمات الاقتصادية .

فاخراج هذه الأموال من بطون الأرض وايداعها فى أماكنها الكفيلة بالمحافظة عليها واستثمارها لصالح الطرفين فيه اصلاح خلقى واجتماعى فضلا عما فيه من المزايا الاقتصادية التى تعود على أصحاب الاموال بصفة خاصة وعلى الهيئة الاجتماعية بصفة عامة . والأماكن الخاصة باستغلال هذه الأموال هى البنوك التى تتولى أمرها فاما ان تستثمرها فى أعمال تجارية أو صناعية أو زراعية . وأما ان تقرضها للافراد والجماعات لاستثمارها نظير دفع فائدة قانونية معقولة فينتفع المصرف وصاحب المال والافراد والجماعات من مال كان ضرره عظيما فى حالة تخزينه .

وكيفية الانتفاع بهذه الأموال عن طريق التسليف أو الاقراض مرجعه الاقتصادى الى ما يسميه رجال الاقتصاد بالفرنسية (Credit) وبالعربية الاعتماد أو الائتمان أو التسليف . ولقد اشتقت هذه الكلمة الافرنجية من الكلمة اللاتينية المعروفة فى اللغة العربية بكلمة (الثقة) أى ثقة الواحد بالآخر فى المعاملات المالية .

حـ — فرض ضريبة على المحال العمومية لصالح الصناعات الاهلية

القطر المصرى زراعى بطبيعة تكوينه ومعدن أرضه وتركيب مناخه . ولما كانت الزراعة وحدها لا تكفى لاسعاده فقد عنيت الحكومة المصرية قديما وحديثا والأهالى فى ادخال بعض الصناعات الهامة الضرورية لمصر . ولكن قديما فشلت المساعى التى بذلها أولو الأمر لعوامل عديدة أهمها الحاجة الى المال والا كفاء من العمال ورجال الفن والادارة والمخلصين منهم فيما عهد اليهم من هذه الأعمال . أما الرجال الا كفاء فى الأعمال الصناعية فيوجد منهم الآن العدد الكافى للقيام باعباء هذه الأعمال مع شدة الميل الى الاخلاص لاصحاب المشروعات الصناعية . وهذا العدد وحده كاف لوضع الحجر الأساسى للصناعات الوطنية التى توافرت خاماتها فى القطر . وانما الذى تفتقر اليه هذه الصناعات هو المال الذى لاسبيل للحصول عليه الا اذا لجأت الحكومة الى الوسائل الفعالة لجمعه بالطرق المشروعة وغير المرهقة بفرض ضرائب خفيفة بحيث تكون رغم قلتها موردا عظيما للمال . ولما كان من الحكمة عدم فرضها على ضروريات المعيشة لذا وجب تقريرها على الكماليات التى لا يتأثر منها أحد . ومن كماليات الحياة اليومية : الملاهى . ودور التمثيل والسينما والمراقص وما شاكلها من محال اللهو العامة . فاذا فرضت الحكومة هذه الضريبة بشرط ألا تزيد عن واحد فى المائة من ايراد هذه المحال كانت الفائدة التى تعود على الصناعات عظيمة .

وقد يعترض على فرض هذه الضريبة بأن الامتيازات الاجنبية — الحجر الكؤود والعدو اللدود الذى يعرقل جميع مشروعاتنا الوطنية — تحول دون تحقيق هذه الامنية . ربما كان لهذا الاعتراض مبرر — الى حد ما — إذا كانت هذه الضريبة ستمس أصحاب هذه الملاهى بأذى خصوصاً وانها ستفرض فى الظاهر على محالهم بينما فى الواقع سيقوم بدفعها رواد هذه المحال العامة لأن أصحابها سيضيفون قيمة هذه الضريبة على رسوم الدخول التى يدفعها الزوار . والجزء الا كبر منهم مصريون أما الأجانب فعددهم قليل نسبياً ومع ذلك فانهم لا يتأخرون عن دفعها متى علموا أنها ستخصص للصناعات كلها سواء كان أصحابها من المصريين أو الاجانب

ولا جديد فى هذا الاقتراح غير كيفية تحصيل هذه الضريبة واستغلالها لأن بلدية الاسكندرية تجبى من ملاهى مدينة الاسكندرية مثل هذه الضريبة ولكنها لا تخصصها للصناعات . وأكثر من ذلك فانه تشكلت لجنة فى عهد وزارة عدلى باشا

سنة ١٩٢٦ لوضع تشريع خاص لدور التمثيل والسينما فأعد المشروع ولكن لم يحرك له ساكن إلا فى عهد الوزارة الصدقية سنة ١٩٣٢ . والغرض من وضع مشروع بلدية الاسكندرية هو تنظيم هذه المحال من الوجهة الصحية والامن العام غير أن الوزارة أضافت الى ذلك رغبتها فى تحصيل ضريبة بنسبة ايراد هذه الملاهى ولم يوضح المشرع الاوجه التى ستستغل فيه البلدية المبالغ التى ستحصل عليها من هذه الضريبة

ومتى تحققت هذه الامنية كان من الواجب إضافة المتحصل من هذه الضريبة على الاموال الضائعة والمخزونة السابق الكلام عليها وكذا المتحصل من الاعانات ثم ايداع جميع هذه الأموال فى بنك خاص وعندئذ فقط جاز التفكير فى إنشاء (بنك صناعى أهلى) للتصرف فى هذه الأموال لصالح الصناعات الأهلية

د — الاعانات الفردية وغير الفردية

الاعانات هى ماتجود به الأيادى الكريمة وتسمح به النفوس الميالة إلى أعمال البر والاحسان والاصلاح . وقد يميل كثير من أهل الجود والكرم إلى توجيه أعمالهم الخيرية للأخذ بناصر العمال فيعنون عناية خاصة بأعانة الصناعات اما عن طريق الاكتتاب أو المساهمة فيها . وهذا ما نقصده من الاعانات الفرديه وقد تشترك فيه بعض الجماعات غير الحكومية إذا اشتركت فى مثل هذه الأعمال لا بقصد الحصول على ربح بل لتشجيع هذا الباب العظيم من أبواب انتاج الثروة عن طريق إقامة أو احياء الصناعات الوطنية

والاكتتابات فى نظرنا هى شىء آخر غير المساهمة . فالاكتتابات هى اشتراك أهل الخير والمروءة والوطنية الصادقة فى مساعدة أو تشجيع عمل خيرى أو إنشاء مشروع أهلى . وكثيراً ما يكون المكتتبون مندفعين الى هذا التيار بعامل الأقدام على فعل الخير للخير فى ذاته بمعنى أنهم لا ينتظرون من ورائه جزاءاً ولا شكوراً . فهم إذن متبرعون بما جادت به أياديهم على سبيل البر والاحسان وأعمالهم تسمى إعانات أو تبرعات . أما المساهمة فهى أن يشترك الانسان فى مشروع مالى أو صناعى أو تجارى للحصول على فوائد مادية . وجمع الأموال اللازمة لاحياء أو إقامة الصناعات المصرية عن طريق الاعانات أو التبرعات أو المساهمة أمر لا غبار عليه فكل منهما ينظر الى مصلحة البلاد بمنظار غير الآخر . فالمكتتب المتبرع يتنازل عن جزء من أمواله للمشروعات الصناعية من البداية الى النهاية خدمة للمشاريع

الوطنية . أما المساهم فيأمل فى الحصول على ربح عاجل أو آجل نظير إشراك أمواله فى خدمة الصناعات المصرية . هذا فيما يتعلق بنصيب الأفراد فى الاكتتابات والمساهمة .

أما نصيب الحكومة فى الاكتتاب (الاعانات والتبرعات) والمساهمة فأمر جائز لأنه أكبر مشجع للصناعات الأهلية . فاذا تكلمنا عن اكتتاب الحكومة بمبلغ وافر تشجيعا للصناعات الوطنية فلا بد من توجيه هذا الكلام الى وزارة الاوقاف التى تتولى ادارة الأوقاف ومنها الخيرية التى يدخل ضمن ميزانيتها الصرف على دور التعليم والملاجىء والمستشفيات ، والأعمال الصناعية التى ترمى الى الأخذ بناصر الصناعات لا تخرج عن دائرة التعليم العملى الصناعى واذا كان الأمر كذلك فقد يكون من المستحسن أن يخصص جزء من الأموال الخيرية لتشجيع الصناعات الأهلية ويودع فى البنك الذى سيتولى ذلك خصوصا وان هذه الوزارة خصصت جزءا غير قليل للتعليم الأولى ووضعته تحت تصرف وزارة المعارف للقيام بهذه المأمورية التعليمية الخيرية .

أما مساهمة الحكومة فى المشروع فليست بدعة جديدة اذ سبق لوزارة المالية الاشتراك بقسط وافر فى انشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١

هـ — البنك الصناعى

واذا فرضنا الوصول الى جمع الأموال الضائعة والمخزونة وضريبة المحال العمومية والاعانات لمساعدة الصناعات الأهلية على اختلاف أنواعها فهل من الأوفق انشاء بنك صناعى فى الحال مستقل بنفسه يتولى ادارة استغلال هذه الاموال أوان الاصلح التريث قليلا وإسناد هذا العمل فى بادىء الأمر الى أحد البنوك المصرية القائمة ومتى تأسست هذه الأعمال المالية الصناعية الحديثة العهد على دعائم قويمة أمكنها أن تسير وحدها متى اجتازت مدة التجربة . ولذا فانه لم يحن بعد — على ما أعتقد — لمصر الصناعية إقامة بنك خصيصا لادارة حركة الأموال التى ستجمع للأعمال الصناعية خصوصا اذا علمنا أن النهضة الصناعية حديثة ولم تظهر بما هى عليه الآن الا بفضل الحرب العظمى التى حرمت مصر من المصنوعات الاجنبية فاضطر أهلها الى صنع ما يحتاجون اليه بقدر المستطاع ؛ أى ان الصناعات المصرية لم تأخذ شكلها الحالى الا من عهد قريب . وفضلا عن ذلك لايغيب عن ذاكرتنا فشل البنك الصناعى سنة ١٩٠٦ ولذلك نجد الآن كل التحبيذ عدم تخصيص بنك للاعمال

الصناعية والاكتفاء مبدئيا بتكليف (بنك التسليف الزراعى) القيام بهذه العملية وتسميته (بنك التسليف الزراعى الصناعى) مع توسيعه بنسبة الأعمال التى ستزاد عليه فلا يتكلف هذا المشروع الصناعى نفقات استئجار مكان للبنك المطلوب انشاؤه ولا المرتبات التى يتطلبها انشاء بنك جديد وما اليها من المصاريف الأخرى التى تثقل كاهل المشروع وهو فى مهده . فاذا صادفت أعمال القسم الصناعى فى هذا البنك توفيقا ونجاحا واتضح من المشروعات الصناعية أنها فى تقدم مستمر فليس هناك أسهل من فصل القسم الصناعى عن القسم الزراعى وتخصيص بنك مستقل لكل من الأعمال الزراعية والأعمال الصناعية حيث سيكون فى امكان البنك الصناعى وقتئذ فقط تحمل نفقات تأسيس وادارة بنك مستقل . أما كيفية استغلال الأموال التى ستخصص للأعمال الصناعية فأمر موكول الى ادارة البنك التى تتولى استخدام هذه الأموال طبقا لمقتضيات الأحوال .

٣ — العمـــل

أنواعه — عناصره — تقسيمه — حريته — عماله

١ — أنواع العمل :

العمل هو مايبذله الانسان من مجهود للحصول على غاية قد تكون نافعة . وقد لاتكون نافعة . وأنواعه عديدة أهمها العمل المنتج والعمل غير المنتج .

١ — العمل المنتج ينقسم من حيث طبيعته الى جثمانى وعقلى ، ومن حيث انجازه إلى يدوى وميكانيكى ؛ ومن حيث غرضه إلى صناعة وخدمة . ومع ذلك فان هذا التقسيم غير دقيق إذ ما من عمل جثمانى إلا وتخلله العمل العقلى ؛ وكثيراً ما يحتاج العمل العقلى الى العمل الجسدى ؛ ولكن فى الغالب لا تحتاج الاعمال الجسدية الى كثير من التفكير ؛ وكذلك بعض الأعمال العقلية لا تحتاج الى العمل الجثمانى ؛ وعلى كل حال فان كلا منهما يتدخل فى عمل الآخر فى كثير من الظروف ؛ وفضل العمل العقلى على الجثمانى هو أن الأول قابل للتوسع والاستزادة الى ما لا نهاية بينما الثانى لايتعدى ماتملكه يدا الانسان وقدماه من القوة المادية المحدودة .

وأما الاعمال اليدوية والميكانيكية فهى مايقوم بها الانسان دون تدخل الآلات أو بتدخلها وعلى كل حال فان جميع الأعمال الجثمانية عبارة عن أعمال يدوية تدخلت

فيها الآلات أو لم تتدخل لأن العامل الذى يتولى مباشرة الآلات يستخدم يديه لتحريكها وإدارتها . والعمل الجثمانى عبارة عن قوة الانسان التى تحركها إرادته الناشئة عن تدبير عقله

٢ — العمل غير المنتج — اختلف علماء الاقتصاد فى تحديد العمل المنتج وغير المنتج فاعتبر زعماء (الفزيوكراتية) أن الزراعة وأعمال المناجم والمعادن والغابات وصيد الأسماك والطيور هى وحدها الأعمال المنتجة وما عداها من الصناعات غير منتجة لأنها لا تعطى إنتاجا صافياً (Profit net) وغاية ما فى الأمر أنها تغير شكل المادة وتضعها فى شكل آخر . وليس فى هذه العملية إنتاج للثروة ولذلك فان المشتغلين بالصناعة والتجارة يعيشون عالة على عمال الزراعة وقد نتجت هذه النظرية العقيمة عن فهم الانتاج فهماً ضيقاً لا ينطبق على الحقيقة والواقع فالصناع لا يقومون فى أعمالهم بأقل مما يقوم به الزراع فى زراعاتهم ولذلك لم تستمر تعاليم هذا المذهب مسيطرة إلى النهاية على أفكار زعمائها لأن (تيرجو وجورناى) اعترفا بأن الصناعة والتجارة منتجتان وعندئذ ظهر فضل الصناعة إلى أن جاء آدم سميث واعتبر أن العمل وحده هو المنتج سواء أكان من أعمال الزراعة أم الصناعة ولكنه جرد خدمات الطبيب والقاضى والمحامى والمعلم عن صفة الانتاج واعتبرها أعمالا غير منتجة . ومع ذلك لم تلبث نظريته أن زالت بظهور تعاليم (جان باتيست ساى) الذى اعتبر هذه الخدمات منتجة إنتاجا غير مادى ولقد أراد (بلانشار) التمييز بين الانتاج المادى والمعنوى بأن سمى الأول بالعمل المنتج إنتاجا مباشراً لأن العامل يتولى بنفسه عملية إنتاج المادة المحسوسة وسمى النوع الثانى بالعمل المنتج إنتاجا غير مباشر أى معنوياً غير محسوس إذ لا أثر فى إنتاج مادة من المواد أو فى تغيير شكلها (١) .

٢ — عناصر العمل

للعمل المنتج عناصر ثلاثة : المجهود والزمن والتعليم الفنى .

(ا) كل عمل منتج فى حاجة الى مجهود يبذله المنتج للوصول إلى غايته فى الانتاج . وقد يكون هذا العمل شاقا كثيراً أو قليلا . وكثيراً ما يقوم

---

(١) خلاصة الاقتصاد السياسى للدكتور حسين على الرفاعى — ص ١٧١

الانسان بأعمال شاقة دون أن يشعر منها بتعب لأنه يعملها بغير إلزام ولا اضطرار بل يؤديها لمجرد رغبته الشخصية أما العامل الذى يقوم بعمل من الأعمال بقصد كسب معاشه فانه يتممه تنفيذاً لما ارتبط به مع الغير لتقديم ما طلب منه نظير أجر معين وثمن معلوم .

ولماذا لا يعتبر العمل شاقا حينما يتولاه الانسان لكسب معاشه ؟ ليس فى العمل تعب ولا إرهاق ما دام يقوم به العامل للحصول على عيشه ومن يعول . وإنما فى عدم العمل أى فى الكسل والخمول تعب عظيم وسأم يؤدى فى كثير من الأوقات إلى المرض . والعمل المتعب حقاً هو العمل غير المجدى أو الذى لا يحصل منه العامل على فائدة منه أى أن يشتغل بدون أجر كما يحصل ذلك فى أعمال السخرة . العمل هو الحريه كما يقول العامل الفرنسى . وهو يقصد بلا شك العمل المنتج للعامل ولصاحب العمل .

لا يشتغل العامل الحر — فى غير السجون — مرغماً بل يعمل وفقاً لارادته وطوعا لما توحيه اليه نفسه من ضرورة العمل لاسعاد من يعولهم ثم لاتقان عمله حتى يحصل على الأجر الذى يتطلع اليه ، وبذلك يستفيد العامل بالأجر وصاحب المحل بالعمل المتقن وتستفيد الصناعات الأهلية فى مجموعها إذا عنى كل عامل باتقان ما يعهد اليه من الأعمال وعندئذ يرتفع شأن المصنوعات الوطنية . وكيف يرى العامل المجد المنتج أن العمل شاق حينما يجنى ثمرات أعماله المتقنة ! العمل المنتج لصاحب العمل وللعامل غير متعب ولا غضاضة فيه وانما يحتاج الى مجهود . ان أى عمل من الأعمال حتى العقلية منها يحتاج الى مجهود . فالمجهود الجثمانى أو العقلى لازم للعمل المنتج .

(ب) ولا يمكن انجاز أى عمل من الأعمال دون ملاحظة الوقت اللازم لاتمامه فالمدة التى يصرفها العامل من ابتدائه عملا من الأعمال الى انهائه عبارة عن الزمن الواجب مراعاته فى الانتاج . ولا بد لكل عمل من مدة معينة لانجازه . وهذه المدة هى الواسطة التى تصل المنتج بالمستهلك لأنها تترك للمنتج المدة الكافية لتنفيذ رغبة المستهلك . واذا لم يعط العامل الوقت الضرورى لاتمام عمله فانه يسىء الى الانتاج اذ يخرج أعمالا ناقصة أو

غير متقنة لاضطراره الى الاسراع فى عمله بشكل يجعله يهمل أو يتهاون فى انجاز ما كلف به خشية ضياع أجره . وكثيرا ماحاول الانسان البحث عن وسائل حديثة لتقصير المدة اللازمة للانتاج فلم يتسن له ذلك الا بفضل الآلات الميكانيكية التى أحدثت ثورة هائلة فى الصناعات .

(ج) وللتعليم الفنى أكبر أثر فى الانتاج . وقد يكون العمل بسيطا فلا يحتاج الى تمرين أو تعليم ويكفى المشتغل به مشاهدته مرة أو مرتين لانجازه كعمل الفاعل الذى يرفع الأحجار ومساح الأحذية والكناس والحمال ولذا يقنع المشتغل بمثل هذه الأعمال بالأجر القليل أما العمل المركب فهو مايقوم به أصحاب المهن الحرة وأرباب الصناعات .

وتنقسم طبقة الصناع الى فئتين : الأولى تحترف الأعمال الصناعية التى تتعلمها بالمشاهدة وكثرة التدرب عليها فى الورش والمصانع التى توالى العمل فيها . والفئة الثانية تشتغل بالصناعات بعد تعلمها فى المدارس الخاصة بهذه الأعمال ، فعندما يتخرج أفرادها فى هذه المعاهد الصناعية ويندمجون فى السلك الصناعى يبرزون فى هذا الميدان ويظهرون غالبا تفوقا على عمال الفئة الأولى لأنهم يشتغلون فى هذه الصناعات عن دراسة فنية تقدر الأشياء ومسبباتها ونتائجها ، وهذه الفئة المتعلمة هى عماد الصناعات والركن الأعظم فى تشيد المصانع على دعائم ثابتة قوية لأنها درست الصناعات علما وعملا بينما ينقص الفئة الأولى العلم .

وللتعليم الفنى شأن عظيم فى مصر خصوصا فى السنوات الأخيرة ولذا يحسن المرور سريعا على تطور هذا التعليم الصناعى :

لما أخذت الصناعات فى الانحطاط فكر أولو الأمر فى رفع شأنها فأنشئت ادارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى بوزارة المعارف سنة ١٩٠٧[1] وكان هذا التعليم محصورا فى مدرسة الهندسة ومدرسة الفنون والصنائع ببولاق والورشتين الصناعيتين ببولاق وأسيوط ومدرسة المنصورة ثم مدرسة أخرى صناعية أنشأها أهالى أبو تيج . وكان عدد تلاميذ هذه المدرسة لايزيد عن ٨٠٤ ثم ازداد عدد المدارس التى تتولاها هذه الادارة الفنية فبلغ نحو ٣٢ مدرسة تضم اليها ٤٣٨١ تلميذا فى سنة ١٩١٥ ، وأخذت هذه النهضة فى التقدم والاتساع فأقيمت مدارس صناعية عديدة ثلاث بالقاهرة واثنتان بأسيوط وكثير فى مديرية الغربية ثم

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة — ص ١٠٧

فى الاسكندرية وفى بور سعيد وأسوان والأقصر ونجع حمادى وسوهاج والسويس وشبين الكوم والزقازيق ودمياط والمنيا والفيوم ودمنهور ومدرسة الفنون التطبيقية.

ولقد تفضل حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال بانشاء مدرسة الفنون الجميلة التى أنشئت لها بوزارة المعارف ادارة خاصة سنة ١٩٢٧ لتحسين حال هذه الفنون والسعى الى نشرها ومساعدتها ثم أنشأت الحكومة فى سنة ١٩٢٨ متحف التصوير والنحت والفن والزخرفة وافتتحت متحف الفن الحديث سنة ١٩٣١ هذا عدا نشر تعليم بعض الصناعات للبنات. أما التعليم التجارى فقد نشط نشاطا سريعا منذ انشاء مدرسة التجارة العليا سنة ١٩١٠ وغيرها من مدارس التجارة المتوسطة الليلية والنهاريه فأصبح عدد طلاب وطالبات التعليم التجارى ٦٢٩٧ فى سنة ١٩٣٠ و١٩٣١ وصار عدد طلاب وطالبات التعليم الفنى والصناعى ٨٢٣٤ فى السنة نفسها[١]

٣ — تقسيم العمل :

تقسيم العمل أمر طبيعى واجتماعى واقتصادى. قال (زنوفون) فى كتابه Cyropédie الذى وضعه فى القرن الرابع قبل المسيح: (ان العامل كان يشتغل فى المدن الصغيرة بصنع السرر والأبواب والمحاريث والأثاث وكثيراً ما اشتغل بأعمال المعمار من بناء المنازل وغيرها فكان لايتقنها لكثرة أنواعها. وكان الحال بعكس ذلك فى المدن الكبيرة اذ كان العامل يحترف بصناعة واحدة لكسب معاشه) وقال أفلاطون فى (جمهوريته): أليس من الواجب أن يكون أحد الناس زارعا والآخر مهندسا وغيرهما نساجا. ثم قال إن المصنوعات تكون متقنة وسهلة متى اشتغل كل عامل بالعمل المخصص له. وقال آدم سميث: إن الفضل فى تحسين الانتاج تحسينا عظيما راجع الى تقسيم العمل الذى يرشد العمال الى الاشتغال بأعمالهم بمهارة وفطنة.

ولنظرية تقسيم العمل أنصار كما أن لها خصوماً ولكن اعتراضات الخصوم ضعيفة فلم ينظر اليها، وأخذ الكثيرون من رؤساء الصناعات بضرورة تقسيم العمل فى مصانعهم تقسيما يتناسب مع الزمان والمكان. ومن أكبر العوامل التى ساعدت على انتشار تقسيم العمل اختراع الآلات الميكانيكية وإدخالها فى الاعمال الصناعية وتم ذلك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وكانت هذه الآلات فى بادىء الأمر الدافع القوى الى نشوب الثورة الاقتصادية فى انجلترا. ولادخال الآلات

(١) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٣١ — ١٩٣١ ص ١٦٠

AUC - LIBRARY

الميكانيكية فى الصناعات مزايا عديدة أهمها تخفيض نفقات المعيشة . وتقليل ساعات العمل . واكثار الانتاج . وفتح أبواب جديدة للرزق . ورفع أجور العمال . وتحسين نظام العمل . أما المضار التى نسبت اليها فلم يشعر بها العمال الا فى أول الأمر لجهلهم استعمالها ولكن لما انقضت فترة الانتقال من النظام القديم الى العهد الصناعى الجديد كان العمال من أشد أنصارها .

٤ — حرية العمل :

للانسان أن يختار الاشتغال بالعمل الذى يميل اليه طلبا للرزق ولذا نشأت المنافسة عن هذه الحرية ففتح باب هذه المنافسة على مصراعيه . ومن أكبر خواص المنافسة أن يتحمل العامل عواقبها من خير وشر لأن حرية العمل تضطر عمال الصناعة الواحدة الى المسابقة للاجادة فى العمل واتقانه . والمستهلك يفضل طبعا المصنوعات الدقيقة الصنع والمنخفضة القيمة على غيرها فلا ينجح فى هذا الميدان الا الأكفاء من العمال . وأما من عداهم فيسوء حالهم لعجزهم على تصريف مصنوعاتهم . وينسب الى المنافسة فوائد ومضار فأنصارها يقولون إنها :

(١) تحفظ التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

(٢) تخفض الأسعار لأن الآلات الميكانيكية سهلت الانتاج ونقصت من نفقاته .

(٣) تجعل المكاسب متناسبة بين العمال ورؤساء الأعمال .

أما خصوم المنافسة فلا يعترفون بشىء من هذه المزايا ويرون فيها العكس أى أنها لا توازن الانتاج بالاستهلاك ولا تخفض الأسعار ولا تقضى على الصناعات الرديئة ولا تجعل المكاسب متناسبة بين العمال ورؤساء الأعمال .

ولما كانت المنافسة الحرة قاسية شديدة الوطأة على الصناعة فكر قادة الحركة الصناعية فى وضع حد لها اذ كثيرا ما تنقلب الى عكس المقصود منها . فقيدوا حرية العمل اما بالاحتكار واما بانشاء جمعيات للمنتجين .

فالاحتكار عكس المنافسة اذ يخول القانون لفرد واحد أو لأفراد دون سواهم انتاج صنف من الأصناف وهو الاحتكار القانونى . بينما الاحتكار الفعلى هو الذى لايعززه القانون ولا يمنعه . ويعتمد هذا النوع من الاحتكار على الأمر الواقع لأنه عند ماتضمحل فئة من الصناعات لايبقى منها الا أقواها .

وتتكون جمعيات المنتجين من رؤساء الانتاج وأصحاب بعض المصانع الكبيرة لايقاف تيار المنافسة الشديدة ولحماية مصنوعاتها وهى على ثلاثة أنواع :

(١) الحلقات أو الأركان (corners ، rings) .

(٢) جمعيات المنتجين الألمانية (كارتلز — cartels)

(٣) جمعيات المنتجين الألمانية (ترستس trusts)

٥ — العمال :

لم تظهر المنافسة العنيفة الا حديثاً فى الاوساط الصناعية اذ كان العبيد يقومون بهذه الأعمال فى الأزمان الغابرة . أما فى القرون الوسطى فكان يتولاها المستعبدون وكانت الطوائف تقوم بهذه الاعمال . وكان نظام الطوائف غامضاً فى مصر فى العهد القديم اذ لم يترك عنه شىء . وانما يؤكد (ماسبيرو) أن العمال كانوا يلتفون حول رؤساء الصناعات فى أيام الفراعنة . ولما فتح العرب مصر وجدوا فيها أثراً من هذا النظام وهو التفاف العمال حول رئيس الحرفة والخضوع لأوامره . ويقول (ناصرى خسرو) — الأحكام السلطانية للبارودى — : ان نظام الطوائف كان موجوداً فى مصر فى القرن الحادى عشر . وكانت قيادتها فى قبضة (المحتسب) المنوط به مراقبة حركة النقل ونظام الطرق ومنع التلاعب بالمكاييل والموازين والحض على اتقان الصناعة والنظر فيما يقع بين العمال والرؤساء من النزاع وكان يرأس كل طائفة رئيس (شيخ الطائفة) الذى ينتخبه العمال فى حفلة يحضرها عدد عظيم منهم . وكان له نفوذ عظيم بين العمال وله حق التدخل فيما يحصل بينهم والمستهلكين من خلاف وكان منوطاً به تشغيل العمال العاطلين مع تقديم المساعدات الضرورية للطاعنين فى السن وذوى العاهات من عمال الطائفة .

أما فيما يتعلق بتعليم الصبية الحرف فلم يكن لهذا التعليم نظام خاص وانما كان الصبي يسلم الى رئيس الحرفة ليعلمه حرفته . ومتى تعلمها رقى الى درجة صانع وعندئذ يدخل تحت رياسة (شيخ الطائفة) وإذا أراد أن يكون رئيساً فعليه أن يقدم طلباً بذلك الى رئيس الحرفة فيكلفه عملا من أعمال صناعته ومتى انجزه عرضه على جميع رؤساء الحرفة . فاذا حاز قبولهم رقى العامل الى درجة الرياسة فى حفلة تكريم .

وذكر المقريزى : أن (نظام الطوائف بدأ فى التدهور والانحلال عقب المجاعة التى حصلت فى مصر سنة ١٠٦٩ م . وبدأ المماليك فى اعادة نظام الطوائف بين

سنتى ١٢٤٠و١٥١٧ ، ولما اختلت الصناعات فى عهد الاتراك فسد نظام الطوائف وساءت قواعده . واستمر هذا الحال بين القرنين السابع عشر والثامن عشر) .

ولما دخل الفرنسيون مصر فى حملة نابليون وجدوا الصناعات تسير تحت قيادة (مشايخ الحرف) الذين كانوا تحت سلطة (شيخ مشايخ الطوائف) وأخذت سلطة هؤلاء المشايخ فى الاضمحلال الى أن أصبحت ألقابهم صورية ثم جردوا من كل سلطة فى عهد محمد على باشا وحرم عليهم فى عهد سعيد باشا معاقبة العمال . وأما اسماعيل باشا فاستعاض من المشايخ موظفين يعينهم لتحصيل الضرائب المفروضة على الصناعات ومع ذلك فقد اندثر نظام المشايخ فى مصر من نفسه .

وعند ما شعر العمال بما ينالهم من اضطهاد الرؤساء فيما يتعلق بساعات العمل الكثيرة مع قلة الأجور اعتصب عمال السجاير سنة ١٨٩٩ وأضربوا عن العمل طلباً فى تحسين أجورهم فنجحوا فى تحسين حالهم ثم حاولوا انشاء نقابة للدفاع عن مصالحهم فلم يوفقوا . وفى سنة ١٩٠٣ أعادوا الكرة وأضرب معهم جميع عمال السجاير فى القاهرة فلم ينجحوا فى مطالبهم ولكنهم وفقوا الى تكوين نقابة فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٨ خاصة بعمال شركة ماتوسيان . وبعدئذ تأسست نقابة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ لجميع عمال السجاير بالقاهرة . وفى السنة نفسها أضرب عمال الترام طالبين رفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل ولكنهم لم يفلحوا فى مسعاهم فأخذت نقاباتهم تتلاشى شيئاً فشيئاً حتى لم يبق لها أثر إذ كثيراً ما تدخلت فى الشئون السياسية فدبت فى عناصرها عوامل الشقاق والتنافر للاختلافات الحزبية التى أودت بهذه الهيئات التى كان ينتظر منها رفع شأن الصناعات والدفاع عن مصالح عمالها .

وأخذت الصناعات فى الظهور عند ما أحيتها ضرورات الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ وأوجدت عندها الرغبة فى تحسين أحوالها خصوصاً عند ما شعرت بما تربحه منها . فكثر عدد العمال ولقد وزع الاحصاء الرسمى لتعداد سكان القطر سنة ١٩٢٧ (وهو آخر تعداد) حسب أعمالهم كالآتى :

١ — الباب الأول : استثمار اليابسة والماء أو عمال الزراعة كانوا (٢٦٢٦٧٠٦) سنة ١٩١٧ فصاروا (٣٥٢٥٢٠٦) سنة ١٩٢٧

٢ — الباب الثانى : عمال المعادن أو المناجم والمحاجر كانوا (٢٦٩٣) سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٩٧١٠) سنة ١٩٢٧ .

٣ — الباب الثالث : عمال الصناعات التحويلية كانوا (٤٢٦٢١٨) سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٥٤٦٢٥٩) سنة ١٩٢٧ وهى تشمل :

(١) صناعات الأطعمة النباتية الخاصة بطحن الغلال وتجهيزه للخبز والفطائر والمكارونة والسكر والحلوى المسكرة وحفظ الفواكه والبقول وتهيئة البن والبهار . كان يشتغل بهذه الصناعات (٣٠٢٧٤) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٤٦٩٠٧) سنة ١٩٢٧

(٢) الأطعمة الحيوانية التى تشمل تجهيز اللحوم والجبن والزبدة والقشطة وحفظ اللحوم والأسماك وتجفيفها . وكانوا (١٧٨٣) عاملا سنة ١٩١٧ فصاروا (١٦٩٣) سنة ١٩٢٧

(٣) الشرب والتدخين التى تشمل صناعات الجعة والبوظة والمشروبات الروحية والمياه المعدنية والتبغ والسجاير . كانوا (٥٨٦٩) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٩٣٢٠) سنة ١٩٢٧

(٤) الصناعات الكيماوية التى تشمل الأصباغ والبويات والحبر والزيوت النباتية والكسب وتصفية المواد الدهنية الحيوانية والغراء والطلاء والصابون والشمع والنشويات والروائح العطرية والعقاقير الطبية والسباخ الكيماوية . كانوا (١٢٥٧) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٢٧٤٣) سنة ١٩٢٧

(٥) صناعات مواد البناء والفخار والزخرف التى تشمل الأسمنت والجبس والجير والطوب والأحجار الصناعية والملونة ونحت الأحجار والصينى والخزف والفخار والزجاج . كانوا (١٥٧٥٧) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١٧٠١٦) سنة ١٩٢٧

(٦) صناعات المعمار التى تشمل الحفر والتأسيس والبناء بالحجر والطوب والأسمنت المسلح والتسقيف والتصفيح وتركيب مواسير المياه والغاز والكهرباء والأدوات الصحية وأعمال النجارة من أبواب ونوافذ ، والنقش والزخرف وتركيب الزجاج وأعمال المقاولات . كانوا (٦٠٤٧٧) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٨٥٦٢١) سنة ١٩٢٧ .

(٧) أعمال النقل وتشمل بناء السفن وصنع مركبات السكك الحديدية وعربات الركوب والجر والسيارات والدراجات وتصليحها وأعمال البيطرية . كانوا (١٥٢٥) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٦٢٠٦) سنة ١٩٢٧

(٨) توليد وتوزيع النور والحرارة والمياه وتشمل أعمال الرى وتوليد الكهرباء والغاز والثلج والتبريد . كانوا (٥٠٢٤) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٣٧٢٣٢) سنة ١٩٢٧

(٩) التعدين وتجهيز المعادن وتشمل صهر وسبك المعادن غير البرنز والنحاس، وصنع الماكينات والآلات ، والأسلحة الحادة والنارية ، وأدوات الكهرباء وأعمال التصليح . وسبك البرنز والنحاس ، والنحاسة وتبييض النحاس وصنع الأدوات المعدنية والأقفال والترابيس والمزالج . كانوا (٢٨٦٥١) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٤٥٠٤٧) سنة ١٩٢٧

(١٠) الصناعات الخشبية والأسبتة التى تشمل نشر وخرط الأخشاب وأعمال النجارة غير الخاصة بالعمارات ، والأثاث وصنع البراميل والجرادل والآلات الزراعية والقباقيب ، وصنع السلال وأعمال الغاب والخيزران والأقفاص والأسرة من الجريد . كانوا (٨٣٥٧) سنة ١٩١٧ فصاروا (٥٥٤٥٨) سنة ١٩٢٧

(١١) صنع الأثاث ويشمل نجارة الأثاث والكراسى والتنجيد والأسرة والفرش والخيام كانوا (٤٧٥٩٣) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١٨٧٢٦) سنة ١٩٢٧

(١٢) تهيئة الجلود والمواد الحيوانية ويشمل دبغ الجلود وتهيئتها وأعمال الفراء وقشط الجلود وتنظيفها ، وصنع الجلود والسروج والبرادع والأسواط والأوتار والسن والعاج والقرون والعظام والصدف . كانوا (٥٢٢٤) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٥٥٤٠) سنة ١٩٢٧

(١٣) النسج ويشمل حلج القطن وكبسه وغزله ونسجه وأعمال القنب والكتان والجوت والحصر والحبال والدوبارة والشباك والحرير الطبيعى والصناعى والصوف غزله ونسجه والأبسطة والسجاد والدانتله والتل والكريب والعقادة وصنع فرش الشعر والريش والمنسوجات كانوا (٧٢٨١٨) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٨١٦٠٨) سنة ١٩٢٧

(١٤) الملابس والأزياء وتشمل خياطة الملابس والقمصان والقبعات للرجال والنساء والطرابيش والشيلان والأقنعة ، وملابس الرجال والنساء الداخلية ، والعصى والمظلات وأعمال الغسيل والكى ، وأشغال التطريز والفوط ، وتنظيف الأحذية . كانوا (١١٠٤٣٥) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١١٤٤٢٦) سنة ١٩٢٧

(١٥) صناعات الورق العادى والمقوى . كانوا (٢٧٣) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٧٧٢) سنة ١٩٢٧

(١٦) الطباعة وتشمل التجليد والتصوير وطبع الجرائد والمجلات والكتب والطبع والتصوير على الحجر ونقش النماذج والتصوير الشمسى والسينما والخط . كانوا (٣٩٧٩) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (٧٣٤٩) سنة ١٩٢٧

(١٧) تهيئة المجوهرات وتشمل أعمال التذهيب والاطارات والساعات ونقش الأختام والآلات الموسيقية والعلمية والجراحية وتصليحها ، وأدوات التدخين واللقب وأدوات الألعاب الرياضية والتسلية والمكاييل والموازين والمناخل والمنافخ والغرابيل . كانوا (٧٩٣٠) عاملا سنة ١٩١٧ فصاروا (١٠٦٨٧)

(١٨) صناعات أخرى منها عمال المطاط والمشمع والقطران . كانوا (١٨٩٨٤) عاملا سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١٣٦) سنة ١٩٢٧

٤ — الباب الرابع : خاص بعمال النقل على اختلاف أنواعه وكان عددهم (١٥٠٦٣٣) سنة ١٩١٧ فصاروا (١٩٥٩٨٩) سنة ١٩٢٧

٥ — الباب الخامس : أعمال التجارة عدد عمالها كالآتى :

التجارة	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٢٧
أعمال البنوك	٥١٢٥	١٠٣٣٣
تجارة العقارات	٥٧٣٧	١٠٦٢٢
الخامات المستخرجة من المناجم والمحاجر غير المعادن	٨١٨٠	٨١٤٣
الخامات المستخرجة	٩٤٩١	٢٥٤٤
المعادن الخام	—	١٤٧
مصنوعات جديدة	١٦٢٢	٣٦٣٤
المعادن غير الجديدة	—	٢٣٠٨
الحاصلات النباتية	٧٠٠٦٤	١٢٠٢٩٩
المصنوعات النباتية	٢٧٢٦٧	٢٦١٨٦
الحيوانات والمستخرجات الحيوانية الخام	٢٧٢١١	٣٩٩٤٨
المستخرجات الحيوانية المصنوعة	٣٢٦٢٤	٣٨٤٥٢
المنسوجات	١٥١٦٦	٥٠٣٧
الأخشاب والورق	٤٣٩٧	٨٤٣٨
المستخرجات الكيماوية	٥٦١	٢٥٩٦
البضائع المركبة	٤٢٩٩	٣٥٢١
تجارة عامة	٦١٨٩٤	١٢٥١١٧
تجارة مختلفة	٥٠٥٢٤	٤٠٣٨
الجملة	٣٢٤١٦١	٤٥٩٣٦٣

٦ — الباب السادس : الخدمات العامة وتشمل رجال الدفاع وحراسة الحدود والسواحل والبوليس والحفر والسجون والمطافىء والمجالس العامة والادارة والمصالح والاوقاف والمجالس المليـــة والجمعيات الخيرية والاسعاف . كانوا (٩٩٩٨٦) سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١٨٩٨٤٩) سنة ١٩٢٧

٧ — الباب السابع : الخدمات الحرة وتشمل رجال الدين والقانون والطب والتمريض والتعليم والآداب والفنون والمعارف والرياضة والتسلية . كانوا (١٣١٥٣٢) سنة ١٩١٧ فأصبحوا (١١٠٦٥١) سنة ١٩٢٧

٨ — الباب الثامن : خدمات الاشخاص وتشمل خدمة المنازل والتزين والتنظيف كانوا (٢٤١٤٤٨) سنة ١٩١٧ فصاروا (٢١٢٨٣٧) سنة ١٩٢٧

٩ — الباب التاسع : صناعات غير واضحة أو مجهولة وصناعات غير منتجة وبيانها كالآتى :

التجـــارة	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٢٧
صناعات غير واضحة	٣٥٨٩٩٦	١١٨٤٠
التلاميذ على اختلاف الدرجات	٣٢٥٨٣٥	٥٦٣٣٥٣
العيش من إيراد خاص	٧٤٧١	٩٤٢٠
البغاء	٤٢٤٣	٣٢٦٥
التشرد والتسول	٩٦٠٦	٦٠٣١
السياحة والمرور	—	١٨٩٢
صناعات غير واضحة	٧٠٦١٥١	٥٩٥٨٠١
الجملة	٤٧٠٩٥٢٨	٥٨٤٥٦٦٥

١٠ — الباب العاشر : يشمل الأطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات والأشخاص الذين يزيد عمرهم عن خمس سنوات ولا يقومون بعمل بما فيهم النساء

بينما كان تعداد القطر حسب الاحصاء الاخير سنة ١٩٢٧ هو (١٢٧٥٠٩١٨) سنة ١٩١٧ و (١٤٢١٣٣٦٤) سنه ١٩٢٧

والشطر الذى يهمنا من هذه الاحصاءات هو ما يتعلق بالبابين الثالث الخاص بعمال الصناعة الصرفة (التحويلية) والخامس الخاص بعمال التجارة . وكان تعداد عمال الصناعات التحويلية (٤٢٦٢١٨) سنة ١٩١٧ فأصبح (٥٤٦٢٥٩) سنة ١٩٢٧ أى بزيادة (١٢٠٠٤١) عاملا فى عشر سنوات أى بزيادة نحو ١٢٠٠٠ عاملا فى السنة . فاذا تمشينا مع هذه القاعدة للوقوف على تعداد عمال هذه الصناعات فى سنة (١٩٣٢) كان تعدادهم يبلغ فى العام المذكور (٥٤٦٢٥٩) + (١٢٠٠٠ × ٥) هو ٦٠٦٢٥٩ ولما شعرت الحكومة بهذه الزيادة المستمرة فى عمال هذه الطائفة رأت من الضرورى الاهتمام بتنظيم أمورهم .

والاشتغال بالاعمال الصناعية فى مصر حر كما جاء فى المادة الاولى من الامر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ التى نصت على أن (الاشتغال بالمهن والصناعات والفنون والتجارة مباح لجميع السكان عدا الصناعات الخطيرة والتى تحتكرها الحكومة) بينما لا يوجد قوانين لتحديد أمور العمال وتنظيم معاملاتهم مع أصحاب المصانع والافراد غير بعض مواد القانون المدنى الأهلى من المادة (٤٠١ لغاية ٤١٨) الخاصة بايجار الأشخاص والأمر العالى الصادر فى ٥ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ الخاص بالمحافظة على الجمهور والعمال من أخطار الآلات الصناعية عند التصريح بتركيبها فى المصانع . ثم قانون ١٤ يوليه سنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الاحداث فى محالج القطن ومصانع الدخان والسجاير وغزل ونسج الحرير والكتان وندف وكبس الصوف والعمليات الأخرى المتصلة بها . ولا يسمح هذا القانون بتشغيل عمال يقل سنهم عن تسع سنوات ولا تزيد مدة العمل فى هذه المحالج عن ثمان ساعات فى اليوم مع تحريم تشغيلهم ليلا ثم تنص المادة الثانية من هذا القانون على امكان تطبيق نصوصه على الصناعات الاخرى بواسطة وزارة الداخلية وفى ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ طبقت الوزارة هذا القانون على أربع عشرة صناعة أخرى من الصناعات الهامة فى القطر . ويتضح مما تقدم أن وزارة الداخلية هى الهيئة الحكومية المختصة بتنظيم أحوال العمال والصناعات مستمدة سلطتها من الأوامر والقوانين السابقة الذكر .

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ صدر قرار وزير الداخلية بانشاء (مكتب العمل) على أن يكون تابعا لادارة الأمن العام . ثم صدر قرار مجلس الوزراء فى

٧ يناير سنة ١٩٣١ بتأليف لجنة مركزية للعمل والعمال يراسها وكيل الحقانية .

وتنحصر سلطة وزارة الداخلية فيما يتعلق بالعمال والمصانع فى أمور الترخيص باقامة هذه المصانع وادخال الآلات فيها ثم التفتيش عليها لمراقبة تطبيق اللوائح والقوانين الصادرة فى هذا الشأن . ولذا لا ترخص الداخلية بادارة المصنع قبل فحصه من كافة الوجوه الصحية والفنية وتضمن عدم اقلاق الجمهور والأمن بسبب اقامة أى مصنع من المصانع بشرط استمرار توافر هذه القواعد الاساسية مادام المصنع يؤدى عمله الصناعى ويتولى هذا الشطر من الأعمال (القسم الفنى) بوزارة الداخلية . ولهذه الوزارة الحق فى ايقاف كل مصنع يخالف هذه الشروط فى أى وقت كان . ويتولى (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية درس أسباب المنازعات التى تحدث بين العمال وأصحاب العمل ووضع حد لها بواسطة لجان التوفيق التى تعقد جلساتها بعاصمة كل محافظة أو مديرية كلما دعت الحاجة اليها . ويقوم (قسم اللوائح والرخص) بالوزارة المذكورة بمخابرة السلطات المختصة التى يقام المصنع فى منطقتها وعليه تبليغ طلبات القسم الفنى الى طالب الرخصة ومراقبة تشغيل الاحداث فى هذه المصانع .

ولقد ظهر لوزارة الداخلية أن بحث مسائل الترخيص بفتح المصانع يستغرق ما يقرب من ثلاثة أعوام يبقى فيها المشروع الصناعى والأموال المرتبطة به معطلة للأسباب الآتية (١) :

١ — تعدد المصالح ذات الشأن فى الترخيص وما يستلزم ذلك من مخابرة كل منها على حدة للوقوف على رأيها فى الترخيص قبل منحه . فبعض الرخص تحتاج الى موافقة وزارة الأشغال (القسم الميكانيكى) للنظر فى الآلات وصلاحيتها للعمل منعاً من وقوع الأخطار ثم يؤخذ رأى وزارة المالية من ناحية الانتاج ثم مصلحة الصحة عن الأمور الصحية وتوافرها وأحياناً يلزم أخذ رأى مصالح الرى والسكك الحديدية والطرق والأملاك والمجالس البلدية أو المحلية وقسم البلديات وحتى مصلحة خفر السواحل وإدارة الأسلحة .

٢ — وإذا أرادت وزارة الداخلية الوقوف على رأى فرع من فروع إحدى المصالح وجب عليها مخابرة الوزارة التى تتبعها هذه المصلحة التى تحيل السؤال الى

---

(١) كما جاء فى تقرير حضرة صاحب السعادة محمود القيسى باشا وكيل وزارة الداخلية (وزيرها الآن) المرفوع فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية . اسماعيل صدقى باشا وقتئذ

المصلحة لتحيله الى الفرع المختص ثم تتلقى المصلحة جواب الفرع فتبلغه الى وزارتها لترسله الى وزارة الداخلية ولا شك فى أن عدم تركيز هذه الأعمال مما يدعو الى إطالة مدة الترخيص بشكل يضر بصالح الصناعات .

٣ — ويضاف إلى ما تقدم العقبات التى تصادف طالب الرخصة بسبب قلة عدد الموظفين الفنيين بوزارة الداخلية الذين يكلفون باجراء المعاينات وفحص مشروع المصنع .

ولما تقدمت الصناعات المصرية خصوصاً فى السنوات الأخيرة وازداد عمالها زيادة تدعو الى العنـــاية وجعل قوانينها وأنظمتها متمشية مع التطور الاجتماعى والصناعى ، عرضت وزارة الداخلية فى ٢ يونيه سنة ١٩٢٧ على مجلس الوزراء مذكرة أشارت فيها الى هذا النقص وضرورة تلافيه بوضع تشريع يكفل تنظيم حركة العمل وعلاقتها بالعمال تنظيما مناسباً لروح العصر . واقترحت تشكيل لجنة لهذه الغاية فوافق المجلس على تشكيل اللجنة برياسة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحقانية وبعض أعضاء البرلمان والموظفين الذين لأعمالهم صلة بنظام العمل والتشريع وأحد الخبراء بالمسائل الصناعية . فوضعت اللجنة مشروع قانون حددت فيه علاقة أصحاب العمل بالعمال وأشارت الى ضرورة إنشاء (مكتب العمل) وأوضحت اختصاصاته فى المواد (٨٨ — ٩٥ — ٩٦) وقالت (ان مكتب العمل هو الادارة التى تتوصل بها الحكومة الى تحقيق الأغراض المطلوبة من التشريع الحالى) .

وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ طلب حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء من جناب مدير مكتب العمل الدولى بجنيف إرسال بعثة استشارية الى مصر لفحص حالة الصناعة فى البلاد ورفع تقرير للحكومة المصرية عن أحسن الوسائل لتنظيم إدارة العمل . فوافقت الهيئة التنفيذية للمكتب الدولى فى أكتوبر سنة ١٩٣١ على طلب مصر وندبت المستر (هارولد . ب . بتلر) والمستر (س . لوفوردشيلدز) . ولما وصل الأول منهما الى مصر علم أن المطلوب منه ليس تنظيم إدارة العمل فحسب بل إبداء الرأى أيضاً فيما تنويه الحكومة من إجراءات تتعلق بالاصلاح الاجتماعى .

ففى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ وصل جناب المستر بتلر الى مصر وقضى أربعة أسابيع زائراً المصانع والورش فى مختلف جهات القطر . فمر على اثنين وثلاثين مصنعاً وثمانى وعشرين ورشة تشتغل بالصناعات الآتية :

الخزف — الأسمنت — الأدوات الهندسية — تصليح أدوات السكك الحديدية — الكبريت — الحلوى — الورق — السجاير — غزل ونسج القطن — كبس القطن

وحلجه — صناعة الفانلات والجورابات — صناعة الطوب — الدباغة — البيرة — الجبن — ضرب الأرز — الزجاج — الأحذية — الأثاث — طرق النحاس — صنع الخيام — صنع الحصر — نسج السجاجيد — توليد القوة الكهربائية . وزار فى الاسكندرية أحواضها وأعمال البناء وقطع الأحجار الخاصة بتعلية خزان أسوان .

ولقد أورد المستر بتلر فى تقريره ملاحظات جديرة بالذكر قبل ايضاح المشروعات المقترح ادخالها فى مصر على أنظمة العمل والعمال قال :

يصحب تقدم الصناعة فى كل بلاد العالم ظروف خاصة . فاستعمال الماكينات السريعة يترتب عليه خطر وقوع الحوادث ويكون هذا الخطر على درجة من الشدة فى البلاد التى من طبيعة أهلها الاهمال أكبر منه فى البلاد التى عرف عن أهلها الحرص . والاضرار الصحية ولا سيما فيما يتعلق بالاحداث والنساء تنشأ دائما عن مداومة اجهاد الذهن فترة طويلة أو من تعرضهم للغبار والابخرة الضارة أو من اجتماع عدة عمال فى مكان يضيق بهم أو من عدم مراعاة الشروط الصحية أو عدم كفاية الضوء والهواء النقى . ومن ناحية أخرى فان تأثير الصناعة على النظام الاجتماعى لشعب ما يختلف اختلافا كبيراً تبعاً لمركزه الاقتصادى وكثرة عدده ومدى تعويله فى الحياة على الصناعة . ويوجد غير هذه العوامل الاقتصادية عوامل اخرى يجب عدم اغفالها منها الدين والعادات القومية ودرجة الثقافة العلمية .

ومن البديهى أنه يستحيل العمل فى مصر بالنظم الاجتماعية والصناعية المتبعة فى أوربا والتى بلغت درجة عظيمة من التقدم . فهذه النظم قد نمت تدريجا فى ظل ما اكتسب من خبرة بالأمور الصناعية على مر الزمان . ولم يتيسر السير بمقتضى هذه النظم إلا بتقدم الكفاءة فى الصناعة وأخذ العامل بنصيب من الثقافة يمكنه من القيام بما هو مطلوب منه . فالطريق المعقول الذى ينتظر من مصر السير فيه نحو التقدم فى المستقبل العاجل لا يمكن تحديده إلا بالرجوع إلى الخواص الأساسية لمركزها الحالى . وأول شىء يجب مراعاته أن مصر لا زالت بلاداً زراعية قبل كل شىء . وليس الأمر قاصرا على أن ٦٠٪ من العمال يعيشون من الزراعة بل إذا حسبنا من يعولهم هؤلاء العمال من نساء وأولاد لوجدنا عددهم كبيراً ووسائل المعيشة لدى الفلاح فى غاية البساطة ويرجع ذلك إلى قلة دخله لأن بمصر ١٩٤٠٠٠٠ شخص لا يزيد ما يملكه الواحد منهم على خمسة أفدنة . وأن ثلاثة أرباعهم لا يملك أحدهم أكثر من فدان واحد . أما أجرة عامل الزراعة فتتراوح بين ٦ و٨ قروش

يومياً فى وقت الرخاء وبين ٣و٤ فى الأزمات كما هو الحال فى سنة ١٩٣١—١٩٣٢ ولهذه الأسباب يقنع الفلاح بالقليل من الطعام والملابس الضرورية . وهو يكتفى بها لأنه لا يعرف أحسن منها ولأنه يجهل جميع أمور الحياة . ولقد بلغ عدد المتعلمين فى القطر سنة ١٩٢٧ (٥٢٠ر٥٠٥ر١ أى بنسبة ٨و١٠٪) من مجموع تعداد السكان . فانحطاط مستوى المعيشة لدى فئة كبيرة من السكان له تأثير شديد على تصريف الصناعات الوطنية . وما دام المشتغلون بالزراعة على هذا الحال فلا بد أن تظل أجور عمال الصناعة منخفضة فى المدن .

والأمل عظيم فى تقدم الريف لسهولة اتصال سكانه باهل المدن بفضل وسائل النقل السريعة التى انتشرت فى أنحاء القطر ومتى تم ذلك صار من الممكن تصريف المصنوعات الأهلية . ولقد كان لجهل العمال المصريين القراءة والكتابة يد قوية فى عدم استخدام العمال المصريين إلا فى الأعمال التى لا تستلزم سوى القليل من المعلومات الفنية ولذا كانت الحكومة تبذل جهدها فى نشر التعليم الصناعى للتغلب على هذا النقص .

وهناك تفاوت عظيم بين طرق المعيشة فى القاهرة والاسكندرية المتوافرة فيهما جميع وسائل الراحة وبين المعيشة فى القرى . وتفاوت آخر فى الأعمال الصناعية فقد ترى أنوالا يدوية لنسج القطن والحرير يرجع تاريخها إلى القرون الوسطى تشتغل بجوار مصانع المنسوجات التى تستعمل أحدث الآلات . وكذلك ترى عمالا يشتغلون طبقا للنظام المتبع فى أكبر المصانع وبجانبهم عمال يشتغلون حسب النظام الموروث عن السلف . فسن تشريع اجتماعى ينظم هذه الأنواع المتباينة عن الصناعات تنظيما مرضياً لا بد أن يكون من الصعوبة بمكان . فينبغى الابتعاد عن تكليف الصناعات القديمة واجبات لا تقوى عليها إذ يترتب على سرعة انقراضها قلب التوازن الاجتماعى رأسا على عقب . فأرى أنه من الخطأ القيام بأية محاولة يقصد بها القضاء على الصناعة اليدوية لا سيما فى بلد كمصر حيث يزيد عدد العمال عن الحاجة وحيث ينشأ عن اخراج عدد كبير من العمال من الصناعة باستعمال ماكينات نتائج اجتماعية خطيرة .

فالتفكير فى وضع نظام للتأمين على الصحة أو ضد الكبر أو البطالة يعد فى مصر الآن سابقا لأوانه مهما تكن التكاليف تافهة . وحتى فى المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة

ABC - LIBRARY

بسلامة العمال وما شاكل هذه المسائل فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا . وإنما يمكن التدرج فى هذا السبيل كلما زاد اتقان الصناعة وحسن الادارة . فيحسن فى أول الأمر وضع أساس متين بدلا من السعى فى بناء الهرم بأكمله فقوانين الصناعة فى الدول الصناعية الكبرى مكونة إلى حد كبير من مجموعة تشاريع لا يرتبط بعضها ببعض . وانما قصد بها دفع ضرر معين أو معالجة ظروف خاصة . أما إذا أريد التقدم بانتظام فى هذا السبيل وجب وضع منهج عام ينفذ تدريجا كلما سمحت الظروف . وبهذه الطريقة يتجنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة كما يسهل تمرين المفتشين على القيام بأعمالهم بدلا من أن يجدوا أنفسهم أمام واجبات متنوعة ومعقدة لا قبل لهم على أدائها . وقد أدركت الحكومة ما تقضى به الحاجة من انتهاج سياسة اجتماعية جديدة فكونت لجنة لوضع قوانين لحماية النساء والأحداث والتعويض عن الحوادث التى تصيب العمال واليك خلاصة التشريع المطلوب :

١ — تشريع لتشغيل الاحداث[1] :

(١) منع تشغيل الأحداث الذين دون الثانية عشرة من عمرهم بالشروط الموضحة فى مشروع القانون .

(٢) عدم جواز تشغيل الذين بين ٩ و١٢ سنة من عمرهم إلا فى حالة عدم وجود التعليم الالزامى وبشرط أن تكون الأعمال التى يشتغلون بها مما تعدهم لتعلم الحرفة .

(٣) إعادة النظر فى الاستثناء الخاص بجواز تشغيل الأحداث إحدى عشرة ساعة فى بعض الأيام .

(٤) ضرورة اعطاء فترة للراحة بعد العمل خمس ساعات متوالية بدلا من ست ساعات .

(٥) منع العمل الليلى والاشتغال فى الصناعات الخطرة الموضحة بالمشروع .

---

(١) صدر قرار وزارة الداخلية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عن الصناعات التى تشغل الاحداث الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة سنة فيها .

٢ — تشريع لتشغيل النساء[1] :

(١) منع العمل الليلى ووجوب تقرير يوم للراحة فى الأسبوع فى المصانع والمتاجر كما جاء فى المشروع .

(٢) قصر ساعات العمل الأسبوعى فى المصانع على ٥٤ ساعة .

(٣) إعطاء السلطة للمجالس البلدية المحلية باصدار قرارات تحدد ساعات العمل فى التجارة بعد إجراء المباحث اللازمة .

٣ — تشريع للتعويض عن الاصابات :

(١) تقرير مسئولية صاحب العمل عن دفع تعويض لمن يصاب أثناء العمل بسبب تأدية عمله سواء فى المصانع أو فى المتاجر .

(٢) تعريف العاهة المستديمة الشاملة أو الجزئية .

(٣) وجوب إلقاء المسئولية على صاحب العمل الأصلى لا على المقاول المتعاقد من الباطن .

(٤) إعفاء أصحاب المصانع الصغيرة من دفع تعويض .

(٥) ربط مبلغ من المال بميزانية الدولة لصرف التعويض عن الاصابات التى تقع على العمال الذين يشتغلون فى المحال الصغيرة أو فى حالة أفلاس أصحاب الأعمال .

(٦) تشكيل دوائر قضائية خاصة للنظر فى قضايا التعويض .

٤ — صحة العمال وسلامتهم من الحوادث :

(١) تنفيذ القانون الخاص بالمحال الخطرة والضارة بالصحة تنفيذاً دقيقاً .

(٢) النظر فى تعميم سريانه على المصانع التى يطبق عليها الآن وكذا على الورش الصغيرة .

(٣) تطبيقه على الأحواض والمرافىء والأرصفة وأعمال المبانى .

(٤) تطبيق اللوائح الخاصة بمنع الحوادث على الأحواض وما شاكلها التابعة للحكومة وكذا ما يقوم به المقاولون من المشروعات العامة .

(٥) تحديد أقصى ما يمكن حمله من الأثقال .

---

(١) صدر قرار وزارة الداخلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عن الصناعات الموسمية التى يجوز تشغيل النساء فيها ليلا

(٦) الحصول على السلطة اللازمة للقيام بمباحث فنية فى حالة وقوع حوادث شديدة .
(٧) القيام بمباحث لمعرفة ما لزغب القطن والأتربة فى المصانع التى تشتغل بالقطن من خطرها على الصحة .

٥ — البطالة :

(١) اعادة النظر فى البرنامج الخاص بالأعمال العامة لايجاد عمل للعاطلين .
(٢) اعادة النظر فى طريقة توزيع الأعمال التى تقوم بها المصانع للحكومة .
(٣) انشاء هيئة للنظر فى تخديم العمال .

٦ — النقابات :

١ — الرغبة فى الاعتراف قانوناً بالنقابات وتسجيلها .

٧ — ساعات العمل :

١ — اجراء مباحث فيما يتعلق بساعات العمل فى الوقت الحاضر للنظر فى تحديدها .

٨ — الراحة الأسبوعية :

١ — المبادرة بوضع قانون لمنح العمال يوماً للراحة فى الأسبوع لعمال المصانع والمتاجر

٩ — عقد الاستخدام :

أولا — دفع الأجور

(١) الزام صاحب العمل بدفع الأجور لمن يقومون بتأدية عمل له .
(٢) ضرورة دفع الأجور بانتظام .
(٣) وضع قيود لما يخصم من الأجور والجزاءات .
(٤) الغاء دفع الأجور عيناً لا نقداً .
(٥) منع أخذ فوائد عما يقترضه العامل من صاحب المصنع .

ثانياً — انتهاء العمل

١ — القيام بمباحثات وافية لتحديد الحقوق المعترف بها الآن فى القانون .

١٠ — الصلح والتحكيم :

(١) المبادىء الخاصة بالصلح .
(٢) ايجاد دوائر قضائية مكونة من المحكمين .

مجلس العمل الاستشارى[١] :

اقتراح بانشائه .

ثم قال المستر بتلر : (ان الاقتراحات التى سردناها يتألف منها برنامج واسع يحتاج فى تنفيذه الى وقت طويل ولكنه اذا ما نفذ كان من ورائه تحسين الحالة فى المصانع المصرية تحسينا عظيما . وفى اعتقادى أن هذا البرنامج فيه الكفاية اذا روعى فى تنفيذه الرغبة فى تحسين حالة العامل فى الصناعة والتجارة . أما الطموح الى برنامج أوسع من هذا مع ما هى عليه حالة مصر الصناعية والاجتماعية الآن فلا بد أن يكون نصيبه الفشل المحقق . أما الاصلاحات التى اقترحتها فانها اذا ما تقررت وأخذ فى تنفيذها بعناية فلن تضر بنمو الصناعات فى مصر أو تغير النظام الحالى للحياة الاجتماعية) .

ولقد ذكرنا هذه القواعد الأساسية التى أشار بها جناب المستر بتلر دون شرح أو تعليق لأنها هيكل هذه المشاريع القانونية التى هى قيد البحث ولذا ننتظر ظهور القوانين التى تتولى درسها لجنة مكونة من كبار رجال التشريع والاقتصاد والصناعة ولا بد أنهم سيعدلون فيها تعديلا يرد الامور الى نصابها والمواد الى حقائقها فتكون متمشية مع أحوال الصناعات المصرية وسيتولى مكتب العمل بوزارة الداخلية العناية بتطبيق هذه القوانين عند ما تنتهى اللجنة التى ألفت خصيصا لوضعها .

٤ — عوامل اقامة الصناعة ووفرتها فى مصر[٢] .

ربما يظن أن مصر بلاد زراعية بحسب طبيعتها فلا تجيزلها القوانين الاقتصادية أن تشتغل بالصناعة إذ فى ذلك تحد لقوانين الطبيعة ومخالفة لنظرية (نفقات الانتاج

(١) انشىء المجلس الاستشارى الأعلى وأسندت رياسته لحضرة صاحب الدولة احمد زيور باشا

(٢) نقلا عن بحث كتبه فى سنة ١٩١٦ حضرة الاستاذ حسن كامل الشيشينى وكيل عام مصلحة التجارة والصناعة وأستاذ الاقتصاد سابقاً بمدارس التجارة العليا والحقوق والجامعة المصرية عن (حياة مصر فى انهاض الصناعة) .

النسبية) المبنية على فكرة تقسيم العمل بين الأمم . كل أمة بحسب ما تجيد عمله وتكسب من ورائه أوفر ربح ثم تتبادل الأمم المنافع فيدعو ذلك إلى ثرائها جمعاء . على أننا لو سلمنا بصحة هذا الرأى وقصرنا النظر على مسألة تبادل المنافع والربح لكنا قد أهملنا مسائل أخرى عملية هى غاية فى الأهمية وتركها يعرض البلاد لاخطار ضارة وخسائر فادحة كما يتضح لنا مما يأتى :

كثيراً ما يتوهم بعض الباحثين أنه يتعسر على مصر أن تكون صناعية بانين فكرتهم هذه على سبب فرعى هو عدم وجود الفحم بالبلاد ، فيقولون لو قامت الصناعة بواسطة استيراد الفحم من الخارج لغلت أثمان المصنوعات غلاء كبيراً لايتفق وصالح المستهلكين نظراً لنفقات نقل الفحم الطائلة . فمع تسليمنا بأن البلاد ينقصها الفحم نقول إنه ليس بالعائق الذى يحول بيننا وبين الصناعة لأن لمصر مزايا أخرى تدعو الى رخص مصنوعاتها ؛ منها قلة أجور العمال ووجود المواد الغفل . زد على ذلك أن مصر لم تحرم من قوى محركة أخرى على جانب عظيم من الأهمية يمكن أن يستغنى بها عن الفحم وهى مواد الوقود النباتية وزيت البترول وقوة مساقط النيل وتياره العظيم الذى يمكن استخدامه فى توليد قوة كهربائية عظيمة لا مشاحة فى أنها تدير أضخم المصانع ، شأن شلالات نياجرا بالولايات المتحدة .

اذن فالاعتراضان السابقان على شيوعهما وكثرة الاحتجاج بهما لا نصيب لهما من الصحة . ولا يتوهمن المعترضون على إدخال الصناعة أن مصر أصبحت زراعية فقط لعدم توافر أسباب الصناعة فيها كما هو الشأن فى الأمم الأخرى . ألا إن توهم ذلك خطأ عظيم . لأن كون مصر زراعية انما نشأ عن أسباب اقتصادية وسياسية كانت تدعو اليها الضرورة فيما مضى من الزمان ، ولو تعهدت الصناعة من قبل فى البلاد المصرية واهتمت بها حكومتها فى عهدها السابق كما فعلت حكومات الممالك الاخرى لاصبحت مصر الآن مملكة صناعية تحاكى غيرها من ممالك أوروبا . ومن يتصفح تاريخ أوروبا الاقتصادى فى القرون الماضية يجد أن أهم سبب لتوطيد أركان الصناعة بها راجع إلى بث الحكومات للنهضة الصناعية فى نفوس الأفراد واتخاذ الوسائل التى تكفل رقيها (١) .

---

(١) يرجع الفضل فيما بلغته انجلترا الآن من المركز السامى فى صنع المراكب والصوف والقطن الخ إلى العهود السابقة التى غرست فيها حكومتها بذور تلك الصناعات وعملت على تشجيعها بكل الوسائل حتى القهرية منها فالملكة « اليزابث » كانت تحتم على رعاياها بطريق الأجبار القانوني ان يستهلكوا المصنوعات الانجليزية وتعاقب كل من خالف ذلك .

لنتساءل الآن عن العوامل اللازمة لاقامة الصناعة فى أمة ما . وهل هى موفورة فى القطر المصرى ؟ . . . واجابة على ذلك نقول ان العوامل أو الشروط اللازمة للانتاج فى كل أشكاله صناعياً كان أم زراعيا أم تجارياً خمسة : أولها موافقة الطبيعة من حيث ملاءمة الأحوال الجويه وسهولة ايجاد المواد الغفل التى يراد صنعها والمواد التى تساعد على الصنع مثل الفحم والحديد أو القوى الطبيعية المحركة مثل الكهرباء الخ . ثانيها وفرة العمال الاكفاء جسما وعقلا للقيام بمشروعات الصناعة . ثالثها كثرة رؤوس الاموال لدى الأفراد . رابعها وجود عامل المخاطرة بالأموال بين الافراد حتى يثمروا رؤوس اموالهم فى تكوين الشركات الصناعية . خامسها وجود المديرين الاكفاء لادارة حركة الاعمال وتنظيمها .

أما الشرط الأول والثانى والثالث فانها موفورة فى القطر المصرى ، فطبيعتنا مملوءة بالخيرات التى لو ثمرت على الوجه الأكمل لوفت بحاجة الصناعة وزيادة كما أن لدينا كثيراً من العمال وعاملنا مضرب المثل فى تحمل المشاق والذكاء النادر . نعم إن رؤوس أموالنا ليست بالكثيرة ولكن تثميرها فى الصناعة مما يزيدها نماء (١) أما الشرطان الرابع والخامس فميسور إيجادهما فى قطرنا ؛ لأن المصرى وإن كان لايقدم على المخاطرة بتثمير أمواله فى المشروعات الصناعية فى السنين الأخيرة فذلك لأننا أهملنا أمر الصناعة الأهلية وتركناها وشأنها بين الأمواج والعواصف فى بحر المنافسة الخارجية ففشلت وكان من نتيجة فشلها تحول الأنظار عنها . وعلى فرض أن المصرى ليس كفأ لادارة الأعمال الصناعية الآن فذلك لأنه لم ينفسح أمامه مجال التعليم والتمرين فيها ويمكن تحسين تلك الحال تدريجاً بترسيخ قدم الصناعة بالبلاد وما علينا فى البدء إلا أن نتخذ خطة المغفور له محمد على باشا فى استخدام الاخصائيين من المديرين الأجانب إلى أن يتمرن المصريون ويحلوا محلهم .

فوائد جعل مصر صناعية :

الآن . وقد برهنا على عدم وجود حوائل تحول دون استتاب الصناعة بالبلاد وتوافر شروطها فجدير بنا أن نأخذ فى بيان الفوائد الجمة التى تعود على الأمة من

---

(١) ذكر « نيكولسون » أحد ثقاة علم الاقتصاد فى انجلترا فى كلامه على عوامل تكوين رؤوس الأموال : « ان الطريقة التى توزع بها الثروة الأهلية بين طبقات الأمة لها تأثير ظاهر فى رؤوس الأموال فانه لما انتقلت الثروة من أيدى طبقة الزراع الى طبقة التجار والصناع زاد مع هذا الانتقال رأس المال . »

اقامة الصناعة بها . وتتلخص هذه الفوائد فى بابين : أولها الفوائد الاقتصادية التى تكسبها البلاد ، ثانيهما الفوائد العقلية والخلقية التى ترقى بالأمة .

أما الفوائد الاقتصادية فيظهر أثرها فى كثير من الأحوال وأهمها ما يأتى :

ان حياتنا الزراعية تزيد رقياً عند ما تسير مع الصناعة جنباً الى جنب ، لأن الثانية تشعر بالحاجة الى غرس نباتات جديدة كالكتان والقنب والنيلة وتربية الأغنام الى غير ذلك من الحاصلات التى تعد من المواد الأولية للصناعة فينشأ عن ذلك كثرة تنوع ما يزرع وهو الأمر الذى يقلل من انهاك الأرض ، وهذا بخلاف ما نلاحظه فى حالتنا الحاضرة فان تكرار زراعة القطن فى معظم أراضينا قلل خصبها قلة تزداد خطراً عاماً بعد آخر . ولا ننسى ما يعود على الأرض من المنفعة العظمى التى تدرها عليها الصناعة حين وجودها بالبلاد اذ تصنع الأسمدة بطريقة مثلى وتنتفع الأراضى من فضلات المصانع نفعاً عظيما (١)

وظاهر أن رسوخ قدم الصناعة بالبلاد يؤدى الى تقدم الصناعات الزراعية التى أصبحت فى حال يرثى لها من الانحطاط وفوق ذلك فانه يمكننا من الانتفاع بالمنتجات الزراعية بطرق متنوعة بينما انتفاعنا بها الآن محدود قاصر وهو يرشدنا الى استخدام كثير من النباتات التى تعد الآن عديمة النفع والجدوى (٢) وها هى الحشائش والنباتات الطفيلية تملأ الأراضى وتجتث من فوقها من غير أن تستخدم فى شىء مع أنه كان يسهل الانتفاع بها لو كانت البلاد صناعية كأن تستعمل فى صنع الورق مثلا . وكل ذلك مما يدعو الى زيادة ايراد الأرض وثراء المزارعين — الى ما تقدم أن تشييد المصانع بالبلاد مما يحدث طلباً جديداً للمنتجات الزراعية فيكون هناك طلبان : خارجى وداخلى ، وحينئذ تعلو أثمان الحاصلات الزراعية ولا تصبح مصر تحت رحمة المسعرين بالبلاد الأجنبية وهذا ما قصد اليه محمد على باشا حينما أنشأ مصانع الغزل والنسج . أضف الى كل ذلك أن اقامة الصناعة بمصر تدعو الى تكثير الآلات الزراعية وتحسينها فتحل محل العمال ، وهنا نستطيع زرع أراضينا بمعونة عدد

---

(١) تستخدم الأمم صناعية فضلات مصانع اللحم والصوف والطحن والسكر والنشا والجلد والجعة الخ فى تسميد الأرض وكذا فى غذاء الماشية .

(٢) لاحظ ما أمكن استخراجه من حطب القطن من المواد المتنوعة في المعمل الذى أنشأته وزارة الزراعة بشبرا مثل الفحم والجليسرين والكحول وحامض الخليك والأسيتون والقطران وزيوت أخرى .

قليل من الأشخاص وفى ذلك من الاقتصاد الزراعى ما لا يخفى . أما العمال الذين تدعو الحالة الى الاستغناء عنهم ففى الامكان استخدامهم فى الصناعة وفى انتاج ثروات أخرى تضاف الى ثروة البلاد .

وإن تعجب فعجب أن يقوم نحو مليونين ونصف مليون من العمال فى مصر بزراعة النزر القليل من الأفدنة أى بنسبة فدانين لكل عامل تقريباً بينا نسبة ما يزرعه الأمريكى خمسون فداناً !!

ان الاحصائيات تنطق بلسان فصيح ان ادخال الصناعة وشدة الاهتمام بها فى البلاد يزيد فى غلة الأرض ؛ ففى الروسيا يشتغل نحو ٢٠ ٪ من سكانها فى الصناعة و٨٠ ٪ فى الزراعة . أما فى البلجيك فعدد الزراع ١٩ ٪ من السكان والحال ان غلة الفدان من القمح فى بلجيكا أكثر من ثلاثة أمثاله فى الروسيا (١) وها هى فرنسا كان عدد المزارعين بها فى منتصف القرن التاسع عشر أكثر من نصف عدد السكان فأصبح الآن أقل من النصف وكان من وراء ذلك تكبير نسبة الغلة من أراضيها وها هى المانيا كانت نسبة مزارعيها ٦٥ ٪ من عدد السكان فى سنة ١٨٥٠ فنقصت الى ٥٠ ٪ فى سنة ١٨٧٠ والى ٤٥ ٪ فى سنة ١٨٧٠ والى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٠٥ وتبع ذلك زيادة فى نسبة غلة أراضيها بدرجة مدهشة .

كل ذلك دليل قاطع لايتطرق اليه شك ولا يختلف فيه اثنان على أن ادخال الصناعة بالبلاد يزيد الثروة الزراعية كما أنه يضاعف الثروة الأهلية .

الى هنا نقف بالكلام على الوجهة الزراعية ونبدأ بشرح ما للصناعة من الأثر الظاهر فى تحسين حياتنا الاقتصادية من وجوهها الأخرى فمن ذلك تحسين معيشة الطبقة الدنيا وهى أغلبية الأمة بما ينشأ عنها من زيادة الطلب على العمال لتشغيلهم فى دور الصنعة فيقل العاطلون وتزداد أجور الصناع كما تزداد أجور عمال الزراعة فعندئذ يرقى عاملنا عن مستوى معيشته الذى لايتفق بحالته الحاضرة مع مطالب التمدن . كذلك وجود الصناعات بالبلاد يمكن النساء فى مصر من القيام داخل بيوتهن

---

(١) الاعجب من ذلك مايلاحظ فى الاحصاء الآتى :

يقوم مائة مزارع في مصر بخدمة نحو ٢٣٠ فدانا
« « « في بلجيكا « « ١١٠٠ «
« « « فى الدانمارك « « ١٣٠٠ «

مع أن نسبة غلة الفدان من القمح فى الدانمارك وبلجيكا تبلغ ضعفها فى مصر تقريبا

ببعض الصناعات الفرعية المكملة للصناعات الرئيسية مثل أشغال الحياكة والتطريز ولف الخيطان وجدلها وصنع الجوارب والقفافيز[١] فبذلك تكون المرأة المصرية عضوا عاملا فى الحياة الاقتصادية تساعد بعلها فى نماء الدخل فتسعد حال العائلة ماديا وأدبيا . ومن البدهى أن تنوع الأعمال والجمع بين الزراعية منها والصناعية يجعلنا نتلافى مضرة التخصيص ونضمن بواسطته سلامة التوازن الاقتصادى فاختصاصنا بالزراعة واعتماد دخلنا الأهلى على محصول واحد يهدد البلاد بالضرر الشامل اذا عجز المحصول أو ثمنه فى سنة ما . وما عظة عام ١٩١٤ ببعيدة . وتلافى ذلك الخطر مرتبط بايجاد الصناعة مع الزراعة وهو الأمر الذى يضمن لنا كيانها اقتصاديا مستقلا لا يتأثر بما يحصل فى الخارج ولا نخشى معه من ايصاد باب التوريد لأن معظم ما نحتاج اليه من المصنوعات يكون داخل البلاد وان ما ألقته علينا الحرب الأخيرة من الدرس الثمين لبرهان واضح يثبت صحة ما نقول

ومهما بالغنا فيما يعود على بلادنا من الخير العميم إذا اهتممنا بأمر الصناعة وعلومها الكيميائية والآلية (الميكانيكية) فلا نوفى الموضوع حقه . عند ذلك تجد البلاد وقد خطت الى أوج الكمال تكتشف وتنتفع بما أهدته اليها طبيعتها من الكنوز والخيرات الموفورة التى أغمضنا عيوننا عنها لخلو أيدينا من ذلك السلاح الماضى[٢] أضف الى كل هذا ما نحصل عليه من الفوائد العظمى التى تعود على تجارة البلاد داخلية كانت أو خارجية ذلك بأن إقامة الصناعة يسهل نشر وسائل النقل وتحسين الطرق وافتقار القطر من هذا الوجه جلى ظاهر .

---

(١) تقوم العائلة فى قرى المانيا بزرع أرضها الضيقة وتربية ماشيتها مع الاشتغال بالصناعة المنزلية وتبلغ نسبة عدد النساء اللاتى يشتغلن بالصناعات المنزلية في ولاية سكسونيا بالمانيا ٢٠٪ من عدد سكانها وهن يقمن بصنع القبعات والقفافيز والجوارب والتطريز والجدل والنسج والسجف واللعب الخشبية والآلات الموسيقية الصغيرة .

(٢) ان الأمل كبير فى انتفاع البلاد نفعاً عظيما باستخدامها قوة الشلالات في توليد الكهرباء وقد لوحظ أخيراً امكان استخدام حرارة الشمس لادارة الآلات ولايخفى ان في البلاد مناجم عدة مجهولة وأن تربتها تشمل كثيرا من المواد والعناصر الصالحة لاستعمالها فى الصناعات الكيميائية . وقد جاء بكتاب المرحوم على مبارك باشا «نخبة الفكر في تدبير نيل مصر» (ولذلك كنت ترى أهل مصر لما حصلت فيهم مكلة الصنعة آخذين في تنوع الصناعات فمن ذلك ما كان من اتجاههم الى استخراج ملح النشادر والنطرون الذى كانوا يستعملونه فى تبييض الكتان ... وانظر تجد ملح النشادر مثلا قد كان له ستة عشر معملاً بمصر يصدر منه سنوياً اكثر من ٢٠٠٠٠ رطل تقوم بحاجة البلاد الاوروبية)

لنكتف بما بيناه من الفوائد الاقتصادية الناشئة عن جعل مصر صناعية كما هى زراعية ولننتقل الآن الى بيان الفوائد السامية التى نرجوها لبلادنا من الوجهة الفكرية والاخلاقية .

(١) إن انتشار الصناعة بين الأهالى يغير حالة تفكيرهم فتولد فيهم روح الدقة وبعد النظر وأخذ الحيطة للطوارىء وخاصة الابتكار الى غير ذلك من العادات التى تحدو بالأمة إلى إنهاض القوى المفكرة . أما الزراعة فطبيعة أعمالها البساطة والسذاجة تغرس فى نفوس من يزاولونها عادة الاتكال والاعتماد ولا تستدعى دقة فى العمل والحساب . فالعنصر الفعال فيها هو الطبيعة (١) وإنا لنأمل من وراء اهتمام البلاد بعلوم الصناعة وفنونها أن تسامى غيرها من الأمم فى مشاركتها فى ميدان الاختراع فبهذا نقوم بخدمة أنفسنا وخدمة العالم معاً ولا مشاحة فى أن العقل المصرى مشهور بالذكاء النادر والقدرة على الابتكار فميزة الانتفاع به من هذه الوجهة لا تنكر (٢) وحدث ما شئت عن ما تستفيده البلاد من تهذيب النفوس وتقليل الجرائم ، فما المصدر العامل على الاجرام إلا الفقر والفاقة وأن فى إقامة الصناعة احتراف الايدى العاطلة بما تكسب منه رزقا وهنا تتحسن حال البلاد تحسناً اجتماعياً هائلا ويدعو حال مصر من هذه الوجهة إلى الانتباه العظيم فقد وجد أن عدد العاطلين ومجهولى الحرف حسب إحصاء سنة ١٩٠٧ نحو نصف عدد السكان فاذا لازمنا الزراعة فقط فسيكون من وراء ذلك خطر جسيم يهدد حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية .

---

(١) راجع ما جاء بمقدمة ابن خلدون من الكلام على هذا الموضوع أنه ظهر نقص فى القوة المفكرة عند المصريين أنهم لا يعملون للمستقبل ولا يحتاطون له وربما كان من أسباب ذلك قصر أشغالنا على الزراعة ومما هو جدير بالملاحظة أن المزارع لقصر نظره وعدم حسابه يلج باب الاقتراض بدون تروٍ ولا تبصر فتكون النتيجة ضياع ثروته من يده وهذا مانشاهده في بلادنا بأجلى بيان .

(٢) فرغما من اهمال الصناعة بالبلاد يحكم كل من شاهد المعروضات الصناعية المصرية بالمعارض الزراعية السابقة ومعرض مصلحة التجارة والصناعة بأن للعقل المصرى قدرة باهرة في الصناعة .

الفصل الثانى

تنظيم الانتاج الصناعى فى مصر[1]

١ — تدخل الحكومة وعدمه فى الانتاج الصناعى

يختلف مدى تدخل الحكومة وعدمه فى الانتاج الصناعى باختلاف الزمان والمكان أى باختلاف الحكومات والأمم . وتختلف المشروعات الصناعية باختلاف القائمين بها . فقد يتوافر لأحد الأفراد جميع عوامل الانتاج فيقوم بمفرده بعمل من الأعمال الصناعية ولكن فى الغالب لا يقوى الفرد الاقدام وحده على المشروعات الكبيرة بل يكتفى منها بالصغيرة ، لأن المشروعات الكبيرة تتطلب مجهودات عظيمة ورؤوس أموال طائلة . ولقد أوشك أن يندثر المنتج المستقل لاتساع نطاق الانتاج وانتشار الصناعات الكبيرة فى الامم المتقدمة فى الصناعة كما هو الحال فى أمريكا وانجلترا وفرنسا وألمانيا ، ولذا أصبح من الضرورى لكل من أراد اقامة صناعة كبيرة متمشية مع التطورات الصناعية الحديثة أن يشرك معه غيره . فيقدم البعض المال ويتولى البعض تنظيم العمل (الانتاج) ويتعهد البعض الآخر بتوريد الخامات (المواد الأولية) والآلات مع حسن اختيارها وما الى ذلك من ضروريات الصناعة الرشيدة ، وعندئذ تتكون الشركات للانتاج الصناعى فمنها شركات الافراد وشركات الأموال وجمعيات التعاون . وتدخل الحكومة فى الأعمال الصناعية القائمة فى هذه الأمم الكبيرة محدود فى غايته ومقصده اذ لا يرمى الا الى حماية ومراقبة هذه المصانع وما تنتجه من المصنوعات . وتقوم الحكومة فى هذه الدول الأربع ببعض أعمال

---

(١) اتضح لنا مما تقدم أن عوامل الانتاج ثلاثة (الطبيعة ورأس المال والعمل) وهى مرتبطة بعضها ببعض كل الارتباط . وانما أراد بعض علماء الاقتصاد (مارشال) اضافة عامل رابع وهو تنظيم الانتاج . ولو أن فى الواقع لتنظيم الانتاج أهمية كبرى فى الأعمال الصناعية الا أن الأفضل اعتباره فرعاً مستقلا قائما بذاته . ولا يقصد من استقلاله ابعاده عن عوامل الانتاج بل الغرض من ذلك تحديد عملية التنظيم تحديدا دقيقا يجعلها بمثابة ركن أساسى عظيم لانجاح الأعمال الصناعية .

الانتاج المباشر ولكنها تترك القسط الأكبر من الصناعات الأهلية للافراد يتولون أمرها . أما فى الأمم الحديثة العهد بالصناعات فان تدخل الحكومة المباشر وغير المباشر أمر لابد منه . وتتدخل الحكومة فى الانتاج بمراقبتها أعمال الأفراد والشركات مراقبة دقيقة لمنع كل عبث بالمستهلكين فتحتم على المنتج احترام اللوائح والقوانين التى تضعها لتنظيم الانتاج . فتدخل الحكومة يكون اما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وتتدخل الحكومة فى الانتاج الصناعى بطريقة مباشرة باشتراكها الفعلى فى أعمال الانتاج ، كأن تقوم بعمل من الأعمال الصناعية كما هو الحال فى فرنسا فيما يتعلق بصناعتى الكبريت والدخان ، ثم انها تتولى بنفسها استغلال بعض خطوط السكك الحديدية وغير ذلك من الأعمال . ولكن دائرة أعمال الحكومة الفرنسية فى الانتاج الصناعى محدودة لأن الجزء العظيم منه للافراد لما تعتقده فيهم من المقدرة والكفاءة على القيام بهذه الأعمال . والحكومة المصرية تتولى تقريبا جميع أعمال النقل بالسكك الحديدية — عدا الخطوط الضيقة — وكذلك المخابرات التلغرافية والتلفونية السلكية واللاسلكية والبريد . ولقد اشتركت الحكومة أخيراً (سنة ١٩٣٢) مع شركة السكر لتحسين انتاج هذا الصنف ولتتمكن الشركة من انتاج جميع ما يحتاج اليه القطر منه . ثم ان بعض المصالح الحكومية (مصلحة السجون والتجارة والصناعة والمدارس الصناعية) تقوم بانتاج بعض مصنوعات تعتمد عليها الحكومة لتموين بعض مصالحها لتكون نموذجا للصناعات الأهلية من جهة ، وللحث على الانتاج الصناعى وتشجيعه من جهة أخرى .

أما تدخل الحكومة بطريقة غير مباشرة فى الانتاج الصناعى فيظهر جلياً فى القوانين واللوائح التى تضعها تنظيما للصناعات الأهلية . وتختلف درجة هذا التدخل ونشاطه بدرجة اهتمام الحكومة بالأعمال الاقتصادية وبصفة خاصة الصناعية منها . فاذا كانت متمسكة بتعاليم المذهب الحر أو الفردى فانها لا تعنى من هذه الأعمال الا بمراقبة واحترام التعهدات التى تبرم بين المنتجين أو بين المنتجين والمستهلكين أو أى تعاقد له صلة بالانتاج الصناعى ، وفى هذه الحالة فانها لا تأتى وحدها بأى عمل جديد خاص بالصناعات لأن وظيفة كل حكومة السهر على مراقبة التعهدات الفردية وغير الفردية والعمل على تنفيذها طبقا لنصوص التعاقد الشرعية دون تمييز بين التعهدات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها .

وإذا كانت الحكومة تدين بالمبادىء الاشتراكية الصحيحة التى لاغبار عليها - لا الاشتراكية الملوثة والبعيدة عن تعاليمها الاصلاحية القويمة — فانها تتدخل فى كل ماله علاقة بالعمل ورأس المال، أو بعبارة أخرى تهتم بشؤون أصحاب الأموال والعمال أى رجال الانتاج والفئة الاخرى التى تقوم باستهلاك هذا الانتاج. وعندئذ يكون اهتمامها محصوراً فى الصالح العام بالتوفيق بين المنتج والمستهلك بأوسع معانى الانتاج والاستهلاك. فتتدخل الحكومة في الانتاج بما تضعه من القوانين لتنظيم الصناعات والشركات والجمعيات الخاصة بالانتاج وتنظيم طرق النقل والمواصلات، وكذلك تعنى بوضع قوانين لحماية العمال من الوجهة الصحية فتلزم أصحاب المصانع بتشييد مصانعهم ومعاملهم وورشهم على أنظمة صحية، ثم تنظم ساعات العمل وأيام الراحة الاسبوعية وغير الاسبوعية والعمل على وقاية العمال من الاخطار التى قد تصيبهم أثناء تأدية أعمالهم. وكل هذا ينحصر فى تشريع العمال أو التشريع الصناعى المنتشر فى جميع الأمم المتقدمة فى الصناعة والحضارة.

وكثيراً ماتنظم الحكومة بقوانينها حركة الانتاج وتجعله يسير فى ناحية معينة، كما يحدث فى أوقات الحروب، إذ تلزم أصحاب هذه المصانع بانتاج صنف من الأصناف دون غيره لشدة حاجتها إليه.

وقد تتدخل الحكومة فى الانتاج بتشجيعه. فتمد المشروعات الصناعية الأهلية بالمال اللازم له أو بجزء منه (عن طريق الائتمان أو المساهمة) أو بوضع قوانين جمركية لحماية هذا الانتاج من شر المنافسة الأجنبية أو بتخفيض الضرائب عن بعض الحاصلات الزراعية الضرورية للانتاج الصناعى. وللحكومة حق التدخل فى أعمال الانتاج فتمنع منها ما كان مضراً بالصحة العامة كالغش، ولها أن تحدد لهم الأسعار اذا أيقنت من خروج بعض المنتجين اذا بالغوا فيها وجعلوها تزيد عن نفقات الانتاج بمراحل كبيرة، فلا تترك أصحاب المصانع يستغلون حاجة المستهلك ويرهقونه بالأسعار الخارجة عن الصواب.

ولتدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة مباشرة مضار وفوائد نلخصها فيما يأتى:

فالانتاج الحكومى أقل إتقاناً ومتانة من الانتاج الحر أو الفردى؛ لأن الفرد يعمل لمعاشه فيهمه أن تكون مصنوعاته متقنة ليقبل عليها المستهلك، أما المنتج الحكومى فلا يهمه نجاح أو فشل إنتاجه ما دام يستولى على أجره فى نهاية كل شهر، علاوة على أن الصناعات الفردية تتوخى فى أعمالها تتبع التطورات الصناعية وما

أدخل عليها من إصـــلاح وتحسين فى الصنع والمـادة مع مراعاة الدقة فى العمل والحرص فى الصرف (ان الحكومة لا تقوى على القيام بأعمـال الانتاج لعـدم كفايتها إذ ليس لديهـا روح الابداع والابتكار والتفنن ، ولأن هـذا الانتاج ليس من اختصاصها ، ولذا فانهـا تسرف فى أعمالها الانتاجية مع أنه يجب عليهـا الانتـاج بأقل ما يمكن من النفقات حتى لا تـكون أسعار مصنوعاتها مرتفعة عن غيرها) (١)

وتدخل الحكومة فى الانتاج بطريقة مباشرة يزيدها نفوذاً . كلما اتسعت دائرة أعمـال إنتاجها ، وفى الوقت نفسه تقضى على مجهود الأفراد لأن الحكومة قوية فى منافستها للأفراد وليس فى استطاعة الأفراد مقاومتها مهما قويت عزيمتهم وكثرت أموالهم . وفوق هذا فانها خطر عظيم على الأفراد لأن عدداً كبيراً من أصحاب الصناعات الحرة يضطرون بطبيعة أعمـالهم الى الاندماج فى السلك الحكومى عنـد ما تشترى الحكومة المشروعات الفردية الصناعية ؛ كما فعلت ذلك الحكومة الفرنسية حينما اشترت بعض خطوط السكك الحديدية من الشركات إذ دخل تحت سيطرتهـا ٣٠٠ر٠٠٠ عامل . أو كما حصل فى مصر عند ما اشترت الحكومة المصرية سنة ١٩١٨ جميع الخطوط التليفونية من الشركة فأصبح جميع عمالها موظفين . أو كما اشترى مجلس بلدى مدينـة السويس وابور النور الكهربائى من الشركة الفرنسية سـنة ١٩٢٤ . ولـكن ليس المهم فى هذه الأعمال توسيع سلطة الحكومة وإنما الأهم هو أن تسير هذه الأعمال فى الطريق الانتاجى القويم .

والخطر العظيم الذى يهدد الانتـاج من تدخل الحكومة فى هذه الأعمال هو تفشى المحسوبية (٢) فى هذه الناحية من الانتاج ومتى انتشر هـذا الداء فى الصناعات الحكومية اختلت وأصبحت قدوة سيئة للانتاج الأهلى بينما يجب أن تكون المصنوعات الحكومية نموذجا يحتذى بها . وهناك خطر أكبر يهدد الانتاج الحكومى عند ما تدخل السياسة فى هذه الأعمال مع أنه يجب أن تبقى الأعمال الاقتصادية الحكومية على اختلاف أنواعها بعيدة كل البعد عن الأهواء السياسية التى تجعلهـا كريشة فى مهب الرياح تهبط الى الحضيض إذا هبت العواصف القوية التى لا تميل اليها . ولهذه

---

(١) P. Leroy-Beaulieu - Précis d'économie politique, l'individu et l'Etat.

(٢) شارل جيد — محاضرات فى الاقتصاد — ص ٣٢٢ جزء طبعه سنة ١٩٢٦

الأسباب صار من المحتم فصل جميع الأعمال الاقتصادية الحكومية فصلا صريحاً عن السياسة ، بمعنى أنه يخصص لمثل هذه الأعمال إدارة ذات شخصية معنوية مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة ويتولى شؤونها مجلس إدارة ينتخب من ذوى الاستقلال فى الرأى والاخلاص فى العمل . ولقد أخذت الحكومة الايطالية بهذا المبدأ عند ما أصدرت فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ قانوناً لتنظيم مثل هذه الهيئة المستقلة .

٢ — تحديد الانتاج حسب تعداد السكان :

الغرض من تحديد الانتاج هو أن يتوازن العرض مع الطلب أى ان يتكافأ انتاج المصانع مع عدد المستهلكين بينما يحض (مالتس) فى قانونه المشهور (تعداد السكان) على وجوب تنظيم السكان وتعدادهم حسب قوة انتاج الناحية التى يعيشون فيها ؛ أى أن تتغلب القوانين الوضعية على القوانين الطبيعية . وليس من السهل التغلب على الطبيعة فى مثل هذه المواقف بل من السهل عكس ذلك . اللهم إلا إذا وقعت فى فترات متقاربة حروب طاحنة أو انتشرت الأوبئة القتالة التى تقضى على الانسان فى أقرب وقت .

وربما كان حظ الانسان فى المعيشة أسعد مما هو عليه الآن إذا استبدلت الحروب بتنظيم زيادة التعداد عن طريق وضع قواعد للزواج فلا يقدم عليه الامن توافرت لديه المقدرة على تحمل أعباء المعيشة الزوجية المشروعة ، وهـــذا ما عرفه مالتس (بالرادع الأدبى) أى أنه يجب على الحكومات ملاحظة عدم ولادة طفل من الأطفال دون موافقتها . فهو يحرم التناسل غير المشروع . ولقد بالغ أنصار مالتس فى تخوفهم من زيادة التعداد عن الانتاج لدرجة أن (هربرت سبنسر) حرم الصدقة لأن البؤس وسيلة إلهية لتطهير الهيئة الاجتماعية من العناصر الفاسدة فلا يبقى على الأرض إلا الصالح منها . ورغم هذه النظرية العقيمة فان الانتاج ازداد زيادة عظيمة عن التعداد ؛ فكانت الأسواق قبل الحرب العظمى وبعدها غاصة بالمحاصيل الصناعية والزراعية لدرجة جعلت الحكومات تقيم حدوداً جمركية قوية لمنع دخول البضائع الأجنبية فى أسواقها فوقع التجار فى ارتباك شديد لعدم إمكانهم تصريف مصنوعاتهم .

وليس الحال كذلك فى مصر خصوصاً إذا علمنا أن الصناعات الأهلية ما زالت فى مهدها رغم النهضة الصناعية العنيفة والمجهود الفائق الذى تبذله الحكومة والافراد

فى هذا الباب . فالمصنوعات الوطنية لا تكفى لحاجة سكانها . وهل يصح — تمشيا مع مالتس — أن تترك الاوباء تتفشى فى أهلها لتجعل سكانها لا يزيدون عن مقدار ماينتجه من المصنوعات ؟ وهل يجوز للحكومة السعى وراء الحروب أهلية كانت أو دولية لتخفيف عدد السكان ؟ لا يمكن لأى انسان مهما قلت مقدرة ادراكه أن ينصح إلا بأن تعمل مصر على زيادة انتاجها الصناعى لتجعله متعادلا مع تعدادها . وهذا ما سنسعى للدعاية له فى هذا الكتاب .

٣ — تحديد الانتاج منعا للأزمات

تنشأ الازمات عن كثرة الانتاج وقلة الاستهلاك ، أو قلة الانتاج وكثرة الاستهلاك فيختل التوازن بين هذين العاملين اختلالا يؤدى الى الازمات . فمنعاً من حدوث هذه الازمات يجب على المنتج مراقبة أحوال الاسواق مراقبة دقيقة لملاحظة حاجة المستهلك الى هذه المصنوعات حتى لا تتدفق فى الاسواق تدفقاً يجعل أثمانها تهبط الى قيمة تقل عن نفقات انتاجها . فينال المنتج من عدم تصريفها خسارة فادحة ينشأ عنها اضطراب المصانع والاسواق فتشتد الازمة لكثرة الانتاج . أما إذا قل انتاج المصانع المحلية وانعدمت الواردات الاجنبية لابد وأن يرتفع ثمنها ارتفاعاً يتعذر على السواد الأعظم من المستهلكين الحصول عليها واذا استطاع المثريين من المستهلكين شراءها فانه يدفع فيها ثمناً عالياً . أو يتحول عنها ويستعيضها بغيرها فتقع الازمة بسبب قلة الانتاج .

وبما أن للازمات أهمية كبرى فى أمور الانتاج فقد رأينا من الضرورى درسها درساً مفصلا زيادة للفائدة . ونقسم هذا البحث كالآتى :

١ — الأزمات

أنواعها وأسبابها

الأزمة فى الاقتصاد هى العسر والضائقة . وتنشأ الأزمات عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك . وإذا أريد تجنب هذه الأزمات الى حد ما فلا بد من أن يراقب المنتج الزراعى أو الصناعى تقلبات الأسواق وحركتى العرض والطلب فيها . فاذا أكثر من الانتاج وتدفقت الحاصلات الزراعية أو المصنوعات فى الاسواق

وصادف هذا السيل المنهمر أعراضاً عن هذه المعروضات إما لعدم حاجة المستهلك اليها أو لقلة ما لديه من المال فلا بد من انخفاض ثمنها إلى درجة قد يضطر معها أصحاب هذه الاصناف الى تصريفها بخسارة تخلصاً منها أو لشدة حاجتهم الى المال لسد طلبات أعمالهم التى لاغنى لها عن المال للاستمرار فى الانتاج .

فتشتد الأزمة أو تخف وطأتها بنسبة هذه الخسارة . فاذا كانت الخسارة فادحة كانت الأزمة خطيرة . واذا كانت الخسارة قليلة كانت الأزمة هادئة . وتفاديا لخطر الأزمة قد يلجأ بعض كبار المنتجين الى تخزين مازاد عن حاجة الأسواق مما ينتجونه أملا فى تحسين الأسعار . ولكن اذا استمرت الأزمة وطال أمدها فان هذه المخازن تمتلىء فى الوقت الذى ينفد فيه المال الذى يعتمد عليه أصحاب هذه المصانع . لأن الانتاج المستمر يستنفد جميع الأموال . والتخزين المستمر أى عدم تصريف المصنوعات يوقف حركة تداول الاموال ويشل جميع الاعمال .

فعدم توازن العرض والطلب وعدم توافر الاستهلاك بنسبة الانتاج يحدث أزمة لامفر منها . فأساس الازمات كما قال (جيفنس) هو عدم توازن العرض والطلب الذى وضع له الميزان الآتى :

١ — اذا كان العرض كثيراً والطلب قليلا انخفض الثمن .

٢ — واذا كان العرض قليلا والطلب كثيرا ارتفع الثمن .

٣ — واذا كان العرض متناسبا مع الطلب اعتدل الثمن .

والأزمات ليست بنت اليوم وانما وجدت فى جميع العصور على أشكال وأنواع مختلفة فأشار (بول لروابوليه) فى كتاب الاقتصاد إلى أزمة (قارطاجنة) عند ما حاصرها القائد الرومانى (Scipion) وكذا ما حدث فى (فلورنسا) سنة ١٣٤٥ عند ما فشلت بنوك الواردات فى أعمالها . ثم أزمة المعادن التى هبط سعرها حينما اكتشفت أمريكا . ثم الأزمات العديدة التى حلت بمصر فى العصور المختلفة ونالها منها الضنك الشديد . وأهمها الأزمة التى حصلت فى عصر الفراعنة المعروفة بالسبع السنوات القحط التى تولى فيها النبى يوسف إدارة مالية مصر فأصلحها . ثم الأزمة المالية التى انتابتها فى عهد العرب فاضطرت الحكومة إلى إخراج مافى خزائنها من متاع وجواهر وبيعه فى الأسواق بأبخس الأثمان لمواجهة الأزمة وتخفيف وطأتها .

والأزمات على أنواع مختلفة : فهى عامة : تشمل الأزمات المالية والتجارية . أو خاصة : تشمل الأزمات الزراعية والصناعية كما يلى :

ا — الأزمات الخاصة بالزراعة والصناعة :

تحدث الازمات الخاصة عند اختلال التوازن بين الانتاج فى فرع من فروع الانتاج . فقد يكون هناك إنتاج كثير أو قليل . كما يكون هناك استهلاك قليل أو كثير . فاذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك الكثير . أو الانتاج القليل الاستهلاك القليل فلا أزمة هناك وتكون الاسعار معقولة لأن التوازن بين الانتاج والاستهلاك محفوظ . أما إذا صادف الانتاج الكثير الاستهلاك القليل فهناك أزمة لكثرة الانتاج ينشأ عنها بخس الأسعار وإذا صادف الانتاج القليل الاستهلاك الكثير فهناك أزمة لقلة الانتاج وارتفاع الاسعار فى الحالة الاولى يتوازن العرض والطلب . وفى الثانية يزيد العرض على الطلب . وفى الثالثة يقل العرض عن الطلب . وتحصل هذه الازمة فى الزراعة كما تحدث فى الصناعة .

ليس من السهل تخفيض لوازم الانسان الغذائية لانها ضرورية لمعاشه وكذلك لا يستطيع الانسان أن يستهلك منها أكثر مما يلزمه . إذ لا تتحمل تراكيب جسم الانسان المبالغة فى الغذاء والشراب . ولهـــذه الاسباب (الفسيولوجية) يأكل الانسان حتى يشبع ومتى شعر بالشبع لا بد من كف يده عن الاكل لحصوله على الكفاية منه .

فالازمات الزراعية لا تنشأ عن إكثار الانسان أو إقلاله من استهلاك المواد الغذائية الزراعية بل تحدث عن قلة أو كثرة المحصول الزراعى . فالانتاج فى هذه الحالة هو العنصر الاساسى للازمات لانه إذا قل المحصول عن المطلوب للاستهلاك يقع الناس فى ضنك شديد إذا لم يلجأوا إلى حاصلات الامم الاجنبية . وقد كان لهذه الازمات أكبر الاثر فى العصور الماضية . إذ حدثت مجاعات قاسية لعدم توافر طرق المواصلات . وقد حصلت فى الجزائر سنة ١٨٦٨ مجاعة كبيرة وكذا فى الهند وفى الصين سنه ١٩٠٦ وفى روسيا سنة ١٩٠٧ ، وكانت مثل هذه الازمات تحدث فى مصر من حين إلى حين . أما الازمات الزراعية التى تنشأ عن كثرة الانتاج الزراعى فلها تأثير عظيم فى تخفيض أسعار المحصول . فاذا زادت المعروضات الزراعية على الطلب هبط ثمنها إلى حد الاضرار بأصحابها فيتعذر عليهم استرداد ما أنفقوه من المال لانتاج هذا المحصول الكبير المعروض فى الاسواق .

وقد تحصل الأزمات الزراعيـة من سوء توزيع الزراعة ، كأن يهتم الزارع

بزرع نوع واحد من المزروعات كما هو الحال فى مصر . اذ يعنى الكثير من الزراع بالقطن عناية خاصة بل يوجهون كل قواهم وينفقون كل أموالهم فى سبيل هذا النوع من المزروعات . فاذا كثر عرضه فى الأسواق مضافا إلى كثرة محصول القطن فى أمريكا وغيرها من الأمم التى تزرعه فلا بد من هبوط سعره . ومتى هبط سعر القطن المصرى فقد تعطلت جميع مرافق الحياة فى مصر . لأن القطن عمادها وحياتها . وقد حاولت الحكومة أخيراً تقليل المعروض منه بتحديد زمام زرعه الى ثلث المساحة ، واتجه أنظار أصحاب الاملاك الى زرع الحبوب فكثر القمح وغيره من الغلال فهبط ثمنها رغم هبوط سعر القطن فى سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ . ولذا اتجهت الانظار الى إنعاش ناحية جديدة كانت متروكة عساها أن تأخذ بساعد الحياة الاقتصادية . فكانت هذه الناحية هى النهوض بالصناعة والتجارة مع عدم اهمال الزراعة على أن توجه هذه الجهود نحو إنماء حركة الصناعات الزراعية . ولكى تحقق مصر هذه الغاية لا بد من قطع مرحلة هذا التطور بكل تؤدة وثبات . ومصر الآن أسيرة ترزح تحت عبء محصولها الاوحد معتمدة فى ارتفاع أسعاره وانخفاضه على أسواق أمريكا التى ترفعها تارة وتخفضها إلى الحضيض أطوارا . وما أكثر سنوات الهبوط !

أما الازمات الصناعية فتنشأ غالبا من الافراط فى الانتاج ويرجع ذلك الى انتشار الصناعات الكبيرة التى تستخدم الآلات الميكانيكية القوية والسريعة فى الانتاج . فلا يراعى أصحابها طلبات الأسواق بل يستمرون فى الانتاج بكل ما أوتيت معداتهم الصناعية من قوة ، فتمتلىء الاسواق وتغص بهذه الحاصلات فتقف حركة توزيعها اذ لا يجدون من يشتريها لزيادتها على حاجة المستهلكين . وعندئذ تهبط أسعارها هبوطا يجعل أصحابها يبيعونها بأقل من نفقات انتاجها . وحتى مع قبولهم هذه الاسعار الخاسرة فانهم يعجزون عن تصريف ما لديهم من المصنوعات ويقول (سيسموندى) إن تقدم الآلات الميكانيكية وكثرة انتشارها فى الصناعات سبب وقوع العالم فى أزمات دائمة . ولا شك أنه يجب قبول هذا الرأى مع التحفظ الشديد ؛ لأنه متى وقعت الصناعات فى أزمة كثرة الانتاج فمن الواجب تخفيف نشاط الانتاج وجعله يسير ببطء حتى توزع المصنوعات المخزونة .

وقد تنشأ الأزمات الصناعية عن ادخال نظام جديد على الصناعات بفضل الاختراعات الجديدة فقد أدخلت الآلات الميكانيكية عليها فأحدثت الثورة الصناعية ،

وقد أدخلت المستحدثات الصناعية أيضا فاستعيض من عربات النقل بالسيارات والطيارات وحلت المكالمات التليفونية تقريباً محل الخطابات والتلغرافات فى المسافات القريبة والبعيدة .

ب — الأزمات العامة فى التجارة والمالية :

الأزمات العامة تؤثر على جميع فروع الانتاج فينال الزراعة والصناعة نصيبهما منها ، لأن الأزمات العامة تنشأ عن حوادث تجارية ومالية . والزراعة والصناعة ليس لهما حظ فى الوجود دون التجارة والمال . فاذا انعدم المال اللازم لتموين الصناعة والزراعة فقد وقفت حركة الانتاج فتشل الأسواق المحلية أولا ثم الدولية بعدئذ ، لأن الأمم أصبحت مرتبطة بعضها ببعض بفضل طرق المواصلات ووسائل النقل الحديثة .

وتحصل جميع الأزمات تقريبا بطريقة واحدة أو بطرق متشابهة . فعند ماتتوفر لدى فئة من الناس كمية كبيرة من المال — بفضل التوفير والاقتصاد — تتكون عندهم فكرة استثمارها فى مشروعات ذات ربح . وعندئذ يشرعون فى انشاء مصنع كبير يتناسب مع ما لديهم من المال . وكلما ازدادت أرباحهم اشتدت رغبتهم فى الاكثار من الانتاج دون مراعاة قانون توازن الانتاج والاستهلاك . ومتى توسعت مثل هذه المصانع فى أعمالها احتاجت الى مواد أولية كثيرة فتضطر مصانع هذه المواد أو أصحابها الى الاكثار من انتاج هذه المواد فتتسع أعمال شركات المواد الاولية من معادن ومناجم فحم وغيرها . فترتفع أسهم هذه الشركات وغيرها من الأعمال التى لها صلة قريبة أو بعيدة بهذا الانتاج الذى اندفع فى هذا التيار الجارف فتستمر هذه الحركة الانتاجية فى الازدياد . وتستمر الارباح تتدفق على أصحابها لانهيال الطلبات على حاصلاتهم . وهذا النجاح نفسه يشجع أصحاب هذه الصناعات على الاقتراض كلما استنفد رأس مالهم وعجز عن سد حاجة هذه المصانع التى تحتاج الى التوسع فلا تتأخر البنوك عن اخراج أموالها ، وعندئذ تقل أموال البنوك فترتفع فوائدها ثم تستمر هذه الحركة وتندفع البنوك فى التسليف الى أن تخرج كل ما لديها من الاموال عدا الاحتياطى . فتختل الحركة المالية إذ استبدلت الاموال التى كانت فى البنوك بالآلات الميكانيكية . فأصبحت رؤوس الأموال الدائرة ثابتة لا يمكن الانتفاع منها بغير هذه الآلات . فتلجأ البنوك الى مالها الاحتياطى

لصرف فوائد النقود المودعة عندها . وتخلصا من هذا المأزق — صرف المال الاحتياطى — يقترض البنك من الافراد عن طريق زيادة أسهمه . وهذا ماحصل فى الأزمة الامريكية سنة ١٩٠٧ التى نتجت عن المبالغة فى الاعمال المعدنية (النحاس) إذ تأسست شركات كانت رؤوس أموالها ممثلة بأسهم تزيد قيمتها عن القيمة الحقيقية اللازمة لمشروعاتها . وقد نال مصر نصيبها فى أزمة سنة ١٩٠٧ لان البنوك الاجنبية (وكانت كلها أجنبية وقتئذ) حبست أموالها عن التجار وغيرهم فاشتدت الازمة واستمر الضنك فى مصر بضع سنوات .

وقد ينتج عن الأزمات المالية العامة أزمات فى النقد المتداول حيث تقل النقود المتعامل بها عن حاجة التعامل . وقد يساعد التعامل بالكمبيالات والحوالات والشيكات على تحمل هذه الأزمة ولكنه علاج وقتى يزول متى ضعفت ثقة المتعاملين بهذه الأوراق المالية . وبمجرد فقد الثقة بهذه الاوراق تصبح قيمتها مشكوكا فيها فيندفع أصحابها الى مطالبة البنوك بصرفها نقداً ومتى عجزت البنوك عن دفعها نقداً ظهرت الأزمة .

أما أسباب الأزمات فقد يكون بحثها دقيقاً ومطولا ولذا يمكن الاكتفاء منها بسرد هذه الاسباب دون شرحها وإحالة القارىء الى المؤلفات الاقتصادية الخاصة بها . ولقد درس علماء الاقتصاد أسباب الازمات على اختلاف أنواعها للحصول على علاجها فوضعوا لها نظريات عديدة أهمها :

١ — نظرية جان باتيست ساى المعروفة باسم (نظرية التصريف) قلة أبواب تصريف الحاصلات .

٢ — حدوث الازمات لامور تتعلق بتداول الثروة .

٣ — نظرية قلة الاستهلاك .

٤ — حدوث الازمات لنفاد وسائل الانتاج .

٥ — حدوث الازمات لطول مدة الانتاج الرأسمالى .

٦ — حدوث الازمات لعامل أدبى (الثقة العمياء فى النجاح) وهى النظرية التى وضعها الاستاذ (بلانشار)

ج — الازمة الحاضرة

بدأت الازمة المالية العالمية الحاضرة — على ما أعتقد — فى ألمانيا عقب انتهاء الحرب الكبرى أو قبلها بقليل عند ماهبط سعر المارك فى الاسواق المالية الى درجة هوت به الى أن أصبح لاقيمة له . وقد مر هبوط المارك بأطوار محزنة .

لما هبط المارك الهبوط المريع كانت تباع الحاصلات الالمانية على اختلاف أنواعها من صناعية وزراعية بأسعار غاية فى الانخفاض . فكانت العملة الاجنبية فى هذه الآونة ذات قيمة مرتفعة عن هذا المارك السائر فى طريق الفناء . فكان اخواننا الطلبة فى ألمانيا — وقتئذ — يكتفون بخمسة جنيهات مصرية فى الشهر أو أكثر من ذلك بقليل لمعاشهم ودراستهم . وكان الواحد منهم يملك الملايين بل المليارات من المارك . وأظن انهم كانوا ينتهزون هذه الفرصة للدعاية لأنفسهم بأنهم من أصحاب الملايين والمليارات مع أن كل ما كانوا يملكونه لايتجاوز هذه الجنيهات المعدودات . فكانوا كأنهم فى حلم . وكانوا يعتبرون أنفسهم فى عداد أصحاب الثروة . وما ألذ الاحلام وأحلاها حينما يرى الانسان نفسه فى صف سراة العالم . وما هى إلا أيام قلائل أو أشهر حتى زالت هذه الاوهام والاحلام بزوال هذه المباركات التى هبطت الى حد كانت قيمتها فى الاسواق المالية معدومة . وما كان أكثر شقاء هؤلاء الطلبة عند ما ألغيت هذه العملة التى لاقيمة لها وثبت المارك وتركز بقيمته الجديدة . فانقلبت سعادتهم شقاء وأصبح اثراؤهم فقراً مدقعاً . إذ اضطر الكثير منهم الى العودة لمصر أو لغيرها قبل اتمام دراساتهم . هذا ما حدث فى المانيا منذ أعوام .

أما فرنسا فكادت تصل الى مثل ماوصلت اليه ألمانيا من الارتباك والاضطراب المالى خصوصاً عند ماهبط سعر الفرنك الى الحضيض أو كاد فى سنة ١٩٢٦ حينما كانت قيمة الجنيه المصرى تقرب من ٢٥٠ فرنكا . وبودى لو شاهد القارىء الكريم ما كانت عليه فرنسا فى هذا الوقت من الهلع والذعر وخشية وقوع عملتها فيما آلت اليه العملة الالمانية . وانك كنت ترى الاقبال على شراء الاشياء الثابتة كالالماس والعقار لأنها لاتزول بزوال قيمة الفرنك بل تبقى مع تعديل فى قيمتها إما الى الهبوط أو الصعود . ولقد كان هذا التهافت عظيما على تجار الاحجار الثمينة لدرجة أنهم أحجموا عن البيع واغلق الكثير منهم متاجرهم تخلصاً من الوقوع فيما يتهرب منه أصحاب الاموال .

وما هى إلا عشية وضحاها حتى جلس (بوانكاريه) على دست الرياسة ووضع يده على زمام الامور التى كانت تهدد فرنسا وماليتها فأعاد الامور الى نصابها واسترد ما كان للفرنك من القوة والمتانة نسبياً بفضل التجائه الى تثبيت سعره فى الاسواق المالية فأصبحت مالية بلاده من أقوى ماليات دول العالم ، مضافاً الى ذلك ما كانت تملكه من الذهب وما كان يكنزه بنك فرنسا من هذا المعدن الثمين الذى يعتمد عليه جميع البنوك لتقوية مراكزها المالية . فأخذت قيمة الفرنك ترتفع شيئاً فشيئاً حتى أصبح فى المكان الاول من العملة ذات القيمة المعتمدة والسعر المرتفع ، فصار الجنيه الانجليزى يساوى فى الوقت الحاضر نحو ٧٥ فرنكا أو مايقرب منه بعد أن كان يساوى ٢٥٠ فرنكا فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ .

لست أقصد بذلك اسناد الفضل فى ارتفاع سعر الفرنك الى مجهود الفرنسيين وحدهم . لكن ذلك يرجع أيضاً الى هبوط العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الفرنسية ؛ لأن الجنيه الانجليزى هبط أخيراً لعدول انجلترا سنة ١٩٣١ عن قاعدة الذهب ، وهو أمر قصدت به إنعاش تجارتها ، وقد نجحت فى تحقيق ما أرادت حيث صارت نسبة انتعاش تجارتها وزيادة حركتها تفوق بكثير نسبة هبوط سعر الجنيه الانجليزى غير المؤسس على قاعدة الذهب .

ولقد أخذت كثير من الأمم بهذه السياسة المالية فعمد قادة المال فيها الى تثبيت أسعار عملتها (Stabilisation) بينما أخذ البعض الآخر بالابتعاد عن قاعدة الذهب ترويجاً لحاصلاتها الزراعية وإنتاجها الصناعى ، كما فعلت أخيراً الولايات المتحدة عند ما عملت بسياسة العدول عن قاعدة الذهب . فهبطت قيمة الدولار الأمريكى . ولكن انتعشت فى الوقت نفسه تجارتها كما حصل ذلك من قبل فى انجلترا عند ما اتبعت فى أعمالها هذه السياسة المالية . فكانت جميع هذه التطورات المالية من أكبر العوامل التى جعلت الأزمة الحاضرة مزمنة ، لأن كل أمة صارت تلجأ على انفراد الى حل أزمتها بطرق مختلفة دون مراعاة تأثيرها على عملة الأمم الأخرى ، ودون اهتمام بمفعولها ونتائجها على الحركة العالمية .

ومما هو جدير بالذكر (وقد أصبحت الآن أمريكا المحور الذى تدور عليه الأزمة العالمية) قانون المصارف الذى أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية فى ٩ مارس سنة ١٩٣٣ الذى كان الغرض من إصداره إصلاح نظم بنوكها . وكان الفضل فى وضع هذا القانون يرجع الى عضو مجلس الشيوخ المستر (Carter Glass) اذ

أدخل تغييرات هامة على نظام بنك (Federal Reserve Board) وعلى نظام بنوك (Federal Reserve Banks) ومن أهم الأسباب التى دعت الى سن هذا القانون : كثرة إفلاس البنوك وكف بعضها عن العمل . واضطراب الرأى العام من هذا الحال المنذر بالخطر الأهلى . ثم عدم وجود هيئة مسئولة تتولى العمل لايقاف هذا التيار الجارف . ويتلخص هذا القانون فيما يأتى :

١ — أن ينفصل (الفدرال رزرف بورد) انفصالا تاما عن الحكومة فلا يرأسه سكرتير الخزينة العامة الذى كان يشغل هذه الرياسة بحكم وظيفته الرسمية .

٢ — تشكيل لجنة دائمة للعناية بتصفية أعمال البنوك التى أعلن افلاسها بسرعة .

٣ — يراقب (الفدرال رزرف بورد) الاعتمادات (Credits) التى تمنحها البنوك الأهلية للافراد والهيئات حتى لا تستخدم فى المضاربات .

٤ — يراقب (الفدارل رزرف بورد) الاعمال التى تتم بين البنوك الأهلية والبنوك الأجنبية .

٥ — استمرار تحريم اصدار الذهب الى الخارج مع مراقبة المخزون منه فى الولايات المتحدة الآن .

٦ — ليس للبنوك الأهلية حق فتح فروع لها الا طبقا لما تسمح به قوانين الولاية التابعة لها .

٧ — ليس للبنوك الأهلية حق اصدار أوراق مالية لمدة خمس سنوات .

٨ — لبنك (الفدرال رزرف بورد) حق اصدار أوراق مالية مضمونة بسندات حكومة الولايات المتحدة ومضمونة أيضاً بالأموال المستحقة للافراد والشركات وبالكمبيالات الموجودة فى البنوك .

وتعتبر هذه الاوراق المالية كعملة طوارىء التجأت اليها الجمهورية الأمريكية لتخفيف وطأة الأزمة المالية على أهلها .

وكثيراً ما كانت هذه الحلول التى اتبعتها الامم معرقلة لأعمال الامم الاخرى ، ولذا كانت تلجأ الدول التى أصابها شىء من الضرر بسبب هذه الحلول الى حماية تجارتها بطرق مختلفة ؛ فمنها من اتبعت سياسة الحماية بفرض رسوم جمركية فادحة على الواردات الاجنبية ، ومنها من اتبعت سياسة منع دخول الحاصلات الأجنبية الى بلادها لأمرين :

أولا — تشجيع المصنوعات الاهلية وحمايتها .

ثانياً — الاحتفاظ بأموال البلاد ومنع خروجها عن طريق شراء الحاصلات الأجنبية لقلة العملة الموجودة وضرورة عدم تسربها للخارج فتحرم منها الاعمال الأهلية .

لقد عدلت أمريكا عن قاعدة الذهب Etalon-Or حول ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٣ بفضل مساعى رئيس الجمهورية الجديد المستر روزفلت الذى يلقبونه الآن باسم (دكتاتور الريال) . وابتعاد أمريكا عن قاعدة الذهب معناه من الوجهة المالية عدم ضمان الذهب للاوراق المالية التى تتعامل بها أمريكا فى الأسواق التجارية والمالية . وبعبارة أوضح ان الأوراق المالية المتداولة فى الأسواق الأمريكية تزيد بكثير عن قيمة الذهب المخزون لضمان هذه الأوراق . وكان من نتائج هذه السياسة الجديدة التى اتبعتها الولايات المتحدة أن خولت فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣ لرئيس جمهوريتها حق إصدار أوراق مالية على خزينة الحكومة بخمسمائة مليون دولار بفائدة ٢٧/٨ فى المائة تسدد بعد ثلاث سنوات ، ولا شك أن لهذه الخطة المالية مساوئها بقدر ما لها من الفوائد المؤقتة . والدليل على أن خطرها عظيم اجتماع قادة الحكومة الفرنسية والانجليزية والأمريكية فى نيويورك للعمل على وضع سياسة مالية ثابتة . وقد أشار بعضهم إلى ضرورة عودة انجلترا وأمريكا إلى قاعدة الذهب خصوصا أن فرنسا شديدة التمسك بالسياسة المالية التى تسير عليها حتى الآن منذ ثبتت قيمة الفرنك فى أسواقها .

والفرق بين العملة الورق غير المضمونة والذهب المعدل الموثوق به أمر عظيم الأهمية . ولذا فأن أمريكا تشترى وتدخر من الذهب كميات وافرة ثم انها تحرم تصديره للخارج على أمل إصلاح شؤونها المالية فتعود إلى قاعدة الذهب لتحسين مركزها المالى . ومما هو جدير بالذكر الاحصاء الذى يدلنا على مقدار الذهب الذى كان موجوداً فى العالم فى أول يناير سنة ١٩٣٣ وهو كالآتى :

الأمة	مليون دولار	الأمة	مليون دولار
الولايات المتحدة . .	٤٠٤٥	هولندا	٤١٥
فرنسا	٣٢٥٤	بلجيكا	٣٦١
انجلترا	٥٨٣	ايطاليا . . .	٣٠٧
سويسرا	٤٧٧	اليابان	٢١٢
اسبانيا	٤٣٦	المانيا	١٩٢

وكان مقدار الذهب المحفوظ فى البنوك الكبرى للدول السابقة موزعاً كالآتى :

البنك	مليون دولار	البنك	مليون دولار
بنك الفدرال رزرف .	٣١٤٨ ٥	بنك بلجيكا . . .	٣٥٩ر٥
« فرنسا . . .	٣٢٣٧ر٦	« ايطاليا . . .	٢٩٨ر١
« سويسرا . . .	٤٧٥ر١	« ألمانيا . . .	١٩١ر٧
« هولندا . . .	٤١٤ر٧	« أسبانيا . . .	١٨ر٤
« انجلترا . . .	٣٩٤ر٣	« اليابان . . .	٨٨ر٧

والفرق الموجود بين مقدار الذهب المخزون فى الأمم المختلفة وبين المحفوظ فى بنوكها هو عبارة عن الذهب الذى كان يحتفظ به الأفراد فى خزائنهم الخاصة وقتئذ والبنوك الأخرى وبيان مقدارها كالآتى :

الأفراد والبنوك الأخرى	مليون دولار	الأفراد والبنوك الأخرى	مليون دولار
الولايات المتحدة . .	٨٩٦ر٥	ايطاليا	٨ر٩
أسبانيا	٢٥٢	سويسرا	١ر٩
انجلترا	١٨٨ر٧	بلجيكا	١ر٥
اليابان	١٢٣ر٣	هولندا	٣ر—
فرنسا	١٦ر٤	المانيا	٣ر—

وأما المسائل التى لم يتسن الاتفاق عليها فهى :

١ — المرحلة التى يصح أن يطالب عندها بعلامات الجنسية ، فبعض البلدان

يرى أنه لايجوز المطالبة بعلامات الجنسية إلا عند عرض البضاعة للبيع وأخرى ترى أنه يجب المطالبة بها عند الاستيراد .

٢ — الاجراءات التى تتبع عند مايراد فرض تكاليف جديدة خاصة بعلامات الجنسية .

٣ — العقوبات التى يجوز فرضها عند الاخلال بقوانين علامات الجنسية .

٤ — تسوية النزاع على تفسير الاشتراطات الخاصة بعلامات الجنسية .

٥ — الهدنة المقترحة فى شأن علامات الجنسية والغاء التدابير الخاصة بها على التدريج .

٦ — إعفاء بعض أصناف البضائع من الاحكام الخاصة بعلامات الجنسية .

وهنا يجدر بالذكر أن بعض الوفود قد وافقت على هذا الاعفاء بالنسبة للأصناف الآتية :

(١) البضائع العابرة « ترانسيت » .

(٢) البضائع التى فى مخازن الايداع .

(٣) العينات .

(٤) أغلفة البضائع حينما تكون البضائع ذاتها معلمة وتباع عادة مجردة من الاغلفة ، وكذلك البضائع ذاتها اذا كانت تباع عادة فى أغلفتها وكانت الاغلفة معلمة طبقا للقانون .

(٥) التحف الفنية والسلع القيمة أو الهشة .

(٦) البضائع المستوردة لاستعمال المستورد فى شؤونه الخاصة أو فى معمله أو فى شغله وليست مجلوبة للبيع .

(٧) مهمات اللف والاوعية والقنانى والبطاقات الخ . وبصفة عامة كل المهمات المستوردة لاستعمالها خاصة فى حزم ولف وتغليف منتجات البلد المستورد .

(٨) الخامات المستوردة لاستعمالها فى الاغراض الصناعية أو لاجل صنعها أو صقلها فى البلد المستورد .

ولقد أصاب مصر من الازمة العالمية الحاضرة ضرر كبير فى أعز شىء لديها ، أى فى سعر قطنها . وهى ترسف فى اغلال هذا الهبوط من ثلاث سنوات خلت ، ولا تزال تئن من شدة هذه الازمة . ولقد لاح لمصر بارقة أمل فى تحسين أحوالها المالية حينما عدلت أمريكا عن قاعدة الذهب وهبطت قيمة الدولار عما كان عليه قبل هذه السياسة المالية الأمريكية الجديدة .

فكانت مصر كالريشة فى مهب هذه الرياح تتجاذبها العواصف تارة الى الصعود وتارة أخرى الى الهبوط . وما أكثر ساعات التدهور وما أقساها لان مصر رغم غناها محدودة فى موارد ثروتها . وكلما أصابها فى قطنها شر لم تجد أمامها مخرجا لاسترداد قواها للعودة الى العمل المنتج ، بل كثيراً ما استسلمت لهذا الحال وانتظرت بفارغ الصبر حتى يأتيها الفرج على أيدى الاسواق الخارجية فيرتفع سعر حاصلاتها . ولكن الى أن يأتيها هذا الفرج فهى تمسى وتصبح باكية شاكية سوء حالها . ولات حين مندم . لان أعمالها التجارية كاسدة فضلا عن كونها كلها أو جلها أجنبية وفى قبضة الاجانب ، ولان صناعتها ناشئة حديثة العهد ولم تقو بعد على سد العجز الهائل الذى يصيبها من وقت لآخر بفضل تبعية أسواق قطنها للاسواق الاجنبية وبصفة خاصة لاسواق أمريكا مع العلم بأن هذه الاخيرة تعتبر كأكبر منافس لها . وهل من المعقول أن تبقى مصر فى تحديد قيمة منبع ثروتها تحت رحمة منافستها ؟ وكيف تكون الاسواق الامريكية خصما وحكما فى آن واحد !

لما هبط الدولار الامريكى لعدول أمريكا عن قاعدة الذهب ارتفعت قيمه القطن المصرى قليلا ولكن هذا الارتفاع يعادله هبوط فى سعر الدولار وعلى ذلك فانه اذا باعت مصر قطنها الذى ارتفع ثمنه الى أمريكا بالدولار الذى هبط سعره فان نسبة الارتفاع تضيعها نسبة الهبوط فى العملة التى تحصل عليها ، فيؤخذ من ذلك أن قيمة القطن المصرى لم تتحسن بل بقيت على ما كانت عليه عند ما كانت أمريكا تتعامل مع الخارج على قاعدة الذهب ، ولاسيما أن مصر ستحصل على هذه العملة الامريكية التى انحطت قيمتها ، وفى الوقت نفسه ستستخدمها فى أعمالها التجارية وفى معاملاتها مع الدول الاخرى غير أمريكا . وبما أن سعر الدولار هبط فى جميع الاسواق فان الزيادة التى حصلت عليها مصر من قطنها ستضيع فى معاملاتها مع الامم الاجنبية . فان كان ثمة فائدة لمصر من عدول أمريكا عن قاعدة الذهب فانها لن تنتفع بها وانما انتفعت بها أمريكا لانها أوجدت فى أسواقها حياة جديدة لتصريف حاصلاتها المخزونة التى كان لايمكن خروجها من مخازنها بسبب ارتفاع قيمة الدولار الذهبى بالنسبة للعملة الاجنبية .

ولقد أفتى بعض كبار رجال المال والأعمال فى مصر أن فى عدول أمريكا عن قاعدة الذهب فائدة لمصر ، ولكن فى الواقع — مع احترامنا لأصحاب هذا الرأى — فان هذه الفائدة سطحية ، وإنما الفائدة التى ترجوها مصر هى أن ترتفع

قيمة قطنها بالعملة الأمريكية وهى على قيمتها الحقيقية الذهبية . ولايضاح ذلك يجب معرفة الأمور الآتية :

١ — ما هى قيمة الدولار قبل عدول أمريكا عن قاعدة الذهب ؟

٢ — ما هى قيمة الدولار بعد عدول أمريكا عن قاعدة الذهب ؟

٣ — ما هو ثمن القطن المصرى قبل عدول أمريكا عن قاعدة الذهب ؟

٤ — ما هو ثمن القطن المصرى بعد عدول أمريكا عن قاعدة الذهب ؟

وللوصول الى معرفة هـذه المسائل لا بد من درس حالة القطن المصرى وتطوراته عقب السياسة المالية الجديدة التى اتبعتها أمريكا أخيراً فيما يتعلق بالعدول عن قاعدة الذهب :

١ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٩،٤٠ قرشاً فى ١٧-١٢-١٩٣٢ وكان سعره فى لندن ٣،٣١ شلناً فى ١٦-١٢-١٩٣٢ وكان سعر القطن السكلاريدس عن ينـاير ١٣،٣٠ ريالا فى ١٧ - ١٢ - ١٩٣٢ وكان سعر القطن الأشمونى عن يناير ١١،٦٥ ريالا فى ١٧ — ١٢ — ١٩٣٣ .

٢ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٨،٣٠ قرشاً فى ٤-٤-١٩٣٣ وكان سعره فى لنـدن ٣،٤٢ شلناً فى ٣ — ٤ — ١٩٣٣ وكان سعر السكلاريدس عن مايو ١٢،٨٣ ريالا فى أبريل سنة ١٩٣٣ وكان سعر الأشمونى عن أبريل ١٠،٨١ ريالا فى مارس سنة ١٩٣٣ .

٣ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٥ر٧٥ قرشاً فى ٢٠ - ٤ - ١٩٣٣ وكان سعره فى لندن ٣ر٦٢ شلناً فى ١٩ منه وكان سعر السكلاريدس عن مايو ١٣ر٠٦ ريالا فى ٢٠ منه وكان سعر الأشمونى ١١ر١٠ ريالا فى عشرين مايو .

٤ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٤ر٨٠ قرشاً فى ٢٥-٤-١٩٣٢ وكان سعره فى لنـدن ٣ ر ٨٦ شلناً فى ٢٤ منـه وكان سعر السكلاريدس عن مايو ١٣ر٥٢ ريالا فى ٢٥ منه وكان سعر الأشمونى فى يونيه ١١ر٤٩ ريالا فى ٢٥ منه

٥ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٥ر٣٠ قرشاً فى ٢٧-٤-١٩٣٣ وكان سعره فى لندن ٣ر٧٧ شلناً فى ٢٨ — ٤ — ١٩٣٣ وكان سعر السكلاريدس عن مايو ١٣ ر ٢٤ شـلناً فى ٢٩ — ٤ — ١٩٣٣ وكان سعر الأشمونى عن يونيـه ١١ر٤٧ فى ٢٩ — ٤ — ١٩٣٣ .

٦ — كان سعر شراء الدولار فى أسواق القاهرة ٢٣ر٢٥ قرشاً فى ٢٩ - ٤ -

AMERICAN UNIVERSITY LIBRARY CAIRO

١٩٣٣ وكان سعره فى لندن ٣ر٧٧ شلناً فى ٢٨-٤-١٩٣٣ وكان سعر السكلاريدس عن مايو ١٣ر٢٤ شلناً فى ٢٩-٤-١٩٣٣ وكان سعر الاشمونى عن يونيه ١١ر٤٧ فى ٢٩ - ٤ - ١٩٣٣ .

والجدول الآتى يلخص لنا مركز الدولار فى الاسواق المصرية وسعر القطن السكلاريدس والأشمونى قبل وبعد عدول امريكا عن قاعدة الذهب فى بورصة الاسكندرية فى تواريخ مختلفة :

التاريخ	سعر الدولار فى مصر	سعر السكلاريدس	سعر الاشمونى
	قرش	ريال	ريال
١٩٣٢/١٢/١٧	٢٩ر٤	١٣ر٣٠	١١ر٦٥
١٩٣٣/ ٤/ ٤	٢٨ر٣٠	١٢ر٨٣	١٠ر٨١
١٩٣٣/ ٤/٢٠	٢٥ر٧٥	١٣ر٠٦	١١ر١٠
١٩٣٣/ ٤/٢٥	٢٤ر٨٠	١٣ر٥٢	١١ر٤٩
١٩٣٣/ ٤/٢٧	٢٥ر٣٠	١٣ر٤٨	١١ر٦٥
١٩٣٣/ ٤/٢٩	٢٣ر٢٥	١٣ر٢٤	١١ر٤٧
١٩٣٣/ ٧/١٢	٢٠ر٨٥	١٤ر٧٥	١٣ر١٠
١٩٣٣/ ٩/١٣	٢١ر —	١٢ر٨٨	١٠ر٤٠
١٩٣٣/١٠/١٨	٢١ر١٠	١٢ر٤٦	١٠ر٥٨
١٩٣٣/١١/١٥	١٨ر١٥	١٢ر٦٣	١٠ر٢٣
١٩٣٣/١٢/١١	١٨ر٦٠	١٢ر٤٨	٩ر٨٤

ويتضح من هذا الجدول أن الدولار هبط فى الاسواق المصرية بين أوائل ابريل وآخره فى سنة ١٩٣٣ (٢٨ر٣٠ — ٢٣ر٢٥) ٥ر٠٥ قروش أى أن تأثير تغيير السياسة المالية الامريكية جعل هذه الاسواق المصرية تفقد فى كل ريال خمسة قروش صاغ تقريباً فى ابريل سنة ١٩٣٣ . ثم جعلها تفقد بين أوائل مايو وآخر سبتمبر سنة ١٩٣٣ نحو ثمانية قروش صاغ فى كل ريال . ولاشك انها خسارة لايستهان بها . هذا من الناحية الامريكية . أما من الناحية غير الامريكية فان القيمة التى خسرتها أمريكا من هبوط ريالها قد كسبتها العملة الاجنبية الاخرى لأن البضاعة

الاجنبية التى كانت تشتريها أمريكا بريالها الذهبى ارتفعت بنسبة قريبة من نسبة هبوط قيمة الريال الامريكى الورق .

أما من الجهة المصرية فان سعر السكلاريدس كان فى أوائل أبريل سنة ١٩٣٣ ١٢٫٨٣ ريالا عن القنطار . والأشمونى ١٠/٨١ ريالا عن القنطار فأصبح فى آخر ابريل المذكور بسعر ١٣٫٢٤ للاول و١١٫٤٧ للثانى . أى أن مصر ربحت فى هذه الفترة التى بين أوائل ابريل وآخره نحو (١٣٫٢٤—١٢٫٨٢) ٤١ بنطا عن القنطار السكلاريدس ونحو (١١٫٤٧—١٠٫٨١) ٦٦ بنطا عن القنطار الأشمونى . وقيمة القنطار السكلاريدس بمقدار ١٢٫٨٨ ريالا فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ . وبلغت قيمة القنطار الأشمونى نحو ١٠٫٤٠ ريالا أى أن الأسعار بعد ان ارتفعت قليلا فى مايو ويونيه وحتى فى يوليه أخذت فى الهبوط إلى أن أصبحت أسعار سبتمبر معادلة لأسعار أبريل تقريباً .

وعلى ذلك فاننا إذا قارنا خسارة أمريكا فى الريال بسبب عدولها عن قاعدة الذهب وهى ٥٫٠٥ قرشا عن كل ريال تصرفه فى الأسواق بما ربحته مصر بسبب ارتفاع قطنها وهو ٤١ بنطا فى القنطار السكلاريدس و ٦٦ بنطا فى الأشمونى فأنه يتضح لنا فى الظاهر أن أمريكا خسرت ومصر ربحت من هذه الحركة المالية التى اختارتها أمريكا لأسواقها المالية ولكن الواقع غير هذه الظاهرة لأن أمريكا توصلت بهذه العملية إلى ترويج بضاعتها وتصريفها فى الخارج لهبوط عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية الفرنسية والانجليزية وغيرهما من العملة ذات المكانة المالية المعتد بها فى البورصات . فأمريكا ربحت بتصريف بضاعتها ثم ربحت بحصولها على المال الذى دخل خزائنها فحلت الأموال محل البضاعة . أما كون هذه السياسة المالية الجديدة لم تقم بالغرض الذى كانت ترمى اليه أمريكا وهو علاج أزمتها علاجا حاسما فهذا أمر تركته أمريكا لجهودها ومساعيها المستمرة بواسطة المؤتمرات والمحادثات التى تعقدها مع الدول الأخرى التى يهمها إصلاح الشئون المالية الدولية .

أما مصر فقد ربحت فى الظاهر بعض الربح فى أسعار أقطانها بفضل عدول أمريكا عن قاعدة الذهب . واذا دققنا النظر فى هذا الربح فأنه يتضح لنا أن مصر لم تكسب شيئا من بيع قطنها لامريكا بسبب هبوط قيمة الدولار بنسبة تعادل تقريبا نسبة ارتفاع أسعار القطن المصرى . أما إذا باعت مصر قطنها لانجلترا — وهى التى تستهلك ثلث محصولها — فان ربحها يكون قليلا بسبب عدول انجلترا عن قاعدة الذهب أيضاً .

ان الربح الذى تنتظره مصر لا تحصل عليه إلا إذا ارتفعت أسعار أقطانها بشرط عدم هبوط قيمة النقد فى الأمم المشترية لهذا القطن . فهنا يكون المكسب الحقيقى وتنفرج الأزمة وتنتعش جميع مرافق الحياة فى مصر من تجارية وصناعية وزراعية وحتى الأمور الاجتماعية تتحسن حيث تطمئن النفوس على أبواب معاشها .

آراء مختلفة فى الأزمة الحاضرة

ا — بنك مصر :

استخلصنا من تقريرى بنك مصر عن سنتى (١٩٣١ / ٣٢) و (١٩٣٢ / ٣٣) المرفوعين لمجلس ادارة البنك عن حساب البنك الختامى فى السنتين المذكورتين رأيه فى الأزمة الحاضرة ، ولنا أن نغتبط بما جاء فى تقرير سنة ١٩٣١ / ١٩٣٢ من النتائج الباهرة التى دلت دلالة واضحة على نجاح أعمال البنك رغم الأزمة المستحكمة فى القطر والمسيطرة على العالم منذ سنوات عديدة قاست فيها مصر من الضنك والعسر المالى شيئاً كثيراً لا يقل عما يقاسيه العالم من الشدة والضيق . فلا حاجة لوصف هذا الحال أو الاطالة فى شرحه لأن الكل شاعر بهذه الأزمة أينما كان وفى أى مكان وجد : أزمة هنا . وأزمة هناك . عسر هنا . وعسر هنالك . الجميع يشكو الفاقة والعوز . والكل متألم يئن من هذا البؤس والكساد . ومع أن هذا حال البلاد فقد خرج بنك مصر فائزاً فى أعماله المالية والاقتصادية بربح لا بأس به . وهذا الربح مهما قلت قيمته فهو عظيم فى حد ذاته اذا نظرنا للمجهود الكبير الذى بذله البنك .

ان خروج بنك مصر من هذه السنة (١٩٣١ / ١٩٣٢) رابحاً دليل قاطع على أن أملنا فى نجاحه عظيم لثباته فى أعماله على سياسة اقتصادية ومالية حكيمة وموفقة . فهو لا يغلو فى الأعمال المالية ولا يتوغل فيها ولا ينساق إليها بحكم قوة جاذبية (البورصات) التى يدفع تيارها أصحاب الأموال إلى الاسترسال فى المضاربات الخطيرة (التى قد تكون رابحة فى بادىء الأمر) وهو يتتبع بكل سكينة حركات الأسواق المالية فلا يهمل الأعمال الرابحة التى توحى اليه سرعة البت فى انتهاز فرصها . فهى سياسة كلها الحرص مع التؤدة فى استثمار الاموال . والسرعة مع الدقة والحنكة فى سبر غور الأمور الاقتصادية والمالية .

وليس للبنك أن يفخر وحده بما أحرزه من الفوز والثقة العامة وانما يحق لمصر أن تشاركه فى هذا إذ كل ما ربحه البنك قد ربحته مصر .

ولقد جاء فى تقرير مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ أنه كان من أسباب الارتباك المالى العالمى تعذر توازن ميزانيات كثير من الامم . فاضطرب نظام النقد . وتعذر على المانيا دفع ديون التعويضات فاحجمت عن دفعها لمستحقيها. وعمدت بعض الامم إلى وضع أنظمة جمركية لمنع استيراد البضائع الأجنبية وفرضت قيوداً على المبادلة النقدية لعدم تسرب الأموال الأهلية إلى الخارج عن طريق شراء الحاصلات الأجنبية على اختلاف أنواعها . فضعفت حركة الشراء .

ولجأت الأمم إلى هذه الحلول المحلية لمعالجة الأزمة الفردية وتفاديا لنتائجها الوخيمة ومع ذلك لم تتمكن من وضع حد لهذه الأزمات ولذا كان لابد من تضافر عام لمواجهة الأزمات وتفريجها بطريقة نهائية بتسوية ديون التعويضات . وديون الحرب . وتخفيض نفقات صنع الأسلحة وما اليها من وسائل وأدوات القتال . فاجتمعت المؤتمرات وتوصلت المانيا إلى تخفيض نصيبها من هذه الديون (مؤتمر لوزان) بما يقرب من تسعين فى المائة . وانما تمسكت أمريكا بضرورة حصولها على نصيبها فى ديون الحرب كاملة . فدفعت انجلترا القسط المستحق عليها فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مع التحفظ أى التحفظ فى دفع الأقساط الأخرى أو تأجيلها أو تعديلها أو محوها من الوجود أو ما استطاعت اليه سبيلا من تجنب هذا العبء الثقيل . ثم تشجعت إيطاليا فدفعت قسطها فى هذه الديون أيضاً . أما فرنسا وبلجيكا فرفضتا الدفع ولو كان دون ذلك خرط القتاد . فكان لهذا الرفض والاحجام عن الدفع أثره فى اضطراب أمور أمريكا المالية ، اضطرابا جعل الكثير من بنوكها تقف العمل وتكف عن التعامل فى شهر مارس سنة ١٩٣٣ لمدة ولو أنها كانت قصيرة الا أنها شلت حركة الأسواق الامريكية المالية فى هذه الفترة .

ولا يفوتنا أن توقف فرنسا عن دفع ما استحق عليها من الاقساط لم يقصد منه تعطيل أمور أمريكا المالية ، ولم تلجأ فرنسا وبلجيكا الى هذا المخرج الطبيعى الا تخلصا من الموقف الحرج الذى أوجدتهما فيه ألمانيا عند توقفها عن دفع ماعليها من التعويضات اليهما . فكانت هذه الديون متسلسلة ومتصلة بعضها بعض ، فاذا سقطت احدى حلقات هذه السلسلة عنها انفرط عقدها . فكانت ألمانيا مدينة لفرنسا وفرنسا مدينة لأمريكا . فتوقفت ألمانيا عن دفع ديونها لفرنسا ، وامتنعت فرنسا بدورها

عن الدفع لأمريكا لأن فرنسا كانت معتمدة فى سداد ديونها لأمريكا على ما تحصل عليه من ألمانيا ، وكل هذه التقلبات فى الالتزامات والاخلال بالتعهدات المالية ذهب بالثقة المالية الدولية الى الحضيض ، فضاعت ثقة العالم فى الأمور المالية وأصبحت النفوس واجمة غير مطمئنة لهذا الحال غير الثابت ، وكيف توجد الثقة — أساس التعامل — والعالم فى اضطراب وهياج ؟ كل دولة ترقب حركة الدولة الأخرى وكل جارة تنظر الى جارتها بعين ملؤها الحذر والعدوان ، فكيف الخلاص من الأزمة وهذه نفسية الدول ؟ هذا علاوة على أن الكثير من الدول فى اضطراب داخلى لانتشار الاحزاب فيها وتشعب رغبات كل منها وكل حزب يميل الى نظام فى الحكم غير الذى يرغب فيه الحزب الآخر ، فيتخذ كل حزب الوسيلة التى يرضاها لنفسه للوصول الى دست الحكم ، فهذا الشعب يرغب فى الملكية ، وذاك يود نظام الجمهورية ، وثالث يميل الى نظام الدكتاتورية وهكذا .

فهل تستقيم الأحوال وهذه نفسية الأفراد ؟ العالم فى ثورة كالبركان يخرج أثقاله ونيرانه فيحترق ثم يحرق من حوله . فالأمم تحترق وتحرق غيرها ، فهى تقضى على نفسها وعلى غيرها . فكان لهذه العوامل السياسية أثرها على أحوال مصر المالية والاقتصادية لأن العالم كله جسم واحد . اذا أصاب أحد الأعضاء انحراف أو خلل أو شلل لابد أن تتأثر منه جميع الأعضاء الأخرى .

أصبحت المنافع الدولية مرتبطة بعضها ببعض ، مشتبكة ومتصلة الواحدة بالأخرى لذا وجب تضافرها حتى لايظهر تخاذلها ، واذا انعدم هذا التضافر اشتد التخاذل وساء الحال وبئس المآل حيث تختل مالية البلاد باختلال ميزانيتها . وأى بلد من بلاد الأرض لم ينله قسطه من هذه الأزمة العالمية . ولا يعرف كل واحد منا متى تكون نهاية هذه الأزمة بكل دقة ، وانما يمكن التكهن بانها ستنتهى متى ساد الوئام فى العالم ، وزال التنافر والتناحر . ولقد نقصت واردات القطر المصرى الى ٢٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٢ بعد أن كانت ٣١ مليون فى سنة ١٩٣١ ثم هبطت الصادرات الى ٢٧ مليون جنيه بعد أن كانت ٢٨ مليوناً . فنقص الواردات يدل على أحد الأمرين أو كليهما : احلال الحاصلات المصرية بعضها أو كلها محل الأجنبية أو ميل الأفراد الى الاقتصاد فى معاشهم ، أما زيادة الصادرات فقد يدل على أن الحاصلات المصرية تقدمت تقدما سمح للقطر بتصدير جزء منها الى الخارج والانتفاع بأثمانها فى الداخل ، ولما ازدادت زراعة الحبوب قل استيراد القمح

والدقيق والأرز من الخارج وأمكن مصر تصدير كميات غير قليلة من الفول والشعير والأذرة تزيد عما كانت تصدره منها فى السنوات الماضية .

وكانت أسعار القطن فى أوائل ١٩٣٢ عند المستوى الذى انتهت اليه فى أواخر سنة ١٩٣١ ، ثم ارتفع ثمنه عند ما شعرت الاسواق بميل الدول إلى معالجة مشكلة التعويضات ، مضافا الى ذلك ما أشيع عن عزم أمريكا على تخفيض المساحة لزراعة القطن فى أراضيها ، فبلغت الأسعار فى مارس ١٤ ريالا للسكلاريدس ونحو ١٢ ريالا للاشمونى ، ولكن هبط سعره عند ما ثبت أن امريكا لا تخفض مساحة الأراضى المخصصة لزرع القطن ، مضافا الى ذلك دخول اليابان فى حرب مع الصين ، فنزل سعر القطن فى يونيه إلى ٩٫٨٥ ريالا للسكلاريدس و٨٫١٣ للاشمونى . وكان الدفع بالعملة الورق لا الذهب .

ولما أعلنت أمريكا أول تقرير قدرت فيه محصول قطنها ، وكان قليلا بالنسبة للسنوات السابقة ، صعدت الأسعار فبلغ السكلاريدس ١٩ ريالا والأشمونى ١٥ ريالا ورقاً أيضاً . وبمجرد ظهور تقاريرها الأخرى التى تبين فيها وفرة المحصول الأمريكى هبطت الأسعار . فكان القطن المصرى كالريشة فى مهب الرياح ترفع كلما ظهرلها وميض من الأمل فى قلة محصول أمريكا وتهبط كلما ، زالت هذه الآمال . فلا قرار لأسعارها ، بسبب هذه التقلبات السريعة المؤسسة على ما تشيعه أمريكا من الأخبار . فمصير القطن المصرى بل مصير جميع المصريين فى قبضة أمريكا تفعل بهم كيفما شاءت أسواقها .

وكان الحال كذلك فى أسعار الأوراق المالية ؛ فقد صعدت عقب نجاح مؤتمر لوزان ونجاح تحويل الديون الانجليزية (التى تزيد عن مليارى جنيه استرلينى وخفضت فائدتها من ٥ ٪ الى ٣ ٪) وتحويل بعض ديون فرنسا مما أوجد فى النفوس أمل الانتعاش التدريجى .

وكان من نتائج تحديد زمام القطن نقص المحصول المصرى الى نحو أربعة ملايين قنطار ونصف قنطار . وفى الوقت نفسه زادت مساحة زراعة الغلال فكثر عرضها فى الأسواق فهبطت بشدة لم تر الحكومة بازائها إلا تشجيع تصدير الفول والذرة والأرز للخارج منعاً من اشتداد الأزمة ، ثم قيدت الوارد من هذه الأصناف بقيود جمركية جعلتها تكف عن الورود ؛ إذ يصبح ثمنها بعد دفع هذه الرسوم أكثر من أسعار المعروض من أمثالها فى الاسواق المصرية .

ولكن هبوط أسعار القطن مع قلة محصوله من ناحية ، وكثرة محصول الحبوب وقلة أسعارها مع زيادة نفقاتها من ناحية أخرى ، جعل هذه الحاصلات الزراعية لا تكفى لسداد تكاليف الزراعة ودفع الأموال وغيرها من الديون التى يرزح الفلاح أو الزارع أو المالك تحت أثقالها . الموقف حرج . والساعة خطيرة . والأملاك العقارية فى خطر الضياع لعجز أصحابها عن دفع ما عليهم من الديون وتنفيذ الالتزامات . لهذه الأسباب تكونت الشركة العقارية المصرية بما مدتها به الحكومة من المال لشراء الاطيان التى ينزع ملكيتها ، فتتولى إدارتها الى أن يتمكن أصحابها أو غيرهم من المصريين من استردادها أو شرائها بثمن مناسب مع تفضيل المدين الاصلى وعائلته ثم أهل منطقته عن غيره الى مدد معلومة . فاشترت هذه الشركة لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ نحو ١٥٫٠٠٠ فدان بما يقرب من مليون جنيه ، وأنشأت الحكومة بنك التسليف العقارى الزراعى وضمته الى بنك التسليف الزراعى . ومع ذلك فان هذه الاجراءات لم تكفل حماية الزارع وأملاكه من شر الديون العقارية لما وصلت إليه قيمة الاراضى وغلتها من الهبوط . ولذا اتفقت الحكومة مع البنوك العقارية الكبرى على تجميد الديون المتأخرة وتجديد السلفيات العقارية بشروط لمصلحة البنوك والمدينين على قدر المستطاع .

وتعهدت الحكومة للبنوك بتقديم قيمة ثلثى المتأخر من هذه الديون بعضها وقدره مليون جنيه بفائدة ٤ ٪ لمدة خمس سنوات ، والباقى وقدره مليونان ونصف مليون لعشر سنوات بفائدة قدرها ٥٫٤ ٪ ثم لجأت الحكومة تخفيفاً للوطأة تعهداتها الى عرض الديون الأخيرة للاكتتاب العام الذى تولاه البنك الأهلى وبنك مصر ، فحصلت الحكومة فى الثلاثة الأيام المحددة على ثلاثة أضعاف هذه الديون . فبلغ مقدار الاكتتابات التى باشرها بنك مصر وحده نحو مليون جنيه .

ولا تزال العملة المصرية تابعة للجنيه الانجليزى الذى ينقص سعره حول الثلاثين فى المائة عن سعر الذهب . وبنك مصر يبرر التمسك برأيه فى ضرورة استقلال العملة المصرية عن غيرها وتثبيتها على قاعدة الذهب فى الوقت المناسب . هذا ولا تزال الحكومة المصرية مستمرة فى شراء الذهب بالأسعار التى تحددها ، وهى تمنع تصديره للخارج . وفى الوقت نفسه فانها تصدر كل ما تشتريه لبيعه فى الخارج .

بدأت سنة ١٩٣٢ — ٣٣ [١] والأزمة مستحكمة الأطراف والمفاجآت تترى الواحدة تلو الاخرى ، وكان العالم قد أمل أن الشدائد التى هزت الجميع قد تدعو للتفكير العميق وتهدى لسواء السبيل ، بل هبت فى أوائل السنة ريح بشرت الناس بأن روح التفاهم بدأت تدب ، وان اتفاقا عاماً قد يصبح فى دائرة الممكنات. واعتقدوا انه إذا سويت مشكلتا ديون الحرب ونزع السلاح وانقشعت تلك الغيوم التى تخيم على العالم ووجدت الثقة واطمأنت النفوس أمكن اجتماع المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى فكر فيه لتقرير المبادىء التى يجب أن تتبع لخلاص العالم من المأزق الدقيق الذى هو فيه ، فيعرف على الأقل الاتجاه الذى يجب أن تسير نحوه الجهود .

هذا ما قلناه فى تقرير العام الماضى، ولكن مشكلتى ديون الحرب ونزع السلاح لازالتا بلا حل ، وفوجىء العالم بحدث كبير لم يكن أحد يحسب حسابه هو اعلان أمريكا خروجها عن قاعدة الذهب فزاد القلق والاضطراب، ومع ذلك اجتمع المؤتمر الاقتصادى ولبى الدعوة إليه ٦٤ دولة من ضمنها مصر التى ندبت عنها ثلاثة من كبار رجالها الرسميين ، ومحافظ البنك الاهلى ونائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر .

وقبل انعقاد المؤتمر ببضعة أسابيع اقترحت الولايات المتحدة الامريكية عقد هدنة جمركية مدة قيامه فوافق عليها أهم الاقطار . ثم اريد أثناء انعقاده الاتفاق على هدنة أخرى أساسها تثبيت مؤقت للنقد الدولى . فأبى الرئيس روزفلت هذا المشروع وأبرق الى المؤتمر ما يأتى :

« ان متانة النظام الاقتصادى الداخلى لأمة من الأمم لأعظم شأناً فى رفاهيتها ،
« من السعر الذى تساويه عملتها فى المبادلة بعملات البلاد الاخرى. دعونى أصارحكم،
« فأقول ان الولايات المتحدة ترمى الى الوصول الى الدولار الذى يكون له من ،
« قوة الشراء ومن الصلاحية والمقدرة لسداد الديون بعد جيل ما نرجو أن نوفق ،
« له فى القريب العاجل »

وهكذا ظهر بأجلى بيان ان النظرية الامريكية لم تكن ترمى أولا وقبل كل شىء الا الى رفع الاسعار مهما كلفها ذلك . أما البلاد المحتفظة بقاعدة الذهب وأخصها فرنسا فلم تكن تعلق على رفع الاسعار كبير أهمية وكانت دائما تنظر بعين الارتياب الى الخطط التى رسمت للوصول الى تلك الغاية فى أمريكا .

---

(١) تقرير مجلس ادارة بنك مصر المرفوع للجمعية العمومية العادية للساهمين فى ٤ مارس سنة ١٩٣٤

وكانت ميول انجلترا تتجه فى طريق وسط مازالت تسير فيه الهوينا ؛ فبينما هى ترى مصلحتها المالية فى تثبيت أسعار المبادلة إذا بها وممتلكاتها ومستعمراتها ترى من ناحية أخرى ازدهار صناعتها مرتبطاً بالارتفاع العام فى مستوى الاسعار . أمام هذه الحالة لم يكن بد من تأجيل المؤتمر وانفضاض جلساته على أن يخط كل لنفسه الطريق الذى يرى فيه مصلحته .

قال المستر تشمبرلن وزير مالية انجلترا : — « وما بنا أن نوجه اللوم الى أى « فريق وانما هى الظروف القاهرة التى أفضت بالمؤتمر الى هذا المأزق، غير أنه مهما « يكن من الأمر فلا نزاع فى أنه لاسبيل الى تذليل الصعاب الراهنة إلا بالتعاون « الدولى ولابد أن تحين عاجلا أو آجلا الفرصة المناسبة لاتمام مابدأناه اليوم »

وقال الدكتور شاخت رئيس بنك الريخ الالمانى وأحد مندوبى المانيا : « لامحل لالقاء اللوم على أحد فأن الخطأ كان فى نفس النظام المتبع ، والواقع أن « الاختيار قد دل على أنه من المستحيل تنظيم الاحوال فى ٦٤ دولة كل منها يختلف « عن الاخرى من جميع الوجوه بقرارات أو مقترحات عامة تشمل الجميع على « حد سواء »

على أنه من الانصاف أن نقول ان المؤتمر وان أخفق فى تحقيق ما علق عليه من آمال فقد أدى اجتماعه الى تعرف وجهات النظر المختلفة وسهل الوصول الى نتائج سوف تكون لها قيمتها إذا ما حان الوقت للتفكير فى استئناف الأبحاث المشتركة .

والحق ان التعاون الدولى لايمكن — كما قال الدكتور شاخت — أن يصبح حقيقة واقعة الا اذا كف كل بلد عن الاتكال على معونة سواه وشرع فى معالجة شئونه بمجهوده الخاص . وعلى كل حال فمن النتائج المحمودة للمؤتمر ان الجلاء حل محل الغموض فى كثير من الأحوال .

ومما وافق عليه المؤتمر :

أولا — انه من مصلحة ذوى الشأن أن يعود الثبات الى سوق النقد الدولية فى أقرب وقت مستطاع

ثانياً — أن يستأنف اتخاذ الذهب مقياساً دوليا للمبادلات النقدية على أن يكون لكل بلد تحديد موعد التثبيت ومستواه .

ثالثاً — ان فى الظروف النقدية الحديثة لايحتاج الذهب للتبادل الداخلى بل لتغطية التزامات البنوك المركزية وللوفاء قبل كل شىء بطلبات الدفع الخارجية الناشئة

عن بعض الاختلال فى الميزان الحسابى . من أجل ذلك لايستحسن اطلاق النقود الذهبية فى مجال التداول الداخلى .

رابعاً — انه من الضرورى ، لكى تتهيأ العدة اللازمة لتسيير قاعدة الذهب الدولية سيرا مرضيا أن تنشأ بنوك مركزية مستقلة مخولة من السلطة والحرية ما يمكنها من انتهاج سياسة سديدة فى شؤون النقد والائتمان وذلك فى البلاد الراقية التى ليست بها الآن بنوك من هذا القبيل .

خامساً — أن يعقد اتفاق بين أهم البلدان المنتجة للفضة وأهم البلدان المستعملة لها أو المحرزة لأعظم مقادير منها ابتغاء تقليل التقلبات فى أسعارها ، على أن تمتنع البلدان الخارجة عن هذا الاتفاق من كل عمل من شأنه احداث تأثير محسوس فى سوق الفضة وأن تكف الحكومات المشتركة فى هذا المؤتمر عن اتخاذ أى إجراء تشريعى جديد يكون من شأنه نقص عيار الفضة الخالصة فى قطع النقود الفضية عن $\frac{٨٠٠}{١٠٠٠}$ وأن تستبدل هذه الحكومات بأوراق النقود ذات القيمة الصغيرة نقودا فضية وذلك بقدر ما تسمح بها ميزانياتها وأحوالها المالية . وما ذلك الا لتعود للبلاد التى تتعامل بالفضة قوة الشراء فتشترى حاجاتها وتنفذ السلع المخزونة المكدسة فى العالم . وليست الأزمة فى الحقيقة بنت زيادة الانتاج فقط بل هى أيضا وقبل كل شىء وليدة عدم القدرة على الشراء ؛ فترى أمما يكاد يميتها الجوع وغيرها مكتظة بالأقوات ولا سبيل للأولى أن تشتريها لعدم المقدرة . كذلك العمال العاطلون وغيرهم ممن يتضورون جوعا وعريا والمخازن والمصانع ملأى بحاجياتهم .

هذه المبادىء وافق عليها جميع الحكومات الممثلة فى المؤتمر ماعدا الولايات المتحدة التى أعلن وفدها ان البحث فى هذا الشأن سابق لأوانه .

وانه ليسر بنك مصر أن يرى فى تقرير هذه المبادىء نصرا لرأيه الذى طالما جاهر به وعقب انفضاض المؤتمر انصرف كل بلد الى تحسين حاله وتنظيم أموره وتدبير شئونه وعقد اتفاقات مع البلاد الأخرى على ضوء مناقشات المؤتمر وقراراته فعقدت انجلترا اتفاقات مع الروسيا والأرجنتين وغيرها تنظيما لعلاقاتها بها ، وراقبت سعر الدولار والفرنك وسيطرت على سعر عملتها وسخرتها لخدمة مصالحها التجارية والصناعية . وتدل آخر احصاءاتها على أنه قد بلغت الأموال التى أقرضتها البنوك الانجليزية الى التجار فى شهرى يناير وفبراير ١٩٣٤ نحو مليار ونصف من الجنيهات وان ما من منطقة فى انجلترا ولا من صناعة إلا ظهر التحسن فيها واضحا بالنسبة الى

مثل هذه الأيام فى العام الماضى وأن المعامل الجديدة التى أنشئت فى انجلترا سنة ١٩٣٣ بلغت ٦٤٦ معملا .

ووجهت أمريكا كل جهودها نحو رفع الأسعار والأجور بتخفيض سعر الدولار وتقليل الانتاج ووضع قيود لتصدير الذهب وخول (الكونجرس) الرئيس روزفلت ثقة تامة وسلطة مطلقة لم ينلها رئيس غيره من قبل لاتخاذ مايراه من تدابير لتحقيق مشروعاته الاقتصادية ؛ فأصدر قوانين بتخفيض قيمة الذهب الذى يحويه الدولار نحو ٤٠ فى المائة وبالزام البنوك والأفراد بتسليم خزائن الدولة الذهب الذى لديهم وبتحريم خزنه وبشرائه من الخارج والداخل بأسعار حددت ويحظر تصديره وتقييد المضاربة ، فارتفعت الأسعار وتبعها الانتعاش ومتى استقرت الحال الجديدة وألفتها البلاد يجىء وقت التثبيت القانونى أو الرسمى فتتبعه بقية الأمم .

أما فرنسا وبقية البلدان التى لازالت على قاعدة الذهب فانها تكد لتحفظ نفسها وهى بين عاملين أحلاهما مر ولايعلم الا الله الى متى يمكنها المقاومة وهل تستطيعها الى النهاية .

وأما ألمانيا فانتهزت الفرصة وأجهزت على البقية الباقية من عهود ديون الحرب والتعويضات وقيود المعاهدات التى كانت تحد من حريتها وكرامتها كدولة عظمى . وخرجت من جمعية الأمم وجاهرت بسياسة التطرف فى الوطنية واتخذت من القوانين والتدابير ما رأته فى مصلحتها . وعقدت دول أوربا الوسطى ودول الاتحاد البلقانى معاهدات اقتصادية تتفق مع مصالحها .

وجدت كل دولة فى موازنة ميزانيتها وميزان تجارتها الخارجية . وقل عدد العمال العاطلين فى كل البلاد تقريبا وتولدت الثقة وهى عامل كبير فى تحسين الأحوال . وقد نشطت حركة الملاحة البحرية فى جميع البحار وزادت السفن التى مرت بقناة السويس فوق ١٠ فى المائة . ودون أن نكون مغالين فى التفاؤل يمكننا أن نقرر أن العالم قد بدأ يستقر ويشعر بالانتعاش فى كثير من المرافق .

ونحن فى مصر نرقب كل هذه الأحوال وقد تحسنت أثمان المحاصيل الشتوية بفضل التدابير التى اتخذت نحو تقييد استيرادها ونحو التصريح للبنوك بأن تقرض عليها الى حد ضمنته الحكومة . وترتب على اطلاق الحرية فى زراعة القطن جسامة محصوله الذى يقدرونه بحوالى ثمانية ملايين ونصف مليون قنطار على الأقل . بدل خمسة ملايين فى العام السابق وزاد الصادر منه لغاية ديسمبر ١٩٣٣ نحو مليون وربع قنطار عن مثله فى السنة السابقة . وبلغت قيمة الزيادة فيما صدر ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه .

وهو فرق له تأثيره فى أسواقنا بان أثره فى زيادة ورق النقد المتداول وزيادة النشاط . نسأل الله تعالى أن يديمه ويجعل نهاية سنة ١٩٣٣ خاتمة سنى أزمة دامت عدة سنوات وان كان لها حسنة فهى فى تنبيهنا الى مايجب أن نكون عليه مستقبلا من حذر وتدبير واقتصاد ، والى العبر والدروس القاسية التى مرت بنا ويجب أن نستفيد منها .

بلغت الواردات فى سنة ١٩٣٣ نحو ٢٦٧٦٧٠٠٠ جنيهاً بدل ٢٧٤٢٥٠٠٠ جنيهاً والصادرات ٢٨٨٤٢٠٠٠ بدل ٢٦٩٨٢٠٠٠

فأصبح الميزان التجارى فى مصلحة مصر بعد أن لبث بضع سنوات ضدها .

وقدرت ميزانية ايرادات ومصروفات الدولة عن سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ٣١٣٧٨٠٠٠ جنيهاً بدون حاجة لمس الاحتياطى والمنظور أن تنتهى سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ بوفر فى ميزانيتها رغم المليون الجنيه الذى خفضته الحكومة من الاموال وغيرها تخفيفا لبعض ضيق الأهالى وقريبا يستنفد الباقى من قطن الحكومة فتطوى صحيفة من سجل تاريخ الازمة .

ولا زالت الحكومة تشترى الذهب بأسعار تحددها وقد أصابت كل الاصابة فى وقف تصدير ماتشتريه لبيعه فى الخارج ونشكرها كل الشكر عليه وياحبذا لو رفعت ثمن مشتراها الى المستوى الذى يمنع معه التهريب وقد بلغ مااشترته الحكومة حوالى الخمسة الملايين من الجنيهات .

وقد ارتفعت اسعار القطن أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادى العالمى ثم هبطت وارتفعت فى أوائل ١٩٣٤ الى حوالى ١٧ ريالا للسكلاريدس و١٣ للاشمونى وهى الآن حوالى ١٠ و١٢ ريالا للصعيدى و١٦ للسكلاريدس .

وقد زادت أسعار جميع الاوراق المالية الى حد لم تبلغه من سنوات . وكما قلنا غير مرة ان مصر تكون بمشيئة الله تعالى فى أوائل البلاد التى تسترد رخاءها وسعادتها لتوازن ميزانيتها ومتانة ماليتها وصغر دينها بالنسبة لديون البلاد الاخرى وجودة أرضها واعتدال مناخها وبركة نيلها وصبر فلاحها وجلده وقناعته .

أما البنك فالحمد لله سائر على خطته مقدر الثقة الغالية التى أوليها حق قدرها عاملا على استدامتها قائما بالواجب عليه نحو بلاده ولم يقصر — على مايعتقد — فيه وهو كل يوم فى تقدم مستمر .

وقد بلغت أرباحه سنة ١٩٣٣ — ١٤١٫٩١٠ جنيها مقابل ١٤٠٫٣٨٤ جنيها فى سنة ١٩٣٢ ومقابل ١٣٤٫٨١٦ جنيها فى سنة ١٩٣١

٢ — البنك الأهلى المصرى[١]

تذكرون حضراتكم أن المؤتمر الاقتصادى العالمى كان قد بدأ انعقاده بلندن فى ذلك الحين وأن الآمال كانت كلها معقودة على ذلك الاجتماع العظيم الذى شمل ممثلى أربع وستين دولة — آمال جميع الخلق الذين أخلت الأزمة بنظام حياتهم — سواء منهم المدين الذى أصبح عاجزاً عن الوفاء بدينه دون ذنب منه والمزارع الذى إن أمكنه بيع محصوله فانما بسعر لا يكفى لسد نفقاته ، والعامل العاطل الذى يعول أسرة معتمدة عليه وقد أصبحت تعوزها ضروريات المعيشة أو أضحت مضطرة الى أن تعيش على إحسان الدولة ، والحكومة التى أصبحت عاجزة عن ان تبرر للأمة عموماً قصورها عن المساعدة .

ولما خاطبتكم عن ذلك المؤتمر ، رأيت أنه من الخير أن أحذركم من الغلو فى التفاؤل به فانه ما انعقد إلا بغية الوصول الى عمل دولى موحد . غير أن الفكرة الدولية لا تمتد جذورها إلا فى أرض مهيأة لها بناء العرفان والتفاهم الدوليين . أما اذا كانت من قبيل الخيال فقط ولا وجود لها إلا فى خطب المثل العليا التى يولى أثرها وشيكا ، فانها تضحى عاجزة حيال أزمة واسعة النطاق بالغة الأثر كالأزمة الحاضرة .

ومما يدعو الى الأسف أن الحوادث دلت على صدق ذلك فان المؤتمر قد أظهر الاختلاف العظيم بين وجهات النظر الذى قام منذ ابتداء الأزمة بشأن نوع العلاج اللازم لها . غير أنه لم يكن هناك اختلاف ، ولا يمكن أن يوجد ، فى أن هبوط الأسعار هو فى قرارة الأزمة العالمية . وإنما قام الخلاف بين أولئك الذين يرومون إعادة التوازن بين النفقات وبين مستوى الأسعار بواسطة الانكماش النقدى . أى بتخفيض النفقات الى مستوى الاسعار وبين اولئك الذين يودون ان يرفعوا الاسعار بوسيلة ما حتى تتناسب والنفقات الحالية . فاما الطريقة الاولى فانها لا تدعو الى الارتياح باى حال ، وأحيانا تكون مستحيلة من الوجهة السياسية لأنها تتطلب تخفيض الأجور وتقليل الائتمان وزيادة الضرائب وتضييقاً فى كافة الوجوه . وأما الطريقة الأخرى فانها أيسر من الأولى ولذا تجد قدراً أكبر من القبول

---

(١) من خطاب جناب محافظ البنك الأهلى المصرى الذى ألقاه في الجمعية العمومية فى ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ لعرض الحساب الختامى لسنة ١٩٣٢/١٩٣٣

ولكنها تكمن فيها الأخطار العظيمة التى تصحب التضخم النقدى ، لا سيما ما يحدثه من الاهتزاز فى الثقة المالية بالدولة ، ومن الصعب أن يجد الانسان قنطرة تصل ما بين هذين الرأيين المتباعدين اللذين تفرضهما الظروف المتغيرة فى الدول المختلفة .

بيد أنى لا أشارك رأى القائلين بأن المؤتمر لم يخدم غاية نافعة : (فأولا) لما كنت أحد المندوبين عن مصر فقد شعرت بأنه وان يكن الوصول الى اتفاق بشأن المسائل الهامة أمراً محالا ، فانه مع تقدم المناقشات قد زاد إدراك كل وفد للصعاب التى تواجه الدول الأخرى . وشدة القوى التى لا بد من تقديرها اذا أريد للأزمة الانتهاء بفعل مجهود بشرى مقصود ، ولا يمكن أن نتجاهل أثر ذلك الادراك فى فى الأذهان، فلعله يساعد على الوصول الى نتيجة محمودة اذا عاد المؤتمر كما نؤمل الى الانعقاد فى ظرف أكثر ملائمة .

و (ثانياً) قد اتضح أن الغالبية العظمى للدول ترحب بتثبيت العملة واعادة الذهب مقياساً عاماً لها . وتود أن يكون ذلك غرضاً يعمل له ان لم يمكن تحقيقه فى المستقبل القريب . وقد ظهر أن تلك الدول قليلة الثقة بنظم النقد «المسيرة» والكاملة نظرياً والتى كتب عنها كثيراً .

وهذا على أى حال شىء كسبه العالم من المؤتمر ومن المحتمل جد الاحتمال أنه لولا الصعاب العظيمة والارتباك الذى أحاط بموقف الولايات المتحدة وحال دون اشتراكها فى المؤتمر وجعل من المحال للدول الأخرى أن تعمل وحدها ، لولا ذلك لاتخذت الخطوات الأولى فى سبيل تثبيت النقد تثبيتاً عاماً .

وطبيعى أن نقلق لظهور هذا العائق الكبير فى سير العمل الموحد فى اللحظة الأخيرة . وفضلا عن ذلك يصعب على الكثيرين منا أن يفهموا التدابير المختلفة التى تعاقبت بسرعة مدهشة أو أنهم يرتابون فى نجاحها .

غير أنه مما يبعث الصبر فى نفوسنا أن نتذكر الموقف الشديد الحرج الذى واجه الرئيس روزفلت منذ سنة . فان الولايات المتحدة كانت قبل الأزمة قد بلغت من الثروة ووصل أهلها الى مستوى للمعيشة لم يسبق مثلها لأية دولة أخرى من دول العالم ، فكان هذا داعياً الى اشتداد رد الفعل عليها حين داهمتها الضائقة بكل قوتها ، حتى حل محل التفاؤل الذى لا حد له جزع قريب من اليأس ، وصار العجز المتزايد وجوع الملايين من الخلق وخطر الافلاس العام تقريباً . ونحن اذا تذكرنا ذلك

فقد نفهم ما قرره الرئيس روزفلت من أن الوقت قد حان لتطبيق علاجات البائس لأمراض بلاده البائسة .

ومما يدعو الى الغبطة أنه بدت منذ حين دلائل ، أن تكن صغيرة فانها لا شك فيها ، تدل على أن التجارة قد بدأت أخيراً فى الانتعاش ، وهـذا على الرغم من عدة تدابير اتخذتها الحكومات بقصد انعاش الحالة فى بلادها فلم تؤد الى هذه الغاية وانما أخرت الشفاء بزيادتها من شدة الأزمة العامة . على أن الحذرين ممن يرقبون الحالة ينبهوننا الى أن ذلك الانتعاش انمـا يلاحظ فى التجارة الداخلية للدول لا فى التجارة الدولية ، ولـكن لا شك أن هناك خطوة أولى فى سبيل الانتعاش العالمى . تتمثل فى أن كثيراً من الدول قد وصلت الى هذا الحد فى حل مسائل ميزانيتها وفى اعادة توازنهـا التجارى ؛ كما تمثل تلك الخطوة فى أن الدول كلها تقريباً قد نقصت فيهـا العطلة نقصاناً يستحق الذكر . وفوق كل ذلك فان زيادة الشعور بالثقة تسود كل مكان . أجل انى أقر بأن المرض الذى ظل العـالم يقاسيه هو أخطر من أن يعالج بطرق المرحوم المسيو كوبه وحدها . ولـكن لا شك فى أن للثقـة شأن فى النظام الدقيق الذى تسير عليه التجارة الدولية ، وسيزيد جو الترقب صفاء اذا كانت هذه الثقة الوليدة تمتد أيضاً الى عالم السياسة ، واذا استطاعت الدول الـكبرى أن تنسى تلك المخاوف المتبادلة بينها والتى تعوق التعاون التام وتهدد تقدم العالم بهدوء فى سبيل البرء من علته .

وانى لا أرى داعياً لأن ابدل رأيى الذى ذكرته لـكم منذ ثلاث سنوات من أن مصر ستكون من أولى البلدان التى تجنى الفوائد من عودة العالم الى أحوال أقرب الى الطبيعة . وهى بالمقارنة بالبلدان الزراعية الاخرى تعد سعيدة فان أرضها من أخصب الاراضى فى العـالم وزراعها الصغار لا يماثلهم زراع بلد آخر فى الصـبر والنشاط ونيلها العظيم ينجيها من تلك التغييرات الجوية التى تصيب من وقت الى آخر أقطاراً أخرى تعتمد حاصلاتها على مقدار سقوط المطر وتوزيعه كل سنة ، وهى فيما يخص مورد غذائها تعد كافية حاجاتها ، وفى مقابل أثمـان البضائع التى تحتاج الى استيرادها وخـدمة ذلك الجانب من دينهـا الموجود فى الخارج ، لديها من قطنها الجيد مادة لم يستطع زبائنها أن يستغنوا عنها حتى أوقات الشدة الحاضرة ، وقد وصلت صادرات القطن فى السنة المـاضية الى ما يعد رقماً قياسياً لهـا ، وان يكن السعر لم يزد كثيراً على نفقات الانتـاج فانه لا شك أن جمهور المزارعين —

الذين عاونهم تخفيض فى الضرائب جاء فى أوانه — هم الآن أحسن حالا مما كانوا عليه قبل عام .

بيد أن هذه المزايا الطبيعية ما كانت فى حد ذاتها لتجعل مصر فى موقفها الحالى الباعث للأمل ، بل ان وراءها تقاليد جيل من حسن الادارة المالية ، وهى ميراث تجعله كل حكومة ولاريب أول شىء تحتفظ به ، ولذا فان الثقة بها عالية واذا كان قد لزم تخفيض المصروفات العامة وربما يبقى أمراً لازما مدة أخرى فانها لم تواجهها تلك المشاكل الحادة التى تنجم عن عجز الميزانية والتى أحدثت ارتباكات كثيرة فى دول أخرى ، وإذا خصمنا من دينها العام ذلك الجزء الذى اشترته الحكومة ، فان معدل مايصيب الفرد من سكانها من ذلك الدين هو ٥ر٥ جنيه انجليزى ، ومجموعه أقل من ايرادات ثلاث سنوات . ومعدل فائدته نحو ٣ ¾ فى المائه بينما توجد فى مقابل ذلك الدين أملاك ذات أهمية كبرى ماثلة فى سكك الحديد وأعمال الرى والأعمال الأخرى المنتجة التى أنشأتها الحكومة .

وأخيراً ، مهما يكن مستقبل نظام العملة فى مصر — الذى ينبغى أن يتوقف تشكيله النهائى على أحوال العالم بعد استقرارها — فلاشك ان مصر قد استفادت تجارتها كثيراً فى هذه السنوات التى تخللتها الأزمة والاضطراب ، من أن عملتها قد ارتبطت بعملة هى أوسع العملات انتشاراً فى العالم ، وأنه بفضل نوع مال التغطية المحفوظ مقابل اصدار البنكنوت وسهولة ابداله ، وكون تداول البنكنوت قد روعى فيه بدقة أن يكون بقدر حاجات التجارة بفضل ذلك كله ، لم تبد أية صعوبة فى الاحتفاظ بتلك الرابطة بين العملة المصرية والجنيه الاسترلينى عند سعر لايتغير وبهذا بقيت مصر من جهة بمنجاة من هبوط الاسعار الذى كان لايمكن تلافى وقوعه اذا بقيت عملتها مرتبطة بالذهب ، ومن جهة اخرى بعدت عن تلك الريب والاخطار التى نشأت من كون العملة غير مرتبطة بشىء أصلا .

٣ — رأى المسيو بيريتيانى

نشر المسيو (PERIETEANU) مفتش عام الطرق والكبارى بحكومة رومانيا فى المجلة الاقتصادية الدولية سنة ١٩٣٣ التى تظهر شهرياً بالفرنسية فى بروكسل بحثا مستفيضاً عن (الأزمة العالمية) وهو جدير بالاشارة اليه وتمحيص ماجاء فيه ليطلع رجال الأعمال وعلماء الاقتصاد فى مصر على آراء الكتاب الاجانب فى باب كثر

التحدث والكتابة فيه . ولقد تعددت الآراء وتباينت الحلول فى عرض أوالتعرض لأسباب الأزمة العالمية ونتائجها .

حقيقة انه كان للسياسة التى اتبعتها بعض الأمم تأثير عظيم ساعد على استفحال الأزمة ورسوخ قدمها هذه المدة الطويلة . ولكن ليست العوامل السياسية هى كل شىء فى تفاقم الأزمة بل يجب أن يضاف اليها أسباب أخرى مالية واقتصادية . فباجتماع العوامل السياسية والاقتصادية والمالية وتفاعلها كالتراكيب الكيمياوية اشتدت الأزمة وعظم خطرها وامتد نطاقها واتسع لها مجال الفتك بالجزء الأكبر من الأمم والأفراد ، فصارت تنتشر فى العالم بسرعة فائقة لدرجة أصبح فيها العلاج الفردى غير شاف ولا طائل منه ، وانما لا بد لعلاجها علاجا فعالا من حقنها بالمصل الدولى : مصل التضامن الدولى فى العمل والاخلاص فى القول مع طهارة السريرة ، فلا تضمر دولة للاخرى غير ما تظهره لها من علامات المسالمة والود .

فالعوامل المالية ذات أثر على نظام الملكية (PROPRIÉTÉ) أما العوامل الاقتصادية فلها أثرها على نظام الانتاج . وأخيراً فان للسياسة مفعولها وأثرها على النظام العام . وهذه العوامل الثلاثة الأساسية للازمة العالمية ليست مستقلة بعضها عن بعض بل هى مرتبطة ارتباطا وثيقاً بعضها ببعض خصوصاً وان الأمور المالية والاقتصادية فى شدة الحاجة إلى استتباب السلام العالمى وانتشار الطمأنينة فى النفوس، فيهدأ روع أصحاب الأموال ويأمنون على أموالهم وعندئذ فقط تسير الاعمال المالية والاقتصادية على خير نظام اذ لا تتعرض الأموال والجهود الى اخطار التقلبات السياسية التى كثيراً ما نشأت عن كثرة تغيير نظم الحكم فى أكثر الامم فى السنوات الاخيرة .

ولما كان أساس الازمة الحالية أمورا ثلاثة : السياسة والمال والاقتصاد . فيحسن فحص كل منها على حدته .

١ — الأسباب السياسية للأزمة .

فى اليونان اضطراب سياسى مستمر . فهى تارة حكومة دكتاتورية ، وتارة ديموقراطية وأخرى تسعى الى استرداد النظام الملكى . وفى المانيا ارتباك سياسى ما بعده ارتباك . استمر قتاله العنيف داخلياً مدة طويلة بين أعداء هتلر وأنصاره .

فكان كل يتجاذب السلطة ويعمل على وضع يده عليها الى أن نجح هتلر بتحقيق أمنيته ، ولكن سرعان ما استولى على قيادة الحكم حتى اختلط الحابل بالنابل حيث اعتدت السياسة على الدين ، وان كانوا يزعمون غير ذلك . الا أن صراخ اليهود فى المانيا وفى غير المانيا قد بلغ عنان السماء فمنهم من شد ركابه ورحل عنها ومنهم من آثر البقاء وتحمل الضيم . ثم تحركت الطائفة الاسرائيلية فى انحاء العالم وفى مصر أيضاً . فاحتج المصريون اليهود على اضطهاد اخوانهم الالمان ، ولهذا نشطت هذه الطائفة وصارت تعمل حتى الآن بكل ما أوتيت من قوة وشدة لانقاذ يهود المانيا من شر ما وقعوا فيه عقب الانقلاب السياسى الاخير فى ألمانيا . وكلنا يعلم قوة هذا العنصر العامل وما فيه من جد وبأس فى الاوساط المالية والعملية وغيرها .

وفى اسبانيا استبدلت الحكم فى بادىء الأمر فى عهد الملكية بالنظام الدكتاتورى ولما فشل استعيضت الملكية بالنظام الجمهورى ، وهى أمنية كثيراً ماتشوق الى تحقيقها أغلبية الاسبان ، ورغم وصولهم الى ماتاقت اليه أنفسهم من نظام الحكم فلم تهدأ البلاد لأنها تخرج من ثورة لتقع فى ثورة أخرى لاختلاف أنصار الملكية وزعماء الشيوعية وقادة النظام الحاضر فى وجهة النظر السياسية ، وكذا كان الحال فى البرتغال وهذا عدا ماحدث فى النمسا وبلغاريا ورمانيا وبولونيا

وفى أمريكا الجنوبية ترى القتال ناشبا بين شيلى وجارتها أو بين باراجواى وجارتها أو بين بولفيا وغيرها . ثم لا أحدثك عن الحروب المستمرة فى الشرق الأقصى بين اليابان والصين ، ولا عما حصل فى الشام وفلسطين والعراق والأفغان والهند وبلاد العجم من اضطراب . أما فى ايطاليا وتركيا وروسيا فقد هدأت العاصفة السياسية الداخلية واستقر الرأى على نظام الحكم ولكن لم يتم ذلك الا بعد عراك عنيف بين الأحزاب كان له أثره فى ازعاج العالم وتوجيه قوى قادة السياسة العالمية نحو مراقبة هذه الثورات حتى لا يناالهم منها مكروه أو أذى . فكانت جميع هذه الحوادث السياسية الخطيرة لا تترك المجال فسيحاً والطريق مأمونا لرجال الأعمال المالية والاقتصادية وكانت التجارة والصناعة محفوفة بالمخاوف . فلم يستطيعوا الاستمرار فى أمور الانتاج والعمل النافع . ولم يتمكنوا من تصريف حاصلاتهم الزراعية والصناعية لأن جميع هذه الأعمال تحتاج الى جو سياسى هادىء ونظام فى الحكم ثابت الى حد ما . أما الجو المكفهر فانه يجعل المصارف تحبس أموالها وتغل يدها ثم يجعل أصحاب الثروة من الأفراد

يحجمون عن القيام بالمشاريع الاقتصادية والمالية خشية ضياع أموالهم فى هذا البحر المضطرب . ولذا فان الاضطراب السياسى يشل الحركة المالية والاقتصادية فى جميع نواحيها . ولن يستقيم المركز المالى والاقتصادى العالمى ما لم تتحسن الأمور السياسية . وتهدأ العواصف المثيرة للخواطر والمزعجة للنفوس . والمضيعة للاموال . والاطمئنان هنا هو التأكد من وجود الثقة فى المعاملات المالية والاقتصادية ومتى توافرت هذه الثقة كان الأمل عظيما فى النجاح . وكان الأمل أعظم فى زوال هذه الأزمة المزمنة . وتحقيقاً لهذه الأمنية الغالية فقد دعا الرئيس روزفلت رؤساء حكومات فرنسا وايطاليا وألمانيا الى اجتماع عقده فى نيويورك وانجلترا للتشاور فى الأمر لحل ما بين هذه الأمم من المشكلات رغبة فى الوصول الى وضع حد لهذه الازمة .

وكما تسوء الأحوال المالية باضطراب الأمور السياسية فان الامور السياسية تضطرب بسوء الاحوال المالية إذ قد تؤدى الى توتر العلاقات السياسية فكأننا فى دائرة فاسدة لانهائية . حيث تسوء الاحوال المالية بسوء الاحوال السياسية ، وتسوء الاخيرة بسوء أحوال الاولى . وللخروج من هذا المأزق لابد من تنظيم الاحوال السياسية والأمور المالية فى آن واحد . ولا يجوز معالجة شطر دون الآخر بل لابد من معالجة الشطرين لأنهما مرتبطان بعضهما ببعض كل الارتباط .

٢ — الأسباب المالية للأزمة

حصر المسيو (بيريتيانى) الاسباب المالية للازمة فى أمرين : فى نظام النقد ثم فى نظام الاعتماد أو الائتمان

(١) النقد : يقوم نظام العملة فى العالم غالباً على أساس العملة النقدية القابلة التحويل . وللذهب من هذا النظام وظيفتان : الأولى استخدامه كقاعدة للتعامل . والثانية : استعماله كمال الاحتياطى .

فالذهب المخصص للتعامل لابد وأن يكون ثابت القيمة الى حد ما ولو أن الذهب فى حد ذاته كمعدن من المعادن الثمينة متقلب الاسعار وينقاد لتغيرات الاحوال فى الاسواق . وتقلبات أسعار الذهب المخصص للتعامل قليلة بالنسبة لتقلبات أسعار لوازم المعيشة الاخرى

أما الذهب المخصص للمال الاحتياطى فلابد له من ثلاثة شروط أساسية :

أن يكون قابلا للاحتفاظ به أو بعبارة أخرى قابلا للايداع . وان يكون قابلا للتجزئة وأخيراً أن يكون سهل النقل من جهة الى اخرى وهذه الشروط الثلاثة متوفرة فى الذهب ، ورغم ذلك فانه يعزى اليه عيبان : انه قليل الكمية . وانه موزع بين العالم بطريقة سيئة وغير عادلة . فهو كثير فى جهة وقليل فى جهة أخرى .

(٢) الائتمان : أساس الائتمان الثقة . إذ يأتمن البنك عميله . أو يأتمن صاحب الثروة غيره فيعهد اليه بأمواله لاستثمارها . هذا متى وجدت الثقة . أما إذا فقدت فقد وقفت حركة العمل واختفى المال من الاسواق لأن أصحابه يحتفظون به . والآن فثقة البنوك فى المتعاملين ضعيفة بل تكاد تكون معدومة . ولهذا السبب القوى تأثرت الاعمال التجارية وتعطلت لعدم وجود المال اللازم لانعاشها . والمال يبحث دائما عن الجهات الموثوق بها . فاذا وجدها وتأكد منها ووثق بها خرج من مكانه للاشتراك فى الاعمال التى هى أهل لهذه الثقة حيث يوجد الانتاج والعمل المثمر الذى لايشوبه تقلب الاهواء السياسية ولاتعرقل سيره الاضطرابات الداخلية .

المال لا وطن له ولادين . يذهب أينما وجدت المنفعة . المادة تبحث عن المادة . والمادة المالية هى المنفعة المادية . فلا عجب إذا رأينا المال يسلط جهوده أو يجتمع فى أمة واحدة من الامم خصوصاً وانه سهل الانتقال من جهة الى أخرى . فالثقة هى التى تجذب الاموال الى البلاد التى يتوافر فيها هذا الشرط

وتخوف أصحاب الاموال واحجامهم عن استثمار أموالهم نشأ عن النفسية المضطربة التى أوجدتها الحرب الكبرى حيث أصبحت الملكية غير محترمة فى أيام الحرب وبعد انتهائها . ونتج عن عدم احترام الملكية عنصر جديد غريب وهو عدم احترام الالتزامات وعدم الاهتمام بتنفيذ التعهدات . كل هذه العوامل السيئة ساعدت على حبس الاموال وتمسك اصحابها بعدم استغلالها فى الاعمال التى لا يطمئنون لها .

وأول الاخطاء التى ارتكبها الافراد ثم الحكومات عقب انتهاء الحرب الكبرى محاولة زعماء الامم القاء تبعة هذه الحرب بعضهم على بعض ثم محاولة الامم القاء هذه المسئولية بعضها على بعض أيضاً . فحاولت المانيا إلقاء هذه المسئولية على فرنسا وحاولت فرنسا إلقاءها على المانيا . وكذا كان الحال فى الدول الاخرى التى لعبت دورها فى الحرب . فكدت الافكار وأجهدت القرائح للتخلص من مسئولية اشعال نار الحرب العالمية . وربما كان لهذه الدول بعض العذر لأن كلا منها كان يسعى فى

ذلك للحصول على نصيب وافر فى التعويضات . فلا تضعف مسئوليتها فى اشعال الحرب نصيبها فى هذه التعويضات .

وبدأت بعد ذلك أمريكا بمطالبة الحلفاء بدفع ما اقترضوه منها أثناء الحرب فتحولت كل دولة مدينة لأمريكا نحو مدينها من الدول الأخرى وطالبتها برد ما عليها من الديون . ثم اتفق الجميع أو اعتمد الجميع فى سداد هذه الديون على نصيبهم فى التعويضات المفروضة على الدول المخذولة التى خسرت الحرب . وكأن جميع الديون تجمعت وتوقف سدادها على دفع المانيا لهذه التعويضات التى الزمت بها فى معاهدة الصلح فى فرساى

كل هذا حسن نظريا ولكنه من الوجهة العملية التنفيذية غير مقبول لان الدول المنتصرة لم تفكر أو لم تشأ أن تفكر حين أجمعت كلمتها على حصر الديون فى صعيد واحد ، فى ألمانيا وحلفائها . مع العلم بأن الدول المهزومة لم تخسر الحرب فحسب بل خسرت كل شىء من مال وولد وأرض . وتعطلت جميع مصالحها الحيوية الاقتصادية والزراعية والتجارية والمالية . فكيف لها وهذا حالها أن تستطيع دفع هـذه التعويضات ؟ وقد يقال لماذا قبلت المانيا دفع هذه التعويضات الفادحة فى بادىء الأمر ؟ والاجابة على ذلك هى (أنا الغريق فما خوفى من البلل) وهل للمخذول حق فى الكلام أو الاعتراض أو الرفض ؟ وهل للضعيف قوة ؟ والضعيف يقبل مايملى عليه . وكيف لألمانيا أن ترفض والسلاح مسلط عليها من كل ناحية ؟

لا نزاع فى أنه لا بد من معاقبة المذنب على ذنبه وأن يؤدب المجرم على جرمه وأن يكلف كل من أتلف ملك غيره باصلاحه . كل هذا صحيح فى حدود المستطاع إذ يجب أن تكون لهذه الاحكام قوة التنفيذ . أما الاحكام التى لا يمكن تنفيذها فلا قيمة لها على صفحات الورق . كلنا نعلم أن جزاء القاتل الاعدام . ولكن هل يجوز تنفيذ حكم الاعدام على القاتل المنتحر أى القاتل الذى بمجرد ارتكابه جريمته يعمد الى الانتحار تخلصاً من حكم الاعدام أو لوخز الضمير الذى أحدث عنده رد فعل جعله يعاقب نفسه بيده الاثيمة . فتكون يد الجرم هى نفس اليد المنفذة للعقاب فهذا هو موقف الدولة أو الدول التى اشعلت النار فى العالم لانها قتلت غيرها أو كادت ثم انتحرت أو كادت تموت . فهل يجوز اعدامها وهى فى الاحتضار . ولذا يقول المسيو (بيريتيانى) انه كان يجب عقب انتهاء الحرب أن تتغاضى الأمم عما سلف من قسوة واجرام واسراف فى نفقات القتال . وأن تترك الماضى للماضى . على أن

يفكر الجميع فى المستقبل وكفى الفائز فخر الانتصار . وكفى المغلوب عقاب الهزيمة والخذلان .

ويقول نفر آخر إن أساس هذه الديون فاسد لأن الأموال التى أقرضتها أمريكا للدول المتحاربة لم تصرف الا فى اعمال التدمير والتخريب . ثم إنها ساعدت على استمرار الحرب مدة طويلة تفنن فيها المتحاربون فى معدات النضال . ومثل هذه الأموال التى استخدمت فى حرق العالم قد احترقت فى دورها من لهيب النيران التى أشعلتها على خطوط الحرب . والمال المحترق معدوم الفائدة . واذا كان ثمة فائدة حصلت عليها او ربح جنته بعض الأمم المتحاربة من هذه الاموال فالفائدة والربح محصوران فى المبالغة فى الشر والتفانى فى سفك الدماء وقتل الابرياء من رجال واطفال ونساء . فايداع الاموال فى مشاريع كلها شر على الانسانية وإثم وعدوان هو مقامرة خطيرة ومجازفة عقيمة خصوصاً وكلنا يعلم ان الغالب والمغلوب فى هذه الحرب خرج صفر اليدين وأصبح فى عسر مالى يئن من شدته حتى الآن وقد مضى على انتهاء هذه الحرب مايقرب من عشرين سنة ، ولو انه تخلل هذه الفترة فى بعض السنوات بارقة أمل فى تحسين الاحوال المالية والاقتصادية ولكن هذه الاحوال قد تبددت عند ما ظهر للعالم حقيقة الامر بأن الاحوال المالية والاقتصادية لم تهتد بعد الى الوسائل القويمة لتدعيم سيرها فى طريق الصواب .

انتهت هذه الحرب وخرج الجميع منهوك القوى خائر العزيمة ، عاجزا عن العمل المنتج ولكن لما عادت اليه الحياة واسترد بعض قواه شعر برغبته الى الانتاج فحاول الانتاج ووضعت الميزانيات على أساس الحصول على الديون والتعويضات فى أوقاتها ثم بدئت المشروعات الكبيرة فكثر الانتاج وفى الوقت نفسه قلت حركة الشراء وضعف التبادل الدولى فكسدت التجارة لهبوط مستوى التصريف وتوزيع هذه الحاصلات بضعف الاستهلاك لقلة المال المتداول ولسياسة الحماية التى اتبعها كثير من الدول ، وحتى انجلترا التى كانت فى مقدمة أنصار حرية التجارة فى أكثر العصور . وكان الغرض من اتباع سياسة الحماية هو تشجيع الصناعات الأهلية وايجاد عمل للعاطلين من العمال ومنع المصنوعات الأجنبية من غزو الاسواق المحلية التى تكدست فيها الحاصلات الوطنية على اختلاف أنواعها فهبط ثمنها لعدم امكان تصريفها ثم نتج عن سياسة الحماية التجارية تمسك الدول بما لديها من الأموال التى منعت استغلالها فى الدول الأجنبية .

وفوق هذا كله فان كثيراً من الأمم عدلت عن قاعدة الذهب فى التعامل . فكان النقد الورقى غير مضمون بما يعادله من الذهب . وفى هذه السياسة المالية ما فيها من الخطر المالى لأن ضعف ضمان هذه الأوراق يضعف الثقة بهذه الأوراق نفسها . ثم نضيف الى هذا الاضطراب العالمى المالى سياسة روسيا الاقتصادية التى حددتها لمدة خمس سنوات خرجت منها فى حال أسوأ مما كانت عليه قبل العمل بهذه السياسة ، علاوة على أنها أساءت الى كثير من الأمم ، لأن روسيا لجأت الى تشغيل نحو ١٢٥ نفساً فى أعمال الانتاج فتدفقت مصنوعاتها وحاصلاتها الزراعية فى الأسواق الأجنبية وغمرتها فألزمت الدول الأخرى الى محاربتها بسلاح أقوى ففرضت على منتجاتها رسوماً جمركية فادحة جعلت ثمن الحاصلات الروسية البلشفية يزيد عن ثمن الحاصلات المحلية فأعرض عنها الجميع ولهذه الأسباب فشلت روسيا فى سياستها الاقتصادية .

٣ — الأسباب الاقتصادية للأزمة

السبب الأساسى الاقتصادى للأزمة العالمية كائن فى اختلال التوازن الاقتصادى ، ولا يعتدل هذا التوازن إلا بتوازن الجهود فى إنتاج الحاجيات اليومية النافعة والصالحة للاستعمال ، وإنما لا بد أن يلاحظ عند توزيع الأموال على أمور الانتاج وإيداعها فى مثل هذه الأعمال : النوع ثم الكمية . فاستغلال الأموال واستثمارها فى أوجه الانتاج المتعددة يتطلب تعرف أحوال الاسواق والتكهن بما سيكون عليه عرض الحاصلات التى أنتجتها هذه الاموال . وهذا أمر يحتاج الى مهارة وقوة إدراك فائقة ، خصوصاً وأن رغبات المستهلك وطلباته تتغير بسرعة من وقت لآخر وبصفة خاصة بعد الحرب التى غيرت الأمزجة وأدخلت تعديلات واسعة النطاق بين طبقات الهيئة الاجتماعية حيث أفقرت الغنى ، وأغنت الفقير . كل هذه عوامل قوية أثرت فى التوازن الاقتصادى فى السنوات الأخيرة . فأصبحت حاجات الغنى الحديث العهد بالثروة تختلف كل الاختلاف عن حاجات الغنى الأصيل فيها ثم زالت عنه ، وترى الحديث العهد بالثروة يندفع فى أبواب الصرف اندفاعاً شديداً دون تمييز بين إنتاج وآخر لأنه لم يسبق له الخوض فى مثل هذه الامور . فقد يعنى بالغث من الانتاج ويهمل الجيد منه أو يتبع العكس فى مشترياته .

وهناك نوعان من الحاجات أولها حاجات الاستمتاع . وهذه الحاجات التى يرغب فيها المستهلك ليس من السهل على المنتج الوقوف على أنواعها وأسرارها .

لأنها تتعدد بتعدد المستهلك وتسير حسب أذواق كل من المستهلكين . ولكل مستهلك رأى فيما يحتاج إليه من هذه المصنوعات ، ولكل مستهلك نظر أيضاً فى هذا الباب من الانتاج . فكيف التوفيق بين أذواق المستهلكين المتعددة وبين حركة الانتاج؟ فللوصول الى تحقيق هذا التوازن لابد أن يتولى أعمال الانتاج رجال ذوو خبرة فائقة فى الأعمال الصناعية وبشرط أن يكونوا على دراية تامة فى الأمور الاقتصادية .

أما ثانى الحاجات ، أى ثانى الأمور التى يحتاج إليها المستهلك ، هى أن يطلب من المنتج مصنوعات وما إليها من أعمال الانتاج أشياء هو فى شدة الحاجة إليها لاستغلالها كمواد أولية فى أعمال إنتاجية أخرى يتولاها بنفسه ويمارسها فى مصانعه . فمن الواجب على المنتج الأصلى أن يراعى فى إنتاجه ما يحتاج إليه عملاؤه من المستهلكين الذين يقومون فى دورهم بأعمال الانتاج التى تتغير وتتنوع حسب طلبات عملائهم من المستهلكين وهذه الأعمال كلها تحتاج الى قسط وافر من الدقة فى الانتاج وبراعة فى ملاحظة تطور الأسواق التى ستعرض فيها هذه الحاصلات .

وأخيراً أقول إن المسيو (بريتيانى) يرى حلا لهذه الأزمة أن تتحمل كل أمة نصيبها من الخسائر فلا تعويضات ولا ما يماثلها . فتصلح فرنسا وبلجيكا وغير فرنسا وبلجيكا ما خربته لها ألمانيا وحلفاؤها ، ولا تدفع ألمانيا أى شىء الى فرنسا أو الى غيرها رغم إساءتها إليها بقتل رجالها وشبابها وتدمير بلادها وضياع أموالها وهذا رأى فيه من القسوة والظلم قسط كبير على فرنسا وحلفائها.

٤ — نصيب مصر فى المؤتمرات الدولية الاقتصادية لمعالجة الأزمة

من قال مؤتمرات قال اجتماعات لتبادل الرأى فى أمر من الأمور التى قد تكون اجتماعية أو سياسية أو مالية أو زراعية أو تعنى بأى ناحية من نواحى الحياة . وقد تكون هذه الأمور خاصة لايقصد منها الا اصلاح شؤون أمة واحدة من الأمم فتكون مؤتمرات أهلية . وقد يكون قصدها فائدة السواد الأعظم من الدول فتسمى حينئذ مؤتمرات دولية . ولكن ليس كل اجتماع يعقد يصح اعطاؤه اسم مؤتمر .

وقد يكون تبادل الآراء فى هذه الاجتماعات عبارة عن مناقشات حادة لرغبة كل

فريق فى الدفاع بكل مالديه من قوة عن وجهة نظره . وقد تكون هذه المناقشات هادئة . وقد تنجح هذه المؤتمرات فى الجزء الأكبر من الأعمال المعروضة عليها وقد تفشل كل الفشل فى جميع أعمالها . أو قد تنجح فى بعض الأعمال وتهمل البعض الآخر .

وقد اشتركت مصر — خصوصا فى عهدها الأخير — فى كثير من المؤتمرات وبصفة خاصة المؤتمرات الاقتصادية التى كان يمثلها فيها حضرة صاحب السعادة أحمد باشا عبد الوهاب وكيل وزارة المالية . وكان محور الابحاث التى كانت تدور عليها أعمال الهيئة المصرية فى مثل هذه الاجتماعات الدولية هو « القطن » . فالقطن هو حياة مصر الاقتصادية . وهل للجسم دون الحياة قيمة أو فائدة ؟ والى أن يظهر عامل جديد ينقذ مصر من خضوعها فى كلياتها وجزئياتها للقطن ، والى أن يظهر عنصر جديد يخفف ضغط الأزمات المتوالية على مصر بسبب القطن فانها سائرة فى طريقها المرسوم لها حتى تخرج من الضنك الذى يحل بها فى أغلب السنوات . ولذا فان مصر تشترك غالبا وفى أكثر الأوقات فى المؤتمرات لحل « المسألة القطنية المصرية » .

انعقد مؤتمر للقطن فى بارشيلونه وباريس وجنيف والقاهرة وغيرها ، هذا عدا لجان القطن الدولية التى انعقدت فى بلاد مختلفة لدرس شئونه . وتتلخص قرارات لجنة القطن المصرى الدولية المنعقدة فى دندرمير فى يوليه سنة ١٩٣٢ فيما يلى :

١ — اختبارات رطوبة القطن .

٢ — استمرار الاتفاق الخاص بالرطوبة لمدة سنة أخرى .

٣ — مكتب اختبار درجة الرطوبة .

٤ — مقدار الاستهلاك عن مختلف أنواع القطن المصرى ومزاحمة الحرير الصناعى .

٥ — الدعاية للقطن المصرى .

٦ — استبعاد الغبار من غرف الندف بالمحالج .

وأخيرا انعقدت اللجنة الدولية للقطن المصرى واجتمع مؤتمر القطن فى براغ فى يونيه سنة ١٩٣٣ . وحضر الاجتماع ألف وخمسمائة مندوب عن ست وسبعين دولة تقريبا . وتتلخص أعمال لجنة القطن فيما يلى :

١ — تحديد الاتفاق الخاص برطوبة القطن الذى تم بين الغزالين ومصدرى القطن بالاسكندرية على أن تكون درجة الرطوبة ٨٫٥ ٪ مع تجاوز ٤ ٪ زيادة أو نقص عن هذا الحد .

٢ — استعمال أكياس مصنوعة من القطن للتعبئة .

٣ — عدم الاكثار من أنواع القطن الطويلة الفتلة مع الاكتفاء بتحسين الموجود منها الآن .

٤ — استعمال القطن المصرى لصنع إطارات السيارات .

٥ — مزاحمة الحرير الصناعى للقطن المصرى .

وتنحصر أبحاث مؤتمر القطن فيما يلى :

١ — أسباب الانحطاط فى صناعة القطن العالمية وهى :

(أولا) المغالاة فى استخدام الآلات حيث كانت تستخدم اليد .

(ثانيا) انتقال محور الصناعة القطنية من أوروبا وأمريكا الى آسيا وأفريقا بفضل ادخال المغازل فيهما وبصفة خاصة فى اليابان .

٢ — تحديد انتاج غزل القطن دوليا — لم توافق عليه الأغلبية .

٣ — تأثير عمليات البورصة فى سوق القطن وغزله — أن يعدل تشريع بعض البلدان التى تعتبر المضاربات فى البورصة مغامرات غير ملزمة قانونا وطلب اعتبارها أعمالا قانونية صحيحة . (انظر قرارات المؤتمر فيما يلى) .

٤ — التجارة وتقلبات النقد : والحقيقة التى انتهى الجميع اليها هى (أنه لا يرجى الخروج من هذه الفوضى الاقتصادية العالمية الا اذا أسست المبادلات الدولية على نظام نقد مستقر يكون مقياسا عادلا لها جميعا) .

٥ — تحديد الاعتمادات المالية التى يمنحها الغزالون لعملائهم وهى مسألة لا تهم مصر لأن الامر فيها معكوس لأن تجار الصادرات هم الذين يمنحون عملائهم الغزالون أجلا للدفع . وعلى كل حال فقد أبدى المؤتمر أمنيته بأن يكون أقصى حد للاعتمادات تسعين يوماً .

٦ — حماية الغزالين من نتائج توقف عملائهم المصدرين . أهمل المؤتمر هذه المسألة لأنه لا يعنيه من أمرها شىء مادام المصدر المصرى لا يتقاضى الثمن إلا بعد شحنه للبضاعة

أما قرارات المؤتمر فتنحصر فيما يأتى :

١ — رجاء وزارة الزراعة بالولايات المتحدة إنجاز التدابير الحازمة لازالة الغش فى حزم بالات القطن الامريكية إذ ينجم عنه خسائر مالية للغزال واضطراب عام فى التجارة . ويقترح المؤتمر أن يختم غلاف البالات ختما خاصاً له رقم متسلسل يسمح بتتبع الجهة التى صدر الغش منها .

٢ — ارتياح المؤتمر لوضع مسألتى القطع وعرقلة الاعتمادات المالية فى مكان بارز من برنامجه .

٣ — يرى المؤتمر تعديل نظم بورصات القطن للصناعات القطنية العالمية لأنه يمقت استخدامها كأداة للمضاربة ولذا فانه لايسمح للمدينين قليلى الذمة بأن يتذرعوا بالقوانين للهرب من ديونهم الناشئة عما عقدوه من عمليات مؤجلة .

٤ — يجدد المؤتمر الاتفاق الحالى ، الخاص برطوبة القطن المصرى ، الذى عقد فى مؤتمر باريس ليبقى مفعوله الى أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ .

٥ — يرى المؤتمر أنه من مصلحة الصناعة القطنية أن يتجه الزراع المصريون فيما عدا الكميات التى يحتاج اليها الغزل الانيق الى انبات أقصى ما يمكن من القطن المتوسط التيلة مع العناية الخاصة بتناسق طول الفتلة وقوتها .

٦ — ثبت للمؤتمر من الاختبارات التى أجريت الى الآن ان القطن يمتاز عن القنب فى حزم بالات القطن المصرى .

ومما هو جدير بالذكر التقرير الذى رفعه المسيو (اوتو بنكفتز) للمؤتمر ، والذى قسم فيه بلاد الانتاج الصناعى القطنى الى ستة أقسام كالآتى :

١ — تملك بريطانيا العظمى ٥٢ مليون مغزل — ثلث المجموع العالمى — فوضعها فى المرتبة الاولى .

٢ — ووضع ممالك اوربا الاخرى فى المرتبة الثانية لأن لديها ٥٠ مليون مغزل

٣ — ووضع روسيا فى المرتبة الثالثة لأن لديها ٩ ملايين مغزل .

٤ — ووضع آسيا فى المرتبة الرابعة . وكانت هـذه القارة أوسع مجالا للتصدير فأصبحت الآن ميداناً للحرب والمزاحمة العنيفة . وقد تغلبت اليابان على الهند فى هذا الميدان بعد أن كان لها المقام الأول بفضل مهارة عمال اليابان وتشغيلهم حسب نظام الوجبتين أى ان المغازل تشتغل بلا انقطاع ليلا ونهاراً رغم ان آسيا بأجمعها لاتملك اكثر من ١٣ ٪ من مجموع المغازل العالمية ولكنها تستنفد ٣٤ ٪ من القطن الذى ينتجه العالم . ولقد مكنت اليابان بلاد الصين من ان تزيد استهلاكها بمقدار مليون بالة بفضل ما تملكه اليابان فى هذه البلاد من المصانع .

٥ — ووضع امريكا فى المرتبة الخامسة حيث يوجد فى امريكا الشمالية والجنوبية ٣٦ مليون مغزل .

٦ — ووضع افريقا واستراليا فى المرتبة السادسة لانهما تستوردان منسوجاتهما القطنية من الخارج لقلة مالديهما من المصانع .

ثم اضاف الى ذلك فى تقريره (ان القسم الأول والثانى — بريطانيا وأوربا — فى حالة خطرة . وان القسم الخامس — امريكا — يستطيع أن يحتفظ بمركزه الحالى . وان حالة روسيا غير معلومة تماماً . وان آسيا قد قلبت التوازن القديم وأصبحت اليابان « فزّاعة للصناعة القطنية ») .

ولقد وضع حضرة صاحب السعادة احمد باشا عبد الوهاب مذكرة عن مصر فى المؤتمر الاقتصادى الدولى وأقرها مجلس الوزراء لتكون اساساً للخطة التى يسير عليها المندوبون المصريون فى « مؤتمر النقد والاقتصاد » فى صيف سنة ١٩٣٣ . ويتضمن جدول الأعمال حسما اعدته اللجنة المواضيع الآتية :

اولا — المسائل المالية وهى :

١ — سياسة النقد والائتمان .

٢ — الصعاب المتعلقة بالمبادلات النقدية .

٣ — مستوى الاسعار .

٤ — حركة رؤوس الاموال .

فيما يختص بالنقطتين الاولى والثانية فانه يجب على مصر أن تكون من محبذى تثبيت العملة فى البلاد المختلفة وادراكها الاستقرار الضرورى لسير التجارة والصناعة فى سبيل النهوض . كما ان كل حل لموضوع النقد والائتمان يجب ان يكون من اثره رفع مستوى الاسعار عموماً والحاصلات الزراعية بصفة خاصة .

وليس لدى الحكومة المصرية مصلحة كبرى فيما يختص بحركة رؤوس الأموال . وإنما يجب بحث ما اذا كان من الممكن منع تدفق رؤوس الأموال الطليقة (Loose Capital) من مركز مالى الى آخر دون رقابة وهو سبب من أهم أسباب ارتباك التجارة العالمية . وهذه الأموال الطليقة كانت موظفة فى معاملات تجارية ولكنها الآن سحبت لتوظف فى عمليات مالية مما يؤدى الى تقلص النقد الدولى ويساعد على تخفيض مستوى الأسعار . والحكومة المصرية تفضل توجيه تلك الأموال الطليقة نحو التجارة لاستغلالها فيها بدلا من العمليات المالية .

ثانياً — المسائل الاقتصادية وهى : تحسين أحوال الانتاج والمبادلات التجارية مع توجيه عناية خاصة الى المسائل الآتية :

١ — سياسة التعريفة الجمركية .

٢ — منع وتقييد التوريد والتصدير وتحديد الكمية المستوردة وإقامة غير ذلك من الحواجز التجارية .

٣ — الاتفاقات التى تعقد بين المنتجين .

أما فيما يتعلق بالقسم الاقتصادى فان الحكومة المصرية تسعى جهدها لتحسين انتاج محصولها الرئيسى (القطن) . وسياسة مصر الجمركية فى غاية من الاعتدال لأنها لم تبلغ بوجه الاجمال الحدود التى اقترحها أحد أعضاء المؤتمر الاقتصادى الذى اجتمع فى سنة ١٩٢٧ فى جنيف البروفسير (كاسل) أحد ممثلى دولة السويد إذ عرض على المؤتمرين تحديد نهاية عظمى للرسوم قدرهـــا ٥ ٪ على المواد الغفل و ١٥ ٪ على الأصناف غير المستكملة الصناعة و ٢٥ ٪ على المنتجات التامة الصنع بينما الحكومة المصرية قد حددت رسومها الجمركية على أسس أدناها ٤ ٪ من قيمة المواد الأولية الضرورية للصناعة أو الزراعة . وأقصاها ١٥ ٪ على المواد التامة الصنع وذلك فيما عدا بعض استثناءات أغلبها عن أدوات الترف أو أصناف تفرض عليها ضرائب مالية فى سائر البلدان . ثم إن مصر بعد أن استردت حريتها الجمركية استمرت فى اعطاء التسهيلات التى كانت تمنحها من قبل لتجارة جميع الدول فتمتعن جميعاً (حتى الآن) بمعاملة الدولة الأكثر رعاية .

هذا فيما يتعلق بنصيب مصر فى هذا المؤتمر . ولكن من الضرورى الوقوف على بعض ما دار من تبادل الآراء فى هذا المجتمع الاقتصادى الدولى بين مندوبى الأمم المختلفة .

أما التقرير الذى وضعه حضرة صاحب السعادة أحمد باشا عبد الوهاب وكيل وزارة الماليه وشرح فيه رأيه عن هذا الموتمر فنلخصه لأهميته ولكونه من أبلغ الوثائق الاقتصادية فيما يأتى[1] :

قبيل انتهاء مؤتمر لوزان اعتزمت الدول المشتركة فيه أن تتخذ التدابير اللازمة لحل بقية المشاكل الاقتصادية والمالية التى هى من أسباب الأزمة العالمية الراهنة والتى قد تمد فى أجلها . فطلبت من عصبة الأمم أن تدعو الى عقد مؤتمر اقتصادى نقدى تحضر جدول أعماله لجنة تمهيدية من الخبراء المضطلعين . ففى ١٥ يوليه سنة ١٩٣٢ قرر مجلس العصبة تشكيل (لجنة تنظيم المؤتمر) برياسة السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية .

---

(١) نشر هذا التقرير بصحيفة التجارة والصناعة فى عدد مارس سنة ١٩٣٤

وبناء على قرارات اتخذها مجلس العصبة فى نفس تلك الجلسة ، وعلى قرارات اخرى اتخذتها لجنة تنظيم المؤتمر فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ شكلت لجنة الخبراء على الوجه الآتى :

(ا) خبير مالى وآخر اقتصادى من البلدان التالية :
ألمانيا — بلجيكا — بريطانيا العظمى — الصين — الولايات المتحدة الأمريكية — فرنسا — الهند — إيطاليا — اليابان .

(ب) ستة خبراء ينتخبهم مجلس عصبة الأمم على الوجه الآتى :
ثلاثة للمسائل المالية من بولندا — سويسرا — فنلندا .
« « الاقتصادية من تشيكوسلوفاكيا — المجر — الأرجنتين

(ج) خبيران يعينهما بنك التسوية الدولى .

(د) مقرر الشؤون المالية لدى مجلس عصبة الأمم (النرويج) .

وفضلا عن ذلك فقد طلب للاشتراك فى أعمال اللجنة التمهيدية كل من مكتب العمل الدولى فعين ثلاثة مندوبين ومعهد الزراعة الدولى فعين مندوبا .

ودارت مخابرات بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أسفرت عن قبول هذه الأخيرة المساهمة فى أعمال اللجنة بشرط ألا تدرج مسائل التعويضات والديون الحكومية وفئات الرسوم الجمركية فى برنامج المؤتمر وأن يتضمن هذا البرنامج فى شطره المالى مشكلة الفضة .

وقد اجتمعت لجنة الخبراء التمهيدية للمرة الأولى فى جنيف من ٣١ أكتوبر الى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ برياسة الدكتور (تريب) رئيس بنك هولاندا ومندوب بنك التسوية الدولى ، ثم اجتمعت للمرة الثانية فى مستهل يناير سنة ١٩٣٣ وقد وضعت مقترحاتها التى رأت أن تكون أساسا لأبحاث المؤتمر فى صيغة مشروع مفصل لجدول أعماله وقد متها الى لجنة التنظيم فوزعت بعد أيام قلائل على الدول المدعوة الى المؤتمر .

وانعقد مؤتمر النقد والاقتصاد فى لندن وقد افتتحه حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى فى ١٢ يونية سنه ١٩٣٣ ، وبعد أن ألقى جلالته خطبة الافتتاح مرحبا بوفود الأمم ومستعرضا حالة العالم وداعيا للمؤتمر بالتوفيق غادر قاعة الاجتماع فتولى الرياسة جناب المحترم المستر (رمزى مكدونالد) رئيس الوزارة البريطانية .

وبلغ عدد البلدان التى دعيت للاشتراك فى أعمال المؤتمر ستا وسبعين دولة ،

أجاب الدعوة منها أربع وستون دولة . وفضلا عن هؤلاء فقد ساهم فى أعمال المؤتمر بصفة استشارية كل من الهيئات الآتية :

اللجنة المالية ، واللجنة الاقتصادية ، ومكتب المواصلات والنقل التابعة كلها لعصبة الأمم ، ثم مكتب العمل الدولى ، ومعهد الزراعة الدولى ، وبنك التسوية الدولى .

وقبل اجتماع المؤتمر ببضعة أسابيع اقترحت الولايات المتحدة الامريكية فى جلسة من جلسات لجنة التنظيم عقد هدنة جمركية مدة قيام المؤتمر على أن يكون من حقها الانسحاب من هذا الاتفاق بعد ٣١ يوليه سنة ١٩٣٣ . فلما انعقد كان أربع عشرة دولة قد انضمت الى هذه الهدنة بتحفظات مختلفة معلنة بذلك أنها لن تتخذ قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٣٣ ولا أثناء قيام المؤتمر أى تدبير جديد يكون من شأنه زيادة العراقيل الكثيرة التى تعوق سير التجارة الدولية .

انضم الى هذه الهدنة الجمركية أثناء قيام المؤتمر سبع وأربعون دولة . فأصبحت جملة الدول المنضمة اليها واحدة وستين يمثلن فيما بينهن ٩٠ ٪ من مجموع التجارة الدولية .

وكان انضمام مصر الى هذه الهدنة فى ١٨ يونية سنة ١٩٣٣ ، ولكن نظرا الى اقدام بعض الدول التى ارتبطت بالهدنة الجمركية على نفقتها لم تر الحكومة المصرية وجها لاستمرار التقيد بها فقررت نقضها أيضا .

أما فيما يتعلق بأعمال المؤتمر فقد ألقى جناب المستر (رمزى مكدونالد) عند ما تولى رياسة المؤتمر فى أولى جلساته خطبة شرح فيها الخطة العامة لابحاث المؤتمر على أساس جدول الأعمال الذى أعدته لجنة الخبراء التمهيدية . وقد انتخب جناب المسيو (هيمانس) مندوب بلجيكا وكيلا لرئيس المؤتمر .

ثم اخذ رؤساء مختلف الوفود فى القاء خطب عامة اختتمت فى ١٥ يونيه سنة ١٩٣٣ بعد سبع جلسات لهيئة المؤتمر الكاملة . وقد خطب فى هذه المرحلة مندوبو اربع وثلاثين دولة فشرحوا وجهات نظر بلادهم فى المشاكل التى دعا المؤتمر لحلها .

ولقد شكلت لجان فرعية لمعالجة مختلف المسائل الواردة فى هذا البرنامج كما الفت طائفة من اللجان الخاصة . ودارت بمحاذاة اعمال المؤتمر ولجانه مفاوضات جرت اولا بين كبرى البلدان المنتجة للقمح ثم تناولت البلدان المستوردة له . كذلك دعيت بعض الهيئات الخاصة المنشأة لدرس بعض الحاصلات والخامات إنتاجا وتصريفا الى معاونة بعض رجال المؤتمر فيما نيط بها من البحوث .

وبعد ان تم تشكيل اللجان اخذت كل منها فى مباشرة مهامها ، ولما كانت اللجنة الفرعية لبحث السياسة التجارية قد افتتحت اعمالها بمناقشة عامة اشترك فيها اكثر الوفود فأدلى كل منهم بوجهة نظره فيما كان مطروحاً بين يدى اللجنة من المسائل ، وإذ كان يهم مصر بوجه خاص ان تقرر امام المؤتمر وجهة نظرها فى هذا الصدد نظراً الى ظروفها ومركزها فقد رأى المندوبون المصريون إثبات وجهة النظر المصرية فألقى حضرة صاحب السعادة احمد باشا عبد الوهاب بأسم الوفد المصرى فى ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ خطبة تشمل بحث المسائل الآتية :

« اولا — القيود التجارية : كنظام الحصص النسبية وما شاكله من التدابير »

« ثانياً — سياسة التعريفة الجمركية وما يتبعها من النظر فى إطالة اجل الهدنة الجمركية » .

« ثالثاً — الاتفاقات التجارية وتطبيق نص الأمة الأولى بالرعاية » .

« اما الأمر الأول فمصر لم تلتجىء حتى الآن إلى فرض شىء من القيود التجارية كنظام الحصص النسبية وما ماثله من التدابير ولكن هذا ليس معناه أنها لم تتعرض للكثير من المتاعب من جراء فرض هذه القيود فى البلاد الأخرى التى تربطها بها صلات تجارية ، لذلك أرجو أن يوفق هذا المؤتمر الى ازالة هذه العراقيل ، أما اذا كان لابد من بقائها — ولست أرى مايدعو الى ذلك — فقد ترغم مصر لضرورة الدفاع عن نفسها على ان تنظر فى التدابير التى يرى من الملائم اتخاذها .

« اما عن الامر الثانى فأود ان اشير الى ان التعريفة الجمركية المصرية التى بدأ تنفيذها فى فبراير سنة ١٩٣٠ لاتزال فى دور التجربة وكانت مصر اثناء الثلاثين عاماً التى انقضت قبل ذلك مرتبطة بمعاهدات تجارية تقضى بألا تتجاوز تعريفتها ثمانية ونصفاً فى المائة . »

« وقد تحملت إيراداتها العامة بسبب ذلك خسائر لاسبيل الى المغالاة فى تقديرها وحسبى القول بأن هذه الخسارة كانت من الاسباب التى أخرت تنفيذ أعمال عظيمة ذات منفعة عامة كان يراد بها رخاء الاهلين ورفاهيتهم . »

« والتعريفة الحالية . وهى قائمة على نظام التسمية الذى تقرر فى جنيف ، لاتزال معتدلة نسبياً فهى لا تشتمل إلا على اصناف قليلة جداً يتجاوز رسمها ٢٠ ٪ من قيمتها ، هذا على حين ان الرسم المفروض على المواد الأولية والآلات الزراعية يتراوح بين ٤ و ٦ ٪ »

« والواقع انه وإن كان الغرض الأول والأهم من تعريفتنا تدبير المال للخزانة »
« الا انه لم يكن من المستطاع إحداث ارتفاع شديد مفاجىء فى الرسوم الجمركية »
« بعد ان قضت ثلاثين عاما وهى منخفضة . ولقد كان المبرر لما فرضناه على بعض »
« الأصناف من رسوم عالية نسبية إما اعتبارات مالية وإما حماية عادلة للزراعة »
« والمنتجات الزراعية وإذا نحن استثنينا السكر الذى جعل انتاجه محلا لشبه احتكار »
« حكومى الفينا التعريفة الجمركية المصرية خالية من كل رسم مانع . »

« ولما كان سكان مصر يعتمدون على الزراعة جل اعتمادهم فقد كان من »
« الضرورى أن نحمى الى حد محدود طائفة صغيرة من الحاصلات الزراعية ، ثم جاء »
« هبوط الأسعار ذلك الهبوط الذريع فى السنين الأخيرة فجعل هذه الحماية ضربة »
« لازب . وإذ كانت مصر فوق ذلك هى من دون سائر العالمين البلد الوحيد الذى »
« تغل يديه أصفاد الامتيازات الأجنبية — ذلك الأثر العتيق من بقايا العصور »
« المظلمة وتلك العقبة التى تقوم ، وقد أسىء تأويلها ، حائلا فى سبيل كل تقدم — »
« أقول إذ كانت مصر هذه هى حالها فلا مندوحة لنا من أن نعد رسومنا الجمركية »
« المورد الوحيد الذى تستمد منه ميزانية الدولة بعض المرونة ولا ريب فى أنه »
« مادامت هذه الحالة باقية — ولعل ساعة زوالها قد حانت — فانه لا يسعنا الا »
« الامتناع عن الاشتراك فى أى مشروع يحتمل أن يحرمنا شيئا من هذا المورد »
« الذى يغذى ميزانية لولاه لكانت جامدة . »

« ولايسعنى فى هذا المقام إلا أن ألم بمسألة أشير اليها فى خطبة أو فى خطبتين »
« أعنى ماقيل من أن البلدان الفنية لايجوز لها أن تعمل على توسيع نطاق الصناعات »
« الجديدة فلست أرى سببا يصح أن يحول دون تشجيع هذه الصناعات متى كانت »
« قابلة للرقى والتقدم على الأسس الاقتصادية وذلك لتوفير العمل للسكان الذين »
« يتزايد عددهم لتنويع موارد الثروة القومية . »

« وبهذه المناسبة أود أن أصرح باسم الوفد المصرى بما يلى : »

أولا — « إن مصر تحتفظ بحقها فى مد أجل الهدنة الجمركية إلى مابعد المدة »
« التى تم الاتفاق عليها . »

ثانيا — « إن مصر بالنظر الى مركزها الخاص لايسعها أن توافق على تحديد »
« سلطتها فيما يتعلق بتعديل التعريفة الجمركية الحالية لفائدة خزانتها لاسيما وأن هذه »
« التعريفة لاتزال فى دور التجربة كما لايسعها التسليم بما يحول دون حماية »

« بعض صناعاتها القابلة للرقى والتوسع على أسس اقتصادية حماية معقولة عادلة . »

ثالثا — « إن تخفيض التعريفات الجمركية الحالية فى مختلف البلدان بنسبة »
« مئوية معينة تخفيضا شاملا كما اقترح ذلك بعض الوفود ، ليس فى نظرنا مما يطابق »
« العدل والانصاف لانه يكون بمثابة عقوبة تنزل بالبلدان التى لاتزال تعريفتها »
« فى حدود المعقول . »

رابعا — « إن التعريفة الجمركية الحالية فى مصر ، وهى تعريفة غاية فى الاعتدال »
« خالية من العناصر المقصود بها عرقلة التجارة الدولية ، لايمكن أن تعد من »
« التعريفات التى أدت الى الكساد المخيم على تجارة العالم . »

أما عن الأمر الثالث — « أعنى الاتفاقات التجارية — فلا يسعنى إلا أن أرحب »
« بالفكرة التى ترمى إلى تشجيع عقد المعاهدات الثنائية وإذا كان يصعب الآن »
« إطلاق حرية التجارة اطلاقا عاما يشمل جميع البلدان فانه لجدير بنا أن نشجع »
« عودة العلاقات التجارية الى مجراها المعتاد فى مناطق معينة أو ضمن مجموعات »
« من الدول فان هذا التشجيع إن لم يؤد الى عودة الحالة الى ما كانت عليه قبل »
« الأزمة فانه يفضى على الأقل الى مايقرب منها . غير أنه لكى تؤدى الاتفاقات »
« الثنائية الى غايتها المرجوة لابد من تفسير نص الأمة الأولى بالرعاية تفسيراً »
« عادلا ملائما . فان التفسير الذى يعطى له الآن لايتفق فى أحوال جمة مع الغرض »
« الحقيقى منه بل كثيرا مايفسد هذا الغرض فقد يحدث أن تصل دولتان من الدول »
« بعد مفاوضات شاقة وبذل تضحيات من الجانبين الى اتفاق ترجى منه الفائدة »
« لكلتيهما فما هو الا أن يشرع فى تنفيذه حتى يظهر فجأة فريق ثالث وفريق رابع »
« وهلم جرا يدعى كل منهم الحق فى التمتع بنفس الفوائد والمزايا المنشودة من »
« وراء ذلك الاتفاق وذلك من غير أن يتجشم تعبا أو يتحمل تضحية لا لسبب »
« سوى أن هذا الفريق المدعى يكون من باب المصادفة مرتبطا مع أحد طرفى »
« الاتفاق أو مع كليهما بمعاهدة تخوله معاملة أولى الدول بالمراعاة وهذا لا ريب »
« فيه من الاجحاف الشديد مافيه فضلا عن أنه كثيرا ماينطوى على متناقضات »
« غير مفهومة بتاتا . »

« لهذه الاعتبارات ترى مصر فى هذه المسألة بالذات أن تنضم إلى البلدان التى »
« مع تمسكها بمبدأ أولى الدول بالمراعاة تعترف ببعض الاستثناءات القائمة على تبادل »
« الفوائد والمعاملة العادلة » .

« وأخيراً أقرر باسم الوفد المصرى أن مصر وإن كانت تحبذ الغاء نظام
« الحصص النسبية وقيود المبادلات النقدية وغيرها من العراقيل التجارية وتؤيد
« الرأى القائل بقبول بعض استثناءات معقولة لمبدأ أولى الأمم بالمراعاة لا يسعها
« قبول قرارات قد تحد من حقها الحالى فى تعديل تعريفتها الجمركية الحديثة بما يفى
« بمقتضيات ميزانيتها كلما استدعى الأمر ذلك . كذلك أود أن أصرح بأن ما
« اتخذته مصر من تدابير الحماية لانتاجها الزراعى ولبعض صناعات قليلة آخذة فى
« الرقى قد ظل دائماً فى حدود مقبولة والدليل الساطع على ذلك أن كمية الواردات
« إلى مصر لم تنقص منذ أخذ فى تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة وليس فى نية مصر
« أن تتجاوز هذه الحدود المعتدلة المعقولة » .

وقد كان من أكثر لجان المؤتمر نشاطا — على ما سوف يأتى فيما بعد — لجنة تنسيق الانتاج والتصريف . واذا كانت هذه اللجنة قد شكلت لجنة خاصة لبحث مسألة السكر ، وكانت هذه اللجنة الخاصة قد طلبت إلى مجلس السكر الدولى إدارة المفاوضات فى هذا الشأن مع البلاد التى ينتظر انضمامها إلى اتفاق (شادبورن) فقد دعيت مصر للاشتراك فى هذه المفاوضات باعتبارها من البلدان المنتجة للسكر ، وقد قمت بالمفاوضة فى هذا الصدد فدارت مباحثات طويلة تخللها كثير من الأخذ والرد وانتهت بأن قدمت باسم الحكومة المصرية إلى رئيس مجلس السكر الدولى الاقتراح التالى : —

« تتعهد مصر بأن تحدد إنتاج السكر فى بلادها فى السنوات الخمس المقبلة إبتداء من اليوم بما يقتصر على الوفاء بمطالب الاستهلاك المحلى على أن يكون المفهوم أن مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة إذ ليس بينهما حواجز جمركية . كذلك تقبل مصر — بالنظر إلى ما لديها من الكميات المخزونة الزائدة عن حاجتها — أن تحدد صادراتها من السكر بما يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ ألف طن فى العام خلال المدة الآنفة الذكر . »

على أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة حاسمة فقد كان نصيبها التأجيل شأن بقية أعمال المؤتمر على ما سوف نوضحه .

ومن المسائل التى كان ينتظر أن يتناولها بحث لجنة تنسيق الانتاج هذه مسئلة القطن ولكن اللجنة لم تبحثها لأن وقتها — على حد تعبيرها فى تقريرها — لم يتسع لذلك ولم ير وفد مصر أن يلح فى عرض موضوع تحديد إنتاج القطن للبحث بعد

ما أنس من مندوبى المستعمرات البريطانية والهند عدم استعدادهم لاقرار أى برنامج للتحديد وبعد أن تبين من مندوبى الولايات المتحدة أنه فى ذلك الوقت لم يكن قد قر قرارهم على سياسة نهائية فى هذا الشأن . ذلك فضلا عن أن مصر قد قامت بنصيبها فى التحديد بما أدى إلى هبوط المخزون فى الاسكندرية إلى المستوى المعهود فى الأحوال العادية .

وبعد ما شرعت اللجان فى مزاولة اعمالها لم يلبث المؤتمر ان اعترضته صعوبة أوجبت إعادة النظر فى برنامج اعماله برمته ، ذلك أن جميع الوفود كانت تبغى فى كل ما عالجت من الشؤون أن تهتدى إلى حلول لمختلف المشاكل تصلح ان تكون قاعدة لمعاهدات واتفاقات دولية فلما تناول المؤتمر بهذه الروح قضاياه الكبرى لم يلبث ان تبين ما بين تلك المشاكل من وثيق التشابك والارتباط ، ثم ظهر انه مع عدم استقرار اسعار العملة فى الظروف القائمة لم يكن ثمة بد من تفاهم وقتى لامكان مواصلة البحث بمعرفة جميع الوفود فى برنامج المؤتمر كاملا غير منقوص ، ولما اتضح ان مثل هذا التفاهم متعذر فى الوقت الحاضر ، اصبح من المستحسن ان يعاد النظر فى برنامج المؤتمر لتختار منه المسائل التى يمكن مواصلة بحثها بحثاً مفيداً على ان تؤجل المشاكل التى يتعذر حلها إلى الوقت الذى تصبح فيه العملات اكثر استقراراً . لذلك طلب المكتب إلى اللجان ان تبحث جداول اعمالها وهذه الغاية نصب اعينها .

وبناء على مقترحات اللجنتين الأصليتين تقرر فى ٦ و١١ يوليه ان تمضى اللجان الآتية فى معالجة المسائل الموضحة فيما يلى :

١ — اللجنة المالية النقدية :

(ا) اللجنة الفرعية الأولى (التدابير العاجلة) تمضى اولا وقبل كل شىء فى بحث مشكلة المديونية .

(ب) اللجنة الفرعية الثانية (التدابير الدائمة) تبحث القرار الذى اتخذته لجانها الخاصة فى شأن تعاون البنوك المركزية وانشاء بنوك من هذا القبيل فى بعض البلاد الخالية منها ، ثم تمضى بواسطة لجانها الخاصة أيضاً فى درس مشكلة الفضة وأى موضوع آخر يقع عليه الاتفاق العام مما هو وارد فى جدول اعمالها .

٢ — اللجنة الاقتصادية :

تستمر الآتية فى مباشرة أبحاثها :

(ا) اللجنة الفرعية المختصة بتنسيق الانتاج والتصريف هى وسائر اللجان المتشعبة منها (القمح والسكر والنبيذ والخشب والفحم الخ) .

(ب) اللجنة الفرعية المختصة بالحماية غير المباشرة .

أما اللجنتان الفرعيتان المختصتان بالسياسة التجارية والاعلانات فقد طلب الى كل منهما وضع تقرير يبين مختلف وجهات النظر التى ظهرت فى سياق المناقشة ، ويوضح الحد الذى يستأنف من عنده البحث فيما بعد .

وقد باشرت اللجان أبحاثها على هذا الأساس المعدل ووضعت كل من اللجنتين النقدية والاقتصادية تقريرا ضمنته نتائج هذه الأبحاث .

وفى ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٣ عقد المؤتمر جلسته الختامية فعرض عليه تقريرا اللجنتين النقدية والاقتصادية كما عرض عليه تقرير من المكتب يتضمن التدابير المقترحة لعمل المؤتمر فى المستقبل ، وفيما يلى صيغة الاقتراح الذى قدم فى هذا الصدد :

« يقترح المكتب على المؤتمر أن يكل اليه مهمة تنظيم الأعمال التى تناط باللجان »
« الفرعية تمهيدا لاستئناف جلسات المؤتمر بهيئته الكاملة وجلسات لجنتيه الأصليتين »
« ومن أجل ذلك يقترح المكتب اتخاذ القرار الآتى : »
« المؤتمر » .
« يخول رئيسه ووكيل الرئيس والمكتب » :
« ١ — سلطة اتخاذ أى اجراء يرونه جديرا بتهيئة أسباب النجاح للمؤتمر سواء »
« بتوجيه دعوة الاجتماع الى أية لجنة من لجانه الفرعية أو الى أية طائفة من »
« مندوبى الدولة ذات الشأن الخاص فى أية مشكلة معينة أم باحالة أى موضوع »
« بذاته على الخبراء لدرسه »
« ٢ — تحديد التاريخ المقبل لاستئناف اجتماع المؤتمر » .

وقد دارت فى الجلسة مناقشات عامة حول هذه الوثائق انتهت باقرارها ثم ألقى جناب المستر رمزى ماكدونالد خطبة الوداع ، وعلى أثرها اقترح مندوب الولايات المتحدة شكر الحكومة البريطانية على حفاوتها بالمؤتمرين ، فاقر المؤتمر ذلك وسط هتاف الاستحسان .

وبذلك انفض عقد المؤتمر . ثم ارتطم المؤتمر بثلاث صخور :

١ — استحقاق قسط الديون المطلوبة لأمريكا فى ١٥ يونية

٢ — حرب التعاريف الجمركية .

٣ — اضطراب أسعار المبادلة النقدية .

ولئن كان الرأى قد استقر قبل انعقاد المؤتمر على استبعاد ديون الحرب من برنامج أعماله الا أن المجتمعين قد قابلوا بعظيم الارتياح ماأشار به الرئيس مستر (رمزى ما كدونالد) فى خطاب الافتتاح من ضرورة معالجة هذا الموضوع الخطير . وفى اللحظة الأخيرة انتهى الأمر بأن تخطى المؤتمر أولى الصعاب بأن قبلت أمريكا ماعرضته بريطانيا من دفع شطر ضئيل من القسط المستحق فضة كرمز للوفاء ودلالة على عدم التوقف .

وأما فيما يختص بالصخرة الثانية فان فكرة الهدنة الجمركية التى أشارت بها الولايات المتحدة قد صادفت قبولا لدى أهم الأقطار مع تحفظات لها قيمتها من كثير من النواحى .

وهكذا خيل للمتتبع تطورات المؤتمر أن عقبتين كأداوين قد ذللتا ، فعقدت نياط الآمال بحسن المآل .

على أن ذلك لم يدم طويلا ، فلم ينته الأسبوع الأول حتى ارتطمت تلك الآمال بأوعر الصخور فكان فيها القضاء ، اذ تعذر الاتفاق على أن يقوم بجانب الهدنة الجمركية هدنة أخرى كانت الحاجة اليها أشد مساسا .

فقد دارت مناقشات طويلة بين ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا كان من نتيجتها إعداد مشروع اتفاق ثلاثى أساسه تثبيت مؤقت ، على سبيل التجربة ، لأسعار الدولار والجنيه الانجليزى والفرنك .

وقد تضمن هذا المشروع حلا وسطا يوفق بين النظرية الفرنسية القائلة بأن تثبيت العملة يجب أن يسبق كل تخفيض للحواجز الجمركية وبين النظرية الانجليزية القائلة بأن الرجوع التام إلى قاعدة الذهب لا يمكن أن يكون محل تفكير قبل زوال القيود التى تعرقل سير التجارة .

ولما أبى الرئيس روزفلت إقرار هذا المشروع غداة إعداده لم يبق ثمة شك فى أن كل محاولة يقصد بها معالجة معظم المسائل التى تضمنها برنامج المؤتمر لابد ذاهبة

أدراج الرياح لأن الشطر الأكبر منها كان مفترضاً لحله قيام حالة من استقرار العملة لا مندوحة عنها . ولذا فقد ألقى الكثير تبعة إخفاق المؤتمر على رفض الرئيس روزفلت ناسين أو متناسين الظروف التى كانت محيطة به وقتئذ لأن المؤتمر انعقد ولم يمض على تسلم الرئيس روزفلت زمام الحكم ثلاثة شهور فوجه نشاطه نحو رفع أسعار السلع الى مستوى السنتين السابقتين لسنى الأزمة . ولقد عبر عن رأيه فى البرقية التى أرسلها الى المؤتمر وهى :

« إن متانة النظام الاقتصادى الداخلى لأمة من الأمم لأعظم شأنا فى رفاهيتها من السعر الذى تساويه عملتها فى المبادلة بعملات الأمم الأخرى . دعونى أصارحكم فأقول إن الولايات المتحدة ترمى إلى الوصول إلى الدولار الذى يكون له من قوة الشراء ومن الصلاحية والمقدرة لسداد الديون بعد جيل مانرجو أن نوفق له فى القريب العاجل . »

فكانت أمريكا ترمى إلى رفع الأسعار مهما كلفها ذلك بينما الأمم المحتفظة بقاعدة الذهب (وأخصها فرنسا) لم تكن تهتم برفع الأسعار . أما انجلترا فانها وان سلمت بمسيس الحاجة الى رفع الأسعار غير أنها لا تؤمن بالوسائل التى اتخذتها أمريكا فى تحقيق هذا الأمر . »

والحقيقة التى لا مراء فيها هى أنه لكل بلد ظروفه الخاصة به مما جعل مجال تعارض المصالح فسيحاً واختلاف وجهات النظر لامناص منه . ثم أن اليابان ظلت ميالة الى الاستمرار فى الاستفادة من هبوط عملتها غامرة الأسواق بمنتجاتها مؤمنة بسياسة البلاد المحتفظة بالجنيه الاسترلينى كأساس لعملتها ، محذة كل خطوة ترمى الى انزال مستوى الحوائل الجركية وشايعت إيطاليا فرنسا فى التمسك بقاعدة الذهب .

من هذا يتضح انه وان كان رفض امريكا لمقترحات الدول الكبرى بشأن التثبيت قد عجل نهاية المؤتمر وقرب يوم حتفه ، الا ان الخلاف بين وجهات النظر كان جوهرياً مما يحمل على الاعتقاد بأن الاخفاق كان آتياً لا ريب فيه ، كائنا ما كان موقف أمريكا حيال التثبيت .

على أنه من جهة أخرى لم يكن فى مقدور سائر الأقطار أن تسير فى طريق معالجة المشاكل المختلفة — حتى بفرض انها كانت مما تسهل معالجته — والولايات المتحدة فى معزل عنها ، لأن للدولار مركزه القوى بين عملات العالم وللولايات المتحدة من الصلات التجارية بكثير من الأقطار — وعلى الأخص ببريطانيا ومستعمراتها —

مايجعل كل حل لا تشترك فيه مقضيا عليه بالعقم . هذا فضلا عن أن البلاد المنتجة للمواد الأولية لم تكن لتستطيع اغفال ماهو جار فى الولايات المتحدة وهى أولها إنتاجا وأوفرها غلة .

وهكذا انفرط عقد المؤتمر وكل دولة مثلت فيه تشعر بأن عليها أن تختط لنفسها سنتها ، وأن تمضى على تلك السنة متأهبة أبدا للمساهمة فى أى تدبير دولى لاصلاح شؤون العالم المالية والاقتصادية متى آذن تطور الحوادث فى البلاد الأخرى بدنو الساعة التى يحتمل فيها أن يكون العمل المشترك عميم الخير عظيم الأثر .

وقد كان من رأى الزعماء الماليين فى معظم البلاد أنه لا مندوحة عن التعاون الدولى لحل كثير من المشاكل التى تعترض سير التجارة ، ولكن ذلك التعاون لن يكون عظيم الجدوى حتى يعالج كل قطر مشاكله الداخلية . وليس أدل على هذا مما جاء فى الخطبة التى ألقاها مسيو بونيه وزير مالية فرنسا فى الجلسة الختامية للمؤتمر حيث قال :

« ان الذين آمنوا بهذا المؤتمر لايزال إيمانهم به وطيدا لن يتزعزع ، ولئن كانت الصعوبات قد اعترضت سبيله فشأن الحياة أن تستمد القوة من حيث تلقى المقاومة . والحق أنه بعد أن نفرغ من مشاكلنا القومية سوف نجد أمامنا مشاكل لن تستطيع كل أمة بمفردها أن تعالجها ، بل لابد لحلها من تعاون الشعوب وتضافر الأمم . تلك هى مشاكل التجارة ووسائل المبادلة ومستوى المعيشة والأجور والعمل ثم ترقية الشعوب المتأخرة وهناك مجال للجهود الدولية فسيح » .

ولقد جاء فى خطاب مستر (تشمبرلن) وزير مالية انجلترا فى نفس الجلسة ما يأتى :

« وما لنا أن نوجه اللوم الى أى فريق وانما هى الظروف القاهرة التى أفضت بالمؤتمر الى هذا المأزق . غير أنه مهما يكن من الأمر فلا نزاع فى أنه لاسبيل الى تذليل الصعاب الراهنة الا بالتعاون الدولى ، ولا أن تحين عاجلا أو آجلا الفرصة المناسبة لاتمام ما بدأناه اليوم » .

٥ — دروس الأزمـــة

المحـــاضرة التى ألقاها

حضرة صاحب السعادة أحمـــــد عبد الوهاب باشـا

وكيل وزارة المالية

فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ بنادى المعلمين العليـا

لست فى حاجة لأن أذكركم بأننـا نجتاز أزمة إقتصادية بلغت من الشدة حداً لم تبلغه أزمة سلفت. ولا أنا فى حاجـة لأن أخبركم بأننا منذ سنة ١٩٣٠ نقاسى آلام اضطراب أصاب البناء الاقتصادى فى جميع نواحيه ؛ فالزراعة فى وهن لضعف أثمان حاصـلاتها وقصورها فى كثير من الأحيان دون تـكاليف الانتاج ، والصناعة فى كساد بسبب قلة الاقبـال على منتجاتها وتعذر تصريفها ، والتجارة فى بوار بسبب هبوط القوة الشرائية .

وإنى لأشعر أنى لا أفضى إليكم بنبأ جديد اذا ما أشرت الى الارتبـاط الوثيق بين مصادر الثروة الأهلية المختلفة والتشابك فى نواحى الاقتصاد الأهلى ، مما جعل كل ناحية تتأثر بما يصيب الأخرى ؛ وها هو الـكساد الزراعى فى بلادنا فى السنوات الأخيرة قد جر معه الـكساد التجارى بل الأفلاس فى كثير من الأحوال . وذلك لأن ضعف أثمان المحاصيل الزراعية قد ترتب عليه اضمحلال قوة الشراء لدى السواد الأعظم من الأهلين ، فقل الاقبال على المتاجر وانتهى الأمر بتضعضع فى التجارة وافلاس كثير من بيوتها .

وكذلك كان اضمحلال قوة الشراء لدى الجمهور سبباً فى قلة الاقبال على منتجات الصناعة ، وهى ظاهرة عامة بدت على أشدها فى البلدان الصناعية ، وإن تـكن قد حجبتها عندنا الى حد ما ظروف خاصة .

ولست فى حاجـة لأن أطيل فى ترديد ما سمعتموه المرة تلو المرة من أنه وإن كانت الأزمة العالميـة قد بدأت فى النصف الأخير من سنة ١٩٢٩ الا أنهـا تمت بأسباب الى الحرب العالمية وما أحدثته فى دوائر الانتاج والتوزيع والعمل من آثار ؛

كما انى لا أريد أن ازيد على مجرد الاشارة الى ان هذه الأزمة كما وصفها الرئيس السابق للقسم الاقتصادى بعصبة الأمم إن هى إلا ازمة الوفرة الشاملة تورث الفقر الشامل .

حقاً لئن اختلفت هذه الأزمة عن أزمات سبقتها ، فأظهر ما تختلف فيه انها ليست ازمة إجداب او إمحال او قلة ، بل امرها على النقيض من ذلك هى الوفرة التى تجاوزت حاجة الاستهلاك فى ظروف العالم القائمة الآن ، هى الوفرة التى تعذر تصريفها بسبب وقوف الاستهلاك عند حدود متواضعة ، غير متمشية مع تلك الوفرة من جهة ، ومتعثرة فى قيود التجارة الدولية المختلفة من جهة اخرى . وقد تبين من احصاءات عصبة الأمم وغيرها فى بداية الأزمة ان بالعالم من حاصلات الأرض ومنتجات الصناعة ما يكفى الاستهلاك العالمى سنين دون الحاجة الى إنتاج جديد ؛ ومع ذلك لبث الانتاج يسير فى طريقه المعتاد فى كثير من الأصناف حتى أفرطت متكدسات المحاصيل ؛ واكتظت المصانع ؛ ولولا حركة بدت فى السنتين الأخيرتين ترمى الى تنظيم الانتاج فى بعض الأصناف لازدادت المتكدسات ولكانت العاقبة على العالم وبالا .

واكبر مظاهر الأزمة فى الأقطار الزراعية هبوط أسعار المحاصيل ، وهذا ما حدث فى مصر التى تعتمد فى كيانها الاقتصادى ، على الزراعة ؛ بل على حاصل واحد من حاصلات الزراعة هو القطن .

لست أبالغ اذا قلت إن القطن قوام الحياة الاقتصادية فى مصر ، إذ انه كحاصل زراعى يحتاج من الايدى العاملة الى عدد لا يحتاج إليه محصول آخر ؛ فهو بهذه الطريقة يشغل العدد الاكبر من الفلاحين ، وهو يحتاج فى نقله وحلجه وفرزه وبيعه وفرزه وكبسه وشحنه الى عدد وفير من الايدى العاملة . وفى الاسكندرية بورصتان قائمتان على التعامل فيه : بورصة العقود وبورصة البضاعة الحاضرة او بورصة مينا البصل ، بمن فيهما من تجار وعمال وسماسرة ووسطاء ومساعدين ومياومين وغيرهم .

ثم ان للقطن فضلا فى تشغيل وسائل النقل المختلفة ؛ فله ولبذرته الشأن الأكبر بين ما تنقله السكك الحديدية وشركات النقل النيلى من اصناف وهو بلا شك اهم الحاصلات التى تنقلها شركات الملاحة البحرية من مصر واكثرها إدراراً للربح عليها .

والتأمين على القطن فى مراحله المختلفة اهم ما يشغل شركات التأمين القائمة فى البلاد سواء اكانت شركات اهلية ام فروعا من شركات اجنبية .

وإذا ما فكرنا فى البنوك التجارية وأعمالها وجدنا القطن أهم مصدر لربحها سواء أكان عملها فيه بالطريق المباشر أم بالواسطة ؛ فهى تقرض المال لانتاجه ولشراء مستلزمات زرعه وتسلف عليه إذا ما جمع وتعنى بتصريفه فى معظم الأحيان لحساب عملائها ، وفى كل عملية من هذه العمليات تجنى ربحاً وأى ربح .

وللقطن أثره فى حركة النقد فى البلاد ؛ وما على المرء إلا أن يتتبع حركة تداول البنكنوت حتى يتبين نشاطها إبان موسم القطن واضمحلالها بعده .

أما البنوك العقارية فصلتها بالقطن ظاهرة غير خفية ؛ فهى تقرض المال بضمان الأطيان . والقرض على الفدان يختلف قلة وكثرة بحسب أسعار الأطيان ، وأسعار الأطيان تعلو وتهبط تبعاً لحركة أسعار القطن ، وتحصيل الأقساط السنوية يتتبع خطوات أسعار القطن ، فيشتد اذا ما علت ، ويتضاءل إذا ما هوت ، وتقوى حركة التعامل فى بورصة الأوراق أو تضعف تبعاً لحركة الرواج المترتبة على أسعار القطن . ومن أهم الأوراق المتعامل بها فى تلك البورصة أوراق البنوك العقارية والتجارية وشركات الأراضى وكثير من الشركات ذات الارتباط الوثيق بالمصالح القطنية كشركات الحليج والكبس والتأمين والنقل وغيرها .

وتعلمون أن ما يربو على ٩٢٪ من قيمة صادرات هذا القطر إن هو إلا القطن ومشتقاته كالبذرة والزيت . ولما كانت الواردات تعلو وتهبط طبقاً للقوة الشرائية ، وهذه الأخيرة تقوم على المتحصل من بيع منتجات القطر او بعبارة أخرى الصادرات فانكم ترون مبلغ أهمية القطن فى تجارة مصر الخارجية بقسميها .

أيها السادة :

حيثما فكرتم وأجلتم النظر تجدون القطن متغلغلا فى مناحى الحياة الاقتصادية المصرية كافة ؛ هو قوام التجارتين الداخلية والخارجية ، هو محور الأعمال فى بورصتى البضائع وبورصتى الأوراق ، هو مدار الحركة فى البنوك التجارية والبنوك العقارية ، تمت أعمال معظم الشركات القائمة فى البلاد اليه بصلة مباشرة أو غير مباشرة ، وينتمى كثير من الصناعات اليه عن قرب أو عن بعد ؛ له أثره فى تحديد النقد المتداول ، له قسطه فى ترتيب الزراعات الاخرى ؛ وبالاختصار له النصيب الأكبر فى توجيه الحركة الاقتصادية فى جميع أجزائها . فليس بعجيب إذن أن يترتب على هبوط أسعار القطن تلك الأزمة التى لازلنا الى اليوم نتجرع غصصها .

بدأت أسعار القطن فى التدهور منذ النصف الأخير من سنة ١٩٢٩ الا أن الحكومة رأت فى نوفمبر من تلك السنة أن تتدخل فى السوق رغبة منها فى صيانة الأسعار . ولئن كان هذا التدخل قد أدى الى نتائج أسفرت عن خسائر فادحة لخزينة الدولة ، وكانت ذات أثر فى اضطراب السوق بعد أن أوصد باب التدخل ، إلا أنه مما لاشك فيه ان الأسعار المصطنعة التى بيع بها القطن فى سنة ١٩٢٩ وفى الشطر الأول من سنة ١٩٣٠ أجلت بدء الأزمة هنا الى النصف الثانى من سنة ١٩٣٠ بدلا من سنة ١٩٢٩ .

توالى هبوط الأسعار فى سنى ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ حتى بلغت فى وقت ما ٥٠ ٪ من أسعار سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ وهو مستوى لم تهبط اليه سلعة أخرى من السلع ذات الأهمية الحيوية . وبينما كنا نبيع قطننا بهذه الأسعار ، كنا نشترى مصنوعات القطن نفسه بأسعار وإن كانت دون أسعار السنين السابقة لسنى الأزمة حقاً ، الا أنها لم تقل عن اسعار سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ إلا يسيراً وذلك فى شر أوقات الضائقة .

تلقاء هذه الظروف كان أهم درس القته علينا الأزمة انها بينت فى وضوح وجلاء خطر الاعتماد على مورد واحد من موارد الثروة : الزراعة وعلى محصول واحد من المحاصيل الزراعية : القطن .

ظهر لنا بطريقة لا يتسرب اليها الشك ان الاعتماد على القطن الى الحد الذى انتهينا اليه أمر محفوف بالمخاطر ، خصوصاً إذا ما ثبت لنا أن هناك جهوداً تبذل فى أقطار كثيرة بأنتاج أقطان طويلة التيلة تنافس الأقطان المصرية ، وأن بعض الأقطان الأجنبية قد نجح فعلا فى الحلول محل القطن المصرى فى بعض الاستعمالات كقطن بيرو وقطن يوجاندا . هذا فضلا عما يصادف القطن المصرى من منافسة الحرير الصناعى منافسة حادة فى السنوات الأخيرة . ومن الغريب أن الأزمة كانت ذات أثر فعال فى زيادة الاقبال على الحرير الصناعى لرخص أثمانه من جهة ومن جهة أخرى لمظهره الذى جعل بعض أصناف الملبوسات المصنوعة منه أكثر التئاماً مع أذواق السيدات .

إذن ترون أيها السادة انه مع الاهمية التى للقطن فى حياتنا الاقتصادية مما حاولت تصويره لحضراتكم لم يكن هناك بد من أن نفطن الى أن الاعتماد على القطن وحده لابد أن يكون يوماً من الأيام وخيم العواقب ، أرجو ان لايفهم من هذا انى من عادة الاقلال من زراعة القطن أو من القائلين بتحديد مساحته ، كلا ! انى من القائلين

بالانتاج الوفير للقطن لأن وفرته معناها زيادة الدخل القومى . ولكنى أقول إنا نستطيع مع زيادة المساحات القابلة للزراعة على أثر تنفيذ مشاريع الرى الكبرى ماتم منها وما يعنى بأتمامه ان نعمل على تنويع المحاصيل ، وبالفعل قد بذلت جهود فى هذا السبيل خلال السنة الأخيرة .

قد كان من نتيجة تلك الجهود ان تكشف لنا كثير من الحقائق وألقت الحوادث علينا دروساً ثانوية تفرعت من الدرس الرئيسى الذى اشرت اليه .

١ — فلقد تبين ان القطر يستطيع إنتاج حاجته من الحبوب على اختلاف انواعها . وفى سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ حيث حددت مساحة القطن وعنى كثير من الناس بزرع الحبوب امكن ان يستغنى القطر عن الشطر الاكبر مما كان يستورده منها ، إذ هبط الوارد من القمح مثلا من ٣٨ مليون كيلو فى سنة ١٩٣١ و ٣٧ مليون فى سنة ١٩٣٢ الى ٣٩١٠٠٠ كيلو فى سنة ١٩٣٣

وما قيل عن القمح ينطبق الى حد كبير على الفول والذرة .

ليس المهم فى الدرس الذى تلقيناه ان اتضح انا نستطيع ان نزرع ، وانما المهم انه تبين انا نستطيع الى حد عظيم الاستغناء عن الاستيراد بعد ان كان يقال إن القمح المصرى لايستطيع وحده سد حاجة القطر لخلوه من بعض العناصر اللازمة لأصناف معينة من الأعجنة . الواقع ياحضرات السادة انا تبينا انا نستطيع ان نسد حاجتنا الكبرى وانه مع زيادة العناية يصح الا نستورد حبة واحدة من القمح .

٢ — كذلك كان بخس اثمان القطن مدعاة للعناية بزراعة الارز الامر الذى ساعدت عليه وفرة المياه مما ترتب عليه نقص المستورد من ٣٦ مليون كيلو فى سنة ١٩٣١ الى ٢٨ مليون فى سنة ١٩٣٢ الى ٣٥٤٠٠٠ كيلو فى سنة ١٩٣٣ مع زيادة الصادر من ٣١ مليون كيلو فى سنة ١٩٣١ الى نحو ٤٧ مليون فى سنة ١٩٣٢ الى ٩٦ مليون فى سنة ١٩٣٣

٣ — ونبهت الازمة وما صحبها من انخفاض فى اسعار القطن اذهان الناس الى الفواكه وصلاحية التربة عندنا والجو لانمائها ووفرة المستورد منها وامكان جعل العناية بها مورداً من موارد الكسب يعتد به ، فزادت المساحات المنزرعة بين سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ نحو ١٠٠٠٠ فدان وقلت قيمة المستورد من الفواكه الطازجة من ٧٠٧٠٠٠ ج . م فى سنة ١٩٣١ الى ٢٨٤٠٠٠ ج . م فى سنة ١٩٣٣ بينما زادت قيمة الصادرات من ١٢٫٠٠٠ ج . م الى ٢٦٫٠٠٠ ج . م

على ان الكثير من المساحات التى زرعت اخيرا لا تزال أشجارها فى إبان نموها وسوف يزداد الانتاج على مر السنين ويضمحل الاستيراد تبعا لذلك .

هذه هى أمثلة للجهود التى بذلت فى سبيل تنويع المحاصيل وهى الجهود التى كانت الأزمة من عوامل توجيهها . على أن الدروس التى ألقيت لم يكن من شأنها ان تدعو الى التفكير فى زراعات مختلفة فقط ، بل دعت ايضا الى التفكير فى فتح اسواق جديدة للحاصلات القائمة من قبل والحاصلات التى اقتحم ميدان انتاجها حديثا .

صحيح ان فتح أسواق جديدة للأصناف الموجودة وللحاصلات الناشئة ليس من الهنات الهينات فى هذه السنين بسبب الصعوبات التى قامت فى سبيل التجارة الدولية كالحواجز الجمركية العالية ونظام الحصص وغيره ، ولكن الواقع أن الأزمة قد نبهت الأذهان الى ما لم تكن تعنى به من قبل . فتوالت الجهود وشحذت الهمم وأصبحت المفوضيات والقنصليات المصرية تعنى بما لم تكن تعنى به من أمر تصريف الحاصلات وتهيئة الأسواق .

ولقد كان من نتائج الأزمة والانصراف الى تنويع المحاصيل عناية الحكومة بتعديل التعريفة الجمركية تعديلا يتمشى مع الحالة الجديدة الناشئة عن قيام زراعات جديدة أو التوسع فى أصناف معينة ، فعدلت تعريفة القمح والدقيق والفواكه وسائر المحاصيل الزراعية تعديلا يكفل حماية الانتاج الاهلى من المنافسة الأجنبية .

أرى أن الوقت لا يسمح بالاسترسال فى بيان هذه الدروس الفرعية وما أدت اليه ؛ لذلك أعود فأقرر أن الأزمة لم تقتصر على تنبيهنا الى خطر الاعتماد على محصول واحد ، بل نبهتنا أولا وقبل كل شىء كما ذكرت فى بداية قولى الى مساوىء الاعتماد على الزراعة وحدها كمورد للثروة الأهلية . وهذا يدعونى لأن أشير الى الخطوات التى سارتها البلاد فى سبيل التقدم الصناعى والى أن الدروس التى ألقيت علينا فى هذه الناحية لم تكن بغير أثرها فى توجيه بعض الجهود نحو الانتاج الصناعى خصوصا بين المصريين ، وان كان المجال لا يزال فسيحا لبذل جهود أقوى واظهار اقبال أعظم .

تعلمون حضراتكم انه حتى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ كانت مصر مكبلة بقيود معاهدات تجارية مع الدول جعلت تعريفتها الجمركية خلال خمسين سنة راكدة لا تتغير ، ذات فئة واحدة قيمة (٨ ½ ٪) لجميع الأصناف ، فكادت تكون مصر حتى تلك السنة البلد الوحيد او احد البلاد القليلة التى لم تستفد من تعريفتها الجمركية ولم تتخذها بحق وسيلة لحماية انتاجها الأهلى .

فلما ان جاء الميعاد الذى تحررت فيه مصر من تلك القيود أعدت تعريفة جمركية جديدة مبنية فى معظم الأصناف على النوع لا على القيمة ؛ وقد روعى فى وضعها أن تكون أداة معتدلة لتشجيع الانتاج المحلى زراعيا كان أم صناعيا ، ولحماية منتجات البلاد فى حدود معقولة . ولقد تصادف حدوث ذلك التغيير فى بداية عهد الأزمة الأخيرة فوجد التفكير فى تنويع موارد الثروة الأهلية خير عضد فى التعريفة الناشئة التى عملت الحكومة منذ ذلك الوقت على تعديلها بين آن وآخر فى ضوء التجارب ومع مراعاة مقتضيات الأحوال الزراعية والصناعية مع بقائها دائما فى حدود معتدلة خشية إرهاق المستهلك .

وقد وجد الراغبون فى استثمار أموالهم الفرصة سانحة للاستثمار فى غير الزراعة بعد أن تبينوا ضعف أثمان المحاصيل ؛ فكانت النتيجة أن ازدهرت صناعات كانت قائمة ولكنها لم تجد ما يساعد على انعاشها وقامت صناعات لم تكن موجودة . ومن هنا تقدمت تقدما حثيثا صناعات السكر والأسمنت والأدوات الصحية والجلود والمطاط والغزل والنسج والصباغة والأسرة والأثاث والبلاط والجبس والروائح العطرية ، كما سارت الى الأمام خطوات واسعة صناعات الطحن والحلوى والمكرونة وضرب الأرز والسجاد والزرابى والمستحضرات الطبية ومشتقات الألبان وغيرها من الصناعات التى أسست فيما مضى. وكانت تجد من المنافسة الأجنبية ما يحول دون اضطراد تدرجها فوجدت من التعريفة الجمركية ومن انصراف بعض الناس الى الاستثمار فى الصناعة ما قوّى ساعدها وسدّد خطاها .

وقامت صناعات لم تكن موجودة لنفس الأسباب كصناعة القطن الطبى والورنيش والمسامير والطرابيش والكبريت والأمواس والكرتون وورق اللعب وصابون الزينة والصاج والزجاج والأطعمة المحفوظة وغيرها .

وللدلالة على مبلغ التقدم الذى أحرزته بعض الصناعات أذكر أن القطر قد استورد فى سنة ١٩٢٩ نحو ٢٧٠ر٠٠٠ طن من الأسمنت فى حين أن ما استورد فى سنة ١٩٣٣ لم يزد على ٨٦ر٠٠٠ وكان عدد الأسرة التى استوردت فى سنة ١٩٢٩ نحو ٣٨ر٠٠٠ سرير فلم تزد عن ١٦ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ وأن ما استورد من الأحذية فى سنة ١٩٢٩ قد بلغ ٥٦٧ر٠٠٠ زوج فى حين أنه لم يزد على ٦١ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ وما استورد من السكر ٩٧ر٠٠٠ طن فى السنة الأولى و ١١٠٠ فى السنة الأخيرة ومن الدقيق ٢٣٣ر٠٠٠ ثم ٥٢٠٠ طن على التوالى وهبط الوارد من

القطن الطبى من ١٠٢٫٠٠٠ كيلو فى سنة ١٩٢٩ الى ١٩٫٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ ومن غزل القطن من ٣٤٤٨ طناً الى نحو ١٠٠٠ طن فى السنتين المذكورتين وورق اللعب من ١٧٥٫٠٠٠ دستة تقريباً الى ١٣٫٠٠٠ والكبريت من ٦٣٫٠٠٠ صندوق الى ١١٫٠٠٠ صندوق وهلم جراً .

لا أريد بهذا أيها السادة أن أقول انا قد وصلنا الى ما نطمح اليه فى هذا المضمار أو أن الصناعة قد أصبحت ذات شأن عظيم كمورد من موارد الثروة الأهلية ، ولكنى إنما أردت أن أبين أن دروس الأزمة وانخفاض أسعار الحاصلات الزراعية قد دعت الى التفكير فى موارد جديدة ، فنشأ فى ظل التعريفة الجمركية التى وضعت موضع التنفيذ منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ كثير من الصناعات الجديدة ، وترعرعت صناعات كانت قائمة ؛ غير أن المجال لا يزال فسيحاً للاستزادة ولا تزال هناك صناعات يمكن قيامها على أسس اقتصادية خصوصاً الصناعات الزراعية والصناعات التى تتوافر موادها الأولية فى البلاد .

وانا لنرجو أن تكون الأزمة قد فتحت العيون المغمضة ، وحركت الأيدى الخاملة ، وشحذت القرائح الراكدة ، فيعمل القادرون على إدراك مافات حتى يوفقوا الى تنويع موارد الثروة تنويعا يكون أكثر ائتلافا مع حاجات البلاد ورفاهية الأهلين .

وربما كان من خير ما علمتنا الأزمة تخفيض تكاليف الانتاج فى الزراعة وغيرها ؛ فانه لما تدهورت أسعار القطن وأصبحت غلة الفدان ضئيلة لم يكن هناك بد من العمل على تجنب الخسارة إذا تعذر الحصول على ربح ولو طفيف ؛ ولم تكن هناك وسيلة أمثل من تخفيض تكاليف الانتاج ، فهبطت أجور العمال ونقصت تكاليف الرى وقد كانت تبلغ فى بعض جهات الوجه القبلى ستة جنيهات للفدان . ولم تلبث الأزمة أن هوت بأسعار البذور والسماد وهبطت الى حد ما ، تكاليف الحلج والشحن وغيرها من نفقات التصريف ؛ ومن ثم أصبحت تكاليف إنتاج القطن ونفقات التصريف دون ما كانت عليه الى حد كبير . على أنه لا يزال هناك مجال لزيادة التخفيض خصوصا فى نفقات التصريف ؛ كالكبس والشحن البحرى وغير ذلك مما لو أخذ بأسبابه لأدى الى زيادة دخل الفلاح .

ولم يكن الفلاح يدرك أيام الرخاء فداحة التكاليف لأنه كان يجد فى الأثمان التى كان يتقاضاها جزاء وفاقا ، أما اليوم فقد هبطت الأثمان فلم تكن مندوحة من البحث عن وسيلة أخرى لجنى الربح أو الاقلال من الخسارة ، ومن ثم كان ذلك

التخفيض الجزئى فى تكاليف الانتاج الزراعى الذى نرجو له الاستمرار لمصلحة المنتجين ونأمل أن يتناول المراحل الأخرى من مراحل الانتاج والتصريف .

ولقد أظهرت الأزمة الحاضرة كما أظهرت الأزمات السابقة ضعف نظامنا المصرفى . لا أقصد بضعف النظام هذا أن مصارفنا تنقصها الثقة أو الموارد أو الدقة ، وإنما الأمر الذى يعد مصدر وهن واضمحلال فى بنائنا المالى هو أن معظم البنوك فى مصر ليست مصرية ، بل هى فروع لبنوك مراكزها الرئيسية فى لندن أو باريس أو برلين أو روما ، مما يجعل البنوك عندنا تسترشد فى أعمالها بالتعليمات التى تتلقاها من مراكزها الرئيسية ، والتى لاتراعى فيها ظروف هذه البلاد ومصالحها بقدر ما تراعى ظروف البلاد التى فيها المراكز وأسعار الأموال لديها وحالة الائتمان عندها .

ولما كانت الضرورة تفتق الحيلة فقد فكرنا فى تنظيم الاعتمادات الزراعية وكان من جراء ذلك أن أنشىء بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ لاقراض صغار المزارعين الأموال اللازمة لانتاج محاصيلهم ، ولمعاونة الملاك بتقديم ما يحتاجون إليه من بذور وسماد ، ثم للاقراض على المحاصيل ولشراء الأدوات الزراعية والماشية وغير ذلك مما تحتاج إليه شؤون الزراعة ؛ وبانشائه سدت حاجة طالما بدت وطالما حاولت الحكومة منذ أوائل هذا القرن علاج أمرها .

ثم لم تلبث الحكومة أن تبينت أن تلك الفئة التى أنشأت لها بنك التسليف الزراعى للسلف القصيرة الأجل فى حاجة إلى معهد آخر يقرضها نوعا آخر من السلف الطويلة الأجل التى تحتاج اليها لاصلاح الأرض أو لتوفية الديون أو نحو ذلك مما لاسبيل إلى سداده بالتقسيط على سنوات عدة ، فأنشىء بنك التسليف العقارى فى سنة ١٩٣٢ ليسد حاجة كان يسد جانبا منها البنك الزراعى المصرى الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٢ والذى كان قد أوقف أعماله أو كاد فى السنين الأخيرة .

لاشك فى أن بنكى التسليف الزراعى والعقارى اللذين هما وليدا الأزمة قد خففا كثيرا من ويلات صغار الملاك الزارعين الذين كانوا يقترضون حاجتهم من المرابين بأسعار باهظة لاتلبث أن تودى بأملاكهم وتورثهم الفقر المدقع . هذا فضلا عن أنه قد أصبح اليوم فى استطاعة المزارعين أن ينظموا عرض محاصيلهم فلا يكرهون تحت ضغط المطالبات على غمر الأسواق بالمحاصيل فى أوقات غير مناسبة فتتدهور أسعارها ويبوءون بالخسران المبين .

هذا ما كان من أمر صغار الملاك والمزارعين . أما كبارهم فقد كانوا يجدون

حاجتهم من السلف القصيرة الأجل لدى البنوك التجارية ، والطويلة الأجل لدى البنوك العقارية التى لم تكن تقرض صغار الزارعين الا فى ظروف خاصة . وهؤلاء الملاك الكبار قد ألقت الأزمة عليهم درسا ما كان أقساه ، فان القروض التى عقدت لدى البنوك العقارية فى أيام الرخاء قد بنيت فى معظم الأحيان على غلة الأراضى فى ذلك العهد ، فكانت الأقساط متمشية مع تلك الغلة ؛ فلما أن حلت الأزمة وهبطت أسعار المحاصيل أصبح من المتعذر بل من المستحيل على المقترضين سداد الأقساط التى بنيت على غلة الأرض يوم كانت أثمان المحاصيل أضعاف أضعاف ما انتهت اليه فى السنوات الأخيرة فكان ما كان من حجوزات وإجراءات انتهت بنزع ملكيات مما اضطر الحكومة الى التدخل وإجراء تسوية مؤقتة مع أهم بنوك الأراضى .

ولقد فطن الناس إلى خطر الاقتراض على الصورة التى وصفتها ، وأدركت البنوك من جهتها أنه ليس من مصلحتها ولا من مصلحة المقترضين أن تبنى القروض وأقساطها على أساس ما تؤتيه الأرض من ثمار وما تنتجه من غلة فى سنى الرخاء التى كان محققاً أنها لا يمكن أن تلبث طويلا .

هذا وقد تبين الناس كما تبينت الحكومة ارتفاع الفوائد مما ترتب عليه تضخم الأقساط وبذل مجهود انتهى ببعض التخفيض ؛ إلا أن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه لا يزال ثمت محل لتخفيض يذكر فى فوائد بعض القروض وفى فوائد التأخير ونحوها وبغير هذا التخفيض لن تصل الأقساط إلى الحدود التى يمكن معها سدادها مع التدهور الذى أصاب أسعار الحاصلات ومع احتمال عدم العود الى أسعار سنى الرخاء على كل حال لمدة طويلة .

أما مشكلة النظام المصرفى نفسه وبقاء معظم المصارف مصرية فى الشكل أجنبية فى الجوهر ، فقد لبثت حتى الآن بدون علاج حاسم وان كانت الأزمة قد نبهت الأذهان إلى عيوب هذا النظام مما أشرنا اليه قبل . على أن هناك أحاديث دارت فى فترات مختلفة بخصوص إنشاء بنك مركزى يكون له من الهيمنة على المصارف الأخرى ومن السيطرة على السوق المالية الداخلية ما يحقق لنا الخطوة الأولى ، بل والخطوة الشاقة فى سبيل استقلالنا المالى . على أن تجارب البلاد الأخرى قد دلت على أن الوصول إلى إنشاء البنك المركزى ، أو فى حالتنا — الانتقال بالبنك الأهلى من نظامه الحالى إلى نظام البنك المركزى ، لا يمكن إلا أن يكون تدريجاً وعلى مر

السنين ، ونرجو ألا تنقضى السنتان القادمتان قبل أن نرى البنك الأهلى قد خطا خطوات ثابتة موفقة فى هذا السبيل .

ولا شك أن الفضل للأزمة فى الجهود التى بذلت فى سبيل تحقيق الاقتصاد : الاقتصاد فى نفقات الأفراد والهيئات الخاصة وفى نفقات الحكومة .

قد كان من نتيجة الأسعار العالية التى كان يباع بها القطن خلال سنى الحرب والسنين التى تلتها مباشرة أن استهوى البذخ الأعيان وملاك حب الترف عليهم حواسهم فبسطوا أيديهم كل البسط وغالوا فى اقتناء الدور والمركبات ونزحوا إلى المدن فشيدوا بها القصور وهجروا الزراعة وأهملوا الأرض ، فما أناخت الأزمة بكلكلها حتى أدركوا أنه لا سبيل إلى الاستمرار فيما كانوا فيه يعمهون ، فان الدخل قد اضمحل لسببين : هبوط أسعار المحاصيل ، وضعف إنتاج الأرض بسبب إهمالها وبعدهم عنها ؛ فأخذوا يخففون من بذخهم مكرهين ويكفكفون من غربهم مقهورين إلا أن التحول من الافراط فى السعة إلى الاعتدال فى النفقة ، ومن المغالاة فى الاسراف إلى الحدود الجديدة التى تسمح بها الموارد المتقلصة ، لم يكن إلا بطيئاً . وحركة الانكماش فى هذه الأحوال لا تجارى فى شىء حركة التوسع التى سبقت ؛ فبينما كان الايراد يهوى فى سرعة البرق ، كان الصرف يتضاءل ولكن فى توان ، فازدادت المديونية وأثقل كاهل الأرض بالأقساط المتأخرة مما أشرت اليه من قبل .

على أنه فى السنتين الأخيرتين قد عاد الكثير من الأعيان وملاك الأراضى الزراعية إلى قراهم وأخذوا يتدبرون شؤونهم ويقللون من نفقاتهم وكان درس الأزمة عليهم قاسياً بقدر ما كان نافعاً فلعلهم يذكرون .

ولم تكن ميزانيات الأفراد وحدها هى التى قضى عليها بالانكماش ؛ فان ميزانية الدولة كان لا بد أن تنال نصيبها منه . وقد كان من الطبيعى وايرادات الحكومة مرتبطة إلى حد كبير بالثروة الأهلية أن تعمل الحكومة على تخفيض المصروفات .

وتعلمون حضراتكم أن لميزانية المصروفات أبواباً ثلاثة :

فالباب الأول — هو باب ماهيات الموظفين والمستخدمين وأجور العمال والمرتبات ويتضمن كل ما يصرف فى شؤون من تستخدمهم الحكومة فى أعمالها .

والباب الثانى — هو باب المصروفات العمومية وهو يشمل كل أنواع المصروفات اللازمة لادارة حركة الأعمال بالحكومة من ثمن الأدوات والأصناف المختلفة التى تحتاج اليها الوزارات ، كل وزارة بحسب نوع أعمالها ، ومصاريف

انتقال الموظفين وبدل سفرهم وأجور الأماكن الحكومية ونفقات الانارة وأثمان المياه والوقود والمواد الأولية والأثاث وأجور التليفونات والتلغرافات والمصاريف النثرية ونحوها مما يختلف فى كل وزارة بحسب الأعمال التى تقوم بها .

ومصاريف البابين الأول والثانى هى مصاريف دورية لها صفة الاستدامة ما دامت الحكومة قائمة والأعمال التى تؤديها سائرة فى مجراها الطبيعى .

أما الباب الثالث — فهو مخصص للاعتمادات اللازمة للأعمال الجديدة : أعمال الانشاء كأعمال الرى والصرف الكبرى والمستشفيات الجديدة والمدارس الجديدة والطرق وسائر المنشئات ؛ وفى السنة التالية لتمام الانشاء تتحول النفقات المستديمة لهذه الأعمال الى البابين الأول والثانى وتحل محلها أعمال إنشائية أخرى وهلم جرا .

أما الباب الأول فقد عولج من طريقين : الأول من طريق وقف العلاوات والترقيات للموظفين مما حال دون استمرار الارتفاع التدريجى فى اعتمادات هذا الباب ؛ والثانى من طريق بدل التمغة ؛ ولا شك فى أن كل جيب من جيوب الذين أمامى قد أحس بوقع بدل التمغة . على أن بدل التمغة هذا وإن كان قد خفض اعتمادات الباب تخفيضاً محسوساً ، إلا أنه من الوجهة الحسابية كان بطريق غير مباشر بمعنى أن الاعتمادات بقيت على حالها وأضيف المتحصل من بدل التمغة الى إيرادات الدولة ، وقد بلغ فى السنة الأخيرة (١٩٣٢و٣٣) نحو ٨٤٥ر٠٠٠ ج.م . وعندى أن هذا الذى أصاب الموظفين لم تكن مندوحة عنه بعد الهبوط الذى تناول دخل الطبقات الأخرى من الأهالى . وقد كان هذا الاجراء أو مثله نصيب الموظفين فى الشركات والبنوك والهيئات الخاصة ونصيب الموظفين والمستخدمين فى كافة الأقطار .

أما الباب الثانى — فقد توالى الضغط عليه السنة بعد السنة فهبط تقديره فى الميزانية من ١١ر٨٣٨ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٠ الى ١١ر٣٢٩ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣١ الى ٩ر٥٤٩ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٢ الى ٩ر٣٥٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ فيكون مجموع ما أصابه من نقص منذ سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٣ نحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات . وقد ساعد هبوط الأسعار على إجراء هذا التخفيض ، هذا فضلا عما تذرعت به مصالح الحكومة من وسائل لمكافحة الاسراف والتمسك بأهداب الاقتصاد .

وأما الباب الثالث — فلئن كان قد تأثر بعض التأثر إذ هبط مصروفه الفعلى من ٧ر٢٠٣ر٠٠٠ فى سنة ١٩٢٩ الى ٥ر٧٠٤ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ إلا أن نصيبه من الاقتصاد لم يكن إلا محدوداً لأن الحكومة لم تشأ أن توقف حركة الانشاء والتجديد

وآثرت استمرار القيام بالأعمال المنتجة التى من شأنها أن تعاون فى النهاية على زيادة الثروة الأهلية .

وهكذا كان للأزمة أثر وأى أثر فى ميزانية الدولة . ولئن كان بعض الأثرسيزول بانقشاع غياهب الأزمة فان البعض الآخر سيكتسب صفة البقاء والاستمرار .

ولقد أدرك القائمون بالأمر فى البلاد المختلفة حاجة العالم الى التعاون الدولى فى الشؤون الاقتصادية والمالية ، وعقد غير مؤتمر لتحقيق ذلك التعاون ، ولئن كان بعضها لم يأت بالنتائج التى كانت مقدرة إلا أنه ليس معنى هذا أن تلك الاجتماعات الدولية كانت بغير نتائجها ، فقد قربت بلا شك شقة الخلاف وسهلت سبل التفاهم فى المستقبل وأظهرت مواطن الضعف فى الأنظمة الاقتصادية الحالية .

ولما كان من أسباب احتدام الأزمة العقبات التى أقيمت فى الأقطار المختلفة فى سبيل التجارة الدولية واضطراب النقد وتقلقل أسعار المبادلة فى شتى الأسواق ، فان التعاون الدولى قد أصبح واجباً لزاماً إذ ما من مسألة من هذه المسائل تقوى دولة على حلها بمفردها ، ولا بد من الاشتراك والتساند وتبادل الآراء والمنافع وإلا طال أمد الأزمة على غير طائل وكانت العواقب وخيمة . على أنه ليس معنى هذا نبذ فكرة تشجيع الوطنية الاقتصادية والارتكان على التعاون الدولى فى تذليل الصعاب الداخلية ، فان لكل بلاد اقتصادياتها التى تهمها دون غيرها والتى قد تتعارض أحياناً مع الاقتصاديات الدولية وتظهر حنكة الساسة ودربة زعماء الاقتصاد فى البلاد فى التوفيق بين هذه وتلك ما استطاعوا الى التوفيق سبيلا .

ومصر كغيرها مرتبطة وثيق الارتباط بكثير من الدول فى شؤون تجارتها الخارجية وشؤون نقدها وفى شؤون دينها العام وقد علمتها الأزمة أن تتبع عن كثب التطورات الدولية فى كافة هذه الشئون وهى تنتظر بفارغ الصبر اليوم الذى يتاح لها فيه ترتيب تلك الشؤون بمعاهدات تجارية تكفل مصلحتها فى التجارة الخارجية ، وبنظام للنقد يجعل لعملتها من المناعة وحسن الثقة فى المستقبل ما يتفق مع ماضيها ويليق بمكانتها الاقتصادية وبحل موفق لمشكلة دينها يقر العدالة فى نصابها .

أيها السادة :

لقد أطلت عليكم الحديث وأخشى أن يتسرب الملل الى نفوسكم .

لقد حاولت أن أضع أمام حضراتكم فى صورة مقتضبة ماعنّ لى من خواطر

عن بعض الدروس والعظات التى ألقتها الأزمة علينا فى هذه البلاد . وإنى لأرجو أن أكون قد وفقت إلى إيضاح مغزى هذه الدروس ومبلغ اتصالها بحياتنا الاقتصادية ، كما آمل أن المسائل التى آثرتها وحاولت لفت النظر اليها سوف تلقى ما هى جديرة به من عناية واهتمام .

وأختم كلمتى بشكر حضرة الرئيس وحضراتكم على طول أناتكم وحسن استماعكم راجياً لجماعتكم كل التوفيق .

٢ — تقسيم الصناعات فى مصر وغيرها

١ — آراء مختلفة فى تقسيم الصناعات

يفرق علماء الاقتصاد والاجتماع بين الصناعات والخدمات: فالأولى هى الأعمال المنتجة للثروة والتى ترمى الى تحويل المادة من شكلها الطبيعى الى شكل جديد ذى منفعة . والثانية هى الأعمال المنتجة دون اختلاط الفائدة بالمادة ، كخدمات الطبيب والمحامى والمدرس

وقسم (جان باتست ساى) الأعمال الصناعية إلى ثلاثة أنواع (١) :

١ — الصناعات الزراعية (الزراعة) .

٢ — الصناعات اليدية (الصناعة) .

٣ — الصناعات التجارية (التجارة) .

ولقد اعترض الأستاذ (بيرو) (٢) على هذا التقسيم لأنه جمع بين صناعات مختلفة فى نوع واحد . فأدخل صيد الأسماك والطيور وأعمال المناجم والمحاجر فى الأعمال الزراعية أى فى الزراعة كأنه اعتبرها صناعة زراعية .

ثم قسم (Dunoyer) الصناعات الى خمسة أنواع :

١ — الصناعات الاستخراجية : كأعمال المناجم وصيد الأسماك والطيور .

٢ — الصناعات الزراعية أو الزراعة ، وهى خاصة بالأعمال الزراعية .

٣ — الصناعات اليدية وهى ما تصنعه يد الانسان .

---

(١) الاقتصاد السياسى ص ٥٧ سنة ١٨٦١

(٢) محاضرات فى الاقتصاد جزء أول ص ٨٩ سنة ١٩١٤

٤ — الصناعات التجارية أو التجارة .

٥ — صناعة النقل .

وأضاف (J. Garnier)[١] الى هـذا التقسيم صناعة سادسة هى صناعة المعمار ؛ وهى عبارة عن فن البناء الخاص بتشييد المنازل والقصور وما شاكلها .

لقد أطلقت كلمة صناعة فى التقاسيم السابقة على غير مسماها المعروفة فى الأوساط الصناعية فى الوقت الحاضر . إذ عرفت بكل ما يصنعه الانسان . فهى اذن أطلقت اطلاقا عاما على جميع الأعمال التى يؤديهـا كل فرد ، فخرجت بذلك عن الصناعة البحتة المقصود منها تحويل المادة بطريقة مباشرة من شكلها الأصلى الى شكل آخر جديد بفضل ما يدخله عليها الصانع من تعديل وتحويل مستعيناً على ذلك بالآلات اليدية أو الميكانيكية أو بهما معاً ، هذا فى حالة قيام الصانع بتحويل المادة بطريقة مباشرة . وقد ينال هـذه المادة تحويل مباشر وانما يعمل على زيادة قيمتها بأمور كثيرة كنقلها من مكانها الأصلى التى وجـدت فيه الى محل الاتجار بها وعرضها فى الأسواق ، وتسمى هذه الوسائل بصناعة النقل . كأن يتولى العامل نقل الفحم من مناجمه والبترول من آباره . فعملية استخراج هـذه المواد من أماكنها لا تغير فى شكلها الأصلى شيئاً ولـكنها تجعلها صالحة ومعـدّة للاستهلاك . وإذا ترك الفحم فى مناجمه والبترول فى آباره : لم يكن لهما فائدة تذكر إذ تنعـدم فائدتهما بانعدام الانتفاع بهما .

أما الخدمات : فيجوز تقسيمها حسب الحاجة اليهـا الى خدمات عامة وهى التى تقوم بأدائها فى الغالب الهيئات الحـكومية للمجتمع من الأعمال النافعة ، وخدمات خاصة ؛ وهى التى تتولاها الأفراد والجماعات . وتمشياً على هذه القاعدة التى نستصوبها نقسم أعمال الانسان الى :

(١) أعمال زراعية وهى الزراعة .

(٢) أعمال صناعية وهى الصناعة .

(٣) أعمال تجارية وهى التجارة .

ب — مصر وتقسيم صناعاتها

هذا من جهة تقسيم أعمال الانسان الى زراعية وصناعية وتجارية . ولمـا كان

---

(١) الاقتصاد السياسى والاجتماعى والصناعى ص ٥١ سنة ١٨٦٨

بحثنا هذا خاصاً ببحث الصناعات وتقسيمها : فاننا نحصر كلامنا فى درس تقسيم الصناعات والوقوف على أنواعها . وقبل الوصول الى تحقيق هذه الغاية نقول انه ليس من السهل تقسيم الصناعات بل الصناعات المصرية بوجه خاص تقسيما قاطعاً يفصل كل نوع منها عن الآخر . وليس من اليسير كذلك وضع حد فاصل بين فئات هذه الصناعات ، إذ يتوقف البت فى هذا الأمر على وجهة نظر الباحث المدقق ، ولذا سنحاول تقسيمها بقدر المستطاع تقسيما موجزاً ، معتمدين فى ذلك على كيفية الانتفاع بها فى القطر المصرى

فالصناعات المصرية بصفة خاصة قد تكون غذائية أو غير غذائية . وقد تكون كل من هاتين الفئتين إما زراعية أو حيوانية أو غير زراعية وغير حيوانية .

والصناعات الغذائية التى ينتفع بها الانسان فى غذائه أما غير الغذائية فهى التى لايستهلكها الانسان فى غذائه بل ينتفع بها فى ملبسه ومعاشه .

والصناعات الغذائية الزراعية هى الصناعات المؤسسة على المنتجات الزراعية التى تستعمل للتغذية . والصناعات الغذائية الحيوانية هى التى تأخذ مادتها من الحاصلات الحيوانية . أما الصناعات الغذائية الأخرى فهى التى لاتعتمد فى صنعها على الحاصلات الزراعية ولا على الحيوانية كما هو موضح فى الأمثلة الآتية :

١ ــ الصناعات الغذائية :

(ا) الزراعية : السكر ــ الفواكه والخضروات المجففة والمحفوظة ــ الحلوى والمربيات والشربات ــ عسل القصب ــ الزيوت النباتية ــ النشاء والمكارونة ــ الكحول النباتية ــ الخبز وما يتصل بالدقيق من الصناعات وغيرها .

(ب) الحيوانية : اللحوم والأسماك المجففة والمحفوظة ــ الألبان ــ عسل النحل ــ تربية المواشى والطيور وغيرها (للحومها) .

(ج) الصناعات الغذائية الأخرى : الملح ــ الثلج وغيرها .

٢ ــ الصناعات غير الغذائية هى الصناعات المؤسسة على المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو غيرهما ولكنها لاتستعمل للتغذية بل فى الملبس والمسكن وما شابه ذلك كما هو موضح فى الأمثلة الآتية :

(ا) الزراعية : نسج القطن والكتان والتيل والقنب ــ الورق ــ الألوان النباتية ــ الصباغة ــ السجاير ــ البودرة ــ الروائح العطرية وغيرها .

(ب) الحيوانية : نسج الصوف — تربية الأغنام (موادها الصناعية) — الحرير — تربية دودة القز — الازرار والأمشاط — الباغة — الفضلات الحيوانية وغيرها .

(ج) الصناعات غير الغذائية الأخرى: الزجاج - الخزف والقيشانى والفخار — الرخام والجرانيت — الأسمنت والطوب — الألوان غير النباتية — الشمع — الكبريت — حامض الكبريتيك — الأسمدة — الأثاث — الحفر — التطعيم والتكفيت — التعدين — النقل — البناء وغيرها .

ولقد ذكر تقرير بنك مصر (عن انشاء الصناعات الأهلية سنة ١٩٢٩) الصناعات المصرية على النمط الآتى :

١ — الصناعات الزراعية .
٢ — صناعات المعادن والميكانيكا .
٣ — صناعة الكهرباء .
٤ — الصناعات التعدينية .
٥ — الصناعات الكيمائية .
٦ - الصناعات النسجية .
٧ — صناعات الملابس الجاهزة .
٨ — صناعات الخشب .
٩ — صناعات الصيد .
١٠ — صناعات البناء .
١١ — صناعات الجلود .
١٢ — صناعات الزجاج .
١٣ — صناعات الفنادق .
١٤ — الصناعات الغذائية .
١٥ — صناعات الفضلات الحيوانية.
١٦ — صناعات النقل .

ثم أشار تقرير بنك مصر بضرورة البدء بتكوين شركات مصرية لاقامة الصناعات الآتية :

للالبان — للالات الزراعية — للصناعات الميكانيكية — للصناعات الكهربائية — لمساقط المياه — للجرانيت والرخام — لمواد الألوان — للفوسفات — للاسمدة — للصناعات الكيميائية — للزيوت والصابون — لصناعات الصوف — للحرير الصناعى — لصناعة الأكياس — للزراعة الصناعية — للملابس الجاهزة — للطرابيش — للاخشاب — لمواد البناء — للمقاولات المعمارية — للجلود — للزجاج — للفنادق — للصناعات الغذائية — لفضلات الحيوانات — للسيارات — للنقل البحرى والجوى .

أما مصلحة الاحصاء والتعداد : فقد وزعت تعداد سكان القطر سنة ١٩٢٧ حسب أعمالهم على الصناعات المختلفة القائمة كالآتى :

الباب الأول — استثمار اليابسة والماء، وهذه الأعمال تشمل الصناعات الزراعية والصيد والقنص ثم الأقوام الرحل.

الباب الثانى — أعمال المناجم والمحاجر.

الباب الثالث — الصناعات التحويلية، وهى تشمل أعمال الأطعمة النباتية والحيوانية والأعمال الخاصة بالشرب والتدخين والأعمال الكيمائية وتحضير مواد البناء والفخار والزخرف وتشييد المبانى ووسائل النقل وتوليد الكهرباء وتوزيع القوة والنور والحرارة وتوزيع المياه والتعدين وتجهيز المعادن والأشغال الخشبية وصنع الأسبتة والأثاث وتهيئة الجلود والمواد الحيوانية الصلبة وشغلها ثم أعمال النسج وصنع الملابس والأزياء وصنع الورق وأنواع الطباعة وتهيئة المجوهرات والنفائس والصناعات الأخرى.

الباب الرابع — أعمال النقل التى تشمل النقل فى البحار والأنهر والترع والبحيرات والنقل فى الشوارع والطرق وعلى الكبارى والجسور والنقل بالسكك الحديدية والاشتغال بالمطارات والمخابرات البريدية والتلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية ومخازن الاستيداع والتبريد.

الباب الخامس — التجارة.

الباب السادس — الخدمات العامة.

الباب السابع — الخدمات الحرة.

الباب الثامن — صناعات غير واضحة أو مجهولة وصناعات غير منتجة.

الباب العاشر — (غير أرباب المهن والصناعات) يشمل الأطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات والأشخاص الذين يزيد سنهم على خمس سنوات ولا يقومون بعمل ما ويضاف اليهم النساء اللواتى لا يقمن بغير الواجبات المنزلية.

ج — الصناعات الكبيرة والصغيرة بصفة عامة

وتنقسم الصناعات من حيث مقدرتها على الانتاج إلى كبيرة وصغيرة: فالكبيرة هى التى تعمل على حصر فرع من فروع الانتاج الصناعى فى دائرة واحدة واسعة النطاق. والتركيز هو أهم عوامل هذه الصناعات. أما الصناعات الصغيرة: فيتولاها أصحاب الأموال الصغيرة إذ يحصرون مجهودهم الصناعى فى دائرة ضيقة محدودة بقدر ما يملكونه من المال والأعمال وهذا النوع من الصناعات يمثل الجزء

الأكبر من الأعمال الصناعية فى مصر . والصناعات الكبيرة قليلة فى مصر .

وإذا فحصنا بعض الاحصاءات السنوية فى فرنسا (١) . علمنا كيفية توزيع الصناعات على الأيدى العاملة التى تعرفنا نصيب كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة فى مضمار الانتاج الصناعى .

كان يوجد فى فرنسا من المصانع الكبيرة التى يشتغل فيها خمسون عاملا نحو ١٣٣ مصنع سنة ١٨٤٠ و٤٥٦ مصنع فى سنة ١٨٩٦ و ٦٢٧ فى سنة ١٩٠٦ أى أن هذه الصناعات زادت خمسة أضعاف ما كانت عليه فى ٦٦ سنة تقريباً . واذا تمشينا مع هذه النسبة : فلا بد أن تكون الصناعات الكبيرة قد بلغ عددها فى سنة ١٩٣٣ ثمانية أضعاف ما كانت عليه فى سنة ١٨٤٠ ومما لاشك فيه أن زيادة عدد الصناعات الكبيرة يقضى بطبيعة الحال شيئاً فشيئاً على الصناعات الصغيرة لعدم امكانها منافسة هذه الصناعات القوية العتيدة . فكلما ازداد عدد الصناعات الكبيرة ازداد إنتاجها فتهبط قوة انتاج الصناعات الصغيرة بنسبة نقص عددها لأنها تعجز عن مجاراة المشاريع الصناعية الواسعة النطاق لتوافر عناصر الانتاج فى الكبيرة وقلتها فى الصغيرة .

وكانت نسبة الصناعات الصغيرة فى فرنسا (وعدد عمالها من عامل واحد الى خمسين) فى سنة ١٨٤٠ نحو ٧٤ ٠/٠ وفى سنة ١٩٠٦ نحو ٥١ ٠/٠ بينما كانت الكبيرة (وعدد عمالها يزيد على خمسين عاملا) فى سنة ١٨٤٠ نحو ٢٦ ٠/٠ فصارت فى سنة ١٩٠٦ نحو ٤٩ ٠/٠ ومما هو جدير بالذكر : مصنع (Creuset) الفرنسى الذى يشتغل فيه ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف عامل . ويشتغل مثل هذا العدد فى شركة المناجم الفرنسية .

وللصناعات الكبيرة فوائد كما أن لها مضار نحصرها فيما يأتى :

١ — الفوائد :

(١) تستطيع الصناعات الكبيرة : الانتاج بكثرة وبنفقات أقل مما تتكلفه الصناعات الصغيرة .

(٢) تحصل الصناعات الكبيرة على جميع لوازمها من خامات وآلات بسهولة لتوافر ما لديها من المال .

---

(١) شارل جيد — محاضرات فى الاقتصاد السياسى — ص ١٩٢ جز. أول سنة ١٩١٣

(٣) تشترى الصناعات الكبيرة لوازمها بأسعار أرخص مما تشترى به الصناعات الصغيرة لأن الأولى تشتريها بالجملة بينما تشتريها الثانية بالتجزئة .

(٤) تستفيد الصناعات الكبيرة من كليات وجزئيات ما تستعمله من الخامات بينما لا تنتفع الصناعات الصغيرة بفضلات كثير من الخامات (١)

(٥) يضمن عمال الصناعات الكبيرة لأنفسهم شروطاً فى الأجور والعمل أوفق مما لو اشتغلوا فى الصناعات الصغيرة .

ورغم فوائد الصناعات الكبيرة فان أصحاب الصناعات الصغيرة ينسبون اليها العيوب الآتية :

(١) الصناعات الكبيرة من أقوى أسباب اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى الاسواق الأمر المسبب للأزمات الخطيرة .

(٢) تؤدى الصناعات الكبيرة الى نظام الاحتكار الفعلى وبه تنعدم حرية العمل . وكان هذا الأمر من أكبر الدواعى الى تكوين جمعيات (الترستس) فى أمريكا و (الكارتلز) فى ألمانيا .

ويوجد بين الصناعات الكبيرة والصغيرة نضال مستمر ومنافسة حادة . فاذا عجزت الصغيرة عن مقاومة الكبيرة . فاما أن تندمج فيها وإما أن تتحد جملة صناعات صغيرة ، فتكون على صغرها صناعة كبيرة تقوى على منافسة الصناعات الكبيرة الأخرى ، ولكن اتحاد الصناعات الصغيرة واندماجها بعضها فى بعض يخرجها عن صفوف الصناعات الصغيرة ويدخلها فى عداد الصناعات الكبيرة التى تناوىء الصغيرة ، وبهذه الكيفية تقع فيما كانت تشكو منه وهى صغيرة . وإذا اتبعت الصناعات الصغيرة هذه الخطة فلا بد أن تنقرض إلى حد ما ، مع أن وجودها ضرورى لحسن نظام الهيئة الاجتماعية من الوجهة الاقتصادية الصناعية حتى لا يتحكم عدد صغير من أصحاب المصانع (مجلس ادارة المصانع الكبيرة) فى فئة ترغمها الظروف المعاشية القهرية على الخضوع لأوامرهم .

ولقد بقيت بعض الصناعات الصغيرة على قيد الحياة فى أوروبا رغم قسوة الصناعات الكبيرة فى منافستها . وهذه الصناعات عبارة عن مصانع صغيرة يديرها أصحابها وربما ساعدهم فى أعمالهم عدد قليل من العمال أو بعض أفراد عائلاتهم .

---

(١) الدكتور حسين على الرفاعى — المسألة الاقتصادية الزراعية فى مصر — باريس سنة ١٩١٩ بالفرنسية

ويوجد ضمن هـذه الصناعات الصغيرة صناعات منزلية ظهرت فى فرنسـا فى القرن السابع عشر فى صناعة الحرير . وفى انجلترا فى صناعة الصوف وكانت هذه الصناعات المنزلية فى بادىء الأمر مجاورة للأسواق لقلة حركة الانتاج ولصغر الأسواق المحلية . ولما اتسعت الأسواق وصارت دولية تعذر على الصناعات المنزلية الاتصال بها ، ولذا تكونت فئة من الناس معروفة باسم الوسطاء لتقريب إنتاج هذه الصناعات بالمستهلكين فى الأسـواق فصار الوسطاء ينظمون هذا الانتاج المنزلى ويتصرفون فيه كيفما أوحت اليـه غاياتهم النفعية . وتقوم السيدات غالباً بأعمال الصناعات المنزلية إذ يفضلن البقـاء فى دورهن لمباشرة واجباتهن المنزلية من تربية الأطفـال وتنظيم المنزل وتجهيز الطعام اليومى ، وفى الوقت نفسه يرغبن فى الحصول على شىء من المال ليساعدن به أزواجهن لتحمل أعباء المعيشة الزوجية . فكثيراً ما يلجأ إليهن أصحاب المصانع والتجار تخلصاً من أجور العمال المرتفعة ، لأنهن يقنعن بالأجر القليل من جهة ، ومن جهة أخرى حرصاً على تخفيض نفقات الانتاج فلا يكلفهم ذلك دفع إيجار ولا مصاريف الأنارة وغير ذلك من ضروريات الصناعة والتجارة . ولكن كثيراً ما يسىء أصحاب المصانع استخدام عمال الصناعات المنزلية — إذ لا رقابة عليهم تمنعهم من الاجحاف بهذه الفئة — فيشغلونهن فوق الطاقة بأجور منخفضة . ولقد تذمر أهل انجلترا من هذه المعاملة المعروفة عندهم بطريقة الارهاق أو التعريق (Sweating) وما زال هـذا الضجر باقياً حتى الآن فيها وفى الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وفرنسا ، ولذلك فكر زعماء الصناعات المنزلية فى تكوين جمعيات تعاونية لوضع حد لهذا النظام المرهق الظالم وهى على ثلاثة أنواع :

١ — جمعيـات لخزن المصنوعات والعمل على بيعها بأسعار مناسبة مع نفقات إنتاجها فظهرت هذه الجمعيات أولا فى ألمانيا ثم فى فرنسا سنة ١٩١٤ .

٢ — جمعيات لشراء المواد الأولية والآلات اللازمة للصناعات المنزلية . ويوجد كثير منها فى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا .

٣ — جمعيات لاقراض أصحاب الصناعات الصغيرة (منها الصناعات المنزلية) المال اللازم لمكافحة الصناعات الكبيرة التى تنافسها .

ولم يبق فى أوربا على قيد الحيـاة من الصناعات الصغيرة غير الصناعات المنزلية والصناعات التى لم يتيسر للصناعات الكبيرة القضاء عليها ، كأعمال المعمار ، والصناعات الضرورية للغذاء مثل الخبازين والقصابين ، وصناعات الأزياء والزخرف وملابس

السيدات وأعمال التطريز وأشغال الحلى والمجوهرات . والسر فى عدم اندثار هذه الصناعات الصغيرة يرجع الى ما يأتى :

(١) تقوم هذه الصناعات الصغيرة بأعمال دقيقة لاتستطيع الصناعات الكبيرة القيام بها لما تحتاج اليه من الدقة وعدم الاسراع فى انجازها وإذا حاولت الصناعات الكبيرة صنعها فانها لاتتقنها ، والدليل على ذلك قائم فى صناعة (الدانتلا) فان قيمة المصنوع منها بالأيدى مرتفعة عما تصنعه المصانع الكبيرة بآلاتها الميكانيكية .

(٢) يسير عمال الصناعات الكبيرة فى أعمالهم كما يسير الجند فى معسكراتهم ، فحريتهم معدومة لأنهم مسخرون كالآلات التى يتولون إدارتها ، بينما يتمتع عمال الصناعات الصغيرة بكثير من الحرية .

(٣) تفتح الاختراعات الجديدة أبوابا عديدة لنشر الصناعات الصغيرة . وقد نتج عن اختراع الفوتوغرافية والسيارات والطيارات والكهرباء إنشاء مصانع عديدة صغيرة لا بد من بقائها لحسن الانتفاع بهذه الاختراعات .

د — الصناعات الكبيرة والصغيرة فى مصر

أما تقرير لجنة الصناعة والتجارة التى تكونت بقرار مجلس الوزراء فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ فانه قسم الصناعات المصرية الى صغيرة وكبيرة : فالصغيرة هى التى تقتصر على ورش يشتغل فيها عدد قليل من العمال ، أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على نفقتهم بمعونة بعض الصبية . والواقع أن هذه الطائفة من الصناعات هى بالرغم من اسمها صاحبة المقام الأول لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع لأنها منتشرة فى جميع أنحاء القطر ومدنه (تقرير اللجنة ص ٥٢) وهى منتشرة فى : صناعات النساجة والحديد والخشب والزخارف (من الذهب والفضة والنحاس والمعادن الأخرى) والجلد والزيوت التى تعصر بالطرق اليدية والصابون والبناء والطحن وآلاته .

وتطلق اللجنة اسم الصناعات الكبيرة على التى تتناول كميات وافرة من الخامات وتباشر مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال منها : — شركة الغزل الأهلية بالقطر المصرى وصناعة السكر وشركة الزيوت الكبرى وشركة الأسمنت المساهمة ومصنع الطرابيش الوطنى (اندثر) وهذا غير مصنع مشروع القرش الموجود الآن . وشركة الطوب المساهمة بمصر ومصنع سورناجه

بجهة الودى وصناعة الكحول وسائر الصناعات الكبيرة وتنحصر فى مصنع الأسرة للسيو مونتانير وشركة الكاوتشوك المصرية ومعامل شناوى بك بالمنصورة .

أما الصناعات التى أطلقت عليها اللجنة إسم الصناعات الجديدة فهى :

صناعات الورق والفخار والزجاج والمواد المتخلفة من الحيوانات وحامض الكبريتيك والأسمدة الكيمائية والسيسل .

ورغم دقة هذا التقسيم واتفاقه تماماً مع الظروف التى أحاطت به وقت وضع تقرير اللجان فان الكثير من هذه الصناعات تغير حالها ، فمنها ما اندثر ومنها ما اندمج فى غيره خشية الزوال ومنها ما اشتركت الحكومة فى أعماله الانتاجية ولهذه الأسباب فان هـــذا التقسيم الذى وضع فى سنة ١٩١٦ لا ينطبق على حالة الصناعات المصرية الآن بدليل ما جاء بمذكرة حضرة صاحب الدولة وزير المالية عن مشروع (ريجى السكر) حيث قال :

(كان السكر من أول الأصناف التى اتجهت الفكرة الى رفع الرسوم الجركية عليها للحصول على إنماء دخل الخزينة أسوة بما تتبعه الحكومات المختلفة فى شأنه ، كما كانت صناعة السكر وتكريره من أحق الصناعات المصرية بالعنـاية التى وجهتها الحكومة للعمل على حمايتها وإنمائها لأنها تعتبر الصناعة الوحيـدة تقريباً التى يصح وصفها بأنها صناعة كبيرة خصوصاً وأنها تشغل نحو ٢٧٫٠٠٠ من العمال المصريين فلا تجاريها أية صناعة أخرى فى هذا المضمار .)

الفصل الثالث

صناعات الغزل والنسج فى مصر

١ — الغزل والنسج والصباغة فى مصر

١ — الغزل والنسج فى مصر قديماً :

قيل إن صناعة الغزل والنسج فى مصر يرجع عهدها الى ما قبل الميلاد بنحو ٥٥٠٠ سنة . أما فى عهد الاسلام فقد كان للمنسوجات الحريرية والكتانية شأن عظيم وشهرة ذائعة . وكانت معامل النسج تعرف باسم (طراز) فى القرن السادس عشر ، ثم استبدل هذا الاسم فى القرن السابع عشر والثامن عشر باسم (معمل) الى أن استعملت فى القرن التاسع عشر كلمة (ورشة) المشتقة من الكلمة الانجليزية (workshop) و(فابريقة) المأخوذة من الكلمة الايطالية (Fabrica)[١]

فكانت تنيس ودمياط تصنعان المنسوجات المزركشة والأقمشة المدبجة بخيوط ذهبية . واشتهرت تنيس سنة ٧٧٥ م بالنسج . وكانت تقع بالقرب من دمياط . وكان أهلها على رغد من العيش وسعة فى الثروة ، وكانوا يعنون عناية خاصة بالنسج والحياكة . فكانوا يصنعون للخليفة رداء معروفا فيها باسم (البدنة) ينسج من خيوط ذهبية لايتخللها غير أوقيتين من التيل (أى ٣٨ جراما) ويقدر هذا الرداء بألف دينار[٢] وكانت تنيس ودمياط وما جاورهما من البلاد تصدر بما لاتقل قيمته عن عشرين وثلاثين ألف دينار من الأقمشة المنسوجة لمصر والشام

وكان يصنع فى الاسكندرية نوع من التيل يعرف باسم (شرب) يقدر ثمنه

---

(١) على بك بهجت — صناعة النسج في مصر في القرون الوسطى سنة ١٩٠٤ ثم المقريزى عن (تنيس) .

(٢) قدره المستر صمويل برنارد في كتابه — وصف مصر — بمقدار ٦٠٩ مليمات وقدره على مبارك باشا بمبلغ ٥٩١ مليما فيكون متوسط التقدير ٦٠٠ مليم — الصفحة السادسة من كتاب حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون (مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن) ١٩٣١

بنسبة زنته من الفضة . وكانت هذه الصناعة فى تقدم عظيم الى أن فرض بعض الحكام ضرائب فادحة على (الطراز العامة) وعندئذ بدأ نجمها فى الافول والاضمحلال فى عهد (ابن المدبر) الى أن خففت هذه الضريبة نوعاً ما . ولما أصبحت القاهرة عاصمة للخلفاء الفاطميين ونقلوا اليها خدمهم وأتباعهم من المغرب للاقامة فيها وتعميرها ساءت أحوال (الطراز العامة) التى يملكها الصناع الذين يشتغلون لحسابهم الخاص اذ لم يكتف الخلفاء بتحديد ضرائب ثقيلة على مصانعهم بل أنشأوا مصانع للنسج خاصة لصنع جميع ما يحتاج اليه الخليفة . فحلت (طراز الخليفة) محل (الطراز العامة) وعند ما عين (يعقوب بن قليس) وزيراً للمالية فى عهد (المعز) قضى على البقية الباقية من هذه الصناعات الحرة ، وتبعه (الأفضل) فى هذه السياسة لتضييق النطاق عليها ، فحول قصر يعقوب الى مصنع عظيم للأقمشة يديره رجال الحاشية الذين كانوا يشغلون هذه الوظائف المختلفة (ناظر — متولى — مشارف — شاهد) التى تعادل الآن وظائف (مدير — مراقب — رئيس أعمال — حاسب) .

وكانت ميزانية هذا المصنع تقدر بنحو ٣١٫٠٠٠ دينار يخصص منها نحو ١٥٫٠٠٠ للخيوط الذهبية . وصارت هذه الاعتمادات تزاد شيئاً فشيئاً بنسبة تقدم هذه الصناعة . ولقد جاء فى كتب التاريخ العربية أن ادارة هذا المصنع كانت مستقلة فى عملها كمصلحة قائمة بذاتها لا ينتظم فى سلكها إلا المقربون وأهل الحظوة لدى الخليفة .

وكان مدير هذه المصانع يقيم فى تنيس نفسها ، على أنه كان يملك مسكناً خاصاً فى دمياط وكان يتقاضى نحو سبعين دينار شهرياً ، ويصرف لوكيله عشرون نظير قيامه بمراقبة أعمال المصنع وتنظيمه وضمان حسن سيره وإذا غاب المدير تولى أعماله أحد رجال أسرته ، لأنه مسئول شخصياً عن أعمال المصنع أمام الخليفة ، لذلك يتحتم على المدير اختيار من هو أهل للثقة . وكانت تقام حفلة سنوية لتقديم ملابس الخليفة بمعرفة المدير . فبمجرد وصول المدير الى عاصمة الخلافة تقدم له مطية فاخرة تنقله بكل اجلال واحترام الى أحد مساكن الخليفة الواقعة على شاطىء الخليج أعد لاستقباله .وكان الخليفة لا يعامل مدير المصنع أثناء قيامه بهذه المأمورية كموظف يأتمر بأوامره ، بل كضيف كريم نزل على ساحة الخلافة فى المدة كلها . ومتى انتهت اجراءات تقديم ملابس الخليفة ، يخلع عليه (كسوة شرف) اعترافاً بحسن ادارته لمصانع الخلافة وتقديراً لمجهوداته العظيمة فى اتقان الصناعة .

ولقد ذكر المقريزى أن الخليفة (المعز) شيد دارا أسماها (دار الكسوة) خصصها لصنع الأقمشة والملايس المختلفة لموظفيه بلغ عدد ما صنعت نحو ٨٧٧٥ كسوة فى عهد الوزير (الفاضل) ونحو ١٤٣٠٥ فى عهد الوزير (المأمون) . وكانت الأقمشة ترسل من مصانع تنيس ودمياط والاسكندرية الى رئيس الحياكة ليتولى تجهيز الملابس اللازمة منها . فكانت هذه المصانع من أكبر موارد ثروة الخلافة الى أن ذهب بعضهم فى تقديرها الى أنها بلغت ألف دينار كانت ترسل يوميا الى بيت المال (١) .

انقضى عهد تنيس الصناعى وأخذت صناعتها فى الاضمحلال شيئا فشيئا حتى نهبها مجرمو صقلية سنة ١١٥٣ وشاركهم فى هذا العمل قرصان البحر الأبيض المتوسط ، ثم أعادوا الكرة سنة ١١٧٥ ولذلك أخليت المدينة وتركها أهلها سنة ١١٨٠ فقضى على ما فيها من مجد صناعى الى أن أمر السلطان صلاح الدين باخلائها بتاتا سنة ١١٩٢ وترك فيها فرقة من الجنود لحماية قلعتها التى دمرت سنة ١٢٢٦ بأمر الملك الكامل .

٢ — تطور صناعة الغزل والنسج فى مصر :

بلغت صناعة النسج أوجها فى عهد الفاطمين (٩٦٩ — ١١٦٩) واضمحلت فى عهد الأتراك ، خصوصا عند ما أرسل السلطان سليم عددا كبيرا من أمهر الصناع المصريين الى الأستانة لاحياء صناعاتها وحرمان مصر من خير أبنائها ، فقضى على الصناعة فى مصر .

ولما تولى المغفور له ساكن الجنان محمد على باشا ادارة شؤون البلاد سنة ١٨٠٥ عظم عليه أن يرى بلاده محرومة من الصناعات الهامة الضرورية لحياة أهلها مع شدة حاجتها الى الأقمشة التى كانت تضطر الى استيرادها بكميات كبيرة من الخارج ، لذلك عمد الى انشاء مصانع للنسج استحضر أنوالها من أوربا ، ففى سنة ١٨٣٠ افتتح أول مصنع من هذا النوع فى الخرنفش تحت ادارة أهل الفن من الطليان . فكانوا يصنعون الأقمشة من القطن المصرى والكتان والحرير . ولما أيقن بنجاح هذا المصنع أمر بفتح أربعة مصانع أخرى للغزل والنسج فى جهات مختلفة ، ثم أسس

---

(١) ناصرى خسرو — سياحته فى سوريا وفلسطين ومصر والعرب من سنة ١٠٣٥ — ١٠٤٢ نقله الى الفرنسية المسيو (M. Schefer)

غيرها فى قليوب وشبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ورشيد وشربين وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا ، وفى الواحات القريبة من الصعيد . وكان إنتاج هذه المصانع يكفى حاجات الشعب والجيش ، وما زاد على ذلك كان يصدر للشام .

وكان الفلاح المصرى يرسل محصول قطنه الى مصانع الحكومة ، فتدفع له الثمن بعد خصم الضرائب ، وبهذه الكيفية احتكرت الحكومة شراء محصول القطن .

وفى سنة ١٨٩٩ تأسست شركة الغزل والنسج المصرية الانجليزية برأس مال قدره ١٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى من كبار التجار والماليين بالقطر . وفتحت لها مصنعاً لنسج القطن فى القاهرة وآخر فى الاسكندرية لكنها لم توفق فى عملها لفداحة الضريبة التى فرضها عليها الأمر العالى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ . وكانت هذه الضريبة تعادل مقدار الرسوم الجركية التى كانت تحصل عن الغزل والأنسجة القطنية الواردة من الخارج فاضطرت الشركة الى إغلاق مصنع القاهرة وتنازلت عن مصنع الاسكندرية لشركة الغزل الأهلية التى تقوم بأعمال الغزل والنسج فى الاسكندرية حتى الآن بفضل إلغاء الضريبة التى أثقلت كاهل الشركة الأولى التى بلغت خسارتها نحو ١١٢ر٠٠٠ جنيه مصرى عدا فوائد المدة التى اشتغلت فيها بين بين سنة ١٨٩٩ و١٩١١

وفى سنة ١٩١١ أعيد إنشاء شركة الاسكندرية تحت اسم (شركة الغزل والنسج الأهلية) برأس مال قدره (٥٠ر٠٠٠) جنيه مصرى بما فى ذلك قيمة الآلات وغيرها من لوازم الصناعة . وانما وجدت هذه الشركة أمام صعوبات كبيرة منها فداحة الرسوم التى فرضت على منتجاتها ولكن جاءت الحرب العظمى فأنقذتها من هذا المأزق لعدم امكان دخول المصنوعات الأجنبية فى الأسواق المصرية لما كان يصادفها من أخطار الحرب . وبعد هذا الرخاء القصير الأجل عادت الشركة الى مناضلة الواردات الأجنبية التى تدفقت على الأسواق المصرية فى نهاية الحرب فبلغ مقدار ما خسرته الشركة فى ٢٨/١٩٢٧ نحو ٢٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ولم تأت سنة ٢٩/١٩٢٨ إلا بربح لا يزيد عن الف جنيه .

ولقد بلغ رأس مال الشركة أخيراً نحو ٣٢٠ الف جنيه . وبالمصنع المذكور ٥٧ر٠٠٠ مغزل و٨٥٠ نولا ميكانيكيا لاستهلاك ٩٨ر٨٩١ قنطاراً من القطن لانتاج نحو ٨ر٥٥٠ر٠٠٠ رطل سنويا من الخيوط الخام . وتقوم الشركة بنسج أقمشة

فبعد أن كان عدد العمال الذين يشتغلون فى غزل ونسج الأقطان ٢٥٥٧ عاملا فى سنة ١٩١٧ أصبح ٩٫٨٧٨ فى سنة ١٩٢٧ أى أن زيادة عمال هذه الصناعة فى عشر سنوات كانت ٧٫٣٢١ ولا نبالغ إذ قلنا أن عدد عمال هذه الصناعة ربما بلغ فى الخمس السنوات الأخيرة (١٩٢٧ — ١٩٣٢) نحو ١٥٫٠٠٠ عامل بفضل التقدم السريع والاقبال العظيم على هذه الصناعة . ولكن ليس هذا نهاية ما تتوق اليه أنفسنا ، بل كل ما نصبو اليه هو أن تصل مصر الى انتاج جميع ما يلزمها من الغزل والنسج القطنى فتكف مصر تدريجاً عن استيراد الكميات العظيمة من هذه المصنوعات من انجلترا واليابان والهند وتشكوسلوفاكيا وايطاليا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا . وهذا ما تسعى لتحقيقه شركة مصر للغزل والنسج

والصناعة الكبرى الأساسية التى يهتم بها اهتماماً خاصاً هى استغلال شعرة القطن فى الغزل والنسج . واستحضرت مصر من الأقمشة القطنية على اختلاف أنواعها من سمراء وبيضاء ومبصومة ومصبوغة وغيرها بما يأتى :

٩٫٢٥٧٫٢٠٩ ج . م فى سنة ١٩٢٥ و ٦٫٢٨٥٫٣٢٩ ج . م فى سنة ١٩٢٦ و ٦٫٩٣٢٫٥٠٠ فى سنة ١٩٢٧ و ٦٫٥٦٢٫٤٤٩ فى سنة ١٩٢٨ هذا عدا ما استوردته من الأقمشة القطنية المخلوطة بالحرير الصناعى والملابس الداخلية القطنية والملايات وفوط الوجه والحمام والمفارش والشيلان وفتايل اللمبات وشرائط الأحذية والملابس القطنية الجاهزة وقلوع المراكب التى لا تقل قيمتها في مجموعها عن خمسة ملايين من الجنيهات سنوياً أى أن مصر تستورد من الخارج أقمشة قطنية تتراوح قيمتها بين ١٢ و ١٥ مليون جنيه تقريباً .

أما قيمة ما استورده القطر فى سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ فهو كالآتى :

الصنف	القيمة بالجنيه سنة ١٩٣٢	القيمة بالجنيه سنة ١٩٣٣
غزل قطن	٨٩٫٣٠٠	٧٣٫٩٠٠
خيط قطن للخياطة	١٧٨٫٧٠٠	١٥٥٫٩٠٠
قماش قطن أسمر خام	٤٩٢٫٠٠٠	٥١٢٫٩٠٠
« « أبيض	٥٧٧٫٩٠٠	٥٢٠٫٢٠٠
« « مصبوغ	١٫٥٨٩٫٦٠٠	١٫٥٥٥٫٩٠٠
« « مبصوم	٧٧٤٫٨٠٠	٩٣٥٫٦٠٠
الجملة	٣٫٧٠٢٫٣٠٠	٣٫٧٥٤٫٤٠٠

واستورد القطر من القطن الطبي بمبلغ ٩٠٠ جنيهاً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٩٠٠ر١ فى سنة ١٩٣٣ (نقلا عن تقرير مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٩٣٣)

هذا عدا ما تستورده مصر من الأقمشة القطنية المخلوطة بالحرير الصناعى ، والملابس الداخلية القطنية صنع الابرة والشرائط والملايات وفوط الوجه والحمام والمفارش والشيلان وفتلائل اللمبات وشرائط الأحذية والملابس القطنية الجاهزة وأشرعة المراكب القطنية وكل هـذه لا تقل قيمتها مجتمعة عن خمسة ملايين من الجنيهات المصرية سنوياً بمعنى أن مصر تستورد من الخارج أقمشة قطنية يتراوح ثمنها بين ١٢ و١٥ مليوناً من الجنيهات تقريباً .

ويتضح مما تقـدم شدة حاجة صناعات الغزل والنسج وغيرها الى القطن بصفة عامة والى القطن المصرى بصفة خاصة . ولم يكتشف بعـد النبات الذى يستطيع منافسة القطن المصرى وإنما الذى تتوقعه مصر من وقت لآخر أن تضيق دائرة استعمال القطن المصرى فى المصانع الأجنبية ولذا يجب على مصر البحث عن الوسائل الفعالة لحماية ينبوع ثروتها وهو القطن . مع العلم بأن مصر صدّرت من قطنها الخام الى الخارج ما يأتى :

النوع	١٩٢٧		١٩٢٩		١٩٣٣	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	قنطار	جنيه	قنطار	جنيه	قنطار	جنيه
سكلاريدس	٣ر٠١٩ر٩٠١	١٥ر٩٣٣ر٣٥٠	٢ر٤٨٠ر٦٦٤	١٤ر٦٦٣ر٤٤٢	٣ر٢١٢ر٥٨٧	٦ر٧٣٧ر١٩٨
اشموني . .	٣ر٨٢٥ر٠٥٧	٢٠ر٢٣٢ر٨٥٤	٤ر٥٣٣ر٢٢٠	٢٣ر٣٥٧ر٠٤٧	٤ر٥٤٦ر٠٠٣	١١ر٥١٨ر٧٥١
بليون . . .	—	—	٣٤٤ر٥٩٩	١ر٨٤٤ر٣٤٩	٢٢٧ر٧٧٤	٦٣٤ر٣١٥
انواع اخرى	٥٣٨ر٢٤٣	٢ر٨٣٣ر٠٨٨	٢٦٦ر٥٨٢	١ر٤٩٦ر٢٠٢	٨٦٧ر٧٣٧	٢ر٤٨٩ر٣٨٢
الجملة	٧ر٣٨٣ر٢٠١	٣٨ر٩٩٩ر١٩٢	٧ر٦٢٥ر٠٦٥	٤١ر٣٦١ر٠٤٠	٧ر٨٥٤ر١٠١	٢١ر٠٧٩ر٦٤٦

٥ — صباغة الأقمشة فى مصر

صناعة الصباغة فى مصر قديمة بقدر ما لصناعة الغزل والنسج من الوجود فى القطر ، لأنها من ضروریاتها ، إذ يوجد غالباً فى كل مصنع من مصانع الغزل والنسج مكان خاص لتبييض وصبغ المنسوجات بالألوان المطلوبة علاوة على انتشار

الصباغين فى القرى ، وهم يعملون على حدة فى صبغة النيلة ، ولكنهم يجهلون كل الجهل هذه الصناعة من الوجهة الفنية وانما يسيرون فيها كما اعتاد آباؤهم عليها فلا يعرفون استعمال الصبغة من ألوان مختلفة ولا أى شىء عن تأثير المركبات وطبيعتها وتفاعلها ، فلا يعلمون اذا كانت الصبغة حمضية أو قلوية ، ولا يدرون كيفية تطبيقها على الأقمشة المختلفة لأن لكل نوع من الأقمشة أو الخيوط صبغة خاصة كما يقول أهل الفن ، ولذلك فان صبغات هذه المصانع غير ثابتة لا يمكنها مقاومة المؤثرات الجوية كضوء الشمس والرطوبة ، ولذا يزول عنها لونها ورونقها بسرعة

وتستخرج الصبغة النباتية من الجهرة والكركم والعفص والنيلة والحناء وقشر الرمان . وأما الصبغة الكيمياوية فتؤخذ من الكينون والأنيلين . والاحصاء الآتى يوضح لنا بالتقريب قيمة ما تستهلكه مصر من المواد الضرورية للصباغة بالجنيه المصرى مع العلم بأنه لم يمكن احصاؤها بعضها :

المـــواد	١٩٢٥	١٩٢٧	١٩٢٩
الحناء	٤٣	٣٧٩	٤٣٧
خشب البقم	٣	١٨	—
القرمز	٣٦٦	٣٤١٧	٢١٢٠
صبغات طبيعية	١٧٠	٢٥٥٢	٣٠٨٣
نيلة طبيعية	١٠٨٩٣	١٢٥٠	١٢١٦
سماق	٣٨٧	٣٩٨	٥١٤
فالونيا	٥٤١٣	١١٥٣٠	١٢٣٠١
العفص	١٦٥٨	٢٣٠٢٠	٢٤٠
قشر الصنوبر	٦١٩٩	٢٥٢٩	٤٣٤١
« البلوط	١٠	—	—
نيلة صناعية	٥٣٣٣٩	٢٦٣٢٦	٢٤٠٩٠
أصباغ أخرى	٢٦٥٤	٣٠٧٩	٣٤٧٧
« قطرانيـة	٢٠٠١٠	٢٥٨٨٠	٣٢٥٦٨

وبلغ قيمة ما استوردته مصر فى سنة ١٩٣٣ من الحناء نحو ٢٢٫٨١٥ جنيهاً مصرياً ومن الصمغ العربى نحو ٤٩٤ جنيهاً مصرياً .

ويشتغل بصنع المنسوجات نحو ٢٩٦٠ مصبغة موزعة أعمالها كالآتى :

٣٢ مصبغة يشتغل فيها من ١٠ عمال فما فوق .

٣٧ مصبغة يشتغل فيها بين ٥ و ٩ عمال .
١٣٩٩ « « « « ١ و ٤ «
١٤٩٢ « تشتغل من غير عمال أى أن أصحابها يقومون باعمالها .

ولقد جاء فى تعداد سنة ١٩٢٧ أن العمال الذين يشتغلون بهذه الصناعة بلغ عددهم ٨٨٦٦ منهم ٣٠٣ أناث .

ولشدة رغبة الحكومة فى رفع شأن هذه الصناعة فى مصر عنيت بندب خبير إخصائى فى هذا الفن من الخارج ، يعاونه فى أعماله من لهم دراية فى هذه الصناعة من المصريين وقد وفقت مصلحة التجارة والصناعة الى تكليل مجهوداتها فى هذا الباب بالنجاح بفضل إنشاء مصبغة نموذجية فى كفر الزغارى بقسم الجمالية لتكون مدرسة عملية لتعليم وتدريب عمال هذه الصناعة على أحدث الطرق وأقومها لصباغة المنسوجات . ثم أنشئت فى بنى سويف مصبغة حديثة وهى الأولى من نوعها . وهناك مصبغتان حديثتان واحدة بمدرسة نجع حمادى الصناعية والثانية بمدرسة الفنون والزخارف المصرية بالحمزاوى بالقاهرة .

٦ — تشجيع صناعة غزل ونسج القطن فى مصر

مما تغتبط به صناعة غزل ونسج الأقطان تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بافتتاح مصانع شركة مصر لغزل ونسج الأقطان بالمحلة الكبرى فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ وقد أظهر رضاءه السامى عن هذا العمل القومى العظيم ، فكان هذا العطف خير مكافأة وأكبر مشجع للقائمين بأعمال هذه الشركة الوطنية .

ولقد قامت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك بنصيبها من تشجيع هذه الصناعة بوسائل مختلفة منها :

١ — اعفاء شركة مصر لغزل ونسج الأقطان من دفع الرسوم الجمركية على العدد والآلات وملحقاتها التى تستوردها من الخارج .

٢ — تفضيل مصنوعات شركة مصر عن غيرها ما دامت تضارع فى جودتها ومتانتها المصنوعات الأجنبية (قرار مجلس الوزراء فى ٤ يناير سنة ١٩٢٨)

٣ — تخفيض أجور نقل مصنوعات الشركة بالسكك الحديدية سواء كانت من المنسوجات القطنية أو القطن الطبى .

٤ — رفع الرسوم الجمركية المقررة على المصنوعات الأجنبية المماثلة لما تصنعه الشركة الآن .

٥ — منح كل من شركة مصر بالمحلة وشركة الغزل الأهلية المصرية بالاسكندرية اعانة لاتتجاوز مائتى مليما عن كل قنطار من القطن المستعمل فى هذين المصنعين الى أن يبلغ صافى أرباح كل من الشركتين نحو ٥٠/. من قيمة رأس المال المدفوع (المرسوم الملكى الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣١)

٦ — وافق مجلس الوزراء فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٣٠ على سياسة القطر القطنية المستديمة لنشر الدعاية للقطن المصرى وترويج مصنوعاته. وتقرر فتح اعتماد بخمسين الف جنيه لهذا الغرض

٧ — أنشأت مصلحة التجارة والصناعة مصنعاً نموذجيا مزوداً بأحدث الأنوال لتدريب العمال على أعمال النسج وصناعة (التريكو)

٢ — القطن فى مصر

١ — نشأة زراعة القطن فى مصر

زعم (هردوت) أن أهل الهند كانوا يرتدون ملابس قطنية. وذكر (شامبليون) أن قدماء المصريين كانوا يضعون موتاهم بعد التحنيط فى أكفان من الأقمشة القطنية المعطرة (ولو أن بعضهم يقول انها كانت من الكتان). ثم أكد (بلين) أن القطن كان معروفا لدى أهل الوجه القبلى فى عهد الفراعنة إذ كانوا يصنعون منه أقمشة لملابس القساوسة. وقيل انه كان يزرع بمصر فى عهد الفاطميين وكان يقدر محصول الفدان بثمانية قناطير. وكانوا يرسلون محصولهم الى القاهرة لبيعه فى سوق (فندق القطن) الذى كان يحصل من عمليات البيع ضريبة سنوية تقدر بألفين من الدنانير. وكان بالقاهرة والفسطاط مغازل للقطن والكتان (خطط المقريزى جزء أول صحيفة ٣٣)

وذكر العلماء الذين رافقوا نابليون فى حملته على مصر: أن القطن كان يزرع فى نواحى الدلتا فى القرن الثامن عشر. وأثبت (كلوت بك) فى كتابه عن مصر (أن القطن المصرى كان موجوداً ولكنه ردىء النوع)

وبدأت زراعة القطن عهدها الجديد لما عنى بها ساكن الجنان المصلح الأعظم محمد على باشا، فانه لم يترك بابا لاصلاح أحوال مصر إلا طرقه رغم ما كان يلاقيه من العناء فى قهر العراقيل التى كانت تعترضه للوصول الى غايته. فكلف

محمد على باشا المهندس الفرنسى (Jumel) انشاء مصنع للنسج ، بعد الاهتمام بتحسين صنف القطن الموجود فى مصر وقتئذ . فشرع فى البحث عن بذور جيدة حتى عثر عليها فى حديقة (ماحو بك الأورفلى) وكان قد أحضرها معه من دنقله وسنار ، ثم اشترك المهندس مع أحد تجار القاهرة فى شراء قطعة أرض بالقرب من المطرية لزرعها قطناً . فكان أول محصول لهذه التجربة لا يزيد على ثلاثة بالات أرسلت الى أوربا . ولما صادفت قبولا وإعجابا فى مصانع الغزل والنسج أمر محمد على باشا بزرع هذا النوع من القطن فى بعض جهات الوجه القبلى ، فبلغ مقدار المحصول فى سنة ١٨٢١ نحو ٢٫٠٠٠ بالة (١) ، وفى سنة ١٨٢٢ نحو ٣٠٫١٠٨ قنطار . ومن هذا العهد انتشرت فى القطر المصرى زراعة هذا النوع الذى صار يعرف باسم (جومل) واستمرت شهرته الى ظهور أنواع أخرى مصرية نافسته فتغلبت عليه فى الأسواق حتى اندثر سنة ١٨٦٢ .

وتشجيعاً لزراعة القطن وزع محمد على باشا السواقى على الفلاحين وأوقف جباية الضرائب فتهافت الزراع على هذه الزراعة الجديدة القليلة النفقات الكثيرة الكسب فى بادىء الأمر . ومن هذا الوقت أصبح الزراع لايعتمدون إلا على هذا المورد الجديد للثروة . وصار القطن هو المسيطر الوحيد على حياة مصر الاقتصادية . يسعدها أحيانا ويشقيها أخرى . فهى تحت رحمته . إن خاب محصوله كان الشقاء والبؤس مؤكداً . وإن طاب فخير وسعادة للقطر من أقصاه الى أقصاه . ولقد جعل القطن حياة مصر وأهلها مهددة فى كل عام . ورغم هذا التقلب المستمر وعدم الثبات على حال فان السواد الأعظم من الملاك يطمعون فى زرعه ولولا القوانين التى تصدرها الحكومة من وقت لآخر للتخفيف من حدة هذا الاندفاع فى هذه الزراعة لما تأخر زارع عن تخصيص أملاكه الزراعية بأكملها لزرع القطن

٢ — أنواع القطن المصرى والمساحات المخصصة له

اشتهر من القطن المصرى فى عهد محمد على باشا ثلاثة أنواع ، عرفها علماء النبات بما يأتى :

١ — (جوسيبيوم ارباسوم) وهو ماكان يزرع فى الدلتا زراعة سنوية .

---

(١) البالة من القطن تساوى ٧٥ قنطاراً اذا كانت مكبوسة كبساً بخارياً أو بين ٤٥٠ و٥٠٠ قنطاراً اذا كانت مكبوسة كبساً مائياً . والقنطار يساوى مائة رطل من القطن اما قنطار البذرة فيساوى ٣١٥ رطل .

٢ — (جوسيبيوم فروكتسانس) وهو ماكان يزرع فى الوجه القبلى لمدة تتراوح بين ٨ و١٠ سنوات .

٣ — (جوسيبيوم فيتيفوليوم) .

ولم يبق فى آخر عهد محمد على باشا من هذه الأصناف غير الأخير، وهو لايخرج عن فصيلة قطن (جومل) . ولقد كان له الفضل العظيم فى توالد بذور هذا القطن مع غيرها من بذور الأقطان الأجنبية التى أنتجت لمصر الأنواع المختلفة من الأقطان المصرية وكان أهمها الميت عفيفى الذى عرفته الأسواق سنة ١٨٨٢ ، واستمر تفوقه الى أن اكتشف قطن النهضة .

ولم يقف مجهود الزراع والهيئات المشتغلة بزراعة القطن عند هذا الحد ، بل بذل الجميع قصارى الجهد لاكتشاف أصناف جديدة فاكتشف المسيو (يني سكلاريدس) القطن الذى اشتهر باسمه والذى يمتاز على جميع الأقطان المصرية والأجنبية فى الأسواق العالمية ، ثم أظهر المسيو (نقولا باراخيموناس) سنة ١٩١٩ نوعا جديدا يعرف فى الأسواق باسم (بليون) وتعددت أنواع القطن المصرى الى حد عظيم ، نكتفى بذكر بعضها مثل : قطن ٣١٠ الذى اكتشفه المستر (بولز) خبير الأقطان بوزارة الزراعة ، ثم الكازولى والأصيلى والزاجوراه والأشمونى والفتحى والمضبوط والفؤادى وقطن المعرض وغيره .

وكان للحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ — ١٨٦٥) تأثير كبير فى تحسين حال القطن المصرى وظهوره وتثبيت أقدامه فى الأسواق العالمية على دعائم قوية ، ولذلك كان الملاك يتسابقون فى زرعه ، لأن أسعاره المرتفعة كانت تغريهم على التوسع فى هذه الزراعة . والأرقام الآتية توضح جلياً تقلبات أسعار القطن فى الاسواق العالمية :

بلغ ثمن القنطار من القطن المصرى ١٦ ريالا سنة ١٨٢١ و١٥ سنة ١٨٨٢ وبين ١٠ و١٨ لغاية ١٨٤٢ (عدا ٢٨ ريالا فى سنة ١٨٣٣ و٧٥ر٣٠ سنة ١٨٣٤ و٥ر٢٥ سنة ١٨٣٥) و٥٢ سنة ١٨٦٠ و١٢ سنة ١٨٦٥ (يلاحظ الهبوط الهائل عقب انتهاء الحرب الامريكية) و١٩ سنة ١٨٧٢ وبين ٧ و٨ سنة ١٨٩٨ وبمتوسط ٦٩ر١٣ بين ١٩٠٠ و١٩٠٤ وبمتوسط ٢١ و١٨ بين ١٩٠٥ و١٩٠٩ وبمتوسط ٦١ و١٧ بين ١٩١٠ و١٩١٤ و٠٣ر٤٥ بين ١٩١٥ و١٩١٩ و٩٤ر٣٥ بين ١٩٢٠ و١٩٢٤ وبمبلغ ٤٦ر٣٠ فى سنة ١٩٢٥ وبمبلغ ٥٣ر٢١ فى سنة ١٩٢٦ و٦٨ و٢٩ فى سنة

١٩٢٧ و٧٨ر٢٥ فى سنة ١٩٢٨ وقد بلغ سنة ١٩٣٠ نحو١٧ للسكلاريدس و١١ للأشمونى وفى سنة ١٩٣١ بلغ السكلاريدس ١٢ والاشمونى ٩

فالأسعار السالفة الذكر تبين لنا تطورات القطن من ارتفاع عظيم الى هبوط مروع ، ولقد أصبحت حياة مصر الاقتصادية فى خطر يهددها كل عام بسبب زراعة القطن ، فان صح المحصول وأسعاره فى الأسواق قضت مصر عامها فى رخاء وسعادة وإذا خاب وهبط سعره قضت مصر عامها فى ضنك وعسر مالى شديد ، تشل بسببه جميع أعمالها الاقتصادية . ولا يقل خطر هبوط الأسعار عن ارتفاعها الهائل على زراع القطن اذ يتركهم النزول فى بؤس عظيم بينما يجعلهم الصعود ينفقون عن سعة ، بل يسرفون دون تبصر ويندفعون فى شراء الأملاك العقارية وغيرها على أقساط ، فتأتى السنة التى تليها منحطة الأسعار ، فيعجزون عن دفع ما عليهم من الاقساط ، وعندئذ يذهب هذا الهبوط بأملاكهم القديمة والجديدة .

وقد يرجع عدم ثبات أسعار الاقطان المصرية على حالة معتدلة معقولة فى الاسواق العالمية الى عيوب كثيرة أهمها :

التوسع فى زرع القطن والاعتماد عليه وحده — خلط الأقطان الجيدة بأنواع رديئة — رداءة أو سوء اختيار البذرة — منافسة الأمم الاخرى — منافسة الصناعات الجديدة كالحرير الصناعى — نقص فى طرق بيع القطن فى الداخل والخارج .

ولكن اذا أريد درس هذه العيوب فلا بد قبل كل شىء من الوقوف على تطورات القطن من أولها الى آخرها أى من وقت بذر البذور الى تصدير القطن للمغازل ، وأهم العناصر الضرورية لزراعة القطن هى الارض الصالحة لهذه الزراعة ، والجو المناسب ، وكلاهما متوفر فى مصر ، أما الماء فقد يحسن ذكر بعض البيانات الخاصة بالرى ، لأنها ذات أهمية عظيمة خصوصا وان للرى اليد الطولى على تقدم الزراعة فى مصر ، وانما يحسن قبل الكلام على الرى تحديد المساحات التى زرعت قطناً ، مع ذكر مقدار وقيمة المحصول والقطن الشعر والبذرة ، من عام ١٩٠٠ لغاية ١٩٣٣ كما جاء فى الاحصاء السنوى وهذا بيانه :

السنة	المساحة بالفدان	المحصول بالقنطار	متوسط السعر	
			مليم	جنيه
١٨٢١	١٨٠٩	٩٠٤٤	١٠٠	٢
١٨٢٩	٢٠٩٨٤	١٠٤٩٢٠	٤٠٠	٢
١٨٣٧	٦٣٠٩٤	٣١٥٤٧٠	—	٣
١٨٤١	٣٨٧٠١	١٩٣٥٠٧	—	٢
١٨٤٥	٦٨٩٩١	٣٤٤٩٥٥	٠٥٠	٢
١٨٤٩	٥١٥٠٢	٢٥٧٥١٠	٣٥٠	٢
١٨٥٧	٩٨١٩٢	٤٩٠٩٦٠	٥٥٠	٢
١٨٦١	١١٩٢٤٠	٥٩٦٢٠٠	٦٠٠	٤
١٨٦٥	٤٢٧٩٤٣	٢١٣٩٧١٦	٠٥٠	٧
١٨٦٩	٢٦٠٦٣١	١٣٠٣١٥٦	٩٠٠	٣
١٨٧٧	٥٥٤٦٥٢	٢٧٧٣٢٥٨	٧١٨	٢
١٨٧٩	٣٣٧١٥٠	١٦٨٥٧٤٩	٨٦٨	٢
١٨٨٩	٥٤٤٦٠٠	٣٢٣٨٠٠٠	٧٢٢	٢
١٨٩٩	١١٥٣٠٠٠	٦٥١٠٠٠٠	٤٥٥	٢
١٩٠٣	١٣٣٣٠٠٠	٦٥٠٩٠٠٠	٣٣٠	٣
١٩٠٧	١٦٠٣٠٠٠	٧٢٣٥٠٠٠	٦٤١	٣
١٩١١	١٧١١٠٠٠	٧٣٨٦٠٠٠	٤٥٠	٤
١٩١٧	١٦٧٧٠٠٠	٦٢٩٣٠٠٠	٧٠٣	٧
١٩٢١	١٢٩٠٠٠٠	٤٣٥٣٠٠٠	٨٥٨	٦
١٩٢٥	١٩٢٤٠٠٠	٧٩٦٥٠٠٠	٠٩٣	٦
١٩٢٩	١٨٤١٠٠٠	٨٥٣١٠٠٠	٠٧٢	٤
١٩٣١ – ٣٢	١٦٨٣٠٠٠	٦٣٥٧٠٠٠	٠١٦	٢

٣ — فضل تقدم الرى على زراعة القطن فى مصر

كانت طريقة غمر الاراضى الزراعية بمياه النيل من أقدم طرق الرى فى مصر ثم استبدل بها حفر مجار قصيرة فى المرتفعات الملاصقة لمجرى النيل لتوصيل الماء الى الاراضى المنخفضة البعيدة عنه وكذلك بأقامة سدود عمودية على اتجاه مجرى النيل

ولقد فكر القدماء فى عهد (مينـــا) فى حصر النيل فى مجرى واحد بأقامة شواطىء من جسور . فبدأوا بالشاطىء الايسر ثم الايمن . وحفرت قناة لايصال ماء النيل الى الجهة المنخفضة المعروفة ببحيرة موريس بالفيوم

واستعيضت طريقة رى الحياض بانشاء قناطر لدخول المياه وصرفها . ومع ذلك تبين أن الفيضان فى بعض السنين يكون شديد الانخفاض لتعذر ملء الحياض

ولذا كانت تحرم من الرى بعض الأراضى الزراعية التى بلغت مساحتها فى بعض السنين ٣٠٠٠٠٠ فدان

وكان الفضل للمغفور له محمد على باشا فى إنشاء القناطر الخيرية لرفع مستوى الماء فى أعلى النهر لتغذية الترع التى كانت قد انشئت من قبل على منسوب مرتفع . وأقيمت الآلات الرافعة للمياه على فرع رشيد لتعلية منسوب الترعة التى تغذى الجزء الغربى من الوجه البحرى . أما الوجه القبلى فلم يتمتع بالرى المستديم إلا فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل باشا بحفر الترعة الابراهيمية سنة ١٨٧٣ ثم قناطر إسنا فأسيوط فأسوان

وبلغ مجموع مايروى من الأراضى رياً مستديماً (١) نحو أربعة ملايين من الافدنة . وكان لنظام الرى المستديم الفضل فى زيادة محصول القطن . كما هو موضح فى الاحصاءات الخاصة بذلك السابقة الذكر

أما الحياض التى فى جنوب إسنا والتى يمكن ملؤها فى أكثر أوقات الفيضان (وهى المعروفة بالحياض المنعزلة) فستملأ بآلات رافعة تقام على النيل . ولا يزال نحو مليون فدان يروى الآن برى الحياض

ولقد استبدلت بالدورة الثنائية الزراعية الدورة الثلاثية التى ترمى الى عدم زرع القطن فى أرض واحدة إلا مرة كل ثلاث سنوات ، منعا من إجهاد الأرض بتكرار زرعها قطنا . والبيان الآتى يوضح تأثير نظام الزراعة الثنائية والثلاثية على المحصول من ١٨٩٥ لغاية ١٩٢٤ ومتوسط محصول الفدان من القطن فى هذه المدة كالآتى(٢):

السنة	زراعة ثلاثية بالرطل من القطن فى الفدان	زراعة ثنائية بالرطل في الفدان
١٨٩٥ — ١٨٩٩	٥١٤	٥٤٧
١٩٠٠ — ١٩٠٤	٤٥٩	٤٦٧
١٩٠٥ — ١٩٠٩	٣٤١	٤٠٣
١٩١٠ — ١٩١٤	٣٩٧	٤٢٧
١٩١٥ — ١٩١٩	٣٧٠	٣٥٨
١٩٢٠ — ١٩٢٤	٣٥٥	٣٦٥

(١) الرى المستديم هو استمرار الرى طوال السنة وهى الطريقة التى استخدمها محمد على باشا فى الرى بدل رى الحياض

(٢) نشرة القطن الدولية — العدد الثامن — ابريل سنة ١٩٣٠

ولم يقف مجهود وزارة الأشغال عند هذا الحد ، بل إنها تبذل جهدها لتوسيع نطاق الرى الى أكبر مدى ، خصوصاً عند ما يتم مشروع تعلية خزان أسوان ، إذ يسهل إستبدال الرى النيلى برى الحياض فى مديريتى أسوان وقنا ، وعندئذ يمكن رى المليون الفدان المحرومة من هذا الرى فى الوجه القبلى .

٤ — وسائل تحسين القطن المصرى

لما بدأت أسعار القطن المصرى فى الهبوط والتدهور ، وشرعت الأمم الأخرى فى إدخال زراعة القطن بأراضيها ، والتوسع فى زرعه ، شعرت الحكومة المصرية بضرورة العناية بقطنها خشية ضياع مركزه الممتاز فى الأسواق العالمية ، فاهتمت الهيئات الحكومية مثل وزارة المالية ومصلحة الأملاك الأميرية وبعض أقسام وزارة الزراعة ـ قسم وقاية النباتات وقسم مباحث القطن ـ ثم الجمعية الزراعية الملكية والنقابة الزراعية بالأمر . ومن أهم الوسائل التى التجأت اليها هذه الهيئات لدرء الخطر الذى يهدد ينبوع ثروتها الوحيد مايأتى :

ا — تحسين طرق زرع القطن .

ب — تحسين صنف البذرة .

جـ — منع خلط الأقطان المصرية .

د — رطوبة القطن .

ا — تحسين طرق زرع القطن

كانت طريقة زرع القطن فى عهد محمد على باشا هى طريقة الزراعة المعمرة ، التى تترك الشجيرات فى الحقول سنين عديدة ، وانما اتضح للزراع أفضلية انتزاع هذه الشجيرات كل ثلاث سنوات لأن الطريقة الاولى كانت من أكبر دواعى نقص المحصول وضعفه ، وكان الرى بالشادوف والساقية ، فأصبح كما هو عليه الآن من التقدم والانتظام . وكانت البذور تبذر فى مارس وابريل فى الغيطان ، وتروى أول مرة ثم تتعاقب عليها الريات الأخرى طبقاً لمواعيد محددة ، وكان المحصول يجنى بين يوليه أو يناير ، غير أن برودة الجو ورطوبته جعلت الزراع يعدلون ميعاد الجنى فجعلوه من يوليه الى ديسمبر .

وكان حلج القطن فى مصر على الطريقة البسيطة حيث يمر القطن باسطوانتين تدوران حول محورهما متخالفتين . ومتى تم حلجه وضع فى البالات . ثم يكبس بالاقدام . واستمرت المحالج على هذه الطريقة الى أن استحضرت آلات الحلج والمكابس الحديثة التى بدأ محمد على باستيرادها لمصر سنة ١٨٥٩ وعدد محالج القطر ومافيها من مكابس ودواليب هى كالآتى :

السنة	المحالج	المكابس المائية	المكابس البخارية	الدواليب آلة المحلج
١٩٢٥	١٣٩	١٦٣	٨	٦٦١١
١٩٢٧	١٤٥	١٨٥	٥	٧١٢٧
١٩٢٩	١٤٥	١٦٥	٧	٦٩٩١
١٩٣٢	١٣٧	١٥٨	١٣	٦٨٣٠

وانما لاتشتغل جميع هذه المحالج فى جميع أيام الموسم بل يعطل بعضها

وأهم هذه المحالج موجودة فى كفر الزيات وزفتى والمنصورة والزقازيق ودمنهور وبنها والقناطر الخيرية منها شركة مصر لتجارة وحلج الاقطان التى تأسست سنة ١٩٢٤ بالمحلة الكبرى . وتوجد أهم محالج الوجه القبلى فى الواسطى وبنى سويف ومغاغه والمنيا والفيوم

وينقل القطن الزهر الى المحالج داخل أكياس يتراوح وزنها بين ٤٠٠ و ٦٠٠ رطل ، وعندئذ يفرز ثم يفصل كل صنف على حدته حسب رتبته ، ومتى تم حلجه يكبس فى بالات زنتها ٧٥٠ و ١٠٠٠ رطل تقريباً حسب نظام المحلج ، ثم يشحن الى المصارف أو السماسرة . فى الحالة الاولى يعاد كبسها قبل تصديرها ، وفى الثانية تباع فى بورصة مينا البصل ، ثم تجمع البذرة التى تسقط خلف الدواليب وتنقل الى الغرابيل لتنظيفها .

أما اللوزات غير الناضجة أو الميتة التى لا تمر من ثقوب الغرابيل فتنقل الى دولاب خاص ذى منشار لفصل القطن الشعر العالق ببعض البذور ، ويعرف هذا الصنف والذى يخرج من الفصوص الميتة وغيرها بقطن (العفريتة أو السكارتو) وهو يعادل القطن السقط الامريكى ، ويباع بعضه فى الاسكندرية للتصدير ، والبعض الآخر يستهلك داخليا للتنجيد ، ثم ترسل البذور بعد تبخيرها الى الاسكندرية لبيعها فى الاسواق ، أو يأخذها تجار الصادر مباشرة . أو تحفظ للتقاوى

ولقد بلغت كميات الأقطان التى تم حلجها بمحالج القطر فى سنة ١٩٣١-١٩٣٢ كالآتى : —

القطن الزهر ٥٨٩١٥٦٢ والشعر الناتج ٦٣٨٦٢٢٣

ب — تحسين بذرة القطن المصرى

كانت تجارة بذرة القطن فى بادىء الأمر مباحة للجميع دون رقابة ، حتى أنشئت وزارة الزراعة ، وكانت المحالج تحتفظ بأجود البذور لتوزيعها على كبار الزراع الذين كانوا يحتفظون كذلك ببذور (أول جنية) لاستعمالها تقاوى للسنة المقبلة ، أما صغار الزراع فكانوا يحصلون على البذور من صغار التجار الذين كانوا يغشونهم خصوصاً وأن حالة الفلاح السيئة كانت لا تسمح له بشراء بذور جيدة . وكان هذا التصرف من أكبر الأسباب للحط من جودة المحصول ، ولذلك تدخلت الحكومة وصارت تتولى وزارة الزراعة توزيع البذور ، وبدأت هذه المراقبة من سنة ١٩١١ فبلغ مقدار ما وزعته الحكومة من البذور المعروفة باسم تجارى واكثار ودومين كالآتى — : (١)

سنة			
١٩١١ / ١٢	نحو ٤١٩٧٣	أردبا وفى ١٩١٢ / ١٣	نحو ٨٨١٤٦
وفى ١٩١٣ / ١٤	نحو ١٢٨٦٦٥	« وفى ١٩١٤ / ١٥	نحو ٤٥٧٧٦
وفى ١٩١٥ / ١٦	نحو ٨١٣٢١	« وفى ١٩١٦ / ١٧	نحو ١٢٤٥٣٤
وفى ١٩١٧ / ١٨	نحو ٢١٧٨٦٠	« وفى ١٩١٨	نحو ١٨٦١٦١
وفى ١٩١٩	نحو ١٧١٩٩١	« وفى ١٩٢٠	نحو ٧١١١٢
وفى ١٩٢١	نحو ١١١٩١٢	« وفى ١٩٢٢	نحو ١٤٨٤٥١
وفى ١٩٢٣	نحو ١٤٦٩٧٩	« وفى ١٩٢٤	نحو ١٢٦٩٧٤
وفى ١٩٢٥ / ٢٦	نحو ١٤٩٧٩٠		

وأنشأت وزارة الزراعة قسم المباحث الزراعية سنة ١٩٢١ لتحسين سلالات القطن فصار يراقب المساحات الآتية :

---

(١) تقويم المؤتمر الدولى للقطن سنة ١٩٢٧ ص ٤٧

١٩٢٤ / ٢٥ راقب ١٧٢٣٢ فدانا بالوجه البحرى و ٦٧٥٥ فدانا بالوجه القبلى
١٩٢٥ / ٢٦ » ٣١٣٥٧ » » » و ١٠٤٠٢ » » »

وتحصل وزارة الزراعة على البذور التى تخصصها للتوزيع إما من محالج القطن وإما من المساحات التى تراقبها. وبالوزارة لجنة لشراء هذه العينات بعد اختبار قوة انباتها بواسطة قسم تربية النباتات، ومقدار نقاوتها بمعرفة قسم وقاية النباتات.

وتستورد الوزارة بذرة الاكثار من مصلحة الأملاك الأميرية، وكذلك بذرة السكلاريدس والدومين والأصناف الأخرى التى يباشر تربيتها قسم النباتات وتعتبر هذه البذور أنقى ما يوجد منها فى القطر. ويتولى قسم المباحث الزراعية توزيعها على كبار الزراع الذين يزرعونها تحت رقابة الوزارة وبشرط تسليم بذرة المحصول للوزارة. وأما بذرة السنة التالية فتوزع بالطريقة عينها وما زاد — خصوصاً بذرة الجنية الثانية — يوزع على صغار الزراع. وترد بذرة الاكثار بعد محصول السنة الثالثة — الى المحالج لتوزيعها فى القطر.

ولشدة اهتمام وزارة الزراعة بمراقبة بذرة القطن وتحسين نوعها أصدرت قانون تبخير البذرة وتحريم قبول المصاب منها بأمراض حشرية أو فطرية فى القطر وكذلك منع خلط أنواع مختلفة من البذرة بعضها على بعض. ويقدر ما يحتاج اليه القطر من تقاوى البذرة بنحو ٧٠٠ر٠٠٠ أردب سنوياً أى ٨٤٠٠٠ طن. وترمى وزارة الزراعة الى المحافظة على جودة القطن المصرى وسمعته فى الأسواق العالمية إذ لا يوجد من الأقطان الأجنبية ما ينافسه غير القطن الأمريكى الذى يزرع فى (Sea Island) بالشواطىء الشرقية للولايات المتحدة، ولو أن رتبته انحطت منذ فتكت به الدودة سنة ١٩١٨ غير أن القطن الأمريكى المعروف باسم (Pima Cotton) بدأ ينافس القطن المصرى بلا جدوى.

جـ — منع خلط الأقطان المصرية

ليس تأثير خلط بذرة القطن المصرى مقصوراً على الاساءة الى سمعته فى الداخل والخارج من الوجهة التجارية، بل قد يلحق المادة القطنية نفسها الضرر العظيم لرداءة فتلة القطن المخلوط التى تظهر بعد غزله ونسجه، لذلك عنيت الحكومة المصرية باصدار قوانين مختلفة لحماية القطن فنياً وتجارياً من الآفات والمنافسات أهمها :

صدرت فى ٤ و ٥ و ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٦ قوانين لمنع خلط القطن وتحديد عقوبة على من خالفها . وقانون سنة ١٩٠٤ وآخر سنة ١٩٠٩ لمنع استيراد بذرة القطن من الخارج . وقانون سنة ١٩١٣ لوقاية المزروعات من الآفات . وقانون ٤ يناير سنة ١٩١٦ لتحريم استيراد القطن من الخارج المحلوج منه وغير المحلوج ، وبذرته وحطبه وشجيراته ، وقانون سنة ١٩٢٦ الذى يحتم على موظفى وزارة الزراعة فحص بذرة القطن ، ومتى قرروا صلاحيتها تختم الزكائب بواسطة مفتش الزراعة بالمديرية للدلالة على صلاح استعمالها للتقاوى ، وكذلك قانون الثلث وغيره من القوانين العديدة التى حصرت كل ما لديها من قوة فى المحافظة على القطن المصرى فى مادته وتجارته .

يحصل خلط القطن إما عمداً أو عفواً ، إذ يدخل الزارع أصنافاً من البذور المنحطة القيمة والدرجة على الأنواع الجيدة ، للحصول على ربح وافر مع اقتصاد فى النفقات . ولقد خفى على هؤلاء الزراع أنه بمجرد وصول هذه الأصناف المخلوطة الى المغازل تظهر هذه الألاعيب التى لاتضر فئة قليلة من الزراع فقط ، بل وتسىء الى سمعة القطن المصرى عامة فى جميع الأوساط الصناعية التى تستهلك كميات كبيرة منه . ولقد أشار الى ذلك بعض أعضاء مؤتمر القطن الدولى المنعقد فى القاهرة سنة ١٩٢٧ بما يأتى : —

« احتكرت مصر الى الآن انتاج القطن الذى لانستغنى عنه فى لانكشير ، ومع ذلك فلا نعرف بين البلدان التى تنتج القطن بلادا غير مصر بذلت ما تبذله عمدا من الجهد فى سبيل الحط من أقطانها بخلط أصنافها المختلفة فأحرزت فى ذلك نجاحا عظيما »

وليست هذه الطريقة الوحيدة المتبعة فى تعمد خلط القطن ، بل هناك طرق عديدة افتن أصحابها فى اتقانها لدرجة أن هذا الغش أصبح يرتد صداه بعنف وشدة عليهم وعلى مصر فى أسوأ الأشكال . ومما حدث فى سنتى ١٩٢٥ و١٩٢٦ أن أدى خلط « البليون » وسواه من أصناف القطن الى خسائر كبيرة أصابت أصحاب مصانع القطن ، ونتج من وراء ذلك مشاكل جسيمة وقعت بين غزالى القطن والسماسرة والتجار ، وعندئذ دخل الشك الى نفوس أصحاب المصانع فى طهارة ذمة زراع القطن وتجاره بالقطر المصرى .

ومما يؤسف له ما رواه بعض أعضاء مؤتمر القطن الدولى المنعقد فى عاصمة القطر سنة ١٩٢٧ على مسامع كبار المشتغلين بزراعة وتجارة القطن من مصريين وأجانب : من أن المغازل وجدت فى بالات القطن المصرى (قطعا من الأكياس والمنسوجات والملابس وقطعا من حديد وأربطة البالات ومسامير ولوالب من الخشب والاووظات وصواميل وحجارة) .

وهناك طريقة أخرى لخلط القطن قد يكون لأصحابها بعض العذر ، لجهلهم عواقبها ولو انه لايجوز التسليم باستمرارهم على هذا الحال الى مالا نهاية . وهذه الطريقة محصورة فى أن بعض الغيطان المخصصة لزرع القطن قد لا تنبت البذور فى جميع نواحى المساحة ، فيضطر الفلاح الى ترقيعها ، فيبذر فيها بذورا تخالف التى سبق بذرها ، فيحصل الخلط . ومن الصعب معرفة أصناف القطن أثناء الجنى خصوصا وان الذين يتولون جنيه هى فئة من صغار الفلاحين والفلاحات . وفى اثنين أغسطس سنة ١٩٣٤ صدر قانون منع خلط القطن (نشر فى الوقائع الرسمية)

د — رطوبة القطن المصرى

كانت مسألة الرطوبة الزائدة فى القطن المصرى موضع ابحاث طويلة قبل الحرب الكبرى وقدمت عدة اقتراحات فى مؤتمرات القطن التى عقدت فى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٢ طلب فيها الغزالون سن قانون لجعل درجة الرطوبة لاتتجاوز ٨½ ٪. وعند ما عقد المؤتمر الدولى للقطن فى القاهرة سنة ١٩٢٧ أضاف جناب سكرتير اتحاد الغزالين على ما تقدم أن أحد أعضاء شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية صرح له بأنه يرحب بوضع قواعد علمية لفحص الأقطان فتمتنع بذلك المزاحمة المجحفة . فاستنتج جناب سكرتير اتحاد الغزالين من هذا التصريح أنه يكون فى صالح جميع غزالى العالم عمل مباحث علمية دائمة عن رطوبة القطن الخام . وفى أثناء هذه المناقشة تم الاتفاق بوجه عام على وجوب درس مسألة الرطوبة . ورغم هذا القرار فقد مضت السنوات الطوال ولم يحصل أدنى تحسين . ولكن عند ما اجتمعت لجنة القطن المصرى المشتركة فى ١١ يوليه سنة ١٩٣٢ فى وندمير (Windemere) بانجلترا تحت رعاية اتحاد القطن الدولى للنظر فيما يتصل بزراعة القطن وصناعته من المشروعات أشار حضرة صاحب السعادة احمد باشا عبدالوهاب الى انشاء معمل اختبار رطوبة القطن بالاسكندرية وأعلن ان هذا المعمل هو بمثابة

نموذج للمعامل المنشأة لمثل هذا الغرض . ويمكن الاعتماد عليه كثيراً لمعرفة مقدار الرطوبة فى القطن . وقد ركب فعلا عشرون فرنا للاختبار .

٥ — بيع القطن فى مصر

كان محمد على باشا يحتكر شراء محصول القطن مباشرة من الفلاح لجهل الزارع وسائل تصريفه وتصديره للخارج ، ولكن الفلاحين خشوا فى بادىء الأمر هذه الطريقة ظناً منهم أن الحكومة تبخسهم حقوقهم ، ثم تبدد هذا الخوف حين تبادلت الثقة بين الحكام والزراع لأن الحكومة كانت تدفع لهم ثمن القطن بانتظام دون أى اضطهاد أو اجحاف .

ثم كانت الحكومة تتولى بيع كل ما جمعته من القطن فى مخازنها على تجار الصادر بعد تموين المغازل المحلية بما يلزمها من القطن الشعر . وكانت تحدد أسعار البيع ، فبعد أن قدرت القنطار بعشرة ريالات و١٥ سنتيماً فى أول اشتغالها بالقطن رفعته الى ٣٠ر٧٥ فى سنة ١٨٣٣ لشدة حاجتها الى المال اللازم للحرب فى سوريا ، ولقلة المحصول ، ولكن الحكومة ألغت نظام احتكار شراء القطن سنة ١٨٤٩ ولذلك ازدادت عناية الزراع بالقطن ، وتوسعوا فى زرعه خصوصاً عند ما خفضت الحكومة رسوم الصادر تشجيعاً للأهالى على تحسين زراعة القطن .

والآن يبيع الزراع محصول القطن إما إلى صغار تجار الناحية ، أو ينقله إلى أقرب حلقة قطن ، أو يرسله إلى شون الأفراد أو البنوك أو المحالج ، فاذا عرض الزارع أقطانه على تاجر الناحية — وهذا أكبر دليل على شدة حاجته الى المال عاجلا — فيستغل التاجر هذا الظرف ويشترى قطنه بأبخس الأسعار . أما عرض القطن فى الحلقات الخاضعة لرقابة الحكومة فأنها أقل خطراً على الفلاح من الطريقة الأولى .

ويقصد الزارع من تخزين قطنه فى شون الأفراد أو البنوك أو المحالج : تأجيل بيع محصوله حتى يعرض عليه السعر المناسب ، وفى الوقت نفسه يحصل على قرض يسحبه على الاقطان المودعة كضمان لسداد الدين متى تمكن من بيع قطنه .

ويباع القطن باحدى الطريقتين المعروفتين : —

ا — البيع بسعر محدد .

ب — البيع على القطع .

ج — الهيئات التى تتولى بيع القطن المصرى .

ا — البيع بسعر محدد

يبيع صغار الزراع محصولهم بأسعار محددة لشدة حاجتهم الى ثمنها لتسديد ما عليهم من الديون التى حل أجلها . ويلجأ أحياناً بعض كبار الزراع والملاك الى البيع بهذه الطريقة كلما اضطرتهم الأحوال .

ولو أن فى بيع المحصول بأسعار محددة فائدة البعد عن أخطار تقلبات الأسعار فى الأسواق إلا أنها لا تخلو من ضرر اندفاع صغار الزراع أو الملاك الى بيع محصولهم ، فيكثر العرض عن الطلب ، فيحدث أثره السيء من هبوط الأثمان ، فيقعون فيما أرادوا التخلص منه (الثمن البخس) ولدرء هذا الخطر لا بد من تمكين الزراع من الحصول على المال اللازم لهم عند الحاجة ، إما بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية أو البنك الزراعى . والأمل عظيم فى أن يقوم البنك الزراعى بحماية الفلاح حماية سيشعر بمفعولها فى المستقبل ، ويحمى البنك فى الوقت نفسه أكبر ينبوع لثروة القطر وهو (القطن) .

وقد يكون لنظام اقتراض الفلاح عن طريق جمعيات التعاون الحالية عيوبه ، لأن الفلاح الذى فى شدة الحاجة الى المال ملزم بالالتحاق باحدى هذه الجمعيات واذا التحق بها ثم طلب السلفة فقد يصادفه أعراض مجلس الادارة حتى والجمعية العمومية عن طلبه بحجة قلة الضمان ، ففى نظام التعاون من هذه الناحية (خصوصاً والفلاح لم يفهم بعد هذا النظام الاجتماعى الاقتصادى ولم تتشرب أفكاره بروح التعاون) شيء من التقييد ، بل وعرقلة مصالح الفلاح الزراعية ، ولذلك لامخرج له من هذا المأزق إلا على يدى البنك الزراعى الحكومى . أو تعديل نظام التعاون

ب — البيع على القطع (الكنتراتات أو العقود)

يبيع الزارع قطنه قبل الجنى ، ويبيعه أحياناً قبل زرعه ، بمقتضى عقد (كنتراتو) يحتم عليه تسليم ما تعاقد عليه من محصوله فى مدة معينة ونوع مخصوص ، وعلى البائع تقدير السعر طبقاً لأسعار بورصة الكنتراتات ، ثم يدفع الشارى مبلغاً من المال يخصم من الثمن عند البيع نهائياً . ويترك للبائع حرية تحديد السعر فى الوقت الذى يختاره ، على شرط أن لا يتأخر ذلك عن المدة المحددة فى العقد . وظواهر هذه

الطريقة خلابة جعلت الكثير من زراع القطن يفضلونها عن غيرها من طرق بيع القطن ، ولكن لما خبروها شرعوا فى التهرب منها خشية الوقوع فى عواقبها السيئة .

وسميت هذه الطريقة بالبيع على القطع ، لأن للزارع وحده حق قطع السعر أى اختيار ما يعرض فى البورصة من الأسعار فى المدة المحددة بالعقد . ولو علم الزارع أن هذه الطريقة تقطع الظهور قطعاً لا قيام بعده لما اختارها ، إذ كثيراً ما يؤجل الزارع تحديد السعر الى آخر لحظة طمعاً فى ارتفاعه كل يوم فيأتى اليوم الأخير من العقد وقد تدهورت الأسعار ولا مفر له من قبولها .

وفى طريقة البيع قبل حصد المحصول أو زرعه خطر لا على البائع وحده بل وعلى الشارى فى آن واحد ، أما من جهة البائع فقد تفسد زراعته كلها أو جلها ، فيضطر الى البحث بأى وسيلة كانت على كمية القطن المتفق على تسليمها ، وقد تكلفه هذه العملية مالا عظيما لتعذر الحصول على المطلوب فى آخر لحظة . وأما من جهة الشارى فقد لا يحصل على صنف القطن الذى تعهد بتوريده للمغازل الأوروبية وعندئذ يقع فى مسئولية عظيمة لاخلاله بشروط العقد الذى ارتبط به مع المغازل فى الخارج .

ج — الهيئات التى تتولى بيع القطن المصرى

وتنحصر الهيئات التى تتولى بيع القطن المصرى فيما يأتى : —

ا — حلقات القطن فى المدن والقرى .

ب — بورصة البضائع المنسأة أو بورصة العقود .

ج — بورصة البضاعة الحاضرة أو بورصة ميناء البصل .

د — تقلبات أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية

ا — حلقات القطن فى المدن والقرى

بدأت الحكومة فى تعميم حلقات القطن فى القطر من سنة ١٩١٢ لحماية صغار الزراع من تلاعب التجار بالأسعار والموازين . وتولت مجالس المديريات فى أول الأمر الاشراف على الحلقات ، الى أن ألحقت بوزارة المالية سنة ١٩١٧ ، وتعلن هذه الحلقات فى نشرات يومية أسعار القطن فى بورصتى الاسكندرية حتى لا ينخدع الزراع بأكاذيب بعض التجار . ولقد خصص لكل حلقة وزان أو

أكثر حسب اتساع أعمال الحلقة ، للقيام بأعمال المراجعة والوزن لكل من أراد التحقق من الكمية التى يعرضها للبيع . ويقال إن فى النية إلغاء هذه الحلقات واذا صحت هذه الفكرة فانها تكون صدمة قوية للمنتج الذى ليس فى استطاعته الاتصال باسواق القطن فى الاسكندرية .

ب — بورصة البضائع المنسأة أو بورصة العقود

فى سنة ١٨٦١ تأسست سوق فى الاسكندرية للبيع الى آجال ، فكانت أقدم بورصة فى العالم للبضائع المنسأة ، لأن جميع البلاد الأجنبية كانت تحرم ذلك ، ولكن تغيرت الأفكار فاقتدت بالاسكندرية مدينة نيويورك وأسست بورصتها سنة ١٨٧٠ ثم ليفربول سنة ١٨٧٣ ثم نيو أورليناس سنة ١٨٨٠ ثم الهافر سنة ١٨٨١ واعترفت سويسرا واسبانيا وإيطاليا وغيرها من الأمم بمشروعية أسواق العقود فيما بعد .

والغرض الأساسى من انشاء بورصات العقود هو تنظيم الأسعار واطلاع الزراع والتجار على الأحوال التجارية العالمية ، لامكان تصريف حاصلاتهم ، ولهذه البورصات نظام خاص يسير طبقا للقوانين التى وضعت لها ، ولقد اهتمت الحكومة المصرية بذلك سنة ١٩٠٢ على أثر العريضة التى رفعتها شركة المحاصيل العمومية وجمعية سماسرة بورصة البضاعة الى محكمة الاستئناف المختلطة للنظر فيما اذا كانت أعمال البورصة مشروعة وصحيحة أو غير مشروعة ، فكانت المحاكم ترفض هذه العمليات اذا كانت تدل على المقامرة ، ثم تقبلها إذا ثبت لها العكس ، أى انها حصلت لمجرد البيع والشراء مع توفر حسن النية ، ولما رأت الحكومة عدم ثبات هذه الأحكام على قاعدة واحدة قررت فى قانون البورصة التى أصدرته سنة ١٩٠٩ أن العمليات المعقودة فى البورصة قانونية . وفى ذلك التاريخ أصدرت الحكومة لائحة عمومية للبورصة ثم استبدلت ، وأصبحت أعمال البورصة خاضعة للائحة عامة ولائحة داخلية من ٢٦ يوليه سنة ١٩١٦ ثم عدلت فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ (انظر تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية فى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ص ٦) وهى خاضعة لرقابة الحكومة . وقد أدخلت بعض تعديلات أخرى يمكن الوقوف عليها فى الوقائع الرسمية التى صدرت بعد سنة ١٩٣٠ .

جـ — بورصة البضاعة الحاضرة

فى ١٧ فبراير سنة ١٨٨٣ اجتمع بالاسكندرية التجار والسماسرة للنظر فى تأسيس شركة ، فتم لهم تأسيس شركة الأقطان بالاسكندرية فى ٢٤ فبراير من تلك السنة ، ولما اتضح للجمعية العمومية حاجتها الى وضع قوانين تسير عليها باقى المحاصيل المصرية — غيروا اسمها فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٥ فسميت (شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية) وهى تصرف كل عنايتها فى أعمال القطن وبذرته . وتنحصر أعمال هذه الشركة فيما يأتى :

١ — وضع القوانين اللازمة لعمليات بورصة ميناء البصل على البضائع الصادرة .

٢ — وضع القوانين اللازمة لعمليات بورصة العقود فى كل ما له علاقة بتسليم البضائع حسب العقود .

٣ — وضع نماذج للقطن والبذرة والغلال وغيرها .

٤ — وضع شروط بسيطة تسرى على المعاملات التى تتم على البضائع بطريقة واحدة .

٥ — الاهتمام بجميع المسائل الخاصة بتجارة الصادرات .

وتتولى إدارة هذه الشركة بورصة البضاعة الحاضرة .

د — تقلبات أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية

تتبعنا فيما تقدم نشأة زراعة القطن فى مصر وسرنا بها حتى وصلنا الى الأسواق الخارجية وللسير فى طريقنا الى النهاية لابد لنا من التحدث قليلا عن تقلبات أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية لذلك نعيد ذكرها فيما يأتى :

كان ثمن القنطار ١٦ ريالا سنة ١٨٢١ و٥ر١٥ سنة ١٨٢٢ وبين ١٠ و١٨ لغاية سنة ١٨٤٢ (عدا سنة ١٨٢٣ حيث كان ٢٨ و٧٥ر٣٠ سنة ١٨٣٤ و٠ر١٥ سنة ١٨٣٥) و٥٢ سنة ١٨٦٠ و١٢ سنة ١٨٦٥ و٥ر١٩ سنة ١٨٧٢ وبين ٧ و٨ سنة ١٨٩٨ وبمتوسط ٦٩ر١٣ بين ١٩٠٠ و١٩٠٤ و٢١ و١٨ بين ١٩٠٨ و١٩٠٩ و٦٠ر١٧ بين ١٩١٠ و١٩١٤ و٣ر٤٥ بين ١٩١٥ و١٩١٩ ٩٤ر٣٥ بين ١٩٢٠ و١٩٢٤ و٤٦ر٣٠ فى ١٩٢٥ و٥٣ر٢١ فى سنة ١٩٢٦ و٦٨ر٢٩ فى ١٩٢٧ و٨٨ر٢٥ سنة ١٩٢٨ وقد بلغ سنة ١٩٣٠ نحو ١٧ للسكلاريدس و١١ للأشمونى وفى سنة ١٩٣١ بلغ ١٢ للأول و٩ للثانى ويتضح من هذه الأسعار تقلباتها بشكل

مريع ففى سنة ١٨٦٠ كان ثمن القنطار ٥٢ ريالا وفى الحال هبط الى ١٢ سنة ١٨٦٥ بفضل انتهاء الحرب الأهلية الامريكية ثم بين ٧ و ٨ سنة ١٩٢٨ لانتهاء مؤثرات الحرب على الأسعار غير الطبيعية وعلى الأحوال الاقتصادية العالمية ، ثم ارتفع ارتفاعا هائلا سنة ١٩١٥ حيث بلغ ثمن القنطار ٤٥٫٠٣ ريالا وصار محافظا على مايقرب من هذا السعر لغاية سنة ١٩٢٠ ثم بدأت الأمور تسير فى مجاريها الطبيعية فأخذت الأسعار ومنها القطن فى الهبوط حتى رجع كسعره قبل الحرب تقريبا ، إذ كان ثمن القنطار بين سنتى ١٩١٠ و ١٩١٤ بمتوسط ١٧٫٦١ ريالا وأصبح فى سنة ١٩٣٠ نحو ١٧ مع الفارق العظيم بين ارتفاع نفقات الانتاج فى سنة ١٩٣٠ عما كانت عليه سنة ١٩١٣ ثم هبط الى ١٣ ريالا تقريبا سنة ١٩٣٣

قد يكون لمحصول القطن الأمريكى نصيب غير قليل من التأثير فى أسعار القطن المصرى بل وفى أسعار الأقطان العالمية ، ولكن ليس المحصول الأمريكى وحده هو المؤثر الوحيد على أسعار القطن المصرى بل هناك عوامل أخرى كالحروب الدولية سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ والأهلية (سنة ١٨٦٠ — ١٨٦٥ فى أمريكا) والثورات الداخلية كما هو الحال فى الصين والهند والبرازيل وروسيا وتغيير نظام الحكم فى بعض الممالك كما حصل فى ألمانيا واسبانيا والاضراب كما حصل فى فرنسا أو حريق يلتهم القطن المخزون ببعض المغازل أو معامل النسج أو فيضان يبيد المحصول عن آخره كما حصل فى المسيسيبى أو جفاف يهلك المحصول. فمن الحوادث الفجائية ما يكون له أكبر نصيب من الأثر فى رفع أسعار الأقطان العالمية وضمناً القطن المصرى ، أما إذا لم يطرأ طارىء أو يحدث خطب وتكون جميع زراعات القطن ناجحة فى الجزء الأكبر من مزارع العالم فقد يزداد العرض زيادة هائلة عن طلبه فى المغازل والمصانع الأخرى ، وعندئذ لابد من هبوط أسعار القطن على اختلاف أنواعها فى الأسواق العالمية ولا شك فى أن القطن المصرى أخذ حظه فى هذا الهبوط ، ولا علاج لهذا التدهور إلا تحمل الأزمة والكف عن البيع إذا توفرت الأموال لدى أصحاب الأقطان . أما وسائل العلاج المؤقت فلا تمنع وقوع الأزمات بل ترجئها إلى أجل غير بعيد . ولقد أوضح حضرة صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا فى تقريره — من ص ٦٤ لغاية ٧٨ — أن تدخل الحكومة فى سوق البضاعة الحاضرة أو سوق العقود لم يكن من ورائه فى غالب الأحوال إلا إزعاج الأوساط الصناعية وتشجيعها على الانصراف عن قطننا .

ولقد أخفقت سياسة تدخل الحكومات فى الأسواق للسيطرة على أسعار

المحاصيل فى كثير من الأقطار التى لجأت اليها ، ويعزز ذلك المستر كولدج رئيس جمهورية الولايات المتحدة سابقاً فى بيان له ، ذكر فيه أن المجهودات التى تبذلها الحكومات المختلفة بما فيها حكومة الولايات المتحدة للهيمنة على أسعار المحاصيل بطريقة تحكمية لم تصادف نجاحاً بدليل (أنه من المستحيل إبطال مفعول قانون العرض والطلب . والسبب والمسبب . والفعل ورد الفعل) وإنه (عند ما يشترى المستهلك سلعة فانها تخرج من السوق وتختفى ، ولكنها عند ما تشتريها الدوائر الخاصة أو العامة لتحديد الأسعار بطريقة تحكمية فان السلعة تبقى ويعلم بها كل المستهلكين فينتظرون عودتها إلى الاسواق) وان (السعر قد يمكن تحديده بطريقة ملائمة وقتياً أو محلياً فقط ولكن ذلك يزيد عادة الامور سوءاً) .

ويمكننا أن نستنتج مما تقدم أن أسعار القطن (سنة ١٩٣١) عادت الى مجراها الطبيعى أى الى أسعار قبل الحرب ، غير أن نفقات الانتاج ظلت مرتفعة كما كانت عليه تقريباً وقت الحرب ، ولذلك يجب — إذا أريد تجنب هذه الأزمات — جعل نفقات الانتاج معقولة تتناسب مع أسعار القطن فى الأسواق . وقد يحسن الوقوف على قيمة ومقدار ما تصدره مصر من أقطانها للخارج حتى يمكن فحص مسألة نفقات الانتاج بنسبة ما يباع من المحصول . وهى كالآتى :

السنة	المساحة المزروعة قطناً بالالف الفدان	محصول القطن دون البذرة		ما صدر للخارج	
		الكمية بالالف قنطار	القيمة بالالف جنيه	الكمية بالالف قنطار	القيمة بالالف جنيه
١٩٢٧	١٥١٦	٦ر٠٨٧	٣٦ر١٣٤	٧ر٣٨٣	٣٨ر٩٩٩
١٩٢٩	١٨٤١	٧ر٥٣١	٣٤ر٧٣٩	٧ر٦٢٥	٤١ر٣٦١
٣١—٣٢	١٦٨٣	٦ر٣٥٧	١٢ر٨١٦	٧ر٣٩٧	١٩ر٦٨٨

مما يسترعى الأنظار فى الاحصاء السابق : أن كمية ما صدرته مصر سنة ١٩٢٧ يزيد عن مقدار المحصول ، لان مغازل القطن كانت فى حاجة شديدة الى القطن المصرى ، فاستنفدت المحصول وأخذت الباقى من القطن المخزون من محصول السنة التى قبلها ، خصوصاً أن متوسط سعر قنطار القطن كان قد بلغ سنة ١٩٢٧ نحو ٥ جنيهات و٩٣٦ مليما بينما بلغ فى سنة ١٩٢٦ نحو ٤ جنيهات و٣٠٦ مليمات ويرجع إرتفاع سعره فى سنة ١٩٢٧ الى حوادث فجائية ، منها النقص الفجائى الذى أصاب

محصول القطن الهندى وكارثة المسيسبى ولما زالت هذه الطوارىء هبط السعر فى سنة ١٩٢٨ الى ما كان عليه تقريباً سنة ١٩٢٦

ونستنتج كذلك من هذا البيان الاحصائى أن مصر تصدر جميع محصولها تقريباً للخارج ثلثه لانجلترا ، والباقى يوزع على الممالك الأخرى كالآتى : —

البـــلاد	١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٦
بريطانيا العظمى . . .	٥٥ر٦٥٢	٥٦ر١٤٠	٥٧ر٢٨٦
فرنسا	٧ر٤٠٠	٩ر٦٠٠	٩ر٥١١
المانيا	١١ر١٨٦	٩ر٤٠٠	١٠ر٤٨٠
روسيا	٧ر٦٦٨	٧ر٢٠٠	٧ر٢٤٦
بلاد أخرى	١٧ر٩٥٩	١٧ر٣١٨	٢٧ر٤٠٥
مجموع أوربا	٩٩ر٥٠٥	٩٩ر٦٥٨	١٠٢ر٩٢٨
الهند	٦ر٠٨٤	٦ر٧٦٣	٨ر٥١٠
اليابان	٢ر٣٠٠	٤ر١٢٦	٥ر٥٧٣
الصين	—	١ر٨٠٠	٣ر٤٣٦
مجموع آسيا	٨ر٣٨٤	١٢ر٦٨٩	١٧ر٥١٩
الولايات المتحدة . . .	٣١ر٥٠٥	٣٦ر٦١٨	٣٧ر٥٨٥
كندا	٨٥٥	١ر١٠٠	١ر١٦٧
المكسيك	٧٠٠	٧٢٠	٨٣٠
البرازيل	١ر٢٠٠	١ر٥٢١	٢ر٤٩٤
مجموع امريكا	٣٤ر٢٦٠	٣٩ر٩٥٩	٤٢ر٠٧٥
بلاد أخرى	١ر٣٠٠	٧٥٠	١ر٢٠١
المجموع العالمى . . .	١٤٣ر٤٤٩	١٥٣ر٠٥٦	١٦٣ر٧٢٣

وتخصص هذه المصانع بعض الانوال لغزل القطن المصرى بلغ عددها فى سنة ١٩٢٩ كما يأتى :

أوربا — ٢٥١٦٠ منها ١٩٤٦٦ لبريطانيا العظمى و ١٠٠٩ لفرنسا و ٣٠٠ لروسيا و ٤٧٧ لايطاليا و ٤٢٧ لتشيكوسلوفاكيا و ٧٩٦ لسويسرا و ١٥١ لبولونيا و ١٥٥ لاسبانيا و ١٣ لبلجيكا و ٦٦ لبلاد مختلفة وفى آسيا ٦٨١ نولا منها ٥٥٢

نولا لليابان و ٦٩ للهند و ٦٠ لبلاد أخرى . وفى أمريكا ٢٠٣٨ نولا منها ٢٠٠٠ للولايات المتحدة و ٣٨ لكندا . فيكون مجموع الانوال التى كانت مخصصة لغزل القطن المصرى فى هذه البلاد هو ٢٧٫٨٧٩ مع ملاحظة انه خص انجلترا منها أكثر من النصف ثم تليها فرنسا فالولايات المتحدة الامريكية فألمانيا .

أما ما استهلكه العالم من القطن بالألف بالة فيختلف باختلاف السنوات كالآتى (١) : —

الصنف	١٩١٢ / ١٣	١٩٢١ / ٢٢	١٩٢٥ / ٢٦	فى ستة شهور من أغسطس سنة ١٩٣٢ لغاية ٣١ يناير سنة ١٩٣٣
القطن الأمريكى	١٤٫٦٣٠	١٢٫٧٥٧	١٣٫٧٣٠	٦٫٨٤٧
« الهندى . .	٣٫٩٧٧	٤٫٩٢٦	٥٫٥٧٢	٢٫٠٥٩
« المصرى .	٩٤٦	٧٤٨	٩٢١	٤٦٢
القطن من جهات اخرى	٣٫٤٤٧	٢٫٧٣٦	٣٫٤٥٨	٢٫٥١٤
الجملة . .	٢٣٫٠٠٠	٢٢٫١٦٧	٢٤٫٦٨١	١١٫٨٨٢

ويصبح على وجه التقريب مقدار ما استهلكه العالم من القطن فى سنة كاملة من أغسطس سنة ١٩٣٢ لآخر يوليه سنة ١٩٣٣ نحو (٢٣٫٧٦٤) الف بالة .

وتحديد أسعار القطن المصرى ليس موكولا الى كثرة وقلة المحصول الأمريكى فقط بل والى كثرة وقلة الاستهلاك العالمى ، أى الى ما تحتاج اليه مصانع الغزل والنسج العالمية وغيرها من المعامل التى تستخدم القطن فى صناعاتها . واذا دققنا النظر فى الاحصاء السابق يتضح لنا أنه كلما زاد القطن الأمريكى زادت معه الكميات المصدرة من مصر فى أكثر السنوات ، ولا يؤثر الطلب فى كثرته أو قلته على أسعار القطن الامريكى أو المصرى فقط بل وعلى جميع الاقطان الأخرى فيرفع أسعارها بنسبة درجاتها فى المصانع .

---

(١) نشرة القطن الدولية عن أبريل ص ٤٢١ ونوفمبر ص ٢٠٧ من سنة ١٩٢٨ — تتراوح البالة الأمريكية بين ٤٧٨ و ٤٩٠ رطلا حسب تقدير المستر تود . والبالة الهندية تتزن ٥٠٠ رطل بعد أن كانت تزن ٤٠٠ . أما البالة المصرية فيتراوح وزنها بين ٧٢٠ و ٧٤٠ رطلا — نشرة عصبة الأمم ص ٢٠ سنة ١٩٢٧ — نشرة القطن الدولية عن أبريل سنة ١٩٣٣

ونظام الاستهلاك العالمى يسير حسب مقدرة المصانع العالمية على غزل ونسج القطن ، فكلما زادت قوتها فى الانتاج احتاجت إلى مقادير كثيرة من القطن ، وكلما هدأت حركة الانتاج أعرض أصحاب المصانع عن القطن فلا يطلبون منه غير الكميات الضرورية لعدم إيقاف حركة أعمال المصانع . وتقاس مقدرة هذه المصانع على الانتاج بعدد ما احتوت عليه من الأنوال وقد تقدم بيانها

٦ — منافسة القطن المصرى

صرح المستر (William Howarth) مندوب انجلترا ، فى اجتماع المؤتمر الدولى للقطن المنعقد فى القاهرة سنة ١٩٢٧ (ان القطن هو أحسن المواد التى عرفها العالم لكسوة الانسان ، ومهما قيل غير هذا ، ومهما اشتريتم من التيل أو الحرير الصناعى أو الطبيعى فانكم تجدون القطن داخلا فى جميع هذه المواد وهو مع ذلك أفضل منها)

ولم تحصل مصر على إحتكار الصنف الجيد من القطن عفواً ، بل حصلت عليه وكسبت مركزها الممتاز فى أسواق مصر العالمية بعد عناء شديد وجهاد سنين طويلة ولا يرجع الفضل فى ذلك إلى مجهود الفلاح وحده ، بل إن لمساعدة الطبيعة بمائها العذب وتربتها الخصبة وجوها المعتدل أثراً فى ذلك ، ولاشك فى أن تضافر الطبيعة مع الانسان هو أكبر ينبوع للثروة . إذ كلاهما ضعيف بمفرده ، فلا قوام للطبيعة دون أن تهذبها وتستغلها يد الانسان . ولاحول ولاقوة للانسان إذا وقفت الطبيعة فى سبيله .

وقال مندوب فرنسا (Roger Seyrig) فى مؤتمر القطن (اننا لانغزل الغزل بقصد التباهى بصنعه من القطن المصرى ، بل نصنعه لنبيعه ، فان القطن المصرى هو من مواد الترف ، وأسواق الترف عرضة لتقلبات الأسعار أكثر من غيرها . وليس فى وسعنا أن نرغم زبائننا على أن يدفعوا لنا أثماناً فوق المستطاع فان عددهم محدود وهم يستطيعون بسهولة الامتناع عن الشراء ، وليس هذا حال الذين تصنع لهم المواد الخشنة فانهم مضطرون الى شرائها)

ولقد اتضح من جميع الأبحاث الاقتصادية والصناعية والتجارية ، ان منافسة القطن المصرى تظهر فى شكلين أساسيين وهما :

(١) منافسة الصناعات النسجية الجديدة للقطن المصرى .

(٢) منافسة مزارع القطن الجديدة الأجنبية لمزارع القطن المصرى ، ولذلك سنتكلم عن كل منهما على حدة .

١ — منافسة الصناعات النسجية الجديدة للقطن المصرى

ليست منافسة النباتات الأخرى الصالحة للنسج ومحاربتها للقطن بصفة عامة وللقطن المصرى بصفة خاصة حديثة العهد ، بل حاول التيل والكتان حتى الصوف الطبيعى والصناعى والحرير بنوعيه منافسة القطن ، ففاز على منافسة التيل والكتان والصوف . أما المنافس العتيد الذى يبذل قصارى جهده للتغلب على القطن المصرى فهو الحرير الصناعى .

حاول التيل والكتان قديماً اشغال مكان القطن بعد طرده من الاسواق لسهولة زرعهما وقلة نفقات انتاجهما. فكانت المصانع الفرنسية فى أوائل القرن التاسع عشر تستهلك من التيل والكتان والصوف والقطن والحرير مايأتى (١) :

مقدار ما استهلك من التيل والكتان . . . . ٨٥ مليون كيلوجرام
» » » الصوف . . . . . ١٧ » » »
» » » القطن . . . . . ٨ » » »
» » » الحرير . . . . . — ٨٥٠ الف كيلو جرام

وتبدل الحال فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٧ - ١٩٠١) فصار كالآتى :

مقدار ما استهلك من القطن . . . . . ١٧٦ر٧ مليون كيلوجرام
» » » التيل والكتان . . . . ١٢٦ر٤ » » »
» » » الصوف . . . . . ٩٧ » » »
» » » الحرير . . . . . ٤ » » »

فكانت النسبة المئوية لتقدم هذه المواد المستعملة للنسج كالآتى :

	القطن	الصوف	الحرير	التيل والكتان
حالة صناعات النسج فى فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
» » » » » العشرين	٢٢٠٩	٥٧٠	٤٩٤	١٤٨

ويرجع كساد نسج التيل والكتان الى عدم تمشيه مع التقدم الاجتماعى وقيام القطن والصوف والحرير بجميع حاجات هذا العصر . ولقد كان لاعراض المصانع

(١) كتاب افتاليون . أزمة صناعة التيل . ص ١٣

عن التيل والكتان أثره فى الزراعة إذ أهمل زرعه لعدم الاقبال على المحصول لدرجة أن زراعة التيل والكتان ألغيت فى انجلترا بعد أن كانت تشغل مساحة قدرها ٢٣٫٧٥٣ (ايكر) لغاية سنة ١٨٧٠ وكذلك فى ايرلندا . وقد ثابرت روسيا وألمانيا وبلجيكا على زرع هذا النبات مدة طويلة ، غير أن جودته أخذت فى الانحطاط لعدم عناية الزراع به لقلة ما يحصلون عليه من أرباح الى أن أصبح اضمحلال مصانع التيل والكتان عاما فى أوربا . ولذلك حل القطن محل الكتان والتيل فى المصانع رغم محاربته فى بادىء الأمر ، إذ كثيرا ما طلبت المصانع فى انجلترا وفرنسا من حكوماتها اصدار قوانين لايقاف تيار الصناعة الجديدة (القطن) [1] التى تقضى شيئا فشيئا على التيل والكتان . ورغم كل هذه العراقيل ثبتت قدم القطن فى المغازل والأسواق التجارية العالمية .

أما الصوف والحرير الطبيعى فلا يمكنهما منافسة القطن منافسة جدية لتفاوت اختصاص كل من هذين الصنفين . وكذلك الصوف الصناعى ، خصوصا انه فى مهده . هذا فيما يتعلق بمنافسة خامات الغزل والنسج من الصوف الطبيعى والصناعى والحرير بنوعيه للقطن

ولقد أصبح للقطن المصرى درجة ممتازة وتفوق على غيره من الأقطان ، ولكن بدأ الحرير الصناعى فى منافسته منافسة لايبررها غير التحايل على الأسواق ، مع العلم بأن لكل من القطن المصرى والحرير الصناعى استعمالا خاصا مستقلا عن الآخر . ومنافسة الحرير الصناعى للقطن المصرى موجودة الآن فى الأسواق بصرف النظر عما اذا كانت بحق أم بغير حق ، وهى تنحصر فى النقطة التجارية الحساسة — ارتفاع السعر فى الاقمشة القطنية الجديدة وانخفاضه فى أقمشة الحرير الصناعى .

أما من جهة تخطى الحرير الصناعى حدوده وتعديه على اختصاص القطن ، فقد يمكن قبول هذا التحدى فى الملابس الى حد ما ، مع ملاحظة أن متانة الأقمشة القطنية لايجاريها فيها الحرير الصناعى . ولكن هناك أقمشة قطنية مثل (الملايات) ولوازم الأكل من فوط وغيرها من الأقمشة الضرورية للحياة المنزلية لا يمكن صنعها من الحرير الصناعى ، وعلى ذلك فان استعمال الحرير الصناعى محدود فى دائرة ضيقة . وقد تضيق هذه الدائرة شيئا فشيئا اذا استطاعت الاقمشة القطنية تخفيض

---

(١) التقرير العام لمعرض سنة ١٨٨٩ ص ٣٥٧ وكتاب المسيو Lecomte عن القطن سنة ١٩٠٠ ص ٢٧٧

أسعارها عن أسعار الحرير الصناعى بشرط المحافظة على جودتها ومتانتها المعروفة.

وذكرت (المورنج بوست) فى ملحقها المصرى سنة ١٩٢٩ ان نسبة سعر الاقمشة المصنوعة من الحرير الصناعى الى الاقمشة المصنوعة من القطن المصرى تعادل ١٣ الى ١٠ برخص الاخيرة عن الاولى. والنضال مستمر الآن بين المتنافسين، اذ يسعى منتجو الحرير الصناعى فى تخفيض أسعاره عن الاقمشة القطنية المصرية بطرق مختلفة، منها ان الحرير الصناعى كان يصنع فى بادىء الأمر من سيليلوز الخشب (Cellulose du bois)، ولما ظهرت خشونة الخيوط وعدم متانتها استعيض من هذه المادة سيليلوز حطب القطن. ولما اتضح لالمانيا أن هذه المادة مرتفعة القيمة بنسبة ٥ الى ٢ ابتكرت طريقة استخدام بقايا القطن المعروف فى مصر بقطن العفريتة أو السكارتو لرخص قيمته. فأمكنها تخفيض سعر الحرير الصناعى عن سعر الاقمشة المصنوعة من القطن المصرى.

ويبذل منتجو الأقمشة المصنوعة من القطن المصرى جهدهم لمساواة أسعارها بأسعار الحرير الصناعى مع المحافظة على جودتها ومتانتها المشهورة، ولذلك يخشى كثيرا على القطن المصرى من هذه المنافسة اذا لم يتدارك الأمر، ويهتم زراع القطن المصرى بتخفيض أسعاره دون تحمل اى خسارة. ولكن لا يتسنى لهم ذلك ما لم يفكروا فى تخفيض نفقات انتاجه.

أما من جهة تخفيض أجور الفلاح فهى منخفضة للغاية فى بعض جهات القطر خصوصا فى الزراعات الصغيرة. ولكن بعض التفاتيش والدوائر الكبيرة تسير على قاعدة منظمة لتحديد أجور العامل الكبير؛ ولذلك نقتبس مما جاء فى تقرير حضرة صاحب السعادة وكيل المالية ما يأتى[1]:

التفاتيش	أجرة الفلاح الكبير بالمليم	
	١٩١٢	١٩٢٩
سخا	٤٥	بين ٥٠ و ٥٥
المرابعين	٥٠	» ٥٠ و ٦٥
بشبيش	بين ٤٠ و ٥٠	» ٤٥ و ٧٠

(١) اعتمدنا فى هذا البحث على معلومات كثيرة من تقرير حضرة صاحب السعادة احمد عبدالوهاب باشا وكيل وزارة المالية.

ويرجع ارتفاع الأجور فى مناطق البرارى الى قلة الأيدى العاملة نسبيا ، وكانت الأجور فى الوجه القبلى فى سنتى ١٩١٣و١٩١٤ تتراوح بين ٣٥و٤٠ مليما فصارت الآن ٤٥ مليما .

والجهات التى ترتفع فيها أجرة الحصد هى المناطق التى تضطر الى سرعة الجنى فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر قبل فتح الحياض ، فيكثر طلب العمال ، ولذلك تبلغ نفقات جنى الفدان ٢٠٠ قرش . هذا فيما يتعلق بأجور عمال المزارع الحكومية المنظمة تنظيما يفوق تنظيم مزارع الأهالى .

أما الايجارات وهى العمود الفقرى لارتفاع نفقات الانتاج الزراعى ، فان المالك يحددها بطريقة أوتوماتيكية من سنة لأخرى واضعاً نصب عينيه رفعها كلما سنحت له الفرصة . وقليلا ما يخطر له فكرة تخفيضها أو إعفاء الفلاح من دفع كل الايجار أو بعضه اذا أصابت زرعه آفة أو حادث أفنى محصوله كله أو جله ، ولذلك فان قيمة الايجار الزراعى لا تتمشى فى كثير من السنين مع أسعار القطن ، وقد ذكر حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا فى تقريره بياناً إحصائياً وافياً نعتمد عليه للوقوف على متوسط إيجار الأراضى التى تديرها وزارة الأوقاف فى هذه السنوات وهى :

السنة	مجموع المساحة	مجموع الايجار	متوسط إيجار الفدان	
	فدان	جنيه	مليم	جنيه
١٩١٢	٨٦٩٢٣	٥٤٦٥١٥	٢٩٠	٦
١٩١٣	٨٦٤٣٣	٥٦٣٤٣١	٥٢٠	٦
١٩١٤	٩٦٥٥٣	٦٤٠١٣٦	٦٣٠	٦
١٩٢٧	١٦٠٩٦٢	١٣٢٠٨٦٥	٢١٠	٨
١٩٢٨	١٦٥٨٦٩	١٣٥٧١٥٢	١٨٥	٨
١٩٢٩	١٦٦٢١١	١٢٩٠١٥١	٧٦٥	٧

أما إيجارات بعض التفاتيش فهى كالآتى :

الزراعة والتفتيش	١٩١٢		١٩١٣		١٩١٤		١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
أبو جنشو بالفيوم . .	٣٢١	٢	٤٧٧	٢	٤٧٧	٢	٤٠	٤	٢١٩	٤	٢١٩	٤
شباس الملح ببراوى المندورة	٦١٧	١	٦٠٧	١	٦٠٧	١	١٦١	٣	١٦١	٣	١٦١	٣
ميت ميمون (السنطة) .	—	١١	—	١١	٥٠٠	٩	٢٥٠	١٦	٢٥٠	١٦	—	١٣
بـــلاى	—	١٠	—	١٥	—	٩	—	١٢	—	١٢	—	١٢
طوخ	—	١٢	—	١٢	—	١١	٥٠٠	١٦	٥٠٠	١٦	٢٠٠	١٤
حيده (بشبيش) . . .	٩٥٥	—	٨٥٨	—	٨٥٨	—	٨٠٦	١	٢٨٤	٣	٢٨٤	٣
بسنديله (بلقاس) . .	١٨٤	٢	٥٥٥	٣	٥٥٥	٣	٤٨٦	٣	٨٠٣	٣	٨٠٣	٣
دروه (وقف دار الكتب)	—	٧	—	٧	—	٧	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣
عزبة المناشى	٤٦٥	٩	٥٠٠	١١	٥٠٠	١١	—	١٢	٢٥٠	١٤	—	١٢
الطويرات (قنا) . .	٢٠٠	٨	٢٠٠	٨	٢٠٠	٨	٥٥٠	١٠	٢٨٠	١٠	٢٨٠	١٠

يتبين من الاحصاءات السالفة الذكر ، انه حتى فى وزارة الأوقاف ومصلحة الاملاك كانت زيادة الايجارات محسوسة وظاهرة ولو أنهـــا كانت تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ٪. فانها تجاوزت ٦٠ ٪. فى بعض الأوقات ، مع ملاحظة أن بوزارة الأوقاف ومصلحة الاملاك النظام الكفيل بحفظ فئات الايجار فى حدود معقولة ، متمشية مع حالة السوق . بخلاف أراضى الأهالى (فانهـا بلغت حداً ناء من تحت عبئه المستأجرون ورزحوا تحت أثقال ديون السنة بعد السنة ، لدرجة أن ارتفعت ايجاراتهم الى ٦٠ و ٧٠ و ٨٠ ٪. عما كانت عليه قبل الحرب)

وفى وزارة الأوقاف نظام يتولى الدفاع عن صالح الفلاح فى بعض الاحوال دون الاجحاف بحقوق صاحب الملك ، وهو يقضى بتخفيض أو زيادة جزء من الايجار باعتبار ٢ ٪. أو ١ ½ ٪. (٢ ٪. فى حالة زراعة السكلاريدس و ١ ½ ٪. فى الاشمونى) عن كل ريال من مجموع الايجار فى حالة نزول أو زيادة سعر القطن (الكنتراتات) فى ١٥ اكتوبر من السعر المحدد وقت المعاينة مع اتخاذ سعر ٣٠ ريالا أساساً للسكلاريدس و ٢٠ للاشمونى . أما فى مصلحة الاملاك فيقدر الايجار بعد ابحاث تجريها لجان للوقوف على حالة القطن فى كل منطقة .

ولما أصبح مستوى سعر القطن المصرى الآن كما كان عليه قبل الحرب بالنسبة للسكلاريدس ودونها للأشمونى ، واستمرت الايجارات مرتفعة كما هو موضح فيما

تقدم فقد صار من الضرورى التفكير فى علاج هذا الحال خشية أن تتحول المغازل عن القطن المصرى الى غيره من الاقطان الاجنبية صارفة نظرها عن مميزاته ، ويقال ان بعض المغازل شرعت فعلا فى تحسين الوسائل لغزل ونسج الاقطان غير المصرية ، تحسينا يعوضها ماتنقصه من مميزات القطن المصرى، لتصبح أقمشتها لاتقل عن الاقمشة المصنوعة من الاقطان المصرية مع رخص ثمنها ومتانتها . وهنا الخطر الاعظم إذا تمكنت المصانع من الاستعاضة عن القطن المصرى بهذه الاقطان الاجنبية .

ولقد فكر أهل الرأى والروية فى معالجة هذا الحال بما يأتى :

(١) وضع تشريع لتخفيض فئات الايجار بنسب معينة

(٢) خضوع الايجارات لتقلبات أسعار القطن كالمتبع فى وزارة الاوقاف

(٣) أن يكون الايجار (عيناً) أى بنسبة مايعطيه الفدان من القناطير

(٤) اطلاق حرية تحديد الايجار للطرفين مع تخفيضها أو رفعها حسب الحوادث الفجائية السيئة أو الحسنة فيشترك الجميع فى الغرم أو الغنم

ربما كانت الطريقة المتبعة فى وزارة الاوقاف أحسن الطرق ، ثم تليها طريقة الايجار عيناً ولو أنها تعترضها صعوبات فى التنفيذ ، إذ قد يتلاعب المستأجر السيء النية فى تقدير محصوله . ولابد من الاشارة الى أن نفقات الانتاج الزراعى لا تقتصر على أجور العمال وايجارات الأراضى بل تشمل أيضاً عناصر أخرى أهمها أثمان السماد والبذور والمواشى وآلات ومصاريف الرى ، ولذلك سنتكلم عن هذه النفقات الضرورية للزراعة بكل ايجاز وهى :

١ — أسعار البذرة : تسير أسعار بذرة القطن فى ارتفاعها وانخفاضها غالبا مع سعر القطن ، والأمل وطيد فى هبوطها بنسبة هبوط سعر القطن الذى تترامى الأمم على زرعه وتبالغ فى الاكثار من انتاجه (sur-production) حتى أصبح من أكبر المسائل الاقتصادية التى تنذر العالم بخطر داهم ، كما حدث فى فرنسا حول سنة ١٩٠٠ حينما أكثر الزراع من زرع العنب واقتفت اثر هذا الاكثار معامل النبيذ فى جنوب فرنسا ، فازداد إنتاج النبيذ حتى أصبح ثمن اللتر منه لا يزيد عن خمسة سنتيمات ، بينما كان يباع بأربعة أمثال هذا السعر عند ما كان الانتاج معتدلا فى العنب والنبيذ .

ولقد أبان وزير التجارة فى فرنسا (Flandin) فى الخطاب الذى ألقاه فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٠ بمدينة جنيف على أعضاء عصبة الأمم أن الازمة الاقتصادية

الحالية أصبحت عالمية وأهم اسبابها الاكثار من الانتاج والاقلال من الاستهلاك (sous-consommation) مضافا الى ذلك الوسائل الخطير التى اتخذتها الحكومة السوفيتية لترويج حاصلاتها بالحط من قيمة الحاصلات الأجنبية . فاتخذت طريقة غمر الأسواق (Dumping System) شعاراً لسياستها الاقتصادية وصارت توزع ما لديها من الحبوب والغلال وغيرها بأسعار منخفضة عن أسعار انتاجها فى الأسواق الخارجية . معتمدة على تعويض هذه الخسائر التى تتحملها بكسب الأسواق الأجنبية ، والقضاء على حاصلات البلاد الأخرى فيها برفع أسعارها فى أسواق روسيا الداخلية . ولقد سلكت ايطاليا مسلكا مشابها لمسلك روسيا لتصريف حاصلاتها فى الخارج فصارت تحض تجارها على تصدير وتوزيع حاصلاتهم فى الخارج بأسعار تقل عن نفقات إنتاجها نظير منحهم إعانات مستمرة حتى تتغلب حاصلات ايطاليا على مثيلاتها من الحاصلات الأجنبية فى الاسواق العالمية . ولهذه السياسة الاقتصادية أسوأ الاثر ، لا على تجار فرنسا وحدها بل على جميع حاصلات العالم ، إذ تقتلها أو تشل حركتها بهذه المنافسة ، ولذلك عزم وزير فرنسا على محاربة الامم التى اتخذت هذه الوسائل أساساً لنشر تجارتها برفع الرسوم الجمركية على جميع ما يرد لفرنسا من حاصلات هذه البلاد إلى حد يجعل أسعارها رغم الوسائل السابقة الذكر ترتفع حتى تزيد بكثير على أثمان الحاصلات الفرنسية ، فلا يشتريها أحد وتقف حركتها . وزيادة على ذلك ستهتم وزارة التجارة الفرنسية بانشاء نوع من المراقبة الجديدة التى عرفها وزيرها بالبوليس الصناعى (Police industrielle) ليتولى فحص ومعاينة جميع الحاصلات الاجنبية للوقوف على ما اذا كانت شريفة فى منافستها أو لا فتنال نصيبها من القبول أو الرفض .

ويؤخذ مما تقدم أنه إذا عدلت الامم عن طرق المنافسة غير الشريفة ، وعن المبالغة فى الاكثار من الانتاج عند ما تكون قوة العالم فى الاستهلاك لا تتمشى مع هذا الاكثار ، كان من السهل تجنب الازمات العالمية ، لكن المنتج ميال بطبعه الى الكسب ، ولذلك فانه لا يترك وسيلة للاكثار من الانتاج إلا وطرقها دون الاهتمام بايجاد أسواق جديدة لتوزيع ما ينتجه ، ولذلك فانه من الضرورى أن يؤسس اتحاد دولى لمراقبة الانتاج العالمى والسعى لايقاف كل منتج عند حده إذا اتضحت مبالغته فى الانتاج .

٢ ــ أسعار السماد : أسعار السماد فى مصر مرتفعة رغم اقبال الزراع على

استعمالها ولقد استهلكت مصر فى سنة ١٩١٢ نحو ٧٠ر٠٨٩ طنا وفى سنة ١٩١٣ نحو ٧١ر٦٥٤ وفى سنة ١٩١٤ نحو ٧٢ر٦١٠ وفى سنة ١٩٢٧ نحو ٢٢٥ر٤٣٠ وفى سنة ١٩٢٨ نحو ٢٧٥ر٣٧٠ وفى سنة ١٩٢٩ نحو ٣٢٧ر٨٦٣ بمبلغ ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

ولما كانت الكميات التى تستخدمها الزراعات المصرية من الاسمدة فى ازدياد مستمر فكرت الحكومة فى صنع الاسمدة محلياً فأشار حضرة صاحب السعادة وكيل المالية باجراء بعض الابحاث تمهيداً لتنفيذ رغبة الحكومة فى صنع السماد بمصر . وتتلخص هذه الأبحاث التمهيدية فيما يلى :

(١) القيام بأبحاث عملية لاستعمال الأسمدة البلدية والعضوية المستمدة من الفضلات المتنوعة .

(٢) درس إمكان صنع نترات الجير بفضل مساقط المياه فى اسوان لتوليد القوى الكفيلة باقامة مصنع فى هذه الناحية لتوفير المادة الخام فيها .

(٣) تشجيع انشاء صناعة حامض الكبريتيك حتى يمكن تحويل جزء من الكميات الكبيرة من الفوسفات التى ينتجها القطر الى (سوبرفوسفات) وفعلا توجد شركة فى دور التأسيس لاقامة مصنع لهذا الغرض فى السويس .

٣ — أسعار المواشى والآلات الزراعية : من الآلات الزراعية ما يستعمل فى الرى ومنها ما يستخدم فى جنى القطن وحرث الأرض ولكن آلات الجنى المستعملة فى أمريكا لم تتقن بعد لأنها كثيراً ما تتلف شعر القطن . أما آلات الرى فسنتكلم عنها فى بابها .

ولقد هبطت أسعار المواشى لاستعاضتها فى كثير من الاعمال الزراعية بالآلات ، ولولا ارتفاع أسعارها وعدم مقدرة صغار الزراع على شرائها لأقبل عليها الفلاح إقبالا عظيما ، وعندئذ تهبط أسعار المواشى أكثر مما هى عليه الآن ، وسيتم ذلك فى القريب العاجل بفضل مساعدة البنك الزراعى وجمعيات التعاون للفلاح متى لجأ اليها للاستعانة على قضاء أعماله الزراعية .

٤ — نفقات الرى : الزرع كالانسان ، لا غنى له عن الماء ، ولا قوام للزراعة إلا برى منظم ، ونفقات الرى فى الوجه القبلى كالآتى :

المنطقة	عدد الريات	نوع آلة الرى	نفقات فعلية	الرى بالايجار
			قرش	قرش
حياض قبلى	١٠	وابور ارتوازى	٣٤٥	٥٠٠ — ٦٠٠
« تروى من اليوسفى	١٠	« بحرى	١٥٠	٣٥٠ — ٤٥٠
مشروعات قبلى	٩	« «	٧٢ — ١٢٦	٣٠٠ — ٤٠٠

أما فى الوجه البحرى فنفقات الرى هى :

نوع الرى	عدد الريات	نوع آلة الرى	نفقات فعلية	الرى بالايجار
			قرش	قرش
رى بالراحة	٩	—	١٨	—
« « والعمالة . .	٩	منها ٣ بوابور بحرى	٣٦ — ٥٤	١٢٠ عدا ريات العمال
	٩	« ٣ بساقية	٤٢	—
« عمالة باستمرار . .	٩	وابور بحرى	٥٤ — ١٠٨	٣٦٠
	٩	ساقية	٩٠	—

يتضح من نفقات الرى فى الوجهين القبلى والبحرى ، ارتفاع نفقات الرى بالوابورات التى لأصحاب الاطيان ، ولا مبرر لذلك خصوصاً وأن أسعار الفحم والمازوت وزيت التشحيم هبطت كثيراً . والجدول الآتى يوضح متوسط سعر الطن من الوقود تسليم الاسكندرية :

لوازم الوقود	١٩٢٠		١٩٢١		١٩٢٩		١٩٣٠	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
الفحم (انتراسيت) . . .	٢٠٠	٩	١٣٠	٥	٨٥٠	١	٧٣٠	١
المازوت	١٦٠	٩	٤٩٨	٦	٩٦٦	١	٩٥٨	١
زيت التشحيم	١١٢	٤٢	١٩٦	٣٨	٣٩٧	١٣	٢٩٩	١٤

وزيادة على هذا الهبوط فى أسعار لوازم الوقود ، فان الحكومة راعت عند وضعها الرسوم الجمركية الجديدة تخفيضها الى نصف ما كانت عليه فى الماضى لأصناف الوقود ، تشجيعاً للزراعة والصناعة . ورغم هذه المساعدة ، فان الاهالى لا يخفضون أسعارهم ، وقد قال سعادة وكيل المالية فى تقريره : (لما كان أصحاب الوابورات

ينقسمون الى فريقين — الشركات وأصحاب الاطيان — فاذا ما أمكن الاتفاق مع الفريق الاول لم يكن عسيراً بعد ذلك حمل الفريق الثانى على اتباع ما يتم الانتهاء اليه مع الشركات . وربما تستطيع وزارة الاشغال بما لها من سلطة منح الرخص أن تعاون فى هذا الموضوع) وهذا خير علاج لوقف هذا التيار الجارف عند حده .

أما من جهة أسعار لوازم الرى من عدد وآلات فانها هبطت عما كانت عليه فى الماضى وساعدت الحكومة على هذا بتخفيض الرسوم الجمركية من ٨ ٪ الى ٦ ٪ وتقدر نسبة هبوط أسعار هذه الآلات فى السنتين الاخيرتين عنها فى سنتى ١٩٢٠ و١٩٢١ بنحو ٣٠ ٪ ، وكذلك هبطت أجور عمال الوابورات لكثرة المالين بادارتها ، وعلى ذلك فان النتيجة هبوط فى أسعار الآلات ورسومها الجمركية ومايلزمها من الوقود والعمال ، ومع هذا كله لم تؤثر هذه العوامل القوية على تخفيض أسعار الرى بحجة استمرار ارتفاع أسعار البترول ، ولذلك كلفت مصلحة المناجم والكيمياء درس هذا الموضوع درساً وافياً تمهيداً للعمل على تخفيف وطأة الاحتكار الذى لشركات البترول .

أما وقد أوضحنا نفقات الانتاج الزراعى فنذكر الآن تكاليف زراعة الفدان الواحد من القطر بالقرش الصاغ سنة ١٩٢٩ كما جاء فى تقرير سعادة وكيل المالية :

العمليات الزراعية	الوجه البحرى			الوجه القبلى			
	المنوفية	شمال الدلتا	جنوب الدلتا	الفيوم	المنيا	أسيوط	جرجا
الحرث والتزحيف	١٣٢	١٠٧	١٤٧	١٢٦	١٠٢	١٥٥	١١٢
التخطيط	١٢	١١	١٢	٦	١٤	١٢	٢٥
مسح الخطوط	١٦	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٥
الرى	٩٦	٧٧	٧٠	٢٥	٥٠	٣٢٥	٥٥٠
التقاوى	٤٨	٦٦	٤٨	٦٠	٦٠	٨٠	٧٠
البذور والترقيع	١٠	١٢	١٤	٣٠	١٨	١٩	٣٧
التسميد	٤٥	٥٨	٦٣	٢٢٠	٢٢٢	٢٢٨	١٢٥
الحفر	٨	٦	٧	١٠	٩	٦	١٥
العزق	٤٨	٦٤	٦٢	٦٠	٩٠	١٢٠	٦٠
تنقية الدودة	٤٠	٧١	٦٥	٢٠	-	—	
الجنى	٧٠	٧٥	٧٨	٦٠	١٠٨	٢١٠	١٨٠
نقل المحصول	١٠	١٠	١٥	١	١٢	٢٠	٢٠
تقليع الأحطاب	١٦	١٩	١٨	٢٠	٣٠	٣٠	٣٦
مصاريف أخرى	١٠	٢١	١٥	—	٢٥	—	٢٠
جملة النفقات	٥٦١	٦١٥	٦٣٤	٦٦٧	٧٦٠	١٢٢٥	٢٢٦٥

وبالاختصار فان تكاليف زراعة الفدان تتراوح فى الوجه البحرى بين ٥٦١ و٦٣٤ قرشا وفى الوجه القبلى بين ٦٦٧ و١٢٦٥ قرشا .

وأخيرا تألفت شركة انجليزية لانتاج القطن الصناعى اسمها

(English artificial cotton and marketting cooperation)

من بذرة لم ترغب فى ذكرها احتفاظا بسر ما اكتشفته . ويقال ان هذه البذور زرعت بنجاح فى فلوريدا والمكسيك وكندا واستراليا وزيلاندا الجديدة وجنوب روسيا وروديسيا وهى تعطى أليافا قابلة للنسج . وقد زرع من هذه البذور فى شمال انجلترا فأعطت محصولا لا بأس به . ومن مزايا هذه الألياف عدم قابليتها للاصابة بالحشرات التى كثيرا ما تصيب القطن (انظر صحيفة التجارة والصناعة صفحة ٥٧٩ سنة ١٩٣١)

ثم انه يوجد بالقاهرة فى الحديقة المجاورة لموقف الترام بباب الحديد شجرة تحمل زهورا حمراء وفى شهرى مايو ويونيه تنتج نوعا يشابه القطن حريرى الملمس يباع الكيلو جرام منه بأربعين قرشا أى ما يعادل عشرة أضعاف القطن العادى . وتعرف هذه الشجرة باسم (شجرة الكابوك) ولا يزيد عدد الأشجار التى من نوعها فى مصر على الأربعين شجرة . ويبلغ طول الشجرة نحو عشرين مترا عند تمام نموها ويتساقط انتاجها اذا لم يجمع فى الوقت المناسب . وهو اسطوانى الشكل طوله ١٥ سنتيمترا . وينقسم هذا (اللوز اذا صحت التسمية) الى ثلاثة أقسام طولية مملوءة شعرا . وتزرع بذور هذا الشجر فى المشاتل ثم يغرس فى الارض بعد سنتين . ويصنع من قطن الكابوك الأثاث الفاخر والمفروشات النفيسة . وقد كان للمغفور له ساكن الجنان الخديو اسماعيل الفضل فى ادخال مثل هذا الشجر فى مصر بحديقة الزهرية بالجيزة .

ب — منافسة مزارع القطن الأجنبية للقطن المصرى

ليس فى امكان المزارع الأجنبية الجديدة منافسة القطن المصرى فى جودته ومتانته وجميع مميزاته وانما كل ما فى وسعها هو منافسة الاقطان المصرية المنحطة الرتبة . والبلاد التى تزاحم القطن المصرى هى : الولايات المتحدة والهند ثم المستعمرات الاوربية فى افريقيا وكذلك استراليا والصين والبرازيل وبيرو والمكسيك والجزائر وسوريا والعراق والسودان وغيرها . وقد بلغ مقدار المحصول العالمى من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٧ (بالالف قنطار) كما يأتى :

٧٧٩٠٣ فى سنة ١٩٢١ و٩٦٨٩٢ فى سنة ١٩٢٢ و١٠٠٦٢٥ فى سنة ١٩٢٣ و١٢٧٦٠٥ فى سنة ١٩٢٤ و١٤٤١٩١ فى سنة ١٩٢٥ و١٤٨٣٩٣ فى سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

ولزيادة البيان نذكر سير انتاج واستهلاك القطن فى العالم من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٦ وهو كالآتى (١) :

السنة	محصول الهند بالبالات الكبار	الهند	مصر	روسيا	الصين	بلاد أخرى	جملة الانتاج العالمى	جملة الاستهلاك العالمى
١٩٢١ — ١٩٢٢	٨٣٥١	٤٤٨٥	٩٧٢	٥٧	١٢٦٣	١٣١١	١٦٤٣٩	٢١١٧٦
١٩٢٢ — ١٩٢٣	١٠٣٧٠	٥٠٧٣	١٢٤٣	٥٠	١٨٨٤	١٥٠٢	٢٠١٢٢	٢٢١٤٣
١٩٢٣ — ١٩٢٤	١٠٨٠٨	٥١٦١	١٣٠١	٢١٢	١٧٤٧	١٧١٤	٢٠٩٧٨	٢٠٤٣٠
١٩٢٤ — ١٩٢٥	١٤٥٢٥	٦٠٨٨	١٤٥٥	٤٧١	١٨٨٠	٢٠٩١	٢٦٥١٠	٢٣٢٩٤
١٩٢٥ — ١٩٢٦	١٧٢١٩	٦٢٥٠	١٥٩٣	٧٣٣	١٨٢٧	٢٢٠٧	٢٩٨٢٩	٢٤٦٨١
١٩٢٦ — ١٩٢٧	١٨٩٧٧	٤٩٧٣	١٦٠٠	٨٥٠	١٦٦٧	٢٤٠٨	٣٠٤٧٥	٢٥٨٨٢

وكانت حالة انتاج واستهلاك القطن فى السنوات الأخيرة كالآتى (٢) :

البلاد	١٩٣٠ / ٣١		١٩٣٣ / ٣٤	
	المساحة بالألف ايكر	المحصول بالألف بالة	المساحة بالألف ايكر	المحصول بالألف بالة
الولايات المتحدة	٤٢ر٤٥٤	١٣ر٩٣٢	٣٠ر٠٣٦	١٢ر٨٨٥
الهند	١٤ر٨٧٨	—	١٤ر٠٣١	—
الصين	٥ر٢٢٨	٢ر٢٥٠	٥ر٩٤٥	٢ر٦٠٠
مصر	٢ر١٦٢	١ر٧١٥	١ر٨٧٣	١و٦٤٢
روسيا	٣ر٩١١	—	٤ر٨٥٨	—
المكسيك	٣٩٠	١٧٨	٤٢١	٢٢٣
بلغاريا	١٤	٤	٧٩	٢١
تركية آسيا	—	٧٤	—	١٩
سوريا ولبنان	٦٠	—	١٤	—
البرازيل	—	٢٨٧	—	٤٧٢
الجملة	٦٩ر٠٩٧	١٨ر٥٤٠	٥٧ر٢٥٧	١٧ر٨٦٢

(١) كتاب المستر تود The Cotton World ص ٣ — ١٤ — ١٧١ سنة ١٩٢٧ ، ثم انظر الاحصاءات السابقة فى هذا البحث عن السنوات الأخيرة .

(٢) نشرة القطن الدولية عدد اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٣٣

ولقد اتضح لنا من هذه الاحصاءات مايأتى :

(١) ان انتاج القطن العالمى فى ازدياد مستمر (١٦٤٣٩—٢٠١٢٢—٥٠٩٧٨—٢٦٥١٠ — ٢٩٨٢٩— ٣٠٤٨٥ بين سنتى ١٩٢١ و ١٩٢٧) ثم أخذ فى النقصان بعد ذلك .

(٢) ان الاستهلاك العالمى للقطن فى ازدياد مستمر كذلك (٢١١٦٧ — ٢٢١٤٣—٢٠٤٣٠—٢٣٢٩٤—٢٤٦٨١ — ٢٥٨٨٢ بين سنتى ١٩٢١و١٩٢٧)

(٣) غير أن نسبة زيادة الانتاج لا تتمشى مع الزيادة فى الاستهلاك بل تختلف عنها بكثير وتعتبر فى هبوط ، كما يتبين مما يأتى بالألف باله .

السنة	مقدار الانتاج العالمى	مقدار الاستهلاك العالمى
١٩٢١ — ١٩٢٢	١٦٤٣٩	٢١١٦٧
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢٠١٢٢	٢٢١٤٣
١٩٢٣ — ١٩٢٤	٢٠٩٧٨	٢٠٤٣٠
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٢٦٥١٠	٢٣٢٩٤
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٢٩٨٢٩	٢٤٦٨١
١٩٢٦ — ١٩٢٧	٣٠٤٧٥	٢٥٨٨٠
١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٧٨٦٢	٢٠٠٠٠ (تقريبا)

وقد يرجع سبب نقصان الاستهلاك العالمى للقطن إلى أن مزاحمة الصناعات الأخرى (الحرير الصناعى والطبيعى والصوف الصناعى والطبيعى وغيرها) له مزاحمة شديدة مما جعل مصانع الغزل والنسج لا تتهافت على القطن كما كانت تفعل ذلك فى الماضى . أما هبوط أسعار القطن فيرجع — علاوة على ما تقدم — إلى زيادة العرض على الطلب . ومع ذلك فليس للقطن المصرى وحده أن يندب حظه فى الكساد اذ الكسادعام ، ويلحقه منه نصيبه كما يلحق الأقطان الأخرى الأجنبية قسط من الهبوط .والمخرج الوحيد لمصر من هذا الخطر الذى يهددها باستمرار أن تصرف عنايتها نحو تحسين قطنها الممتاز دون الاكثار من الأصناف الأخرى .

وعلى ذلك فان المجهود الذى تبذله الهيئات الزراعية الأهلية والحكومة لتحسين

الصنف لا بد أن يأتى بأحسن النتائج . ولا يصح أن يقف المجهود الزراعى عند هذا الحد بل يجب أن يعمل على استغلال الأراضى الزراعية التى زادت على حاجة زراعة القطن فى نواح أخرى زراعيـة ، كالتوسع فى زرع الحبوب والفواكه والخضر ، خصوصا وأن مصر فى شدة الحاجة إلى هذه الأنواع لاستهلاكها الداخلى كما دلت احصاءات التجارة الخارجية المصرية على ذلك .

وليس هناك علاج فعال — على ما أعتقد — لاستئصال خطر أزمات القطن المتكررة الا اذا اتبعت المسائل الأساسية الآتية :

١ — تحسين الصنف الممتاز من القطن المصرى تحسينا يجعله بعيدا عن كل منافسة مهما أتقنت المصانع طرق غزل ونسج الأقطان الأخرى .

٢ — العناية بزراعة الحبوب والخضر والفاكهة وحض الزراع على زرعها وتشجيعهم بجميع الوسائل .

٣ — العناية بالصنـاعات الزراعية القطنية وغير القطنية التى توفرت خاماتها بالقطر المصرى .

ولما كان بحثنا خاصا بالقطن فسنقصر كلامنا على الصناعات الزراعية التى قوامها القطن .

٧ — الصناعات القطنية

لاتخلو صناعة من صناعات الغزل والنسج من شعرة القطن التى تتخلل فى كثير من الأحوال الأقمشة الحريرية الطبيعية وكذلك الصوفية لتزيدها متانة مع تخفيض نفقات انتاجها ، هذا علاوة على الأقمشة المصنوعة من القطن الصافى وهى عديدة الاصناف .

ولنبات القطن مزايا عديدة قل وجودها فى نبات آخر ؛ لان جميع أجزائه صالحة لاقامة صناعات مختلفة طبية وغير طبية . أما من الناحية الطبية فان بذرة القطن ملينة ومقوية للاعصاب وتستعمل فى معالجة أمراض الصدر . وزيت هذه البذرة نافع لمعالجة النمش والجروح . وقال (ابن البيطار) انه اذا حرق شعر القطن وحشيت به الجراح أوقف النزيف ورائحة القطن المحروق مفيدة لشفاء الزكام . ويستعمل الصغير من أوراق القطن بعد غليها فى الماء لمعالجة اختناق الرحم وتسكين النقرص . وقال (ابن الياس الشيرازى) فى كتابه (الحاوى) أن بذرة القطن تنفع فى معالجة الربو وأمراض الصدر . ثم قال ان صمغ القطن مسكن لآلام الاسنان

أما فوائد القطن فى الامور الصناعية فهى : —

١ — تستعمل شعرة القطن فى صناعات الغزل والنسج وفى اللوازم الصحية وفى صناعة مطاط (عجلات كوتش) السيارات وكذلك لرصف الشوارع وأرضية الغرف وسقوف المنازل والمشمع وهذا عدا الأقمشة والملابس على اختلاف أنواعها واللوازم المنزلية .

٢ — ويستغل أهل الريف حطب القطن فى التدفئة والوقود بينما تنتفع بها الأمم المتقدمة فى الصناعات لاستخراج مادة السليلوز اللازمة لصناعة الورق والحرير الصناعى والجلد الصناعى الضرورى لأعمال التجليد وغير ذلك من الصناعات .

٣ — ويستخرج من بذرة القطن زيوت مختلفة لازمة لحياتنا المنزلية والصناعية والشحم والقار (الزفت) ومواد الصباغة والجلسرين وورنيش الاحذية وبعض أنواع البويات (الالوان) . وكثيرا ما تستخدم بقايا البذرة المعصورة لتغذية الحيوانات ثم ان بعض المصانع الاوروبية اهتمت بصنع نوع من الشحم الغذائى (Lard végétale) لاستعماله فى طعام الفقراء ولقد ذكر بعض علماء الصناعة فى كتبهم أن مصانع أمريكا توصلت الى صنع صنفا من (البسكويت) من بذرة القطن . ويستعمل الكسب لغذاء المواشى ويسر لاكله بعض أطفال الريف

٣ — الأغنام والصوف المصرى

ليس القصد من هذا البحث سرد جميع الصناعات المتصلة بالصوف المصرى واحدة بعد واحدة بل الغرض الاحاطة بأهم الصناعات الأهلية القائمة على الخامات المصرية التى أساسها الصوف الوطنى . ولا يتسنى للباحث الوصول الى هذه الغاية دون التحدث قليلا عن العنصر الأصلى والدعامة الحقيقية التى تقوم عليها الصناعات الصوفية — الأغنام : فالأغنام عماد الصناعات الصوفية كما أن القطن أساس الصناعات القطنية . ولا تقتصر فائدة الأغنام ومواشى الصوف على أصوافها وانما لها أهمية عظيمة فى انتاج اللحوم والألبان

١ — الأغنام المصرية

تنقسم الأغنام المصرية الى أنواع مختلفة أهمها :

ا — أغنام الوجه القبلى هى :

(١) الصعيدى الموجود قبلى أسيوط . طويل الشعرة ناعمها . ويستهلك جلده بكميات كبيرة داخل القطر المصرى فى الصناعات الأهلية التى أروجها صناعة الأحذية (المراكيب البلدى) وغيرها من المصنوعات التى تحتاج الى الجلد السميك.

(٢) الصنباوى المنسوب الى صنبو بمركز ديروط بمديرية أسيوط شعرته طويلة ناعمة غير أنها ضعيفة سهلة القصف لكثرة الشعر الميت فيها ، ولذا فانها قليلة الطلب فى صناعة الغزل . وقد ترجع هذه العيوب الى رداءة الغذاء وكثرة عدد الأغنام فى زرائب ضيقة مع رقادها فى الأماكن القذرة الرطبة والمبللة .

(٣) العبيدى نسبة الى قرية بنى عبيد . ويمتد انتشار هذا النوع من أسيوط الى بنى سويف فالجيزة . ويعتبر أجود الأغنام المصرية بفضل حسن تغذيته والعناية به

ب — أغنام الوجه البحرى هى :

(١) الأوسيمى نسبة الى أوسيم من أعمال مركز امبابة بالجيزة . ويعتبر دائما هذا الصنف ضمن أصواف الوجه البحرى وان كانت أوسيم تابعة اداريا الى احدى مديريات الوجه القبلى (الجيزة) وهذا النوع ينافس العبيدى منافسة شديدة ، لاهتمام أهل هذه الناحية بأغنامها فى الغذاء والنظافة .

(٢) الفلاحى . كانت هذه الأغنام ترعى فى أجود المراعى ، غير أن التوسع فى زرع البرارى بالغربية والدقهلية جعل مساحات المراعى تقل شيئاً فشيئاً حتى ضاقت بالأغنام ، وحصرت المراعى فى دائرة ضيقة لا يكفى ما بها من الغذاء لهذه الأغنام

(٣) الرحمانى وهى أغنام الرحمانية بالبحيرة . والمراعى فى هذه الناحية متوفرة وواسعة ولذا يكثر فيها العرب الذين يعنون بتربية الأغنام .

أما النوع المعروف بالمنوفى فهو عبارة عن خليط من الرحمانى والأوسيمى

جـ — الأغنام الأجنبية الموجودة بمصر هى :

(١) الدرناوى وأصله من مدينة درنة بطرابلس . أو البرقى نسبة الى برقة . شعرته قصيرة بالنسبة لشعرة الصوف المصرى وهى جافة لقلة مادتها الدهنية .

(٢) السودانى والبيشارية وارد السودان والنوبة وليس لصوفه قيمة تذكر لقصر شعرته إلا أن جلده جيد ويصدر بكثرة للخارج .

علمنا مما تقدم أن الأغنام الموجودة بمصر الآن لا تخلو من قيمة والأمل عظيم فى تحسينها ورفع قيمتها اذا اهتم بها أصحابها وعنوا بها العناية التى تتطلبها ، وأول هذه الأمور المراعى ؛ ولهذه المناسبة نذكر أن مراعى الأغنام كانت كثيرة منتشرة فى عهد المغفور له محمد على باشا غير أنها أخذت تقل وتضيق حينما أدخلت زراعة القطن الى مصر وأصبح القطن العمود الفقرى لحياة مصر الاقتصادية ، لأن الزراع اندفعوا الى زرعه اندفاعاً هائلا عند ما أغرتهم أرباحه بين ١٨٦٠ و ١٨٦٥ أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، لارتفاع أسعاره ارتفاعاً عظيما ، فاندثرت المراعى وقل إنتاج الصوف وانحطت قيمة شعرته ، إذ أصبحت الأغنام ترعى فى الصحارى لالتقاط الأعشاب والتهام ما تعثر عليه من الحشائش الجافة لتعيش فقط ، ولكن لا لتنتج إنتاجاً صالحاً (وقد ترتب على إهمال المراعى وعلى حرمان البلاد من صناعات الألبان أن زاد مقدار الزبد الصناعى والجبن الوارد من الخارج ، مع أن القطر المصرى بمراعيه الواسعة فى شمال الدلتا ينبغى أن يسد بنفسه حاجات نفسه من الزبد والجبن دون حاجة الى استيراد شىء منهما من الخارج)[1] وترتب على إهمال المراعى وعلى الجهل بأصول تغذية الحيوانات وتربيتها وتوالدها أن احتاج القطر المصرى الى استيراد اللحوم من الخارج حية ومجففة كالآتى : —

نوع الوارد	القيمة سنة ١٩٣٢	القيمة سنة ١٩٣٣
لحم بقر وجاموس وعجول .	١٣ر٩٨٩	١٣ر٧٧٨
« ضأن وحملان . . .	٩٧١	٦٨٧
لحوم مملحة أو مجففة أو مدخنة	٣٦ر٨٥١	٣٥ر٩٤١
الجملة	٥١ر٨١١	٥٠ر٤٠٦

ومصر لا تصدر شيئاً من هذه الأصناف .

(١) تقرير بنك مصر (انشاء الصناعات الأهلية) ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٩

بينما كان فى استطاعة البلاد أن تكفى نفسها بنفسها لو عنى أولو الأمر بتربية المواشى والاكثار من توالدها ، فيزداد عددها عاماً بعد عام . وكان يهمنا الوقوف على الانتاج السنوى من الأغنام المصرية غير أننا لم نعثر إلا على عدد ما وجد فى القطر من الأغنام على اختلاف أنواعها فى السنوات الآتية : (مستخرج من الاحصاء الرسمى)

السنة	الأغنام		الأغنام التى ذبحت فى السلخانات العمومية	
	خراف أو نعاج	ماعز	ماعز	أغنام
١٩١٤	٨١٦١٨٤ خراف	٣٣١٠١٦	—	—
١٩١٦	٦٨٧٦٩٦ »	٢٦٣٢٠٠	—	—
١٩٢٤	١٠٨٤٧٠٣ نعاج	٤٥٤٦٤٠	٧٠٨٧٩	٧٧٦٤٨٧
١٩٢٦	١١٤٣٥٥٤ »	٥٢٩٩٧٢	٨٤٢٣٧	٧٦٦٤١١
١٩٢٧	١٢٣٢٢٨٠ »	٢٢٢٣٣٩	٨٥٥٥٣	٧١٠٢٢٢
١٩٢٨	١١٧٩٥٣٨ »	٥٤٨٤٩٣	٩٠٠٢٧	٦٧٨٢٥٥
١٩٢٩	١٠٠٢٥٩٦ »	٧٣١٠٨١	٩٢٤٧٤	٦٦٩٩٩٨
١٩٣١ — ٣٢	—	—	٥٩٠٠٥	٧٢٢٢٦٤

اشتمل الاحصاء السابق على عدد ما وجد فى القطر المصرى من الأغنام دون فصل الانتاج المحلى عما ورد من الخارج ، ولكن بالوقوف عن مقدار ما استورده القطر من الخارج (قبرص وعدن والحبشة وفلسطين وسوريا وطرابلس وتركيا وبلاد أخرى) من الضأن والحملان فى سنوات مختلفة يمكن تكوين فكرة عامة عن الانتاج المحلى وهى :

السنة	ضأن وحملان	القيمة بالجنيه المصرى
١٩١٣	٢٣٧٢٤٩	١٧٣٨٠١
١٩٢٢	١٠١٧١٣	١٤٤١٥٣
١٩٢٦	٢٦٦٦٤٩	٢٣٨٦٧١
١٩٢٧	١٥٤١٩٨	١٢٧٩٣٨
١٩٢٨	١٨٥٠٣٢	١٥٣٣٥٣
١٩٢٩	١٥٥٣٢٩	١٣١٤١٠

تبين لنا من الاحصاءات السابقة أن الأغنام الواردة لمصر بين ١٩١٣ و١٩٢٨

كانت آخذة فى النقصان ، بينما كان عدد ما وجد منها بالقطر فى الأعوام ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ آخذ فى الازدياد ، فيستنتج من ذلك أن الانتاج المحلى فى تقدم وتحسين وهو الأمر الذى جعل القطر يستغنى عن استيراد بعض الأغنام من الخارج واستعاضتها بالنوع المصرى بفضل عناية الأقسام المختصة بتربية ووقاية المواشى بوزارة الزراعة .

٢ — الصوف المصرى

ا — الصادر والوارد من الصوف

ومما يعزز فكرة تقدم تربية الأغنام فى مصر وعناية الحكومة بأمرها ازدياد الكميات التى تصدرها للخارج من أصوافها وتناقص الوارد منها فى السنوات الآتية حسب الاحصاء الرسمى : —

السنة	الصادر		الوارد	
	الصوف الخام بالكيلو	القيمة بالجنيه	الصوف الخام بالكيلو	القيمة بالجنيه
١٩١٩	١١٣٨٥٦٥	١٨١٤٩٨	١٠٧٣٧	٨٤٨١
١٩٢١	٤٩٠٢٣٧	٢٩٠٤٩	٦٢٤٨	١٤٣٧
١٩٢٦	١٥١٣٧٥٢	١٤٠٩٤١	٣٧٣٤	٢٧١
١٩٢٨	١٧٨٠٤٨١	١٠٩٠٣٩	٩٨	٧

أما حركة الوارد والصادر من الأصواف المختلفة فى سنة ١٩٣٣ فكانت كالآتى : —

النوع	كمية الوارد بالكيلو	قيمة الوارد بالجنيه	كمية الصادر بالكيلو	قيمة الصادر بالجنيه
صوف خام بزيته	١٠ر٦٦٦	٩٠	٤٨٧ر٦٧٨	٢٩ر٩٨٩
« « مغسول	٤ر٦٩٠	١ر٣٧٦	١ر٠٦١ر٥١٢	٧٤ر٠٠١
« « ممشط	٥ر٦٨٨	٤٤٧	—	—
« « نقاية ونسالة وزغب	٢٨ر٧٤٨	٦١٩	—	—
الجملة	٤٠ر١٩٢	٢ر٥٣٢	١ر٥٤٩ر١٩٠	١٠٣ر٩٩٠

حقيقة ان الوارد من الصوف الخام لمصر تارة فى نقصان وأخرى فى ازدياد وإنما هو إلى النقصان أقرب منه إلى الزيادة وهذا مما يدعو إلى حسن التفاؤل بمستقبل سعيد لهذا الصنف بفضل عناية الحكومة والأهالى بتربية مواشى الصوف ، ولكن هذه العناية المزدوجة لم تصل بالصوف المصرى الى المقام الذى يرجى له من جعله صالحاً لاحياء صناعة غزل ونسج الصوف لتفتح باباً جديداً واسعاً لزيادة ثروة البلاد الصناعية وإنما الأمل وطيد فى الوصول إلى هذه الغاية متى خلت الأصواف المصرية من العيوب المنسوبة اليها .

ب — عيوب الصوف المصرى

١ — عدم نظافة الأصواف المصرية مما علق بها من المخلفات والأوحال وغيرها مما جعل المصانع الأجنبية تشكو مما تعانيه فى إزالة هذه الأقذار وما تتحمله من المصاريف للانفاق عليها ولذلك فانها تشترى الصوف المصرى بثمن بخس . فارتفاع قيمة الأصواف موقوف على العناية بتنظيفها قبل عرضها على مصانع الغزل ومن السهل تجنب هذا النقص بواسطة غسل الأغنام وتجفيف أصوافها قبل قصها ، وقد يكون فى تنفيذ هذه العملية صعوبة على أصحاب الأغنام فى بادىء الأمر ، ولكن متى تعودوها أصبحت أمراً هيناً لا عناء فيه ، خصوصاً متى اتضح لهم ارتفاع سعر الأصواف النظيفة على سعر الأصواف القذرة المهملة .

٢ — خلط الأصواف بعضها ببعض أو بعضها بأصواف مواشى أخرى ، (فصوف الجمل يخلط بصوف الماعز وصوف الماعز يخلط بصوف الخراف وصوف الخراف يخلط بعضه ببعض مع أن للخراف أنواعاً يجب الحرص عليها وفصل بعضها عن بعض لضرورة النوع فى ذاته ولمميزات صوفه) (١) .

ينقسم هذا النقص إلى شطرين : الأول خاص بخلط الأصواف المختلفة بعضها ببعض ولكن لا يمكن تلافى هذا العيب إلا إذا جعل للأصواف المصرية رتب كما هو المتبع فى القطن . إذ لكل نوع درجة ثابتة ولكل درجة سعر . ووزارة الزراعة تبذل الآن جهدها للوصول الى تحقيق هذه الغاية فى القريب العاجل ، ولا بد من ملاحظة أن هذا الخلط لا يحصل عن سوء قصد بل جهل أصحاب الأغنام تحديد هذه

(١) تقرير بنك مصر (إنشاء الصناعات الأهلية)

الرتب . ومتى وضعت الرتب ونظمت تنظيما جدياً صار من السهل تتبعها تحت اشراف وزارة الزراعة ومراقبتها المراقبة الدقيقة .

أما الشطر الثانى الخاص بخلط صوف الأغنام بأصواف الجمال فان من يسلكون هذا المسلك يقصدون خداع المشترى دون أن يعلموا أن فى هذا العمل ضرراً كبيراً عليهم وعلى سمعة مصر فى الخارج عند ما يطلع عليها أصحاب المصانع فيعرضون عن التعامل مع هؤلاء التجار بصفة خاصة وعن التجارة المصرية بصفة عامة (١) وهذا العيب من السهل تجنبه بوضع قوانين صارمة على من يلجأون الى هذا النوع من الغش ، كما تطبق الآن العقوبات الشديدة على من يخلطون الألبان والأقطان وغيرهما من الحاصلات الزراعية أو الغذائية وقد تتم مراقبة هذا الخلط بالزام أصحاب الأصواف بعدم عرضها فى الأسواق للبيع إلا إذا ختمت الأكياس بختم تفتيش الزراعة وعندئذ تكون صالحة للتصدير .

٣ — خشونة شعرة الصوف المصرى وعدم صلاحيتها للخيوط الدقيقة الرفيعة فلا يصلح إلا لصناعة السجاد والأكلمة والبطانيات أو بعبارة أخرى انه لا يصلح إلا للمصنوعات الخشنة .

قد يكون فى هذا النقص المنسوب إلى الصوف المصرى شىء كثير من المبالغة إذ جاء فى مذكرة حضرة الأستاذ محمد بك عسكر التى نشرت فى المجلة الزراعية سنة ١٩١٦ لوزارة الزراعة : (ان الأصواف المصرية ناعمة فى أكثر أنواعها) ، وزيادة على ذلك فقد زرت مدرسة أسيوط الصناعية فى فبراير سنة ١٩٣٠ ورأيت ما فيها من آلات الغزل وعلمت أن فى إمكان هذه الآلات غزل خيوط رفيعة ناعمة من الصوف المصرى خصيصاً للفانلات والشرابات ، وقامت المدرسة فعلا باجراء تجارب فى هذا الباب فنجحت تماما ، ومن المؤكد أنه إذا قامت هذه المدرسة وغيرها بغزل الأصواف المصرية أمكنها تموين شركات النسج من الخيوط الصوفية اللازمة لها والتى تضطر إلى استحضارها من الخارج وقيمتها كما يأتى :

فتل وغزل صوف بمبلغ ٦٠١٩١ جنيها مصرياً سنة ١٩٢٨ وبمبلغ ٦١٦٥٦ جنيها مصريا سنة ١٩٢٩ وبمبلغ ٤٥٨٩٠ جنيها مصريا سنة ١٩٣٠

٤ — عدم متانة شعرة الصوف المصرى وسرعة تقصفه عند الغزل . قد يوجد هذا النقص فى بعض الأصواف المصرية ولكن لا يجوز أن ينسب هذا العيب لجميع

(١) تقارير القنصلية المصرية فى إيطاليا .

الأصواف المصرية ، ويرجع هذا الضعف إلى سوء تغذية المواشى لرداءة المراعى وعدم الاهتمام بها .

حقيقة أن ما يدفعه أصحاب المواشى لأصحاب المراعى زهيد ولكنه يتناسب مع ما تأكله الأغنام من الأعشاب والحشائش الرديئة الفاسدة ولكن متى فطن أصحاب الأملاك الشاسعة إلى أهمية المراعى وما تأتى به من الأرباح بفضل ترقية تربية المواشى ، وتحسين توالدها وتقويتها بالغذاء الصحى ، فلا ريب فى أنهم سيتهافتون على العناية بها خصوصاً عند ما يوقنون أن لحوم مواشيها الجيدة ستلاقى روجا عظيما فى الأسواق الداخلية ، وعندما يتأكدون من أن أصواف أغنامهم ستجد أمامها مغازل وطنية ترحب بها وتقتنيها عن طيب خاطر .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد عناية هولندا بمواشيها لدرجة جعلتها تبالغ فى مراقبة نسلها . ففى سنة ١٨٧٤ أسس (H. E. Bultman) جمعية العناية بفصائل المواشى التى خصصت سجلا لقيد أنساب المواشى . وهى تعمل فى الوقت نفسه على نشرها بين أعضاء الجمعية لبذل جهدهم فى منع خلط الأنواع الأصيلة بغير الأصيل ، ثم عدل هذا النظام سنة ١٩١٢ وتقرر اثبات أنساب المواشى فى هذا الدفتر على أساس الأنساب الثلاثة الآتية :

(١) الماشية الهولندية السوداء .

(٢) الماشية جرونج (Groningue) السوداء والبيضاء الرأس .

(٣) الماشية الميز والايسل (Meuse et Yasel) الحمراء والبيضاء .

ويقيد فى هذا السجل الثيران والبقر لتحسين لحومها بمراقبة نسلها .

وقد أرسلت مصلحة التجارة والصناعة نماذج من الأصواف المصرية الى القنصليات المصرية بلفربول وبروكسل وباريس وروما لفحصها بمعرفة الاخصائيين فكانت النتيجة لاتختلف كثيرا عما جاء بتقرير ليفربول الذى يتلخص فيما يأتى : (١)

ج — صوف مديرية أسيوط

كانت النماذج التى فحصتها محطة التطهير بليفربول من أصواف مديرية أسيوط عبارة عن جزات من الصوف المصرى بحالتها الطبيعية خام جيدة النوع ومغسولة ولكنها ليست منمطة وبعض هذه الجزات مربوط أو ملفوف . وكان وزنها

(١) تقرير القنصلية المصرية بليفربول عن الصوف المصرى .

الصافى قبل عملية التطهير ٤١ رطلا فصار ٣٨ بعدها أى بنقص ثلاثة أرطال .

وقالت محلات الكولونل باكلى بليفربول عن هذا الصوف انه أرسل بجزاته بعد غسله دون تنميطه .

د — صوف مديرية الشرقية

كانت النماذج التى فحصتها محطة التطهير بليفربول من أصواف مديرية الشرقية عبارة عن جزات من الصوف الخام غير مغسولة ولا مفروزة وكانت بمادتها الشحمية مربوطة بخصلات من الصوف أو بقطع من الدوبارة . وبعض هذه الجزات كانت مجزأة اللون ، كما أن احدى الجزات كانت من الصوف القصير الملاصق لجلد الحيوان . وبلغ وزن هذه النماذج قبل التطهير ٤٢ رطلا فصارت ٣٤ بعدها أى بنقص ثمانية أرطال .

أما معمل الكولونل باكلى فقال عن هذه النماذج إن جزءا منها قد غسل ولكن أصوافها فى مجموعها لاتزال مغطاة بمادة شحمية وفى الحالتين لايمكن بيع صوف النموذجين بحالته الراهنة اذ لابد من فك الخيوط التى حزم بها ثم تقسيمها الى أنواع حسب جودتها ولونها . وهذه العملية معروفة فى القطر المصرى ويقوم بها بكل مهارة المشتغلون بتصدير الصوف ولكن القيام بها فى مصانع انجلترا يزيد فى نفقات غزلها بينما لاتتكلف هذه العملية كثيرا لو أجريت فى مصر قبل التصدير . وزيادة على ماتقدم يوجد فى هذا الصوف نوع من النبات الشائك وقليل من الرمل والتراب واذا استثنينا هذه العيوب فصوف النموذجين خال من العيوب كما أنه كثير القابلية للصباغة ، ويمتاز عن غيره من الأصناف المجانسة التى تستعمل فى صناعة السجاد ذات اللعان المرغوب فيه والذى لايمكن الحصول عليه الا باستعمال نوع من الصوف المعروف بالموهير . ورغم صعوبة تقدير سعر النموذجين بحالتهما الراهنة فان محلات (باكلى) تقدر الرطل من صوف أسيوط بستة بنسات والرطل من صوف الشرقية بثلاثة بنسات وهذا قبل اضافة التطهير ، والسماسرة والتجار فى ليفربول مجمعون على صلاحية هذا الصوف للغزل ويودون الاقبال عليه اذا ما أزيلت عنه العيوب السابق ذكرها .

هـ — الوارد من المصنوعات الصوفية

وتعزيزا لما جا. فى تقرير بنك مصر من حرمان القطر المصرى من مزايا مورد هام لزيادة ثروتها الصناعية نذكر بعض ماتستورده مصر من الخارج من المصنوعات الصوفية عدا مايصلها من الألبان والجبن والزبد والدم المجفف الذى يتحول الى زلال لصناعة السكر أو يحول الى سماد للزراعة وكذلك الجيلاتين والصمغ المستخرج من قرون الأغنام، مضافا الى ما تقدم : الأزرار والأمشاط المصنوعة من العظم ثم الشحم الضرورى لصناعة الصابون ثم اللحم المجفف والمحفوظ والجلود اللازمة لصناعات عديدة كأعمال التنجيد والتجليد والحقائب والأحذية وغيرها من المصنوعات العديدة وبيان ماستورده القطر منها كالآتى :

الأصناف	القيمة بالجنيه سنة ١٩٢٨	القيمة بالجنيه سنة ١٩٢٩
بطانيات صوف	١٠٠ر٨٩٦	١١٩ر٢٧٦
شيلان صوف	٤٠ر١٩٩	٦٤ر٩٨٧
ملابس جاهزة صوف . . .	١٠٤ر٦٣٦	١١٨ر٦٥٥
ملابس داخلية بالأبرة صوف	٢١٩ر٨٩٦	٢٨١ر٦٨٧
الطرابيش	٩٢ر٩٠٨	٨٥ر٥٩٠
البلد	٥ر٥٦٦	٥ر٩٧٦
البساط والسجاد	٢٩١ر٩٠٣	٣٢٥ر٧٢٤
مصنوعات صوف مختلفة . .	٢٧ر٦٠٣	٣١ر٠٢٢
سجاد من فراء الضأن . . .	٢٣٦	٣٦٠
فتل وغزل صوف . . .	٦٠ر١٩١	٦١ر٦٥٦
أقمشة مختلفة صوف . . .	٢٨ر٠٩٤	٢٥ر٠٤٢
أقمشة أخرى	٧٩٥ر٤١٠	٨٣٨ر٤٤١
منسوجات يغلب فيها الصوف	٢٨٩ر٦٥٧	٤٠٨ر٥٣٧

أما ما استورده القطر من بعض الأصناف الصوفية فى سنة ١٩٣٣ فهى كالآتى :

صوف غزل وخيط — ٦٢ر٥٩٠ جنيهاً مصرياً
سـجاجيـد — ١٠٨ر٦٠١ » »
منسـوجات — ٧٩٦ر٨٥٩ » »

ومصانع مصر الخاصة بنسج الصوف لم تفكر بعد بنسج ما يلزم من الأقمشة الصوفية لملابس الرجال والنساء مثل أقمشة (للبدل) و(البلاطى) أو (الفساتين) وانما تستورد هذه الأقمشة من الخارج فتتعهدها مصانع الملابس الجاهزة أو محال الحياكة لاعطائها الاشكال المطلوبة . وبالقطر مصانع كبيرة للملابس الجاهزة أهمها (شركة الملابس المصرية) الموجودة بالقاهرة فى شبرا . وبلغت قيمة ما استورده القطر من الملابس الجاهزة المصنوعة من الحرير الطبيعى والصناعى والقطن والصوف مقدار ٥٩٨ر٤٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٢ و٥٨٦ر٤٠٠ فى سنة ١٩٣٣ .

أما ما تصدره مصر من مصنوعاتها الصوفية فقليل لأن هذه الصناعة ما زالت فى نشأتها رغم الجهود العظيمة التى تبذلها الحكومة والشركات الوطنية والأفراد . ولكن مادمنا نسعى فى تشخيص الداء للوصول الى الدواء الشافى فلا بد من ذكر الأصناف التى تصدرها مصر للخارج وهى :

الأصناف	١٩٢٨		١٩٣٣	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
شيلان صوف	١١٠ عدد	٤١	—	٢٣
ملابس صوف جاهزة	—	٧٨٧٦	—	٥ر٦١٢
طرابيش	٢١١٧ دسته	٨٦٠	٥١٠	٤٦٢
بساط وسجاد	٢٨٣	١٠٣٠	—	١ر٩١٦
بضائع صوف مختلفة	—	١٢٠٣	—	٤٠٧

لا بد من ملاحظة أن مصر حرمت من مصانع الطرابيش منذ أغلق مصنع قها أبوابه بعامل المنافسة الأجنبية الشديدة . وكل مابقى من هذه الصناعة فى القطر هو استيراد الطرابيش من الخارج ، ثم تجهيزها بوضعها فى القوالب وكيها لاعطائها الأشكال والاحجام المطلوبة ثم تصديرها الى سوريا وفلسطين بكميات قليلة . ولهذه المناسبة نذكر شيئا يسيرا عن صناعة الطرابيش فى مصر ثم نتبعها بكلمة وجيزة عن صناعة السجاد والأكلمة .

٣ — صناعة الطرابيش والقبعات الصوفية

ا — سر فشل مصنع قها للطرابيش

كانت مصر تستحضر جميع ما يلزمها من الطرابيش من النمسا وألمانيا وفرنسا ، ولما كانت تجارة الطرابيش رابحة رائجة ، فكر كثير من المصريين فى انشاء مصنع لهذه الصناعة لتعمل لمصلحة المنتج ولفائدة المستهلك من جهة ، ولحسن سمعة الصناعات المصرية من جهة أخرى . ولكن لم يقدم أحد على اخراج هذه الفكرة الى حيز الوجود غير سعادة اسماعيل باشا عاصم سنة ١٩٠٢ حينما أوفد بعض من يثق بهم لدرس مشروعه فى النمسا . ولما حصل على جميع ما يحتاج اليه من المعلومات استحضر الآلات الضرورية لانشاء مصنع الطرابيش بعضها من ألمانيا وبعضها من النمسا وفرنسا ، وأقام مصنعه فى قها ولكنه لم يلاحظ عدم وجود العمال المدربين على هذه الصناعة فى مصر فى وقتئذ ولذلك اضطر الى الرحيل سنة ١٩٠٨ الى الاستانة لاختيار عدد من الرؤساء لادارة مصنعه ، فوفق الى اقناع ثلاثين من الاتراك للحضور مع أسراتهم للاقامة فى مصر والقيام بالأعمال الفنية فى المصنع المذكور .

ولقد كان اختيار رؤساء المصنع على الشكل المذكور من أكبر أسباب انهيار المشروع من أساسه ، لأن هؤلاء الثلاثين أحضروا معهم ثلاثة أمثالهم على أقل تقدير من أطفال ونساء وخدم ، فكأنهم حضروا لغزو المصنع والحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الأرباح كأجر على أعمالهم . وقد تحمل صاحب المشروع هذه النفقات على مضض . وكان يشتغل بالمصنع نحو ١٨٠ عاملا وعاملة تتراوح أجورهم الشهرية جميعا بين ثلاثمائة وأربعمائة جنيه . وكانت المواد الأولية من أصواف وأصباغ وخلافه تستحضر من انجلترا والمانيا وفرنسا . وكانت قوة الآلات البخارية المستعملة لاتقل عن أربعة وعشرين حصانا وبها مرجل قوته ٦٠ حصانا .

وصار اسماعيل باشا عاصم يكافح سنة بعد أخرى حتى تغلب على هذه العراقيل وتمكن مصنعه من انتاج أنواع من الطرابيش لاتقل فى جودتها ومتانتها عن واردات النمسا التى بدأت بالهبوط بفضل حسن سير المصنع فى أول أمره ، ولقد بلغ مقدار ما كان ينتجه المصنع يوميا من الطرابيش نحو ثمانمائة طربوش .

ولم تترك المنافسة لهذا المصنع الوطنى فرصة العمل لخير بلاده فى هدوء وسكينة بل كانت تحاربه محاربة عنيفة ، واستعملت فى نضالها كل الوسائل ، فجعلت صاحب المصنع يصرف عنايته وجهوده نحو مقاومة هذه المنافسة تاركا إدارة مصنعه فى أيدى العمال يتصرفون فيها حسبما كانت توحيه عليهم ضمائرهم . فصار يرد هجوم المنافسين المرة بعد الأخرى بكل شجاعة واقدام ، ولكن لما شعر رؤساء المصنع بانصراف صاحبه عن ادارة المصنع بدأوا فى الخروج عن حدودهم وأهملوا أعمالهم الفنية . فلما وجد عاصم باشا انه بين نارين من اضطراب أعمال المصنع فى الداخل الى منافسة عتيدة مستمرة اضطرته الى بيع جميع آلات مصنعه الى شركة نمساوية ، وهى احدى الشركات التى كانت تحاربه شر محاربة ، ورغم ذلك فانها لم تشغل هذا المصنع ، بل أغلقته حتى الساعة ولم يبق منه الا هيكله الخارجى الذى يتجلى فى بناء عظيم بجوار محطة السكة الحديد . ولا يوجد من هذه الصناعة غير ما يقوم به مصنع القلعة الذى يصنع الطرابيش اللازمة لرجال الجيش المصرى .

أما الآن وقد تغير الحال وتقدمت مصر فى صناعتها وأصبح فيها مغازل وآلات للنسج ، وتوفرت لديها الخامات بفضل مساعدة الحكومة وتشجيعها للقائمين بهذه الصناعة ، وأصبح فى مصر عدد وافر من العمال الذين لايتأخرون عن الاندماج فى المصانع ، لذلك وجب الاهتمام بانشاء مصانع للطرابيش والقبعات خصوصا اذا علمنا أن مصر استوردت من هذين الصنفين كميات كبيرة كالآتى :

السنة	قيمة الوارد من الطرابيش	قيمة الوارد من اللبد	قيمة الوارد من القبعات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٢٥	٧٥١٤٢	٥٣٢٠	—
١٩٢٦	٦٩٢٨٨	٣٦٤٨	—
١٩٢٧	٦٠٥٢٠	٣٧٨١	—
١٩٢٨	٩٢٩٠٨	٥٥٦٦	٣٢٤٨٩
١٩٢٩	٨٥٥٩٠	٥٩٧٦	٣٦٧٤٨

واستوردت مصر الطرابيش من بريطانيا وتشكوسلوفاكيا وتونس وايطاليا وبلاد أخرى . أما اللبد فاستوردتها من تشكوسلوفاكيا وطرابلس وبلاد أخرى .

ويتضح من الاحصاء السابق الذكر أن قيمة الوارد من هذه الأصناف الثلاثة فى ازدياد مستمر ، وهذا مما يدعو إلى سرعة التفكير فى إحياء هذه الصناعة الرابحة بل والضرورية لمصر .

ب — مصنع مشروع القرش للطرابيش

ولقد قامت نهضة مباركة فى سنة ١٩٣١ فجمعت مبالغ لا بأس بها لاستثمارها فى المشروعات الصناعيـــة ثم قر الرأى على استغلالها فى صناعة الطرابيش . وفى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ وضع الحجر الأساسى لهذا المصنع فى العباسية . وبدأ المصنع ينتج الطرابيش اللازمة لتموين الأسواق المحليـــة تحت إشراف مصلحة التجارة والصناعة التى تمده بجميع أنواع المساعدة . وفى يوليه سنة ١٩٣٤ رفعت الحكومة التعريفة الجمركية على أصناف الطرابيش الواردة من الخارج لحماية منتجات المصنع من المنافسة الأجنبية التى لا تترك فرصة لمزاحمة المصنوعات الوطنية إلا واغتنمتها

وتحقيقاً لحسن سير هذه الغاية ساعدت مصلحة التجارة والصناعة جمعية التعاون بفوة على انشاء محطة لغزل ونسج الصوف منها فصدر قرار وزارة المالية بذلك فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ على أن تكون هذه المحطة تحت اشراف المصلحة المذكورة .

وفى أغسطس سنة ١٩٣٤ وافقت وزارة المالية على انشاء محطة تجارب لغزل ونسج الصوف بفوة وفتحت لها اعتمادا خاصا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مصرى لهذا العام

٤ — صناعة السجاد والأكلمة بمصر

ليس لمصر أن تغتبط بنقصان مايرد لها من الصوف الخام ولا لزيادة ماتصدره من هذا الصنف ، لأن هذا الصوف المصدر للخارج يرتد اليها بعد تحويله الى أقمشة أو ملابس أو مصنوعات صوفية أخرى ، ولذلك لايحق لمصر أن تفخر بصوفها وانما يكون لها هذا الفخر عند ما تتمكن من الاحتفاظ بجميع أصوافها وتحويلها فى مغازلها الأهلية الى الفتل اللازمة لنسج الأقمشة أو السجاد أو غيرها من المصنوعات الصوفية

تنقسم صناعة السجاد والأكلمة الى قسمين أساسيين : وهما صناعة غزل الصوف ثم نسجه للسجاد والأكلمة ، ويهتم بهما المدارس الصناعية التى تديرها وزارة المعارف أو مجالس المديريات ومصلحة السجون . ويلى هذه المدارس بعض مصانع أهلية منظمة أو ما يقوم به الأفراد من هذه الأعمال فى منازلهم ، ولذلك نمر سريعا على

الهيئات والأفراد الذين يتولون هذه الصناعة فى القطر ، مع العلم بأن عملية غزل الصوف محصورة فى دائرة ضيقة لاتتعدى بعض المدارس الصناعية مثل مدرسة أسيوط والمحلة الكبرى ومغزل أبو الهول لصاحبه ملك الأستاذ عاذر جبران المحامى بأسيوط .

أما صناعة نسج السجاد والألكلة فمنتشرة فى أنحاء القطر فى المدارس الصناعية فى أسوان ونجع حمادى وأبو تيج وسوهاج وأسيوط والفيوم وبنى سويف والسنطة والمحلة الكبرى والمنصورة ودمنهور والملاجىء فى المنيا والجيزة وبنها وطنطا والمحلة الكبرى وكفر الزيات والقاهرة والاسكندرية .

ومما يلفت الأنظار فى هذا الصدد : قسم السجاد بمدينة أسيوط ومصنع أبو الهول ، والمصنع النموذجى للسجاد التابع لمصلحة التجارة والصناعة ولذلك نذكر الشىء القليل عن هذه المصانع الثلاثة :

زرت مدرسة أسيوط الصناعية ومصنع أبو الهول للسجاد فى ٧ يناير سنة ١٩٣٠ ثم مدرسة عبد الله افندى مصطفى ، أما ملاجىء بنها وطنطا والجيزة ومدرسة نجع حمادى والفيوم وغيرهما من المدارس الصناعية فقد زرتها أثناء اشتغالى بالتفتيش الحسابى بالمالية ، ولذلك سأتكلم عن بعضها وأهمها :

١ — قسم السجاد بمدرسة أسيوط الصناعية

يوجد بمدرسة أسيوط الصناعية أقسام عدة مختلفة ، منها قسم لغزل الصوف وآخر لنسجه وصنع السجاد والألكلة من الأصواف المصرية . وينتسب إلى قسم السجاد ٨٠ تلميذاً مضافا اليهم بعض عمال المياومة .

يحصل قسم الغزل على صوف الأغنام بواسطة وزارة المعارف ، ويرأس هذا القسم خبيران انجليزيان لادارة ماكينات الغزل التى تعتبر من أحدث الآلات ، منها آلة لقص الصوف وأخرى لغسله بطريقة أوتوماتيكية لازالة ما علق به من المواد الدهنية وغيرها من الغبار والأقذار وذلك بمروره بالماء الدافىء المخلوط بشىء من البوتاس والصابون . وينتقل الصوف من مجرى إلى آخر حتى يمر باسطوانات ضخمة لعصره وتجفيفه . وينقص الصوف من أربعين إلى خمسين فى المائة من وزنه الأصلى ، ومتى انتهت عملية التنظيف والتجفيف : يمر بآلات عدة لغزله وتحويله إلى فتل

رفيعة أو سميكة حسب المطلوب منها للنسج . وفى استطاعة هذه الآلات غزل فتل رفيعة صالحة لنسج الملابس الداخلية كالفانلات والشرابات وغيرها ، مما يحتاج اليه الانسان .

أما قسم السجاد : فيديره خبير فنى أجنبى ، يعاونه فى أعمال الورشة خبير فارسى وبعض عمال بالمياومة ويوجد بهذا القسم ٦٥ نولا خشبياً يدياً من صنع ورشة النجارة بالمدرسة نفسها . وتختلف أحجامها بين صغيرة وكبيرة ومتوسطة . فالصغيرة (١ × ١ر٥) متر والمتوسطة (٢ر٥ × ٣٥) والكبيرة (٤ر٥ × ٧) ويختلف عدد العقد الموجودة فى السنتيمتر المربع بين ٩ و ١٢ و ١٦ و ٢٥ عقدة ، وكلما ازداد عدد العقد فى السنتيمتر المربع ازدادت الدقة فى النسج والمتانة فى السجاد وارتفاع الثمن .

وتصنع المدرسة السجاد والألكلمة حسب طلبات الأفراد ولتعليم التلاميذ ، وتختلف الأسعار باختلاف حجم السجاد والألكلمة .

ب — مصنع أبو الهول بأسيوط

أسس حضرة رزق الله افندى جبران والأستاذ عازر جبران مصنعين أحدهما لغزل الصوف والآخر لنسجه سجاداً وألكلمة سنة ١٩٢٦ . ويستحضر المصنع جميع ما يلزمه من الصوف الخام من بعض مديريات الوجه البحرى كالبحيرة والغربية وبعض مديريات الوجه القبلى كالمنيا وبصفة خاصة أسيوط .

وتختلف طريقة غزل الصوف فى هذا المصنع عنها فى مدرسة أسيوط الصناعية لاختلاف الآلات فى المصنعين . ويمرر الصوف الخام بآلة لنفشه وبأخرى لنفض ما عليه من الرماد ، ثم تضاف اليه كمية قليلة من الزيت بنسبة ٦ ٪ من وزن الصوف ليصير ليناً ، ثم يسلط عليه آلة لكيه ويوضع فى آلة الغزل لتحويله إلى فتل ثم إلى شلات وأخيراً بآلة لغسله ثم تجفف هذه الشلات فى الشمس . ويغزل هذا المصنع الفتلة القصيرة فقط

وتختلف طريقه مغزل أبو الهول عن مغزل مدرسة أسيوط الصناعية فيما يأتى :

(١) أن مقدار انتاج آلات المدرسة أكثر من انتاج عازر .

(٢) تغسل المدرسة الصوف قبل غزله بينما يغسله عازر بعد غزله .

(٣) تجفف المدرسة الصوف المغزول بآلة ميكانيكية بينما يجففه عازر بالشمس.

ويدير مغزل أبو الهول مدير مصرى للأعمال الادارية وآخر أجنبى ثم استبدل بمصرى للأعمال الفنية. ويشتغل فى هذا المصنع بعض الصبية ممن لا يزيد عمرهم عن خمس عشرة سنة تختلف أجورهم باختلاف مقدرتهم على العمل.

أما مصنع أبو الهول الخاص بنسج السجاد والأكلمة فيهتم بثلاثة أنواع من السجاد: السجاد تقليد العجمى فى الرسم واللون، والسجاد الطبيعى أى ذو اللون الأبيض والأسمر والاسود غير المصبوغ، والأكلمة. وبالمصنع ثلاثون نولا للسجاد وستة للأكلمة تتراوح أحجامها بين مترين ومترين ونصف متر طولا فى خمسة أمتار للأكلمة. والأنوال المخصصة للسجاد تتراوح أحجامها بين ٥ × ٧ أكبرها و٣ × ٤ الى أصغر أحجام السجاد.

وينقسم العمل فى هذا المصنع الى قسمين: أحدهما خاص بتشغيل وتعليم البنات، والآخر يعنى بالأولاد. ويبلغ عدد العمال من رجال وصبية ٤٥ أما العاملات والبنات فعددهن مائة ويبلغ عدد الجميع ٢٠٠ عامل بما فيهم عمال الادارة. ومخصص لقسم الرجال ١٦ نولا ولقسم البنات ٢٠، ويشتغل المصنع من الساعة السابعة والنصف صباحا لغاية ١٢ ظهراً ثم من الواحدة والنصف بعد الظهر الى الخامسة. ويعطل المصنع فى أيام الآحاد والأعياد. وتصرف أجور العمال حسب المقدرة على الانتاج. ومدة التعليم خمس سنوات. وبالمصنع ثلاثة عمال للتسدية، وهى عبارة عن ملء النول بفتل من القطن يستحضرها المصنع من تجار القطن بالغورية ومرجوش البرانى. ويستهلك المصنع من هذه الفتلات نحو ٤٢ قنطارا فى السنة، وهى خاصة بسدى أنوال السجاد والأكلمة. وقد تسدى الأنوال بفتلات من الضوف وهذا قليل. ويستهلك المصنع من ١٢٠ الى ١٥٠ قنطارا من الصوف سنويا.

وتصنع السجاجيد والأكلمة حسب الطلب، ولكن يصنع بعضها للعرض فى الأسواق المحلية والخارجية، وقد عرض بعضها فعلا فى سوق مرسيليا الدولية فأعجب بها كل الاعجاب.

ومما هو جدير بالذكر: أن المصنع صحى للغاية إذ به ثلاث غرف للاستحمام و١٦ دوشا للماء البارد والدافىء وبه أمكنة فسيحة للرياضة جزء منها للبنات وجزء آخر للأولاد. ولدى المصنع دولاب يشمل الأدوية اللازمة للاسعافات الصحية السريعة وكذلك أدراج منمرة يخصص لكل عامل منها دولاب لحفظ ملابسه فيه.

لاشك فى أن مجهود هـذا المصنع الفردى عظيم جدير بالثناء ، ولـكنه عرضة لمؤثرات وعوامل اقتصادية قد تعرقل أعماله وتجعلها عسيرة شاقة على أصحاب المصنع . لأن هذا المشروع الصناعى يرمى الى غاية تجارية قبل كل شىء وصبغته التعليمية جاءت متممة لأعمال المصنع فالبنون والبنات الذين يلتحقون بهـذا المصنع يحصلون على أجور ضئيلة لأنهم يتعلمون صناعة نسج السجاد . أما اذا اشتغل بهذا المصنع ذوو الدراية التامة بهـذه الصناعة فان أجورهم تكون مرتفعة وعبئها يثقل كاهل ميزانية المصنع وتكون النتيجة المحققة من هذه العوامل الاقتصادية ارتفاع سعر المصنوعات .

وليس هذا هو العامل الوحيد الذى يقف فى طريق تقدم هذا المصنع ، بل هناك عامل قوى شـديد التأثير : هو اقامة هـذا المصنع فى المدينة التى يوجد بها مدرسة صناعية كبيرة تدير قسمى الغزل والنسج فيها على أحدث الطرق الصناعية ، وتتحمل نفقاتها الحـكومة علاوة على أن هذه الورش الحـكومية تعمل للتعليم ولذلك يكون ما تنتجه للأسواق متقن الصنع غالبا . فصاحب مصنع أبو الهول أسس مصنعه بجوار منافس شـديد الوطأة على مصنوعاته ، وربما كان نجاح هـذا المصنع أضمن لو كان أنشىء فى مديرية أسيوط (لأن صاحبه من هـذه المديرية) ليتجنب منافسا عتيدا لاتمكن مجاراته ، ولما كنا أمام الأمر الواقع فيمكن معالجة ورطة هذا المصنع بأن يتولى مجلس مديرية أسيوط أعمال هـذه الورشة ويخصصها لتعليم البنات هذه الصناعة الضرورية لهن كما سنوضح ذلك فيما بعد .

أما صناعة الأكلمة فمنتشرة فى بنى عدى التابعة لمركز منفلوط بمديرية أسيوط . تصنع هـذه القرية الأكلمة الخشنة الشعرة البسيطة الشكل والرسوم ولـكن لاتدل هذه الأكلمة على براعة صانعيها لا فى الفن ولا فى الدقة . ويقوم بها النساء والرجال فى أوقات الفراغ للاستعانة بما يربحونه منها فى معاشهم .

وتسير هذه الصناعة فى هذه الناحية على نمط غريب اذ يحتكر انتاج هذه القرية متعهد يتولى توريد ما يحتاج اليه من الخامات لصناع الأكلمة فى بنى عدى على أن يدفع لهم أجرا ضئيلا عن المتر المربع ، ومتى جمع عـددا وافرا من هذه الأكلمة يقوم بتوزيعها فى هذه المديرية والقاهرة .

ولـكن اذا أنشئت مدرسة أولية لتعليم هـذه الصناعة فى بنى عدى فلا بد أن ينتفع بها صناع هـذه الأكلمة من جهة الفن ، ثم يدركوا أهميـة عملهم الصناعى فيحسنوا التصرف فى بيعه ويحصلوا على أجر أوفر على ثمرة أعمالهم . ولا يجنى ثمرة

هذا الاصلاح هؤلاء العمال وحدهم بل تترقى هذه الصناعة التى لها شان عظيم فى اعلاء درجة مصر الصناعية .

جـ — المدرسة الصناعية لتعليم البنات صناعة السجاد برحبة عابدين .

زرت هذه المدرسة فى ٤ / ٨ / ١٩٢٩ فعلمت أن مديرها حضرة عبد الله افندى مصطفى التركى الجنسية خريج مصنع السجاد (هركه) فى تركيا ينظم أعمالها كالآتى :

يقوم بأعمال هذه المدرسة ناظرة مصرية وأستاذ وعبد الله افندى وحرمه وعامل وبها أربعة فصول دراسية فيها ٤٨ تلميذة فى السنة الأولى و ١٩ فى الثانية و٩ فى الثالثة و٩ فى الرابعة . ويتراوح سن التلميذات بين ٦ و١٥ سنة يتعلمن من العلوم الاولية مبادىء القراءة والكتابة والقرآن والدين والحساب والخط العربى وقليلا من دروس الاشياء أو طبيعة الحيوان وبصفة خاصة الأغنام .

وتبدأ الدراسة من الساعة الثامنة صباحا إلى العاشرة لتعلم صناعة السجاد تحت مباشرة عبد الله افندى وحرمه وعامل ، وبعدئذ يتلقين العلوم الأولية حتى الظهر ثم يتناولن الغذاء فى غرفة نظيفة أعدت لهذا الغرض . وبالمدرسة ١٣ نولا تختلف أحجامها بين ٤ × ٦ و ٢ × ٣ وتنسج المدرسة سجاداً من عقد يتراوح عددها بين ٩ و ٣٦ عقدة فى السنتيمتر المربع . ويستعمل الصوف المصرى وقليل من الصوف الأجنبى . ويصنع السجاد للتعليم وحسب الطلب . ولكن اختارت مصلحة التجارة والصناعة حضرة عبد الله افندى مصطفى لتعليم صناعة السجاد للبنات فى مصنعها النموذجى فأغلق مدرسته .

د — المصنع النموذجى للسجاد التابع لمصلحة التجارة والصناعة

عنيت مصلحة التجارة والصناعة بصناعة السجاد من الصوف المصرى فأنشأت مصنعاً نموذجياً لتعليم هذه الصناعة للبنات وافتتحته فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ تحت إدارة قسم الصوف والسجاد بهذه المصلحة . أما المواد التى تدرس فى المصنع فهى صناعة السجاد والعلوم المتصلة بهذا الفن كالحساب ومعلومات عامة عن الخامات والآلات الضرورية لهذه الصناعة . ومدة العمل اليومى سبع ساعات ، ويعطى للبنات شهر اجازة سنوياً ، فينقطع نصف التلميذات فى يوليه والنصف الآخر فى أغسطس ، حتى لا تقف أعمال المصنع . وبالمدرسة مائتا تلميذة وينتظر مضاعفة هذا العدد عند ما

يتم توسيع هذا المصنع إذ أصبح الاقبال عليه عظيما . ويمنح المصنع مكافآت للبنات تشجيعاً للمتفوقات فى أعمالهن الدراسية لدرجة أن خصص لهذه الغاية نحو ٧٢٠ جنيها فى ميزانية ١٩٣١ — ١٩٣٢ . ولا يلحق بالمصنع إلا البنات اللاتى تتراوح سنهن بين ١٢و١٧ سنة .

ويهتم المصنع بنسج السجاد من الصوف المصرى المغزول بالقطر بألوانه الطبيعية أو من الصوف المصبوغ فى مصبغة المصنع . وتختلف عقد السنتيمتر فى هذا السجاد من ٦ و ٩ و ١٦ و ٢٥ عقدة وحسب عدد هذه العقد يقدر الثمن . وبدأ المصنع أعماله بعشرين نولا ثم أضيف إلى ذلك خمسة عشر أخرى فيما بعد إذ أصبحت تلك الأنوال غير كافية لتشغيل التلميذات .

ولم يقتصر هذا على تعليم الفتيات فن السجاد فقط ، بل يعمل على تموين بعض المصانع الأهلية والملاجىء ببعض نماذج ورسوم وإرشادات فنية بقدر ما تسمح به أوقات المدرسين علاوة على أن المصنع يسعى فى تكوين مجموعة نموذجية من السجاد المصنوع فيه . ثم يبذل هذا القسم جهده فى إرشاد الخريجات إلى أوفق الأنوال لأعمالهن بعد تخرجهن فى منازلهم وبذلك يتمكن من الاستمرار فى إنتاج السجاد .

هـ — مصانع أخرى للسجاد

ومما هو جدير بالذكر اهتمام الأفراد والهيئات من فاعلى الخير اهتماما عظيما لرفع شأن هذه الصناعة . فانشأت حضرة صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوى مشغلا لتعليم البنات صناعة السجاد وأسس غيرها مشاغل تسعى لتحقيق هذه الغاية . ثم تولى حضرة صاحب العزة الأستاذ احمد بك فهمى القطان إقامة مصنع لنسج السجاد والأكلمة سنة ١٩٣١ حيث أصبح له شأن كبير فى الأوساط الصناعية وصار لمصنوعاته قيمة فائقة فى الأسواق لما اشتهر به المصنع من الدقة وسلامة الذوق مع قلة النفقات واعتدال الاسعار . أقيم هذا المصنع على مساحة لا تقل عن خمسة أفدنة بحدائق القبة . ويشتغل فيه الصبية الفقراء وبعض تلاميذ المدرسة الالزامية الأولية المجاورة للمصنع . وبالمصنع نحو عشرين نولا للسجاد ومثلها للاكلمة ويستحضر الصوف المغزول من مصنع وزارة المعارف بأسيوط التابع لمدرسة أسيوط الصناعية

وكذلك تعنى الجمعية الخيرية الاسلامية وغيرها عناية فائقة بنشر الصناعات الأهلية .

أما من اشتهر من الأفراد فى صناعة السجاد والأكلة فهم :

ابراهيم الفترانى بباب الشعرية ، ويس عوض بروض الفرج ، وعبد الفتاح الحمصانى بالقاهرة ، ونجيب يعقوب بالفيوم ، ومحمد احمد على عنانى ببنى سويف ، ومحمد ابراهيم عمران ببنى عدن .

٥ — صناعة السجاد صناعة منزلية للنساء

للنساء فى بعض الصناعات استعداد خاص . ومن الصناعات مالا يكفى أجرها أو ربحها للحصول على لوازم صانعها المعاشية . فالتطريز (Broderie) صناعة منزلية نسائية قبل أن يكون للرجال فيها شأن أو طول باع ولو أنهم يشتغلون بها أحيانا . وهى صناعة تحتاج إلى صبر وتؤدة رغم قلة كسبها ، ولذا يشتغل بها السيدات فى منازلهن فى أوقات فراغهن إما للتسلية أو الشغف بها ، وإما للاستعانة بأجرها فى معاشهن . وصناعة السجاد هى تطريز بشكل آخر ، وتحتاج إلى عناء وصبر كثير ، ولو أن ربحها ضئيل ، مع العلم بأن التطريز والسجاد المصنوع باليد أتقن وأفضل من التطريز والسجاد المصنوع بالآلات الميكانيكية . ورغم هذه الاعتبارات كلها فصناعة السجاد اليدى لا تكسب صناعها إلا العناء مع قلة الأجر ، ولكن يزول الضجر والملل من هذه الصناعة لو اعتبرت صناعة منزلية نسوية تركن اليها ربات المنازل لمساعدة أزواجهن أو آبائهن على تحمل أعباء المعيشة العائلية .

ومن البيانات الفنية التى استقيتها من حضرة عبد الله افندى مصطفى حينما كان يدير مدرسته فى رحبة عابدين مايعزز نظريتى فى اعتبار صناعة السجاد صناعة منزلية للنساء خصوصا من الناحية الاقتصادية المتعلقة بنفقات الانتاج ثم توزيع المصنوعات . وقيل ان السجادة ذات التسع العقد فى السنتيمتر المربع يقدر ثمنها كالآتى :

يحتاج المتر المربع من هذا النوع من السجاد الى ثمانية أرطال من الصوف المغزول الذى يبلغ ثمن الرطل منه نحو عشرة قروش لغير المصبوغ وخمسة عشر قرشاً للمصبوغ (أى يضاف الى ثمن الصوف المصبوغ خمسة قروش نظير نفقات الصباغة) فيكون ثمن الصوف اللازم للمتر المربع ١٢٠ قرشا للمصبوغ ومائة للصوف الطبيعى ويضاف الى ذلك ١٥ قرشا ثمن القطن اللازم للتسدية ثم أجرة اليد العاملة التى تختلف بين ٧ و ١٠ قروش فى اليوم . وقيل إن فى استطاعة الصانعة المجتهدة اتمام نسج المتر من السجاد ذى التسع العقد فى السنتيمتر الواحد فى أسبوع .

فيؤخذ مما سبق أن المتر المربع من السجاد يتكلف من خامات وعمل مابين ١٨٤ و٢٠٥ قروش . ويباع هذا المتر المربع بما يتراوح بين ٢٢٠ و ٣٠٠ قرش . ولما كان فى امكان البنت المتعلمة صناعة السجاد نسج أربعة أمتار مربعة فى الشهر . فمن السهل عليها الحصول على مكسب لابأس به ليعينها فى معاشها قبل زواجها ، ويساعدها على تحسين حالة حياتها الزوجية اذا اهتمت بهذه الصناعة بعد زواجها ، مع مراعاة أن كل ماتتكلفه فى انجاز هذا العمل الصناعى المنزلى هو الحصول على النول ثم الصوف اللازم للسجادة المطلوب نسجها . واذا صرفنا النظر عن ثمن النول — الذى نعتبره رأس مال هذه الصناعة — فان البنت التى تعمل فى صناعة النسج قبل زواجها والسيدة التى تهتم بهذا النوع من الغزل ، تحصل من ثمن السجاد الذى تصنعه على نصيب العامل ، لأنها تؤدى عملية النسج بنفسها ، وتحصل على نصيب التاجر اذا وفقت الى حسن توزيع انتاجها كما يأتى :

قرش

١٢٠ ثمن الصوف اللازم لنسج المتر المربع (٩ عقد) من السجاد ويتراوح وزنه بين ٥ و ٧ أرطال .

٥ ثمن رطل الخيط القطنى اللازم للتسدية .

٤٩ أجرة العامل أو العاملة عن شغل سبعة أيام بمتوسط يومية قدرها سبعة قروش .

٤٦ نصيب التاجر من أرباح المتر المربع من السجاد .

فيتضح لنا أن مجموع تكاليف المتر المربع يبلغ مقدارها ٢٢٠ قرشا تقريبا ، وقد ترتفع هذه النفقات الى ثلاثمائة قرش وعلى ذلك يكون نصيب العامله التى تشتغل لحسابها وفى منزلها محصورا فى توفير أجرة اليد العاملة التى تتولاها بنفسها وكذلك تقوم بعملية الوسيط اذا أمكنها توزيع سجادها بمعرفتها وحدها ، ولما كان فى امكانها نسج أربعة أمتار مربعة فى الشهر كان مقدار ما تحصل عليه من عملها (٤٩+٤٦×٤) ٣٨٠ قرشا هذا اذا كانت تبيع المتر المربع بمبلغ ٢٢٠ قرشا أما اذا باعته بثلاثمائة فيزيد نصيبها فى الربح بنسبة هذه الزيادة فى الثمن . وقصارى القول أن البنت أو السيدة التى تشتغل بنسج السجاد فى دارها يمكنها كسب مابين جنيهين أو أربعة فى الشهر ؛ وهذا يختلف باختلاف مقدرتها على العمل وما تخصصه من وقتها العائلى فى هذه الصناعة . ولكن هذا الربح الذى لايزيد على أربعة جنيهات فى

الشهر قد يكفى لاسعاد البنت التى تساعد أسرتها بانتاجها الصناعى ، وقد يساعد كذلك السيدة المتزوجة على معاونة زوجها . أما اذا قنع الرجل الذى يعمل فى هذه الصناعة بربحها الضئيل فانه يعجز عن اسعاد أسرته خصوصا اذا كانت عائلته مكونة منه وزوجة وثلاثة أطفال — وهذا متوسط عدد عائلات العمال فى مصر — ولذلك يعيش عامل السجاد فى شقاء وبؤس مستمر . ولهذه الأسباب كلها لابد من نشر تعليم صناعة السجاد بين النساء بفضل ادخالها فى جميع مدارس البنات حتى ولو باضافتها الى دروس الأشغال اليدية علاوة على الاكثار من انشاء مدارس خصيصة لهذا التعليم الصناعى . ومتى تحققت هذه الأمنية :

(١) سعدت حالة فئة كبيرة من طبقة العمال .

(٢) وتقدمت صناعة السجاد المصرى .

(٣) وكثر انتاجه ، وعندئذ يصير ثمنه مقبولا فيزيد الاقبال عليه ، لأن ثمن السجاد المصرى لا يشجع الآن على اقتنائه لارتفاع ثمنه الى حد يجعل المتر المربع منه لايقل عن سعر مثله من السجاد العجمى المشهور .

(٤) يساعد على نشر صناعة غزل الأصواف المصرية فى القطر .

(٥) يجعل الاقبال على الأصواف المصرية عظيما فلا تصدر للخارج بأسعار بخسة .

(٦) يقل استيراد السجاد من الخارج .

فمصر تستحضر كميات عظيمة من السجاد والأكلمة خصوصاً من إيران وفرنسا وألمانيا وانجلترا وتركيا ، على حين أن فى استطاعتها الاستغناء عن كثير منها واستعاضتها بسجادها الوطنى العظيم ، الذى أعجب به فى الخارج عند عرضه فى دور المفوضيات والقنصليات المصرية وكذلك فى الأسواق الدولية ، ولقد أثبت ذلك بعض حضرات قناصل المملكة المصرية فى تقاريرهم . وبلغ مقدار ما صدرته مصر من سجادها للخارج ما يأتى :

السنة	العدد	القيمة
		جنيه
١٩٢٥	٤٤٩	١ر٠٧٥
١٩٢٦	٢٥٢	٩٤٨
١٩٢٧	٣٥٣	٦٣٤
١٩٢٨	٢٨٣	١ر٠٣٠
١٩٢٩	١٣٧	٤٠١
١٩٣٣	—	١ر٩١٦

٦ — الصناعات الصوفية الأخرى

يصنع فى القطر بعض أشغال من الصوف المصرى الخشن كالزعابيط والدفيات ليرتديها فى الشتاء كثير من أهل الريف والبطانيات . وتصنع بعض النساء فى القرى والمدن الشيلان الصوفية الخالصة أو المخلوطة خيوطها بخيوط أخرى قطنية أو حريرية.

ويوجد بالقطر المصرى عدة مصانع لانتاج أقمشة التريكو ، من ملابس داخلية وخارجية والشرابات ، وهذه الصناعة آخذة فى النمو والازدياد نظرا لحاجة القطر الشديدة اليها ، وأهم المصانع القائمة مايأتى :

مصنع اخوان دره بحى كرموز بالاسكندرية . والمصنع المذكور مجهز بعدد ١٢٠ ماكينة للملابس الداخلية (فنلات وألبسة) وعدد ٨٠ ماكينة للشرابات (حريمى ورجالى) ، وينتج هذا المصنع سنويا مايقدر بنحو ٩٦٠٠٠ دستة شرابات . ومن الملابس الداخلية مايقدر بنحو ٧٢٠٠٠ دستة ، ويستخدم هذا المصنع حوالى ٣٠٠ رجل و١٥٠ بنتا ، وتقدر القوى المحركة بنحو ١٢٠ حصانا . ويلى ذلك عدة مصانع أخرى آلية صغيرة لانتاج الملابس الخارجية : كالمعاطف والفساتين والطواقى كما توجد عدة مصانع صغيرة يدية للتريكو . ومصنع الشوربجى ببولاق للشرابات.

ويوجد بالقاهرة والاسكندرية وطنطا عدة مصانع لانتاج الأشرطة ، وقد أنشىء حديثا مصنعان جديدان . أحدهما المصنع الميكانيكى لنسج الأشرطة التابع لمحمد وعبد الفتاح الحصانى بالغورية بالقاهرة ، والآخر مصنع شركة الشرائط والضفائر بحى الحضرة بالاسكندرية . وتقوم هذه المصانع بعمل الأشرطة من القطن والحرير الطبيعى والصوف .

وكذلك تنتشر صناعة القيطان والعقادة بالطرق الميكانيكية واليدية بالقاهرة والاسكندرية ، وأهم مصانعها : محل عبد الفتاح بدوى ، أمين حسن ، السيدالطنانى بالقاهرة .

٧ — الصوف الصناعى ومنافسته للصوف الطبيعى

أوضحنا فى بحثنا عن الغزل والنسج القطنى : أن الصوف الطبيعى كان من الأصناف التى حاولت منافسة المنسوجات القطنية فى الأسواق العالميـــة إذ بذلت مصانع أوروبا جهد المستطاع لانتاج أقمشة من الصوف رفيعة ومتينة لمزاحمة الأقمشة القطنيـة ، ولـكن فشل مسعاها لأن لـكل من هذين النوعين فوائد ومزايا مستقلة لا يمكن لأحدهما القيـــام مقام الآخر بل بالعكس فان منافسة القطن للمصنوعات الصوفية كانت شديدة وقاسية فى كثير من الأحوال .

ولقد ظهر أخيراً منافس جديد للصوف الطبيعى ، وهو الصوف الصناعى . قال المستر (جيد اكس)[1] المهندس الكيماوى ان الصوف الصناعى يصنع من السليلوز بشرط أن يتوفر فيه ما يأتى :

١ — خلوه من عرق الأشجار (resine)

٢ — خلوه من المواد الملونة (dyestuffs)

٣ — ألا يكون من النوع الردىء .

والمادة الجديدة الشائعة الاستعمال الآن هى عجينة الخشب التى تحتوى على ١٠٪ من الرطوبة و٨٥٪ من السليلوزالنقى . وأحسن مادة من السليلوز هى المستخرجة من حطب القطن أو من فضلاته أو من الخرق القطنية . ولما كانت هذه المادة قليلة فى الجهات التى قامت بهذه التجارب الصناعية : فقد تعدد الحصول على نوع من الصوف الصناعى المنخفض القيمة لارتفـاع سعر خاماته الأساسية . ويزعم المستر (جيد اكس) أن سيقان الذرة وفضلات القصب بعد عصيره تعطى مادة من السليلوز النقى الصالح لصناعة الصوف الصناعى بطريقة الفيسكوز (Viscose Prccess) بعد تنقيتها وتبيضها بالصودا ، ورغم هـذه المساعى الـكبيرة العلميـة فان هناك عقبات اقتصادية وصناعية فنية تحول دول انتشار الصوف الصناعى أهمها :

---

(١) تقرير القنصلية الملكية المصرية بليفربول سنة ١٩٢٩

١ — ارتفاع ثمنه .
٢ — شدة لمعان مادته .
٣ — خشونة مادته .
٤ — تشوه العمليات الميكانيكية هذا الصوف لعدم مرونته عند نسجه .
٥ — الصوف الصناعى قليل التدفئة فلا يؤدى الغرض منه .

وربما كان التغلب على هذه العيوب من الأمور الممكنة بفضل رجال العلم . ولكن دلت التجارب حتى الآن على أن العمليات العلمية التى تريد التغلب على عيوب الصوف الصناعى تتخلص من بعضها وتقع فى العقبة التجارية ، وهى رفع ثمنه ، ولذلك يمكن القول بأن منافسة الصوف الصناعى للصوف الطبيعى أمر بعيد فى الوقت الحاضر ، حتى وعلى فرض نجاح المساعى الصناعية التى تقوم بها بعض المصانع فى انجلترا وفرنسا وألمانيا فى تذليل العقبات التى تقف فى طريق هذا الصوف : فانه لا يمكن أن يصبح للصوف الصناعى من القيمة والاعتبار ما للصوف الطبيعى فى الأسواق العالمية . والذى يعزز نظريتنا هذه ما نراه من المجهودات العظيمة التى تقوم بها مصانع الحرير الصناعى للتغلب على الحرير الطبيعى فى الأسواق العالمية ومع ذلك كله فانها لم تستطع السيطرة عليه ، وما زال الحرير الطبيعى محافظاً على مركزه فى جميع الأسواق التى تحسن تقدير المصنوعات الثمينة .

٤ — الحرير فى مصر

١ — دودة القز وشجر التوت والخروع فى مصر

يقول المؤرخون ان دودة القز ظهرت سنة ٣٠٠٠ ق . م فى الصين فى مقاطعة (سريكا) فسميت هذه الصناعة (Sériciculture) بالفرنسية تمسكا بذكرى مكان نشأتها . وصارت العناية بتربية دودة القز تمتد الى البلاد المجاورة لهذه المقاطعة ، ثم تجاوزت الحدود الصينية وانتشرت فى الممالك المتاخمة الى أن اتخذتها الممالك الأوربية حرفة منتجة وصناعة رابحة حتى وصلت الى أمريكا .

ويقول آخرون : « ان الامبراطورة (Si Ling-Chi) قرينة الامبراطور (Hoang-ti) الذى عاش حوالى سنة ٢٦٤٠ ق . م التى علمت شعبها غزل الحرير على أنوال اخترعتها . واحتفظت الصين بأسرار هذه الصناعة مدة طويلة ، الى حد

أنها كانت تحكم باعدام من حاول أن يبوح بهذا السر للخارج ، لأن هذه الصناعة كانت ينبوع ثروة عظيمة للصين . ولم تتمكن اليابان المجاورة لها من الوقوف على شيء من خفايا هذه الصناعة الا فى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد » . ويقولون ان اسكندر الأكبر هو أول من أدخل ملابس الحرير فى أوروبا . وكانت تقدر قيمة الحرير فى أوروبا وقتئذ حسب زنته من الذهب . وأدخلت صناعة الحرير فى القسطنطينية فى عهد الامبراطور (جستنيان) فى منتصف القرن السادس إذ أحضر اثنين ممن اشتهروا بأسرار صناعة الحرير وتربية دودة القز فأصبحت (بيزنطية) موردا عظيما للحرير وصارت تموّن دول الغرب حتى القرن العاشر . ولما انحلت الامبراطورية الرومانية الشرقية انتقلت صناعة الحرير الى شمال افريقا ومنها الى ايطاليا ثم الى سائر بلاد أوروبا وغيرها من الدول .

وقال البعض إن الصينيين كانوا يطلقون على الحرير اسم (Seres) ثم حرفه اليونانيون إلى (Serikon) ونطقها أهل أثينا (Sericum) ثم حورت الى (Selicum) ثم إلى (Silk) التى أخذ منها الانجليز كلمة (Silk) والفرنسيون (Soie) وتعرف دودة القز من الوجهة العلمية باسم (Bombyx Movi) ويقال إن ارسطو هو الذى أعطاها هذا الاسم فى بعض كتبه (١)

ولما سمع ساكن الجنان محمد على باشا بما لتربية دودة القز من الأهمية والفائدة عنى بها (فأمر بغرس الكثير من شجر التوت . وبذل مساعيه لتنشيط هذه الزراعة وتوسيع نطاقها ، ثم استدعى من القسطنطينية جماعة من أهل الخبرة بهذا الأمر ، وقد أسفرت التجارب الأولى فى صناعة الحرير عن النجاح ، فأخرجت المصانع المصرية حريراً يضاهى حرير الهند)(٢) ولكن تسرب إلى مصر سنة ١٨٤٩ مرض البيرين (Pépérine) الذى تفشى فى فرنسا وأصاب دودة الحرير فى مصر من هذا الوباء ما قضى عليها وهى فى مهدها ، فوقفت الجهود فى هذه المصانع برهة من الزمن إلى أن تولى المغفور له اسماعيل باشا الحكم ، فأظهر رغبة شديدة فى إعادة نشر تربية دودة القز ، فاستدعى المسيو (Adolphe Gauthier) من فرنسا خصيصاً لهذا الغرض(٣) .

وفى سنة ١٨٩٥ أجرت الحكومة المصرية إلى اخطار افندى ثابت قطعة أرض

---

(١) تقرير القنصلية المصرية فى روما عن الحرير في إيطاليا — اكتوبر ١٩٢٩

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٤٧

(٣) الألياف الشعرية — تأليف حضرة صادق افندى ابراهيم .

من أملاكها بجهة (بسنديلة) ليزرع فيها شجر التوت لتغذية دودة الحرير من أوراقها ، ففشل هذا المشروع . وفى سنة ١٩١٧ حاولت وزارة الزراعة القيام بتجارب لتربية هذه الدودة ، فاستحضرت كميات من البويضات الأجنبية ووزعتها على الراغبين فى تربية دودة الحرير ، وتولى شكور باشا القيام بهذه المأمورية تحت إشراف الوزارة المذكورة بناحية رأس الخليج . فنجحت هذه التجربة من حيث انتاج الحرير ، غير أن ثمنه فى الأسواق التجارية كان أقل من أسعار حرير الأمم الأخرى ، فكان ذلك أكبر مثبط لهمم القائمين بهذه التجارب . وفى سنة ١٩٢١ قام بعض الأفراد بتجارب أخرى كان نصيبها فى النجاح ضئيلا لقلة الثمن الذى قدر به هذا الحرير .

وأخيراً قامت حركة مباركة للنهوض بتربية دودة القز ونشر صناعات الحرير فى مصر . بفضل عناية وزارة الزراعة لأنها : (تعمل على اعادة تنظيم صناعة الحرير بواسطة قسم وقاية النباتات الذى لديه فرع خاص بالجيزة لدرس جميع الوسائل المؤدية الى تحسين طرق إنتاج الحرير وفكه . كما أن العناية موجهة كذلك إلى زراعة أشجار التوت ، وينحصر مجهود هذا الفرع فى الوقت الحاضر فى مديرية المنوفية والواحات ، على أنه يرمى فى المستقبل إلى نشر هذه الصناعة فى جهات أخرى كلما سمحت الظروف) (١) .

وفى سنة ١٩٢٦ فكر حضرة صاحب العزة محمود بك شاهين مدير المنوفية وقتئذ فى إيجاد عمل نافع لتلاميذ وتلميذات المدارس فى هذه المديرية التى اشتهرت من زمن بعيد بتربية دودة الحرير ، فعمد إلى نشر هذه الصناعة فى المدارس حتى يتسنى لتلاميذها الاحتراف بها بعد تخرجهم ، ومساعدة أهاليهم الذين يشتغلون بصناعة الحرير من تربية الدود وحل الشرانق ونسج الحرير ، فلجأ إلى وزارة الزراعة لتموين هذه المدارس بالبويضات اللازمة لتوزيعها على مدارس المديرية . ولتشجيع هذه الصناعة قررت وزارة الزراعة منح مكافآت مالية للأوائل من التلاميذ والتلميذات المتفوقين والمتفوقات فى تربية الدود ، وكذلك للمدارس التى تظهر تفوقا فى هذا الباب . ففى ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ اجتمعت لجنة مكونة من مندوبى وزارة الزراعة ومصلحة التجارة والصناعة ومدير التعليم فى هذه المديرية ونظرت فى أعمال هذه المدارس والتلاميذ والتلميذات الخاصة بتربية الدود ، وقررت صرف مكافآت للخمسة الأول .

---

(١) الاحصاء السنوى العام ١٩٢٨ — ١٩٢٩

ولم تقتصر عنـــاية مديرية المنوفية على نشر تربية دودة القز بين المدارس وتلاميذها وتلميذاتها فقط ، بل أنهـا تعنى بنشره بين الأهالى ، وتساعد المتفوقين فيها للحصول من وزارة الزراعة على مكافآت مالية . وعلاوة على ذلك فان المديرية اشترت ثلاث آلات لحل شرانق الحرير لمن يرغب فى ذلك من المشتغلين بتربيـة دوده القز .

وفى سنة ١٩٣١ أنشأ قسم البسـاتين فرعا خاصا لتربية الحرير ، وخصص ستة أفدنة لزرع شجر التـوت المختلف الأنواع ، وفتح مصنعاً لحل الشرانق ليقتدى به المشتغلون بهذه الصناعة .

ولقد جاء فى الاحصاء السنوى العام أنه قـد أدخلت زراعة الفواكه على اختلاف أنواعها فى العهد الأخير ، وأخذت العنـاية بزراعتها تتضاعف حتى بلغت مساحه البساتين بين ١٩٢٧ و ١٩٣٢ كالآتى : —

الصنـــــف	المساحه بالفدان ١٩٢٧ - ١٩٢٨	١٩٢٩ - ١٩٣٠	١٩٣١ — ١٩٣٢
عنب	٥ر٩٠٩	٤ر٩٦٢	٦ر٣١٥
برتقال واليوسفى . . .	٩ر٣٤٨	١١ر٢٨٦	١٥ر٧٠٤
تين	٢ر٧٣٨	٢ر٠٥٨	٤ر٣٢٨
خضر وأصناف أخرى	١٧ر٦٠٦	١٤ر٧٤١	١٦ر٣٤٦
الجمـــلة . . .	٣٥ر٦٠١	٣٣ر٠٤٧	٤٢ر٦٩٣

يؤخذ مما جاء فى هذا الاحصاء : أن المساحة المخصصة لزرع الخضر والأصناف الأخرى من الفواكه التى تشمل زراعة شجر التوت كانت ١٧٦٠٦ أفدنة ثم هبطت الى ١٤٧٤١ سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ثم ارتفعت الى ١٦٣٤٦ فى سنة ١٩٣١ / ٣٢ ومما هو معروف بين أصحاب الأملاك عدم اهتمامهم بزرع شـجر التوت مع كونه ينبوع فاكهة لذيذ المذاق ، عـلاوة على صـلاحيته لاستخراج المربيات التى لاتقل فى جودتها عن مربيات الشليك ، ولذلك فان مصر محرومة من هذين الصنفين الضروريين للغذاء ، اذ فى اعتقادى أن الفواكه والمربيات لازمة لتغذية جسم الانسان .

خصوصا للاطفال والمرضى والطاعنين فى السن ، اما عناية الملاك بزرع شجر التوت لحاجة الصناعات الحريرية اليه فضعيفة حتى الآن، مع علمهم بأنه الغذاء الوحيد الضرورى لدودة القز . وتفاوت أسعار ما تنتجه الدودة من الحرير موكول إلى العناية بتربية الدودة نفسها ، وإلى حل شرانقها ، ثم إلى عمليات الغزل والنسج . فكلما كانت العناية عظيمة ارتفع ثمن المحصول وبالعكس تنحط قيمته إذا ضعفت هذه العناية . فالعناية والدراية الفنية هما الأساس الوحيد لانجاح هذه الصناعات فى مصر.

ويقول حضرة صادق أفندى ابراهيم فى (كتابه ص ٢٥٢) إن مقدار ما تنتجه مصر سنويا من البويضات التى تحتوى كل منها على ٢٥ جراما يبلغ نحو ٣٥ الف كيلو جرام من الشرانق وثلاثة آلاف كيلو جرام من الحرير الخام . وأن عدد أشجار التوت الممكن غرسها فى الفدان الواحد تقدر بنحو خمسمائة شجرة تحمل كل واحدة منها أثناء الموسم نحو ثلاثين رطلا من الورق . فيكون محصول الفدان من ورق التوت ١٥٠ قنطارا ، وهذه الكمية كافية لتربية ست علب زنة كل منها ٢٥ جراما أى نحو ٢١٠٫٠٠٠ دودة التى تنتج ٢٤٠ كيلو جراما من الشرانق ثمن الكيلو الواحد منها يقدر بثلاثين قرشا .

فعملا بهذه القاعدة يكون ايراد الفدان الواحد من هذه الصناعة ٧٢ جنيها . واذا استبعد من هذا المبلغ قيمة مصاريف الانتاج التى قدرها حضرته بنحو ٢٢ جنيها فيكون الايراد الصافى للفدان الواحد لايقل عن خمسين جنيها . وهذا الايراد لايستهان به بل أنه يجذب أصحاب الأملاك الى هذه الصناعة .

وليس شجر التوت وحده هو الغذاء لدود الحرير وانما يوجد نوع آخر من الدود المعروف بدود حرير (ايرى) Eri وهو من فصيلة Attacus Ricini الذى يتغذى من ورق شجر الخروع وهذا الدود كثير الانتشار فى آسيا ، يشبه دودة القز ، غير أن حريره قليل اللمعان والمتانة ، ولا تحل شرانقه بل تنفش وتنظف ثم يغزل كما يغزل الصوف . ودود الخروع أكثر محصولا من دود التوت ، لامكان تربيته مرتين أو ثلاثا فى السنة لكثرة أوراق الخروع ، ولا يمكن تربية دودة القز أكثر من مرة واحدة فى السنة حسب انتاج شجر التوت . ولا تقتصر فوائد شجر الخروع على تغذية دودة (حرير ايرى) بل له مزايا عديدة : منها استخراج الزيت اللازم لادارة محركات الطائرات الجوية ، عدا استعمال زيت الخروع فى الأمور الطبية . ويختلف ثمن الطن من بذور الخروع حسب نوعه بين ١٨ و ٢٠ جنيها مصريا .

وقد يرتفع من ٣٠ إلى ٣٥ . ويباع زيت الخروع بأسعار مختلفة تبعاً لطريقة عصره . فالنوع الطبي يباع من ٥٠ إلى ٦٠ جنيهاً للطن الواحد . أما ما يستعمل فى صناعة الصابون والجلسرين وتزييت الآلات فأقل ثمناً من النوع المتقدم . ويقال إن المساحة المزروعة بشجر الخروع فى مصر لا تزيد الآن عن ٧١٤ فداناً (١) .

٢ — حل الشرانق فى مصر

ليس هنا مجال البحث فى كيفية حل الشرانق وإنما نقصر كلامنا على تعرف الجهات التى تقوم بهذه العملية ، وكذلك الأشخاص للاحاطة بما وصلت اليه مصر فى هذا الباب .

علمنا مما تقدم أن الباجور بالمنوفية تعنى عناية خاصة بتربية دودة الحرير ، ويسعى بعض أهل المنوفية فى حل الشرانق . ولكنهم لا يعلمون منها إلا الطرق العتيقة التى تجعل الخيوط الحريرية غير دقيقة ولا متناسقة ، بل قصيرة لا تصلح إلا للمنسوجات الغليظة . ولقد اشترت مديرية المنوفيـــة ثلاث آلات لحل الشرانق ولتدريب المشتغلين بهذه الصناعة على اتقانها وإدخال الطرق الحديثة فى أعمالهم . ومما هو جدير بالذكر زيارتى لحضرة محمد محمد افندى خضر المدرس بمدرسة سمادون الابتدائية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للنظر فى اعفائه من دفع الرسوم الجمركية على الآلات التى طلبها من الخارج لحل الشرانق .

أخذ محمد محمد افندى خضر طريقة تربية البويضات عن التعاليم التى تنشرها مديرية المنوفية فى مدارسها . ففى سنة ١٩٢٧ استحضر نصف علبة من هذه البويضات من قسم الحرير بوزارة الزراعة ، وتولى تربيتها فى منزله ، فأنتجت نحو ٣٥ كيلو جراماً من الشرانق . وفى سنة ١٩٢٨ استحضر علبتين (تحتوى العلبة على نحو ٣٠ ألف دودة) لتربيتها ، فحصل منها على ٩٠ كيلو جراماً من الشرانق . ولما فحص مندوب قسم الحرير أعماله وافق على أن تمنحه وزارة الزراعة مكافأة لعنايته بهذه الصناعة وتشجيعاً له فحصل على مكافأة قدرها ثمانية جنيهات عن أعماله فى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ولشدة شغف خضر افندى بهذا العمل : طلب من وزارة الزراعة التصريح له بايفاد ابنتيه إلى قسم الحرير لتعلم صناعة حل الشرانق على آلات القسم

---

(١) مقال الاستاذ الفونس خلاط نشر فى صحيفة التجارة والصناعة عدد ٦ سنة ٦ ص ٧٢ عن تقرير الغرفة التجارية الفرنسية .

المذكور فوافقت الوزارة ليتمكنا من معاونة والدهما عند ما يتسلم آلة حل الشرانق التى طلبها من ليون .

وفى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ زرت مصنع حامد افندى توكل بالقاهرة وكان حضرته يشتغل فى نسج الحرير مع أحمد بك توكل وأولاده من سنة ١٩٠٨ الى أن فكر فى إنشاء مصنع خاص على حسابه لحل الشرانق سنة ١٩٢٩ ونسج الحرير . أما ورشة حل الشرانق فتقع فى مرجوش البرانى وبها ثمان آلات مكونة من ٢٤ دولاباً وجميعها تدار بمحرك ماركة (كليتون) ويستخدم الغاز الوسخ للوقود ، وبالورشة غلاية تخرج البخار اللازم لحل الشرانق بواسطة الآلات المعدة لهذا الغرض. ويستورد هذا المصنع الشرانق من الباجور وسرس الليان . وفى استطاعة الورشة حل ٩٩ أقة يومياً من الشرانق الخضراء التى تعادل ٣٠ أقة من الشرانق الناشفة .

ولا حاجة بنا الى الكلام على قسم الحرير التابع لوزارة الزراعة . لأنه يعتبر كمدرسة نموذجية عملية لنشر هذه الصناعة فى القطر .

وتعنى وزارة المالية الآن بدرس مشروع لانشاء مصنع لحل الشرانق تلحقه بمصلحة التجارة والصناعة ليكون مصنعاً نموذجياً لهذه الصناعة .

٣ — نسج الحرير فى مصر

تصنع المنسوجات الحريرية فى مصر مما يستورد من الخيوط الأجنبية . وصناعة نسج الحرير منتشرة فى مدن عديدة من القطر : أهمها المحلة الكبرى ودمياط والقاهرة والاسكندرية ويتولاها إما الأفراد أو الشركات أو المدارس .

ا — واشتهر بنسج الحرير من الأفراد : —

ابراهيم زين الدين بعمارة راتب باشا بالموسكى . ومحمد وعبد الفتاح الحمصانى وعبد الله خليل الطوانسى بالغورية . وأولاد احمد بك توكل . وحامد افندى توكل ومحمد شفيق الحسامى بشارع الأزهر . واحمد الحمصانى بك . وورثة عبد الغنى بك سليم عبده بالسكة الجديدة . واحمد السيد احمد السمنودى بالجيزة . وابراهيم شوشه بالقاهرة . ومحمود السيد بركات ، واحمد عبد الرحمن . ومحمد سليمان البحيرى . ومصطفى محمد عيد . وحسن احمد ترك بالمحلة الكبرى .

ونخص بالذكر من المصانع السابقة ما يأتى :—

مصنع الحاج خليل عبد الله الطوانسى بالغورية .

زرت هـذا المصنع فى يومى ٤ و٥ فبراير سنة ١٩٣٠ وتنحصر أعمال الحاج خليل فى محله التجارى الذى يتولى تصريف مصنوعات ورشة الفتالة والمصبغة وورش النسج التى تشتمل على أنوال جاكار وأنوال أخرى عادية وورش الدق والكبس . أما عملية كب الحرير فتتولاها النساء فى منازلهن ، حيث ترسل اليهن شلات الحرير لكبها . ويستحضر محل الطوانسى جميع خاماته من الخارج فى شكل شلات . فيستورد الحرير الطبيعى من شنجهاى والحرير المعروف بالشاب (عبارة عن فضلات الحرير النقى) من ليون ، والحرير الصناعى من ايطاليا . والقطن المشهور باسم (التيره) من مانشستر .

وتستهلك مصانع الطوانسى من هذه الخامات ما يتراوح بين خمسين ومائة بالة (٤٨ — أقة) سنويا هذا حسب تطورات الأسواق والحالة التجارية العامة .

ويصنع الطوانسى الأقمشة المعروفة بالقطنية والشاهية والألاج اللازمة لملابس المشايخ ثم المناديل والأحزمة والكوفيات والشيلان والسكاروته وغيرها من الأصناف الحريرية الطبيعية .

ومما هو جدير بالذكر : الوقوف على سير العمليات فى تجهيز الحرير لنسجه ، ولذلك نذكر نبذة صغيرة عما يتبعه فى ذلك الكثير من المصانع الموجودة بالقطر الآن ، وهى تتلخص فيما يأتى :

ترسل شلات الحرير الى المصبغة لغسلها فى أوان نحاسية كبيرة خصيصة لازالة المواد الصمغية الموجودة فى الحرير الخام ثم تبيضها فى ماء ساخن مخلوط بكميات معلومة من الصابون الجيد (ويفضل النابلسى) حسب الأقمشة المطلوب نسجها من هذا الحرير . وبعدئذ تغسل بالماء الفاتر لازالة ما علق بها من المواد والصابون وما فيها من الصمغ وتجفف بنشرها فى الشمس فتصير الخيوط ناعمة لامعة . ويقال ان هذه الشلات تفقد ٣٠ ٪ من وزنها الأصلى .

واذا أريد صبغ هذه الشلات التى تم تنظيفها بألوان مختلفة ترسل الى رئيس المصبغة لتوزيعها على عماله الذين يغمسونها فى أحواض مستديرة مملوءة بمزيج من حامض الكبريتيك والخليك والمادة الملونة المرغوب تلوين الشلات بها وتتراوح

حرارة الأحواض بين ٤٠ و٥٠ درجة فى بادىء الأمر ، ثم ترفع هذه الحرارة تدريجا الى ٩٠ درجة . ولا يبقى الحرير فيها الا مدة لا تقل عن أربعين دقيقة ولا تزيد على خمس وأربعين . ومتى انتهت هذه العملية تغسل الشلات بماء دافىء ثم تعصر وتنشر لتجفيفها فى الشمس ، وبعدئذ يأخذها (المزايكى) لتزيكها أى تسليك فتل الحرير بعضها عن بعض ووصل الفتل التى قطعت أثناء عملية الصبغ . وبعد انتهاء عملية التزيك ترسل الشلات الى النساء فى دورهن لكبها أى لف الفتل على بكر كبير من الغاب الذى يرسلنه الى ورش الفتالة .

وتتكون عملية الفتل من لف فتل الحرير على بكر خشبى صغير فى شكل خيوط رفيعة بواسطة الدواليب اليدية ذات الراضعين التى يشتغل عليها أربعة عمال . ومتى انتهت هذه العملية يتولى الخيوط عامل التسدية فينظمها على آلة تسمى (الدوارة) لتحويل هذه الخيوط إلى (شقق) شلات يتراوح عدد خيوطها بين ٣٠٠ و ٤٠٠ فتلة ، وبعدئذ توزع هذه (الشقق) على ورش النسج المجهزة إما بأنوال عادية خشبية ، أو بأنوال خشبية مسلط عليها آلة (جاكار) وكلها آلات تدار بالأيدى والأرجل . وتنسج الأنوال العادية الشاهى والقطن والألاج . أما أنوال (جاكار) فلا تنسج إلا الأقمشة الحريرية . ويشتغل على النول الواحد ثلاثة عمال . وهناك عملية أخيرة تعرف بالدق والكبس ، وهى التى تقوم بدق الكوفيات والأحزمة الحريرية التى تم نسجها بمطارق خشبية غليظة . ثم توضع فى مكابس لتتولى كبها لاعطائها اللمع والرونق اللازمين لها .

ويتضح مما تقدم : أن الآلات الميكانيكية المستعملة فى أوروبا لنسج الحرير لم تنتشر بعد فى القطر بالدرجة المطلوبة . وانما الأمل فى انتشارها عظيم بفضل تشجيع الصناعات المصرية بواسطة الحكومة والهيئات التى يهمها تقدم الصناعات الأهلية .

ب — واشتهر بنسج الحرير من المدارس ما يأتى :

مدرسة المحلة الكبرى — مدرسة المنصورة الصناعية —

مدرسة الفيوم الصناعية — مدرسة أبو تيج الصناعية

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر شيئا عن مدرسة المحلة لأنها تعتبر فى مقدمة هذه المدارس : —

مدرسة المحلة الكبرى الصناعية

اختصت هذه المدرسة بأعمال الغزل والنسج فتفوقت على غيرها من المدارس فى هذا النوع من الصناعات ، بفضل ما فيها من الآلات ، وما يتبع ولم تحصر فيها من طرق الغزل والنسج الحديثة ، التى يلقنها أساتذة هذه المدرسة لتلاميذهم . المدرسة عملها فى نسج نوع خاص من الأقمشة بل تقوم بغزل ونسج الأقمشة القطنية وغيرها التى تتضمن نسج الأقمشة الحريرية اللازمة لصنع ملابس الرجال والقمصان والمناديل .

لا تشتغل هذه المدرسة للتجارة وإن كانت تبيع مصنوعاتها ، وانما أنشئت لتخريج صناع مهرة فى هذا الفن . فهى مصنع نموذجى لا مصنع تجارى . ولهذه المدرسة فضل كبير فى نشر وتحسين صناعة النسج فى هذه الناحية بصفة خاصة وفى القطر بصفة عامة ، لأنها تخرج صناعا ذوى خبرة ودراية فى هذه الأعمال الصناعية . والمدارس الصناعية الأخرى تعمل على ترقية صناعة النسج غير أنها لم تخصص لهذا النوع من الصناعات ، بل تشتغل بتعليم صناعات أخرى . والنقص الوحيد الذى يوجه إلى هذه المدارس أن خريجها لا يجدون أعمالا صناعية للاندماج فيها ، علاوة على عدم إمكانهم فتح مصانع لحسابهم لافتقارهم إلى المال الذى يستلزمه هذا العمل الصناعى . فلو خصص لهذه المدارس مبالغ معينة من المال تصرف على خريجيها لانشاء مصانع يشتغلون فيها تحت إشرافها لكانت فائدة هذه المدارس أعظم مما هى عليه الآن خصوصاً وأن خريجيها الذين لا يوفقون إلى استخدام معلوماتهم الصناعية يضطرون فى كثير من الأحوال إلى الالتجاء إلى أعمال أخرى غير صناعية للارتزاق منها . ولقد صدر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ قرار وزارى بتكوين لجنة يرأسها حضرة صاحب العزة مدير مصلحة التجارة والصناعة وعضوين من مراقبة التعليم الصناعى بوزارة المعارف للنظر فى إنشاء مصانع لخريجى المدارس الصناعية ، وفتح اعتماد لهذا الغرض قدره ثلاثون الف جنيه من المبالغ المخصصة للتسليف الصناعى .

جـ — أما الشركات التى تهتم بنسج الحرير فى مصر فأهمها (شركة مصر لنسج الحرير بدمياط .)

دمياط بلد شهير بالصناعات على اختلاف أنواعها : كصناعات الألبان والنجارة والأحذية والنسج . وبرزت فيها أخيراً صناعات الحرير التى كان يعمل لنشرها

حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك اللوزى الذى أنشأ مصنعاً على أحدث شكل ، مجهزاً بالآلات الميكانيكية اللازمة ، حتى أصبح مصنعاً نموذجياً أهليا ، ولذا اهتم به بنك مصر وجعل هذا العمل الصناعى الجليل تتولاه شركة سميت (شركة مصر لنسج الحرير) برأس مال قدره مائة الف جنيه . وبالمصنع ٨٠ نولا ميكانيكياً ويستهلك من الحرير الخام ما بين خمسة عشر وعشرين الف كيلو جرام ، ويبلغ إنتاجه السنوى نحو ٣٦٠٫٠٠٠ متر من مختلف الأقمشة الحريرية ، ويشتغل بالمصنع نحو ١٢٠ عاملا وتقدر القوة المحركة للآلات بنحو مائة حصان ولهذا المصنع مصبغة خاصة موجودة بحلوان .

٤ — المصنوعات الحريرية المصرية وحالتها التجارية

المصنوعات الحريرية رائجة فى المتاجر المصرية ، ولكن الجزء الأكبر منها مستورد من الخارج ، ونصيب المصنوعات المصرية الحريرية من هذه العمليات التجارية ضئيل ، لا لرداءة هذه المصنوعات ، بل لقلتها وعدم كفايتها لحاجة المستهلكين فضلا عن كون الأصناف الاجنبية المكدسة فى المتاجر تباع بأسعار تجعلها حائلا قوياً دون تقدم المصنوعات المصرية الحريرية والاحصاءات الآتية توضح ذلك :

(١) الوارد للقطر من أصناف الحرير :

الأصناف	١٩٢٧		١٩٢٩	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
غزل الحرير	٢٥٣٦٩٦ ك	٢٠٠٧٨٤	٢٠٥٠٣٢	١٧٢٠٦٩
« حرير صناعى	٢٨٧٣٣٥ ك	٧١٨٨٤	٣١٥٢٨٦	٦٨٩١٧
خيط حرير	٥١٢٨ ك	١٢٧٤١	٦٩٢٠	١٦٢٠٣
« « صناعى	٤١٥٤ ك	٢٤١٣	٨٠٨٩	٣٣٥٤
أقمشة حريرية	١٠٢١٠٨ ك	٢٠٩٥٦١	١٢٨٢٧٩	٢٥٠٧٧٣
« «	٣٠٣٢٦٣٠ متر	٥٦٩١٠٢	٢٤٣٦١٨٠	٥٩١٢٤٤
« حرير صناعى	١٥٢٦٨٤ «	٢١٥١٦	—	—
دنتلا وشرائط حرير	—	٢٨٢٤٧	—	٢٥٨٥١
« « « صناعى . . .	—	٨٢٧٥٦	—	٨٢٨٨٢

الأصناف	١٩٢٧		١٩٢٩	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
شيلان حرير	٣١٠٥١ عدد	٣٠١٩٨	٢١٨٨٦	٣٨٨٦٧
» » صناعى	١٤٨٧٤٦ »	٣٤٧٦١	٢٤١٦٨٢	٥٢٨٦٨
مناديل وكوفيات حرير	١٩١٥ ك	٤٤٩٧	٩٩١	٤٩٠٨
» » »	٣٩٩٠١ دسته	٢٤٠٢٧	٢٤٢٦٤	١٦٢٨٨
» » » صناعى . .	١٠٤٦٣٨ »	٥٠٤١٥	٢٠٤٢١٨	٧٣٠٢٨
» » » » . .	٦٣٧٤ ك	٩٢٢٥	٢٥٤٢	٢٥٧٠
منسوجات يغلب فيها الحرير . .	٧٣٤٨٦ ك	٨٩٧٩٣	١١٩٠٨٩	١٢٤٠٣٥
» » » » . .	١٣٠١٠٦ متر	٣٥٧٢٩	٥٦٨٤٠	١٥٠٥٣
حرير طيور	٩٩٩٦ ك	٤١٢٠	٣٣٥٦	١٢٢٤
ملابس كتانية حرير ومجهزة . . .	—	١٠٧٠٠	—	١١٨٠٠
» » شغل إبرة حرير . .	—	٣٣٨٧٥	—	٣٩٠٠٠
» » » » صناعى	—	٧١٥٤٨	—	١٣٤٦٢٠
» حرير مجهزة	—	٩٩٦١١	—	٩٨٩٩٢
بضائع حرير متنوعة	—	٢٨٦١٠	—	٣٩٦٩٢

أما قيمة ما استورده القطر من هذه الأصناف فكانت فى سنة ١٩٣٢
١ر١٤٥ر٤٤٧ جنيهاً وفى سنة ١٩٣٣ ١ر٠٨٢ر٣٧٥ جنيهاً مصرياً

وأكبر الممالك التى تصدر الحرير على اختلاف أنواعه لمصر هى :
فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان والصين وسوريا . وتعتبر اليابان أكبر منتج للحرير الخام فى العالم ، إذ تصدر بين ٦٥ و ٧٠ ٪ مما يستهلكه العالم من هذا الصنف ، بينما نصيب الصين مما يستهلكه العالم من الحرير الخام يتراوح بين ١٨ و ٢٠ ٪ ولقد جاء فى نشرة عصبة الأمم للقسم الاقتصادى بخنيف سنة ١٩٢٧ أن الانتاج العالمى للحرير بلغ بين سنتى ١٩١٣ و ١٩٢٥ بالألف كيلو جرام ما يأتى :

١٩١٣ نحو ٢٧٣٢٠ و ١٩١٤ نحو ٢٢٢٢٠
١٩١٥ نحو ٢٣٦٦٥ و ١٩١٦ نحو ٢٧١٢٥
١٩١٧ نحو ٢٦٧٦٥ و ١٩١٨ نحو ٢٥٥٤٠

١٩١٩ نحو ٢٧٣١٥ و ١٩٢٠ نحو ٢٠٨٤٥
١٩٢١ نحو ٢٩٣٣٥ و ١٩٢٢ نحو ٣١٨٦٧
١٩٢٣ نحو ٣٠٨٤٤ و ١٩٢٤ نحو ٣٩٢٥٤
و ١٩٢٥ نحو ٣٩٨٦٠

(٢) أما ماتصدره مصر من أصناف الحرير فهى :

الأصناف	١٩٢٦		١٩٢٩	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
فتل وغزل حرير	٥٩٦٧ ك	٧٩٧٤	٦٤٨	٧٥٥
« « صناعى . . .	١٥ ك	٦	٤٦	١٨
خيط حرير للخياطة	٢٨ ك	٥٤	١٠٠	٥٠
أقمشة حرير	١٢٦ ك	٦٦٤	١٢١	٤٧٢
«	١٣٧٠ متر	٤٧٥	٧٢١	٢٣٥
دنتلا وشريط حرير	—	٨٥	—	٣٧٦
شيلان حرير	٢٩١ عدد	٣٦٧	١٠٥	١٦٠
« صناعى	٦٢ عدد	٢٥	٩٧	٤١
مناديل وكوفيات حرير	٧٩٦ دستة	٨١٩	١٤٤	١٤٩
« « صناعى . .	٩٢ دستة	١٠٣	٤٥٣	١٣٣
منسوجات خليطة يغلب فيها الحرير	١٣٦ ك	٣٣٥	٨٠	١٣٧
حرير طيور (فضلات الحرير)	٢٩٥٧ ك	٥٩٤	٢٢٠٠	٣٢٩
ملابس تحتانية حرير مجهزة . . .	—	٧٤	—	٢٠٥
« « شغل الأبرة	—	—	—	—
« شغل ابرة حرير صافى	—	—	—	—
ملابس حرير مجهزة	—	١١٣٦	—	١١٤٧
بضائع حرير متنوعة	—	٦٤٤	—	٦٢٣

والجزء الأكبر من هذه الأصناف ترسله مصر الى البلاد الشرقية ، والقليل من هذه المصنوعات ترسله الى ايطاليا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، لكونها

مصنوعات مصرية غريبة فى شكلها وذات صبغة شرقية ؛ كالشيلان والكوفيات والمناديل وهى غير موجودة فى البلاد الأفرنجية ، خصوصا وأن عملية فك وغزل الحرير ضعيفة لقلة العناية بتربية دودة القز حتى الآن واكتفاء مصانع النسج بما تستورده من فتل الحرير الأجنبية .

وكانت قيمة ماصدرته مصر فى سنة ١٩٣٣ من الحرير والحرير المشاقة والحرير الصناعى وخلافه من المصنوعات الحرية نحو ٤٣٣ ر٢ جنيها مصريا .

٥ — منافسة الحرير الصناعى للحرير الطبيعى

لم يحاول الحرير الصناعى منافسة الحرير الطبيعى وحده ، بل سعى من قبل الى مناوأة النوع الجيد من القطن المصرى . وقد سبق لنا اظهار عجزه عن تحقيق الأمنية الأخيرة عند كلامنا على القطن المصرى . أما من جهة منافسته للحرير الطبيعى فيتضح لنا مداها اذا تتبعنا خطواتها .

قام فى منتصف القرن السابع عشر (Robert Hooke) و(René de Reaumur,) و(Mr. Bon) بوضع الحجر الأساسى لاختراع الحرير الصناعى . ثم بدأت هذه النهضة الصناعية الدخول فى شكلها الجدى المثمر سنة ١٨٤٠ عندما حاول النساج الانجليزى المستر (F. G. Keller) صنع عجينة من لب الخشب بالطرق الميكانيكية ، ثم عاونه على تحقيق غايته المستر (Luis Schwabe) باختراع آلات لانتاج الحرير الصناعى . وفى سنة ١٨٤٨ اخترع المسيو (Mercier) طريقته المشهورة فى الأواسط الصناعية باسم (Mercerisation) لاستنباط الحرير الصناعى من النوع الردىء من القطن ليحل محل النوع الجيد من القطن المصرى والأمريكى . وفى سنة ١٨٥٥ حصل المسيو (Georges Audemars) من انجلترا على أول تصريح لاستخدام مادة (nitro-cellulose) فى انتاج الحرير الصناعى . وفى سنة ١٨٥٧ حصل المستر (E. G. Hughes) على أول ترخيص لصنع صنف (Gelatine Silk) ثم اشترك فى تحسين ونشر الحرير الصناعى بالاختراع العلمى والابحاث الفنية كل من السير (J. W. Swan) والكونت (Chardonnet) و (Cross) و (Bevan) و (A. Girard) . ولقد أظهرت هذه الابحاث أنه فى الامكان انتاج الحرير الصناعى من النوع الردىء من القطن ، ثم استخراج مادة السليلوز التى يتوقف عليها أساس هذه الصناعة من لب الخشب وحطب القطن والكتان .

والطريقة المشهورة الآن لانتاج الحرير الصناعى هى المعروفة بطريقة (شاردونيه) التى عرضها للجمهور فى معرض باريس سنة ١٨٨٩ وتتلخص فى تحويل القطن أو لب الخشب (ويقال رب الخشب كذلك) بتراكيب كيماوية الى عجينة سائلة تمر بواسطة الضغط الهوائى فى أنابيب شعرية ، أو تمر بحوض به سائل من السوائل المجففة ، ثم تسلط هذه الخيوط على (بكرات) خاصة للفها ، فانتشرت هذه الصناعة بصفة خاصة فى فرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة والسويد والنرويج . وكانت ايطاليا سنة ١٩٢٠ ثامنة هذه الدول فى الانتاج العالمى ، وأصبحت بعدها الخامسة سنة ١٩٢٢ ثم الثانية سنة ١٩٢٥ ، وهى تنافس الآن الولايات المتحدة التى تعتبر أول الدول فى انتاج الحرير الصناعى وهذا بفضل الوسائل التى تتخذها الحكومة الايطالية لتشجيع ونشر هذه الصناعة . وجاء فى النشرة الاقتصادية والمالية لعصبة الأمم التى ظهرت فى جنيف فى مايو سنة ١٩٢٧ عن الحرير الصناعى (ص ١٢) أن مقدار الانتاج العالمى بالألف كيلوجرام هو كالآتى :

بلغ الانتاج العالمى سنة ١٩١٣ نحو ١١ر٠٠٠ كيلو جرام .

» » ١٩٢٢ » ٣٥ر٥٠٠ » .

» » ١٩٢٣ » ٤٧ر٥٠٠ » .

» » ١٩٢٤ » ٦٤ر٠٠٠ » .

» » ١٩٢٥ » ٨٥ر٥٠٠ » .

ورغم كل ما بذله رجال العلم والفن من الجهود فان الحرير الصناعى لم يتمكن إلى الآن من التغلب على نفوذ الحرير الطبيعى فى الأسواق العالمية من جهة الجودة ولو أنه تخطاه من جهة الكمية :

السنة	الانتاج العالمى بألف كيلو جرام من الحرير الطبيعى	الانتاج بألف كيلو جرام من الحرير الصناعى
١٩١٣	٢٧ر٣٢٠	١١ر٠٠٠
١٩٢٢	٣١ر٨٦٧	٣٥ر٥٠٠
١٩٢٣	٣٠ر٨٤٤	٤٧ر٥٠٠
١٩٢٤	٣٩ر٢٥٤	٦٤ر٠٠٠
١٩٢٥	٣٩ر٨٦٠	٨٥ر٥٠٠

ولا ترجع زيادة الانتاج العالمى للحرير الصناعى عن الحرير الطبيعى الى تفضيل المستهلك للحرير الصناعى على الطبيعى خصوصاً فى السنوات الأخيرة ، وإنما يرجع ذلك إلى سوء الحالة الاقتصادية العالمية ، وبطبيعة الحال استعاض المستهلك فى كثير من حاجاته الحرير الطبيعى بالصناعى لرخص ثمنه وتمشيه مع الحالة الاقتصادية العالمية التى تحفها الأزمة المالية من جميع جوانبها . ومن المؤكد أنه لو أمكننا الوصول الى معرفة قيمة الانتاج العالمى فى الحرير الطبيعى والصناعى لكانت النتيجة زيادة قيمة الأول عن الثانى رغم ضعف كميته خصوصاً إذا علمنا أن من أكبر عيوب الحرير الصناعى (الألياف الشعرية لحضرة صادق افندى ابراهيم ص١١٦) ما يأتى :

(أنه قليل المتانة والمرونة وفتله غير متناسقة وكثيرة اللمعان وتتضخم متى وضعت فى الماء ويزيد حجمها بنسبة ٤٠ و٥٠ ٪ على حجمها الأصلى ، بخلاف الحرير الطبيعى الذى لا تتغير شعراته . ثم ان الحرير الصناعى خشن الملمس بالنسبة للحرير الطبيعى . كثير الرطوبة بنسبة ٢و٣ ٪ منها فى الحرير الطبيعى .)

٦ — وسائل تشجيع صناعة الحرير

أوضحنا فيما تقدم ما يقوم به الأفراد والحكومة من وسائل التشجيع لنشر صناعة الحرير فى مصر ، وهى وإن كانت قليلة فانها عظيمة خصوصا وأن الدعاية للصناعات المصرية فى أول نشأتها ، فلا بد أن تسير المشروعات الحديثة الصناعية رويداً رويداً حتى يثبت قدمها وتؤسس على دعائم قوية تستطيع صد غارات المنافسة الأجنبية الكثيرة العواصف والخطيرة العواقب .

إن وسائل تشجيع الصناعات الأهلية — ومن ضمنها صناعة الحرير — عديدة ليس لها حصر . وليس من الحكمة فى شىء سردها خصيصاً لصناعة واحدة ، بل يحسن درسها بصفة عامة حتى تستفيد منها جميع الصناعات ، ولذلك نكتفى فى هذا البحث بذكر بعض القوانين التى سنتها بعض الأمم الأجنبية لحماية وتشجيع صناعة الحرير منها :

١ — قانون رقم ١٧٣ فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ — أصدرته الحكومة الايطالية لوضع مصانع الحرير تحت إشرافها ، ثم تولت تنظيم بيع وتصدير البويضات وليس

لأحد حق الاشتغال بهذه الصناعة دون الحصول على ترخيص من الحكومة ، ولا يحصل على هذه الرخصة إلا من تعهد بتحسين نوع الحرير . وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أصدرت أمراً عالياً لتشكيل الهيئة الوطنية للحرير للعناية بزراعة شجر التوت وترقية صناعة الحرير . وفى ٧ اكتوبر سنة ١٩٣٠ أصدرت قانوناً رقم ٣٢٦٦ لانشاء محطة تجارب صناعية لفحص التقدم العالمى فى صناعة الحرير .

٢ — أصدرت حكومة البرتغال قانوناً رقم ١٤٩٣ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ لتشجيع صناعة الحرير . فأنشأت وزارة الزراعة مشاتل لشجر التوت اللازم لتربية دودة القز . وتوزع حاصلات هذه المشاتل مجاناً على أن يتعهد الحاصلون عليها باعطاء ورق التوت مجانا لمصانع الحرير . وكذلك سمحت الحكومة للأفراد بزرع شجر التوت فى الأراضى العامة الخالية من الزرع دون أن يكتسب الزراع حق ملكية هذه الأراضى بل تنحصر حقوقهم فى ملكية الأشجار التى غرسوها .

٣ — أصدرت حكومة البرازيل أمراً عالياً نمرة ١٦١٥٤ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لتشجيع صناعة الحرير بمنح المشتغلين بها الامتيازات الآتية :

ا — اعفاء جميع الآلات والأدوات اللازمة لاقامة مصانع الحرير من دفع الرسوم الجمركية .

ب — تمنح الحكومة مساعدات مالية للمشتغلين بتربية دودة القز .

جـ — تمنح الحكومة مساعدات مالية للمشتغلين بزراعة شجر التوت اللازم لتغذية دودة القز .

د — تمنح الحكومة مكافآت مالية للمشتغلين بغزل الخيوط الحريرية المصنوعة من شرانق وطنية .

وليست هذه القوانين والأوامر العالية هى الوحيدة الخاصة بتشجيع صناعات الحرير ، وانما هناك قوانين أخرى عامة أصدرتها الدول الأجنبية لتشجيع الصناعات الوطنية ومن بينها صناعة الحرير ، كقانون تشجيع وحماية الصناعات الوطنية الذى أصدرته تركيا فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ رقم ١٠٥٥ والقانون العراقى رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ وغيرها من القوانين

٥ — الكتان والتيل والقنب والسيسل فى مصر

١ — الكتان

ا — نبذة تاريخية

كان قدماء المصريين يزرعون الكتان بكثرة ويهتمون به اهتماما عظيما حتى بلغت شهرته الخارج . فكانت الأمم الأجنبية تتهافت على شراء منسوجاته ، وكان محصوله من أهم المحاصيل الزراعية المصرية . وكان الكتان يزرع فى وقت بذر القمح فى الحقول فى أواسط الدلتا غالبا . وكانت العادة المتبعة أن يزرع على حقل الكتان بذور الغلال أو البقول بحيث يكون الكتان بينهما .

وكان قدماء المصريين يفصلون الكتان عن بذرته بتمشيطه فلا يتلف القش ، وكانوا يعطنون الكتان فى حياض صغيرة مرتفعة عن سطح الأرض تملأ بالماء ليوضع فيها الكتان ويثقل بالأحجار حتى يغمره الماء الذى تسخره حرارة الشمس ، وبعدئذ يخرجون القش المعطن بعد ما تتفكك أليافه ويسهل فصلها عن سيقانها ، ثم يوضع القش فى الشمس لتجفيفه . ومتى تم ذلك يضرب بمدق من الخشب أو الحجارة ليفتت الجزء الخشبى الموجود فى ساق الكتان وتبقى الألياف ، ثم ينفضونها من الجزء الخشبى ويمشطونها بأمشاط من حديد حتى تنتهى عملية التنظيف . وكان يحتفظ بنوعين من الألياف الخارجية ليصنع منها فتايل المصابيح أو الحبال أو الدوبارة . أما الألياف الداخلية فتخصص للغزل والنسج لأنها أكثر بياضا وأجود نوعا من الأولى .

وكانت الألياف المخصصة للغزل تدق مرة أخرى على حجر مبلل لتنعيم الخيوط (وهذه العملية تتولاها ماكينات التمشيط فى المغازل الحديثة) وكانوا يغزلون الألياف بمغازل لاتختلف كثيراً عن المغزل البلدى المستعمل الآن فى القرى . وكانوا يمررون فتائل الألياف على مادة غروية لتكسبها متانة فتساعد على غزلها خيوطا رفيعة . وكانت تصقل الخيوط بضربها على حجر صلب مبلل ، ومتى تم نسجها تعاد عملية الضرب بالعصا الغليظة لتحسين القماش المنسوج من هذا الكتان .

وكانت مصر البلد الوحيد الذى يصدر المنسوجات الكتانية المختلفة كما شهد

بذلك معهد مباحث الكتان بارلندا . وكان العمال يجيدون صناعة شباك الصيد وأشرعة المراكب الشراعية فكانت هذه الصناعة موردا عظيما للثروة . ولذلك كان للكتان المصرى المنزلة الأولى فى الأوساط التجارية لغاية القرن الرابع عشر ثم بدأ فى الاضمحلال عند ما أدخلت زراعة القطن فى مصر وأصبح القطن المحصول الوحيد المعتمد عليه ، ولكن لما أظهرت الأمم الأوروبية شدة حاجتها الى الكتان بمناسبة الحرب العظمى شرعت مصر فى الاهتمام بزرعه وتوسيع المساحات المخصصة له كالآتى :

السنة	المساحة بالفدان	المحصول السنوى
١٩١٣ — ١٩١٤	٩٠٦	—
١٩١٤ — ١٩١٥	٨٦٦	—
١٩١٥ — ١٩١٦	١٤١٨	—
١٩١٦ — ١٩١٧	٥٦٠٠	—
١٩١٧ — ١٩١٨	٣٦٤٧	—
١٩١٨ — ١٩١٩	٢٩٧٢	—
١٩١٩ — ١٩٢٠	٥٦٣٩	—
١٩٢٠ — ١٩٢١	٥٥٥٣	—
١٩٢١ — ١٩٢٢	١٣٣٤	—
١٩٢٢ — ١٩٢٣	١٦٣٦ (١)	٨٠٨٣٢ قنطارا
١٩٢٧ — ١٩٢٨	٢٥٦٠	٨٠٩٩٤ »
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٤٠٩٣ (٢)	١٥٧٨٦٢ »

وقدر حضرة صادق افندى ابراهيم تكاليف الفدان المزروع كتانا بعشرين جنيها ، وينتج من هذا النبات نحو ٣٥ جنيها فيكون ربح الفدان الصافى ١٥ جنيها ، ثم انه قدر متوسط الفدان من الكتان بشكل سيقان دون تعطين بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ قنطارا (زنته ١٠٥ رطلا) وقدر محصول الفدان من الكتان بعد تمشيطه بنحو

(١) استخرج هذا الاحصاء حضرة صادق افندى ابراهيم من وزارة الزراعة وذكره في كتابه (المحاصيل الشعرية الليفية — ص ١٢٤)

(٢) الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ص ٢٤٧

٨ قناطير . وقدر ثمن القنطار القش بنحو ٣٠و٤٠ قرشا صاغا ، على أن شركة مصر للكتان قدخفضت ثمن القنطارمن ٣٠ الى ٢٠ (تقرير مجلس الادارة سنة ١٩٣١) . ويقل وزن الكتان بعد تعطينه ٢٠ ٪. وبعد دقه بنسبة ٥٠ ٪. فيكون محصول الفدان من الكتان الخام المنفوض يتراوح بين ٢٠و٢٥ قنطارا قدر ثمنه فى فرنسا بما بين ١٥٠ و٢٠٠ قرش سنة ١٩٢٣ (المحاصيل الشعرية ص ١٣٤) .

ب — صناعة الكتان

لم يهتم بصناعة الكتان جديا فى مصر غير بنك مصر الذى له فى كل باب من أبواب الصناعات المصرية أثر عظيم وفضل كبير فى اقامة صناعات جديدة وفى احياء أخرى توشك على الفناء . وفى مساعدة صناعة عجز أصحابها عن الاستمرار فيها وحدهم .

ففى سنة ١٩١٦ أسس حضرة الفاضل نجيب صروف بك شركة الكتان واستمر فيها حتى تكونت شركة مصر للكتان سنة ١٩٢٩ برأس مال أولى قدره خمسون الف جنيه مصرى فاشترت المصنع (١) المذكور سنة ١٩٢٩ وبدأت أعمالها بتحويل الكتان إلى شعر ثم توزيعه وتصريفه فى الداخل والخارج . فكانت شركة مصر تستحضر بذر الكتان من بلجيكا لتوزيعه على الزراع الذين يزرعونه لحساب الشركة . ومما هو جدير بالذكر أن ثمن الأردب من بذر الكتان البلجيكى يقدر بنحو ٤٢٥ قرشا بينما ثمن الأردب من البذر المصرى يقدر بما يتراوح بين ٢٠٠ و٢٢٥ قرشاً ، والسر فى ارتفاع ثمن البذر البلجيكى عن المصرى يرجع إلى جودة الصنف الأول وتفوقه فى الصناعة على الثانى ، ولهذا السبب اهتمت هذه الشركة باستيراد البذور من الخارج لتحسين زراعة هذا النوع فى مصر ، ومتى وفقت الى تحقيق هذه الغاية فلا بد أن يتحسن الانتاج المصرى فى هذه البذور ، فتستفيد مصر من هذه العملية الدقيقة فى زراعتها ومصنوعاتها وفى تحسين سعر هذه البذور التى تصبح مصرية .

ويتولى مصنع الشركة بمجرد تسلمه عيدان الكتان من المزارع المختلفة فرزها وترتيبها حسب حجمها وطولها ثم توضع وضعاً أفقياً فى الأحواض المجهزة بالماء الساخن والبارد تجهيزاً فنياً دقيقاً لتعطينها ، ومتى انتهت عملية التعطين

(١) زرت هذا المصنع الواقع بالقرب من شبرا البلد بالقاهرة فى ١٩٣٠/١/٢ فتفضل حضرة مدير المصنع بتزويدى بالبيانات القيمة التى اقتطفت الكثير منها فى هذا البحث .

تنشر هذه العيدان فى الشمس لتجفيفها ، وبعدئذ ترسل الى الآلات الخاصة بتحويلها إلى شعر . وعملية التعطين لازمة لأن الكتان غير المعطن صلب لما يوجد فى طبيعة أليافه من المواد الصمغية ، ولكن متى تحللت هذه المواد صار من السهل على الآلات فصل الشعر بعضه عن بعض ، وزيادة على ذلك فان التعطين يكسب الشعر قوة ومتانة . ومتى تمت عملية فصل الشعر بعضه عن بعض يفرزه العمال ويرتبونه حسب أنواعه التى أهمها (كتان الصنعة) أو الشعر ، وهو ذو الشعيرات الطويلة الملساء وله درجات مختلفة ، وهو أجود أنواع الشعر . أما (كتان المشاق) فعبارة عن الشعيرات القصيرة والغليظة ، وهو ما يتساقط من كتان الصنعة عند مروره على مراوح التنفيض وله درجات مختلفة وأخيراً يكبس الشعر المخصص للتصدير فى بالات كبالات القطن تقريباً ، ويصدر الجزء الأكبر منه لمصانع بلجيكا .

وهذا المصنع مجهز بأحدث الآلات الصناعية التى يشرف عليها خبير فنى بلجيكى والشركة جادة فى أعمالها وتبذل قصارى جهدها لاعادة ما كان لهذه الصناعة من الرواج والانتشار فى عهد الفراعنة كما قدمنا ذكره ، ولو أنه قد صادف هذه الشركة صعوبات كثيرة فى سنى حياتها الأولى كما جاء فى تقريرها الأول : (كنا فى ختام السنة الماضية أمام مقادير عظيمة من الكتان والمشاق ملك نجيب بك صروف وأمام أسواق جامدة ونزول فاحش فى الأثمان . فقر الرأى على قبول تنزيل سعر الشراء بنسبة نزول ثمن البيع وتقدير ٢٠ قرشاً بدلا من ٣٠ قرشاً ثمنا للقنطار القش)[١] ولتتمكن الشركة من تصريف كتانها أوفدت شابين مصريين إلى ارلندا وبلجيكا ، واستأجرت مخازن وأنشأت فيها مكتبين ، واستبقت أحدهما فى الخارج ليوافيها بأسعار الكتان وأخباره ، ويعيد تنظيف الكتان الموجود بها وفرزه لعرضه على أصحاب المغازل فى البلاد التى تغزل الكتان . وقررت الشركة أن تصنع جانبا مما فى بلجيكا دوبارة وحبالا ومما فى ارلندا غزلا لبيعه فى مصر . ولقد وافقت الحكومة المصرية على إعفاء مصنوعات الشركة من دفع الضريبة الجمركية . ولتضمن الشركة تصريف ما تنتجه من هذه الأصناف فكرت فى ايجاد طريقة مستديمة بانشاء صناعة الكتان فى مصر ، لتستهلك الكتان المشاق والرتب الواطية والمتوسطة . أما الرتب العالية منه فتصدر للخارج متى أتقن فرزها لارتفاع قيمتها فى الأسواق الأجنبية ولذلك أوصت الشركة على آلات من الخارج لتركيبها فى مصنعها الذى

(١) تقرير مجلس إدارة الشركة عن سنة ١٩٣١

ستنشئه فى القيراطين بالقرب من القناطر الخيرية لصنع الدوبارة والحبال بالطرق الميكانيكية بعد أن كانت قاصرة على صنعها بالأيدى . وكذلك اتفقت هذه الشركة مع شركة مصر لغزل ونسج القطن لتقوم هذه بنصيبها فى أعمال الكتان فأوصت على الماكينات اللازمة من الخارج لنسج الأقمشة الكتان ، أو الكتانية المخلوطة بالقطن . ولقد استعدت الشركة لعصر بذر الكتان بمعاصرها الموجودة بالقيراطين .

ج — الصادر والوارد من الكتان

ولقد صدرت مصر إلى بلجيكا وايطاليا وانجلترا وفرنسا وروسيا من الكتان الخام ما يأتى :

السنة	الكمية	القيمة
	كيلو جرام	جنيه مصرى
١٩١٩	٤٥٣٨٢٨	٦٠٧٩٤
١٩٢٠	٧٤٠٧٨٢	١٢٢٢٤٣
١٩٢١	٩٧٢٨٠	١٠٦٢١
١٩٢٢	١١٠٥٧٧	٦٩٧٦
١٩٢٣	١٤٦١٩٦	٩٧٩٨
١٩٢٧	٧١١٩٧٨	٢٧٢٨٥
١٩٢٨	٥٩٩٦٥٠	٣٩٥٤٠
١٩٢٩	٥٩٥٢٣٤	٤٦٢٤٥

وفى سنة ١٩٣٣ صدرت مصر لبريطانيا العظمى وبلجيكا ولكسومبرج وفرنسا وغيرها بمبلغ ١٠١١٢ جنيها مصرياً .

ولم تستورد شيئا من الخارج من الكتان الخام لحداثة المصانع التى تتولى غزله ونسجه بالقطر كما سبق إيضاحه . أما ما استوردته مصر من المصنوعات الأجنبية الكتانية فهى الحبال والدوبارة ومصنوعات أخرى ، ولما كانت هذه الأصناف تصنع كذلك من القنب وغيره من الألياف لم تفرق مصلحة الاحصاء المصرية كمية الوارد من هذه الأصناف حسب خاماتها . ولذلك سنذكرها إجمالا فى نهاية

هذا البحث لاشتراك أرقامها فى المصنوعات القنية وغيرها من الألياف . ومما هو جدير بالذكر أن العناية بزرع الكتان والاكثار منه لا يعود بالنفع العظيم على صناعات الغزل والنسج وحدها ، بل سيفتح أبوابا جديدة لاحياء وانشاء صناعات أخرى ، بفضل ما لبذر الكتان من الفوائد فى الأعمال الصناعية منها :

١ — ايجاد معاصر خاصة لاستخراج الزيت الحار من بذر الكتان .

٢ — استعمال بقايا البذر المعصور علفا للمواشى (الكسب) .

٣ — الانتفاع ببذر الكتان فى كثير من الأمور الطبية .

٤ — استخدام فضلات هذا البذر فى الأسمدة الزراعية .

وينتج عن الاكثار من إنتاج الزيت الحار المزايا الآتية :

١ — التوسع فى صناعة الصابون وبالأخص النوع الرخو منه .

٢ — انشاء صناعة حبر المطابع .

٣ — استخدام هذا الزيت فى استخراج نوع من الشحم .

٤ — استغلال هذا الزيت فى صنع نوع من الكاوتشوك (المطاط) .

٢ — التيـــــل

ا — زراعة التيل

أما التيل فيزرع فى مصر حول مزارع القطن وخلالها لحمايته من أتربة الطرق واعتداء المواشى . ولقد قام تفتيش الجيزة بتجارب عن زرع التيل فكان متوسط محصول الفدان من الياف التيل ١٣٢٤ كيلو جراماً فى التجربة الأولى ونحو ٧٤٨ كيلو جراماً فى التجربة الثانية ومن بذرته نحو ٣٨٢ كيلو جراماً فى الأولى و ٩٠٠ فى الثانية ، وبلغت تكاليف زراعة الفدان بمزرعة الجيزة نحو ٢٥ جنيهاً و ١٦٨ مليما . وفى أطيان مصلحة الأملاك الأميرية نحو ٦ جنيهات و ٨٥٠ مليما . وهى مرتفعة فى الأولى ومنخفضة فى الثانية ، ويرجع ذلك الى استعمال الطرق الحديثة الزراعية فى الثانية . ولا تقل الياف التيل المصرى جودة عن غيرها من التيل الأجنبى كما أثبت ذلك تقرير المعهد الملكى بانجلترا ، وما جاء فى أراء الغزالين فى أوروبا عند ما استشارتهم وزارة الزراعة . ولعدم اهتمام الزراع بأمر التيل فانهم لا يخصصون له مساحات محدودة ، ولذلك لا يمكن حصر المساحات المنزرعة منه فى مصر ولكن متى اتضح

لأصحاب الأملاك الزراعية فوائد التيل وشدة حاجات الصناعات المصرية إليه، فانهم لا يتأخرون عن تخصيص جزء من أطيانهم لزرعه خصوصاً عند ما تعنى بغزله ونسجه المصانع الأهلية ، وليس أدل على ضرورة العناية بهذا النوع من النباتات مما توضحه لنا الاحصاءات عما تستورده مصر من المصنوعات التيلية سنوياً من الخارج . ولقد قام حضرة صادق افندى ابراهيم بتجربة زرعه ، فاتضح له أن متوسط محصول الفدان من ألياف التيل النظيفة يتراوح بين طن وطن ونصف يختلف ثمنه من ٢٠ الى ٢٥ جنيهاً .

ب — المصنوعات التيلية والصادر والوارد منها

رغم جودة التيل المصرى وشدة أهمية المصنوعات التيلية وعظم حاجة القطر إليها فالعناية بغزلها ونسجها قليلة فى المصانع المصرية ، ويتضح ذلك مما يستورده القطر وما يصدره من المصنوعات التيلية وهى :

الأصناف	واردات ١٩٢٧		واردات ١٩٢٨		واردات ١٩٢٩	
	الكمية	القيمة ج.م	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
غزل تيل	كيلو ٧٩٩٩٧	١٥٠٥٧	٦٠٣٥١	١٣٦٩٢	٧٧٩٦٩	١٦١٤٩
خيط تيل للخياطة . .	ك ٢٦٤٨٩	٩١٨٠	٣٥٨٦٢	١٢١٠١	٣٤٧٩٥	١١٠٠٠
مناديل تيل	—	١٠٧٩٨	—	١٠٤٥٧	—	٨٧١٤
أقمشة تيل	ك ٢١٧٥	١٢٧٤	٣٢٧٣	١٨٧١	٣٥٥٤	١٩٣٤
أقمشة تيل	متر ١٤٧٩٨٧١	١١٥١٦٦	١٦٥٣٨٨٤	١٣٣٥٠٩	١٩١٩٦٩٤	١٤١٨٤٥
دنتلا من التيل . . .	—	٤١٤٤	—	٥١٧٥	—	٣٣٦٣
ملابس تحتانية مجهزة تيل	—	٢٣٨٨	—	٢٥٢٩	—	٢٣٨٣
ملايات وأكياس تيل	—	١٦٢٤٥	—	٢١٧٣٨	—	١٧٣٥٥
مفارش وفوط تيل .	—	٢٠١٩٧	—	٢٤٠٥٧	—	٢٣٧٥٦
بضائع تيل متنوعة . .	—	٤٧٩١	—	٦٩١٠	—	٤٩٨٩

أما ما صدرته مصر للخارج من المصنوعات التيلية فهو :

الأصناف	١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩		الجهات المصدر اليها
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
	ك	ج م					
خيط تيل . . .	٥٧٨٩٦	٥٢٢٤	١٨٠٦٣	١٨٠٢	—	—	بلجيكا
أقمشة تيل . . .	١٩ ك	٢١	٢٣	٢٣	—	—	—
ملابس تحتانية تيل	—	١٦	—	١٤	—	١٦٧	كوبا وبلاد أخرى
ملايات وأكياس تيل	—	٤	—	١٢	—	١٧	—
مفارش وفوط تيل	—	٤٧	—	٩٨	—	٥٣	انجلترا وبلاد أخرى
بضائع متنوعة تيل	—	٤٣١	—	٤٥٨	—	٥٨٣	الولايات المتحدة وغيرها

ومما يتضح من هذه الاحصاءات أن كمية وقيمة ما تصدره مصر للخارج فى هبوط ، لأنها لم تصدر شيئا من الخيوط التيلية سنة ١٩٢٩ بينما نرى الوارد من الأصناف التيلية فى ازدياد ، وهذا أكبر دليل على الزيادة المستمرة فى طلب هذه المصنوعات .

٣ — القنب (الجوت)[1] Jute

ا — زراعة القنب

وليست عناية الزراع فى مصر بالقنب أكثر من عنايتهم بالتيل ، بل إنها مهملة كل الاهمال ، وليس لدينا عن هذا النبات إلا ما قام به حضرة صادق افندى ابراهيم من تجربة زرع القنب سنة ١٩١٦ فى الأرض التى تفضل بها حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا بميت العجيل مركز طلخا . فكان محصول الفدان يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ قنطاراً من الألياف وقدر قيمة المحصول بين ٢٥ و ٣٠ جنيهاً .

وأرسلت وزارة الزراعة فى أغسطس سنة ١٩١٦ نماذج من ألياف القنب الهندى

---

(١) وهو المعروف باسم (الجوت — Jute) ويشبه فى منظره نبات الملوخية غير أنه يرتفع الى ثلاثة أمتار فوق سطح الأرض وتنجح زراعته فى جميع الأراضى الرملية .

(الذى تولى زرعها قسم البساتين) الى المجمع الامبراطورى فى لندن لفحصها فكانت النتيجة كالآتى :

الوصف — الألياف مختلفة الألوان وأغلبها أسمر مائل للاحمرار وبعضها مائل للاصفرار وهى ناعمة نظيفة ولكنها قليلة اللمعان .

المتانة — متانة غير عادية ومناسبة بوجه عام .

الطول — من ٥ الى ٩ وأكثرها من ٦ الى ٧ أقدام .

القيمة — يقدر ثمن الطن الواحد بما يتراوح بين ٣٦ و ٣٧ جنيها انجليزيا تسليم لندن حسب تقدير المحال التجارية .

يقال إن القنب أرخص خامات النسج وينتج الجزء الكبير منه فى الهند ، اذ يخصص لزرعه نحو أربعة ملايين من الأفدنة . وجميع الأراضى الصالحة لزرع الأرز تصلح لزراعة القنب ، وليست تكاليف زرعه فى الهند كبيرة غير أن استخراج أليافه يحتاج الى عناء كبير ولهذا السبب تحجم عن زرعه كثير من الأمم . ولم تستطع أمة من الأمم منافسة الهند فى هذا الصنف خصوصا وأن أجور العمال الهنود ضئيلة عدا كونهم تدربوا على استخراج هذه الألياف فصارت هذه العملية سهلة عليهم .

وكان ثمن الطن من ألياف القنب قبل الحرب يتراوح بين ١٣ و ٣٥ جنيها انجليزيا. ولقد قدرت وزارة الزراعة فى أغسطس سنة ١٩٢٤ تكاليف زرع الفدان من القنب فى مصر بما يأتى :

	مليم	جنيه
قيمة ايجار الفدان	—	٦
تكاليف الزراعة من بذور وري وجنى المحصول . .	٧٠٠	١
أجرة اليد العاملة	—	١٣
ثمن السماد	٢٠٠	١
المجموع	٩٠٠	٢١

ولما ظهر لها ارتفاع نفقات زرعه عدلت الوزارة عن نشر هذه الزراعة فى القطر ولكن يخيل لنا أن هذا التقدير فيه شيء من المبالغة لتحديد ٦ جنيهات مصرية للايجار و١٣ لليد العاملة خصوصا اذا علمنا أن نبات القنب لايشغل الأرض أكثر من أربعة شهور فى السنة .

ب — صناعات القنب وغيرها من الألياف

يصنع من القنب الحبال والدوبارة وأشرعة المراكب وأرضية المشمع وخيوط السجاد والزكايب على اختلاف أنواعها وبعض المنسوجات والأقمشة . ولما كانت مصر لم تهتم حتى الآن الا بصنع الحبال والدوبارة والشباك من ألياف الكتان والقنب والحلفا والسيسل والنخل : لذلك نذكر شيئا عنها رغم صغرها وسوء حالها.

يشتغل فى صناعة الحبال والدوبارة والشباك ٢٦٠٤ صانع منهم ١٣٨٩ إناثا فى سنة ١٩١٧ و ١٨٦٧ صانعاً منهم ٧٨٢ إناثاً فى سنة ١٩٢٧

ويشتغل فى أعمال القنب والكتان والجوت ٥٤٢ منهم ٧٦ إناثا فى سنة ١٩١٧ و١٥٢٧ صانعاً منهم ٢٢٤ إناثاً فى سنة ١٩٢٧ .

وأهم بلاد القطر المشهورة بصنع الحبال والدوبارة هما زفتى والاسكندرية . ولما كانت حالة هذه المصانع سيئة وغير صحية فان مصلحة الصحة اتخذت اجراءات حاسمة لالزام أصحابها بضرورة جعل هذه المصانع تتمشى مع القوانين الصحية لوقاية العمال مما يتعرضون له من الأمراض ويزعم أصحاب هذه الصناعة أن اضمحلالها يرجع الى شدة الشروط التى تحتمها مصلحة الصحة على هذه المصانع ، وأهمها إلزامهم بجعل أرض المصنع من الخرسانة والأسمنت وهذا مما يجعل تكاليف إنشاء هذه المصانع فوق مقدرتهم المالية، مع العلم بأن مالية أصحاب هذه المصانع على أسوأ مايكون خصوصا أن الأرباح التى يحصلون عليها قليلة لاتذكر لأنهم لايصنعون الدوبارة الجيدة المرتفعة القيمة بل الصنف الذى يستعمل داخلياً فى صناعة الحصر . أما الأكياس أوبعبارة أوضح (الأغبطة) التى تصنع فضئيلة القيمة اذ يباع المقطف بخمسة عشر قرشا . وجميع هذه الأعمال تتم بواسطة الأنوال اليدية .

ج — الصادر والوارد من مصنوعات القنب

وصدرت مصر أصنافا قليلة من مصنوعات القنب وهى : —

الأصناف	١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩		الجهات التى صدرت اليها
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
أدوات من القنب	—	٣٤٩٤	—	٣٦٩٩	—	٤١٨٥	الولايات المتحدة وانجلترا وبلاد العرب وفلسطين
قماش قنب مقطرن	— ك	٢٦٩	—	٤٣	—	١٤٣	انجلترا وبلاد أخرى
مشاق من كل نوع	٩٨٧١٠ ك	٩١١	٨٤٣٢١	٦٩٦	٧٦٥٥٤	٦٠٨	سوريا وفلسطين وبلجيكا
خرق من كل نوع	٢٧٧٧١٠٤	١٤٥٦٤	٣٨٤٩٧٤٥	١٨٨٠٣	٥٦٨٦٢٦٧	٢٨١٦٤	الولايات المتحدة وايطاليا وانجلترا وغيرها
مصنوعات من الألياف	—	٥٧٥	—	٤٣٥	—	٣١١	فلسطين وسوريا وتركيا

أما الواردات فهى :

الأصناف	١٩٢٧			١٩٢٩		١٩٣٣	
	الكمية		القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
			جنيه مصرى				
غزل القنب	١٩٦٧٨١	ك	٥٩٣٢٤	١٥٩١٤٤	٢١٩٦٤		
منسوجات من القنب .	٩٢٣١٧٥	ك	٢٣٤١٦	١٣٨١٦١٩	٣٥٦٠٨		
حبال قنب من كل نوع .	١٠٢٤٠٠٠	ك	٦١٦٧٥	١١١٠٨٧٤	٥٧٨٣٩		
دوباره من القنب . .	٥٣٨١٩٤	ك	٤٨٥٤٨	٦٢١٢٠٩	٥٣٥٦١		
قماش قلوع من القنب .	١٠٥٩٣	ك	١٩٢٣	٦٩٤٣	١٢٢٢		
« « . .	٤٨٩٧٣	متر	٤٥٨٢	٧٤٨٨٣	٦٩٤٧		
أدوات أخرى من القنب .	—		١٩٦٤٦	—	٢٢٠٥٠		
قماش قنب مقطرن . .	—		١١٣١٥	—	٢٣٨٤٥		
مشمع للأرضية . . .	٢٠٤٢٤٢	متر مربع	٢٧٢٢٤	١٧٤٧٥٨	٢١٨١٤		
مشمع لأغراض أخرى .	١٦١٥٠٣	متر	٢٢٨٦٤	٢١١٠٨٢	٢٧٤٢٢		
دوباره من القنب الهندى (الخيش)	٩٥٢٢٨	ك	٥٧٩٦	١٢٨٦٠٩	٧٩٧٠		
أقمشة من القنب الهندى .	٢٤١٣١	ك	١٣٤٨	١٧٢٩٦٨	٨٨٠١		
« « « . .	٣٦٣٦٧٨٢	متر	٧٨٠٨٥	٢٤٠٤٤٣٢	٤٩٤٣٦		
زكايب من القنب للقطن .	٤٦٣٦١١٦	ك	٢٥٠٥٧٧	٦١٢٤٩٩١	٣١٢٤٦١	١٤٣٨ طن	٨٧ر٤٠٠
« « للبصل .	١٧٨٢٧٥٩	ك	٨٧٢٣٩	١٧٦٥١٥٣	٩٨١٧٠	٤٨٩ «	١١ر١٠٠
« « للحبوب والسكر	٦٣٩٢٦٥٠	ك	٢٣٢١٦١	٥٩٢١٠٤٢	١٩٠٧٨٤	٩٤٠ كيلو	٦ر٧٠٠
« « لغير ذلك .	٣٥٥٤٠٦٣	ك	٨٨٦٢٩	٣٩٢٣٧٣٠	١٢٩٤٧٩	٤٥٥ «	٧ر٢٠٠
أدوات أخرى من القنب الهندى .	—		٤٩٣٦	—	١١٧٧٦		
مشاقة من كل نوع . .	٧٢٠٤٢١	ك	٢٣٣١١	٨٠٣٩٦٧	٢١٤٤٢		
خرق من كل نوع . .	٥١٨	ك	٢٢	—	—		
مصنوعات من الالياف .	—		٦٠٩٩	—	٧٨٤		

ولا بد من ملاحظة أن ما يدخل ضمن الاحصاءات الأخيرة الخاصة بالقنب ليس كله مصنوعات من ألياف القنب بل يطلق أحياناً على بعض المصنوعات المأخوذة خاماتها من الكتان والتيل وغيرهما من الألياف اسم مصنوعات من القنب خصوصاً فيما يتعلق بالحبال والدوبارة والزكايب . ولقد أهملنا عمداً ذكر المصنوعات التى يمكن استخراجها من بذر الكتان احتفاظاً بوضعها فى البحث الخاص بها (صناعات الزيوت) .

٤ — السيسل

يزرع هذا النبات بكثرة فى المكسيك وأفريقا الشرقية والهند . وينمو دون عناء مع قليل من العناية ولكن يزداد محصوله وتحسن قيمته إذا عنى بزرعه . والأراضى المصرية صالحة لزرع هذا النبات لاعتدال جوها وقلة أمطارها وانتظام وسائل الرى فيها . ويستخرج من ألياف السيسل القنب المعروف بين التجار بقنب السيسل .

عرف السيسل لأول مرة فى مصر عند ما استورده المستر (فلاور) مفتش عام مصلحة التغرافات فى سنة ١٨٩٤ ، الذى زرعه على جسور الترع المجاورة للسكك الحديدية مابين اتياى البارود ودنشال وغيرها من المواقع، وزرعه أيضاً فى مساحة صغيرة بقطا وازداد إلى أن بلغت مساحته نحو ١١٥ فداناً .

وكان القصد من انتشار زراعته استخراج أليافه وإدخالها فى نسج بعض الأقمشة والأمراس التى تستهلكها مصلحة السكك الحديدية . ولكن هذا النبات لم يصادف من العناية مايستحق ، إذ توفى المستر (فلاور) وجاء بعده من خلفه فلم يعن بالأمر وتركت النباتات تنمو نموها الطبيعى يموت منها ما يموت ويحرق منها ما يحرق حتى أبيد كثير منها ولولا شدة مقاومتها لاندثرت. وحصل بعد ذلك أن المسيو (لامبا) استأجر من الحكومة مزرعة القطا ولكنه لم يتمكن من استخراج ألياف السيسل ستأصله ليزرع محله الفواكه ولم يبق منه إلا ما كان مزروعاً على جسور الترع .

واستأجر ألمانى مزرعة السيسل من الحكومة عقب ذلك ولكن فاجأته الحرب العظمى فلم يمكث طويلا ، وخلفه صديق له يدعى (مديتا) اشترك معه آخر يدعى (بوتشتى) ووفقا أخيراً إلى استخراج الألياف من السيسل المزروع بين اتياى

البارود ودنشال ، وأقاما معملا صغيراً بالقرب من محطة صفط الملوك ، وكان يصدر الجيد من الألياف إلى الخارج ويصنع من الباقى حبالا غاية فى المتانة .

ولقد قام الخبير الزراعى المسيو (جوانيدس) والمسيو (ماكس ريتو) والمهندس (كارايانوس) بتكوين شركة الألياف المصرية لزرع السيسل فوافقت الحكومة المصرية على تأجير هذه الشركة ألفى فدان من الأملاك الأميرية بمديرية البحيرة لخمسين سنة تشجيعاً لهذه الزراعة بأجر زهيد فتمكنت من زرع ٨٠٠ فدان اتضح لها أن محصول هذا النبات أوفر منه فى سائر البلاد الأخرى وأن أليافه أجود من الألياف المعروفة منه وأن محصول الفدان يتراوح بين طن وطن ونصف وكان سعر الطن فى الأسواق قبل الحرب ٤٠ جنيهاً مما يزرع فى أفريقا الشمالية وهو قريب من النوع المصرى . وكثيراً ما صعد هذا السعر إلى ٦٥ جنيهاً ولكنه لم يهبط عن ٢٠ جنيهاً . وبلغ ثمن الطن منه أثناء الحرب العظمى بين سبعين وتسعين جنيهاً . فاذا فرض أن سعر الصنف المصرى ٣٠ جنيهاً وفرض أن مقدار محصول الفدان الواحد لا يقل عن طن واحد كان ايراد الفدان منه فى مصر ٣٠ جنيهاً . وتزرع من هذا النبات مساحة صغيرة لا تزيد على سبعين فداناً بنـــاحية الخانكة مركز شبين القناطر . ويقول حضرة صادق افندى ابراهيم إن تكاليف زرع الفدان من السيسل تتراوح بين ١٠ و ١٢ جنيهاً مصرياً وأن أرباح زرع هذا النبات تزداد بالتوسع فى زرعه . ويقول ان ما يصدر للخارج من محصوله السنوى يبلغ نحو ١٢٠٠ طن وان ما يستهلك داخلياً من المحصول المحلى يبلغ نحو ١٣٠٠ طن لاستخدامه فى بعض الصناعات الأهلية .

أما ألياف السيسل ففضلا عن صلاحيتها لاستخراج الأنسجة المختلفة فانها صالحة لصنع الفرش الخشنة . ويقال انه يمكن استخراج كحول نقى بدرجة ٩٠ من فضلات ألياف هذا النبات . وكذلك يمكن صنع (رب الورق) من هذه الفضلات .

الفصل الرابع

الصناعات الغذائية الهامة فى مصر

---

١ — صناعة السكر

ا — نبذة تاريخية

قيل إن قصب السكر كان معروفا فى العصور الماضية فى آسيا الجنوبية . وعرفه اليونانيون فى الهند عند ما أغار عليها الاسكندر وكانوا يسمونه (Miel de Roseau) أو (Saccharon) الذى حرفه الرومان الى (Saccharum) وأخذت اللغة الفرنسية منه كلمة (Sucre) واشتقت الانجليزية منه كلمة (Sugar) .

ويقال ان الفضل فى ادخال زرع قصب السكر فى القطر المصرى يرجع الى العرب . ويقول المسيو (Girard) أحد علماء الحملة الفرنسية الذين رافقوا نابليون فى مصر (إن زرع قصب السكر انقرض من أراضى الدلتا التى كانت تشغل أحسن مساحاتها من القرن الثامن) ولما تولى المغفور له محمد على باشا الولاية على مصر عنى بزرع القصب ، فأقام له أربعة مصانع كبيرة لاستخراج السكر من عصير القصب وبلغ ما كانت تنتجه هذه المصانع المصرية من السكر بين ٣٠٠٠ و ١٣٠٠٠ كانتال (الكانتال ٥٠ كيلوجرام) كما جاء فى كتاب كلوت بك (لمحة تاريخية) .

وقال آخرون ان مصانع السكر التابعة للدائرة السنية كانت تنتج نحو ٢٣٥٠٠٠٠ قنطار من السكر الخام فى سنة ١٨٣٣ وبلغ قيمة الوارد من السكر سنة ١٨٣٦ نحو ٦٦٦٠٠٠ فرنك وكانت مصر لا تصدر شيئا من هذا الصنف وقتئذ .

ولما هبط سعر القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية سنة ١٨٦٥ هبوطا مريعا حاول اسماعيل باشا انقاذ البلاد من هذه الأزمة الخطيرة فأكثر من زرع القصب لتعويض مصر ما خسرته بأسباب نزول أسعار القطن من جهة وادخال صناعة جديدة ذات ايراد وافر من جهة أخرى . فأنشأ فى أملاكه الخاصة ١٨ مصنعا لانتاج السكر . وكانت هذه المصانع مجهزة بأحدث العدد وأتقن الآلات . ومد لها

نحو ٦٣٣ كيلو مترا من الخطوط الحديدية لتقريب المسافة الواقعة بين مزارعه ومصانعه وتسهيل المواصلات فلا يضيع الوقت فى نقل القصب على ظهور الابل أو عربات النقل ثم تخفيض نفقات نقل هذه الخامات فكانت هذه المصانع تنتج من السكر والعسل الاسود والروم (Rhum) ما يقدر بنحو ١٧٠٫٠٠٠ جنيهاً سنويا . ولكن لم تأت هذه المصانع بالفائدة المرغوبة رغم النفقات العظيمة والمجهودات المتواصلة التى بذلها اسماعيل باشا . وكان السر فى عدم نجاح هذه الصناعة فى ذاك العصر يرجع الى الأمور الأساسية الآتية :

١ — تحتاج زراعة القصب الى كميات كبيرة من الماء للرى بخلاف المزروعات الأخرى .

٢ — يمكث القصب فى الأرض مدة طويلة .

٣ — هبوط ثمن القصب عن ثمن القطن بكثير .

٤ — ضرورة تصريف القصب للاستهلاك بمجرد نزعه من الأرض خشية ضياع مادته السكرية بسرعة جفافه . وهو من النباتات التى لا يمكن تخزينها بخلاف القطن .

٥ — منافسة البنجر للقصب .

ولهذه الأسباب كانت المصانع المصرية لا تنتج غير السكر الخام لغاية سنة ١٨٧٩ وكانت ترسل الجزء الأكبر منه الى المصانع الأجنبية فى الخارج لتكريره وإعادته لمصر لعرضه فى الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة عما لو كان يتم تكريره فى الداخل .

ولما أيقن الزارع من قلة ايراد أراضيه التى خصصها لزراعة القصب أخذ يتحول عن هذه الزراعة وأخذ يخصصها شيئا فشيئا لزراعات أخرى ثم عاد الى الاكثار من زرع القطن . والاحصاءات الآتية تدلنا على تطور المساحات التى كانت مخصصة للقصب من سنة ١٩٠١ لغاية الآن :

السنة	المساحة بالفدان
١٩٠١ — ١٩٠٢	٨٨٫٠٥٧
١٩٠٤ — ١٩٠٥	٦٠٫٠٤٢
١٩٠٥ — ١٩٠٦	٥٠٫٦٤٥
١٩٠٧ — ١٩٠٨	٣٨٫٥٦٢

السنة	المساحة بالفدان
١٩١٠ — ١٩١١	٤٥٫٥٩٩
١٩١٤ — ١٩١٥	٥٢٫١٨١
١٩١٥ — ١٩١٦	٥٩٫٢٢٤
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٥٢٫٠٦٣
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٤٧٫٢٩٤
١٩٢٦ — ١٩٢٧	٥٦٫٧٥٧
١٩٢٧ — ١٩٢٨	٥٣٫٩٥٣
١٩٢٩ — ١٩٣٠	٥٣٫١٥٩
١٩٣٠ — ١٩٣١	٦٥٫٢٩٨
١٩٣١ — ١٩٣٢	٧٠٫٠٥٥

فكانت المساحة المخصصة لزراعة قصب السكر فى سنة ١٩٠١ نحو ٨٨٫٠٥٧ فدانا وهى أقصى مساحة بلغتها هذه الزراعة حتى الآن ثم بلغت فى سنه ١٩٠٧ نحو ٣٨٫٥٦٢ فدانا وهى أقل مساحة خصصت لزراعة القصب فى هذه المدة . ثم أخذت هذه المساحة تتراوح بين الزيادة والنقصان الى أن تدخلت الحكومة فى الأمر أخيرا كما سنبين ذلك فيما بعد .

ولقد أصاب مصانع السكر التابعة للدائرة السنية شىء كثير من العطل والكف عن الانتاج بفضل ماأصاب مصر من التدخل الأجنبى فى ماليتها فى عهد اسماعيل باشا. وفى سنة ١٨٨١ تأسس مصنع الحوامدية لتكرير السكر وفى سنة ١٨٩٢ صرح لهذا المصنع بانتاج السكر الخام . وأطلق على هذه المصانع اسم (شركة السكر والتكرير المصرية) . وفى سنة ١٨٩٢ تأسست الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى فافتتحت مصنع (الشيخ فضل) بالقرب من المنيا . وفى سنة ١٨٩٥ شرعت فى إنشاء مصنع لها فى نجع حمادى . وفى سنة ١٨٩٧ اندمجت شركتا (السكر والتكرير المصرية) و(الشركة العامة لصناعة السكر وتكريره) بعضهما فى بعض . واشترت فى سنة ١٩٠٣ المصانع التسعة التابعة للدائرة السنية . وكانت هذه الشركة العامة تنتج السكر بخسارة ولذا أوشكت على الأفلاس لولا انقاذها عن طريق تسوية أعمالها بصفة ودية فاستطاعت بعدئذ العودة الى الانتاج فى سنة ١٩٠٥ ولكنها لم تتمكن من إعادة تشغيل مصانعها بل اكتفت بفتح أبواب خمسة منها .

ولم يكن عدم التوفيق حليف هذه الشركة وحدها بل كان هذا الفشل ملازما لهذه الصناعة أينما حلت فى الأراضى المصرية ومهما قام به الأكفاء والأغنياء من المصريين .

ولقد أنشأت شركة السكر والأراضى المصرية المساهمة مصنعا فى البلينا (مديرية جرجا) فلم يستمر فى الانتاج أكثر من ثلاث سنوات، وكذا مصنع سلطان باشا فى دمارس بالقرب من المنيا لم يستمر طويلا فى الانتاج ووقفت أعمال مصنع نجع حمادى سنة ١٨٩٨ الذى أنشأه حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال ولم يستمر مصنع بطرس واخوانه فى برديس (مديرية جرجا) فى أعماله أكثر من سنتين ١٨٩٨ — ١٩٠٠ وكذا لم يطل أجل مصنع الخواجه ويصا بقطر أكثر من سنتين فكان الفشل لايفارق هذه الصناعة وكانت الخسارة مؤكدة لكل من تعرض لانتاج السكر مهما بلغ من العلم والدراية الزراعية والصناعية فكانت العوامل الخارجية هى التى توقف هذا الانتاج ولا تدع له أى مجال للظهور فى ميدان العمل الصناعى وكانت هذه العقبات فى غير مقدور الأفراد مكافحتها وحتى كان لايقوى على مقاومتها الجماعات بل كان لابد للحكومات من الأخذ بناصر هذه الصناعة وحمايتها من المؤثرات الخارجية التى كانت تقضى عليها وهى فى مهدها وكانت تنحصر أسباب عدم نجاح هذه الصناعة فيما يأتى :

١ — منافسة الحكومات الأجنبية التى كانت تنتج السكر من البنجر بفضل الأعانات السخية التى كانت تقدمها لزراع البنجر (القليل القيمة والكثير المحصول والمادة السكرية) فكان ذلك يقضى على استخراج السكر من القصب (المرتفع القيمة والقليل المحصول) .

٢ — استبدال أصحاب الأطيان فى مصر زراعة القصب بالقطن لارتفاع ثمنه عن القصب فى أكثر السنوات .

٣ — ارتفاع ثمن سكر القصب عن سكر البنجر .

٤ — اختراع مواد أخرى سكرية كيماوية مثل (السكارين) وغيره من المواد التى كانت شائعة الاستعمال فى أيام الحرب الكبرى لتحل محل السكر .

٥ — قلة الأموال المخصصة لاستخراج السكر من القصب .

٦ — صعوبة استخراج السكر من القصب عن استخراجه من البنجر نسبيا .

٧ — دخول كثير من رؤساء مصانع السكر المصرية سابقا فى مضاربات غير

موفقة فكانت كل هذه الأمور مجتمعة من أقوى العوامل المؤدية الى عدم نجاح صناعة السكر فى مصر فى الأزمان الماضية . والاحصاء الآتى يوضح لنا تطور انتاج السكر فى مصر من سنة ١٨٩٦ لغاية ١٩٠٩ (بالزكيبة زنة مائة كيلو جرام) ومن سنة ١٩٢٢ لغاية الآن (بالطن زنة ألف كيلو جرام) .

فى سنة ١٨٩٦ / ٩٧	نحو ١٧٥٠٠٠	و ١٨٩٨ / ٩٩	نحو ٢٦٧٠٠٠
و ١٩٠٠ / ١	نحو ٣٢٤٠٠٠	و ١٩٠٢ / ٣	نحو ٩٥٥٣٠٠
و ١٩٠٤ / ٥	نحو ٤٧٧٣٦٠	و ١٩٠٦ / ٧	نحو ٤١٦٦٤٠
و ١٩٠٨ / ٩	نحو ٣٤٨٤٣٧		
و ١٩٢٢	نحو ١١٠٦٤٧	و ١٩٢٣	نحو ٩٦٠٠٧
و ١٩٢٤	نحو ٧٢٢٢٠	و ١٩٢٥	نحو ٨٠٠١٣
و ١٩٢٦	نحو ٩٥٨٩٦	و ١٩٢٧	نحو ٧١٥٥٣
و ١٩٢٨	نحو ٩١٣٦٠	و ١٩٢٩	نحو ١٠٨٩٥٢
و ١٩٣١	نحو ١٢١٨٠٠	و ١٩٣٢	نحو ١٤٧٣٩٢

ويتضح من هذا الجدول الاحصائى أن هذه الصناعة آخذة فى التقدم وزيادة الانتاج بطريقة منظمة ومطردة من سنة ١٩٢٩ . وإنا لنرجو لها دوام التقدم لما فيه صالح الشركة والجمهور . وأن ينتفع الجمهور بشىء مما تنتفع به الشركة . وأن يكون له نصيب فى الأرباح عن طريق تخفيض سعر السكر فى القريب العاجل حتى يرجع على الأقل إلى ما كان عليه قبل نظام (الريجى) الجديد .

ب — انتعاش صناعة السكر

ويرجع الفضل فى انعاش صناعة السكر فى مصر إلى نشوب الحرب العظمى التى مكنت (شركة عموم فابريقات السكر والتكرير المصرية) من وضع يدها على الأسواق المحلية لخلوها من المنافس العتيد — السكر الأجنبى — وبصفة خاصة المستخرج من البنجر الذى كان يرد إلى القطر من النمسا وألمانيا وروسيا . ولم يكن لهذه الحرب الكبرى فضل فى انعاش صناعة السكر وحدها بل انها أوجدت النهضة الصناعية الحديثة التى تعمل بجد ونشاط لاعادة ما كان لمصر فى الصناعات من مجد وسؤدد .

ولما كان ما تنتجه مصانع السكر المصرية من السكر الخام قليلا لا يكفى لتموين

مصانع السكر حتى ولا يكفى للاستهلاك الداخلى اضطرت الشركة الى استحضار كميات وافرة من الخارج كما جاء فى الاحصاء الآتى :

الأصناف	الكمية فى سنة ١٩٢٧	الكمية فى سنة ١٩٢٩
	كيلو جرام	كيلو جرام
سكر خام	٢ر٠٤٩ر٩١٦	—
« مكرر	٢٠ر٩٣٧ر٩٣٥	٥٣ر٠٧٢ر٣٧٣
« البنجر	٢٨ر٧٩٠ر٨٦٤	٤ر٧٠٤
« ناعم	١ر٢٧٨	٤٤ر٧٢٩ر٤٢٧
« نبات	٢٠٨ر٠٥١	١٨٣ر٣١٣
« مدنى سكارين	١٥ر٩٢٧	٩ر٢٣٣
الجملة . . .	٥١ر٩٩٤ر٢٧١	٩٧ر٩٩٩ر٠٤٩

وكفت مصر أو استغنت عن استيراد السكر الخام من الخارج منذ سنة ١٩٢٩ وهذا أكبر دليل على نجاح هذه الصناعة ودخولها فى عهد جديد . الانتاج الموفق . وإنما يلاحظ أن مصر استوردت فى سنة ١٩٢٩ كميات كبيرة من السكر المكرر والناعم لا لعجز فى الانتاج أو تقصير فى صناعة السكر بل لتقدم صناعات الحلوى كحفظ الفواكه وتجفيفها والمربيات وغيرها من المواد الغذائية التى أساسها السكر لأنها تقدمت تقدماً سريعاً لا يتعادل مع قوة انتاج مصانع السكر المحلية . ولهذه الأسباب كلها أخذت جميع واردات السكر على اختلاف أنواعها فى النقصان بفضل الضريبة الجمركية التى منعت تقريباً ورود هذه الأصناف من الخارج .

أما فى سنة ١٩٣٣ فكان الوارد من أصناف السكر كالآتى : —

النوع	القيمة بالجنيه	المقدار بالكيلو جرام
سكر بنجر مكرر	٩ر٥٤٩	١ر١١٤ر٢٠٨
« قصب «	٥٠	٣ر٤٦٦
« مكرر لم يذكر	٢٨٤	١٥ر٦١١
« نبات	١٦١	١١ر٤١٤
« قصب خام غير مخصص للتكرير	٩	١٨٠

ورغم أن المصانع المصرية كانت لاتنتج جميع ما يحتاج اليه القطر من أصناف السكر فانها كانت تصدر للخارج القليل من السكر المكرر . فصدرت نحو ٦٥٤ طناً فى سنة ١٩٢٧ و١٧٧ طناً فى سنة ١٩٢٩ ونحو ١٢٥١ كيلو جراماً فى سنة ١٩٣١ واذا أضيفت الكميات الواردة من الخارج من أصناف السكر الى ما أنتجته المصانع المصرية واستبعد من هذه المقادير ما صدر منها للخارج فيكون الباقى فى الأسواق المصرية للاستهلاك هو كالآتى :—

صافى الوارد — ٥١ر٩٤٠ طنا سنة ١٩٢٧ — ٩٧ر٨٢١ طنا سنة ١٩٢٩

المحصول المحلى — ٧١ر٥٥٣ » » — ١٠٨ر٩٥٢ » »

الجملة — ٢٣ر٤٩٣ » » — ٢٠٦ر٧٧٣ » »

أما ما صدرته مصر من السكر فى سنة ١٩٣٣ فهو كالآتى :—

النوع . . . . . — القيمة بالجنيه — المقدار بالكيلوجرام

سكر قصب مكرر — ٢٠٦ر٥٠٠ — ٢٢ر٩٨٥ر٢٥٠

ولقد جاء فى التقرير السنوى الذى وضعه مجلس ادارة الشركة عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ أن مقدار ما استهلكه القطر من السكر فى هذه السنة بلغ نحو ١٢٥ر٠٠٠ طناً ولكن اذا علم أن المصانع المصرية أنتجت فى سنة ١٩٣١ نحو ١٤٧ر٣٩٤ طناً ولم تستورد شيئا وانما صدرت الى البلاد الأجنبية الشرقية المزاحمة للقطر نحو ١ر٢٥١ كيلوجراماً بمبلغ ٢٧ جنيهاً ثم صدرت الى السودان نحو ٣ر٧٠٦ طناً فيكون مجموع ما صدرته للخارج هو ٣ر٧٠٧ر٢٥١ كيلو جراماً أى نحو ٣ر٧٠٧ طناً . فاذا استبعد مقدار الصادر مما أنتجته الشركة (١٤٧ر٣٩٤ — ٣٧٠٧) كانت كمية السكر الباقية فى مصر هى ١٤٣ر٦٨٧ طناً واذا سلمنا جدلا أن مقدار ما استهلكه القطر من السكر فى العام المذكور من هذه الكمية الباقية من المحصول بعد التصدير (١٤٣ر٦٨٧ — ١٢٥ر٠٠٠) كان مقدار الباقى مما أنتجته الشركة بدون تصريف ومحفوظ فى مخازنها نحو ١٨ر١٨٧ طناً . وبما أن الأمر كذلك فلماذا لم تخفض الشركة أسعارها حتى يقبل الجمهور على هذا الصنف من المصنوعات الضرورية له فى غذائه فتتمكن بهذه الخطة من توزيع جميع ما تنتجه سنويا . وانما يقال من ناحية أخرى انه كان موجودا بالقطر كميات من السكر الذى استورده التجار قبل ارتفاع الضريبة الأخيرة وخزنوه لتصريفه بهذه الأسعار المرتفعة . واذا كان كذلك أيضا فهذه أسباب قوية تدعو الى أن تخفض الشركة أسعارها فتتغلب على الأسواق وتحميها

من هذه البضائع المخزونة فتستفيد من هذه الطريقة بتصريف جميع حاصلاتها وترفع شيئاً كثيراً من عبء غلاء المعيشة على المستهلك خصوصا اذا علمنا أن الكميات التى كانت موجودة فى القطر من أصناف السكر المستورد والمصنوع محليا فى سنة ١٩٢٩ بلغ نحو ٢٠٦٫٦٧٢ طناً وهو يزيد بكثير عما وجد لدى الشركة من أصناف السكر فى سنة ١٩٣١ وهو ١٤٧٫٣٩٤ طنا وعرضته فى الأسواق فلم تستطع تصريف هذه الكمية بأجمعها . ولذا نستنتج من هذه البيانات الاحصائية أن مصر تستهلك سنويا من السكر على اختلاف أنواعه ما لا يقل عن ٢٠٠٫٠٠٠ طن خصوصا وان مصانع الحلوى فى تقدم سريع بفضل عناية قسم البساتين بنشرها .

وقد يهمنا معرفة أسباب تدهور أسعار السكر وتقلبها اذ عليها ينظم الاستهلاك لأنه كلما كانت أسعاره معقولة مقبولة أقبلت عليه الصناعات المؤسسة على هذا الصنف ثم لا يعمد المستهلك الى طرق الاقتصاد الدقيقة لتخفيض معدله اليومى من هذا الصنف لأنى أعلم كل العلم بأن الكثير من الناس المقتصدين فى معاشهم عدلوا عن استهلاك السكر المربع وأخذوا يستعملون السكر المسحوق عند ما ارتفع سعر الصنف الأول سنة ١٩٣١ عقب اتفاق الحكومة مع الشركة وقد يسخر البعض من اتخاذ هذه الوسائل الاقتصادية فى الأمور المعاشية بحجة أنها لا توفر إلا الشىء القليل مع أنهم لو علموا أن البحار يزداد ماؤها والنيل يفيض علينا بفضل ما تتساقط عليه من قطرات الماء . والصحارى ان هى إلا ذرات من الرمال نكاد لا نبصرها والرجل الحكيم من علم تدبير معاشه بموازنة مصروفاته على قدر ايراده .

وكانت أسعار السكر تحدد بالقطر قبل النظام الجديد حسب الحركة التجارية فى أسواق الاسكندرية والقاهرة . فكان متوسط الأسعار بالقرش عن كل قنطار كالآتى :

الصنف	١٩٢٦		١٩٢٧		١٩٢٩	
	القاهرة	الاسكندرية	القاهرة	الاسكندرية	القاهرة	الاسكندرية
	قرش	قرش	قرش	قرش	قرش	قرش
سكر كسر	١٠٤	٢٠٢	١٠٥	١٠٣	٨٤	٨١
« روس	١٢٩	١٢٦	١٢٠	١١٧	٩٨	٩٤
« مربعات	١١٤	١١١	١١٨	١١٥	٧٤	٩٣
« مسحوق ابيض . .	٩٦	٩٨	٩٢	٩١	٦٤	٦٣
« سنترفيش	٨٩	٩٠	٨٧	٨٤	٦٠	٦٤

ولقد بلغت إيرادات الشركة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ كالآتى :

جنيه مصرى	
٨٦٠ ١٠٫٩١١	ثمن بيع السكر المكرر .
١١٫٦٧٨	إيرادات مختلفة .
١٫٩٢٤٫٣١٠	ثمن السكر الموجود بمخازن الشركة .

وبلغت نفقات الانتاج وغيرها من المصاريف نحو ٣٫٧٥٣٫٨٠٢ وكان مقدار صافي الأرباح نحو ١٨٦٫٨٧٢ منه مبلغ ٩٢٫٨٢٦ نصيب الحكومة فى هذه الأرباح والباقى هو نصيب الحكومة بعد استبعاد مصاريف الانتاج وهذا طبقا لما جاء فى تقرير الشركة عن سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ .

ج — حماية الحكومة لصناعة السكر

وقد تكون الأسباب التى دعت الحكومة الى العناية بحماية هذه الصناعة عديدة ربما كان أهمها إكثار المصانع العالمية من إنتاج السكر حيث بلغ فى السنوات الأخيرة كالآتى :

تقرير عصبة الأمم فى ٤ يوليه سنة ١٩٢٩

السنة	الانتاج بالطن
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٢٤٫٧٧٨٫٠٠٠
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٢٥٫٦٢٠٫٠٠٠
١٩٢٦ — ١٩٢٧	٢٤٫٧٠٤٫٠٠٠
١٩٢٧ — ١٩٢٨	٢٦٫٦٦٦٫٠٠٠
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٢٨٫٢١٨٫٠٠٠

وكان لهذه الزيادة المستمرة أكبر أثر على هبوط أسعار السكر حيث بلغ متوسط سعر الطن من الناعم والخام بسوق لندن كالآتى :

السنة	مليم جنيه
١٩٢٤ — ١٩٢٦	١٥ ١٥٠
١٩٢٧	١٣ ٦٩٠
١٩٢٨	١١ ٥١٠
١٩٢٩	٨ ٩٥٠

السنة		مليم جنيه
١٩٣٠	(يناير)	٧٣٠ ٦
١٩٣٠	(يونيه)	٩٦٠ ٤

وهبط سعر الطن (تسليم الاسكندرية) الى ٢٧٠ قرشاً عن السكر الوارد من جاوه وبولونيا والى ٢٠٠ قرشاً عن السكر الوارد من تشيكوسلوفاكيا . ورغم هذا الهبوط فلم يمكن لمصانع السكر العالمية تصريف جميع ما أنتجته بل بقى لديها كميات مخزونة بلغت نحو ٥ر٥ مليون طن فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ .

ولقد بلغ الانتاج والاستهلاك العالمى للسكر الخام سنة ١٩٣٠ كالآتى :

الكمية بالألف طن

القـــارة	الانتـــاج	الاســتهلاك
أمريكا	٩ر٧١٢	٨ر٧٧٥
أوروبا	٨ر٣٢٨	١٠ر٠٤٠
أفريقا	٧٣٠	٧٦٥
مايخص مصر منها	٩٠	١٨٠
استراليا	٦٠٧	٤٢٥
الجمـــلة	٢٤ر١٠٧	٢٣ر٩٨٥

فيكون الزائد عن حاجة الاستهلاك العالمى هو ١٠ر٠٢٢ (ألف طن) مضافا اليه الكميات المخزونة من السنوات السابقة دون تصريف .

ولما كان السكر عاملا ضروريا لصناعات عديدة مختلفة فضلا عن كونه من لوازم الغذاء الحيوية فقد تعاقدت الحكومة فى سنة ١٩٣١ مع شركة السكر العامة رغبة فى حماية هذه الصناعة من منافسة السكر الأجنبى الذى انخفضت قيمته الى حد يمنع السكر المصرى من الدخول فى الأسواق المحلية ثم لمساعدة زراع القصب وجعلهم لايتركونها لقلة ايرادهم وبخس أسعار حاصلاتهم . فصارت تسير هذه الصناعة منذ هذا التعاقد على نظام الريجى المتبع فى فرنسا فى صناعات الكبريت والدخان ثم رفعت الضريبة الجمركية على الوارد من أصناف السكر الأجنبى وجعلتها

سبعة جنيهات عن كل طن من السكر الوارد ثم رفعتها الى ٩ ثم رفعتها فى مايو سنة ١٩٣٢ الى ١٢ جنيها مصريا وبهذه السياسة الجمركية الحكيمة كاد ينقطع الوارد من هذا الصنف. ثم فرضت الحكومة ثلاثة جنيهات عن كل طن من السكر المصنوع داخليا (رسم انتاج) ونظير هذه الحماية والتشجيع تعهدت الشركة للحكومة على أن:

١ — تنتج فى القريب العاجل جميع ماتحتاج اليه مصر من السكر.

٢ — تحدد أسعار السكر بالاتفاق مع الحكومة.

٣ — تسمح للحكومة بمراجعة حساباتها سنويا وأن تقبل مندوبين اثنين تعينهما لحضور اجتماعات مجلس الادارة.

٤ — تستخدم القصب المصرى فى صناعتها دون استيراد السكر الخام من الخارج إلا عند عدم كفاية محصول القصب على أن تحدد سعر القصب اللازم للشركة.

٥ — تعمل على تخفيض نفقات الانتاج كلما استطاعت الى ذلك سبيلا.

٦ — تضع الشركة نظاما يكفل تعميم توزيع السكر بسهولة على التجار والمستهلكين بعد إقرار وزارة المالية عليه.

وأصبحت أسعار السكر بالجملة بالقرش حسب هذا الاتفاق فى سنة ١٩٣١ كالآتى:
سكر كسر ١٠٧٫٨ عن القنطار وسكر روس ١١٥ عن القنطار وسكر مربعات ١١٠٫٧٥ عن القنطار وسكر بلاط كسر ١٠٣٫٣٠ عن القنطار وسكر ناعم ٢٠٣ عن القنطار. ثمن الكيس زنة مائة كيلو جرام.

وهذه الأسعار تسليم الحوامدية أو شونة الشركة بالقاهرة والاسكندرية. أما فى الجهات الأخرى فتضاف الى هذه الأسعار مصاريف النقل. ويجوز لتجار التجزئة الشراء من الشركة مباشرة اذا لم يستطيعوا الحصول على ما يلزمهم من تجار الجملة بشرط ألا تقل طلباتهم عن مائة كيس من أى نوع كان والا يقل الشحن بالسكة الحديد عن حمولة عربة واحدة.

وقد نظم هذا الاتفاق كيفية تحديد الالتزامات الواجب احترامها من كل من الطرفين. وأنشىء لتحقيق هذه الغاية مجلس استشارى للسكر يشكل بقرار مجلس الوزراء من رئيس وثمانية أعضاء بشرط أن يكون بين الأعضاء اثنان يمثلان الشركة واثنان يمثلان زراع القصب أما مدة الاتفاق فقد حددت لأربع عشرة سنة ولكل من الطرفين حق ابطال العمل بهذا الاتفاق فى نهاية الخمس سنوات الأولى.

٢ — صناعة الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى

١ — العناصر الأساسية لصناعة الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى

صناعة الفواكه المجففة والمحفوظة شيء آخر غير صناعة الحلوى، وانما جمعنا فى هذا البحث بين الصناعتين لما يوجد بينهما من الروابط الوثيقة من الوجهة الصناعية ولأن هذه الصناعات حديثة فى مصر ولم تصل بعد الى الدرجة التى نرجوها لها .

وتنحصر العناصر الأساسية لاقامة صناعة الفواكه المجففة والمحفوظة والمربيات والشربات والحلوى المختلفة الانواع بالقطر فى أمور كثيرة أهمها :— وفرة الفواكه والسكر والوقود والآلات والمال والعمال وأهل الخبرة والدراية فى هذه الأعمال الصناعية . ولما كانت مصر حديثة العهد بهذه الصناعات فليس لنا أن ندعو الى اقامة المصانع الكبيرة ذات المؤسسات الواسعة التى تحتاج الى رؤوس أموال طائلة وجهود عظيمة ليس فى امكان مصر تحملها الآن . وانما قد يصل القطر الى تحقيق ذلك عن طريق التدرج فى هذه المنشئات الصناعية الحديثة . ولذا يجب البدأ بانشاء مصانع متوسطة لانتاج هذه الاصناف حتى يكون عرض هذه المصنوعات فى الأسواق هادئا مع جودته محدودا مع اعتدال قيمته (فلا تكون الخطوة الأولى واسعة عرضة لخطر الفشل الذى قد يصيبها بسبب المنافسة الحالية) التى تقوم بها المصانع الأجنبية والتى ترسل مصنوعاتها الى الأسواق المصرية كالسيل الجارف للقضاء على المصنوعات الأهلية التى لا تقوى على مقاومتها .

والمال اللازم لاقامة احدى هذه الصناعات هو نفس المال (بنسبة اتساع وضيق نطاق أعمال المصنع) اللازم لغيرها من الصناعات الضرورية لمصر . بمعنى أن درس كيفية الحصول على هذا المال يدخل ضمن البحث الذى خصصناه فيما تقدم لتمويل الصناعات .

ومصر لا تشكو مما تشكو منه أوروبا وهو ارتفاع أجور العمال لأن هذا العنصر متوفر فى مصر وقنوع يرضى بالقليل من الأجر . أما ما يلزم لهذه الصناعات من الآلات فهذا أمر نرجع فيه الى ارشاد أصحاب الفن . ومصر لم تحرم من نصائحهم الفنية وقد صار عددهم يزداد كل عام . ثم ان السكر — وهو المادة الأساسية لهذه

الصناعات — فقد تعهدت شركة السكر بعد الاتفاق الذى تم بينها وبين الحكومة على انتاج كل مايحتاج اليه القطر من هذا الصنف فى القريب العاجل كما سبق ايضاحه فى البحث الخاص بصناعة السكر فى مصر.

والعنصر الأساسى الهام فى صناعات الفواكه المحفوظة والمجففة هو توفر الفواكه اللازمة لاقامة هذه الصناعات فى مصر لذا وجب علينا الوقوف على مدى عناية الزراع بهذه الحاصلات وما يخصصونه من أراضيهم لزرعها والاحصاء القادم يوضح لنا مساحة الأراضى التى خصصها أصحاب الأملاك لزراعة الفواكه وهى :—

الأصناف	١٩٢٨ / ٢٩	١٩٢٩ / ٣٠	١٩٣١ / ٣٢
	فدان	فدان	فدان
العنب	٥ر٧٤٠	٤ر٩٦٢	٥ر٠٤٥
البرتقال واليوسفى . .	١٠ر٥٧٨	١١ر٢٨٦	١٢ر٦٧٧
التين	٢ر٣٨٨	٢ر٠٥٨	٤ر١٨٨
أصناف أخرى والخضر	١٨ر٥٩٤	١٤ر٧٤١	١٧ر٨٧٣
الجملة	٣٧ر٤٠٠	٣٣ر٠٤٧	٣٩ر٧٨٣

ولما كانت هذه المساحة المخصصة لزراعة الفواكه لاتكفى لحاجة القطر الغذائية والصناعية فانها اضطرت الى الاستعانة بالحاصلات الأجنبية لسد هذا العجز كما يوضحه لنا الاحصاء الآتى :—

(قيمة الوارد من الفواكه)

الأصناف	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣١
	جنيه	جنيه	جنيه
عنب	٩٥ر٦٣٦	٨٨ر٢٥٣	٧٩ر٠٠٠
موز	١٠ر٧٨٠	١٨ر٦١٧	٢ر٥٠٠
برتقال ويوسفى	٥٢ر٥٢٣	٤٩ر٦٧٢	٢٨ر٠٠٠

الأصناف	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣١
	جنيه	جنيه	جنيه
تفاح	٨٨ر٧١٤	١٠١ر٩٩٩	٩٠ر٠٠٠
كمثرى	١٩ر٦٩٩	١٥ر٤٥٧	٢١ر٠٠٠
رمان	٢٢ر٢٣٤	٢٠ر٣٦٩	١٨ر٠٠٠
مشمش طازج . . .	٤ر٢٢٨	٦ر٩٥٢	١٤ر٠٠٠
خوخ	٤ر٣٦٧	٨ر٩٤٧	
برقوق	٤ر٨٦٩	٤ر٢٤٣	—
كريز	٣ر٤٨٢	٢ر٥٦٧	٥ر٤٠٠
بلح وعجوة	٣٠ر٤٧٦	٢٣ر٤٧٤	٢٩ر٠٠٠
فواكه أخرى	٥ر٠٨٠	٦ر٢٨٦	—
الجملة . . .	٣٤٢ر٠٨٧	٣٤٥ر٨٣٦	٢٨٦ر٩٠٠

هذا عدا الوارد من البطيخ الذى بلغت قيمته فى سنة ١٩٣١ نحو ١٢ر٠٠٠ جنيه ومن القاوون الذى بلغت قيمته فى سنة ١٩٣١ نحو ٤ر٣٠٠

أما قيمة ماصدره القطر المصرى من الفواكه فهو كالآتى :

الأصناف	١٩٢٨	١٩٢٩
	جنيه	جنيه
موز	١١٦	٧٧
برتقال ويوسفى	٢٨٢	١٩٧
فواكه أخرى	٦٢١	١٤٢
بلح وعجوه	١٢ر٦٨١	٨ر١٧٣
الجملة	١٣ر٧٠٠	٨ر٥٨٩

يتبين لنا من الاحصاءات السابقة ان مصر استهلكت كميات وافرة من الفواكه

حيث بلغت قيمة ما استهلكته (بعد استبعاد ثمن الصادر من قيمة الوارد بصرف النظر عن قيمة الفواكه التى أعيد تصديرها) فى سنة ١٩٢٨ نحو ٣٢٨ر٣٨٧ جنيها وفى سنة ١٩٢٩ نحو ٣٣٧ر٢٤٧ جنيها.

ولقد رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على الفواكه الواردة فى سنة ١٩٣٠ تشجيعا لاصحاب الأملاك على زرع هذه الأصناف.

ب — الوارد والصادر من الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى

ولما كانت عناية مصر بتجفيف الفاكهة وحفظها ضعيفة حتى الآن فانها كانت وما زالت تستورد كميات غير قليلة من هذه الأصناف كما يدلنا على ذلك الاحصاء الآتى:

(قيمة الوارد من الفواكه المجففة والمحفوظة)

الأنواع	١٩٢٨	١٩٢٩
	جنيه	جنيه
زبيب عادى أحمر واسود	١٥ر٤٣٥	١٩ر٠٥٠
« سلطانى	٢٩ر٤٦٤	٣٢ر٢٣٨
« بناتى وكشميش	١ر١٨٧	١ر٢٣٧
تين مجفف	٣٧ر٠٥٥	٣٣ر٦٦٩
قراصيا (وشنا)	٨ر٣٩٤	١٠ر١٠٥
مشمش مجفف وقمر الدين	٧٤ر٣٧٠	٥٢ر٧٠٣
فواكه مجففة ومكسرات	٤ر٣٤١	٥ر٣٨١
فواكه قنانى أو علب	٣٥ر٥٩٩	٣٤ر٣٥٦
الجملة . . .	٢٠٥ر٨٤٥	١٨٨ر٧٣٩

ولقد صدر القطر المصرى من الفواكه المجففة والمسكرة (المصنوعة بالسكر) فى سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٣٣٥ جنيهاً وفى سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٢٨ جنيهاً وفى سنة ١٩٣٣

صدرت من عسل السكر بمبلغ ٣٩٫٣٩٧ جنيهاً . والحلوى بمبلغ ٦٫٠٧٠ جنيهاً وأصناف أخرى من الحلوى بمبلغ ١٢١ جنيهاً .

واستورد القطر من الجلوكوز (سكر نشاء أو فاكهة) فى سنة ١٩٣٣ بمبلغ ١٤٫٩٤٥ جنيهاً . وعسل السكر بمبلغ ١٣ جنيهاً . والحلوى بمبلغ ١٦٫٨٣٢ جنيهاً . والشكولاته بمبلغ ٤٥٫٠٥٦ جنيهاً . وفواكه محفوظة فى سوائل غير كحولية بمبلغ ١٤٫٠٦٦ جنيهاً . وفواكه مسكرة بمبلغ ٢٫٤١٩ جنيهاً . وفواكه محفوظة فى سوائل كحولية بمبلغ ٢٦ جنيهاً . ثم استوردت بعض فواكه وبقول محمصة بمبلغ ٥١٩ جنيهاً .

واستوردت من أصناف المربيات فى سنة ١٩٢٨ بنحو ٢٠٫٨٦٣ جنيهاً . وفى سنة ١٩٢٩ بنحو ٢١٫٥١٤ جنيهاً . وفى سنة ١٩٣٣ بنحو ١٢٫١٨٧ جنيهاً . واستوردت من أصناف الشربات الخالى من الكحول فى سنة ١٩٢٨ بنحو ٥٫٩٦٥ جنيهاً . وفى سنة ١٩٢٩ بنحو ٥٫٧٨٠ جنيهاً . وفى سنة ١٩٣٣ استوردت خلاصات نباتية للمشروبات المرطبة بمبلغ ٩٤٥ جنيهاً . وعصارات وشراب فواكه غير كحولية بمبلغ ٦٣٧ جنيهاً . وشراب التفاح والكمثرى بمبلغ ٤٥٧ جنيهاً . وعصير عنب (نبيذ غير مخمر) بمبلغ ٧٩ جنيهاً . ونبيذ من العنب أو زبيب فى أوعية وأوانى مختلفة بمبلغ ٨٠٫٣٣١ جنيهاً . ولم تصدر شيئاً يذكر من هذه الأصناف .

ولقد دلتنا الاحصاءات السالفة على أن مصر تستهلك من الفواكه المجففة والمحفوظة والمربيات والشربات بما يقرب من ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً هذا عدا ما استهلكته من هذه الأصناف المصنوعة محلياً إذ يوجد بالقطر بعض مصانع تنتج مثل هذه الأصناف وإنما بكميات قليلة لم يمكن بعد حصرها إحصائياً لتشتتها وعدم رغبة أصحابها فى اطلاع الجمهور على الكميات الحقيقية التى يصنعونها سنوياً خشية أن يسىء قلة انتاج المصنع الى سمعته . وهذا رأى خاطىء إذ ما يضير الصانع أن يكون انتاجه قليلا مع جودة أصنافه . وإنما الذى يسىء الى سمعة المصنع هو رداءة الصناعة أو استعمال طرق الغش فيها . أما أن يكون المصنع صغيراً فهذا شرف لصاحبه حينما يراه يتسع ويكثر فى الانتاج بفضل استقامته ودقته فى الصناعة والمعاملة التجارية .

جـ — مصانع الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى

أهم مصانع الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى من مربيات وشربات وغيرها هى ما يأتى : —

مصنع جروبى بشبرا بالقاهرة .
« تسباس بدرب البرابرة بالقرب من شارع فاروق بالقاهرة .
« قويدر بالممر التجارى بشارع فؤاد بالقاهرة .
« نوى
« عبد الخالق عبد الحميد بركات للحلوى بالقاهرة .
« الحاج حامد احمد للشربات بالقاهرة .
« موسى فهمى شرف للمربيات والحلوى بالقاهرة .
« نادلر بشارع الطرطوشى بالاسكندرية .
« محمد على نوفل للحلوى بالاسكندرية .

ولقسم البساتين (وزارة الزراعة) مصنع لاجراء عمليات تجارب لصنع الفواكه المحفوظة والمجففة والمربيات والشربات لا بقصد الانتاج التجارى بل لارشاد المصانع الى خير الوسائل المؤدية الى نشر هذ الصناعة فى القطر على أحدث الطرق الصناعية . ثم تولى من سنة ١٩٣٢ أعمال التجارب الخاصة بزراعة الفاكهة ودراستها واستيراد الأنواع الجيدة الممتازة من الخارج لتحسين الأصناف المصرية ثم الاكثار من انبات شجيرة الفاكهة لبيعها لأصحاب الحدائق ليستطيعوا بواسطتها انتاج محصولا جيداً ممتازاً . ووزارة الزراعة تبيع هذه الفواكه المجففة والمحفوظة والمربيات والشربات فى القسم نفسه (قسم البساتين) وفى مصلحة التجارة والصناعة التى خصصت لهذه المصنوعات جناحاً واسعاً فى متحفها الصناعى النموذجى الدائم .

ولقد أصبح لمصنع نوى صبغة تاريخية لا يمكن إغفالها عند درس هذه الصناعات لأنه كان نواة إقامة صناعات المربيات والشربات فى مصر وهو الذى وجه أنظار أصحاب الأموال الى هذه الصناعة التى كانت مهملة . نشط الكونت زغيب سنة ١٩٠١ وعمل على إنشاء مصنعاً فى قرية نوى التابعة لمركز شبين القناطر لصنع المربيات ولكنه لما توفى اضطرت ورثته الى بيع المصنع لشركة (Davis Francis & Com.) التى نقلته سنة ١٩٢٠ الى الطالبية فى وسط قطعة أرض مساحتها عشرة أفدنة خصصت

لزراعة الفاكهة والأزهار وبعض الخضر اللازمة لأعمال المصنع . وفى سنة ١٩٢٢ تعطلت أعماله ثم عاد الى الانتاج فى فبراير سنة ١٩٢٣ إذ تكونت شركة جديدة من المستر والتون مدير بنك الانجلو وعزيز بحرى والخواجه بوندى برأس مال يتراوح بين ٦و٩ آلاف جنيه . فصار يصنع مربيات من الفواكه كالبلح والشليك والتفاح وأنواع أخرى ثم عمد الى صنع الشربات والفواكه المسكرة وبعض الحلوى (كالملبس) ورغم ما بذلته هذه الشركة من الجهود العظيمة فانها لم توفق فى عملها وعجزت عن الاستمرار فى إنتاجها فأغلق المصنع وكف عن الانتاج فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٥ لأسباب جوهرية أهمها : —

١ — اختلاف رغبات الشركاء .

٢ — شدة منافسة الواردات الأجنبية وتفوقها على هذه الأصناف المصرية فى الجودة والثمن فخسرت الشركة نحو ٤٠٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٢٣ .

٣ — عدم تشجيع الصناعات الأهلية وقتئذ .

وبعدئذ بيع المصنع إلى المسيو (أشجو) فخصصه لاستخراج الروائح العطرية وماء الزهر والنعناع والمياه المقطرة بعد إزالة جميع الآلات التى كانت تستخدمها الشركات السابقة فى صناعتها (٣ ماكينات ٢ منها بالبخار قوة ١٠ و ٨ أحصنة والثالثة تدار بالغاز قوة ٣٦ حصانا . وأربعة قزانات لغلى الأزهار والفواكه وماكينة لهرس الفواكه وقزان بالبخار لحفظ المربيات و٧ ماكينات صغيرة لتجهيز الصفيح اللازم لغطاء الأوعية وماكينة لعصر الطماطم) ولذلك لم يترك فى المصنع غير الآلات اللازمة للتقطير واستخراج الروائح العطرية ومع صغر هذا المصنع فانه لا يشتغل باستمرار ، بل يعمل يوما ويعطل أياما .

وكان مصنع نوى وهو فى نشأته يستهلك من اللارنج بين ٤٠و٥٠ ألف واحدة فى السنة بسعر ١٦٠ قرشا للالف . ومن المشمش نحو ٥ آلاف أقة سنويا بسعر يتراوح بين قرشين و٣ قروش للأقة . ومن الخوخ والتفاح والكمثرى من ٤ الى ٥ آلاف بسعر يختلف من ٣ الى ٤ قروش للاقة . فأنتج المصنع أنواعا مختلفة من المربيات كالورد والشليك والوشنة والقراصية والبلح والشربات والملبن والصلصة . وكان يبيع المربة المهروسة داخل أوانى زجاجية (زنة رطل) بخمسة قروش وغير المهروس بسبعين قرشا للدسته . أما المربة المهروسة المحفوظة فى علب صفيح (زنة رطل) فكان ثمنها ٥٠ قرشا للدسته . وكان ثمن الأقة من الملبن يتراوح بين ٨ قروش

و١٢ قرشا . وكان ينتج ما يتراوح بين طن وطنين من المربة ونحو مائة أقة من الملبن ونحو خمسة أطنان من الصلصة يوميا ، وكانت أكبر كمية أنتجها المصنع فى اليوم عشرة أطنان من المربة و ٢٠٠ أقة من الملبن . وقيل ان مربيات المصنع كانت لا تقل جودة عن مثيلاتها من المصنوع فى الخارج ، ولكن الواقع خالف هذا الزعم لعدم الاقبال عليها الأمر الذى أدى إلى فشل المصنع . ولا يكفى لنجاح صناعة من الصناعات جودة صنعها ، بل هناك عوامل أخرى أساسية لا بد من توفرها : مثل حسن الادارة وقلة نفقات الانتاج التى يتولد عنها رخص الثمن . فاذا اجتمعت هذه العناصر فى المصنوعات الوطنية كان نجاحها مضمونا فى الأسواق المحلية .

فمصنع جروبى لا ينتج إلا كميات محدودة ولطائفة معينة من زائريه والمترددين عليه ولا يمكن الاعتماد على هذا المصنع فى حالته الحاضرة لاقامة صناعات يستفيد منها السواد الأعظم من أهل القطر .

ومصنع تسباس قد تكون أسعاره مقبولة وفى متناول الكثير من المستهلكين ، غير أنه يصنع جميع أصناف الحلوى من شربات وملبسات وفطائر وفواكه مجففة على الطريقة التركية أو الشامية بمعنى أنه لايحصر مجهوده فى صنفين أو ثلاثة للانتاج منها بكميات وافرة لعرضها فى الأسواق العامة بل هو يصنع ليبيع بنفسه بالتجزئة . ومصنع قويدر لا يهتم إلا بتجفيف الفواكه على الطريقة الشامية مع صنع قليل من المربيات .

ومصنع نادلر بالاسكندرية الذى تأسس سنة ١٩١٣ يهتم بعمل الحلوى والشكولاته وقليل من المربيات ويشتغل فيه نحو ٨٠ عاملا وتتراوح قيمة ما يصدره سنويا للخارج بين ٨٠٠٠ — ١٠٠٠٠ جنيه (للسودان وعدن وجده وبيروت وطرابلس وسالونيك وقبرص وجميع الشرق الأدنى)

د — صناعة تجفيف البلح فى مصر

والفواكه المصرية الصالحة لصناعة الفواكه المحفوظة والمجففة والمربيات والشربات هى قبل كل شىء البلح وخصوصا بلح الواحات وأهمها بلح سيوه فان هذا الصنف جدير بالعناية لأن زراعة النخل منتشرة والبلح نفسه من المواد الغذائية الهامة ولذا اهتم قسم البساتين بعمل تجارب لتجفيف بلح الواحات وتعبئته فى علب من الورق وعرضه فى الأسواق فكانت العملية ناجحة الا أن قلة هذا الانتاج جعلها تختفى من الأسواق بسرعة غريبة ثم صنع من البلح الصعيدى مربيات بكميات قليلة .

وجاء فى تقرير القنصلية المصرية بباريس (نشر بصحيفة الصناعة والتجارة عدد فبراير سنة ١٩٣٢) عن تجفيف البلح وتصديره للخارج البيانات الآتية :—

أجرة تعبئة البلح الى ميناء الاسكندرية	٣٠٠	فرنك للطن الواحد المكون من ٤٦ و ٥٠ صندوقا
اجرة النقل من الاسكندرية الى مرسليا	٣٠٠	للطن الواحد
جملة التكاليف	٦٠٠	للطن الواحد
ثمن شراء الطن الواحد	٥٠٠	
ثمن بيع الطن الواحد بما فى ذلك مصاريف التعبئة	١١٠٠	

فيؤخذ من هذه الأرقام أن ثمن الكيلو جرام الواحد من البلح بما فى ذلك مصاريف التعبئة والشحن فرنك واحد بينما يباع بعشرة فرنكات فالربح والحالة هذه غزير . ونضيف الى ذلك أن واحة سيوه تنتج كميات وافرة من البلح على اختلاف أنواعه ومنه أصناف جيدة للغاية ورغم ذلك فانها مهملة خصوصا اذا علمنا أن أهالى الواحة يغذون حيواناتهم من البلح لكثرته وقلة ثمنه. والاحصاء الآتى يعطينا فكرة عما تنتجه هذه الواحة من هذا الصنف (١):—

				جنيه
محصول الصعيدى	١٦٠٫٠٠٠	أقة بسعر	١٥ مليما	أى ٢٤٠٠
« الفريحى	١٨٠٫٠٠٠	«	١٠ مليمات	« ١٨٠٠
« الغزالى	٦٠٫٠٠٠	«	٨ مليم	« ٤٨٠
« الغزاوى	٤٨٠٫٠٠٠	«	٥ مليم	« ٢٤٠٠

ولكن مع مزيد الأسف لا يتيسر للاهالى تصريف هذه الكميات فتضيع عليهم قيمتها التجارية .

أما الفواكه المصرية الأخرى التى يمكن استغلالها فى صناعة المحفوظات والمجففات والمربيات والشربات والحلوى فهى البرتقال واليوسفى والمشمش والتين والعنب والموز والتفاح والكمثرى والبرقوق والكريز والخوخ والرمان ، ولو أن زراعتها ضيقة الا أن العناية بها من جهة وايجاد أبواب واسعة لتصريفها من جهة أخرى يرجى لها النجاح .

(١) واحة سيوه — للدكتور حسين على الرفاعى — طبع بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢ ص ٦٨

٣ — صناعة الخضراوات المجففة والمحفوظة

١ — الخضراوات المصرية وحالتها الزراعية الاقتصادية

قديما كانت زراعة الخضراوات منتشرة فى مصر وكانت ذات أهمية كبيرة حتى كانت من الحاصلات الزراعية المربحة فى التجارة . وكان الزراع لايقتصرون منها على انتاج مايحتاجون اليه فى معاشهم بل يتجرون فيما زاد عن حاجتهم اليومية . ثم أخذت هذه الزراعة تضمحل وتقل مساحتها شيئا فشيئا حتى ضعفت تجارتها ولم يبق منها الا الجزء اليسير الذى قد يكفى أو لا يكفى لحاجة السكان فيما قبل عهد محمد على باشا لتحول أصحاب الأملاك عن هذه الأصناف فى مزارعهم . فكان يوجد منها الخبازى والملوخية والبامية والفجل واللفت والقرع البلدى والخس والكرات والجزر والخيار والقثاء والقلقاس .

ولما تولى محمد على باشا عمد كعادته فى كل شىء الى تحسين هذه الزراعة فاستعان بالاخصائيين الأجانب الذين أدخلوا على الخضراوات المصرية أنواعا جديدة أهمها البطاطس والطرطوفه والبطاطة وكشك الماظ (الهليون — الاسبرج) وأنواع كثيرة من خضراوات (السلاطات) الكوافح . واستمرت هذه الزراعة ضعيفة الى أول عهد اسماعيل باشا فعنى بأمرها واستحضر من الخارج أصنافا مختلفة من الخضراوات الفرنسية والايطالية فكثرت هذه الأصناف فى أسواق الاسكندرية وراجت تجارتها لكثرة الأجانب فيها ولأنها ميناء عظيم تقصده السفن . فكان هذا الرواج أعظم باعث الى تقدم زراعة هذه الأصناف فى القطر ولكنه تقدم لايتعدى الاستهلاك المحلى فى الأسواق الداخلية . وكان أهم هذه الأصناف : الخبازى والبامية والملوخية والخيار والفجل والباذنجان والفلفل واللوبية . أما الأصناف الحديثة كالخرشوف والبسلة بأنواعها والاسبرج والطرطوفه فلم يكن لها رواج فى غير الاسكندرية والقاهرة وبورسعيد وأما أهل القرى فكانوا يعرضون عنها . واستمرت زراعة هذه الأصناف وتجارتها بطيئتين عديمتى الأثر فى الأعمال الصناعية وان كان بعض الأسر تقوم بصنع (المخللات) لاستهلاكها الخاص دون عرضها فى الأسواق .

ولقد وصف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ حال الخضراوات

المصرية فقال : « مما يسوء ذكره أن مساحة الأرض التى تزرع خضرا وبقولا فى مصر قليلة . ولذلك نسمع الشكاوى من غلاء أثمان المأكولات تتصاعد من كل جانب . ولما كان الفدان المزروع خضرا وبقولا يغل ٤٠ جنيها على الأقل فيحسن بالمزارعين وخصوصا الذين يسكنون بجوار المدن الكبيرة أن يوجهوا عنايتهم الى هذا الأمر . وربما أغفلوه فيما مضى لأن البذور التى يزرعها الفلاح لم تنبت النبت المروم . فبذلت جمعيات الخضر والبقول فى القاهرة والاسكندرية غاية المجهود لاصلاح هذه الزراعة بجلب بذور افرنجية وتوزيعها . وباقامة معارض سنوية تمنح فيها الجوائز ولكن لايزال مجال الاصلاح واسعا من هذا القبيل » .

وكانت العناية بزرع الخضراوات ضعيفة لدرجة أن الزراع وأصحاب الأملاك كانوا لايقبلون تخصيص أية مساحة من أراضيهم لهذه الحاصلات الغذائية لاعتقادهم بقلة أهميتها ، وكل من خصص لها قطعة من أرضه يعتبر ذلك تضحية منه واعتداء على ما للقطن من حق احتكار جميع الأراضى المصرية ولكن تغيرت الأفكار بتطور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فشعر الزراع وأصحاب الأملاك بضرورة عدم التهالك على الزراعات القطنية التى أصابهم منها شر عظيم بقدر ما نالوه من خيرها قبلا كما حدث فى سنة ١٩٠٧ . ولهذه الأسباب التفت القطر الى ضرورة العناية بتنويع زراعاته . فاهتم البعض بزراعة الفواكه وعنى البعض الآخر بالخضراوات وآخرون وجهوا عنايتهم نحو الأزهار . وصارت زراعة الخضراوات تتقدم بنسبة توسيع المساحات المخصصة لها كما تدل عليه الأرقام الآتية :

	فدانا
كانت المساحة المخصصة للخضراوات فى موسم سنة ١٩٢٧—١٩٢٨	نحو ١٣٫٦٩٢
« « « « « « « ١٩٢٨—١٩٢٩	نحو ١٥٫٧١١
« « « « « « « ١٩٢٩—١٩٣٠	نحو ٢٠٫١٨٧
« « « « « « « ١٩٣٠—١٩٣١	نحو ٢٦٫٥٠٤

فكانت هذه الزيادة (١) مما شجع الزراع وأصحاب الأملاك على زرع تلك

(١) جاء فى (بحث عن أهم الحاصلات الزراعية) صحيفة ١١٢ لحضرة جان شاتس أن مساحة الأراضى المخصصة لزراعة الخضراوات كانت فى السنوات الماضية كالآتي :

سنة ١٩٢٧ — ٣٣٢١٢ فدانا وسنة ١٩٢٨ — ٢٧١٦٩ فدانا وسنة ١٩٢٩ — ٢٩٤٠٣ فدانا وسنة ١٩٣٠ — ٣١٩٨٧ فدانا وسنة ١٩٣١ — ٤٣٧٨٠ فدانا . ويظهر أن هذا التفاوت بين هذه الاحصاءات وبين المذكورة أعلاه نشأ عن اختلاف وجهة النظر فى اعتبار أصناف الخضراوات .

الأصناف خصوصا أن الحكومة عنيت عناية خاصة بتحسين وسائل تصريفها بانشاء أسواق لها علاوة على تصديرها بمعرفتها ومراقبة ما يصدره الأهالى حرصا على سمعة هذه الحاصلات فى الأسواق الأجنبية ثم الدعاية لها فى الخارج بواسطة الملحق التجارى فى المفوضيات الملكية المصرية ومن ندبتهم مصلحة التجارة والصناعة فى الخارج لهذه الغاية .

ولقد كان للحرب العالمية الكبرى أعظم أثر فى انتشار زراعة الخضراوات فى القطر إذ امتنع ورودها من الخارج فى وقت ازدحام القطر بالجيوش الانجليزية المحاربة واحتياجها الى تلك الخضراوات فكانت زراعتها فى ذلك الحين مربحة لدرجة كبيرة جعلت أصحاب الأراضى يهتمون بها اهتماماً عظيما ويبالغون فى إنتاجها الى حد زاد على حاجة الاستهلاك الداخلى ولم يكن هناك مجال لتصديرها والحرب قائمة فغمرت الأسواق وكانت النتيجة الطبيعية الحاسمة هبوط مروع لأسعارها فصارت تباع بأبخس الأثمان .

ولما انتهت الحرب تدفقت الحاصلات الزراعية الأجنبية على الأسواق المصرية من بسلة وفاصولية ولوبية وبطاطس وباميه مجففة وصلصات وعندئذ بدأ زراع الخضراوات فى مصر يحجمون عن زرعها بعد ان أصابهم ضرر كبير لبخس أسعارها علاوة على العقبات التى كانت تصادف هذه الزراعة. وقد حصرها رجال الزراعة فى ثلاثة أمور : —

١ — تعذر الحصول على ماء الرى فى جميع أيام السنة مما يصعب معه الاعتماد على أدوار المناوبات فى الجهات غير الدائمة الرى والبعيدة عن الأنهر والترع الكبيرة حيث يستعان على ذلك بالآبار الارتوازية وإقامة الآلات والسواقى .

٢ — عدم توافر السماد العضوى ويستخدم الجزء الكبير من السماد (١) البلدى فى تسميد الذرة ثم إنه يوجد من الأسمدة العضوية الأخرى زرق الحمام الذى يستهلك أكثره فى زراعة المقاتى والدم المجفف والمواد البرازية ومع ذلك فان كمياتها قليلة محدودة ولذا اتجهت أنظار الزراع الى استعمال الأسمدة الكيمياوية وبصفة خاصة نترات الصودا والجير وكبريت النشادر .

٣ — قلة عدد الذين لهم دراية بزراعة الخضراوات .

---

(١) السماد البلدى هو سماد عضوى يتكون من التراب وروث الحيوانات ويحتوى على جميع العناصر اللازمة للنبات . والقديم منه أفضل من الجديد لكفاية تخمره .

ورغم هذه الصعوبات فان فرع الخضر التابع لقسم فلاحة البساتين بوزارة الزراعة يهتم بزرع الخضراوات وعلى الأخص فى محطة تجارب القناطر الخيرية للأغراض الآتية :

(١) اختيار الأصناف الجيدة .

(٢) انتاج البذور .

(٣) دراسة أنواع الخضر اللازمة لزراعة الخضر . أما البذور التى لا يمكن إنتاجها فى مصر فانها تستورد من الخارج لتوزيعها على الزراع وقد أعد فى الجيزة معمل لتنظيف البذور وفى استطاعة الزراع إرسال بذورهم اليه لتنظيفها . ثم يوجد فيه معمل لاختبار البذور للزراع والتجار .

(٤) تجربة تصدير أنواع الخضر المصرية إلى أواسط أوروبا خصوصا فى فصل الشتاء لقلتها فى هذه الجهات .

(٥) يهتم بحفظ بعض الخضراوات والفاكهة .

ب — الخضراوات المصرية وحالتها الصناعية

تبين لنا مما تقدم اقبال الزراع على زرع الخضراوات والعناية بها خصوصا بعد ما نظمت لها مصلحة التجارة والصناعة أسواقها الداخلية وأخذت الحكومة بناصرها لتصريف هذه الحاصلات فى الداخل والخارج فتحسنت زراعتها وانتشرت تجارتها إلى حد لا بأس به وهذه النهضة حديثة العهد . ولا شك أن هذه الحركة الاقتصادية فى أول حياتها ومع ذلك فانه ينتظر منها كل خير ونجاح ما دامت هذه الهمة قائمة وهذا النشاط متواصلا ولم يتسرب اليها أى عامل من عوامل الوهن وتثبيط الهمم . ولذا فان أمل الصناعات الزراعية عظيم فى أن يكون لها حظ وافر من هذه النهضة . ولكن هذا النصيب لم يتحقق بعد إلا بمقدار ضئيل ولهذا السبب يجب علينا التفكير فى كيفية توجيه أنظار الرجال العاملين إلى ضرورة الانتفاع بهذا الينبوع الجديد للثروة . وفى استطاعة الصناعات المصرية الانتفاع من هذه الخضراوات على وجهين :

١ — تجفيف بعض الخضراوات .

٢ — حفظ بعض الخضراوات .

والسياسة الاقتصادية الزراعية الحكيمة — ومصر بلاد زراعية — ترمى إلى

حث الزراع على إنتاج ما يحتاج اليه القطر من الخضراوات حتى لا يستورد منها إلا الأصناف التى لا يصلح زرعها فى الأراضى المصرية . أما من الناحية الاقتصادية الصناعية فيجب على مصر أن تكفى نفسها بنفسها على قدر المستطاع فتصنع من خضراواتها الطازجة الخضراوات المجففة والمحفوظة خصوصا وأن العناصر الأساسية لاقامة هذه الصناعة متوفرة فى مصر . وانما هناك عقبة تعترض هذه الصناعة وهى كون الأهالى لا يميلون كثيراً الى استهلاك الخضراوات المحفوظة وانما هم شديدو الميل إلى التغذى بالخضراوات الطازجة . وربما يرجع السبب فى عدم ميلهم الى الخضر المحفوظة الى ارتفاع ثمنها . وحتى الافرنج الذين يقيمون فى مصر ينحون هذا النحو لرخص ثمن الخضراوات الطازجة عن المحفوظة ولهذه الأسباب فان مستقبل هذه الصناعة وهى على هذا الحال من ارتفاع أسعارها لايضمن لها النجاح . وقد يكون نجاحها مضمونا اذا وفق أهل الفن والصناعة إلى حفظ الخضراوات ثم بيعها بأسعار معقولة لاتزيد بكثير عن أسعار الطازجة منها. والسر الحقيق فى إقامة صناعة الخضراوات المحفوظة والمجففة هو الالتجاء اليها عند عـــدم وجودها طازجة فى الأسواق .

أما إذا أريد من إقامة صناعة حفظ الخضراوات وتجفيفها فى مصر تصديرها للخارج فهذا أمر يحتاج إلى شىء كثير من الروية والتؤدة ثم التثبت من الأسواق الأجنبية التى ستعرض فيها والوقوف على تيار المنافسة فى تلك الأصناف حتى ينجلى لهذه الصناعة المصرية الأمر فلا تقذف بنفسها فى تيار لا قبل لها على مقاومته . ولذا فانه لا توجد حتى الآن فى مصر مصانع اختصت بحفظ الخضراوات إلا بعض معامل لاستخراج الصلصة من الطماطم بفضل عناية قسم البساتين الذى أنشأ فى سنة ١٩٣٢ مصنعاً نموذجياً لنشر هذه الصناعة فى القطر (١) لأن مصر استوردت من صلصة الطماطم وأكثرها من ايطاليا فى سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٢٩٫٨١٨ جنيهاً وفى سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٣٦٫٣٢٤ جنيها وفى سنة ١٩٣٠ بمبلغ ٤٠٫٠٠٠ جنيها وفى سنة ١٩٣٢ بمبلغ ١٧٫٧٢٩ جنيها .

---

(١) أنتج هذا المعمل في سنته الأولى (١٩٣٢) نحو ٩٣٣٫٩٤٥ علبة زنة الواحدة ١٥٥ جراما و٥٦٩٥علبة زنة الواحدة كيلو جراما واحد و ٣٣١٣ علبة زنة الواحدة نصف كيلوجرام . ويشتغل هذا المعمل على نمط تجارى . وفى استطاعته انتاج ١٥ ٪ مما تستورده مصر من صلصة الطماطم . وتمتاز هذه الصلصة بنقاوتها وارتفاع درجة تركيزها لأنها مصنوعة من طماطم منتخبة من أجود الأصناف

ومن الخضراوات المصرية القابلة للحفظ البسلة والفاصولية الخضراء والخرشوف والقرنبيط . وإنما يستهلك جزء غير قليل من الخضراوات المصرية فى المخللات التى لاتحفظ لمدة طويلة ويقوم بصنعها كثير من الأسر وبعض تجار البقالة من مصريين وأجانب. ورغم انتشار هذه الصناعة واقبال الأهالى عليها فان القطر يستورد كميات كبيرة من الزيتون المملح من الخارج ٥٩٦ر٠٣٠ر٤ ك . ق بمبلغ ١٢٥ر٩٣١ ج م سنة ١٩٣١ .

ونستنتج مما تقدم أن صناعة حفظ الخضر التى ينتظر نجاحها فى مصر هى صناعة المخللات للاستهلاك المحلى وللتصدير الى بعض الممالك الشرقية المتاخمة ثم الصلصات للتصدير للخارج .

أما صناعة تجفيف الخضراوات فهى من الصناعات الجديرة بالعناية فى مصر ولو (على الأقل) لانتاج ما يحتاج اليه القطر منها للاستهلاك المحلى . ونستورد القطر من الخضراوات المجففة الأجنبية الفاصولية واللوبية والفول والحمص والبسلة والعدس والترمس والحلبة والبامية وأصناف أخرى . واذا أنعمنا النظر فى هذه الأصناف علمنا أنها تزرع فى الأراضى المصرية بنجاح وإنما يصح الاكثار من زرعها حتى يمكن إقامة بعض المصانع لتجفيف هذه الأصناف الضرورية للقطر فى الأوقات التى تكون الطازجة منها معدومة .

ج — الخضراوات المصرية وحالتها التجارية

أهم ما يوجد من أصناف الخضراوات المصرية فى الأسواق الداخلية الكرنب والقرنبيط وكرنب بروكسل والخس والسبانخ والملوخية والسلق والخبازى والقلقاس والبطاطس والبطاطة والطرطوفة والخرشوف والطماطم والباذنجان والقرع والبامية والبسلة والفاصولية والفول البلدى والرومى واللوبية والهليون (الاسبرج أو كشك الماظ) والسلسفى (Salsfis) والكاردون والفلفل الأخضر والأحمر والكرات والبصل على أنواعه والثوم والملانة (الحمص) والحلبة الخضراء والبقدونس والحميض (Oseille) والسلق والرجلة والجرجير والكرفص (Celeri) والشبت والكزبره والنعناع واللفت والجزر والبنجر والخيار والقثاء .

١ — الوارد والصادر من الخضراوات

ويستهلك القطر جزء من هذه الخضراوات الطازجة ثم يصدر الباقى منها للخارج ويستحضر ما يحتاج اليه من هذه الأصناف أو من غيرها من الأسواق الأجنبية. والاحصاءات الآتية تدلنا على تطور حركة تجارة هذه الخضراوات فى سنوات مختلفة وهى مستخرجة من الملخص الذى تصدره مصلحة الجمارك عن تجارة مصر الخارجية:

قيمة الوارد بالجنيه المصرى	قيمة الصادر بالجنيه المصرى
فى سنة ١٩٠٥	فى سنة ١٩٠٥
مبلغ	مبلغ
الخضراوات الطازجة والمجففة ١٩٤ر٣٢	الخضراوات الطازجة والمجففة ١٩٥ر٧
» المحفوظة . . ٤٠٤ر٣٩	البصل ٣٤٩ر٣٩٣
البطاطس ٢٦٤ر٥٧	الطماطم ٢٩٢ر٢٠
الزيتون ٩٤٠ر٢٨	الخرشوف ٤٥٧
	الكرنب ٤٩١ر٤
فى سنة ١٩١١	فى سنة ١٩١١
مبلغ	مبلغ
الخضراوات الطازجة والمجففة ٨١٣ر٤٧	الخضراوات طازجة ومجففة ٢٦٣ر١٥
» المحفوظة . . ١٣٩ر٤٢	البصل ٩٠٥ر٣١٣
البطاطس ٠٦٥ر٧٨	الطماطم ٠٦٩ر١٧
	الخرشوف ٠٣٠ر٢
	الكرنب ٦٣٧ر٤
فى سنة ١٩١٧	فى سنة ١٩١٧
مبلغ	مبلغ
الخضراوات الطازجة والمجففة ١٩٠	الخضراوات الطازجة والمجففة ١١٤
» المحفوظة . . ١٣٦ر٣١	البصل ٠٥٢ر٢٨٩
البطاطس ٣٥٢ر٩٩	الثوم ٤٤
البصل ٩٣٦	البطاطس ٢٩٢
الثوم ١٩٧ر٣	الطماطم ٤٧٤
	الكرنب ٢٩
	الخرشوف ١٣

قيمة الوارد بالجنيه المصرى		قيمة الصادر بالجنيه المصرى	
فى سنة ١٩٢٣		فى سنة ١٩٢٣	
	مبلغ		مبلغ
الخضراوات المجففة والمحفوظة	٩ر٥٧٠	البطاطس	٨ر٥٧١
البطاطس	١٢٣ر٦٧٧	الثوم	٢ر٩١٨
الثوم	٤ر٢١٧	البصل	٣٥٨ر٠٤٠
البصل	١٠ر٨٨٩	الخرشوف	٦٠٣
الطماطم	٢٣	الطماطم	٦ر٢٨٤
الكرنب	٤	الكرنب	٥١٣
الزيتون	٦٤ر٢٤٣		
فى سنة ١٩٣١		فى سنة ١٩٣١	
	مبلغ		مبلغ
الطرطوفة	٤٠	الطماطم	٤٦ر٢٧٩
البطاطس	١٠٣ر٤٠١	البطاطس	٣٩ر٩١٦
الخضراوات الطازجة	١٤٦	الخضراوات الطازجة	٢٢ر٣٣٣
« المجففة	١ر٣٧٣	« المجففة	٢٨٢
البصل	١٣ر٢٨٤	البصل	٧١٦ر٩٠٩
الثوم	٢٢٨	الثوم	١١ر٩٢٩
الزيتون	١٢٥ر٩٣١	الزيتون	٣٩١
عش الغراب	١٨٤		—
بامية مجففة	٣ر٧٣١		—
فاصولية ولوبية مجففة	٤٨ر٣٨٢	فاصولية ولوبية مجففة	١٠١
فول وباقلى مجفف	٩ر٠٠٢	فول وباقلى مجفف	٨ر٢٧٣
حمص مجفف	٤٣ر٢١٤	حمص مجفف	٨٧
بسلة مجففة	٢ر٧٣٨	بسلة مجففة	٣١
عدس	١ر٩٤٠	عدس	٥ر١٥٧
ترمس	٢٨ر٨٨١	ترمس	٤٥
حلبة	١٦	حلبة	١ر١٨٦
بقول حب وغيرها مجففة	٤٦		—

قيمة الوارد بالجنيه المصرى		قيمة الصادر بالجنيه المصرى	
فى سنة ١٩٣٢		فى سنة ١٩٣٢	
	مبلغ		مبلغ
زيوت وقبار	٩٨ر٧٠٠	طماطم	٢٥ر١٠٠
بصل	٧ر٢٠٠	بصل	١ر٢٦٠ر٨٠٠
فاصولية ولوبية مجففة . .	١١ر٠٠٠	ثوم	٨ر٣٠٠
فول	١ر٠٠٠	فول	٢٠٤ر٠٠٠
حمص	٦ر٠٠٠	خضراوات طبخ أخرى	٢٣ر٨٠٠
بطاطس	٩٣ر٨٠٠	بطاطس	٢١ر٤٠٠
ترمس	٦٠٠	—	

٢ — محطة التعبئة بينها

تقع محطة تعبئة الموالح بالقرب من محطة السكة الحديدية بينها وهى مؤلفة من جناح منفصل للادارة يحتوى على ست غرف لمكاتب الموظفين واستراحة ودورة مياه (تواليت) وغرفة أخرى للفراشين ولها مدخلان أحدهما فى الشارع العمومى والآخر فى الممر التابع لها ويبلغ عرضه ثمانية أمتار تقريبا. أما الجناح الآخر فيضم ثلاثة مخازن متصل بعضها ببعض يتوسطها العنبر الخاص بآلة الفرز.

وتبدأ أدوار التعبئة بذهاب مندوبى المصلحة الفنيين الى الحدائق المجاورة ومعهم القفازات التى يلبسها العمال عند الجنى والمقصات اللازمة لقطف الثمار والسلال المبطنة أو الأكياس التى توضع بها الثمار عقب قطفها حتى لاتقع على الأرض فتخدش ويكون هذا سببا فى عدم صلاحيتها للتصدير. ثم تنقل بعد ذلك فى صناديق مكشوفة ومبطنة من الداخل متماثلة الأحجام الى دار التعبئة بينها ويسع الصندوق الواحد منها مائتى ثمرة فى المتوسط. وبعد وصول تلك الصناديق تفرغ الثمار وتفرش على طبقة سميكة من قش الأرز كل منتج على حدة. وتميز الثمار بعضها عن بعض بلوحات تحمل أسماء أصحابها، وتظل الفاكهة ثلاثة أيام على الأقل حتى تجف وتتبخر قليلا. وقد ظهرت فائدة تلك العملية فى تمييز نوعها وتبيان أعراض البقاء أو التلف على كل ثمرة، ثم توضع الفاكهة فى آلة الفرز الآنفة الذكر فتمر على فرش خشنة نوعا ما ومتحركة حركة دائرية ومغموسة فى الماء البارد فتغسلها، وتتدحرج الثمار فى حوض

مملوء بالماء الدافىء الذى تتراوح درجة حرارته بين ٤٠ و ٤٥ درجة ، وبه محلول معقم لحفظ البرتقال فى حالة السفريات الطويلة ويحتوى هذا المحلول على المواد الآتية :
بورا كس ٠٫٥ ٪ فورمول ١٫٠ ٪ تيمول ٠٫٣٥ ٪ جرام . والتيمول يذاب بالكحول الذى تبلغ درجة تفاوته ٩٥ ، فلكل مائة لتر من الماء يوضع ٥ كيلو جرام من البورا كس ولتر واحد من الفورمول و ٣٥ جرام تيمول . ويراعى عند تركيب هذه المواد خلطها جيداً واذابتها — وهذا المحلول من طبيعته أن يطهر الثمار من الأمراض الفطرية ويكسبها قابلية البقاء زمنا طويلا . وعلى أثر ذلك تبدأ الثمار مرحلة أخرى فى الماكينة فتصعد على درج دائر سلط عليه تيار هوائى بارد وتستقبل الثمار بعد ذلك ذرات صغيرة من النشارة لتجفيفها وتنتهى الى فرش تمسح ما علق بها وتكسبها لمعانا .

وتختم العملية بمرور الثمار فى مصب منحدر ينتهى بقناة محاطة من جانبيها بأنبوبتين من المطاط تبدءان ضيقتين عند المصب ثم تنفرجان شيئاً فشيئا ، فاذا تدحرجت الثمار بينهما سقطت فى سلال مبطنة تحت الأنبوبتين اذا دخلت الى مكان فى القناة أوسع من حجمها ثم مضت التى تليها فى الحجم مسافة أخرى حتى تسقط وهكذا ينزل كل حجم من الأحجام فى مكان خاص به بحيث لا يحدث خلط بين الصغير والكبير وهذه الآلة تقوم بوظيفتها على وجه دقيق وتدار بمحرك كهربائى قوته عشرة أمبير ويقدر الضغط عليه بنحو ٢٢٠ فولت ويستهلك فرن الآلة ثلاثة أرباع قنطار من الفحم الحجرى يومياً اذا استمرت فى عملها ثمانية ساعات وقوة انتاجها فى تلك الفترة مائتى ألف ثمرة أى ١٠٠٠ صندوق تقريبا .

ويمكن لدار التعبئة اذا استخدمت ثمانية عمال مصريين وتسعة من الفلسطينيين وسبعة من الأسبان وعشرة من خريجى الزراعة المدربين أن تخرج مائة صندوق برتقال فى ساعتين — والوقت اللازم لتعبئة صندوق من اليوسفى يقدر بدقيقة واحدة

وعلى أثر انتهاء الآلة من وظيفتها يتسلم الثمار عمال فنيون استحضرتهم المصلحة من أسبانيا وفلسطين لهذا الغرض . وكانت تتألف الفرقة الاسبانية من ثمانية أشخاص أربعة من الرجال وأربعة من النساء . وتتألف الأربع فرق الفلسطينية من عشرين شخصاً بين نقيضة ولفيفة واستيفا دورية ، وقد أضافت المصلحة إلى هاته الفرق عشرين شابا من خريجى مدارس الزراعة المتوسطة وستين نفراً من عمال الحدائق يتغيرون من آن لآخر بقصد تمرينهم على هذه العمليات .

وتبدأ وظيفة العمال بامتحان الثمرة من الوجهة الصحية حتى إذا كانت مصابة بمرض فطرى أو بخدش يضعف جلدها عن المقاومة فصلت عن غيرها أما إذا كانت سليمة فانها توضع بين الثمر الصالح للتصدير وهنا تبدأ وظيفة التغليف بورق شفاف عليه العلامة التجارية التى اتخذت شعاراً للفاكهة المصدرة .

بعد تغليف الثمار تقذف كل فئة (مدرجة) فى مكان خاص ثم ترص بعد ذلك فى صناديق خشبية مبطنة من الداخل بورق مزخرف وتحمل هذه الصناديق من الخارج الشعار الذى اتخذ لها . وهنا تنتهى عملية التعبئة وتسمر الصناديق وتحاط بالشنابر من أطرافها وتشحن بعد ذلك إلى موانىء التصدير .

وقد أجمعت التقارير الواردة من الخارج على امتداح التعبئة المصرية وبخاصة ما كان منها على الطريقة الأمريكية وهى التى يستعملها العمال الفلسطينيون وينصحون بالاكتفاء بها وعدم التصدير فى الصناديق الأسبانية التى صدرتها المصلحة للوقوف على مقدار صلاحيتها اذا ما صدر فيها البرتقال المصرى الى الأسواق المختلفة .

وتقوم المصلحة فى الوقت الحاضر بدراسة الآلات الاضافية التى يمكن إدخالها على ماكينة الفرز تقليلا للنفقات وكذا الآلات اللازمة لصناعة عصير البرتقال وبحث امكان الاستفادة من المواد المختلفة فى صناعات أخرى حتى تسير العملية فى محطة التعبئة على نمط اقتصادى تجارى .

ولم يبدأ العمل فى دار التعبئة ببنها إلا فى ١٣ يناير مع أن الأمل كان كبيراً فى استعمالها فى الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر ، وقد اعترضت المحطة عقبات كثيرة منها التفكير فى التخلص من الثمار الباقية بعد الفرز لما تتكلفه من أجور نقل باهظة اذا أرسلت الى سوق الجملة بالقاهرة وبيعها بأبخس الأسعار كما أن فى الاستلام على حساب المائة الثمرة نشأت صعوبات كثيرة يمكن لتجنبها الشراء بحساب الصندوق الواحد ، وهذه الطريقة المتبعة فى فلسطين وغيرها ولكن هذا لن يتحقق على الوجه الأكمل إلا اذا تولت العمل شركة منظمة .

وان فى الاكتفاء بمحطة واحدة للتعبئة صعوبة تذكر مع تبعثر الحدائق فى جهات القطر البعيدة . ولملافاة ذلك يمكن لأصحاب الحدائق الكبيرة أن يقيموا بجوارها مخازن مستوفاة للشروط اللازمة للتعبئة وقد كان لانعدام وجود أدوات الغيار لماكينة الفرز والمواد الكيماوية اللازمة صعوبة تذكر أيضاً عند مداركتها فى مصر مما دعا الى طلبها من الخارج .

٣ — مكتب التعبئة بالاسكندرية

ظهرت لمصلحة التجارة والصناعة بعد دراستها لموضوع تصدير الخضراوات إلى الخارج ان أوفق الأمكنة وأصلحها للتعبئة ميناءا الاسكندرية وبور سعيد ، نظرا سرعة قابليـة تلك الأصناف للتلف . وامكان التعرف من الشركات عند الاتصال بهـا على البواخر المسافرة ووجهتها والمقادير التى يمكن شحنها بالسرعة المطلوبة فى المواعيد المناسبة ، وجريا وراء هذا المبدأ قامت المصلحة بتأجير مكتب بسوق حمام الورشة بالاسكندرية يحتوى على ما تتطلبه عمليـة التعبئة من أوراق أو صناديق أو خلافها ، وكان يقوم بالعمل فيـه شابان من هولاندا استقدمتهما المصلحة لتستفيد من خبرتهما ولتدريب العمال المصريين على الطرق الفنية الخاصة بالحزم والتعبئة. وتقدر القوة الانتاجية للعمل متى توفرت الأصناف المراد تصديرها بما يقرب من ٢٠٠٠ صندوق يومياً إذا ساعدهما فى عملهما ثمانية عمال مدربين . وقد اتجهت نية المصلحة عنـد ما وضعت برنامج التصدير للخضر أن يكون تصريفها فى فرنسا وبلغ مقدارها ٣٦و٥٣٩ طنا فى سنة ١٩٣٠ .

وقد حال دون تنفيذ برنامج تصدير الخضر بالكميات المفروضة عوامل داخلية تتلخص فى تفرق المساحات المزروعة خضراً وبعدها عن مكتب التعبئة وانعـدام التجانس فى الأصناف المرغوب تصديرها ، وأخرى خارجيـة ترجع الى علق الأسواق الفرنسية أمام هـذه التجارة لتحديد الوارد اليها وتخصيص مصر بجزء يكاد يكون فى حيز العدم وفرض ألمـانيا وانجلترا ضرائب باهظة عن المستورد من هذه المحاصيل مما دعا المصلحة الى توجيه اهتمامها نحو اختبـار الأسواق التى لم تدخلها من قبل وهى النمسا ويوغوسلافيا واليونان وغيرها للوقوف على مدى رواج هذه التجارة فيهـا والأسعار التى تلاقيها تلك الأصناف هناك وكذا الحـالة التى تصل عليها . وعلى العموم فقد وصلت رسالات المصلحة من الخضر والفاكهة بحالة تغبط عليها ووردت التقارير من المستوردين وكلها ثناء على العناية التى أبدتها المصلحة فى حزم وتعبئة وفرز المحاصيل المصدرة .

د — عناية الحكومة بالخضراوات

ويرجع السبب فى نقص الوارد من هذه الأصناف الى عناية الحكومة والأهالى بالانتاج المحلى وزيادة التعريفة الجمركية على الوارد من الخارج من هذه الحاصلات الزراعية فأدى ذلك الى الاستغناء عن البضائع الاجنبية .

ولقد زادت قيمة ما صدرته مصر للخارج من الخضراوات والبقول خصوصا الفول لكثرة محصوله بفضل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة تشجيعا لتصديره . وكذا كان نصيب البصل من الرواج سنة ١٩٣٢ بفضل الرقابة التى فرضتها الحكومة على المصدر منه للخارج فضمنت له فى الأسواق الخارجية حسن السمة وبصفة خاصة فى أوربا وأمريكا .

وكانت زيادة التصدير محسوسة بقدر ما كانت حركة نقص الوارد من هذه الأصناف . فبلغت الزيادة فى تصدير بعض الأصناف الرئيسية ٢٣٠٠٠ طناً وفى القيمة ٢٢٠ر٠٠٠ جنيهاً والفضل فى ذلك يرجع الى تنظيم الأسواق التى تعرض فيها هذه الأصناف ثم الدعاية التى تنشرها لها الحكومة فى الخارج وكذا العناية بمراقبة هذه الصادرات فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة فيما يتعلق بالمرسل منها الى أوروبا هذا علاوة على اقامة محطة لتعبئة الخضر والفاكهة .

وقد جاء فى احصاءات الجمارك الشهرية المرسلة الى مصلحة التجارة والصناعة عن المدة بين ديسمبر سنة ١٩٣٠ لآخر ابريل سنة ١٩٣١ ان مقدار ما صدره القطر من الخضراوات الى الخارج كان كالآتى : (بالكيلوجرام)

الشهر	طرشوف	فرز	باذنجان	فاصوليا	فول أخضر	كرنب	بطاطس	طوم	بصل	خيار	خس
ديسمبر سنة ٣٠	١٠٦٢٤	٣٤٧٤٥	٤٣٩٣١	٨٢٢١	٥٨٤٥	٣٦٦	—	—	—	—	—
يناير سنة ٣١	٣٧٩١٥	٤٤٨٨٦	١١٧٩٥٤	١٧٩٩٢	١٧٩٢٢	—	٣١٩٤٠	١٠٤٠	٥٦٤٧٥	—	١٠٥٠
فبراير	٣٢٠٥٩	٥٤١٧٤	٤٨٠٤٥	١١٦٥٢	١٣٤٣٥٢	—	٢٢٦١٠	٣٩٤٥	٢٢٦٢٠	—	—
مارس	٢٤٦٤٨	٢٤١٠١	١٢١٥	١١٤٣	١٧٠٥٧٧	٦٣٢٤	١١٢٩١	٤٨٢٨٠	٤٠٨٤٥	—	—
ابريل	٨٧٩٠	٤٠٥٠٨	٣٧٢٢	٨١١٣	—	٥٨٥٢	٣٠١	٢٨٩٨٤	٢٥٢٠٠	٣٤١٧٠	—

وكانت جملة ما صدر للخارج بالكيلو جرام من الخضراوات على اختلاف أنواعها كالآتى :

فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ نحو ٦٤٧ر٦٤٩ وفى يناير سنة ١٩٣١ نحو ٦٩٦ر٦٠٧ وفى فبراير نحو ٥٥٠ر٦٨٤ وفى مارس نحو ٠٩٨ر٦٠١ وفى ابريل نحو ٠٠٥ر٢٢٤ وعرض كثير من الخضراوات المصرية فى المعارض والأسواق الدولية فى الخارج وصادفت نجاحا عظيما خصوصا أن أوربا فى شدة الحاجة اليها فى فصل الصيف الذى تنعدم فيه الخضراوات وما وجد منها يكون مرتفع الثمن لدرجة بعيدة عن متناول الجمهور .

ومن الأصناف الجائز تصديرها للخارج متى توافرت كمياتها وتوسع الزراع فى انتاجها مايأتى : البصل والثوم والبطاطس والباذنجان والقرع البلدى والقرع الافرنجى الحلو وغير الحلو والفول الرومى والبلدى وحمص الملانة والبسلة والفاصولية واللوبية الطازجة والمجففة واللفت والكرنب والقرنبيط والطماطم والخس والخيار .

ولا بد من مراعاة أمور كثيرة عند ارسال الخضراوات الى الخارج ، فمثلا يجب الوقوف على أحوال هذه الأسواق والفصول المستحسن التصدير فيها ثم الأصناف اللازمة لهذه الأسواق ولا نرى أفضل من تلخيص ما جاء فى كتاب (الخضراوات فى مصر تأليف الأستاذ سرور) بهذا الصدد وهى كالآتى :

١ — أسواق انجلترا : تقل خضراواتها من ديسمبر الى مايو فى كل سنة فتحصل عليها فى هذه المدة من هولندا وبلجيكا . ثم تستورد ما تحتاج اليه من هذه الأصناف فى المدة التى بين مايو ونوفمبر من ايطاليا واسبانيا وهولاندا وفرنسا والصنف المصرى الممكن رواجه فى أسواق انجلترا هو الطماطم بين اكتوبر وابريل وربما جاز ارسال أصناف أخرى وانما لابد من العناية بعملية التعبئة والحفظ فى الثلاجات حتى تصل بحالة جيدة .

٢ — المانيا : يمكن الاتجار معها فى الطماطم مابين نوفمبر وابريل . وفى القرع من يناير لأغسطس . والخيار البلدى من نوفمبر ليونيه والقرنبيط من نوفمبر ليونيه . والكرنب من فبراير الى اغسطس . واللفت من نوفمبر الى ابريل وانما يجب تسهيل مرور هذه الخضراوات بجمارك ايطاليا وسويسرا لتوصيلها الى الأسواق الألمانية .

٣ — النمسا وتشيكوسلوفاكيا وممالك أوربا الوسطى : يمكن أن يصدر لها الثوم والكرنب والبصل والكرات والهندباء والفجل الرومى واللفت والكرفس والخس .

وتصل هذه الخضراوات الى هذه الممالك عن طريق تريستا أو ثغرى سبليت وسوساك بيوجوسلافيا لولا عدم توافر المخازن لهذين البلدين . أما الوقت المناسب لتصدير الخضراوات المصرية الى هـــذه الجهات فهو بين نوفمبر وأواسط ابريل ويمكن ارسال :—

الفاصولية الخضراء . . . من اكتوبر الى ديسمبر ثم من ابريل الى مايو .
البسلة . . . . . من نوفمبر الى آخر مارس .
الخس . . . . . من نوفمبر الى آخر فبراير .
القثاء . . . . . من فبراير الى مايو .
القرنبيط . . . . . من نوفمبر الى آخر مارس .
الكرنب . . . . . من نوفمبر الى آخر مارس .
بنجر طويل . . . . . من نوفمبر الى فبراير .
خرشوف . . . . . من ديسمبر الى مارس .
كوسه اسكندرانى . . . من نوفمبر الى ابريل .
جزر افرنكى قرفى . . . من نوفمبر الى مارس .

ويستغرق شحن الخضراوات الى فينا نحو ستة أيام منها ثلاثة بالبحر وثلاثة بالبر وهذه المدة أقصى ما يمكن أن تتحمله الخضراوات فى نقلها دون أن تتلف .

٤ — ايطاليا : تزرع فيها الخضراوات بكثرة وتصدر الى ممالك أوربا الوسطى والشمالية . وتقل الخضراوات فى الجزء الشمالى منها فى سبتمبر واكتوبر ثم فى يناير وفبراير . وفى هاتين الفترتين تصدر الخضراوات من جنوب ايطاليا الى شمالها ورغم ذلك فى الامكان تصدير الخضراوات المصرية مثل البسلة الخضراء والقرنبيط والفاصولية الخضراء والطماطم والهندباء (نوع من الشيكوريا) والشيكوريا والكوسة والباذنجان المكعب والكرنب وإنما يجب الوقوف على حاجة هـــذه الأسواق بكل دقة قبل الشروع فى إرسال الأصناف المصرية .

٥ — الأستانة : وللخضراوات المصرية أسواق كبيرة فى تركيا وكذلك فيما يجاورها من الثغور على البحرين الأبيض والأسود ببلاد اليونان وبلغاريا ورومانيا والجنوب الغربى من روسيا .

٦ — أزمير : للخضراوات المصرية سوق كبيرة يرسل منها شىء للجهات

الداخلية المجاورة وتكثر الخضراوات المحلية هناك بعد شهر مايو فيتعذر على الخضراوات الأجنبية مزاحمتها. وتحتاج سوق أزمير الى :

الطماطم . . . . . بين يناير وآخر مايو .
الباذنجان . . . . . » » .
الفول الأخضر . . . . . يناير وفبراير
الخيار . . . . . يناير لأواسط أبريل .
الفلفل الأخضر . . . . . يناير لمايو .
الكوسة . . . . . يناير لآخر مارس
الخرشوف . . . . . ديسمبر لآخر فبراير .
البامية . . . . . من مارس إلى آخر مايو .

٧ — رومانيا : تقل خضراواتها من نوفمبر الى آخر مايو .

ويمكن التعامل معها فى الباذنجان والفاصولية الخضراء والقرنبيط والسبانخ والأسبرج والفلفل والطماطم .

تهتم الحكومة بترقية زراعة الخضراوات وتسهيل تصريفها فى الأسواق الداخلية والخارجية وكذا يعنى الأفراد بأمرها . وقد تكلمنا فى أبحاث كثيرة عن مجهود الحكومة التى تتلخص فى تهيئة الأسواق الداخلية للخضر والفاكهة والحبوب فى القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات وهى تتوسع فى هذه الدعاية كلما استطاعت الى ذلك سبيلا ثم تعمل على تصدير بعض الأصناف ومراقبتها حفظا على سمعتها فى الأسواق .

هـ — عناية الأفراد بالخضراوات

أما الأفراد فقد نهضوا فى هذا الميدان لأن هذا الأمر يهمهم قبل غيرهم ولذا تكونت شركة مصرية لتصريف الخضر والفاكهة والزهور فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٢ . ورأس مالها يتراوح بين عشرة آلاف جنيه وخمسة عشر ألفا وربما زاد عن ذلك رغم الأزمة المالية الحاضرة . ولقد جاء فى المادة الثانية من قانون هذه الشركة أن تقوم بجميع العمليات التى يستلزمها الاتجار فى الخضر والفاكهة والزهور المصرية وضمان تصريفها فى مصر أو فى الخارج وتقوم على الأخص بما يأتى (١) .

(١) راجع المذكرة المرفوعة إلى المجلس الاستشارى لمصلحة التجارة والصناعة .

ذكرت المادة الثانية من قانون الشركة مايأتى عن أغراضها ومهامها : —

ان غرض الشركة هو أن تقوم بجميع العمليات التى يستلزمها الاتجار فى الخضر والفاكهة والأزهار المصرية وضمان تصريفها فى مصر أو فى الخارج وتقوم على الأخص بما يأتى :

(١) شراء أو بيع أى صنف من الخضر أو الفاكهة أو الأزهار المصرية فى مصر أو فى الخارج إما لحسابها أو لحساب الغير .

(٢) شراء وبيع البذور أو الشتلات والتقاوى الصالحة لانتاج الخضر والفاكهة والأزهار .

(٣) شراء العبوات التى تلزم للشحن وصنعها وبيعها .

(٤) القيام بعملية فرز الخضراوات والفاكهة والأزهار المصرية وتعبئتها لشحنها داخل القطر المصرى أو خارجه .

(٥) انشاء أو شراء أو استئجار مصانع تقوم بتحويل الخضر والفاكهة والأزهار المصرية الى منتجات صناعية وبيعها فى مصر أو فى الخارج .

(٦) القيام بما يلزم لتحسين الانتاج وسلامته وبالجملة كل ما من شأنه تسهيل نقل وتصريف الخضر والفاكهة والأزهار المصرية فى الداخل أو الخارج ورواج تجارتها وللشركة أن تنشىء أو تؤسس شركات لتحقيق كل أو بعض هذه الأغراض أو أن تشترك بأى وجه من وجوه الاشتراك فى شركات أو هيئات تقوم بأعمال تشابه أعمالها أو تعاون على تحقيق أغراضها فى مصر أو فى الخارج وأن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها . غير أنه لا ينتظر لهذه الشركة أن تتوسع فى تحقيق كافة الاغراض السابقة طفرة واحدة ولا سيما أن رأس مالها الحالى لايساعدها على انشاء مصانع أو القيام بتحويل الخضر والفاكهة والأزهار الى منتجات صناعية .

ومما هو جدير بالذكر ما أشار به حضرة الأستاذ حسن كامل الشيشينى وكيل عام مصلحة التجارة والصناعة على أعضاء الجمعية العمومية لهذه الشركة فى أول اجتماعها وهو (أن ترجئوا الناحية الثالثة الخاصة بانشاء معامل لتحويل الفاكهة الى المرحلة التالية بعد أن تكونوا قد أعددتم عدتها وبهذا لا تزدحم أعباء العمل عليكم فى مستقبل حياة مشروعكم وبخاصة لأنكم فى المرحلة الأولى الخاصة بعمليات التجارة ـ ستلاقون صعابا كثيرة وان كانت فى منال همتكم فستبذلون مجهوداً عظيما فى ارشاد الزراع الى انتاج الأصناف المطلوبة فى الخارج من الخضر والفاكهة والأزهار

واعدادها للبيع بعد جنيها . وفى تقرير درجات الأصناف وطرق التعبئة والتخزين والنقل . وفى الدعاية لها فى الأسواق الخارجية . فاذا فرغتم من هذه الأمور سهل عليكم عندئذ أن يشمل نشاطكم الصناعة التحويلية) .

وتمشيا مع هذه الارشادات الثمينة سوف يكون عملها قاصراً فى بدء عهدها على التصريف الداخلى والخارجى للخضر والفاكهة مع عدم التوسع فى الأخير — وينتظر أن تقوم بتمويل الزراع نظير انفرادها بتصريف منتجاتهم — وتوظيف الأموال فى شراء المحاصيل وبيعها كما تشتغل بالوساطة البحتة بين البائعين والمشترين لهذه الأصناف ولتنفيذ هذه الأغراض على الوجه الأكمل رؤى أنه من الواجب عليها اتباع الخطط الآتية :

(١) تأجير محلين بسوق الخضر والفاكهة بالقاهرة (ويتطلب ذلك تنظيم حالة الباعة المتجولين) .

(٢) الاتفاق مع أحد مشاهير تجار الجملة بأسواق الاسكندرية على التصريف وتوزيع العمولة بنسبة يتفق عليها (لعدم وجود سوق رسمية) .

(٣) وضع شروط التمويل واذاعتها بين المزارعين مع الاتصال الشخصى بهم

(٤) الاتصال بشركات الملاحة والفنادق والمستشفيات ومتاجر الأزهار تمهيداً لاجراء التعهدات .

(٥) اعداد الفوارغ للنقل الداخلى عن طريق تأجيرها للمزارعين تمهيداً لتوحيد العبوات وتسهيل التعامل .

(٦) العمل على ايجاد أنواع صالحة من البذور لبيعها عن طريق الشركة ، والاتصال بقسم البساتين والجمعية الزراعية للعمل على اكثار الأنواع الملائمة .

(٧) الاعلان عن الأعمال التى ستقوم بها الشركة فى الصحف واذاعة النشرات على الغرف التجارية والمنتجين والنقابات الزراعية .

ويتطلب التصريف الخارجى مباشرة البيع لحسابها على أن يكون ذلك على نطاق ضيق فى أول الأمر وبكميات ضئيلة تبعاً للظروف كما تقوم بالوساطة البحتة لراغبى التصدير أو التوريد . وستنتهج الطرق الآتية لتنفيذ هذه الأغراض : —

(١) الاتصال بالمستوردين والوسطاء والهيئات التجارية فى الخارج لانتخاب صالحهم للتعامل معهم .

(٢) الاتصال بالهيئات القنصلية الأجنبية بمصر وكذلك القنصليات المصرية فى الخارج لتبليغهم أغراض الشركة وأعمالها .

(٣) بحث موضوع النقل البحرى والأسواق الأجنبية والحصول على لوائحها ونشراتها والاشتراك فى المجلات والصحف الخاصة بتجارة الخضر والفاكهة والأزهار

(٤) الدعاية والاعلان فى الخارج .

وخير للشركة أن تبادر الى العمل من الآن استعداداً للموسم المقبل — خصوصا بعد أن كان تأخيرها سببا فى طلب بعض صغار المكتتبين رد قيمة الأسهم التى اكتتبوا فيها ، ولا تزال مبالغهم معلقة لم يبت فيها .

وفضلا عما بذلته مصلحة التجارة والصناعة من مجهود كبير فى تكوين هذه الشركة وتشجيع هذا النوع من التجارة وما تكلفه من المصاريف فى سبيل التجارب التى قامت بها واستقدام الخبراء والعمال المدربين من الخارج لتمرين العدد الكافى من المصريين على تلك العمليات ، فقد أرسلت مندوبين عنها فى البلاد الأوربية لدرس الأسواق واختيار أروجها للتصريف ومعرفة أنسب الأوقات للتصدير والاعلان عن المحاصيل المصرية بكل الوسائل الممكنة مما يجعل مهمة الشركة فيما بعد سهلة هينة وناجحة .

كما أن فى وسع المصلحة تقديم مساعدات أخرى نذكر منها : —

(١) أن تبيع المصلحة للشركة جميع الآلات والأدوات الموجودة بمحطة التعبئة بأثمان معقولة وبذلك تستفيد الشركة من رخص أثمانها وتتخلص المصلحة من مهمات لا لزوم لها .

(٢) أن تؤجر للشركة محطة التعبئة ببنها بايجار زهيد حيث أن رأس مال الشركة لا يتحمل الانفاق منه على مثل هذه المبانى فى الوقت الحاضر

وزيادة على ذلك فالمصلحة قائمة الآن بوضع نظام حسابى دقيق لامساك دفاتر عمليات التصدير على طريقة تجارية تسهل على الشركة مهمتها اذ ما اتبعتها وسارت على ضوئها فتتعرف مبلغ الربح أو الخسارة من كل عملية ومقدار الاستهلاك والتفاوت فى الأثمان بالسرعة المرغوبة فى الأسواق المختلفة . ولن تحتاج الشركة بعد ذلك إلى خبراء أو عمال فنيين من الخارج لتعبئة الخضر والفاكهة حيث أن المصلحة قد مهدت لها الطريق ودرست العدد الكافى من المصريين الذين يباشرون هذه العملية على الوجه المرغوب .

هذا من جهة المساعدات الممكن للمصلحة أن تسديها إلى الشركة فى داخل البلاد أما فى الخارج فيمكنها أن ترسم السياسة الآتية لمعاونتها : —

(١) تستمر المصلحة فى دراسة الاسواق الاوربية وغيرها وتطلب من حضرات قناصل المملكة المصرية فى الخارج أن يوافوها بين فترة وأخرى بكل المعلومات التى تساعدها على تعرف هذه الاسواق ومدى رواج المحاصيل المصرية بها وما ينتظر أن تلاقيه من المنافسة على أن تخطر الشركة بما يصلها من هذه التقارير أولا بأول .

(٢) قد يكون من الاصلح بقاء مندوبى المصلحة فى الخارج مدة أخرى حتى تتمكن من القيام بالدعاية الضرورية لتصريف المحاصيل المصرية ومراقبة بيعها وان تتكلف المصلحة نفقاتهم مدة إقامتهم فى الخارج لان المصلحة تعمل للمبدأ لا للربح ولا سيما أن كثيرا من الحكومات الاوربية تدفع اعانات كبيرة سنوية لبعض الصناعات التى تريد الاخذ بيدها وتشجيعها .

(٣) تتوسط المصلحة لدى شركات النقل البحرية ومصلحة السكك الحديدية المصرية لمساعدة الشركة فى نقل محاصيلها بأجور مخفضة حتى تقل بذلك نفقات التصدير فيتيسر لها تجنب ضرر المزاحمة الشديدة فى الاسواق الخارجية ، وكذلك تمدها بالتسهيلات الخاصة بسرعة النقل والصيانة حتى تصل سليمة من العطب الى محل استهلاكها .

(٤) تشرف مكاتب مراقبة الصادرات على ما يصدر من الخضر والفاكهة ومنع مرور أو تصدير الاصناف التى لم تستوف الشروط اللازمة حتى لا يقوم بعض من لا تهمهم سمعة مصر فى الخارج ولا يبغون من وراء هذه التجارة سوى الربح بتصدير رسالات ناقصة أو تالفة أوغير متوفرة فيها شروط التصدير مما يسىء الى سمعة البلاد ويضر بمستقبل هذه التجارة خصوصاً وهى فى نشأتها .

٤ — صناعة النشاء من الذرة ومجالها فى مصر

١ — الوارد والصادر من النشاء

أثبت أهل الفن والدراية بالصناعات أن فى استطاعة القطر المصرى استخراج النشاء بنجاح من الذرة ، لوفرة هذا الصنف ورخصه وسهولة تدريب العمال على انتاجه لأنه ليس من صعاب الأعمال الصناعية ، فهو فى متناول الصناعات الأهلية ، ولو أنه كان فى أول الأمر عملا عسيراً لقلة الخامات الرخيصة ، أو بعبارة أوضح لسوء اختيار الخامات الرخيصة الصالحة لانتاج النشاء ولأن يداً قوية أجنبية

(أمريكا) كانت شديدة فى منافستها ، ولهذه الأسباب اضطرت المصانع المصرية الى التقهقر أمام هذه العوامل والكف عن انتاج النشاء فى مصر .

لا يهمنا فى هذا البحث عرض البراهين الدامغة لاثبات أن صنع النشاء فى مصر ممكن أو غير ممكن من الوجهة الفنية ، لأن هذا الأمر مقطوع به كما دلت عليه التجارب التى قامت بها المصانع المصرية والنتائج الباهرة التى وصلت اليها أثناء الحرب العظمى عند ما وقف تيار المنافسة الجارف . وإنما الذى يعنينا هو التأكد مما إذا كان فى استطاعة مصر مقاومة هذه المنافسة ومحاربتها بسلاح قوى عادل . وللتغلب على المنافسة الأجنبية لا مناص من أن تكون أسعار الانتاج المصرى من النشاء أرخص من النشاء الأجنبى ، ولذا يجب الوصول الى هذه الغاية بتخفيض نفقات الانتاج .

وليس أصدق من الاحصاءات الرسمية للتدليل على أن صناعة النشاء من الصناعات المصرية الناجحة ذات الربح الكثير ، والتى لها مستقبل عظيم فنيا وماديا ، خصوصاً أن الحرب العظمى — التى لها الفضل الأكبر فى انهاض الصناعات الأهلية المصرية — أظهرت امكان نشر صناعة النشاء فى مصر بشرط حمايتها الحماية الكافية من المنافسة الاجنبية التى يتضح تأثيرها على هذا الانتاج من الارقام الآتية :

الوارد والصادر من النشاء من سنة ١٩١٠ لغاية سنة ١٩٣١

السنة	الوارد		الصادر	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	كيلو جرام	جنيه مصرى	كيلو جرام	جنيه مصرى
١٩١٠	١,٩٣١,٢٨٠	٢٦,٢٥٠	—	—
١٩١١	١,٢٦٩,٢٠٤	١٤,٥٢٣	—	—
١٩١٢	١,٠٢٠,٨٣٩	١٣ ٤٣٥	—	—
١٩١٣	٢,٠٧٦,٠٧٤	٢٥,١٠١	—	—
١٩١٤	٨٨٨,٧٨٠	١١,١٠٤	—	—
١٩١٥	٦٦٤,١٥٩	١٤,٣٦٦	١٢,٦٤٧	٣٢٧
١٩١٦	٨١٣,٩٤٨	٢٤,٠٩٥	٧,٤٥٦	٢١١

السنة	الوارد		الصادر	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
	كيلو جرام	جنيه مصرى	كيلو جرام	جنيه مصرى
١٩١٧	٣٣٦ر٠٤٧	١٣ر١٠١	٢٢ر٩١٨	١ر٢٥٩
١٩١٨	١٣٥ر٣٥٣	١١ر٥٦٣	٣٩ر٧١٧	٣ر٣٢٩
١٩١٩	٧٢١ر٧٧٤	٤٣ر١٣٥	٣٩١ر٦٥٩	٢١ر٤٨٢
١٩٢٠	١ر٠٢٦ر٨٥٤	٦١ر٢٧٢	١١٢ر٠٤١	٦ر٠٤١
١٩٢١	٥٣١ر٦٧٥	١١ر٩٩٠	٥٨ر٨٢٦	١ر٥٨٧
١٩٢٢	١ر٦٠٩ر٨٦١	٢٨ر٥٧٥	٤٩ر٢١٤	١ر١٧٨
١٩٢٣	١ر٤٩٨ر٢٥٤	٢٧ر٢٣٠	٢٧ر٩٩٠	٥٥٤
١٩٢٤	١ر٦٦٠ر٧٢٤	٣٣ر٨٠٥	٥٣ر١٣٤	١ر١٩٣
١٩٢٦	٢ر٦٥٠ر٩٨٧	٤١ر٠٣٧	٢٤ر٢٠٢	٣٨٨
١٩٢٧	٢ر٣٥٢ر٩٩٨	٣٩ر٢٣٨	١٧ر١٤٤	٢٩٨
١٩٢٨	١ر٩٧٩ر٠٥٢	٣٣ر٣٥٤	—	—
١٩٢٩	٢ر٧٨٨ر١٧٧	٤٧ر٠٠٧	٦٥	٢
١٩٣٠	٢ر٦٩٥ر٥٦٧	٣٧ر٧٣٦	—	—
١٩٣١	٢ر٢٦٣ر١٢٨	٣٧ر٣٨٢	—	—

وكانت هذه النشاء ترد الى مصر من انجلترا والمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبلجيكا وهولاندا وتركيا وروسيا ، وبصفة خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم كانت مصر تصدر هذا الصنف الى الممتلكات البريطانية وبلاد العرب واليونان وسوريا وفلسطين ورودس وفرنسا وايطاليا .

واذا دققنا النظر فى هذه الاحصاءات : اتضح لنا أن مصر كانت تستورد كميات وافرة من النشاء الأجنبية من سنة ١٩١٠ لغاية سنة ١٩١٤ ، ولم يظهر لهذه الصناعة أثر فى الانتاج المصرى . وانما ظهر نشاط هذه الصناعة فى مصر بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩٢٧ غير أن هذه النهضة كانت ضعيفة فى سنتى ١٩١٥ و١٩١٦ ثم نشطت بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٢ وهبطت فى سنه ١٩٢٣ ثم نهضت مرة أخرى فى سنة ١٩٢٤ ثم أخذت فى الانحطاط فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ حتى تلاشت سنة ١٩٢٨ ثم بدت ضعيفة فى سنة ١٩٢٩ واختفت نهائياً من سنة ١٩٢٩ حتى الآن ،

هـذا من جهة التصدير التى تدل على النهضة الصناعية الأهلية فى هـذا الصنف فى السنوات المذكورة . ومما هو جدير بالذكر أن هـذه الصناعة من الصناعات التى يستطاع تفوقها فى مصر على غيرها ، وانما يعوزها كثير من الارشاد ، بل وأهمه الارشاد الاقتصادى والادارى ، وكثير من التشجيع والحماية ، اذا علمنا أن خامات هذا الصنف متوافرة فى مصر بمقدار يكفى للغـذاء ولانتاج ما يحتاج اليه القطر من النشاء ، بل فى استطاعة القطر تصدير كميات غير قليلة بعد هذا كله .

أما من جهة حركة الوارد لمصر من هذا الصنف : فقد كانت عظيمة من ١٩١٠ لغاية ١٩١٤ لكثرة ما كان يستحضر من الخارج . ولما بدأت الحرب واستمرت أربع سنوات وتعذرت المواصلات بين القطر والخارج ، عدا ما كانت تتعرض له التجارة من الأخطار : فقد قل الوارد الى مصر من النشاء ، وعندئذ شعرت الاوساط الصناعية المصرية بأن لامناص من انتاج هذا الصنف محليا — والحاجة أم الاختراع — فدفعتها هذه الظروف الى انتاج النشاء ونجحت فى هذا المشروع بدرجة مكنتها من تصديره للخارج بكميات لايستهان بهـا وهى فى نشأتها إذ كانت المنافسة الأجنبيـة معدومة ، وقد نشطت هذه المصانع فكان انتاجها عظيما فى سنتى ١٩١٩ و١٩٢٠ ، غير أن أبواب الواردات فتحت عند ما وضعت الحرب أوزارها ، فعادت المنافسة الأجنبية الى شدتها وعنفها كما كانت فى المـاضى ، فقاومتها الصناعة المحلية برهة من الزمن ، ولـكنها لم تقو على الاستمرار فى صد غارة هذا السيل الجارف ، سيل المنافسة الأجنبية ، فكانت النشاء الأجنبية منخفضة القيمة عن الأصناف المصرية ، ولذلك أخذت الأخيرة فى الانسحاب شيئا فشيئا من الأسواق المحلية الى أن تلاشت عند ما أغلقت المصانع المصرية أبوابها ، لأنها لم ترشد الى الطريق القويم الذى كان يمكنها من محاربة النشاء الأجنبية المصنوعة من الذرة الرخيصة ، بينما كانت تستخرج النشاء المصرية من القمح المرتفع الثمن .

ب — توافر خامات النشاء فى مصر

ولقد حاول كثير من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر انتاج النشاء نذكر منهم حضرات حسين عمر وعبـده عبد الرحيم وميشيل سلفاجو وارثر كاتشيا وبولينجرونى لفاسيس ودياب اسرائيل وليفى ولاتينو توزى كانديكى فى الاسكندرية ، واسطاتاكى جورجى وبريدون دباس وعبد القادر عبد الرحمن ومحمد محمد الشافعى

وبوبربير والسيد الكردانى (شركة منتجات القمح) فى القاهرة . غير أنه لم يوفق الى تنفيذ هذه العزيمة واخراجها الى حيز الوجود الا القليل منهم . ثم ان هذا العدد القليل الذى استطاع اظهار نشاط عظيم فى انتاج هذا الصنف كف عن العمل عند ما عادت النشاء الأجنبية الى الاسواق المصرية . ويرجع فشل هذه الصناعة المصرية الى رخص النشاء الامريكية المصنوعة من الذرة القليلة القيمة وارتفاع ثمن النشاء المصرية التى كانت تصنع من القمح المرتفع الثمن كما قدمنا .

يقول رجال الفن : ان المواد التى يمكن استخراج النشاء منها هى الحبوب والبطاطس والعدس والبسلة والفاصوليا وأبو الفرو والأرز المكسر بنسب مختلفة نذكر أهمها كالآتى :

البطاطس	. . . . .	بين ١٨ و ٢٠ فى المائة
القمح	. . . . .	« ٦٤ و ٦٨ «
الأرز	. . . . .	« ٥٨ و ٦٠ «
الذرة	. . . . .	« ٧٢ و ٧٦ «

ويقولون ان استخراج النشاء من البطاطس أهون من استخراجها من الحبوب لاختلاط المادة النشوية فيها بمواد زلالية يصعب فصلها عن المواد الاخرى . ولقد نجحت أمريكا فى استخراج النشاء من الذرة لرخص المادة الاساسية أو لكثرتها . ثم لغزارة المادة النشوية فيها ، وهذه الامور الثلاثة أغفلتها المصانع المصرية عند ما كانت تنتج النشاء .

علمنا الآن أن الذرة هى أوفر الخامات لمادة النشاء ، ولذا يجب الوقوف على مقدار ما تنتجه مصر من هذا الصنف لتعرف ما اذا كان فى الامكان تخصيص جزء من محصولها لانجاح هذه الصناعة ، مع العلم بأن مصر لا تنتج شيئا يذكر من البطاطس علاوة على ارتفاع قيمتها . أما فيما يتعلق بحاصلات مصر الزراعية الخاصة بالقمح والارز : فهى كثيرة غير أن أسعارها مرتفعة عن ثمن الذرة لكثرة استعمالها فى تغذية السواد الأعظم من سكان القطر ، أما الذرة فلا يتغذى منها سوى طبقة الفلاحين فى الأرياف ، ولهذه الأسباب نكتفى باعطاء بيان احصائى عن حالة الذرة من الوجهة الزراعية تتعلق بالمساحة المزروعة ومقدار المحصول والكميات الواردة والمصدرة ، ثم مايستهلك من هذا الصنف محليا فى سنوات مختلفة : ١٩١٨ و١٩٢٠ و١٩٢٢ و١٩٢٦ و١٩٢٨ و١٩٣٠ وهى كالآتى :

« مستخرج عن الاحصاء السنوى العام سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ صفحة ٣٠٤ »

بيـــانات	١٩١٨	١٩٢٠	١٩٢٢	١٩٢٦	١٩٢٨	١٩٣٠
المساحة المزروعة . بالفدان	١٧٤٥٣٣٢	١٨٦٦٩٢٩	١٩٦٠٣٢٩	٢٠٨٥٥٣٨	٢٠٥٣٣٥١	١٨٢٦٨٥٦
متوسط محصول الفدان بالاردب	٦٫٧١	٦٫٨٦	٦٫١٥	٧٫٠١	٦٫٩٢	٦٫٩٤
المحصول . . . «	١١٨٨١٢٠٧	١٢٨٠٣٧٦٦	١٢٠٥٨٤٣٣	١٤٦٢١٣٢٣	١٤٢١٣١٥٥	١٢٦٧٩٩٨٤
الحبوب للبزرة . . «	٤٣١٦٢٦	٥٠٢٣٠٣	٤٥٠٠٨٥	٥٣٣٣٠٥	٤٦١٦٨٩	٥٢٣٠٠٥٢
الباقى . . . . بالاردب	١١٤٤٩٥٨١	١٢٣٠١٤٦٣	١١٥٦٨٣٤٨	١٤٠٨٨٠١٨	١٣٧٥١٤٦٦	١٢١٥٦٩٣٢
« . . . . بالطن	١٦٠٢٩٤١	١٧٢٢٢٠٥	١٦١٩٥٦٩	١٩٧٢٣٢٣	١٩٢٥٢٠٥	١٧٠١٩٧٠
الوارد . . . . «	٥٥٣	٢٠١٩٧	١٠٥٤٧	٣٢١٧	١٦٣٥	١٥٩٥٨
اذرة أعيد تصديرها «	—	١٧١٨١	١٦	—	—	—
الباقى من الوارد . بالطن	٥٥٣	٣٠١٦	١٠٥٣١	٣٢١٧	١٦٣٥	١٥٩٥٨
الصادر . . . «	٥١٩٤	٩٦٤١	٦٩٣	٢٠٧٨٢	٥٩٢٩٧	٢١٤
المستهلك بعد استيعاد الصادر من المحصول والوارد بالطن	١٥٩٨٣٠٢	١٧١٥٥٨٠	١٦٢٩٤٠٧	١٩٥٤٧٥٨	١٨٦٧٥٤٣	١٧١٧٧٤١
ما يخص كل فرد من السكان بالكيلو جرام	١٢٢٫٣	١٢٨٫٢	١٨٨٫٨	١٣٨٫٩	١٣٠٫١	١١٧٫٤

واستورد القطر من النشاء ١٧٢٤٦٣٦ كيلو جراماً بمبلغ ١٧٣٥٩ جنيهاً مصرياً ولم يصدر شيئاً فى سنة ١٩٣٣ . واذا استخلصنا من الاحصاءات السابقة مقدار المحصول السنوى وما يستهلك من هذه الذرة محلياً : علمنا أن الباقى أو الذى يزيد على حاجة القطر فى بعض الجهات هو كما يأتى :

بيـــانات	١٩١٨	١٩٢٠	١٩٢٨	١٩٣٠
المحصول بعد استيعاد نصيب البزرة . بالطن	١٦٠٢٩٤١	١٧٢٢٢٠٥	١٩١٧٩٧٤	١٧٠١٩٧٠
المستهلك محليا . . . . . «	١٥٩٨٣٠٢	١٧١٥٥٨٠	١٨٦٠٣٢٣	١٧٧١٧٤١
الباقى الزائد عن حاجة القطر . . «	٤٦٣٩	٦٦٢٥	٥٧٦٥١	٨٤٢٢٩

ج — ما يمكن لمصر إنتاجه من النشاء

اذا فرضنا وجود المصانع الكافية فى القطر لاستخراج النشاء من الكميات الزائدة على حاجة الاستهلاك المحلى من الذرة ، مع العلم بأن المائة كيلو جرام من النشاء تحتاج الى ١٣٤ كيلو جرام من الذرة كما قدر ذلك قسم الاقتصاد الزراعى بمصلحة التجارة والصناعة ، كانت النتيجة كالآتى :

سنة ١٩١٨ = $\frac{١٠٠ \times ٤٦٣٩٠٠٠}{١٣٤}$ = ٣ر٤٦١ر٩٤٠ كيلوجرام نشاء .

« ١٩٢٠ = $\frac{١٠٠ \times ٦٦٢٥٠٠٠}{١٣٤}$ = ٤ر٩٤٤ر٠٢٩ « «

« ١٩٢٨ = $\frac{١٠٠ \times ٥٧٦٥١٠٠٠}{١٣٤}$ = ٤٣ر١٣٤ر٠٢٣ « «

« ١٩٣٠ = $\frac{١٠٠ \times ٨٤٢٢٩٠٠٠}{١٣٤}$ = ٦٢ر٨٥٧ر٤٦٢ « «

واذا استبعدنا من هذه المقادير أكبر كمية استهلكتها مصر من النشاء حتى الآن — بفرض انها استهلكت سنويا ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ كيلوجرام — كان الزائد من انتاج النشاء داخليا على حاجة القطر كالآتى :

١٩١٨ = ٤٦١ر٩٤٠ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ = ٤٦١ر٩٤٠ كيلوجرام نشاء

١٩٢٠ = ٤ر٩٤٤ر٠٢٩ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ = ١ر٩٤٤ر٠٢٩ «

١٩٢٨ = ٤٣ر١٣٤ر٠٢٣ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ = ٤٠ر١٣٤ر٠٢٣ «

١٩٣٠ = ٦٢ر٨٥٧ر٦٦٢ — ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ = ٥٩ر٨٥٧ر٤٦٢ «

ويتبين من هذه العمليات الحسابية : أنه كان فى استطاعة القطر المصرى تصريف كميات كبيرة من النشاء ، بعد حفظ الكميات اللازمة للاستهلاك الداخلى من الذرة والنشاء وإذا أردنا الوقوف على قيمة ما يمكن لمصر انتاجه من النشاء فلا بد من ملاحظة الأسعار الآتية :

١ — أفادت الأبحاث التى قامت بها مصلحة التجارة والصناعة أن كبار تجار النشاء فى الاسكندرية هم : وليم لتكستر وفيتربو وروستروج وشركة حاصلات الذرة ، وفى القاهرة : مرقس وجرجس حنين وحسين الكردانى واحمد على ، وتباع النشاء (وأكثرها أمريكى) فى هذه المتاجر بهذه الأسعار (فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣١) :

نشاء ريكس وهى أجود نوع بمبلغ ٣٢ر٥ قرشاً للصندوق وزنه ٢٥ رطلا صافياً.

« الحصان . . . . . « ٣١ « « « ٢٥ « .

« من أنواع أخرى . . « ٣٠ « « « ٢٥ « .

فاذا أخذنا السعر الاخير أساساً لبحثنا كانت النتيجة كالآتى :

معلوم أن الرطل يزن ٤٤٩ر٢٨ جرام فيكون السعر المذكور ثمناً لمقدار ($\frac{٤٤٩ر٢٨ \times ٢٥}{١٠٠٠}$) = ١١ر٢٣٢ كيلوجرام فيكون ثمن الكيلوهو ($\frac{٣٠ \times ١}{١١ر٢٣٢}$) ٢ر٧٥ قرشاً فتكون قيمة النشاء التى كان يمكن مصر انتاجها فى السنوات السابقة الذكر كالآتى :

فى ١٩١٨ = ٤٦١٩٤٠ × ٢ر٧٥ = ٥ ر١٢٧٠٣٣ قرشاً

وفى ١٩٢٠ = ١٩٤٤٠٢٩ × ٢ر٧٥ = ٧٥ر٥٣٤٦٠٧٩ »

وفى ١٩٢٨ = ٤٠٠٢٣١٣٤ × ٢ر٧٥ = ٥ ر١١٠٠٦٣٦١٨ »

وفى ١٩٣٠ = ٥٩٨٥٧٤٦٢ × ٢ر٧٥ = ٥ ر١٦٤٦٠٧٠٢٠ »

٢ — وجاء فى الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ص ٣٥٣ أن متوسط ثمن الأقة من نشاء الصلبنج فى الاسكندرية والقاهرة بالجملة ٤ قروش والأقة تزن ١٤٨ر١ كيلو جرام فيكون ثمن المائة كيلو جرام ($\frac{٤ \times ١٠٠}{١٩٢٤٨}$) ٣٢١ قرشاً مع أن ثمن هذه الكمية من النشاء على اختلافها حسب الأسعار المتقدمة هى ٢٧٥ قرشاً ولكنا سنسير فى بحثنا على أساس السعر الأخير لأن الاحصاء السنوى العام لسنة ١٩٣٠ / ١٩٣١ لم يذكر فى بياناته سعر هذا الصنف . وعلى ذلك كان فى استطاعة القطر المصرى الحصول على المبالغ الآتية فى حالة ما إذا كان صدرها للخارج : —

١٩١٨ . . . . . = ١٢ر٧٠٣ جنيهاً مصرياً تقريباً

١٩٢٠ . . . . . = ٥٣ر٤٦٠ »

١٩٢٨ . . . . . = ١ر١٠٠ر٦٣٦ »

١٩٣٠ . . . . . = ١ر٦٤٦ر٠٨٠ »

ويلاحظ فى المبالغ المذكورة أنها لم يستبعد منها نفقات الانتاج فاذا استبعدناها حسب تقديرنا الآتى كانت نسبة الربح الصافى من ثمن كل مائة كيلو جرام نشاء هى ٢٧ ٪.

لقد ثبت لنا وفرة الأذرة اللازمة لاستخراج النشاء منها فى مصر ، وللوقوف على نفقات الانتاج يجب قبل كل شىء معرفة أسعار هذا الصنف ، ولذا نوضحها فى البيان الاحصائى (١) الآتى :

---

(١) الاحصاء السنوى العام ١٩٣٠ / ١٩٣١ ص ٤٨٩

سعر الأردب (١٤٠ كيلوام) بالقرش الصاغ

الصنف	الاسكندرية		القاهرة	
	١٩٢٨	١٩٣٠	١٩٢٨	١٩٣٠
ذره شامى مبرومة	١٢١	٩٩	١٢٠	٩٨
« ناب الجمل	١٠٨	٨٩	١٠٦	٨٩
« رفيعة	—	—	١٢٥	٧٤

ولما كان المعلوم للفنيين أن الذرة الرفيعة أو العويجى لا تصلح لصناعة النشاء ، لأنها رفيعة ونسبة المادة النشوية فيها ضئيلة : فقد اخترنا من هذه الأسعار متوسطها بين القاهرة والاسكندرية وهو ١٢٠ قرشاً تقريباً ثمن الاردب من الذرة المبرومة سنة ١٩٢٨ . فاذا علمنا أن المائة كيلو جرام من النشاء تحتاج الى ١٣٤ كيلو جرام من الذرة ، وعلمنا أن سعر الاردب من الذرة — على أكثر تقدير فى الماضى كان ١٢٠ قرشاً كان ثمن الذرة اللازمة لانتاج مائة كيلو جرام هو $\frac{١٣٤ \times ١٢٠}{١٤٠} = ١١٤٫٨٥٩$

واذا أضفنا إلى ثمن الأذرة اللازمة لانتاج مائة كيلو جرام نشاء [١] ٥٠ ٪ من هذه القيمة ، كتكاليف العمليات الصناعية الضرورية لانتاج هذا المقدار من النشاء : كانت النتيجة (١١٤ قرشاً + ٥٧ قرشاً) ١٧١ قرشاً وعلى ذلك يكون الربح الصافى الذى يحصل عليه المصنع من انتاج كل مائة كيلو جرام نشاء هو (٢٧٥ — ١٧١) ١٠٤ قرشاً ويمكن إيضاح نفقات انتاج المائة الكيلو جرام من النشاء كالآتى :

١ — ثمن ١٣٤ كيلو جرام الأول اللازمة لانتاج مائة كيلو جرام نشاء ١١٤ قرشاً .

٢ — نفقات الانتاج من أجور عمال وخلافه ٥٧ قرشا .

٣ — الأرباح من انتاج كل مائة كيلو جرام نشاء ١٠٤ قرشاً .
(أى بنسبة ٣٧ ٪) تقريباً .

---

(١) لا يجوز اعتبار هذه النسبة قاعدة لتقدير تكاليف الانتاج إذ كثيراً ما تهبط أسعار الذرة دون هبوط المصاريف الصناعية .

٤ — ثمن مائة كيلو جرام من النشاء حسب الأسعار الواردة لمصلحة التجارة والصناعة ٢٧٥ .

فاذا قدرنا أن المصانع المصرية كان يمكنها الحصول على ربح صافى قدره ٣٧٪ كان مقدار ما يمكن لمصر أن تربحه من المبالغ السالفة الذكر الخاصة ببيع النشاء الزائدة على حاجة القطر كالآتى :

١٩١٨	= $\frac{٣٧ \times ١٢٧٠٣}{١٠٠}$	= ٤ر٧٠٠	جنيه مصرى
١٩٢٠	= $\frac{٣٧ \times ٥٣٤٦٠}{١٠٠}$	= ١٩ر٧٨٠	»
١٩٢٨	= $\frac{٣٧ \times ١١٠٠٦٣٦}{١٠٠}$	= ٤٠٥ر٢٣٥	»
١٩٣٠	= $\frac{٣٧ \times ١٦٤٦٠}{١٠٠}$	= ٦٠٩ر٠٤٩	»

واذا تمشينا فى هذا الانتاج مع أسعار المواد الأولية والتكاليف الصناعية السائرة فى أسواق الجملة فى عام (١٩٣٢) اتضح لنا أنها هبطت كثيراً ولاشك أن تكاليف الانتاج تقل بنسبة هبوط أسعار المواد الأولية وخلافها عن الأمور الضرورية للانتاج الصناعى ، ولا بد أن يعقب انخفاض نفقات الانتاج هبوط أسعار النشاء بنسبة معقولة متمشية مع نفقات الانتاج .

فاذا أريد لمصر منافسة النشاء الأمريكية بصفة خاصة والأجنبية بصفة عامة فى الأسواق المصرية وفى الأسواق الخارجية فلا بد من تخفيض النشاء المصرية :—

١ — بنسبة هبوط أسعار الذرة .

٢ — بنسبة هبوط النفقات الصناعية الأخرى من أجور عمال وغيرها .

٣ — الاكتفاء بأرباح صافية لا تزيد على ٢٥ ٪ من مجموع ثمن الخامات وتكاليف الانتاج .

فاذا أخذ بهذه الشروط صح تقدير ثمن النشاء فى الأسواق المصرية كالآتى :

(١) ثمن الذرة اللازمة لانتاج مائة كيلو جرام نشاء على فرض أن (١) سعر الأردب ٨٠ قرشاً (ولو أنه يباع بأقل من ذلك الآن ٥٠ قرشاً) هو ($\frac{١٣٤ \times ٨٠}{١٤٠}$) ٧٦ قرشاً .

(٢) قيمة نفقات الانتاج الصناعى لمائة كيلو جرام نشاء ٥٠ قرشاً .

(٣) مجموع التكاليف لانتاج مائة كيلو جرام نشاء ١٢٦ قرشاً .

---

(١) بلغ متوسط الأردب من الذرة في ساحلى روض الفرج وأثر النبى من يناير لآخر أكتوبر سنة ١٩٣٢ نحو ٨٠ قرشاً وفي نوفمبر سنة ١٩٣٢ نحو ٥٠ قرشاً .

(٤) احتساب ٢٥ ٪ ربحاً صافياً عن مائة كيلو جرام من قيمة مجموع تكاليف إنتاج هذه الكمية بالتقريب ٣١٫٥ قرشاً .

(٥) الثمن الذى يجب أن يباع به كل مائة كيلو جرام نشاء فى مصر (ويجوز تخفيض هذا السعر بتخفيض نسبة الربح الصافى) ١٥٧٫٥ قرشاً .

فاذا قررنا هذا التقدير وهو ١٥٧ قرشاً ثمنا لمائة كيلو جرام نشاء مصنوعة فى مصر بالثمن الذى تباع به الكمية نفسها من النشاء الأجنبية وهو ٢٧٥ قرشا كان الفوز لهذه الصناعة المصرية عدا أنها ستخفض ثمن النشاء فيصبح ثمن الكيلو جرام من هذا الصنف ١٫٥٧ قرشاً وهو الذى يباع الآن بسعر ٢٫٧٥ قرشاً وهذا فارق عظيم جدير بالعناية والنظر ، ثم يجب التفكير جدياً فى انتشار صناعة النشاء فى القطر المصرى ، على أن تتولى الحكومة حمايتها من الوسيلة الخبيثة التى تلجأ اليها بعض المصانع الأجنبية ، وهى طريقة الغمر (Dumping) لمحاربة الصناعات الأهلية للقضاء عليها وعندئذ تعود الى بسط سلطانها على هذه الاسواق ، فتكون حرة تحدد ما شاءت من الأسعار فى هذا الصنف .

د — وسائل الحماية والتشجيع

تستخدم الذرة فى أمور عديدة صناعية ذات أهمية كبيرة جديرة بالذكر أهمها :

١ — صناعة الخبز الذائع الاستعمال فى الريف المصرى لتغذية الفلاحين .

٢ — يستخرج من الذرة البيضاء سكر النشاء المعروف باسم (sucre d'amidon) اللازم لصناعة الحلوى والمربيات .

٣ — تستخرج بعض مصانع انجلترا من الذرة الجيدة نوعا جيداً من الزيت .

٤ — تستخدم بعض مصانع (سكوتلاند) الذرة فى صناعة الويسكى علاوة على الشعير .

٥ — يستخرج من الذرة نسبة كبيرة من النشاء وكذا الجليكوز (glucos) .

أما فيما يتعلق بصنع الخبز من الذرة فهذا أمر لا حاجة به الى تشجيع أو حماية لأنه منتشر من نفسه وهو أرخص صنف يمكن للفلاح أخذ خبزه اليومى منه .

فالأمر الذى يهمنا العناية والعمل على حمايته وتشجيعه هو صنع النشاء من الذرة بالطرق الآتية :

(١) رفع الضريبة الجمركية على الوارد من الخارج بعد التحقق من انتاج هذا

الصنف داخلياً وبطريقة جدية متقنة . وبعد أن كانت الضريبة المفروضة على هذا الصنف ١٥٪ من قيمتها أصبحت من ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ كالآتى : —

٣٠٠ مليم عن كل مائة كيلوجرام قائم من نشاء الحبوب ونشاء الجذور.

٦٠٠ « « « « « من الجولتين .

٤٠٠ « « « « « من نشاء حبوب وجذور ومحمصان دكسترين .

٧٠٠ « « « « « من الجليكوز والزليفيلوز .

وعلى ذلك فان هذه الضريبة خفضت ، والمطلوب الآن النظر فى رفعها الى نسبة يمكن بها حماية صناعة النشاء المحلية من المنافسة الأجنبية .

(٢) مساعدة أصحاب الأموال الذين يرغبون فى احياء هذه الصناعة بمنحهم مساحات من أراضى الحكومة بأسعار مخفضة اذا رغبوا فى شرائها أو تأجيرها لهم بايجارات صورية اذا فضلوا استئجارها .

(٣) مساعدة هذه المصانع فى تسهيل الحصول على السلف الصناعية

أما من جهة التكاليف اللازمة لاقامة مصانع النشاء فى مصر فهذا أمر يختلف باختلاف الكميات التى سيتولى المصنع انتاجها ، وباختلاف الآلات التى سيقر الرأى على اختيارها ، وأخيراً باختلاف نفقات شراء أو استئجار الأرض التى سيقام عليها المصنع ، وللوصول الى نتيجة حاسمة فى هذا الباب : لابد من البحث عن الصناع الذين يرغبون فى اقامة هذه الصناعة ثم الاتصال بأولى الأمر للبت فى مسألة الأرض المطلوب اقامة المصنع عليها ، ثم الاتصال بممثلى مصر فى الخارج للحصول على أصلح الآلات الممكن ادخالها فى مصر لانشاء المصنع .

أما فوائد النشاء فكثيرة ، إذ تستعمل فى الطهى والكى وصناعات الأقمشة والحلوى وعمال أخرى يعرفها رجال الصناعة .

٥ — الأسماك فى مصر

ا — تنظيم صيد الأسماك

لم تكن صناعة صيد الأسماك من الأعمال الجديدة أو المستحدثة أو الغريبة على المصريين لأنهم عرفوها منذ القدم وتناقلتها الأجيال بعد الأجيال حتى أصبح يمارسها فئة معينة فأخذها الأبناء عن الآباء. وربما كانت هذه الصناعة هى الوحيدة فى بابها التى تحتفظ أسرتها بتوارثها. فالصياد يشتغل بأعمال صيد الأسماك لأنه تعلمها عن أبيه. ونعم المعلم الأب حينما يلقن أولاده صناعتهم ويطلعهم على أسرارها. فلو بقيت هذه العادة، واحتفظت كل طبقة بما اختصت به من الأعمال، واحترف أفراد كل أسرة بما اشتهرت به من الأشغال الى حد ما لما كثر عدد العاطلين من المصريين المتعلمين. فاذا اشتغل الزارع بزراعة أبيه حتى ولوكان قد وصل فى علومها الى أرقى التعليم. واذا عمل أولاد الصناع فى صناعات أبيهم. واذا عكف أولاد التجار الى متاجر أهلهم يدخلون عليها ما اقتبسوه من علم ودراية: كانت النتيجة العملية لاشك أحسن حالا وأطيب مآلا مما هى عليه الآن فى مصر. ولكن ابن الزارع يريد أن يكون محامياً أو قاضياً أو طبيباً الى غير ذلك من الحرف الضخمة. لذا امتلأت المكاتب بأصحاب الحرف وخلت المصانع والمتاجر والمزارع المصرية من الأيدى العاملة عملا صالحاً مؤسساً على العلم والفن والدراسة الدقيقة، فتعطلت الحرف وتأخرت الصناعة والتجارة. وجرت الزراعة مجراها الهادىء البطىء فى التقدم. ولهذا وجب التخفيف من هذه النزعات المضرة بمصر عامة وبأفرادها خاصة. اذ لم تنتفع حرف المحاماة والطب والهندسة بهذا السيل الجارف من المتلهفين اليها، بل ساءت حالهم بكثرة العرض بنسبة لاتتعادل مع الطلب.

فللمصريين فى صناعة الاسماك شأن عظيم حدثناعنها المؤرخون اذ أخبرنا ديودور الصقلى فى تاريخه (تعريب هوفر سنة ١٨٦١ الجزء الأول صحيفة ١٨٥١) أنه لما أمر الملك موريس بحفر بحيرته المشهورة بنواحى الفيوم: كانت مياهها تعطيه — فضلا عما لها من النفع العظيم فى الزراعة — أصنافا عديدة من الأسماك لا تقل أنواعها عن اثنين وعشرين صنفاً. وكان محصول هذه البحيرة من الأسماك يقدَّر بما قيمته تالان (talent) أى نحو ٥٠٠ر٥ فرنك × ٥٧٥ر٨ر٣ = ٢١

جنيهاً و٢١٦ مليما فى اليوم . وكان هذا الايراد الوافر مخصصاً لخزينة الملكة للصرف منه على ماتحتاج اليه من الروائح العطرية وأدوات الزينة . وكان عدد كبير من العمال يتولى صناعة تمليح كمية كبيرة من الأسماك . من هذا يتضح لنا أنه كان للمصريين حق الأولوية فى صناعة تمليح الأسماك . ولا يرجع فضل انتشار هذه الصناعة الى الهولنديين كما ادعاه الملك (Charles Zuint) وعزز اعتقاده بأن أقام لهذه الفئة تمثالا اعترافا بما لها من فضل اكتشاف هذه الصناعة .

واستمرت صناعة صيد الأسماك وتمليحها منتشرة فى مصر بين الارتفاع والهبوط طبقاً لما يتبعه حكام القطر من العناية بهذه الصناعة أو اهمال شئونها . فكان ايراد الحكومة من مصايد الأسماك ٤٧٥٠ جنيهاً مصرياً سنة ١٨٢١ (نقلا عن ما نجان) و١٢٤٤١ فى سنة ١٨٣٣ (نقلا عن كلوت بك) و٩٠٤١٢ فى سنة ١٨٩١ و ٤١٢٧٤ فى سنة ١٩١٢ و ٣٥٣٧٧ فى سنة ١٩١٦ و ٩٢٧٩٥ فى سنة ١٩٢٠ و ٧٢٦٦٥ فى سنة ١٩٢٢ و ٨٦٥٦٨ فى سنة ١٩٢٧ و ٩٣٣٣١ فى سنة ١٩٢٩ و ٨٧٦٧١ فى سنة ١٩٣٠ (نقلا عن الاحصاءات الرسمية) .

فصناعة الأسماك قديمة منتشرة على سواحل البحار وشواطىء الأنهر . وللقطر المصرى منها نصيب غير قليل بنسبة مافيه من المياه النيلية وما يحف شواطئها من مياه البحار ، ولذا عنيت الحكومة بتنظيم مصايد الأسماك فى هذه المناطق بواسطة مصلحة السواحل ومصايد الأسماك بالاسكندرية ، وأصبحت هذه المصلحة جادة فى أعمالها الفنية لترقيتها والاكثار من الأسماك على اختلاف أنواعها بفضل ماتقوم به من التجارب والابحاث العلمية والعملية فى مزارعها المائية التى أقامتها لهذه الغاية . وأخيراً أنشأت المصلحة معملا خاصاً للابحاث المائية وقد شرع فى بنائه فى أواخر مايو سنة ١٩٣٠ وهو يحتوى على أحواض صغيرة لتربية الأسماك ، ومكان آخر لفقسها ، وأربعة معامل صغيرة . ومعمل عام ومتحف ومكتبة ، ثم أجريت عمليات التوصيلات اللازمة لربط مياه البحر بالمعامل الصغيرة وبالمعمل الرئيسى . وعمليات الصيد فى المياه المصرية تنقسم إلى أربعة أبواب رئيسية هامة : —

١ — مصايد البحار التى تشمل مصايد شباك الجر ومصايد السردين ومصايد السواحل .

٢ — مصايد البحيرات فى المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وقارون والبردويل

٣ — مصايد النيل والترع والمصارف .

٤ — مصايد الاسفنج .

وتتولى مصلحة المصايد مراقبة حركة الصيد وتنظيمها بصرف الرخص واصدار التعليمات المحتم على الصيادين اتباعها بكل دقة والا وقعت عليهم الجزاء المنصوص عنه فى الاوامر . وتستند المصلحة فى تنفيذ أوامرها على القوانين والقرارات الوزارية الصادرة فى هذا الصدد ، وآخرها قرار وزارة المالية الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ فى ٨١ مادة تتلخص فيما يأتى :

الباب الاول — أحكام الصيد والملاحة فى البحيرات الموزعة فى أربعة أبواب :

(الأول) الأحكام التى تسرى على الصيد فى بحيرة المنزلة .

(الثانى) والتى تسرى على الصيد فى بحيرات البرلس وادكو ومريوط .

(الثالث) والتى تسرى على الصيد فى بحيرة قارون .

(الرابع) والاحكام العامة التى تسرى على الصيد فى جميع البحيرات .

الباب الثانى — أحكام الصيد فى المياه الداخلية .

الباب الثالث — أحكام خاصة بالصيد فى المياه البحرية وقناة السويس .

الباب الرابع — أحكام عامة .

الباب الخامس — العقوبات .

ولقد وزعت المصلحة رقابتها على مناطق الصيد بتخصيص بعض موظفيها لملاحظة الاسماك فى بعض الحلقات التى تعرض فيها للبيع فى الانفوشى بالاسكندرية ، وفرن الجراية (بحيرة مريوط) وادكو ورشيد ، وعلى شواطىء بحيرة قارون بالفيوم .

ب — تجارة الأسماك

ان الميزان الوحيد والبرهان القاطع الذى يرشدنا إلى حركة التجارة السمكية ينحصر فى الوقوف على ما يرد للقطر المصرى من هذه الاصناف وما يصدر منها للخارج وما يستهلك فى الداخل ، ثم الانتاج الداخلى من هذا الصنف . والاحصاءات وحدها كفيلة بايضاح ذلك وهى موزعة كالآتى :(١)

١ — قيمة ومقدار الوارد للقطر من الأسماك الأجنبية .

٢ — الأصناف المعاد تصديرها .

٣ — قيمة ومقدار الصادر من القطر للخارج .

٤ — مقارنة حاصلات القطر السمكية بين سنة ١٩٢١ و١٩٣٠ و ١٩٣٣

(١) تقرير مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك سنة ١٩٣٠

٥ — إيرادات الحكومة عن مصايد القطر بين سنة ١٩٢٢ و ١٩٣٠ و١٩٣٣

٦ — الأسماك وطرق بيعها فى القطر .

١ — قيمة ومقدار الوارد للقطر من الأسماك الأجنبية

الأصناف	١٩٢٩		١٩٣٠		وارد من
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	
	ك . ج	ج . م	ج . ك	ج . ك	
سمك بكلا	١١٩٩٤٠٧	٤٦٧٧٢	١٧١٠٥٣٧	٦٠٢٠٤	هولاندا — الممالك المتحدة — ايطاليا — النرويج — اليونان — البرتغال — اسبانيا — عدن — بلاد العرب الحبشة — سوريا — تركيا — اليابان — كندا — الولايات المتحدة الأمريكية — تونس — المانيا — ألبانيا — أستراليا .
الرنجة	١٨٨٢٩٣٣	٣٥٥٦٣	١٧٥٥٥٠١	٣٦٩٥١	
السردين	٢٥٠١٦٦	١٤٤٤٣	١٢٥٩٢٦	٥٤٨٨	
أسماك مملحة ومدخنة أخرى	٣٦٠٤١٠	٢٢٠٩٨	٣٨٢١١١	١٦٩٧٤	
الصالمون المحفوظ بالعلب	٢٦٢٢٤١	١٥٩٠٥	١٣٢٨١٥	٧١٩٣	
السردين والأنشوجة بالعلب	١٠٩٨٨٦٥	٨٩٧٦٣	٤٠٤٠٧٧	٢٨٢٣٣	
التونة المحفوظة ...	١٠٦٣٧٥	١٦٨٤٤	١١٢٨٢٩	١٥٨٥٩	
الرنجة « ...	١٠٣٢٤٦	٣٨٩٢	١٥١٦٩	٨١٩	
أصناف أخرى محفوظة	٣٩٦٥٢	٤١٤١	١٠٥٨٦٢٤	٥٣٦٢٦	
الخبيارى والبطارخ	٥٣٩١٨	١٧٩٢٠	٤٤٠٠٧	١٢٧٤٢	
المحار	٥٥٥٨	٦٦١	١٢٦٣٦	٤٩٤	
أسماك طازجة ومثلجة ..	٣١٩٤٢	٣٦٩٥	١٥٩٨٣	١٦٢٠	
الجملة العمومية ...	٦٨٣٤٠٦٩	٤٠٨٦١٣	٥٧٦٠٣١٥	٢٤٠٢٠٣	

واستورد القطر من هذه الاصناف بمبلغ ١٤٧٤٦٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

(مستخرج من الملخص الشهرى للتجارة الخارجية ديسمبر سنة ١٩٣٣) .

٢ — الأصناف المعاد تصديرها

الأصناف	١٩٢٩		١٩٣٠	
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الرنجة	٢٨٨٨	٨٠	٢٩٢٥	١١٠
السردين	٤٠٠٣	٢٥٤	١٧٤٦	١٠٩
أسماك أخرى	٢٤٠٧	١٨٥	٤٥٠	٤٠
الأنشوجة والسردين والتونة فى العلب	٨٤٠٢	٩٦١	٢٠٩٦	٢٢٢
أسماك أخرى محفوظة	—	٤٢٧	١١٨٦	١٦٨
الخبيارى والبطارخ	٨٨٥	٢٩٠	١٤٩٧	٢٧٥
الصالمون المحفوظ	٩٧٧٢	٦٥٩	٤٥٥٨	٣٢٦
الجملة	٢٨٣٥٧	٢٨٥٦	١٤٤٥٨	١٢٥٠

وأعيد تصدير بعض هذه الأصناف فى سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٣٢٢ جنيهاً مصرياً

٣ — قيمة ومقدار الصادر من القطر للخارج

الأصناف	١٩٢٩		١٩٣٠		مرسل الى
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	
أسماك طازجة او مثلجة	٢٨١٩٧٩	٢٠٧٤٦	٢٦٥٠٤٧	٣٢٩٤٠	فلسطين وسوريا وفرنسا وممالك أخرى
أسماك مملحة أو مدخنة	١٩١٠٦٥	١١٨٧٩	١٠٠٥٠٤	٥٣٩٨	
الخبيارى أو البطارخ	١٧٩	١٦٩	٩٥	٨٢	
المحار	٧١٦٤	١٣٩	١٢٦٨٩	١٩٠	
الجملة	٤٨٠٣٨٧	٣٢٩٣٣	٣٧٨٣٣٥	٣٨٦١٠	

وصدر القطر من هذه الأصناف بمبلغ ٦٩٩٣٨ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

٤ — مقارنة حاصلات القطر السمكية بين ١٩٢١ و ١٩٣٠

بالطن المترى زنة كيلو جرام

المصايد	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٣٠
مصايد البحار	٦١٢٦	٦٩٧٧	٣٤٣٥	٤٧٧٠	٥٦٢٠	١٣٧٠٨
» البحيرات . . .	١٨٦٩٤	٢٤٤٨٠	٢٨٧٦٥	٣٧٩٠٤	٣١٣٩٨	٢٦١١٤
» النيل والترع والمصارف	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٤٢٤٠	٤٧٥٠	٤٩٨٠	٤٤٤٧
جملة المصيد بالمياه المصرية	٣٩٣٢٠	٣٦٤٥٧	٣٦٤٤٠	٤٧٤٢٤	٤١٩٩٨	٤٤٢٦٩
زيادة الوارد على الصادر .	٤٩٥٦	٤٨٧٧	٦٩٧٢	٥٨٠١	٥١٢٠	٥١٧٨
المستهلك محلياً	٣٤٢٧٦	٤١٣٣٤	٤٣٤١٢	٥٣٢٢٥	٤٧١١٨	٤٩٤٤٧

بلغ محصول القطر سنة ١٩٣٠ نحو ٤٤٫٢٦٩ طن مترى من الأسماك ، وهو أكبر مقدار أنتجته مصايد الأسماك المصرية منذ الحرب عدا سنة ١٩٢٧ ، ويقال إن كثرة المحصول وقلته موقوفان على حالة النيل الى حد ما . فهو يزيد فى أيام الفيضان ويقل فى غيرها .

ويقدر ثمن محصول القطر من الأسماك بما يقرب من ١٫٣٧٢٫٤٠١ جنيه مصرى (باعتبار متوسط ثمن الكيلوجرام فى مكان التوريد نحو ٣١ مليما بينما كان فى سنة ١٩٢٩ نحو ٤٥ مليما ويرجع هذا الهبوط الى انحطاط سعر القطن المصرى) وكان متوسط سعر الكيلوجرام من الأسماك بالتجزئة فى محافظة القاهرة ٦٥٫٧ مليما فجملة الثمن حسب سعر القطاعى المشار اليه يصبح ٢٫٩٠٨٫٧٠٤ جنيه مصرى بينما كانت قيمة جميع الأسماك المصيدة من المصايد المحلية المصرية سنة ١٩٢٢ هى ١٫٦٤٠٫٥٦٥ جنيه مصرى ولكنها بيعت بمبلغ ١٫٩٣٣٫١٨٥ جنيه مصرى . أما قيمة الأسماك التى استهلكها القطر فى العام المذكور بلغت ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

٥ — ايرادات الحكومة من مصايد القطر بين ١٩٢٢و١٩٣٢

	١٩٢٧		١٩٢٨		١٩٢٩		١٩٣٠	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
ايرادات مصايد البحار	٣٠٤	٨٣٦٦	٧٣٣	٨٦٩٨	٠٨٤	٩٤٠٩	٧٥٦	٩٠٥١
« « البحيرات . . .	٢٦٢	٤٠٠٧٠	٧٤٥	٣٨٩٣٤	٥٦٤	٤١٨٣٥	١٣٨	٣٧٦٣٢
« المناطق النيلية والسياحات	٢٣٢	١٨٤٦١	٧٨٤	١٨٧٢٧	٣١٢	١٩٠٣٩	٢٦٥	١٨٠١٧
الجهات المؤجرة بالالتزام . . .	٢٢٤	١٨٥٥٣	٨٣٥	٢١٥٤٢	٦٨٢	٢٠٦٦١	٥٥٥	٢٠٦٣٧
ايرادات الاسفنج	١٨٨	١١١٧	٥٨٧	١٠٦٥	٥٨٥	٢٣٧٥	—	٢٣٣٣
الجملة	٢١٠	٨٦٥٦٨	٦٨٤	٨٩٥٠٣	٢٢٧	٩٣٣٣١	٧١٤	٨٧٦٧١

وبلغ ايراد الحكومة من مصايد الاسماك فى سنة ١٩٣٢ نحو ٧٦٠٣٢ جنيهاً مصرياً يتضح من هذه الاحصاءات أن الحكومة تحصل على ايراد لا بأس به من مصايد الأسماك .

٦ — الأسماك وطرق بيعها فى القطر :

قبل التكلم على طرق بيع الأسماك فى الأسواق المحلية لا بد من الوقوف على أنواعها والمشتغلين بها .

ا — أهم أنواع الأسماك الموجودة بالمياه البحرية والنيلية المصرية سنة ١٩٣٠ هى كالآتى :

سردين — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٧٦٦ر٨٩٠ر٧ كيلو جرام بنسبة ٥٩ر٣٩ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

قرموط — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٢٢٧ر٤٩٢ر٦ كيلو جرام بنسبة ٣٤ر٢٤ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

نوبار — وبلغ زنة المصيد نحو ٣٦٢ر٧٢٧ر٢ كيلو جرام بنسبة ٣٦ر١٠ من مجموع المصيد من جملة الاسماك .

بورى — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٩٣٦ر٠٤١ر١ كيلو حرام بنسبة ٩٠ر٣ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

حناش — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٩٥٣ر٦٥٥ كيلو جرام بنسبة ٤٦ر٣ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

لفش حمير وقشور — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٦٥١ر٠٩٣ كيلوجرام بنسبة ٣ر٤٥ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

جمبرى — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٧٩٨ر٦٧٥ كيلوجرام بنسبة ٣ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

لوت — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٧٦٥ر٢٢١ كيلوجرام بنسبة ٢ر٨٧ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

جران — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٤٧٤ر٧٩٤ كيلوجرام بنسبة ١ر٧٨ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

بربونى — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٣٨٥ر٥٨٩ كيلو جرام بنسبة ١ر٤٥ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

وقار — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٣٨٦ر٨٩٣ كيلوجرام بنسبة ١ر٤٥ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

بياض — وبلغ زنة المصيد منه نحو ٢٧٨ر٨٩٦ كيلو جرام بنسبة ١ر٠٥ من مجموع المصيد من جملة الأسماك .

وهناك أصناف أخرى قليلة الاهمية . ولقد بلغ زنة جميع المصيد من مختلف الأسماك نحو ٣٦ر٦٦٨ر٩٥٧ كيلو جرام .

ب — ويتولى صيد هذه الاسماك عدد من الصيادين لا يزيد عن ٤٤ر٧٤٥ رجل و ١٨ر٢٣١ ولد سنة ١٩٣٠ بعد ما كانوا ٥٤ر٣٩٧ رجل و٢٤ر٠٧٢ ولد سنة ١٩٢٩ .

ويشتغل الصيادون فى مراكب موزعة على مناطق مختلفة فى القطر كالآتى :

الجهة	سنة ١٩٢٠	سنة ١٩٣٠
بحيرة المنزلة	٢١٠٢	١٣٤٣
بحيرة البرلس	١٠١٣	١٢٩٧
بحيرة أدكو	٥٩٦	٨٠٦
بحيرة مريوط	٦٨١	٧٥١
بحيرة قارون	٣٧١	٣٢٨

الجهـــة	سنة ١٩٢٠	سنة ١٩٣٠
النيل والترع	—	٢٨٤٧
الاسكندرية	٤٠٧	٢٤٩
أبو قير	١٨٤	٢٠٠
طابية الشيخ	١١٢	١١٥
رشيد	٣٦٥	٥٢٤
دمياط	١٤٢	٢١٣
بور سعيد	٢٤٠	٤٢١
الاسماعيلية	١٤٣	٢٤٥
السويس	١٣١	٢٤٠
سفاجا	٦	—
القصير	١٧	٣٣
الطور	١٧	٧١
جمسة	٢٩	٣٣
العريش	—	٢٦
البرلس	—	١٠٧
مطروح والسلوم	—	٧
الجملة	٦٫٥٥٦	٩٫٨٥٦

يتضح من الاحصاءات السابقة أن عدد الصيادين ومراكبهم نقص عما كان عليه فى الماضى لهبوط أرباحهم وعدم كفايتها لمعاشهم ، ففضلوا تركها والاشتغال بغيرها من الأعمال التى تضمن لهم قوت يومهم خصوصاً وأن استغلال التجار وأصحاب الأموال لهؤلاء الصيادين لا حد له ولا رقيب عليه . فانهم يأخذون منهم أكبر كمية من السمك بأقل ثمن ممكن . ويغلب على ظنى أنهم يستعملون معهم طريقة اقراض الصيادين بعض المال مقدما ليتمكنوا من اخضاعهم والتحكم فى حاصلاتهم .

ويوجد بالقطر المصرى حلقات لعرض الأسماك نذكر منها حلقات الأنفوشى بالاسكندرية وأبو قير ورشيد والقاهرة وجمصة وجرجا ودسوق وبنى سويف ومنوف والمنصورة وبلطيم وطنطا ومريوط وفرن الجراية والمتراس والقناطر

الخيرية والسويس وبور سعيد والاسماعيلية وغيط النصارى والقابوطى وحلقات أخرى غيرها منتشرة فى القطر . ويأتى الصياد بأسماكه الى هذه الحلقات ، فتباع بالمزاد العلنى ويصرف له الثمن بعد خصم ٥ ٪ عوايد حلقة ما عدا فى حلقتى الاسكندرية وأبو قير حيث تتراوح العمولة بين ١٠ و ١٤ ٪ ، وهذا النظام متبع فى الحلقات الواقعة فى مناطق الضريبة التى تصرف رخصا للصيادين . أما الحلقات التى تقع فى مناطق الالتزام فيتقاضى أصحابها ٢٤ ٪ بما فى ذلك عوايد الحلقة ونصيب الملتزم .

جـ — شركة مصر لمصايد الأسماك

كنا نود الحصول على معلومات دقيقة وبيانات مفصلة واضحة عن هذه الشركة غير أن الظروف لم تسمح لنا بذلك لذا نقتصر على ذكر بعض ما تيسر لنا اقتطافه من هنا وهنالك .

تأسست شركة مصايد مصر لصيد الأسماك سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فأصبح ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٩ . ومن أغراض هذه الشركة الوطنية : صيد الأسماك والعناية ببعض الصناعات السمكية فهى تدقق فى الابحاث الخاصة وصناعتها لا كما تعنى بها الشركات التجارية والصناعية المحضة ، بل كما تقوم به الدول الراقية . فتبحث عن الأسماك وأنواعها وترسم البحار وقاعها للوقوف على مراكز هذه الأصناف ونظم معاشها فى اقامتها وهجرتها وتوالدها ، ثم تدرس أساليب الصيد على أحدث الطرق والأدوات ، وهذا عدا اهتمامها بتحسين مراكب الصيد وتجهيز غرف التبريد بالثلاجات ، لحفظ الأسماك وحمايتها من التلف الذى كثيراً ما يتسرب اليها بسرعة عند ما يخرج السمك من الماء ويعرض للهواء وتقلبات الأحوال الجوية فتؤثر عليه .

د — الصناعات السمكية

الأسماك مورد رزق عظيم لأنواع الصناعة وباب واسع لتشغيل عدد كبير من العمال علاوة على كونها منتجة انتاجا ذا أرباح ، ومع ذلك فان مصر لم تطرق بابها بطريقة جدية الا بفضل بنك مصر الذى نعتبره بحق زعيم النهضة الاقتصادية الصناعية ؛ وصاحب اليد الطولى فى حث الأفراد والجماعات على النهوض بالصناعة الوطنية .

لما بدأت شركة مصر لمصايد الأسماك الاشتغال بصيد الأسماك ، وسارت فى عملها خطوات جديرة بالاعجاب رغم ما صادفها من العراقيل — شأن كثير من المشاريع فى مصر أو فى غيرها — أرادت إضافة صناعة جديدة إلى قائمة الصناعات الأهلية ، فعمدت إلى إقامة مصنع لتقطيع صدف الأسماك وصنع الأزرار منه وساعدتها الحكومة ببيعها قطعة من أملاكها بالسويس تشجيعاً لها على المضى فى مشروعها الجليل . فأقيم المصنع ، وأظهر من النشاط والمقدرة ما يحمد عليه ، فأخرج من الأزرار وغيرها من المصنوعات الصدفية أنواعا جميلة الشكل متقنة الصنع . ويقال ان هذا المصنع ينتج نحو ٤٨٠٠ دستة من الأزرار المختلفة يومياً . يستهلك بعضها فى القطر ويصدر قليل منها للخارج .

ولا تقتصر الصناعة السمكية على أعمال الصدف بل هنـــاك أنواع أخرى عديدة أهمها :

١ — حفظ الأسماك فى العلب وتجفيفها .

٢ — الانتفاع بجلود الأسماك فى صناعات جلدية مختلفة .

٣ — استخراج زيوت غذائية وطبية من الأسماك .

٤ — استخراج الأسمدة المفيدة للزراعة من مخلفات الصيد

٥ — استخراج نوع من الغراء من هذه الأسماك .

٦ — يصنع من قشر السمك نوع من الورق الشفاف .

لا أعتقد بوجود صناعة من هذه الأنواع فى مصر حتى الآن الا ما هو مشهور فى الريف عن تمليح الأسماك المعروف لنا باسم (الفسيخ) وقليل من السردين الذى يصنع فى المنزلة بالقرب من دمياط .

وصناعة حفظ الأسماك من أكبر الصناعات ربحاً خصوصاً صنف سمك السردين منتشر فى المياه المصرية انتشاراً عظيما وقد بلغت نسبة المصيد منه سنة ١٩٣٠ الى مجموع الأسماك الأخرى نحو ٥٩ر٣٩ ٪ (٧٦٦ر٨٩٠ر٧ كيلو جرام بينما كان مجموع الاسماك نحو ٩٥٧ر٦٦٨ر٣٦) ورغم وفرة هذا المحصول فقد استورد القطر سنة ١٩٣٠ نحو ٩٢٦ر١٢٥ كيلو جرام بمبلغ ٥٤٨٨ جنيه واستورد من السردين والأنشوجة فى العلب مقدار ٤٠٤٠٧٧ كيلو جرام بمبلغ ٢٣٣ر٢٨ جنيه مصرى . وكان جملة المستورد سنة ١٩٣٠ من أصناف الأسماك المختلفة والمحفوظة والمدخنة نحو ٣١٥ر٧٧٠ر٥ كيلو جرام بمبلغ ٢٠٣ر٢٤٠ جنيه مصرى . فاذا

اهتمت فئة الصيادين وممولوهم بالأسماك وصيدها من جهة ، وأصحاب الصناعة من جهة أخرى . فتحت للعمال أبواب عديدة للعمل . وللقدر موارد رزق جديدة .

ولقد زاد المستهلك فى القطر من الأسماك الواردة من الخارج ، ثم زاد الوارد من الأسماك الأخرى المحفوظة فى العلب وعلى الأخص المستورد من الولايات المتحدة والبرتغال . أما الصادرات فقد زادت زيادة قليلة وكان أكثر الزيادة فى الأصناف المرسلة إلى فلسطين .

هـ — مصايد الأسفنج

تقع مناطق صيد الاسفنج بين الاسكندرية والسلوم ، ويشتغل بهذه الصناعة اليونانيون الذين يكثر عددهم فى مرسى مطروح ، وهذه الصناعة آخذة فى الاضمحلال والتقهقر لأسباب أهمها قلة الغواصين الأكفاء ، ثم قلة عدد المراكب المجهزة بالأدوات الضرورية لصيد هذا الصنف . فكانت حركة صيد الأسفنج بين سنة ١٩٢٧ و ١٩٣٠ كالآتى :

السنة	عدد قطع الاسفنج	عدد الرخص	الوزن بالأقة
١٩٢٧	٦٤٩٫٣٥٦	١٥	٢١٣٠٩
١٩٢٨	٤٦٤٫٨٧٦	١٢	١٧٠٤٣
١٩٢٩	٣٩١٫٢٥٩	١٣	١٤٩١٦
١٩٣٠	٢٥٢٫٦٩٠	١٠	٧٦٢٤

ثم إنه ورد للقطر من الأسفنج غير المجهز سنة ١٩٣٠ نحو ٣٢٨١ كيلو جرام قائم بمبلغ ٩٦٨ جنيه مصرى .

ومن الأسفنج المجهز سنة ١٩٣٠ نحو ٢٢٧ كيلو جرام قائم بمبلغ ٢٩٥ جنيه مصرى .

وصدر القطر للخارج من الأسفنج غير المجهز سنة ١٩٣٠ نحو ٨٣٣ كيلو جرام قائم بمبلغ ٦٥١ جنيه مصرى .

ومن الأسفنج المجهز سنة ١٩٣٠ نحو ٦ كيلوجرام قائم بمبلغ ٦ جنيه مصرى .

وهذا مورد من موارد الرزق المصرية الذى يضعف لعدم توافر وسائل إنتاجه ،

و — وسائل تحسين وتشجيع الصناعات السمكية

الصيادون أسوأ عمال الصناعة المصرية بل أسوأ من عمال الزراعة الذين يضرب بهم المثل فى تحملهم البؤس والشقاء، خصوصا إذا علمنا أن عمال الصيد يشتغلون فى الماء صيفا وشتاء ليلا ونهارا ، وزيادة على ذلك أن التجار وصغار الماليين يستغلون جهل الصيادين للاجحاف بحقوقهم . وليس لفئة الصيادين مخرج من هذا الحال الا بهجر أعمال الصيد والاندماج فى أعمال أخرى أكثر ربحا وأحسن حالا . ولكن اذا أريد المحافظة على صناعة (صيد الأسماك) والعمل على تقدمها فلا بد قبل كل شىء من تكوين جمعيات تعاونية ليتآزر عمالها . فيأخذ القوى منهم بناصر الضعيف وتصد الجمعيات عنهم ما ينالهم من الأذى والحيف . ثم لابد من تنظيم وسائل البيع فى الحلقات لأن عمليات البيع تتم فيها لصالح التجار وعلى حساب الصيادين . وهذا الحال شبيه بوسائل بيع الخضر والفاكهة التى كانت متبعة فى أسواق وشوادر القاهرة قبل انشاء أسواق الجملة للخضر والفاكهة وسوق الحبوب والغلال فى روض الفرج وأثر النبى ، بمعنى أن الصياد يسير طوع أوامر التاجر أو الممول الذى يقدر ما شاء أن يقدره ثمنا لبضاعته . وليس له الا أن يتقبله صاغرا شاكرا فى الظاهر ، متذمراً ثائراً فى الباطن . ومتى ثار الصياد من شدة ما يتحمله من الارهاق فانه يطلق صناعته دون رجعة اليها . وليته يثور على التاجر أو الممول وحده الذى يلحق به الضرر بل ينال الجمهور بطريق غير مباشر نصيب وافر من غضب الصياد ؛ لأنه سيحرم من الحصول على الأسماك المصرية الجيدة ولذ افقد حان الوقت الذى يجب التفكير فيه لمساعدة هذه الفئة المغلوبة على أمرها . ولهذه المناسبة ننوه الى تطور صناعة صيد الأسماك فى انجلترا وما حل بها فى بادىء أمرها حتى أصبحت صناعة منظمة .

كانت صناعة الصيد تسير فى المياه الانجليزية بكيفية قنع أهلها بها حتى انتشرت المراكب الدانماركية فى هذه المناطق ، وصارت تعمل على منافسة الانجليز فى هذه الصناعة منافسة خطيرة أزعجتهم (١) الى حد أن قرروا فى سنة ١٥٦١ :

١ — تحريم أكل اللحم فى يومين من كل أسبوع .

---

(١) E. Gibbs-The Fishing Industry-p.6

٢ — تحريم شراء أو بيع الأسماك الأجنبية ومنع المراكب الأجنبية من الصيد فى المياه الانجليزية .

وفى عهد الملك (James I) فرضت الحكومة الانجليزية ضرائب فادحة على المراكب الأجنبية التى تصيد فى المياه الانجليزية ، ولم تنفذ هذه القرارات تنفيذا محكما ولم يظهر مفعولها الا فى أواخر عهد الملك (شارل الأول) وأوائل عهد (شارل الثانى) . وبعدئذ تكونت شركات مصايد الأسماك الملكية واستمرت هذه الشركات تعنى بحال الصيد والصيادين . وفى عهد الملك (جورج الأول) صدر قرار بمنح اعانات للصيادين حسب مجهودهم فى الصيد بشروط معينة ، ثم حسب أنواع الأسماك وكمياتها وتوافر وسائل الصيد وأدواتها ، واستمر صرف هذه الاعانات لغاية سنة ١٩٢٨ . هذا عدا الجمعيات التعاونية التى تأسست لتنظيم وبيع هذه الحاصلات ، فاستطاعت انجلترا بهذه السياسة الحكيمة احياء هذه الصناعة التى كادت المنافسة الاجنبية تقضى عليها ، ثم أعادت اليها نشاطها ورخاءها .

ولقد يجوز اعتبار حديقة الأسماك الواقعة فى الزمالك ضربا من ضروب الدعاية للأسماك المصرية ، لكنها دعاية ضيقة لأنها تشمل بعض أحواض فيها قليل من السمك المصرى . وهى فى مجموعها لا تعبر عن كثير من الأسماك المصرية المختلفة الأنواع . ولو كنت اخصائيا فى الابحاث المائية لاقترحت إما الغاء هذه الاحواض والاكتفاء بجعل هذه الحديقة الجميلة لرياضة الأطفال ومن يريد التمتع باستنشاق الهواء النقى ومحاسن الأزهار وتنسيق البساتين ، هذا اذا أريد أن تكون حديقة للتنزه لا غير . أما اذا أريد المحافظة على صبغتها التى يدل عليها اسمها (حديقة الأسماك) فلا بد من مراعاة الاعتبارات الآتية :

١ — التوسع فى عرض أنواع مختلفة من الأسماك المصرية دون حصرها على الأسماك الجميلة المنظر أو النادرة الوجود أو البشعة التكوين أو الغريبة التلوين ، لأن الغرض من الدعاية اطلاع الجمهور على ما تحتويه المياه المصرية من الثروة المائية الممثلة فى تنوع أسماكها التى تزيد على ثلاثين صنفا ، فضلا على جودتها وكثرتها .

٢ — اختيار أو إيجاد مكان فى الحديقة أليق للمتفرجين وأفضل لعرض الأسماك من الجبلاية الحالية . فهى وان كانت لطيفة المنظر من الوجهة البنائية والشكلية الا أنها رطبة فى الشتاء رطوبة يخشاها الزوار على صحتهم ، وهذا عدا كونها مظلمة صيفا وشتاء . ثم انها ضيقة .

وأضيف الى ماسبقت الاشارة اليه من الاصلاحات الواجب العمل على ادخالها للأخذ بناصر هذه الصناعة :

١ — بث روح التعاون فى نفوس المشتغلين بصناعة صيد الأسماك وما يتعلق بها ، بتكوين جمعيات تعاونية .

٢ — إيجاد أسواق خاصة منظمة لحماية المنتج من سوء نظام بيع الأسماك وارهاقه من فئة المعلمين أو السماسرة ، ثم إن هذه الحلقات المنظمة تنظيما لا يقل عن الأنظمة التى اتبعتها مصلحة التجارة والصناعة فى أسواق الجملة لبيع الخضر والفاكهة وفى سوق الحبوب بروض الفرج واثرالنبى سينتفع بها المستهلك من وجوه عديدة أهمها توحيد الأسعار وضمان الحصول على أصناف جيدة غير فاسدة وكذا المنتج سيكون له فى إنشاء هذه الأسواق أكبر حظ من الفائدة .

٦ — صناعة الثلج والتبريد فى مصر

ا — صناعة الثلج والتبريد فى القاهرة والاسكندرية

جو مصر معتدل وهو على اعتداله يتخلله فصل الصيف الذى ترتفع فيه درجة الحرارة الى أربعين أحياناً فى القاهرة ، وإلى أكثر من ذلك فى الوجه القبلى بصفة خاصة . والجو الحار فى حاجة الى الترطيب عن طريق التهوئة الصناعية بالمراوح الكهربائية وما اليها من الأدوات الحديثة المخففة لوطأة حر الصيف .

وعند اشتداد الحر ، لايستطيع الكثيرمن الناس إرواء ظمئهم بالماء الذى صار ساخناً لشدة الحرارة الصيفية فيلجأون الى جميع الوسائل الملطفة للماء . والثلج هو أهم وسائل التبريد بل العنصر الأساسى لتخفيف الحرارة الشديدة التى تتسلط على الماء ، بل وعلى الأجسام عند التطبيب وعلى اللحوم وغيرها من المواد الغذائية المطلوب حفظها من التعفن أثناء الصيف . ولذا أصبحت صناعة الثلج فى مصر من الصناعات الهامة الجديرة بالعناية والرعاية ، خصوصاً وانه صار من الضروريات المعاشية للانسان فى الوقت الحاضر .

ولقد انتشر استعمال الثلج انتشاراً عظيما فى السنوات الأخيرة ، وبصفة خاصة عند ما يشتد الحر ، وكثيراً ما يستعمل فى الشتاء فى أمور حيوية . فصار استعمال

الثلج فى المنازل والفنادق والمستشفيات من الأمور الهامة التى لايمكن الاستغناء عنها فى وقت القيظ .

وكان الأفراد قبل تقدم هذه الصناعة يقنعون فى منازلهم بتبريد ماء الشرب فى الأزيرة ثم فى القلل والأوانى الفخارية التى يعرضونها للهواء ، فكان الماء يبرد تبريداً طبيعياً بالهواء المسلط على هذه الأوانى والأوعية ؛ وهى طريقة للتبريد متواضعة اكتفى بها الأولون بل ويكتفى بها حتى الآن أهل القرى وفى كثير من المدن . وحتى فى القاهرة والاسكندرية يعتمد على هذه الطريقة نفر غير قليل ممن لا تتحمل ميزانيتهم عبء اقتناء الثلج لتبريد الماء وغيره من السوائل والمحفوظات بالطريقة الحديثة باستخدام الثلاجات . أما وضع الثلج مباشرة فى الماء فهى أخطر وسيلة لتبريده ؛ لأن الماء المستعمل فى صناعة الثلج غير نقى ، وكثيراً ما حرم الأطباء استعماله على هذا النمط خشية وجود مكروبات تتسرب الى جسم الانسان عن طريق ذوبان الثلج فى الماء مباشرة فتسرى فى الاجسام بسريان الماء فيها . ولكن لا يصح أن يفهم من ذلك أن الماء الذى يصنع منه الثلج ملوث بالجراثيم الضارة أو فاسد . وانما المقصود هو أن هذا الماء لم يصل الى درجة النقاوة اللازمة التى يصل اليها عن طريق التقطير كما يتم ذلك فى شركات المياه وحتى فى المنازل بواسطة (Filtre) جهاز خاص لتأدية هذه العملية لأن شركات المياه تتولى تقطير ماء الشرب قبل تسييره فى المواسير ليصبح صالحاً وصحياً . أما الماء المستعمل فى صناعة الثلج فيؤخذ مباشرة إما من الآبار دون تقطير أو من الأنهر أو الترع . وجميع هذه المياه يتخللها الشىء القليل أو الكثير من المكروبات التى قد تكون ضارة فى بعض الأحيان .

يفرق البعض بين صناعة الثلج وصناعة التبريد حيث اختصت الأولى بانتاج الثلج وتوزيعه على المستهلكين دون الاهتمام بمخازن التبريد ، بينما حصرت الثانية أعمالها فى انتاج الثلج ثم الاحتفاظ به وتخصيصه لمخازن التبريد وجميع الأجهزة المعدة لحفظ (الفواكه والخضر واللحوم والسوائل كالألبان والأسماك) فى درجة معينة من البرودة منعاً من تلفها بتعفنها . ولكن هناك مصانع أخرى عنيت بالصناعتين : بانتاج الثلج وتوزيع جزء منه للأفراد والشركات والمصانع ثم الاحتفاظ بالجزء الآخر لمخازنها المخصصة لحفظ الفواكه والخضراوات واللحوم وغيرها من المواد الغذائية والمشروبات اللازم وقايتها من حرارة الجو سواء كان ذلك فى الصيف أم فى الشتاء . ولكن فى نظرى ليس هناك معنى لاعتبار (التبريد)

فى الثلاجات صناعة مستقلة لأنها لا تخرج عن كونها عملية متممة لصناعة الثلج ، خصوصاً وأنها لا تحول المادة الخام الى شىء جديد . وقد يصح فى هذا الحال أن يطبق عليها المناقشة الاقتصادية الطويلة الخاصة بوسائل النقل وهل هى صناعة أم لا ؟ فالذين يعتبرون وسائل النقل صناعة وكذا أعمال الفنادق فهم ولا شك يعتبرون عملية التبريد صناعة أيضاً ، أما الذين يجردون أعمال النقل والفنادق من صفة الصناعة فانهم كذلك لايعتبرون عملية التبريد صناعة .

ويصنع الثلج من الماء الذى يوضع فى قوالب خاصة من الصلب أو الحديد ثم تسلط عليها كمية معلومة من محلول النشادر لتبريد هذا الماء بدرجة الصفر أو ماتحت الصفر . ومتى وصل الماء الى الدرجة المطلوبة يتحول الماء المتبلور الى ثلج .

فالعناصر الأساسية لصناعة الثلج هى الماء والنشادر والوقود والزيوت والمازوت اللازم لادارة الآلات ، هذا عدا العمال والفنيون ورجال الادارة . وتتسع نفقات الانتاج وتنكمش حسب اتساع أعمال الادارة ومقدرة المصنع على الانتاج .

مصانع الثلج كثيرة ومنتشرة فى أنحاء القطر . أما غرف التبريد فذيوعها فى مصر حديث ومحدود حيث لا يتمتع بمزاياها غير بعض المدن الكبيرة وأكثرها استعمالا لهذه الغرف المبردة القاهرة والاسكندرية بوجه خاص .

معلوم لدينا أن الاسكندرية ميناء من أهم موانىء البحر الأبيض المتوسط . وحركة التجارة فيها — من وارد وصادر ومرور بضائع — عظيمة ويدخل ضمن هذه البضائع كثير من المواد الغذائية والسوائل التى تحتاج كل الحاجة الى حفظها فى غرف التبريد ولذا عمدت مصانع الثلج فى الاسكندرية على ايجاد هذه الغرف فى مصانعها ثم تخصصت بعض الشركات بعملية حفظ هذه المواد فأقدمت الشركات على صناعة الثلج بل والاكثار من إنتاجه لسد هذه الحاجة الجديدة التى جعلت أهمية الثلج تزداد عما كانت عليه فيما مضى . فكان فى الاسكندرية مصانع للثلج فقط ثم ألحق بها غرف للتبريد وأنشىء فيها مصانع لانتاج الثلج لغرف التبريد نذكر منها الشركات الآتية :

شركة ارقش بك — شركة بيمونتى والاهرام — معامل الثلج والتبريدات المصرية بالاسكندرية لعبد القادر ومصطفى طرطوسية — شركة التبريدات المصرية — شارل كانتونى — جان اثينيوس — United Ice Association —

Crown Brewery — Amalgamated Ice Factories — الشركة الفرنسية — جاردنر — تلكى — شركة المياه — شركة ميفانو اخوان للتبريد — شركة الشرق التجارية . وقد يكون هناك شركات أخرى فات عن ذاكرتنا حصرها .

ولما كان لاقامة مصنع طرطوسية شأن كبير فى صناعة الثلج وتأثير عظيم فى عملية التبريد فانه يجدر بنا ذكر تطورات هذه الصناعة خصوصاً وقد أسعدنى الحظ بزيارة هذا المصنع وهو فى ابان إنشائه فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٣٠ والذى بدأ فى الانتاج من مايو سنة ١٩٣١

اشترك كل من عبد القادر وشقيقه مصطفى طرطوسية فى إقامة مصنع الثلج على ترعة المحمودية . ولما كان الأخير منهما يشتغل فى تصدير الفاكهة بالجملة للخارج وكانت حركة أعماله واسعة النطاق فقد عنى عناية خاصة بتجهيز المصنع بأحدث غرف التبريد لحفظ الفاكهة التى تصله من نواحى مختلفة بالقطر لارسالها للخارج . ثم فتح لهما هذا العمل مجال باب التوسع فى ايجاد غرف عديدة لتبريد بضائع تجار التصدير فاستورد للمصنع المحرك اللازم لتوليد التيار الكهربائى لادارة جميع الآلات . وحفر لهذا المصنع ثلاثة آبار ارتوازية سعة أحدهما ٦ بوصات يعطى من الماء تسعين لتراً مكعباً فى الساعة . والماء هو الركن الأساسى فى هذه الصناعة . وينتج هذا المصنع نحو ٥٠ طنا من الثلج يومياً ، أى ما يقرب من ثلث ما تستهلكه الاسكندرية يومياً ؛ إذ يقال إنها تحتاج يومياً إلى ١٥٠٠٠ طن تقريباً خصوصاً وأنها استهلكت نحو ٥٢٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣١ . ولقد علمت وقتئذ أن حركة انتاج الثلج فى الاسكندرية كانت موزعة كالآتى :

(الطن عبارة عن أربعين لوحا من الثلج)

شركة أرقش بك	تنتج	٣٠ طنا يوميا
الشركة الفرنسية	»	٣٠ » »
جاردنر	»	٣٠ » »
بيمونتى	»	٣٠ » »
كانتونى	»	٢٥ » »
يونيتد	»	٢٥ » »
تلكى	»	٢٥ » »

شركة المياه . . . . . تنتج ١٥ طناً يومياً
« البيرة . . . . . « ١٥ « «
اثينيوس . . . . . « ١٥ « «

وشرع مصنع طرطوسية ببيع لوح الثلج بأربعة قروش وكان هذا الثمن أقل مما يوزع به الثلج الذى تنتجه مصانع اتحاد الثلج إذ كان يبيع اللوح بمبلغ ٤٥ مليما ولكنه خفض هذا السعر الى أقل من أربعة قروش . وازاء هذه المنافسة القوية فضل مصنع طرطوسية الانضمام الى الاتحاد فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ خير من الاستمرار فى هذه المنافسة حيث كان يقدر هذا المصنع نفقات انتاج الطن من الثلج بمبلغ ٣٦٧ مليما أى أن إنتاج اللوح الواحد كان يكلفه تسعة مليمات تقريباً ، بينما قدره الاتحاد بعشرة . ولذا فرض الاتحاد على الشركات المنتمية اليه نسبة معينة للانتاج ووضع لها أنظمة قوية تسير بمقتضاها كما هو موضح بالجدول الآتى :

المصانع	النسبة المئوية المقررة للمصنع	نصيب المصنع بالنسبة لاستهلاك الاسكندرية على أساس ٥٠٠٠٠ طن سنويا	نصيب المصنع بالنسبة لاستهلاك الاسكندرية على أساس ٤٠٠٠٠ طن سنويا
		طن	طن
أنطون أرقش بك	٤٠	٣٠ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠
فابريقات الثلج المندمجة . .	١٣ر٨٩	٦ر٩٤٥	٥ر٥٥٦
شركة بيومنتى والاهرام . .	١٠ر٤٢	٥ر٢١٠	٤ر١٦٨
عبدالقادر ومصطفى طرطوسية	٩ر٢٦	٤ر٦٣٠	٣ر٧٠٤
شركة التبريدات المصرية . .	٨ر١٠	٤ر٠٥٠	٣ر٢٤٠
شارل كانتونى	٦ر٠٢	٣ر٠١٠	٢ر٢٠٨
جمعية الثلج المتحدة	٥ر٨٣	٢ر٩١٥	٢ر٣٣٢
جان اثينيوس	٤ر١٧	٢ر٠٨٥	١ر٦٦٨
مصنع بيرة (كرون) . .	٢ر٣١	١ر١٥٥	٩٢٤

أما مسألة غرف التبريد فانها تستخدم لحفظ الفاكهة والخضر والسمك والبيض واللحوم وغيرها من المواد الغذائية التى تخشى التعرض مدة طويلة للحر . ولقد أصبح

الكثير من تجار هذه الأصناف يلجأون إلى تخزين بضائعهم فى هذه الغرف لمنع تفاعل الحرارة بهذه المواد فيتحملون خسائر فادحة لعدم صلاحيتها للاستهلاك بسبب فسادها أو تعفنها أو ذبولها .

وكثيرا ما كان الزراع والتجار — قبل ظهور غرف التبريد — يضطرون إلى الاسراع بتصريف حاصلاتهم بمجرد نضجها فيعرضونها فى الأسواق بأبخس الأثمان خشية تلفها بتأثير الحرارة عليها . ولذا فانه كثيراً ما تنعدم هذه الأصناف من الأسواق لسرعة تصريفها فيبقى مكانها شاغراً ولكن بعض التجار كانوا يسدون هذا الفراغ باستيراد هذه الأصناف من الخارج ويبيعونه للمستهلك بأسعار مرتفعة فكان الفضل لهذه الغرف فى حماية الحاصلات المصرية . وفى الوقت نفسه يتمتع المستهلك بالأصناف المصرية مدة طويلة وبأثمان مناسبة لا أن يبتاعونها رخيصة ويتمتعون بها زمنا قصيراً ثم ينعكس الأمر ويحصلون على الحاصلات الأجنبية وبأسعار عالية . فكانت هذه الغرف بمثابة ميزان لتصريف الحاصلات الوطنية وجعل أسعارها الى حد ما تتعادل مع مقدرة المستهلك على الشراء خصوصاً فى هذه الأزمة المالية الشديدة بل وفى هذا العسر المالى المستحكم الذى طال أمده .

ولقد كان لانشاء غرف التبريد فى مصنع طرطوسية أثر حميد فى تخفيض أجور تخزين المواد الغذائية حيث انخفضت أجرة تخزين الطن من هذه الأصناف فى الشهر بما يتراوح بين جنيه وجنيهين فى بعض الاحوال الى أربعين قرشا . ويوجد بمصنع طرطوسية غرف للتبريد منظمة وهى :

	طن
٥ غرف لحفظ الفاكهة سعتها	٣٠٠
١ غرفة لحفظ الثلج سعتها	١٠٠
١ غرفة لحفظ اللحوم سعتها	٥٠
١ غرفة لحفظ الجبن سعتها	٥٠
١ غرفة لحفظ الخضر سعتها	٣٠
١ غرفة لحفظ البيض سعتها	١٥
١ غرفة لحفظ الأسماك سعتها	١٠

هذا عدا غرف التبريد التابعة للشركات المنضمة الى اتحاد الثلج بالاسكندرية وتقرر جعل مدة الاتفاق على القواعد المذكورة ثلاث سنوات تنتهى فى ديسمبر

سنة ١٩٣٤ . ويتولى الاتحاد توزيع طلبات الانتاج على المصانع التابعة له بواسطة مكتب التوزيع الرئيسى ثم يحصل ثمنها من المشترين . ولقد تقرر بيع الطن الواحد من الثلج للتجار بسعر ١٤٠ قرشاً أى بواقع ٣٥ مليما عن اللوح الواحد . ولكن هل تجار التجزئة يبيعون الثلج بأسعار معقولة متمشية مع أسعار الجملة المذكورة؟ . وهل هناك قاعدة تنظم هذا التوزيع كما نظمت عملية بيع الثلج بالجملة؟ هذا مايقى على الاتحاد النظر اليه بعين العناية لحماية الجمهور من بائعى الثلج بالتجزئة . والأمل عظيم فى أن يشمل هذا الأمر عنايتها عند تجديد مدة عقد الاتحاد فى نهاية هذا العام لاننا اذا تحرينا الأمر من بائعى القطاعى الذين يبيعون الواح الثلج بالتجزئة (أى الذين يبيعون قطعا بخمسة مليمات أو بعشرة) فاننا نجد أن سعر اللوح الذى يباع بهذه الطريقة قد يرتفع الى عشرة قروش . إننا نغتفر لهم أن يصلوا بثمن اللوح (الذى يشترونه فى القاهرة بملغ ٢٥ مليما) إلى ضعف ثمن الشراء نظير الخسارة التى تلحقهم من تجزئة اللوح ولكن أن يصلوا برفع ثمنه الى أكثر من أربعة أمثال سعر الشراء فهذا أمر لا يحسن السكوت عليه لأن التجارة النزيهة هى التى تنظر فى وقت واحد الى التوفيق بين صالح المنتج والتاجر والمستهلك . وفى حالتنا هذه فان صالح المنتج أصبح مضمونا وبقى على الاتحاد التوفيق بين صالح التاجر والمستهلك . ولقد كان لاتحاد الاسكندرية فضل عظيم فى توحيد أسعار الجملة ، ولا بد أن يستمر هذا الفضل فينتفع به الفرد المستهلك الذى هو الموئل الوحيد لرواج هذه الصناعة . وهناك موضوع آخر ذو أهمية كبرى وهو أنه عند ما تشتد الحرارة فى بعض أيام الصيف ترى تجار القطاعى يرفعون سعره إلى حد لا يطاق حيث يرهقون بأسعارهم المستهلك المضطر إلى اقتناء الثلج فى الصيف سواء كان ذلك لاستعماله فى معاشه أو فى تطبيبه .

أما فى القاهرة فقد كان لتدهور أسعار الثلج أسوأ الأثر على المصانع التى تنتج هذا الصنف إذ اضطر الكثير من أصحابها الى الكف عن الانتاج لارتفاع نفقاته عن أسعار السوق المتداولة فيه هذه المعروضات . فاقتصر معمل (البراميد) على صناعة البيرة المشهورة بهذا الاسم ثم كف عن انتاج الثلج إلا ما لزم له فى أعماله . وكفت مصانع أخرى عن الانتاج وأغلقت أبوابها كما فعلت فابريقة (استفانيدى) بمهمشا . وحصرت شركة باب اللوق أعمالها فى انتاج الثلج اللازم لغرفها الخاصة للتبريد . ثم تخصصت شركات أخرى لعملية حفظ المواد الغذائية فى غرف التبريد

مثل شركة التبريدات المصرية بشارع فم الترعة البولاقية . وشركة التبريد المساهمة الموجودة بشارع صابر ببولاق . وشركة التبريدات النيلية والثلج . ولا ينتج مصنع جروبى الآن من الثلج إلا ما تحتاج اليه تجارته . ولذا فانه لم يبق على قيد الحياة من مصانع الثلج الكبيرة غير شركتى وهبه وحمزة . وهما شركتان متنافستان فى انتاج الثلج وتصريفه منافسة حادة .

ولما كانت تجارة الثلج فى القاهرة حرة ومصانعها غير مقيدة بعقود تلزمها على احترام نظام خاص تسير عليه فى الانتاج والتصريف فقد أصبحت هذه المنافسة شديدة لدرجة أنها ساءت إلى المصانع نفسها والى المستهلكين ضمناً ، لأن المصانع التى لم تقو على مقاومة هذا التيار الجارف القائم بين المتنافسين كفت عن الانتاج . أما فيما يتعلق بالمستهلكين فان اضطراب أسعار الثلج وتقلباتها المستمرة بين الارتفاع تارة والهبوط تارة أخرى جعلهم ينظرون الى هذه التجارة بعين كلها حذر خصوصاً وان عدم ثبات أسعار هذا الصنف الذى يحتاج اليه المستهلك مربك للنظام الذى يسير عليه فى شراء لوازم معاشه ويعقد له ميزانيته المنزلية تعقيداً يجعله يعرض عن شراء المواد التى قد يعتبرها كمالية إلى حد ما . لأن استهلاك الثلج قد يعتبر كمالياً فى نظر البعض بينما يعتبره البعض الآخر من أهم ضروريات المعيشة .

ويقال أن القاهرة تستهلك يومياً نحو ١٤٫٠٠٠ طن أى ٥٦٠٫٠٠٠ لوح من الثلج . وكان سعر الثلج فيها ٥٠ مليما عن اللوح الواحد فهبط الى ما بين ١٥ و ٢٠ مليما فى يونية سنة ١٩٣٣ بينما كانت تكاليف انتاج اللوح من ستة إلى عشر مليمات وكان الحال كذلك فى الاسكندرية سنة ١٩٣١ حيث انخفض سعر اللوح إلى ١١ مليما لشدة المنافسة وحدتها وللاختلاف الذى استمر مدة طويلة بين اتحاد مصانع الثلج والمصانع التى لم تنضم إليه . ولكن هدأ هذا الحال . واستوى السعر . وثبت السوق عند ما تمكن الاتحاد من إدماج المصانع الهامة معه وتحت نظام واحد . فتوحد السعر وصار يباع اللوح بنحو ٤٥ مليما تقريباً .

ب — مصانع الثلج فى غير القاهرة والاسكندرية

ومصانع الثلج موزعة فى القطر المصرى توزيعاً لايتناسب مع حاجة المدن . فبينما ترى فى احدى عواصم المديريات (مثل طنطا) مصانع عديدة لانتاج الثلج تضيق هذه المدينة نفسها عن استهلاك كل ما تنتجه فاننا نجد عواصم أخرى محرومة

من هذه الصناعة أو تكون موجودة فيها بدرجة ضعيفة . ففى الحالة الأولى يكثر العرض على الطلب فتضطر هذه المصانع الى تخفيض أسعارها أو عدم تصريف ما تنتجه ، وقد يصل هذا التخفيض بأصحاب المصانع إلى تصريف ماينتجونه بخسارة أو الكف عن الانتاج . أما فى الحالة الثانية فيقل العرض عن الطلب فيرتفع ثمن الثلج الى درجة لا يتحملها إلا الأغنياء من الناس وعندئذ تحرم من الانتفاع به فئة كبيرة من المستهلكين . ومن أهم مصانع الثلج القائمة فى القطر المصرى عدا ما ذكرناه عن القاهرة والاسكندرية مايأتى :

يوجد فى بور سعيد شركات لصناعة الثلج والتبريد أهمها :

شركة (Wills) وشركة (Suez Canal Ice Factory) وشركة (Nile Cold Storage) وشركة (Fish Produce Association) ثم شركة (Port Said Engineering Works) وكانت تعرف الشركة الأخيرة باسم شركة (Dowrie) التى تأسست فى سنة ١٨٧٧ ثم اشترتها الشركة الحالية فى سنة ١٩١٩ ، وتوزع هذه الشركة ماتنتجه من الثلج على الثلاث الشركات الأولى على أن يكونوا فيما بينهم شركة (Associated Ice Distributors) لتتولى توزيع الثلج فى منطقة بور سعيد والسويس ولكن هذه الشركات حرة فى كيفية تموين السفن التى تمر بالميناتين ، وتعنى شركة التبريدات النيلية عناية خاصة بحفظ المواد الغذائية فى غرف تمر بأعلاها وجوانبها مواسير حديدية تشمل كميات محدودة من النشادر لتبريد هذه الغرف وتختلف درجات برودة هذه الغرف باختلاف الأصناف التى تحفظ فيها . إذ لابد لكل صنف من أصناف هذه المواد من درجة حرارة معينة لاتتعداها والا تعرضت للتلف . ويوجد بالاسماعيلية شركة الكهرباء والثلج وشركة جليناتزيس ساكلاريس .

أما طنطا (وهى عاصمة أكبر مديريات القطر) فيوجد فيها مصانع جورجوبلو ومحمد على النجار وأوسكار جيرواكسانتو بولوكا . وتنتج هذه الشركات مجتمعة نحو ٥٠ طن يومياً أى ٢٠٠٠ لوح . إلا أن حركة التوزيع فى هذه المنطقة غير موفقة والاقبال على استهلاك الثلج ضعيف بالنسبة لما تنتجه هذه المصانع خصوصاً وان فكرة حفظ المواد الغذائية لم تنشر بعد بين زراع وتجار المواد الغذائية حتى كان يجوز التفكير فى انشاء غرف للتبريد وعندئذ تستهلك كميات وافرة من هذا الثلج الذى يتعذر على منتجيه تصريفه .

وهناك ظاهرة اقتصادية جديرة بالذكر فيما يتعلق بانتاج وتصريف الثلج فى

طنطا وهى رغم كثرة انتاج هـذا الصنف وعدم إمكان تصريف كل ما تنتجه هـذه المصانع فان سعره مرتفع ارتفـاعا يتنافى مع قانون العرض والطلب . فبينما كان المنتظر رخص هذا الصنف ظهر الأمر على خلاف ذلك حيث كان سعره مرتفعا ارتفاعا جعل المستهلك يحجم عن اقتنائه هذا مع العلم بأن أجور العمال فى طنطا وما جاورها من البـلاد تقل بكثير عن أجور العمال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية . ولا شك أن لأجور العمال أهمية كبرى وتأثيراً عظيما على رفع أو خفض نفقات الانتـاج فى جميع الصناعات ومن باب أولى فى صناعـة الثلج . وربمـا كان افتقار صناعة الثلج إلى وسـائل منظمة لنقل ما تنتجه هـذه المصانع وتصريفه فى طنطا والبـلاد المجاورة والتى لم يوجد فيها مصانع تنتج هـذا الصنف شأن عظيم فى كساد أعمال هـذه المصانع الآن . فاذا عمد أصحاب هذه المصانع الى وضع هـذه المسألة موضع عنايتهم وبذلوا جهـدهم فى تحقيقها كان الأمل عظيما فى رواج هذه الصناعة بشرط أن تحدد أسعار هذا الصنف تحديدا دقيقا يتناسب مع نفقات الانتاج الفعلية

ويوجد مصانع أخرى للثلج فى مدن مختلفة نذكر منها :

فى كفر الزيات — مصنع جورج مقار ويبيع اللوح بنحو ٤٥ مليما .

« المحلة الكبرى — « « « « « ٤٥ «

« زفتى — شركة الحلج

« دسوق — مصنع محمد يوسف أبو طوبة ويبيع اللوح بنحو ٥٠ مليما .

« المنصورة — شركة الهندسة المصرية وتبيع اللوح بنحو ٤٠ مليما .

« الزقازيق — مصنع يوسف غالى .

« دمنهور — شركة ستينمان ومباردى وتبيع اللوح بنحو ٤٠ مليما .

« شبين الكوم — مصنع مرسى النجار .

« أسيوط — شركة مصر للتبريد .

« بنى سويف — يزبك أسعد .

« الفيوم — مصنع متى عبد الملك .

وأخيرا نقول إن الثلج يستعمل فى أبواب عـديدة مختلفة وفى صناعات كثيرة هامة وشأنه عظيم كما قدمنا فى تبريد المـاء وحفظ الفواكه والخضراوات واللحوم والأسماك والألبان والسوائل والبيض وغيرها من المواد الغـذائية . ثم يستخدم

الثلج كعنصر أساسى لصناعة بعض الحلوى والمرطبات (الدندرمة) هذا عدا ما يستهلك منه فى المستشفيات ودور المعالجة .

ولما كانت حاجة الأفراد عظيمة إلى استعمال الثلج فى معاشهم فكر رجال الفن من المهندسين الميكانيكيين وخبراء الكهرباء الى اختراع آلات يسهل بواسطتها انتاج الثلج منزليا . ولقد شاهدت أخيرا فى بعض المحال التجارية لأدوات الكهرباء جهازا أنيقا لصنع الثلج منزليا بواسطة التيار الكهربائى الموجود فى المنازل . وهذا الجهاز صغير الحجم . بديع المنظر . سهل الاستعمال . يستهلك القليل من الكهرباء . معتدل الثمن وهو عبارة عن صندوق أو دولاب صغير مصنوع من الزنك يحتوى على أوانى صغيرة فى شكل قوالب مربعة أو ما يقرب من هذا الشكل الرباعى ثم تملأ بالماء وتحاط هذه القوالب المجموعة فى وعاء كبير من الزنك بالنشادر الذى يسلط عليه التيار الكهربائى لاعطاء درجة الحرارة اللازمة لانتاج الثلج ومتى تم ذلك يتجمد الماء ثم يتبلور داخل الأوعية الصغيرة فيصبح صالحا للاستهلاك .

٧ — الأرز وتحضيره فى مصر (١)

إن الأرز المصرى جيد بأصله على الرغم من العيوب التى اعترته قبل اليوم . وهو جدير ببذل الوقت والمال . وهما عاملان لا غنى عنهما فى سبيل تحسين زراعته لتذليل العقبات التى ما برحت تعترض زراعته وتحضيره الى الآن منها :

(١) عدم كفاية ماء الرى .

(٢) رداءة التقاوى .

(٣) رداءة أساليب الحصاد .

(٤) رداءة الدرس وفساد طريقة التجفيف والتنقية .

وسأحاول هنا إيضاح العيوب الحالية إيضاحاً تاماً وإظهار مساوئها . ثم أعرض بعد ذلك اقتراحاتى عن وسائل تحسينها .

وكل ما يمكننى أن أقدمه من الشرح لا يخرج عن حد الكلام العام . وإن كنت أرجو أن أوفق لتوفية الشرح حقه . غير أنه لا يخفى أن التقدم الثابت الصحيح لا يمكن أن يتم بغير الدأب المتواصل على بذل الجهود أعواماً متوالية .

---

(١) تقرير المستر دوجلاس خبير الأرز المنتدب بمصلحة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٠

١ — إنتاج القطر من الأرز

مما يسترعى نظر الباحث عظم التفاوت فى مقادير الانتاج السنوى للقطر من الأرز عاماً بعد عام . وقد تفضلت مصلحة التجارة والصناعة ببعض إحصاءات مهمة تبين العلاقة بين جملة مساحة الأراضى المزروعة أرزاً وبين متوسط محصول الفدان الواحد ، فان هذه العلاقة فى الواقع تستحق الالتفات لأنها لا تدل فقط على عظم التفاوت فى الانتاج السنوى (وهذا التفاوت يزيد وينقص بحسب الكميات المتيسرة من ماء الرى دون سواها) بل تدل كذلك على أن متوسط محصول الفدان الواحد يختلف باختلاف مجموع مساحة الأرض المزروعة أرزاً . ففى سنة ١٩٢٢ مثلا وهى السنة التى كان فيها مجموع مساحة الأراضى المزروعة أرزاً أقل مما هو فى أية سنة سواها كان محصول الفدان الواحد أيضاً ضئيلا . وفى السنوات ١٩٢١ و ١٩٢٤ و ١٩٢٧ كانت المساحة أكثر من ذلك بكثير . فكان محصول الفدان بالمثل أكبر وأكثر .

وقد تكون هذه النتيجة محض اتفاق ، إذ من الصعب الحصول على نتائج يعول عليها مادامت البيانات التى لدينا هى عن مساحات صغيرة من الأراضى يتولى زراعتها كثيرون من صغار الزراع غير أنها على كل حال نتيجة تستدعى الدهشة .

ولا نظن أن المساحات المزروعة أرزاً فى أى مملكة أخرى من الممالك المشهورة بزراعته عرضة لمثل هذا التفاوت العظيم المشهود هنا سنة بعد أخرى . وربما كان السبب الوحيد لهذا التفاوت فى المساحات هو تفاوت الكميات المتيسرة حتى الآن من ماء الرى الصيفى ، وسيرد الكلام فى هذه النقطة عند البحث فى مسألة الرى .

وعلى الرغم من القيود الخاصة بتحديد مساحات الأرز فى مصر قد أنتج القطر منه فى سنة ١٩٢٧ ما يقرب من مقدار ما أنتجته الولايات المتحدة الأمريكية . وتنتج مصر فى سنة متوسطة الانتاج نفس المقدار التى تنتجه إيطاليا وأكثر مما تنتجه أسبانيا . ولكن بينما يجد الأرز الأمريكى والايطالى والأسبانى فى أفضل الأسواق العالمية أسعاراً عالية ظل الأرز المصرى الى عهد قريب لا يصادف إقبالا إلا فى أسواق معينة فى شرق البحر الأبيض المتوسط . غير أن الاحصاءات مع ذلك دلت على أنه فى سنة ١٩٢٧ وهى السنة التى بلغ محصول الأرز فيها أقصى حدوده كان المصدّر منه نحو سبعة وثلاثين ألف طن وكانت أسعاره حسنة نوعاً ما ،

وبلغ الوارد الى القطر فى السنة عينها نحو أربعة عشر ألف طن بأسعار أرخص للاستهلاك المحلى .

إن محصول الفدان الواحد من الأرز عال بدرجة تستوقف النظر ، ومع أن اتخاذ زراعة الأرز وسيلة لاصلاح الأراضى — لما يصحب هذه الزراعة من كثرة الرى وما تحدثه كثرة الرى من إذابة ملوحة الارض — من شأنه أن يقلل من متوسط المحصول فى مجموع المساحة المزروعة ، إلا أن محصول الاراضى الجيدة الزراعة والتى تزرع أرزاً للأرز فى ذاته يضارع أعلى محصول منه فى العالم .

وعلى الرغم من أن محصول الفدان يتفاوت من موسم الى آخر بين مملكة وأخرى — بل وبين بعض الأقاليم وبعضها فى المملكة الواحدة — فانا لا نخطىء اذا قلنا أن متوسط المحصول يكاد يكون متشابها أو واحدا فى إيطاليا واسبانيا واليابان ومصر . وقد يبلغ محصول الفدان فى سنة متوسطة ١ ١/٤ ضريبة وهذا المتوسط يشمل أنواعا مختلفة من الأرز كما يشمل الأرز المزروع لمجرد استصلاح الأراضى حيث يقل المحصول بطبيعة الحال .

ولقد زرت بنفسى عدة مزارع وجاءتنى تقارير عن غيرها يعطى الفدان فيها ضريبتين ، وفى المزارع التى تجد زراعة الأرز فيها العناية الواجبة لها وتختار لها التقاوى النظيفة وتراقب المراقبة الحسنة ، قد يبلغ محصول الفدان ثلاث ضريبات أو ثلاثا وربعا . وهو محصول يضارع أرفع المحاصيل فى العالم كله . واذا أصبح الفدان يعطى ضريبتين . فان زراعة الارز تنتج محصولا رابحاً فاذا تجاوزهما الى ثلاث ضريبات كانت لهذه الزراعة قيمة تعادل مستوى القطن والسكر . ومن رأيى أنه لم يضر زراعة الأرز فى مصر حتى الآن سوى اعتقاد الزراع أن من أكبر فوائد هذه الزراعة أنها مناسبة لاستصلاح الأراضى .

وعند ما كنت قائماً باجراء بحوثى التمهيدية قبل وصولى الى مصر دهشت كثيراً إذ قرأت فى أكثر من مقال موجز عن زراعة الارز فى القطر المصرى أن كل فائدتها مقصورة على غرض واحد وهو الاستعانة بها على استصلاح الاراضى البور فى شمال الدلتا . والظاهر أن الفكرة الشائعة عن الأرز المصرى هى أن زراعته ليست سوى وسيلة لتحسين مستوى الزراعة المصرية وخدمة الأرض واصلاحها ، اما من حيث قيمته كغذاء أو محصول رابح فان التقارير التى نشرت الى اليوم عنه لم تتناول هذا البحث بتاتا ، على حين أن الأرز المصرى اذا حسن القيام على زراعته وعنى أيضا

بحصاده وتبييضه فاق سائر أنواع الأرز الأخرى نوعا ورتبة، وإن زراعته لجديرة بأن يبذل فى سبيلها من العناية والاهتمام أكثر مما كان يبذل منهما فى الماضى.

وقبل الاسترسال فى بحث هذا الموضوع يحسن بنا أن نجمل الخواص الرئيسية لهذا النبات حتى يسهل فهم الصعاب التى ستعترض الرغبة فى تحسين زراعته

٢ — أنواع الأرز ورتبه

فى العالم من أنواع الأرز المختلفة أكثر من خمسة آلاف نوع. وأكثر هذه الأنواع يمتاز النوع الواحد منها على سواه بفارق دقيق للغاية بحيث لا حاجة بنا فى هذا التقرير الى الاهتمام بتفصيل ذلك وإنما يكفى تقسيم هذه الأنواع الى ستة أقسام رئيسية مثلا:

١ — الأنواع المعروفة بالأرز الرطب أو أرز المستنقعات وهى تنقسم بدورها الى صنوف فرعية. وعلى الجملة يشمل هذا القسم أنواعاً يحتاج تمام نموها الى مورد من الماء يمكن الاعتماد على استمراره.

٢ — الأنواع المعروفة بالأرز الجاف أو الأرز الجبلى وهى تعطى محصولا وافراً بأقل كمية من ماء الرى وقد يكفى لريها فى كثير من الأحيان ماء المطر مهما شح أو تقلب ايراده دون أن تحتاج الى نظام للرى يعوض نقص ماء المطر.

وهذه الأنواع فى الواقع تعطى غلة صالحة حتى فى المناطق المرتفعة عن سطح البحر ببضعة آلاف الأقدام وفى المناخ الذى لا يلائم زراعتها ملاءمة مناخ القطر المصرى.

٣ — الأنواع «المتأخرة» — الطويلة العمر — كالنوع المعروف فى مصر بالارز الفينو ويتم نضجه فى مدة تتراوح بين مائتى يوم و٢٣٠ يوما.

٤ — الانواع المبكرة — القصيرة العمر — كالارز السبعينى وهو وان نسب الى السبعين لا يتم نضجه فى أقل من ثمانين يوما الى مائة يوم.

٥ — الانواع الملتحية وحباتها مسلحة بأسنة أو سفى (١) قد يتناهى أحيانا طولها فى الطرف البعيد عن مغرزها فى ساق النورة (٢). والانواع المصرية من هذا القبيل هى السبعينى والسلطانى وعين البنت والصينى وغيرها.

---

(١) السفى هو شوك الأرز (٢) النورة هى سنبلة الأرز

٦ — الانواع الاعتيادية (غير الملتحية) وهى التى خلت أطرافها من كل سن أو شوكة . وخير الانواع المصرية التى من هذا القبيل هى الارز اليابانى والنباتى والفينو والاتحادى والمنزلاوى . وسيأتى الكلام بالتفصيل فى هذه الأنواع .

ولو أردنا التوسع فى هذا التبويب الاجمالى لفعلنا متخذين أساس التميز بين مختلف الأنواع إما قصر العود وطوله ، واما النسبة بين طول الحبات وعرضها وثخانتها ، وإما زنة كل مائة حبة أو غير ذلك من المميزات التى لا قيمة لها من الوجهة العملية .

وهناك أنوع من الأرز طوال الحبات عجافها كالتى تزرع باطراد فى بنقالة وسيام وبعض مناطق الهند الصينية وهى تلقى فى الاسواق أثماناً عالية واقبالا شديداً من ذوى الخبرة بالأرز . على أن أكثر هذه الانواع عرضة للكثير من التلف والخسارة لشدة قابليتها للتكسر فى أثناء عملية الدرس والضرب . وهناك أنواع أخرى حباتها أقصر طولا وأكثر استدارة وأصلب مادة كالتى تزرع عادة فى اليابان وأسبانيا . وقد اتسعت زراعتها الآن بالقطر المصرى باسم الارز اليابانى . ومن هذه الانواع ما يعطى غلة وافرة . ومما يستوقف النظر أنه بالرغم من تباعد الشقة بين مصر واليابان وأسبانيا وأستراليا قد نجحت زراعة هذا النوع اليابانى فيها .

واذا كان الحصول على غلة وفيرة من كل وحدة من المساحة المزروعة غاية ينبغى السعى اليها فليس دون ذلك أهمية العمل على أن يكون ما تخرجه هذه الغلة من الارز الابيض المعد للبيع المتماثل النوع واللون خلواً من الحبات الفجة أو المكسورة بريئاً من بذور الاعشاب الدخيلة .

والآن وقد فرغنا من بيان أهم مميزات الارز ننتقل الى بحث العوامل الكبرى التى يتوقف عليها نجاح زراعة الارز وحسن علاجه بعد ذلك .

٣ — الرى اللازم لانتاج الارز

الارز نبات مائى لاسبيل الى زراعته كمحصول رابح إلا حيث يتيسر الماء الوفير لريه . ولما كان هذا النبات فى الواقع يحتاج الى كمية وافرة من الماء ليستكمل نضجه لجأ الناس فى مصر الى زراعته فى أكثر الاحيان بقصد استصلاح الاراضى لما يتطلبه من الماء الوفير وما يحدثه ذلك من غسل التربة وتقليل ملوحتها .

والمتفق عليه عامة أن زرع الارز بانتظام وثبات متوقف على مقدار ماء الرى الصيفى الذى ينتظر توافره فى موعد البذار ، غير أن مدة نضج الارز تقرب كثيراً من مدة نضج القطن والذرة ، بل من دواعى الاسف أن أفضل موعد لبذار الارز والقطن هو الذى يكون فيه تقدير الكمية التى ينتظر توافرها من ماء الرى مسألة حدس وتخمين .

ان لزراعة القطن فى مصر شأناً عظيما ، وهى ذات محصول كبير القيمة ، بل هى بلا نزاع من أعظم موارد الثروة المصرية ، ولذلك كان من الطبيعى أن يخصص لها قبل سواها كل ما يمكن الاعتماد عليه من ماء الرى فى الاعوام التى يتوقع فيها انخفاض النيل ، وما زاد من الماء بعد توفية طلباتها فى سنة من السنين يسمح به فى مناطق معينة لزراعة الأرز . وكلما كان موعد بذاره مبكراً وكانت زراعته فى حدود معينة كان المحصول أجود . وعليه ما دام الاعتماد على مورد ثابت من ماء الرى صار غير محقق بالمرة لزراعة الأرز وهو فى أخطر أدوار حياته ، ونعنى بها الأدوار الأولى من زراعته ، كان من المجازفة التوسع فى زرعه مخافة الخيبة ورداءة المحصول . وكان ذلك من الاعتراضات الوجيهة التى تقام فى سبيله .

وليس فى الامكان وضع قاعدة ثابتة لتحديد مقدار الماء الذى تتطلبه زراعة الارز ، فقد رأينا أنواعا معينة منه تكتفى بمقدار معتدل من ماء المطر فتصح به وتطيب . وشهدنا البلاد المشهورة بزراعته كالهند البريطانية وسيام وجاوة والهند الصينية الفرنسية والصين واليابان تستمد الماء اللازم لها من ماء المطر لغزارته واستمرار نزوله مدة معينة من السنة أو من وسائل الرى المنتظمة ومنشآته الصالحة . على أنه من الميسور فى بعض الاحوال انتاج محصول صالح من الارز بكميات أقل كثيراً مما يحتاج اليه الامر فى غيرها من الظروف وان طبيعة التربة والمناخ ودرجة الحرارة وانتقاء البذور للتقاوى هى جميعاً العوامل الخطيرة فى هذا الصدد . فان التربة الطينية الكثيفة نوعا ما تصلح لزراعة الارز فى حين أننا نرى أن ضياع الماء سدى بسبب تخلله القشرة الطينية هو بلا شك أقل بكثير من تبديده فى الارض الرملية الخفيفة الكثافة . ولا ريب فى أن ضياع الماء بالتبخر ورشح النبات فى البلاد ذات المناخ الحار باستمرار والجاف نوعا ما هو أكبر درجة من المألوف فى البلاد التى تختلف فيها أحوال المناخ حرارة ورطوبة .

إن مقدار الماء المطلوب فعلا لحاجة زراعة الأرز فى الوجه البحرى يتراوح

بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف متر مكعب « طن » للفدان الواحد فى الموسم الاعتيادى أى من ١٥٠ الى ١٦٠ يوماً .

وقد وضع السير مردوخ ماكدونالد فى تقريره لسنة ١٩٢٠ عن «ضبط النيل» وجناب المستر مولز ورث والمستر ينيدونيا فى تقريرهما عن « ممارسة الرى » تقديرات مفيدة فى هذا الشأن . غير أننا لانعرف على التحقيق الى أى مدى أجريت التجارب على مساحات واسعة ولمدد طويلة تكفى لتعيين أكبر مقدار من الماء تستلزمه زراعة الأرز أو أقل كمية منه وهو الأفضل . وقد أجريت فى سنة ١٩٢٨ عدة تجارب فى تفتيش الجيزة التابع لوزارة الزراعة رغبة فى الوصول الى قرار فى هذا الموضوع ، غير أن البيانات التى وصلوا اليها حتى الآن غير قاطعة ولذلك ينبغى تكرار التجارب ومتابعتها فى مساحات واسعة وفى مواسم متعددة متوالية للحصول على نتائج يوثق بها .

وقد أجمعت آراء الكثيرين فى هذا الموضوع على أن زراعة الأزر فى هذه البلاد تحتاج الى كميات من الماء تعادل ماتحتاج اليه زراعة القطن من مرتين وربع الى مرتين ونصف . والمتفق عليه كذلك أن قصب السكر يحتاج الى هذه النسبة ذاتها ، على أن المتبع فى مصر هو تخصيص كل ما يتيسر من الماء بزراعة القطن والقصب والذرة قبل كل شىء والاقتصار فى زراعة الأرز على مايتبقى بعد توفية مطالب تلك الزراعات بحسب الترتيب الذى يوضع لريها . وهذه الحالة من شأنها ألا تشجع على ترقية زراعة الأرز . ولكن الثابت أنه لو توافر لزراعة الأرز المقدار الكافى والمورد المنظم من الماء لكان محصول الأرز أضمن المحاصيل كافة فى العالم . وقد لايدرك المشتغلون بهذه الزراعة على العموم أنه من المحتمل أن يصيب الأرز وهو فى دور طفولته تلف كبير من جراء الافراط فى ريه فى أوقات غير ملائمة خلال نموه . وانه لولا ذلك الافراط لكان الأمل فى نجاحه عظيما . وقد شهدت شيئاً من هذا القبيل فى أحد الحقول ، حيث أفسد الافراط فى الرى أرزاً فى أول نشأته . ويحتمل أن يكون هذا هو الحال فى حقول أخرى . ومن يفعل ذلك من الزراع يفسد زرعه ويبدد من الماء ما يحتاجه غيره .

وفى الجهات التى يكون فيها مورد الماء طبيعياً غزيراً لا حرج عليه ، يميل الزراع فى الغالب إلى الاسراف فيه وإعطاء الأرض أكثر من حاجتها الحقيقية . أما إذا دعت الحال إلى الحصول على الماء بالآلات أو بأية وسيلة تقتضى من الفلاح

جهداً لاستيراده فالمشاهد عامة هو أن الاقتصاد فى استخدام الماء مما يعود بنتائج حسنة على الزراعة . وإن الماء لهذه البلاد بمثابة الدم للجسم ومن ثم كان من أوجب الأمور أن لا يستنزف بلا فائدة وأن لا يساء استخدامه عمداً وقصداً وأن لا يحبس عمن يريده فى أخطر أدوار الزراعة . ولهذا أكرر القول هنا بأنه من الأهمية بمكان كبير مواصلة إجراء التجارب التى بدىء بها فى هذا الشأن وتوسيع نطاقها ومحاولة معرفة احتياجات الأنواع المختلفة من الأرز التى يتبين أنها أنسب الأنواع لمقتضيات الظروف فى مصر ، من حيث كميات الماء لكل نوع منها . وهذا لا يكون إلا باجراء تلك التجارب على مواسم كثيرة متوالية . وينبغى أن يكون الغرض المقصود من هذه التجارب أولا تحديد الكمية اللازمة فعلا وثانياً أنسب الأوقات لاعطائها أوفق الفترات لمنعها خلال أدوار نشأة النبات ونموه .

وقد توصلت من وراء بحوثى إلى العلم بأن هناك مناطق محدودة نوعاً ما يصح فيها الاعتماد دائماً على إيراد من ماء الرى الصيفى لزراعة الأرز وهو ما لا يتوافر لزراعة القطن وغيرها من الزراعات . وهذه المناطق هى بالاجمال منطقة مستطيلة من الأرض على الجانب الشرقى للفرع الغربى من النيل بين فوه ورشيد حيث تبلغ مساحة الأطيان التى يكفل لها الرى على الدوام حتى فى أوقات انخفاض النيل ، من ثمانية عشر ألف فدان إلى تسعة عشر ألفاً . وهذه تجد ريها من الماء المخزون أمام سد أدفينا ، ثم منطقة أخرى تمتد على الجانبين من الفرع الشرقى للنيل بين شربين ودمياط وتجد ريها من الماء المخزون أمام سد فارسكور . ويزرع الأرز فى جزء كبير من المنطقتين بانتظام لوجود الماء مضمونا فى أنسب وقت من السنة . وانى أوصى بأن ينتفع بهذه الحقيقة . كما أوصى بأن تشفع التجارب التى أجريت بناحية الجميزة بزراعات عملية واسعة النطاق على الأرض التى وقع اختيار قسم وقاية النباتات بوزارة الزراعة عليها ، تلك الأرض الواقعة فى المناطق السالفة الذكر . ويمكن القيام بهذا العمل بالتعاون مع لفيف من أصحاب الأراضى فى تلك المناطق .

ومن بين المناطق المهمة التى يزرع فيها الأرز مناطق تعد زراعته فيها من الزراعات الرئيسية من الدرجة الأولى ، وحينئذ ففى تلك المناطق يجب العناية والاهتمام بزراعته كمصدر للثروة حتى يخطو نحو تحسينها من ناحية المحصول وتناسب حباته ومقاومته للتلف (الناتج من أى سبب من الأسباب) وحصده ودرسه وما يعقب ذلك من العمليات . وينطبق ما جاء فى هذه الملاحظات التى أبديناها آنفاً على الرى

الصيفى ، لكنه يجب علينا هنا أن ننظر بعين الاعتبار إلى إيراد المياه الميسور لرى الحياض فى الشهرين أو الثلاثة الأشهر إبان فيضان النيل التى تعرف عادة بالماء النيلى (ماء الفيضان) .

وبالنظر إلى أن المدة التى يتوافر فيها هذا الايراد فى المياه أقصر مما تتطلبه زراعة الأنواع الجيدة من الأرز الجديرة بالتصدير ، اتضح لنا أن أنواع الأرز القصيرة الاجل فقط هى التى يمكن زرعها عادة فى هذه الظروف وأن النوع الذى اتفق على زرعه هو ما سبق لنا الاشارة اليه وهو الأرز السبعينى الذى يتم نموه ونضجه فى نحو ثلاثة أشهر .

ولم أستطع الحصول على بيانات إحصائية عن محصول الفدان من هذا النوع من الأرز وهو الذى يزرع كثيراً بمديرية الفيوم وقد زرتها فى إبان فصل الحصاد . واذا كان لا يتسرب الى الذهن أى شك فى أن قيمته كمادة غذائية لا تقل عن قيمة أكثر أنواع الارز زراعة وأحسنها نوعاً إلا أن له عيبين أولهما أنه كثيف القشر عادة وثانيهما أنه يغطى حبته كساء سميك أحمر فيما يلى القشرة وهو من العيوب التجارية . وسنعالج هذا الموضوع فيما بعد .

ومن ناحية القيمة الغذائية للأرز لا أرى هناك ما يحول دون الاستمرار فى زراعة نوع الأرز المسمى السبعينى ما دام قد اقتصر فى على الأراضى التى تروى بمياه الفيضان واتخذت كل الاحتياطات للحيلولة دون خلط تقاويه بتقاوى الأنواع الأخرى الطويلة الأجل التى تزرع فى مختلف المناطق . وهناك فرصة للقيام بتجارب مفيدة لاختبار الأنواع الأخرى قصيرة الأجل التى يتفق موعد زرعها مع وجود مياه الفيضان .

وقد أدلى الىّ أحد زراع الأرز أو اثنان منهم باقتراح مؤداه غمر بعض الأراضى البور بمياه الفيضان وتحويلها الى أراضى تروى بطريقة رى الحياض لمدة ثلاثة أشهر فى السنة مثلا لزرعها أرزاً من الأنواع القصيرة الأجل . ومع أنه لا توجد هناك مجار للمياه تستعمل فى توزيع المياه على تلك الأراضى إلا أنه اقترح استعمال قنوات المياه الصيفية على الأقل فى بعض مناطق معينة مع تحمل نفقات معتدلة لاعدادها لايصال مياه الفيضان إليها فيتسنى فى هذه الحالة جعل تلك الأراضى البور صالحة للزراعة . وهذا الاقتراح وإن يكن خارجاً عن موضوع تقريرنا هذا إلا أنه لما كان متعلقاً باحتمال زرع أنواع الأرز القصير الأجل فى الأراضى التى لم

تصلح للآن استحسنا عرضه عليكم للنظر فيه . أما فيما يتعلق بالرى فاننى أوصى بشدة ببذل الجهود الممكنة لتشجيع الزراع الذين أظهروا رغبتهم فى إنتاج أحسن المحصولات وأجودها نوعاً بتوفير الايراد اللازم من المياه فى الأوقات المناسبة .

ولقد رأيت بجوار الزقازيق محصولا من أحسن أنواع الأرز كان مزروعاً بمنطقة لا يتوافر فيها الرى الصيفى وخاصة فى الاوقات العصيبة الأولى للزراعة ، ولكى يتغلب الزارع على هذه الصعوبة حفر الآبار وركب المضخات لتوفير الماء اللازم للزراعة فى الأوقات المعينة . وبالرغم من أن إيراد الماء لم يكن متوافراً وكان الحصول على الماء اللازم يكلف نفقات كبيرة فان محصول الأرز كان من أجود المحصولات التى رأيتها مع وفرته وخلو الأرض من الأعشاب والحشائش .

واقترحت على الحكومة أن تمديد المساعدة الى هؤلاء الزراع الذين برهنوا على كفايتهم فى حفر الآبار حيث لا يتوافر أو يتأخر إيراد الماء الصيفى وحيث ثبت أن الأرض تخرج محصولا من الدرجة الأولى اذا ما اعتنى بزراعتها ، ولكننى لما أردت تقديم هذا الاقتراح أخبرت بأن هذا المورد من المياه غير متوافر فى جزء كبير من أراضى الدلتا ، واذا كانت الحال كذلك فمن الحمق أن تحفر الآبار . ولكن هناك مناطق عدة يمكن الاعتماد فيها على مياه الآبار من وجهتى النوع والكمية . ودليلنا على ذلك ما رأيناه فى الناحية السالفة الذكر . ففى مثلها ينجح مشروع حفر الآبار ويستحق كل تشجيع اذا كان من المعتاد وصول إيراد الرى الصيفى متأخراً أو ناقصاً . ومما لا جدال فيه أن الحصول على المياه بهذه الطريقة هى وسيلة صالحة من الوجهة الاقتصادية اذا ما كانت الأرض المطلوب ريها خاضعة لمراقبة فردية ومساحتها تبرر تحمل مثل هذه النفقات .

٤ — زرع الأرز بقصد اصلاح الأرض

لما كنت قد أشرت فى عدة مواضع الى إصلاح الأرض فيحسن بى أن أقول عنه كلمة وجيزة بقدر علاقته بزراعة الأرز . فمن مميزات الأرز نموه فى أرض مالحة ، وهناك فى الدلتا آلاف عديدة من الأفدنة مالحة غير صالحة لأى نوع من الزراعة . وعملية الاصلاح عبارة عن تكرار غسل الأرض كلما تيسر ذلك بتوافر المياه اللازمة . وكلما توغل الانسان ناحية الشمال (حوض البحر الأبيض المتوسط) يقل ماء النيل الذى يمكن استعماله فى هذا الغرض للأراضى المحاذية لفرعى النيل

اللذين يضمان بينهما أراضي الدلتا . وكلما توافرت المياه سلطت على الأراضى البور لغسلها ، وبعد تكرار غسلها حسب قوة ملوحتها تجرب زراعة الدنيبة وهى عشب يعرف عند علماء النباتات باسم (پانيكم كروس جلى) فاذا لم تنجح زراعته كان هذا دليلا على عدم صلاحيتها وأعيد غسلها حتى تصلح لزراعته ، وحينئذ تروى الأرض وتزرع أرزاً لصلاحيته للنمو فى أرض نصف مالحة . وبالنظر الى المقادير الكبيرة من المياه التى تتطلبها زراعة الأرز المصرى فان زراعته تكون فى الوقت نفسه بمثابة استمرار لعملية غسل الأرض . ومتى أصلحت الأرض إصلاحاً كافياً بتكرار هذه العملية أصبحت ملائمة لزراعة الذرة والقمح والشعير والقطن وأخيراً لزراعة قصب السكر فان الصنف الأخير مشهور بحاجته الى أحسن الأراضى تربة مع إيراد من المياه يقل قليلا عما تحتاج إليه زراعة الأرز .

وهذا النظام المتبع فى زراعة الأرز لاصلاح الأرض وإن كان حسناً فى ذاته إلا أنه قلل من الأهمية التى كان يجب تعليقها على زراعته كمصدر للربح إذ أنه لم يسبب تدهور قيمة المحصول المزروع بهذا النظام وهبوط متوسط محصول الفدان فقط بل كان سبباً فى سوء الطرق المتبعة فى زراعة الأرز باختلاط أنواعه المختلفة وانتشار بذور العشب انتشاراً كبيراً . وإن كان هذا نتيجة من نتائج زراعة الدنيبة كزراعة تجريبية فانه نبت شديد حتى أنه بالرغم من حرث الأرض حرثاً عميقاً فان بذوره لا تلبث أن تعود للازدهار فى السنوات التالية وتفسد بذلك أية زراعة أخرى تزرع فى نفس الأرض . زد على ذلك أن عيدان هذا الحشيش طويلة نوعا وتنضج فى وقت واحد مع الأرز المزروع ، ويحدث أن يجمع ويدرس معه ويترتب على ذلك أنه إن لم يعتن بانتقاء البذور ونظافتها واكتفى بالاحتفاظ بكمية منه كتقاو فان النتيجة تكون بلا شك خائبة . إذ أن بذور الحشيش توزع مع بذور الأرز وينتج عن ذلك أن تختلط حتى فى مناطق الدلتا حيث يعتنى كثيراً بزراعة الأرز فيستدعى ذلك نفقات كثيرة ومتاعب فى الزراعة وفى عملية الضرب ويستمر وجوده حتى فى الأرز الأبيض المصدر .

٥ — أنواع الأرز المصرى

وتشغل مسألة اختيار أحسن أنواع الأرز ونظافة البذور المنتقاة من الاعشاب والاقذار المقام الثانى بعد الرى لما لها من الاهمية العظيمة . وقد ظهرت لنا ضرورة

توافر الماء فى الاوقات المناسبة لزراعة الأرز ، إذ أنه لاسبيل الى زرعه بغير ماء . واتضح لنا أيضاً أن الأرز قد يزرع فى ظروف غير ملائمة ولكن اتجاه الرغبة الى الحصول على أكبر غلة ممكنة بالاكثار من بذر البذور يخرج بزراعة الأرز عن معناها ولا يرفعها الى المستوى الجديرة به . واذا كان إصلاح الارض هو الغرض المقصود من زرع الأرز فخير ما يصلح لها من البذور تلك الأنواع التى تمكث فى الارض طويلا لأنه كلما طالت مدة نضجها كان غسل الارض تاماً .

ولقد حدث أن زرعت من وقت الى آخر أنواع مختلفة من الأرز فى منطقة واحدة فنجم عن ذلك تمازجها وإنتاجها بذوراً متباينة الصفات وترتب على ذلك رداء المحصول بعد صقله من ناحيتى سوء شكل الحب واحتوائه بذور العشب . ولايعزب عن البال أن ارتفاع ثمن الأرز فى الاسواق يتوقف أكثر مما هو حاصل فى الحبوب الاخرى على تناسق حباته وسلامتها ، فالقمح بطحنه يصبح دقيقاً والشعير يحول الى عجينة الجعة . أما الارز فيبقى أرزاً ، وفى السوق يتحرون تناسق حبات الارز فى حجمها وشكلها وبياض جوفها وخلوها من الحبوب المبقعة أو الغريبة ، وعلى الجملة سلامتها من الكسر .

ولقد جمعت أثناء زيارتى عدداً من عينات الارز المختلفة فألفيت بعضها ذا فائدة من الناحية العلمية المحضة ، وهأنذا مورد هنا وصفاً مختصراً لا يخلو من فائدة :

أرز الواحات — يختلف أرز الواحة البحرية عن أرز الواحة (الخارجة) غير المقشور ، بأن الاول ذو قشرة صفراء قليلا فى حين أن قشرة الثانى سمراء قاتمة وإن اتفقا فى قصر شوكهما ، وتروى زراعة هذين النوعين من الارز بمياه الآبار . ومن هنا يتضح لنا أن مقدار المياه محدود ، ومع هذا فان الحبة فى ذاتها حسنة . ومما يؤسف له أن البيانات التى لدينا عن زراعتهما ومدة تمام نموهما غير كافية ، والارز الذى يتولى الأهالى ضربه (تقشيره) ردىء النوع مكسر الحبات بدرجة سيئة . وحبات مثل هذا الارز حسنة التكوين ، وقليل منها ماكان ذا كساء أحمر . واقترح أن يحصل قسم النباتات على عينة من تقاوى الارز من مصلحة الحدود (كما حصلت على عينات منها) لتجربتها بالجيزة .

أرز السودان — له فائدة عملية بسيطه لضآلة حجم حباته وقلة محصوله ، وقشره وجوفه أبيض اللون وسفى نورهما (سنابلها) يعادل ضعف أو ثلاثة أمثال الحبة طولا .

العفير — يشبه الأرز السودانى وإن كان خالياً من الشوك ويسمونه أرز التلال الجاف وتتراوح المدة التى يحتاج إليها لاكتمال نموه من ١٣٥ الى ١٤٠ يوماً ولا فائدة من زرعه فى الدلتا . ولست أريد أن يتسرب الى الظن أننى أستنكر زراعة هذه الأنواع من الأرز فى المناطق التى جرت العادة بزرعها فيها ، إذ لا شك أنها مادة غذائية جيدة تلائم الأحوال المحلية وتفى بحاجات سكان تلك المناطق . إلا أنها لا تصلح للزراعة فى مناطق واسعة لأغراض تجارية .

السبعينى — يزرع هذا النوع الشائق من الأرز فى الفيوم غالباً . وهو كما ذكرت سريع النمو بل أسرع الأنواع التى رأيتها فى القطر المصرى نضوجا . ويظهر أن هناك أنواعا عديدة منه : فبينما ترى حبات بعض تلك الأنواع بيضاء اللون حسنة التكوين ترى الأخرى ذات كساء أحمر سميك فيما يلى السفى ، وهذا النوع من سميك القشر وهو وإن كان مناسباً للاستهلاك فى داخل البلاد إلا أنه لا مبرر للتوصية بزرعه بالدلتا .

ولقد جربت عدة أنواع من الأرز السبعينى فى الجيزة وهى تمتاز بسرعة نضوجها (إذ تحتاج من ٩٠ يوماً إلى ١٠٠ أو ١٠٥ أيام فقط) ولذا أصبح من المستطاع زرعها فى الحياض فى فصل الخريف وتسمى بالأرز الشتوى ولكنه بالنظر إلى سرعة نموها لا يتأخر وقت حصادها كثيراً عن حصاد الأنواع المزروعة فى الدلتا فجميع الأنواع على اختلافها تحصد قبيل حلول شهر ديسمبر . وهناك أربعة أنواع من الأرز البطىء النمو ، وهى جميعاً تحتاج إلى وقت واحد لاتمام نموها ، وهذه الأنواع تطلق عليها أسماء : المنزلاوى ، الاسبانى ، الاتحادى ، العجمى . ويظهر أنها تحتاج من ١٢٠ إلى ١٣٥ يوماً وبمشاهدتى العينات المزروعة فى مصر أستطيع أن أحكم بأن النوع المسمى المنزلاوى أدعاها إلى الاقبال لكثرة محصوله ولبياض حباته وخلوها من القشر .

وعينات الأرز المضروب التى شاهدتها بمصر من النوعين الأولين (وهى ولا شك جيدة جداً ، ويخيل إلى أنها زرعت فى مناطق مختلفة فى الدلتا) أرى أنها جديرة بتوسيع نطاق زراعتها .

أما خواص « الاتحادى » فهى مماثلة لخواص ما سبق التكلم عليه من أنواع الأرز وإن كان معروفا عنه أنه قليل المحصول . وهذا النوع كما يظهر غير جدير بالاهتمام .

الأرز العجمى — وهو من الأنواع الشائقة ، وأصله فارسى . وهناك ما يبعث على الاعتقاد بوجود سوء تقدير للأنواع العديدة الناشئة عنه ، فما لا شك فيه أن

بعض أنواع الأرز التى عرضت علىّ باعتبارها من هذا النوع تختلف اختلافا بينا عن غيرها مما يطلق عليه نفس الاسم فى القطر المصرى . فبينما لا يرى لبعضها سنى ترى البعض الآخر ذا سنى طويل ، وهذا موضوع جدير بعلماء النبات أن يعالجوه لا بزارعى الأرز ، ويحسن على كل حال إزالة هذه الفوارق . وموضع الاهتمام بهذا النوع من الأرز هو أنه قد ربى منه نوع جديد يسمى (النباتات) ولنا كلمة عنه سنبديها فيما بعد . وهذا النوع من الأرز الذى يمكث فى الأرض ١٣٠ يوماً ، وهو المسمى بالأسبانى ، أسبانى الأصل وأود أن أخصه بكلمة فقد اختلفت آراء الزراع . فبينما يحسن بعضهم القول عن محصوله وأهميته العامة ترى آمال البعض الآخر خائبة فيه . وإذا صح أن التقاوى التى تبذر فى مصر هى من النوع الأسبانى الجيد فمن العجب أن تكون بعض الآراء التى أبديت عنه لا تشجع على زرعه .

فمن المسلم به أن بعض الأنواع التى نجحت زراعتها نجاحا عظيما فى اقليم ما قد تفشل إذا ما نقلت إلى اقليم آخر فشلا معيباً وبالعكس ، فقد كان نجاح الأرز اليابانى فى عدة ممالك مختلفة نجاحاً عاماً عجيباً . ولما كان الأرز الاسبانى مختلفاً عن الأرز اليابانى فلا جدال فى أن زراعة الأرز الأسبانى قد نجحت فى مناطق معينة من القطر المصرى كما أعتقد ، ومن واجبى أن أدقق البحث وأطيل فيه لمعرفة أسباب فشل زراعته وعدم نجاحها فى تلك المناطق . ونجحت زراعة الأرز فى أسبانيا نجاحاً باهراً من حيث وفرة المحصول وجودة الشكل (فان للأرز أشكالا ومذاقا كما للمواد الأخرى) وكثيراً ما تدل هذه الأمور على أنه سوف يكثر الطلب على هذا النوع من الأرز .

وهناك أنواع أخرى من الأرز وهى تلك الأنواع التى تمكث فى الأرض من ١٥٠ إلى ١٦٠ يوماً . وأقل هذه الانواع أهمية الارز الصينى وهو من أصل صينى وإن كانت حبته جيدة فى الظاهر إلا أن البيانات الخاصة بما ينتجه من الغلة لا تدعو إلى التفاؤل عدا ما لاحظته من أن أنواع الارز الصينى التى رأيتها كانت كثيرة السنى . وفى اعتقادى أن زراعة مثل هذا النوع من الارز الذى يحتاج الى وسائل ميكانيكية اضافية لازالة سفاه غير مستحسنة من الناحية الاقتصادية وبخاصة إذا كانت هناك أنواع أخرى لا تقل عنه جودة إن لم تكن تفضله وهى خالية من السنى . وقد انتهى بنا هذا البحث ودلتنا التجارب على أن خير ما يزرع من أنواع الارز هو الارز اليابانى (الارز اليابانى الاصلى النقى) والنباتات (ارز مختلط

المنبت من سلالة الارز العجمى والنوع الاول هو اكثرها انتشاراً واوفرها محصولا حتى الآن . وقد اختبرت انواع عديدة من الارز فى حقول التجارب بالجميزة والجميزة اشهرها اليابانى .

ولم يكن الفضل فى الحصول على النتائج الجيدة عائداً فقط إلى حقول التجارب بالجميزة ، بل يرجع بعضه إلى حقول التجارب التابعة للافراد فى اماكن اخرى . وخير من هذا كله تلك النتائج التى تمكنوا من الحصول عليها من الزراعات الواسعة فى مزارع احكمت ادارتها ، وتدل تلك النتائج على وفرة المحصول بمتوسط ثلاث ضرائب الى ثلاث وربع من الارز للفدان الواحد (اى من ٣ الى ٣ ¼ طن للفدان)

ويعود نجاح زراعة أرز « النباتات » إلى وفرة محصوله . واستنبتت منه عدة أنواع دلت التجارب التى أجريت فى أربعة منها بناحية الجميزة على ما نالته من نجاح باهر ، وقد رأيت مساحات شاسعة من أراضى الأهالى مزروعة أرزاً من هذا النوع وكان محصولها وفيراً .

ومن رأيى أن الأرز اليابانى يفضل أنواع الأرز الأخرى من ناحية إقبال الناس عليه ، لأنه يبدو عليه الصقل بدرجة جيدة فضلا عن سهولة ضربه . وقد انتهى بى التفكير الى الاعتقاد بأن أرز « النباتات » وإن كان مناسباً جداً للاستهلاك داخل البلاد والتصدير لبلاد الشرق الأدنى من الناحية الاقتصادية ، إلا أن أنواع الأرز اليابانى أكثر موافقة وأوفر ربحاً فى حالة تصديره الى وسط أوروبا وغربها .

والأرز المنزلاوى والفينو هما أكثر أنواع الأرز زراعة فى الوقت الحاضر . فحب النوع الأول جدير بالعناية والاكثار منه كما سبق لى أن أوضحت ذلك فى مكان آخر ، وإن كانت البيانات التى وجدتها عن إنتاجه قليلة إلا أن العينات المضروبة منه والتى لدىّ هى من الطبقة الاولى ، وألفت نظر قسم تربية النباتات الى هذا النوع من الأرز لاجراء تجارب اخرى بشأن زراعته . أما الأرز الفينو فذو قيمة حسنة كمادة غذائية كما يدل عليه اسمه ، فحبه خال من السفى ، ومحصوله متوسط ، وينضج فى مدة تتراوح بين ٢٠٠ و ٢٢٠ يوماً ، وهذا هو السبب الذى حدا بهم لاتخاذ زراعته كوسيلة لغسل الارض وإصلاحها . هذا وطول المدة التى يقضيها فى الارض تحول دون التوسع فى زراعته فى بلد يقل فيه الماء ولا يعتمد فيه على إيراده .

ومن الانواع التى يجب الاشارة اليها — ولو لسابق ذكرنا له وللاسم الخيالى

الذى أطلق عليه — الأرز المصرى وهو المسمى « عين البنت » وهو من الانواع المشهورة ذات المحصول الوفير وإن كان كثير السقى ، ويقال إنه من الميسور الاعتماد فى زرعه على مقدار قليل من الماء ولكننى أرى أنه لم يلعب دوراً هاماً فى زراعة الارز من الناحية الاقتصادية . ولا يزال الاهالى وشركات الاراضى تجرب أنواعاً أخرى من الأرز ومنها أنواع الأرز الايطالى القصير الاجل ، ولمثل هذه التجارب قيمتها الكبرى إلا أنها تكون ذات قيمة أعظم وفائدة كبرى للبلد اذا ما تمكن الاهالى والحكومة من العمل يداً واحدة ، أو على الاقل اذا أذيعت نتائج تلك الاختبارات باللغة العربية ولغة أفرنجية متداولة حتى يصبح فى الامكان مقارنتها بعضها ببعض والعمل على ضوء ما جاء بها .

٦ — انتقاء التقاوى

أما وقد وصفنا أهم أنواع الارز التى تزرع فى مصر فدعنا نعالج تلك المسألة الهامة ، مسألة اختيار التقاوى . ولقد كان للأهالى وتدخل الحكومة الفضل فى استيراد تقاو جيدة من الارز اليابانى الى مصر من وقت الى آخر وتوزيعها على الفيف من زارعيه وكان من الطبيعى أن تكون تلك المقادير المستوردة غير كافية للمساحات المخصصة بزراعته . ويحتاج الفدان الى أربع كيلات أو خمس أو ما يزيد من التقاوى (الكيلة ١٢٫٥ كيلو جرام) لزراعته تبعاً للظروف المحلية . وتتوقف كثرة التقاوى وقلتها على عوامل ثلاثة : قوة الانبات فى البذور ، وطبيعة التربة المعدة للزراعة ، والوقت الذى تتوافر فيه المياه .

وفى الاقطار الاخرى يحتاج الفدان عادة الى مقدار من التقاوى يختلف من ٦٠ الى ٨٠ رطلا أو الى ١٠٠ رطل فى الاحوال الاستثنائية جداً لزرعه أرزاً بطريق البذر فى حين أن متوسط ما يحتاج اليه الفدان منها فى مصر من ١١٠ الى ١٣٠ رطلا وإن كان فى بعض الاحوال يقل عن ذلك كثيراً . ومن الاهمية بمكان أن تتوافر المياه اللازمة لرى الارز فى الاوقات المعينة وإلا زادت كميات التقاوى إذا ما تأخرت زراعة الارز لعدم توافر المياه اللازمة لزراعته . واذا فرضنا أن ٢٥٠٫٠٠٠ فدان هو متوسط ما يزرع أرزاً فى السنة (وقد كانت المساحة اكبر من هذه فى بعض السنوات) فمن الجلى ان كمية التقاوى اللازمة لزراعتها تقرب من ١٢٫٥٠٠ طن فى العام .

ومن السخرية ان يحاول استيراد اى نوع من انواع البذور الاجنبية لتفى بمثل هذه الحاجة إذ لا ضرورة إلى ذلك ، ومع هذا فمن رأيى ان تقوم الحكومة باعداد كمية معينة من البذور المنتقاة إذا ما رغبت فى تشجيع زراعة الارز تشجيعاً جدياً إذ ليس من واجب الافراد أو الشركات القيام بهذا العمل (اللهم الا اذا قاموا بذلك بعامل الرغبة فى سد حاجاتهم وعمل تجاربهم) . وينبغى عدم توزيع تلك البذور رأساً على الزراع بل تسلم إلى حقول قسم المباحث الزراعية بناحية الجيزة أو سخا أو بأية ناحية اخرى لاستنباتها والاكثار منها توطئة لتوزيعها على الزراع .

ولقد أعجبت كثيراً بما قامت به حقول التجارب بالجيزة والجميزة وسخا من الاعمال العجيبة الخاصة بتوليد البذور والاكثار منها ولكنها لاتزال قابلة للتوسع فى تربية الارز أحسن التربية . وإذا قارنا بين الزمن والمال اللذين أنفقا فى سبيل ترقية زراعة القطن المصرى وبين ما أنفق منهما فى سبيل زراعة الارز لتبين لنا ان الارز أهمل إهمالا محزناً . ولست اريد بهذا ان اعزو اى إهمال الى الذين يهتمون بالارز فى تلك الحقول بل كل ما أريد هو ان أنبه هنا على ضرورة الاستمرار والتوسع فيما يعد فاتحة حسنة جداً وإن كانت فى دور الطفولة . وليست هناك فائدة من عمل مقارنة بين ما شرع فيه من الأعمال فى مصر وما انتهى منها فى عدة سنوات فى محطة التجارب لزراعة الارز بفرسيلى بايطاليا وبلنسية باسبانيا بل يجوز للانسان أن يتحدث بالتقدم العجيب الذى حصل فى حقول تجارب الارز ومستودعات تخزينه فى اليابان نفسها أو حقول التجارب الهندية ببوزا أوالأعمال التى قاموا بها بجهة بويتنزورج بجاوه .

وقد نظمت على مضى الزمن عدة حقول للتجارب لانتقاء البذور وتوليدها وتربيتها وأثبتت مالها من الأهمية فى تقدم زراعة الارز تقدما تاما فى البلاد التى أنشئت فيها . وقد قمتم فى مصر بمثل هذه الأعمال فيما يتعلق بزراعة القطن وبررت النتائج التى حصل عليها ما أنفق فيها من الزمن والمال وما ضحى فى سبيلها من المجهود العقلى . ولا يتسنى للأرز أن ينافس القطن كمحصول رئيسى فى مصر ولكنه فى حيز المستطاع أن يرقى الى مستوى أعلى مما وصل اليه الآن ، وبقدر ما وجه من عناية واهتمام إلى صناعة القطن يجب العناية وانفاق الأموال على اختيار بذور الارز والاكثار منها وتوزيعها تحت إشراف الخبراء . وأغلب الاعتراضات التى أثيرت ضد الأرز المصرى فى أسواق غرب أوروبا يرجع الى استعمال بذور مختلطة ولم

يكن عدم الارتياح الى مظهر الأرز الخارجى لخلو حباته من التناسق هو كل ما أثير من اعتراض بل كان تفاوت قوة المقاومة فى حبات الأرز المختلفة النوع داعيا الى تفتت بعضها أثناء الضرب . وهنا أكرر القول بأن الأرز المضروب اذا أريد له ثمن عال فالواجب أن لا يكون متناسق الحبات وذا لون طيب فقط بل يجب أيضا أن يكون خاليا من الحبات المكسرة . ثم ظهر أن أنواعا معينة من الأرز أكثر قابلية للكسر من غيرها كما أن بعض أنواعه تكون حسنة الصقل فى حين أن غيرها تبقى رديئة المنظر ، ولقد رأينا كيف كان حب بعض تلك الأنواع من الارز أبيض بينما كان فى البعض الآخر محاطا بكساء أحمر كثيف ، فاذا زرعت بذور من مختلف تلك الانواع فى حقل واحد كانت النتيجة بلا شك خطيرة . ولوحظ عدا ذلك انه قد تزرع ضيعة أرزاً من نوع مختار فى حين تخصص مجاورة بزراعة نوع آخر فتكون النتيجة النهائية واحدة لان منتجات عدة حقول مختلفة من الارز قد تجتمع كلها لتسيير مضرب واحد عادى يعد فيه الارز للتصدير .

ولقد اعتادوا فى بورما والهند الصينية الفرنسية أن ينشئوا مضارب كبيرة فى امكانها ضرب كميات عظيمة من الارز تختلف من ٧٠٠ الى ١٥٠٠ طن فى كل ٢٤ ساعة ، وأصبح باطراد الزيادة فى انشاء تلك المضارب من الصعب الحصول على أرز متناسق الحبات وانحطت فى بعض الحالات أنواع المحصولات ، فالشخص الذى ينتج أحسن أنواع الارز هو الذى يملك مضربا ذا قوة معتدلة يستطيع به إنتاج نوع متناسق الحبات . ثم علمت أن جميع البذور التى استوردت إلى مصر تفسد عاجلا ، ويجب فى هذه الحالة استحضار عينات جديدة . ومن رأيى أن هذا من الامور غير المألوفة التى لا تتفق مع العقل وكانت النتيجة كما شاهدنا ان اختلطت البذور ولم تستأصل الحشائش وجمع المحصول بطريقة سيئة حتى انه أصبح لا يوجد فى القطر مصدر تستمد منه الكميات المطلوبة من البذور الجيدة النوع . ومن الممكن التغلب على هذه العيوب بالتدريج بأن تعمل الحكومة على الاكثار من بذور الدرجة الاولى المنتقاة فى حقول تجاربها وبتعليم الفلاحين كيفية الاعتناء بالزراعة .

وأكرر هنا ما سبق لى من التعبير عن تقديرى للأعمال التى قمتم بها للآن وأوصى بالتوسع فيها رغبة فى انتاج اكبر كمية ممكنة من البذور التى يمكن الاعتماد عليها وتوزيعها على الزراع المسئولين وعلى المزارع الكبيرة من الدرجة الاولى واضعين نصب أعينكم الاستمرار فى توسيعها حتى تستطيع امداد صغار الزراع بما يحتاجون اليه من

البذور . وليس هناك ما يحول دون تحقيق هذا الاقتراح فنواة المشروع موجودة ولم يبق أمام السلطات ذات الشأن الا أن تسعى فى سبيل التوسع فيها وان كان تنفيذ مثل هذا الرأى سيكلفها أموالا ويأخذ حصة من وقتها الا أن محصول الأرز الجيد الذى رأيته فى بعض نواحى القطر المصرى يسمح لى بأن أقول إن الغاية تبرر الوسيلة .

ركبت بعض الآلات بناحيتى الجميزة وسخا لتنظيف الأرز التقاوى أو الأرز الناتج من حقول وزارة الزراعة غير أنها لا تكفى إلا لضرب كميات ضئيلة من الحبوب وليست من الطرز الحديث . وليست النظافة كل ما تحتاج اليه من تقاوى الأرز بل يجب فرزها لمعرفة رتبها المختلفة لضمان التناسق فى حباتها . والمقصود بالنظافة هو تنقيتها من بذور الأعشاب والحبات الميتة والخفيفة والأوساخ والقاذورات ، وأعنى بفرز الأرز تقسيمه إلى رتبه المختلفة حسب طول حباته وحجمها مع استبعاد الحبات الضئيلة الحجم الناقصة النمو والمكسورة . ويقومون بأداء هذا العمل إما بالغرابيل او باستعمال نوع خاص من الاسطوانات المسننة الخاصة بالفرز أو ما يسمونه بالبكرة او بواسطة النهوية بتيار المراوح . وأهمية هذا العمل تبرر تركيب آلات مناسبة من الطراز الحديث على حقول الارز الحكومية . واذا تقررت زراعة نوعين او ثلاثة انواع من الارز الرئيسية زراعة واسعة فمن السهل على واضع تصميم مثل هذه الآلات ان يعد العدة للتصرف فى هذه الأنواع تصرفا حكيما .

وقد زاد استعمال هذه الطريقة فى جميع مناطق زراعة الأرز المهمة لضمان فرز الأرز إلى الرتب المختلفة من أى نوع من الأنواع حتى لا تباع التقاوى إلا من أحسنها رتبة .

ويمكن شراء آلات فردية لتنظيف الكميات الصغيرة من الأرز ، اما إذا كانت الكميات المراد تنظيفها وتنقيتها كبيرة فيفضل تركيب عدة آلات تقوم كل منها بوظيفتها باعداد بذور الحكومة وإصدارها . وفى امكان كبار الزراع أن يجلبوا ما وقع عليه اختيارهم من بذور الارز إلى موضع تلك الآلات لاجل فرزها .

ويجب تجربة البذور بعد فرزها من وقت لآخر لمعرفة قوة مقاومتها للكسر . وهناك أسباب عدة تجعلها قابلة للكسر منها سوء الحصاد وقد بينت فيما سبق لى إيضاحه فى هذا التقرير أن ازدياد نسبة المكسور فى عينات الأرز المصقول من

دواعى انحطاط قيمته التجارية . واذا رؤيت ضرورة استبعاد تلك الحبات المكسورة بواسطة آلات فى المضارب فان ذلك مما يدعو الى زيادة الأيدى العاملة والنفقات زيادة لا ضرورة لها . ويستحسن فى هذه الحالة العمل على توفير الوسائل الميكانيكية لاختيار عينات التقاوى .

٧ — تخزين التقاوى وتوزيعها

لقد زرت أجران تجفيف الأرز ومخازن الأرز الصغيرة بسخا وتبينت مما شهدته الطريقة المتبعة فى حفظ التقاوى الى حين حلول موسم الزراعة التالى وتباحثت بشأنها مع قسم المباحث الزراعية بوزارة الزراعة .

ومما لا شك فيه أن الضرورة تدعو الى زيادة عدد مخازن التقاوى اذا ما تقرر توسيع زراعة الأرز .

وأغلب ما رأيته من شعير الأرز فى كثير من أنحاء القطر كان رطباً ، وهذا أمر خطير يتعلق بطريقة تخزينه . فينبغى فى هذا الأمر أن تتخذ التدابير اللازمة لتحسين طريقة تجفيف الأرز بعد حصاده مباشرة وسأعالج هذا الموضوع فيما بعد .

وتكديس الأرز الرطب بعضه فوق بعض يسبب حتما سخونته وتلفه إما بسبب التنبيت أو تغيير اللون أو فساده من جميع الوجوه .

ويجب توافر الجفاف وحسن التهوية فى مخازن التقاوى مع تقليب البذور من وقت لآخر ، ومن المستحسن أن تصان صيانة تامة من تلف الفيران وغيرها من الهوام والحشرات ولهذا أوصى باتباع طريقة « سيلو » للتخزين لما لها من المزايا فى تسهيل سرعة التصرف فى الحبوب وقت الحاجة .

وكلما تقدمت فكرة إنشاء حقول لتربية البذور زادت الحاجة الى مخازن لحفظها ويتوقف اختيار أفضل المراكز لمثل هذه المخازن على قدر نمو مشروع تحسين زراعة الأرز وانتشارها فأكبر المناطق زراعة للأرز وأكثرها ربحاً هى أولى المناطق بالرعاية ، فمنها تصدر التقاوى المنتقاة فى أكياس مختومة ذات حجم معين ومبصوم عليها بخاتم الحكومة كشهادة على نوع الارز وبيان وزنه ، وتوزع تلك التقاوى على المخازن حتى يستطيع الزراع شراء ما يحتاجون إليه منها .

وليست هناك صعوبة فى إنشاء هذه المخازن الثانوية فمن الجائز أن تكون مشابهة

لتلك المخازن الموجودة الآن فى كثير من المديريات لتخزين الاسمدة الكيماوية وتوزيعها منها . ولن تتجه النية الى تخزين التقاوى فيها طويلا إذ أن أغلبها سيكون محفوظاً فى المخازن التابعة لحقول تربية البذور ، وسيكون قسم المباحث الاقتصادية مسئولا عن تلك الحقول كما ان المفتشين الزراعيين ومساعديهم فى المديريات المختلفة مسئولون عن هذه المخازن . ومن الطبيعى ان تكون التقاوى المنتقاة فى بادىء الامر محدودة الكمية ، ولذلك يجب توزيعها على الزراع الذين برهنوا على اهتمامهم وكفايتهم فى إنتاج الارز النظيف وعلى المناطق التى يتوافر فيها إيراد الماء اللازم للزراعة فى الاوقات المعينة .

ويجوز القول بأن الزراع لا يستطيعون الانتظار عدة سنوات الى أن يصبح مثل هذا النظام الذى اقترحته معمولا به فى نطاق واسع إذ انهم يحتاجون الى البذور الآن ، وقد يلتجىء كثير منهم فى السنوات القادمة للتقاوى التى احتفظوا بها من محصولهم السابق .

وللاجابة على هذا يجب اختيار أثقل السنابل وأنظفها وأحسنها لحفظها للتقاوى وبالتعليم والارشاد العملى يستطيع الزارع الصغير والجاهل أن يحصل على نتائج حسنة . وينبغى أن تكون التقاوى المحتفظ بها فى الضياع الصغيرة أو فى المخازن الكبيرة جافة وباردة وبعيدة عن أن تصل اليها يد التلف من الفيران والسوس والحشرات الاخرى ، وخير طريقة لحفظها هى وضعها فى آنية خزفية مغطاة ومدفونة تحت الارض .

ومن التجارب المسلم بصحتها أن التقاوى تفقد قوة إنباتها سريعا اذا حفظت لمدة طويلة ، وعلى ذلك فليس من المستحسن حفظها أكثر من سنتين ولتجنب ما قد يتطرق اليها من تلف يجب بذر التقاوى فى الموسم الذى يلى الموسم الذى جمعت ونقيت فيه .

وتبقى البذور جافة عدة سنوات اذا ما حفظت فى آنية محكمة الغطاء وباردة ، أو بوضع طبقة من مادة مختلفة بين كل طبقة وأخرى من التقاوى فى تلك الآنية ، وهذه الطريقة شاقة عسيرة الاتباع حيث يراد الحصول على كميات كبيرة من البذور . وعلى كل حال فان قوة الانبات تقل تدريجاً طوال المدة ، وهذه التجارب نظرية محضة وذات قيمة عملية ضئيلة .

٨ — إعداد الأرض — التربة والأسمدة

انى أرى ، وقد أفردت باباً لهذا الموضوع ، انى خرجت عن نطاق اختصاصى إذ انه لا يتوقع منى أكثر من تعليق سطحى على موضوع إعداد الارض .

والفلاح المصرى كزميله فى انجلترا وامريكا والهند واستراليا مقيد اولا بسعة أرضه وحالته المالية ، أضف إلى ذلك تشابه الطرق المتبعة فى إعداد الارض مهما تنوعت المحاصيل .

وتتباين التربة فى الخصب فى أجزاء الدلتا المختلفة تبايناً كبيراً كاختلاف التربة فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى كما هو مشاهد فى الاقطار الاخرى إلا أن طريقة الحرث و « التزحيف » وإعداد الارض للزراعة متشابهة من الوجهة العامة .

ويظهر أن المحراث المستعمل فى مصر يؤدى وظيفته خير الأداء فضلا عن بساطة تركيبه الذى يجعله زهيد القيمة فهو للفلاح الصغير الأداة العملية الوحيدة للحرث ، وقد لاحظت باهتمام كثرة استعمال المحاريث الأمريكية الخفيفة تجرها آلات صغيرة ، وقد استعملت هذه الآلات فى الأيام الأخيرة فى جر النوارج من الطراز الخفيف .

ومع أن الحرث بالمحاريث الميكانيكية غير عملى فى المساحات الصغيرة فى الأرض فان فى استعمال الطريقة السالفة الذكر فى الضياع الواسعة خروجا عن محجة القصد .

ومن الواجب الاقتصار فى استعمال الآلات الميكانيكية على الأراضى الواسعة نظراً لكثافة القشرة الأرضية فى كثير من بقاع الدلتا وقلة أجور العمال ورخص الأدوات المحلية وصغر مساحات كثير من الحقول التى زرتها وضرورة استخدام الفلاح لماشيته .

وقد اتصل بى أن من المستطاع حرث قطعة من الأرض تتراوح مساحتها بين سبعة وثمانية أفدنة فى اليوم بالطريقة التى نحن نصددها مقابل ثلاثة أرباع الفدان اذا ما استعمل المحراث الوطنى ، ويترك هذا الموضوع الى الأهالى ليروا رأيهم فيه لأنه لاعلاقة بينه وبين الموضوع الذى نعالجه وما نعلق عليه كل الأهمية إنما هو موضوع الأسمدة ، فلقد أشرت فى تقريرى الى المخازن التى أنشئت حديثاً للأسمدة الكيمياوية .

قامت وزارة الزراعة بعدة تجارب وحصلت منها على معلومات قيمة عن استعمال الأسمدة الكيمياوية المناسبة فى تسميد مختلف النباتات ، ويحق لى القول بأن الحاجة مازالت ماسة الى تجارب أخرى فيما يتعلق بزراعة الأرز فقد انتهت الفكرة القديمة القائلة بأن طمى النيل ذو قيمة فى إخصاب الأرض إلا أنه لما كان التكوين الكيمياوى للتربة يختلف باختلاف المناطق كان من الضرورى استعمال الأسمدة الكيمياوية الملائمة لاصلاحها واعدادها للنوع المزمع زرعه ، وبالرغم من أن هذا كان موضوع الاهتمام الا أنه مازال فى حاجة الى عناية كبيرة .

وقد لاحظت عند اطلاعى على جميع التقارير القديمة والمختصرة التى وضعت عن الزراعة فى مصر أن الفكرة السائدة فيها كانت ترمى الى عدم ضرورة استعمال الأسمدة وقد تغيرت هذه الفكرة الآن وأرى أنه فيما يتعلق بزراعة الأرز لايزال هناك متسع لادخال تحسينات عظيمة على طريقة التسميد وإجراء تجارب قيمة .

ومع اعترافى بتلك القاعدة التى يجب أن نضعها نصب أعيننا ، وهى القائلة بأن ماينفع قطراً من الأقطار لن ينفع الآخر ولا يوافقه ، الا أنه على البلدان التى تزرع الأرز أن تضع هذا الأمر موضع اهتمامها الخاص .

وهناك ثلاث طرق للاخصاب وهى استعمال الأسمدة الكيمياوية والحيوانية والاسمدة الخضراء أو سماد النباتات . واذا أردنا إضافة طريقة رابعة فلتكن باستعمال خليط من نوعين أو أكثر من الانواع الثلاثة السالفة الذكر .

وقد قيل إن كمية المياه اللازمة لرى الارز كبيرة جداً لدرجة أنه إذا أضيف الى زراعة الارز أى مقدار من السماد سواء أكان كيمياوياً أم طبيعياً فلا شك فى أنه سيكون عرضة للا كتساح .

فاذا كانت الحال كذلك فى القطر المصرى فان هذا دليل على الاسراف فى استعمال المياه ، وإذا نظرنا الى اليابان كبلد شرقى نتخذه مثالا لنا وجدنا أن حقول الارز هناك تثمره بكثرة ، وعلى ذلك فان محصولها من أحسن محصولات العالم وأكثرها تناسقاً .

ولقد رأينا أن كميات الماء البالغة الوفرة التى تدعو الضرورة اليها فى زراعة الارز هى السبب فى جعل زراعته واسطة لاصلاح الارض بغسلها التربة ، وهذا هو الذى أدى الى الاعتقاد بأن الاسمدة الكيمياوية أو غيرها تكون عرضة للا كتساح ، ولكن ليس هذا هو الواقع فان وقت وضع الاسمدة لايتفق مع

الوقت الذى تستعمل فيه عادة المقادير العظيمة من مياه الرى وإن كانت التجارب التى أجريت فى اغلب حقول تربية الارز الكبيرة فى العالم دلت على نجاح استعمال أى نوع من انواع الاسمدة الصناعية الشهيرة كسوبر فسفات الجير وسلفات النشادر ونترات الكلسيوم وسيناميد الكلسيوم ونترات الصودا والبوتاس وحامض الفوسفور وغيرها الا انه لا يمكن القول اطلاقا بأن اى نوع منها موافق ويمكن الاعتماد عليه فى كثير من الحالات .

وجملة القول انه من المحتمل ان يكون سماد سلفات النشادر المستعمل بنسبة ١٠٠ رطل الى ١٥٠ رطلا (أى من ٤٥ الى ٧٠ كيلو جرام) للفدان هو خير الأسمدة المستعملة وبالعكس فان الاسمدة الآزوتية غير صالحة لتسميد الارز فى بعض الحالات بل يجوز ان تكون ذات مفعول سام لهذا النوع من الحبوب .

وقد اعتادوا فى مصر زرع البرسيم مع الأرز والأخير فى دور النضوج ويظهر من أول وهلة أن هذا العمل حسن وخصوصاً اذا علم أنهم لا يحصلون فقط على محصولات جيدة من البرسيم تصلح لتغذية الماشية بل إن لها أيضاً فائدة سمادية تزيد التربة خصباً ، ولذلك يجب تشجيع زراعة البقول فى حقول الأرز على قدر الامكان ولهذا السبب اعتادوا فى اليابان وأمريكا زرع الفول إذ بعد الحصاد تحرث الأرض فلا تترك جذور هذه النباتات الخضراء أو عناصرها الكيماوية فحسب بل تهب التربة موادها النباتية وهى ذات قيمة كبيرة للارض السوداء التربة وأن خير الاسمدة ، وإن كانت لا تستعمل كثيراً فى مصر ، هو السماد البلدى .

ولقد شددت فى استعمال هذا النوع من السماد بطريقة تماثل تلك الطريقة المستعملة تقريباً فى جميع البلدان الزراعية فى العالم ولكن الاعتراض الذى اعترض به على وصيتى هو ان شدة حرارة الشمس فى مصر تسبب تبخر المادة السائلة فى السماد فتحول بذلك دون حدوث التفاعل الكيمياوى المطلوب . ولقد دلت التجارب على صحة الطريقة المتبعة فى وضع « الردم » بدلا من القش تحت الماشية لجمع السماد ثم نثره على الارض ولكننى مازلت غير مقتنع بان استعمال المواد النباتية كقش الارز وورق الذرة وغيرها غير ممكن ولا فائدة منه فى هذا الشأن نظراً للتبخر السالف ذكره . ومما لاشك فيه ان اضافة مواد نباتية ذابلة ذات فائدة كبيرة فى كثير من الاحيان .

ولنعد الى اليابان وهى المملكة التى منها يستورد أحسن أنواع التقاوى وأنسبها

فهناك يجمع كل مايمكن أن يكون ذا فائدة فى التسميد كالقمامات المتراكمة فى الضياع وبراز الانسان وأوراق الشجر وفروعها الخضراء والطين المأخوذ من اقنية الرى ورماد النباتات المحروقة وما يشابهها ثم يخلط ويوضع فى الأرض وقد أتى استعمالها بنتائج طيبة.

واتفقت الآراء على أن التسميد يصلح المحصول إلا أن نوع السماد الواجب استعماله وكميته لا يمكن تحديدهما إلا بعد التجارب الدائمة في عدة مواسم وتحت اشراف الخبراء. ومن رأيى أن الحاجة إلى القيام بمثل هذا العمل هى من الأمور التى لا تقبل الجدل.

وفى اعتقادى أن جمع روث البهائم ثم عصره للحصول على السماد السائل المفيد منها ثم تجفيف الفضلات وعملها أقراصاً للوقود هى من الأعمال التى تفضى إلى خسارة باعثة على شديد الأسف والتى فى المستطاع تجنبها، إذ فى قرى مصر وضياعها مقادير كبيرة من الفضلات والبقايا التى يمكن استعمالها كوقود. ومما لا شك فيه أن خسارة أجل أنواع الأسمدة وأرخصها باحراقها كوقود من الأمور الخليقة بأشد قوارص اللوم والتعنيف.

وخلط مثل هذه المواد والعناصر النباتية والحيوانية الموجودة فى الأصناف الأخرى مع تربة الأرض عند اعدادها للزراعة، وهو الوقت المناسب لاجراء هذه العملية، مما يخفف فى طبيعة تركيبها وتصليحها من كل الوجوه.

ومن الواجب بذل كل الجهود الممكنة لحفظ الدماء الجافة وفضلات المذابح والمدابغ واستعمالها فى تسميد الأراضى الزراعية، وذلك لفوائدها الجزيلة فى هذا الغرض. وقد يعترض بأن كميات الفضلات الممكن توافرها قليلة جداً لدرجة أنها لن يكون لها أى أثر فى الزراعة المصرية، ولكن هذا ليس موضوعنا فلنستعمل دائما كل ما يتيسر منها فى عدة مواسم متعاقبة، ودعنا نرقب النتيجة ولا تترك هذه المواد المفيدة تفلت من يدك لاشتغالك باصلاح بعض الأراضى البور بل استعملها فى تسميد الأراضى التى تنتج محصولات جيدة ثم انظر فيما إذا كانت تنتج محصولا أجود.

٩ — بذر التقاوى، تنظيف الحشائش، شتل الأرز

يظهر أن من المعتاد فى مصر استنبات حبوب الأرز بوضعها فى أكياس صغيرة تغمر عدة أيام فى الماء ثم يبسط عليها بعد تجفيفها البرسيم أو أى خضر يماثله من

الخضراوات الشائعة فى البلاد المصرية حتى تنبت الحبوب ولست أرى ضرورة اتباع هذه الطريقة فى مصر ولو أنها ذائعة فى بعض البلاد بيد أن بلاداً اخرى لا تعمل بها . ويحتمل ان الباعث للزراع المصريين على انتهاج هذه الطريقة (طريقة استنبات الأرز) هو رغبتهم فى التأكد من ان التقاوى التى تبذر هى تقاو فعلا . فاذا كان هذا هو السبب فقد كان جديراً بتلك الطريقة الا تتبع مع وجود الرقابة الزراعية الكافية ونظام محكم تتولى به الحكومة توزيع الحبوب ، وفوق ذلك يميل الأرز النابت الرقيق عادة للفساد ولكن تلك الطريقة قد اعتادتها البلاد فهى بهذه الصفة لا ضرر فيها ان لم تكن ذات نفع .

وقد بحثت مسألة الوقت الذى تبذر فيه التقاوى وموضوع امداد الزراعة بالماء تحت عنوان « الرى » ولست بحاجة لأن أذكر منهماً هنا سوى تكرار التأكيد بأن البذر المجدى لا بد ان يصحبه توافر الماء فى الوقت المناسب . ومن دون ذلك لن تبلغ زراعة الأرز الأهمية التى هى جديرة بها .

ومن بواعث الأسف كثرة الحشائش فى اغلب الأراضى المصرية واعزو ذلك لسببين : (الأول) هو الاهمال فى انتقاء التقاوى المناسبة وطرق تنظيفها (الثانى) قلة النشاط لدى الزراع ، وقد أشرت فيما تقدم إلى عادة بذر الدنيبة كمحصول مبكر لاصلاح الأرض ، وهذه العادة هى العلة الكبرى فى كثرة الحشائش بمناطق الأرز ، وهو عيب يمكن تلافيه بتنظيف نبات الأرز اولا ثم بتنقية الحشائش واستئصالها باليد .

وقد تجولت فى مناطق الأرز فى الدلتا والفيوم فوجدت أن بعض المزارع زرعها متقن من حيث النظافة وان بذر التقاوى كان متناسقا وخالياً من الحشائش ، وبالعكس رأيت بعض الأراضى حالتها سيئة جداً . فازاء هذا التباين فكرت فى انه لا بد من سبب لذلك ، وأظن أنى بينت فيما سبق ما أعدّه علة هذا التناقض ولا حاجة بى لتكرار ما سبق أن أدليت به من أن هذا النقص يزول بالعناية والاهتمام بتنظيف الأرض وتنقية الحشائش منها ، وهذا أمر مسلم به ومتبع فى جميع بلاد العالم . ويجب أن تتبع هذه القاعدة فى زراعة أصناف الحبوب على اختلاف أنواعها ، أما مسألة الحشائش فيمكن التخلص منها إختيار تقاو نظيفة فاذا تم ذلك تكون جودة المحصول ورداءته تبعا لما يبذله الزارع من العناية فى تنظيف الأرض . أما عادة بذر التقاوى بطريق نثرها على الأرض دون العناية باختيار حبوب متناسقة

ونظيفة فدعاة لوجود الحشائش بين نبات الأرز . وهناك طريقتان لتقليل الحشائش ان لم يكن لمنعها أصلا : (الأولى) شتل الأرز بنقله من مشاتل التجارب إلى خطوط متباعدة ، وهذه هى الطريقة المتبعة الآن . (الثانية) زرع الأرز فى خطوط ، وهذه الطريقة معمول بها فى بعض جهات ايطاليا ، وقد قامت شركة « الأنجلو اجبشيان اللوتمنت » بعمل تجارب هامة وفاقا للطريقة المتقدمة . أما فى أمريكا حيث أجور العمال مرتفعة وحيث صارت زراعة المساحات الكبيرة أرزاً بمثابة فن من الفنون فان الأرز يبذر بآلات خاصة من مميزاتها بذر الحبوب على أبعاد فينبت الزرع مستقيم الساق وينمو نبات الأرز وبين الشجيرة والشجيرة مسافة . وهذه الطريقة تنتج مثل النتائج التى يأتى بها زرع الأرز فى الخطوط وشتله من حيث يلقى النبات مكاناً للتنفس والنمو ويجد الزارع متسعاً لاستئصال الحشائش . وغنى عن البيان أن الأرض التى تكثر فيها الحشائش لا يقتصر ضرر وجودها على صاحب المزرعة فقط بل يتعدى ضررها إلى الأراضى المجاورة لها إذ الثابت أن الأرض تتأثر بالحشائش الموجودة فى الأرض المجاورة لها .

وقاعدة زراعة الأرز على طريقة الخطوط مشروحة بأسلوب سهل مسهب فى عدد (Bulletin de L'Union des Agriculteurs d'Egypte) رقم ١٧٦ الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتقضى هذه الطريقة ببذر التقاوى فى ظهر الخط وفى أقل كمية ممكنة من الماء ، وفى الوقت نفسه يكثر الماء ببطن الخط فيسهل على الزارع تنقية الحشائش دون أن يلحق بالأرز ضرر بل أنها تعطى غلة وفيرة ، واستعمال الطريقة المتقدمة سهل لدرجة تجعلنى أوصى بتجربتها فى أحوال متغايرة .

ومما يلفت النظر أن النتائج الأخيرة التى أسفرت عنها طريقة شتل الأرز فى مصر كانت سلبية مع أن هذه الطريقة نفسها أتت بنتائج إيجابية فى كل بلد استعملت فيه . وقد اطلعت على التقارير التى وضعها جناب المستر ددجن « Dudgeon » فى سنة ١٩١٣ والتقارير التى وضعها جناب الخواجه موصيرى فى عام ١٩١٥ — ١٩١٦ وتصفحت ما كتبه جيرار فى الجزء الخامس عشر من كتابه عن عملية شتل الأرز فى مصر منذ نيف ومائة سنة وقت احتلال الفرنسيين لمصر . والظاهر أن شتل الأرز كان فى ذلك الوقت الطريقة المألوفة ولم يكن الأمر إذ ذاك مقصوراً على نقل الشتل من حقول التجارب إلى الحقول المجاورة بل كان نبات الأرز الصغير نفسه ينقل إلى حقول بعيدة لا يتوافر فيها ماء النيل المبكر .

وقد جريت تجارب فى حقول تجارب الجميزة ، غير أن هذه التجارب كانت قليلة ولم تحصل فى مواسم متعاقبة فى سنين متتابعة حتى يمكن الحكم لها أو عليها ،

وقد أسفرت نتيجة تجارب شتل الأرز فى مصر عن أن غلة الفدان المزروع بالطريقة السالفة أقل مما يعطى الفدان المزروع بطريقة نثر التقاوى . فبفرض أن النتيجتين السابقتين صحيحتان وان كانتا تخالفان نتائج الاختبار فان زراعة الأرز بالطريقة الأولى تجعل الارض لا تحتاج إلى ماء كثير حتى يتم زرعها فى حقل التجارب ، أضف إلى ذلك أن الأرض التى ينقل اليها الشتل يمكن زرعها بمحصول آخر إذا بذرت برسيما . والواقع أن طريقة شتل الأرز تقلل أضرار الحشائش فضلا عن أنها تسهل عملية تنقيتها إذا ما ظهرت .

أما القول بأن نفقات الزرع بطريقة الشتل كثيرة فهو قول لا محل له لأن تلك النفقات لا تقارن بمثلها فى البلاد الأخرى حيث أجور العمال أعلى منها فى مصر . وقد بحثت الموضوع من جميع نواحيه ولا أزال أعجب من أن تلك الطريقة الناجحة نجاحاً باهراً فى البلاد الأخرى لا تلقى فى مصر نجاحاً معقولا .

والمتبع حتى فى الوقت الحاضر فى الحقول التى لم يبذر فيها الأرز بنظام أو التى لم ينبت فيها الحب متناسقا أن تخفف أجزاء الحقل التى يكثر فيها النبات بنقله الى الأجزاء الأخرى من الحقل التى يخف فيها . وهذا بلا شك هو الشتل بعينه الذى يعمل لغرض تحسين المحصول بصفة عامة .

وربما كان الأمر يحتاج الى خبرة ودراية تامتين بجميع أسرار هذا النوع من الزرع ، فاذا كان هذا صحيحاً فيجدر أن يستقدم من ايطاليا أو اسبانيا اثنان أو ثلاثة من الاكفاء المدربين على الزراعة بطريق الشتل ليعملوا ويبذلوا الجهد فى جعل هذا النوع من زراعة الأرز ناجحاً فى القطر المصرى .

ولزراعة الأرز بطريقة الشتل شأن كبير فى ايطاليا بدليل أن العناية فيها صرفت إلى صنع آلة كلفت مبالغ طائلة وقد عرضت للبيع وجل رغبتهم فى ذلك تسهيل انتشار الزراعة بالطريقة المشروحة آنفاً .

ولا يسعنى إلا أن أكرر مرة أخرى أن قصر اجراء التجارب فى موسم واحد وفى جهة واحدة لا يخلع عليها قيمة ما ، بل قد تترتب عليه نتائج غير صحيحة . وقد دلت الخبرة على أن تجارب تربية الأرز لا تثمر إلا بالثبات والمثابرة بضع سنين مع موالاة الارشاد والاشراف .

١٠ — الحصاد والدرس

ولقد تصفحت كما ذكرت آنفاً التقارير التى رفعت على ما أظن بين آن وآن الى مصلحة التجارة والصناعة عن زراعة الأرز وهى مجمعة كلها على أن طرق حصد الأرز ودرسه غير مرضية . وكان خليقاً بى ألا أعود الى تكرار هذا القول لولا أن هذين العينين ما زالا شائعين وهما فى أشد الحاجة الى المبادرة بعلاجهما .

ومسألة ضم الأرز هذه هى التى دعتنى إلى الحضور لمصر وإمضاء فترة طويلة من الزمن لبحثها وفحصها فيما يتعلق بالأرز الصينى بأراضى الدلتا وبالأرز المعروف بالشتوى فى أراضى الفيوم .

والذى أدهشنى هو أنه بالرغم من شح المياه فى أدوار زراعة الأرز الاولى كانت المياه تستبقى فى الارض مدة طويلة قبل عملية الضم وكانت هذه الطريقة يختلف العمل بها اختلافاً واضحاً فى نواحى الدلتا ، غير أنى رأيت أن أراضى كثيرة من التى زرتها كانت رطبة جداً وانها ظلت كذلك حتى بعد جمع الحبوب مما نجم عنه ترطيب الارز فى سنابله وقد كان يكدس غالبا فى الجرن دون أن تكون له أية فرصة للتجفيف وتكديس الأرز بهذه الكيفية خطأ كبير وغنى عن الذكر أن الزارع الصغير له عذره فى جمع ودرس وبيع محصوله فى أقرب وقت ، إلا أن فى وسع كبار الزراع وأصحاب الأراضى الأغنياء أن يتركوا أرزهم فى الجرن مدة ليجف بتأثير فعل الشمس والهواء .

ويصعب جداً تقدير انتاج صغار الزراع الذين لا تزيد ملكية الواحد منهم على فدان أو أقل لضآلة هذا الانتاج ولكن بضمه الى أمثاله من المنتجات الصغيرة الأخرى يتكون محصول يدخل بنسبة كبيرة فى المحصول العام للقطر . وهذا بلا مراء سبب قوى لانحطاط رتبة الأرز المصرى .

ونوع بذرة التقاوى التى تبذر فى معظم هذه الملكيات الصغيرة فى غاية الرداءة ، أضف الى هذا أن الكيفية التى ينظف بها المحصول من الحشائش سيئة . كذلك الحال فى طريقة جمع الأرز فانها عتيقة غير مجدية للغاية .

أما طريقة درس الأرز بالنورج وهو الآلة الوطنية فهى سيئة للغاية من وجهة النظر الزراعية وإن كانت بالنسبة للفلاح بسيطة وقليلة الكلفة . فان عجلات النورج الاحدى عشر أو الاثنتى عشرة إذا مرت على الحبوب والقش الرطب المبسوط على

أرض رطبة اختلط الحب بطين الأرض فتكون النتيجة غير مقصورة على منع التجفيف. بل انها تساعد تلك على خلط حبات الأرز بروث البهائم والطين وغيرهما من المواد الغريبة.

ولا شك فى أن طريقة جنى الأرز ودرسه من شأنها ايجاد هذه النسبة المئوية العالية من الحبوب الكامدة اللون فى الأرز المصرى.

وطريقة درس الأرز هذه وقف، على ما أظن، على مصر منذ أجيال. وعند ما اعترضت على بقاء هذه الحالة كانت حجة الزارع فى التمسك بها أن طريقة الدرس هذه متبعة فى مصر منذ القدم وأن الفلاح ما دامت له ماشية فلا ينفك عن استخدامها إبان أيام الحصاد فى هذا الغرض وإلا بقيت بلا عمل.

وبعض الأمم الشرقية ما زالت تستخدم الماشية فى الأغراض الزراعية، غير أنها لا تستخدم النورج. ففى بلاد الملايا وكوتشين شينا وبعض البلاد الأخرى الشهيرة بزرع الأرز تفصل الحبوب من سنابل الأرز بطريقة دقها على حافة برميل أو قصعة أو أى وعاء آخر من هذا القبيل فتكون نتيجة هذه العملية الحصول على أرز نظيف جاف نسبياً. والمرأة المصرية تدق جزءاً من محصولها على حصيرة كبيرة تبسطها على الأرض. وقصدها من هذه العملية، على ما أعتقد، هو الحصول على كمية من بذور التقاوى النظيفة.

وعدا ما تقدم فقد فهمت من آراء الزراع التى أدلوا إلى بها أن استخدام العامل فى درس الأرز بدل النورج يتطلب نفقات كثيرة لا يتقبلها الفلاح المصرى. فحيال هذه البيانات لم أر بداً من القول بأنه ما دامت طريقة درس الأرز بالنورج شائعة ومأخوذاً بها فلا ينتظر للأرز المصرى ان يبلغ المكانة التى هو خليق بها.

بقيت لنا كلمة بشأن طريقة تذرية الأرز المدروس وهذه الطريقة تتبع حالة الجو وهبوب النسيم فيدخل الزارع مذراته فى الأرز المكدس ويقذفها فى الهواء من كوم إلى آخر وقد تكون هذه الطريقة مثمرة فى بعض الأوقات إلا أنها لا تنطبق على أصول الزراعة، إذ الطريقة الشائعة فى بعض البلاد فى درس الأرز هى أن تبسط الحبوب التى تم درسها على طبق مفرطح من الغاب أو من شىء آخر يماثله ثم يدق هذا الأرز باليد بعناية فتتطاير الحبوب فى الهواء ويأتى من هذه العملية أن التبن والحبوب التالفة تذهب جفاء أما الحبوب السليمة النظيفة فتسقط ثانية فى هذا الطبق وتكرر هذه العملية مرتين أو ثلاثا اذا اقتضى الحال ذلك، ثم تجمع الحبوب النظيفة

وتبسط على سطح جاف نظيف ، ومن ثم تنقل إلى المخزن دون أن تلقى مرة أخرى على أرض قذرة رطبة أو موحلة . ومن ضمن سوءات استعمال النورج تلف التبن تلفاً شديداً وتلوثه بالقاذورات ، ولا يحصل مثل ذلك فى البلاد التى لا تستخدم النورج فى درس ارزها فان القش المتخلف من هذه العملية يستخدم فى صناعات مختلفة منها صناعة السلال والقبعات وفى الصنادل وفى الورق أيضاً .

ومن بين المعلومات التى وقفت عليها عن سبب رطوبة الأرز المصرى ان موسم جنى الارز يجىء فى اغلب الأحيان مع فصل الأمطار . وقد يكون هذا صحيحاً فى الأقاليم الشمالية ، إلا انى لاأعتبره سببا كافيا . والذى اعتقده أن سبب رطوبة الأرز ليس سماويا بل سببه من الأرض ويمكن تلافيه بشىء من العناية والاهتمام . وغنى عن الذكر أن موسم جنى الأرز لا يصح أن يبدأ قبل أن تنحسر المياه عن الأرض بمدة كافية تسمح بالحصول على حبوب جيدة جافة تكدس بعد جمعها مدة تتراوح بين أسبوع وعشرة أيام على أرض جافة لا على أرض رطبة كما هى العادة المتبعة الآن وهى التى لابد أن يترتب على اتباعها وجود الحبوب الكامدة اللون . ولوقاية اهراء الأرز من تأثير المطر والندا وحرارة الشمس الشديدة يجب تغطيتها بالقش ، وهذه الوسيلة متبعة فى بعض البلاد ولا أعرف لماذا لا يعمل بها فى مصر . وعلى سبيل المثال نذكر ايطاليا ، وهى من البلاد الكثيرة الأمطار التى يصادف أن موسم جمع الأرز فيها يوافق فصل الأمطار فى كثير من أقاليمها الشهيرة بزراعة الأرز ، فقد وضعت نظاماً لتجفيف الأرز تجفيفاً صناعياً أسفر على ما يظهر عن نتيجة مرضية ولو أنه لا يلائم حالة صغار الزراع لكثرة كلفته اللهم اذا أحضر هؤلاء أرزهم الى مخازن تجفيف الأرز المركزية .

وفى اليابان وبلاد الملايا يجف الأرز بوضعه فى أوعية مصنوعة من الغاب أو نبات آخر من النباتات الأخرى الرخيصة وفى حالة عدم امكان العثور عليها يبسط الأرز على الحصر عدة أيام ليجف فيها من تأثير المؤثرات الجوية قبل البدء فى درسه .

ومن الشكايات التى وصلت الى شكوى أصحاب المضارب من شدة الرطوبة فى حبوب الأرز الشعير . وقد استن أصحاب المضارب لعلاج هذه الحالة ومنع تخزين وضرب الأرز الكثير الرطوبة طريقة بسط الحبوب التى من هذا النوع على أرض جافة أو على سطح مفرطح لمدة يومين أو ثلاثة لتجفيفها بواسطة حرارة الشمس وفى خلال هذه الفترة تقلب الحبوب بالأقدام من آن لآخر . واذا كانت حالة

صاحب المضرب المالية حسنة يمكن الاستعاضة من الطريقة الأولى المتقدمة البيان تركيب مجففات صناعية هى عبارة عن مراوح ترسل هواء ساخناً على الحبوب المتساقطة . وعلى العموم فكلتا الطريقتين كثيرة النفقات علاوة على أنها معقدة ، والأرض الفضاء التى تستعمل فى تجفيف الأرز تشغل مساحات كبيرة قيمة . أضف الى ذلك أن الأرز المراد تجفيفه عليها لا يغطى ليلا ، وفى بعض الجهات يكون هذا الأرز كما شاهدت بنفسى عرضة لنزول الندا الكثيف الذى لا تقل كثافته عن الرذاذ . هذا ، وان مسألة تركيب آلة لتجفيف الأرز تجفيفاً صناعياً أمر لا يمكن التسليم بعمله المضارب الصغرى لكثرة تكاليفه . والمعروف أن القطر المصرى قطر قليل الأمطار وقد خصه الله بجو صاف قليل الغيوم . ومن هنا نرى أن الطبيعة نفسها تساعد على تجفيف الأرز تجفيفاً طبيعياً لو عمل الزراع بالنصيحتين السهلتين المذكورتين بعد : الأولى هى صرف المياه من الأرض فى وقتها المناسب ، والثانية هى أن تترك اهراء الأرز على الأرض الجافة مدة كافية يمكن الأرز فيها أن يجفف تجفيفاً طبيعياً كافياً .

ونفرض أن كبار الزراع المتعلمين أخذوا بهذه النصائح وعملوا بها كوسيلة لانتاج حبوب نظيفة جافة جيدة وعرضها فى الأسواق فان هناك الآلاف من صغار الزراع الذين لا يأبهون لها ولا يعملون بها لجهلهم وتكون النتيجة بالاجمال أن محصولا من الارز يبلغ آلافا من الاطنان يعرض فى الاسواق وهو على حالته المتقدمة ويترتب على عرض هذا النوع من الارز انحطاط جميع أصناف الارز الموجودة فى المضارب . والعلاج الوحيد الذى أراه ناجعاً لتجنب هذه النتيجة هو وجوب تدخل الحكومة فى هذا الامر وبذلها النصح للفلاحين واظهارها لهم الفوائد التى تعود عليهم من تجويد طرق تجهيزهم لمحصولهم لبيعه بأسعار عالية . وعلى توالى الايام حينما تسمح الظروف يحسن بالحكومة أن تشجع الزراع وتحملهم على استخدام دراسات ميكانيكية ملائمة خفيفة يسهل نقلها من مكان لآخر لدرس الارز الذى يكون فى طريقها على أن تنظف كل آلة منها بعد كل درس ليحول ذلك دون اختلاط أصناف الأرز بعضها ببعض وليحول كذلك دون كثرة وجود بذور الشعب فى المحصول .

واذا كانت للفلاح بهائم لا يستخدمها إلا فى جر النورج فيمكنه فى هذه الاونة نقل الارز الى حيث يكون مقر آلة الدرس المتنقلة مدة يومين أو ثلاثة تدرس

فى خلالها محصول الجهة التى هى بها والجهات المجاورة لها ثم تنتقل الى جهة فأخرى وهى تقوم بهذه العملية نفسها .

وقد اقترحت ، علاوة على ذلك ، أن تنشأ مستودعات عامة فى مناطق الارز الشهيرة تنقل اليها الحبوب بعد جنيها حيث تدرس هناك وتنظف وتجفف اذا كان بها شىء من الرطوبة ، وبعد ذلك تودع فى المخازن بالطريقة الملائمة الى أن تتيسر الوسائل اللازمة لنقل الارز النظيف الجاف أو الارز المقشور الى مضاربه الكبيرة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة وغيرها . ومن الجائز أن توافر الوسائل المذكورة يساعد مساعدة جوهرية على اجتناب التأخير فى نقل المحصول الى مضارب الاسكندرية التى تعتبر أشهر ثغر لضرب الارز ، ذلك التأخير الذى كثيراً ما كان سبباً لشكوى الجمهور . ويمكن ادماج مستودعات درس الارز وتنظيف حبوبه فى مخازن توزيع السماد وبذور التقاوى السالف ذكرها والمستودعات المتقدمة البيان ، واذا حسنت ادارتها يمكن استعمالها فى تخزين حبوب أخرى كالقمح والشعير. ولا يصح أن تكون هذه المستودعات مجهزة بآلات الدرس الحديثة التى تلائم الخاصلات المصرية فقط بل يجب تجهيزها أيضاً بآلات نظافة الحبوب الحديثة التى من وظيفتها تنظيف الحبوب من المواد العضوية وبذور العشب والمواد الاجنبية الموجودة فى الارز المصرى فى الوقت الحاضر . ولا أقصد باقتراحى هذا انشاء الكثير من هذه المستودعات وتجهيزها بالآلات اللازمة التى أشرت اليها آنفاً والتى يحتاج التوسيع فيها الى نفقات طائلة ووقت وطول اناة . ولا ارى مبررا لعدم قيام هذه المستودعات فى البداية فى اهم مناطق الارز بقطع النظر عن التواصى التى جاءت فى هذا التقرير بشأن إيجاد حقول لتربية وانتقاء حبوب التقاوى التى قلت فى صددها أن الواجب يحتم أن تكون تحت إشراف قسم المباحث الزراعية ، ولا يشترط فى تلك الحقول والمستودعات أن تكون فى مكان واحد ويجب أن تنفذ تفصيلات النظام فى نفس المكان مدة طويلة حتى يمكن تقدمها وفقاً للقواعد الفنية الصحيحة .

فلو أن الحكومة أو أية هيئة أخرى تؤلف بتصريح من الحكومة كانت تأخذ على عاتقها توزيع البذور الملائمة لتطبيقه على بعض الزراع الذين يقع اختيارها عليهم ويطلب اليهم أن يأتوا بمحصولهم الناتج من تلك البذور الى مخازنها المصرح بها كما أسلفنا ، لخطت زراعة الأرز خطوة واسعة نحو الطريق القويم .

ويجب أن تبث فى نفوس الزراع الرغبة فى تحسين زراعتهم فان فى ذلك نفعهم .

وغنى عن الذكر أن زراعة الأرز فى اليابان ساءت حالها فى أواخر القرن الماضى لدرجة أن حكومتها تدخلت ووضعت قانونا قاسياً خاصاً بانتقاء حبوب التقاوى والتفتيش على مزارع الأرز الشهيرة فى نواحيها ، وقد نص هذا القانون على منح مكافأة على أجود أرز يخزن فى مستودعات الحكومة وعلى طريقة تعبئته أيضاً ، ونص على توقيع عقوبات إذا كان الأرز منحط الصنف سيء التعبئة . والأرز الذى يخزن فى المستودعات المذكورة يفحصه الفنيون ويفرزونه رتباً حسب النوع ويمنح الموظف المكلف فحص الأرز شهادات للزراع بنوع أرزهم وهذه الشهادات يعتمدها الشارى والبائع على أن تكون حبوب الأرز من درجة خاصة وإلا رفضت والاطلاع على تقارير نقابات الأرز فى اليابان مفيد جداً غير أن من بواعث الاسف أن أغلب هذه التقارير قد نفد طبعها اللهم إلا ما كان موجوداً فى داخلية البلاد . ففى هذه التقارير يجد القارىء فيها بالتفصيل الأسباب التى من أجلها انشئت تلك النقابات . هذه هى الأسباب التى تحوم كلها حول رداءة الأرز اليابانى الذى كان يزرع فى ذلك العهد والخطوات التى اتبعت فى ترقية زراعته والطرق التى وضعت لفحصه ، ونذكر من قبيل المثال منطقة من مناطق الأرز تناتجها السنوى يبلغ ١٥٠ر٠٠٠ طن وفيها من المستودعات مايتراوح عددها بين الخمسين والستين مستودعا يشرف عليها مائة ونيف من الموظفين تنحصر مهمتهم فى فحص الأرز الذى يستحضره الزراع واعطائهم الشهادات الدالة على مقدار جفافه وتماثل حباته وخلوه من الحبوب الميتة والحبوب الحمراء والقذارة وبذور العشب وجودة حباته وحسن تعبئته ويرفض الأرز إذا لم يكن صنفه من درجة خاصة . وبهذه الوسائل المتبعة فى جميع نواحى مناطق الأرز قد تحسن صنفه وتماثلت حباته وذاعت شهرته وصارت التكاليف الاضافية التى تتكلفها زراعته تسترد بسهولة فى الأسعار العالية التى تباع بها . فتلك الطريقة كانت نتيجتها جعل الأرز اليابانى فى المرتبة الأولى بين أرز العالم من كل الوجوه . هذا واذا نظرنا إلى زراعة الأرز فى استراليا نجد أنه لم يكن لها شأن يذكر الا من عهد قريب ، مع العلم بأن أجور العمال فيها غالية اذا قورنت بأجور الأيدى العاملة فى مصر . كذلك زراعة الأرز فى ويلز الجنوبية الجديدة وإن كانت مقصورة على مجهود الأفراد فقد وصلت الى درجة رفيعة إذ أنشئت معارض للارز يتنافس فيها الزراع وتمنح المكافآت لمن يحوز إعجاب المحكمين

ليس فقط من جهة نظافة وتناسق الحبوب بل من ناحية كمية بذور التقاوى المبذورة فى كل فدان وكمية مياه الرى ودرجة تنظيم الصرف وخلو الارض من الحشائش وكمية انتاج كل فدان ، ومحصول الفدان فى تلك البلاد لا يزيد عن انتاج الفدان فى مصر غير ان اجور العمال ومصاريف ضم الارز تزيد عن مثلها فى مصر ، وفى نظير هذه المصروفات يجنى اصحاب الارض ربحاً وفيراً .

ومن الثابت المحقق ان مصر الخصبة التربة ذات الجو الجميل ووفرة المحصول الذى يعطيه الفدان الواحد فيها ورخص الايدى العاملة بها لايصح ان يكون مركزها وراء البلاد الأخرى التى حالتها الاقتصادية والجوية أقل ملاءمة منها .

١١ — إعداد الأرز للسوق

قد شرحت فيما سبق كيفية نقل الارز من الحقل إلى المضرب ، وقد بينت بنفسى أن هذه العملية كانت مصدر قلق واضطراب لاصحاب المضارب فقد حدث فعلا تأخير عظيم فى نقل الارز الشعير إلى محطات السكك الحديدية حيث يلقى الارز حتى تجهز العربات المعدة لنقله الى جهات مضارب الارز ، وان كان جزء من الارز ينقل على البواخر الا ان أغلبه يشحن بالسكك الحديدية ويسلم عادة الى المضارب فى أكياس فيتسبب للحب تلف عظيم بتركه على أرصفة السكك الحديدية وهو لا يزال رطباً . ومما يزيد الحالة سوءا أن موسم نقل الارز يقع مع موسم نقل القطن الذى نظراً لاهميته ولانه عماد ثروة القطر يفضل فى النقل على الارز ، ويظهر ان هذا النقص هو نتيجة قلة القاطرات الحديدية من جهة ومن جهة أخرى نتيجة سوء النظام ، وقد علمت أن مسألة القاطرات موضع بحث اولى الشأن . واهم مضارب الارز بالترتيب هى الاسكندرية ورشيد ودمياط والمنصورة . ومضارب الاسكندرية تغذى اسواق غرب اوربا . اما الثلاثة الباقية فموقوفة على تغذية البلاد الواقعة فى شرق البحر الابيض وتركيا والاستهلاك المحلى . وتختلف نظم المضارب بعضها عن بعض اختلافا كبيراً . ومضرب الارز الموجود فى الاسكندرية من المضارب الحديثة مجهزاً بآلات من الطراز الحديث ولكل منها عمل خاص بها وهى :

(ا) آلات لتنظيف حبوب الارز وازالة ما يكون قد علق بها من الاتربة والقش والمواد الغريبة على وجه العموم .

(ب) آلات لتقشير الارز وضربه .

(ج) آلات لفصل كسر الارز والقشر الذى يمكن الانتفاع به كوقود لادارة الوابور الذى يدير المضرب .

وهذه الطريقة يعمل بها فى البلاد الشهيرة بزراعة الأرز فتنتفع بالرماد المتخلف من حرق القش كسماد . وتستعمل فى المادة المكوّنة للخرسانة التى من النوع غير الجيد .

(د) آلات لفصل الحب المضروب من الحب الشعير . وقد توجد بين الحبوب المتناسقة الجيدة بنسبة خاصة منها ما هو بدون ضرب فهذا القدر من الحبوب يفصل من الحب المضروب بواسطة آلة خصيصة Compartment وبعدها تعاد الى المضرب لضربها .

(هـ) آلات لتبييض الأرز بعد ضربه إذ المعروف أن الحب بعد قشره يكون لونه قاتماً تعلوه قشرة تكون فى بعض الأحيان حمراء ويحتاج حينذاك الى عناء كبير لازالته، وعلاوة على ذلك فان الأرز الأحمر هذا تكون قشرته الخارجية أسمك وأكثر كثافة من الحبة نفسها وفى هذه الحالة لا ترى هذه القشرة الحمراء فتحتاج الحبة التى من هذا النوع الى جهد عند تبييضها وهذه العملية يكنى عنها فى القطر المصرى بعملية تبييض الأرز والتسمية المعروفة بها هى تبييض الأرز . والأرز الأبيض بالطبيعة يطلق عليه فى مصر اسم الممسوح .

(و) وبعد إتمام عملية التبييض قد يحتاج الأرز بعدها الى عملية الصقل لازالة ما يكون قد علق بها بعد العملية المتقدّمة البيان . أما اذا لزم الأمر الى اخراج النوع المسمى الارز الجلاسيه فيجب ، والحالة هذه ، صقل الحبوب . والعملية السالفة الذكر تعطى لمعة صناعية للأرز . وبعض الاسواق تحتم هذه العملية لقبول الارز . وهناك عملية أخرى لتهذيب حبوب الارز وهى عبارة عن إضافة طبقة خفيفة من زيت خاص الى الحبوب . وتحتاج هذه الطريقة كما تحتاج عملية تجهيز الارز الجلاسيه ، الى ضرب الارز ضرباً أولياً متقناً خوف ظهور عيوب الحبوب بجلاء اذا ما جهز الارز بطريقة الجلاسيه أو بطريقة التزييت . ولا مشاحة فانه كلما قلت كمية المادة المستهلكة من الكساء المحيط بالحبات ازدادت مادته الغذائية إذ أنه من الامور المسلم بها إنه كلما بولغ فى تبييض الحب وصقله ولمعانه فقد المادة النشوية التى يحتوى عليها وزادبهاء منظره .

(ز) آلة لفصل وتقسيم الارز الى رتب فيفصل جميع الارز الابيض على حدة

وكسر الارز الكبير والصغير منه على حدة والكسر الصغير جداً على حدة وكذلك تقوم هذه الآلة بجمع المادة النشوية المغذية التى تتخلف عن عمليتى التبييض والصقل .

(ح) آلات إضافية كالروافع والنقالات وغيرها من آلات النقل اذا وجدت .

(ط) الآلة التى تتكون عادة فى المضارب الكبرى من آلة بخارية وقزان ويستغنى فى إدارتها عن أنواع الوقود الاخرى باستعمال القش المتخلف من عملية ضرب الارز . وقد دهشت عند ما شاهدت المضارب المصرية تستعمل فى وقودها الفحم الغالى الثمن أو الزيت الوسخ مع أن لديها الكثير من القش الذى يفى بمطلب هذه العملية .

وأرى أن تستعمل فى إدارة المضارب الصغيرة الآلات التى تدار بالزيت أو بمحرك كهربائى . أما اذا كان المضرب من المضارب التى فى مقدرها ضرب أرز مقداره يتراوح من طن إلى طن ونصف فى الساعة الواحدة بالتعاقب فخير لها أن تتخذ هذا القش وقودها بعد أن تجهز بأفران بسيطة تبنى خصيصاً لهذا الغرض ، ويمكنها أيضاً أن تستعمل الآلات ذات الاحتراق الداخلى والتى تدار بالغاز المتولد من آلات خاصة يمكن إدارتها بوقود من قش الارز والقاذورات . وهذه الطريقة اقتصادية تحتاج الى تدقيق النظر . والطريقة المتقدمة البيان هى المتبعة فى مضارب الاسكندرية وفى مضرب أو مضربين موجودين فى الاقاليم ، بيد أن هذه الطرق السالفة تظهر لاصحاب المضارب البسطاء أو الذين لا يزالون على الفطرة أنها صعبة وكثيرة الكلفة مع أنها هى المتبعة فى إدارة مضارب الارز الحديثة فى جميع أرجاء العالم .

والطريقة المتقدمة من شأنها استبقاء واستخدام جميع مخلفات الارز الكسر ، الابيض منه والاسمر ، ومن شأنها أيضاً أن الارز الابيض يسهل تشكيله الى أى صنف مرغوب فيه أو تحويله إلى أية رتبة من رتب الأرز المصقول أو جعل نسبة الكسر فيه نسبة خاصة ، وهذا من أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها فى تموين أسواق أوروبا الغربية التى تراعى فى شراء الارز أن يكون الصنف مصقولا بدرجة خاصة ، فاذا لم تعمل مضارب الارز المصرى لتحضيره وصقله للدرجة المشار إليها فلا يرجى الاقبال عليه فى تلك السوق اللهم بمقدار ضئيل لان الارز فى مصر ليست له رتب بل يباع وفقاً للعينات ، وعينة الارز فى مضارب الارز الشهيرة تختلف من موسم

لآخر بل من وقت لآخر فى الموسم الواحد بخلاف البلاد الاخرى الشهيرة بزراعة الارز فان صنف محصولها له مراتب معينة لا تتغير ، وهذه الرتب معروفة ومقبولة لدى جميع بلاد العالم وتلك المواصفات تطبعها وتنشرها نقابات المضارب والمصدرين أو الهيئات الزراعية الموجودة فى بلاد الارز المختلفة من آن لآخر . وقد أتت هذه الطريقة ثمرها وأرضت الشارى وساعدت على تحسين درجة الارز فى البلاد التى ثابرت على العمل بها ، فالذين يرغبون فى الدخول فى أسواق أوربا الغربية او الاسواق الامريكية اوجه نظرهم الى انتهاج هذه الخطة .

وقد ألمعت فيما أسلفت الى مختلف الطرق الخاصة بضرب الأرز المتبعة فى مصر ، غير أنى أقرر أن الطريقة المتبعة فى مضارب الاسكندرية هى الطريقة المثلى فى تبييض الأرز بالجملة . بيد أن مضارب الارز فى رشيد تتبع طرقاً أخرى وتتبع المضارب الصغرى الموجودة على شاطىء النيل الشرقى من المنصورة الى دمياط وغيرها وسائط مخالفة .

وقد زرت كثيراً من مضارب الأرز برشيد حيث يضرب الارز بطريقة اللاط . وفى هذه المضارب تدق الحبوب فى أهوان بواسطة هراوات خشبية ثقيلة ملبسة بالحديد فيترتب على هذه العملية فصل القش والطبقة الحاوية للحبوب وهو نتيجة هرس الحبوب بين يد الهاون وجداره ومن تأثير احتكاك الحبوب بعضها ببعض ، ثم تفرغ تلك الأهوان بعد دقها مرات ومن ثم يصير تذريتها بطريقة خاصة . وبعد الانتهاء من هذه التذرية يوضع الأرز فى الاهوان مرة أخرى لدقه وتمليحه بالملح الجبلى والجبس . وهذه الطريقة تأتى بالغرض المطلوب ، إلا أنى ارى ان استعمالها فى القرن العشرين عصر الآلات فريد فى بابه وهى طريقة شائعة بين ضاربى الارز الذين على الفطرة والذين يستعملون هراوات ثقيلة من الخيزران او ما يشابهه فى دق الارز فى أهوان مصنوعة من جزوع الشجر أو مواد صلبة أخرى . وعملية دق الارز هذه إما أن تكون باليد أو بالقدم . والأرز المضروب بهذه الطريقة يستهلك جميعه محلياً اما فى رشيد فانه يصدّر منها الى البلاد الواقعة فى شرق البحر الأبيض المتوسط باسم الأرز المخصوص وهو الارز المضروب بالملح والجبس .

ولما تحريت عن السبب فى التمسك بهذه الطريقة علمت أنها هى الطريقة الناجعة لمزج الأرز بالملح والجبس ، فالملح يحفظ الحب الأبيض من تطرق الفساد اليه وفى الوقت نفسه يجعل لها نكهة خاصة والجبس يقى الحبوب من الفساد ويزيد فى نصاعة

بياضها . ويظهر أن ضرب الأرز بهذه الطريقة يروق فى نظر بعض أصحاب المضارب والمستهلكين على السواء ، فاذا كان الأمر كذلك فلا اعتراض على طريقة كهذه متبعة من أجيال بقطع النظر عن عدم ملاءمتها للوقت الحاضر .

أما فى المنصورة وفى دمياط فان الطريقة المتبعة فى ضرب الأرز هى الطريقة المعروفة بالطريقة الأمريكية ، وسميت كذلك لأن أمريكا هى أول من استعملها وكيفية ضرب الأرز بهذه الطريقة هى أن توضع الحبوب بعد تجفيفها تجفيفاً مناسباً وتنظيفها بين أسطوانة قاطعة ومبردة مصنوعة من الحديد وسلاح سكين من الصلب مضغوط يحيط به غطاء معدنى مثقب أو جزء من غطاء وباحتكاك الأسطوانة والسلاح المشار اليهما تنتزع القشرة وبشرة الحبوب منها فى حين أن القشر المكسور والتراب والدقيق وذرات الأرز المكسور تخرج من فتحات الغطاء المعدنى ، وفى أسفل الأسطوانة الحديدية المتحركة اسطوانة خشبية مربوط فيها شقق من الجلد وهذه الأسطوانة محاطة بحاجز مقوس من الصلب به فتحات فالأرز الأبيض النازل من القسم العلوى للآلة تدقه شقق من الجلد فيتم صقلة بهذه العملية . أما الدقيق الرفيع والتراب فيمران من الحاجز .

والطريقة الآنفة يعمل بها فى مضارب الأرز فى الهند والصين وجاوه وجهات أخرى من جهات الشرق وأمريكا أيضاً ، ولكن رأيى الخاص فيها أنها لاتصلح الا لضرب كميات محدودة من الأرز . والآلة السالفة قليلة النفقات وسهلة التركيب غير أن القوة المطلوبة بالنسبة الى كمية الانتاج كبيرة . وعلاوة على ماتقدم فان هذه الطريقة كما شاهدتها بنفسى معمول بهـــا فى مصر وشائعة شيوعا عظيما فى جميع نواحى الهند غير أنها مضيعة للمتخلفات الثانوية وذلك بسبب عدم توافر الوسائل اللازمة لفصل الارز المكسور الذى يمكن الانتفاع به والدقيق من القشور المكسورة وغيرها من الفضلات . والارز الابيض المضروب بهذه الطريقة خال من العيوب وهذا مما يجعل الامل عظيما فى أن تكون عملية فصل الارز وتنظيفه وصقله أوفى منها الآن ، غير أن الارز المضروب بهذه الآلات المستعملة فى الوقت الحاضر فى مصر لايزاحم غيره من الارز اللهم فى الاسواق المحلية فقط وفى أسواق البلاد الواقعة فى شرق البحر الابيض المتوسط مادامت البلاد يعوزها آلات أكمل وأدعى الى الرضا لاجل الفصل والتدريج .

وقد بحثت هذه العمليات بحثا مستفيضاً حتى يسهل على أى انسان غير فنى فهم الفرق بين كل عملية من عمليات ضرب الارز .

وأعود هنا فأكرر أنه حيث تكون كمية الارز المعد للضرب فى الساعة الواحدة تتراوح بين ٥٠٠ و ٧٥٠ كيلوجرام مثلا (عبارة عن نصف أو ثلاثة أرباع الطن) فيحسن أن يركب فيها آلة من الطراز الامريكى لانها زهيدة الكلفة واذا ركبت بطريقة فنية محكمة أتت بنتائج مرضية من جهة صقل الارز . اما اذا كانت الكمية المطلوب ضربها كبيرة فالطريقة المتبعة فى ضرب الارز فى مدينة الاسكندرية هى المثلى التى يجب ان تحتذى إذ ان من مزاياها ان المخلفات الثانوية تجمع وترتب من تلقاء نفسها وتباع بثمن حسن اما النسبة التى يوصف عندها الارز بأنه ارز ابيض فلا تزيد عن ٦٠ الى ٦٦ ٪ من كمية الحبوب أما النسبة المئوية للقشر فتتراوح بين ١٨ و ٢٠ فى المئة والباقى منه ارز مكسور ودقيق .

وأما فى بلاد الشرق والشرق الاقصى فكمية الارز التى تضرب فى كل مضرب من مضاربها تتراوح بين ٤٠٠ و ١٫٤٠٠ طن فى اليوم وانما تستلزم عمليات ضرب الارز المختلفة مضاعفة عدد الآلات . والوقود المستعمل فى ادارة كل مضرب منها هو قشر الارز .

وبمناسبة ذكر مضارب الارز احسب انى قد اعذر اذا عدت مرة اخرى للكلام فى مسألة تجفيف الارز قبل ضربه اذ ان هناك طريقة خاصة لتجهيز الارز اللازم للاستهلاك فى بلاد الهند تسمى طريقة غلى الارز ، وكيفية ذلك هى نقع الارز فى الماء مدة تتراوح من ٣٠ الى ٤٠ ساعة وبعد ذلك يغلى الارز مدة قصيرة ثم يجفف فى الشمس او بأى كيفية صناعية اخرى قبل ارساله الى المضرب .

وقد اتيحت لى زيارة الكثير من مضارب الارز فى الهند وسيلان وبرما وفى بلاد سيام والهند الصينية الفرنسية وفى بلاد الملايا وجاوه والصين واليابان وجزائر الفلبين ، ولدى بيانات عن ادارة كثير من المضارب فى البلاد التى لم تتح لى الظروف زيارتها . وفيما عدا البلاد الشائعة فيها طريقة غلى الارز والتى تستدعى نقع الارز واعادة تجفيفه فانى لم ار ولم اسمع ان الارز يجفف طبيعياً كما هى الحال التى تطلبها الزراعة المصرية .

ويظهر أن الفكرة السائدة عند الزراع هى ان اللازم ان تباع الحبوب رطبة وان صاحب المضرب ملزم بتجفيفها ، ومن جهة اخرى لسوء صاحب المضرب ان

يلزم ببذل زمن ونقود وتخصيصه ارضا ليجفف الأرز عليها وكان الواجب الا يصل الارز الى المضرب وهو على هذه الحالة الرطبة . ولا يسعنى الا أن اكرر ماسلفت من ان هذا النقص يجب تلافيه قبل شحن الارز فى السكك الحديدية او فى السفن قبل تسليمه الى المضارب .

وقد يحصل فى كثير من الأحيان نقص فى وزن الأرز الشعير الوارد إلى المضارب بعد تنظيفه وتجفيفه . فصاحب المضرب الذى يشترى ١٠٠ طن من الأرز الشعير يحق له أن يغضب إذا رأى أن من المئة هذه ٨٠ طناً للقشر ، وهذا كثير الحصول ، فضلا عما يتكلفه من النفقات وأجور العمال اللازمة لتركيب وادارة آلة للتجفيف والتنظيف ولم تكن الخسارة مقصورة على المال والوقت اللذين ينفقان فى عملية النقل والتسليم وفى تجفيف الأرز وزيادة الاعتناء بتنظيفه فى أماكن لا يجب أن تعمل فيها هذه العمليات ، بل رأيت أن الحالة الصحية فى كثير من المضارب التى تفقدتها غير وافية من جراء تطاير الأتربة فيها وقذارة أمكنتها .

ومن الشروط التى يشترطها كل مضرب على الطراز الحديث أن يكون الأرز منظفاً تنظيفا أولا بقدر معلوم ولكن القسم الخاص بتنظيف الوارد من الأرز يجب أن يكون محجوبا عن باقى أجزاء المضرب وأن تتوافر فيه وسائل التهوية حتى يمكن جمع الأتربة والتخلص منها حسب ما تستدعيه الظروف . وعلاج هذه الحالة فى أيدى أصحاب المضارب الذين برفضهم قبول الأرز الوارد الذى يحتوى على نسبة خاصة من الأوساخ والرطوبة متفق عليها ، يمكنهم أن يدخلوا تحسيناً كبيراً على حالة الأرز الوارد إلى مضاربهم .

١٢ — مقترحات

لقد حاولت فيما دونته فى الصفحات السابقة أن أضع أمامكم فى صراحة ووضوح الصعاب التى حاطت إلى الآن بزراعة الأرز وضربه فى بلادكم ، فمن الصعب ابدال العادات والأعمال الضارة المستأصلة من قديم الزمن ، فطبقة الفلاحين وصغار الزراع الفقراء فى الضياع الصغيرة جهلاء إلى حد ما . ويزرع الأرز فى وقت خاص ويخيل إلى البعض أن اجراء التجارب الدقيقة وتدوينها عن الأنواع المختلفة وانتقاء التقاوى والتسميد والشتل والرى والصرف فى مواسم عدة هى من الأمور الشاقة المملة ولكنها هى الطريقة الصحيحة الوحيدة التى تأتى بنتائج مرضية يمكن

الاعتماد عليها . ولقد أجريت تلك التجارب مدة سنوات بانتظام فى البلاد الشهيرة بزراعة الأرز ومن المستطاع بل من الواجب اجراؤها فى مصر .

وهأنذا ألخص هنا باختصار النقط المهمة الثلاث الواجب ملاحظتها :

١ — الرى : أعلم أن زيادة ايراد الماء اللازم للزراعة هى موضع اهتمام الحكومة. ولذلك لا أرى هناك ضرورة لمعالجة هذه النقطة وفى حالة عدم توافر ايراد الماء إلى ما بعد أن تتحقق المشروعات العديدة التى شرعت الحكومة فى تنفيذها فان الخطوات الوحيدة الواجب اتخاذها فيما يتعلق بزراعة الأرز هى ما سبق لنا إجمالها وهى إجراء تجارب دقيقة على عدة سنوات لتحديد الحاجيات الفعلية وتوفير ايراد الماء اللازم للاراضى المعترف بجودة أرزها فى الوقت المناسب والاشراف المستمر على منع سوء استعمال المياه فى ناحية أو حجز إيراد المياه اللازم عن ناحية أخرى وسحب المياه فى الوقت المناسب قبل حلول أوان الحصاد ومما يفضى إلى الاقتصاد فى الميـــاه الاهتمام الشديد بتزحيف حقول الأرز وسلامة الجسور المحيطة بها .

٢ — المباحث الزراعية واحتياجاتها : إن اختيار أحسن أنواع الأرز والتسميد والشتل هى قيد البحث فى قسم المباحث الزراعية التابع لوزارة الزراعة ، وما جرى بشأنها من تجارب وان كانت قد نفذت بعناية وباخلاص الا أنهم لم يمضوا فيها إلى درجة كافية كما أنهم لم يداوموا عليها الوقت اللازم .

وبودى ألا أكرر هنا أن الأرز المصرى جيد وان المناخ والتربة مناسبان لدرجة تبرر الأخذ بوسائل ترقية زراعة هذا النوع من المحصول بالطرق العلمية الحديثة ، ومع ان نواة المشروع موجودة الا انها ما زالت غير كافية ويجب تخصيص عدد أكبر من الموظفين للقيام بأعمال تجارب الارز على أن لا يكونوا ملزمين باى عمل يتعلق بزراعة أخرى مهما تكن درجة أهميتها .

٣ — آلات ضرب الأرز وتلميعه : هذه هى أضعف نقطة فى نظامكم وأن تكن الأعمال التى اجريت بناحيتى الجميزة وسخا لمعالجتها جديرة بالثناء فان الكثير ما يرح فى حاجة الى التنفيذ . والمسألة معقدة للاعتبارات المختلفة التى تنطوى عليها الا أننى أشير هنا إلى التصرف فى حبات الأرز من يوم حصدها إلى يوم عرضها للاستهلاك وهو يشمل درس الارز وتجفيفـــه وتنظيفه وتخزينه وأخيراً ضربه بالطرق الاقتصادية .

والمفهوم ان تلك الموضوعات تشغل بال أصحاب كثير من المزارع الكبيرة والصغيرة وتقوم السلطات ذات الشأن بمعالجتها ولكن هذا لا يمنع من أن هناك كميات كبيرة من حبوب الارز تحصد ويتصرف فيها بأسوأ الطرق . وهذا هو السبب فى انخفاض مستوى الارز فى نواحى البلد ، ولذا يجب توجيه كل الجهود لادخال التحسينات اللازمة لصالح صغار الزراع . ولم تخل طبقة الزراع المتعلمين من نقص كبير فى معلوماتهم ومن الحاجة إلى الآلات الضرورية لمعالجة هذه المسألة بطريقة شافية .

ورأيت آلات سليمة جدا وذات قيمة مستعملة فى ظروف غير ملائمة أو متروكة على اعتبار انها عديمة الفائدة . وهذا لقلة معرفتهم بأبسط طرق الارشاد لاصلاحها واستعمالها على أحسن وجه ، فان الزارع اذا اشترى آلة لغرض خاص فلا اقل من ان يرشده احد إلى كيفية استعمالها . ولقائل ان يقول إن مثل هذا الارشاد من واجبات تجار الآلات ولكن المشترى إذا علم انه سوف يحصل على كل ما يحتاج اليه من النصائح بشأن الآلة التى ازمع شراءها وكيفية إدارتها وفر على نفسه وقته وماله وتجنب ما قد يصيبه من فشل وملل ، وامكن ادخال كثير من التحسينات على هذه الصناعة .

وكلما تحققت رغبات الحكومة فى شأن هذه الصناعة ازداد الطلب على الآلات المناسبة . فقد طلب إلىّ فى عدة مناسبات اثناء تجوالى ان ادلى بمقترحات معينة لهذا الزارع او ذاك او لاحد أصحاب مضارب الارز او لاحد تجاره عن امثل النظم الواجب اتباعها . ولما كنت اعتقد ان اول واجباتى هو رفع تقريرى الى حكومتكم فهأنذا اتشرف برفعه الآن .

ومع أن لديكم موظفين على جانب من المهارة والدربة يعالجون مسألة الرى وان نواة منهم يعملون فى قسم المباحث الزراعية بوزارة الزراعة فى الناحية الزراعية للأرز إلا أنكم لا تزالون فى حاجة الى الناصح الخبير لمعالجة حبوب الأرز بعد حصده .

ولقد تباحثنا بالقاهرة فى احتمال تركيب آلة — ولتكن بأراضى الدومين — لارشاد الزراع ان أحدث الطرق للتصرف فى حبوب الأرز بما فى ذلك درسها وتنظيفها وتجفيفها عند الضرورة وضربها (وإن كنت أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تكون موضع اهتمام الزارع) وعند إبدائى هذا الاقتراح عملت ما استطعت لتجنب أية فكرة تزج بالحكومة فى مضمار التنافس والتزاحم مع الهيئات الحالية أو

مع الشركات التى تشتغل فى ضرب الأرز . وتتلخص فكرتى فى إنشاء مضرب للأرز من الطراز الحديث ذى قوة مناسبة فى مركز ملائم للأغراض التعليمية والتجريبية مع تعيين خبير تكون مهمته إيضاح كيفية استعمال مثل هذه الآلات وإصلاحها وإدارتها رغبة فى تشجيع هذه الصناعة وتقدمها على أحدث الطرق وأنسبها .

وبالنظر الى أن موسم الحصاد يبتدىء فى أول أكتوبر فأنى أقترح اتخاذ التدابير السريعة اللازمة لتنفيذ المقترحات التى ترى ملاءمتها .

ولاعتقادى بأن حكومة جلالة الملك عازمة على اتخاذ تلك التدابير فسأقوم باعداد المقترحات التفصيلية لاختيار أنسب الآلات وأصلح الموظفين تحقيقاً للرغبة التى أبديت لى ، وسأرفع هذه المقترحات الى معاليكم فى مذكرة منفصلة . ومن رأيى أن هذه خير طريقة لمعالجة هذه المسألة .وإننى واثق بأن هذا التقرير سيكون ذو فائدة للحكومة حتى اذا رئى أن نقطاً منها ماسة بما يحتويه من الآراء الى زيادة بيان فأنى مستعد للنظر فى أحسن الطرق التى تصل بنا الى الغرض الذى ننشده .

وهناك موضوع امتنعت عن ابداء أى رأى فيه إلا وهو موضوع الضرائب المفروضة على الوارد من الأرز وتقييد مقادير الصادر منه أو الجوائز التى تقدم عن الأرز المزروع فى مصر وهو من الموضوعات المعقدة . ولم أذكر هذا إلا لأنه أثير من وقت إلى آخر فى التقارير التى رفعت إلى الوزارة .

ورأيى أن هذه المسائل خارجة عن موضوع هذا التقرير ، وانى لأشعر بأنى غير أهل لابداء أى رأى فيها لاسيما أن الحكومة فى مركز يحق لها فيه أن تعالج مثل هذه الموضوعات كلما سنحت الفرصة .

١٣ — مضارب الأرز بالقطر[1]

بالاسكندرية : الشركة المساهمة للارز — شركة بيمونتى المساهمة — مضرب ليون كوهين وأولاده

بدمياط : حسين البدرى بك — احمد البدرى بك — احمد يوسف الطويل — على عبد الله — محمد أبو زيد — محمد زكى فوده — مصطفى على مشرفه — عبده

(١) جميع هذه الأسماء عرضة للتغير من وقت لآخر لعدول أصحابها عن هذه الأعمال أو لأسباب أخرى كثيرة .

أبو هندية — حسين عبد المنعم — محمد العدوى — عوض على حسين — محمد أبو العينين — على سلطان — محمد أبو رمضان

برشيد : مصطفى بدر الدين بك — اسماعيل رمضان بك — محمد العنانى — محمد طبق — سليمان زيدان — عرفه كوهين — عبد الحافظ عثمان — احمد المغربى — عبد الحافظ عبد العزيز — عبد الحليم رمضان — محمد العساسى — عبد الحميد الحمادى — ابراهيم العنتيلى بك .

بالمنصورة : على محمد القاضى — خلفاء الشناوى — حسين البدرى بك — محمد حسن كيره وشركاه .

بفارسكور : احمد شقير — السيد قورين — محمد حسن كيره وشركاه — احمد الهلالى .

بدكرنس : اخوان أبى الحسن .

بالمنزلة : محمد شلبايه واخوته — محمد مصطفى جمال .

بالقاهرة : مضرب الطوخى وشركاه بروض الفرج .

١٤ — الوارد والصادر من الأرز

نوع التجارة	١٩٣٢		١٩٣٣	
	القيمة	كيلو جرام	القيمة	كيلو جرام
الوارد	جنيه	المقدار	جنيه	المقدار
أرز غير مقشور	٢١٦١٠٢	٢٨٧١٧٢٦٨	١٦٥٢	٢٣٨٩٨٨
« مقشور ومبيض	٤٦٤٤	٤٤٧٨٢١	١٦٨٤	١٢١٩٦١
« مقشور غير مبيض	٢٤٤٥٣	٣٠٠٤٧٥٠	—	—
الصادر				
أرز مقشور	٩٦٠٦٢	١٥٣٨٢٨٠٥	١٣٣٥٥٢	٢٢٢٠٢٤٧٦
« مقشور ومبيض	٣٣٣٤٠٣	٢٦٦٢٢٦٣٦	٦٠٢٨٠٤	٥٦٤٧٠٣٦٢
« مقشور غير مبيض	٤٣٤٨	٧٨٨٣١٧	٥٦٩٨٥	١١٦٦٦٩٣٩

٨ — الألبان وصناعاتها فى مصر

١ — نظرة عامة

صناعات الألبان فى مصر هى من أهم موارد الثروة الصناعية . هى صناعة غذائية زراعية لأنها تمت بصلة متينة الى الانتاج الزراعى إذ تتغذى الحيوانات المنتجة للالبان من الزراعة ، وكلما حسن مرعاها جاد لبنها . وقد يكون التعبير دقيقاً وأقرب الى الفهم اذا وضعنا هذه الصناعة ضمن فئة الصناعات الزراعية الغذائية الحيوانية كما شرحنا ذلك فيما بعد فى بحث (تقسيم الصناعات فى مصر) . والسر فى اعتبار هذه الصناعات من النوع الزراعى هو أن حياة هذه المواشى (التى تنتج الألبان) فى يد الزراعة . فلا تتغذى إلا منها ولا يجود لبنها ويكثر إلا حسب جودة المراعى ووفرة نباتاتها الصالحة لصحة أجسام هذه المواشى . ومتى صحت أجسامها ضمن المستهلك لنفسه لبناً جيـــداً نقياً إذا عنى بحلبه .

أما المراعى فى مصر فكانت العناية بها عظيمة فى عهد المغفور له محمد على باشا الكبير إذ كانت منتشرة فى شمال الدلتـا ، ولـكن أهملت ولم يعن بها عند ما شعر الزراع بالربح العظيم عندما بدأوا بزرع القطن ووقعت الحرب الأهلية الأمريكية حول سنة ١٨٦٥ فارتفع ثمنه ارتفاعاً جعل أصحاب الأطيان يضحون بجميع أنواع الزراعات من أجل القطن . وإنه لجدير بالذكر ماجاء فى تقرير بنك مصر سنة ١٩٢٩ (إنشاء الصناعات الأهلية) فى هذا الصدد حيث قال : (ليس فى مصر أى مجهود صناعى يذكر للعناية بالمراعى وتربية الأغنام والدواجن والمواشى ولاستدرار الخيرات منها بكيفية صناعية منظمة وفق الأساليب العصرية . فالألبان كمياتها قليلة لأن المراعى ضعيفة ولأن طرق العناية بالحيوان الحلوب عتيقة . والألبان تبقى فى أيدى الفلاحين فيبذرون فيها تبذيراً ويتصرفون فيها تصرفا صناعياً سيئاً للغاية يجعل منتجاتهم الصناعية وقفاً على استهلاكهم الذاتى ، مع أنه لو نظم استغلال الألبان تنظيما صناعياً عاما لاستطاع الفلاحون أن يبيعوا مايفيض من حاجاتهم واستطاعت أوساط المدن ان تجد كفايتها من الألبان بطريقة نظيفة منظمة . وتنظيم استغلال الألبان كما هو معلوم يقتضى ترتيب نقلها من اواسط انتاجها بالسرعة الواجبة وتوجيهها الى معامل مركزية منتشرة فى جهات القطر المصرى معدة بجهازات التعقيم

والتفريغ فى الزجاجات المعقمة المقفلة وتصريف ماينبغى تصريفه منها للاستهلاك واستخدام الباقى لتحويله الى زبد وسمن وجبن .

وقد ترتب على إهمال المراعى وعلى حرمان البلاد من صناعات الألبان أن زاد مقدار الزبد الصناعى والجبن الواردين من الخارج مع أن القطر المصرى بمراعيه الواسعة فى شمال الدلتا ينبغى أن يسد حاجات نفسه بنفسه فى الزبد والجبن دون حاجة إلى استيراد شىء منهما من الخارج .)

وتستخرج الألبان من المواشى وهى عديدة مختلفة الأنواع فمنها : ألبان البقر والجاموس وألبان الماعز والأغنام . وألبان الجمال . ولا بد من ذكر البان إناث الحمير (Lait d'ânesse) لأهميتها من بعض الوجوه ، لأنها تستعمل لتغذية الأطفال فى فرنسا وغيرها لخلوها من آثار السل (Tuberculose) الموجودة بدرجة ضئيلة فى حيوانات الألبان . وليس هذا وحده ما يمتاز به هذا اللبن ، بل تستخدمه الحسان من السيدات ممن لهن عناية خاصة بوجوههن وبشرتهن الجلدية كدهان للمحافظة على شبابهن ورونقهن . ولقد اشتهر استعماله لهذه الغاية فى عهد (نيرون) اذ كانت تستحم به زوجه (Poppée) .

وانما المنتشر من الألبان والكثير التبادل فى القطر هى الأصناف الآتية :

١ — اللبن الحليب المعقم والرائب وغيره — ٢ — اللبن المحفوظ قطعاً بدون سكر أو بسكر — ٣ — اللبن المحفوظ مسحوقاً بدون سكر أو بسكر — ٤ — اللبن المحفوظ سائلا مكثفا بدون سكر أو مسكر — ٥ — قشدة لبن طازجة — ٦ — قشدة محفوظة — ٧ — مسلى (السمن) — ٨ — زبد طازج أو مملح — ٩ — جبن مختلف الأصناف اهمها القشقوال (الجبنه الرومى) والبيضاء التى فى مائها — ١٠ — اللبن الزبادى

٢ — حركة الوارد والصادر من الألبان

لا بد من الوقوف على مقدار ما يستورده القطر من أصناف المصنوعات اللبنية فى سنوات مختلفة حتى يمكن درس مدى تقدم هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة والتطورات التى مرت بها وعندئذ يصح التفاؤل بحسن مستقبل هذه الصناعات فيستمر سير أصحابها وعمالها فى طريقهم القويم المؤدى إلى النجاح المطلوب او التشاؤم من تباطئها فيعمل صناعها على مضاعفة جهودهم فينشلونها من هوة الفناء

ثم يبذلون ما استطاعوا سبيلا للاخذ بناصرها إذ يجب ان تنجح هذه الأعمال الصناعية خصوصاً وان القطر بلد زراعى متوفرة فيه جميع عناصرها وموادها الأساسية . فأسباب نجاحها متوفر لأن الايدى العاملة موجودة فضلا عن ان وزارة الزراعة تعنى عناية خاصة فى مدارسها المتوسطة والعالية بتدريس هذه الاعمال علما وعملا ثم ان خاماتها غزيرة ولو انها فى حاجة شديدة إلى حسن الادارة والتنظيم الفنى الدقيق .

ولقد تطورت حركة تجارة مصنوعات الالبان تطوراً يمكن الاستدلال منه على نهوض مصر وتقدمها فى هذا الباب . والاحصاءات اكبر دليل على إظهار هذه الحقيقة . فكانت تجارة الصادر والوارد فى سنوات (١٩٠٠ — ١٩٠٥ — ١٩١٠ — ١٩١٥ — ١٩٢٠ — ١٩٢٦ — ١٩٣١ — ١٩٣٢) كالآتى :

السنة	الأصناف	قيمة الوارد بالجنيه المصرى	قيمة الصادر
١٩٠٠	الجبن والزبد	٢١٥ر٦٤٦	—
١٩٠٥	الزبد الطازج أو المملح . .	١٠٣ر١٢٩	—
	المارجرين	١٤ر٣٩٧	—
	الجبن	١٥٦ر٨٦٦	—
	الزبد الأصلى والصناعى . . .	—	٢ر٧٦٤
	الجملة . . .	٢٧٤ر٣٨٢	٢ر٧٦٤
١٩١٠	الزبد الطازج أو المملح . .	١٢٠ر٤٧٢	—
	المارجرين	٨ر٩٢٢	—
	الجبن	١٩٩ر٨٥٩	—
	اللبن المحفوظ والقشدة	٢٢ر٩٩٥	—
	الزبد الأصلى والصناعى . . .	—	٢ر١٥٠
	الجملة . . .	٣٥٢ر٢٥٨	٢ر١٥٠
١٩١٥	الزبد الطازج أو المملح . .	٦٩ر٣٥٥	—
	المارجرين	٨ر٠٧٠	—
	الجبن	٢٠٦ر٢٧٦	١٩
	اللبن المحفوظ والقشدة	١٠١ر١٦٠	—
	الزبد الأصلى والصناعى . . .	—	٢ر٨٠٩
	الجملة . . .	٣٨٤ر٨٦١	٢ر٨٢٨

السنة	الأصناف	قيمة الوارد	قيمة الصادر
١٩٢٠	الزبد الطازج أو المملح . .	٩ر٠٢١	١٤٦
	« (السائل)	٣٨ر٤٠٧	٣٣١
	المارجرين والزبد الصناعى . .	١٧ر٢٢٧	٦٥١
	دهن للغذاء	٦٧ر٢٩٨	٢٦٥
	«	٤ر٦٣١	—
	الجبن	١٩٣ر٤٧٥	٨٠٦
	اللبن المعقم	٥ر٤٤٠	—
	« المحفوظ	٨٧ر٩٩٦	—
	الجملة . . .	٤٢٣ر٤٩٥	٢ر١٩٩
١٩٢٦	الزبد الطازج أو المملح . .	٣٨ر١٢٩	٤٠٦
	« (السائل)	١١٦ر١٠٧	١ر٨٠٨
	المارجرين والزبد الصناعى . .	١٣ر٢٧٠	٦٦
	دهن للغذاء	٤٦ر٨٠٦	٣١
	«	٨٥٤	—
	الجبن	٣١١ر١٥٧	٩٤٩
	اللبن المعقم	١ر٩٧٤	—
	اللبن المحفوظ	٣٣ر٨٢٢	١٢ر٩١٩
	الجملة . . .	٥٦٢ر١١٩	١٦ر١٧٠
١٩٣١	اللبن الحليب المعقم والرائب وغيره	٢٥٩	—
	قشدة لبن طازجة	٢	٢٠ر٦٦٥
	لبن محفوظ قطعاً أو مسحوقا غير محلى	٥ر٣٠١	—
	« « « « محلى بسكر	٤ر٨٣٤	—
	الجملة . . .	١٠ر٣٩٦	٢٠ر٦٦٥

السنة	الأصناف	قيمة الوارد	قيمة الصادر
ما قبله		١٠ر٣٩٦	٢٠ر٦٦٥
١٩٣١	لبن سائلا مكثفاً غير محلى . .	١٦ر٤٣٤	—
	» » » محلى	١٧ر٣٧٢	—
	قشدة محفوظة	٣٩٤	—
	مسلى (سمن)	٦٥ر٧٩٠	٤ر٥٤٥
	زبد طازج أو مملح	٣٤ر٨٣٥	٣٢٤
	جبن قشقوال (رومى) . . .	٢٠٣ر٩٠٤	٦
	» بيضاء فى مائها	١٨ر٤٣٣	١ر٢٤٢
	» أصناف أخرى	٨٢ر٢٦٩	—
	الجملة . . .	٤٤٩ر٨٢٨	٢٦ر٧٨٢
١٩٣٢	اللبن الحليب المعقم والرايب وغيره	١٦٩	—
	قشدة لبن طازجة	—	٢٠ر٦٩٣
	لبن محفوظ قطعاً أو مسحوقا غير محلى	٥ر٣٩٨	—
	لبن محفوظ قطعاً أو مسحوقاً محلى	٥ر٣٨٧	—
	لبن محفوظ سائلا كثيفاً غير محلى	١٠ر٢٩٧	—
	لبن محفوظ سائلا كثيفاً محلى . .	١٤ر٦٧٠	—
	قشدة محفوظة	٣٣٧	—
	مسلى (سمن)	٨ر٤٦٧	
	زبد طازج أو مملح	٣١ر٣٤٣	—
	جبن قشقوال (رومى) . . .	١٢٦ر٩٢٠	—
	جبن بيضاء فى مائها	٦ر٢٠٨	٣ر٩٩٩
	جبن أصناف أخرى	٧٤ر٣٦٨	٥١
	الجملة . . .	٢٨٣ر٥٤٥	٢٤ر٧٤٣

هذا عدا ما يستورده القطر من اللحوم الحية والمجففة والمحفوظة ، ويمكن تلخيص حركة تجارة الوارد والصادر السالفة الذكر فيما يأتى :

السنة	قيمة الوارد	قيمة الصادر
١٩٠٠	٢١٥ر٦٤٦	—
١٩٠٥	٢٧٤ر٣٨٢	٢ر٧٦٤
١٩١٠	٣٥٢ر٢٥٨	٢ر١٥٠
١٩١٥	٣٨٤ر٨٦١	٢ر٨٢٨
١٩٢٠	٤٢٣ر٤٩٥	٢ر١٩٩
١٩٢٦	٥٦٢ر١١٩	١٦ر١٧٩
١٩٣١	٤٤٩ر٨٢٨	٢٦ر٧٨٢
١٩٣٢	٢٨٣ر٥٤٥	٢٤ر٧٤٣

يؤخذ من الاحصاء السابق أن حركة الوارد صارت تزداد شيئاً فشيئاً من سنة ١٩٠٠ حتى أصبحت قيمة المستورد من هذه الأصناف فى سنة ١٩٢٦ ضعف المستورد فى سنة ١٩٠٠ تقريباً ، وقد يرجع ذلك الى أسباب شتى أهمها زيادة التعداد وانتشار المدنية فى القرى والمدن فصارت تستهلك الألبان ومنتجاتها بكميات أكثر مما كانت عليه فى الماضى ، ولو أن ما صدرته مصر فى سنة ١٩٢٦ دل دلالة صريحة على نشاط الحركة التجارية المصرية العامة ، وانما لا يستدل منها على تقدم الصناعة فى هذا الباب ، ولم يظهر النشاط الصناعى الحقيق فى منتجات الألبان الا ابتداء من سنة ١٩٣٠ وما بعدها من السنوات . وحتى فى هذه السنة نفسها لم تستطع هذه الصناعات تحقيق جميع الاصلاحات التى تتطلبها فكانت فى دور النضال لادخال ما يمكن إدخاله من المستحدثات الفنية لاحياء هذه الصناعة ومكافحة مثيلاتها فى المصنوعات الأجنبية باتقان الصنف وإقامة حواجز جمركية منيعة لتدفع عنها عدوان التجارة الخارجية التى تغزو الأسواق المصرية كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا .

ولم تظهر بشائر نجاح هذه الصناعات بوضوح إلا فى سنة ١٩٣٢ حيث نقص استيراد الزبد والسمن والجبن واللبن المحفوظ نقصاً محسوساً لنشاط صناعة الألبان المحلية من جهة ولارتفاع أسعار الأصناف الأجنبية من جهة أخرى . فاضطر المستهلك إلى استيعاب الأصناف المصرية فطابت له واستذوقها طعما وثمناً فاستغنى عن الصنف الأجنبى وقنع بالصنف المصرى عن طيب خاطر ، لا لرخص قيمته

فحسب ، بل ولاتقان صنعه . فهبطت قيمة المستورد من الزبد والمسلى فى سنة ١٩٣٢ بما يقرب من ٤٠ ٪ عما استورده القطر من هذين الصنفين فى العام الماضى . وكان النقص بادياً على الأخص فى المسلى الوارد من سوريا . ولما كان المسلى البلدى محتفظاً بثمنه فى بادىء الأمر ثم أخذ فى الهبوط تمشياً مع انخفاض أسعار جميع الحاصلات فقد استطاع هذا الصنف المصرى أن يحل محل المسلى الأجنبى فى الاستهلاك المحلى .

ورغم هذا التقدم والنشاط الذى ظهرت نتائجه فى هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة إلا أن باب العمل لتحسين هذه الأصناف واسع وفى أشد الحاجة إلى المثابرة ومضاعفة المجهودات إذ يتضح لنا من إحصاءات الأصناف الواردة أن القطر المصرى ما زال يستورد كميات كبيرة من أصناف الألبان المحفوظة قطعاً ومسحوقاً وسائلا بسكر وبدون سكر ثم الزبد والجبن وخصوصاً الصنف المشهور باسم قشقوال (الجبن الرومى) حيث استوردت منه مصر فى سنة ١٩٣١ بمبلغ ٢٠٣٫٩٠٤ جنيهاً وفى سنة ١٩٣٢ بمبلغ ١٢٦٫٩٢٠ جنيهاً كله أو جله وارد من اليونان .

وجميع هذه الأصناف يمكن إتقانها فى مصر والاستغناء عما يستورد من الخارج اذا نشطت معامل الألبان المصرية وفطن أصحابها إلى ضرورة الدخول فى هذا الميدان بكل قوة واقدام حتى يمكن فى القريب العاجل أن ينتفع المصريون بالأموال الطائلة التى ترسل للخارج ثمنا للمصنوعات الأجنبية ، مع العلم بأن جميع شروط صنعها وإتقانها متوافرة فى مصر . وبهذه الطريقة ، بل وبهذا الجهاد الصناعى ، تحتفظ مصر بأموالها فلا تتسرب الثروة الأهلية إلى الأسواق الاجنبية وعندئذ تستغلها وتنتفع بها الأيدى المصرية فتنتعش صناعتها وتجارتها وتفتح أبواب العمل والرزق للأهلين على مصراعيه.

ولا غضاضة إذا ذكرنا فيما يلى ما ينسب الى الجبن المصرى من العيوب ليعمل أصحاب الشأن فى هذه الصناعة على تلافيها . واذا قورنت الأصناف المصرية بالأجنبية لوحظ عليها بصفة عامة ان الجبن الوطنى ولو انه يشابه الجبن الاجنبى فى تركيبه الا انه يقل عنه فى جودة طعمه للاسباب الآتية :

١ — اختلاف فصائل المواشى .

٢ — اختلاف المناخ المصرى عنه فى البلاد الاخرى التى تنتج الجبن بكثرة كفرنسا وسويسرا .

٣ — رداءة غذا المواشى لقلة المراعى .
٤ — اختلاف طرق حلب المواشى وطرق نقلها الى المصنع .
٥ — اختلاط الالبان ببعض الاقذار التى تحتوى على جراثيم مختلفة تسبب الحموضة وتنقل الامراض البشرية وخصوصا جراثيم السل . وهذه الجراثيم تغير كثيراً فى تركيب الالبان ولها تأثير كبير على جودة الجبن المصنوع منها . فتبريد الالبان أثناء نقلها الى المصنع خصوصاً لمسافات بعيدة فى الجو الحار أمر لا بد منه لتخفيف تأثير هذه الجراثيم .
٦ — عدم مراعاة النظافة التامة اثناء عمل الجبن فى المصنع .
٧ — خلط انواع الالبان المختلفة كالبقر والجاموس بعضها ببعض او بأخرى .
٨ — عدم استعمال الطرق العلمية الحديثة فى عمليات التخمير وغيرها من العمليات المهمة كالتخفيف وضبط درجات الحرارة المناسبة اثناء تلك العمليات .

وليس معنى هذا ان جميع هذه العيوب موجودة فى مصانع القطر كلها ، بل قد وجد اخيرا نشاط عظيم فى هذه الصناعات جعل بعض المصانع المصرية تتجنب هذا النقص ولكن عدد هذه المصانع المستوفاة شروط النظافة وجودة اللبن قليل وفى حاجة الى الزيادة . والامل وطيد فى تعميم وسائل النظافة وحسن الرقابة بفضل القرار الاخير الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بانشاء مجلس لصناعات الالبان . واغراضه حسب المادة الثالثة كالآتى : —

ا — درس وتدبير الوسائل اللازمة لتحسين صناعات الالبان ومنتجاتها ونشر وتنشيط الدعاية للاخذ بتلك الوسائل .
ب — تشجيع وتسهيل تصريف الالبان ومنتجاتها فى الداخل وتصديرها للخارج
ج — تشجيع تربية المواشى الحلوب .
د — إنشاء معامل انموذجية لمنتجات الالبان .
ه — كل عمل يتصل بالذات او بالواسطة بالأغراض المتقدم ذكرها .

ولهذه المناسبة نذكر بعض الشىء عن عناية بريطانيا العظمى بمستقبل ألبانها وتنظيم إنتاجها . ففى سنة ١٩٣٣ نشرت وزارة الزراعة تقرير لجنة تنظيم الالبان التى عنيت بفحص المسائل الخاصة بصناعة الألبان فى انجلترا وبلاد الغال . فرسمت خطة لتنظيم أسواق الألبان ليسير عليها المنتجون وفضلت اللجنة التمسك بنظام جمعيات (Joint milk board) للموازنة بين مايتحمله المنتجون من الأعباء وبين

ماتتطلبه تجارة اللبن السائل من العناية . فاقترح هذا التقرير إنشاء مكتب رئيسى للمنتجين يتبعه ١٢ لجنة ريفية ينتخبها المنتجون المقيدون فى السجلات . ويتولى المكتب الرئيسى رقابة معاملات المنتجين المسجلين فيشرف على جميع الألبان التى تباع خارج المزارع وما يباع مباشرة بواسطة المنتجين . ويمكن الوصول الى هذه الغاية عن طريق التعاقد الذى يشترك فيه المكتب الرئيسى كوسيط بين المنتج والبائع وتفرض إتاوة على المنتجين لتمويل المكاتب الفرعية الموزعة فى الأرياف التى ستكون مسئولة الى حد كبير عن صناعة الألبان .

وتشير هذه اللجنة بمنح مكافآت للمنتجين الذين يوردون أجود الألبان والذين يعنون بصحة الحيوانات الحلوب . ثم اقترحت اللجنة إيجاد مكتب (Statutory Board) يمثل تجار اللبن والمنتجين وتشكيل مجلس الألبان المشترك من نوع (Pooling type) لتحديد الاسعار والعمل على توطيد التعاون بين منتجى الألبان وتجارها تحت إشراف رئيس محايد غير متحيز .

وكانت اللجنة التى عينها وزير الزراعة السابق (Sir john Gilmour) مكونة من السير (Crigg) رئيساً والاستاذ (Ashby) وغيره أعضاء . وكان غرضها وضع نظام لأسواق الألبان فى انجلترا وبلاد الغال على أساس قانون تصريف الحاصلات الزراعية الصادر فى سنة ١٩٣١ .

وتنحصر الأغراض الجوهرية المقصودة من تنظيم أسواق الألبان فيما يأتى :

١ — تقوية مركز المنتجين بتمكينهم من التعامل كهيئة قوية متحدة الكلمة تحترم تعهداتها وتعطى معلومات صادقة عن الألبان .

٢ — منع تخفيض أسعار اللبن السائل والعمل على تسهيل بيع اللبن اللازم للمصانع .

٣ — تحسين الصنف .

٤ — العمل على زيادة الاقبال على اللبن السائل للغذاء .

٥ — الاعتراف بالخدمات التى يؤديها المنتجون لأسواق اللبن السائل .

٦ — تقدم صناعة الألبان .

٧ — توحيد قوى المنتجين والموزعين والصناع لضمان نجاح جميع صناعات الألبان الأهلية مع المحافظة على مصالح المستهلك .

ولا بد من تكوين الهيئات الآتية لتنظيم إنتاج الألبان :

١ — مكتب رئيسى للمنتجين تتبعه مكاتب فى الأقاليم .

٢ — مكتب رئيسى لتجار وصناع الألبان تتبعه مكاتب فى الأقاليم .

٣ — مجلس الألبان المشترك .

يتكون المكتب الرئيسى للمنتجين من ١٢ عضوا من هيئات الريف الذين ينتخبون من المنتجين المقيدين فى السجلات . ومن خمسة أعضاء ينتخبهم عامة المنتجين المقيدين . أما المكتب الرئيسى لتجار وصناع الألبان فلا بد أن يكون له من النفوذ ما للمكتب الرئيسى للمنتجين . ثم يتكون من ١١ عضواً يمثلون تجار الجملة والتجزئة وثلاثة أعضاء من جمعيات التعاون الصناعية وثلاثة من منتجى الصناعات اللبنية .

ومجلس الألبان المشترك ضرورى لوضع القواعد الأساسية لتحديد الصلات التى بين مكاتب المنتجين والتجار ثم يعمل على توطيد التعاون بين الهيئتين لما فيه مصلحتهما المشتركة ، ذلك تحت إشراف رئيس غير متحيز . ويتكون هذا المجلس من أعضاء المكتبين الرئيسيين مضافا اليهم ثلاثة أعضاء معينين يكون من جملتهم الرئيس . ومنعاً للتأثير على هؤلاء الأعضاء الثلاثة يقوم بتعيينهم مجلس (Board of Trustee) مكون من :

١ — مقرر مجلس العموم .

٢ — يعين أحد الأعضاء بمعرفة وزير الزراعة بعد أخذ رأى رئيس الاتحاد الأهلى للزراع .

٣ — يعين العضو الثالث بمعرفة رئيس (Board of Trade) بعد استطلاع رأى رئيس اتحاد الصناعات البريطانى .

ولا بد ان يتمتع المكتب الرئيسى للمنتجين علاوة على ما خوله له قانون تصريف الحاصلات الزراعية بما يأتى :

١ — بيع وشراء الألبان .

٢ — القيام ببعض الاعمال المتممة لملكية الالبان كالنقل والصناعة اللبنية وغيرها مما يحتاج الى موافقة مجلس الالبان المشترك متى زادت النفقات على حدود معينة .

٣ — الاتجار بالحاجيات الزراعية والتعاون مع بعض الاشخاص لاعمال معلومة . والتصريح لبعض الافراد بالدخول والتفتيش على أراضى ومحال المنتجين المقيدين فى السجلات وتشجيع جمعيات التعاون الزراعية والابحاث والتربية .

٤ — تحديد قيمة الاتاوة بعد استشارة مجلس الالبان اللازمة لمساعدة مكاتب الاقاليم ثم توزيع الفوائد .

٥ — تنظيم بيع الالبان بمعرفة المنتجين المقيدين فى المدة التى قبلوا فيها العمل بهذا النظام .

ثم لا بد ان يكون لدى المكتب الرئيسى لتجارة الالبان ما للمكتب الرئيسى للمنتجين من السلطة فى أعمال التوزيع والنقل والصناعة والابحاث .

أما مجلس الألبان المشترك فيملك من السلطة ما يأتى :

١ — تحديد أسعار بيع اللبن اللازم للاستهلاك كسائل واللبن المستعمل فى الصناعة . وللاعضاء المعينين حق ايقاف أى قرار فضلا عن أن لهم الرأى الاخير فى حالة عدم الاتفاق .

٢ — التوصية بمنح جوائز للالبان المنمطة وتحديد جائزة للبن المضمون .

٣ — تحديد قيمة الاتاوة اللازمة للصرف منها على جوائز اللبن الممتاز وغيرها من المصروفات التى يقرها المجلس .

٤ — الاهتمام بالأمور المرتبطة بهذه الصناعة كالدعاية لتحسين فصائل الحيوانات الحلوب والحث على استهلاك الالبان والقيام بابحاث علمية وتنظيم الوسائل المؤدية الى تعرف أحوال الاسواق .

ومن صالح هذه الصناعة أن يتأكد الجمهور والهيئات من كون الالبان المعروضة للاستهلاك سليمة خالية من الفساد لكسب ثقة المستهلك وإقناعه بجودة الصنف .

٣ — ضرورة العناية بالألبان

تحتوى الألبان على عناصر كيماوية مفيدة للانسان فى غذائه أهمها :

١ — المواد الزلالية . . . . . (Matière Albuminoide)

٢ — المواد الدهنية . . . . . (Matières grasses)

٣ — موادهيدروكربونية . . . . . (Hydrate de carbone)

٤ — الماء . . . . . (Eau)

٥ — الأملاح المعدنية . . . . . (Sels mineraux)

ويختلف اللبن باختلاف سن الحيوان الحلوب، وكذلك بتفاوت غذائه والعناية بصحته . ولذا قد يكون اللبن جيداً للغاية أو رديئاً للغاية . والصنف الأول لونه أبيض مطفأ مائل الى الصفار قليلا . طعمه لذيذ حلو المذاق عديم الرائحة . كثير التحمل للغليان الشديد قوى الاحتمال للعوامل الطبيعية والكيماوية المختلفة فلا يتغير

جوهره ، أما الصنف الثانى فهو سريع التأثر والتغير اذا عرض للعوامل السابقة ، وخصوصاً يؤثر عليه حامض اللاكتيك (Lactique) وتتسرب اليه الميكروبات الخبيثة بسرعة وبأقل حرارة .

والبقرة هى أكثر الحيوانات إنتاجا للالبان لأنها تمون العالم بثلاثة أرباع مايستهلك منه حتى أصبح من الضرورى وضعها فى مقدمة الحيوانات الحلوب الواجب الاهتمام بأمرها . أما لبن الماعز فيكاد لا يمتاز فى تركيبه الطبيعى عن لبن البقر ، وغالباً مايستعمل بصفة خاصة وميزات معلومة طبياً لتغذية الأطفال ، وعلاوة على ذلك فانه يصلح كثيراً لانتاج الجبن . ولبن النعاج أكثر الألبان احتواء للمادة الدهنية والكازيين (Caseine) فى فرنسا . وهناك فصيلة أخرى معروفة باسم (لارزاك) أكثر صلاحية لهذا النوع من الجبن . وهذه الفصيلة موجودة فى المراعى الممتدة بين مقاطعتى (Herault) و (Aviron) بفرنسا لاعتدال مناخ هذه المنطقة .

وتنحصر وسائل إصلاح الألبان المصرية فى أمور كثيرة أهمها :

١ — العناية بالمواشى ومراعيها .

٢ — العناية بحلب المواشى .

٣ — العناية بتوزيع الألبان وتحسين أسواقها .

هذا فيما يتعلق باصلاح شأن الألبان التى تستهلك للغذاء طازجة أما التى تستخدم فى صناعات الجبن والزبد والقشدة والزبادى والمسلى والألبان المحفوظة سائلا أو مسحوقا فالعناية بأمرها موكول الى العناية بمصانعها على شرط أن تصلها هذه الألبان نقية معتنى بها كل العناية وبيان ذلك كالآتى : —

١ — العناية بالمواشى

لا تقتصر العناية بالمواشى على مراعيها ، بل وعلى تحسين أنواعها . ولا تؤدى هذه العناية وحدها الى تحسين ألبانها فقط بل ولحومها وأصوافها . ولقد فطن أولو الأمر الى أهمية هذا الموضوع فأنشأت كل من وزارة الزراعة والجمعية الزراعية الملكية مزرعة نموذجية لتحسين فصيلة المواشى . ولقد ظهرت نتائج هذا الاهتمام فى السنوات الأخيرة حيث استغنى القطر عن استيراد جزء كبير من الأصناف الأجنبية كما يوضح ذلك الاحصاء الآتى :

قيمة الوارد بالجنيه المصرى

الأصناف	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٥	١٩٢٠	١٩٢٦	١٩٣١	١٩٣٢
عجول	—	—	—	١٦ر٤٩٩	١٩٠ر٥١		—
صغار البقر	—	٨ر٣٨١	—	٣٤٦	١٥	—	—
ثيران وفحول	٥٩ر٦٠٢	١١٣ر٠٠٧	٧ر٦٣٩	٥٠٠	—	—	٧
أبقار وثيران	—	—	—	٢٩٧	—	٥٦٠	١ر٠١٤
جاموس	—	—	—	—	٥ر٣٠٩	—	٣٠
ضأن	٤٥ر٨٣٧	٢٥٩ر٥١٩	٨٥٥	٥١ر٤٣١	٢٣٨ر٦٧١	٤ر١٣٠	١ر٧٠٥
ماعز	—		—	١٥ر٤٣٨	٢٥ر٥٤٥	٢٣	٢١٠
الجملة	١٠٥ر٤٣٩	٣٨٠ر٩٠٧	٨ر٤٩٥	٨٤ر٠١١	٣٢٠ر٧٣٠	٤ر٧١٣	٢ر٩٦٦

الصـــادر

الأصناف	١٩٠٠	١٩١٠	١٩١٥	١٩٢٠	١٩٢٦	١٠٣١	١٩٣٢
عجول	—	—	—	—	١٠٥	—	—
أبقار	—	—	٨٨ر٤٩٧	—	—	—	—
ضأن	—	—	٦٦٧	—	—	—	—
ماعز	—	—	—	—	—	—	—
الجملة . .	—	—	٨٩ر١٦٤	—	١٠٥	—	—

ومن الصعوبات التى تعرقل تحسين غذاء المواشى ، علاوة على قلة المراعى ، عدم العناية بتخزين البرسيم الذى يجفف فيفقد جزءا عظيما من مواده الغذائية ؛ وكذا عيدان الذره والفول . فاذا عنى خبراء الزراعة بايجاد طرق فنية للمحافظة على هذه الأصناف رطبة غير جافة ربما يوصل ذلك إلى تقديم الغذاء المفيد للمواشى وخصوصاً الحلوب منها .

٢ — العناية بحلب المواشى (١)

فى مقدمة المسائل الخاصة بحلب المواشى توافر أسباب النظافة لأنها الركن الأساسى لنجاح صناعات الألبان فى مصر . فاللبن النقى يبقى صالحاً للشرب مدة يومين فى الجو المعتدل وأربعة أيام فى الجو البارد ولكنه سريع الفساد إذا تلوث فيصير حامضاً حسب درجة تلوثه فللنظافة أهمية كبيرة فى إنتاج اللبن ولذا يجب مراعاتها فى الفترة التى بين حلبه وبين تناوله كغذاء أو استخدامه فى إحدى الصناعات اللبنية والأصول الأولية الواجب ملاحظتها لنظافة الألبان هى :

(١) سلامة المواشى الحلوب من الأمراض .

(٢) سلامة المشتغلين بحلب المواشى من الأمراض المعدية وابتعادهم عن الأشخاص المصابين بأمراض معدية .

(٣) نظافة المواشى ، وبصفة خاصة ثديها ، نظافة تامة . ولا بد من غسل الثدى وتجفيفه جيداً قبل عملية الحلب لأنها إذا لم تجفف تماماً يصاب الثدى بالتشقق فتعانى الماشية آلاماً شديدة ويتعذر حلبها كما يجب .

(٤) نظافة مكان الحلب والأوعية التى تتساقط فيها الألبان .

(٥) عدم تغذية المواشى الحلوب قبل حلبها بالبصل والثوم واللفت والكرنب وغيرها من الخضراوات ذات الرائحة القوية التى يظهر أثرها فى رائحة اللبن فيضيع جزءاً كبيراً من قيمته .

(٦) نظافة العمال المشتغلين بحلب المواشى وبصفة خاصة تطهير أيديهم باحدى المواد المطهرة مثل (اللايزول والبرمنجنات والبوتاس) .

(٧) تصفية اللبن بمجرد حلبه . ويمكن تصفيته مباشرة بتغطية الآنية بقطعة من الشاش الأبيض النظيف المعقم .

---

(١) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب

فاذا اتبعت الشروط المتقدمة فى حلب اللبن جاز تناوله طازجاً دون غليه ، أما إذا أهملت هذه الأمور كان من الضرورى غليه لقتل ما قد يوجد به من الميكروبات . وبما أن وسائل النظافة فى حلب الألبان المصرية غير مرعية فان جميع المستهلكين يغلونه غلياً شديداً لدرء أخطار الألبان الملوثة . فاذا استثنينا المصانع المنظمة المشتغلة بصناعات الألبان فاننا نصير أمام طرق قديمة عقيمة . فالزرايب (إذا كانت هناك زرايب لأن كثيراً ما تبقى حيوانات الألبان مهملة فى الدوار أو فى الغيطان) فى أشد الحاجة إلى التنظيم والتنظيف . أما عملية الحلب فيتولاها الفلاح وغالباً الفلاحة وأولادها وهم على حالتهم العادية دون مراعاة نظافة ملابسهم ولا أيديهم ولا مكان الحلب وحتى الأوانى المخصصة لحفظ اللبن المحلوب بعيدة كل البعد عن قواعد النظافة الدقيقة . وإلى أن يتغير هذا الحال بحال أصلح فغليان الألبان قبل تناولها فى الغذاء أمر لا مناص منه . فاللبن يعقم بتسخينه لغاية درجة حرارة متوسطة تتراوح بين ١٤٥ر١٥٠ (فارنهايت) — بين٦٣ر٦٥ فى المائة — لمدة نصف ساعة . وهذا الغليان لا يؤثر كثيراً على المواد الزلالية والفيتامينية الموجودة باللبن وإنما يقضى على ميكروبات السل والتيفود والدفتريا والاسهال (dynastie) وغيرها من الأمراض القتالة .

ونظافة اللبن المخصص لصناعة الجبن والقشدة والزبد أكثر أهمية من نظافة لبن الشرب لأن الأخير يستهلك بسرعة لا تساعد (البكتريا) على إفساده بينما هذه الأصناف تحتاج إلى التخزين مدة طويلة .

وكثيراً ما يظهر فى الجبن الأبيض المصنوع فى مصر ثقوب وانتفاخ ، وأحياناً رائحة غير مقبولة وطعم ردىء . ويرجع ذلك إلى تلوث الألبان من عدم تنظيف الأوانى المستعملة فى صنعها . فان البكتريا التى تلوث اللبن بتفاعلها فى سكر اللبن (lactose) تنتج غازات وأحماض مختلفة . فالغازات تسبب الانتفاخ والثقوب والأحماض تسبب الرائحة والطعم الردىء . وقد تتخمر القشدة تخمراً شديداً فى مدة قصيرة فتتغير رائحتها وطعمها بسبب تلوث اللبن . ولكن غلى اللبن وتعريضه للحرارة المرتفعة يضعف من قيمته الغذائية فيتغير طعمه ورائحته فضلا ، عن أن قابليته للهضم تقل بالنسبة إلى تجمد (المواد الزلالية) وتحول جزء من أملاح فوسفات الكلسيوم الذائبة إلى حالة غير ذائبة . وتحلل سكر (اللاكتوز) وتجمع حبيبات الدهن كما أنه يضر بالفيتامين . وجميع هذه التغيرات تقلل من فائدة اللبن كغذاء

خصوصاً للاطفال والمرضى الذين يعتمدون كثيراً على هـــذه العناصر الأساسية الموجودة فى اللبن .

ولقد فكرت بعض الممالك فى استعمال اللبن دون غليه ، وعلى الاخص فى انجلترا وأمريكا مع مراعاة جميع الوسائل الصحية لوقاية خميرته ، فميزته بأسماء مختلفة حسب درجة نقاوته . غير أن كمية هذه الأصناف كانت قليلة نظرا لما كانت تتكلفه هذه الطريقة من النفقات المرتفعة التى يتطلبها هذا الانتاج . وعلى ذلك اهتم بعض العلماء باختراع طرق علمية لتطهير الالبان وتنظيفهـا بحرارة منخفضة تضمن خلوها من الميكروبات دون مساس بالعناصر الاساسية الغذائية الموجودة فى اللبن . فتوصلوا الى طريقتين هامتين لتعقيم الالبان : الاولى تعرف باسم التعقيم الكلى(Sterilisation) وهى التى تتولى إبادة جميع الميكروبات بتسخين اللبن بدرجة حرارة مرتفعة ٢٤٠-٢٤٥ فارنهايت أى ١١٥ — ١١٨ سنتيجراد لمدة ربع ساعة أو أكثر وهذه الطريقة غير متبعة فى الالبان اللازمة للاستهلاك المنزلى لانها تضر ضرراً بليغاً بالالبان لأنها تضيع من خواصها الطبيعية الكيماوية جزءا كبيراً علاوة على ان هـذا التسخين بالحرارة المرتفعة غير ضرورى للالبان التى تستعمل كغذاء . أما الطريقة الثانية فهى المعروفة باسم التعقيم الجزئى (Pasteurisation) لمخترعها العالم الفرنسى (Pasteur) وهى التى تقوم بابادة الميكروبات الضارة بتسخين الالبـان بدرجة حرارة متوسطة تضمن خلوها منها دون التعرض لخواصها الطبيعية .

٣ — العناية بتوزيع الألبان وتحسين أسواقها

ليس القصد هنا العناية بتوزيع أكثر كمية ممكنة من الألبان وهى على أية حالة كانت وانما المقصود توزيع الالبان نظيفة نقية وبطريقة لا تعرض حياة مستهلكيها للخطر . فاذا توافرت شروط توزيعها على هذا الشكل كان السعى فى توزيع أكبر كمية ممكنة امر واجب الاهتمام به حيث تتوافر فى هذه الالبان جميع الشروط الصحية

وتختلف طريقة بيع الالبان فى القرى عنها فى المدن . ففى القرى تجمع الفلاحة (وهى التى تقوم غالباً فى أكثر القرى بل وفى بعض المدن بهذه العملية) ما لديها من اللبن الذى تحلبه من جاموستها او غيرها من الحيوانات الحلوب او تقوم بعملية بيع البان غيرها نظير ربح ضئيل تستولى عليه فى اخر يومها . ويوضع هذا اللبن غالبـــا فى اوانى من الفخار كثيرا ما تكون سوداء اللون او رمادية .

ويلاحظ ان هذه الالوان تساعد على عدم ظهور القذارة وتسمى (المحلبة) . وقد تكون هذه التسمية مشتقة من كون بعض الفلاحات تحلب البانها مباشرة فى هذه (الآنية) وما اسرع تسرب الفساد الى هذا اللبن اذا بقى مدة طويلة دون غليه . بينما فى المدن تباع الالبان فى اوانى من الصفيح . الصفيح الذى زال عنه رونقه ولمعانه وبياضه ونظافته فأصبح لونه الى السواد أقرب منه الى البياض . كل ما تقدم ذكره امور هامة من ناحيتين . لوقاية الصحة العامة من جهة . وللمحافظة على قيمة الالبان الغذائية والمادية من جهة أخرى .

ولقد صدر فى ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ قرار وزارة الداخلية بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع اللبن الحليب واللبن الرائب (المعروف باللبن الزبادى) . ولشدة اهمية هذا القرار ولاعتباره الحجر الاساسى لتنظيم الالبان وصناعتها وإصلاح شأنها فى مصر نذكره بأكمله وهذا نصه :

وزارة الداخلية

قرار بوضع لائحة لمراقبة نقل وبيع الحليب واللبن الرائب
(المعروف باللبن الزبادى)

وزير الداخلية :

بما انه من الضروى محافظة على الصحة العمومية ، وضع نظام خاص لبيع ونقل اللبن الحليب واللبن الرائب (المعروف بلبن الزبادى) بدون اخلال بالأحكام السارية على المحلات المضرة بالصحة او المقلقة للراحة او الخطرة .

وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ بوضع لائحة للباعة المتجولين ، وعلى ما قررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٣٤ طبقا لاحكام الأمر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرر ما هو آت

مادة ١ — تسرى أحكام هذه اللائحة جميعها أو بعضها على كل مدينة أو قرية بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير .

مادة ٢ — يجب ان تتوافر الشروط الآتية فى اللبن المعروض للبيع للجمهور .

يجب ان يكون هذا النوع من اللبن حلوا نقياً محلوبا من جواميس او أبقار او ماعز جيدة الصحة وألا يكون مخلوطا بماء أو مغشوشاً باضافة مواد ملونة أو أية مادة أخرى أيا كان نوعها ولا منزوعا منه اى شيء من المواد الدسمة التى يشتمل عليها .

والمواد التى يتركب منها اللبن يجب الا تقل عن الحد الادنى التالى :

لبن الجاموس :

المواد الدسمة ٥ فى المائة ؛

المواد الجامدة غير الدسمة ٥ر٨ فى المائة .

لبن البقر الصرف أو المخلوط بلبن آخر :

المواد الدسمة ٣ فى المائة ؛

المواد الجامدة غير الدسمة ٥و٨ فى المائة .

لبن الماعز :

المواد الدسمة ٥و٢ فى المائة ؛

المواد الجامدة غير الدسمة ٥و٧ فى المائة .

اللبن الرائب المعروف باللبن الزبادى :

هذا اللبن يجب صنعه من لبن كامل متوافرة فيه الشروط والمقادير السابق ذكرها عن اللبن الحليب .

اللبن الذى نزعت قشدته .

اللبن المنزوع منه القشدة هو الذى أخذت منه المواد الدسمة ولم يضف اليه أية مادة أخرى وهـذا اللبن يجب أن يكون فيما يتعلق بنقائه مثل اللبن الـكامل الجديد (الطازج) ويلزم عنـد بيعه أن يكون موضوعا فى آنية خاصة تميزه عن غيره . أما اللبن الذى يباع فى آنية عادية وغير مميزة فيعتبر أنه لبن كامل (أى لم ينزع منه أو يضف اليه شيء) ويجب أن يكون اللبن المذكور مشتملا على الحد الأدنى الآتى :

لبن الجاموس أو البقر أو اللبن المخلوط منهما :

المواد الجامدة غير الدسمة ٧و٨ فى المائة .

لبن المـاعز :

المواد الجامدة غير الدسمة ٧و٧ فى المائة .

مادة ٣ — يجب أن تـكون الأوانى المعـدة لنقل اللبن مطابقة للنموذج الذى

تضعه السلطة المنوه عنها فى المادة السادسة من هذه اللائحة ، وتفحص كل آنية من هذه الأوانى وتختم بالرصاص بمعرفة تلك السلطة ويجب أن تكون دائما مغطاة بغطاء وممنوع بنوع خاص تغطيتها بشىء آخر كقطعة من القماش أو الخرقة أو بشىء من الحشائش الخضراء أو غير ذلك .

ويجب أن تكون هذه الأوانى ، وكذلك أوانى اللبن الرائب ، نظيفة على الدوام نظافة تامة وبعيدة عن أى تلوث .

أما الأوانى الموضوع بها اللبن المنزوع منه القشدة فيجب أن تميز بعلامة خاصة

مادة ٤ — كل شخص يكون مكلفاً بحكم مهنته بحلب اللبن أو بصناعته أو بتناول أوانيه ويصاب بمرض جلدى أو أى مرض آخر معد أو عفن يجب عليه أن يمتنع من الاشتغال بتجارة الالبان أيا كان نوعها (كالاشتغال بمعمل أو بمستودع لبن أو بزريبة حيوانات او بنقل اللبن) لحين تمام شفائه من المرض .

مادة ٥ — يجب ان تكون الزرائب والمحلات الأخرى التى يصدر منها اللبن الحليب او اللبن الرائب أو التى يودعان بها معرضة على الدوام للتفتيش عليها بمعرفة رجال مصلحة الصحة العمومية ويلزم ان تكون فى حالة جيدة من الوجهة الصحية .

مادة ٦ — يجب على كل شخص يريد التجول لبيع اللبن الحليب أو اللبن الرائب أو يشتغل بنقلهما ان يقيد اسمه بالمجلس البلدى أو المجلس المحلى بالمدن التى بها هذه المجالس ، وفى المحافظة بالمدن الاخرى وبمركز البوليس فى جميع الجهات الأخرى :

مادة ٧ — يجب ان تشمل طلبات القيد على البيانات الآتية :

(ا) اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته ؛

(ب) الأماكن التى يجلب منها اللبن الحليب او اللبن الرائب وكل تغير يحدث سواء فى الأماكن السابق ذكرها او فى محل اقامة الطالب يبلغ عنه فى الحال إلى السلطة سالفة الذكر والا اعتبر طلبه لاغيا وفى هذه الحالة يحاكم البائع عند اللزوم لمخالفته أحكام هذه اللائحة .

مادة ٨ — يمكن رفض طلب القيد : (اولا) اذا كان الطالب قد حكم عليه لجريمة سرقة ارتكبها فى خلال العام السابق لتقديم طلبه ، (ثانياً) اذا كان فى خلال الستة الشهور السالفة لتقديم الطلب قد حذف اسمه من الدفتر المقيد به تطبيقاً لنص المادة الخامسة عشرة من هذه اللائحة .

مادة ٩ — يقيد الطلب بدفتر خاص ويسلم للطالب فى مقابل دفع ٥ قروش

صفيحة مكتوب عليها نمرة قيد اسم البائع بالأرقام العربية والأفرنجية وكل شخص يقيد اسمه يجب عليه أن يحمل الصفيحة على ذراعه الايمن بكيفية ظاهرة طول الوقت الذى يباشر فيه بيع اللبن او نقله .

مادة ١٠ — هذه الصفيحة خاصة شخصية بالطالب ، فالتنازل عنها أو إعارتها أو السماح لأى شخص كان باستعمالها يعتبر مخالفة لأحكام هذه اللائحة أو فضلا عن ذلك فانه يجعل صاحبها عرضة للعقاب على أية مخالفة لأحكام هذه اللائحة يكون قد ارتكبها الشخص الذى وجد حاملا للصفيحة وترد الصفيحة الى السلطة المذكورة فى المادة السادسة فى حالة حذف اسم الشخص من الدفتر المقيد به أو فى حالة انقطاعه عن مزاولة مهنته .

مادة ١١ — فى حالة ضياع الصفيحة يجب على صاحبها أن يخطر فى الحال السلطة المذكورة بالمادة السادسة ، وعلى هذة السلطة بعد التأكد من فقدها أن تصرف له صفيحة عليها نمرة أخرى وتؤشر بذلك بدفتر القيد .

مادة ١٢ — تعين السلطات المذكورة فى المادة السادسة عمالا يكلفون بمراقبة الأشخاص الذين يتجولون لبيع اللبن الحليب أو اللبن الرائب أو نقلهما .

ويجب على هؤلاء الأشخاص المشتغلين ببيع هذين النوعين من اللبن أو نقلهما أن يقدموا لأولئك العمال ، عند الطلب ، عينات من اللبن لتحليلها . ويكون لرجال مصلحة الصحة العمومية بالجهات التى تنفذ فيها أحكام هذه اللائحة نفس الحقوق المخولة للسلطات المذكورة بالمادة السادسة من هذه اللائحة فيما يختص بالتفتيش على اللبن الحليب واللبن الرائب وغيرهما وأخذ عينات منهما لتحليلها .

مادة ١٣ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع ، ويؤشر بهذه العقوبة فيما يختص بالأشخاص المتجولين لبيع اللبن الحليب أو اللبن الرائب أو المشتغلين بنقلهما فى الدفتر المقيدة به أسماؤهم . وإذا ارتكبت مخالفة ثانية فى مدة سنة من تاريخ المخالفة الأولى فالعقوبة تكون بالحبس . ويجب على القاضى علاوة على ذلك أن يأمر بمصادرة أوانى اللبن التى لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثالثة .

وفيما يتعلق بمعامل الألبان يصدر القاضى حكمه باغلاقها عملا بأحكام المادة السابعة من القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٠٤ .

مادة ١٤ — تطبق أحكام هـذه اللائحة بدون اخلال بأى محاكمة جنائية يمكن أن تنشأ عن هذه المخالفات .

مادة ١٥ — إذا صدر حكم نهائى عن الشخص المقيد اسمه بصفة متجول لبيع اللبن الحليب أو اللبن الرائب أو مشتغل بنقلهما فى إحدى الجرائم الآتية وهى :

(ا) جريمة سرقة ارتكبت فى خلال ثلاث سنوات ؛

(ب) جريمة سرقة أو غش اللبن ارتكبها أثناء تجوله لبيع اللبن الحليب أو اللبن الرائب أو أثناء نقلهما ؛

(ج) مزاولة هذه المهنة بدون حمل الصفيحة المكتوب عليها نمرته ؛

ولقد عنيت أكثر الأمم بشأن الألبان كانجلترا وفرنسا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة ووضعت لتنظيمها القوانين وفرضت أشد العقوبات على من يخالفها . فمصر — وحالة ألبانها كما سبق ذكره — أولى الأمم بسن القوانين وتحديد أقصى العقوبات خصوصاً وأن الفلاحين المشتغلين بأعمال الألبان لم يصلوا فى مصر الى ماوصل اليه المهتمين بأمور الألبان وصناعتها فى ممالك أوروبا وأمريكا .

(د) ارتكابه مخالفتين لاحكام هذه اللائحة من أى نوع كانتا فى مدة ٦ شهور فيمكن حذف اسم هذا الشخص من الدفتر المقيد به بناء على امر السلطة المذكورة فى المادة السادسة .

مادة ١٦ — القرار الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩١٥ بوضع لائحة للباعة المتجولين يبطل تنفيذه على باعة اللبن فى المدن والقرى التى تطبق عليها أحكام هذه اللائحة .

مادة ١٧ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

هذه اللائحة مفيدة وفى صالح الالبان المصرية إذا روعى ما فيها بكل دقة وأمانة اذ ليس الامر أمر اصدار لوائح وسن قوانين وإنما العبرة بتطبيق وتنفيذ هذه اللوائح والقوانين .

قد يكون من النتائج الحميدة التى وصلت اليها مسألة الالبان المصرية بفضل هذه اللائحة ان قل غش الالبان والتلاعب فى مادتها حيث خشى الكثير من تجار الالبان عاقبة خلطه بمواد غريبة . أما من جهة نظافة الاوانى وما جاء بشأنها فى المادة الثالثة من هذه اللائحة فمسألة فيها نظر ، ونظر كبير ، لان نظافة هذه الاوانى مشكوك فيها كما قدمنا بيانه . ولقد تكون الرقابة دقيقة وسهلة فى وقت واحد على القائمين بها اذا

صار توزيع هذه الالبان إجباريا فى زجاجات بيضاء خصوصاً وقد أخذت مصر تهتم بصناعة الزجاج .

٤ — مصنوعات الألبان فى مصر

اهتمت مصر فى السنوات الأخيرة بألبانها فوجهت مجهوداً عظيما لتنظيم صناعاتها والعمل على رفع مستواها إلى الدرجة التى تمكنها من منافسة المصنوعات اللبنية الأجنبية المسيطرة على الأسواق المحلية منذ مدة غير قصيرة . فقامت بعض المصالح الحكومية بما يلزم لتحسين حال الألبان عن طريق الدعاية والارشاد وفى الوقت نفسه عنيت مدارس الزراعة بهذه الصناعة . ثم درست وزارة الزراعة الوسائل الفعالة المؤدية إلى إصلاح شأنها واستدعت جناب المستر كروكت خبير الألبان لابداء رأيه فى ترقية الألبان المصرية ، فأشار فى تقريره الفنى إلى نقط الضعف وحددها تحديداً واضحاً وأوضح الطرق المثلى الواجب اتباعها . وكذلك أخذت الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل من ناحيتها على إدخال العناية بالألبان وصناعاتها ضمن أعمالها . وبصفة خاصة فى المناطق التى تنتج كميات وافرة من اللبن الطازج . خصوصاً إذا علمنا (أن نسبة ما تنتجه معامل الألبان ضئيلة إذا قيست بالانتاج عموماً) . وهذا ما يشعرنا بضرورة التفكير فى وضع نظام لتحسين طرق الانتاج التى يتبعها القرويون والعناية بالمعامل لأن ما يستخدم من اللبن فى صناعة المسلى والزبد والجبن يبلغ ٨٠ ٪ من جملة اللبن — ٦٠ ٪ للمسلى والزبد و ٢٠ ٪ للجبن . أما ما تنتجه المعامل من هذا المقدار فلا يتجاوز العشر[1] فتوزع من اللبن الطازج سدس ما يستهلك لهذا الغرض كما يوضح ذلك البيان الآتى عن سنة ١٩٣٢ .

---

(١) المجلة الزراعية المصرية لوزارة الزراعة — جزء ٢ مجلد ١٢ — فبراير سنة ١٩٣٤ — نشرة قسم الاحصاء بوزارة الزراعة عن معامل الألبان سنة ١٩٣٢

المديرية أو المحافظة	حاصلات الألبان	اللبن المستهلك طازجاً	نسبة مايستخدم من الألبان فى المعامل
	بالألف رطل	بالألف رطل	نسبة مئوية
مديرية البحيرة	١٠٩ر٩٩١	٢٣ر٥٢٠	٠٨ ر
« الغربية	١٩٢ر٢٢٩	٣٣ر٥٧٤	٦ ر٥
« الدقهلية ومحافظة دمياط	١٠٩ر٣٦٦	١٧ر٠٧٨	٣ ر٤٠
« الشرقية	١٠٩ر٢٧٣	٢٣ر٠٣٨	٢ ر١
« المنوفية	١٣٥ر٨٥٤	٢٧ر٩٩٦	٦ ر٢
« القليوبية	٥٤ر٥٠٢	٢١ر٩٨٢	٢ ر١٨
« الجيزة	٤٠ر٠٢٢	٥ر١٢٦	٣ ر١١
« بنى سويف	٣٩ر١١١	٥ر١٨٤	٢ ر١
« الفيوم	٤٣ر١١٥	٥ر٧٤٨	١ ر٢
« المنيا	٤٢ر٩٠٤	١٠ر٩٠٩	٩ ر٠
« أسيوط	٤٦ر١٣٠	١٢ر٧٦٦	٠ر٠٦
« جرجا	٤٦ر٣٤٢	١١ر٥٣٣	١٠ر٠٠
« قنا	٣٩ر٩٢١	٨ر١٨٦	—
« أسوان	٧ر٨٧٦	٣ر٠١٢	—
محافظات القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس	٥ر٥٣١	٥ر٤١٩	—
الجملة . . .	١ر٠٢٣ر١٦٧	٢٠٣ر٤١٩	٨ر

ويلاحظ فى الجدول السابق انه لاتوجد معامل البان بمديريتى قنا واسوان وان معظم اللبن يباع طازجا بمحافظتى القاهرة والاسكندرية . ويوجد بالقطر المصرى ١٨٩ مصنعاً للالبان موزعة كالآتى :

المستهلك من اللبن فى المعامل بكل مديرية

ومنتجات هذه المعامل سنة ١٩٣٢

المديرية أو المحافظة	عدد المعامل	مقدار اللبن المستهلك فى السنة بالرطل	مقدار مايوزع حلباً فى السنة بالرطل	مقدار المصنوعات الناتجة فى السنة بالرطل			
				الجبن	الزبد	القشدة المباعة	أنواع اخرى
محافظة دمياط	٢٠	٢١٩٤٥١٠٠	—	٥٢١٦٨٣٥	٢١٧٤٩٦	٣٤٨٤٥٢	—
« الاسكندرية	١٤	٢٥٤٨٢٠٦	٢٢٧٢٢٣٤	٧٨٣٢٥	٧٧٨٠٠٠	٩٦٠٠	١١٨٨١١
« القاهرة	٣٦	٢٢٨٣٢٧٠	١٤٢٧٣٣٩	١٠٣٥١٥	٢٧٢٠٥٣	٣٥٣٠٠	١٥٨٨٧١
مديرية الدقهلية	٢٥	١٥٢١٩٢٥٠	٩٢٤٠	٣٩٠٧٦٦٦	٨٠٧٧٠	٦٠٣٨١٩	٧٥٠
« الغربية	١٩	٩٠٥٩٣٣٧	١٧٦٠٢٧	٢٧٤٥٠٨٦	٤١٥٣	٥٧١٢٤٢	٩٢٣
« القليوبية	١٥	٧٩٧٨٩٧٨	٢٠٦٥٩١٣	١٠٦٦٠٤٢	٢٢٧٧٢٢	٤١١٦٤٨	٣٥٠٩٠
« المنوفية	٩	٢٨٣٦٧٠٠	٥٤٠٠	٦٥٧١٩٢	٣٥٠١	٣١٤٠٠	٨٠٠
« الشرقية ومحافظتا القنال والسويس	٨	١٣٩٠٠٧٣	٣٦٣٧٠٦	٧٨٨٢٣	٥٣٧٥٥	٥٢٧٢	١٥٧٩٥٠
مديرية البحيرة	١	١٦٧٩٨٥	٨٩٥٣٥	—	٢٦٨	٧٥٢٥	—
« الجيزة	٢١	٤٥٠٢٤٠٣	٥٤٥١٩٢	٤٢٠٠٩٠	٤٨٦٠	٢٣٣٤٣٦	٥٣٢٦
« بنى سويف	٢	٤٣٧٣٠٠	٢٥٢٠٠	١٢١٦٩٠	٨٥١٠	١١٠	—
« الفيوم	٥	٧٩٩٦٠٠	٧٣٢٠	٢٠٨٤٥٠	—	١٠٤٠٠	٤٠٠٠
« المنيا	٥	٣٣١١٠١	٢٧٧٥٠	٦٦٩٢١	٢٥١٣	١١٢٠	١٠٠٠
« أسيوط	٢	٣٦٤٥٠	١٤٤٠٠	٤٤٠٠	—	٥٥٠	٥٤٠٠
« جرجا	٧	٣٤٨٦٧٣٩	—	٥٠٨٧٥٢	٦٠٣٣٥	٤٩٧٥٠	—
مديرة قنا وأسوان		—	—	—	—	—	—
المجموع	١٨٩	٧٣٠٢٢٤٩٢	٧٠٢٩٢٥٦	١٥١٨٣٧٨٧	١٧١١٢٣٦	٢١١٩٦٢٤	٤٨٨٩٢١

جاء فى نشرة قسم الاحصاء بوزارة الزراعة أن ما يستخدم من اللبن فى صناعة المسلى والزبد والجبن لايزيد عن ٨٥٪ من جملة ماينتجه القطر من الألبان. يخص

المسلى والزبد من هذه النسبة المئوية ٦٠ ٪. والجبن ٢٠ ٪ ، ورغم ذلك فان معامل الجبن والزبد والمسلى لا تنتج من هذه الأصناف الا ٨٠ ٪. من الألبان التى تحصل عليها أى العشر . فيتضح من ذلك أن جزءاً كبيراً من الألبان يستهلك بدون فائدة أو يضيع سدى أثناء إنتاج هذه النسبة الضئيلة من الجبن والزبد والمسلى . ولذا فانه من الضرورى فحص الوسائل الفعالة الموصلة الى زيادة إنتاج هذه الأصناف ومراعاة التقليل من اللبن الضائع .

اتضح لنا من نشرة قسم الاحصاء بوزارة الزراعة عن سنة ١٩٣٢ أن نسبة مايستهلك من اللبن الطازج فى صناعة المسلى والزبد هى ٦٠ ٪. وأن ما يخصص لصناعة الجبن فهو ٢٠ ٪. أى أن المخصص لصنع هذه الأصناف الثلاثة هو ٨٠ ٪. من اللبن الطازج ولكننا نرى ان ماتنتجه المصانع من هذه الأصناف الثلاثة لايتجاوز عشر هذه النسبة اى ٨ ٪. ومعنى هذا ان كمية كبيرة من اللبن تضيع اثناء عملية إنتاج هذه الأصناف . ويظهر من ذلك ان هذه المصانع فى حاجة شديدة الى تخفيض كمية اللبن الضائع وبذل كل عناية للانتفاع بأكبر كمية ممكنة من الألبان المخصصة لانتاج المسلى والزبد والجبن . ولدينا معلومات فنية خاصة بتحضير الروبة (البادىء أو خميرة اللبن) فى عمل الجبن والزبد ثم طريقة صنع القشدة واللبن الزبادى ننقلها عن أصحابها من (المجلة الزراعية المصرية لوزارة الزراعة) كالآتى :-

١ — تحضير خميرة اللبن لصنع الجبن والزبد

يمتاز الجبن والزبد المصنوعان بالروبة بطعم لذيذ ورائحة طيبة لايوجدان فى الجبن او الزبدة اللذين لاتستعمل الروبة فى صناعتهما . والروبة لازمة على الأخص فى عمل الجبن المصنوع من اللبن الذى لاتراعى الشروط الصحية فى انتاجه إذ تساعد على انقاص كمية الملح الذى يضاف عندنا بكثرة الى اللبن حفظاً للجبن من الميكروبات غير المرغوب فيها والتى تلوث اللبن اثناء الحلب وبعده . وتحضير الخميرة يكون بالطريقة الآتية :

(اولا) يؤتى بمزرعة من بكتريا اللبن التى تسمى (ستريتوكوكس لاكتس) او (ستربتوكوكس كريمورس) وكلاهما يباع فى شكل مسحوق داخل زجاجات صغيرة صنع محال (هانزن) بلندن .

(ثانياً) يعقم نحو لتر من اللبن الحليب او اللبن الفرز بتسخينه الى درجة الغليان لمدة ٥ دقائق .

(ثالثاً) يبرد اللبن بعد ذلك الى درجة ٩٠ فارنهايت (٢٢ سنتيجراد) ثم تضاف اليه ملعقة صغيرة من إحدى الزرعتين المشار اليهما ، ويقلب اللبن جيداً بواسطة ملعقة معقمة .

(رابعاً) يوضع اللبن بعد تقليبه فى وعاء معقم له غطاء منعاً من تلوثه . ويحسن أن يكون فى زجاجة معقمة لها غطاء من الورق المقوى (كرتون) ، ولا يجوز أن يكون الغطاء من الشاش ، إذ من الصعب حفظ الشاش نظيفاً ، كما أنه لا يمنع تسرب جراثيم الفطريات إلى اللبن .

(خامساً) يوضع الوعاء أو الزجاجة التى بها اللبن فى مكان نظيف لمدة ٢٤ ساعة ، وتكون درجة حرارة اللبن عادة من ٦٥ — ٧٠ فارنهايت (١٨—٢١ سنتيجراد) .

(سادساً) يكشف الوعاء أو الزجاجة التى بها اللبن المتخمر ، وإذا وجد محتوياً على شرش فيهمل ، وإذا كان خالياً من الشرش يقشط الجزء العلوى منه بواسطة ملعقة معقمة ويخلط الباقى جيداً ، ثم ينقل منه مقدار ملعقة صغيرة إلى نصف متر لبن مغلى ، وتعاد الكرة مرة أخرى .

وفى المرة الثالثة ينقل مقدار من اللبن المتخمر — بعد قشط الطبقة العليا منه وخلطه جيداً — إلى لبن معقم بطريقة « باستير » ، أى بوضعه فى زجاجة نظيفة وتسخينه تدريجاً إلى درجة ١٨٠ فارنهايت (٨٢ مئوى) لمدة ٢٠ دقيقة ، ثم تبريده إلى درجة ٩٠ فارنهايت (٣٢ مئوى) .

وسبب عدم استعمال لبن مغلى فى المرة الأخيرة ، هو تحاشى انتقال طعم اللبن المغلى غير المرغوب فيه إلى الجبن أو الزبد .

وبعد ٢٤ ساعة يصلح استعمال هذا اللبن المتخمر فى عمل الجبن أو الزبد بنسبة ٥ ٪ إلى ٢ ٪ من اللبن المراد عمله جبناً ، وبنسبة ٤ ٪ إلى ٥ ٪ من القشدة المراد عملها زبداً ، ولكن يجب تعقيم اللبن أو القشدة قبل وضع الروبة فيهما .

ويمكن عمل الخميرة يومياً فى المعامل الكبيرة ، بنقل كمية من اللبن المتخمر إلى لبن معقم بنسبة ١ ٪ .

٢ — القشدة المخمرة لعمل الزبد

تكون كمية القشدة فى المزرعة عادة صغيرة لا تسمح بالخض كل يوم ، ولذا يحسن اتباع الطريقة الآتية فى تخميرها . ولنضرب المثال الآتى حتى يسهل فهم غرضنا :

لنفرض أن ألبان المزارع يفرز منها كل ١٢ ساعة ١٠ أرطال قشدة بها نسبة الدهن ٣٥ ٪ .

فى يوم السبت مثلا يولد المزارع روبة جديدة فى ثلثى لتر لبن من روبة تكون عنده يوم الخميس أو الجمعة مثلا ، ويضاف باقى الروبة القديمة الى العشرة أرطال قشدة ، وتحفظ القشدة الى درجة ٦٠ — ٦٥ فارنهايت ، وفى المساء تضاف العشرة أرطال قشدة الناتجة من لبن بعد الظهر ، وتحفظ كل القشدة على درجة ٦٠ فارنهايت . وفى صباح الأحد تضاف قشدة الصباح ، وتحفظ على درجة ٦٠ — ٦٥ فارنهايت ، وفى المساء تضاف قشدة المساء وتحفظ على درجة ٦٠ فارنهايت ، وفى صباح الاثنين تخض الأربعون رطلا قشدة ، وتعاد عملية التخمير فى قشدة صباح الاثنين كما سبق فى قشدة يوم السبت ، ولكن يجب تجنب الحموضة الكثيرة بتخفيض درجة الحرارة ، والزراع البسيط يعجز عادة عن عمل الخميرة أو تعقيم اللبن ، وانما يمكن لكبار الزراع إجراء هذه العملية . وفى حالة صنع الزبد فى المعمل ، وكان الغرض إنتاج نوع جيد من الزبد ، وكان الاستهلاك كبيراً أى انه ليس فى النية تخزين الزبد مدة طويلة ، فيجب أن يكون مقدار الحموضة حوالى ٠٫٥ فى المائة حين الخض ، ومتى بلغت هذه الدرجة يجب تبريدها الى درجة ١٠ — ١٢ سنتيجراد فى الممخض ، وأما اذا كان الزبد معد للتخزين فيجب أن تتراوح درجة حموضته بين ٠٫٢٥ — ٠٫٣٠ فى المائة ، للانتفاع بالنكهة اللذيذة التى تحدثها الروبة ، وللمحافظة فى نفس الوقت على قدرة خزن الزبد ، يمكن القيام بعملية التخمير فى لبن الروبة وليس فى القشدة ، فاذا وصلت القشدة إلى المعمل حامضة قليلا وجب معادلتها بواسطة بيكربونات الصودا حتى تصل درجة حموضتها ٠٫٢ فى المائة ، ثم تعقم وتبرد لدرجة ١٠ سنتيجراد ، ثم تضاف إليها الروبة بمقدار كاف لايصال درجة حموضتها إلى ٠٫٢٤ فى المائة فى وقت الخض .

٣ — القشدة الرائبة

وهى تستعمل فى عمل بعض السلطات ، أو لخلطها بالجبن ، ويجب أن يكون قوامها كثيفاً ، ليناً ، وخالياً من قطع متجمدة ، وبها طعم حموضة خفيفة وهى تصنع من القشدة الطازجة ، أو المعقمة ، وتفضل الأخيرة ، وتحتوى عادة على ٢٠ فى المائة من الدهن ، وتعقم على درجة ١٨٠ فارنهايت لمدة ٢٠ دقيقة ، والغرض من تسخينها هكذا تجمد المواد الزلالية بها ، فيكثف قوامها ، وبعد التعقيم تبرد الى ٧٠ فارنهايت ويضاف اليها روبه حامض اللاكتيك بنسبة ٥ر — ٢ فى المائة ، فتروب فى ١٢ — ١٨ ساعة ، وإذا أنشأت أية صعوبة فى قوامها ، كوجود قطع متجمدة فيها تضاف اليها المنفحة بكمية ضئيلة بنسبة ١ سنتيمتر مكعب لأربعين لتر قشدة ، ومتى كثف قوام القشدة وجب وضعها فى الثلاجة حتى الاستعمال .

٤ — اللبن الزبادى

عرفت الأمم قديماً الفوائد الصحية لاستعمال اللبن المتخمر ، ويرجع تاريخ الألبان المتخمرة إلى مئات من السنين . وقد كانوا يتركون اللبن يتخمر وحده ، ثم يستعملون جزءاً منه كروبه (خميرة) للبن الآتى بعده ، ولكن اللبن الذى يتخمر من تلقاء نفسه يحتوى فى غالب الأحيان على حموضة غير مرغوب فيها ، إذ يتلوث اللبن الخمائر والفطريات وجراثيمها ، وفى هذه الحالة لا يكون ردىء الطعم فحسب ، بل ربما يسبب اضطرابات معوية ، ويكون شربه عندئذ ضاراً بالصحة ، ولذا أجريت منذ أزمان بعيدة تجارب عديدة للحصول على لبن به حموضة نظيفة بانتظام . وقد اشتهرت بلاد روسيا الجنوبية وبلاد البلقان بعمل هذا اللبن ، فنتج عن ذلك أنواع متعددة منه ، كالكوميس فى روسيا الجنوبية ، والكفير فى تركيا ، والمازون فى أرمينيا ، واللبن الزبادى فى بلغاريا .

وبما ان اللبن الزبادى منتشر الاستعمال فى بلادنا ، ويلاحظ فى كثير من الأحيان انه غير نظيف ، ويحتوى على شرش كثير ، وبه خروق او شقوق ، مما يدل على تلوثه بميكروبات ضارة ، او على خطأ فى طريقة صناعته ، فلعله من المفيد أن نبين طريقة صنعه الصحيحة ليمكن تجنب نقائص صناعته ، خصوصاً وانه من

المرطبات المفيدة للصحة ، والواجبة الاستعمال فى المناطق الحارة . واللبن الزبادى الجيد يحتوى على نوعين من البكتريا :

١ — لاكتوباسلس بلغاريكس وهو طويل كالعيدان الصغيرة ، وينمو على درجة حرارة ٤٠ — ٤٥ سنتيجراد .

٢ — ستربتوكوكس ثرموفلس وهى كروية تكون سلاسل ، وتنمو على درجة حرارة ٢٢ — ٣٨ سنتيجراد ، وهى من فصيلة البكتريا التى تكون روبة حامض اللاكتيك . وقد أدت الأبحاث الكثيرة على الألبان المتخمرة إلى العثور على نوع من البكتريا يسمى لاكتوباسلس أسيدوفلس وهو يشبه النوع السابق ذكره ، إلا أنه يمكنه المعيشة فى الأمعاء ، ويتغلب بوجوده الدائم على ميكروبات التعفن بواسطة تكوينه لحمض اللاكتيك من سكر اللبن أو الدكستروز ، ويمكن زرعه فى اللبن ، ولكن نوع البلغاريكس لا يستطيع المعيشة فى الأمعاء لأسباب كيماوية طبيعية خاصة بالأمعاء .

وصنع لبن الأسيدوفلس واعطاؤه لمرضى الامعاء والأطفال كان محل ابحاث عديدة فى كثير من البلاد المنتجة اللبن .

ويصنع اللبن الزبادى كالآتى :

١ — يؤتى بلبن حليب نظيف طازج ذا رائحة طيبة ، ويغلى فى إناء مع التقليب المستمر حتى يقل حجمه من ٨٠ إلى ٩٠ فى المائة . وكلما زاد النقصان كثف قوام اللبن الزبادى ، ولكنه يفقد الطعم اللذيذ المنعش فى حموضته ، ولذلك يجب اجتناب التبخير الشديد ، فى حين أنه إذا كان التبخير قليلا ظهر شرش كثير فى اللبن الزبادى ، وهو ما يقلل قيمته فى السوق .

٢ — يبرد اللبن المغلى إلى درجة حرارة من ٤٢ — ٤٥ سنتيجراد ، ثم تضاف اليه روبة اللبن الزبادى بنسبة ٤ — ٦ فى المائة ، ويجب خلطهما جيداً قبل الاضافة ثم يحرك اللبن تحريكا جيداً لتوزيع الروبة بالتساوى ، ويوضع بعد ذلك على درجة حرارة تتراوح بين ٣٨ — ٤٢ سنتيجراد ، تبعاً لكثرة اللاكتوباسلس أو الستربتوكوكس فى اللبن . فاذا كانت الأولى كثيرة وضع اللبن على درجة ٣٨ سنتيجراد . وإذا كانت قليلة وضع اللبن على درجة ٤٢ سنتيجراد ، ولمعرفة ذلك يستعمل المجهر ؛ ويجب أن يكون نوع البكتريا فى كثرة متقاربة حتى اللبن الزبادى الناتج من أحسن الأنواع ويظل اللبن هكذا من ٣ — ٥ ساعات حتى

يتجبن ، وبعد ذلك يوضع فى (الثلاجة) ، أو يبرد فى الحوض الموجودة به أوعية اللبن الزبادى بواسطة ماء بارد حول جدرانه . وطعم اللبن الزبادى أحسن ما يكون إذا أكل وهو مبرد ثم إن البرودة تمنع زيادة الحموضة وانفصال الشرش .

وروبة اللبن الزبادى تصنع من اللبن الفرز الذى يعقم فى الأوتوكلاف على درجة ١١٠ سنتيجراد لمدة ٢٠ دقيقة ، وبعد أن يبرد تصاف اليه الروبة التجارية من النوعين السابق ذكرهما كل فى زجاجة منفصلة ويحرك اللبن جيداً ثم يوضع على درجة ٣٨ — ٤٢ سنتيجراد ويترك حتى يتجبن اللبن وتتكرر العملية مرتين أو ثلاثة وبعد ذلك يمكن استعمال الروبة الثالثة أو الرابعة فى عمل اللبن الزبادى أو استعمال جزء من اللبن الزبادى المصنوع فى اليوم السابق أو الروبة واللبن الزبادى معاً حيث وجد أن البكتريا فى الروبة لا تنموا بالسرعة التى تنمو بها إذا كانت من اللبن الزبادى فى الأصل .

وهناك طريقة أخرى بسيطة وهى :

(١) يؤتى بلبن طازج ويغلى فى إناء مع تحريكه تحريكا مستمرا لمدة ٥ دقائق .

(٢) يصب وهو فى درجة الغليان فى (كساورلا) نظيفة ، ويوضع فى حوض ماء على درجة ٥٥ سنتيجراد .

(٣) يضاف اليه مقدار ٥ فى المائة من لبن زبادى نظيف مصنوع فى اليوم السابق ثم يخلط جيداً ، ثم يوضع اللبن فى زجاجات واسعة الفوهة أو سلاطين صينى . وتوضع فى وعاء به ماء درجة حرارته ٤٥ — ٤٨ سنتيجراد .

(٤) يجب أن تكون الزجاجات أو السلاطين محاطة حتى الفوهة بالماء الساخن على درجة ٤٥ سنتيجراد ، ولا تحرك هذه السلاطين ، وبعد ٤ ساعات يكون اللبن الزبادى قابلا للاستعمال مباشرة ، ولكن يحسن تبريده قبل أكله .

أما الخطأ الذى يحدث أحياناً فى اللبن الزبادى فهو كالآتى :

١ — قد تكون كتلة التجبن غير متماسكة ، وبها طعم كالقشدة الرائبة ، وهذا ينتج من أن البكتريا الكروية تغلبت على البكتريا التى تشبه العيدان الصغيرة ، ويصلح هذا الخطأ بزيادة درجة حرارة اللبن فى أثناء تخمره الى

٤٥ سنتيجراد فتمتنع البكتريا الكروية عن النمو وتنمو الأخرى فتنتج كتلة التجبن متماسكة .

٢ — قد يظهر اللبن الزبادى وكأن به دهناً ، أو فى قاع الزجاجة دهن . وينتج ذلك من تلوثه ببكتريا غير مرغوب فيها ، أو من حموضة كثيرة ، أو من تغير خصائص بكتريا الروبة . ولذا يجب تغيير الروبة بأخرى جديدة .

٣ — شدة الحموضة وهى تنتج من وضع اللبن الزبادى مدة طويلة فى الدفء .

٤ — قد يظهر اللبن الزبادى مخاطى الشكل . وينتج ذلك من تغير خصائص بكتريا الروبة أو من تلوثها بالميكروبات المكونة للمواد المخاطية فى الألبان . وعلاج ذلك تغيير الروبة .

واذا كانت الرائحة والحموضة كافيتين فى اللبن الزبادى ولكن قوامه غير متماسك ، فيحسن زيادة تبخير اللبن قبل صنعه .

ليست صناعات الألبان محصورة فى إنتاج السمن (المسلى) والجبن والزبد والقشدة واللبن الزبادى ، بل هناك مصنوعات أخرى لبنية نذكر منها اللبن المحفوظ وبصفة خاصة الألبان السائلة التى تجهزها المصانع لتغذية الأطفال وكذا اللبن المسحوق . وجميع هذه الأصناف لا وجود لها بمصانع الألبان المصرية . وهى من الصناعات اللبنية المطلوب إدخالها فى مصر .

وأخيراً نذكر بعض بيانات عن المصانع الموجودة فى أكبر المناطق الصناعية للألبان وهى : -

١ — دميـــاط

تمتاز دمياط فى صناعات الالبان عن جميع مدن القطر المشتغلة ، وهى علاوة على اهتمامها باعداد اللبن الحليب الطازج للاستهلاك اليومى لاهالى دمياط والبلاد المجاورة لها تملك عدداً غير قليل من معامل الالبان بالقطر (لا أقل من عشرين معملا) لانتاج الجبن والزبد والقشدة وأنواع أخرى من المسلى . ولقد استهلكت هذه المصانع فى سنة ١٩٣٢ نحو ٢١٫٩٤٥٫١٠٠ رطلا من اللبن وهى أكبر كمية استهلكتها مدن القطر المشتغلة بالألبان . إذ بلغ ما استهلكته المنطقة التى تليها فى هذه الصناعة نحو ١٥٫٢١٩٫٢٥٠ رطلا . أما ما أنتجته معامل الألبان فى دمياط سنة ١٩٣٢ من المصنوعات اللبنية فقد بلغ مقداره ٥٫٢١٦٫٨٣٥ رطلا من الجبن

و ٢١٧٤٩٦ رطلا من الزبدة و ٣٤٨٤٥٢ رطلا من القشدة وأخيراً عنيت وزارة الزراعة بصناعة الألبان رغبة فى تنظيمها وتحسين أحوالها فاستدعت (المستر كروكت) خبير الألبان الذى أخذ يطوف بلاد القطر زائراً معامل الألبان صغيرها وكبيرها ، وبعد أن فحص الموضوع فحصاً دقيقاً قر رأيه على اعتبار دمياط المكان اللائق لانشاء معمل نموذجى للالبان لانتشار هذه الصناعة فيها ولدراية أهلها بها دراية تامة .

وأهم معامل الألبان فى دمياط هى : —

(١) مصنع (أبيس) لصاحبه محمد مختار الجمال من خريجى الزراعة العليا ثم كان مدرساً فيها . ومصنعه مجهز بأحدث الأدوات الفنية . وهو ينتج كميات وافرة من الجبن وغيره من المنتجات اللبنية . ويصدر جزءاً كبيراً من مصنوعاته للحجاز وفلسطين والسودان . وقد حاز مصنعه دبلوم الشرف الكبرى فى المعرض الزراعى الذى أقيم سنة ١٩٣١

(٢) المعامل المتحدة للألبان لصاحبها حسن أفندى الزيات — معمل أحمد نصار وأولاده — شركة المكاوى والحطاب — معمل عبده ابراهيم المغربى — معمل على ابراهيم الحطاب وأولاده — معمل عبد الوهاب الأتربى — معمل عبد الحكيم أبو على — حسن ومحمد أبو طبل .

هذا عدا المعامل الأخرى الصغيرة .

٢ — الاسكندرية

كفورك توسونيان — قسطنتينيادس — حسين شكرى — محمد حسن على — مخائيل ميشان — كيسالس — سارلواس وغيرهم .

٣ — القـــاهرة

حسين منتصر — محمد محمد زين العابدين — اخوان غنامى وسلامه — ابراهيم محمد عيد — حسنين متولى وشركاه — أحمد عاشور الجمال — أحمد محمد نصار — اسطفانو اجروبو — نيقولا زوزغلو — اسرافيل عاشور — مصانع المنوفية — مدرسة الزراعة العليا .

٩٠ ـ صناعة الزيوت المصرية

صناعة الزيوت صناعة واسعة النطاق ، متعددة الأصناف ، موزعة فى بلاد القطر على مناطق كثيرة . فالوجه القبلى يستخرج الزيوت من بذرة الخس والسمسم (السيرج) والقرطم . والوجه البحرى يستخرجها من بذرة القطن وبذرة الكتان . والواحات الداخلة وواحة سيوه تستخرجها من الزيتون وبذرة السلجم . وعلى ذلك تكون أهم صناعات الزيوت المصرية محصورة فى الأصناف الآتية :

١ ـ زيت بذرة القطن . ـ ٢ ـ زيت بذرة الكتان (الزيت الحار) ٣ ـ زيت السمسم (السيرج) ـ ٤ ـ زيت الزيتون ـ ٥ ـ زيت الخروع ٦ ـ زيت الفول السودانى ـ ٧ ـ زيت جوز الهند ـ ٨ ـ زيت النخيل ٩ ـ زيت الزعفران والخس والسلجم والقرطم ـ ١٠ ـ زيت حب العزيز ١١ ـ زيت السمك ـ ١٢ ـ الزيوت النباتية الطيارة (الروائح العطرية) .

وتعرف الأصناف السبعة الأولى من الزيوت باسم الزيوت الثابتة (fixed oil) وتستعمل فى الغذاء والمعالجة والصابون وفى صناعات أخرى . أما الصنف الثامن فيعرف باسم الزيوت الطيارة (essential oil) التى تستخرج من الزهور لانتاج الروائح العطرية وبعض الأدوية . وسنتكلم عن هذه الزيوت بكل إيجاز . فصناعة الزيوت أنشئت فى مصر لأول مرة منذ نصف قرن حيث أقام المسيو (بوسيل) الفرنسى مصنعاً صغيراً فى كرموز بالاسكندرية لعصر زيت بذرة القطن . وفى سنة ١٨٨٩ تكوّنت شركة (الزيت والصابون المصرية) لاستخراج الزيوت وصنع كسب بذرة القطن والصابون ثم أخذت هذه الصناعات بعدئذ تتطور حتى وصلت الى ما هى عليه الآن كما ستراه فى البيانات القادمة .

١ ـ زيت بذرة القطن

ا ـ استخراج زيت بذرة القطن وأنواعه فى مصر

تحتوى بذرة القطن على ٢٧ ٪ من الزيت تقريباً . وهو على جملة أنواع تختلف باختلاف درجة تفاوته .

أنواع الزيت

(١) الزيت الشتوى : نقى . مقبول المذاق . زيتى اللون . عديم الرائحة . لا تزيد درجة حموضته على ١ ٪ وهو خال من مادة الاستيارين فلا يتجمد فى الشتاء .

(٢) الزيت الصيفى : نقى . مقبول المذاق . زيتى اللون . عديم الرائحة لا تزيد درجة حموضته على ٢ ٪ ويحتوى على مادة الاستيارين أى يتجمد منه جزء فى الشتاء .

(٣) الزيت الانجليزى : أحمر اللون له رائحة نفاذة وهو أقل جودة فى طعمه من النوع السابق . لا تزيد درجة حموضته على ٣ ٪ يحتوى على مادة الاستيارين .

(٤) زيت ناتج من مخلفات الصناعة . ردىء اللون والطعم والرائحة وتزيد درجة حموضته على ٥ ٪ ويستعمل فى صناعة الصابون .

استخراج الزيت

ولاستخراج الزيت تهرس البذرة بواسطة هراسة (مجرشة) أولية ثم تنقل هذه البذرة إلى مطحنة حجرية شبيهة بمطاحن الغلال لتحويلها إلى مسحوق كالدقيق ثم ينقل هذا المسحوق إلى غلايات بخارية لتسخينه فيتحول إلى عجينة قابلة للعصر ثم تبسط هذه العجينة على قماش خاص من وبر الجمال . ثم يوضع بعد ذلك بما فيه تحت مكابس لضغطه فينفصل الزيت عن الكسب فينتج الزيت المطلوب .

تنقية الزيت

يوضع الزيت المستخرج فى أحواض ذات أنابيب يمر داخلها بخار لرفع درجة الحرارة كما ينبغى . وتختبر درجة حموضة الزيت لمعرفة كمية المادة القلوية اللازم إضافتها لمعادلة الأحماض الزائدة على الدرجة المطلوبة . وتستعمل عادة مادة الصودا الصولقية ثم ترفع درجة الحرارة إلى ١١٠ سنتيجراد مع تقليب الزيت ليتبخر الماء الموجود فيه . ثم يمرر الزيت فى مصاف . ولون الزيت الناتج بعد هذه العملية أحمر . وهو الزيت الانجليزى المعروف عند الجمهور باسم زيت القلية .

تبييض الزيت

يوضع الزيت الانجليزى فى أوعية للتسخين . وترفع درجة حرارته الى ٨٥ سنتيجراد . ثم تضاف اليه كمية من مخلوط (تراب الفرن ومسحوق الفحم الحيوانى) ويقلب الزيت ويمرر فى مصاف مختلفة فيخرج منها الزيت خالياً من اللون الأحمر . وتبقى بعد ذلك على قماش المصافى طبقات سميكة متجمدة كفالوذج النشاء إلا أنها داكنة اللون . فتتجمع هذه الطبقات وتوضع فى أوان وتسخن بدرجة ٩٠ سنتيجراد ويمرر عليها غاز ثالث كلورو الاثيلين (غير قابل للاحتراق) فيذيب كل الزيت الموجود فى هذه الطبقات . ثم يمرر غاز ثالث كلورو الاثيلين المذيب للدهن والزيوت فى مكثفات ليتحول الى سائل يستعمل ثانية وثالثة فى استخراج مثل هذا الزيت . والزيت المستخرج من هذه العملية يستعمل فى صناعة الصابون .

ازالة الرائحة النفاذة من الزيت[1]

لازالة رائحة الزيت النفاذة لا بد من ابعاد جميع الزيوت الطيارة الموجودة فيه . ولذا يوضع الزيت فى أوان مجهزة بأنابيب وطلمبات خاصة لتسخين الزيت الى درجة ١٥٠ س . فتتصاعد جميع الزيوت الطيارة ويبقى بعد ذلك زيت عديم الرائحة واللون ، ويسمى بالزيت الصيفى . وهذا الزيت رغم نقاوته وخلوه من الرائحة واللون الأحمر فيه عيب لأنه يحتوى على مادة الاستيارين التى تتجمد عند انخفاض درجة الحرارة . وللتخلص من هذه المادة يمرر الزيت فى مصاف ثم توضع المصافى فى غرف التبريد ليتجمد الاستيارين الموجود فى الزيت حسب انخفاض درجة الحرارة ويبقى على قماش المصافى . ويسمى الزيت الناشىء عن هذه العملية بالزيت الشتوى . أما مادة الاستيارين الناتجة فتستعمل فى صناعة الصابون .

ب — بذرة القطن وزيتها

زيت بذرة القطن أرخص الزيوت المصرية لكثرة هذه البذرة فى مصر ولذا فانه ذائع الاستعمال فى المصابن . إلا أنه صعب التصبين إذ يخرج أنواعاً طرية من الصابون الأحمر الذى يرغم الصناع على مزجه بالزيوت الأخرى بنسب مختلفة .

(١) استقينا المعلومات السابقة من بحث نشره حضرة محمد حلمى ابراهيم سلامه افندى فى مجلة الفلاحة .

أما محصول بذرة القطن المصرى والصادر منه فهو كالآتى : —

بلغ محصول بذرة القطن فى مصر ٤٣٤٢٠٠٠ (أردب) فى سنة ١٩٠٣ و٥٣٧٨٠٠٠ (أردب) فى سنة ١٩١١ و٣٣٣٩٠٠٠ (أردب) فى سنة ١٩٢١ و ٦٠٧٧٠٠٠ (أردب) فى سنة ١٩٢٥ و ٤٧٩٩٠٠٠ (أردب) فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٣

أما مقدار وقيمة الصادر منها فى السنتين الأخيرتين فهو كالآتى :

الصادر : ٢٫٠٢٦٫٤٢٤ أردباً بمبلغ ١٫٢٣٦٫٣٥٨ جنيهاً فى سنة ١٩٣٢

و ٢٫٠١٧٫٦٨٢ » ١٫٠٨٧٫٨٢٥ » ١٩٣٣

بينما كان الوارد والصادر من زيت بذرة القطن كالآتى :

استورد القطر من زيت وزبد بذرة القطن للأكل مقدار ١٧٫١١٢ كيلو جراماً بمبلغ ٤١٠ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

وبلغ مقدار الصادر من زيت بذرة القطن نحو ٨٫٥١٩٫٦٣٧ كيلو جراماً قيمتها ٣١٥٫٠٤٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ . ونحو ١٫٩٦٩٫٣٩٧ كيلو جراماً قيمتها ٦٩٫٩٥٦ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

ج — معاصر زيت بذرة القطن فى مصر

يوجد بالقطر مصانع لعصر بذرة القطن واستخراج الزيت وأهمها :

شركة الملح والصودا بكفر الزيات والاسكندرية — شركة أقطان كفر الزيات بكفر الزيات والاسكندرية — أبو شنب بالاسكندرية — المعامل المتحدة لحلج القطن وعصر الزيوت بميت غمر — مصانع فوتيوس بطنطا — معصرة حضرة صاحب المعالى على الشمسى باشا بالزقازيق .

أما المواد اللزجة (الحامض الدهنى) المتخلفة عن زيت بذرة القطن المعروفة باسم (موسيلاج) فانه يحصل عليها من تنقية زيت بذرة القطن ويستعمل هذا النوع من الزيوت فى صناعة الصابون الزفر ذى اللون الأحمر الذى تهتم به معاصر شركة الملح والصودا بكفر الزيات والاسكندرية وشركة أقطان كفر الزيات والاسكندرية وعماد وأبو شنب بالاسكندرية ومعصرة الزقازيق وميت غمر .

وتحول فى بعض المعاصر كميات صغيرة من زيت بذرة القطن الممزوج بطريقة (Twitchill) بزيت جوز الهندالى جليسرين وأحماض دهنية . ويصدر عادة الجليسرين الخام الى الخارج . أما الأحماض الدهنية فتستعمل فى صناعة الصابون . وبلغ مقدار ماالستورده القطر من الجليسرين نحو ١٢٠٫٠٢٢ كيلو جراماً بمبلغ ٤٫٧٤٢ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ ونحو ١٢٧٫٤٩١ بمبلغ ٤٫٧٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٣

٢ — زيت بذرة الكتان (الحار)

ا — محصول بذرة الكتان والصادر والوارد منها

لايزرع الكتان فى مصر على حدته وغالباً ما يتخلل بعض الزراعات الأخرى كالقطن وتقدر المساحات التى زرعت كتاناً نحو ٥٦٣٩ فداناً فى سنة ١٩٢٠ و٢٣٥٨ فى سنة ١٩٢٤ و٢٥٦٠ فى سنة ١٩٢٨ و٢٥٩٩ فى سنة ١٩٢٥ و ٢٢٦٠ فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢

وصدرت مصر من بذرة الكتان كميات قليلة وهى :

١٫٥٨٥	كيلو جراماً بمبلغ	٣٠	جنيهاً مصرياً فى سنة	١٩٢٥
١١٤	» » »	٣	» » »	١٩٢٨
٥٦٤٫٧٥٠	» » »	٨٫٣٩٤	» » »	١٩٢٩
٦٫١٥٠	» » »	٣٦٠	» » »	١٩٣٢
٤٨٫٧٦٦	» » »	٩٥١	» » »	١٩٣٣

واستوردت من بذرة الكتان مايأتى :

٢١٣٫٢٦٦	كيلو جراماً بمبلغ	٤٫٣٢٤	جنيهاً مصرياً فى سنة	١٩٢٥
٤٣٤٫٠٠٥	» » »	٨٫٨١٨	» » »	١٩٢٨
٣١٦٫٩٦١	» » »	٨٫٣٠٨	» » »	١٩٢٩
١٩٥٫٥٣٢	» » »	٢٫٨٢٢	» » »	١٩٣٢
١٥١٫٤٥٢	» » »	٢٫٠٨٧	» » »	١٩٣٣

ولا ترجع زيادة الوارد من هذه البذرة الى عناية الصناعات باستخدام زيت بذرة الكتان فى أعمالها بل الى اهتمام بنك مصر بالحصول على كميات وافرة من الكتان لتموين شركته بما يلزمها منه لغزله ونسجه . وبذرة الكتان تحتوى على

٠٢٥/٠ من الزيت . وهى تستعمل بكثرة فى أوروبا لصنع الصابون الرخو لكنها لاتستعمل فى المصابن المصرية .

ب — انتاج زيت بذرة الكتان فى مصر

أما مقـــدار ما يستخرج من زيت بذرة الكتان (الزيت الحار) فقليل لا يذكر ويتولى استخراجه أصحاب معاصر زيت السمسم . ويستهلك هـذا الزيت محلياً فى الغذاء والبويات وليست مصر فى غنى عن هذا الزيت بل انها فى شدة الحاجة اليه بدليل ما استوردته منه :

٢ر٢٩٤ر٥٤٥ كيلو جراما بمبلغ ٨١ر١١١ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٨

٢ر١٢٨ر٧٧٣ » » ٧٥ر٩٤٦ » » ١٩٢٩

واستوردت من الزيت الحار وزيت بذرة الكتان لاستعماله فى الغذاء نحو :

٣٧٩ر١٢٥ كيلو جراما بمبلغ ٦ر٢٥٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٢

٦٥٧ر٧٣٨ » » ١١ر٥٤٨ » » ١٩٣٣

ويستعمل زيت بذرة الكتان بصفة خاصة فى صناعات البويات والمشمع وحبر الطباعة والكاوتشوك (المطاط) والصابون الرخو وفى الأدوية والغذاء .

ومعاصر بذرة الكتان المعروفة فى القطر هى :

معاصر القاهرة

معصرة محمود صابر بباب الحصر — معصرة محمـــد فضه بباب الشعرية — عوض الله جرجس بالسد البرانى بالسيدة — سامى يوسف المجبر بالقللى — محمد بدوى البندق بالناصرية — حسين هلال ببولاق — عبدالجابر ابراهيم بالفوطية — عرفه حسين ببولاق — القس ابراهيم باسليوس بالقبيسى — زكى جرجس بالحسينية — يحي باطا بشارع البيومى بالحسينية .

معاصر طنطا

معصرة محمد عوارة بدرب الأثر — محمد الخطيب بشارع الحامولى .

ولا يعرف بالاسكندرية معاصر تذكر حتى الآن لعصر بذرة الكتان .

٣ — زيت السمسم (السيرج)

ا — طرق عصر السمسم فى مصر [١]

يستهلك زيت السمسم فى مصر بكثرة . وهو يستخرج حتى الآن فى أكثر المعاصر بطريقة الضغط بالأقدام ولما كانت هذه الطريقة غير صحية ، لا يقبلها الذوق السليم أصدرت مصلحة الصحة تعليمات للقضاء عليها فى أقرب وقت . والسمسم على أنواع مختلفة منها السمسم المصرى البلدى الأبيض والأحمر والسودانى الأبيض .

وتتلخص طريقة العصر بالأقدام فى أن ينقع السمسم فى الماء مدة ساعتين أو ثلاثة ثم يصفى ويعالج بالماء المشبع بالملح ليرسب ما كان عالقاً به من الأقذار ويطفو السمسم على سطح الماء وعندئذ يؤخذ بالمناخل لغسله مرات عدة لازالة ما بقى عليه من الملح . ثم يحمص بعد ذلك فى أفران كأفران المخابز لمدة تتراوح بين أربع وست ساعات ثم يغربل السمسم ويطحن بعد ذلك فى مطاحن الدقيق القديمة .

وينتج من عملية الطحن (الطحينة) وهى مادة زيتية سائلة تباع كما هى للاستهلاك أو تستخدم لاستخراج زيت السمسم (السيرج) وتختلف نسبة الزيت فيها بين ٥٠و٦١ ٪.

ولاستخراج الزيت توضع الطحينة الناتجة من أردب (١٢٠ الى ١٢٥ ك) فى حفرة فى الأرض ثم ينزل إليها العامل بأرجله التى تنغمس فى الطحينة الى منتصف الفخذين تقريباً . ثم يحرك العامل الطحينة ويهرسها بقدميه وفى أثناء هذه العملية يضاف تدريجاً اليها أربعة كيلو جرامات من الملح مذابة فى أربعين لتراً من الماء تقريباً فينفصل السائلان الى زيت ومواد صلبة وهى التى كانت موجودة فى الطحينة بعد أن تتحد هذه الأخيرة بمحلول الملح . والزيت الناتج يكون صافياً ويعبأ فى الصفائح .

ويلى ذلك عملية الكشكول التى تتلخص فى أن يوضع إناء من الفخار فى الوسط على سطح الكسب ثم يعجن هذا الأخير بالأقدام بطريقة تجعل الزيت الناتج يسيل الى الكشكول ويجمع فيه .

وتستغرق هذه العملية الأخيرة نحو ثلاث ساعات ويضاف الناتج من الزيت

---

(١) ملخص بحث حضرة الدكتور ارنست فيلمان — خبير الصناعات الكيماوية بمصلحة التجارة والصناعة — نشر فى صحيفة التجارة والصناعة — السنة العاشرة — ١٩٣٤ عن السيرج .

الصافى الى الزيت الناتج من العملية الأولى وبعد ذلك يمسك العامل بواسطة أصابع الأرجل قطعة من الخرق القطنية ويضغطها على الكسبة حتى تتشبع بالزيت ثم يعصرها بيده فى وعاء خاص ويستمر على هذه الحال حتى ينضب الزيت ، وبهذه الطريقة يستخرج كمية قليلة نسبياً من الزيت العكر يضاف عادة الى كمية أخرى من الطحينة المعدة لاستخراج الزيت منها لتنقيته . والكسب هو ما بقى من الطحينة بعد عملية استخراج الزيت ويحتوى بعد تجفيفه على نحو ١٨ ٪ من الزيت ويباع كغذاء للماشية كما يباع بكميات صغيرة كمادة غذائية للاستهلاك .

ومن خواص الزيت الناتج بهذه الطريقة أنه رائق اللون قليل الحموضة ذو رائحة خاصة ناتجة عن التحميص .

وهناك طرق أخرى لعصر السمسم يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هى :

١ — مزج الطحينة بمحلول الملح ومعالجة الخليط بالطرق الميكانيكية على البارد .

٢ — تسخين الطحينة مع محلول الملح .

٣ — عصر الحبوب المحمصة رأساً بواسطة المكابس (المعاصر) .

ويستعمل لهذه الطرق آلات مختلفة لأصحابها وهم : —

١ — سماحة : وهى عبارة عن طاحونة من النوع المعروف بحجر الجنب تتكون من حجرين (اسطوانيين) يدوران فى وعاء مبطن بالحديد . والآلة الحديثة مجهزة بقناة صغيرة متصلة بجانب الوعاء الخارجى وفى نهايتها صنبور لتصفية الزيت الناتج .

٢ — ابراهيم احمد بدر بالمنصورة : وهى تتكون من وعاء حديدى معد لوضع المادة الخامة أو الطحينة . فتوضع الطحينة المستخرجة من أردب السمسم فى هذا الوعاء مع إضافة كمية من محلول الملح الذى تتطلبه تدريجاً فيتكاثف الخليط ثم يصفى جزء عظيم من الزيت بالمصفاة والقناة الموجودتين فى وسط الوعاء . ثم تدار الآلة مرة أخرى فينخفض الكسب إلى داخل الوعاء بعد سحب الزيت . وأخيراً يعبأ هذا الكسب فى زكائب من الصوف ويعصر فى معصرة لاستخراج الزيت (العكر) .

ويقال إن بدر افندى اخترع آلة جديدة أخرى لها نفس المقدرة على الانتاج وإنما يمكن إدارتها وتشغيلها باليد .

٣ — مصطفى فهمى : يستعمل هذه الآلة مصنع زيت السيرج لصاحبه سامى افندى برسوم بالقاهرة . وهى معدة لتشغيل مزيج الطحينة ومحلول الملح على البارد . وطريقة معالجة الطحينة لهذه الآلة تمر على ثلاثة أدوار مختلفة .

٤ — على فهيم : لم تخرج هذه الآلة عن دور التجربة لنموذج مصغر لها . وهى تتكون من مخروطين مقلوبين يدوران حول محورهما داخل وعاء بالقرب من جوانبها . كما أنهما يدوران فى الوقت نفسه حول مخروط ثالث مثبت بينهما فى وسط الوعاء وتوجد فى أرضية الوعاء صمامات لتصفية الزيت .

٥ — طريقة بشارة جمال بطنطا : تتوقف الطرق السابقة على معالجة الطحينة بمحلول الملح على البارد بينما يستخرج السيرج فى تركيا وسوريا بتسخين الطحينة مع محلول الملح ثم عصر المزيج الناتج بعد ذلك بمعصرة من ذات البريمة ويتبع بشارة افندى جمال الطريقة الأخيرة .

وهناك طرق عصر السمسم رأساً بالمكابس وهى على ثلاثة أقسام :

١ — المعاصر المفتوحة كالمعاصر الانجليزية والأمريكية .

٢ — « القفصية .

٣ — « الاتوماتيكية .

ولا تصلح المعاصر المفتوحة لاستخراج الزيت من السمسم المحمص واذا طحن السمسم المحمص رأساً فان الطحينة الناتجة تكون غير صالحة للعصر . على أن صناع الآلات (المعاصر) يقولون أنه يمكن عصر السمسم المحمص بالمعاصر القفصية دون سحقه . ويطحن بعد ذلك الكسب الناتج ويعالج بالبخار ويعصر للمرة الثانية . وتوجد معصرة من هذا النوع معدة لاستخراج الزيت من السمسم غير المحمص بعزبة سرهنك بالقرب من ميت بره . وقد كانت نسبة الزيت الموجود فى الكسب المجفف الناتج من المعصرة الثانية حوالى ٢٠ ٪ .

ويمكن استخدام المعصرة الاتوماتيكية لهذا الغرض وهى آلة ذات حركة مستمرة . تمر فيها المواد الخاصة من وعاء معد لتسخينها الى فراغ خاص فيه بضغط مسمار موضوع وضعاً أفقياً على هذه المواد فيخرج الزيت والكسب من مجرى خاص لكل منهما . ولا بد من ترشيح الزيت الذى يعصر بهذه الطريقة .

ب — محصول السمسم فى مصر والصادر والوارد منه

ونضيف الى ما تقدم أن المساحة المزروعة سمسما فى القطر كانت ١١٤٢٧ فداناً فى سنة ١٩٢٠ و ١٠٤١٤ فداناً فى سنة ١٩٢٤ و ١٢٧٠٣ فى سنة ١٩٢٨ و ١٤٤٤٤ فى سنة ١٩٣١/٣٠ و ١٧١١٩ فى سنة ١٩٣١/٣١ .

واستورد القطر من السمسم ١٢٧ر٣٢٥ كيلوجراماً بمبلغ ١٦٨ر٤ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٥٧٧ر٨٥١ر٤ بمبلغ ٦٧٤ر٥٧ فى سنة ١٩٣٣ وصدر من السمسم ١٥٠ر٦ كيلو جراماً بمبلغ ٣٦٠ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٧٦٦ر٤٨ بمبلغ ٩٥١ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ ثم استورد من السيرج (زيت السمسم) للأكل ٨٢٦ كيلو جراماً بمبلغ ٦٦ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٧٨ بمبلغ ٣ فى سنة ١٩٣٣ وصدر من الطحينة ٢١٦ر٨٦ كيلو جراماً بمبلغ ٤٥٧ر٢ فى سنة ١٩٣٢ و ٩٥١ر٦٩ بمبلغ ٩٣٥ر١ فى سنة ١٩٣٣ .

٤ — زيت الزيتون

ا — الزيتون فى مصر

زيت الزيتون من أجود الزيوت وأطيبها للغذاء ويعرف باسم الزيت الطيب . وزراعة الزيتون فى مصر لاتذكر لقلة مساحتها ولكن لما ثبت أخيراً لوزارة الزراعة أهمية هذا النوع من المزروعات أخذ قسم البساتين يقوم بعمليات تجارب فى برج العرب بمريوط فصارت الوزارة تشجع زرع الزيتون وبدأت المساحات المخصصة لهذه الزراعة تزداد شيئاً فشيئاً وربما انتشرت قريباً فى مريوط وسينا والمناطق الصحراوية الغربية من الدلتا والواحات ، ولم تنحصر عناية قسم البساتين فى زرع الزيتون بل ويهتم بعصره . فأنشأ مصنعاً نموذجياً لارشاد أصحاب معاصر الزيوت الى أحدث الطرق .

والطريقة المتبعة الآن فى مصر لعصر الزيتون هى أن يسحق الزيتون فى المطحنة حتى يصير أقراصاً ثم توضع الأقراص فى سلال خاصة بعد إضافة الكمية اللازمة من الماء اليها وتمرر فى المعصرة . وانتاج هذه المعاصر من زيت الزيتون ضئيل بنسبة قلة الزيتون نفسه .

وزيت الزيتون أجود الزيوت لصناعة الصابون . والجيد منه ينتج صابونا أبيضاً . والزيت الذى يليه فى الجودة هو الذى ينتج صابونا مائلا الى الاصفرار والزيت المصنوع من زيت السلفور ينتج صابوناً أخضرا اذا كان من الزيت الطبيعى أو أبيضا مائلا الى الاصفرار اذا كان من الزيت المبيض وصابونه جاف صلب ذو رائحة مقبولة . وقوة تأثيره فى الغسيل جيدة لأنه يذوب فى الماء بسهولة وله رغوة

ثابتة . ويستعمل زيت الزيتون بمفرده وأحياناً يخلط بزيت بذرة القطن لانتاج أصناف من الصابون تشابه الصابون النابلسى الفلسطينى . وقد يخلط بزيوت نباتية أخرى كزيت جوز الهند وزيت النخيل وذلك لاستخدامه فى صناعة الصابون .

وزيت الزيتون على أنواع أهمها : زيت الزيتون النقى وهو أنقى الأنواع ويستعمل فى انتاج أجود أصناف الصابون كما هو الحال فى مصابن نابلس ويافا . أما زيت السلفور فهو الناتج بعد العصرة الأولى اذ تعالج الكسب الباقية بواسطة سلفور الكاربون لانتاج هذا الصنف . وهو أخضر اللون واذا أريد الحصول على زيت السلفور العديم اللون فيضاف الى زيت السلفور مواد كيماوية لازالة اللون الأخضر .

ويستورد زيت الزيتون من سوريا وفلسطين واليونان وتركيا وايطاليا وفرنسا وغيرها . وبلغ مقدار ما استورده القطر من زيت الزيتون اللازم للغذاء نحو ١٫٣١٢٫١١٨ كيلو جراماً بمبلغ ٦٨٫٧٩٧ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ ونحو ١٫٢٦٩٫١٩٨ بمبلغ ٥٥٫٠٠٥ فى سنة ١٩٣٣ أما الوارد منه لصناعة الصابون فكان ٢٫١٥٧٫٠٢٦ كيلو جراماً بمبلغ ٥٥٫٦٥٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ ولم يستورد منه شىء فى سنة ١٩٣٢ .

ب — الزيتون وعصره فى واحة سيوه

إن ما شاهدته شخصياً فى واحة سيوه عن الزيتون وعصره لجدير بالذكر (١) ويقدر الموجود بواحة سيوه من شجر الزيتون بثلاثين أو أربعين ألف شجرة يتراوح محصول الشجرة بين ١٦ و ٤٠ أقة ولو أن بعضهم يذهب فى المبالغة إلى الاعتقاد بأن فى امكان الشجرة المعتنى بها عناية تامة انتاج ١٠٠ أو ١٥٠ أقة من الزيتون . والزيتون الموجود بالواحة على أنواع أهمها : الزيتون الحلو (طبقن) والحامض والملوكى والمراجى . والنوع الأول أجودها وأكثرها زيتاً . ومن الضرورى ملاحظة أن شجر الزيتون يعطى محصولا سنة دون الأخرى . ويبتدىء موسم الزيتون فى يناير وينتهى فى فبراير . والزيتون من جهة نوعه رديء لا يذكر بالنسبة للقليل الموجود فى مصر وأهمه النوع المعروف باسم التفاحى والبلدى والعجيزى والشامى وأجودها الشملالى الذى استحضرته وزارة الزراعة من سفاقس بتونس إذ يقال إنه يعطى زيتاً نقياً بنسبة ٣٠ ٪ بينما يعطى زيتون سيوه ١٠ ٪ .

(١) واحة سيوه للدكتور حسين على الرفاعى صحيفة ٥٣ و ٥٨ طبعة سنة ١٩٣٢

وادخلت معاصر الزيتون بواحة سيوه فى القرن الخامس عشر بفضل أحد المصريين الذين رحلوا اليها . وقيل انه بعد إقامته فيها مدة قصيرة غادرها إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج واستحضر معه عند عودته بعض البربر والعرب واستخدمهم فى انشاء معصرة للزيت . ومن هـذا الوقت اشتغل أهل الواحة باستخراج زيت الزيتون . وتعتبر هذه الصناعة أهم صناعات الواحة وبها ٢٢ معصرة منها ١٠ فى سيوه الغربية و ٨ فى سيوه الشرقية و٢ فى أغورمى وواحدة فى كفر الزيتون ويملكها السادة السنوسية ولكنها كفت عن الانتاج . وأكبر معاصر الواحة (لغاية سنة ١٩٢٩) معصرة الشيخ يس احمد الذى ندبته الحكومة المصرية لعرض طريقته الخاصة بعصر الزيتون فى المعرض الزراعى الصناعى الذى أقيم فى سنة ١٩٢٦ ويعصر الزيتون فى هذه المعصرة كالآتى :

يجفف الزيتون بحرارة الشمس ثم يوضع فى حوض (الهراسة) وهو قطعة كبيرة من الحجر المجوف كالوعاء مسلطة عليه قطعة كبيرة من الحجر مستديرة الشكل تخترقها عصاة غليظة ليستند عليها الحيوان أو العامل حين يدفعها إلى الأمام لادارتها فتمر على الزيتون فتهرسه ويضاف إلى الزيتون أثناء عملية الهرس قليل من الماء . ومتى انتهت هذه العملية يوضع الزيتون المهروس فى قطع مربعة من صوف الماعز التى توضع ثلاثة أو أربعة منها بعضها فوق بعض تحت كباسة يضغط عليها العامل فيسيل الزيت من هـذه اللفافات فى حوض من حجر موضوع فى قاع الكباسة ثم يصب فى صفيحة موجودة فى حفرة تحت حوض المكبس . وقد يباع هذا الزيت بمجرد عصره أو بعد مدة حتى يرسب ما ترك فيه من بقايا الزيتون وغيرها .

٥ — زيت الخروع

لاتقتصر فوائد شجر الخروع على تغذية دود الحرير الذى ينتج الصنف المعروف باسم (حرير أيرى) (١) بل ان له مزايا أخرى منها استخراج الزيت اللازم لادارة محركات الطائرات الجوية وقد أصبحت مصر مركزاً هاماً للمواصلات الجوية . ويستعمل هـذا الزيت فى أعمال السيارات والتشحيم وتليين الجلود وإنتاج المشمع والصابون الأبيض الشفاف الذى يباع أحياناً باسم صابون الجليسرين . ويستخدم هذا الزيت فى أوروبا كمادة خام لانتاج الزيت التركى الأحمر اللازم لأعمال النسج .

(١) أنظر الفصل الثانى من هذا الكتاب (الحرير)

هذا عدا الكميات الوافرة التى تستهلك من زيت الخروع كدواء . وقد أنشىء أخيراً بالاسكندرية معصرة مجهزة بأحدث الآلات لانتاج هذا النوع من الزيوت المصرية ويتراوح ثمن الطن من بذر الخروع حسب نوعه بين ١٨ و ٢٠ جنيهاً مصرياً وقد يرتفع من ٣٠ إلى ٣٥ جنيهاً مصرياً . ويباع زيت الخروع بأسعار مختلفة تبعاً لطريقة عصره ونقاوته . فالنوع الطبى يباع الطن الواحد منه بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ جنيهاً . أما ما يستعمل فى صناعة الصابون والجليسرين وتزييت الآلات فأقل ثمناً من النوع المتقدم . ويقال أن المساحة المزروعة بشجر الخروع فى مصر لاتزيد الآن على ٧١٤ فدانا يخص مديرية أسوان منها ١٢٨ فداناً و ٤٠ فداناً فى الشرقية و ٣٢ فى البحيرة و ٥ فى الفيوم و ٤ فى كل من مديريتى بنى سويف والغربية . ولا يقدم أصحاب الأملاك على زرع هذا الصنف لصعوبة تصريف المحصول فى الوقت الحاضر . وتعطى بذور الخروع من الزيت مايتراوح بين ١٢ و ٤٥ ٪ .

أما أكثرها زيتاً فهى أشجار الخروع الافريقية والهندية .

وقد استوردت مصر من زيت الخروع فى سنوات مختلفة مايأتى :

السنوات	المقدار	الثمن
	كيلوجرام	جنيه
١٩٢١	٣٦٠٠١٩	٢١٢٥٧
١٩٢٥	٤٩٣٢٠٧	٣٣٠٨٨
١٩٢٩	٤٩٣٢٨٤	١٧٣٤١
١٩٣٣	٦٥٢٢٢٧	١٩٨٤٧

٦ — زيت الفول السودانى

يستخرج الزيت من الفول السودانى الذى يحتوى على مابين ٤٢ و ٥٠ ٪ من الزيت . وهو كثير الاستعمال فى صناعة الصابون حيث يخلط بزيت بذرة القطن أو بزيوت أخرى ولكن لايستعمل هذا الزيت فى المصابن المصرية الا قليلا .

ويزرع الفول السودانى بمصر فى مساحات مختلفة ففى سنة ١٩٣٠ و ١٩٣١ خصص له ٢١٫٣٣٨ فداناً وفى سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ خصص له ٣١٫٠٧٥ فداناً .

وصدر القطر من هذا الفول ٦٢ر٦٠٢ كيلوجراماً بمبلغ ١ر١٨١ جنيهاً مصريا فى سنة ١٩٣٢ و ٤٨ر٢٥٠ بمبلغ ٨٠٨ فى سنة ١٩٣٣

واستورد القطر من هذا الفول ٥٤٥ر٠٠٧ كيلو جراماً بمبلغ ٧ر٥١٠ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٤٤١ر٧٤١ بمبلغ ٦ر١٥٧ فى سنة ١٩٣٣ .

وبلغ مقدار الزيت الوارد منه فى سنة ١٩٣٣ لصناعة الصابون ٢٩٣ر٦٢٧ كيلو جراماً بمبلغ ٥ر٢٣٨ جنيهاً مصرياً . وبلغ مااستورده القطر من زيت الفول السودانى للأغذية ٢٠ر٤٢٣ كيلو جراماً بمبلغ ٧٦٩ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و١٧ر٦٤٧ بمبلغ ٥٧٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

٧ — زيت جوز الهند

يستخرج هذا الزيت من جوز الهند . ويحتوى الجوز المجفف على ٦٠ أو ٧٠ ٪ من الزيت ويستعمل بمصر فى صناعة الصابون على الطريقة الباردة والساخنة وصابونه صلب أبيض اللون غير شفاف ذو رائحة حادة ، وتستخدم بعض المصابن المصرية هذا الزيت فى صنع صابون (العفريتة) وهو أردأ أنواع الصابون كما أنه مضر بالصحة والملابس ، ويعد مثالا لأقصى درجات الغش فى صناعة هذا الصنف . ولا تنتج مصر شيئاً من جوز الهند لأن أشجاره لا تنمو فيها . ويستورد زيت جوز الهند من جزيرة سيلان ويزاحم هذا الصنف زيت (جاوا) فى مصر وقد شرع تجار هذا الزيت بجاوا فى بناء خزانات كبيرة ببور سعيد كخزانات البترول لتخزين كميات كبيرة منه حتى يمكن تخفيض أسعاره نحو ١٥ ٪ من الثمن الذى يباع به الآن .

واستورد القطر من زيت جوز الهند اللازم لصناعة الصابون ٧ر٧١٩ر٦٧٨ كيلوجراما بمبلغ ١٣٥ر٥٨٦ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٣ و ٧ر٩٥٩ر٢٧١ بمبلغ ١٧٥ر٩٠٨ فى سنة ١٩٣٢ .

واستورد من زيت جوز الهند اللازم للغذاء ١ر٨٦٤ر٢٤٧ كيلو جراما بمبلغ ٤٠ر٤٠٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٣ .

٨ — زيت النخيل

يستخرج هذا الصنف من الثمر الذى حول نوى البلح الزيتى (النخل الزيتى) وهو نوع من النخل الذى ينمو بكثرة على سواحل افريقا الغربيـة وأمريكا الجنوبيـة ويباع فى أسواق ليفربول وروتردام وأنفرس . وفى هذه البـلاد ينقى ويبيض هذا الزيت لأنه يصلها على حالته الطبيعية تقريباً . ولونه أحمر برتقالى ثابت دهنى ، حلو المذاق ذو رائحة زكية كرائحة البنفسج . ويعـد الصابون المصنوع من هـذا الزيت من أجود الأنواع . وهو لا يذوب فى المـاء بسهولة ورغوته جيـدة لا تفسد . وله قوة عظيمة فى الغسيل . ولا ينمو نخيل البلح الزيتى فى مصر

واستورد القطر من زيت النخيـل لادخاله فى صـناعة الصابون ٥٠٥ر٥١٤ كيلو جراما بمبلغ ٨ر٤٥١ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٣ ولم يستورد شىء منـه فى سنة ١٩٣٢ ثم استورد من هذا الزيت للغذاء ٣ر٦٥٤ كيلوجراما بمبلغ ١١٤ جنيها فى سنة ١٩٣٣ ولم يستورد منه شىء فى سنة ١٩٣٢ .

٩ — زيت الزعفران والخس والسلجم والقرطم

يعرف الزيت المستخرج من نبات الزعفران باسم (الزيت الحلو) وتسحق حبوبه بواسطة رحاية ثم تمرر بمنخل لفصل الحبوب عن القشر ثم توضع فى المطحنة وتمزج بالماء وتدار حتى يرى الزيت طافياً على الماء . والمادة المتخلفة من هذه العملية تسمى (البقمة) وهى تباع كغذاء للحيوانات أو وقود .

وهناك زيوت أخرى مختلفة مثل زيت الخس والسلجم والقرطم وكلها قليلة الوجود فى الأعمال الصناعية المصرية . واستورد القطر ٥ر٩٤٢ كيلوجراما بمبلغ ١٧٠ جنيهاً مصرياً سنة ١٩٣٢ و ١٠ر١٥٤ كيلوجراما بمبلغ ٢٥٧ جنيهاً فى سنة ١٩٣٣ من زيت السلجم اللازم للغذاء ثم استورد من الزيوت النباتية الأخرى اللازمة لصناعة الصابون ٧ر٩٥٩ر٢٧١ كيلوجراماً بمبلغ ١٧٥ر٩٠٨ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ١٠ر٩٩٨ر٦٨٩ بمبلغ ٢١٠ر٢٧٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

١٠ — زيت حب العزيز

يزرع حب العزيز فى المناطق الحارة والمعتدلة . فهو يزرع فى مصر والجزائر وله أهمية كبرى فى أسبانيا حيث يستخرج منه شراب منعش وله قيمة غذائية عظيمة . وهـذه الحبوب تستهلك مباشرة كالفول السودانى والحمص . وتحتوى على كميات من السكر والنشاء والزيت فضلا عن الكسب والعناصر التى تؤدى إلى (السمنة) وتعين على تغذية الدواجن والخنازير تغذية حسنة وتستخدم أحياناً هذه الحبوب فى صنع نوع خاص من الخبز والكعك معروف فى أسبانيا .

أما زيت حب العزيز فيستعمل فى الأدوية وصناعة الروائح العطرية والصابون الجيد كما أنه يستعمل فى تنظيف الحيوانات والألياف النباتية وتزييت الصوف وتليين الجلود وحفظ المواد الغذائية . وبعد فصل المرجرين من هـذا الزيت يمكن استعماله لتشحيم الساعات والآلات الدقيقة وهو صالح لاعداد ملينات البوتاسا والصودا .

١١ — زيت السمك

يستخرج زيت السمك من شحم الأسماك أو من الزيت الموجود حول كبد الحيتان . وهو يستعمل كثيراً فى صناعة الصابون المنزلى باضافة بعض الزيوت العطرية إليه . ثم تضاف إليه القلفونية لانتاج الصابون الرخو . وهو قليل الاستعمال فى صناعة الصابون بمصر لعدم وجود صناعة استخراج هـذا الصنف من الزيوت بها . واستورد القطر من زيوت الأسماك وشحمها ٨٧٣ر٩٨٠ كيلوجراماً بمبلغ ١٥ر٣٧٨ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٢ر٤٣٠ر١١٥ بمبلغ ٤٠ر٩٨٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

١٢ — الزيوت الطيارة (الروائح العطرية)

الزيوت الطيارة هى المستخرجة من النباتات والحيوانات وبعض التراكيب الكيماوية والسهلة التطاير وقد تكون سائلة وتسمى (الطيارة) أو لزجة وتسمى (بلسما) أو صلبة وتسمى (راتنجية) . وبحثنا الآن محصور فى الزيوت الطيارة ذات الرائحة العطرية التى تستخدم فى استخراج الروائح العطرية . وتختلف أنواع هذه الزيوت باختلاف النباتات والزهور والحيوانات المستخرجة منها . ولم تنتشر

هذه الصناعة فى مصر على طريقتها الحديثة الا منذ عهد قريب ولو أن قدماء المصريين كانوا يعرفون عنها شيئا كثيراً كما دلت على ذلك آثارهم . أما المنتشر منها الآن فهو استخراج ماء الورد والزهر والفلية وما شابه هذه الأنواع وأخيراً قام البعض باستخراج العطور من الياسمين والفتنة وتحضيرها دون تنقية .

وتوجد الزيوت فى الأوراق كالنعناع أو الزهر كالياسمين أو قشر الثمار كالنارج والبرتقال والليمون أو فى القشور كالقرفة أو فى الخشب كالصندل أو فى البذور كاليانسون أو فى الجذور أو فى دهن بعض الحيوانات كالعنبر .

وهناك طرق لاستخراج العطور منها : —

(١) طريقة العصر (بالهرس أو الضغط) .

(٢) التقطير (بالتسخين أو البخار) .

(٣) وطريقة الاستخلاص بالدهون الحيوانية هى عبارة عن استخدام خواص الدهون الحيوانية لتسهيل امتصاص الروائح العطرية من الزهور التى تشمل القليل من العطور كالنرجس وتستعمل لهذا الغرض الدهون الحيوانية النقية للحصول على عطور نقية .. أما الدهون غير النقية فتحتوى على مواد عديدة تعطى العطور رائحة غير مقبولة وتسهل تخمرها .

(٤) وطريقة الاستخلاص بالمواد المذيبة الطيارة هى عبارة عن استخدام بعض المواد المذيبة الطيارة لاستخلاص العطور من الزهور المختلفة وأهم المواد المستعملة لهذا الغرض هى أثير البترول وثانى سولفيد الكربون والأتسبتون والكحول والبنزين والقلول والأثير العادى .

وقد بلغت قيمة ما استورده القطر من الزيوت الطيارة والمواد العطرية ١٠٧٫٥٣٩ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و١١٩٫١٦٧ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣

ويتضح مما تقدم شرحه أن أمام مصر مجالا واسعاً للعمل والانتاج المفيد فى استخراج الزيوت ولا يحتاج ذلك الا الى قوة العزيمة ولا سيما أن جميع عناصر هذه الصناعات من مال وعمال ومواد أولية موجودة فى مصر وافرة .

١٠ — صناعة المكرونة

المكرونة مادة غذائية هامة كثيرة الاستعمال بين الأوساط الأجنبية خصوصاً الايطالية منها فأخذها المصريون عنهم واهتموا بصنعها فانتشرت فى المدن وفى كثير

من القرى . ولذا عنى بانتاجها أصحاب المصانع لأنها من الصناعات التى لا تحتاج إلى عناء كبير ولا إلى خبرة فنية فائقة . وخاماتها الأساسية الدقيق وإنما لا تستعمل هذه المصانع الدقيق البلدى لعدم صلاحيته لاعطاء عجينة المكرونة اللون المطلوب ولأنها أقل تماسكا من عجينة الدقيق الأفرنجى . والجدول الآتى يوضح لنا التحاليل الخاصة بأنواع الدقيق :—

المـــواد	دقيق استرالى	دقيق أمريكى	دقيق بلدى	سميـد
رماد	٥٥ ٪	٣٩ ٪	١ر٠٠ ٪	٧٩ ٪
أزوت	١ر٥٦ ٪	٢ر١٢ ٪	١ر٣٦ ٪	٢ر٠٤ ٪
مادة غروية مغذية رطبة	٣١ر٩٠ ٪	٥١ر٤٠ ٪	٠٢٤ر٩٠ ٪	—
مادة غروية مغذية جافة	٩ر٦٠ ٪	١٦ر٢٠ ٪	٧ر٣٠ ٪	—

فيتبين مما سبق أن المادة الغروية المغذية الموجودة بالحبوب قليلة فى الدقيق البلدى بالنسبة للاسترالى والأمريكى .

ولو أن أصحاب المصانع المصرية يبذلون جهدهم فى رفع مستوى هذه الصناعة إلا أن الرأى السائد بين المستهلكين لا يزال يفضل الأصناف الأجنبية وإنما الأمل عظيم فى ان المصانع ستتغلب على هذه العقبات بفضل مثابرتهم على العمل بكل جد ونشاط

والمصانع الهامة بالقطر هى :—

فى القاهرة :— مصنع ابو الهول بالزيتون ومصنع سان جورج بالسكاكينى ومصنع كاراندانيس ببين الصورين .

وفى الاسكندرية :— مصانع كزولا وانطونيو وبدوى وصوصا وملخرينو وفلكوس .

ولقد بلغ ما أنتجته هذه المصانع فى سنة ١٩٣١ نحو ثلاثة ملايين أقة بينما استوردت نحو مليون ونصف مليون أقة من المكرونة . فيكون مقدار ما استهلكه القطر فى هذه السنة هو أربعة ملايين ونصف مليون أقة .

وهذه المصانع المصرية لا تنتج كل ما يمكنها إنتاجه بل تنتج أقل من مقطوعيتها إذ تنتج فى الصيف نحو ٤٠ ٪ من مقطوعيتها وفى الشتاء نحو ٦٠ ٪

أما ما استورده القطر من المكرونة فى سنوات مختلفة فهو كالآتى : —

السنة	الكمية بالكيلوجرام	القيمة بالجنيه
١٩١٩	١٠١٥٠	٦٧٨
١٩٢٢	٥٧١٨٨٢	٢٠٨١٩
١٩٢٨	١٧٥٨٩٢٣	٥٠٢٠٧
١٩٣١	١٤١٨٦٩٨	٣١٦١٠

الفصل الخامس

الصناعات غير الغذائية الهامة فى مصر

---

١ — صناعة السجاير

ا — نشأة التدخين

كان التدخين منتشراً فى كثير من أجزاء أمريكا بين هنودها الحمر الأصليين. وقيل أن (كرستوف كولومب) لما وصل الى (سان سلفادور) فى أكتوبر سنة ١٤٩٢ كلف بعض رفقائه استطلاع أمور هذه الأرض الجديدة. فلاحظوا أن الكثير من أهلها رجالا ونساءاً يمسكون بين أصابعهم لفائف من أوراق نباتية. يشعلون النار فى أحد طرفيها ويضعون الطرف الآخر فى الفم ثم يخرجون فى الهواء الدخان من أفواههم تارة ومن أنوفهم تارة أخرى وكان يظهر عليهم علامات الارتياح الممزوجة بشىء من اللذة عند إشعال هذه الأوراق الملفوفة بعضها حول بعض.

وربما كانت هذه الطوائف أول من استعمل ما ندعوه الآن بالسيجار (Cigares). وسواء كان هذا النوع هو السيجار أو هو المشهور بيننا بالسجاير فهذا البحث كان لا يشغلهم لا قليلا ولا كثيراً لأنهم كانوا يدخنون للتدخين على أى شكل كان وبأى طريقة تمكنهم من الانتفاع بهذه الأوراق المسلية لهم فى أوقات فراغهم حسب اعتقاد البعض والمشجعة على العمل حسب ظن البعض الآخر. وللناس فيما يعشقون مذاهب.

فالتدخين لا هو بالغذاء ولا بالشراب وإنما هو باب خاص من أبواب اللذة والاستمتاع برائحة ما يتصاعد فى الهواء من هذا الدخان. وهذا نوع من أنواع التمتع البرىء المصرح به قانوناً واجتماعاً بخلاف ما يتعاطاه بعض الأفراد من النباتات وغير النباتات القابلة للتدخين أو الاستنشاق الذى حرمه الشرع وقوانين الاجتماع لما فى استعمالها من أثر شديد على صحة الأفراد فتجعلهم يخرجون عن عالم العمل الى عالم الكسل والخمول والمرض عند ما تتمكن هذه المواد السامة القتالة من عقولهم فتذهب بها الى حيث لا رجعة ولا شفاء. وقيل أن أهالى جزر (هايتى) كانوا

يطلقون على نبات التدخين المسموح باستعماله اسم (Tobacos) . وقبل إن الاسبانيين أسموه بهذا الاسم أيضاً لأنهم عرفوه فى جزيرة (Tobago) إحدى جزر الأنتيل (Les Antilles) الواقعة بجوار أمريكا الوسطى . ويقول بعضهم أنما سمى هذا النبات بهذا الاسم نسبة الى (Tabaco) احدى مناطق (المكسيك) . وكان هنود (فلوريدا) والبرازيل يطلقون عليه اسم (Pétun) . فاستعملت أسبانيا الدخان . وزرعته فى أراضيها سنة ١٥١٨ نقلا عما أحضره إليها من اكتشفوا الدنيا الجديدة . ومنها سرت عدوى زرع هذا النبات واستهلاكه — اذا كانت ثمة عدوى — الى مستعمراتها والممالك المجاورة لها حتى انتشر التدخين فى جميع الأمم .

فأخذته البرتغال عن الأسبان ثم البرازيل سنة ١٥٨٣ . أما فرنسا فعرفته منذ سنة ١٥٦٠ حينما كان (Jean Nicot) سفيراً لفرنسا فى البورتغال . فأحضر معه كميات من نبات الدخان عند عودته الى بلاده وقدم بعضه الى (Cathérine de Médécis) فسمى باسم (أعشاب الملكة) وغيرها من الأسماء العديدة التى لم يبق منها الا اسم (Nicotine) نسبة الى من أدخله فى فرنسا . واستقر هذا الاسم الأخير واختارته لغة العلوم بينما بقى اسم (Tabac) متداولا فى لغة الصناعة والتجارة .

وكان هذا النبات يزرع فى البلاد الحارة والمعتدلة . وله استعمالات مختلفة يحصرها نظام الاستهلاك فى أوجه التدخين على شكل سجاير أو سيجار أو فى الشيشة (التمباك) أوفى الغليون (البيبا) أو النشوق أو المضغ . ولما تعددت طرق استعمال هذا النبات بالغ الرجال والنساء والشباب من البنين والبنات فى استهلاكه والتهالك على استعماله فانتشرت زراعته فى أكثر الممالك حتى أساء الجميع استخدامه لأنهم بالغوا فى التدخين الى حد جعلهم يعرضون صحتهم للضعف والانحلال خصوصاً أن ضرره عظيم الأثر فى الشباب الذى لم ينم جسمه وعقله النمو الطبيعى . وله مفعول شديد ضار بالأعصاب التى لم يتم نضجها وبصفة خاصة فيمن لم يبلغ سنهم الثلاثين . ولذا اضطرت بعض الأمم الى تحريمه بمنع زراعته وتجارته . فحرمه (جاك الأول) فى انجلترا و (مراد) فى تركيا و (ميشيل فدوروفيتش) فى روسيا ثم حرم فى الولايات الرومانية فى عهد البابا (Urbain) الرابع . ولو أن بعض هذه الأوامر كانت شديدة لأنها كانت تحكم بالاعدام على من خالفها إلا أن صرامة العقوبة كانت لا تمنع المغرمين بالتدخين من التحايل على هذه القوانين والتهرب من عواقبها . فاضطرت هذه الأمم الى العدول عن قراراتها المانعة واستبدلت بها ضرورة الحصول على ترخيص فى زراعته ثم انقلب

الحال فصارت الحكومات تشجع على نشر زراعة الدخان وتجارته . فأطلقت للدخان حريته ولكنها فرضت على زراعه وتجاره ضرائب لتنتفع بها خزينة الدولة فأخذت باليد اليسرى ما أعطته باليد اليمنى . ولكن كان العطاء أقل من الأخذ . وشر أهون من شر . وكانت الغاية من فرض هذه الضرائب زيادة إيرادات الدولة من جهة والمحافظة على صحة الأفراد من جهه أخرى لأن التجار يضيفون جميع الضرائب الى ثمن البيع فيرتفع ثمن البضاعة المفروضة ولذا يقل استهلاكها بنسبة الزيادة .

ولما اتضح للحكومات أن زراعة هذا النبات والاتجار به أو القيام بتحويله بالطرق الصناعية اليدية والميكانيكية الى سجاير أو سيجار أو ما الى ذلك من أنواع التدخين — تجارة رابحة وباب ايراد وافر لاينقطع ، فتحت له أبواب الزراعة والتجارة والصناعة دون قيد . غير أن بعض الحكومات تركت هذه الأعمال كلها أو بعضها لجهود الأفراد يتولونها بأساليبهم المختلفة بينما احتفظت بعض الحكومات الأخرى لنفسها بحق الاشتغال بهذه الأعمال كلها أو جلها لتضمن لخزائنها جميع الأرباح الناتجة عن الاحتكار القانونى (monopole de droit) ففرضت فرنسا بادىء الأمر ضرائب على استيراد الدخان من الخارج سنة ١٦٢١ ثم احتكرت تجارته سنة ١٨١٠ ، وتبعتها فى ذلك النمسا سنة ١٧٨٤ ثم اسبانيا سنة ١٧٣٠ ولكن انجلترا حرمت زرعه فى أراضيها لأنها كانت تحصل مما يرد اليها من هذه الأدخنة على رسوم جمركية ذات قيمة تعوضها من الاشتغال بزراعة هذا النبات خصوصا أنها أكثر ميلا الى الصناعات منها الى الزراعة .

ب — زراعة الدخان وأسباب تحريمها فى مصر

انتشرت زراعة الدخان فى تركيا وجميع ولاياتها وعنى أهلها به عناية خاصة علاوة على أن أرضها وجوها متوافرة فيها الأسباب الطبيعية المساعدة على نجاح هذه الزراعة . ولو أن أمريكا تزرع منه كميات وافرة فضلا عما لديها من وسائل الزراعة والصناعة من مال وافر وآلات حديثة إلا أن الدخان التركى يمتاز عن دخانها وعن دخان ممالك العالم لما فيه من الميزات الخاصة والفضل فى ذلك راجع الى ما للطبيعة من عناصر ذات تأثير فعال فى كثير من الزراعات والصناعات .

ولقد كان لتركيا الفضل فى ادخال زراعة الدخان الى اليونان وبلغاريا وغيرهما من بلاد البلقان التى كانت تابعة لها وفى القطر المصرى كذلك ثم انتقلت هذه

الزراعة الى بلاد العجم والهند والصين واليابان . ويقال أن أجود المناطق التركية وأصلحها لزرع الدخان هى مقدونيا وتراقيا وسمسون . وكثيراً ماحاولت الأمم المنافسة لتركيا تحسين دخانها فلم تفلح لما فى الدخان التركى من النكهة الخاصة والذوق الممتاز . ويستعمل الدخان العجمى بصفة خاصة فى تدخين الشيشة وهو النوع المشهور بالتماك الكثير الاستعمال فى الأمم الشرقية كالشام والعراق والعجم وتركيا وبلاد العرب وشمال أفريقا (القطر المصر وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش) .

قال المسيو (Mengin) فى كتابه (مختصر تاريخ مصر فى عهد محمد على)(جزء ٢ ص ٣٤٤ — (كان الدخان يزرع فى مصر فى عهد محمد على باشا وكان محصول الفدان عشرة قناطير) . وقيل أنه كان يزرع فى الوجه القبلى بعد فيضان النيل وكان محصول القطفة (الجنية) الأولى يتراوح بين ٣ و ٥½ قنطار من الورق الجاف فى الفدان . وكان محصول القطفة الثانية يتراوح بين ٢و٣ قناطير) .

وجاء فى تقرير (M. J. Bouring) قنصل بريطانيا العام، الذى رفعه الى اللورد (Palmerston) سنة ١٨٤٠ (ان الدخان كان يزرع فى مصر الوسطى بكميات كبيرة ولكنه من النوع الردىء ولا يدخنه الا أهل الريف . أما الطبقات الأخرى فكانوا يدخنون مما يصلهم من سوريا) . ثم جاء فى الاحصاء المصرى الذى كانت تضعه وزارة الداخلية (ان محصول الدخان المصرى كان فى سنة ١٨٧١ كالآتى :

٤٣٠ كانتال من مديرية الشرقية و ٢ر٣٣٠ من المنوفية و ٢٩٥ من القليوبية و٥ر٥٤٨ من أسيوط و١٢٦ من قنا و٥ر٧٥٢ من جرجا و٢ر٠٣٩ من بنى سويف و٢ر٩٠١ من اسنا فتكون الجملة ١٩٤٢١ كانتال (الكانتال = ٥٠ كيلو جراماً) ولا يدخل فى هذا الاحصاء ما كان يزرع فى الجيزة . وكان محصول التماك المصرى ١ر٨٢٨ كانتال أما فى سنة ١٨٧٤ فبلغ محصول الدخان المصرى نحو ٢٧ر١٧١ كانتال منه ٧ر٢٠٩ فى الوجه البحرى و١٩ر٩٦٢ فى الوجه القبلى . وكانت زراعة هذا النبات حرة فى مصر فكانت المساحة المخصصة له فى سنة ١٨٧٤ هى ٦ر٦٣٧ فدان منها ٣ر١٢٢ فى الوجه البحرى و ٣ر٥١٥ فى الوجه القبلى) .

فى عهد سعيد باشا فرضت الحكومة ضريبة قدرها ٢ر٥ قرشا عن القنطار من الدخان ثم رفعت الى ٥ قروش . وفى سنة ١٨٧٣ جعلت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد من الخارج ٢٠ قرشا عن الأقة خفضت فى سنة ١٨٧٤ الى

١٩ قرشا ثم رفعت سنة ١٨٧٩ الى ٢٥ قرشا عن الأقة الواردة من أصناف دخان (البؤجة والبصمة) وهى الأنواع الجيدة . وجعلت هذه الرسوم ٥ قروش عن الأصناف الرديئة . أما السيجار فكان يدفع ٥٠ قرشا على الأصناف الجيدة من صنف (هافانا) و ١٠ قروش على الأنواع الرديئة ومن هذا العهد ألزم زراع الدخان فى مصر بضرورة الحصول على تصريح من الحكومة كلما أرادوا زرع الدخان مع تحديد المساحة المطلوب زرعها . ثم دفع ضريبة قدرها ٩ جنيهات عن كل فدان ومن خالف هذه الأوامر يدفع غرامة قدرها ثلاثة أضعاف هذه الضريبة أى ٢٧ جنيها عن الفدان . ثم خفضت هذه الضريبة الى ٦ جنيهات فى سنة ١٨٨٠ . ثم أصبحت الرسوم الجمركية المفروضة على الدخان الوارد سنة ١٨٨٥ نحو ١٠ قروش عن كل أقة بينما كانت الضريبة المقررة على الدخان المزروع فى القطر ٤ قروش عن كل أقة . فكان من صالح الحكومة المصرية استيراد الدخان الأجنبى وتحريم زرعه لأن خزينة الدولة تربح ٦ قروش عن كل أقة فرق رسوم الوارد عن ضريبة المزروع ولما اعترض الزراع وأصحاب الأملاك على تفضيل الحكومة مصالحها الخاصة على مصالح الأفراد العامة تحصنت الحكومة ضد هذه العواصف برفع الضريبة المفروضة على الدخان المزروع فى الداخل فجعلتها ٣٠ جنيها مصريا عن كل فدان يزرع دخانا أى بمعدل ١٠ قروش عن كل أقة من المحصول المحلى فأصبحت هذه الضريبة مساوية للرسوم الجمركية المفروضة على الدخان الوارد من الخارج . ثم ان الحكومة ضاعفت الضريبة المفروضة على الدخان المزروع فى الداخل فجعلتها ٢٠ قرشا عن كل أقة سنة ١٨٩٠ . فجاءت هذه الضريبة ضربة قاضية على زراعة الدخان فى القطر علاوة على أن الدخان الذى كان يزرع فى مصر لم يكن يعادل فى جودته الدخان التركى وفى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ صدر الأمر العالى الذى حرم هذه الزراعه فى القطر ثم صدر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ أمر عال آخر فرض غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى عن كل فدان يزرع دخان خلسة .

وكانت إيرادات الخزينة سنة ١٨٩٠ نحو ١٠٫٥٨٠٫٠٠٠ جنيه ، ومصروفاتها ١١٫٢٤٧٫٠٠٠ جنيه فاضطرت الحكومة إلى الاقتراض ، ولذا لجأت إلى تحريم الدخان خصوصاً وأن لها فى ذلك منفعة تفوق ما نشأ عن هذا التحريم من الضرر الفنى .

وكان لقرار منع زرع الدخان فى القطر أثر كبير فى تحسين إيرادات الدولة

وزيادتها لدرجة جعلت الرسوم المحصلة على الوارد من الدخان مماثلة للرسوم الجمركية المحصلة على جميع الواردات الأخرى ، بمعنى أن هـذا القانون ضاعف إيرادات الجمارك (١) كما يظهر ذلك من الاحصاءات الآتية :

السنة	رسوم الدخان الوارد	رسوم الواردات الأخرى	السنة	رسوم الدخان الوارد	رسوم الواردات الأخرى
	جنيـه	جنيـه		جنيـه	جنيـه
١٨٨١	٩٧ر١٦٨	٤٨٧ر٠٨٩	١٨٩١	٨٢٨ر٧٥٦	٦٥١ر٠٤١
١٨٨٤	١٢٤ر٤١١	٥٠٢ر٥٨٥	١٨٩٨	١ر٨٠٠ر٦٦٩	٨٣٤ر١١١
١٨٨٧	٢٨٩ر٠٥٠	٤٩٦ر٦٧٨	١٩٠٥	١ر٥٢٥ر٤٨٤	١ر٥٧٥ر١٨٧
١٨٩٠	٧٢٤ر٧٨٨	٤٨٩ر٥٠٠	١٩١٢	١ر٧١٤ر٣٤١	١ر٧٤٩ر٧٣٥

وارتفعت إيرادات الحكومة من هـذه الرسوم بفضل التعديلات التى أدخلت على التعاريف الجمركية بين ١٩٢١ و ١٩٣٠ فأصبحت كالآتى :

السنة	رسوم الدخان	رسوم استهلاك	رسوم البضائع
١٩٢١ — ٢٢	٥ر٣٩٢ر٨٢٨	١٧٢ر٤٧٣	٤ر٦٦٨ر١٧٠
١٩٢٤ — ٢٥	٥ر٨٥٨ر٧٩٦	٢٤١ر٢٠١	٦ر٠٤٤ر١٣٢
١٩٢٧ — ٢٨	٥ر٨٧٩ر٥٩٧	١٤٨ر٣٤٥	٥ر٦٣٦ر٨٢٧
١٩٣٠ — ٣١	٥ر٣٠٧ر٤٦٢	١٥٤ر٨٢٣	٧ر٣١٠ر٩٧٥

وأصبحت التعريفة الجمركية الخاصة بالرسوم المفروضة على الدخان بعد تعديلها فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ، ٩٠٠ مليم عن الكيلوجرام الصافى ثم عدلت إلى جنيه مصرى فى أوائل أبريل سنة ١٩٣١ ثم إلى ١٠٥ قرشاً فى مايو سنة ١٩٣٢ وتدفع

(١) جاء في (مالية مصر للامير عمر طوسون) أن إيرادات الجمارك كانت فى آخر عهد الأتراك قبيل الحملة الفرنسية ١٢٣ر٩٩٢ جنيهاً (عن كتاب المسيو استيف) وفى ١٧٩٩ كانت ٦٥ر٠٣٤ جنيهاً (عن كتاب المسيو جومار) . وفى سنة ١٨٠٠ كانت ٣٨ر٥٧٥ عن كتاب المسيو (رنييه) وكان الحصار الذى ضرب على القطر أهم سبب لهـذا الهبوط حينما تولى القائد (مينو) الحكم . وفي ١٨٢١ كانت ٧٧ر٨٠٠ عن (مانجان) وفي ١٨٣٣ كانت ١١٨ر٤٤٥ عن (كلوت بك) .

هذه الرسوم دون التمييز بين البضاعة الواردة أو الصادرة إلا فيما يتعلق بمسئلة الدروباك Drawback التى جاء ذكرها فى المادة (٩٩) من قانون مصلحة الجمارك ١٩٢٥ بأنه يقصد فى القطر المصرى بكلمة دروباك ما يرد بصفة خاصة من رسوم الوارد كلها أو بعضها التى يحصلها الجمرك على المواد الأولية الأجنبية التى تدخل فى صناعة بعض الحاصلات الوطنية وعلى بعض الأصناف الأجنبية التى ترد إلى القطر المصرى لتجرى عليها عمليات صناعية . ويعطى هذا الرد عند تصدير المصنوعات المشار إليها . وهو لا يمنح لغير المستورد الأصلى إلا فيما يختص بالسجاير والدخان المفروم . ويعتبر الدروباك مجرد تبرع من الحكومة ولها الحق فى سحب هذه المنحة وإبطالها فى أى وقت . وكانت قيمة (الدروباك) الممنوحة على السجاير الصادرة للخارج ٦٠٠ مليم عن الكيلوجرام بمقتضى مرسوم ٨ مايو سنة ١٩٢٢ ثم أصبح ٨٠٠ مليم بالقرار الوزارى الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٢٦ .

جـ — صناعات التدخين فى مصر

استقر الأمر فى مصر على تحريم زرع الدخان فى أراضيها واكتفت منه بصناعة السجاير وغيرها من صناعات التدخين فأطلقت لها حريتها فى الانتاج فتخصصت مصانعها فى اعمال السجاير التى تفننت فيها حتى أتقنتها اتقانا لم يتيسر للصانع الأجنبية الوصول إلى ما وصلت اليه مصر فى هذا الباب . وللدخان صناعات عديدة تنحصر أهمها فى صنع السجاير والسيجار والتمباك اللازم للشيشة والدخان اللازم للغليون (البيبا) ثم الذى يستعمل للمضغ والضرورى منه للنشوق . ولا أظن أن جميع هذه الصناعات موجودة فى مصر وإنما الذى برزت فيه وتفوقت على الأمم الأخرى هى صناعة السجاير التى قد تكون من أنظم الصناعات المصرية الكبيرة وأقدمها انتشاراً وربما كان ذلك لبساطة أعمالها وعدم تعقدها . فهى وإن كانت تحتاج إلى الدقة والمهارة إلا أنها غير معقدة من الوجهة الفنية .

يتولى صناعة السجاير فى مصر شركات كانت لا تزيد على أربعين فى سنة ١٩١١ وأكثر أصحابها أجانب إلا أن المصريين قد التفتوا إلى أهميتها فنشطوا فيها حتى انشأ بعضهم مصانع مصرية بالمعنى الصحيح مالا وإدارة وعملا . ويشتغل فى هذه الصناعة الرجال والنساء والصبية من الجنسين . كان عددهم جميعاً سنة ١٩٠٧ نحو ١٤٧ر٣ وكانوا فى سنة ١٩١٧ نحو ٨٦٩ر٥ منهم ١٣٥ عاملة فأصبحوا فى

سنة ١٩٢٧ نحو ٩٫٣٢٠ منهم ١٧٢ عاملة . ولقد كان لعمال هـذه الصناعة فضل فى تنبيه العمال إلى ضرورة التعاون على ما فيه مصلحتهم ثم كان هذا الروح منبها لهؤلاء الرؤساء إلى ضرورة الاستعداد للدفاع عن مصالحهم ضد مبالغـة العمال فى مطالبهم خصوصاً وأنه لم يكن يوجد وقتئذ قوانين لتنظيم أحوال العمال ومعاملاتهم مع رؤسائهم ومع الأفراد وتحديد حقوقهم وواجباتهم . تظلم عمال السجاير من كثرة ساعات العمل مع قلة الأجور ولما لم يصلوا إلى غايتهم بالطرق السلمية تذرعوا لتحقيقها فى سنة ١٨٩٩ وفى سنة ١٩٠٣ بالاضراب عن العمل فكان حظهم فى الاضراب الأول أوفر من الاضراب الثانى إذ أجابهم رؤساء المصانع إلى أكثر طلباتهم فى أول مرة فزيدت أجورهم ونظمت ساعات أعمالهم وإنما فشلوا فى الاضراب الثانى حيث كان قد استعد رؤساء الأعمال لمكافحة مثل هذه الطوارىء ومقابلتها بمثلها (Lock-out) ولابد من ملاحظة أن كل هذه الاضرابات نظمت ثم نفذت وبت فى أمرها دون أن يوجد فى القطر نقابات للعمال ولا لرؤساء الأعمال ففضل مصانع السجاير فى حركة العمال قائم على ايجاد روح الاضراب الذى يقصد منه رفع الظلم عن المظلوم من الطرفين (العمال والرؤساء) ثم التفكير فى ادخال نظام النقابات فى القطر الذى كان لا يعرف منه فى أواخر عهد الحملة الفرنسوية إلا نظام الطوائف . ولم يتم لهم ذلك إلا فى ٢ اغسطس سنة ١٩٠٨ حينما تكونت نقابة عمال شركة ماتوسيان للسجاير وتبعها تكوين النقابة الثانية فى ١٧ اكتوبر من السنة نفسها ثم تبعها نقابة عمال القاهرة فانتشرت النقابات المصرية . وهى على ما فيها من العيوب لا تخلو من فائدة .

وتستحضر المصانع المصرية الدخان الخام من تركيا واليونان وبلغاريا وألمانيا والعجم والولايات المتحدة وبلاد أخرى فتتعهده هذه المصانع بطريقة متقنة فاقت فيها المصانع المصرية عن جميع مصانع العالم . وتنحصر هذه الأعمال الصناعية فى الأمور الفنية الأساسية الآتية :

نظرية تقسيم العمل معمول بها ومطبقة أحسن تطبيق فى مصانع السجاير خصوصاً المصنوع منها باليد ولو أن المصانع المصرية أدخلت استعمال الآلات الميكانيكية فى هذه الصناعة . فبمجرد وصول بالات الدخان تحفظ فى مخازن مجهزة لها يؤخذ منها أولا بأول حسب اللازم وبعد فتح البالة يتسلمها عمال أو عاملات لفرز الأوراق الجيدة من الرديئة ثم ترتبها إلى درجات تختلف باختلاف الجودة والرداءة

فيتولاها (الخرمان) لتصنيفها واستيعابها بتدخين بعضها بعد تجهيزها تجهيزا دقيقا يفوق تجهيز الكيماوى لعقاقيره . ولقد استمد الخرمان براعته من خبرته ودرايته بأمور التدخين وأنواعها وسلامة فنه فى تذوقها . لا أكثر ولا أقل . وليس للدراسات العلمية إلى هذا الفن سبيل . صناعة مهر فيها العامل المصرى وكفى . ولتحاول مصانع أوربا وغير أوربا مااستطاعت الابتداع والابتكار بغية الوصول الى اكتشاف أسرار هذه الصناعة التى احتكرها العامل المصرى احتكارا فعليا (Monopole de fait) فلن تستطيع الدخول الى خفايا السجاير المصرية . ولهذه الأسباب وحدها لم توفق الأمم الى تعرف سر تفوق السجاير المصرية عن الأجنبية . فجودة ورداءة السجاير المصرية موكول أمرها الى الخرمان . وتمتاز بعض الشركات المصرية عن بعضها بتفوق خرمان هذا عن ذاك لأن لكل خرمان طريقة فى تصانيفه تختلف عن طرق غيره . وطائفة (الخرمان) هى الطبقة الممتازة من عمال السجاير من حيث الأجور وغيرها . ويخيل لى أن كلمة خرمان تركية الأصل يقصد منها صاحب الكيف أو المزاج وانما السليم منهما الذى أدمن التدخين فتكونت عنده ملكة خاصة لتصنيف السجاير الجيدة من تراكيب يبتكرها بطريقة خلط أو مزج الأدخنة المختلفة أو باضافة مواد وعمليات يحتفظ بها لنفسه ولا يبوح بها لأحد لأنها عماده الوحيد فى كسب معاشه . ولذا فان هذه التراكيب التى لا تستند على قواعد ثابتة ولا على نظريات معلومة — أدق وأصعب مما يقوم به الكيماوى فى تحضيراته وتحليلاته ذات القواعد المرسومة علمياً . فصناعة السجاير فى يد الخرمان عليه نجاح سجاير الشركة وانتشارها كما أن فى قبضته فشلها وخذلان سجايرها فى الأسواق التجارية . وصناعة السجاير صناعة (كيف) ثم تكييف النباتات المختلفة من الدخان ومتى أتم الخرمان عمليته يرطب الأوراق المنظمة حسب قراره بقليل من الماء وقد يمزجه بمحلول آخر لاعادة الأوراق اليها كما كانت عند قطفها إذ تكون قد فقدت الكثير منها أثناء نقلها من مزارعها إلى المصانع ، ثم تنقل بعدئذ الأوراق المرطبة إلى غرف آلات ذات أسلحة حادة لخرطها إلى فتايل رفيعة كالشعر فيصنع منها العمال السجاير بوضع قليل منها — حسب حجم السيجارة — داخل ورق لف السجاير ومتى تم ملؤها تقطع أطرافها وتوضع منظمة فى علب صفيح أو ورق مقوى كالمعتاد وضعها فيها بالمصنع . وهذه هى العمليات الأساسية لصنع سجاير اليد . وسجاير اليد أدق وأتقن وأرفع قيمة من السجاير المصنوعة

بالآلات وهى المعروفة بسجاير (المكنة) أى سجاير الآلات الميكانيكية .

وبالقطر المصرى مصانع صغيرة مجهزة بآلة واحدة صغيرة لخرط أوراق الدخان . وتقسيم العمل معدوم فى هذه المصانع ، إذ يقوم العامل الواحد بجميع أطوار صناعة السجارة من أولها الى آخرها . فانتاجها بطىء بقدر ما لها من الربح الضئيل ، ولذا كادت تتلاشى بعد ما كانت منتشرة فى كثير من المدن وبصفة خاصة فى الأرياف .

ورغم أن صناعة السيجار بسيطة الصنع بالنسبة للعمليات اللازمة للسجاير فانها تكاد تكون معدومة لأن الموجود منها قليل ، وعلاوة على قلته فهو ردىء لا يستحق الذكر ، وانما الأمل عظيم فى أن تنهض (صناعة السيجار) وتتقدم حيث قد توافرت لديها جميع الشروط اللازمة لاقامتها على أسس متينة فتسير فى نجاح وانتشار أسوة بشقيقتها الكبيرة (صناعة السجاير) التى مهدت لها جميع السبل ، ولا ينقص هذه الصناعة الجديدة إلا الاقدام ثم الأمانة فى حسن اختيار المواد الأساسية بانتقاء خير أوراق الدخان وأجودها ثم يدقق الصناع فى أعمالهم كما يدقق عمال السجاير فى صناعتهم التى تركزت فى مصر ، ونرجو لها أن تحتفظ بهذا المقام . ولكن ليحذر رجال الصناعة وعمالها من الغرور فى أعمالهم والاكتفاء فيها بدرجة غير عالية من الاتقان . لأن السمعة الصناعية الممتازة لا تكتسب الا بالعمل . وما أسرع هبوطها الى الحضيض اذا تسربت اليها عوامل الخمول . فالانتاج الصالح لا بد له من العمل المتواصل . والشهرة أو السمعة فى الصناعة أو التجارة عمادها الجد والنشاط والأمانة وحسن المعاملة فبها ترتفع وبدونها تندثر .

فصناعة السيجار فى مصر موجودة بشكل لا نرضاه لها ، خصوصاً إذا تكلمنا عنها بجوار صناعة السجاير ، ولكن نلتمس لها العذر لأنها حديثة . ويقال أن صناعة السيجار عبارة عن لف كمية محدودة — حسب حجم السيجار — من أوراق الدخان بعضها حول بعض ، ثم تنتخب الورقة الأخيرة من الأوراق الجيدة غير الممزقة ولا المشوهة ، ثم تلصق على الآخرين بقليل من الصمغ بعد تنظيمها وتنسيقها لتحفظ للسيجار شكله المقبول .

ولقد أدخلت الآلات الميكانيكية (١) فى هذه الصناعة ، ولا شك فى ان المصنوع منها باليد أتقن وأجود وأرفع قيمة من سيجار الآلات . وأجود أنواع السيجار المصنوع منه فى (هافانا) وبالأخص فى جزيرة (كوبا) . وليست صناعة السيجار من الصناعات التى يصح لمصر اهمالها ، خصوصاً إذا علمنا أننا نستهلك منه كميات جديرة بالاعتبار والتفكير إذ استوردنا فى سنة ١٩٠٥ بمبلغ ١٣ر٢٥٣ جنيهاً مصرياً . وفى سنة ١٩١٧ بمبلغ ٤٦ر٤٧٢ . وفى سنة ١٩٣١ بمبلغ ١٩ر٤٤٦ . ولقد كان للرسوم الجمركية الجديدة أكبر تأثير على تخفيض قيمة الوارد فى السنة الأخيرة . وهذا مما شجع المصانع المصرية على البدء فى انتاج هذا الصنف . مضافاً إلى ذلك تأثير الأزمة الحالية التى قضت أولا وقبل كل شىء على جزء كبير من الكماليات المعاشية فأنقصت استهلاكها ، والتدخين ولا شك من الأشياء الكمالية ولو أن المدمنين فى التدخين وأصحاب مصانع الدخان يرون غير ذلك . والتدخين نوع من أنواع التسلية وصرف المشاغل الفكرية وقتل الوقت . أما ان يجد فيه المدخن لذة أو ضرورة كلذة الطعام الشهى وضرورته أو الشراب النقى الذى لا بد منه لارواء الظمأ ، فليس فيه شىء من هذا ولا ذاك .

أما صناعات تمباك الشيشة ودخان الغليون (البيبا) والمضغ ومسحوق النشوق فانها غير ظاهرة ولا بارزة فى مصر كالسجاير . ولقد اندثر بعض هذه الصناعات أو كاد للاعراض عن تدخينها إلا فى بيئات معينة . فاستعمال نشوق الدخان قد اندثر تقريباً فى مصر وغير مصر . ولو أنه كان ذائعاً فى فرنسا ذيوعاً عظيما فى عهد نابليون الأول إذ كان يكثر من التنشق أينما وجد ، وفى أى وقت كان .

فانتشرت وقتئذ فى فرنسا ، والناس على دين ملوكهم ، فأقبل على تقليده أهلها تقليداً جعلها صناعة وتجارة رابحة . ولا يزال مضغ التبغ مستعملا فى أقصى الصعيد ، وبالأخص بين طائفة البرابرة . ثم أن تدخين (البيبا) انتشر أخيراً فى مصر بفضل الانجليز والأمريكان الذين يدخنون منه شيئاً كثيراً ، وقد تبعهم فى ذلك بعض

---

(١) وضع مكتب العمل بوزارة الداخلية سنة ١٩٣٣ مذكرة عن أسباب تدهور السجاير المصرية ونسب ذلك الى : ادخال الماكينات فى هذه الصناعة الأمر الذى أدى الى زيادة الأيدى العاطلة ثم انها تنشر استعمال الدخان الخشن الذى يستحيل تشغيله باليد كالدخان الصينى واليابانى وهما من الأصناف الرديئة . فضلا عن أنهما أرخص من غيرهما . كل هذا يضر بالسجاير المصرية الجيدة النوع .

الأجانب والمصريين . ومع ذلك لا تنتج مصانع الدخان المصرية هـذا النوع رغم بساطة صنعه وتحضيره وانتشار تدخينه .

د — تجارة السجاير المصرية

إن تجارة السجاير فى مصر هى من الأعمال الرابحة ، وتمتد هـذه التجارة إلى الخارج حيث أصبح لها فى الأسواق الأجنبية مكانة لا تقل عما للقطن المصرى فى أسواقها : وهذه التجارة تعتبر من أكبر موارد الدولة كما دلت على ذلك الاحصاءات الجمركية الرسمية ، إذ تقدر بنصف ما تحصل عليه الحكومة من الايراد .

ولقد اكتسبت السجاير المصرية سمعة عالمية ممتازة بفضل دقة عمالها ونظام مصانعها ومعاونة جو مصر على هذه الصناعة والتفوق فيها . فأقبل أهل القطر على تدخينها إقبالا عظيما . أما فى الخارج فلا يدخنها إلى الطبقات الغنية ، لارتفاع قيمتها ارتفاعاً جعلها بعيدة المنال حتى على الطبقات المتوسطة ، ولا تعرف الطبقات الفقيرة الأجنبية بل والمتوسطة فى الخـــارج شيئاً عنها وربما جهلت اسمها ووجودها . ولقد تطورت حركة الوارد والصادر بين ١٩٠٥ و ١٩٣٣ تطوراً غريباً ، فهى إلى الصعود المعقول تارة ، ثم إلى الهبوط تارة أخرى كما يوضحه الاحصاء الآتى : —

السنة		مفردات الوارد				جملة الوارد	الصادر
		الدخان الورق	التمباك	السيجار	سجاير وأصناف أخرى		
١٩٠٥	الكمية بالكيلوجرام	٧٤٨٤٧٥٣	٥٠٤٣٧١	٦٣١٤٠	٢٥٩٥١	٨٠٧٨٢١٥	٧٠٢٨١٣
	القيمة	٦٤٥٨٠٧	٢٥٢٢٠	١٣٢٥٣	٣١٠٧	٦٨٧٣٨٧	٥٥٤٣٧٢
١٩٠٩	الكمية . .	٧٨٧٣٣٨١	٦٣٢٩٨٣	٧٢٨٩٣	٦٢٥٣١	٨٦٤١٧٨٨	٤٥٧٢٣٢
	القيمة . .	٧٨٤٩٥٢	٣١٦٥١	١٥٢٨٦	٧٢٩٦	٨٣٩١٧٥	٣٦٥٨٠١
١٩١٣	الكمية . .	٨١٧٦٥٥٢	٧٢٠٠٠٢	٧٠٤٦٢	٦٢٩٨٧	٦٠٣٠٠٠٣	٤٩٣٧١٦
	القيمة . .	١٠١٤٨٣٩	٣٥٩٩٨	١٨٣٠٩	١٣٢٤٠	١٠٨٢٣٨٦	٣٩٤٩٧٨
١٩١٧	الكمية . .	٦٠٢٨٣٦٣	٤٤٦٤٧٣	٨٥٧٢٧	١٩٦٢٧١	٦٧٥٦٨٣٤	٢٨٥٣١٤
	القيمة . .	٢٨٨٢٦٧٨	٤٣٣٣٢	٤٦٤٧٢	٦٧٩٥٩	٣٠٤٠٤٤١	٤٥٠٧٦٥
١٩٢١	الكمية . .	٧٣٥٤٦٤٥	٥٣٥٣٧٧	٣٣٣٦٦	٣٣٣٠١٨	٨٢٥٦٣٩٩	٣٩٧٩٥٩
	القيمة . .	١٥٧٢٢٦٣	١٢٢١٩٥	٣٠٣٥٤	٢٤٧٩١٦	١٩٧٣١٢٨	٧٠٣٥٢٠
١٩٢٦	الكمية . .	٦٩١٠٦٩٥	٥١٤٦٤٣	٤٤٩٨٤	١٩٥٨٩٦	٧٦٦٦٢١٨	٢٣٤٤٢٢
	القيمة . .	١٦٢٤٥٥٤	٥٧٧٧٢	٣٢٨٤٨	١٣٦٤٩٦	١٨٥١٦٧٠	٣٨٦٨٣٦
١٩٢٩	الكمية . .	٧٢٣٨٧٧٢	٥٠٥٢٧٦	٤١٣٣٦	٢٦١٨٩٢	٨٠٤٧٢٧٦	٢٨٦٥٩٢
	القيمة . .	١١٧٣٣٢٧	٥٦١٩٠	٣٦٣٢٠	١٨٨٤٩٤	١٤٥٤٣٣١	٣٥١٩١٦
١٩٣١	الكمية . .	٥٨٣٥٩٨٧	٣٦٧٧٩٨	٢١٨٢١	٦٩٣٨٧	٦٢٩٤٨٩٣	٢٥٦٥٧٨
	القيمة . .	٧٩٩٨٦٢	٣٩٧٧٣	١٩٤٤٦	٥٥٣٤٦	٩١٤٤٢٧	٢٤٧٨٥٦
١٩٣٣	الكمية . .	٥١٥٧٢٠٠	٢٩٤٦٠٠	١٥٤٠٠	٩٣٢٠٠	٥٥٦٠٤٠٠	٣١٨٥٠٠
	القيمة . .	٥٣٠٨٠٠	٤٤٣٠٠	١٤٢٠٠	٦٦٧٠٠	٦٥٦٠٠٠	٢٤٣٣٠٠

وكانت مصر تستحضر دخانها قبل الحرب (١٩١٣) من أجود الموارد ، ثم اضطرت بسبب الحرب الى الاكتفاء بموارد تقل جودة عن الأولى ، ثم استمرت في ذلك إلى مدة غير قصيرة بعد الحرب ، ثم عادت الى استيراد الأصناف الجيدة كما يوضح ذلك الاحصاءات الآتية :

الأصناف	١٩١٣		١٩١٥		١٩٣١	
	المورد	القيمة	المورد	القيمة	المورد	القيمة
		جنيه		جنيه		جنيه
الدخان الورق	تركيا . .	٣٩٤ر٢٣٧	اليونان . .	٥٧١ر٨١٣	تركيا . .	٢٦٨ر٨٠٠
	اليونان . .	٣٦١ر٠٢٦	تركيا . .	١٠٦ر٦١٤	اليونان . .	١٧٣ر٠٠٠
	روسيا . .	٢٣٤ر٤٠٦	روسيا . .	٣٣ر٨٥٠	اليابان . .	١٤٧ر١٠٠
	بلغاريا . .	١٠ر٠٣٨	بلغاريا . .	١٤ر٧٨١	بلغاريا . .	٨٤ر٤٠٠
	النمسا والمجر	٩ر٢٧٦	الصرب . .	٥ر١١٨	الصين . .	٧٧ر٨٠٠
	الصين . .	٣ر٣٢٥	الصين . .	٤ر٤٥١	الولايات المتحدة	٢٧ر٥٠٠
	الصرب . .	١ر٤٩٢	ممتلكات فرنسا	٤٠٦	روسيا . .	١٤ر٩٠٠
	ممتلكات فرنسا	٥٢٦	النمسا والمجر	٣٩٣	الباقى من بلاد أخرى	
	رومانيا . .	٤٥٧	رودس . .	١٤٦		
	الولايات المتحدة	٤١	رومانيا . .	٧٢		
	ايطاليا . .	١٥	الولايات المتحدة	٣٤		
			ايطاليا . .	١٣		
	الجملة . .	١٠١٤ر٧٣٩	الجملة . .	٧٣٧ر٦٩١	الجملة . .	٧٩٩ر٨٦٢
التبغ	تركيا . .	١٧ر٠٦٥	تركيا . .	١٤ر٦٤٢	العجم . .	٢٦ر٥٠٠
	العجم . .	١٤ر٢٨٦	العجم . .	٧ر٧٠٣	عدن . .	١٣ر٢٠٠
	اليونان . .	٣ر٦٠٩	الهند الانجليزية	١ر٠٩٢	بلاد أخرى	
	الهند الانجليزية	١ر٠٣٨	اليونان . .	١ر٠٦٠		
	الجملة . .	٣٥ر٩٩٨	الجملة . .	٢٤ر٤٩٧	الجملة . .	٣٩ر٧٧٣

الأصناف	١٩١٣		١٩١٥		١٩٣١	
	المورد	القيمة	المورد	القيمة	المورد	القيمة
		جنيه		جنيه		جنيه
السبجار	ايطاليا . .	٧ر٧٥٤	ايطاليا . .	٩ر٩٧٧	ايطاليا . .	١٢ر٥٠٠
	سويسرا . .	٣٣ر١٧٩	هولاندا . .	٥ر٦٥٠	كوبا . .	٣ر٦٠٠
	هولاندا . .	٢ر٩١١	سويسرا . .	٣ر٤٧٠	هولاندا . .	٨٠٠
	ممتلكات انجلترا	٢ر٣٣١	ممتلكات انجلترا	٢ر٢٥٦	بلجيكا . .	٦٥٠
	بلجيكا . .	٤٦٥	انجلترا . .	١ر٢٠٦	الولايات المتحدة	٦٠٠
	الولايات المتحدة	٤٢٥	الولايات المتحدة	٤٢٥	سويسرا . .	٤٠٠
	الهند الانجليزية	٤٢٠	الهند الانجليزية	٤٢٤	بلاد أخرى	
	انجلترا . .	٣٥٣	فرنسا . .	٨٥		
	ألمانيا	٣٣٥	بلجيكا . .	٥٣		
	النمسا والمجر	١٠٢	ألمانيا . .	٢٧		
	فرنسا . .	٣٠	ممتلكات فرنسا	١٦		
	دانمارك . .	٤				
	الجملة . .	١٨ر٣٠٩	الجملة . .	٢٣ر٥٨٩	الجملة . .	١٩ر٤٤٦
السبجار وأصناف أخرى	انجلترا . .	١٠ر٠٢٦	انجلترا . .	٦٠ر٧٩٤	انجلترا . .	٤٥ر٥٠٠
	الولايات المتحدة	١ر١٨٢	استراليا وزيلاند الجديدة	٣ر٧٣٥	» . .	٥ر٠٠٠
	تركيا . .	١ر٠٧٣	الولايات المتحدة	٢ر٤١٨	بلاد أخرى	
	بلاد أخرى	٩٥٩	تركيا . .	١ر١٣٥		
			الباقى من بلاد أخرى			
	الجملة . .	١٣ر٢٤٠	الجملة . .	٦٩ر١١٨	الجملة . .	٥٥ر٣٤٦
	الجملة العامة	١ر٠٨٢ر٣٧٦	الجملة العامة	٨٥٤ر٨٩٥	الجملة العامة	٢٤٧ر٨٥٦

وكانت حركة التصدير فى السنوات المذكورة كالآتى :

سنة	جنيه	جنيه
١٩١٣ صدرت مصر سجاير وأصناف أخرى بمبلغ ٣٩٤ر٩٧٨ ج . م منها	٨٧ر٩٨٦ ؛ الى المانيا	١٩ر١٦٠ ؛ انجلترا
	٤٥ر٩١١ ؛ النمسا والمجر	٣١ر٨٩٦ ؛ الهند الانجليزية
	٢٥ر٤٢٠ ؛ الشرق الاقصى	٢١ر٥٥٦ ؛ فرنسا
	١٤ر١٦٠ ؛ بلجيكا	١٢ر٦٨٠ ؛ هولندا
	والباقى الى بلاد أخرى	

سنة	جنيه	جنيه
١٩١٥ صدرت مصر سجاير وأصناف أخرى بمبلغ ٢٤٨ر٩٤١ ج . م منها	٥٢ر٩٩٩ ؛ انجلترا	٣١ر٣٦٨ ؛ الشرق الاقصى
	٣٠ر٩٨٤ ؛ هولندا	٢٤ر٢٢٦ ؛ فرنسا
	٢٣ر٩٩٩ ؛ الهند الانجليزية	١٨ر٣٨٠ ؛ سويسرا
	١٢ر٠٣١ ؛ النورويج	٩ر٦٠٣ ؛ ممتلكات انجلترا
	٨٩ر٠٠٠ ؛ هولندا	٥٩ر٤٠٠ ؛ ممتلكات هولندا

سنة	جنيه	جنيه
١٩٣١ صدرت مصر سجاير وأصناف أخرى بمبلغ ٢٤٧ر٨٥٦ ج . م منها	١٦ر٦٠٠ ؛ بلاد العرب	١٦ر٠٠٠ ؛ انجلترا
	١٠ر٣٥٠ ؛ سويسرا	٨ر٨٠٠ ؛ ايطاليا
	٤ر١٠٠ ؛ الدانمارك	٣ر٩٠٠ ؛ فرنسا
	٨ر٣٠٠ ؛ ألمانيا	٤ر٢٠٠ ؛ المجر

ومصانع السجاير المصرية منتشرة فى أنحاء القطر ، وليس من السهل حصرها ولا عد متاجرها ، ولذا نكتفى بالاشارة الى أن جميع هذه المصانع لها متعهدين فى جميع البلاد ، يتولون ترويج مصنوعاتها ويضاف اليهم فئة من التجار الذين يزاولون هذه التجارة لحسابهم . ونذكر من هذه المصانع أشهرها وهى :

بالقاهرة — شركات جناكليس «وشمليس» ومحمود فهمى ، وخليل على عثمان والعسال ، وسوسه ، والشرق ، وزيدان ، والدكتور البستانى ، وكيلوبترا ، ودمترينو وماسبيرو ، وماتوسيان ، ومافريدس ، وملكونيان ، وبوديان ، وجريجوريادس ، وكيريازى وغيرهم .

بالاسكندرية — شركات كوتاريللى ، وسالونيكا ولورنس ، وايسترن ، وهذه الأخيرة انجليزية تستورد دخانها مجهزاً لاينقصه غير وضعه فى لفافات الورق لانتاج

السجاير المنتشرة لرائحتها الزكية ورخص قيمتها وهى (Gold Flake) وهذا النوع من السجاير يزاحم السجاير المصرية مزاحمة شديدة خصوصاً وأن تكاليف إنتاجه قليلة بالنسبة للسجاير المصرية إذا علمنا أن هذا الدخان المجهز يدفع نفس الرسوم الجمركية التى يدفعها الدخان الخام الوارد للمصانع الأخرى .

بجهات أخرى — الدفراوى بمنوف ، وجامسرجان بالزقازيق .

هـ — المنافسة الأجنبية

إن منافسة المصانع الأجنبية للسجاير المصرية فى الأسواق الخارجية عديدة الوسائل أهمها :

١ — الرسوم الجمركية الفادحة المفروضة على السجاير المصرية حين دخولها الأراضى الأجنبية لعرضها فى أسواقها .

كانت تصدر مصر الى ألمانيا سنة ١٩٠٥ من السجاير ماقيمته ٨١٨ر٢٩٤ جنيها وفى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٦٦ر٢١٣ جنيهاً وفى سنة ١٩٠٧ بمبلغ ٠٢٦ر١٢٣ جنيهاً ثم هبط هبوطاً مريعاً الى ٢٣٥ر٢٣ جنيهاً فى سنة ١٩٠٩ بسبب الرسوم الجمركية الجديدة التى فرضتها ألمانيا على السجاير المصرية فى سنة ١٩٠٦ فرفعتها من ٧ الى ٩ر٧ مارك على كل كيلو جرام . ثم كانت الحكومة الألمانية تراقب عن كثب جميع المساعدات التى تمنحها الحكومة المصرية لحماية سجايرها ضد هذة الرسوم الأجنبية الفادحة . فكلما وضعت مصر نظاماً جديداً لحماية السجاير من هذه الرسوم قابلتها ألمانيا برفع الرسوم حتى لا تستطيع السجاير المصرية الظهور فى أسواقها دفاعا عن مصنوعاتها ، واتخذت أكثر الأمم المشتغلة بهذه الصناعة نفس السياسة الجمركية مثل انجلترا وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وغيرها ولكن بطريقة أخف وطأة مما اتبعته ألمانيا .

٢ — طرق الغش والمنافسة غير الشريفة .

تلجأ بعض مصانع السجاير فى الخارج إلى وسائل مختلفة للتغرير بالمدخنين كأن تعرض سجايرها بأسماء مصرية وتصبغها بصبغة المصانع المصرية ، لاقناع المستهلكين بأنها من أعمال اليد المصرية ، ولا شك فى أن اتباع هذه الخطة أكبر

ضرر على سجاير مصر ، لأن هذه السجاير المغشوشة التى يلبسونها الشكل المصرى تعرض فى الأسواق المحلية الأجنبية بأسعار مخفضة بكثير عن السجاير المصرية الأصلية . وفى هذا العمل حط من سمعة السجاير المصرية لرداءة صنعها ونوعها مضافاً الى ذلك الدعاية العنيفة التى تنشرها ضدها بعض المصانع الأمريكية . ولقد بالغ بعض أصحاب هذه المصانع فى هذا النوع من المنافسة غير المحمودة إلى حد أنه عند ما علم بوصول رسالة من السجاير المصرية سنة ١٩٢٩ لتصريفها فى الأسواق الأمريكية : اشتراها كلها وحبسها عن العرض للاستهلاك منعاً من رواجها وتأثيرها على الانتاج الأهلى فى هذا الصنف ، ولذا هبط الصادر الى الولايات المتحدة من السجاير المصرية بنسبة ٧٠ ٪ فى سنة ١٩٢٩ ويرجع ذلك إلى هذه الأسباب :

(١) نشاط الدعاية للسجاير الأمريكية ضد السجاير المصرية .

(٢) سهولة الحصول على السجاير الأمريكية فى كل مكان وصعوبة الوصول إلى السجاير المصرية لحسن الدعاية للأولى ولانعدامها للثانية .

(٣) تقليد السجاير المصرية بوسائل غير شريفة .

٣ — وقيل إن أسباب هبوط تصدير السجاير المصرية إلى بلجيكا سنة ١٩٢٩ ينحصر فيما يأتى :

(١) إنشاء أصحاب المصانع الكبيرة البلجيكية (وهى ستة مصانع) للسجاير نقابة فى أواخر سنة ١٩٢٨ مجهزة بأربعمائة مخزن لتوزيع سجايرها ومنافسة السجاير الأجنبية وبصفة خاصة الأنواع الممتازة ومنها السجاير المصرية .

(٢) أقام كل من جناكليس وماتوسيان مصنعاً للسجاير المصرية فى بلجيكا .

٤ — وقيل إن بعض المصانع فى هولندا كانت تقلد السجاير المصرية باستعمال الغش : كأن تستعمل طوابع مصبوغة بالصبغة المصرية للتغرير بالمستهلكين وتفهيمهم أنها من السجاير المصنوعة فى مصر بالصاق طوابع مزيفة .

لذا أصدر حضرة صاحب العزة المدير العام لمصلحة الجمارك منشوراً بناء على قرار وزارة المالية لتنظيم الطوابع الواجب إلصاقها على السجاير المصرية للدلالة على

حقيقة نوعها . وتولت مصلحة الجمارك صرف هذه الطوابع التى يلصقها التجار على السجاير المصرية عند تصديرها لاثبات جنسية هذه السجاير ومصريتها .

٥ — وقيل إن من أسباب هبوط الصادر من السجاير المصرية إلى اليابان ما يأتى :

(١) ارتفاع أسعار السجاير المصرية .

(٢) وضع السجاير المصرية فى علب كبيرة تحتوى على خمسين أو مائة سجارة لا يستطيع الجمهور شراءها دفعة واحدة . ويفضل العلب ذات العشرين أو العشر سجاير فلا يدفع مبلغاً كبيراً مرة واحدة .

(٣) تحتوى السجاير المصرية على كمية من الدخان أكبر مما يوضع منه فى السجاير الأخرى وربما كان هذا من أهم أسباب ارتفاع أسعارها .

(٤) السجاير المصرية ليست أسطوانية الشكل بل مضغوطة وهذا لا يتفق مع ميل الكثير من اليابانيين إلى استعمال الفم (المبسم) المناسب لتدخين السجاير المستديرة .

٦ — أما فى بيروت : فكان الريجى الفرنسى لا يسمح ببيع السجاير اللبنانية فيها ولا فى طرابلس الشام وما جاورها من منطقة الانتداب اكتفاء بالسجاير الفرنسية . ولما كانت هذه السجاير مرتفعة الثمن أقبل الأهالى على تدخين السجاير المصرية لجودتها وانخفاض أسعارها عن السجاير الفرنسية . وفى مايو سنة ١٩٢٩ انتهى امتياز الريجى فصرح للسجاير اللبنانية بدخول هذه المنطقة . وكانت أسعارها أقل بكثير من أسعار السجاير المصرية . وعلاوة على ذلك فانه كان يوجد فى هذه المنطقة شركة تعاونية لرجال الجيش الفرنسى كانت تستورد السجاير الفرنسية والجزائرية اللازمة للجيش دون دفع رسوم جمركية . وكانت هذه الشركة لا تكتفى بتوزيع هذه السجاير على الجيش : بل كانت توزعها بطريقة خفية على الأهالى بأسعار مخفضة للغاية فكان هذا العمل أكبر مؤثر على هبوط الوارد من السجاير المصرية لهذه الجهات .

٧ — ولما طلب من حضرة قنصل المملكة المصرية الوقوف على أسباب نقص الصادر من السجاير المصرية إلى انجلترا أجاب بأن أسباب الاعراض عن هذه السجاير تنحصر فيما يأتى :

(١) ارتفاع التعريفة الجمركية فى انجلترا حيث كان يؤخذ ١٣ شلن و ٧ بنس عن الرطل الانجليزى من الدخان .
(٢) يفضل الانجليز تدخين سجاير (فرجينيا) .
(٣) ارتفاع ثمن السجاير المصرية عن السجاير الانجليزية .
(٤) قلة الدعاية للسجاير المصرية فى الأسواق الانجليزية .

و — أسباب هبوط الصادر

تنحصر أسباب هبوط مقطوعية الصادر فى الأمور الآتية :

١ — ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السجاير المصرية فى أكثر الأمم .
٢ — الدعاية ضد السجاير المصرية فى الخارج .
٣ — عدم الدعاية للسجاير المصرية فى الخارج .
٤ — سوء نظام عرض السجاير المصرية فى الأسواق الأجنبية وهو الأمر الذى جعلها بعيدة المنال عن المستهلكين .
٥ — غلاء السجاير المصرية عن السجاير الأجنبية بكثير مما جعلها لاتتفق والأحوال الاقتصادية الحاضرة .
٦ — استعمال الغش بتقليد السجاير المصرية فى الخارج .
٧ — وجود فروع لبعض المصانع المصرية فى الخارج وهذا يحط من قيمة السجاير المصرية لأن للجو المصرى تأثير خاص على نفس الدخان . فالجو جاف فى مصر رطب فى أوربا نسبيا . وعدا هذا فان وجود هذه المصانع فى الخارج يحرم الحكومة المصرية حق الانتفاع بالرسوم الجمركية التى تفرضها عليها ، وهذا يحرم العامل المصرى من الانتفاع بهذه الأعمال . فتشتد وطأة العمال العاطلين .
٨ — وجود اتحادات لبعض المصانع فى الخارج لمحاربة السجاير المصرية .
٩ — وضع السجاير المصرية فى علب كبيرة فيتعذر على المشترى شراء كميات كبيرة بينما قد يقبل على شرائها اذا كانت العلبة صغيرة تحتوى على كمية قليلة من السجاير لا تزيد عن عشر .
١٠ — السجاير المصرية غير مستديرة فلا تصلح للتدخين فى اليابان لشدة ميلهم

الى استعمال المباسم . مع أنه من أقدس الواجبات المفروضة على أصحاب المصانع مراعاة ميول الأسواق التى سيعرضون فيها بضائعهم .

١١ — لابد من التميز بين السجاير المصرية المصنوعة بالآلات وبين المصنوعة باليد ، ولا يتم ذلك الا بوضع علامات خاصة أو بيان كتابى خاص (مصنوع باليد أو مصنوع بالماكينة) على أن تكون السجاير المصنوعة باليد أغلى قيمة عن المصنوعة بالآلات كما هو معروف فى جميع الصناعات .

ومما هو جدير بالذكر : أن ارتفاع أجور عمال السجاير فى مصر كان السبب المباشر لادخال الآلات فى هذه الصناعة بينما يزعم الفريق الآخر أن ماحدا بأصحاب المصانع الى استعمال الآلات هو شدة ميلهم الى الاكثار من الانتاج ، فنشأ عن ذلك تخفيض صنع السجاير باليد ، فازداد عدد العمال العاطلين من جهة وانخفضت أسعار السجاير المصرية بنسبة عدم دقة صنعها علاوة على تدفقها فى الاسواق .

١٢ — أذيع منذ أعوام أن بعض مصانع السجاير المصرية عمدت الى خلط الدخان بمواد غريبة من أوراق نباتية وقش الحصر وغيرها طلبا للربح العظيم ، فأدى ذلك الى الاساءة الى سمعة السجاير المصرية فى الأسواق الداخلية والخارجية ، ومنعا للوقوع فى ذلك مرة أخرى لابد من جعل الرقابة على مصانع السجاير شديدة للغاية ، فان فى شدتها مصلحة للجميع . مصلحة للمنتج وللمستهلك ولسمعة مصر الصناعية والتجارية ولذا صدر قرار وزارى رقم ٩١ سنة ١٩٣٣ (لمنع خلط الدخان) نشر فى صحيفة التجارة والصناعة فى يناير سنة ١٩٣٤

١٣ — تشترى وزارة الزراعة فضلات الدخان من أصحاب مصانع السجاير التى قدرتها مصلحة الجمارك بنحو ٢٣٦٫٠٠٠ كيلو جرام فى السنة . وتشترى كذلك مكنوسات الدخان من مخازن الجمارك . وكانت مصانع السجاير ملزمة بحكم القانون باعدام هذه الفضلات فأصبحت هذه الوزارة تستخرج من هذه الفضلات (النيكوتين) لتحضير السائل المبيد للحشرات الزراعية التى كانت تتلف الزرع فاستفادت وزارة الزراعة والزراع بهذه الفضلات وانتفع أصحاب المصانع بثمنها الذى لا بد أن يكون معادلا أو مقاربا لما دفعوه على هذه الكميات من الرسوم الجمركية .

ولقد جاء فى (Revue des Tabacs) عدد فبراير سنة ١٩٣٣ التى تصدر فى باريس — (لايقتصر مفعول النيكوتين على إبادة حشرات النباتات من خضر

وفاكهة وأزهار ، بل لهذه المادة أعظم الفوائد فى معالجة جرب الأغنام والمواشى وهى ذات فائدة فى قتل الحشرات التى تتسلط على الطيور . ويلجأ الزراع الى وقاية نباتاتهم من الآفات الحشرية فى فصل الربيع بتلك المادة فتقتلها قبل أن ينتشر ضررها اذا تركت على هـذه النباتات فتمتص موادها الحيوية . ويوجد فى فرنسا نوع من الدخان المعروف باسم (Caporal) يصنع خصيصاً للمدخنين الضعاف الصحة حيث يؤخذ ٧٠ ٪ مما فيه من النيكوتين لاستخدامه فى الأغراض السابقة الذكر) .

ولما علم بعض تجار أعقاب السجاير أن وزارة الزراعة تشترى فضلات الدخان عرض عليها أن تشترى منه الأعقاب التى لابد أن تشمل كميات وافرة من النيكوتين المتجمع فى أعقاب السجارة . وقدر ثمن الكيلو جرام من أعقاب السجاير بأربعين قرشاً . وأن فى استطاعته توريد مالا يقل عن ألف كيلو جرام فى الشهر . فاذا صح هـذا فان وزارة الزراعة تنقذ الفقراء من تدخين هذه الأعقاب التى كثيرا ما تنقل الأمراض المعدية .

٢ — استخراج النيكوتين من فضلات التبغ بمصر (١)

ليست فكرة استخراج النيكوتين من بقايا نبات التبغ فى مصر وليدة بحث اليوم ، بل ترجع إلى عام ١٩٢٥ حين وجد فى ذلك الوقت بقسم البساتين نحو ٤٦٢٥ كيلو جراما تخلفت من التجارب التى قام بها لمعرفة صلاحية أنواع الدخان للزراعة بمصر . وقد عمل لهذا المقدار المتخلف مزايدة ، فلم يتقدم أحد لشرائه . فاقترحت وزارة المالية إذ ذاك حرقها ، ووافقت وزارة الزراعة على ذلك ، ولكن تقدم المستر ورسلى مدير قسم الكيميا فى ذاك الوقت باقتراح النظر فى إمكان استغلال هذا المقدار الموجود بقسم البساتين باستخراج النيكوتين منه . لذلك أوقفت عملية الحرق ، وبعد أن درس قسم الكيميا الموضوع تبين أن النيكوتين الناتج من مقدار ضئيل كالمقدار المتخلف من قسم البساتين وهو ٤٦٢٥ كيلو جراما لا يعادل قيمة استخراجه — وعلى ذلك أشير بحرق هذه المتخلفات ثانية ، واستمر القسم فى

---

(١) بقلم حضرة الدكتور لبيب افندى سليمان بقسم الحشرات نقلا عن المجلة الزراعية المصرية عدد نوفمبر سنة ١٩٣٣

شراء ما تحتاجه البلد من مركبات النيكوتين إلى الآن . ولما ارتفعت أثمان هذه المركبات خصوصاً فى السنوات الأخيرة ، نظراً لازدياد المقطوعية الناشئة عن زيادة الطلب ، ولارتفاع العملة الأجنبية فكر قسم وقاية النباتات فى استخراج هذه المادة محلياً بزراعة أنواع تشتمل على نسبة كبيرة من النيكوتين مثل النوع المعروف «بنيكوتيانا رستيكا» والتبغ الفرجينى ، وغير ذلك من الأنواع التى تجود فى الأراضى الضعيفة ، ولا تصلح للتدخين . ولكن مالبثت أن علمت مصلحة الجمارك بذلك حتى بادرت بالاعتراض على زراعة أى صنف من الدخان مهما انخفضت قيمته التجارية ، على أساس أن إباحة زراعة أى صنف من الدخان ، قد يغرى بعض المهربين على زراعة الأنواع التجارية خلسة ، فتتعرض رسوم الوارد على الأدخنة بعجز خطير ، وعلى ذلك اقترحت استغلال فضلات الأدخنة بمخازنها . وأخبرتنا أنها تضع تحت تصرف وزارة الزراعة سنوياً من فضلات الأدخنة ، التى تتخلف بمخازنها من عمليات الفرز والتعبئة والوزن وغيرها ١٠٠٠٠٠ كيلو جرام ، كما عرضت أن تشترى الوزارة فضلات الأدخنة بمصانع السجاير المختلفة ، حتى لا تتصرف فيها هذه المصانع بالبيع للأفراد ، فتتداولها الأيدى وتدسها فى صناعة السجاير . وقدرت هذه المتخلفات بنحو ١٣٦٠٠٠ كيلو جرام ، فيكون المجموع الممكن الحصول عليه سنوياً هو ٢٣٦٠٠٠ كيلو جرام ، وهذا مقدار لا يستهان به .

١ — ما تستنفده مصر سنوياً من مركبات النيكوتين

لقد عرف استعمال النيكوتين فى مكافحة المن بمصر منذ عهد الخديوى اسماعيل باشا إن لم يكن قبل ذلك ، ولكنه لم يستعمل بكثرة إلا فى السنوات الأخيرة ، فقد بلغت قيمة ما صرفه قسم وقاية النباتات وحده فى الخمس سنوات الأخيرة من سلفات النيكوتين نحو ٢٢٣٩٣ رطلا قيمتها نحو ٦٣٠٠ جنيه . وفى السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ باع القسم ٦٤٨٠ رطلا قيمتها ١٩٠٠ جنيه والجدول الآتى يبين ما استورده القسم وما صرفه فى خمس سنين ابتداء من ١٩٢٨ — ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ — ١٩٣٣ :

سلفات النيكوتين الوارد

السنة	الوارد بالرطل	الثمن
		مليم جنيه
١٩٢٨ / ٢٩	٥٧٤٠	١٣٢١ر٧٣٠
١٩٢٩ / ٣٠	٣٠٠٠	٧٢٦ر٥٠٠
١٩٣٠ / ٣١	لم يرد شيء من هذه المادة	
١٩٣١ / ٣٢	٧٤٩٨	٩٨٦ر٣٢٥
١٩٣٢ / ٣٣	٢٥٤	٥٨٦ر٤٩٦

يستنتج من الجدول السابق أن قسم وقاية النباتات صرف :

السنة	المقدار بالرطل	ثمن البيع	
		مليم	جنيه
٢٨ — ١٩٢٩	٥٥٨٣	١١٧	١٤٨٦
٢٩ — ١٩٣٠	٣٨٦٩ر٥	١٩٠	١٠٤٠
٣٠ — ١٩٣١	٤٨٠٠	٦٠٤	١٣٨١
٣١ — ١٩٣٢	٦٤٧٩ر٥	٢٨	١٩٠٠
٣٢ — ١٩٣٣	١٧٠٠ر٥	٩٤٦	٤٨٢

هذا عدا ماباعته الشركات للزراع ؛ ولم يتسن الحصول على مقداره بالضبط ويلاحظ أن ماصرفه القسم فى سنة ١٩٣٢—١٩٣٣ ينقص كثيراً عن السنين السابقة وربما يرجع ذلك الى الأزمة المالية ، وعدم القدرة على الشراء . واذا أضيفت الى ما تقدم المقادير التى استوردها التجار من الخارج مباشرة ، وبيعت للزراع دون وساطة وزارة الزراعة كان المستهلك من هذه المادة عظيما مما يدل على ازدياد الاقبال عليها من سنة الى أخرى رغم ارتفاع ثمنها ارتفاعا يجعل الكثير من الزراع يحجم عن شرائها رغم حاجته اليها ، اذ لو أمكن بيعها بثمن منخفض لزاد الاقبال على شرائها كثيراً .

ب — مركبات النيكوتين والآفات التى تقاوم بها

إن مسحوق التبغ ، أو منقوعه فى الماء ، لمن أقدم المهلكات الحشرية التى استعملت فى مكافحة الآفات وعلى الأخص حشرات المن والتربس والعنكبوت الأحمر ، وغيرها من الحشرات الصغيرة . فقد ذكر (لودمان) أن أول إذاعة لعلاج المن كانت بجرائد فرنسا عام ١٧٦٣ ، ثم استعمل بعد خلطه بمركبات أخرى كالصابون ، والكبريت ، فى علاج حشرات أخرى خلاف المن . وفى أواخر القرن التاسع عشر أخذ استعمال منقوع الدخان ينتشر ويباع فى الأسواق مركزاً لدرجة ٢ ٪ . وفى سنة ١٩١٢ ذاع استعمال سلفات النيكوتين المشتمل على ٤٠ ٪ من النيكوتين . ومنذ ذاك الوقت ظهرت فى الأسواق عدة مركبات مختلفة للنيكوتين الذى هو العنصر الفعال فى كل منها ، تختلف نسبة النيكوتين بها من ٢ ٪ الى ١٥ ٪ فالنيكوترول مثلا يشتمل على ٢ ٪ ، وخلاصة النيكوتين تشتمل على ٩٥ ٪ . وفى كل الأحوال تخفف نسبة النيكوتين عند استعماله فى رش الأشجار المصابة الى نسبة لا تزيد عن ١ ٪ عند معالجة اصابات المن ، ولا يقتصر استعمال مركبات النيكوتين فى علاج المن ، والحشرات الصغيرة المشابهة ، ولكنه يستعمل الآن بكثرة فى معالجة الدجاج ضد القمل والفاش . وقد زادت مقطوعية استعماله لهذا الغرض زيادة عظيمة فى السنوات الأخيرة وتضاف مركبات النيكوتين الى كثير من المهلكات الحشرية عند علاج آفة المن مع أمراض أخرى .

ج — المواد التى تحضر منها مركبات النيكوتين فى بعض الممالك

تحضر مركبات النيكوتين فى معظم الممالك من بقايا نبات التبغ المستعمل فى التدخين ، ولا تستعمل الأوراق المعدة للتدخين لهذا الغرض نظراً لارتفاع أثمانها الناشىء من زيادة الرسوم التى تتقاضاها الحكومات المختلفة عليها . وتنشأ هذه المتخلفات أثناء جمع المحصول ، وتحضير أوراق التبغ ، وتتكون من العادم ، والكنسة ، وبقايا الجذور ؛ وسوق النباتات . واستخراج النيكوتين من هذه البقايا محتكر فى كثير من الحكومات : ففى فرنسا تحتكر الحكومة عملية تحضير مركبات النيكوتين ، وبيع هذه المركبات ، ويذيع وزير الزراعة من وقت لآخر نشرات بأثمان هذه المركبات . وقوة تركيز محاليلها ، وتبيع الحكومة ثلاثة أصناف من النيكوتين.

(١) منقوع الدخان المشتمل على ١ — ٢ ٪ من النيكوتين .

(٢) منقوع يحتوى على ٤ ٪ منه .

(٣) منقوع أكثر تركيزاً يحتوى على ١٠ ٪ من النيكوتين .

وكثيراً ماتستعمل هذه المركبات فى مكافحة آفات الكروم .

وفى الجزر البريطانية حيث ارتفاع ثمن التبغ الناشىء من رسومه العالية يحول دون زراعة التبغ للانتفاع به كمهلك للحشرات يلجأون الى الانتفاع بفضلات الأدخنة لتحضير هذه المهلكات . وقد صرح قانون سنة ١٩١٣ للمرخصين استخراج النيكوتين المستعمل فى مكافحة الحشرات بزراعة الدخان دون دفع الرسم المقررة على التبغ . وأحسن أنواع الدخان الصالحة لهذا الغرض هو النوع المعروف بنيكوتيانا رستيكا لأنه لايصلح للتدخين نظراً لخشونته ، واحتوائه على كمية كبيرة من النيكوتين ، وتتوقف نسبة النيكوتين لهذا النوع من المحصول على الظروف الجوية ، والتربة ، والسماد ، وطريقة الزراعة ، وعوامل أخرى . ولاستخراج النيكوتين منه تكسر الأوراق الى قطع صغيرة بعد جفافها ، ثم تنقع فى الماء ثلاث دفعات متتالية تستغرق كل مرة يوماً كاملا . ويحتاج كل رطل من الورق الى جالون من الماء . ولا يقتصر استعمال النيكوتين على حالة محاليل ، بل تباع فى الأسواق عدة مركبات منه على حالة مساحيق ، وفى أمريكا تحضر مركبات النيكوتين من فضلات الأدخنة أيضاً ، ويوجد منها عدة مركبات أهمها المركب المعروف « بلاك ليف » ويشتمل على ٢ر٧ ٪ من سلفات النيكوتين والمركب المعروف

« بلاك ليف » ٤٠ ويشتمل على ٠.٤٠ ٪ منه والنيكوترول ويشتمل على ٠.٢ ٪ من النيكوتين وغير ذلك من المركبات التى إما أن تكون على حالة سائل ، أو مسحوق وفى النمسا والمجر ، توجد شركات احتكار تستثمر فضلات الأدخنة فى عمل خلاصة تشتمل على ٠.٩٥ ٪ من النيكوتين . وهذه نسبة كثيرة التركيز تخفف طبيعياً عند استعمالها الى النسبة المطلوبة ، وتمتاز هذه المركبات بقلة نفقاتها عند النقل لأنها تباع على حالة مركزة .

د — متخلفات الأدخنة فى مصر

تتكون متخلفات الأدخنة بمصر من ثلاثة أنواع :

ا — العادم والكنسة بمصلحة الجمارك .

ب — متخلفات الأدخنة بمصانع السجاير .

ج — بقايا السجاير المعروفة بالسبارس .

وهى كالآتى : —

العادم والكنسة بمصلحة الجمارك

من المعلوم أن زراعة الدخان ممنوعة قانوناً بمصر ، فجميع المتخلفات الناتجة من الدخان تتكون من أنواع التبغ الواردة من الخارج . ونظراً لأن الحكومة تتقاضى رسوماً عالية على هذه الأصناف إذ يزيد ما يدفع عن الكيلو جرام الواحد على مائة قرش صاغ — لذلك يقوم تجار الأدخنة بفرز دقيق للوارد إليهم من الدخان ، فيتركون بالجمارك كل ما لحقه عيب تجارى ، كعدم استعمال النضج ، وما زادت نسبة الرطوبة به ، أو التخمر وغير ذلك تفادياً من دفع الرسوم العالية ، ويعبر عن هذه الكميات التى تترك بمخازن مصلحة الجمارك بالعادم ، والكنسة ، ويتميز العادم بكونه ناشىء عن تلف لبعض الطرود أثناء الشحن فى البواخر نتيجة وصول مياه المطر أو تسرب ماء من البحر ، مما ينشأ عنه بلل ، أو تخمر ، أو تعفن ، أو غير ذلك ، فيأبى التاجر استلامه ، وتقوم مصلحة الجمارك بحرق هذه المقادير فى أفران أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، أما الدخان الكنسة فانه ينشأ من عمليات الفرز ، والتفريغ ، والتعبئة ، وعمليات الوزن ، وغير ذلك ، مما يجرى بمخازن مصلحة

الجمارك . وتتكون هذه الكنسة من قطع صغيرة من أوراق الدخان مختلطة بقطع من الخيش ، والدوبارة ، والقش وغير ذلك من الأشياء المستعملة فى تعبئة الطرود وشحنها . كذلك يوجد بمخازن الجمارك متروكات الأدخنة ، وهى عبارة عن طرود تركت ، ولم يستلمها أصحابها ، لسبب من الأسباب كوجود عيب تجارى بها أو خلافه .

متخلفات الأدخنة بمصانع السجاير

تتكون متخلفات الأدخنة بمصانع السجائر من تراب ناعم ينشأ من عمليات تحضير الدخان وإعداده لصنع السجاير كعمليات الفرم ، وغيرها ، وقد قدرت مصلحة الجمارك تلك الكميات الممكن الحصول عليها من هذا المصدر بما يقرب من ١٥٠ر٠٠٠ كيلو جرام ، ولكن وجدت صعوبات كبيرة في الحصول عليها بثمن يتناسب مع كمية النيكوتين الموجود بها . والواقع أن أصحاب مصانع السجاير يقدرون ثمنه على أساس ما دفع عليه من الرسوم العالية لا على نسبة النيكوتين الموجودة به إذ طلب بعض التجار ٢٠ قرشاً ثمناً للكيلو جرام الواحد فى حين أن النيكوتين المشتمل عليه لا يساوى مليمين .

بقايا السجاير المعروفة « بالسبارس »

تقدم عدد ليس بقليل من تجار هذا الصنف منذ بضع شهور إلى وزارة الزراعة وذلك عند ما علمت أن الوزارة قائمة ببحث فضلات الأدخنة ، وطلبوا توريد كميات كبيرة ، ولكن تبين لنا أنهم يطلبون ثمناً غالياً نحو ٣٠ إلى ٤٠ قرشا صاغا للكيلو جرام الواحد ، فى حين أن قيمة النيكوتين المشتمل عليه الكيلو من هذا الصنف لا يوازى بضعة مليمات اذا كان القصد منه الحصول على العنصر المستعمل فى مكافحة الآفات .

هـ — المقدار الممكن الحصول عليه سنويا من هذه المتخلفات

قدرت مصلحة الجمارك كمية المتخلفات التى يمكن الحصول عليها سنوياً من مخازنها ومن مصانع السجاير ، تقديراً أولياً بنحو ٢٣٦٠٠٠ كيلو جرام ، منها ١٠٠٠٠٠ من مخازنها والباقى وقدره ١٣٦٠٠٠ من مصانع السجاير المختلفة بالقطر المصرى .

ولما كان التثبت من هذه الكميات أمر ضرورى للبت فى فكرة إنشاء مصنع لاستغلالها من عدمه طلب من مصلحة الجمارك بيان الكميات التى قامت باحراقها فعلا فى مدى الخمس سنوات الأخيرة ، ولكن لعدم وجود سجل للخمس سنين أرسل لنا بيان بما أحرق فى سنتى ١٩٣١ ، ١٩٣٢ كالآتى :

المتخلفات التى أحرقت بجمرك مصر فى سنتى ٣١ — ١٩٣٢ .

الشهر	١٩٣١				سنة ١٩٣٢			
	عادم		كنسة		عادم		كنسة	
	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو	جرام	كيلو
يناير ...	٥٠٠	٥٦٨١	٣٠٠	٩٠٨	٤٠٠	٩٣٧	٩٠٠	١٣١٣
فبراير ..	٤٠٠	٢٧٨٧	٤٠	١٠١٥	٤٠٠	١٥٨١	٥٠٠	٢٣٩٢
مارس ..	٩٠٠	٢٨٢٥	٣٠	١٠٧٦	٤٠٠	١٨٥٥	٢٠٠	٣٤٤٤
ابريل ...	٩٠٠	٣٨٣٠	—	٢٨٦٢	٦٠٠	١٥٨٨	٢٠٠	١٧٨٧
مايو ...	٦٠٠	٣٠٤٥	—	٤١١٢	٤٠٠	١١٨٩	٦٠٠	٣٣١٧
يونيه ...	٦٠٠	١٩٥٧	—	٣٨٠٧	٧٠٠	١٣١٣	٩٠٠	٣١٥٦
يوليه ...	٧٠٠	٢٧٧٠	٧٠٠	٤٢٣١	٤٠٠	٣١٦	٤٠٠	٣٥٢٧
أغسطس	٦٠٠	٢٠٩٧	٢٠٠	٣٠٩٠	٩٠٠	٦٦٤	٣٠٠	٣٣٧٢
سبتمبر ..	٢٠٠	٢٠٨٣	٧٠٠	٣٠١٦	—	٣٠٤	٨٠٠	٢٩٢٧
اكتوبر	—	١٨٥١	٨٠٠	٣٥٠٣	٥٠٠	١١٨	١٠٠	٣٠٩٦
نوفمبر ...	٤٠٠	١٥٢٠	٣٠٠	٢٥٥٤	٣٠٠	٢٢٣	—	٢٧٦٩
ديسمبر ..	٦٠٠	١٧٦٧	—	٢٥٤٣	٩٠٠	٥٠٨	—	٣١٩٦

وبعد ذلك وصلنا بيانا إجماليا لمتخلفات الأدخنة (العادمة) بمصلحة الجمارك قدرت بنحو ١٥٥٨٧ ك جراما لسنة ١٩٣١ و ٤٨٧٦٦ ك جراما لسنة ١٩٣٢ ، خلاف الكنسات إذ لم تذكر فى التقدير . وبالاستفسار عن ذلك من جمرك الدخان قيل أن التقدير النهائى لكل من الدخان الصالح لتحضير النيكوتين لا يقل عن ٥٠٠٠٠ ك جرام للعادم ، ومثلها للكنسة .

وعلى ذلك يكون الممكن الحصول عليه سنوياً من مصلحة الجمارك هو ١٠٠ر٠٠٠ ك جرام عادم وكنسة . ولما كانت كنسات الأدخنة المتخلفة بمصلحة الجمارك مشتملة على كميات من مواد غريبة ، كقطع من الخيش وعيدان من القش وفتل وغير ذلك من الأشياء المستعملة فى حزم طرود الدخان ، وإعدادها للشحن ، فقد أريد التثبت من كمية هذه المواد الغريبة ونسبتها الى الكنسة الصالحة . لاستخراج مادة النيكوتين ، فأجرى فرز الكنسة فى فترات مختلفة بجمركى مصر واسكندرية . ولم تكلف عملية الفرز زيادة فى النفقات إذ كلف عمال تعبئة الكنسة بفرزها ، وفصل هذه المواد الغريبة قبل وضعها فى الأكياس المعدة لها وفرز لهذا الغرض ١٠٥ أكياس بجمركى مصر واسكندرية . وكانت نتيجة الفرز كما يأتى :

الجمرك	وزن المقدار الكلى	وزن الكنسة الصالحة	وزن المواد الغريبة
	بالكيلوجرام	بالكيلوجرام	بالكيلوجرام
مصر	٢٦١٠	١٤٠٥	١٢٠٥
اسكندرية . .	١٥٠٠	٨٠٠	٧٠٠
المجموع الكلى	٤١١٠	٢٢٠٥	١٩٠٥

يتبين من هذه الأرقام أن نسبة الكنسة الصالحة لاستخراج النيكوتين تبلغ نحو ٥٣ر٦ ٪ من مجموع وزن الكنسة الكلى ، وقد قدرت بنحو ١٠٠ر٠٠٠ كيلوجرام ، فيكون وزن الكنسة النافعة يزيد عن ٥٠٠٠٠ كيلو جرام . أما متخلفات الأدخنة بمصانع السجاير فقد قدرتها مصلحة الجمارك بنحو ١٣٦٠٠٠ كيلو جرام ، ولكن للحصول عليها وجدت عدة عقبات ، إذ يطلب أصحاب مصانع السجاير ثمنا عاليا

لايتناسب مع قيمة النيكوتين المشتملة عليه كما سبق ذكره . كذلك متخلفات الأدخنة المعروفة بالسجاير وجد أن ثمنها عاليا فلم يعن بمقدارها وصرف النظر عن استغلالها بقصد استخراج النيكوتين .

٦ — قيمة هذه المتخلفات من الوجهة الاقتصادية

(أولا) نسبة النيكوتين المئوية .

(ثانيا) مدى تأثير هذه المتخلفات فى مقاومة آفة المن .

(ثالثا) الثمن .

وللحصول على الغرض الأول أجريت عدة اختبارات بواسطة قسم الكيمياء لتقدير النيكوتين بعينات مختلفة وتتلخص نتائج التحليل فى الجدول الآتى :

رقم العينة	نوع العينة	مكان استيرادها	نسبة النيكوتين بها	تاريخ التحليل
١	مخلوط كنسة وعادم	جمرك مصر	٠/٠١ر٤٧	٢١ يونيه سنة ١٩٣٢
٢	تراب مصانع السجاير	مصنع شركة البستانى	٠ ٠ر٨٤	١٩ » » ١٩٣٢
٣	» » »	ماتوسيان	٠/٠ر٨٠	١٩ » » ١٩٣٢
٤	» » »	جناكليس	٠/٠ر٤٣	١٩ » » ١٩٣٢
٥	» » »	الدفراوى	٠/٠ر٣٩	١٩ » » ١٩٣٢
٦	عصارة منقوع رقم (١)	جمرك مصر	٢ر٣٦ فى اللتر	٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢
٧	» أخرى للمنقوع (١)	» »	٢ر٩٠ »	٦ » » ١٩٣٢
٨	منقوع ثفل العصارة السابقة	» »	٠ر٧٥ »	٦ » » ١٩٣٢
٩	» تراب رقم (٣)	مصنع ماتوسيان	١ر٤٦ »	٦ » » ١٩٣٢
١٠	» ثفل العصارة السابقة	» »	٠ر٤٨ »	٦ » » ١٩٣٢
١١	دخان عادى	جمرك اسكندرية	٠/٠٢ر٤٦	٤ يناير سنة ١٩٣٣

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

١٢	بقايا دخان حسن كيف	جمرك اسكندرية	٠/٠٣ر١٦	٤ يناير سنة ١٩٣٣
١٣	دخان كنسة فقط	» »	٠/٠٢ر٧٥	٤ » » ١٩٣٣
١٤	مخلوط تراب مصانع السجاير	شركات مختلفة	٠/٠٠ر٦٦	٤ » » ١٩٣٣
١٥	تراب مصنع سجاير	شركة سجاير محمود فهمى	٠/٠٠ر٧٨	٤ » » ١٩٣٣
١٦	منقوع عادم وكنسة	جمرك	٤ر٧٥ فى اللتر	١٠ » » ١٩٣٣
١٧	منقوع تراب الدخان عصير المكبس . . .	مصانع سجاير مختلفة	٣ر٤٢ »	١٠ » » ١٩٣٣
١٨	منقوع ثفل العصارة السابقة عصير المكبس .	» » »	٠ر٩١ »	١٠ » » ١٩٣٣
١٩	منقوع عادم وكنسة عصير المكبس . . .	جمرك	٥ر٩٣ »	٢٥ » » ١٩٣٣
٢٠	منقوع ثفل العصارة السابقة عصير المكبس .	»	١ »	٢٥ » » ١٩٣٣
٢١	منقوع ثفل المتخلف من العصارة السابقة . .	»	٠ر٢٥ »	٢٥ » » ١٩٣٣
٢٢	محلول مركز من منقوع رقم ١٧	»	٠/٠١ر٣٥	٢٥ » » ١٩٣٣
٢٣	» الماء الناتج من عملية التركيز السابقة . .	—	٠/٠٠ر٢٤	٢٥ » » ١٩٣٣
٢٤	دخان كنسة	جمرك اسكندرية	٠/٠١ر٤٥	١٢ أبريل سنة ١٩٣٣
٢٥	» »	» مصر	٠/٠١ر٢٨	١٢ » » ١٩٣٣

يستنتج من الجدول السابق ما يأتى :

(١) متوسط نسبة النيكوتين بالدخان العادم المتخلف بمخازن مصلحة الجمارك هو ٤ ر٢ ٪.

(٢) متوسط نسبة النيكوتين بالدخان الكنسة المتخلف بمخازن مصلحة الجمارك هو ٨ ر١ ٪.

(٣) متوسط نسبة النيكوتين بالدخان المتخلف من الصنف المعروف بحسن كيف بالجمارك ١٦ ر٣ ٪.

(٤) متوسط نسبة النيكوتين بأتربة الدخان المأخوذة من مصانع مختلفة للسجاير هو ٦٦ ر٠ ٪.

(٥) متوسط نسبة النيكوتين بمنقوع الدخان بمتخلفات الجمارك هو من ٢ ر٠ ٪ — ٧ ر٠ ٪.

(٦) عند عمل منقوع لعصارة الدخان بالطريقة العادية يفقد جزء من النيكوتين بالتفل المتخلف .

ويلاحظ أنه لم يعمل تحليل لبقايا الدخان المعروفة بالسبارس ، إذ صرف النظر عن استغلالها لارتفاع ثمنها . كذلك تبين من نتائج هذه التحاليل التى عملت لتقدير نسبة النيكوتين أن هذا العنصر ضئيل جداً فى متخلفات الأدخنة المتكونة بمصانع السجاير فضلا عن أن الثمن المطلوب لها باهظ ، لهذا لا يمكن استغلالها فى عملية تحضير النيكوتين ، فلم يبق اذن إلا متخلفات الأدخنة بمخازن مصلحة الجمارك ، وقد سبق القول أن حرقها يكلف المصلحة نفقات ، وأنها كذلك مستعدة لتقديمها لوزارة الزراعة بدون مقابل . فهل تكفى هذه المتخلفات حاجة البلد من مركبات النيكوتين ؟ وهل تكفى لتغذية مصنع إذا تقرر انشاؤه ؟ وإذا لم تكف فهل هناك مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها لتشغيل المصنع دون أن يكلفنا نفقات كبيرة ؟ هذا ما سيبين بعد ذكر نتائج التجارب التى أجريت لمعرفة مدى تأثير المحاليل والمساحيق التى عملت من هذه المتخلفات فى ابادة حشرة المن .

٧ — نتيجة التجارب التى عملت على هذه المتخلفات

أجريت عدة تجارب لمعرفة مدى تأثير هذه المتخلفات فى ابادة حشرة المن ، واستعملت المتخلفات على :

(١) حالة محاليل الرش .

(٢) مساحيق للتعفير . وقد أجريت هذه التجارب أولا بالمعمل لمراقبة تأثير المادة مراقبة جديدة ، ثم أجريت بعد ذلك بالحقل على أنواع متباينة من المن ، واصابات مختلفة ، وتحت تأثير ظروف جوية مختلفة ، وباستعمالها فى جهات مختلفة .

وتلخص نتائج هذه التجارب فيما يأتى :

١ — بالمعمل

ا — المنقوع أتى بنتيجة حسنة فى محاليل مخففة لدرجة من ½ الى ١ فى الألف .

ب — المساحيق كانت نتيجتها غير جيدة .

٢ — بالحقل

اجريت عدة تجارب بالحقل على اصابات مختلفة بالمن فى الجهات الآتية :

ا — عزبة خورشيد على قطن مصاب بالمن المعروف بأفيس جوسيبياى (١)

ب — كفر طرمس والدقى بالجيزة على فاصوليا مصابة بالمن المعروف بأفيس لابورنى (٢) .

ج — حدائق القبة والمعادى على نباتات الأراولا بالمن المعروف بمكروسيفونيلا سانبورنى (٣) .

د — الجيزة والزمالك على نباتات دورانتا مصابة بالمن المعروف بأفيس دورانتى (٤) .

وكانت النسبة الفعالة للنيكوتين تتراوح بين ١٨ ر ٠ الى ٥ ر ٠ فى اللتر . أما المساحيق فلم تأت بنتيجة جديدة .

٨ — استغلال هـذه المتخلفات من الوجهة الاقتصادية

لقد سبق القول أنه من المتعذر ، بل غير الممكن ، استغلال متخلفات الأدخنة المتكونة بمصانع السجاير ، وكذلك متخلفات السجاير المعروفة « بالسبارس » بالنسبة

---

(١) Aphis Gossypi. (٢) Aphis Laburni. (٣) Macrosiphoniella Sanborni. (٤) Aphis Durantae.

الى غلاء ثمنها . وأن مايمكن استغلاله هو متخلفات الأدخنة المتكونة بمخازن مصلحة الجمارك ، وقد قدرت على أقل تقدير بنحو ٥٠٠٠٠ كيلوجرام عادم ، ومثلها كنسة ، كذلك تبين أن متوسط نسبة النيكوتين بالعادم هى ٢ر٤ ٪ ، وبالكنسة هى ١ر٨ ٪ .

فعلى هذا الأساس تكون كمية النيكوتين الممكن الحصول عليها من العادم ١٢٠٠ كيلو جرام ، ومن الكنسة ٩٠٠ كيلو جرام ، فيكون المجموع ٢١٠٠ كيلو جرام.

فاذا فرض أن ١٠٠ كيلو جرام تفقد أثناء عملية التحضير كان الباقى ٢٠٠٠ كيلو جرام ، وهذا يعادل ٥٠٠٠ كيلو جرام من سلفات النيكوتين المعروف باسم Black leaf 40 ويعادل ١٠٠ر٠٠٠ كيلوجرام من المادة المعروفة باسم نيكترول مع العلم أن مادة النيكترول تشتمل على مادة أخرى تحل محل الصابون الذى يضاف فى حالة استعمال سلفات النيكوتين . ولقد سبق أن ذكر أن أعظم كمية باعها القسم كانت فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ بلغت ٢١٠٠ كيلو جرام تقريبا (٦٤٨٠ رطلا) من سلفات النيكوتين ، وكان ثمنها ١٩٠٠ جنيه هذا خلاف ما بيع خارجا عن قسم وقاية النباتات ، الذى اذا قدر بنحو ١٠٠٠ كيلو جرام كان جميع المنصرف نحو ٤٠٠٠ كيلو جرام تقريبا ، أى أنه أقل مما يمكن الحصول عليه من متخلفات الأدخنة بمخازن الجمارك .

واذا فرض أنه تعذر الحصول على هذا المقدار من مصلحة الجمارك . أو أن حاجة البلد زادت كثيرا عن المقدار الممكن الحصول عليه من متخلفات الجمارك ، لأمكن ملافاة هذا النقص باستيراد متخلفات الأدخنة من البلاد المجاورة ، كاليونان وتركيا وغيرها ، بثمن زهيد جدا . ولقد تقدم أخيرا أحد تجار هذا الصنف عند ما علم بدراسة هذا الموضوع بمصر بكتاب يطلب قيد توريد كميات كبيرة فى بالات مكبوسة بمبلغ ٣ر٦ مليم للكيلو جرام تسليم اسكندرية وهو ثمن مناسب لتحضير هذا العنصر الفعال فى مكافحة آفة المن ، وربما أمكن الحصول عليه بثمن أقل ، اذا اشهرت مناقصة التوريد فى تلك البلاد المجاورة . على هذه الاعتبارات يمكننا القول أنه لم يبق اذا الا انشاء مصنع لانتاج النيكوتين محليا للانتفاع بالكميات الكبيرة من فضلات الأدخنة المتخلفة بمخازن مصلحة الجمارك ، واذا لم تكف يمكن الالتجاء الى استيراد هذه الفضلات من الخارج .

٣ — صناعة الورق فى مصر

١ — حاجة مصر الى مصانع للورق

كان قدماء المصريين يكتبون على الأحجار وعلى أوراق البردى فكانوا ينزعون قشر هذا النبات ثم يؤلفون منه طبقات عريضة رقيقة توصل ببعضها ثم تلصق على الأقمشة . وكان ذلك فى العهد القديم الذى لم يتيسر لأهله الوصول الى اختراع الورق وا كتشاف خفايا صنعه . أما الآن وقد ذاعت الاختراعات الحديثة الخاصة به فليس لمصر أن تبقى مغلولة اليدين دون أن تسعى لاقامة هذه الصناعة الرابحة فى انحائها .

لم تقدم مصر بعد على اقامة مصانع للورق تغنيها عما تستورده بمبالغ عظيمة من الخارج بينما أصبح الورق من أهم لوازمها ، لأن مصر فى الوقت الحاضر غيرها فى السنوات الماضية ، وقد تقدمت فيها النهضة الفكرية بفضل انتشار العلم والتعليم وكثرة المدارس وميل المصريين الى القراءة والكتابة ورغبة الكثير من أهلها فى وضع المؤلفات على اختلاف أبحاثها وتقدم الصحافة تقدما عظيما يظهر فى كثرة الجرائد اليومية والمجلات العلمية والمصورة . والاحصاءات كفيلة باثبات هذه الحقائق . وهذه الحركة السعيدة فى حاجة شديدة الى الورق .

وليست التجارة بأقل حاجة الى الورق من النهضة العلمية بل ربما كانت أكبر مستهلك لنوع خاص من الورق اللازم لوقاية البضاعة وحفظها من التلف سواء أكان ذلك حين تسليمها لشاريها أم بقائها فى المحال التجارية ومخازنها ولقد نهضت التجارة المصرية أخيرا نهضة محمودة فاصبحت الكميات الواردة للقطر (من المواد المستعملة فى صناعة الورق) وورق الكارتون (الورق المقوى) وأدوات المكاتب ومنتجات فن الرسم والتخطيط وورق الحزم والجرائد والمجلات وورق السجاير كالاتى : —

السنة	قيمة الوارد بالجنيه	قيمة الصادر بالجنيه
١٩٢٨	١٠٤٢١٠١	٩٢٠٤٢
١٩٢٩	١٢٢٥٤٤٣	٩٢٥٤٢
١٩٣٢	٨٩٥٨٠٠	٧١٠٠٠
١٩٣٣	١٠٠٣٢٥٠	٨٨٠٠٠

ب — الجهود الفردية والحكومية لاقامة مصانع للورق

لم يوفق أحد فى القطر حتى الآن لاقامة مصنع للورق غير الخواجة (لاجوداكس) الذى أنشأه على ترعة المحمودية بالاسكندرية. ويجمع هذا المصنع الخرق العتيقة البالية وقصاصات الورق القديم لاستخراج عجينة الورق منه. ولعدم كفاية هذه الأصناف لتموين مصنعه فانه يستحضر من الخارج ما ينقصه من العجينة المجهزة فى معامل أوربا خصيصاً لهذا الغرض وبهذه الطريقة استطاع هذا المصنع صنع ورق اللف والورق الخشن وغيره مما يلزم لصنع صناديق الطرابيش وما شابهها ولكنه لم يتمكن من صنع ورق الكتابة والأصناف الأخرى. ورغم أن هذا المصنع اختص فى عملياته الصناعية — مضطراً أو مختاراً — بنوع معين فانه لايقوم بما تحتاج إليه مصر من هذا الصنف كما أوضحت لنا ذلك الاحصاءات السابقة ومع ذلك فان هذا المصنع على صغره عظيم فيما أقدم عليه اذ برهن صاحبه على اقدام كبير لم يسبقه غيره إليه فى هذا المجال.

وبنك مصر على حداثة عهده لم يترك مشروع الورق دون التفكير فى حل معضلاته فسعى سعياً متواصلا الى إقامة هذه الصناعة فى البلاد لشدة الحاجة اليها. ولقد وفق الى تحقيق الغاية السامية التى كان يرمى إليها فكون سنة ١٩٢٤ (الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق) برأس مال قدره ثلاثون ألف جنيه مصر ولكن لم تسمح الظروف بعد بافتتاح المصنع المرغوب لأن البنك يريد على ما أعتقد — إقامة مصنع نموذجى ثابت جدير بمقاومة المنافسة الأجنبية خصوصاً وأنها أصبحت شديدة بعد انتهاء الحرب الكبرى.

هذا فيما يتعلق بالنشاط الفردى . أما نصيب الحكومة فى هذا المجال فانه لم يكن ضئيلا لأنها شرعت فى درس مشروع صناعة الورق فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ حينما أرسل جناب مستشار وزارة المالية (اللورد أدوار سسل) عينات من نبات البردى الى الأستاذ (Dunstan) لتحليلها فى المعمل الملكى بلندن . وفى فبراير سنة ١٩١٧ أرسلت المالية الى الأستاذ نفسه كميات من قش الأرز للنظر فى صلاحية هذا القش لصناعة الورق . فدلت أبحاث هذا الأستاذ أن عجينة البردى منحطة ولا تصلح الا لصنع ورق اللف والورق المقوى وربما أمكن صنع الورق الأبيض منها ولكن بعد صرف مبالغ كبيرة لاتتناسب مع أسعار الورق الأبيض الذى يستخرج من مواد أخرى ويعرض فى الأسواق بأسعار معتدلة . والبردى نبات يسمى (التيفا) وهو من فصيلة النباتاب المائية المعروفة باسم (تيفاسيس) وينمو كثيراً على ضفاف النيل كالأعشاب الوحشية . والياف هذا النبات سريعة التقصف ولم يمكن التغلب على هذا النقص فحاول البعض مزج عجينته بعجينة البابيرى (Papyrus) . ولقد أثبت المعمل الملكى بانجلترا أن قش الأرز صالح لصناعة الورق وأن الخرق صالحة لصنع النشاف كما أن الورق القديم صالح لصنع الورق المقوى .

ولقد كان الفضل للمجلس الاستشارى بمصلحة التجارة والصناعة فى اثارة موضوع صناعة الورق فى هذه السنوات الأخيرة فى جلسته المنعقدة فى ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ ولذلك قررت لجنة التعاون المشترك بين وزارة الزراعة ومصلحة التجارة والصناعة فى جلستها التاسعة ارسال كميات من قش الأرز وحطب القطن والذرة وتبن القمح والبردى الى القنصلية المصرية فى لندن لتسليمها لجناب المرحوم مستشار المصلحة وقتئذ — السير هنرى بين — لدرس صلاحية هذه المواد لصناعة الورق . فتسلمها فى ٣٠ يولية سنة ١٩٣٠ . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقع الاختيار على بلدة شربين لتكون مقراً لمصنع الورق المزمع اقامته .

وفى السنة نفسها اهتم سعادة وزير مصر المفوض فى برلين اهتماماً خاصاً بدرس صنع الورق من حطب القطن فعرض عينات مختلفة منه على شركة (Habzelstoff) ففحصها الخبير الدكتور (Hoyer) أستاذ صناعة الورق فى معهد (Koeten) وقرر صلاحية هذا الحطب لصنع الورق المقوى (الكرتون) وورق اللف وعلب السجاير وورق الطباعة وأصناف أخرى وتعهدت الشركة المذكورة باقامة هذه

الصناعة فى مصر بشروط معينة أساسها الاحتفاظ بحقوق اكتشافها الوسائل الفنية المؤدية إلى استخراج الورق من حطب القطن . ولما لم يتم الاتفاق طلب حضرة صاحب السعادة حسن باشا نشأت وزير مصر المفوض فى برلين من وزارة المالية التصريح له باقامة مصنع للورق من حطب القطن لحسابه بمحطة (الطرمبات) على خط رشيد لقربها من السكة الحديد وترعة المحمودية ولتوفر الصرف فى البحر الأبيض المتوسط فوافقت المالية على هذا الطلب فى سنة ١٩٣١ ومنح المشروع المساعدات القانونية تشجيعاً له .

جـ — العناصر الضرورية لصناعة الورق

ذكرنا فيما تقدم تطورات الأبحاث الفردية والحكومية الخاصة باقامة صناعة لورق فى مصر من سنة ١٩١٦ لغاية الآن . فاتضح منها وجود خامات صالحة وبكميات وافرة لهذا النوع من الانتاج الصناعى ولذلك نقرر فيما يأتى وجهة نظرنا فى هذا المشروع من الناحية الاقتصادية .

يوجد بالقطر من النباتات الصالحة لصناعة الورق أصناف مختلفة وانما تقل أهمية بعضها عن بعض بنسبة كمية (السليلوز) الموجودة فيها وبنسبة تكاليف الانتاج . وتنحصر هذه النباتات فى الأصناف الآتية :

١ — نبات البردى — ٢ — نبات البابرى — ٣ — قش الأرز — ٤ — قش القمح والشعير — ٥ — عيدان الذرة — ٦ — حطب القطن — ٧ — قش القصب ٨ — قش الحلفا — ٩ — الخرق البالية — ١٠ — الورق القديم — ١١ — نباتات أخرى كعيدان الفول والسيسل والسمار والتيل والكتان .

ليس لمصر أن تعتمد على اقامة صناعة الورق من لب الخشب لعدم وفرة هذا الصنف بالقطر وليس لها أن تعتمد على صنعه من الكتان والسمار والسيسل والحلفا إما لقلة هذه الأصناف وإما لارتفاع نفقات الحصول عليها ارتفاعا يجعل ثمن الورق المصنوع منها يزيد بكثير عن الأسعار المتداولة فى الأسواق .

والعناصر الأساسية لاقامة صناعة الورق تنحصر فى وفرة الخامات والماء النقى والمجارى وسهولة المواصلات والوقود والعمال والمال .

فمن النباتات الجديرة بالعناية والدرس فيما يتعلق بصناعة الورق نبات البردى والبابرى وقش الأرز والقمح والشعير وعيدان الذرة وحطب القطن والخرق

القديمة والورق البالى . أما قش القصب فقد أثبت رجال الفن والكيمياء الصناعية أنه لا يصلح لصناعة الورق خصوصاً بعد عصره واستخراج عصير السكر منه اذ يصبح جافاً بدرجة تجعل أليافه صلبة سريعة التقصف . وذكر الدكتور (W. Beam) فى تقرير له أن النبات المعروف باسم (papyrus) هو أقدم مادة عرفت لاستخراج الورق لما اشتمل عليه من السليلوز ولكن قلة هذا النبات وصعوبة الحصول عليه وكثرة النفقات اللازمة لجمعه تجعل صنع الورق منه من الأمور غير المرغوب فيها رغم أن المعمل الكيماوى الملكى بلندن أكد سنة ١٩١٨ أن البابرى يحتوى على مادة السليلوز بنسبة ٤٨ ٪ وما قيل عن البابرى ينطبق على ألياف البردى غير أن الأخير يحتوى على مادة السليلوز بنسبة ٤٢ ٪ وتستخدم شركة الملح والصودا نبات البردى للوقود فتحصل منه على نحو ألف طن تكلفها فى جمعها ونقلها بين ٨٠ و ١٠٠ قرش عن الطن . ويستعمل الجزء الأكبر من هذا النبات فى صناعة الحصر والكراسى البلدى .

بقى لدينا تحت البحث من الخامات التى يمكن استخدامها لصناعة الورق فى مصر قش الأرز والقمح والشعير وعيدان الذرة وحطب القطن والخرق والورق العتيق وقبل الكلام عليها نذكر الاحصاء الآتى :

الأصناف	١٩٢٤		١٩٢٦	
	المساحة	المحصول	المساحة	المحصول
	فدان			
القطن	١٧٨٨٠٠٠	٧٢٧٤٠٠٠	١٧٨٦٠٠٠	٧٦٥٢٠٠
	متوسط محصول	قنطار	—	—
	الفدان	٤ر٠٧	—	٤ر٢٩
القمح	١٣٦٤٠٤٩	٦ر٢٠٢ر٥٧٩	١٤٧٥٤٥٦	٦٧٥٠٨٢٢
	—	أردبا	—	—
	—	٤ر٥٥	—	٤ر٥٧
الذرة	١٨٠٨٩٢٣	١٢٢٦٠٢١٠	٢٠٨٥٥٣٨	١٤٦٢١٣٢٣
	—	٦ر٧٨	—	٧ر٠١
الأرز	٢٤٥٥٩١	١٠٣١٧٣٢٤	٢٢٨٦٣٦	١٠١٠٢٠٩
	—	٤ر٢٢	—	٤ر٤٢
الشعير	٣٥٨٥٨٠	١٩٥١٢٠٤	٣٢٠٧١١	١٨٣١٩٤٤
	—	٥ر٤٤	—	٥ر٧١
الفول	٤٣٥٨٦١	١٧٢٢٦٠٠	٤١٤٠٤٤	١٦٠٣٥٦٢
	—	٣ر٩٥	—	٣ر٨٧

الأصناف	١٩٢٨		١٩٢٩	
	المساحة	المحصول	المساحة	المحصول
	فدان			
القطن	١٧٣٨٠٠٠	٨٠٦٨٠٠٠	١٨٤١٤٨٨	٨٥٣١٠٠٠
	متوسط محصول الفدان	—	—	قنطار
		٤٫٦٤	—	—
القمح	١٥٣١٦٧١	٦٧٦٦٩٦٣	١٥٥٥٣٧٧	٨٢٠٦١٦١
	—	—	—	أردب
	—	٤٫٤٢	—	—
الذرة	٢٠٥٣٣٥١	١٤٢١٣١٥٥	—	—
	—	٦٫٩٢	—	—
الأرز	٢٥٤٥٤٢	١١٥٤٥٢٦	٣١٥٤٤٥	—
	-	٤٫٥٣	—	—
الشعير	٣٥٢٨٣٩	١٩٥٩٢١٨	٣٨٦٣٩٥	٢٧٩٨٦١٠
	—	٥	—	—
الفول	٥١١٢٣٣	١٩٤٣٩٠٤	٥٠١٩٦٣	٢٢٩٠٦٥٥
	—	٣٫٨٠	—	—

١ — يقدر رجال الزراعة محصول الفدان من قش الأرز بطن واحد يتراوح ثمنه بين ٣٠ و٤٠ قرشا أى بمتوسط ٣٥ قرشا فيكون مقدار متوسط ما أنتجته مصر حسب الاحصاءات السابقة من هذا الصنف لايقل عن مائتى ألف طن على أقل تقدير قيمته (٢٠٠ر٠٠٠ × ٣٥) ٧٠ر٠٠٠ جنيه مصرى . ويستعمل هذا المحصول كوقود أو فراش للمواشى ولحشو المخدات والمساند والمراتب والبرادع وتصدير البضائع لوقايتها من العطب .

٢ — وأن محصول الفدان من عيدان الذرة بطن وربع تتراوح قيمته بين ٤٠ و٦٠ قرشا أى بمتوسط ٥٠ قرشا . واذا تساهلنا فى التقدير واعتبرنا أن الفدان ينتج طنا واحدا فقط من هذه العيدان يكون مقدار متوسط ما أنتجته مصر لايقل عن مليونى طن على أقل تقدير قيمته (٢ر٠٠٠ر٠٠٠ × ٥٠) مائة ألف جنيه . ويستعمل هذا النوع من العيدان للحريق وردم المستنقعات .

٣ — وأن محصول الفدان من قش القمح (التبن) بطن وربع يختلف ثمنه بين ١٧٠ و٢٠٠ قرش أى بمتوسط ١٦٥ قرشا . واذا فرضنا أن الفدان لايعطى أكثر من طن واحد يكون مقدار متوسط ما أنتجته مصر هو مليون ونصف طن قيمته (١ر٥٠٠ر٠٠٠ × ١٦٥) ١ر٨٩٧ر٥٠٠ جنيه مصرى . ويستعمل هذا التبن لتغذية الحيوانات على الأخص .

٤ — وأن محصول الفدان من حطب القطن ثمانمائة كيلوجرام يتراوح ثمن الطن منه بين ١٠٠،٦٠ قرش أى بمتوسط ٨٠ قرشا للطن الواحد فيكون متوسط ما أنتجته مصر من هذا الحطب هو ($\frac{٧ر٠٠٠ر٠٠٠ \times ٨٠٠}{١٠٠٠}$) ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ طن قيمتها ٤ر٤٨٠ر٠٠٠ جنيها مصريا . ويستهلك هذا الصنف للوقود غالبا .

٥ — وأن محصول الفدان من قش الشعير بنحو ستمائة كيلوجرام ثمن الطن منه ١٥٠ قرشا فيكون متوسط المحصول ($\frac{٣٠٠ر٠٠٠ \times ٦٠٠}{١٠٠٠}$) ١٨٠ر٠٠٠ طن قيمتها ٢٧٠ر٠٠٠ طن قيمتها ١٢ر٠٠٠ جنيه مصرى ويستهلك هذا القش فى تغذية المواشى .

٦ — وان محصول الفدان من عيدان الفول ثمانمائة كيلوجرام لايزيد ثمن الطن منه عن ٥٠ قرشا فيكون متوسط محصول القطر ($\frac{٤٠٠٠٠٠ \times ٦٠٠}{١٠٠}$) ٢٤٠ر٠٠٠ طن قيمتها ١٢٠ر٠٠٠ جنيه مصرى وتستعمل هذه العيدان فى تغذية المواشى وضرب الطوب والحريق والأسمدة .

وخلاصة ما تقدم من البيانات الخاصة بالخامات الصالحة فى مصر لصناعة الورق هى : —

(ا) ان متوسط محصول القطر من قش الأرز هو ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ طن متوسط قيمتها ٧٠ر٠٠٠ جنيه .

(ب) ان متوسط محصول القطر من عيدان الذرة هو ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ طن متوسط قيمتها ١٠٠ر٠٠٠ جنيه .

(ج) ان متوسط محصول القطر من تبن القمح هو ٥٠٠ر٠٠٠ طن متوسط قيمتها ١ر٨٩٧ر٥٠٠ جنيه .

(د) ان متوسط محصول القطر من حطب القطن هو ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ طن متوسط قيمتها ٤ر٤٨٠ر٠٠٠ جنيه .

(هـ) ان متوسط محصول القطر من قش الشعير هو ١٨٠ر٠٠٠ طن متوسط قيمتها ٢٧٠ر٠٠٠ .

(و) ان متوسط محصول القطر من عيدان الفول هو ٢٤٠ر٠٠٠ طن قيمتها متوسط ١٢٠ر٠٠٠ جنيه .

٧ — اما مقدار الخرق الموجودة بالقطر الصالحة لصناعة الورق فليس لدينا احصاء عنها غير المقادير التى تصدر منها سنويا للخارج وهى : —

صدرت مصر سنة ١٩٢٨ من الخرق ٣ر٨٤٩ر٧٤٥ كيلو جراما بمبلغ ١٨ر٨٠٣ جنيها .

صدرت مصر سنة ١٩٢٩ من الخرق ٥ر٦٨٦ر٢٦٧ كيلو جراما بمبلغ ٢٨ر١٦٤ جنيها .

٨ — وتحتاج صناعة الورق الى مواد كيمياوية أهمها الجير والصودا الكاوية وبودرة التبيض و (alum) و (resin) و (kaolin) . اما الجير والصودا الكاوية فمن السهل الحصول عليهما فى القطر وكذلك فى الامكان صنع بودرة التبيض . ويقال انه اكتشف أخيرا صنف (kaolin) بجهة قريبة من أسوان . وليس من العسير الحصول على (alum) فى مصر كما جاء فى أبحاث الخبراء فى هذا الباب .

واذا تفقدنا بدقة أحوال الخامات المطلوب استخدامها فى صناعة الورق وما يحيط بها من الاعتبارات اعترضتنا صعوبات خطيرة لابد من التغلب عليها ولذا نستعرض هذه الخامات واحدة واحدة لا من جهة وفرتها أو صلاحيتها لهذه الصناعة

لأن هذين الأمرين مقطوع بهما وانما هناك عقبات مالية واقتصادية تعترض صنع الورق من تبن القمح والشعير لارتفاع ثمنه وشدة حاجة المواشى اليه ولهذه الأسباب وجب غض النظر عن استخدام هذين الصنفين فى صنع الورق .

اما ما يقف فى طريق صنع الورق من حطب القطن فلا هو ارتفاع قيمته لأنها ضئيلة ولا هو قلة هذا الصنف لأنه موجود بكثرة وانما يتعلق الأمر بشدة حاجة الفلاح اليه للوقود لصنع غذائه وتدفئته . فاذا حرمناه من هذه المادة التى يعتبرها من أهم لوازمه المعاشية وجب علينا أن نقدم له مادة تغنيه عن حطب القطن . وبما انه لاينتظر استخدام الكهرباء أو غيرها من وسائل التدفئة فى الريف فى عهد قريب ، وبما أن سعر الفحم ليس فى متناول الفلاح لهذا لزم البحث عن خامات أخرى لصنع الورق منها فى مصر . حتى على فرض امكان الحصول على كميات وافرة من هذا الحطب لصنع الورق فان قيمته لابد أن ترتفع ارتفاعا يجعل سعر الورق المصنوع منه لايعادل ثمن مايماثله من الأصناف الأجنبية .

ولم يبق لدينا الآن من الخامات غير قش الأرز وعيدان الذره والفول والخرق التى يمكن استخدامها فى صناعة الورق بطريقة فنية واقتصادية .

فقش الأرز موجود فى القطر بكميات كبيرة وبأسعار مستطاعة وليس فى استخدام هذا القش فى صناعة الورق أى ضرر لفئة من الفئات بل من المرجح أنه سيعود بفائدة عظيمة على أصحابه الذين يتعذر عليهم الآن تصريف محصولهم . هذا فيما يتعلق بالوجهة الاقتصادية . أما من الوجهة الفنية فقد ثبت من تقارير الخبراء والمصانع صلاحية قش الأرز لصناعة الورق . فضلا عن ذلك فقد جاء فى مجلة (L'Egypte Agricole) عدد مايو سنة ١٩٣٠ نمرة ٢١٢ ص ٢٤٠ وفى تقرير القنصلية المصرية فى تريستا عن أبريل سنة ١٩٣١ نجاح ما قامت به تجارب معامل الشركة الايطالية فى (سان جيفانى) الخاصة بصنع الورق من قش الأرز خصوصاً أن مادة السليلوز الموجودة فيه غزيرة متوفرة فيها الرطوبة اللازمة لتجنب تقصف أليافه ويتضح ذلك من البيان الآتى :

الصنف	الرطوبة	السليلوز	طول الألياف
قش الأرز	١٠ر٥٣ ٪	بين ٤١و٥٠ ٪	بين ٠ر٦٣-١ر٤٤ ملليمترات
» القمح	١٠ر١١ ٪	» ٦٠و٤٦ ٪	» ٠ر٦٣-١ر٥٧ »
الحلفا	٩ر٦٠ ٪	» ٨٠و٤٥ ٪	» ٠ر٥٦-١ر٥٦ »

ولقد جاء فى تقرير القنصلية عن مصنع سان جيفانى أن صنع ٤٠ر٠٠٠ كيلو جرام من الورق (٤٠٠ كانتال والكانتال ١٠٠ كيلوجراما) يحتاج الى ١٠٠ر٠٠٠ كيلو جرام من قش الأرز واستنادا على هذا يمكننا أن نستنتج من ذلك ومما تنتجه مصر من هذا القش ما يأتى :

أن مصر تنتج ٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ كيلوجرام (٢٠٠ر٠٠٠ طن) . فاذا توافرت لديها جميع المعدات اللازمة لاقامة هذه الصناعة من الآلات والمنشآت الصناعية أمكنها انتاج ($\frac{٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \times ٤٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠}$) ٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠ كيلو جرام أى ٨٠ر٠٠٠ طن من الورق اذا استخدم جميع محصول القش فى هذه الصناعة . وبما أن مصر تستورد سنوياً نحو ٣٦ر٠٠٠ طن من الورق فاذا خصص نصف محصول قش الأرز المصرى لصناعة الورق وترك النصف الآخر لاستعماله فى أمور أخرى كان فى الامكان — رغم هذا التوزيع — صنع ٤٠ر٠٠٠ طن من الورق . وهذا الانتاج يزيد عما يستهلكه القطر سنوياً من هذا الصنف بمقدار ٤٠٠٠ طن .

هذا علاوة على مايوجد فى مصر من عيدان الذره الكثيرة والرخيصة والصالحة لصناعة الورق فقد عنيت بهذا الصنف عناية خاصة شركة الورق الأمريكية فى ولاية (الينيوا) فحصرت عمليتها فى استخدام عيدان الذره لصناعة الورق ولهذا السبب سميت (شركة حاصلات عيدان الذره) لاستخراج السليلوز من هذه العيدان الموجودة بالولايات المتحدة وكندا وكوبا فصارت تستغنى شيئاً فشيئاً عن لب الخشب الذى استبدلت به سليلوز الذره .

ثانياً — أما الماء النقى والمجارى وسهولة المواصلات والوقود فمتوفرة فى القطر وما على رجال الفن الا انتقاء المواقع الصالحة لاقامة مصنع الورق فاختارها بعضهم فى المنصورة وبعضهم فى شربين وآخرون فى الفيوم ثم أسوان . والذين اختاروا

المنصورة وشربين كانت فكرتهم الأساسية متجهة نحو تأسيس مصنع الورق بجوار غيطان الأرز توفيرا لنفقات النقل ثم قربهما من شواطىء النيل للحصول على الماء النقى ثم امكان تصريف الماء الفاسد . أما الذين اختاروا الفيوم أو أسوان فكان رائدهم سهولة توليد الكهرباء من مساقط المياه فى منحدرات ترع الفيوم — وهو المشروع الذى نجح فعلا وأصبحت المدينة تنار بالكهرباء بفضل توليد هذا التيار من مساقط المدينة وضواحيها . والأمل عظيم فى توليد قوة كبيرة من التيار الكهربائى بفضل تعلية خزان أسوان .

ثالثا — والعمال فموجود منهم الكفاية مع رخص أجورهم (١) .

رابعا — أما المال فهو الحجر الأساسى لتشييد هذا البناء الصناعى الجليل الشأن فضلا عن كونه العقدة القاسية التى تعوق تنفيذ المشاريع الصناعية ومن ضمنها صناعة الورق وليس هناك عائق شديد آخر يقف فى سبيل غير عدم توفر المال لدى الذين يرغبون رغبة أكيدة فى إنشاء مصنع للورق من الخامات المصرية التى ثبت وفرتها وصلاحيتها . أما من جهة البحث عن الكيفية الموصلة الى تكوين رؤوس الأموال اللازمة لاقامة أو تشجيع الصناعات المصرية فقد أفردنا له فى هذا الكتاب .

والذى يعنينا الآن هو الوقوف على التكاليف اللازمة لانشاء مصنع للورق فى مصر :

جاء فى تقرير القنصلية المصرية فى تريستا السابق الذكر أن الآلات الايطالية أرخص من الألمانية غير أن الأخيرة تفضل الأولى لمتانتها وعزز ذلك سعادة حسن باشا نشأت سنة ١٩٣٠ عند ما أراد القيام بانشاء هذا المصنع لحسابه . ولقد أشارت الشركة الألمانية التى أرادت أن تتولى هذا العمل فى مصر بأنه يلزم لاقامة مصنع لاستخراج شبه السليلوز من حطب القطن مبلغ ١٨٥٫٠٠٠ مارك لانتاج عشرة أطنان يوميا ثم مبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ مارك لاقامة مصنع آخر لصنع الورق من هذه المادة التى يستخرجها المصنع الأول أى صنع الورق فى مصر حسب تقديرات هذه الشركة يحتاج الى رأس مال قدره (١٨٥٫٠٠٠ + ٢٠٠٫٠٠٠ مارك) . أما اذا كان المصنع يريد انتاج عشرين طنا يوميا فيحتاج ذلك الى ٤٠٠٫٠٠٠ مارك

---

(١) بلغ عدد من يشتغلون بصناعة الورق ٢٧٣ فى سنة ١٩١٧ ثم ازداد عددهم فأصبح ٧٧٢ فى سنة ١٩٢٧ (آخر تعداد لسكان القطر)

للمصنع الخاص بشبه السليلوز ومبلغ ٢٦٦ر٠٠٠ مارك للمصنع المتمم له أى لابد لهذا المصنع من رأس مال قدره (٤٠٠ر٠٠٠ + ٢٦٦ر٠٠٠ مارك) .

واذا أريد انتاج ثلاثين طناً لا بد من رأس مال قدره (٥٠٦ر٧٠٠ مارك) للمصنع الأول مضافاً الى هذا المبلغ (٣٣٤ر٠٠٠ مارك) للمصنع الثانى . وتلخص هذه التكاليف كالآتى : —

(١) يلزم لانتاج ١٠ أطنان يومياً مبلغ قدره — ٣٨٥ر٠٠٠ مارك = ١٩ر٢٥٠ ج.م.

يلزم لانتاج ٢٠ طنا يومياً مبلغ وقدره — ٦٦٦ر٠٠٠مارك = ٣٣ر٣٠٠ ج.م.

يلزم لانتاج ٣٠ طن يومياً مبلغ وقدره — ٨٤٠ر٧٠٠ مارك = ٤٢ر٠٣٥ ج.م.

وهذا على اعتبار سعر المارك خمسة قروش مصرية .

واذا أريد انتاج كمية الورق التى تحتاج اليها مصر سنوياً (٣٦ر٠٠٠ طن) على الطريقة الألمانية من حطب القطن لابد من تشغيل المصنع (٣٦ر٠٠٠ ÷ ٣٠) ١ر٢٠٠ يوماً وبما أنه ليس فى استطاعة أى مصنع القيام بمثل هذا العمل فلا بد من اقامة أربعة مصانع تشتغل كل منها ثلاثمائة يوم فى السنة . فتكون تكاليف هذه المصانع الأربعة التى ستنتج ٣٦٠٠٠ طن ورق لا تزيد عن (٤٢٠٣٥ × ٤) ١٦٨١٤٠ جنيهاً .

(٢) واذا أريد انتاج كمية الورق التى تحتاج اليها مصر سنوياً (٣٦ر٠٠٠طن) على الطريقة الايطالية من قش الأرز لابد من تشغيل المصنع (٣٦٠٠٠ ÷ ٤٠) ٩٠٠ يوم . وبما أنه ليس فى استطاعة المصنع القيام بذلك فلا بد من اقامة ثلاثة مصانع تشتغل كل منها ثلاثمائة يوم فى السنة . فتكون تكاليف هذه المصانع الثلاثة التى ستنتج ٣٦٠٠٠ طن ورق (٢٠٠ر٠٠٠ × ٣)٦٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وسواء صحت نظرية الشركة الألمانية هالبشتوف أو نظرية جيوفانى الايطالية أو نظريتنا الاقتصادية التى تحبذ صنع الورق من قش الأرز بواسطة الآلات الألمانية ، لابد من استكمال البيانات الآتية :

(١) الحصول على ما تتكلفه (شركة حاصلات عيدان الذرة) الأمريكية فى صنع الورق من هذه العيدان وما هى نوع الآلات المستعملة وقيمتها.

(٢) هل الآلات التى تريد (شركة هالبشتوف الألمانية) استخدامها لصنع الورق من حطب القطن صالحة لانتاج الورق من قش الأرز ؟

(٣) هل فى الامكان ايجاد صنف آخر ليستعمله الفلاح المصرى كوقود له بدل حطب القطن لامكان استخدامه فى صناعة الورق كقش الأرز ؟

وأخيراً لا بد من ملاحظة أن مقدار ماتستورده مصر سنوياً من الورق هو ٣٦٫٠٠٠ طن تقريباً بمبلغ ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

٤ — الصناعات الخشبية فى مصر

١ — نبذة تاريخية

قيل انه يوجد فى مصر غابات قديماً ومن المؤكد أن هذه الغابات المزعومة لم تكن قائمة فى الأرض القابلة للزراعة لأن هذه الأراضى تكون من الخصوبة بحيث لا يفكر أصحابها فى أن يجعلوها كلها أو بعضها فى وقت من الأوقات غابات لايستفيدون من وراء تعهدها إلا الحطب الجاف وإنما ذهب بعض الكتاب الى أن الجبال التى تحف وادى النيل ذات اليمين وذات الشمال كانت عامرة بالأشجار فى الأزمنة البعيدة الغابرة . وهذا الزعم ، كسابقه ، خاطىء فاسد ، لأن مجرد النظر الى تلك البلاد برهان مقنع على أنها لم تكتس فى يوم ما بما لا ينبت عادة إلا فى الأراضى الزراعية ، وأنها جبال جرداء لايستطيع النظر أن يقع من سفوحها القاحلة على قشة واحدة . فلو فرض أنه وجد فى تلك الجبال تربة كتربة الأرض الخصبة فانه ينبغى أن تظل أثار هذه التربة باقية حتى الآن ، إذ لايمكن التسليم بقدرة الجبال على أن تبيدها من سفوحها إبادة كاملة . يضاف الى ما سبق أن هذه الجبال لاتهطل عليها الأمطار حتى يمكن أن يقال ان مياهها جرفتها وذهبت بها . على أنه بافتراض أنها كانت مغرسا لأشجار الغابات فان الأمطار التى تهطل عليها لاتكفى لريها وانباتها فضلا عن أنه كان من الواجب أن يبقى منها بعد اندثارها آثار ماثلة الى يومنا هذا . والمعلوم أن الآثار الغابية التى بقيت على مر الأجيال انما هى آثار شجر لجميز وأشجار أخرى من تلك الأشجار التى لاتستطيع أن تنمو ولن تبقى إلا فى الأراضى العميقة التى يوافيها ماء الرى كل حين .

وليس فى القطر المصرى ما يجوز أن يدخل فى عداد الغابات الطبيعية سوى ما يتألف من أشجار النخل والغابات من هذا القبيل قصيرة العدد فى القسم الشرقى من الوجه البحرى أى فى مديرية الشرقية ثم فى الطريق التى تصل ما بين العريش والصالحية من جهة والعريش وبلبيس من جهة أخرى . وفى ضواحى القاهرة غابات نخل كثيرة بعضها فى الجيزة فى مواقع مدينة منفيس القديمة بالقرب من بلدة أم خنان وهناك غابات نخل أخرى فى بركة الحج بالقرب من الخانقاه (نقلا عن كتاب كلوت بك) .

الأخشاب هى العامل الأساسى للصناعات الخشبية . وهذه الصناعات من العناصر اللازمة للانسان فى كثير من أموره المعاشية . ولكن هل يجوز لأمة من الأمم أن تهمل هذه الصناعات اذا كانت لاتنتج أراضيها أخشابا . وهل يجوز التفكير فى إدخال هذه الأخشاب ضمن الحاصلات الزراعية اذا كان من المتيسر الحصول عليها من الخارج بأثمان معقولة وأقل قيمة مما تتكلفه لو غرست هذه الأشجار وخصص لها مساحات لزرعها . وهل من الصواب السعى فى ايجاد الغابات أو المزارع الخاصة بانتاج الأخشاب إذا صار من المحقق أن الزراعات الأخرى أكثر ربحاً وأوفر كسبا . كل هذه أمور يعوزها بحث دقيق سليم ، وتفكير عميق صحيح .

وقد ثبت لنا مما نقله الكتاب عن القدماء أن مصر لم تكن غنية بالأخشاب بل لقد ثبت فوق ذلك أنها كانت فى شدة الحاجة اليها ولا سيما فى عصر المغفور له محمد على باشا الكبير عند ما نشط لاحياء الصناعات المصرية فكان يستحضر ما يحتاج اليه من هذا الصنف من الخارج . وهذا الأمر لم يثن عزمه عن ايجاد ما يلزمه من الأخشاب للقطر المصرى . فسعى وبذل كل ما استطاع من جهد لزرع الأشجار . ولكن لم تأت هذه الجهود العظيمة بالثمرة المرجوة ، فضلا عن أن تكاليفها ومتاعب الحصول عليها كانت تزيد فى نفقات الانتاج . وفى الواقع أنه من العبث محاربة الطبيعة ، وارغامها على انتاج ما لا قبل لها بانتاجه . أن هناك وسائل كثيرة يمكن بواسطتها استيراد الأخشاب من الخارج بأسعار مناسبة اذ الأكبر من الأخشاب التى كانت مستعملة قديما فى القطر المصرى ، والتى تستعمل فيه الآن مستورد من جهات مختلفة أجنبية .

ولا نقصد مما تقدم أن زراعة الأخشاب معدومة فى مصر وانما موجودة بدرجة لا تسمح لها تموين الصناعات بما تحتاج اليه من أخشاب . وأكثر هذه

الأشجار انتشاراً هى شجرة اللبخ والجميز والجزورينة والشوفين والكافور والسنط . أما الأشجار التى تصلح أخشابها للنجارة فهى :

شجر التين ، شجر الكابلى ، شجر المغنى الأفريقى الشهير بالماهوجانى ، شجر البلوط ، شجر الجنار أو شجر الألب ، شجر السرسوع ، شجر التبك ، شجر السرو ، شجر الدردار الهندى ، شجر الأمل ، شجر الحور ، شجر الكافور ، شجر البلوط الأسترالى ، شجر الشوم ، وأنواع مختلفة أخرى .

ب — الوارد والصادر من الأخشاب وغيرها من المصنوعات الخشبية

وتستورد مصر أصنافا مختلفة من الأخشاب التى تستعملها فى أغراض متباينة أهمها : المستخدم فى أعمال البناء ثم يليها الأثاث . وكانت الحركة التجارية فى أصناف الأخشاب وما يتصل بها من المصنوعات كما يأتى (١) :

الأصناف	الوارد		
	١٩١٠	١٩١٣	١٩١٦
	جنيه	جنيه	جنيه
خشب أبنوس	٢٢ر٠٧٨	٢٣ر٥٥١	١٦ر٥٤٣
» للبناء وخلافه . .	١ر١٥٦ر٧٠٨	١ر٣٥٧ر٩٨٦	٢٣٢ر٧٥٤
» للتدفئة	٢٧ر٥٦٢	٢٤ر٤٣١	٥ر١٨٠
أثاث	١٧٣ر٠٠٨	١١٧ر٩٨٤	٢٥ر٠٤٢
مصنوعات خشبية أخرى .	٥٨ر٠٢٣	١٠٩ر٥٨٢	٢٢٨٥٦١
عربات خشبية للسكة الحديد والنقل	٣ر٥٧٨	٧ر٣٢٥	٣٠٥
عربات متنوعة خشبية .	٣ر٤٥٨	٣ر٠٦٦	٦٢٣
أجزاء عربات	—	—	٢٦٧
الجملة	١ر٤٤٤ر٤١٥	١ر٦٢٠ر٩٢٤	٥٠٩ر٢٧٥

(١) مستخرج من النشرة السنوية عن التجارة الخارجية

الأصناف	الصادر		
	١٩١٠	١٩١٣	١٩١٦
	جنيه	جنيه	جنيه
خشب أبنوس	—	—	—
» للبناء وخلافه . .	—	—	—
» للتدفئة	—	—	—
أثاث	٢ر٥٩٠	٣ر٤٧٣	٨١٩
مصنوعات خشبية أخرى .	٦٩٨	١ر١٥٧	١٠ر٠٠٠
عربات خشبية للسكك الحديد والنقل	—	—	—
عربات متنوعة خشبية .	—	٩٦٣	١٦ر٠٤٦
أجزاء عربات	—	—	—
الجملة	٣ر٢٨٨	٥ر٥٩٣	٢٦ر٨٦٥

يتضح من البيانات الاحصائية الموضحة أعلاه أن حركة استيراد الأخشاب قلت قيمتها الاجمالية فى سنة ١٩١٦ عما كانت عليه فى سنة ١٩١٠ بينما ارتفعت فى المصنوعات الخشبية ارتفاعا عظيما يكاد يكون فى سنة ١٩١٦ أربعة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩١٠، أما الوارد من الأثاث فقد هبط قليلا فى سنة ١٩١٣ عما كان عليه فى سنة ١٩١٠ ثم هبط فى سنة ١٩١٦ إلى سبع ما كان عليه فى سنة ١٩١٠ ، وقد يرجع ذلك الهبوط إلى تأثير الحرب العظمى فى حركة نقل البضائع من أمة إلى أخرى لما كانت تتعرض له من الأخطار والخسائر ثم إلى رغبة القطر المصرى فى تفضيل الضروريات على الكماليات ، وربما كان السبب الأكبر فى ذلك يرجع إلى الأزمة المالية الحالية .

وكانت حركة التصدير موفقة لدرجة أن قيمة ما صدرته مصر من الأثاث والمصنوعات الخشبية الأخرى كانت قيمتها ٢٦ر٨٦٥ جنيها مصرياً فى سنة ١٩١٦ بينما كانت قد بلغت ٣ر٢٨٨ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩١٠ وكان العكس فى حركة تصدير الأثاث لأنها هبطت إلى ٨١٩ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩١٦ بينما كانت ٢ر٥٩٠ فى سنة ١٩١٠ و ٣ر٤٧٣ فى سنة ١٩١٣ . ويستدل من حركة الوارد والصادر بين سنتى ١٩١٠ و ١٩١٦ على أن تجارة الأثاث كانت فى حالة هادئة . هذا ما كان من أمر تجارة الأخشاب وما يمت اليها بصلة من الصناعات فى المدة التى قبل الحرب العظمى . أما ما كان من أمرها بعد الحرب فهو ما سيوضحه لنا البيان الاحصائى الآتى :

الأصناف الواردة	الواردات				الصادر			
	١٩١٩	١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣١	١٩١٩	١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣١
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
خشب منشور	٤٢ر٢٩٠	١ر٤٩٨ر٠٠٢	١ر٣٢٨ر١٦٧	٧٥٩ر٨٠٣	—	—	—	—
» ممسوح	١٣	٣٤ر٧٣٦	٤٠ر٧٠٠	٨ر٥٥٢	—	—	—	—
» مقطوع	١ر١١٦	١٤٢ر١١٠	١٢٥ر٤٣٣	٧ر٤١٠	—	—	—	—
» خام	٥٧٩	١٥ر٩٦٦	٦ر٠٥٩	٩ر٤٣١	—	—	—	—
فلنكات (عوارض)	٣٤ر٨٢١	٧ر٦٧١	٥٠ر٠٩٢	٩٨ر٧٢٠	—	—	—	—
أخشاب للأثاث	٤١ر٢٩٩	٥٧ر٤٧٨	٣٧ر٣٧٤	—	—	—	—	—
خشب للتدفئة	٢٦٦	٤٤ر٨٤٤	٤ر١٩٥	٤ر٥٧٤	—	٣٣٠	—	١٦
صناديق خشب مفككة	٥٦ر٥٢٣	٢٨ر٨٨٤	٣٢ر٢٦٨	١٧ر٧٩١	—	—	٤٠	—
براميل خشب فارغة	١١٦	١ر٠٨٤	٤٠٩	٧٨	٢٠ر٧٣٩	٤ر٠٤٦	٩٥٥	—
عربات خشب	٤٨٧	٣ر٤١٥	٦٦	—	٤ر٥١٩	٩٤٥	٧٠١	—
أخشاب للمبانى وعربات النقل	—	—	—	١ر١٦٤	—	—	—	٦٠
أجزاء للعربات	٢٧	٣ر٠٤١	٧٩٤	—	١٤٢	١ر٢٥٤	٤٠٣	—
مراكب وزوارق	٢ر٠٩١	٦ر٤٧١	١ر١٠١	—	١٠ر٧٢٩	٧١٣	—	—
أجزاء للمراكب	١ر٥٠٩	٢ر٨٩٩	٩٤٧	—	—	١٤	—	—
أثاث من الخشب	٤٢ر٦٠٢	٢٧٠ر٠١١	٢٦٨ر١٤٦	١٠١ر٢٤٥	٨ر٤٦٠	٨ر٨٤٣	٥ر٧١٤	٦ر٧٤٠
مصنوعات خشبية أخرى	١١ر٥٧٧	٤٥ر٢١٣	٩٤ر٩٦٥	١٨ر٠٧٧	٣ر٢٨٥	٣ر٠٦٥	١ر٣١٥	٢٥٧
تجارة الخشب وألياف التعبئة	—	—	٢ر٩٨٤	٤٨١	—	—	—	١٢١
كرانيش من خشب	—	—	٧ر٣٣٤	—	—	—	—	—

أبواب وشبابيك خشب . .	—	—	—	١٣ر٧٤٢	—	—	—	٢٥١
أخشاب للبراويز المتنوعة . . .	—	—	—	٤ر٤٤٢	—	—	—	١١
ترابيع خشب للرصف	—	—	—	٣١٢	—	—	—	—
خشب بغدادلى أو رفيعة . . .	—	—	—	٥ر٩٢٧	—	—	—	—
أخشاب مصبوغة أو مسقية . .	—	—	—	٩٧٦	—	—	—	—
خشب قشرة ألواح	—	—	—	١٧ر٤٩٧	—	—	—	—
» ورق	—	—	—	٨ر٦٠٥	—	—	—	—
خشب عيدان	—	—	—	٤٦٨	—	—	—	—
حروف مطبعية خشب	—	—	—	٦١٧	—	—	—	—
بكر ومواسير خشب للخياطة . .	—	—	—	٢ر٧١٦	—	—	—	—
أيدى عدد وعدد خشب . . .	—	—	—	٢ر٢٠٤	—	—	—	٤
كعوب ونعال خشب مكسورة .	—	—	—	٣ر٢٥٣	—	—	—	—
قوالب خشب للمسابك . . .	—	—	—	٢	—	—	—	—
» » للأحذية . . .	—	—	—	١ر٩٦٦	—	—	—	١
مصنوعات من خشب مخروط .	—	—	—	١ر٠٥٤	—	—	—	—
حقائب خشب	—	—	—	٢٧١	—	—	—	٢٢
خردوات وأدوات من خشب .	—	—	—	٢ر٤٦٩	—	—	—	٤
خشب مطلى	—	—	—	١ر٦٠٩	—	—	—	٤٦
خشب خراطة أو منقوش . . .	—	—	—	٣ر١٤٤	—	—	—	٢١
بتاتى وبستلات	—	—	—	٥١٦	—	—	—	—
الجملة	١٩٥ر٣٢٦	٢ر١٦١ر٨٢٥	٢ر٠٠١ر١٣٤	١ر٠٩٩ر١٨٦	٤٧ر٨٧٤	١٩ر٢١٠	٩ر١٢٨	٧ر٤٥٩

ولزيادة الايضاح يمكن تلخيص الاحصاءات الخاصة بتجارة الأخشاب وتوابعها فيما يلى:

السنة	الوارد بالجنيه المصرى	الصادر بالجنيه المصرى
١٩١٠	١ر٤٤٤ر٤١٥	٣ر٢٨٨
١٩١٣	١ر٦٢٠ر٩٢٤	٥ر٥٩٣
١٩١٦	٥٠٩ر٢٧٥	٢٦ر٨٦٥
١٩١٩	١٩٥ر٣٢٦	٤٧ر٨٧٤
١٩٢٢	٢ر١٦١ر٨٢٥	١٩ر٢١٠
١٩٢٨	٢ر٠٠١ر١٣٤	٩ر١٢٨
١٩٣١	١ر٠٩٩ر١٨٦	٧ر٤٥٩

تتوقف حركة استيراد أخشاب العمارات على نشاط صناعة البناء ولا تنشط هذه الصناعة إلا اذا وجدت الرغبة لدى أصحاب الأموال فى الاقبال على اقتناء المبانى الخاصة التى يستعملونها لسكناهم أو المبانى التجارية التى يستخدمونها لسكنى الغير. وكان السبب الأساسى فى اطراد نشاط صناعة البناء عاماً بعد عام راجعاً الى هبوط قيمة الأراضى الزراعية لقلة غلتها وبصفة خاصة القطن. أو بعبارة أدق راجعاً الى بخس أسعار حاصلاتها وما الى ذلك مما تستلزمه الأعمال الزراعية من نفقات كثيرة ومتاعب عظيمة بخلاف المبانى فانها كانت فى هذه السنوات رائجة السوق

وقد كانت قيمة ما استوردته مصر بالجنيه المصرى من أخشاب البناء وخلافه بين سنة ١٩١٠ و١٩١٦ من الأخشاب المنشورة بين سنة ١٩١٩ و ١٩٣٢ كالآتى:

سنة		
١٩١٠	بمبلغ	١ر١٥٦ر٧٠٨
١٩١٣	»	١ر٣٥٧ر٩٨٦
١٩١٦	»	٢٣٢ر٧٥٤
١٩١٩	»	٤٢ر٢٩٠
١٩٢٢	»	١ر٤٩٨ر٠٠٢
١٩٢٨	»	١ر٣٢٨ر١٦٧
١٩٣٠	»	٢ر١٦٨ر١٠٠
١٩٣١	»	٧٥٩ر٧٠٣
١٩٣٢	»	٨٠١ر٤٠٠

وإنما يلاحظ أن قيمة هذه الأخشاب كانت مرتفعة للغاية فى سنى الحرب العظمى من سنة ١٩١٤ إلى ما بعد الحرب بزمن قد يمتد إلى نهاية ١٩١٩ . ويلاحظ أيضاً أنه كان فى الأسواق المحلية فى سنة ١٩٣٠ كميات من الخشب تزيد عن حاجة الاستهلاك مضافا إلى ذلك فتور حركة البناء فى هذا العام وكذا لم يستورد القطر فى سنة ١٩٣١ غير ٤٠ ٪ من واردات العام الذى قبله . ثم تمسكت الأسعار فى الخارج فى منتصف هذا العام ولا سيما فى رومانيا . وتستورد مصر أخشابها المنشورة والخاصة بالعمارات وصنع الأثاث من رومانيا ثم من روسيا . وكلتاهما تورد الجزء الأكبر من هذه الأصناف . ويليهما فى الأهمية السويد وفنلاند ويوغوسلافيا والولايات المتحدة وتركيا .

أما الأخشاب الخاصة بالفلنكات أو العوارض اللازمة للسكك الحديدية المصرية لتثبيت القضبان الحديدية عليها فتستورد كلها من تركيا . ولقد زادت واردات هذا الصنف فى سنة ١٩٣١ عن سنة ١٩٣٠ (٩٧٫٠٠٠ — ٦٣٫٨٠٠) ٣٣٫٢٠٠ جنيهاً مصرياً إذ ظهر لمصلحة السكك الحديدية المصرية أفضلية الفلنكات الخشبية على الحديدية لقدرتها على المقاومة وصلاحيتها للاستعمال زمناً طويلا دون أن يصيبها تلف . ولتجارة الأخشاب نصيب كبير فى صناعة الأثاث فى مصر ولذا سنرى من البيان الاحصائى القادم حركة التجارة فى هذا الصنف المستورد للقطر والمصدر منه للخارج بالجنيه المصرى :

الحركة التجارية		١٩١٠	١٩١٣	١٩١٦	١٩١٩
الوارد	الأثاث . . .	١٧٣٫٠٠٨	١١٧٫٩٨٤	٢٥٫٠٤٢	٤٢٫٦٠٢
	أخشاب للأثاث	لم يوضحه	الاحصاء	الرسمى العام	٤١٫٢٩٩
الصادر	أثاث	٢٫٥٩٠	٣٫٤٧٣	٨١٩	٨٫٤٦٠
	أخشاب للأثاث	—	—	—	—

الحركة التجارية		١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣١	١٩٣٢
الوارد	أثاث	٢٧٠ر٠١١	١٤٦ر٢٦٨	٢٤٥ر١٠١	٦٠٠ر٥٠
	أخشاب للأثاث	٤٧٨ر٥٧	٣٧٤ر٣٧	—	—
الصادر	أثاث	٨٤٣ر٨	٧١٤ر٥	٧٤٠ر٦	—
	أخشاب للأثاث	—	—	—	—

يتضح من الجدول الاحصائى السابق أن حركة استيراد الأثاث المصنوع من الخشب أخذت تقل من سنة ١٩١٠ لآخر سنة ١٩١٩ وصعدت قليلا فى سنة ١٩١٩ ثم ارتفعت ارتفاعا كبيرا فى سنة ١٩٢٢ ، ثم هبطت قليلا فى سنة ١٩٢٨ ومضت فى الهبوط الى النصف فى سنة ١٩٣١ وازدادت هبوطا فى سنة ١٩٣٢ فصار قيمة المستورد من الأثاث فى سنة ١٩٣٢ تعادل تقريبا ما استوردته مصر فى سنة ١٩١٩ على أنه لايؤخذ من هذا أن نشاط صناعة الأثاث فى القطر المصرى كان فى سنة ١٩٣٢ مثل ما كان عليه فى سنة ١٩١٩ وانما يمكن تفسير هذه التقلبات فى قيمة المستورد من الخارج من الأثاث بأنه فى الفترة التى بين ١٩١٢ و١٩١٩ قامت الحرب الكبرى فتعطلت حركة التجارة العالمية وضمنا كان لمصر نصيبها فى هذا الشلل العام ولكن اكتسبت مصر من هذه المحنة أن تنبه صناع الأثاث الى أرباح هذه الصناعة فأخذوا يعملون فيها حتى أتقنوها كل الاتقان . أما ارتفاع قيمة المستورد من الأثاث فى سنة ١٩٢٢ فانه لايدل على زيادة الوارد من كمية هذه المصنوعات وانما يرجع الى ارتفاع أسعار الحاجات عقب الحرب . ولقد استمر هذا الغلاء سنوات عديدة الى أن استتب الأمر وأيقن القطر من ضرورة السير فى انهاض صناعاته ولهذا السبب يرجع الكف عن استيراد الأثاث من الخارج . وكانت مصر تستورد هذا الأثاث من فرنسا والنمسا وايطاليا وانجلترا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا ويوغوسلافيا وبلجيكا وبلاد أخرى . أما ما كانت تصدره مصر من أثاثها فكانت ترسله الى البلاد المتاخمة لها وللبلاد الشرقية الأخرى .

جـ — شأن الصناعات الخشبية قديماً فى مصر

ولقد كان للصناعات الخشبية شأنها فى الماضى . فكانت الأسرة الأولى من عهد الفراعنة تصنع بعض الأثاث ولكن كانت هذه الصناعة تعمل فى دائرة محدودة لقلة الأخشاب . وكانوا فى هذه العصور يستعملون ماليهم من الأشجار فى تخشيب المقابر وتسقيف غرف المنازل ثم كثر استخدام الخشب فى بناء السفن فى عهد الأسرة الثالثة عندما أمر الملك (سنوفرو) بصنع ستين سفينة دفعة واحدة فى السنة بفضل الكميات الوافرة من الأخشاب التى استحضرها من الخارج وخصوصاً من لبنان ومراكش . ولم تكن الملاحة محصورة فى عهد الفراعنة على تسيير هذه السفن فى النيل بل كانوا يسيرونها فى البحرين الأبيض المتوسط والأحمر . وكانوا يستحضرون الأبنوس من الصومال وبلاد العرب ليصنعوا منه الأثاث وما لزم لأعمال المقابر . وكان اهتمامهم عظيما بصناعة السفن لشدة حاجتهم اليها فى حروبهم وأعمالهم التجارية الواسعة .

ولما سهل الحصول على الخشب من الداخل والخارج اتسعت هذه الصناعات وصاروا يصنعون منها أبواب المعابد الكبيرة والقصور العظيمة بصنع التوابيت الخشبية الفاخرة لحفظ الموتى . ثم تدرجت الصناعة شيئاً فشيئاً حتى أمكنهم أن يصنعوا من هذه الأخشاب الكراسى وبعض الأثاث والمركبات التى كثيراً ماستخدموها فى الحروب ونقل الملوك والأمراء والقواد الى ساحة القتال . ولم تحرم التماثيل من المادة الخشبية بل برعوا فى أعمال هذه التماثيل فصنعوا بعضها من الخشب ومما هو جدير بالذكر تمثالا الملك (هور) و (شيخ البلد) المعروضان حتى الآن فى دار الآثار الملكية .

ولما فتح عمرو بن العاص مصر سنة ٦٣٩ شيد الفسطاط لتكون مقراً للحكم أقام فيها جامعه المشهور باسمه وعندئذ انتشرت المساكن فى هذه المدينة الجديدة وعاصمة القطر الحديثة . وظهر نشاط عظيم فى صناعة المعمار والنجارة وغيرهما مما يلزم لانشاء عاصمة جديرة بالعهد الاسلامى فى مصر . وكان للمأمون عناية خاصة بالصناعة وشغف عظيم بها لدرجة أنه كان يعمل فيها بنفسه . فكانت الهندسة والمعمار وقطع الأحجار وعمل الجير وتصنيف الطوب وتنظيم الرخام على أحسن حال من

التقدم وكذلك أعمال النحت والحفر والنقش والزخرفة على الأحجار والخشب وكانت براعة الصناع فى النجارة والخرط وتطعيم الأثاث بالعاج والصدف والمعادن عظيمة . ومما روى عن مبالغة (خمراوية بن أحمد بن طولون) فى الترف والبذخ أنه أقام فى بستانه المشهور برجا من خشب (الساج) المنقوش ليحل محل أقفاص الطيور التى كان لها عنده مكانة خاصة من رعايته وعنايته .

وكان العصر الفاطمى هو العصر الذهبى للصناعات المصرية حيث كان الفاطميون ينافسون العباسيين فى كل شىء ويميلون إلى التفوق عنهم والظهور عليهم فى جميع أسباب الحضارة والمدنية . فسبقوهم فى كثير ولا سيما فى صناعات الأثاث والرياش والثياب . وأكبر دليل على براعة عمال الصناعات الخشبية ما نشاهده حتى الآن معروضاً فى دار الآثار العربية لأنها أصدق برهان على تقدم هذه الصناعة فى العصر الاسلامى خصوصاً من نواحيها الفنية وسلامة الذوق مع المتانة .

وأصاب الصناعات المصرية ما أصابها من تأخر وانحطاط لانصراف حكام القطر عن تنظيم أموره والاهتمام برفاهية أهله إلى المشاغب الداخلية والانقلابات الادارية فتسلطها ساكن الجنان محمد على باشا وهى على هذا الحال من التأخر والاضطراب . فعنى باصلاح أمرها . وتقويم ما اعتل فيها . واقامة ما اندثر منها وأمر فى سنة ١٨٢٩ باقامة الترسانة (دار الصناعة) بميناء الاسكندرية . وكانت هـذه الدار تحتوى على المعامل والمصانع اللازمة لاصلاح السفن والقلوع والساريات والزوارق . ونجارة السفن وجلفطتها وثقب الأخشاب وغيرهما من الصناعات الأخرى .

د — صناعة السفن فى مصر وشركة مصر للملاحة

أما صناعة السفن ونجارتها فهى قديمة . برع فيها القدماء ويوجد منها نماذج عديدة بدار الآثار الملكية . وكانت هذه السفن على أشكال مختلفة . منها الفلائك والقوارب والصنادل واللنشات . وصناعها يؤلفون فئة خاصة من النجارين المنقطعين لعمل (المراكب) . ويملك بعضهم ورش صغيرة فى الثغور بالقرب من فروع النيل والترع والموانى فى الوجهين البحرى والقبلى . يصنعون فيها قوارب النزهة وصيد الأسماك والملاحة ولكن تحتاج هذه الصناعة إلى عناية كبيرة لاصلاح مابها من نقص فى الفن والذوق .

وتعنى مصلحة خفر السواحل وأقسام الحدود عناية خاصة وتبذل مجهوداً عظيما فى صنع الفلائك واللنشات بطريقة فنية دقيقة .

وكان يوجد بالاسكندرية منذ عهد قريب شركة الصناعات المصرية لصنع الفلائك والقوارب واللنشات على شاطىء قناة المحمودية ولكنها كفت عن العمل عندما اعترضتها صعوبات مختلفة .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نذكر أهم شركات الملاحة النهرية الموجودة بالقطر وهى :

اسم الشركة	عنوانها
١ — شركة مصر للنقل والملاحة	عماد الدين — مصر
٢ — « رفاصات الأمنيبوس	روض الفرج — مصر
٣ — « القنال والمنزلة	شارع المناخ نمرة ٢٦ — مصر
٤ — « السنترال	باب الكراستة — الاسكندرية
٥ — « فاندرزى	داخل باب رقم ١٤ بالجمرك بملك مخازن البونددستورز بالاسكندرية
٦ — « النيل السعدية	برملة بولاق — مصر
٧ — « كوك وولده	ببولاق بمصر
٨ — « النقل النيلية المتحدة	شارع المغربى رقم ٤ بمصر
٩ — « الانجلو أمريكان نيل	شارع المغربى بمصر
١٠ — « الشركة الفرنسية النيلية	برملة بولاق بمصر

وتأسست (شركة مصر للملاحة) بمرسوم ملكى فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره (٢٠٠ر٠٠٠) جنيه مصرى لاستثماره فيما يأتى :

١ — شراء ومبيع وبناء واصلاح جميع أنواع السفن والمنشآت المخصصة للملاحة البحرية والنهرية .

٢ — استغلال جميع أنواع خطوط الملاحة واستثمار جميع أنواع المنشآت والسفن المخصصة للملاحة البحرية والنهرية وتمثيل الشركات البحرية والنهرية وفروعها .

٣ — شراء وانشاء أو استثمار جميع أنواع المخازن والأجهزة اللازمة لشحن أو تفريغ البضائع .

٤ — القيام بعمليات الرهن على السفن والقروض البحرية .

٥ — القيام بجميع أعمال التجارة البحرية أو النهرية .

وكان عدد الصناع المشتغلين بنجارة السفن نحو ١٤٠٠ فى سنة ١٩٠٧ و١٢٢ر١ فى سنة ١٩١٧ وبلغ فى السنوات الأخيرة عدد المراكب المسجلة بالقطر المصرى من مختلف الأنواع حوالى ٢٠٫٠٠٠ مركب . وطول أكبر مركب شراعية بالنيل نحو ٢٧ متراً وعرضها ٧٦٠ متراً ومحيطها ١١ متراً وحمولتها ١٤٠ طناً وتتراوح حمولة المراكب الشراعية الصغيرة بين خمسة وثمانية أطنان .

وتصنع السفن من أنواع الخشب المعروفة بالمرونة والمقاومة وتحمل المياه والرطوبة والتى تمتاز بخلوها من العقد . وأهم هذه الأخشاب هى : الزان المستورد من تريستا . واللبخ والتك والسويد والكنديا . أما اللبخ فموجود فى القطر بكميات وافرة . ويستورد (التك) من تركيا ويستحضر (السويد) وهو الخشب المعروف بالموسكى السويدى — من بلاد السويد . أما الصنف الأخير (الكنديا) فيأتى من أمريكا وانجلترا .

وتختلف هذه القوارب والفلائك واللنشات فى أشكالها حسب اختلاف المياه التى تسير فيها . فاللنشات والقوارب المسطحة القاع (المعروفة بالحصيرة) تسير فى البحيرات لأن هذه القوارب لا تحتاج إلى مياه عميقة . بينما اللنشات والقوارب ذات القاع المحدود (المعروفة بالقرينة) تسير فى النيل وفى المياه المالحة لأنها تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه ولمقدرتها على مقاومة التيار والأمواج .

هـ — صناعة الأثاث فى مصر الآن

ولقد شرح الدكتور كلوت بك فى كتابه الذى وضعه عن حالة مصر فى عهد محمد على ما كان من أمر صناعة النجارة وصناعها قال مايأتى :

« ان أجود الأخشاب الشائعة الاستعمال فى النجارة هى أخشاب اللبخ والسنط والنبق والجميز وفيما تركه لنا قدماء المصريين من المصنوعات الخشبية الدلالة الكافية على أنهم لم يستعملوا من الأخشاب إلا ما ذكر .

والنجارون المصريون فى غاية من الدقة والبراعة . وكانوا يستعملون الفأرة

وكذا المنشار . وكانوا يستخدمون القادوم فى أعمال البرى والشق والدق والخلع . وكان النجارون لا يضمون أجزاء الخشب بعضها إلى بعض (عاشقاً ومعشوقا) بل يبردونها من الأطراف فى زوايا حادة ثم يثبتونها بالمسامير بعضها ببعض . وقلما يستعملون الخوابير لهذا الغرض . ولقد كان من نتائج فتح الترسانة وإقامة المصانع فى عهد محمد على أكبر أثر فى إتقان أعمال النجارة اليدية .

وكان فى مصر من صناع الضبب أى (المزالج) فريق كبير من النجارين لأن أغلب الأبواب كانت لا تغلق إلا بضبب خشبية . وكان الخراطون يقيمون بجهة الشعراوى بالقاهرة وعددهم كثير . إذ ما من قطعة من قطع الأخشاب التى تصنع منها النوافذ والمشربيات وغيرهما إلا وتكون قد مرت على المخرطة . وكان الخراطون أحذق صناع القطر فى النجارة . ولقد برعوا فيها رغم بساطة ونقص الآلات التى كانوا يشتغلون بها . وهناك فئة من عمال الخراطة أتقنت هذه الصناعة إلى حد جعلهم يتفننون فى خرط مختلف الأشياء غير الخشبية كالكهرمان والعاج » .

ليس من السهل حصر جميع الصناعات الخشبية القائمة فى مصر الآن لأنها عديدة متنوعة . ومنها ما تكون خاماتها الأساسية خشبية محضة . ومنها ما يتخلل هذه الخامات مواد أخرى غريبة غير خشبية . وهناك صناعات خشبية بارزة جديرة بالعناية وخليقة بالاعتبار كصناعة الأثاث بنوع خاص ولوازم البناء من العوارض اللازمة للأسقف والأبواب والنوافذ والسلالم وما إلى ذلك من ضروريات تأثيث المنازل وتشييد القصور وصناعة عربات السكك الحديدية والنقل والركوب وكذلك صناعة السفن . بينما هناك صناعات خشبية أخرى — ولو أنها موجودة ونافعة إلى حد ما إلا أن أهميتها ليست فى المرتبة الأولى من الأهمية — مثل صناعة (القباقيب) وهى على قلتها وعدم رواجها فى مصر تختلف كل الاختلاف مع ما يماثلها فى فرنسا حيث يوجد فيها حذاء يستعمله كثير من العمال فى أوقات أعمالهم وهو مصنوع من الخشب المتين . ويعرف باسم Sabot وتجارته غير كاسدة . والصناعات الخشبية التى يهمنا التحدث عنها الآن هى : النجارة البسيطة والدقيقة اللازمة للعمارات والمبانى والأثاث وعوارض السكك الحديدية ومركباتها وعربات النقل والركوب وأشغال الحفر والخرط والتطعيم .

وهذه الصناعات الخشبية موزعة بين عمال القطر حسب إحصاء التعداد العام لسنة ١٩٢٧ كالآتى :

نوع العمـــــــل	١٩١٧	١٩٢٧
نشر الأخشاب وغيرها من أعمال النجارة الميكانيكية . . .	٢٠٣١	١٨٨٣
النجارة اليدية (عدا أعمال العمارات والأثاث والنماذج) .	٢٦	٤٤١٨٥
الخراطة	٩٦٨	٨٢٥
البراميل	٧٢	٩٥
نجارة الآلات الزراعية	١٩٢١	٥٣٧١
أعمال نجارة أخرى (عدا الخاص بالعمارات والأثاث والنماذج)	—	٤٥٦
صناعة الأثاث	١٦٦٢	٩٣٩٧
نجارة الكراسى	٥١٢	٩٢٦
نجارة الأسرة والفرش وأعمال التنجيد	٥٣٠٧	٧٢٦٣
نجارة السفن	١١٢٢	٢٠٥٤
نجارة العربات والمركبات	١٨٧	٦٧٤
الجملة	١٣٫٨٠٨	٧٣٫١١٩

يتضح من الاحصاءات السابقة أن عدد عمال النجارة ازداد فى عشر سنوات زيادة لا بأس بها وقد انضم الى هذه الحرف نحو ٥٩٫٣١١ عاملا أى نحو أربعة أمثال ما كانت عليه فى سنة ١٩١٧ ، وهذا تقدم لا شك فى أنه عظيم ومفخرة للصناعات المصرية إذ تشبعت فئة العمال بأهمية هذه الصناعة . ولقد دلت الأبحاث على أن صناعة النجارة من الصناعات المصرية الرابحة التى أظهرت تفوقا عظيما فى الأسواق العامة والخاصة وفى المعارض الدولية والأهلية التى اشتركت فيها مصر فى السنوات الأخيرة . وازدياد فى عدد عمال هذه الصناعة أكبر برهان على رواجها والاقبال على مصنوعاتها . فكان من نتائج هذه النهضة القومية أن قل استيراد الأثاث من الخارج وحل محله مايصنع منه فى القطر .

والاحصاء القادم يوضح لنا حركة تجارة هذا الصنف بالجنيه المصرى :

	١٩١٠	١٩١٣	١٩١٦	١٩١٩
الأثاث الوارد . . .	١٧٣ر٠٠٨	١١٧ر٩٨٤	٢٥ر٠٤٢	٤٢ر٦٠٢
« الصادر . . .	٢ر٥٩٠	٣ر٤٧٣	٨١٩	٨ر٤٦٠

	١٩٢٢	١٩٢٨	١٩٣١	١٩٣٢
الأثاث الوارد . . .	٢٧٠ر٠١١	٢٦٨ر١٤٦	١٠١ر٢٤٥	٥٠ر٦٠٠
« الصادر . . .	٧ر٨٤٣	٥ر٧١٤	٥ر٧٤٠	—

أخذ استيراد الأثاث من الخارج يقل من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٣ ولكن بدرجة ضعيفة . ثم هبطت قيمة المستورد من هذه الأصناف فى الثلاث سنوات التى بين ١٩١٣ و١٩١٦ هبوطا هائلا من ١١٧ر٩٨٤ جنيها مصريا الى ٢٥ر٠٤٢ جنيها مصريا . وربما كان للحرب العظمى يد قوية فى تعطيل حركة التجارة الخارجية من جهة ونشاط القطر المصرى أثناء الحرب فى الأعمال الصناعية من جهة أخرى . أما السر فى ارتفاع قيمة المستورد من الأثاث فى سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٨ فقد يرجع إلى رد الفعل الذى حدث عقب انتهاء الحرب من تدفق البضائع الأجنبية على الأسواق الشرقية وارتفاع قيمتها وقيمة محاصيل القطر ارتفاعا جعل أصحابها حيارى فى طرق صرفها لكثرتها ولقد أساءت هذه الفترة — فترة الرخاء — إلى الصناعات المصرية كل الاساءة حيث أهملت المصنوعات الوطنية وراجت البضائع الأجنبية ولكن لم يدم هذا الحال طويلا إذ هبطت أسعار الحاصلات المصرية وقل المال وعندئذ فقط فكر المستهلك فى اقتناء البضائع الأهلية لأنها على متانتها ودقة صنعها رخيصة القيمة لرخص أجور العمال وقلة مصاريف نقلها وتكاليف صنعها إجمالا ولذا هبطت قيمة المستورد من الأثاث إلى ١٠١ر٢٤٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣١ وإلى ٥٠ر٦٠٠ فى سنة ١٩٣٢ .

ولقد استفاد عامل الأثاث المصرى وتاجره من هذه التطورات ولو أنه مر

بظروف قاسية فى أيام كساد هذه المصنوعات . وبفضل ثبات أصحاب المصانع المصرية ومثابرتهم فى أعمالهم دون يأس ولا كلل أمكنهم يحفظون لأنفسهم ولأعمالهم المراكز العليا حتى أصبح الأثاث المصرى موضع إعجاب الأهالى والأجانب فى مصر وفى الخارج فى المعارض الأهلية والدولية معاً .

وكان للحرب الكبرى اليد الطولى فى إنهاض الصناعات المصرية فتفوقت بعضها وبرزت بروزاً لا مفر من الاعتراف به والاعتماد عليه . ومن هذه الصناعات التى يعتد بها فى مصر صناعة الأثاث إذ انتشرت فى أنحاء القطر فى القاهرة والاسكندرية ودمياط والمنصورة وطنطا والفيوم وغيرها من مدن القطر . وقد أدخل فى كثير من هذه المصانع الآلات الميكانيكية الحديثة لنشر الأخشاب وخرطها وإعطائها الأشكال المناسبة المطلوبة . هذا عدا المدارس الصناعية التى تديرها مراقبة التعليم الفنى بوزارة المعارف وترعاها بعنايتها وتشملها بارشادها وكذا المدارس والورش التى كانت تابعة لمجالس المديريات . ولقد زرت أكثرها حينما كنت مفتشاً حسابياً بوزارة المالية .

وللحكومة مصانع كبيرة لعربات النقل ومركبات السكك الحديدية وأثاث المحطات ومكاتبها وما يلزمها من أكشاك وأجهزة الارشادات وهى تابعة لمصلحة السكك الحديدية . ويوجد بمصلحتى المساحة والصحة ورش للنجارة وتصليح ما يلزمها من هذه الأعمال . ولمصلحة السجون مصانع وورش تعنى عناية عظيمة بالمصنوعات الخشبية التى تحتاج إليها .

ومن أهم مصانع الأثاث بالقطر ما يأتى (١) .

القاهرة :

على خليل	بشارع قصر النيل
محمد وسعيد الشنتناوى	« «
محمد فهيم الجندى	« جامع شركس
محمود سليمان	« الخليج المصرى
إمام طنطاوى نايل	« الساحة
محمد شعبان المغربى	« الشيخ ريحان

(١) هذه المصانع عرضة للتغيير بكف أصحابها عن العمل لأى سبب من الأسباب او لدخول غيرهم في هذا الميدان الصناعى

محمود رجب . . . . . بشارع خيرت
خليل العطفى . . . . . « مصطفى بك سرى بالحلمية
على الدومى . . . . . « « «
بونترمللى . . . . . « سليمان باشا
ديمترى وشركاه . . . . . « كوبرى قصر النيل
جانسن . . . . . « قصر النيل
حسن الصيرفى . . . . . « « «

الاسكندرية :

اسبيرو فورمنتين . . . . . بشارع العنانى
ابراهيم احمد احمد . . . . . « عبد المنعم

دمياط :

محمد احمد الشهاوى . وسعد متولى نصار . والجندى

وعنيت مصلحة التجارة والصناعة عناية خاصة بصناعة الأثاث لدرجة انها خصصت لها متحفاً هاماً لعرض أصناف مختلفة وأشكال متنوعة من الأثاث . منها ماهو مصنوع فى أكبر مصانع فرنسا . ومنها ماهو مصنوع فى انجلترا أو فى ايطاليا ولم تهمل المصلحة عرض مابرعت فيه الأيادى المصرية من هذا الفن . ففى هذا المعرض جناح خاص معروض فيه أشغال خشبية مطعمة بالصدف العجيب الصنع الدقيق التركيب على النمط الشرقى البديع .

أما المعروضات الأجنبية فلها جناح آخر معروض فيه للزوار تحف عديدة نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر مايأتى :

١ — غرفة نوم من خشب (الباليسندر) فن تكعيبى مكونة من (كومود وسرير وتسريحة وشفونير وترابيزه وكراسى ودولاب للملابس) طراز فرنسى .

٢ — غرفة أكل من الطراز الحديث من خشب أبنوس مدغشقر لميع وحافته من خشب الليمون مكونة من (بوفيه ودرسوار ودولاب فضية وترابيزة سفرة وفوتيل مكسى بالقطيفة وكراسى بدون كسوة) طراز فرنسى .

٣ — كراسى وفوتيلات مختلفة الأشكال طراز لويس الخامس عشر والسادس عشر .

٤ — دولاب كتب من الجوز باركان من النحاس . طراز فرنسى .

٥ — مصنوعات خشبية مختلفة من طراز (انجليزى) الملكة آن ومارى واليصابات والملك وليم . ويوجد بهذا المتحف ألواح خشبية مختلفة السمك (بلاكاج) و (كونتربلاكاج) وهى عبارة عن القشرة الخشبية التى تستعمل فى تكوين الطبقة السطحية للقطعة من الأثاث المطلوب صنعها . ولهذين النوعين من القشرة أهمية كبيرة فى نجارة الأثاث . ولا بد لمباشرة عمليتها من مهارة الصانع ودقته . وبالمتحف أشكال متعددة من أشغال النحاس والمعدن المعدة لزخرفة الأثاث . ويتبع هذا المتحف مكتب خاص للرسم . رسم الأثاث فى كلياته وجزئياته حسب طلب الزائر نظير دفع رسوم ضئيلة تشجيعاً لهم على تشغيل الصناع المصريين وتنشيط هذه الصناعة .

والقصد من وجود هذا المتحف بصفة مستديمة وفى مكان متسع منظم على أحسن شكل وأتم استعداد لاستقبال الزوار فى أوقاته الرسمية هو الأخذ بناصر هذه الصناعة والعمل على رفعها الى المرتبة التى تليق بها وتجعلها متمشية مع عصرنا الحاضر دون اهمال بدائع الفن فى العصور الماضية ثم التوفيق بين الأذواق حسب المكان والزمان . ولا يضن المتحف على الصناع باعطائهم جميع الارشادات الفنية لمساعدتهم على انجاز أعمالهم باكمل وجه . وهو لا يتأخر أيضاً عن اسداء النصح اللازم لتأثيث المنازل وترتيب مفروشاتها على أحدث النظم .

ومما هو جدير بالذكر المجهود الذى بذله حضرة يحيى افندى طه بقسم المعارض فى وضع تصميم خاص عن كرسى (فوتيل) يمكن تحويله الى أشكال مختلفة لكل منها فائدة خاصة . فالشكل الأول هو (الفوتيل) المعروف لدينا جميعاً . ثم يتحول الى (الشكل الثانى) كرسى طويل (شيزلونج) للاستراحة عليه من عناء الأعمال ثم يتحول الى (الشكل الثالث) سرير للنوم يتمتع عليه صاحبه بجميع وسائل الراحة المتوفرة فى السرر العادية . ويتبع هذا الكرسى جزء داخلى مستتر يستعمل لحفظ لوازم السرير من بياضات وغيرها .

ولهذا التصميم مزايا عديدة أهمها .

١ — سهولة صنعه .

٢ — قلة نفقاته .

٣ — حسن منظره مع سهولة تحويله من شكل الى آخر .

٤ — سهولة نقله من جهة الى أخرى .

وهـذه القطعة من الاثاث تفيد فائدة عظيمة الموظفين وغير الموظفين الذين تضطرهم أعمالهم الى كثرة الانتقال من مدينة أو قرية الى أخرى فيوفر عليهم مصاريف النقل علاوة على الاقتصاد فى نفقات تأثيث منازلهم حيث يكتفون بشراء هذا الكرسى بدلا من شراء ثلاث قطع (كرسى عادى — كرسى طويل — سرير)

ومما أشار به بنك مصر فى تقريره (انشاء الصناعات الأهلية) لترقية الصناعات الخشبية فى مصر مايأتى :

١ — يحتاج الخشب إلى درجة من الجفاف قبل استخدامه فى أى عمل من أعمال النجارة . والجو المصرى صالح للقيام بهذه العملية خير قيام ولكنه غير صالح لتجفيفه إلى الدرجة اللازمة للصناعة مالم يترك الخشب مدة طويلة ليتم فيها الجفاف المطلوب . فاذا بقى هذه المدة الطويلة كان أحسن مادة للنجارة فلا ترى له تمدداً فى الأبواب والنوافذ . ولا ترى له تقوساً فى الأثاث يشوه جماله ويعجل استهلاكه . ولكن الصبر الطويل يزيد من فوائد رأس المال . وهو وإن كان ضرورياً فى بعض أصناف الخشب التى لا تجف إلا بفعل الزمن إلا أن هناك أصنافا عديدة يمكن تجفيفها بالوسائط الصناعية . ودراسة هـذه الوسائط وإدخالها فى القطر واحتمال سن تشريع خاص بوجوب تجفيف الخشب قبل بيعه . كل هذه تدابير يترتب عليها توافر المادة الأولية أى الخشب فى أحسن حال قبل استخدامه فى النجارة .

٢ — المسألة الثانية الهامة المتعلقة بهـذه الصناعات هى مسألة الجمال والصقل النهائى فى أشغال النجارة . وهى مسألة تتعلق بتربية الذوق فى الصناع وتعويدهم على اتقان ما يصنعون بروح صادقة شغوفة بحب الفن والصناعة . وبذيوع ملكة الذوق والتناسق والانسجام فى سواد المستهلكين أنفسهم . إذ لابد أن يكون بين الاستهلاك والصانع رابطة واحدة من الحكم الصحيح على الذوق السليم وإلا أفسد المستهلك ذوق الصانع بتكليفه صنع مايخرج عن الذوق والجمال . أو أفسد الصانع صنع ما واصفه عليه صاحب الذوق السليم . وتعمل مراقبة التعليم الصناعى بالاتفاق مع ادارة الفنون الجميلة فى وزارة المعارف على تربية ملكة الجمال والذوق فى نفوس الصناع الناشئين بما يستفيدمنه تلاميذ أقسام النجارة فى المدارس والورش الصناعية . بقى تعميم هـذه الملكة خارج المدارس الصناعية . ولعل أفضل طريقة لبلوغ هذه الغاية هى تكليف هيئة فنية بعمل مسابقات بمكافآت مالية لوضع النماذج واختيار

الأفضل منها . وعمل مسابقات تكميلية لمن يحسن تنفيذ هـذه النماذج أو يبرز من تلقاء نفسه عملا تام الصناعة والذوق . وأكثر ما تكون هذه المسابقات وجوبا فى نجارة الأثاث والنجارة الدقيقة وما يلحق بها من خرط وحفر وتطعيم .

٣ — المسألة الثالثة خاصة بتطور الصناعات الخشبية . فان هذا التطور سائر فى تقدم بالنسبة لصناعة الأثاث التى تقدمت بعد الحرب الأخيرة تقدما مدهشا دل على كفاية الصناع المصريين وقدرتهم البالغة وجعل الوارد من الأثاث المصنوع فى أوروبا غاليا لدرجة لايقبل عليه إلا القليلون . ولكن صناعة عربات النقل مثلا فى ركود . فان السيارات تحل تدريجا محل العربات التى تجرها الخيل وبسبب هذا التطور تضعف وتضمحل صناعة العربات بينما لا تحل محلها صناديق صناعة السيارات . فالعناية بايجاد هذه الصناعة الأخيرة من أهم ماتحتاج اليه البلاد فى هـذه المجموعة الخاصة من الصناعات الخشبية إذ أنه فى هـذه الحالة يكتفى باستيراد السيارات من الخارج دون صناديقها التى يستطيع المصرى أن يصنع مثلها جمالا واتقانا . وتكون صناعة هـذه الصناديق مقدمة لتشجيعه على صنع بقية أجزاء السيارة . وهو طور صناعى واجب قبل الوصول الى طور صناعى أرقى هو القدرة على صنع سيارة تامة داخل البلاد .

وأخيرا نضيف الى ماأشار به تقرير بنك مصر أن لكل أمة من الأمم نمط (Style) معلوم لديها تعرف به أنواع الأثاث وتميز بعضها عن بعض . أو بعبارة أخرى يعطى أسماء للأثاث حسب العصور التى صنعت فيه . كأن يطلق عليها اسم الملك أو الملكة فى ذاك العهد . ففى فرنسا مثلا أنواع من الأثاث الفرنسى تسمى (ستيل) نمط لويس الخامس عشر ولويس السادس عشر وكذا فى انجلترا تعرف بعض أثاثها بأسماء مختلفة مثل (ستيل) الملكة آن واليصابات ومارى والملك وليم الى غير ذلك من أسماء الملوك والملكات التى اشتهرت بها هذه العصور .

وليس الأمر عسير الاتباع فى مصر بل سهل متوفر فتقسم الأنماط (Styles) المصرية الى عصرين :

١ — الأنماط القديمة . . . . . Style ancien

٢ — « الحديثة . . . . . Style moderne

فالأنماط القديمة توزع حسب العصور كالآتى :

١ — نمط فرعونى . . . . . Style pharaonique

٢ — نمط رومانى . . . . . Style romain

٣ — « يونانى . . . . . Style grec

٤ — « عربى . . . . . Style arabe

والانماط الحديثة توزع حسب حكام القطر من عهد ساكن الجنان محمد على الى عهد مليكنا المعظم حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول فيضع أصحاب مصانع تجارة الأثاث نمط يطلق عليه مثلا نمط (ستيل) محمد على ونمط اسماعيل ونمط فؤاد . وبهذه الكيفية يمكن تأثيث المنازل واختيار فرش غرفها حسب الأذواق التى يتطلبها الأفراد كل طبقا لما يميل اليه من هذه الانماط . فيرتفع فن النجارة المصرية الى ما ارتفعت اليه الأمم الراقية وعندئذ تنظم هذه الصناعة تنظيما فنيا دقيقا فتحل الانماط المصرية الصحيحة محل الأجنبية وينتشر الذوق المصرى القديم والحديث انتشارا يتسنى به إحياء ما اندثر من جلائل أعمال الصانع المصرى .

٥ — صناعة المـــــاس

١ — نبذة تاريخية

اشتقت كلمة (Diamant) من الكلمة اليونانية (Adamas,antos) التى معناها (ما لا يمكن قهره) أى الصلب . ويدلنا هذا الاسم على أن الماس كان معروفاً عند القدماء بأنه من الأحجار الثمينة الصلبة التى لا يمكن التغلب عليها . وكان الماس من الأحجار العزيزة النادرة المطلوبة فى العصور الماضية ، ولكنها بقيت مدة طويلة فى حيازة طبقات خاصة كالملوك .

وكانت هذه الأحجار الثمينة فى العصور القديمة من المكنوزات الخافية التى يلجا إليها أصحابها عند الحاجة فى أوقات الأزمات لسهولة نقلها واستبدالها بالذهب . أما العامة من الشعب ، فكانوا لا يعرفون عنها غير ما سمعوه فى القصص والأساطير ولذا كانوا ينسبون الى الماس وما ماثله من الأحجار الثمينة فضائل خلابة ذات أثر عظيم فى إسعاد أصحابها .

ويقال أن الماس ظهر فى أول الأمر فى أربع جهات :

(١) فى الهند (فى مقاطعات بدجابور وحيدر أباد والله اباد والبنغال) .

(٢) فى البرازيل (فى مقاطعة ميناس جيرس) .

(٣) فى جبال الأورال (بالقرب من كسكوار غرب پرم — Perm) .
(٤) فى أمبوانج وساندك فى جزيرة (بورينو — Bornéo) .

وبلاد البرازيل أشهر مصادر للماس المعروف باسم (Cascalhos) ويعثرون عليه وهو فى شكل قطع حجرية ملفوفة أو أجزاء بلورية متماسكة بعضها ببعض بمادة مكوّنة من صلصال حديدية ورملية . وتوجد هذه القطع منثورة فى الأماكن المذكورة بكميات قليلة وإنما تكون بعيدة بعضها عن بعض فى شكل حبات غير منتظمة وتارة تكون ذات ثمانية سطوح أو أربعة وتارة أخرى تكون ذات اثنى عشر ضلعاً . وغالباً تكون مغطاة بطبقة من الطين ملتصقة بها كل الالتصاق . ولاستخلاص الماس من هذه المواد الغريبة لا بد من غسله غسلا دقيقاً حتى تذوب الأجسام الغريبة المحيطة به . واذا كانت هذه المواد التى تكسو الماس صلبة فان العامل يعمد الى كسره ثم غسله .

وكان استغلال مناجم الماس فى الهند مباحاً لكل من رغب فى الحصول عليه واستخراجه ، أما فى البرازيل فكانت الحكومة تحتكر هذا النوع من الانتاج ولذا كانت تهتم به كل الاهتمام . وإنما كان من الصعب حصر مقدار ما كانت تنتجه من الماس لأن بعض الأفراد كانوا يستخرجون هذه الأحجار الثمينة خفية دون علم الحكومة ويهربون ما تصل إليه أيديهم منه . ورغم هذا فانهم كانوا يقدرون ما كانت تنتجه هذه المنطقة من الماس بنحو خمسة أو ستة كيلو جرامات .

فبدأت صناعة قطع وتنظيم هذه الأحجار الكريمة فى الأقطار الاسيوية . وكان أهل البندقية (فينيسيا) أول من اتصل من أوروبا بالشرق . ولقد كان للتجارة الفضل الأكبر فى ربط هذه الأقطار بالبندقية ، ولما انتقلت هذه الصناعة الشرقية الى إيطاليا اخترع أحد صناع البندقية (Vincenzo Peruzzi) أول شكل للماس فى أوائل القرن السابع عشر . ثم أدخلت تعديلات جديدة على هذا الشكل فى أواخر هذا القرن نفسه بفضل أحد عظماء السياسة المعروف باسم الكاردينال (Mazarin) فظهرت صناعة الماس فى (Bruges) وهى من أعمال (Flandre) ولكن لما أفل نجم هذا القطر وانتعشت (أنفرس) انتقلت إليها هذة الصناعة .

ولم يلبث تقدم هذه الصناعه فى (أنفرس) وما جاورها من المدن حتى أصبح لها مركز عظيم ، وصارت (أمستردام) و (Hanan) فى ألمانيا تقتفيان خطواتها عن بعد . ثم اقتدى بها أهل (St Claude) فى (Jura) ثم سويسرا التى لم يكن فيها

إلا قليل من مصانع الأحجار الثمينة فى جنيف ثم فى (Bienne) ثم فى (Johannesburg) فى أفريقا الجنوبية وفى (Cape Town) .

وقد تأسست محال لقطع الماس فى نيويورك وانجلترا وفى جهات أخرى مثل الهند الهولاندية و (Bornéo) وفى إيطاليا وبولونيا وفى الهند الانجليزية وفى استراليا . وكان أغلب المصانع الفرنسية والألمانية والسويسرية وجنوب أفريقا يشتغل بقطع الأحجار الثمينة لمصانع بلجيكية وهولاندية فكانت تابعة لها فى جميع أعمالها .

ويسمى الماس الخام باسم المناجم المستخرج منها . وأهمها : ماس (Kimberley) و (الجنوب الغربى الأفريقى) و(Wesselton) و(Jagersfontey) و(Bultfonteyn) و (Premier) و (Angola) و (الكونجو البلجيكية) . وكانت جميع هذه لمناجم فى أول الأمر — عدا مناجم الانجولا والكونجو البلجيكية — يستغلها الأفراد لحسابهم الخاص . ولما اشتدت وطأة المنافسة اضطر أصحابها الى تكوين (اتحاد) قوى يضمهم جميعاً تحت لواء شركة (De Beers Co.) بفضل عناية (Cecil Rhodes) مؤسس (Empire Builder) . والاحصاء الآتى يوضح لنا عظم شأن صناعة الماس فى بلجيكا :

بلغ عدد عمال هذه الصناعة سنة ١٩٢٩ نحو ٣٠٫٠٠٠ عامل يحصلون على أجر أسبوعى يتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ فرنك يضاف الى ذلك نحو ٥٠٠٠ عامل بين مشتغل بالتجارة والسمسرة وبين مصدر أجنبى يقيم فى بلجيكا لمراقبة الأسواق . وهذا العدد كبير جدير بالاعتبار . فكان يدخل بلجيكا سنوياً بفضل أعمال هذه الفئة نحو مليار ونصف مليار فرنك على أقل تقدير . وكان الماس لا يباع فى الأسواق المحلية بل كان يصدر الى الأسواق الخارجية ، فتحصل بلجيكا على رؤوس أموال جديدة .

والماس الخام شفاف قليلا ، وهو ناعم بطبيعته ولكنه غير منتظم الشكل . ويكون أحياناً ناصعاً وهو مايسمونه بالماس الخام الحر . ولكنه يسمى ماساً خاماً غشيما (غفل) إذا كان تبلوره منتظما . أما الأحجار الثمينة الصغيرة الحجم المقوسة فانها تستعمل فى صناعات الزجاج وهو المعروف بألماس صانع الزجاج .

وكان القدماء يستخدمون الماس فى حليهم وهو على حالته الطبيعية دون تنظيمه . أما الآن فلا يستعمل إلا بعد قطعه وتنظيمه لتزداد ما فيه من خاصية عكس الأضواء بفضل كثرة عدد مسطحاته أو عدساته . وهناك نوع من الماس

يسمى الماس السادة (nature) وهو النوع الذى لا يمكن للعامل قطعه ولذا يستعين فى تنظيم هذا الحجر الصلب بدقة دقا شديداً فى مواعين خاصة الى أن يصيره مسحوقا ناعماً .

لايفل الماس غير الماس . ويقال أن الفضل فى اكتشاف هذه الحقيقة يرجع الى أحد عمال قطع الماس فى (Bruges) ويدعى (Louis de Berguen) فى سنة ١٤٧٦ ويقال أيضاً أن هذه الحقيقة كانت معروفة عند القدماء منذ القرن الثامن . ويقطع الماس بحكه على منشار من الصاج الأملس وينشر أحيانا بواسطة سلك من الحديد الرفيع للغاية المطلى بالزيت . واستمرت هذه الصناعة يحتكرها اليهود فى أمستردام حتى الآن ولو أنه يوجد فى باريس مصانع هامة لقطع الماس . وكانت مصانع الماس لا تهتم إلا بتنعيم هذا الحجر الثمين مع شدة العناية بعدم تخفيض وزنه .

وطريقة قطع هذه الأحجار الثمينة وتنظيمها فى شكل الماس المعروف باسم (روز) بسيطة لأن القاعدة التى يرتكز عليها عند تركيبه مبططة فيسهل على صانع الجواهر تركيزه على المعدن المعدل . وهذه القاعدة هى القطعة السفلى من الماس . أما القطعة العليا منه فانها تكون غالباً على شكل قبة ذات مضلعات مختلفة ، وتسمى النهاية العليا من هذا الماس (الروزى) باسم (تاج) .

ويحتوى الماس المشهور باسم (البرلنتى) على جزئين هامين . الأول منه هو الجزء الأعلى . وهو متسع السطح وهذه الناحية هى قاعدة هذا الحجر . أما الجزء الأسفل فيكون على شكل هرم ذى أضلاع عديدة ويبعث هذا البرلنتى أضواء مختلفة الألوان والفضل فى ذلك يرجع إلى كيفية تركيبه ووضعه فى هيئة جواهر . ويمتاز هذا النوع عن الماس (الروز) فى قيمته واستعماله لأنه أغلى منه ثمناً . ويباع البرلنتى ذو الالوان بثمن أرخص من البرلنتى غير الملون . ثم انه يفضل فى البرلنتى الملون نوع البرلنتى الذى يعطى أشعة وردية اللون .

والماس بصفة عامة أثمن الأحجار لصلابته وارتفاع ثمنه لأنه نادر الوجود ويباع فى جميع أسواق العالم بالقيراط الذى يساوى ٠٫٢٠٥ ملليجراماً وكثيراً ما يفقد الماس الخام نصف وزنه فى عملية التنظيم والقطع ولهذا السبب يقدر ثمن الماس المنظم بأربعة أمثال الماس الخام الذى من وزن واحد . أما الماس الكبير الحجم النادر فيحدد ثمنه حسب الظروف والطلب .

ب — بعض الأحجار الماسية الفريدة فى نوعها

يوجد فى العالم بعض قطع من الماس فريدة فى نوعها ذات شهرة عالمية عديمة النظير لكبر حجمها وعظم قيمتها . وأهمها أربع قطع هى :

الرجان (Le Regent)

جبل النور (Kohi-noor)

نجمة الجنوب (Etoile de Sud)

قطعة أرولوف (Orloff)

ولشدة أهمية هذه القطع نذكر شيئاً عنها ثم نضيف اليها بعض قطع أخرى أقل أهمية منها .

الرجان : ويسميها البعض (أم الماس) :

تعتبر هذه القطعة الثمينة أغلى قطعة من الماس الموجود فى العالم حتى الآن وكانت قد اشتراها دوق أورليان (Philippe d'Orléans) حينما كان وصياً (Régent) على ابن أخيه (لويس الخامس عشر) من سنة ١٧١٥ لغاية سنة ١٧٢٣ وكان هذا الوصى مسرفا مبالغاً فى البذخ والترف فاقتنى هذا الحجر العظيم لفرنسا وضمه الى ممتلكات تاجها سنة ١٧١٧ .

وهذا الماس الفاخر مربع الشكل ذو أركان مستديرة قليلا . ومسطحة ٣٠ ملليمتراً فى ٣١ وسمكه عظيم ضخم . وقال (Romé de l'Isle) إن العمال الذين اشتغلوا فى قطعه وتنظيمه قضوا نحو سنتين فى صنعه . وكان وزنه ٤١٠ قيراطاً قبل قطعه وتنظيمه ثم صار وزنه بعد هذا القطع والتنظيم ١٣٦ر١٣/١٦ قيراطاً . ويقدر ثمنه بنحو اثنى عشر مليون فرنك . وإنما ينسب إليه عيب واحد وهو أن سمكه عظيم لا يتناسب مع حجمه .

جبل النور :

قطعة من الماس عظيمة استمرت مدة طويلة ملكا للمغول الأعظم (Grand Mogol) ولما اشترتها شركة الهند من آخر ملوك (لاهور) الهندية بستة ملايين فرنك وهبتها الى ملكة انجلترا فى ذلك العهد . وكان وزنها وهى خام

٢٧٩ قيراطاً ثم صارت تزن ١٠٣ قيراطاً بعد قطعها وتنظيمها (أى ٢١ جرام ١٦٦ جزء من الجرام) وانما ينسب اليها من العيوب كونها مسطحة أكثر مما ينبغى .

نجمة الجنوب :

كانت هذه القطعة ملكا لبيت هالبين (Halpen) وكانت تزن وهى خام ٢٥٤ قيراطا ثم صارت تزن ١/٤ ١٢٥ بعد قطعها وتنظيمها (أى ٢٦ جرام و ٢٠٠ جزء من الجرام) وتقدر قيمتها بعشرة ملايين فرنك .

قطعة أورلوف :

كان يملك هذه القطعة امبراطور روسيا وزنتها ١/٣٢ر١٩٥ قيراطا (أى ٤٠ جرام و١٣٦ جزء من الجرام) وتقدر قيمتها بسبعة ملايين فرنك وانما يقال عنها أنها رديئة القطع سيئة التنظيم .

ويعتقد الكيماوى الانجليزى (Tennant) ان الأحجار المسماة . جبل النور وأورلوف كانتا قطعة واحدة وهى القطعة المشهورة التى كانت تزن ٧٧٩ قيراطا أو ١٦٠ جراما . ويزعم (Tavernier) أنه شاهد هذا الحجر العظيم فى قصر المغول الأعظم . ويقال إن جميع هذه الأحجار الثمينة العظيمة الشأن وجدت كلها فى مناجم الهند عدا (نجمة الجنوب) فانها اكتشفت فى مناجم البرازيل .

ويوجد عدا الأربع قطع السالفة الذكر قطع أخرى ماسية هامة منها . الماس الذى كان يملكه دوق (Toscane) الأكبر وكان يزن ١/٢ر١٣٩ قيراطا (أى ٢٨ جرام و٦٦٧ جزء من الجرام) ، وانما لم يقطع كالماس البرلنتى ، ولونه ليمونى . وهذا هو أكبر سبب حط من قيمته التى لا تزيد عن ثلاثة ملايين فرنك . ثم الحجر الثمين الذى كان يملكه (راجاه ماتان) ولقد ترك هذا الماس على حالته الطبيعية دون قطع ولا تنظيم . وهو يزن ٣٠٠ قيراطا (أى ٦١ جرام و ٦٥٠ جزء من الجرام) .

جـ — المراكز الحالية لانتاج الماس

ولقد أصبحت بلجيكا قبل الحرب وبعدها — خصوصا فى سنة ١٩٢٠ — من أكبر منتجى المواد الأولية لهذه الصناعة حينما اكتشفت مناجم الكونجو البلجيكية . ولو أن هذه المواد تباع لمصانع بلجيكا بواسطة (نقابة الألماس) الموجودة فى

(لندن) . فكانت هذه الوساطة موضع نقد شديد فى بلجيكا ولكن تلاشت مضار هذه الوساطة — حصول الوسيط الانجليزى على أرباح — أمام تثبيت أسعار هذه المواد التى لولاها لأصبح نجاح هذه الصناعة وهمياً . وللتحقق من ذلك يمكن القول بأنه إذا رفضت مناجم الكونجو البلجيكية تسليم (نقابة لندن) ما تنتجه من هذه المادة الخامة — بفرض أن قيمتها مائة مليون فرنك — فان مثل هذا العمل يهدد صناعة بلجيكية تزيد الأرباح التى تحصل عليها من أعمال الماس بكثير على ما تنتجه من المواد الخام . والعامل الاساسى لهذه الصناعة هو تحديد إنتاجها . ولقد أمكن تحقيق هذه الامنية بفضل الاتفاق الذى تم بين جميع منتجى هذه المادة الخامة وتركيز بيع هذه الخامات فى يد واحدة (نقابة لندن) . وكيان هذه النقابة موقوف على وجود شركة De Beers Co. التى كانت أول اتحاد لمنتجى الماس كان غرضه موازنة إنتاج هذا الصنف بقدر الحاجة اليه حتى لا تهبط قيمته إلى حد البخس به .

ولكن ليس لاتحاد أصحاب المناجم الكبيرة السابق ذكره : أن يمنع اكتشاف مناجم أخرى تشتمل على طبقة رفيعة سطحية من الماس الذى يمكن استخراجه بسهولة وبنفقات قليلة . وهذا الامر شديد الوطأة على شركة De Beers Co. إذ يعتبر منافسة خطيرة تهددها باستمرار . ولذا لجأوا إلى توحيد أعمالهم وحصر بيع هذا الصنف فى يد نقابة لندن لتتولى تصريف الكميات المحددة للاستهلاك العالمى . أما ما زاد على ذلك فتخزنه النقابة لتصريفه فى وقت آخر ، فاستطاعت بذلك تثبيت أسعار الماس والمحافظة عليه من الهبوط .

ثم أصبح عمل نقابة لندن شاقاً منذ اكتشاف المناجم الالمانية فى المنطقة الجنوبية الغربية من افريقا . وفى (جويانا) الانجليزية . وفى الكونجو البلجيكية . وفى الانجولا البرتغالية . ثم منذ الاكتشافات التى تمت بعد الحرب الكبرى فى (الشاطىء الذهبى) وفى (Lichtenburg) و (Namaqualand) فى افريقا الجنوبية . ثم تمكنت نقابة لندن بمهارتها من السيطرة على إنتاج الماس ولو أن الحال لم يكن كذلك فيما يتعلق باستغلال مناجم الحكومة فى جنوب افريقا ، لأنها كانت لا تخضع لرقابة شركة De Beers Cy. ولا لنقابة لندن بل كان لها تشريع خاص وضعته لحماية مناجمها . وكان هناك قانون ينص على أن مراقبة المشروعات الفردية تتولاها حكومة افريقا الجنوبية التى احتفظت لنفسها بحق الانتاج رغبة فى معالجة مسألة العمال العاطلين التى استمرت زمناً طويلا . فكانت أسواق (أنفرس) المشهورة

بهذه الصناعة ترسل مندوبيها إلى هذه المناجم لشراء ما يلزمها من الماس لمنافسة نقابة لندن . ورغم ذلك فان النقابة استولت على الجزء الأكبر من هذا الانتاج للمحافظة على الأسعار التى كانت تنذر بالتدهور . ومع هذا كله فقد حصلت أزمة بسبب تضخم الاكثار من الانتاج فى سنة ١٩٢٧ . وكانت هذه الأزمة شديدة الى حد أن بعض الأوساط التى كان يهمها هذا الأمر انتهزت هذه الفرصة لبث الرعب وعدم الثقة فى النفوس بعد ما كانت هذه الثقة متوافرة من أجيال طوال فى الماس وقيمته . ورغم هذه الحملة النزولية (التى قام بها دعاة النزول) فقد تمكنت حكومة أفريقا الجنوبية من التعاقد مع نقابة لندن للمحافظة على ما لها من النفوذ والسلطة فى أسواق الماس .

د — الماس وأسواقه الحالية

الماس الخام هو أشد المواد صلابة . أى أنه معدن شديد المقاومة عند ثقبه . وهذا هو حال الماس التام التكوين . أما الأحجار المشروخة (التى فيها شقوق) فيمكن سحقها مع شىء من العناء . ولا يمكن تحويل أو تغيير الماس التام التكوين الا بنفس مادته بواسطة احتكاك قطعة من هذا الحجر الثمين بقطعة أخرى من نوعها . أى بفضل الماس الذى تحول الى مسحوق ثم جمع فى مطحن أو وعاء من الصلب .

والشكل الأصلى للماس هو البلورى ذو الثمانية السطوح وكثيرا ما يكون شكله غير منظم . وليس من السهل قطع هذه الأحجار الثمينة وهى على شكلها الأصلى . ولهذا السبب لابد من مرورها على عمليات مختلفة قبل اعطائها شكلها النهائى . وأكثر هذه الأحجار غير نقى وفى حاجة الى التنظيف . والماس غير النقى لابد من سحقه لتنظيفه . وعدم نقاوة الماس ناشىء من وجود بعض بقع أو فلول فيها عنصر اسود أو بنى . ويمكن إزالة هذه العناصر الغريبة بالتنظيف فتكسر قطعة الماس بضربة قوية حسب تبلورها . ويؤدى العمال هذا العمل فى منازلهم . أما اذا كانت قطعة الماس على شكل بلورى منظم ذى ثمانية سطوح أو مستديرة فانها ترسل الى المنشار . وهى آلة مغطاة بمسحوق من الماس تدار بقوة محركة . وبعدئذ يرسل الالماس المنشور الى العامل الذى يعطيه الشكل المستدير . ومتى تمت هذه العمليات فمن السهل قطع الماس واعطاؤه الشكل المطلوب .

ويستعمل الجزء الأكبر من الالماس المنتظم الشكل — الصلب والشديد المقاومة

عادة — فى الاعمال الصناعية . وهناك تجارة عظيمة الاهمية للماس اللازم للصناعات . لانه يستخدم فى مناجم الفحم والمحاجر ومناجم المعادن . وفى جميع أعمال الثقب والزجاج . أليس لكل صانع زجاج قطعة من الماس ؟

وقيمة الماس الحقيقية كامنة فيما يقوم به العمال من تنظيم هذه الاحجار — والمقصود هنا هو الاحجار الصغيرة التى تمثل فى أسواق بلجيكا السواد الاعظم من هذه التجارة .

وانتشر استعمال الماس منذ نصف قرن ، فأصبح فى الانتاج كغيره من الصناعات فى تتبع القوانين والعمل بمقتضاها حتى صارت الأجور المرتفعة معرقلة لسير أعمال هذه الصناعة . ولقد لعبت الأجور مرة أخرى دورها فى التأثير على صناعة الاحجار الثمينة الصغيرة الحجم . ولكن لا أثر لها فى صناعة الأحجار الثمينة الكبيرة الحجم التى لها قيمة خاصة .

وتنتج بلجيكا ٠٫٨٥ من الأحجار الثمينة الصغيرة الحجم . وكان أكثر الناس الذين لاصلة لهم بهذه الصناعة فى دهشة عظيمة لارتفاع أجور عمالها منذ سنتين . وكانوا يعزون ذلك الى (تزايد الطلب) بمعنى أنه منذ أصبحت أمريكا المشترية الأولى لهذا الصنف زادت الحاجة الى الأيدى العاملة .

ولما شعر زعماء العمال بذلك : حددوا عدد عمالها . فمنعوا قبول صبية جدد فى هذه الصناعة : ولذا تحسنت الأجور ، وكانت هذه الأجور المرتفعة تحمى العمال من أخطار العطلة ومع ذلك فقد وقعت الأمور التى كان يراد تجنبها : لسهولة تعلم هذه الصناعة وبصفة خاصة الاشتغال بها فى المنازل من جهة ، ومن جهة أخرى كانت هذه الأجور المرتفعة مغرية لعدد غير قليل من العمال ، فتدفعهم الى الاحتراف بها فى الخفاء ، وأكثر من هذا فان بعض العمال وعلى الأخص فى (Lampine) — إحدى المدن الواقعة فى مقاطعة أنفرس — كانوا يشترون بأنفسهم الماس الخام ويشتغلون فيه لحسابهم الخاص فكان ذلك من أقوى الأسباب التى أدت الى تدهور أجور العمال ؛ إذ كثر عدد عمال هذه الصناعة وأصبح لا يوجد فرق يذكر بين الأجور المتوسطة لقاطعى الماس وبين أى عامل آخر . ولو أنه يوجد ضمن هذه الفئة نسبة مئوية ضعيفة من العمال الذين يحصلون على أجر مرتفع وانما يطلب منهم نظير ذلك أن يكونوا على قسط وافر من المهارة الممتازة .

ويستورد تجار الأحجار الثمينة فى (أنفرس) ما يحتاجون اليه من الماس من

لندن أو يأتون به مباشرة من مناجم أفريقا وأمريكا . ثم يبيعونه للمصانع أو للوسطاء الذين يوصلونه إلى المصانع . ولا يتم ذلك الا بعد ترتيب وتقسيم هذه الأحجار الثمينة حسب أنواعها ودرجاتها . فسيطرة النقابة على هذا الخام أو استيراده مباشرة بمعرفة بعض التجار : تجعلنا نقول بأنه لاتوجد أسواق عامة لهذه الحاصلات :

(١) إذ لايباع الماس حسب نماذج تعرض على المستهلكين .

(٢) لا أثر لنفقات نقل هذه الأصناف ، ثم انه لا يعمل أى حساب للحاصلات المنتظر انتاجها منها .

(٣) لما كانت أنواع الماس الخام مختلفة كان من الضرورى الالتجاء الى الوسطاء الذين يجمعونها ويقسمونها طبقاً لأنواعها ودرجاتها خصوصاً وأن هذا العمل غير ميسور للمصانع التى تخصصت لصنف معين من هذه الأحجار الثمينة .

ويباع الماس الذى تم صنعه بطرق مختلفة . فتبيع المصانع الجزء الأكبر منه الى تجار الصادر المقيمين فى الأسواق المحلية . ثم يباع جزء آخر من هذه المصنوعات لبعض التجار الأجانب الذين يزورون (أنفرس) فى أوقات معينة . ويوجد غالباً لهؤلاء التجار مكاتب خاصة فى هذه المدينة للتعامل فيها . أما من لم يكن له مكتب خاص فانه يؤدى أعماله فى مكاتب سماسرتهم أو وكلائهم .

أكثر الأحجار الثمينة المصنوعة والمطلوبة فى العالم هى ذات الحجم الصغير . ففى أوقات الأزمات الناشئة من هبوط أجور العمال تحدث تقلبات فى الأسعار لا بسبب المنافسة التى يقوم بها صغار الصناع الذين يعملون لحسابهم فقط بل يلى هذا وجود العمال الذين يشتغلون خفية فى هذه الصناعة فى (Lampine) ولأجور العمال شأن عظيم فى صناعة الأحجار الثمينة الصغيرة الحجم ، إذ ربما وصلت نسبة الأجور الى ٩٠ ٪ من ثمن هذه الأحجار كالأحجار المعروفه باسم (Rose) . وقد يبلغ أحياناً عدد هذه القطع الصغيرة نحو مائتى قطعة فى القيراط الواحد (القيراط = $\frac{1}{5}$ جرام) . ويكثر طلب هذه الأصناف فى أوقات الرخاء حيث يزداد عدد المشترين فيرتفع الثمن . وإذا هبط بعد ذلك سعر الماس ففى الامكان مراقبة الانتاج لاعن طريق النقابة وحدها بل يليها اتحادات العمال ورؤساء الأعمال بتحديد ماتنتجه المناجم من هذه الخامات . فيتضح لنا من ذلك كيف يكون لهبوط

الأسعار الى ٠٤٠/٠ ولو مؤقتاً ، تأثير عظيم على أعمال الماس بينما يكون الحال غير ذلك فى الأصناف الأخرى التى قد يهبط سعرها الى ٠٨٠/٠ مثل البن مع أنه من الحاصلات الغذائية الضرورية . ولكن ليس لنا أن نخاف هبوط أسعار الماس إلى حد يقلل من الاجر الضرورى لحياة العامل فى صناعة الماس لانه إذا حدث إكثار فجائى فى هذا الانتاج فلا خطر فيه . إذ كل ما يمكن الالتجاء إليه هو ايقاف التقدم الطبيعى لهذه الصناعة . ولا يصح أن يخطر بالبال أن هذا يؤدى إلى الخراب .

وسر النجاح فى تجارة الماس الدقيق : هو أن يكون لدى المشتغل بهذه الاعمال استعداد خاص لها . لأنه من السهل الوقوف على مصادر الاحجار الثمينة ومن السهل كذلك تعرف وسائل قطعها وتنسيقها وتنويعها . ولكن هذا كله لا يكفى ، بل يجب قبل كل شىء توافر المقدرة على تحديد قيمة هذه الاحجار الثمينة تحديداً لا يخطىء فى التقدير حتى ولا بنحو ٠١٠/٠ عن السعر الحقيقى . وتميز الاحجار الثمينة بعضها عن بعض بألوانها ونقاوتها وشكلها وزنتها . ولا بد لعدم الخلط فى هذا كله من مهارة الخبير ودقة المشترى . وان من التجار من قضى طول حياته فى هذه المهنة دون الوصول الى دخائلها بينما قد يبرع فيها دخيل من الشباب بفضل مهارته وما لديه من المعلومات الخاصة بهذا العمل .

ومما هو غريب فى هذه التجارة : أن حركة أعمالها تقدر بالملايين ، وكثيراً ما تتم الصفقات فيها بالكلام . فيعهد بالبضاعة إلى السماسرة أو إلى التجار دون الحصول منهم على أى إيصال حتى أن شركة Llyods تؤمن على التجار أخذاً بأقوالهم .

ولا شك فى أن تقدم الثروة الامريكية وخصوصاً فى الولايات المتحدة — لأنها أكبر مستهلك للماس — ضرورى لانعاش هذه الصناعة فى بلجيكا . ومن جهة أخرى لا يوجد مقياس أمين لتعرف الحالة الاقتصادية العالمية أفضل من أسواق الماس فى (أنفرس) ، لأنه اذا كثرت فيها حركة البيع فهذا دليل على أن الحالة الاقتصادية العالمية جيدة . والعكس بالعكس .

ومن الامور المدهشه فى صناعة الماس تضامن عمالها مع رؤساء الاعمال . فانهم يعملون متحدين ضد المشتغلين فى هذه الصناعة خفية لانتشارها بصفة خاصة فى الارياف . ثم انهم ينظمون معاً تعليم الصبية الجدد ويحاربون المساعى المبذولة لنقل هذه الصناعة الوطنية من بلجيكا وتثبيتها فى جنوب افريقا . ولقد توصلوا بهذا

التضامن إلى إلغاء ضريبة النقل التى كانت تئن منها هذه الصناعة . وأمكنهم كذلك تحديد الانتاج لان الاكثار من إنتاج هـذه الاصناف لا يمكن إيقاف تياره إلا بمنتجى خامات هذه الصناعة الذين يطلب منهم تحديد إنتاجهم .

ولقد كثر الكلام فى السنتين الاخيرتين عن الازمة الناشئة من الاكثار فى إنتاج المصنوعات المختلفة ، ولكن لا يمكن أن يقال مثل ذلك فى صناعة الماس ، إذ الازمة فيها لا تنتج من كثرة الانتاج . ففى سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ قررت النقابة الكف عن الانتاج فى فترة معينة تجنباً لتدفق هذه المصنوعات فى الاسواق . وهذا يدلنا مرة أخرى على تضامن عمال الماس لانهم ضحوا فى هـذه الحالة بما لهم من الحقوق فى الاموال الاهلية المخصصة للانفاق منها على العاطلين منهم فى وقت الازمات ، ولذا لايجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم وحدهم الذين قرروا إيقاف الانتاج لمدة معينة . وأما الأزمة الحاضرة فانها نشأت من تخفيض حركة الشراء فى الولايات المتحدة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية .

وفى السنوات الأخيرة حاول البعض نقل صناعة الماس الى أفريقا الجنوبية . ولا شك فى أن من صالح حكومة هذه المنطقة إقامة صناعة قطع الماس وتهذيبه فى أفريقا إذ فى هـذه الحالة تستفيد البلاد بأجور عمال قطع الأحجار الثمينة وما اليها من الأعمال المرتبطة بها بينما لاتحصل هذه الآن إلا على القليل من الأرباح ، لأن الفوائد التى تجنيها من هـذه الصناعة توزع على المساهمين فى المناجم الموجودة فى بلاد مختلفة . وليست هـذه الصناعة وحدها التى يجب عليها أن تخشى بأس هذا العمل بل يليها نقابة لندن إذ فى هـذه الحالة سيوزع الانتاج مباشرة على قاطعى الأحجار الثمينة ، وبهذه الكيفية تفقد النقابة الوظيفة الهامة التى تقوم بها الآن فى هذه الأعمال . ولكن بفضل اكتشاف المناجم الواسعة فى (Namaqualand) سنة ١٩٢٨ التى تملكها الحكومة أصبحت هـذه الأخيرة من كبار منتجى الماس الخام . وصارت حرة فى جعل صناعة الماس صناعة أهلية فى أفريقا رغم أنف النقابة . وانما لاينتظر أن يكون لهذه الصناعة فى أفريقا مالها من الحظ والأهمية فى (أنفرس) لان الفرق شاسع بين الأيدى العاملة فى الجهتين . ولما كان لليد العاملة أكبر نصيب فى قطع الماس الصغير الحجم فلا خوف على نقابة لندن من هذه المنافسة .

وقد يستطيع بعض العمال الاشتغال بتنظيم الاحجار الثمينة الكبيرة الحجم لأن

الدور الذى تلعبه الأيدى العاملة فى هذا العمل دور ثانوى ضئيل فضلا عن أن الحكومة تقدم لهؤلاء العمال المواد الخامة بشروط ممتازة على ماتمنحه لتجار الصادر. وهذه المساعدات تقدمها الحكومة لقاطعى الماس لتركيز هذه الصناعة فى أفريقا الجنوبية. والحال بعكس ذلك فى صناعة الأحجار الثمينة الصغيرة. فانه اذا جاز القول بأن الحكومة تقدم هذه الأحجار للعمال بلا ثمن: فان تكاليف قطعها وتنظيمها فى أفريقا يجعل ثمنها لايقل عن الاثمان المعتدلة لمثل هذه الاحجار المصنوعة فى (أنفرس). وعلاوة على ذلك فان هذه الصناعة البلجيكية الأهلية محمية فى طبيعتها ضد منافسة أفريقا الجنوبية. ثم انها مؤسسة على قواعد متينة فى بلجيكا وهولاندا خصوصا وأن هذه الجهات متمتعة بطرق مواصلات منظمة. فيسهل توزيع حاصلاتها فى العالمين القديم والجديد. هذا مع العلم بأن فى استطاعة بلجيكا الالتجاء الى وسائل غمر الاسواق بمصنوعاتها لان أجور عمالها أقل من أجور عمال جميع منافسيها الذين حاولوا انتزاع هذه الصناعه منها.

ولقد ظهرت هذه الحقائق جلياً لكل من خاطر بتجريبها كما حدث ذلك للمرحوم السير (Bernard Oppenheimer) الذى حاول مراراً تركيز صناعة الماس فى (Brighton) باستخدام عجزة الحرب وإننا نعلم النتائج السيئة التى أدت إليها هذه التجربة فقد انتهت بافلاس صاحبها مع نقص قدره خمسة ملايين من الجنيهات الاسترلينية أو نحو مليار من الفرنكات البلجيكية وقتئذ.

أما كون أمريكا رفعت رسومها الجمركية لحماية بعض العمال الذين يشتغلون فى الاحجار الثمينة الكبيرة الحجم — واليد العاملة هنا قليلة الاهمية — فهذا يطلعنا على العراقيل التى يجب أن تجتازها هذه الصناعة للمحافظة على كيانها. رغم هذا فان بلجيكا يمكنها دائماً مقاومة هذه المنافسة بفضل قلة أجور عمالها. وأكثر من هذا فانه يمكنها التفوق على أمستردام ثم عند الضرورة القصوى فى استطاعة (الكونجو البلجيكية) انتاج الاحجار الثمينة الصغيرة الحجم لتموين جميع مصانع الماس فى بلجيكا. ولكننا نعرف أن مناجم (الكونجو) و (انجولا البرتغالية) مرتبطة بعقود مع نقابة لندن. فكيف العمل؟ الامر سهل إذ فى الامكان فسخ هذه العقود، لان هذه المناجم خاضعة لرقابة (La Forminière) أو هى فى ملكيتها وانى أعتقد أن (لفورمينير) حق التصرف التام فيما تنتجه اذا أريد حماية الصناعة البلجيكية.

ويؤخذ مما تقدم أن فى استطاعة النقطة المركزية للماس المحافظة على مكانتها

القوية التى أصابها ولو وقتياً بعض الضرر من جراء الأزمة الاقتصادية العامة رغم كل محاولة فى تجنبها وأخيراً يمكن القول بأن الأزمة الموجودة الآن فى هذا الفرع من الصناعة إن هى إلا وقتية . وبمجرد تذليل المشاكل المالية ستعود إلى هذه الصناعة حالتها الطبيعية .

وكثيراً ما حدث مثل هذه الأزمة فى النصف الأخير من القرن الماضى . وإذا أريد التدقيق فى هذا الأمر فان مثل هذه الأزمة تتكرر كل سبع سنوات وانما كانت تذلل بسرعة فى كل مرة .

وكان من المنتظر رغم الأزمة الاقتصادية العالميه أن يكون حظ أسواق الماس أوفر منه الآن . لأن الحالة السياسية الدولية وتضخم النقد فى بلاد مختلفة تدفعان أصحاب الأموال إلى اقتناء الماس لسهولة نقله وامكان استبداله . والسبب الحقيق لهذا الضيق كامن بين التجار وأصحاب المصانع فى الأسواق — خصوصاً فى أنفرس — حيث ضعفت الثقة وأوقفت البنوك الاعتمادات التى كانت تمنحها بسخاء .

ولقد نشأ سوء الادارة المالية من تساهل البنوك فى فتح الاعتمادات لبعض التجار وأصحاب المصانع الذين كانوا يتعاقدون ويشتغلون بالأمور التجارية أكثر مما فى طاقتهم فلما وقعت الأزمة تراكم انتاج المصانع عند أصحابها الذين أصبحوا أمام أحد أمرين :

إما الاحتفاظ بهذه المصنوعات دون تصريفها ، أو بيعها بأقل من قيمتها ، ولذا وقع تدهور الأسعار . ورغم ذلك فان الماس كان بالنسبة لغيره من الأصناف أقلها هبوطا . وكان هذا الهبوط غير طبيعى . ولذا تحدد انتاج الماس . وهو ليس من الأصناف الكثيرة الاستهلاك ولا من الحاجات الضرورية . وإنما هو أداة ترف يجب تجنب الاكثار من انتاجه . ومتى خفت وطأة الأزمة العالمية عادت الثقة إلى النفرس وانتعش الانتاج فاستردت صناعة الماس ما كان لها من الرواج .

٥ — صناعة الجواهر وتجارتها فى مصر

ليس فى مصر مصانع خاصة لقطع الماس وتنظيمه وإنما الموجود منها يعمل فى أشغال معينة محصورة فى تركيب الجواهر وتنسيقها إما على الذهب أو على البلاتين أو على غيرها من المعادن لاستعمالها حلياً للنساء أو زينة لبعض الرجال كالخواتم

والأساور والحلقان والعقود والدبابيس وأزرار القمصان والساعات وما شابه ذلك . وللشرق عناية خاصة باقتناء هذه الأحجار الثمينة .

وتعرف الفئة التى تشتغل بصناعة الجواهر فى مصر باسم طائفة (الجواهرجية) وهو لفظ باق من الألفاظ التركية التى ورثناها عن الترك قديماً . وصناع الجواهر منتشرين فى جميع مدن القطر والطائفة التى تشتغل بالجواهر تهتم أيضاً بصياغة الذهب والفضة بمعنى أنه لاتوجد هيئة فى القطر تقتصر على صناعة الجواهر الثمينة .

وقد جاء فى التعداد الصناعى والتجارى سنة ١٩٢٧ أن الذين يشتغلون فى الجواهر والصياغة يبلغ عددهم ١٨٢١ موزعين على مديريات ومحافظات القطر كالآتى:

٦٠٠ فى القاهرة — ٢٢٩ فى الاسكندرية — ١٦١ فى الغربية — ١٤١ فى جرجا — ١٣٣ فى أسيوط — ١٢٧ فى قنا — ٨٧ فى الدقهلية — ٦٠ فى الفيوم — ٤٩ فى الشرقية — ٤٣ فى بنى سويف — ٣٨ فى البحيرة — ٣٧ فى أسوان — ٣٠ فى المنيا — ٢٢ فى القنال — ٢١ فى المنوفية — ١٥ فى السويس — ١٠ فى أقسام الحدود — ٩ فى القليوبية — ٨ فى دمياط — ١ فى الجيزة .

وتنحصر تجارة الماس فى مصر فيما يرد اليها من هذه الأحجار الثمينة من الخارج من بلجيكا وفرنسا والهند البريطانية والولايات المتحدة ومن بلاد أخرى كما يتضح لنا من الاحصاء القادم . ولا تشتغل مصر بتصدير هذه الأحجار الثمينة بل تكتفى بتصريف ما يرد اليها من الخارج فى الأسواق المحلية بعد تركيبها على المعادن المختلفة الصالحة لتنظيم هذه الأحجار عليها . ولا أعتقد أنه توجد فى مصر فئة من التجار تحصر أعمالها فى الاتجار بالماس وإنما يتجرون به ضمن الاشتغال بالمعادن الثمينة كالذهب والبلاتين والفضة .

والأنواع الرائجة فى الأسواق المصرية من الماس هى : الروز (Rose) والبرلنتى المختلف الأحجام والوزن . كما يتضح من الاحصاء الآتى :

الوارد فى سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢

نمرة	الأنواع وموردها	١٩٣١		١٩٣٢	
		القيمة	المقدار	القيمة	المقدار
		جنيه مصرى	قيراط	جنيه مصرى	قيراط
١	ماس مشغول غير مركب . .	٣ر٣٦٢	١ر٤٣١	٢ر٢٧١	١ر٥٩٧
٢	ماس برلنتى وزمرد أقل من قيراط مشغول وغير مركب من :				
	بلجيكا	١٥ر٣٠٤	١ر٩٨٧	١٨ر٩٤٤	٢ر٨٧٠
	فرنسا	٦ر٠٢٠	٩٣٢	١ر٦٩٣	٢٧٩
	بلاد أخرى	٥ر٠٢٣	٨٨٣	٦٦٤	١٠٧
	الجملة	٢٦ر٣٤٧	٣ر٨٠٢	٢١ر٣٠١	٣ر٢٥٦
٣	ماس برلنتى زمرد من قيراط الى أقل من خمسة قراريط مشغول وغير مركب من :				
	بلجيكا	٨ر٠٥١	٣١٦	٥ر٠٨٣	٢٦٠
	فرنسا	٣ر٣٥٤	١٥٢	١ر٢٣١	٣٦
	بلاد أخرى	٣ر٨٧٦	٢٠٧	١٨٦	١٤
	الجملة	١٥ر٢٨١	٦٧٥	٦ر٥٠٠	٣١٠
٤	ماس برلنتى وزمرد من خمسة قراريط فأكثر مشغول وغير مركب من :				
	الهند البريطانية	٦ر٩٥١	١٠١	٥١١	١٥
	بلجيكا	١٤ر٠٩٨	١٢٢	٨ر٧٦٣	٣٠٤
	فرنسا	٣٥ر٥٢٣	٤٧٠	٢ر٧٤٤	٣٣
	الولايات المتحدة	—	—	—	—
	بلاد أخرى	٩٨٠	٥٢	٨٦٢	١٩
	الجملة	٥٧ر٥٦٢	٧٤٥	١٢ر٨٨٠	٣٧١

الوارد فى سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢

نمرة	الأنواع ومواردها	١٩٣١		١٩٣٢	
		القيمة	المقدار	القيمة	المقدار
		جنيه مصرى	قيراط	جنيه مصرى	قيراط
٥	ماس برلنتى وزمرد أقل من قيراط مركب	١٥ر٩١٠	٩٤٢	٧ر٨٧١	٤٢٢
٦	ماس برلنتى وزمرد من قيراط الى أقل من خمسة قراريط مركب .	٥ر٠٤٩	١٤٣	١ر٦٦٦	٣٧
٧	ماس برلنتى وزمرد خمسة قراريط فأكثر مركب	٨ر٢٦٥	١٦٩	٥٥٠	١٣
٨	ماس روز مركب	٣٨٤	٨٧	٢٠٨	٤٤

وكان هذا حال تجارة الماس فى سنتى ١٩٣١ و ١٩٣٢ ، أما فى سنوات الحرب فقد بلغ قيمة الوارد من الأحجار الثمينة غير المركبة سنة ١٩١٤ نحو ٤٢٤ ج.م. وفى سنة ١٩١٥ نحو ٣٠٥ ج.م. ولا يدخل ضمن ذلك الأحجار الثمينة الواردة عن طريق البوسطة . وأخذت حركة هذه التجارة فى التقدم حيث بلغ قيمة الوارد من الأحجار الثمينة غير المركبة فى سنة ١٩٢١ نحو ٢١ر١٨٤ ج.م وفى سنة ١٩٢٢ نحو ٣١ر٢١٢ ج.م.

أما حركة التصدير فان مصر لم تصدر شيئاً من هذه الأحجار الثمينة للخارج إلا فى سنة ١٩١٤ إذ بلغ ثمن ماصدرته منه نحو ٤٤ ج.م.

وكان يشتغل فى تهيئة المجوهرات نحو ٣ر٩٣٠ عاملا فى سنة ١٩١٧ فاصبح عددهم فى سنة ١٩٢٧ نحو ١٠ر٦٨٧ عاملا .

٦ — صناعة الأوعية اللازمة لحفظ الفاكهة والخضراوات

ا — ضرورة الأوعية لحفظ الفاكهة والخضراوات

من الأمور الضرورية والمتبعة لصناعة حفظ الفاكهة والخضراوات البحث عن الأوعية اللازمة لوضعها فيها . ودراسة هذه الأوعية وأنواعها تحتاج الى براعة تامة فى حسن اختيار الأوفق منها لوقاية هـذه المصنوعات من تسرب الفساد اليها بسبب تعرضها لتغيرات الجو الذى يؤثر على الفاكهة أو الخضراوات المراد حفظها أطول مدة ممكنة دون أن ينالها أى تلف خصوصاً عند التصدير الى الاسواق البعيدة . فالفاكهة المعـدة للحفظ فى حاجة إلى أوعية وكذا المربيات ولا تقل الخضراوات المطلوب حفظها فى حاجتها الى هذه الأوانى من الفواكه .

وهذه الأوعية عديدة الأنواع وتختلف باختلاف الأصناف المرغوب حفظها . فمنها ما يصنع من الورق المقوى أو غير المقوى ومنها ما يصنع من الخشب ومنها ما يصنع من الفخار ومنها مايصنع من الزجاج ومنها ما يصنع من الصفيح . وكل نوع من هـذه الانواع عبارة عن صناعة هامة قائمة بذاتها تدخل ضمن صناعات الورق والخشب والفخار والزجاج والصفيح . ولكل من هذه الأصناف ميزة خاصة فى الحفظ ويفضل خبراء الصناعة بعضها على بعض فى حفظ الفاكهة والخضراوات .

من الجائز حفظ أصناف مختلفة من الفواكه أو الحلوى فى علب من الورق أو الخشب الرفيع مثل الفواكه المسكرة من تفاح وكمثرى وبرقوق وما شابه ذلك والملبسات والملبن وكثيراً ما تضع بعض المصانع الحلوى المعروفة باسم (حلاوة طحينية) فى علب من الخشب وهذا أمر غير محمود لأن الخشب يمتص ما فى هـذا الصنف من زيت فلا تعرض هـذه البضاعة فى الاسواق فى شـكل يجعل المستهلك لايقبل عليها أو يشتريها وفى نفسه منها غضاضة وقصارى القول فان العلب المصنوعة من الورق أو من الخشب لا تصلح الالحفظ الفواكه والحلوى والخضراوات الخالية من السوائل . فلا يصح حفظ المربيات فيها مهما كان شكلها . وصنع هذه العلب من الورق أو من الخشب ميسور فى مصر وفى استطاعة مصانع الورق والخشب المصرية القيام بعملها على أكمل شـكل لأنه ليس من العمليات الصناعية الدقيقة وزيادة على

ذلك فانها لاتحتاج الى نفقات كثيرة لأنها فى غنى عن العامل الحاذق الذى يطمع فى الأجر الكبير وهى صناعات آلية أكثر منها يدية .

وقد يجوز حفظ الفواكه والخضراوات فى أوعية من الفخار الذى كثيراً ماتستخدمه بعض المصانع الأوروبية لهذا الغرض . أما مصانع الفخار فى مصر فلم تفكر بعد فى صنع هذا النوع من الأوانى لا لتقصير منها ولا لعجزها عن هذا الانتاج وانما لأنه لم يطلب منها ذلك فهى لا تقدم على صنع أصناف يتعذر عليها تصريفها فى الأسواق المحلية وعند ما تتقدم صناعة حفظ الفاكهة والخضر فى مصر ربما لجأ أصحاب هذه المصانع إلى معامل الفخار لانتاج هذه الأوعية .

ب — الأوعية الزجاجية

ولا تصنع فى مصر حتى الآن الأوعية الزجاجية الخاصة بحفظ الفاكهة والخضر، لا لكون صنعها متعذراً أو مستعصياً على مصانع الزجاج فى مصر، وإنما لأنها لا تهتم بانتاج هذا الصنف بل تحصر مجهودها فى أنواع خاصة من المصنوعات الزجاجية مثل أباريق وكوبات الماء وبعض أشياء أخرى يسهل عليها تصريفها . ولما كانت صناعة حفظ الفاكهة والخضر فى نشأتها وكذا صناعة الزجاج فى أول أيامها فلا يمكننا أن نطلب من مصانع الزجاج العناية بصنع الأوعية الزجاجية اللازمة لحفظ هذه الأصناف التى يتعذر عليها بيعها مهملة فى ذلك انتاج المصنوعات الزجاجية التى تستطيع تصريفها فى الأسواق المحلية بسهولة . أما وقد بدأت الحكومة الأخذ بناصر صناعة الزجاج فى القطر حينما أنشأت مصلحة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣٣ مصنعها النموذجى فى كفر الزغارى فان الأمل عظيم فى أنها ستوحى إلى مصانع الزجاج المصرية الأهلية بضرورة العناية بصنع الأوعية اللازمة لحفظ الفاكهة والخضر . وفى الوقت نفسه تكون قد خطت مصانع حفظ الفاكهة والمربيات والخضر خطوات واسعة نحو تقدم هذه الصناعة . فتتمشى صناعة الأوعية الزجاجية مع نهوض صناعة حفظ الفواكه والخضراوات . ولحفظ الفاكهة والخضر فى أوعية من الزجاج ميزات عظيمة تفوق حفظها فى أوان من الصفيح نلخصها فيما يأتى :

لتعبئة المواد الغذائية من فاكهة وخضر وغير ذلك تعتبر الأوعية الزجاجية خير أداة لعدم تسرب الهواء اليها فيؤثر على المواد الغذائية المحفوظة فيها . ويقاوم الزجاج

عوامل التأكسد والتفاعل الكيمائى الذى يصيب الأغذية المحفوظة فى الأوعية الصفيحية . وفضلا عن ذلك فان الزجاج شفاف يمكن المستهلك من تعرف الأصناف المعروضة للبيع لانها تعلن بهذه الطريقة عن نفسها ثم إنها تجذب نظر المشترى اليها فتشجعه على اقتنائها لحسن منظرها وسلامتها من الفساد والتعفن ولذا فان مصانع المربيات والهلام (الجيلاتين) والمخللات والصلصة و (السلاده) وما شابه ذلك تفضل حفظ هذه الاصناف فى أوعية زجاجية عن وضعها فى الأوانى الصفيحية وإنما لا بد من ملاحظة أن هذه الميزات لا يمكن تحقيقها تماماً إلا إذا كانت أغطية هذه الاوعية محكمة الصنع فلا تسمح للهواء بالدخول اليها والاتصال بما فيها من خضر أو فاكهة أو مواد غذائية أخرى .

ولا بد أن يتوفر فى الأوعية الزجاجية عدة خواص أهمها المقاومة الكيمائية لمنع تسرب الفساد إلى الأطعمة المحفوظة فيها ومقاومة الحرارة وتقلبات الجو ودرء التلف الذى يصيب هذه الأوعية أثناء النقل ثم يجب ألا ننسى أن يكون الزجاج شفافاً براقاً لامعاً . ولذا فان مصانع الأوعية الزجاجية تشدد فى رقابتها على مصانع هذه الأوعية للمحافظة على هذه الأوصاف وفى كثير من الأحوال تقوم هذه المصانع بخلط مواد الزجاج وصهرها بطريقة أوتوماتيكية . أما تجانس الأوعية ومساواة أحجامها والدقة فى ضبط مقاسات أفواهها فلها أهميتها لدى مصانع الأطعمة المعبأة .

ويجب على المنتج عند اختياره الأوانى الزجاجية التى يعبىء فيها بضاعته أن يراعى عدة اعتبارات : فاذا كانت المواد المعدة للتعبئة تفسد بتعرضها للهواء وجب إحكام تغطية الآنية . وتكون التغطية فى هذه الحالة عادة مصحوبة بتفريغ جزء من الهواء الموجود داخل الاناء .

وتصنع الاغطية عادة من الصفيح وقد يستعمل فى صناعتها الألمونيوم . ولعدم تسرب الهواء إلى داخل الاوانى الزجاجية تبطن الاغطية بطبقة من الشمع وكثيراً ما يطلى السطح بمحلول (صمغ الك) أو بمواد أخرى لمنع التفاعل الكيمائى بين المواد المعبأة والصفيح أو الالمونيوم الذى تصنع منه الاغطية .

وتعقيم المنتجات قبل وضع البطاقات على الاوانى الزجاجية أمر لازم . ويتم تعقيم المربيات وعصير الطماطم وبعض أنواع المخللات وما شابه ذلك فى درجة حرارة ٢١٢ فهرنهيت أو دون ذلك بقليل ثم تمرر الاوانى فى صوان مملوء بالماء البارد أما منتجات اللحم والخضر والسمك وما على شاكلتها من أنواع الاطعمة

فتعبأ عادة فى درجة حرارة ٢٤٠ فهرنهيت ثم يجرى عليها عملية التبريد السابقة مع مراعاة عدم انفصال الغطاء عن الآنية وكسرها .

وبجوار هذه الميزات توجد أمور أخرى هامة لا بد من الوقوف عليها وهى : أن تكاليف صنع الاوعية الزجاجية تزيد على صنع الصلب الصفيح وكذا تكاليف نقل الاولى تزيد على تكاليف نقل الثانية ثم ان وزن الاوانى الزجاجية يزيد كثيراً على وزن الصفيح . والزجاج سهل الكسر بخلاف الصفيح . كل هذه الامور تجعل مصانع الاوعية الزجاجية ترفع ثمنها عن ثمن الاوانى الصفيحية ولهذه الاعتبارات تبذل مصانع الاوعية الزجاجية جهدها فى تخفيض هذه التكاليف ولذا فانها تهتم بصنع هذه الاوانى من الزجاج الذى لا يسهل كسره .

جـ — الأوعية الصفيحية

أما صنع الأوعية الصفيحية أو علب الصفيح اللازمة لحفظ الفاكهة والخضر فضعيف فى مصر وانما يوجد فى القطر بعض شركات وأفراد تعنى بصنع (الصفائح) اللازمة لحفظ بعض السوائل أهمها :

١ — شركة الغاز بالسويس .

تصنع هذه الشركة الصفائح اللازمة لها لحفظ الغاز والبنزين من صفيح تستحضره من انجلترا لهذه الغاية وحدها ولا تعنى بأنواع أخرى من الصفيح .

٢ — وتقوم شركات السجاير المنتشرة فى انحاء القطر بصنع جميع مايلزمها من العلب لحفظ ما تنتجه من السجاير وهى تستحضر هذا الصفيح من انجلترا وتعطيه الأشكال المناسبة لحفظ مصنوعاتها .

ولاشك أن مثل هذه الشركات (الغاز والسجاير) لاتفكر فى صنع علب لحفظ الفاكهة والخضر لعدم اتصال أعمالها بهذه الاعمال الغذائية خصوصاً وأن رائحة المواد التى تشتغل فيها تترك أثراً سيئاً فى الصفيح ربما أفسد المواد الغذائية التى يراد حفظها فيه .

٣ — ويتولى معمل ندلر بالاسكندرية صنع ما يحتاج اليه من العلب ولكن بكميات محدودة وهو لايميل الى توجيه عنايته نحو صنع العلب الصفيح فيهمل صناعته الأساسية وهى صناعة الحلوى .

٤ — ولشركة ايستورن مصانع كثيرة تشتغل بأعمال متعددة منها صناعة علب الصفيح اللازم لمصنوعاتها .

٥ — ويوجد بالقاهرة والاسكندرية طائفة من « السمكرية » الذين يقومون بصنع علب الصفيح لشتى الأغراض وفى استطاعتهم انتاج الكميات اللازمة من العلب لمصانع الحلوى والمربيات متى طلب اليهم ذلك .

ومما هو جدير بالذكر معرفة ما يستورده القطر من ألواح الصفيح وهو كالآتى :

السنة	المقدار بالكيلو جرام	القيمة بالجنيه المصرى
١٩٢٨	١٢ر٠٥٤ر٠٠٠	٢٤٢ر٠٠٠
١٩٢٩	١٣ر٧١٤ر٠٠٠	٢٨٠ر٠٠٠
١٩٣٠	٢٥ر٨٩٨ر٠٠٠	٤٦٣ر٠٠٠
١٩٣١	٢٢ر٠١٥ر٠٠٠	٢٢٠ر٠٠٠

وأخيراً نقول أن صناعة الاوعية اللازمة لحفظ الفاكهة والخضر تكاد تكون معدومة فى مصر ولا بد لمجهود عظيم تقوم به الحكومة لمعاونة الشركات والافراد لايجاد هذه الصناعة فى القطر .

٧ — صناعات الجلود [١]

١ — الجلود بنوعيها ثقيلها وخفيفها .

يصنع الجلد الثقيل من أهب [٢] الثيران والبقر والجواميس والأبل والخيل والحمير . أما الجلد الخفيف فيصنع من أهب العجول والضأن والماعز والخنازير .

وهذه الأهب هى جل ما يستعمل فى صناعة الجلود . على انهم قد يستعملون فى اغراض معينة أهب الزحافات والسمك والطير .

---

(١) تقرير الدكتور جوردون باكر الخبير بالجلود سنة ١٩٣٠ .

ولقد بحث حضرة الاستاذ توفيق رجب خبير الجلود بمصلحة التجارة والصناعة هذا الموضوع فى مقالات عديدة نشرت بصحيفة التجارة والصناعة ويجب على كل مشتغل بهذه الصناعة الاطلاع عليها . ولم يمكن نشرها هنا لكثرتها

(٢) جمع إهاب وهو جلد الحيوان بعد سلخه وقبل دبغه

وتستعمل أهب الثيران والجواميس والجمال فى صنع سبوت النعال والأحزمة والسروج وعتاد الجيش (المهمات) والحقائب وأشغال السيور عامة .

والجلد المتخذ من اهب الثيران والبقر ارقى نوعا فى تكوينه وشكله من الجلد المتخذ من أهب الجواميس . واذا شقت جلود البقر رقائق أمكن استعمالها فى صنع الرقيق من السيور والحقائب كما يمكن استعمالها فى أشغال التنجيد للاثاث والسيارات على حد سواء . والواقع ان هذه الجلود تستعمل الآن فى ضروب شتى من المصنوعات كانت من قبل لا تصنع الا من اهب الضأن والماعز والعجول .

أما أهب الجاموس فلكونها كثيرة المسام والآلياف تنتج جلداً اسفنجياً تصنع منه سبوت للنعال تصلح خاصة للأقاليم الجافة .

واما اهب الابل فرقيقة ولا تصلح الا للاحذية الخفيفة والاخفاف والمصنوعات المنحطة الرتبة .

ومصر غنية ايما غنى بمواردها من خامات الجلد . فعندها ما يكفى حاجة الدباغة بحالتها الراهنة . فضلا عن تصدير كميات وفيرة من الأهب الخفيفة والثقيلة يدل على ذلك ان عدد ما يذبح من الحيوانات فى المذابح التى تشرف عليها الحكومة يتجاوز مليونا وربع مليون رأس فى السنة وهذا بخلاف ما يذبح منها فى غير تلك المذابح . على أن ما يعالج بالدباغ داخل القطر من هذه الخامات لا يكاد يبلغ نصفها .

والجلود التى تصدر فطيرة دون أن تعالج بالدباغ هى فى الغالب أهب الثيران والبقر والجواميس والماعز وأما أهب الغنم والعجول فأكثرها يذبح فى مصر ويرسل الجانب الاعظم من جلود الغنم بعد دبغها إلى مختلف أنحاء أوروبا حيث يعاد دبغها وتصنع منها الجلود المزخرفة التى تستعمل فى أغراض شتى ، ولا ريب فى ان شطراً منها يعود الى مصر إما فى شكل جلود مزخرفة او بضائع جلدية منوعة.

أنواع الخامات

أهب الثيران والأبقار — جيدة النوع متوسطة الحجم والنمو . واذا كانت مصر بلادا زراعية فان أهب ماشيتها ليست من حيث الجزالة والسمك كأهب الماشية فى أوروبا حيث تربى السوائم بقصد انتاج اللحوم والالبان اما فى مصر فأغلب الثيران تستخدم فى الحرث وغيره من الاعمال الزراعية ، فلا غرو ان تكون أقل جودة من الماشية التى تربى من اجل لحومها خاصة .

أهب الجواميس — جيدة النوع تضارع أهب جواميس الهند وجاوه .

أهب المـاعز — صنفها جيد جداً فحجمها كبير ونموها مكـتمل ويكفى للدلالة على تقدير البلاد الاخرى لها ان ما يقرت من ٩٠٪ منهـا تصدر وهى فطيرة إلى ايطاليا وامريكا لصنع الجلد « الجلاسيه » و « المورکو » (السختيان) وجلد القفاز .

أهب الغنم — الصنف متوسط ومناسب جداً لصنع بعض الجلود المزخرفة .

وصفوة القول ان أهب الحيوانات التى تذبح فى مصر اجود واعلى من المتوسط فى سائر انحاء العـالم ولا شك فى ان ما هو حادث من التحسين التدريجى فى تربية الماشية وتغذيتها سيؤدى إلى استمرار التحسن على مر الزمن فى نوع الجلود .

معالجة الجلود قبل دبغها وتصديرها

(١) السلخ (٢) الحفظ (٣) الحزم .

١ — السلخ

وجدت طريقة السلخ فى جميع انحاء مصر رديئة جداً وان التلف الذى يحـدثه القصابون فى الاهب فى مختلف المسالخ ينقص من قيمتها بمقدار النصف على الاقل .

وانى اقرر هـذا بعـد زياراتى الرسميـة لمسالخ مصر والاسكـندرية وطنطا والمنصورة والفيوم واسيوط والاقصر ، وبعـد فحص طائفة من الاهب الواردة من بور سعيد والسويس والاسماعيلية وجدتها فى بعض المخازن معدة للتصدير إلى اوروبا . وقد شهدت العيب بعينى عند زيارتى للمدابغ فى مختلف انحاء القطر المصرى وسمعت فى كل مدبغة نفس الشكوى تعاد وتتـكرر من التلف الذى يسببه اهمـال السلاخين . ولقد تبينت ان لذلك سببين رئيسيين : —

(١) إن النظام البديع الذى وضع للاشراف البيطرى يرمى بحسب ما رأيت فى كل ما زرته من المسـالخ الى حصر الاهتمام فى فحص اللحوم وسرعة ايصالها الى الأسواق بحيث لا يبقى محل للعناية بالأهب ، فالمشرفون على المسالخ يقفون هممهم على النظافة وسرعة العمل ولـكنهم لا يعنون البتة بالاضرار التى تصيب الجلد من عملية السلخ .

(٢) وجدت أن تجارة الجلود تجرى فى معظم أنحاء القطر على طريقة فاسـدة وذلك أن يمول أصحـاب المدابغ وتجار الجلود (وفى كثير من الأحيان التجار

المصدرون) جماعـــة القصابين أو تجار مواشى الذبيح . وقد يمدون الواحد منهم بما يتراوح بين ١٠٠و٣٠٠ جنيه فى الشهر نظير الاستيلاء على جميع الجلود التى لديه بثمن يتفق عليه سلفا . وغنى عن البيان أنه متى علم صاحب الحيوانات أنه قد باع جلودها مقدما لم يعن قليلا ولا كثيرا بجودة السلخ أو رداءته .

وهناك فضلا عما تقدم أسباب خطيرة لرداءة السلخ ، منها :

(١) انتشرت فى المسالخ (وبصفة خاصة فى القاهرة وطنطا) والى حد أقل فى المسالخ الأخرى فكرة سخيفة مؤداها أن اللحم يجود منظره اذا تركت عليه طبقة من أنسجة الجلد بل لقد يفخر بعض القصابين بمهارتهم فى هذا العمل . على أن زخرفة اللحم هـذه انما تستفاد على حساب الجلد الذى يشوه بما يحدثه ذلك فيه من قطوع عميقة .

(٢) يسمح للعمال الذين يتولون السلخ بأن يستعينوا بصغارهم فى سلخ الجلود . وقد شاهدت صغاراً فى الثانية عشر من عمرهم بل أصغر من ذلك يساعدون فى سلخ الجلد فكانت نتيجة ذلك تلفه تلفاً بالغاً

والحقيقة الواقعة أن عمال السلخ يعلمون حق العلم أن السلطات البيطرية انما تعنى باللحم . أما الجلد فأمر لا يهمها مطلقاً .

وقد حدث منذ بضع سنين أن أصحاب المدابغ وتجار الجلود وضعوا نظاما لدفع مكافآت للعمال الذين يقدمون جلوداً خالية من القطوع ، ولكن هـذا النظام لم يلبث أن عاد ألعوبة . اذ اصبح الشارى يدفع المكافأة فيحصل على الجلد جيدا كان أم رديئاً وأما ما دعا الى هذا التلاعب فهو المنافسة الشديدة بين أصحاب المدابغ وبين التجار المصدرين للأهب .

بلغ مجموع الصادر من الجلود الفطيرة من مصر سنة ١٩٢٧ أكثر من ٢٥٠٠ طن كانت قيمتها ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه . فاذا اردنا تقدير ما يصيب القطر من الخسارة بسبب سوء السلخ فعملنا حساب الجلود التى تدبغ فى داخل البلاد وقدرنا الخسارة فى قيمة الجلود الفطيرة وقدرناها فى قيمة الجلود المصنوعة (وهى تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٦٠ ٪) ثم الخسارة التى تصيب صناعات الأحذية والسروج والحقائب من تعذر الحصول على ما يلزمها من الخامات فى الأسواق المحلية . لو فعلنا ذلك كله لوجدنا أن مصر تخسر فى كل عام ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات .

وقد تزداد هـذه الحالة وضوحا بأن مصالح الحكومة المختلفة تشترى حاجتها

من الجلد للطقوم والسروج من أوروبا وبالواردات من الجلود الأجنبية . يضاف اليها نصف مليون زوج من الأحذية الجلدية استوردتها مصر فى سنة ١٩٢٧ بلغت قيمتها ٢٣٨ر٠٠٠ جنيه هذا فضلا عما يقرب من ربع مليون من الأحذية الأخرى التى تصنع نعالها من الجلد وباقيها من القماش .

وقبل أن أترك موضوع السلخ يجب أن ألفت النظر الى الضرر الكبير الذى يصيب جلود الغنم فى محطة الكورنتينة بالاسكندرية حيث يجز عشر الأغنام الواردة من سوريا ومن البلاد الأخرى فى الخارج بواسطة آلات غاية فى الاتقان ولكن ليست لدى العمال الذين يقومون بهذه المأمورية الخبرة الكافية . ومما لا ريب فيه أن أجورهم لابد أن تكون قليلة جدا كما أنها تدفع لهم على أساس العدد أى أن كل حيوان يجزونه ينالون أجرا متفقاً عليه فترتب على ذلك أن ٧٠ فى المائة من جلود الغنم التى فحصتها فى احدى مدابغ جلود الأغنام فى المكس كانت مقطوعة أو بها علامات من آلات جز الصوف .

وعند زيارتى لمحطة الكورنتينة فى الاسكندرية قضيت بعض الوقت فى ملاحظة العمال وهم يقومون بهذه العملية وفى فحص الأغنام بعد أن جز صوفها وقد كان فى الحظائر فى ذلك اليوم (١١ ديسمبر) ٢٧ رأساً جز صوفها فى أثناء وجودى او فى النصف الساعة التالية لمشاهدتى للعملية فكان من بينها ١١ رأساً دامية.

وأخبرنى الموظف المختص بأن هذه الأغنام روسية وأن عملية جز شعرها عملية صعبة نظراً لكثرة الأوساخ التى بها ولكن ليس هذا عذرا كافيا . وفى الواقع إن الأوساخ تزيد العملية صعوبة غير أنه اذا عهد بالعمل الى رجال مدربين فانه يجب ألا يسبب عملهم أى ضرر للجلد .

وأنى أجترىء على أن أقرر (من مشاهدتى) أن ٩٠ ٪ من هذا الضرر سببه الاهمال وحده إذ ينحصر هم الرجل القائم بالعمل فى استئصال الصوف ولا يهمه مقدار الضرر مادام يتمكن فى اليوم الواحد من جز عدد كاف يكسب به قوته .

وقد أخبرنى المستر جريفيث المشرف على العمل أنه قد حاول تغيير هذه الحالة وطلب أن يكون تحت تصرفه العدد الكافى من الرجال الذين يتولى تدريبهم ويستمرون عنده إذ يضطر فى الظروف الحالية ان يستخدم عمالا غير مستديمين لعدم توافر العدد الكافى الدائم من الأغنام الذى يمكن استخدام العمال فى جزها باستمرار وهو الأمر الذى يجعل العمل موسميا .

وقد فحصت عقب عودتى الى لندن طرداً من جلود الأغنام كانت قد وردت من الاسكندرية وكانت اغنامها سورية دخلت الكورنتينة بالأسكندرية وجز شعرها هناك فوجدت ان من بين ١٫٢٠٠ قطعة جلد مفروض أنها من الطبقة الأولى — ٣٠ ٪ بها آثار الجز .

٢ — حفظ الجلود

وجدت أن الطريقة الشائعة لحفظ الجلود هى تجفيفها بواسطة الشمس وهى مشدودة ومع ان هذه الطريقة ناجعة الا ان الذين يتولونها يجهلون طبيعة الجلد ولا يعرفون ان تعريضه لحرارة الشمس القوية قد تلحق به ضررا بليغا وخصوصا فى الساعات الأولى من عملية التجفيف . إذ يكشط الدهن عادة من الجلد ثم يشد على طارات ويعرض لأشعة الشمس وقد وجدت فى بعض الأحوال ان التجفيف المبدئى يعمل فى الظل ولكن فى اكثر الحالات يعرض الجلد للشمس مباشرة فيترتب على ذلك ان حرارة الشمس تزيل الدهن وتحدث تفاعلا كيماويا فى الجلد يقلل من قيمته وصلاحيته لصنع الصناعات الجلدية .

ولذلك ينبغى تفهيم تجار الجلود والعمال الذين يقومون بعملية حفظها أن أحسن طريقة لحفظها :

(١) أن تملح قليلا قبل تعريضها للشمس .

(٢) أن يبدأ بالتجفيف فى الظل .

(٣) ألا يعرض الجلد لاشعة الشمس مباشرة أى قبل أن يمضى على بدء تجفيفه نصف ساعة على الاقل حيث يكون ٥٠ فى المائة من الرطوبة الطبيعية التى به قد زالت .

وربما كان الافضل أن يعمل التجفيف من مبدئه الى نهايته في الظل ولكنى أخشى ألا يكون هذا ممكناً عملياً .

٣ — حزم الجلد

وجدت أن بعض الجلود التى تصدر الى الخارج لاتحزم بالطريقة الواجبة إذ يجب أن يطوى الجلد عند الجزء السميك « أسفل الجلد Butt » إذ يسبب ذلك علامة يصعب إزالتها بالدباغة .

والطريقة المثلى لحزم الجلد هى أن تطوى البطن من الجانبين الى مسافة قدم تقريباً ثم تطوى الرأس والاكتاف وبعد ذلك يطوى الجلد بالعرض فيكون حزمة محكمة تجمع مع غيرها فى بالات مناسبة الحجم صالحة للتخزين فى المراكب .

اما الجلود الصغيرة فيمكن حزمها بالعرض « اى بوضع الرأس فوق الذيل » .

اقتراحات لتحسين سلخ الجلود

(١) يجب أن تتولى الحكومة — القسم البيطرى — تدريجاً عملية السلخ علاوة على التفتيش على اللحوم .

(٢) ان يختار فى كل مسلخ طائفة من الرجال مهمتهم ذبح الحيوانات وسلخها تاركين تجهيز اللحم بعد ذلك لعمال آخرين يتوفرون على ذلك العمل .

لقد فكرت فى هذا الموضوع طويلا فتحققت انه لو اتبع هذا النظام ما تأخر قط إعداد اللحوم للاسواق . حقيقة ان من الافضل ان يتولى عمال السلخ تجهيز اللحوم أيضاً ولكنى أخشى أن يترتب على ذلك تعطيل كبير فى المسالخ الكبرى بمصر والاسكندرية وطنطا وربما امكن تكليف العمال بالمهنتين فى السلخانات الصغرى .

فلو أخذنا القاهرة على سبيل المثال فانه يمكن ان يبدأ بالذبح قبل المواعيد الحالية بنصف ساعة وانى لا اجد صعوبة فى انتقاء رجال يتولون ذبح الحيوانات وسلخ جلودها تاركين لغيرهم اعداد اللحوم للاسواق .

وبعد ان تفصل الجلود يتولى فحصها موظف يمكن الاعتماد عليه ويقدر ما إذا كان سلخ الجلود رديئاً يضع عليها بواسطة مطرقة طابعاً (الرديئة السلخ) .

وانى مقتنع بعد دراستى للحالة بعناية كبيرة ومناقشتها مع موظفين عديدين ومع كثيرين ممن يعملون فى تجارة الجلود أنه لا يمكن معالجة الأخطاء الحالية إلا بأن تتولى الحكومة عملية السلخ وتدريب العمال اللازمين لها تدريجاً ولا يمكن عمل هذا التغيير طفرة وربما يترتب عليه بعض التذمر الى أن يفهم تجار المواشى أن هذا النظام فى مصلحتهم المادية .

وسيرسل خبير فى سلخ الجلود من انجلترا فيقضى بضعة أسابيع فى كل سلخانة يدرب العمال على السلخ حتى إذا ماوضع أساس النظام فان مهمته بعد ذلك تنحصر فى زيارة السلخانات للمحافظة على المستوى العالى الذى درب العمال عليه .

فاذا اتبع هذا النظام فانه سيشجع الطلب على الجلود ويرفع أثمانها إذ يتحسن نوع الجلد وبذلك يمكن الحصول على خامات جيدة لصناعة الأحذية والسيور والأطقم ويترتب على ذلك فى النهاية نقص الوارد من هذه البضائع من أوروبا .

أعطيت هذه التعليمات أثناء وجودى لشراء أربع آلات للسلخ من صنف (بيريكو) من أوروبا وقد زاد استعمال هذه الآلات ليس فى أوروبا وحدها بل وفى جنوب أفريقا وجنوب أمريكا وتباع الجلود التى تستعمل هذه الآلات فى سلخها فى المزادات العامة بأثمان أغلى من الجلود التى تسلخ بالطرق العادية وأظن أن هذه الآلات ستكون كبيرة الفائدة خصوصاً فى السلخانات الصغيرة .

ومتى حسنت طريقة السلخ فى المسالخ المصرية يحسن أن يتلو ذلك خطوة كبيرة أخرى ذات فائدة وهى انشاء سوق للجلود حيث تصنف الجلود حسب نوعها ووزنها وتباع بالمزاد العام ولو لم يكن لهذا الموضوع أهمية معجلة فانه لمن المستحسن بحثه فى المستقبل لأن المزايا فى النظام المقترح كبيرة جدا فان أصحاب المدابغ حسب النظام الحالى يدبغون كل أنواع الجلود مهما اختلف وزنها ونوعها ويتبع ذلك أنهم يدبغون جلود الثيران والجاموس والجمال والعجول فى المدبغة الواحدة فاذا ما صنفت الجلود وبيعت فى السوق فانه يمكن تخصيص المدابغ لدبغ نوع معين من الجلد لا جملة أنواع كما هى الحال الآن فتشترى المدابغ التى تدبغ جلد السيور الخفيفة جلود البقر كما أن مدابغ أخرى تشترى جلود الجاموس .

والمزايا التى تترتب على هذا النظام لاتقتصر على صناعة الدباغة فى مصر بل يستفيد منه أيضاً تجار الجلود المصدرة وتكون النتيجة بلا شك ارتفاع الأثمان التى تدفع لأصحاب الجلود التى سيساعد وجود سوق للجلد على تحسين طرق تجفيفها ويمكن عقد المزادات كل اسبوع أو كل شهر فى الجهات غير الآهلة بالسكان وعندئذ يشتد التنافس بين المسالخ المختلفة فتحصل المسالخ التى تخرج أحسن الجلود المسلوخة على أعلى الاثمان ولكن هذا النظام يحسن أن يترك للهيئات الخاصة بتنظيمه كما هى الحالة فى أوروبا وأمريكا .

٢ — مواد الدباغة

تتكون مواد الدباغة النباتية من المواد القابضة التى توجد فى لحاء وأخشاب بعض النباتات والأشجار وثمرها وتجلب مواد الدباغة الاكثر ذيوعاً من أغلب جهات العالم ولكنها تنمو على الاخص فى الاجواء الحارة .

والمواد الاكثر استعمالا فى مصر فى الوقت الحاضر هى :

الفالونيا ، لحاء اشجار الصنوبر ، المنجرون ، الميموزا ، السماق ، بذر السنط الميرابولام ، خلاصة الكيراتشو . الكستنة ، خشب البلوط .

الفالونيا — هى ثمرة البلوط التركى — التى تنمو فى تركيا واليونان وبعض الجزر اليونانية فقط والمادة التى تستورد تحتوى من ٣٠ الى ٣٥ ٪ من التنين « مادة الدباغة » وتصلح بصفة خاصة لدباغة الجلود الثقيلة

وميزتها ثبات الدباغة وثقل وزن الجلد (الذى يدبغ بواسطتها) ويرد من هذه المادة فى المتوسط حوالى ١٤٠٠ طن سنوياً

لحاء شجرة الصنوبر — (Pinus Hele Penses) — تنمو بكثرة فى البلاد المجاورة لشاطىء البحر الأبيض المتوسط ويحتوى القشر من ١٥ الى ١٨ ٪ من التنين ويكون لون الجلد الذى يستعمل فى دبغه مائلا الى الاحمرار وهو مناسب بصفة خاصة لدباغة الجلود الثقيلة والواردات منه حوالى ١٢٠٠ طن سنوياً .

قشر المنجروف — (Mangrove Bark) — يجلب من مدغشقر وبرنيو وشرق أفريقا البريطانى وهو شديد الحمرة ويحتوى من ٣٠ الى ٤٠ ٪ من التنين ويصلح لدباغة جلد النعل فقط .

الميموزا — قشر الشجرة المسماة (Acacia Decurrens) وهو يجلب من جنوب افريقا ولست أرى سبباً يمنع غرس هذه الشجرة فى مصر فلا يستغرق نموها الكامل اكثر من ست سنوات الى سبعة والقشر يحتوى من ٣٠ الى ٣٥ ٪ من التنين وهو يصلح لدباغة الجلود الثقيلة والخفيفة ولا تذكر هذه المادة فى الاحصاءات المصرية على حدة فهى تدخل تحت مواد الدباغة الاخرى التى استوردت مصر منها فى العام الماضى ١٢٠٠ طن تقريباً .

السماق — (Sumach) هذه المادة عبارة عن الياف شجرة السماق (Rhus coriaria) التى تنمو فى صقلية وقبرص وسوريا وتحتوى الألياف المطحونة من ٢٦ الى ٢٨ ٪ من التنين وتعطى لونا زاهيا خفيفاً وهى مناسبة بصفة خاصة لدبغ الجلود الرقاق وعلى الاخص الجلود التى تتطلب نعومة خاصة .

وليس عندى شك فى ان هذه الشجرة يجود غرسها فى مصر فهى تنمو بسهولة (دون عناية) وفى تربة رملية وتعطى محصولا بعد ١٢ شهراً من غرسها وهى تنمو فى قبرص — التى يشبه طقسها جو مصر تماماً — بدون أية عناية .

بذرة السنط — (القرض) — واسمه التجارى « القرض » مادة الدباغة الوحيدة التى تنتجها مصر وتحتوى البذور المطحونة من ١٢ الى ١٦ ٪ من التنين وتستعمل غالباً فى المدابغ الوطنية لدبغ جلود الغنم وجلد الاخفاف « الصنادل » وما يشبهها — تستورد مصر ٥٠٠ طن من هذه المادة من السودان مع أن فى مصر عدداً وفيراً من شجر السنط ولكن لم تنظم بعد طريقة لجمع محصولها وانى اعتقد ان فى وسع مصر ان تسد حاجتها من هذه المادة اذا درب اهل القرى على جمعها والعناية بها ونظمت سوقها ايضاً وربما افاد غرس هذه الاشجار بجوار القرى المختلفة .

الميرابولام — (Myrabolams) — هو ثمر شجرة تنمو فى غابات الهند تسمى (Terminalia Chebuia) والثمر المجفف (الذى يشبه البندق) يحتوى من ٣٠ الى ٣٥ ٪ من التنين الزاهى اللون وهو مناسب جداً لدباغة الجلود الثقيلة والخفيفة وقد بدىء باستعماله فى مصر من عهد قريب وسيترتب على زيادة استعماله فوائد كبيرة للصناعة الجلدية .

خلاصة الكبراتشو — (Quebracho Extract) — هذه الخلاصة الصلبة تصنع من خشب شجرة الكبراتشو التى تنمو فى الارجنتين وبراجواى وتحتوى من ٦٢ الى ٦٥ ٪ من التنين وهى تدبغ الجلود بسرعة وتناسب دباغة جلد النعل أو الجلد الخفيف ولكن للحصول على نتائج طيبة منها يجب ان تستعمل ممزوجة مع مواد اخرى اذ لو استعملت وحدها لاخرجت جلداً منحط النوع وقد استوردت مصر منها فى العام الماضى مايقرب من ١٠٠٠ طن .

خلاصات شجرة الكستنة وخشب البلوط — تصنع فى يوغوسلافيا وايطاليا وفرنسا من أخشاب هذه الأشجار وتستورد عادة سائلة حيث تحتوى من ٢٨ الى ٣٠ ٪ من التنين ويمكن ان تعمل منها خلاصة صلبة تحتوى على أكثر من ٥٠ ٪ من التنين

ولكن لم يستعمل فى مصر حتى الآن سوى مقادير صغيرة جداً من الخلاصة الصلبة مع ان استعمالها منتشر فى أوروبا وأمريكا وهى تخرج جلداً فاخراً اذا استعملت ممزوجة بمواد أخرى وانى اعتقد ان زيادة استعمال هذه الخلاصات فى مصر سيترتب عليه تحسين شكل جلد النعال المصرى ونوعه وشدة تحمله .

يظهر مما تقدم ان صناعة الدباغة فى مصر متوقفة على مواد الدباغة التى تستورد من البلاد الأجنبية إذ أن كل هذه المواد تأتى من الخارج ما عدا القرض .

أود ان أقترح على قسم النباتات ان يعمل تجارب لغرس :

(١) السماق . (٢) الميموزا .

وأما السماق فهى تنمو فى صقلية وقبرص وسوريا ويمكن غرسها بسهولة دون تكاليف باهظة وتحتاج إلى جو حار وأرض رملية جافة وقليل من العناية . تقطع الأفرع الصغيرة فى أغسطس أو سبتمبر وتجفف فى الشمس ثم تفصل عنها الألياف وتطحن ويستعمل المسحوق فى دبغ الجلود الخفيفة والمزخرفة .

فاذا غرست هذه الشجرة فى مصر فانها تفيد صناعة الجلود الخفيفة فائدة كبيرة ويمكن استعمالها مع القرض أو بدلا عنه . ولا شك فى ان اضافة السماق فى الدباغة سيحسن كثيرا نوع جلد الغنم المصرى (Egyptian basils) وهو الذى يصدر الآن الى أوروبا بكميات كبيرة .

الميموزا (Wattle) — اذا استعلم قسم النباتات من مكاتب الزراعة فى حكومة جنوب أفريقا فانه يحصل على المعلومات الخاصة بغرس هذه الشجرة التى تنتج مادة قيمة للدباغة على أنه اذا وجدت الظروف المناسبة فان مجرد غرس شجرة الميموزا يصبح عملا رابحاً اذ تنمو هذه الشجرة الى علو يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ قدما فى ست سنوات ثم ينزع قشرها ويجفف . أما السيقان فذات اعتدال كبير وتستعمل أعمدة للتلغراف أو فى المناجم (Mine Prope)

وانى اعتقد من مشاهداتى الخاصة ان الظروف فى مصر ملائمة لغرس هذه الشجرة على انه يحسن ترك هذا الموضوع لقسم النباتات يبحثه ويحصل على المعلومات الخاصة به .

القسم الثانى — المدابغ

نرى تقسيم المدابغ فى مصر الى ثلاث مجاميع :

المجموعة الأولى — المدابغ المؤسسة إلى حد ما حسب المبادىء الحديثة حيث تستعمل البراميل والآلات ومواد الدباغة المستوردة (بما فيها المستخرجات) .

ومكان هذه المدابغ فى المكس ومنها واحدة أو اثنتان فى مصر وواحدة فى كفر الزيات .

المجموعة الثانية — عدد كبير من المدابغ الصغيرة فى طنطا والمنصورة وأسيوط والفيوم وبعض مدابغ القاهرة والمكس وتستعمل فيها طرق الدباغة القديمة ـ وهذه المدابغ ليست مشيدة بطريقة ملائمة وهى ضيقة لا تستعمل فيها الآلات وأصحابها جهلة لا يعرفون مبادىء الدباغة .

المجموعة الثالثة — وهى المدابغ التى تتوسط المجموعتين السالفتين وتنتهج فى عملها خليطاً من الطرق القديمة مع بعض التحسينات الحديثة وتستعمل القليل من الآلات والبراميل وهى على الأخص فى مصر والمكس وكفر الزيات .

والمدابغ التى من الطبقة الأولى مشيدة بوجه عام حسب الطرق الحديثة فالأماكن متسعة والنور والتهوية بها كافية والمياه متوافرة وطرق الصرف فى كثير من الأحوال جيدة وبناء الأحواض حسن كما ان الآلات ليست مناسبة فقط بل هى من أحدث الأنواع .

وقد قضيت وقتا طويلا فى كل من هذه المدابغ فاحصا الطرق التى تستعملها فى الدباغة والبضائع بعد خروجها من العمليات المختلفة فلم يسرنى صنف الجلود بعد تمام دبغها وجميع هذه المدابغ لا تحصل على أحسن النتائج من الخامات التى تستعملها لأسباب ثلاث هى :

(ا) الجهل بالمبادىء الأساسية لصناعة الجلود .

(ب) انعدام الوسائل اللازمة لضبط العمليات المختلفة .

(ج) الرغبة فى اخراج كميات وافرة فى وقت قصير بصرف النظر عن جودة الصنف .

المجموعة الأولى — وأغلب أصحابها من اليونان فان كان صاحب المدبغة

وطنياً فمديرها أو كبير عمالها يكون غالباً من اليونان أو سوريا وكثيراً مايجهلون قواعد الصناعة الفنية ويتبعون الطرق الاجتهادية .

وتبدأ الأغلاط مع أولى مراحل عملية الدباغة وهى النقع والتجيير اذ يوضع الجلد فى مواد الدباغة قبل أن يكون قد جهز بطريقة صحيحة . ففى كثير من المدابغ توضع الجلود فى الجير أكثر من اللازم فيترتب على ذلك ضعف مادة الجلد . وفى مدابغ أخرى لا تترك الجلود فى الجير الوقت الكافى فيترتب على ذلك أن الجلد يكون خشناً رقيقاً .

كانت هذه الأخطاء منتشرة فى كل جهات القطر إذ يظهر أن الفكرة السائدة هى أن المقصود من هذه العملية الأولى هو إزالة الشعر مع أنه من المحقق أن صنف الجلد يتوقف الى حد كبير على المرحلة الأولى حيث يكون الجلد فى أحواض الجير قبل أن يدبغ

كما ان طرق إزالة الفائض من الجير الذى فى الجلود غير وافية بالغرض وهى طرق قديمة فضلا عن انها غير صحية ولم تستعمل بعد طريقة استعمال الأحماض العضوية مع أنها أرخص وأسلم من الطرق الأخرى .

وعند ما تصل الجلود الى المدبغة يضعونها فى احواض بها مادة ملونة وبعد مدة قصيرة وقبل ان تتضخم الى الحد المطلوب يضعونها فى سوائل قوية جداً ثم اخيراً فى البرميل على انهم لو اطالوا المرحلة الأولى فى الدباغة لحصلوا على جلد يفضل الجلد الذى ينتجونه الآن .

ثم أن السوائل لاتركب بوجه عام حسب الأصول الصحيحة لأن مواد الدباغة المختلفة لاتمزج كما يجب فيستعمل فى المراحل الأولى تنين قابض جدا (astringent) بدلا من مزج بعض المواد التى تخرج الأحماض .

المجموعة الثانية — تتكون من عدد كبير من المدابغ الصغيرة فى جهات القطر المختلفة ومجال عملها ضيق وهى تشتغل للاسواق المحلية ولا تزال تتبع الطرق القديمة ثم ان مبانيها غير صالحة للعمل . اما نظام التجيير والدباغة فيها فيستحيل معه اخراج جلد من الطبقة الأولى .

واغلب رجال هذه المدابغ يعوزهم رأس مال يذكر ويجهلون صناعتهم فضلا عن انهم الى حد كبير فريسة لاطماع تجار مواد الدباغة والأصباغ إذ ليس فى وسعهم شراء المقادير الكبيرة فيضطرون الى الرضاء بالأثمان الباهظة وهذا

نذير الدمار القريب إلا إذ هيئت لهم وسيلة الحصول على مواد الدباغة بأسعار معقولة ثم يدرسون المبادىء الأساسية لصناعتهم وهم يظهرون ميلا عظيما إلى التعلم لولا ان الفرص لا تسنح لهم للتقدم والظهور وهم الى حد ما بعيدون عن المدنية تنقصهم الآلات والمعدات التى تعين على سهولة العمل لذلك يكادون لا يعرفون إلا القليل عن مواد الدباغة الحديثة التى شاع استعمالها فى الخمسين سنة الأخيرة ولا يزالون يعتمدون فى الدباغة على القرض والفالونيا المصحونة والمنجروف التى يشترونها من تجار الجلود .

المجموعة الثالثة — اكثر هذه المدابغ فى القاهرة والاسكندرية واغلب اصحابها مصريون والبعض من السوريين ومبانى اغلبها عتيقة كما ان طرق العمل فيها تجمع بين الطرق القديمة وبين النظم الحديثة التى يلوح انهم اخذوها عن طريق المصادفة بالمشاهدة فقلدوها اعتباطاً عن غير فهم ولا دراسة على ان الكثير من هذه المدابغ ينتج جلدا من نوع جيد وانما قيمة التكلفة عندهم تزيد عن تكلفة مثله فى مدابغ المجموعة الاولى ويستخدم كثير منهم بعض الآلات ولكن نظراً لسوء تشييد المدابغ وضيق الامكنة فيها وضعت هذه الآلات فى أماكن غير ملائمة حيث يستحيل تنظيفها او حفظها معدة للعمل فى حالة جيدة ويزيد حالة المدابغ التى من هذه الطبقة فى منطقة القاهرة سواءا انعدام طرق الصرف ولذلك تستعمل السوائل مرارا لا لسبب سوى انه يصعب تفريغ الأحواض فتتحول تلك السوائل الى مواد ضارة بالجلد متلفة لصحة العمال ولكن هذا الامر لا ينطبق على مدابغ المكس حيث يوجد نظام للصرف كما ان مدابغ المكس التى تدخل فى هذه الفئة احسن تشييداً واكثر اتساعا من الاخرى وقد يمكن مساعدة هذه المدابغ كثيراً لو اعطيت المقادير الكافية من المياه ونظمت فيها الطرق اللازمة للصرف وعندئذ لا يوجد مايمنع من تقدمها تقدماً مرضياً .

الدباغة بواسطة الكروم[1]

بدأ اصحاب بعض المدابغ فى تجربة دباغة بعض انواع الجلود بالطريقة الحديثة للدباغة بواسطة الكروم وظهر بعض التقدم فى عملهم .

وطريقة الدباغة هذه طريقة كيماوية تحتاج الى تخصص كبير ولا يمكن تعلمها بالتقليد إذ تحتاج الى مراقبة عمليات الدباغة والاشراف عليها إشرافا علمياً عند كل مرحلة .

اما الجلود التى تخرجها المدابغ الاخرى فليس فيها شىء من الاتقان وقد أدى جهل اصحاب المدابغ الى شراء مواد جاهزة (للدباغة) تحت اسماء مسجلة تباع بأثمان باهظة مع انهم لو عرفوا المبادىء الاولية لامكنهم تركيب السوائل اللازمة بأنفسهم ولما كلفتهم ربع الاثمان التى يدفعونها الآن .

صبغ الجلود وصقلها

رغم ماحصل من التحسين والتقدم فى هذه العملية فهى لاتزال فى دائرة ضيقه إذ الصباغة مازالت على الفطرة فالألوان مختلفة متنوعة فى الحزمة الواحدة من الجلد وسبب ذلك الجهل بعمليتى التشريب والصقل .

دبغ الجلود

لا تزال هذه العملية فى حالتها الأولى فلا يعطى الجلد كفاية من الشحم فينتج من ذلك ان الاطقم والسيور البلدية لاتعيش طويلا على ان هذه الصناعة قابلة للتقدم بل يجب تشجيعها ولكن لن يكون الجلد جيداً إلا اذا عنى بعملية فركه وتنظيفه واعطى له الشحم حسب الطرق الحديثة وان اغلب المدابغ تستعمل لهذا الغرض المادة المعروفة بالدجراس فى حين انها لو استعملت مزيجاً متقناً من زيت الحوت والشحم لكانت النتيجة اعظم لما فى ذلك من الملاءمة لجو حار كجو مصر ولزادت متانة الجلد وقابليته للشد .

---

(١) وهذا النوع من الدباغة يعرف باسم الدباغة المعدنية . وقد تستعمل (شبة البوتاس) فى الدباغة المعدنية ولكنها أخذة فى الاندثار وليست مستعملة فى مصر وانما يستعملون الشبة المحتوية على ملح كبريتا الاليومنيوم (هذه حاشية خاصة أضفناها لزيادة الايضاح)

الجلد الشاموا والجلود المجهزة بواسطة الزيت بوجه عام

هذه الأصناف لا وجود لصناعتها بمصر مع ان كميات كبيرة من الأشرطةوجلد القفاز تستورد من أوروبا ونظراً لأن جلود الأغنام التى يصنع منها الجلد الشاموا متوافرة فى مصر فمن المفيد أن يشيد مصنع لعمل هذا الجلد .

جلد السيور والجلد المستعمل فى الحليج

تصنع منه كميات قليلة كما أنهـا لا تعد من المرتبة العالية ثم أنه من الصعب تشجيع هـذه الصناعة قبل ان تتحسن طريقة سلخ الجلود الى درجة تسمح بتقطيع الجلد اجزاء مستطيلة لعمل السيور وخالية من القطوع التى تصيبها من السلخ .

الخـلاصة

ليس احسن لتلخيص آرائى عن المدابغ المصرية من الاشارة الى التقدم الذى صادفته بعضها باقتباسها الطرق الجديدة واستعمالها الآلات الحديثة مما مكن اصحابها من انتاج الجلود بكميات كبيرة مع التكلفة القليلة . ولما كثرت لديهم الأموال استطاعوا تعهد الجانب التجارى من صناعتهم وهم يدفعون الآن ببضاعتهم شيئاً فشيئا الى الأسواق المصرية المختلفة بل ويصدّرونها الى الخارج مما جعل الطائفة الأخرى من المدابغ التى جمدت ولم تساير غيرها يصادف أصحابها مزاحمة شديدة الى درجة ستؤدى بهم حتما إما الى قفل مصانعهم او الأخذ بالوسائل الجديدة وتغيير الطرق الحالية .

مدرسة الدباغة

لا جدال فى ان الحاجة عظيمة الى انشاء مدرسة للدباغة فى مصر اذا ما كانت النية منصرفة الى توجيه هذه الصناعة توجيها يتفق مع الاساليب العصرية — وان ظروفها وحاجتها لتدعو الى ذلك .

وبالنسبة لحالة مصر اوصى بانشاء مدرسـة الدباغة على نمط المدرسة المشهورة بمدينة فريبورج بالمانيا حيث توجد مدبغة نموذجية تعليمية والمشروع الذى اقترحه

هو بنـــاء مدبغة نموذجية واعدادها للتجارب العملية تستطيع اخراج جميع انواع الجلود التى توجد فى مصر (١)

وتكون هذه المدبغة على استعداد لصنع جلود النعال والسروج والسيور والجلود المدبوغة بالمواد النباتية واملاح الكروم اللازمة للاجزاء العليا من الأحذية وجلود الفرش والزينة .

وينبغى كذلك ان يكون بها قسم لدباغة جلود العجول وصقلها ومصنع للجلود الرقيقة ومحل للدباغة وان تزود بمجاديف وصهاريج وبجميع الآلات الحديثة الخاصة بقطع الجلد وازالة الشعر منه وطيه وكبسه واتمام صنعه على وجه العموم .

ومدرسة الدباغة هـذه التى يصح اعتبارها مصنعا للجلود يجب توجيهها الى الناحية التجارية فيباع ما تخرجه من الجلد الى مختلف وزارات الحكومة ومصالحها والمدارس الصناعية لاستعمالها فى اشغالهـا وبذلك لا تقع المنافسة بين ما تخرجه المدرسة وما تخرجه المدابغ الأخرى .

وهذه المدبغة يجب ان تكون مصنعاً تعليمياً لصناعة الجلد فى مصر وعليها فى اثناء مدة العمل بها ان تعطى دروساً ببرامج قصيرة تختلف آجالها بين شهر وثلاثة أشهر بحسب نوع كل برنامج وان تتناول هـذه البرامج من المواد ما يقرب من المواد الآتية :

مبادىء التجيير واساليبه لمختلف انواع الجلود .

دباغة جلود النعال .

دباغة جلود الاجزاء العليا للاحذية .

دباغة الكروم للاحذية السميكة الخاصة بالألعاب الرياضية .

تجارة ودباغة جلود الضأن .

دباغة جلود العجول بالكروم وبالمواد النباتية .

دباغة جلود الماعز لتحويلها إلى جلود لامعة او لاستخدامها فى صناعة القفازات

هذه هى اهم الاساليب التى يجب تعليمها محلياً ويجب ان يشجع محترفو الدباغة المصريون على حضور هذه الدروس الموجزة وعلى ايفاد ابنائهم وملاحظى اعمالهم وانتخاب من يمتاز بالذكاء من عمالهم للانتظام فى سلك المدرسة وتلقى هذه الدروس العملية بالتناوب كلما سمحت لهم الأعمال بذلك .

---

(١) أنشأت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٤ مدبغة نموذجية بمصر القديمة

ويجب وضع نظام يكفل استخدام عدد كاف من العمال بالمعمل بصفة مستقرة ليتولوا العناية بالآلات والمضخات وغسلها وادارة المحل بوجه عام — اما الطلاب الذين يحضرون هذه الدروس فالمنتظر منهم ان يديروا المدبغة تحت اشراف المعلمين أى انهم لا يكونوا مجرد تلاميذ يشاهدون نظام العمل دون القيام به فعلا وذلك حتى يفهموه تماماً كما انه فى كل يوم يعطى المعلمون فى مختلف الاقسام بيانات عملية ومحاضرات وجيزة يشرحون فيها المبادىء التى تنطوى عليها تلك الاساليب التى يعمل بمقتضاها الطلبة وهذا يستدعى على الاقل ايجاد ثلاث غرف فسيحة بها مقاعد لسماع المحاضرات .

وكلما تقدم الطلبة فى الدروس يعلمون الطرق البسيطة لضبط النسب مثل معرفة مقدار زيادة الجير أو نقصانه وكثافة السوائل وحموضتها وغير ذلك من وسائل ضبط المقاييس البسيطة والتى تقوم بها المدابغ الأوروبية فى كل يوم .

ولكل مصرى يحترف الدباغة حق حضور هذه الدروس العملية مقابل رسم معتدل يدفعه وان هؤلاء الصناع يزيد اهتمامهم بهذه الصناعة اذا ما دفعوا عنها أجراً بخلاف ما تكون عليه الحال اذا ما لقنوا هذه الدروس بدون أجر .

وبهذه الطرق يستطيع محترفو الدباغة من المصريين ان يعلموا بالتدريج قيمة خواص مختلف المصنوعات المدبوغة الواردة من الخارج وأهمية استعمال النسب المعينة فى الصباغة فى مختلف أدوار دبغ الجلد .

ويبدأون بالتدريج فى تقدير المبادىء التى يقوم عليها مختلف اساليب صناعة الجلد فيدركون اهمية ما تكلفه هذه الأساليب وما هو اهم من ذلك وهو مراقبة السوائل والجلود أثناء عملية الدباغة .

وبدون هذه الوسائل لا يمكن النهوض بالصناعة الحاضرة وجعلها فى احدث حالة والغالب ان المهمة الرئيسية للمدرسة خلال السنتين الأولتين من افتتاحها جمع العناصر اللازمة لانماء حالة هذه الصناعة الراهنة وتثقيف من يزاولونها الآن .

وفى الوقت نفسه يجب ان نعد للمستقبل عدته بالعمل على تدريب الجيل المقبل للصناع والملاحظين والرؤساء للعمال واولاد محترفى هذه الصناعة الذين سيصبحون فيما بعد من اربابها فيجب إعداد برنامج لتعليمهم تختلف مدتها باختلاف حاجاتهم من سنتين الى اربع او خمس سنوات وان كنت أرى انه لتخرج هؤلاء الصبية ملاحظين ورؤساء أعمال يجب عليهم ان يقضوا ثلاث سنوات فى مدرسة

ينالون فيها الشهادة الابتدائية ثم يلحقون ثلاث سنوات بالورش حيث يعلمون كيفية استعمال الآلات ويحصلون على قسط من المعلومات فى المواد الابتدائية كالرياضيات وتقادير التكاليف وغير ذلك ويلحقون أخيراً بمدرسة الدباغة حيث يقضون فى التمرين ثلاث سنوات كاملة .

وبعد ذلك فى خلال الخمس السنوات التالية لانشاء المدرسة ستدعو الحالة الى الاستعانة ببعض الكيميائيين الفنيين لدباغة الجلود فيكون لدى خريجى قسم الكيمياء بالجامعة المصرية فرصة لدراسة مقرر فى الدباغة بهذه المدرسة يتعلمون فيه كيف يطبقون ما أحرزوه من المعلومات النظرية على صناعة الجلود وبعد نهاية هذه السنوات الخمس ستكون الحاجة ماسة إلى مثل هؤلاء الشبان .

وستصبح المدرسة بناء على هذا بمثابة معمل تمرينى للاخصائيين فى كيمياء الجلود ولرؤساء العمال ومديرى المصانع وللفنيين من محترفى صناعة الدباغة الذين يجب ان يشبوا على تعلمها منذ حداثة أعمارهم هذا علاوة على العدد الموجود منهم فعلا الذى يحضر الدروس العملية .

وفى رأيى أنه يمكن وقف العمل بالفصول التعليمية بعد السنة الثانية أو الثالثة اذ يحتمل فى هذا الوقت ان تكون الأعمال التمهيدية قد تمت وبعد ذلك تستطيع المدرسة أن تسير سيرها المعتاد فى اعداد الشبان للمستقبل .

وخلال السنتين الأولتين لن يكون الوقت فسيحاً لتلقين دروس علمية محضة وانما ينبغى أن يكون بالمدبغة معمل كيماوى كامل يقام على أساليب عملية حتى يمكن اختبار وضبط الأساليب واجراء أعمال التجارب الصغرى وبعبارة أخرى يجب ان تمزج النظريات بالعمليات مزجا محكما وأن تطبق معاً .

وانى اوصى بأن يراعى عند وضع تصميمات بناء مدرسة الدباغة احتمال توسيع نطاقها ليتعلم فيها صناعة الاحذية والمصنوعات الجلدية المزخرفة لانه لا يوجد الآن فى مصر مصانع للاحذية وكل مايصنع فيها إنما يعمل باليد .

الموقع — لقد زرت مدرسة الدباغة المقترح انشاؤها بالمنصورة فوجدت المبانى صالحة لهذا الغرض والمكان فسيحاً كافياً وانه لو اضيفت اليها بعض مبانى اخرى لوفت بالغرض وكان منها مدرسة حسنة للدباغة على انى مع ذلك ارى ان المنصورة ليست خير بلد تقام فيها مدرسة الدباغة وان القاهرة تفضلها من هذه الناحية للأسباب الآتية :

(١) القاهرة مركز الدباغة فهى لذلك أوفق لأن تكون معرضاً لأساليب هذه الصناعة وطرقها .

(٢) يستطيع من برع من محترفى الدباغة فى القاهرة أن يتلقى فى الصباح الدروس العلمية القصيرة التى تلقنها مدرسة الدباغة وأن يظل على اتصال بعمله الأصلى بعد الظهر .

(٣) يجب على طلاب المدرسة ان يخصصوا جزءا من وقتهم لدراسة المبادىء العلمية لذلك يكون من المفيد للمدرسة ان تكون على مقربة من الجامعة المصرية حتى يستطيع طلابها حضور بعض محاضرات فى الطبيعة والكيمياء العضوية والبكتريولوجيا وعلم الميكروبات والمبادىء الابتدائية فى الهندسة والميكانيكا وهذه المواد تدرس الآن فى بعض اقسام الجامعة .

(٤) يجب ان تكون المدرسة على مقربة من مصلحة التجارة والصناعة لأن الفكرة هى ان تشملها هذه المصلحة بمعونتها .

موظفو المدرسة

تحتاج المدرسة الى هيئة فنية كاملة .

١ — الناظر الذى يجب ان تتوافر فيه الكفاية الادارية اللازمة كما يجب ان يكون قد تدرب من الوجهة الفنية فى احدى مدارس الدباغة الأوروبية .

٢ — معلم لدباغة الجلود الثقيلة .

٣ — معلم لدباغة وصباغة الجلود الخفيفة وتجهيزها بما فى ذلك الدباغة بواسطة الكروم ونزع وتجهيز صوف الأغنام

٤ — اخصائى فى الكيميا والطبيعة وتطبيقهما على صناعة الجلود ويجب أن يكون من خريجى احدى الجامعات وتخصص فى فن صناعة الجلود .

٥ — العدد اللازم من المساعدين .

يجب ان يبدأ فى الحال باعداد هيئة المساعدين من المصريين فيرسل الى انجلترا فى اغسطس من هذا العام طالبان ليأخذا مقرراً علمياً وعملياً لمدة سنتين ويجب ان يكونا حاصلين على درجة عالية فى العلوم ولهما ميل الى الدراسة العلمية والمام باللغة الانجليزية وسألاحظ إذا وضعا تحت اشرافى انهما يتقدمان فى عملهما تقدماً مرضياً وانهما مباشران لدراستهما بصفة جدية واختبر من آن لآخر مقدار تقدمهما كما انى

اعمل الترتيبات اللازمة لالحاقهما ببعض المدابغ الكبيرة فى انجلترا او فى غيرها .

ويجب ان يرسل فى العام التالى طالبان آخران لنفس الغرض ويتخصص احدهما فى الدباغة بواسطه الكروم والآخر فى صبغ الجلود وعمل الجلود الزخرفية إذ لاتصنع هذه البضائع الآن فى مصر بل تستورد من اوروبا حيث يعمل اغلبها من جلود مصرية .

التكلفة — قد تبلغ قيمة الأرض والبناء اللازمة لانشاء المدرسة نحو عشرين الف جنيه . ولا بد عند تأسيس المدرسة من وضع نظام خاص لها من شأنه ان تشترى مصالح الحكومة والمدارس الصناعية المتعددة مصنوعاتها وبذا تكون إيراداتها كافية لسد جميع مصروفاتها من مرتبات وأجور وثمن جلود خامة ومواد دباغة .

واقدر للمدرسة انها تستطيع دبغ وتجهيز مائة جلد ثقيل وخمسين جلداً خفيفاً فى الأسبوع الواحد .

وإذا سار العمل بنظام دقيق فلا يقل صافى الايراد السنوى عن ألفى جنيه إذ لا يغرب عن البال قيمة ما يدفعه الطلاب من المصروفات المدرسية وما يتحصل من الاستشارات الفنية والتحليلات الكيمائية وأن الأسعار التى تبيع بها المدرسة مصنوعاتها هى مثل الأسعار التى فى السوق مع أنها معفاة من العوائد والضرائب باعتبار أنها مصلحة من مصالح الحكومة — كل هذا يضمن لها حسن الايراد .

صناعة الأحـــذية

ولو أن صناعة الأحذية خارجة عن نطاق التقرير إلا انى أود أن أبدى ملاحظات عامة على هذه الصناعة فلا شك أننا نشاهد فى الوقت الحالى تطورا كبيرا فيها سببه استيراد الأحذية الأوروبية الحديثة الصنع بمنظرها الجذاب فأثر عرض هذه الأحذية تأثيرا واضحا فى الصناعة وأوجد سوقا كبيرة لهذه الأزياء الحديثة .

وقد لاحظت عند زياراتى للمحلات الوطنية فى أسيوط والقاهرة والفيوم وطنطا حيث تصنع الأحذية الوطنية (المراكيب الخ) أن فى كل الحالات تقريبا أخذت تلك الصناعة فى الاضمحلال مما اضطر بعض أصحاب تلك المحلات إلى إنقاص عدد العمال من عشرين عاملا الى أربعة أو ستة ونشأ مكانها صناعة عمل الأحذية الأوروبية باليد ولكنها مع جودتها ينقصها مباراة الأحذية الأوروبية فى الطراز .

وقد أدهشنى عدم استعمال آلات من أى نوع فى صنع تلك الأحذية ولم يصل الى علمى أن بمصر أكثر من مصنع واحد تستعمل فيه الآلات .

وانى أعد هذا المصنع بداية لما سيحدث فى مصر حتما فالشبيبة لاتقنع بنوع الملابس أو الأحذية التى كان الآباء يرضون بها وانما تطلب صنفاً متقناً ومن آخر طراز وكما أن استعمال الآلات قد قلب الصناعات فى أوروبا وأمريكا رأسا على عقب فان استعمال الآلات فى عمل الأحذية سيحل حتما محل صنعها بالأيدى ويقضى على الأحذية الوطنية وقد كان التقدم فى استعمال الآلات فى عمل الأحذية كبيرا الى درجة أنه قضى تقريبا على صناعة الأحذية اليدية وفى اعتقادى أن هذا التطور سيحدث فى مصر أيضا وأن الزمن كفيل بتحقيقه .

ويجدر بادارة التعليم الفنى أن تدرس هذه المسألة بعناية وأن تفكر فيما اذا كان الأوان لم يحن بعد لاستعمال الآلات فى بعض المدارس الصناعية التى يعلم فيها الآن الأحذية بالأيدى كما أنه يصح تحويل المبانى التى أقيمت فى المنصورة لمدرسة الدباغة الى مدرسة صناعية من الطراز الحديث لصنع الأحذية .

ويصح لنا أن نضيف الى تقرير حضرة الخبير أن هناك صناعات أخرى جلدية نذكرها لأهميتها وهى :

١ — صناعة السروجية
٢ — « التنجيد بالجلد
٣ — « تجليد الكتب بالجلد
٤ — « الحقائب
٥ — « الجلد الزخرفى

وهذه الصناعات الجلدية لها أهمية كبرى وسيكون لها شأن عظيم فى إنعاش صناعات مصر بفضل استمرار الحكومة بمراقبتها والأخذ بناصرها ومدها بكل ما يمكنها من المساعدات المادية والفنية والأدبية .

٣ — الوارد والصادر من الجلود ومصنوعاتها

ا — الوارد :

استورد القطر المصرى من الجلود الخام الطرية والمدهونة والمصبوغة وخلافها بمبلغ ٩٤٫٨٢٨ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٩٥٫٠٤٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

ثم استورد من المصنوعات الجلدية (سيور ونعال وكعوب وسرائح وأجزاء للاحذية وأربطة وقفازات وشرائط للقبعات والطرابيش وسروج وبرادع وحقائب) بمبلغ ٨٦٫٨١٠ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٩٣٫٧٦٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

واستورد كميات من جلود فراء خام وما شابهها بمبلغ ٢١٫١٧٦ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ١٩٫٣١٤ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ فتكون جملة قيمة ما استورده القطر من الجلد الخام والمصنوعات الجلدية هى ٢٠٢٫٨١٤ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٢٠٨٫١٢٢ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ وبلغت قيمة ما استورد من الأحذية ٧٣٫٥٧٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و ٤٨٫٩٢٧ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

ب — الصادر :

أما قيمة ماصدره القطر من الجلود الخام الطرية والناشفة فبلغت ٣٠١٫١٤٩ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و٢٩٦٫٧٣٦ فى سنة ١٩٣٣ . وكانت قيمة المصنوعات الجلدية التى صدرها القطر ٤٠٥٫٣٥٤ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و٣٠٠٫٢١٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ .

فتكون جملة قيمة ماصدره القطر من الجلد الخام والمصنوعات الجلدية هى ٦٠٦٫٥٠٣ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و٥٩٦٫٩٤٩ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٣ وبلغت قيمة ماصدر من الأحذية ٢٫٩٦١ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ و١٫٦٧٠ فى سنة ١٩٣٣ .

فيتضح من هذه البيانات الاحصائية أن قيمة ما صدره القطر من هذه الأصناف يزيد عن قيمة ما استورده فى السنتين الأخيرتين كالآتى : —

	١٩٣٢	١٩٣٣
قيمة جملة الصادر	٦٠٦ر٥٠٣	٥٩٦ر٩٤٩
« « الوارد	٢٠٢ر٨١٤	٢٠٨ر١٢٢
زيادة الصادر عن الوارد	٤٠٣ر٦٨٩	٣٨٨ر٨٢٧

ويرجع الفضل فى ذلك الى شدة عناية مصلحة التجارة والصناعة بهذه الصناعة وما تقوم به وزارة المالية من وسائل الحماية والتشجيع للقائمين بهذه الصناعات .

٨ — صناعة الصابون فى مصر

أولا — خامات الصابون

تحتاج صناعة الصابون إلى نوعين هامين من الخامات هى المواد الدهنية النباتية والحيوانية والقلويات .

ا — المواد الدهنية النباتية والحيوانية

المواد الدهنية النباتية هى المستخرجة من نباتات زيتية وقد سبق الكلام عليها فى صناعات الزيوت . أما المواد الدهنية الحيوانية فمتنوعة عديدة نذكر منها ما يأتى : —

١ — دهن العظام

يستخرج هذا الدهن من العظام . وتحتوى الجديدة منها على ١٥٪ من الدهن أما التى تبقى بعد الاستعمال المنزلى فتحتوى على ٥و١٠٪ منه . ويستعمل هذا

الدهن فى صناعة الصابون المنزلى ويخلط دائماً بمواد دهنية أخرى مثل القلفونية (١) ولكن لم يستعمل حتى الآن هذا الدهن فى المصابن المصرية . ويوجد بالقطر كميات وافرة من عظام الحيوانات الذبيح ويصدر منها سنوياً نحو أربعة ملايين كيلو جراما وهذه صناعة جديدة هامة يجب على أصحاب المصانع المصرية التفكير جدياً لايجادها فى مصر .

٢ — الشحم الحيوانى

هذا الشحم هو الناتج من شحم البقر والجاموس والماعز والضأن . وتؤخذ المواد الدهنية من هذه الحيوانات بطريقة انصهارها . ويستخدم هذا الشحم فى انتاج أجود اصناف الصابون .

٣ — شحم الخنزير

يستخرج شحم الخنزير بانصهاره ويستعمل فى أجود انواع الصابون وبصفة خاصة فى صنع صابون الزينة . وتنتجه المصانع المصرية بكميات قليلة تستهلك فى الاغذية ولا يستعمل هذا الشحم فى مصانع الصابون المصرية .

٤ — الأحماض الدهنية

تستخرج هذه الأحماض بواسطة تشقق الدهن الحيوانى والنباتى إلى أحماض دهنية وجليسرين بطرق كثيرة أهمها طريقة (توتشل) . وتستخدم بعض المصابن المصرية الأحماض الدهنية بكميات مختلفة . فتستهلك شركة أقطان كفر الزيات نحو ١٨٠٠ طناً من هذه الأحماض فى صناعة الصابون . وتستهلك شركة أقطان كفر الزيات بمصانعها بالاسكندرية نحو ٢٠٠٠ طناً من خليط زيت البذرة وزيت جوز الهند فى الأحماض الدهنية فتنتج ١٨٠٠ طناً من هذه الأحماض وتنتج مصانع أبو شنب بالاسكندرية نحو ١٩٠ طناً فى السنة .

---

(١) تستخرج القلفونية من تقطير الصموغ المختلفة وتتكون من احماض صمغية كالأحماض الدهنية من جهة تصبنها بالقلويات . والقلفونية مادة هامة فى صناعة الصابون لرخص ثمنها فتقلل نفقات الانتاج وتكسب الصابون رغوة جيدة ولها رائحة مقبولة . والقلفونية قليلة الاستعمال فى مصر ولا تهتم المصانع بانتاجها لنشر استعمالها فى صناعة الصابون .

٥ — الزيوت الميبسة

تحول الزيوت الحيوانية والنباتية السائلة بواسطة عملية التيبيس إلى شحوم صلبة حينما تتشبع بغاز الأيدروجين بالطرق الفنية . وتستعمل الزيوت الميبسة بكثرة فى صناعة الصابون الصلب ولا توجد بمصر فى الوقت الحاضر صناعة تيبيس الزيوت السائلة حتى ولا تستعمل المصابن المصرية هذا النوع من الدهن .

وقد عنيت شركة الملح والصودا بتأسيس مصنع بمحرم بك بالاسكندرية سنة ١٩٢٣ لتيبيس زيت بذرة القطن ولكنه لم يستمر أكثر من سنة واحدة فى انتاجه رغم أن هذه الصناعة هامة وضرورية لصنع الصابون والزبد الصناعية .

٦ — المتخلفات الدهنية

تشمل المخلفات الدهنية الأصناف الآتية : —

١ — الشحم المجاور لامعاء جميع أنواع حيوانات الذبيح .

٢ — بقايا الزيوت والشحوم الباقية بعد استخراج النقى منها للغذاء .

٣ — شحم الجلود المدبوغة وغير المدبوغة بما فى ذلك (السلاتة) التى تستعمل فى صناعة الغراء (الجيلاتين)

٤ — بقايا الزيوت والشحوم المتخلفة من المطاعم .

٥ — دهن الجيف (الموجود بموتى الحيوانات المختلفة) .

ب — القلويات

القلويات أو المادة الأولى الضرورية لصناعة الصابون هى :

الصودا الكاوية والبوتاسة الكاوية وكربونات الصودا وكربونات البوتاسة .

والقلويات متوفرة فى مصر إذ توجد كربونات الصودا بكثرة فى بحيرات وادى النطرون وبحيرات (بلدة تراناحوارة) وأملاح البوتاسيوم بقرب مرسى مطروح .

ويحتوى وادى النطرون على إحدى عشرة بحيرة أربع بحيرات منها تشمل كلورور الصوديوم أو ملح الطعام وسلفات الصودا وكربونات وبيكربونات الصودا . وتهتم شركة الملح والصودا باستخراج هذه المواد من وادى النطرون

وعلاوة على المواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون فهناك مواد أخرى لانتاج الصابون الرخيص الثمن وهى :—

١ — التلك : يستورد أحسن أنواع التلك من إيطاليا وتضاف هذه المادة الى الصابون لزيادة وزنه وفى القطر المصرى مناجم غير أنها لم تستغل بعد .

٢ — سليكات الصودا : ويخلط مع الصابون أيضا لزيادة وزنه بسليكات الصودا التى ترد من الخارج فى براميل من المعدن سعة الواحد منها ٥٠٠ ك . ج . تقريبا . والمحال الموردة الى مصر هذه المادة هى : هنكل (ألمانيا) — كولمان (فرنسا) — كروسفيلد وجوساج (انجلترا) .

٣ — الألافونية : تستعمل الألافونية الواردة من الخارج فى صناعة الصابون كمادة لزيادة الوزن وتخفيض ثمن المنتج . وهذه المادة وان كانت تختلف عن المواد الدهنية من حيث نوعها الكيماوى الا أنها تتحد مثلها بالصودا الكاوية .

والصابون الذى تستعمل فيه الألافونية لونه أصفر مائل الى الاسمرار وله مزايا خاصة .

٤ — النشاء : يستعمل النشاء فى صناعة الصابون على البارد على الأخص كمادة تضاف لغشه . ولها مميزات خاصة لأنها تمكن من بقاء كميات كبيرة من الماء فى الصابون بانتفاخ حبات النشاء وخاصة النشاء المصنوع من الذرة الوارد من أمريكا وصناع الصابون المغشوش يقدرون هذه المادة تماما .

٥ — بودرة كربونات الجير : تستعمل بودرة كربونات الجير فى حالة صنع صابون على البارد لعمل أنواع جيدة .

ثانيا — صناعة الصابون [1]

١ — نظرة عامة

ترجع صناعة الصابون كما هى الآن فى مصر إلى عهد قريب بين اربعين أو خمسين سنة . والفضل فى ادخالها يرجع إلى بعض السوريين والفلسطينيين الذين نزحوا الى مصر . والطرق المتبعة فى صناعة الصابون فى مصر هى نفسها فى سوريا وفلسطين

(١) مستخرج من تقرير حضرتي الدكتورين الفولى وطبوزاده وضعاه في سنة ١٩٣٠ بعد ان اضفنا اليه أشياء واختصرنا منه أشياء أخرى .

فالمباسط تستعمل لتبريد الصابون وتقطيعه بالأيدى كما تستعمل المناشر للتجفيف الا بعض المصانع الكبيرة مثل شركة كفر الزيات وشركة الملح والصودا بالاسكندرية فانها تتبع الطريقة الحديثة فى صناعة الصابون وينقسم تاريخ صناعة الصابون فى مصر الى ثلاث عهود مختلفة هى : —

ا — صناعة الصابون قبل الحرب

كانت صناعة الصابون قبل الحرب الكبرى فى مهدها اذ لم يكن هناك حتى قبيل سنة ١٨٨٩ من مورد محلى لخامات الصابون من قلويات ومواد دهنية ولم يبدأ بانتاج زيت بذرة القطن والصودا الا بعد هذا التاريخ . فكانت بذرة القطن تصدر جميعها للخارج كما أنه لم يهتم أحد باستغلال وادى النطرون والانتفاع بما فيه من الصودا وقد أدت هذه الحالة الى غمر الأسواق المصرية بالصابون الأجنبى وعلى الأخص الفلسطينى والسورى واليونانى فكان عسير على المصانع المصرية منافسة الصابون الأجنبى منافسة فعالة .

ب — صناعة الصابون فى مصر

ولما نشبت الحرب العظمى وانقطع الصابون الوارد من فلسطين وسوريا واليونان واضطر المستهلك الى الاستعاضة عنه بانواع أخرى نهضت المصابن المصرية لسد هذه الطلبات فظهر الصابون البلدى فى الأسواق المصرية بكميات وافرة فعرفه الاهالى وصاروا يقبلون عليه تدريجاً وقد كان ذلك سبباً فى تدعيم هذه الصناعة فى القطر وزيادة انتاجها كما ان مدة الحرب كانت مشجعة لاصحاب الأموال على تأسيس مصابن كبيرة وصغيرة فكثر عددها فى القطر أثناء الحرب .

جـ — صناعة الصابون بعد الحرب

بعد انتهاء الحرب العظمى بدأ الصابون الأجنبى يتدفق من جديد على الأسواق المصرية بكميات عظيمة ويرجع ذلك الى :

١ — ما اتبعته كثير من المصابن المصرية من الغش فى صناعة الصابون الردىء وقد أضر هذا الفريق من الصناع وأصحاب المصابن بسمعة الصابون البلدى

ضررا بليغاً أدى الى الاعراض عن استهلاكه فى الداخل والخارج . وتهافت الناس على استهلاك الصابون الأجنبى من جديد .

٢ — المصابن المصرية

تنقسم المصابن المصرية الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول — يشمل المصابن الكبيرة التى تتبع الى حد ما الطرق الأوروبية فى صناعة الصابون بجانب الطريقة الشرقية لصنع النوع المعروف بالنابلسى . وتستخدم فى صناعة الصابون بعض أنواع الآلات الحديثة مثل القزانات المجهزة بالبخار المباشر وغير المباشر وآلات تقطيع الصابون ودواليب التجفيف وهى على استعداد لصنع أنواع عديدة من الصابون كالصابون الزفر وصابون مرسيليا بالطريقتين الساخنة والباردة وصابون تقليد سانلايت والصابون النابلسى وصابون الفنيك والتواليت والأخير بكميات قليلة وتتركز هذه المصابن فى الأسكندرية وكفر الزيات .

القسم الثانى — يشمل المصابن التى تتبع الطريقة الشرقية فى صناعة الصابون تقليد النابلسى وقليل من أنواع الصابون الأخرى كالصابون الزفر وصابون مرسيليا وهذه المصابن تستعمل طريقة المباسط لتبريد الصابون والسكين والمنشار لتقطيعه بالطريقة القديمة ويبذل أصحاب هذه المصابن جهداً عظيما لتحسين منتجاتهم وإتقانها وأصبحوا بفضل مجهودهم ينتجون أنواعا من الصابون لاتقل فى جودتها ونوعها عن أحسن أنواع الصابون النابلسى .

القسم الثالث — يشمل المصابن التى تمتاز بصناعة الصابون تقليد النابلسى وصابون مرسيليا على الخصوص بالطريقة الباردة مع التفنن فى اضافة كافة أنواع المواد الغريبة بدرجة عظيمة . وتتركز هذه المصابن فى القاهرة .

٣ — طرق صناعة الصابون

الأجسام الدهنية سواء كانت حيوانية أو نباتية هى مزيج من مركبات الجليسرين ببعض الأحماض الدهنية وهذه الأحماض اذا اتحدت باحدى القلويات كونت ملحاً أو صابوناً وعلى هذا المبدأ الكيماوى قامت صناعة الصابون .

ولتصبين المواد الدهنية طريقتين أساسيتين هما : —

ا — الطريقة على الساخن

هذه الطريقة كالطريقة الفلسطينية أو الطريقة الشرقية وتختلف عن الطريقة المستعملة فى أوروبا . والمصابن المصرية التى تستعملها تريد بذلك أن تصنع صابوناً يماثل تماماً الصابون الفلسطينى النابلسى وتتلخص هذه الطريقة فيما يأتى : —

تضاف الخميرة (محلول الصودا الكاوية مع الجليسرين وغيرهما من المواد الناتجة من عمليات التصبين السابقة والذى يقوى من آن لآخر بالصودا الكاوية الصلبة) الى المواد الدهنية مع مراعاة أن تكون دائماً كمية الصودا الموجودة بالقزان زيادة عن الحاجة ويستمر فى الغلى ثم تضاف الصودا بدرجة ترتفع تدريجاً الى أن يتم نضج الطبخة ويعرف ذلك عند ما تكون درجة تركيز الصودا المسحوبة كدرجة تركيز الصودا المردودة (طريقة السحب والرد) وتستغرق هذه العملية نحو ثلاثة أيام تقريباً . ومن عيوب هذه الطريقة : —

١ — احتواء الصابون على بقايا من الصودا الكاوية المطلقة والدهن غير المصبن مما يجعله ضاراً بالجلد فى الحالة الأولى ويكسبه رائحة كريهة بمضى الزمن فى الحالة الثانية .

٢ — احتمال احتواء الصابون على الكثير من الأوساخ والمواد الزلالية وغيرها مما يوجد فى الخميرة .

٣ — عدم الانتفاع بالجليسرين

٤ — الخطر الذى يتعرض له العمال المشتغلون بعملية السحب والرد بمحلول الصودا الكاوية خصوصاً أثناء سحب الصودا من الأحواض السفلى الى أعلى لصبها فى القزان .

وبخلاف الطريقة الشرقية المتقدمة الذكر الطريقة الأوروبية المماثلة لها التى يمكن تلخيصها فيما يأتى : —

١ — تأثير القلويات على المواد الدهنية والحصول على غراء الصابون ويسمى هذا بالغلى الأول أى أن محلول الصودا والدهن يجب أن يتحدا معاً تماماً ويكونا غراء شفافاً يشابه عسل النحل

٢ — التمليح (إضافة ملح الطعام الى غراء الصابون و به يتم فصل الجلسرين

والماء الزائد الذى يحتوى على المواد الغريبة الأخرى عن الصابون النقى الذى يبقى فى أعلى القزان .

٣ — غلى رغوة الصابون (بعد فصل المحلول السفلى) مع محلول ضعيف من الصودا الكاوية لتصبين ما لم يكن قد تصبن بعد من المواد الدهنية .

٤ — فصل ما يمكن أن يكون عالقاً بالصابون من الأوساخ باضافة الكثير من الماء والصودا وإعادة عملية التمليح .

وهذه الطريقة علاوة على فصلها للجليسرين الذى ينتفع به تضمن الحصول على صابون جيد نقى .

وكانت هذه العملية تحتاج لمدة أربعة أيام ليتم نضج الطبخه ولكن منذ مدة وجيزة رأى أصحاب مصانع الصابون الكبيرة بأوروبا ضرورة إطالة عملية التصبين لمدة أسبوع لضمان اتمامها والحصول على صابون متعادل .

ب — الطريقة على البارد

هذه الطريقة تستعملها كثير من المصابن المصرية للأسباب الآتية :—

١ — امكان صناعة الصابون على البارد باستخدام القليل من رأس المال

٢ — امكان صنع كميات صغيرة من الصابون وبيعها بعد مدة وجيزة لاتزيد عن ٢٤ ساعة

٣ — امكان ملء الصابون بكميات كبيرة من مواد إضافية رخيصة تستعمل عادة فى غش الصابون

٤ — سهولة صناعة الصابون على البارد

طريقة صناعة الصابون على البارد تتلخص فى مزج خلطة المواد الدهنية التى لا بد وأن تحتوى على مواد دهنية غريبة (زيت جوز الهند — زيت نواة النخيل) فى درجة الانصهار بمحلول قوى من الصودا الكاوية تختلف درجته باختلاف الدهن فى أوعية صغيرة لا يتعدى إنتاج كل منها فى الدفعة الواحدة القنطارين من الصابون ويقوم الصانع بعملية المزج والتقليب الى أن تظهر العلامات الدالة على انتهاء العملية فتصب فى القوالب المعدة لها وتكون صالحة للتقطيع والبصم فى اليوم الثانى .

ولضمان نجاح عملية صناعة الصابون على البارد وإنتاج صابون جيد يجب مراعاة النقط الآتية : —

١ — أن تكون المواد الدهنية من الأنواع الجيدة المتعادلة وأن تكون خالية من المواد الغريبة والأوساخ وإلا ظلت باقية فى الصابون .

٢ — أن تكون الصودا الكاوية الصلبة جيدة ودرجتها عالية معروفة ليسهل تجهيز المحلول اللازم بالدرجة المطلوبة .

٣ — معرفة درجة تصبين خلطة المواد الدهنية المستعملة حتى يتسنى ضبط الكمية اللازم إضافتها إليها من الصودا الكاوية للحصول على صابون متعادل بقدر الامكان .

ومع الأسف الشديد فان هذه الشروط لا تراعى مطلقاً فى صناعة الصابون على البارد فى المصابن المصرية لاحتياجها الى بعض التحاليل الكيماوية .

وفى العادة تستعمل المصابن المصرية فى صناعة الصابون على البارد كمية معلومة من الصودا الكاوية الى كمية معلومة من المواد الدهنية ولذلك يكون الصابون الناتج أما قلوياً لزيادة الصودا الكاوية أو حمضياً زنخاً لزيادة المواد الدهنية وقد نوه حضرة قنصل المملكة المصرية بالعراق فى تقريره عن الصابون المصرى بأسواق العراق عن شكوى تجار الصابون بتلك البلاد من رائحة بعض أنواع الصابون المصرى الكريهة الناتجة من زناخته .

٤ — أنواع الصابون فى مصر

يصنع فى مصر الصابون الصلب والرخو :—

ا — الصابون الصلب

يوجد هذا الصابون فى الأسواق على أنواع مختلفة تبعاً للأغراض التى يستعمل لها سواءاً كان ذلك لغسل الملابس أو الأجسام أو فى صناعة المنسوجات أو فى المعالجة (الصابون الطبى) . ويعتبر الصابون المنزلى من أنواع الصابون الصلب . وتستهلك مصر من هذا الصنف كميات كبيرة .

أما صابون الزينة (التواليت) فأساسه الصابون المنزلى ويصنع بشروط خاصة كأن تكون المواد الدهنية والقلويات من أحسن الأنواع وأنقاها . وأن تراعى الدقة فى عملية التصبين وأن يكون الصابون متعادلا أى لا قلوياً ولا حمضياً حتى لا يؤثر على جلد الانسان . وهناك أنواع أخرى من الصابون بالقطر مثل

صابون مرسيليا وسنلايت والفنيك (شركة كفر الزيات — كربونارو) . وشرع مصنع (فورتى) بالاسكندرية فى صنع مسحوق الصابون الكثير الاستعمال فى الخارج وهو يحتوى على مسحوق الصابون الصلب مع كربونات الصودا ومواد أخرى لزيادة مفعول الصابون فى التنظيف .

ب — الصابون الرخو

هو صابون البوتاسيوم الذى لا يقل أهمية عن الصابون الصلب والفارق بينهما يرجع الى نوع القلوى المستعمل — فالتصبن بالصودا الكاوية ينتج صابونا صلباً والتصبن بالبوتاسة الكاوية ينتج صابونا رخواً .

والمواد الأولية للصابون الرخو أهمها زيت بذرة الكتان وزيت بذرة القطن والزيت الأول ينتج الآن بمصر بكميات قليلة ولا يمكن استخدامه فى صناعة الصابون الا اذا أمكن استخراجه بشكل صناعى كبير يقلل نفقات انتاجه الحالية . وبدأ مصنع كربونارو بانتاج الصابون الرخو .

٥ — انتاج المصابن المصرية واستهلاك القطر من الصابون سنويا

توجه المصابن المصرية كل عنايتها الى انتاج الصابون المنزلى وتصنع من الأصناف الأخرى كميات قليلة لا تتناسب مع الاستهلاك العام للقطر . والكشف القادم يوضح لنا كمية الصابون الذى تنتجه أهم مصابن القطر : —

ا — المصانع الكبيرة هى :

بالقاهرة — نقولا كحلا ينتج سنوياً ٥٤٠٠٠ قنطاراً — كريكورنو مكيان وسليم قسطندى ٤٨٠٠٠ — جرجس صالح ٤٨٠٠٠ — ابراهيم وخليل سوسو ٤٥٠٠٠ — ياعبيس اخوان ٤٥٠٠٠ — كربونارو ٤٥٠٠٠

بالاسكندرية — شركة الملح والصودا ٦٠٠٠ — شركة أقطان كفر الزيات ٣٦٠٠٠ — سليم عماد ٣٦٠٠٠ — ماكدونالد ٤٨٠٠٠

بكفر الزيات — شركة الملح والصودا ٤٨٠٠٠ — شركة اقطان كفر الزيات ٦٠٠٠٠ .

ب — المصانع المتوسطة هى :—

بالقاهرة — الياس قصيرى ٢٤٠٠٠ — عبد القادر جمجوم ١٤٤٠٠ — سالم جرجس ١٨٠٠٠ — يوسف تادرس ٣٠٠٠٠ — حبشى اخوان ٣٠٠٠٠ — جرجس بنديرى ١٢٠٠٠

بالاسكندرية — بطرس جرجس دباس ١٨٠٠٠ — نعوم جاهل وأولاده ١٢٠٠٠ — سماحه وشوبرى ١٢٠٠٠

ج — المصانع الصغيرة هى:—

بالقاهرة — سيد محمد امين بك المهدى ٣٦٠٠ — ظريفه اخوان ٣٦٠٠ — خليل محمد القدسى ٣٦٠٠ — فليون ٣٦٠٠ — احمد محمد الطوخى ٦٠٠٠ محمد المسكى ٩٦٠٠

بالاسكندرية — ناندليديس ٩٦٠٠ — كوخيليس ٦٠٠٠ — عامر مطار ٤٨٠٠ — اسكندر مطار ٤٨٠٠ — جرامينوبولو ٤٨٠٠ — استماديادس ٤٨٠٠ عبد الحميد المصرى ٤٨٠٠

بطنطا — فوديابديس ٣٦٠٠ — محمد افندى منتصر ٤٨٠٠

بالزقازيق — معصرة حضرة صاحب المعالى على الشمسى باشا ٤٨٠٠

وعلى ذلك تكون جملة ما تنتجه مصانع الصابون فى مصر نحو ٨٤٤٠٠٠ سنوياً أو ما يعادل ٢٩ مليون كيلو جراما فى السنة . فاذا أضفنا الى هذه الكمية مقدار الوارد من الصابون المنزلى (٩ مليون كيلوجراما سنة ١٩٢٩) أصبح مجموع ما استهلكه القطر من الصابون نحو ٣٨ مليون كيلوجراما . فتكون نسبة ما تنتجه المصابن المصرية هى ٧٦ ٪ من مجموع ما يستهلكه القطر والأمل عظيم فى أن تنتج المصابن المصرية كل ما يحتاج اليه القطر من الصابون .

٦ — منافسة الصابون المصرى

ا — المنافسة الخارجية

المنافسة الخارجية للصابون المصرى تأتى بنوع خاص من الصابون الفلسطينى ثم صابون مرسيليا وصابون سانلايت وهذه المنافسة يرجع تاريخها لعهد بعيد وهى مبنية على ما لهذه الأنواع من الشهرة العظيمة لدى جماعة المستهلكين المصريين قبل أن تخرج صناعة الصابون المصرية من مهدها ولو أن هذه الأنواع جيدة ومصنوعة من خامات حسنة إلا أن أغلبها يباع بسعر أعلى بكثير من سعر الصابون المصرى المصنوع من نفس هذه الخامات أو ما يقرب منها فى الجودة وبنفس الطريقة والذى لايقل عنها جودة فيباع النابلسى الأصلى بما يتراوح بين ٢٢٠ و ٣٣٠ قرشاً للقنطار الواحد فى حين أن قنطار الصابون المصرى يباع بما بين ١٨٠ و ٢٠٠ قرشاً للقنطار الواحد .

ب — المنافسة الداخلية :

تنحصر المنافسة الداخلية فى مسابقة مصانع الصابون المصرية فيما بينها فلا تكاد مصبنة من المصابن تنتج نوعا من الصابون يحوز قبولا فى الأسواق حتى تتزاحم المصابن الأخرى إلى تقليده فتصنع أنواعا مماثلة له فى الشكل واللون وحتى فى الماركة المسجلة (مع تحريف بسيط فى بعض الحروف يكاد لا يدركه المستهلك) تكون مثقلة بانواع الاضافات المختلفة تعمل على ترويجها فى الأسواق بأثمان بخسة فتباع بعض الأنواع من هذا الصنف بسعر ٤٥ قرشاً للقنطار الواحد أو أقل ومن الغريب أنها تكون مبصومة برقم ٧٢ ٪ الذى يدل على نقاوتها وجودتها بدرجة عظيمة .

وعلى ذلك تؤدى المنافسة الداخلية فى الغالب إلى التفنن فى الغش وانحطاط صناعة الصابون من الوجهة الفنية بدلا من اتباع طرق المنافسة المشروعة والمسابقة إلى تحسين الأنواع من الوجهة الفنية واختيار أجود أنواع الخامات وتحسين الشكل والتعبئة .

فيتضح من ذلك أن أمام المصابن المصرية صعوبات جمة يجب التغلب عليها حتى تصل بصناعة الصابون بمصر إلى المستوى الذى تريده من رفع شأن الصناعة ووضعها على أساس متين من جميع الوجوه الصناعية والتجارية وهذا يحتاج بلا شك إلى وقت ليس بالقصير مع المثابرة والاجتهاد والأمانة فى العمل .

٧ — محاربة غش الصابون

اتقاء للغش والمنافسة غير المشروعة تبذل الحكومات مجهودات كبيرة ومختلفة لمنع أصحاب المصانع من إضافة المواد الرديئة أو الغريبة لغش الصابون رغبة فى الحصول على كسب وافر من انتاج صابون بنفقات قليلة . ولذا تسن الحكومات قوانين لمنع هذا الغش مع تشديد الرقابة على مصانع الصابون .

ونرى إزاء هذه الحالة أن الوقت قد حان لوضع حد للحالة السيئة التى وصلت اليها صناعة الصابون بمصر والتى اضرت بسمعتها ضرراً بليغاً فى الداخل والخارج وزعزعت ثقة المستهلكين لدرجة كبيرة .

وفى اعتقادنا أن إنشاء نظام العلامات الأهلية فى مصر هو من أجدى الوسائل لخلق هذه الثقة فى نفس المستهلك . وهو متبع الآن فى معظم البلدان الراقية فى هولندا والدانمرك ثم فى ايطاليا وانجلترا وأسبانيا وغيرها . والغرض الذى يرمى اليه هذا النظام ، الدلالة على جودة بعض المنتجات المصدرة للخارج ونقاوتها مثل الزبد والجبن والأرز والمحافظة على سمعتها .

وبلغت حركة الوارد والصادر من الصابون فى السنتين الأخيرتين كالآتى :—

الوارد من الصابون فى سنتى :

الاصنـــاف	١٩٣٢		١٩٣٣	
	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية
صابون تزين وطبى	٢٠ر٤٣٨	—	١٥ر٩٠٨	٢٥٧ر٦٩٨
صابون حلاقة وورق ومسحوق وسائل	٤ر٧١٦	—	٥ر١٥٦	٣٦ر٩٢٧
صابون عادى رخو	٢ر٢٦٩	١٦٤ر٤٢٤	١٠٧ر٤٧٢	١٩٨ر٠٢٦
صابون عادى صلب (جامد)	١٥٠ر٣٤٥	٤ر٥٧٤ر٣٤٠	٢ر٥١٦	٣ر٨٦١ر٠٦٠
مساحيق أو سوائل للغسيل	٣ر٥٦٩	١٠٥ر٨٨٨	٣ر٥٧٥	١١٦ر٥٩٢
	١٨١ر٣٣٧	٤ر٨٤٤ر٦٥٢	١٣٤ر٦٢٧	٤ر٤٧٠ر٣٠٢

أما ما صدرته المصانع المصرية فكان من الصابون العادى كالآتى : —

٣٣٧١٨ كيلو جراما بمبلغ ٩٤١ جنيها فى سنة ١٩٣٢

و٢٠٠١٩ « « « ٤٥٤ « « سنة ١٩٣٣

٩ ـ المحاجر والمناجم المصرية (١)

وما يتصل بها من الصناعات

أولاً — نبذة تاريخية عن طبقات أرض القطر المصرى :

تنقسم مواقع المعادن المصرية إلى ثلاثة أقسام :

١ — القسم السابق لعصر التفحم المعرف بنشاط البراكين والتقلبات الأرضية .

٢ — القسم السابق للعصر الثلاثى المتوسط الذى يتكون من طبقات راسبة غير متغيرة .

٣ — قسم العصر الثلاثى المتوسط والعصر الذى يليه وهما المعروفان بما حدث فى خلالهما من تكسيرات الأرض وتجعدها وبيان ذلك كالآتى : —

(١) مستخرج من تقريرى حضرة صاحب العزة وزير المالية عن صناعة التعدين والبترول في مصر سنة ١٩٢٤ ومصلحه المناجم والمحاجر سنة ١٩٢٤ ثم الاحصاءات السنوية العامة .

١ — المساحة المغطاة بالمواد التى تكونت قبل عصر التفحم وهى التلال الواقعة على سواحل البحر الاحمر ابتداء من خط العرض ٢٩ شمالا وجنوبا الى السودان .

وأهم المواد التى تكونت فى هذا العصر هى :-

ا - الصخور البلورية الأصلية (Gneiss)

ب - الأحجار المصفحة (Schists) وهى عبارة عن سلسلة طبقات راسبة وبقايا مواد أنتجتها البراكين ومقذوفات سائلة (مما يرجع تاريخه الى العصور الأولى لتكوين الأرض) اختلطت بها كميات عظيمة من أحجار الجرانيت والأحجار الملتهبة ونتج من اختلاطها ومن سير الأرض وتحركها تقلبات واحتكاكات بعيدة الغور .

وتوجد المعادن عادة عند نقط اتصال الأحجار المصفحة بأحجار الجرانيت ويتولد الذهب والنحاس والزمرد من احتكاك هذه المواد بعضها ببعض وتتكون الأحجار الكريمة المتنوعة بين الصخور الملتهبة البركانية .

أما النيكل الخام والزبرجد (Peridots) فيوجدان فى الصخور الزبرجدية (Peridotite) ويرجع تكوينهما الى عصر التقلبات الحديثة بجهات البحر الأحمر .

٢ — عقب عصر التفحم ولا سيما إبان العصر الطباشيرى والعصر القديم (Eocene) صعد البحر من الجهة الشمالية بسبب انخفاض سطح الأرض التدريجية وطغا على القسم الأكبر من القطر المصرى .

واشتهر هذا العصر بعودة ظهور الطفلة والأحجار الرملية التى تتولد فى المياه القريبة الغور وبارتفاع الأرض مصحوبا بثورات بركانية .

وتكون الحجر الأسود أو البزالط (Basalt) بجهة أبى زعبل والصوان الأحمر (Red Quartz) بالجبل الأحمر بالقرب من القاهرة حوالى الجزء الأخير من هذا العصر .

وتختلف حالات هذا العصر اختلافاً كلياً عن حالات العصر السابق لعصر التفحم . والمسطح الذى تغطيه صخور العصر السابق للعصر الثلاثى المتوسط (Pre-Miocene) يكون النجد الممتد من تلال البحر الأحمر الى الصحراء الكبرى .

ولا مشاحة بأن قلة حدوث التقلبات والتجعدات الأرضية بهذه المنطقة مضاد لظاهرة تولد المعادن الطبيعية (Mineralization Phenomenon) وتكوينها بكميات

ذات أهمية اقتصادية وعلى ذلك يرجع سبب وجود الجزء الأكبر من المعادن التى عثر عليها هناك الى رسوب المواد المكوّنة لها .

والأحجار الجيرية التى يرجع تكوينها للعصر الطباشيرى والعصر القديم (Eocene) هى الآن المورد المهم لأحجار البناء فى القطر المصرى وكان قدماء المصريين يستعملون الأحجار الرملية المستخرجة من صحراء نوبيا فى بناء معابدهم . وتتعاقب الطفلة التى تغطى مناطق الفوسفات مع الحجر الجيرى الأبيض ويتكون من ذلك الأزوت المصرى . وتكونت موارد الفوسفات المهمة التى توجد ما بين الأحجار الطباشيرية الجيرية البيضاء وأحجار نوبيا الرملية من مواد بحرية من التى تولدت فى المياه القريبة الغور .

ويوجد معدن المنجنيز ومنجنيز الحديد الخام بشبه جزيرة سينا فى مسطح صغير من الأرض كثير التجعدات يرجع تكوينه الى عصر التفحم

وقد دلت الأبحاث الأخيرة على أن البترول يوجد فى الطبقات الفاصلة بين أحجار نوبيا الرملية وبين الأحجار الجيرية الطباشيرية المحتوية على مواد متحجرة لأن الرمال الرفيعة والطفلة المختلطة بها تساعد على حجز البترول .

٣ — يميز العصر الثلاثى المتوسط والعصر الذى يليه بانغمار الجزء الشمالى من القطر المصرى بالماء . وكان هذا الجزء يمتدّ جنوبا الى ما يعرف الآن بخليج السويس والقسم الشمالى من البحر الأحمر . ولم يعثر على شىء من المعادن بهذا المسطح الكبير ولكن ظهرت أخيراً موارد مهمة منها فى الجزء الضيق الواقع على ضفاف البحر الأحمر وكذا مقادير عظيمة من الأملاح والجبس التى يرجع تاريخ وجودها الى العصر الثلاثى المتوسط مما يدل على حدوث تبخر شديد ونشاط كيماوى عظيم المدى

ثم حدثت عقب تولد طبقات هذه المعادن تقلبات الأرض التى يرجع اليها سبب تكوين البحر الأحمر وخليج السويس وكذا مجارى أخرى متجمعة فى المنطقة المتاخمة للمنطقة المعروفة بمنطقة الهبوط العام .

ونشأت من هذه التقلبات الكبيرة التجعدات الأرضية التى تؤكد المباحث التى قام بعملها قسم الجيولوجيا بمصلحة المساحة أهميتها من الوجهة المعدنية لأن حجر الجرانيت والأحجار المصفحة الصلدة التى تكونت خلال العصر السابق لعصر التفحم اخترقت أثناء حدوثها طبقات الأرض الأخرى اللينة ونتج من ذلك حدوث تجاويف تجمع فيها البترول الذى ثبت الآن وجوده بكميات تجارية .

ويوجد البترول فى الأراضى الرفيعة والطفلة الكائنة بين الأحجار الرملية وأحجار العصر الطباشيرى الجيرية ومن هنا جاءت معظم موارد ساحات الغردقة الزيتية وهذا النوع من البترول شديد اللزوجة وذو ثقل نوعى كبير .

أما زيت شبه جزيرة جمسة الخفيف فيوجد وسط أحجار جيرية بلورية ذات مسام عند قاعدة المواد التى تكونت أثناء العصر الثلاثى المتوسط

+ ثانياً — نبذة تاريخية عن صناعة التعدين فى مصر

يرجع تاريخ البدء بالبحث عن الذهب والأحجار الكريمة واستخراجها الى عهد قديم وقد عثر على نقوش مدوناً بها ذلك منذ العصور الأولى للتاريخ منها ورقة بردى محفوظة بمتحف تورينو بايطاليا وتعتبر الأولى من نوعها لأنه قد ذكر بها طريقة استعمال الخرط لبيان مواقع مناجم الذهب المصرية .

واهتم قدماء المصريين أثناء حكم أسر عديدة باستغلال مناجم الذهب بين آن وآخر وظل هذا دأبهم آلافا من السنين وحذا حذوهم ملوك البطالسة ثم اقتفى أثر هؤلاء العرب بعد دخولهم مصر حتى سنة ١٣٠٠ بعد الميلاد .

وحدث فراغ بعد هذا التاريخ خلال عدة قرون أهمل فى أثنائها أمر التعدين بمصر إهمالا تاماً وظل هذا شأنه إلى عهد ولاية ساكن الجنان محمد على باشا (١٨١١ — ١٨٤٨) .

ولما أعيد افتتاح مناجم الذهب القديمة (برودسيا) أخذ سيل المضاربات يتدفق واهتم القوم بلندن وباريس بالمناجم القديمة بأفريقا الغربية ومصر اهتماما كبيرا وجمعت رؤوس الأموال لمعاينتها وفحصها . ونتج عن هذا النشاط فى المضاربات أن أغلب المساحات غير المزروعة بمصر والسودان قسمت الى مناطق امتياز عظيمة امتدت من شبه جزيرة سينا الى الحبشة .

وسافرت على أثر ذلك بعثات عديدة لمعاينة المناجم القديمة واستثمارها إلا أنه حدث فجأة ما أضعف همة المضاربين على وجه عام وقلل من نشاطهم الكبير الذى أبدوه فى أول الأمر فامتنعوا عن ارسال رؤوس الأموال اللازمة ووقع من جراء ذلك الارتباك فى سير العمل لأن أكثر أصحاب الامتيازات فى مصر كانوا ممن لا تمكنهم ثرواتهم الخاصة تحمل مثل هذه الأزمات ولم يتيسر لهم بناء على ذلك

إتمام عمليات البحث الذى كانوا عازمين على القيام به فانقضت آجال الامتيازات التى كانوا حاصلين عليها بلا فائدة وتركوا العمل على الرغم من العثور على موارد غنية فى بعض المناطق تبشر بحسن مستقبلها .

ومما زاد الأمر صعوبة أن تكاليف النقل وتوريد المياه والعمال زادت كثيراً عما كان قد تقرر لها قبل العمل واتضح أن القدماء سبقوا باستخراج طبقات المناجم السطحية التى لاتتطلب بذل الجهود الكبيرة وأصبح من الضرورى للوصول الى أرض التعدين الأصلية القيام بأعمال جسيمة تحضيريه تحتاج الى مبالغ جسيمة .

وقد اتضح للحكومة منذ زمن أن نظام منح الامتيازات وحقوق التعدين فى مناطق كبيرة الذى كان متبعاً فى الماضى لم يأت بالفائدة المقصودة لصناعة التعدين وعلى ذلك تقرر استبداله بالنظام الحالى الذى يخول الطالب حق البحث عن المعادن فقط ضمن حدود مناطق معينة وعند ما يعثر على المعدن المطلوب تؤجر له مسطحات معينة للقيام بعمليات التعدين فيها بشروط خاصة .

وجاءت بعد هذه الحوادث فترة ساد فيها السكون وانتهت فى أثنائها آجال ماتبقى من الامتيازات القديمة وتمكنت الحكومة من ادخال النظام الجديد وعمل عقود الايجار طبقاً للطريقة الحالية تدريجاً وتمكن الجمهور من مراقبة الحالة من جديد بعد أن تبين له أن أعمال التعدين بمصر جديرة بالاهتمام .

وتنحصر هذه الصناعة كلها تقريبا بين أيدى المصريين وهى تختلف من هذه الوجهة عن صناعة التعدين التى احتكرها الأجانب بأكملها تقريباً . والطرق المستعملة الآن فى قطع الأحجار ، ما عدا القليل منها ، فطرية أولية لم تجارى سنن التقدم الحديثة فى سيرها ولذا يشاهد بأن الميل الغالب عند العمل هو البدء أولا بقطع الأحجار الرخوة المنحطة النوع لسهولة قطعها وترك الأحجار الجيدة الصلبة لما يتطلبه استخراجها من المشاق ولكن فى السنين القليلة الماضية أدخلت بعض الاصلاحات تدريجاً وينتظر الحصول على نتائج حسنة فى المستقبل لما يبذل من وسائل الترغيب لاستعمال الطرق الحديثة الاقتصادية .

وكانت ادارة المحاجر حتى سنة ١٩١٠ مقسمة بين عدة مصالح أميرية من التى تحتاج الى الأحجار لأعمالها الخصوصية ولم يكن يهم هذه المصالح من أمر المحاجر إلا الحصول على المقادير اللازمة لها من الحجر وبعد ذلك تترك المحاجر وشأنها وتصبح أهميتها ثانوية لديها . وفى المدة التى بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٢ توحدت ادارة

المحاجر فى القطر كله فى مصلحة المناجم والمحاجر ويقع أهم هذه المحاجر على الجانب الشرقى من النيل وأحسنها موجود بناحية جرف الدير والجبل الأبيض بمديرية المنيا وبجبل أبو فوده والجبل الغربى بمديرية أسيوط وبجبل الأحايوه بمديرية جرجا .

وتمتد منطقة محاجر الوجه القبلى من مديرية الجيزة الى حدود السودان ولكن الى الآن لم تصرح الحكومة بمحاجر جنوب الشلال لأنها أباحت استخراج الأحجار مجانا هناك ليسهل على الأهالى بناء منازلهم التى خربتها مياه الخزان بعد تعليته .

نوع المحاجر والجهات الكائنة بها

نوع الحجر	الجهـــــــة	الغرض الذى تستعمل فيه الأحجار
الحجر الجيرى	المكس ، السويس ، القاهرة ، الوجه القبلى .	للمبانى ولحريق الجير ولعمل الاسمنت
الحجر الرملى	الوجه القبلى (جنوب الاقصر) الجبل الاحمر ، القاهرة	للمبانى وحجر الطواحين ولمكادام الشوارع .
حجر الجرانيت	أسوان	لعمل الترابيع لرصف الشوارع وللزخرفة
حجر البزالط الاسود	أبو زعبل	لمكادام الشوارع ولعمل الترابيع لرصفها وللزلط اللازم للسكك الحديدية .
الجبس	الصحر الشرقية ما بين القاهرة وبنى سويف ، الفيوم ، بحيرة المنزلة ، مريوط ، البلاح	المصيص .
الكوارتز (Quartz)	أسوان	أصناف الفواخير .
الزلط والرمل	العباسية وجهات أخرى	متنوعات .
الطفلة	مديريتى الجيزة وأسوان	الطوب الاحمر والفخار والمواسير الفخار .

وتسهيلا لأعمال الادارة ولتطبيق القوانين الخاصة بالمحاجر الكائنة بجهات القطر المختلفة قسمت المحاجر الى أربعة مراكز مهمة وهى — الوجه القبلى — الوجه البحرى — المكس .

ثالثاً — وسنتكلم فيما يلى عن أهم ما يستخرج من هذه المحاجر : —

١ — الرخام

الرخام المصرى على أنواع مختلفة موجودة فى مناطق متعددة وهى :—

ا — يوجد الرخام الأبيض الناصع فى (وادى مبا) بالصحراء شرق ادفو وإنما هناك صعوبات كثيرة فى نقله لعدم وجود خطوط حديدية قريبة من هذه المحاجر . وكذا يوجد هذا النوع من الرخام بشبه جزيرة سينا شمال الطور على بعد عشرين كيلو متر من شاطىء البحر الأحمر . ويصلح هذا الرخام لصنع درج السلم (السلالم) .

ب — وهناك أنواع أخرى من الرخام الأبيض وفيه بقع صفراء وزرقاء وهو معروف باجران الفول ومتى تم صقله صار على غاية من الجمال . أما الرخام الأبيض المائل إلى الصفار وفيه بقع رمادية فموجود بالجيزة بالقرب من الأهرام .

جـ — والرخام الأصفر الباهت ذو البقع الزرقاء موجود بجبل (موطمير) بالقرب من أسيوط .

د — والرخام الرمادى موجود فى ممر أورف بالقرب من سواحل البحر الأحمر

هـ — والرخام المموج أزرق ورمادى موجود بجبل الرخام بشمال شرقى ادفو بينما الرخام المموج أزرق ورمادى فانه موجود بجبل الرخام فى الجهة الشرقية من ادفو

أما الرخام المعروف بالمرمر (Alabastre) الذى يستعمل فى الزخرفة وكان يستعمله القدماء فى صنع الأوانى وخلافها . وهو يتكون تدريجاً فى فجوات بجوف الأرض بالرسوب من مياه مذاب بها كربونات الكلسيوم فموجود فى الصحراء جنوب شرقى بنى سويف وشرق أسيوط . وقد اقتلع بعضه شرقى تل العمارنة . ويوجد شرق حلوان مرمر أصفر اللون باهته .

وبما أن هذه الصناعة لم تصل بعد الدرجة الكافية للاعتماد على ماتنتجه المحاجر المصرية من هذه الأصناف لذا فانها تستورد كل ماتحتاج اليه من الخارج : —

فتستورد مصر أكثر الرخام من محاجر (كرارة) بايطاليا ذات الألوان المختلفة . وهى تستخدم فى إقامة درج السلم والأعمدة . بينما الرخام المستورد من فرنسا فانه يخصص للتحف الفنية وهو من نوع الرخام المموج المجزع ويستعمل فى واجهات المنازل وكذا رخام بلجيكا الرمادى . ثم يستورد القطر أصناف أخرى من اليونان وتريستا .

واستورد القطر من أصناف الرخام والمرمر المصقول بمبلغ ١٣ر٢٤٥ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٨ر٣٦٧ فى سنة ١٩٣٣ ثم استورد من التماثيل والدمى الرخام أو المرمر بمبلغ ١ر٦٩١ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ١ر٣٣٢ فى سنة ١٩٣٣ (نقلا عن الملخص الشهرى للتجارة الخارجية — ديسمبر سنة ١٩٣٣)

٢ — الجرانيت

يوجد بمنطقة أسوان كميات وافرة من الجرانيت . ولقد كان لصناعة الجرانيت أهمية عظيمة خصوصاً فى عهد الفراعنة لصنع التماثيل وعواميد الهياكل وغيرها ولكن اندثرت أهمية هذه الصناعة على مر الدهور واختفت أو كادت حتى وصلت الى ماهى عليه الآن . وأخيراً قامت نهضة حديثة لاحياء هذه الصناعة كما انبعثت روح جديدة فى القطر للأخذ بيد الصناعات والاعتماد عليها فى إنماء ثروتها . ولذا عنيت مصلحة التجارة والصناعة بأمرها ثم قامت مراقبة التعليم الفنى بوزارة المعارف بتأسيس قسم خاص لتعليم صناعة الجرانيت الميكانيكى بمدرسة أسوان الصناعية .

وتحتوى محاجر الجرانيت بأسوان على أجود الأصناف ذات الألوان المختلفة ونظراً لصعوبة وسائل النقل وتعذرها وارتفاع نفقاتها فانه لا يستخرج من هذه المحاجر كميات تذكر . والمصالح الحكومية تستهلك وحدها كل ما يستخرج من هذه المحاجر لبناء القناطر وقواعد الكبارى ورصف الطرق وما يلزم لمصلحة الموانىء والفنارات . والحكومة وحدها هى التى تستطيع تحمل نفقات إنتاج هذه المحاجر تشجيعاً لهذه الصناعة ورغبة فى توجيه نظر الأفراد الى العناية بها والتضامن معها فى رفع شأنها .

ولذا فقد استورد القطر كميات من الجرانيت البلجيكى والايطالى والسويدى كما يأتى : —

١٩٢٧ مقدار ٢٣٣٦٦٧ كيلو جراماً بمبلغ ٩٣٢١ جنيهاً مصرياً
١٩٢٨ « ٤١٣٦١٥ « « « ١٠٧٥١ « «

وأهم الشركات التى تستغل محاجر الجرانيت المصرية هى : —

فيشيا وشركاه — ساسو براكالى — جيوفانى سانسيجليو — سيفالى وهو يستغل محاجر البازلت (وهى أهم أحجار الرصف فى الشوارع) ثم تليها بأبى زعبل بالقرب من القاهرة .

وتمنح الحكومة المصرية هذه الشركات رخصاً لاستغلال هذه المحاجر لمدد قصيرة وجاء فى تقرير بنك مصر (١٩٢٩/٢/٢٨) الخاص بانشاء الصناعات الأهلية عن الرخام ما يأتى : —

« الجرانيت ثروة مهملة بين ينابيع الثروة القومية المصرية فان منطقة الجرانيت الواقعة فى مديرية أسوان لا يكاد يكون لها مثيل فى تكوين الطبقات الجيولوجية فى أية جهة أخرى من جهات العالم . ومن هذه المنطقة استخرج المصريون قديماً القطع الضخمة لصنع التماثيل الهائلة والمسلات الشاهقة . ولبناء المعابد والاهرامات ولنحت مقامات العبادة ومثاوى المعبودات ومقابر الفراعنة . ومن هذه المطقة استخرجت الأحجار للأشغال العمومية العظمى كبناء الخزانات فى أسوان وأسنا وأسيوط ونجع حمادى ولكن الوسائط المستخدمة فى هذا الاستخراج وسائط يدية يعمل فيها كثير من النحاتين الايطاليين يعاونهم بعض المصريين الذين تدربوا فى قسم الجرانيت الميكانيكى بمدرسة أسوان الصناعية »

٣ — الجبس

محاجر ومصانع الجبس والأنهيدريت

بجبل أبى صويرة (حمام فرعون)

يرجع التفكير فى استغلال الجبس على شواطىء خليج السويس إلى عام ١٩٢٨ عند ما طلبت شركة جباسات البلاح تجديد عقدها لاستغلال منطقة الجبس قرب بلدة البلاح على قناة السويس بين بورسعيد والاسماعيلية ، فطلبت الشركة أن تعفى من دفع إتاوات أو على الأقل تتمتع باتاوة مخفضة على الجبس الذى تصدره للخارج

فروعى إذ ذاك أن كميات الجبس الجيد بمنطقة البلاح محدودة ، وأن مصلحة القطر المصرى تقضى بعدم التشجيع على تصديره للخارج . فوجهت مصلحة المناجم نظر الشركة الى وجود رواسب سميكة على شواطىء البحر الأحمر وخليج السويس وعرضت عليها استغلال بعضها على أن تراعى تخفيف الاتاوة عما يصدر من هذه المناطق ، وكان القصد من ذلك التشجيع على استغلال مناطق جديدة من الجبس والأنهيدريت ممتدة على مقربة من هذه الشواطىء فى نقط عديدة . ولأن التصدير للخارج معناه التصدير الى الشرق الأقصى ، وعلى الأخص الى اليابان ، نظراً لوجود موارد للجبس قريبة من الأسواق الأوروبية فليست لها حاجة بالجبس المصرى ولعدم وجود مثل هذه الموارد فى اليابان مع وجود قناة السويس حائلا دون تصدير الجبس من قبرص الى اليابان ، كان هذا الحل المقترح فى صالح الحكومة والشركة وصالح الصناعة على العموم . وفعلا قام مدير الشركة المذكورة بانشاء شركة جديدة ، وبدأت فى استغلال منطقة من الجبس بجبل أبى صويرة قرب حمام فرعون .

وتمتاز هذه المنطقة عن بعض مناطق الجبس الأخرى بما يأتى :

(أولا) امتداد الرواسب الجبسية على مدى واسع .

(ثانياً) سمك طبقات الجبس الذى يبلغ عشرات الأمتار .

(ثالثاً) اختلاف الأنواع ووجود الجبس والأنهيدريت ولكل منهما استعمال خاص .

(رابعاً) وجود المياه العذبة التى تصلح لشرب العمال واستعمالات الصناعة المختلفة .

(خامساً) وجود المحاجر على مقربة من البحر ووجود ميناء طبيعى بعمق كاف يسمح برسو بواخر كبيرة .

وتستغل شركة مور هذه المنطقة وهى شركة توصية رأس مالها ١٥ ألف جنيه أغراضها استخراج وصناعة وتجارة الجبس بأنواعها . وقد أسسها : بول مور بالاشتراك مع بونيتو وشامبيون وكساب وكارلو جسبارينى والدكتور ملارتز وليبراندى وصيام محمد .

والمساحة التى تستغلها الشركة هى ٣٧٠٠ فدان ملحق بها مساحة أخرى مساوية بصفة حماية تستغل بعد انتهاء المواد من المساحة الأصلية لمدة ٢٠ سنة من أول

أكتوبر سنة ١٩٣٣ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتتجدد لعشر سنين أخرى بنفس الشروط إذا طلبت الشركة ، وكانت قائمة بجميع تعهداتها .

وإيجار المنطقة خمسون جنيهاً مصرياً فى العام تزاد بعد عشر سنين حسبما يتراءى للحكومة ، على ألا تكون الزيادة أكثر من ٥٠ فى المائة من الايجار السابق وهكذا كل عشر سنوات . وتدفع الشركة ٢٠ مليما عن كل طن من الجبس المباع بالقطر المصرى ، وللحكومة حق تعديل الاتاوة المقدرة كل عشر سنوات بشرط ألا تتجاوز الزيادة ٥٠ فى المائة من قيمة الاتاوة السابقة .

أما عن الجبس المصدر للخارج فتحصل الحكومة ٥ فى المائة من ثمن البيع تسليم ميناء الشحن ، وللحكومة حق تعديل الاتاوة كل خمس سنوات بشرط ألا تزيدها أكثر من ٥٠ فى المائة من قيمتها السابقة .

وقامت الشركة بفتح المحاجر وأقامت معملا لصنع وطحن الجبس ، إنتاجه اليومى ٥٠ طناً وتطلب هذا موتوراً قوة ٥٠ حصاناً وكسارات ومطاحن وأفراناً وخزانات للمياه ومرشحاً عدا المبانى اللازمة للورش والمخازن والعمال . كذلك خط ديكوفيل طوله ٦ كيلومترات يوصل بين مصانع الشركة والمرفأ . وتدفع الشركة عن هذا الخط إيجاراً قدره ٢٢ جنيهاً و ٥٠٠ مليم فى العام . وقد استخرجت الشركة حتى نهاية ديسمبر عام ١٩٣٣ ، ٢٤٥٦ طناً تصدر منها للخارج ٢١٣٧ طناً . وتستخدم الشركة من الموظفين ثمانية منهم خمسة من الرعايا المصريين ، كما أنها تستخدم من العمال نحو خمسين فى المتوسط . ويقوم بالحراسة فيها عرب البدو .

عين حمام فرعون

تنبع على شاطىء البحر فى أسفل الركن الشمالى لسلسلة جبال حمام فرعون التى يبلغ ارتفاع قمتها نحو ٤٩٥ متراً أعلى من سطح البحر .

وقد قيست حرارة الماء عند خروجه من الأرض فوجدت ١٦٠ درجة بمقياس فارنهيت = ٧١ درجة بمقياس سنتيجراد . أما قوة النبع أى كمية ما ينبع منه فى وقت معين فلم تقدر بعد .

وقد حللت المياه فى عدة مناسبات فوجد أن بها فى المتوسط نحو ١٦٥٠٠ جزء من الأملاح المذابة لكل مليون جزء من ماء النبع ، وبتحليل هذه الأملاح اتضح أنها بالتقريب كما يأتى :

كلورور الصوديوم (ملح الطعام) . . . . . ٧٣ فى المائة
كبريتات الجير (جبس) . . . . . ٧ »
كبريتات المجنيزيا . . . . . ٢٠ »

ويؤم العرب المصابون بالروماتزم هـذه العين فيمضون بضعة أيام فى الكهف يستسقون ماء هذه العين فينالهم الشفاء . ولا شك أن هذه المياه بما تحتويه من أملاح ، وبفضل حرارتها الطبيعيـة تصلح جداً لاقامة مشروع للاستشفاء من أمراض الروماتزم والأمراض الجلدية ، كما أن المناظر الجبليـة والبحرية المحيطة بها مما يجعل أية مصحة تقام جذابة للمقيمين بها . ويفسرون وجود هذه العين على أساس انشقاق أو انفلاق طبقات الأرض فى هذه المنطقة على أثر حركات أرضية عنيفة حدثت فى عصور جيولوجية قديمة أدت إلى صعود هذه المياه الباطنية الساخنة إلى السطح .

ولما كانت الميـاه الباطنية الساخنة أقدر من الميـاه الباردة على إذابة الأملاح المعدنية المختلفة كانت مياه هذه العين ، شأن كل مياه العيون الحارة ، غنية بالأملاح التى تجعل لها صفة خاصة فى شفاء بعض الأمراض .

وستتخذ الاجراءات لفحص هـذه المياه فحصاً دقيقاً للوقوف على ما قد يكون لها من قيمة طبية .

٤ — الفوسفات

يرجع تاريخ اكتشاف الفوسفات فى مصر الى أواخر القرن التاسع عشر ففى سنة ١٨٩٧ وجـد المستر بارون طبقات فوسفات فى منطقة القرن قرب النيل عند قنا ، ثم فى الواحات الداخلة والخارجة ، وفى المناطق الأكثر أهمية الآن : وهى السباعية على النيل ، وسفاجا والقصير على البحر الأحمر .

ورغم انتشار هذا المعدن فى مساحات واسعة بالصحارى المصرية فان استغلاله اقتصر حتى الآن بحكم العوامل الاقتصادية المختلفة وبخاصة عامل القرب من طرق المواصلات على سفاجا والقصير والسباعية .

وقد بلغ مجموع ما استخرج من الفوسفات من المناجم المصرية جميعا حتى الآن نحو ٣٫٥ ملايين طن صدر منها للخارج نحو ٣٫١٠٠٫٠٠٠ طن حتى الآن .

والذى يسترعى النظر فى أمر الفوسفات المصرى أنه بينما كان يعتبر القطر المصرى

من بلاد إنتاج الفوسفات الهامة ، ورغم أن زراعتها تحتاج للأسمدة الفوسفاتية إلا أن كل هذه الأسمدة تستورد من الخارج . والسبب فى ذلك أنه حتى الآن ورغم ما بذل من الجهود لترويج استعمال السماد الفوسفاتى بطبيعته بعد طحنه طحناً دقيقا فان الزارع يتمسك باستعمال السوبرفوسفات دون غيره ، لأن الفوسفات الطبيعى غير قابل للذوبان ، ولذلك فانه يحول بواسطة حامض الكبريتيك الى السوبرفوسفات وهو سهل الذوبان فتظهر نتيجته فى إنماء الزرع سريعا .

ولما لم تكن هناك مصانع بالقطر المصرى لحامض الكبريتيك فنحن مضطرون إلى استيراد حاجاتنا من السوبرفوسفات من الخارج . فبينما يصدر معظم الفوسفات المصرى الى اليابان وبعضه الى إيطاليا فاننا نستورد من السوبرفوسفات من اليونان وبعض البلاد الأوربية الأخرى .

ولا سبيل للخروج من هذه الحالة له إلا باقامة مصانع لحامض الكبريتيك بالقطر المصرى وهذا لايحل هذه المسألة فحسب ، بل ويكون له أحسن الأثر فى إحياء كثير من الصناعات الأخرى مع ملاحظة أن عملية تكرير البترول تحتاج لمقدار كبير من هذا الحامض .

لذلك فانا نترقب نجاح المجهود الذى يبذل الآن باقامة مصنع لحامض الكبريتيك فى السويس . وقد يكون فى إقامة هذا المصنع إحياء لبعض المناجم المصرية الأخرى لاستخراج بعض المواد الأولية التى يصنع منها ذلك الحامض . ومما يسترعى النظر فى أمر الفوسفات فى مصر النشاط الذى تولى المناجم المصرية فى السنين الأخيرة حتى بلغ مجموع المستخرج منها عام ١٩٣٣ نحو ٤٤٠٦٣٢ طنا وهى أكبر كمية استخرجت فى عام واحد .

وأهم البلاد التى يصدر اليها الفوسفات هى اليابان وإيطاليا والهند وفرنسا وحديثا البلجيك إذ كان ما استوردته اليابان وحدها من الفوسفات المصرى لعام ١٩٣٣ هو ٢٨٥٫٠٦٤ طنا متريا وإيطاليا ٦١٫٦٦٨ والبلجيك ٥٥٫٨٤٢ من مجموع المصدر البالغ نحو ٤٧٧٫٠٠٠ طن مترى .

ويباع الفوسفات الخام للطن الواحد بنحو ٧٠ قرشا

والفوسفات المطحون » » ٢٣٠ قرشا

والفوسفات المشغول » » ٣٥٠ قرشا

أما الشركات التى تستغل مناجم الفوسفات المصرية فهى :—

١ — شركة الفوسفات المصرية لاستغلال مناجم أم الحويطات بسفاجا

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٩١٠ برأس مال ١٢٠,٠٠٠ جنيه انجليزى وقسمت أسهمها الى ١٠٠,٠٠٠ سهم تعطى أرباحا ٦٪ بسعر جنيه انجليزى واحد للسهم ثم ١٠٠,٠٠٠ سهم عادى بسعر ٤ شلن للسهم الواحد .

وغير مصرح للافراد بالمساهمة فى هذه الشركة ، وذلك حسب القانون الانجليزى للشركات سنة ١٩٠٨ الذى سجلت الشركة بمقتضاه فى سنة ١٩١١ .

وقد أعطيت جميع الأسهم العادية للمستر اندرو كروكستون تعويضاً لما أنفقه على البحث والاستكتشاف وتأليف الشركة فى بادىء الأمر . ومنحت هذه الشركة عقود للاستغلال يبلغ مجموع مساحتها نحو ٨١٢ فداناً تتبعها مناطق حماية مساحتها ١٨٨٧ فداناً . وكذلك رخص للبحث عن مساحات مجموعها ١٢٨٠ فداناً كل ذلك فى المنطقة المعروفة بأم الحويطات على بعد ٢٥ كيلو مترا تقريباً من سفاجا .

أما منطقة سفاجا نفسها حيث تقيم الشركة مكاتبها ومخازنها ومطاحنها وجهازات الشحن فى الميناء فقد أجرت الشركة نحو ١٦٨ فداناً حول الميناء التى تعتبر من من أحسن الموانىء الطبيعية على شواطىء البحر الأحمر نظراً لعمق مائها وحمايتها حماية طبيعية بجزيرة سفاجا الواقعة فى مدخلها الشرقى . ويبلغ مجموع ماتدفعه الشركة إيجاراً عن هذه الأراضى ورسوماً عن الرخص ١٢٠٢ جنيه مصرى فى العام .

أما الاتاوة عن المستخرج من الفوسفات فتبلغ فى المتوسط نحو ٥٠٠ جنيه مصرى فى كل عام ، وهى فى الواقع إتاوة صغيرة نظراً لأن هذه الشركة حصلت على أغلب عقودها فى أول عهد فتح المناجم المصرية حيث كانت الحكومة تقرر إتاوات صغيرة تشجيعاً للأقدام على تشغيل المناجم المصرية .

أما منشآت الشركة فيمكن تقسيمها الى قسمين :

(أولا) القسم الواقع عند ميناء سفاجا نفسها وهذا عدا المكاتب والورش ومساكن الموظفين تتضمن :

١ — مستودعات لتخزين الفوسفات عند نهاية الخط الحديدى الموصل للمناجم

٢ — جهاز لشحن المراكب عبارة عن خط سلك هوائى يرفع العربات المحملة بالفوسفات الى برج فى أعلى الأسكلة وبذلك يمكنها التفريغ مباشرة فى عابر المراكب الكبيرة التى يسمح لها عمق مياه الميناء بالرسو على الأسكلة مباشرة .

٣ — مطاحن بمجموع انتاجها نحو ١٨٠ طناً يومياً وذلك لطحن الفوسفات وصناعة السماد المعروف باسم (Ephos Basic Phosphate) باضافة مادة يقال أنها راديمية (Rabioactive) يستوردونها من أسبانيا . ولهذا النوع سوق رائجة فى الهند وسيلان وجنوب أفريقا .

أما الخط الحديدى الموصل من الميناء الى مناجم أم الحويطات فطوله حوالى ٢٨ كيلو متراً تمر فى طريقها فوق كبار عديدة تفاديا لأضرار السيول بعد الأمطار الشديدة ، ثم تخترق التلال القريبة من المناجم نفسها فى نفق طوله ٨٠ متراً .

(ثانياً) مناجم أم الحويطات — وهذه ، شأن أغلب المناجم ، عبارة عن نفق تتوغل فى باطن الأرض فى الطبقة الفوسفاتية المراد استغلالها ، وهى مجهزة بالآلات الخاصة بثقب الثقوب لضرب الألغام وبسكك ديكوفيلات لنقل الفوسفات للخارج ثم بجهاز خاص بفرز المعدن قبل شحنه وما يتبع كل ذلك من مولدات للقوى والنور

وتقدر أرباح هذه الشركة من أول نشأتها حتى آخر دبسمبر سنة ١٩٣٢ بنحو ٣١٨ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وخسائرها بنحو ٢٤٦ر٠٠٠ جنيه مصرى فيكون صافى أرباحها نحو ٧٢ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ولا بد أن تكون أرباحها فى عام ١٩٣٣ كبيرة بالنسبة لكمية الفوسفات التى باعتها . وبلغ ما دفعته هذه الشركة حتى سنة ١٩٣٢ لمصلحة المناجم كايجار وإتاوة نحو ٤٠ر٠٠٠ جنيه مصرى .

ب — الشركة المصرية لتجارة الفوسفات بالقصير

تأسست هذه الشركة عام ١٩١٢ برأس مال ٦٠٠٠٠ جنيه مصرى مقسم إلى ١٥ ألف سهم قيمتها الأسمية أربعة جنيهات لكل سهم ، وكان لبنك روما ربع هذه الأسهم .

وفى سنة ١٩١٩ زيد رأس المال الى ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ثم انتقلت بعد ذلك بعض حقوق الشركة إلى الحكومة الايطالية التى أصبح لها الرأى الأعلى فى إدارة هذه الشركة التى تشرف عليها بمندوب لها فى إدارتها . والذى دعا الحكومة الايطالية الى ذلك رغبتها فى ضمان حصول إيطاليا على حاجتها من الفوسفات . ولا شك أنه كان لتدخل الحكومة الايطالية شأنه فى رواج أعمال شركة فوسفات القصير التى تتمتع الآن ، رغم رسوم قناة السويس وبفضل ما تناله منتجاتها من

حماية فى إيطاليا نفسها بتصدير كميات كبيرة من الفوسفات إليها

فاذا أضيف إلى ذلك مرونة هذه الشركة فى معاملاتها لعملائها فى اليابان فانها قد استفادت فائدة عظيمة من حالة الرواج التى ذكرناها حتى بلغ ما استخرجته وحدها عام ١٩٣٢ نحو ٣٣٧٩٠٠ طن . وبلغت أرباح الشركة منذ تأسيسها حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ نحو ٢٣٣٠٠٠ جنيه مصرى وخسارتها نحو ١٤١٠٠٠ جنيه مصرى فيكو صافى أرباحها ١٩٢٠٠٠ جنيه مصرى .

وبلغ مادفعته الشركة حتى سنة ١٩٣٢ كايجار وإتاوة نحو ٣٦٠٠٠ جنيه مصرى

أما مجهودات الشركة فتمثل فى منشآتها الآتية :

(أولا) يوجد فى القصير مركز الشركة وورشها ومطاحنها وجهاز الشحن ، وكل ذلك لايختلف كثيراً عما شاهدناه فى سفاجا .

(ثانياً) فى السكة الحديدية الموصلة من القصير إلى مناجم جبل ضوى والحمادات والخط الكهربائى ذى الضغط العالى الذى يوصل القوى الكهربائية من مركز التوليد فى القصير الى المناجم التى تبعد عنها نحو ٣٥ كيلو متراً .

(ثالثاً) فى المناجم نفسها حيث معدات التكسير والنقل من داخل المناجم والفرز والشحن .

ج — مناجم الفوسفات بالسباعية قرب اسنا بوادى النيل

بدأ استغلال هذه المنطقة فى سنة ١٩١٠ واستمر استخراج الفوسفات منها حتى سنة ١٩١٨ إذ بلغت كمية المستخرج نحو ١٦٦٫٠٠٠ طن شحن منها حتى الآن نحو ٢١٫٠٠٠ طن معظمها بواسطة شركة القصير التى حصلت على جميع حقوق عقود منطقة السباعية فى سنة ١٩١٣ وفى سنة ١٩٢٥ تركت شركة القصير منطقة السباعية بعد أن كانت قد شونت نحو مائة ألف طن قرب محطة السباعية آلت للحكومة بحكم شروط عقود الاستغلال .

وفى عام ١٩٣٠ تقدمت شركة جباسات البلاح طالبة شراء هذا الفوسفات المشون وتم الاتفاق على بيعه على أساس ٢٠ قرشا صاغا للطن الواحد على أن تنقله بكميات معينة كل عام . وكان غرضها من ذلك القيام بصنع نوع جديد من السماد الفوسفاتى يسمى الثيوفوسفات قوامه الجبس والفوسفات والكبريت .

وبعد أن نقلت ١٥٠٠ طن دفعت عنها ٤٠٠ جنيه مصرى لم تجد من الاقبال على سمادها ما يشجعها على الاستمرار فتنازلت عن العقد .

وأخيرا ، وقد اتفق الخواجه ددلر مع الشركة على أن يأخذ منها حق صناعة الثيوفوسفات ، تقدم لاعادة إحياء هذه الصناعة وطلب أن يمنح عقدا يماثل العقد الذى سبق أن أعطى لشركة البلاح وهو قيد البحث الآن .

د — الفوسفات المستخرج والمصدر فى سنوات مختلفة

السنة	سفاجا		القصير		الساعية		المجموع	
	المستخرج	المصدر	المستخرج	المصدر	المستخرج	المصدر	المستخرج	المصدر
١٩١١	٥٥٨٨	—	—	—	—	—	٥٥٨٨	—
١٩١٢	٦٠٩٣٥	٤٩٦٧٦	٢٣٧	—	٩٧٤٦	—	٧٠٩١٨	٤٩٦٧٦
١٩١٦	٤٤٠٢١	١٦٦٧٩	٢٨٠٩٧	—	٥٢٨٩٠	٦٦٩٥	١٢٥٠٠٨	٢٣٣٧٤
١٩٢٠	٦٤٦٧٧	٥٢٨٧٧	٥١١٥٦	٩٤٠٦٠	—	—	١١٨٥٣٣	١٤٦٩٣٧
١٩٢٤	٢٣٣٣٧	٢٣٢٥٨	٦٤٩٠٠	٤٨٥٠٦	—	٣٣٧٠	٨٨٢٣٧	٧٥١٣٤
١٩٢٨	٦٤١٦٣	٣٩٠١٤	١٣٦٤٠٠	١٣٠٠٤١	—	—	٢٠٠٥٦٣	١٦٩٠٥٥
١٩٣٢	٥٨٨٣٠	٩٣١٥١	٢٩٠٩٥٠	٣٢٧٨٤٩	—	—	٣٤٩٧٨٠	٤٢١٠٠٠
١٩٣٣	١٠٢٧٣٢	١٠٦٢١٨	٣٣٧٩٠٠	٣٧٠٧٨٥	—	—	٤٤٠٦٣٢	٤٧٧٠٠٣

٥ — المنجنيز

اكتشف المستر بارون (أحد مفتشى القسم الجيولوجى بمصلحة المساحة) عام ١٨٩٨ معدن المنجنيز بمنطقة جبال أم بجمة بأواسط شبه جزيرة سيناء . وفى عام ١٩١١ حصل المستر هنرى بلاتنر من مولى اسكندرية على عقود استغلال هذا المعدن لمدة ثلاثين سنة تتجدد عشر سنين أخرى أى تنتهى عام ١٩٥١ .

ثم نقل المستر بلاتنر حقوق هذه العقود إلى إحدى شركات التعدين ، ومنها إلى الشركة الحالية عام ١٩١٣ وكانت وقتئذ لأحد البيوت الألمانية التجارية حصة فى رأس مالها . فلما نشبت الحرب العالمية صودرت حصة الألمان وتولت الحكومة المصرية الاشراف على أعمال الشركة ، وفى عام ١٩١٧ دفعت الحكومة ٥٠ ألف جنيه مصرى مقابل حصولها على أسهم ممتازة فى رأس مال الشركة ، وعينت لها مندوباً فى مجلس إدارتها ، وبقى هذا المندوب إلى أن باعت الحكومة أسهمها إلى المستر كامبل عام ١٩٢٣ . وفى سنة ١٩٢٠ انتقلت العقود إلى المستر جيمز كامبل المذكور الذى اشترى أيضاً أسهم الحصة الألمانية التى كانت صودرت فى أوائل الحرب . وحدث أنه بعد دخول تركيا الحرب العالمية هاجمت بعض قواتها مركز هذه الشركة وهدموا كثيراً من منشآتها مما نال الشركة من ورائه خسائر كبيرة كما أنها اضطرت بطبيعة الحال إلى إيقاف أعمالها فلم تستأنف إلا بعد أن أجليت القوات التركية عن شبه جزيرة سيناء .

وقد أصبح المستر كامبل المدير العامل للشركة التى مركزها لندن ولو أنه نقل العقود مرة أخرى باسم شركة تعدين سينا — وكان رأس مال الشركة فى أول الأمر ٣١٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى فخفض عام ١٩٢٤ إلى ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ثم زيد عام ١٩٢٦ إلى ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ثم أنقص أخيراً فى عام ١٩٣١ إلى ١٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى نظراً لكساد أعمالها .

وتستغل هذه الشركة مناطق المنجنيز بجبل أم بجمة بموجب عقود تتناول مساحات مجموعها ١٩٥٩ فداناً كما أنها حصلت من الخواجه نحمان على أربعة تصاريح للبحث كانت قد منحت له عام ١٩٢٢ من الحكومة المصرية فى مساحة قدرها ١٢٨٠ فداناً . فأصبح مجموع ما تشتغل فيه الشركة من الأراضى التى تحتوى على معدن المنجنيز ٣٢٣٩ فداناً تقريباً .

ومجموع ما تدفعه هذه الشركة للحكومة ٧٦٦ جنيهاً سنوياً عما استأجرته منها من الأراضى التى تستغلها .

وقامت الشركة فى أول الأمر بفحص مناطق المنجنيز الواقعة على بعد ٢٨ كيلو متراً من البحر على قمة هضبة تعلو عن سطح البحر ٧٣١ متراً تقطعها وديان عميقة وعرة الجوانب .

فلما تأكدت من وجود المعدن بكميات خليقة بالاستغلال وضعت مشروع نقل الخامات الى البحر على الأساس الآتى :

(أولا) خط سلك هوائى طوله ١٠ كيلو مترات يصل بين المناجم على قمة الهضبة وسفح الجبل المشرف على الشاطىء ، وهذا عبارة عن سلك مزدوج تحمله أبراج من الصلب يتفاوت ارتفاعها بين ٣٠و٤٠ قدماً معلقة فى هذا السلك عربات حديدية سعة الواحدة منها ٦٠٠ كيلو جرام تجرى على السلك ويشدها سلك متصل هو الذى يحدث الحركة .

ولما كان الطرف الأعلى للخط عند المناجم مرتفعاً عن الطرف الأسفل عند سفح الجبل بنحو ٥٤٠ متراً فى مسافة لاتزيد عن ١١ كيلو متراً ، ولما كانت العربات النازلة من الهضبة هى المحملة بالمعدن والصاعدة إلى الهضبة هى فى الغالب فارغة إلا ما كان منها محملا بالمهمات اللازمة للعمل فى المناجم — فليست هناك حاجة إلى إيجاد قوى لتحريك السلك الساحب للعربات ، بل تحدث هذه الحركة بفضل العربات المحملة النازلة فترتفع معها العربات الصاعدة وهلم جرا .

وهذه الطريقة وإن كانت كثيرة النفقه عند إنشائها إلا أنها تمتاز عن غيرها بملاءمتها لطبيعة هذه الأراضى التى هى عبارة عن وديان سحيقة تفصل هضابا عالية يصعب جداً معها مد خطوط حديدية عادية ، كما أن السلك الهوائى أقصر طولا لأنه يسير فى خط مستقيم ، ولا يضطر الى اتباع تعاريج الوديان ، وإدارته عديمة الكلفة إلا ما كان من صيانة وتشحيم . وفى وسع هذا الخط الهوائى أن ينقل ١٥٠٠ طن فى اليوم .

(ثانياً) مدت الشركة خط سكة حديدية ضيقة طولها ١٨ كيلو متراً من نهاية السلك الهوائى الى الأسكلة فتنقل من مستودع السلك إلى مستودع الميناء .

(ثالثاً) ومن مستودعات الميناء إلى نهاية الأسكلة يوجد جهاز للشحن مباشرة فى البواخر . هو عبارة عن شريط عريض من الصلب يحمل المعدن فيلقى به عند نهاية الأسكلة إلى بطون البواخر التى ترسو على الأسكلة مباشرة .

وهناك عدا ذلك مايلزم من الورش والمخازن والمكاتب ومستشفى ومنازل للعمال والموظفين ، وقد روعى فيها جميعاً البساطة مع المتانة ، وملاءمتها للشروط الصحية .

كذلك الحال فى المنشآت الملحقة بالمناجم فى أعلى الهضبة فكلها مبنى حسب الأصول المتبعة وتتوافر لها شروط النظافة والصحة .

وبدأ إنتاج الشركة عام ١٩١٧ بعد أن استعادت حالة منشآتها ، وأصلحت

ما أتلفته الجيوش التركية وبدأ الانتاج صغيراً إلا أنه تزايد سريعاً كما يوضحه الجدول الآتى :

السنة	طن مترى	السنة	طن مترى	السنة	طن مترى
١٩١٧	٤٠٦	١٩٢٣	١٣٤٥٠٢	١٩٢٩	١٩٣٧٠٤
١٩١٩	٤٨٧٣٤	١٩٢٥	٨١٨٧٨	١٩٣١	١٠١٠٨١
١٩٢١	٥٥٩٤٦	١٩٢٧	١٥٣٧١١	١٩٣٣	لا شيء

وقد اضطرت الشركة فى أواخر عام ١٩٣١ إلى إيقاف أعمالها فى المناجم بعد أن تكدس فى مخازنها بالميناء نحو ١٦٣٫٧٠٠ طن لم تتمكن من تصريف سوى كميات صغيرة منها .

أما أسباب هذا الايقاف فعلاوة على ماتناول صناعة صلب الحديد من الكساد العام فترجع بوجه خاص الى العوامل الآتية :

(أولا) الخطة التى اتبعتها روسيا البلشفية من إغراق أسواق العالم ببضائعها وخاماتها بأسعار لا يمكن مزاحمتها وهى أسعار مصطنعة لا تراعى عند وضعها الأصول الاقتصادية المعتادة بل يقصد بها إحداث الاضطراب فى الصناعات المماثلة بالبلاد الأخرى . وقد كانت روسيا تعرض على مستهلكى المنجنيز فى أوروبا إنقاص سعرها إلى أقل سعر يقدم لهم فى أى وقت فتحول معظم هؤلاء المستهلكين نحو روسيا

(ثانياً) التعريفة الجمركية الجديدة فى الولايات المتحدة — كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل هذه التعريفة تسمح بدخول خامات المنجنيز التى يقل بمجموع ما بها من هذا المعدن عن ٣٠ ٪ معفاة من الضريبة ، ونظراً لأن أغلب المنجنيز المصرى هو من هذا النوع فقد تمكنت الشركة من تصدير كميات كبيرة الى الولايات المتحدة . وبلغ ما شحنته إليها قبيل إدخال التعريفة الجديدة عام ١٩٣١ نحو ١٢٧٫٨٦٦ طناً كلها تقريباً من هذا النوع الفقير .

ويظهر أن بعض مستوردى المنجنيز الأمريكان كانوا يستفيدون من هذا الاعفاء بادخال أنواع غنية من خام المنجنيز بعد أن يمزجوها بمواد غريبة يسهل فصلها عنه حتى اذا مرت من الدائرة الجمركية عادوا ففصلوا عنها هذه المواد واستفادوا

بادخال خامات غنية بدون أن يدفعوا عنها الرسوم الجمركية الواجبة . وقد أضر هذا بمناجم المنجنيز الأمريكية .

ووضعت لذلك التعريفة الجمركية الجديدة وجعلت الحد الأقصى للاعفاء ١٠ ٪ بدلا من ٣٠ ٪ من المنجنيز الخام وبذلك أصبح على المنجنيز المصرى أن يدفع الضريبة التى تقدر بنحو ٦ر٢٨ دولار عن كل طن من الخام الذى به ٢٨ ٪ منجنيز وهى ضريبة باهظة جداً لا قبل للمنجنيز المصرى بتحملها ، خصوصاً اذا روعيت المسافة الكبيرة التى ينقل فيها من سينا الى الولايات المتحدة ، وكلفة الشحن مضافا إليها رسوم قناة السويس .

ثم اقفلت لذلك السوق الأمريكية فى وجه المنجنيز المصرى — ولما كانت روسيا قد اقتنصت الأسواق الأوروبية فقد أصبح المنجنيز المصرى لا يمكن تصريفه فاضطرت الشركة الى إيقاف أعمالها الانتاجية حتى يتاح لها مخرج من مأزقها الحالى .

والواقع أن المنجنيز المصرى عوقب بجريرة غيره عقاباً لا يستحقه ، إذ أنه فقير بطبيعته فى المنجنيز فليست قلة المنجنيز فيه مصطنعة كما أن الجزء الباقى منه هو أوكسيد الحديد وليست مواد غريبة أخرى .

وقد بذلت الشركة مساعى كبيرة للحيلولة دون تنفيذ هذا القانون عليها كما أن الحكومة المصرية قدمت مذكرات فى هذا الشأن ، وقد اقتنع بوجاهة حجتنا أولو الأمر ووعدوا شفوياً بالنظر فى الموضوع عند أول فرصة تبدو لتعديل هذه التعريفة .

(ثالثاً) رسوم قناة السويس — وطأة هذه الرسوم شديدة ليست على المنجنيز فحسب ، بل وعلى جميع منتجات المناجم المصرية الواقعة على شواطىء البحر الأحمر . ولا شك فى أنه لو كان وجود هذه المعادن والمناجم معروفاً عند منح شركة القناة العقد الذى بموجبه أنشأت هذه القناة لوضع شرط يعفى هذه المنتجات من الرسوم أو على الأقل يسمح لها بالمرور برسوم مخفضة ، إذ لا يعقل أن تكون القناة التى تشق فى أرض مصرية حجر عثرة فى سبيل إنماء ثروة فى أراض مصرية أخرى .

فيا حبذا لو بذلت الحكومة المصرية مجهوداً عند الشركة المذكورة يؤدى الى إعفاء المعادن والمنتجات المصرية من البحر الأحمر فى طريقها الى أوروبا . ولو وفق مثل هذا المجهود لأثمر خير الثمرات اذ يفتح أسواق أوروبا المغلقة الآن أمام المنجنيز والفوسفات وغيرهما من المعادن المصرية .

ما تفقده البلاد من تعطيل مناجم المنجنيز بسيناء

وللتدليل على النتائج السيئة التى تعود على الحكومة والبلاد من جراء إقفال هذه المناجم نورد هنا بياناً عما تدفعه الشركة سنوياً من إيجارات ، وما كانت تدفعه من إتاوات وما تستخدمه من عمال وما تنفقه فى البلاد من أموال ، وباختصار ما يعود على البلاد من رواج مترتب على نشاطها . وسنعتمد فى أرقامنا على إحصاءات عام ١٩٢٩ حيث بلغت الشركة أقصى حد من الانتاج :

	جنيه مصرى
رسوم وإيجارات	٧٦٦
إتاوات	٤٥٠٠
أجور عمال مصريين	٥٢٠٠٠
ثمن مأكولات ومهمات اشترتها فى القطر المصرى	٤٢٠٠٠
رسم صادر للجمارك . . . . . (أبطلت هذه الرسوم من فبراير سنة ١٩٣٠)	٢٥٠٠
عوائد جمركية على الواردات	٧٠٠
الجملة	١٠٢٤٦٦

وعلى ذلك يفقد القطر المصرى حكومة وشعباً بتعطيل هذا المنجم نحو مائة ألف جنيه كانت تنفقها الشركة فى وجوه مختلفة سنوياً بالقطر .

وكان يشتغل من العمال المصريين والأجانب بهذا المنجم نحو : —

السنة	عدد العمال		
	أجانب	مصريون	
		على سطح الأرض	تحت سطح الأرض
١٩٢٨	٣٣٨	٩٤٣٩	٤٩٩٢
١٩٢٩	٣٣٧	٩٧٥٣	٤١٤٦
١٩٣٠	٣٣٩	٧٦٢٠	٢٢٢٣
١٩٣١	٢٩٤	٥٦٢٤	٧٤٠
١٩٣٢	٩١	١٣٠٤	—

٦ — البـــــترول

يستغل حقول البترول المصرية الشركات الآتية :—

ا — شركة الانجلو اجبشيان أو يلفيلدز ليمتد بالغردقة

يرجع فضل اكتشاف حقل الغردقة البترولى الى المجهود الذى بذله اخصائيو شركة الانجلو اجبشيان أو يلفيلدز بعد أن انتقلت إلى هذه الشركة حقوق استغلال حقل جمسا المنتج . وبعد أن حصلت من الحكومة المصرية على اتفاقية عام ١٩١٣ التى أخذت بموجبها رخصا عديدة للبحث وعقودا للاستغلال .

وهذه الشركة هى إحدى الشركات المكونة للمجموعة المعروفة « بالشل » فهى وإن كانت مستقلة بماليتها وبادارتها وأرباحها عن باقى شركات هذه المجموعة إلا أنها تستفيد من خبرة اخصائيى « الشل » العالمية فهى من الشركات القوية المتينة فى جميع نواحى العمل ، ويظهر أثر ذلك فى نظام أعمالها وفى استعمالها أحدث وسائل الاستغلال المبتكرة .

ويبلغ رأس مال الشركة ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه انكليزى مقسمة على مليون وثمانمائة ألف حصة قيمتها الاسمية جنيه واحد ومن بينها مائة ألف سهم أصدرت للحكومة المصرية مقابل التسهيلات التى منحت لها عند منحها اتفاقية عام ١٩١٣ كما سيجىء بعد .

وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الشركة على رخص عديدة للبحث ثم عقود استغلال منطقتى جمسا ثم الغردقة وتبلغ المساحات التى فى حيازة الشركة فى الوقت الحاضر ما يأتى :

٢٠٠ هكتار فى جمسا و ٤٨٠٠ فى الغردقة

وتدفع عنها للحكومة ايجارات سنوية بمجموعها ١٦٦٢ جنيها مصريا وهذا بخلاف أربع رخص يدفع ايجارها عينا .

أما العمليات التى تقوم بها الشركة فيمكن وضعها تحت الأبواب الآتية :

(أولا) حفر الآبار — وقد تم حتى الآن حفر ١٠٥ بئراً بالغردقة أغلبها ينتج البترول الخام حتى الآن وإن كان إنتاج بعضها زيت خام مخلوط بالماء بنسبة كبيرة .

وقد بلغ انتاج هذا الحقل منذ ابتدائه حتى نهاية سنة ١٩٣٣ ما يأتى :

السنة	طن انجليزى	السنة	طن انجليزى
١٩١٤	٧ر٠١٠	١٩٢٤	١٥٩ر٥٩٠
١٩١٥	٢٠ر٨٢٧	١٩٢٥	١٧٤ر٨٠٣
١٩١٦	٤٦ر٠٤٦	١٩٢٦	١٦٩ر٧٩٤
١٩١٧	١٢٧ر٩٢٤	١٩٢٧	١٨١ر٦٠٣
١٩١٨	٢٧٢ر٥٠٧	١٩٢٨	٢٦٦ر٤٩٣
١٩١٩	٢٢٧ر٦٠٢	١٩٢٩	٢٦٩ر٤٠٤
١٩٢٠	١٤٤ر٨٦٨	١٩٣٠	٢٨٠ر٠٧٥
١٩٢١	١٧٦ر٨٧٠	١٩٣١	٢٨٣ر٩٢٣
١٩٢٢	١٦٦ر٢٣٠	١٩٣٢	٢٦٦ر٤٢٥
١٩٢٣	١٤٩ر٨٠٨	١٩٣٣	٢٣٣ر٩٧٢
		المجموع الكلى	٣ر٦٢٥ر٧٧٤

والجزء الأكبر من هذا الخام الناتج من الغردقة من نوع متوسط يحتوى بالتقطير العادى على المواد الآتية :

	فى المائة
بنزين	٧ر٧٣
كيروسين	١٤ر٢٤
مازوت	٧٧ر٢١

(منها نحو ١٠ر٥ فى المائة أسفلت و ٧ر٧ فى المائة بارافين)

ولقد ظهر فى السنين الأخيرة ظهر أنه يوجد فى القسم الشرقى من الحقل نوع جديدمن البترول أغنى فى المواد الحقيقية من الخام العادى . وقد بلغ الناتج من هذا النوع الممتاز حتى عام ١٩٣٣ نحو ١٢٠٫٤٥٣ طناً .

ولما كانت بعض الآبار تعطى بترولا ممزوجا بالماء مزجا دقيقا بحيث لا ينفصل عنه لمجرد فرق ثقل الزيت والماء ، بل يحتاج لعمليات أخرى فقد توصلت الشركة إلى استنباط طريقة خاصة لاحداث هذا الانفصال بين البترول والماء وهى من أهم العمليات التى تقوم بها فى هذا الحقل وبدونها كان الخام الناتج عديم الفائدة .

(ثانيا) فصل الماء عن الزيت الخام Dehydration — هذه العملية هى عبارة عن تعويض المزيج من الماء والزيت بعد رفع حرارته لتأثير تيار كهربائى ذى ضغط عال يبلغ ١٦ ألف فولت فيؤدى إلى تكسير الذرات المكونة من الزيت والماء فيسقط الماء إلى القاع بحكم ثقله الذى يفوق ثقل الزيت ويبقى الأخير على السطح . ولا شك أن هذه العملية قد كلفت الشركة مجهوداً كبيراً وأموالا طائلة قبل استنباطها . على أنها ، كما قدمنا ، قد كانت أكبر سبب فى استمرار استغلال هذا الحقل .

ولو علمنا أن ثلث إنتاج الحقل يمر فى هذا الجهاز قبل تخزينه لفهمنا مقدار ما تنفقه الشركة على هذا الجهاز سنويا .

(ثالثا) عملية استنباط الجاسولين من الخام — ينبعث من الآبار ، عدا زيت البترول السائل ، غازات تقدر بمئات الآلاف من الأمتار المكعبة فى كل سنة . وقد كانت هذه الغازات تضيع هباء فى أول الأمر ثم تنبهت الشركة إلى الاستفادة منها فى إدارة محركاتها وفى الحريق تحت مراجلها وفى استعمالاتها المنزلية ، على أنها لاحظت عام ١٩٢٦ أن هذه الغازات تحمل معها أبخرة من الجاسولين وهو نوع خفيف من البنزين فأقاموا جهازاً لتكثيفه يقضى بتعريض الغازات المنبعثة من الآبار وكذلك المنبعثة من جهاز فصل الماء إلى ضغط مرتفع يؤدى إلى فصل الأبخرة الجاسولينية عن الغاز الجاف ، ثم يبرد الجاسولين لتثبيته ويضاف إلى الخام .

أما الغاز الجاف فيستعمل بعضه وقوداً لادارة الآلات بالحقل والباقى يضيع فى الهواء ، ولو كانت هناك مدينة قريبة لأمكن الاستفادة من هذه الغازات للانارة والاستعمالات الصناعية المختلفة .

وقد كان لاستعمال الغاز فى إدارة ماكينات الحقل وتوابعه أحسن الأثر فى تقليل الخام الذى كان قبل ذلك يستهلك فى هذا السبيل .

تخزين زيت البترول بالحقل ونقله منه

والحقل مجهز بمستودعات تسع فى مجموعها ما لايقل عن ٣٠ ألف طن ، بعضها فى الحقل نفسه لخزن الناتج من الآبار قبل وبعد معالجته فى جهاز فصل الماء والجزء الأكبر منها قرب ميناء الغردقة حيث يخزن انتظاراً لنقله بالبواخر إلى معامل التقطير والتكرير بالسويس .

ولوصول الزيت الخام من مختلف نواحى الحقل إلى الميناء التى تبعد عنه بنحو أربعة كيلو مترات قد مدت الشركة خطوطا من الأنابيب تصل من مختلف مستودعات الحقل إلى المستودعات العامة بالميناء يدفع فيها الزيت بواسطة الطلمبات من الأولى للأخيرة .

كما أنها مدت مثل هذه الأنابيب لايصال الماء الذى تستحضره ببواخرها من السويس إلى الحقل لاستعمالاتها المختلفة ، ولحاجة موظفيها وعمالها .

ومن الميناء يشحن الزيت الخام بطلمبات تسمح بنقل ٢٠٠ طن فى الساعة إلى بواخر الخزانات الخاصة التى تبلغ حمولتها حوالى خمسة آلاف طن ، وهذه تنقله إلى السويس فى نحو ثلاثين ساعة . وتزور الغردقة من هذه البواخر واحدة كل أسبوع تقريبا .

وهناك باخرة أخرى تنقل مهمات وحاجات الشركة من ماء وطعام ، كما أنها تنقل البريد مرة كل أسبوع .

ب — شركة نقابة الزيوت المصرية بابى دربا

أول مالفت النظر الى منطقة أبو دربا وجود طبقات من الحجر الرملى مشبعة بزيت البترول تكوّن الجرف الواطى الذى يحدّ السهل الشاطىء من الشرق .

ولما كانت هذه الطبقات البترولية مائلة نحو البحر استنتج من ذلك أنها تختفى فى ذلك الاتجاه تحت غطاء سميك من الرمال والحصى ، وأنه إذا حفرت بئر بين الجرف والشاطىء فقد تصل إلى هذه الطبقات المختفية ويمكن استخراج البترول السائل منها .

فلما قامت الحكومة عام ١٩١٨ بأبحاثها المنظمة عن البترول على شواطىء البحر

الأحمر وخليج السويس كانت أبو دربا من أولى المناطق التى فحصتها ، ونشر على أثر هذا الفحص تقرير جيولوجى عنها تضمن اقتراحات عن حفر الآبار بها .

وقد كان مفهوما من أول الأمر أن ما يمكن استخراجه من هذه الآبار غير العميقة التى تحفر بأبى دربا لن يعدو كميات صغيرة إلا إذا انتخبت نقطة بعيدة بعداً كبيراً عن طبقات الأحجار المشبعة بالبترول ، وحفرت بها بئر عميقة ، على أن هذا الرأى ترك خشية أن تكون النفقات كبيرة على غير جدوى .

فأكتفى بحفر آبار متقاربة قليلة العمق ينتج الواحد منها طناً أو بعض طن فى اليوم ، على أن يستعمل انتاجها هذا فى ادارة الآلات فيها وفى الأماكن الأخرى التى قامت الحكومة ببحثها .

وقد أتمت الحكومة حفر عشر آبار من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٣ بلغ مجموع إنتاجها فى هذه المدة ١٢٠٠ طن تقريباً وقد تراوح عمق هذه الآبار من ٢٠٠ قدم إلى ١٣٠٨ أقدام .

وفى أواخر عام ١٩٢٣ أجرت المنطقة ومساحتها ٧١ هكتارا لنقابة الزيوت المصرية وهى شركة محدودة أعضاؤها زكى بك ويصا وبعض أصدقائه وأقربائه .

كذلك بيعت لهم المهمات وآلات الحفر بمبلغ ٤٦٢٩ جنيها روعى فى تقديره التساهل رغبة فى تشجيع المصريين على استغلال بعض موارد الثروة المعدنية .

وفى الوقت نفسه أجرت لهم السكة الحديدية (ديكوفيل) وخط الأنابيب والمنازل بايجار اسمى قدره جنيه واحد فى العام .

وقد بذلت النقابة المذكورة همة مشكورة فى أول الأمر ، واستعانت فى أعمالها ببعض الاخصائيين من الأجانب وبلغ مجموع ما حفرته من الآبار ١٨ فبلغ بذلك عدد الآبار المحفورة جميعاً ٢٨ المنتج من بينها ١٧ بئراً . واستمرت أعمال الحفر من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٣٠ ثم وقفت بعد ذلك وقل نشاط الشركة الى درجة الخمول التام

وقد كان انتاج الحقل حسب البيان الآتى :

السنة	طن	السنة	طن
١٩٢١	١٧٦	١٩٢٨	٨٤٦
١٩٢٢	٧٠٤	١٩٢٩	٥٨٤
١٩٢٣	٣٧٢ انتقلت الى النقابة فى سبتمبر	١٩٣٠	٥٢٢
١٩٢٤	٥٢٩	١٩٣١	٩٣٨
١٩٢٥	١٠٦٣	١٩٣٢	١٠٢
١٩٢٦	١٠١٨	١٩٣٣	١٠
١٩٢٧	١٢٥١		
		المجموع ...	٨١١٥

أما نوع البترول الناتج فثقيل فقير فى المنتجات الخفيفة كالبنزين والكيروسين وينتج بالتقطير فى المتوسط المواد الآتية :

	فى المائة
بنزين	١
كيروسين	١٤
أسفلت	٨
مازوت	٧٧

لذلك يصعب تقطيره وتكرير منتجاته بطريقة اقتصادية ، ويلاقى زكى بك ويصا صعوبة فى تصريفه . وكان فيما مضى ينقله الى أسيوط لاستعمالاته الخاصة فى زراعاته ، ومصنع الحليج الذى يديره .

وقد اشترت منه الحكومة لمعمل التكرير بالسويس :

طن		جنيه مصرى
٤٠٤	سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ دفعت فيها	١٤١٤
٨٢٧	« ١٩٣٠ — ١٩٣١ « «	٢٨٥٥

أى بسعر ٣٥٠ قرشاً للطن تسليم السويس وهو سعر عال لا يتناسب مع قيمته الحقيقية ، ولا يمكن أن يعود من ورائه أى ربح لمعمل الحكومة .

وكان هذا السعر هو الذى تتقاضى الحكومة على أساسه اتاوتهـــا فلم يكن بد من احترامه .

على أن إدارة المعمل رفضت قبوله بعد ذلك لما يعود عليها من الخسارة ، واتفق فيما بعد بين مصلحة المناجم والنقابة صاحبة الامتياز على انقاص السعر ، وسننظر بعد إقامة جهاز الأسفلت فى امكان قبوله لهذا الغرض لاحتوائه على نسبة لا بأس بها من هذه المادة .

وتحصل الحكومة ١٧٧ جنيهاً مصرياً إيجاراً فى العـام . وتتقاضى إتاوة عن الانتاج على أساس ٥ر١٢ ٪ من مجموع انتاجه وعلى أساس تقدير قيمة الطن ٢٧٥ قرشاً فى الحقل وقد انقصت هذه القيمة أخيراً كما تقدم .

وقد بلغ ما حصل منه من الاتاوات ما يأتى (١) :

السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى
١٩٢٤	٣ر٧٤	١٩٢٧	٢٥٢ر٧٣	١٩٣٠	٢ر٠٠
١٩٢٥	١٨٥ر٤٢	١٩٢٨	١١٣ر٥٠	١٩٣١	لا شىء
١٩٢٦	١٧٢ر٣٨	١٩٢٩	٢٣ر٤١	١٩٣٢	»
				١٩٣٣	»
			المجموع		٧٥٣ر١٨

٧ — الذهب والفضة

لم يبلغ المستخرج من الذهب فى مصر خصوصاً فى الأوقات الحديثة مقداراً كبيراً على الاطلاق وأغلب المناجم التى اكتشفها قدماء المصريين صغيرة ومتفرقة ولا يصلح العمل فيها بتوسع بمعرفة الشركات الكبيرة على أنه بالرغم من هـذا يوجد بالبعض منها موارد غنية لذلك المعدن النفيس وأحسن طريقة لاستغلالها هى منح امتيازات للشركات المحلية أو للنقابات الصغيرة .

(١) مع ملاحظة أن الاتاوة لا يحصل منها إلا ما زاد عن الايجار .

ووجود المناجم فى جهات نائية منفردة فى الصحراء جعل وسائل النقل وأخذ المياه اليها من المسائل المعقدة التى يتعذر حلها لأن المناجم كما تقدم صغيرة ومتفرقة لاتتحمل التكاليف الفادحة التى تلزم للتغلب على مثل هذه الصعوبات .

وابتدأ العمل لأول مرة بمنجم أم غوريات فى سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥ وأنشئت هناك بطارية ذات خمس مدقات كبيرة بلغ ثمن محصول الذهب الذى استخرجته مائة ألف جنيه مصرى تقريباً فى خمس سنوات وأنشئت بطارية أخرى بأم الروس أعطت محصولا بلغ ثمنه ثلاثين ألف جنيه مصرى فى سنتين .

وفى سنة ١٩٠٧ أقيمت خمس مدقات صغيرة بالبرامية تحت إدارة « جون تيلر وأولاده » أضيف اليها خمس مدقات أخرى فى سنة ١٩١١ وجهاز صغير فى سنة ١٩١٧

وأغلقت كل هذه المناجم بعد أن ظلت تشتغل اثنى عشر عاما ونصف بلغت قيمة المتحصل فى خلالها ١٥١٠٠٠ جنيه مصرى .

واستغلت مناجم أم الطيور فى أوقات متفرقة وبتقطع منذ سنة ١٩٢٢ وبلغت قيمة الذهب المتحصل منها ١١٢٣٧ جنيهاً مصرياً .

وحاول البعض استغلال مناجم السكرى بالطرق الحديثة حيث يختلف هناك حجم المعدن ومقدار الموجود منه فيها عن المعتاد ولكن ندرة المياه وانحطاط نوع الخامات المستخرجة من المناجم أخفقت التدابير التى اتخذت لهذا الغرض . ثم فكر فى سنة ١٩٣٤ بعض الخبراء العمل فى هذه المنطقة مع بذل جميع الوسائل لتخفيض نفقات الانتاج .

وأعيد افتتاح مناجم عطاالله بمعرفة نقابة صغيرة فى سنة ١٩١٤ ولكن نفذ المعدن الموجود بها فى سنة ١٩١٨ بعد أن بلغ قيمه الذهب المتحصل منها ٣٨٣٤٧ جنيهاً مصرياً وهذه هى المرة الأولى تقريباً التى عادت فيها أعمال استخراج الذهب بربح على أصحابها فى خلال العشرين سنة الماضية .

وأهمل مشروع فتح مناجم سمنة وصيمور وأخفقت المساعى التى حاول البعض اتخاذها لاستغلالها .

وقام هوكر باشا بأعمال مهمة للبحث عن رواسب الذهب فى شتاء سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ تحت رعاية الحكومة بجهة وادى كوربياى فى موقع لايبعد كثيراً عن المناجم القديمة هناك وحفرت الفتحات بأسفل الوادى المذكور وعملت لها ممرات تحت باطن الأرض وجفف عدد كبير من نماذج الذهب الذى أمكن استخراجه بواسطة

الآلات المخصصة لذلك من طراز (Shaker-blower) الأسترالية ولكن النتائج كلها كانت مخيبة للامال لأن الرواسب وقاع الصخور لم تكن قد تأثرت حقيقة بالماء ومياه السيل المتقطعة التى سببت ركوز الرواسب المذكورة كانت مضادة على مايظهر لتجمع قشور الذهب الخفيفة الموزعة فيها .

ويبين الجدول الآتى مقدار محصول الذهب سنوياً :

سنة	أوقية	سنة	أوقية
١٩٠٢	٢٧٠٥	١٩١٢	٤٩٥٨
١٩٠٣	٣٤٨٢	١٩١٣	٤٦٠٢
١٩٠٤	٥٧٥٠	١٩١٤	٦١٣٦
١٩٠٥	١٠١٣٨	١٩١٥	٧٠٩٦
١٩٠٦	٥٢١٦	١٩١٦	٦٢٨٧
١٩٠٧	٤٩١٦	١٩١٧	٣٣١٩
١٩٠٨	١٨٤٣	١٩١٨	٢٨٥٦
١٩٠٩	٢٩٠٠	١٩١٩	١٩٤٨
١٩١٠	٤٤٥٢	١٩٢٠	١٢٨
١٩١١	٥٠٦٨	١٩٢١	لا شيء

وكان محصول الذهب ١٧ كيلو جراما فى سنة ١٩٣٠ ولا شيء فى سنة ١٩٣١ ونصف كيلو جرام فى سنة ١٩٣٢ (الاحصاء السنوى العام) .

ولم يكن تعدين الفضة بمصر ذو أهمية فى يوم من الأيام ومع ذلك فان أكثر الذهب المستخرج من هذه البلاد يحتوى على جزء كبير من الفضة مرتبطة به ارتباطا متينا . وقد أطلق (بلينى) اسم (الكتروم) على الذهب الذى يحتوى على ٢٠ ٪ من الفضة . وتحتوى خمسة مناجم هامة فى مصر على هذا النوع من الذهب .

ورغم قلة محصول المناجم المصرية فى الذهب والفضة فان هناك فئة غير قليلة (الصياغ) يشتغلون بصناعة الحلى من الذهب والفضة فى القاهرة والاسكندرية وجميع المدن والقرى وتنشط حركة هذه الصناعة وتروج مصنوعاتها فى أيام الرخاء وتهدأ بل وتقف أعمالها فى وقت الأزمات لأنها تعتبر من المصنوعات الكمالية .

٨ — الزنك والرصاص

أعادت الشركة الفرنسية "Compagnie Française des Mines du Laurium" فتح منجم الرصاص القديم بجبل الرصاص فى سنة ١٩١٢ وظلت تشتغل هناك أربعة أعوام بلغ المحصول فى خلالها من خامات الزنك والرصاص ما يأتى :

سنة	طناً
١٩١٢	٣٥١٠
١٩١٣	٧١٥٦
١٩١٤	٤٩٠٩
١٩١٥	٢٩٨٨
١٩٣٠	لا شيء
١٩٣١	لا شيء
١٩٣٢	١٣٦٣

ويقع هذا المنجم على بعد ثلاثة أميال غرب ميناء مرسى زيارة الصغير حيث كانت تشحن الخامات رأساً إلى أصحاب المسابك باليونان .

ولهذه الشركة خبرة كبيرة فى استغلال مناجم هذا المعدن ولذا أمكنها استخراج كل الخامات الموجودة بالمنجم بمصاريف قليلة وبربح وافر .

وتحتوى خامات هذا المعدن على كاربونات وسلفيد الرصاص والزنك وتوجد فوق الأحجار الجيرية بأسفل طبقات الجبس ويرجع تاريخ تكوينها الى العصور الثلاثية (Tertiary times) ولم تدل المباحث التى عملت فى هذه الجهة على امتداد نطاق المنجم الأصلى ولكن لما كانت المعادن التى من هذا القبيل لا تظهر فى كل الأحوال على سطح الأرض فيحتمل وجود موارد أخرى من هذا المعدن بهذه المنطقة .

وعثر على كميات صغيرة جداً من خامات الرصاص بناحية رانجا فى مناطق الجبس ممزوجة بالكبريت وبالأحجار الحديدية النارية (Iron Pyrites) وبوادى جاسوس بمنطقة صفاجة وبوادى الهمر بالقرب من أسوان ولكن لم تنجح عمليات البحث لعدم وجود كميات كبيرة من الخامات تشجع القائمين بها على مداومة العمل .

٩ — النيكل والحديد والنحاس

يوجد جنوب مناجم الزبرجد الكبيرة مباشرة بالجزيرة عرقان متوازيان يحملان معدن النيكل كما يوجد منه فى كثير من الصخور الزبرجدية المجاورة .

والعرقان السالفى الذكر يمتدان من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى وهما ظاهران على سطح الأرض لمسافة خمسين متراً تقريباً ثم ينحدران بعد ذلك انحداراً رأسياً إلى أسفل ويتفاوت سمكهما من قدمين إلى ثلاث أقدام وتوجد خامات النيكل بهما على لونين أحمر داكن وأخضر وهى كثيرة الشبه جداً بخامات كاليدونيا الجديدة

ويتفاوت مقدار النيكل الموجود فى الخامات من ٥ إلى ٩ فى المائة ويوجد بالخامات الخضراء من النيكل أكثر مما يوجد منه بالخامات الحمراء الداكنة الحديدية وقد أظهر تحليل هذه الخامات بمعرفة المجمع العلمى الأمبراطورى (Imperial Institute) أنها تحتوى على كمية لا بأس بها من البلاتين .

وأجرت الحكومة هذه المساحة إلى شركة تعدين البحر الأحمر (The Red Sea Mining Co.) ولكن الشركة لم تستغل منها إلا النذر اليسير ويقدر مدير هذه الشركة كمية الخامات التى يمكن استخراجها مباشرة من خمسة الى ستة آلاف طن .

ولم تستخرج الشركة الا محصولا ضئيلا بصفة تجربة بيع كله فى فرنسا وبلغ نحو ٧٥ طناً فى سنة ١٩١٢ و ٢٣٣ طناً فى سنة ١٩١٤ .

وقد دلت دراسة الصحارى المصرية فى السنين الأخيرة على أن الحديد ليس نادراً وانه يوجد فى بعض المواقع التى ينتشر فيها الحجر الرملى النوبى . وفى الجزء الشمالى من الواحة البحرية وجدت مساحات عظيمة من خام حديد جيد النوع . وقد استخرج منها ما زنته الف طناً فى سنة ١٩٣١ . و ٨٣٠ طناً فى سنة ١٩٣٢

ولقد أصبحت أشغال الحديد فى الوقت الحاضر تشمل المنشآت المعدنية بكافة أشكالها كتشييد الورش والمبانى والجسور والخزانات والآلات والأجهزة والسكك الحديدية والمحركات والمراجل والمضخات وأدوات الرى . والقطر المصرى يستورد الجزء الأكبر من هذه الأصناف من الخارج بينما يمكن صنع كثير منها فى المصانع المصرية وبصفة خاصة البسيطة من هذه المصنوعات فيمكن عمل المظلات الحديدية

اللازمة لمحطات السكك الحديدية والجسور الصغيرة وبعض آلات الرى والأدوات الزراعية والسقوف الحديدية .

ويوجد بالقطر كثير من المصانع التى تشتغل بالمصنوعات الحديدية التى تستورد خاماتها من الخارج . ثم ان (صناعة الحدادة) منتشرة فى القرى لعمل بعض الأدوات الزراعية والقضبان الحديدية والسروج وأحذية الخيل (الحدوة) ومقصات شعر الحيوانات . وكل هذه الأصناف يصنعونها من الحديد القديم .

ويوجد فى منطقة بولاق عدد من الورش الصغيرة تشتغل بصنع المسامير والصواميل والسلاسل والفؤس والنوارج وحدايد المراكب وغيرها .

وكان للنحاس شأن عظيم فى تاريخ مصر وقد بلغ (عصر النحاس) حد ارتقائه فى هذا القطر فى عهد الأسرة السادسة حيث وجدت أثار أعمالهم فى شرق وغرب شبه جزيرة سينا وكذلك المنطقة الجبلية بالصحراء الشرقية المصرية . وتوجد منطقة تعدين بسفح جبل أبو حماميد أعيد فيها فحص خامات النحاس حديثاً .

١٠ — معادن متنوعة

معدن الموليبدنوم — اكتشف ماتياس (Matthias) فى سنة ١٩١٥ حبات صغيرة من هذا المعدن فى الجرانيت بالقرب من جبل بليح .

معدن الكروميت — اكتشف ستيوارت (Stewart) فى سنة ١٩٠٤ هذا المعدن بجبل حجر دنقاش بالصحراء الشرقية على شكل عرق لولى عرضه ٢٥ سنتيمتراً ممتداً فى الصخر واتضح من تحليل أنموذج منه أنه يحتوى على ٣٠٫٧ فى المائة من أوكسيد الكروميوم .

ولم يحاول أحد استغلال هذا المنجم لصغر حجمه وقلة أهميته اقتصادياً .

معدن المغنيسيوم — يوجد هذا المعدن كما يوجد معدن الاسبستوس على شكل عروق صغيرة فى الصخور اللولبية المتجمعة .

التلك — يوجد حجر التلك فى الجهات العديدة التى يتولد فيها الحجر المصفح بسبب تقلبات الأرض .

وكان يجمع هذا الحجر قديماً من الصحراء الشرقية ولا يزال عربان البدو يستخرجونه إلى الآن من هناك ويصنعون منه الأوانى وأفام التبغ وخلافهما .

وقبل انتهاء الحرب بقليل ولصعوبة استيراد التلك من الخارج استخرج

الخواجات بلاتنر وشركاه من منجم قديم بالقرب من أسوان ١٣٧ طنا فى سنة ١٩١٨ .

ويوجد النوع الجيد منه بالقرب من جبل فطيرة ولكن ارتفاع أجور النقل حال دون استغلال هذه الموارد فى الأوقات العادية لامكان الحصول على التلك الايطالى بأثمان رخيصة .

حجر الحرارة أو الاسبستوس — يوجد هذا المعدن فى أماكن كثيرة وسط الصخور اللولبية المتجمعة وقد قام البعض بعمل فتحات وخنادق فى الصخر للبحث عنه بجهات جلايب والعلاجى بالقرب من مناجم الذهب بالبرامية ولكن لما كانت عروقه صغيرة ومتقطعة أو تحتوى على نوع منحط لم تنجح عمليات البحث هذه وأهمل شأنه .

الزمرد البلورى — يوجد هذا النوع من الزمرد بمنطقة سكة زبارة بتلال البحر الأحمر حول الدرجة ٢٠ والثانية ٤٠ من خطوط العرض الشمالية وتدل أعمال الحفر وآثار المنازل والمعابد الحجرية المتخربة بهذه المنطقة على انتشار أعمال التعدين بها قديما .

ويوجد هذا الزمرد بين طبقتين من الصخر البلورى من أسفل والصخور اللولبية المتجمعة من أعلى على أشكال سداسية متبلورة ومزوجا بأحجار الميقا Mica والتلك Talc المصفحة ولونه فى أكثر الأحيان أخضر باهت يضرب إلى البياض كثير الشقوق والعيوب ولا يصلح للصياغة ولكن أحياناً يعثر على أحجار منه داكنة اللون تعتبر من مرتبة الزمرد الواطىء النوع .

ولم يعثر على الزمرد البلورى ذى اللون الأزرق الباهت المسمى Aquamarine بهذه المنطقة .

ولم يعرف تاريخ ابتداء التشغيل بهذه المناجم إلى الآن ولكن المظنون أن أعمال التعدين نشطت هناك إبان العصر اليونانى الرومانى .

وحاول كايو Caillaud فى سنة ١٨١٧ وستريتر Streeter فى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٥ إعادة استغلال هذه المناجم ولكن أخفق كلاهما فى ذلك ولم تنجح أعمالها النجاح الاقتصادى المطلوب .

الفيروزج — يرجع تاريخ أعمال التعدين لاستخراج هذا النوع من الأحجار الكريمة بشبه جزيرة سينا إلى العصور المتقدمة جداً ولا سيما بجهتى صرابيت الخادم

ووادى مغارة وعثر على نقوش عديدة بوادى مكاتب بالقرب من وادى مغارة تصف البعثات التى كان يرسلها ملوك المصريين لهذه المناجم قديما .

وتستغل قبائل البدو الآن هذه المناجم لحسابها الخاص ويأتون بالأحجار إلى مصر لبيعها .

وفى سنة ١٩٠٠ حاولت شركة انجليزية استغلال هذه المناجم بطريقة نظامية ولكنها لم تفلح لكثرة السرقات وصعوبة المراقبة .

وتمتد المناجم الرئيسية على الجانب الغربى من وادى مغارة لمسافة كيلو مترين تقريباً وتعرف الممرات الموصلة للتلال الموجودة بها الأحجار بأسماء مختلفة منها السد — اليهودية — الحجيجة — أم حسن — الهديب .

ويتكون الفيروزج من طبقتين رقيقتين صلبتين تبعدان عن بعضهما نحو المترين ونصف تقريباً وهما قائمتان على شكل أفق وسط أحجار رملية ذات لون رمادى ضارب الى الاحمرار يرجع عهدها الى عصر التفحم (Pre-carboniferous) مغطاة بطبقة من الحجر البركانى الأسود أو البزلط .

ويتفاوت سمك هاتين الطبقتين بين ½ البوصة عند ما تكونا صلبتين وعدة أقدام عند ما تكونا رخوتين ويستدل على مواقع الفيروزج من لون المواد الحديدية الظاهرة على سطح الأرض .

وتوجد أحجار الفيروزج فى التجاويف والشقوق أو على شكل عقد صغيرة فى الحصى على أنواع مختلفة والمحصول منها قليل .

حجر الجمشت — عثر على مناجم قديمة منه بالقرب من جبل أبو دبابية بمنطقة صفاجه وتوجد أحجاره فى تجاويف أحجار الجرانيت الحمراء المتبلورة .

معدن الكبريت — يكثر وجود هذا المعدن بالمناطق الواسعة المحتوية على الجبس وسلفات الجير الخالى من الماء التى تتكون منها أهم مناظر سواحل البحر الأحمر .

وفى سنة ١٨٦٥ منحت الحكومة امتيازاً لاستخراج الكبريت بجمسه وترى للان بقايا أفران الحريق وأماكن العمل على شكل مغائر وقد انتهى أجل هذا الامتياز وأوقف العمل هناك منذ زمن طويل .

ويوجد معدن الكبريت مبعثراً وسط مناطق الجبس وبدون انتظام مما يجعل أمر استخراجه والاستفادة منه مادياً مشكوكا فيه .

وعثر على كميات صغيرة من الحجر النارى الحديدى (Iron pyrites) بعد البحث

عنه كثيراً بناحية رانجا وخلافها ولكن لم يوفق أحد للعثور على منجم كبير منه بالقطر المصرى الى الآن .

الفحم — لم تفلح المحاولات العديدة التى قام البعض بها للعثور عليه بكميات تجارية الى الآن والمباحث التى عملت دلت على أن وجود الفحم اقتصادياً بالقطر مشكوك فيه جداً .

وعثر على طبقات رفيعة جداً من مواد قيرية فى جهات عديدة ممزوجة بالطفلة والأحجار الرملية النوبية التى يرجع تاريخ تكوينها الى العصر الطباشيرى .

الباريت — توجد عروق من هذا المعدن فى أحجار الجرانيت بجبل العرف وفى الأحجار الرملية النوبية بالواحات البحرية .

السلستين — عثر على نماذج من هذا المعدن بجبل المقطم جنوب شرق القاهرة

الألومنيا والمجنيزيا (حجر الشب) — توجد سلفات الألومنيا وسلفات المجنيزيا على حالات متشابهة جداً فى الواحات الخارجة والواحات الداخلة ويبتدىء استغلال مناجم الألومنيا منذ عصر الرومان اذ كانوا يستخرجونها بكميات كبيرة ولكن بعد فوات عصرهم لم يهتم أحد بها ما خلا بعض أصحاب مدابغ الجلود الذين يرسلون وكلاءهم الآن الى الواحات الخارجة لشراء كميات قليلة ولا يتجاوز ما يبتاعونه منها سنويا عشرين طنا ولم يقدر أحد أهمية سلفات المجنيزيا إلا منذ وقت قريب .

وتوجد المجنيزيا والألومنيا فى الطفل الذى يغطى الأحجار النوبية الرملية ويعثر فى بعض الأحيان على سلفات الألومنيا فى الجزء الأعلى من الأحجار الرملية بالذات .

وتتكون الأملاح من نسيج دقيق وبكميات كثيفة تتقاطع على أشكال زوايا قوائم مع الطفلة الموجودة بأعلى الأحجار الرملية ويبلغ سمكها من بوصة واحدة الى ثمانى بوصات .

توجد غالبا طبقات من الرمل أو الطفل بين طبقتين رفيعتين أو ثلاث طبقات من الأملاح ولذا يتلف جزء كبير من المعدن ويصعب جدا استخراجه نظيفا .

ويتفاوت سمك طبقات من الرمال والمواد الغريبة الموجودة بأعلى أماكن التشغيل الحالية من بضع بوصات الى ست أقدام .

والطريقة المتبعة الآن للبحث عن هذه الأملاح هى الحفر فى الأرض إذ لا توجد علامات ظاهرة على سطح الأرض يمكن الاستدلال بها عليها .

نترات الطفلة — توجد نترات الطفلة المعروفة بطفلة اسنا بأعلى المواد

الطباشيريه تحت الأحجار الجيرية التى يرجع عهد تكوينها الى العصر القديم فى فى مساحات شاسعة من الأرض بالوجه القبلى على ضفاف النيل ابتداء من قنا الى المحاميد .

وتوجد نقط بها أملاح متبلورة فوق أجزاء من هذه الطفلة الظاهرة على سطح الأرض أهمها أملاح الكلوريد والنترات وسلفات الصودا تتكون منها أسمدة غير نقية من الطفلة الممزوجة بأملاح الصوديوم . ويجمع هذا السماد وينقل بحالته الطبيعية لاستعماله فى المزارع رأسا بدون مزجه بشىء ما . ومتوسط ما يوجد من نترات الصودا فى هذه الطفلة يتراوح ما بين خمسة الى سبعة فى المائة وأحيانا أكثر من ذلك .

ولوحظ فى المرات القليلة عند حفر خنادق أو فتحات لعمق يزيد عن متر واحد فى النقط التى توجد بها أملاح متبلورة بكميات كبيرة على سطح الطفلة أن النترات تقل ثم تختفى وهذا يؤيد النظرية القائلة بأن الأملاح لم توزع بانتظام فى الطفلة ولكنها تكونت من تأثير فعل البكتيريا على المواد الحيوية وأثناء تعرض الطفلة للرطوبة فى أحوال ملائمة .

وحاول البعض مرات عديدة بطريقة غير كاملة فصل الأملاح من الطفلة بعد جمعها ومما لاشك فيه أنه يمكن الحصول على نترات الصودا غير النقية بطريقة الغسل والتبخر ولكن تكاليف نقل الطفلة من جهات متفرقة وجمعها فى المكان المشيدة به الآلات والموجودة به المياه اللازمة للقيام بهذه العملية لايجعل ذلك فى حيز الامكان عمليا . ولا تأخذ الحكومة ضريبة عن جمع الطفلة . وبلغ ما استخرج منه فى سنة ١٩٣٠ نحو ١٦٦٠ طنا وفى سنة ١٩٣١ نحو ٢٦٤٥ وفى سنة ١٩٣٢ نحو ١٨٥١

١١ — الزبرجد

الزبرجد المصرى هو النوع المعروف فى تجارة المجوهرات بالزيتونة (Noble Olivine) ويوجد بشكل أحجار جميلة بلورية متناسقة خالية من العيوب والثلمات وذات لون عميق أخضر ضارب الى الاصفرار وقد أكسبت هذه الصفات هذا الحجر النفيس بعد صياغته اسم « زمرد المساء »

ويوجد الزبرجد فى جهات كثيرة بالقطر ولكن المصدر الوحيد لنوع الأحجار الكبيرة هو جزيرة الزبرجد المعروفة باسم جزيرة القديس يوحنا بالبحر الأحمر

ويبلغ وزن كل قطعة من الأحجار المستخرجة من هناك من عشرين الى ثلاثين قيراطاً وأحياناً يعثر على أحجار ذات حجم أكبر من هذا كثيراً .

وتبلغ مساحة هذه الجزيرة نحو ١٢٠٠ فدان على وجه التقريب يوجد بأغلبها الزبرجد وهى تعلو عن سطح البحر ٢٣٠ متراً ويمكن العثور على زبرجد ذى حجم صغير فى جهات متفرقة منها ولكن توجد أحسن الأحجار فى الجهة الشرقية على شكل عروق صغيرة متجمعة تتفرع من منطقة صخور زبرجدية هناك تبلغ مساحتها بضع أفدنة .

ولم يحاول أحد استخراج الزبرجد من هذا المكان دفعة واحدة والطريقة المستعملة الآن هى اقتفاء أثر كل عرق على حدة ابتداء من سطح الأرض وتتبعه حتى تنتهى الأحجار منه أو يختفى .

وتختلف أحجام الأحجار فى كل عرق من العروق اختلافا كبيراً ولكن نوعها لا يتغير .

ولا يحتمل أن يعثر على الزبرجد على عمق كبير من سطح الأرض والمظنون ان الكميات التى عثر عليها منه للآن هى كل ما يوجد من هذا الحجر النفيس .

ويدل التاريخ على أن هذه الأحجار كانت معروفة قديماً ولكن القدماء كانوا يخلطون بينها وبين أحجار الطوباز والزمرد لعدم وجود مسميات عندهم للتفريق بين أنواع هذه الأحجار بعضها من بعض .

ومما يدل على أن القدماء كانوا يستغلون موارد الزبرجد بجزيرة القديس يوحنا العثور على أحجار من هذا النوع أثناء بعض عمليات الحفر بالاسكندرية بعضها مصقول ويظن بأن عهدها يرجع على الأقل الى العصر اليونانى وكان الرومانيون يدعون هذه الجزيرة وقتئذ على ما يقال « توبازيوس » (Topazius) .

وسمى « بلينى » (Pliny) هذه الأحجار توبازا وخلط العرب على ما يظهر بين الزبرجد والزمرد رغماً عن أنهم كانوا يستغلون على ما يقال مناجم الزمرد بجهات زبارة والسكيت إلا أنهم لم يتمكنوا من اكتشاف جزيرة القديس يوحنا .

واللغة العربية تميز بوضوح بين الزمرد والزبرجد وتدعى جزيرة القديس يوحنا بالعربية جزيرة الزبرجد .

وأعيد فتح مناجم هذه الجزيرة بواسطة سمو خديوى مصر السابق ولكنها أغلقت من جديد عند بدء الحرب وكانت ترسل الأحجار المستخرجة منها الى فرنسا لقطعها وصقلها والجزيرة مؤجرة الآن بعقد امتياز من الحكومة لشركة تعدين

البحر الأحمر (The Red Sea Mining Co.) ولكن لم يستخرج منها شيء منذ سنة ١٩١٤ .

وتستعمل الأحجار الكبيرة فى صياغة «الدلايات» والطلب لاينقطع أيضاً عن الأحجار الصغيرة التى يكثر المستخرج منها بطبيعة الحال ولو أن لونها يميل الى الاصفرار على أن كثرة الطلب أو قلته للاحجار الصغيرة أو الكبيرة يتوقف على الزى الشائع الاستعمال (المودة) .

١٢ — الأصباغ

الأصباغ التى توجد بالقطر المصرى تتكون كلها من أوكسيد الحديد ومن قليل من المنغنيس وينتج الأوكسيد أو الصدأ الجاف ألواناً شديدة الاحمرار جداً تعرف باسم الأوكسيد الأحمر واذا حرق ينتج ألواناً تعرف باسم الأحمر والأحمر الهندى وأحمر فينيسيا .

أما الأوكسيد المائى فتنتج منه جملة ألوان تعرف بالمغرة (Ochres) والسيانا (Siennas) والأحمر الداكن (Umbers) وهى تتفاوت كلها بين كل ألوان الأحمر والبنى والأصفر الفاتح .

وتوجد أيضاً كميات قليلة من نوع آخر من الأصباغ بنى اللون يعرف بالفانديك (Vandyke brown) وكذا مقادير كبيرة من الأحجار الملونة والطفل المصبوغ بأوكسيد الحديد . أما الأوكسيدات النقية والمغرة فتوجد فى جيوب أو شقوق صغيرة متفرقة على أبعاد شاسعة .

وتقدر قيمة هذه الأصباغ حسب قوة احتمالها وثباتها وتستعمل عادة فى صنع بويات الزيت أو الماء أو الديستمپر (Distemper) ويصنع هذا النوع الأخير بواسطة مزج الأصباغ الرخيصة بالماء المضاف اليه قليل من الغراء لتوليد اللزوجة به ويستعمل بكثرة فى القطر المصرى لدهن بياض الجدران المصنوع من الجبس والمعجون والطوب والحجر .

وكان قدماء المصريين يستعملون كثيراً أنواع الأصباغ المركبة من أصل حديدى وكانوا يجمعونها بالقطر المصرى منذ أمد بعيد أما فى الأزمنة الحديثة فلم يكن يصنع منها إلا أنواعاً واطئة جداً يتعذر بواسطتها مزاحمة أنواع البويات الواردة من الخارج وكمية المياه الموجودة بسلفات المغنيسيا أقل مما يوجد منها بالملح الانكليزى

(Epsom salt) أما سلفات الألومنيا فعلى العموم جافة وتوجد أحياناً بلون أحمر وردى لاختلاطها بحجر الكوبالت (Cobalt) الأحمر .

وتتصل الواحات الخارجة بوادى النيل بسكة حديدية طولها ١٨٠ كيلو متراً وهى الوحيدة التى تشتغل مناجمها الآن أما الواحات الداخلة فلوقوعها على بعد شاسع لا يمكن الاستفادة تجارياً مما تنتجه مواردها لصعوبة المواصلات .

ونشطت حركة استخراج سلفات الألومنيا قبل انتهاء الحرب العظمى بقليل لصعوبة الحصول وقتئذ من أوروبا على حجر الشب اللازم لتكرير المياه ويبين الجدول الآتى مقدار ما استخرج من هذه الأملاح منذ سنة ١٩١٨ :

السنة	سلفات الألومنيا	سلفات المجنيزيا
١٩١٨	١٦٨ طناً	٣٩٠ طناً
١٩١٩	٥٤ »	٢٦٩ »
١٩٢٠	لا شىء	٢٦٦ »
١٩٢١	»	١١٥ »

١٠ — صناعة الأسمنت فى مصر (١)

١ — نظرة عامة

تقدمت صناعة الأسمنت فى مصر تقدماً جعلها تنتج كل ما يحتاج إليه القطر تقريباً منه غير أن الأزمة العالمية والمنافسة الأجنبية لم تمكنا مصانع الأسمنت فى المعصرة وطرة وحلوان من إنتاج جميع ما فى استطاعتها ولذا فقد كونت شركة مستقلة تتولى تصريف إنتاج هذه المصانع . اذ اضطر بعضها الى الكف عن الانتاج مدة غير قصيرة تخلصاً من العاملين السابقين (الأزمة والمنافسة) . والشركات التى تنتج الأسمنت فى القطر هى : —

(١) ملخص مانشر بصحيفة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٣١ وما جاء بتقرير لجنة التجارة والصناعة والاحصاءات الرسمية .

ا — الشركة المساهمة البلجيكية للأسمنت بالمعصرة

المركز الرئيسى لهذه الشركة موجود فى بروكسل حيث تأسست فى ٨ مارس سنة ١٩٠٠ . ومدتها ثلاثون عاماً تجددت لمثل هذه المدة فى ٨ مارس سنة ١٩٣٠ . ورأس مالها ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ فرنكا بلجيكيا . وهى تنتج الاسمنت البورتلاندى الصناعى وهوعبارة عن حرق مخلوط متجانس الأجزاء وبنسب معلومة من الجير والطين على درجة حرارة مرتفعة . ثم تجفف هـــذه المواد وتسحق سحقاً دقيقاً لدرجة الذوبان والناتج المحروق يسمى (كلنكر) . ويكون بهيئة صخرة سوداء مندمجة وصلبة فاذا سحقت سحقا دقيقا انتجت الاسمنت الناعم

ب — الشركة المساهمة لفوزينيانى

تأسست هذه الشركة فى ١٠ يولية سنة ١٩١٢ لتعمل مكان شركة كولكتيف — التى تأسست فى ١٢ يناير سنة ١٩١١ — ومركزها الرئيسى فى بولون بايطاليا . ومدتها ثلاثون عاماً . ولها مصنعاً فى محرم بك على شاطىء المحمودية لانتاج الأسمنت الطبيعى من حجر الجير الطفلى المستورد من الخارج .

ويبلغ رأس مال الشركة ثمانمائة الف ليرة ايطالية موزعة على ثمان آلاف سهم.

ج — الشركة المصرية للأسمنت البورتلاندى بطره

أنشئت هذه الشركة فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره مائتى ألف جنيه مصرى ثم ارتفع إلى ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه موزع على أسهم قيمة السهم أربعة جنيهاً ثم بلغ رأس مالها أخيراً ٤٢٠٫٠٠٠ جنيه . ومدة هذه الشركة ثلاثون عاماً. وهى تنتج الأسمنت البورتلاندى .

د — الشركة المصرية للاسمنت البورتلاندى بحلوان

تأسست هذه الشركة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٩ ورأس مالها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى موزع على ٢٠٠٠ سهم قيمة الواحد منها مائة جنيه ومدتها خمسون عاماً . وهى تنتج الأسمنت البورتلاندى الصناعى .

٢ — العناصر الأساسية لصناعة الأسمنت

١ — المواد الأولية : اذا استثنينا مصنع فوزينياني الذى يستورد الجير الطفلى اللازم لصنع الأسمنت الطبيعى من الخارج فالمصانع الثلاثة الباقية التى تصنع الأسمنت البورتلاندى تستعمل الخامات الأساسية مثل الطفل وحجر الجير الموجودة بالقطر .

الطفل : كانت المصانع الثلاثة الموجودة فى طره والمعصره وحلوان تستخرج الطفل من السهول الواقعة بينها وبين جبل المقطم إلا أن مصنع حلوان بعد أن شرع فى العمل واستمر مدة وجيزة وقف عن استخراج الطفل من سهول تلك المدينة لأنه كان يحتوى على أملاح ضارة بصناعته ، ورأى استخراج هذه المادة من أرض على النيل اشتراها لهذا الغرض فى زمام التبين (مركز الصف) وأصبح ينقل الطفل منها بالمراكب .

حجر الجير : تستخرج مصانع طره والمعصرة وحلوان حجر الجير من أقرب الأمكنة المجاورة لها الواقعة بسفح جبل المقطم . أما مصنع طره فيستخرج هذا الحجر بواسطة آلات حافرة حديثة أما مصنعا المعصره وحلوان فيستخرجان حجر الجير باليد وينقلانه إلى المصنع .

وحجر الجير المستخرج من سفح المقطم هو من النوع الجيد ويحتوى على ٢ر٥٠ ٪ تقريبا من المواد العضوية وجزء صغير من الطفل يحسب لكميته حساب فى أثناء تحديد نسبة الطفل وحجر الجير عند مزجهما .

الجبس : ولو أن الجبس لا يعتبر مادة أولية أساسية فى صناعة الأسمنت إلا أنه مع ذلك ذو أهمية عظيمة فى هذه الصناعة . إذ يضاف إلى الأسمنت بنسبة ٢ر٥ ٪ لابطاء تماسكه . وشركة جباسات البلاح هى التى تورد الجبس لمصانع الأسمنت البورتلاندى الصناعى فى مصر .

ب — الوقود : الفحم الناعم هو الوقود المستعمل بنوع خاص فى صناعة الأسمنت ويستورد من الخارج وهو يستعمل فى الأفران الرحوية كالأفران الموجودة فى مصنعى طره وحلوان .

ج — اليد العاملة : يبلغ عدد الأيدى العاملة التى تشتغل فى مصانع الأسمنت بمصر سبعمائة عامل . وجميع المعدات فى مصانع الأسمنت الصناعى أوتوماتيكية

والطريقة الجافة المستعملة فى مصنع المعصرة تتطلب عدداً من العمال أكثر من الطريقة الرطبة المتبعة فى مصنعى طره وحلوان .

٣ — أنواع الاسمنت وطرق صنعها فى مصر

يصنع الآن فى مصر نوعان من الاسمنت : البورتلاندى الطبيعى والصناعى

الأسمنت البورتلاندى الطبيعى — يوجد فى بعض البلاد كفرنسا وبلجيكا وايطاليا ويوغوسلافيا وغيرها أماكن تحتوى جيرا طفليا متجانس النوع نسبة الطفل فيه ٢٤ ٪ تقريبا . أما فى مصر فلم تعمل أبحاث جدية للعثور عن مثل تلك الأماكن ولذا فان شركة الاسمنت الطبيعى بالاسكندرية تستورد الجير الطفلى من اسبلاتو (يوغوسلافيا) مباشرة ثم تحرقه فى أفرانها لتحويله الى اسمنت وبعد ذلك تسحقه سحقا جيدا .

الأسمنت البورتلاندى الصناعى — يصنع الاسمنت البورتلاندى الصناعى بحرق مزيج من حجر الجير والطفل (بنسبة ٢٢ الى ٢٤ ٪ من هذا الأخير) وسحقه سحقا دقيقا .

وهناك طريقتان لصنع الاسمنت البورتلاندى ، الطريقة الجافة والطريقة الرطبة .

أما الطريقة الجافة المتبعة بمصنع المعصرة فهى تجفيف الطفل وحجر الجير المجروش تجفيفا تاما قبل سحقهما سحقا ناعما . وبعد تحديد تركيب كل منهما بالتحليل الكيماوى يمزجان بنسبة معينة حسب نوع الاسمنت المراد الحصول عليه (نسبة الطفل ٢٢ الى ٢٤ ٪) ثم تضاف الى هذا المزيج كمية معينة من الفحم الناعم مع جزء صغير من الماء ويعمل منه ترابيع صغيرة فى حجم ترابيع الطوب العادية . وبعد تجفيفها قليلا تحرق بالأفران بحرارة مرتفعة ومتى تم الحرق يسحق الكلينكر (حجر اسمنت محروق) جيدا فى طواحين اسطوانية ذات كرات من الصلب لتحويله الى اسمنت .

وأما الطريقة الرطبة فتتبع بمصر فى مصنع الشركة المصرية للاسمنت البورتلاندى بطره وفى مصنع الشركة المصرية للأسمنت البورتلاندى فى حلوان . وتتلخص فى مزج حجر الجير المسحوق بالطفل المحلل بالماء . ويسحق هذا المزيج الرطب الذى تكون نسبة الماء فيه ٣٨ — ٤٠ ٪ سحقا جيدا فى آلة ساحقة أسطوانية ويخزن فى أوعية كبيرة متعددة ثم تؤخذ عينة منه وتفحص كيماويا ويعمل التعديل اللازم

لحفظ نسبة حجر الجير والطفل تبعا للأسمنت المراد انتاجه (٢٢ الى ٢٤ ٪ من الطفل) . وفى النهاية توضع هذه العجينة فى فرن رحوى لازالة الماء ولحرقها حرقا تاما للحصول على الكلينكر كما فى الطريقة السابقة وبعد تخزين هذا الكلينكر لمدة معينة يسحق لتحويله الى اسمنت بورتلاندى صناعى .

٤ — نفقات انتاج الأسمنت فى مصر

لما كان من الصعب الوقوف من أصحاب مصانع الأسمنت فى مصر على قيمة تكاليف الأسمنت الذى يصنعونه ، لأنها سر من أسرار صناعتهم ، فنكتفى هنا بذكر ما يأتى : —

تتراوح تكاليف الطن الواحد من الأسمنت البورتلاندى الصناعى المصنوع فى مصانع الأسمنت بالمعصره وطره وحلوان مضافاً إليه أسعار الوقود وأجور الأيدى العاملة بين ١٤٥ قرشاً و١٥٠ قرشاً .

ويلاحظ أنه إذا كانت صناعة الأسمنت على الطريقة الجافة (المتبعة فى مصنع المعصرة) تتطلب نسبياً زيادة فى الأيدى العاملة والملاحظة والمراقبة الفنية عما تتطلبه صناعة الأسمنت على الطريقة الرطبة (المتبعة فى مصنعى طره وحلوان) بينما الطريقة الرطبة من جهة أخرى تتطلب وقوداً كثيراً ومعدات غالية .

أما مصنع فوزنيانى بالاسكندرية فيشترى المادة الأولى المستخرجة من محاجر اسبالاتو (دالماسيا) بسعر الطن الواحد ٢½ شلن ويدفع أجرة شحنها بحراً إلى الاسكندرية ٤٠ قرشاً عن كل طن ويدفع رسم دخول للقطر المصرى قدره ١٥٠ مليما عن الطن طبقاً للتعريفة الجمركية الجديدة وعلى ذلك فالطن من الأسمنت البورتلاندى الطبيعى المصنوع فى هذا المصنع يتكلف أكثر من ١٨٠ قرشاً .

ويعبأ الأسمنت المصنوع فى مصر فى أكياس من الخيش سعة كل كيس ٥٠ كيلو جرام وهناك ميل لتعبئة الأسمنت فى أكياس من الورق تسع نفس المقدار وتمتاز عن أكياس الخيش بعدم ضياع شىء من الأسمنت أثناء النقل . إلا أن أغلبية المستهلكين يفضلون الأسمنت الموضوع فى أكياس من الخيش .

وترد أكياس الورق جاهزة من أوروبا أما أكياس الخيش فأكثر مايستخدم

منها يكون قد استعمل قبلا فينظف ويصلح . وتستحضر من الخارج أكياس جديدة لتحل محل الأكياس التى يبطل استعمالها .

٥ — نظام بيع الأسمنت

كان مصنع اسمنت المعصرة حتى بداية سنة ١٩٣٠ هو المصنع الوحيد الذى ينتج للبلاد الاسمنت المصنوع فيها . وكان مكتبه بالقاهرة يتولى بيع هذا الاسمنت .

تكوين كنتوار الأسمنت — عندما بدأ مصنع شركة الأسمنت البورتلاندى بطره صنع الاسمنت فى يناير سنة ١٩٣٠ اتفق مع شركة المعصرة على تكوين مكتب مستقل يبيع ما ينتجه هذان المصنعان تجنباً لكل مزاحمة بينهما .

ويقوم الاتفاق المنعقد بينهما لمدة عشرين سنة على أساس مقدرة انتاج كل من المصنعين فمصنع المعصرة الذى يصنع تقريبا ١٣٠ ألف طن من الاسمنت سنويا له ٤٤ ½ ٪ من مجموع البيع السنوى أما مصنع طره الذى يمكنه انتاج ١٦٠ ألف طن تقريبا فله ٥٥ر٥ ٪ من مجموع البيع السنوى .

ولما شرعت شركة الأسمنت بحلوان صناعتها فى مايو ١٩٣٠ لم تتوان شركة المعصرة وشركة طره عن مفاوضتها لاقناعها بالانضمام إلى كنتوار الأسمنت . وفى فبراير سنة ١٩٣٠ جرت مفاوضة فى مدينة جين (بايطاليا) بين مديرى شركة المعصرة وشركة طره وبين المندوب الذى قدم خصيصاً إليها من الدانمارك لتمثيل شركة أسمنت حلوان ولكن حبطت هذه المفاوضة ولم تصل إلى نتيجة ما .

ولم يمض على فشلها وقت قصير حتى بدأت مزاحمة شديدة بين شركة أسمنت حلوان وبين كنتوار الأسمنت فكانت نتيجة ذلك أن هبطت أسعار الأسمنت المنتج فى البلاد إلى ما دون تكاليفه رغم ما هى عليه من النزول من تأثير هبوط الأسعار العالمى ومن تأثير طريقة غمر الأسواق فيما يختص بالأسمنت الوارد من الخارج . إلا أن هذه الحالة غير الطبيعية والتى من شأنها أن تعرقل نمو صناعة الأسمنت فى مصر لم تعمر طويلا إذ عادت المفاوضة بين الفريقين وتوصلا إلى الاتفاق على تحديد سعر الأسمنت المصنوع عند الشركات الثلاث السابق ذكرها . غير أن هذا الاتفاق لم يعش طويلا وأبطل فى آخر سنة ١٩٣٠ وبذلك

رجعت المنافسة إلى ما كانت عليه بين شركة حلوان والكنتوار . وفى هذه الفطرة ضعف الطلب على الأسمنت لقلة البناء فى البلاد ولمزاحمة الوارد من الخارج ولذا فكر كنتوار الأسمنت تقليلا لنفقات الانتاج ومقاومة لمنافسة شركة حلوان فى إيقاف الانتاج مؤقتاً فى مصنع المعصرة ابتداء من ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ والاقتصار على تشغيل مصنع طره . وكانت نتيجة المنافسة الشديدة بين كنتوار الأسمنت وشركة حلوان أن عاد الفريقان إلى المفاوضة وقد تم الاتفاق بينهما فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣١ أى فى غداة صدور المرسوم بقانون بفرض رسم استهلاك قدره ٣٠ قرشاً عن كل طن من الأسمنت المصنوع فى مصر وهذا ما يحدو بنا الى التفكير فى أن صدور هذا القانون ساعد على حل هذه المسألة حلا عاجلا .

وهكذا رضيت شركة حلوان أن تنضم لمدة عشرين سنة إلى كنتوار الأسمنت على أن تبيع بواسطته بنسبة تسعين ألف طن من الأسمنت فى السنة وهذا ما يعادل تقريباً مقدرة انتاجها فى الوقت الحاضر .

رسم الاستهلاك على الأسمنت — صدر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ مرسوم بقانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩٣١ بفرض رسم استهلاك على الأسمنت المصنوع فى مصر أو المستورد من الخارج قدره (٣٠٠ مليم) عن كل ألف كيلو جرام .

أسعار الأسمنت — تقلبت أسعار الأسمنت تقلباً كبيراً فى أثناء الحرب العالمية وبعدها فسعر الطن من الأسمنت الذى وصل فى ابان الحرب العظمى الى ١٢ جنيهاً أو مايزيد عن ذلك هبط بعدها مباشرة إلى ٤ أو ٥ جنيهات وفى السنين الأخيرة حتى سنة ١٩٢٩ وقفت أسعار الطن بين ٢٨٠ و ٣٠٠ قرش .

ولما بدأ مصنعا طره وحلوان صنع الأسمنت فى سنة ١٩٣٠ نزل سعر الطن منه من ١٦٠ إلى ١٤٠ قرشاً وذلك بسبب المزاحمة بين كنتوار الأسمنت وشركة حلوان . إلا أنه بعد أن تم الاتفاق فى فبراير سنة ١٩٣١ بين الشركات الثلاث المعصرة وطره وحلوان ، على الاندماج فى كنتوار الأسمنت أصبح السعر المحدد ٢٥٠ قرشاً لكل طن من الأسمنت فى القاهرة تسليم محل البناء (بما فيه رسم الاستهلاك وهو ٣٠ قرشاً) .

ومن جهة أخرى لما كان كنتوار الأسمنت مضطراً لمقاومة منافسة الأسمنت الوارد من الخارج عن طريق الاسكندرية ، كان لامندوحة له من أن ينظم أسعار بيعه على أساس سعر الأسمنت بالاسكندرية وعلى ذلك نظم سعر الأسمنت بالقاهرة

٧ — المنافسة الأجنبية وأسبابها

يتضح من الاحصاءات السابقة أن أهم البلاد التى تستورد منها مصر الأسمنت هى انجلترا ويوجوسلافيا وبلجيكا . وبالرغم من تقدم صناعة الأسمنت المحلية فان استيراد الأسمنت الانجليزى يزداد ازدياداً محسوساً عما كان يستورد من البلاد الأخرى فى السنين السابقة . وسبب ذلك عائد بخاصة الى تفضيل بعض مهندسى الأشغال الحكومية الكبرى ومقاوليها للاسمنت الوارد من انجلترا غير أننا نعتقد أن هذه الأسباب ستزول تدريجاً كلما اتسعت فى البلاد دعوة شركات الأسمنت فيها للدلالة على جودة الأسمنت المصنوع فى مصانعها وأنها لا تقل عن الأسمنت المستورد من الخارج خصوصاً فيما يتعلق بالأنواع الشائعة .

ومن جهة أخرى فان الدقة فى تطبيق المنشور الوزارى الخاص بتفضيل المنتجات المحلية عن مثيلاتها الأجنبية ستكون داعية إلى تنمية الصناعات المحلية . والأسمنت اليوجوسلافى أكثر الأنواع منافسة للأسمنت المحلى لرخص ثمنه . لأن مصانع الأسمنت فى يوجوسلافيا المتركزة فى الأماكن المتاخمة لاسبلاتو على بحر الادرياتيك تصنع بنوع خاص الأسمنت الطبيعى باستخدام محاجر الأحجار الجيرية الطفلية المتوافرة فى تلك الأنحاء . وصناعة هذا النوع من الأسمنت كما بينا فيما تقدم بسيطة جداً اذا قورنت بصناعة الاسمنت البورتلاندى الاصطناعى الذى يمتاز بزيادة تجانس تركيبه . ويضاف الى رخص تكاليف الأسمنت الطبيعى نقله من اسبلاتو الى الاسكندرية بأجور زهيدة جداً لاتتجاوز ٢٠ قرشاً لكل طن ، وهذا نظراً للاتفاق بين مصانع الأسمنت اليوجوسلافية وبين الشركة الايطالية للملاحة (لويد تريستينو) .

وبما أن المصانع اليوجوسلافية الموروثة عن مملكة النمسا والمجر السابقة أنشئت لصنع مقادير عظيمة من الأسمنت وبما أن أسواقها الداخلية محدودة الآن ذلك فانها تنهال بالفائض الكثير من انتاجها على الأسواق المصرية مستخدمة فى سبيل طريقة الغمر وهذا مايرجع بالخسارة على الصناعة المحلية ، وكثيراً ما بيع الأسمنت المستورد من اسبلاتو فى سنة ١٩٣٠ بالاسكندرية بسعر الطن ١٤٠ قرشا تقريبا .

أما الأسمنت المستورد من بلجيكا فان مقاديره نقصت نقصا محسوسا ، ومستقل هذه المقادير شيئا فشيئا بتنظيم واتساع مصنع الأسمنت البورتلاندى بطره لان

الجانب الاكبر من المصانع البلجيكية التى تصدر الاسمنت للقطر من مساهمى شركة أسمنت طره .

وفى سنة ١٩٣٠ أى فى وقت المنافسة بين كنتوار الاسمنت وشركة حلوان امتنع أولئك المقاولون عن تحرير عقود جديدة لهبوط سعر الأسمنت إذ ذاك هبوطا غير طبيعى .

ولما أذيع المرسوم بالقانون الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ بفرض رسم استهلاك على الأسمنت نتج عن تأخر نشر طريقة تحصيل هذا الرسم نزاع بين كنتوار الأسمنت وبين زبائنه المقاولين الذين كانوا يملكون عقودا بتحديد سعر الأسمنت لم يكونوا قد استلموه حين نشر ذلك المرسوم . ولا يزال هذا النزاع قائما بين الفريقين لمعرفة من الذى سيدفع رسم الاستهلاك أهو المنتج أم المستهلك .

ملاحظة — يستطيع مصنعا طره وحلوان لوجود أفران رحوية (روتاتيف) عندهما أن يصنعا عند الطلب نوعا خاصا من الأسمنت من الصنف العالى يسمى الأسمنت الشديد المقاومة وهذا الأسمنت يزيد ثمنه ٥٠ قرشا عن ثمن الاسمنت العادى وذلك لما تتطلبه صناعته من العناية والاتقان .

تنظيم مقاومة مصانع الاسمنت فى مصر للاسمنت المستورد من الخارج

لامنافسة الآن بين الشركات التى تصنع الاسمنت فى مصر نظراً لاندماجها فى كنتوار الاسمنت لكن هناك منافسة حادة بين الاسمنت الوارد من الخارج والاسمنت المحلى ، إذ أن بعض الدول التى تورد هذه المادة لمصر تعمد الى استخدام طريقة الغمر بعرض هذا المنتج بأسعار منخفضة جدا فى الاسواق المصرية .

٦ — الوارد والصادر من الأسمنت

واستورد القطر من الاسمنت مايأتى : —

السنة	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه
١٨٨٩	٣١٤٠	٢٤١١٦
١٨٩٣	٢٠٩٨	١٤٥٥٥
١٨٩٧	٤٦٣٨	٢٣٨٩٤
١٩٠١	٢٦٧٨٨	١١٠١٦٥
١٩٠٥	٥٦٠٥٣	٩٢٧٢٢
١٩٠٨	٨٤٦٩١	١٣٦٢٥٣
١٩١٢	١٠٤١٦٠	١٦٨٢١٠
١٩١٦	١٧١٤٨	٧٤٢٢١
١٩٢٠	٤١٣٠٩	٢٧٣٣٦٣
١٩٢٤	١٢٣٩٩٣	٢٥٨٠٩٤
١٩٢٨	٢٥٠٩٢٤	٥١١٨٠٥
١٩٣٠	١٩٢٣٣٣	٣٩٤٨٠٧
١٩٣٢	١٠٥٦٠٠	٢٠٣٢٠٠
١٩٣٣	٨٦٠٠٠	١٣٦٠٠٠

أما ما صدرته مصانع القطر من الاسمنت فهو كالآتى : —

السنة	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه المصرى
١٩١٩	١٣٤٩	١٤١٣٨
١٩٢١	٢٣١	١٤٣٤
١٩٢٣	٢٩٩	١٠٢٩
١٩٢٥	١٦٥	٤٣٤
١٩٢٧	٢٧	٧١
١٩٣٠	٤٩	١٣٨

وفى سنة ١٩٣٢ صدر القطر اتربه واحجار وجير واسمنت بمبلغ ٣١٧ جنيها
وفى سنه ١٩٣٣ بمبلغ ٢ر٥٣٧

١١ — صناعة الفخار فى مصر

١ — نبذة تاريخية

ترجع صناعة الفخار فى عهد الفراعنة إلى ما قبل تأسيس الأسرة الأولى ولقد دلت على ذلك ما تركوه من الأوانى المطلية بمختلف الألوان والتماثيل الصغيرة . وبقيت هذه الصناعة محافظة على مكانتها حتى العهد الاسلامى (٦٣٩ — ١٥١٦ م) وقال المقريزى أن البقالين وبائعى الخردوات فى القاهرة كانوا يسلمون البضائع للمشترين فى أوان من الخزف أو الزجاج دون إضافة ثمنها على قيمة البضاعة المباعة . ثم أخذت هذه الصناعة فى الاضمحلال بين ١٣٨٢ و ١٨٠٠ م فاندثرت صناعة الفخار الجميل ولم يبق إلا صناعات القلل والأزيرة والبرابخ التى لا يمكن للشعب الاستغناء عنها لشدة حاجته إليها فى معاشه . واستمرت صناعة الفخار فى مصر على هذا الحال حتى سنة ١٨٨٥ حينما بدأ المسيو (مارانجا كيس) فى إقامة مصنعه فى طره لصنع الأدوات المنزلية من الفخار المطلى العادى حيث لا تحتاج إلى كبير عناء علاوة على رخص قيمتها ورغم ذلك فانه لم يوفق فى هذا العمل لعدم وجود العمال الاكفاء وقتئذ فحل محله شركة جديدة فنقلت المصنع إلى روض الفرج . وهذه الشركة تعمل على إنتاج

أنواع مختلفة من أصناف الفخار حتى الآن . وبدأت الحكومة المصرية أن تهتم بهذه الصناعة عند ما عرض عليها المسيو (مارانجاكيس) فى سنة ١٨٩٣ مشروعه لاحياء هذه الصناعة . فأرسل عدة طينات مصرية إلى اوروبا ففحصها المسيو (دى مرجن) فى فلورنس سنة ١٨٩٥ فاتضح له أن الطينة المصرية قادرة على إنتاج الأصناف الفاخرة من الخزف والفخار . فأخذت المصانع المصرية تتدرج فى هذه الصناعة ببطء إذ لا يوجد من المصانع الخليقة بالذكر فى هذا المضمار غير مصنعى (سورناجه) بالودى بمديرية الجيزة ومعمل روض الفرج بالقاهرة .

وأهم المصانع الموجودة بالقطر لانتاج أصناف الفخار تنحصر فيما يأتى : —

٢٣٧ مصنعاً لانتاج الطوب والأحجار

٧١ » » الأحجار الملونة

٢ » » الصينى والخزف

٣١٢ » » الفخار

١ » » أصناف أخرى من الطين والخزف والفخار

٤ » » مواد البناء والفخار والخزف

٢ — العناصر الأساسية لصناعة الفخار بمصر

طينة أسوان هى طينة دسمة حمراء تحتوى على كثير من الحديد وتوجد بوفرة اما طينة التبين فهى صفراء تحتوى على كثير من الرمل والجير . وطمى النيل موجود حيثما كانت مياه النيل . والرمل الأبيض النقى والأنواع الجيدة منه موجود بالعباسية وأبى زعبل . والكوارتش وهو عبارة مادة ضرورية والموجود منه فى أسوان والعباسية وهو من أجود الأنواع . الفلشبار والكرستالين وهما موجودان بكميات وفيرة فى أسوان بالقرب من الشلالات وطينة قنا .

أما الكاؤلين فموجود فى شمال أسوان بالقرب من الجزيرة . والظلط موجود بكثرة فى العباسية . وأنواعه الجيدة بالصحراء الشرقية ما بين القاهرة وبنى سويف وبالصحراء الغربية والفيوم وبحيرة المنزلة ومريوط والبلاح . والطلفة موجودة بالجيزة وقنا وأسوان .

هذه هى العناصر الرئيسية تقريباً التى تتطلبها صناعة الفخار والخزف فبعضها يستعمل فى نفس المنتجات والبعض الآخر يستعمل فى الملحقات التى لا بد منها

للوصول الى النتيجة المتقدمة مثل بناء الأفران وعمل الأرانيك اللازمة لذلك . وهذه المواد كافية لجعل صناعة الفخار والخزف صناعات كبيرة فى مصر غير أنه يلزمها نوع أجود من الكاؤلين المصرى الحالى الذى يحتوى على كمية كبيرة من الحديد ولذا فان مصنع سرناجه بالودى يستحضر بعض كميات من الكاؤلين الانجليزى لاستعماله فى الصناعات الدقيقة التى تظهر فيها عيوب الكاؤلين المصرى . وأهم محاجر الوجه القبلى على الشاطىء الشرقى للنيل . وأجودها موجود بناحية حرف الدير والجبل الأبيض وبجبل أبو فودة والجبل الغربى بمديرية أسيوط وبجبل الأحاوية بمديرية جرجا . وبعبارة أوضح فان منطقة المحاجر تمتد من مديرية الجيزة الى حدود السودان تقريباً .

٣ — المصنوعات الفخارية فى مصر

تنحصر المصنوعات الفخارية فى مصر فيما يأتى : —

ا — الفخار العادى

صناعة الفخار العادى تنقسم قسمين : عمل الطوب العادى والمفرغ والقرميد ويقوم بصنعها مصانع كبيرة فى القاهرة والجيزة والاسكندرية ودمنهور وبركة السبع وبعض الأفراد فى مختلف البلاد وتحرق عادة بالفحم أو المازوت ولهذه الأصناف سوق رائجة للحاجة إليها فى أعمال المبانى ولصعوبة مزاحمة الوارد (اذا استثنينا بعض أصناف القرميد والطوب المفرغ) الذى يتكلف فى أجر الشحن والنولون والعوائد ما يعادل ثمنه الأصلى . هذا إذا صرفنا النظر عن أن المصنوع منه محلياً يفوق فى الجودة أى نوع آخر .

أما صنع القلل والأزيار وأنابيب الصرف البسيطة فهى صناعة منتشرة رائجة للحاجة إليها ولامكان الحصول عليها بسهولة نظراً لرخص ثمنها وأكثر ما تكون انتشاراً فى مديرية قنا غير أنها للأسف فى أيدى عمال يزاحم بعضهم بعضاً مزاحمة ضارة ولقد جاء فى تقرير لجنة التجارة والصناعة ما يأتى : —

« إذا انتقل الزائر إلى قنا وهى المركز الأكبر لصناعة الفخار هاله ما يعاين من سوء حال القائمين بهذه الصناعة إذ يرى قوما يزاولون حرفة رائجة ويخرجون بصناعة نافعة ولكنهم لجهلهم بمزايا التعاون يضيعون وقتهم ومالهم فى العمل بأساليب

فادحة الكلفة وفى النقل بوسائل باهظة المؤونة مع أنهم لو تآزروا على الاشتراك فى العمل وتضافروا على النقل بوسائل حديثة سريعة لجنوا من مجهوداتهم فائدة أجل وربحاً أوفى . ومن العجب أن يكون احتكار هذه الحرفة محصوراً بالفعل فى أيدى أولئك القوم وهم مع ذلك عديمو النفوذ فى سوقها بل تراهم لا يألون سعياً فى إملاق بعضهم بعضاً بمزاحمة كل فوائدها عائدة على الوسطاء دون سواهم .

الوقود المستعمل غالباً حطب الذرة والقطن والبوص وقليل من الخشب وهذه المواد كثيرة وزهيدة الثمن غير أن طريقة الصناع فى بناء أفرانهم عقيمة لأنهم لم يراعوا فيها الدقة إذ تبنى أولا بالحجر الأبيض دون أى إصلاح ثم تبطن من الداخل بطوبة واحدة من الطوب الأحمر العادى وما تعامل به جدرانها تعامل به قواعدها لذلك نرى أعمال العمارة والترميم بالفرن لا تكاد تنقطع مع أنهم لو نحتوا ذلك الحجر الأبيض وأحكموا رصه عند البناء وكسوه بالمونة ثم بطنوا الفرن بعد ذلك بالطوب النارى ولو القاعدة فقط لكفوا أنفسهم مؤونة الترميم اليومى وعمليات الهدم والبناء لمدة سنين عديدة للفرن الواحد ولاقتصدوا كثيراً من الحرارة التى تذهب سدى ضحية هذا الاهمال . وبناء الفرن كما ذكرنا لا يكلف أكثر من ثلاثين جنيهاً وهو مبلغ من الضآلة بمكان إذا قسناه بثمن الطوب العادى الذى يتطلبه الفرن من آن لآخر وبمقدار الحرارة المفقودة فى هذه السنين الطويلة . هناك نقطة أخيرة وهى أن القوم لا يلاحظون غالباً عند تركيب الطينة وضع كمية من الطينة الأسوانية الدسمة ذات الأثر الفعال فى حالات الصباغة والحريق والعمال يجهدون أنفسهم بالرغم من أنهم يستعينون بقليل منها مذاباً فى الماء الذى يغمسون أيديهم فيه من آن لآخر كى تكسبهم الطينة بعض المرونة والانقياد أثناء العمل . وبالتالى تكون الطينة خشنة لخلوها من بعض الدسامة فيسهل تشققها عند الحريق وبخاصة إذا لم يلاحظ تمام الرفق بها فى إعطاء كميات مناسبة من الحطب فى اليومين الأول والثانى من أيام الحريق التى تستمر من خمسة إلى سبعة أيام وتلك عملية شاقة تعتورها قلة التدبير . والكميات التى يسلمها الفرن خالية من التشقق لا يبعد أن تكسر لأى تصادم .

ب — الفخار المطلى

صناعة الفخار المطلى تنقسم الى قسمين :

الأول — صناعة الأدوات المنزلية وأدوات الطبخ مثل القدر والصحون الكبيرة (القصع) والمواجير والأبرمة وقصارى الزرع المستعملة فى الحدائق ؛ والقسم الثانى — البرابخ . وقد سبق لنا أن ذكرنا أنها ظهرت ثانية فى مصر عام ١٨٨٥ م على يد أحد الأجانب الذى ظل يكافح مدة خمس عشرة سنة ولقد استطاع فى النهاية كثير من الناس مجاراته فى هذا المضمار حتى أصبحت صناعتهم منتشرة فى مختلف البلاد وهى وان كانت قد بلغت هذه الدرجة من الانتشار حتى صار عدد مصانعها ٣١٢ بحسب الاحصاء الأخير إلا أنها لا زالت محافظة على صبغتها الفطرية . فلا تدقيق فى خلط مقادير الطينات المختلفة ولا تغيير فى الأشكال ولا جرى على ما يتفق وميول المستهلك الذى تتوق نفسه الى كل ما هو جديد وخصوصا فى المدن : والطينات التى يجب استعمالها فى هذه الصناعة هى الأسوانلية وطين التبين وطمى النيل والرمل الناعم النظيف وهذه الخامات كلها تستعملها المصانع الكبيرة التى يزيد عدد عمالها على العشرة أو العشرين ويبلغ عددها أربعة وعشرين مصنعاً إذ يكون فى استطاعتها أن تبتاع من طينة أسوان مركباً من وقت لآخر وأما الاكثرية مما هى دون ذلك فتكتفى بصناعة منتجاتها من طينة التبين بمديرية الجيزة لسهولة الحصول عليها وكذا من طمى النيل لكونه فى متناول أيديها ومن بعض رمال أيا كان نوعها وقليل من طينة أسوان إن سنحت لها الفرص .

والمواد المستعملة للحريق هى الفحم والخشب والمازوت المستعملة فى المصانع الكبيرة . أما المصانع الصغيرة فتستعمل الحطب والقليل من الخشب وهذا يضطرهم إلى استعمال مواد الطلاء التى تذوب فى درجات الحرارة الواطئة مثل الرصاص والبوراكس اللذين يضيفون إليهما كميات وافرة كثيراً ما تكون مضرة بالصحة عند استعمال الآنية خصوصاً فى أصناف التوابل .

ج — الانابيب الفخارية الرملية والادوات الصحية البسيطة وطوب النار ومربعات الخزف المطلية والمصقولة وأحجار الرصف

جميع هذه الأصناف ضرورية لرصف الشوارع وبناء الأفران والمجارى وغير ذلك من أعمال الرى والصرف . وخامات هذه المصنوعات موجودة بكثرة فى مصر

د — الصينى والفيانس والأدوات الصحية الجيدة

تعتبر هذه الأنواع من أهم المصنوعات الفخارية لحاجتها الى أرقى أصناف الطينة والمهرة من العمال ولذا فانها مرتفعة الثمن . وخاماتها الكوارتس والفلشيار والكاؤلين . وأجود أصناف الكاؤلين موجودة فى تشكوسلوفاكيا والدانمارك وفرنسا وانجلترا والصين . وأما المنتشر منها فى البلاد الأخرى فمتوسطة النوع أو رديئة تحتاج الى جهد كبير لتصير قابلة للاستعمال . ولقد أثبتت التحاليل الكيمياوية أن الكوارتس والفلشيار المصريين لابأس بهما وانما لابد من استحضار كميات وافرة منهما لتعميم هذه الصناعة فى مصر . ولقد وضع مصنع (الودى) فى سنة ١٩١٧ الحجر الأول لهذه الصناعة فى القطر عند ما أقام فرنه الخاص بحرق الصينى واستحضر له الخامات من مختلف المحاجر واستخدم فيه المهرة من الصناع الفنيين الأجانب . وصار ينتج مصنع (سورناجا) بالودى مقادير كبيرة من القرميد والطوب المفرغ وطوب النار وطوب الواجهات والطوب الأزرق الصالح للرصف وطوب التسقيف وأنابيب الفخار المحروق والأدوات الصحية والبلاط والفخار والقيشانى المزخرف والجبس والأسمنت ويبلغ انتاجه اليومى نحو ٢٥٠٠ قالب من الطوب و ١٠٠٠٠ بلاط و ٤٠٠ أنبوبة وبه ألف عامل . وقد كثر الاقبال على هذه المصنوعات المحلية حتى حل بعضها فى الأسواق الداخلية محل ما كان يرد منها من الخارج .

ويوجد بالقطر عدا مصنع سورناجا مصانع هدى هانم شعراوى ومارانجا كى بروض الفرج ومخالى كاستس بالقرب من شبرا البلد ومصنع دره وبدوى بالاسكندرية وتستورد هذه المصانع مادة الطلاء من انجلترا وألمانيا وتشكوسلوفاكيا رأسا لعدم وجود محال تجارية تشتغل باستحضار هذه الأصناف .

٤ — الوارد والصادر من المصنوعات الفخارية

الاصناف	١٩٢٠		١٩٢٨	
	الوارد بالجنيه	الصادر بالجنيه	الوارد	الصادر
أدوات صحية	٦٤٠١٧	—	٤٤٢٤٣	—
أدوات للزخرفة	٨٥٠	٦٧٦	١٢٨٩	٣٤٧
طوب البناء	٣٩٩	٤٣	١٠٦٥٠	—
مواسير	١٥٠٢٩	٢٦٥	٢٢٧٠١	—
طوب نارى	١٤١٢٣	٧٣٧	١٠١٨٥	—
الصينى والخزف	٤١٥٩٩٣	٣٥	١٧٦٨٨٠	—

واستورد القطر من المصنوعات الفخارية المختلفة الأنواع بمبلغ ٢٠٥ر٦٧٨ جنيها فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ١٨٤ر٦٠٠ فى سنة ١٩٣٣ .

واستورد القطر من الخزف بمبلغ ١ر٤١٧ فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٢ر٥٨٠ فى سنة ١٩٣٣ (الملخص الشهرى للتجارة الخارجية فى ديسمبر سنة ١٩٣٣) .

١٢ — صناعة الكبريت وعيدانه فى مصر

١ — اكتشاف الكبريت

كانت طريقة الحصول على النار حتى القرن الثامن عشر هى ضرب حجر الصوان بقطعة من الصلب وتعريض صندوق الصوفان الى الشرر الناتج وقد جرت العادة فى تلك العصور أن يوضع فى ذلك الصندوق خيوط غمست فى معدن الكبريت تنقل بعد اشعالها الى حيث أريد اضرام النار .

وأول التحسينات التى أدخلت على صناعة الثقاب هى اختراع العيدان المغموسة فى مزيج من السكر الذائب مع كلورات البوتاسيوم وقد أطلق على هذا الاختراع اسم (Dip Splint) لأن عملية توليد اللهب كانت تتطلب غمس هذه العيدان فى قارورة فيها مادة حامض الكبريتيك المركز فيحصل التفاعل الكيماوى وينتج اللهب المطلوب . وكان ثمن هذا النوع من الثقاب غاليا إذ كانت قيمة المائة عود منها تبلغ جنيها انجليزيا على الأقل ولهذا لم يعم استعمالها لأنها كانت مع فداحة ثمنها منبع خطر محقق للايدى والملابس . اذ جرت العادة فى ذاك الوقت أن العود الذى

لايتفاعل فى قارورة حامض الكبريتيك المركز يوضع مع رفاقه حرصا عليه وضنا به فينتج عن ذلك فى كثير من الأحوال وقوع التفاعل مؤخرا فتضرم النار ويشتعل العيدان فى جيوب حاملها مما كان له فى كثير من الاحوال نتائج سيئة .

أما أول الخطوات الحقيقية فى تاريخ صناعة توليد اللهب فجاءت مع اكتشاف الفسفور لأن هذا الاكتشاف تبعه اختراع عيدان الكبريت الفسفورية .

عيدان الكبريت الأولى والفسفور

فى عام ١٦٦٩ اكتشف (Hennig Brandt) أحد تجار همبرج (ألمانيا) الفسفور إذ حدث عند ما كان يقوم فى معمله باجراء التجارب أن وجد أنه كون مادة جديدة — هى الفسفور الابيض — وهذه المادة جذبت اليها أنظار العالم ووجهت اليها الانتباه وسرعان ماصار لها قيمة عظيمة فى المراكز العلمية الصناعية . وفى الوقت الذى كان (براندت) يحوط اكتشافه (الذى أطلق عليه كلمة فسفور المشتقة من اليونانية ومعناها نجمة الصباح) بسياج من التكتم توصل ثلاثة من الكيمياويين (Kraftt و Kunckel الالمانيان و Robert Boyle الانجليزى) الى معرفة هذه المادة الجديدة . ويلاحظ أن الفسفور استخدم فى بادىء الامر على شكل حبوب سميت (حبوب العجب المتوهجة) Glowing wonderpills التى كان يصفها الاطباء لعلاج جميع الامراض التى تصيب الرجال والنساء والاطفال فتمكن (Boyle) من استخدام الفسفور لتوليد النار فكان أول من قام بصنع الكبريت الفسفورى .

وفى سنة ١٧٧١ اكتشف (سيكل) الكيمياوى السويدى طريقة استخراج الفسفور فلم تكن تكاليف هذا الاكتشاف مرتفعة اذا استخدم لذلك فسفات الكلسيوم والعظام فهبطت قيمة الكبريت وأصبح فى متناول الجميع .

وفى سنة ١٨٢٧ خطر لجون ووكر الصيدلى والجراح المساعد فى قرية (Stoktôn-on-tees) القريبة من مدينة درهام (Durham) من أعمال انجلترا عند ما خطر له خاطر لصق مسحوق البارود الذى كان يتجر فيه الى نهاية عود من الخشب مستعيناً فى ذلك بالصمغ العربى وكان هذا بدء اختراع الثقاب الذى يشتعل بالاحتكاك

ثم أخذ يبيع جون ووكر هذه العيدان فى صناديق احتوت على قطع من ورق (الصنفرة) يحك عليها العود عند الرغبة في توليد اللهب ، وما كان يدرى جون هذا

أن اختراعه سوف تتناوله الآلات العظيمة وتخلق له الأجواء اللازمة لتجفيفه وأن تخرج هذه الآلات أكثر من مليون من عيدان الثقاب فى اللحظة الواحدة تكون فيها قد مرت فى أحواض ملأى بمحلول البرافين وبمواد أخرى كيمياوية ثم ترتدى من بعد ذلك تلك الرؤوس الحمراء البهجة .

وكان مسحوق البارود الذى يبيعه ذلك الصيدلى والذى سبقت الاشارة اليه مزيج من كلورات البوتاس وكبريتور الأنتيمون يلصق على عيدان خشبية بوساطة مادة الصمغ العربى وكان أقرب الطرق التى تستخدم لتوليد اللهب قبل هذا الاختراع هى العيدان التى كانت تغمس فى قارورات اللهب (Fire bottles) السابق الذكر

بدء استعمال الفسفور

وفى عام ١٨٢٩ حل الفسفور محل فسفات الأنتيمونى فكان توليد اللهب من العيدان المصنوعة من مادة الفسفور لا يتطلب كثرة الحك الذى كانت تتطلبه الثقاب المصنوعة من الأنتيمونى . ثم حلت مواد أخرى كيمياوية محل كلورات البوتاس فأصبح فى الامكان انتاج الكبريت المستعمل فى أيامنا الحاضرة ، وقد دلت التجارب على أن الفسفور الأبيض مادة كيمياوية خطرة تؤثر على صحة المشتغلين بها إذ أن الكثير من العمال يصابون بمرض يعرف باسم (Phossy Jaw) وهو مرض مميت ولذا بذلت جهود عظيمة للتغلب على نتائجه السيئة من جهة تأثيره على صحة عمال المصانع ولكن كان نصيب كل هذه الجهود الفشل .

وفى عام ١٨٤٥ نجح الاستاذ شرويتر (Schrotter) بفينا فى تحويل مادة الفسفور البيضاء الى مادة الفسفور الحمراء بتسخين النوع الأبيض فى تيار من ثانى أكسيد الكربون لمدة تتراوح بين الثلاثين والأربعين ساعة وبهذا اختفى الفسفور الأبيض من معامل الكبريت وحل محله النوع الأحمر لما يمتاز به من قلة احتوائه على العناصر الكريهة الموجودة فى النوع الأبيض . ثم ظهرت تراكيب أخرى أفضل نوعا من عنصر الفسفور ويسمى (Sesquisulfide of Phosphorpns) وهو مزيج من الكبريت وعنصر الفسفور فنتج عن هذا الاكتشاف الجديد أن حرمت الحكومات فى أوائل القرن العشرين من استعمال الكبريت الفسفورى الأبيض

٢ — صنع الكبريت بصفة عامة

يكون الكبريت وافيا بالغرض إذا لم يحدث صوتا وقت اشعاله . سريع الالتهاب وكان احتراقه الى آخره بطيئا وباضطراد دون أن تتخلف عنه أى مادة خطرة . وتتكون رؤوس الكبريت من مواد كيماوية كثيرة تختلف مقاديرها باختلاف المواصفات التى تستخدمها المعامل . وعلى أساس هذا الاختلاف تختلف مميزات لهب الكبريت ويمتاز كبريت مصنع عن الآخر . وتستورد هذه المواد من آسيا الجنوبية . أما الصموغ فتؤخذ من الشرق الأقصى . كما يؤخذ الصمغ الهندى من الهند .

ولابعاد الرطوبة عن غرف المعمل لا بد وان تبطن جدران الغرف من الداخل والخارج بصفائح من الصلب . وفى هذه الغرف تنصب العدد والآلات الخاصة بقطع كتل الخشب وغمسها فى المواد المختلفة ويعد تجفيفها تدخل الكتل الخشبية هذه الغرف فلا تلبث أن تخرج منها عيدان الكبريت المعروفة التى تتنقل فى أيدى تجار الدول المختلفة وطريقة صنع هذه العيدان هى أن تمر هذه الكتل الخشبية تحت آلة ذات أسلحة عديدة فتتحول بضربة واحدة فى فترة أقل من دقيقة إلى عيدان وبضربة أخرى تمسح تلك العيدان من الوبر الذى يكون قد نشأ عن الضربة الأولى ومن ثم تنقل العيدان — مارة بماسورة — إلى فرن وفى أثناء هذا الانتقال تكون قد غمست فى محلول ثم بعد تجفيفها فى الفرن تغمس فى البرافين الذى يكسبها ميزة قابلية الاشتعال من أول العود إلى آخره وبعد عملية الغمس فى البرافين تكس رؤوس العيدان بالمزيج الأحمر أو الأزرق حسب المواصفات المتبعة فى كل معمل ثم تترك لتجف .

وقد رأى أصحاب معامل الكبريت، ضرورة إغلاق المعامل بضع أسابيع فى فصل الصيف وتقليل ساعات العمل كلما وجد أن حرارة الجو ورطوبته تزيد عن الحاجة اللازمة لتجفيف العيدان تجفيفاً تاماً . إذ أن شدة حرارة الجو تزيد فى صلابة الرؤوس وتجعلها قابلة للتقلص والانفصال عن العود الخشبى وإذا زادت الرطوبة على الحاجة إليها تكونت أثناء عملية التجفيف جيوب داخل رؤوس العيدان مملوءة بالغاز مثل هذه العيدان ويسمع لها عند إشعالها أصوات انفجار أو فرقعة وفى بعض

الحالات يتطاير منها عند إشعالها شظايا صغيرة ملتهبة تنتج عادة عن سرعة تمدد الفقاقيع الغازية الصغيرة التى سبق وصفها . أما عيدان الكبريت التى تصنع فى جو روعيت فيه الشروط اللازمة لتلك الصناعة فانه يكون خلواً من تلك العيوب الخطيرة .

٣ — صناعة الكبريت وعيدانه فى مصر

تتكون صناعة الكبريت من تجهيز عيدان الكبريت وهى العملية الهامة التى لها المرتبة الأولى فى هذه الصناعة ثم إيجاد المادة الملتهبة ولصقها بهذه العيدان . وتصنع هذه العيدان إما من الخشب وأخيراً استعمل الورق المقوى . وقد توضع عيدان الكبريت فى علب من الخشب أو الورق وقد تلصق فى غلاف من الورق .

والخشب الذى يستعمل لصنع عيدان الكبريت الخشبية هو خشب الكافور والخشب الأبيض الزان وهما يزرعان بكثرة بجهة حلوان . ويستعمل أيضا خشب الصنوبر وغيره من الأخشاب . ولا بد أن يكون الخشب حديث القطع بقدر الامكان لسهولة تقشيره بالآلة المشابهة للمخرطة ثم تقطع الشجرة الى الألواح رفيعة . وقوة انتاج هذه المخرطة تختلف باختلاف سعة أعمال المصنع فمنها ما تنتج من (١٠) الى (١٨) مليون عود وتنتج بين مائة ألف ومائتى ألف علبة فى اليوم . وتوجد آلات لتجهيز عيدان الكبريت وما يلزمها من العلب ثم تقوم بوضعها فى هذه العلب . ومنها ما تملأ من خمسة آلاف الى ستة آلاف فى الساعة . وهناك آلة أخرى تتولى صقل العلب ولصق الأرواق التى تدل على صنعها عليها .

الوارد من ثقاب الكبريت فى سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٣

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٣٢		١٩٣٣	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
ثقاب (كبريت عيدان) مسوكر حجم ⅛ فى علب	جروسة	٢١٥٤٢٣	٩٩٤٩	١٧٧٢٥٠	٨٦٥١
» مسوكر حجم ١/٤ فى علب	»	٤٤٨٧٢٩	٢٢٢٧٨	٩٩٤٦٤	٥٠٣٠
» » » ٢/٤ و٣/٤ فى علب	»	٤٢٨٥١٦	٣٢٢٥٧	٦٤٨٥٦٦	٤٨٨٥٧
» » » ٤/٤ فى علب	»	٦١٠٨٣	٥٥٧٠	١٣٥١٤٤	١١٩٠٨
» » أمشاط ١٢ عود أو أقل	»	—	—	٧	١
» » » ١٣ عود الى ٢٤ عودا	»	١٢٧٢	٧٤	٣٦٧٥٦	٢٢٣٠
» » » ٢٥ عود أو أكثر	»	١٨٠	٥٠	—	—
» بالبرافين فى علب صغيرة	»	٤٥٨٢٨	٣٥٠٣	٦٢٩٦	٨٩٥
» بالبرافين فى علب كبيرة	»	٤٧٠	٣٧٤	٣٤٢٥	١٣٥٧
» بالكبريت	ك.ق	١٥١١١٢	٥١٣٨	٧٨١١٨	٢٨٥٦

ولم يصدر القطر من هذه المصنوعات شيئا لأن مصانع الكبريت وعيدانه فى مصر قليلة نذكر منها : —

مصنع احمد ابراهيم البنا بغيط العنب بالاسكندرية : ونقولا ليفى بالاسكندرية وبعض مصانع السجاير

١٣ — صناعة شمع الاضاءة بمصر

١ — نظرة عامة

كانت صناعة شمع الاضاءة منتشرة فى مصر من ثلاثين عاماً بالاسكندرية والقاهرة ، ولقد جاء فى إحصاءات الجمارك أن مصر تصدر كميات كبيرة من شمع الاضاءة المصنوع من شمع النحل ورغم ذلك فان مصر لم تستغن يوما ما عن استيراد هذا الصنف من الخارج . حيث استورد القطر من شمع الاضاءة فى سنة ١٩١٣ بمبلغ ٣١ر٣٨٨ جنيها مصريا وفى سنة ١٩٢٣ بمبلغ ٢٦ر٤٤٦ وفى سنة ١٩٢٨ بمبلغ ١٦ر٧٩٤ وفى سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٧٥ر٠٩٥ جنيها ومن شمع وفتائل عوامة بمبلغ

١٥٣ر٣ ومن شمع الاضاءة المصنوع من الشحم بمبلغ ١٩٦ر١ ومن شمع أقراص خلايا النحل بمبلغ ٧٤ ومن شمع لأطباء الأسنان لعمل النماذج بمبلغ ١٨٣ر٤ ومن شمع الأختام المختلفة الأنواع بمبلغ ٦١٨ر٩

وهناك أصناف أخرى تزاحم شمع الاضاءة كالبترول والكهرباء فانحصر استعماله فى دائرة ضيقة (فى الكنائس والأديرة والأفراح الريفية للزينات) . وتقوم فئة من الصناع فى مصر بانتاج هذه الأصناف للاستغناء عن استيرادها من الخارج . أما ما كان يستهلكه العامة من الشعب فكان من واردات هولندا وفرنسا وهو المصنوع من الاستياريك إلى أن ظهر الشمع الأمريكى المنخفض السعر المصنوع من البرافين المخلوط لأن أمريكا أرادت من هذا التخفيض احتكار الأسواق العالمية لتتمكن من استغلال الكميات الوافرة التى لديها من البرافين فعمدت الأمم الأخرى إلى منافستها فهبط السعر هبوطا كبيرا فى سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ .

٢ — أنواع الشمع وخاماته

ا — شمع الاستياريك

هو أكثر الأنواع انتشاراً لدرجة أن بعض ممالك اوربا الوسطى تطلق اسم (Stearin) على شمع الاضاءة (Candles) لأنه عند ما صنع الشمع بكميات وافرة كانت مادته الأساسية حامض الاستياريك الذى يكثر فى البلدان الغنية بمواشيها ومراعيها . ومع أن الزبد كانت سببا فى رفع قيمة المواد الشحمية (ومنها الاستياريك) فلا تزال هولندا تصنع كميات وافرة من الشمع الاستياريكى . وهذا الشمع مناسب للاستهلاك المنزلى لأنه وسط فى الجودة بين البرافين والشمع (شمع النحل وغيره) مع اعتدال سعره ، وتبذل أمريكا كل ما استطاعت لمنافسة هذا الصنف .

ب — الشمع النباتى والحيوانى

يصنع هذا الصنف فى مصر كصناعة منزلية من شمع النحل وإنما يعوق تقدمها قلة عرضها فى الأسواق وارتفاع نفقات إنتاجها .

ج — شمع البرافين

هذا النوع من الشمع أقل الأصناف جودة وأرخصها ثمناً وتعتبر أمريكا أكبر منتج له . وتصدر منه كميات كبيرة الى جميع الأسواق . وهى دائماً ساهرة على تحسينه لمنافسة الأنواع الأخرى . وفى استطاعة المصانع المصرية السيطرة على أسواق الشمع المصنوع من شمع النحل والقصب .

إن أكثر الخامات وجوداً فى مصر اللازمة لصناعة الشمع هى شمع النحل بعد انتاج العسل ثم شمع قصب السكر الذى يستخرج من الألياف المعروفة بين المستهلكين باسم (مصاصة القصب) والقصب يزرع فى القطر بكميات كبيرة وأهم مصانع الشمع بالقطر هى : —

مصنع لبيب خير بدرب الجنينة بالموسكى وقلتة بشرى والخواجه سيد رويو بنجس بشارع المزين وحسن متولى بشارع السكرية وشركة شل بشارع الشريفين وحسن جودة والسيد يحيى وخرستو بيتاس بالاسكندرية .

١٤ — صناعة الأسمدة الفوسفاتية

الأسمدة على أنواع أزوتيـــة وخضراء نكتفى بالكلام على الأسمدة الفوسفاتية :

يمزج الفوسفات عادة بحامض خاص لتحويله الى النوع المعروف باسم فوق الفوسفات (سوبر فوسفات) الذى يستعمل للسماد . واخترعت عدة طرق لصنع الفوسفات القابل للذوبان يبشر بالنجاح . من ذلك طريقة طحن الفوسفات الخام الى مسحوق ناعم ثم استعماله لتسميد الأرض مباشرة . وقد اتبعت شركة الفوسفات المصرية هذه الطريقة بمناجمها بسفاجا مع مزجه بعد طحنه بمواد أخرى ووضعه فى صناديق لبيعه تحت اسم فوسفات أفوس الأصلى (Ephos Basic Phosphate)

وشرعت شركة الفوسفات الايطاليـة (Società Egiziana dei Fosfati) فى إقامة آلات مصنع بالقصير لصنع سماد مشابه له وهى تجرب الآن طريقة أخرى بناحية السباعية يقتضى النجاح فيها تكليس الفوسفات الخام لصنع سماد يعرف باسم (Tetraphosphate) « ترافوسفات »

ومن الأسباب التى تعرقل نجاح صناعة فوق الفوسفات فى مصر ارتفاع أجور نقل الحامض اللازم من البلاد الأجنبية ولكن متى أمكن استعمال القوة المائية المنتظر الحصول عليها بعد تعلية خزان اسوان فانه يسهل الحصول على هذا الحامض بنفقات ضئيلة وعندئذ تزداد قيمة فوسفات الصعيد ويكون غير قابل للمنافسة ومرغوبا فيه أكثر من الفوسفات الطبيعى الخام خصوصاً وأنه يحتوى على العناصر الكيماوية الآتية :—

٦٥ ٪ فوسفات الجير . . . . . ٣ ٪ حديد وألومينيم

١٠ ٪ كربونات الجير . . . . . ٣ ٪ فلوريد الجير

١٦ ٪ مواد غير قابلة للذوبان . . . ٣ ٪ رطوبة

وأخيرا قررت الجمعية الزراعية الملكية تكليف بعض الخبراء درس اقامة صناعة السماد الفوسفاتى فى القطر فسافروا للخارج وبعد أن وقفوا على جميع الوسائل الحديثة عرضوا الأمر على الجمعية فوافقت على انشاء مصنع لانتاج سماد (السوبر فوسفات) فاشتركت بعض البنوك والشركات الكبيرة فى مصر بشراء أسهم من الشركة التى ستقوم بهذا المشروع والذى رأس مالها ماية ألف جنيه . والاحصاء القادم يوضح لنا كمية وقيمة ما استورده القطر من هذا الصنف فى سنوات مختلفة وهى :—

السنة	الكمية طن متري	القيمة بالجنيه	السنة	الكمية	القيمة
١٩٢٧	٤٣٨٣٣	١٢٣٧٠١	١٩٣١	٣١٩٣٥	٧٠٤٨١
١٩٢٨	٣٩٢٦٦	١٠٣١٠٨	١٩٣٢	٢٢٥٣٧	٤٨٧٣٦
١٩٢٩	٦٠٥٣٢	١٦٦٩٤٨	١٩٣٣	٤٠٣٤٧	٨٥٥٩٠
١٩٣٠	٤١١٨٤	١٠٤٦٨٠			

١٥ — حامض الكبريتيك

المادة الأساسية لصناعة حامض الكبريتيك هى مادة الكبريت التى توجد بحالتها النقية تقريبا فى جزيرة صقلية وايطاليا الجنوبية . وتوجد فى شكل كبريت معدنى (بيريت) فى بلاد كثيرة باسبانيا وجزائر عديدة فى القسم الشرقى من البحر الأبيض المتوسط .

ويوجد بمصر طبقات من الطباشير الكبريتى وأخرى من كبريت الرصاص فى منجم جبل الكبريت القريب من السويس . ويقال أن هذه المادة لاتحتوى على كميات وافرة من الكبريت ولذا يمكن استيرادها لمصر من صقلية أو من اسبانيا أو من قبرص .

وتعتبر صناعة حامض الكبريت أساسا لصناعات كيماوية عديدة ولا سيما بعض الأسمدة . واستورد القطر من هذا الحامض فى سنة ١٩٢٤ نحو ١٩٤٢٥٠٣ كيلو جراما بمبلغ ١٨٣٣٥ جنيها وفى سنة ١٩٢٥ نحو ٢٣١٧٤٤٨ بمبلغ ١٨٦٨٢ وفى سنة ١٩٣٣ نحو ٣٣٤٨٩٩٢ بمبلغ ١٨٦٦٥ جنيها .

١٦ — صناعة المطاط (الكاوتش)

الانتاج — ان نصف المساحة المخصصة لزرع أشجار الكاوتش يملكها الأسويون كما أن ثلاثة أرباعها فى قبضة صغار الزراع . ومن طرق استغلال هذه المزارع طريقة هامة من شأنها تحسين الانتاج وهى طريقة تحديد عدد الأشجار الموزعة على كل عامل فى الصباح المبكر لأن غلة هذه الأشجار تكون كثيرة فى هذا الوقت . ولذا فان الانتاج فى بلاد الملايا (ماليزيا) قد وصل أقصى حدوده ولا يمكن زيادة المحصول إلا بادخال زراعات جديدة فيها لاستغلالها . ولقد دلت إحصاءات مزارع الكاوتش الجديدة بين ١٩٢٥ و ١٩٢٨ أن مساحتها لم تتجاوز ٣٠٠ر٠٠٠ فدان بينما كانت المساحات المخصصة لذلك فى بلاد الملايا نحو ١ر٧٠٠ر٠٠٠ فدان . أما إنتاج الكاوتش فى جزيرة سيلان فقد بلغ نحو ٧٠ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٩ وبلغ إنتاج جزر الهند الشرقية نحو ١٥٠ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٩ . ويوجد بعض مزارع للكاوتش لم يتم نضجها فى الهند الصينية وسيام وتقدر المساحة المزروعة منها فى ليبيريا بنحو ٣٠ر٠٠٠ فدان كما أن كميات شجر الكاوتش الشيطانى قدرت فى جميع الجهات بنحو ٢٧ر٠٠٠ طن .

الاستهلاك — لم يقل استهلاك الكاوتش الخام فى المصانع عن ٨٠٠ر٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٩ مقابل ٦٠٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٢٧ وتعتبر الزيادة فى الاستهلاك ذات أهمية عظمى فى الولايات المتحدة الأمريكية أى أنها مشجعة فى البلاد المستهلكة الأخرى . وقد كان الاستهلاك العالمى بنسبة ٣٠ ٪ خارج الولايات المتحدة ولكنه بلغ الى ٤٠ ٪ وما زال قابلا للزيادة . ويقدر المستهلك من الكاوتش المستعمل

فى صناعة عجلات السيارات بثمانين فى المائة لأن النقل بالعربات ذات المحركات يزداد فى العالم زيادة مضطردة .

أما فى مصر فلا أثر لانتاج المطاط فيها ولم يفكر بعد أحد فى العناية بالأشجار المنتجة للمادة اللزجة التى يصنع منها المطاط وإنما يوجد بعض المصانع لانتاج اصناف أخرى .

ولقد بدأ منذ عشرين سنة المصنع المعروف باسم (North African Rubber) الاهتمام بانتاج المطاط وكان يوجد فى الوقت نفسه مصنع آخر يسمى (The Egypt Rubber Com.) إلا أن المصنع الاخير لم يتمكن من الاستمرار فى أعماله فاشترى المصنع الاول المصنع الثانى وضمه اليه وهذا المصنع قائم الآن بساحل الغلال .

ويستورد المصنع خاماته (الاسلاك والمواد الكيماوية كالكبريت الناعم واكسيد الزنك اللازمة لتثقيل وتلوين الكاوتش) من اوروبا . أما الكاوتش نفسه فيستحضر من جزيرة (سيلان) وتؤخذ الاقمشة المطلوبة لهذه الصناعة من المصانع المصرية .

وينتج هذا المصنع الخراطيم اللازمة للحدائق والانابيب التى تحتاج إليها شركة الغاز وكتل من الكاوتش للسكك الحديدية وأغطية للارض ونعال للاحذية وكذا أقمشة مغطاة بالكاوتش . ويوجد بالقطر مصانع صغيرة عديدة لتصليح كاوتش إطارات السيارات والدراجات .

واستورد القطر من أصناف الكاوتش المختلفة من إطارات داخلية وخارجية للسيارات وللدراجات والانابيب الهوائية بمبلغ ١٩٧٫٣٥٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ١٩٠٫٤٩٨ فى سنة ١٩٣٣ .

١٧ — صناعة الأسرة (السرايـر)

أنشىء بالقاهرة فى سنة ١٩١٢ مصنعا كبيرا تديره شركة تسمى (Ideal Bed Stead Com) وصار يعمل بكل نشاط حتى أصبح فى مقدمة مصانع الأسرة بالقطر . ولا تقل هذه المصنوعات المصرية فى جودتها ومتانتها عن الوارد من هذه الأصناف من الخارج لدرجة أن بعضها يصدر إلى سوريا وفلسطين . ويستورد القطر مايحتاجه من الخامات اللازمة لهذه الصناعة من انجلترا وفرنسا وبلجيكا .

ولقد استورد القطر من الأسرة المصنوعة من الحديد أو النحاس بمبلغ ١٨٥ر٤٢٦ جنيها واستورد من أجزاء الأسرة فى السنة نفسها بمبلغ ٢٢ر٧٩٠ واستورد من الأسرة المصنوعة من الحديد بمبلغ ٥ر١٨٤ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٢ر٥٧٢ فى سنة ١٩٣٣ ويتضح من مقارنة هذه الاحصاءات الطفرة العظيمة التى قفزتها هذه الصناعة لدرجة أصبحت فيها قيمة الوارد من هذه الأصناف ضئيلة وهذا أكبر دليل على تقدم هذه الصناعة ونجاحها . والجدول الآتى يوضح لنا مصانع القطر وقوة انتاج كل منها وهى : —

الاسم	العنوان	عدد العمال	متوسط الانتاج السنوى
شركة التعدين المصرية . .	شارع قصر النيل	١١٠	٢٥ر٠٠٠
سليم ابراهيم	« الدودية	٤٥	٦ر٤٨٠
عبد الله رجب	« محمد على	٢٠	٢٠٠
حسن الشريف . . . وعبد الرحمن مدكور .	« الدراسة	٣٠	٧ر٤٤٠
محمد سعيد	« شبرا	٦٠	٤ر٠٠٠
ابراهيم نظيف	« الساحة	٤٥	٣ر٧٠٠
محمد مرسى	« عبد العزيز	٤٠	١ر٥٦٠
لنارد وبرلين	« غيط النوبى	١٠	٣٠٠

١٨ — صناعة الفضلات الحيوانية

« فضلات الحيوانات المذبوحة أو النافقة إما أن ترمى فى النيل والترع وفى الخلاء المجاور للمدن . وإما أن تجمع فى المذابح والمسالخ ولا سيما فى القاهرة والاسكندرية . وتعد للتصدير فى صورة دم مجفف وقرون وعظام وأظلاف وشحوم ثم تعود الى القطر مصنوعة . فالدم المجفف يتحول الى زلال يستخدم فى صناعة السكر والى سماد صالح للزراعة . والقرون تتحول الى جيلاتين

وصمغ وغيرهما . والعظام الى أزرار وأمشاط وما شابه ذلك . والشحوم الى مادة نقية تستخدم فى صناعة الصابون » (١)

وجميع هذه الصناعات مجهولة حتى الآن فى مصر عدا صناعة الغراء فانها نجحت نجاحا عظيما أثناء الحرب حيث أقيمت مصانع لانتاجها فى القاهرة والاسكندرية إلا أن أصحابها اضطروا الى إغلاق مصانعهم لشدة المزاحمة الأجنبية التى قضت على الانتاج الأهلى من هذا الصنف أو كادت . واستورد القطر من هذه الأصناف فى السنوات الأخيرة ما يأتى : —

الوارد	قيمته سنة ١٩٣٢	قيمته سنة ١٩٣٣
	جنيه	جنيه
شحم حيوانى للصابون	٦٤٨	٢٠
غراء أسماك	١	١٥
« « وحيتان	١٩	١
عظام وجلود	١٢٥٣٤	١٠٥٦٨
هلام (جيلاتين)	٢٧١٥	٣٤١٦
غراء من صمغ عربى	٥٨٢٣	٥٩٩٢

وصدر القطر من العظام بمبلغ ٥٣٧ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٣١٦ جنيهاً فى سنة ١٩٣٣

١٩ — صناعة الحصر والسلال والمكانس

صناعة الحصر والسلال والمكانس ليست من الصناعات المصرية الحديثة بل كانت معروفة ومنتشرة فى الأرياف اذ توجد خاماتها التى تتكون من السمار أو

(١) تقرير بنك مصر عن انشاء الصناعات الأهلية ص ٥١ سنة ١٩٢٩

الصفصاف أو غيرهما من النباتات والقش ثم (الدوبارة) . وينمو السمار على ضفاف الترع والمصارف وبجوار السكك الحديدية دون عناية بل ينمو من نفسه . وأحياناً يزرعه الفلاح لتحسين تربة الأرض الضعيفة لغسلها من الأملاح . وهذا النبات منتشر فى مديريات الشرقية والمنوفية والفيوم والبحيرة وبصفة خاصة بأبى النمرس بالمنصورة . ويقال ان الفدان الواحد من الأرض الزراعية اذا خصص لهذه الزراعة ينتج نحو ثلاثمائة أقةولا تزيد قيمة محصول الفدان عن عشرة جنيهات .

ويستعمل السمار فى صناعة الحصر والمكانس . وتستعين مصانع هذه الأصناف فى أعمالها بالقش الذى تستورده من الخارج وبصفة خاصة من ايطاليا . والحصر كثيرة الاستعمال فى الجوامع ومنازل القرى وهى من الأثاثات الأساسية لتزيين الدور فى القرى وبعض المدن . وتقوم بعض مصانع الحصر بانتاج أنواع ملونة جميلة كثيرة الاستعمال فى منازل المدن . وتصنع مصانع الحصر بدمياط الحصر الخشن المصنوع من البردى الذى ينمو على ضفاف بحيرة المنزلة وفى المستنقعات . وتعرف هذه الحصر باسم (كيب) وتستخدم فى فصل الصيف لاقامة عشش رأس البر .

وكان يشتغل بصناعة الحصر نحو ٩٧٦٥ عامل فى سنة ١٩٢٧ فأصبحوا ٩٨٢٤ فى سنة ١٩٢٧ (حسب التعداد الأخير) ولم تتقدم هذه الصناعة ولم ينتسب اليها عدد أكثر مما كانت عليه لقلة خاماتها وضآلة مكاسبها والاحصاءات الآتية توضح لنا حركة الوارد والصادر من خامات ومصنوعات الحصر أما صناعة المكانس فهى وإن كانت موجودة وتنتج أصنافا لا بأس بها إلا أنها تسير ببطء وتحتاج الى وقت غير قصير حتى يتسنى لها الظهور فى الأسواق المحلية بجوار ما يماثلها من المصنوعات الأجنبية .

ففى سنة ١٩٣٢ صدر القطر من أصناف الحصر والخيزران والسمار والاثاث المصنوع من الصفصاف أو الخيزران وأصناف مشابهة لها بمبلغ ٧٤٥٠ جنيهاً مصرياً وفى سنة ١٩٣٣ صدر بمبلغ ٧٥٥٤ جنيهاً . أما ما استورده من الخارج فى السنتين المذكورتين فهو كالآتى : —

الأصناف	القيمة فى سنة ١٩٣٢ بالجنيه	القيمة فى سنة ١٩٣٣ بالجنيه
قش	—	٢٨٥٧
صفصاف وما شابهه	—	١٢١
غاب وبوص	١٦٩٦	٢١٣٥
خيزران خام أو مبيض	٥٣٩٤	٤١٧٨
لب خيزران وبوص	٧٥٣	٦١٦
خيزران خيوط	٧٧٦٧	٧٧٥٧
خوص وحلفاء وبردى	١٣٢٩٨	٦٠٧٣
مصنوعات من قش وسمار ومواد تضفير نباتية	١٢٠٧٣	١٢٠٥٣

٢٠ — صناعة الزجاج فى مصر

للصدفة الحظ الأوفر فى اكتشاف صناعة الزجاج فى بادىء الأمر وكان فضل الوقوف على هذا الاختراع للمصريين وحدهم الذين نبغوا فيه وكان لهم القسط الأكبر فى انتشارها فى العالم . وكانت هذه الصناعة منتشرة فى (طيبة) والفيوم والأشمونية ثم فى الاسكندرية . وعلى مر العصور أمكن لقدماء المصريين معرفة أسرار هذه الصناعة فبدؤا بصنع الزجاج البسيط ثم الملون . ويقال أن أول التحف المصرية الزجاجية موجودة الآن بمتحف برلين .

ولما كان الأشوريون على اتصال مستمر بمصر والفينيقيين فقد أخذوا عنها صناعة الزجاج وبرزوا فيها دون أن يتفوقوا فيها عن المصريين . وإنما كان الفضل للفينيقيين فى الدعاية لهذه الصناعة المصرية حيث كان لهم يد قوية فى التجارة ففتحوا لهذه المصنوعات الأسواق العديدة فى جميع الأقطار ولذا ضمت متاحف أوروبا قطع أثرية من الزجاج المصرى فى بلجيكا وانجلترا وألمانيا وهنجاريا والدانمارك وفلاندر.

ولما تغلب الرومانيون على مصر فرض (قيصر) على وادى النيل ضريبة خاصة تدفعها بمصنوعاتها الزجاجية وكان ذلك سنة ٢٦ قبل الميلاد ثم طلب (نيرون) من مصر ايفاد المهرة من عمال الزجاج لاقامة مصانع لهذه الصناعة فى روما . فكانت هذه المصانع الأولى من نوعها التى أدخلت فى أوروبا بفضل نشاط ومهارة العمال المصريين . ولما استولت روما على بلاد (الجول) فرنسا ثم اسبانيا ونشرت فيها هذه الصناعة . وبعدئذ انتشرت صناعة الزجاج فى القسطنطينية حينما جعل قسطنطين الأول مقر حكمه فى بيزانطيا اذ استدعى اليها صناع الزجاج من روما وفرنسا وغمرهم بفضله ونعمه وهداياه . فنجحت هذه الصناعة نجاحا عظيما بفضل عناية الملوك والحكام بها . ولما استولى الأتراك (محمد الفاتح) على القسطنطينية انتقل عدد غير قليل من عمال الزجاج الى فينيسيا (البندقية) وخصص لاقامتهم أماكن فى جزيرة (ميرانو) وكان لهؤلاء العمال الحظوة الأولى لدى الرؤساء والحكام . وخشية تسرب أسرار هذه الصناعة الى الدول المجاورة قرر حكام فينيسيا سن قوانين تفرض أقصى العقوبات (الاعدام) على كل من حاول افشاء هذا السر ولذا استمرت فينيسيا محافظة عليها سنوات عديدة الى أن تمكنت الدول الأخرى من الوقوف على هذه الأسرار فانتشرت صناعة الزجاج فى فرنسا واسبانيا وانجلترا وبلجيكا وألمانيا .

(ومصر التى وصلت الى هذه الحال من التدهور فى صناعة الزجاج هى مصر التى اخترعت الزجاج فوق ظهر البسيطة . وهى التى عرف أبناؤها أسرار صناعاته وأدركوا بمهارة زائدة طرق تلوينه . وبرعوا فيها براعة جعلتهم يقلدون الأحجار الكريمة . ويشهد بذلك ما وجد فى قبورهم وما عثر عليه من آثار فى الدير البحرى وغيره مما أدهش الحفريين والعلماء والكيماويين)[1] وأكبر دليل على ذلك ما هو موجود الآن بدار الآثار العربية من المصابيح والثريات الجميلة الشكل . الدقيقة الصنع . السليمة الذوق . والتى بعضها محلى بالخطوط البديعة والألوان الثابتة الفاخرة . وكانت المنازل والجوامع تضاء بأنوار هذه المصابيح . وكانت بعض هذه المصنوعات الزجاجية مزخرفة بميناء فاخرة وعليها آيات قرآنية كريمة وأسماء بعض السلاطين . وتكاد تنفرد دار الآثار العربية بهذه الآثار النادرة بل والعديمة النظير ولقد وجد فى الفسطاط بقايا لمصانع الزجاج التى كانت قائمة فيها فى العصر الاسلامى .

(١) تقرير بنك مصر عن انشاء الصناعات الأهلية سنة ١٩٢٩

ومنذ هذا العهد تقهقرت هذه الصناعة تقهقراً عظيما جعلها تتلاشى شيئا فشيئا حتى انعدمت كما هو حالها الآن فى مصر .

لم يهتم أحد فى مصر باقامة صناعة الزجاج من عثرتها منذ اندثارها واستمر هذا الحال حتى أواخر القرن التاسع عشر غير أن محمد على باشا حاول إنشاء مصانع لاحياء هذه الصناعة فى مصر فلم يوفق رغم ما بذله من الجهود والمال لأسباب قهرية أهمها شدة انصرافه واهتمامه بالأمور السياسية التى كانت تنهال عليه من كل ناحية مضافا الى ذلك المنافسة الأجنبية العتيدة . ولما تولى الخديو توفيق باشا الحكم عهد الى لجنة ضمت اليها فئة من خبراء صناعة الزجاج لدرس الوسائل الموصلة الى إحياء هذه الصناعة فى مصر فأشارت باقامة مصنعاً للزجاج بصحراء وادى نطرون لتوفر الماء والرمل الأصفر فى هذه المنطقة ومع ذلك فان عملها لم يكلل بالنجاح لرداءة المواد الخام وقلة الوقود وبعد هذه المنطقة عن الأسواق وعدم وجود وسائل للنقل سريعة . وفى سنة ١٨٨٥ أنشأ حسن بك عبدالله واحمد المنشاوى باشا مصنعاً للزجاج بمنطقة راغب باشا بالاسكندرية فلم ينجحا أيضاً بل خسرا فى هذا المشروع مايقرب من ستين الف جنيه مصرى لقسوة المنافسة الاجنبية وعدم وجود قوانين لحماية المصنوعات الاهلية وقتئذ وكانت الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع الواردة من الخارج لا تكفى لتخفيف ورود هذه المصنوعات الاجنبية وغمرها الاسواق المحلية .

وفى سنة ١٨٩٧ فكرت شركة الاسكندرية فى اقامة مصنعاً للزجاج فى منطقة باب سدره بالاسكندرية ولكنها لم تهتم باختيار المدربين من العمال والرؤساء فى هذه الصناعة . فكانت مؤسسة على قواعد ضعيفة . وكانت تستورد جميع خاماتها من الخارج فكان هذا العمل يكلفها نفقات كبيرة ويرفع قيمة الانتاج . هذا عدا المنافسة الأجنبية التى لم تكف يوماً من الأيام عن محاربة هذه الصناعة الأهلية . وازاء كل ذلك اضطرت هذه الشركة الى الكف عن الانتاج . وكادت تنعدم مصانع الزجاج فى القطر الا القليل منها الذى سنذكره بعد الوقوف على ما يستورده القطر من أصناف الزجاج المختلف الاشكال .

وبلغت قيمة ما استورده القطر من أصناف الزجاج (بشكله الأولى وفضلاته وكسره ومسحوقه وقضبان وعيدان خام ومن جميع الألوان وترابيع للتبليط وقراميد مسلحة وعادية ومنقوشة ومحرزة ومرملة ومموجة وألواح عادية وبلورخام أو مجلى أو مصقول أو مطلى بقصدير أو فضة أو ذهب أو بلاتين أو مشطوف أو

منقوش ومرايا ببراويز (اطارات) وزجاج شبابيك عادى أو ملون بلون واحد أو ألوان متعددة أو مموج . زجاج بجمع مصور وفسيفساء من زجاج . زجاجات لمبات . عاكسات وبرانيط لمبات ودبجانات وقنانى وزمزميات مغلقة للسفر أو الرياضة . أنابيب ومواسير من زجاج . كوبات واقداح زجاج أو نصف كرستال . أدوات للمائدة والتواليت . زجاج خام لصنع النظارات وزجاج الساعات . خرز من زجاج . أوعية للزهور (زهريات) حلى من زجاج وتقليد الأحجار الكريمة . نجف من زجاج) نحو ٥٧٠ر٥٠١ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٣٢ وبمبلغ ٥٤٧ر٠٠٨ فى سنة ١٩٣٣ .

أما مصانع الزجاج القائمة الآن بالقطر والجديرة بالذكر فهى مصنع (بنهاس) الذى انتقل الى المسيو البير ليفى بالاسكندرية ومصنع محمد افندى سيد يسين بالقاهرة وهما ينتجان أبسط أنواع المصنوعات الزجاجية والأمل عظيم فى توفيقها الى رفع شأن هذه الصناعة خصوصا لما تقوم به مصلحة التجارة والصناعة من العناية بهذه الصناعة بفصل المصنع الذى أنشأته بكفر الزغارى فى سنة ١٩٣٢ لتعليم هذه الصناعة للشبان تعليما علمياً وعملياً لتخريج الأكفاء من العمال حتى يستطيع القطر الاستغناء عن العمال الاجانب الذين يعملون فى هذه الصناعة الآن خصوصاً وانه لم يبق فى مصر من مصانع الزجاج إلا بعض عمال يشتغلون بناحية باب النصر بالقاهرة بصهر الزجاج القديم والمكسور لتحويله إلى حلى يباع للريفيات وبعض لمبات . ولقد أسعدنى الحظ بزيارة بعض هذه المصانع للنظر فى منحها سلفة صناعية مما تمنحها مصلحة التجارة والصناعة تشجيعاً للصناعات الأهلية . نذكر احدها وهو عبارة عن غرفة مساحتها (٦ × ٥ر٦ مترا) فى وسطها فرن مصنوع من قوالب الطوب الاحمر الانجليزى والطين الأسوانى . ويستعمل خشب السنط للوقود . ويستورد خاماته (الزجاج المكسور) من مقالب قمامات العباسية (مستودعات الزبالة) ومن تجار الزجاج والصينى . فيشترى البرميل (يحتوى على خمسين أقة) بخمسة قروش من تجار الزجاج والصينى . أما ما يحصل عليه من مقالب العباسية فيشتريه بالصفيحة (صفيحة الغاز) . وبما أن البرميل يشمل على عشرة صفائح فيكون سعر البرميل المملوء بالزجاج المكسر المأخوذ من مقالب العباسية بخمسة عشر قرشا أى أن ثمن البرميل من زجاج المقالب يقدر بثلاثة أمثال ثمن البرميل من زجاج التجار المكسور لأن الأول يكون سليما عادة غير مكسور بينما يستبعد من الصنف الثانى أجزاء كثيرة

غير قابلة للصهر (التسييح) . ومتى وجد لدى صاحب المصنع كمية وافرة من هذا الزجاج يضعه فى الفرن ويسلط عليه النار حتى يسيح وعندئذ يصنع من هذا السائل الزجاج اللازم الذى يعطيه ما يريد صنعه من الأشكال المختلفة بواسطة النفخ فى ماسورة حديدية . فينتج منها القناديل وأوانى للزهور (الزهريات) ودوارق للماء وبعض الحلى وغيره من الأصناف الزجاجية التى يقبل على شرائها السياح كتحف شرقية نادرة الوجود فى بلادهم . ولقد كان لهذه الصناعة شأن كبير أثناء الحرب الكبرى إذ صادفت رواجا عظيما حينما تعطلت حركة التجارة الخارجية .

ويجدر بنا أن نذكر عن تقرير لجنة التجارة والصناعة نسب الخامات التى تدخل فى تركيب الزجاج على اختلاف أنواعه كالآتى :—

نوع الزجاج	سيليس	جير	بوتاسا	صودا	اكسيد الرصاص	مجنيزيا	البوبين	ثانى اكسيد المجنيزيا	اكسيد الحديد
زجاج نوافذ	٦٩ر٥	١٤ر٤	—	١٥		—	—	—	٠ر٣
« القنانى	٦٢	٢٧	-	٦ر٥		—	—	—	٢ر٥
« المرائى	٧٢	١٦	—	١١		كمية ضئيلة	—	كمية ضئيلة	—
الزجاج البوهيمى	٧٤	٨	١٥ر٥	-	—	٢	٠ر٣	٠ر٢	—
البلور	٥٢	—	١٢	-	٣٦	—	—	—	—
الزجاج الصوانى	٤٢	٠ر٥	١٢	—	٤٤ر٥	—	١	—	—
بلور المجوهرات	٣٣ر٥	—	١٢ر٥		٥٣	—	١	—	—

فالأمر الذى يهمنا الآن هو الوقوف عما إذا كان لصناعة الزجاج أمل فى النجاح فى مصر ولذا نذكر ما جاء فى هذا الصدد فى تقرير بنك مصر عن انشاء الصناعات الأهلية .

أولا — أن المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات هى السيليس والجير والصودا واكسيد الحديد لزجاج النوافذ وهذه المواد نفسها والبوتاسا وأكسيد الرصاص والمجنيزيا للقنانى والمرائى والبلور وخلافها .

والسيليس مادة متوافرة فى الرمال المصرية . فقد حلل المسيو لوكاس الكيماوى رمال الأهرام فوجد بها نحو ٠/٠ ٨٢ر٢٥ من السيليس وبرمال الاسكندرية ٠/٠ ٣٢ .

وبرمال أسوان ٧٨ر٩٣٪. ويدخل السيليس فى صناعات الزجاج بمقدار يتراوح بين ٣٣٪. و ٧٥٪. فهو المادة الأساسية لهذه الصناعة . وقد تكون أسوان أو الفيوم أفضل جهة لوجود الرمال الغنية بالسيليس .

أما المواد الأخرى فمعظمها موجود بالقطر المصرى . فالجير والصودا والمنجنيز والبوتاسا موجودة بكميات كثيرة . ومواد التلوين موجودة فى بلادنا بالمثل . وما لم يوجد منها يمكن استيراده فان نسبته ضعيفة فى التركيب بالقياس الى السيليس والجير .

ثانيا — ان تكاليف الحزم والنقل والتأمين من الخارج الى مصر تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪. من قيمة تكاليف الصناعة . وان فرق اليد العاملة يتراوح هو الآخر بين ٢٠ و ٢٥٪. فيكون الفرق فى تكاليف الصناعة لايقل عن ٤٠٪. .

ثالثا — ان الأيدى العاملة فى مصر قادرة على تكوين كفايتها فى مختلف الصناعات الزجاجية . وكما نقل الفرس المصريين قديما الى بلادهم من أوروبا ليعلموهم هذه الصناعات فقد يستطيع المصريون أن ينقلوا من أوروبا الى بلادهم رجال الصناعة الماهرين الذين يتولون تعليم صناعنا فى بلادنا . كما يستطيع المصريون أن ينقلوا صناعهم الى أوروبا ليتعلموا فى مصانعها مختلف الصناعات الزجاجية . ويكفى أن نرى باية أدوات يشتغل صانع الغويشات المصرى الآن وباية سرعة يقوم بصناعته لندرك أن هذا الصانع إنما هو من سلالة ماهرة لايعصى عليها ادراك أى شكل من أشكال هذه الصناعات .

رابعا — ان المصرى ليس فى حاجة لأن يزاول الصناعات الزجاجية كلها مرة واحدة بل عليه أن يزاول الأبسط منها فالبسيط فالمركب فالمعقد . وعليه أن يبدأ بالدراسة وأن يتحقق من أى جهة يبدأ حتى يكون النجاح حليفه . وأن لايتقدم خطوة بعد أخرى الا بعد الاستيثاق من قوته ماليا وصناعيا على اجتيازها .

والجهات التى توجد بها الرمال الصالحة لصناعة الزجاج فى مصر هى :—

١ — جبل الخشب بالقرب من عين موسى . ٢ — بير الفحم بالقرب من جبل الخشب على طريق السويس . ٣ — بالمنطقة الواقعة بين كفر الدوار وأبو حمص . ٤ — مريوط . ٥ — طورسينا . وتوجد أيضاً رمال صالحة لهذه الصناعة الا أن بعد مسافتها يجعل نفقات انتاجها مرتفعا ولذا لايؤخذ منها مثل : غارة سوماراً بالصحراء الغربية ومنطقة سمنلوط بالقرب من المنيا .

٢١ — صناعة الطباعة فى مصر

١ — نظرة تاريخية

كانت الطريقة الوحيدة المستعملة حتى أوائل القرن الخامس عشر لتدوين العقود والكتب وغيرها هى الكتابة اليدية التى كان يتولاها رجال الدين من القساوسة وغيرهم حيث كانوا ينسخون الكتب القديمة ويحررون الحوادث التاريخية لجهلهم فن الطباعة .

وتطلق كلمة طبوغرافية على فن طباعة الحروف المتحركة . وأخذ هذا الفن عن رجل صينى يدعى (پى شنغ) سنة ٢٦١ قبل الميلاد إذ كان له جهاز للحروف المتحركة وكانت طريقته فى الطباعة رسم الحروف بمداد قابل للطبع ليسهل نقلها على لوح من الخشب فيحفر عليه ما ينقل ثم يطلى سطح اللوح بالمداد ويضع الورقة المطلوب طبعها على ذلك اللوح ويضغط عليها مرات متكررة فيحصل على صورة من المكتوب المرغوب نقله مرة ثانية . ولم يوفق پى شنغ فى تحقيق رغبته التى كانت ترمى الى اختراع فن الطباعة لكثرة عدد الحروف الصينية التى تزيد على أربعة آلاف حرف واستمر الحال كذلك حتى القرن الثالث عشر إذ عنيت بعض الهيئات المشتغلة بصناعة ورق اللعب بطبع عدد وافر منها للاقبال على لعبها وقتئذ فلم تفلح إلى أن جاء القرن الخامس عشر الذى قامت فيه فئة من العمال بتجربة حفر حروف منفصلة لاستخدامها فى الطباعة أكثر من مرة واحدة . وقد أجمع المؤرخون على أن تجربة هذه الحروف أجريت سنة ١٤٤٤ فى (افينيون) بفرنسا و (هارلم) بهولندا ثم بمعرفة (جوتنبرج) بألمانيا فقضت هذه الطريقة الأخيرة على غيرها من الطرق السابقة وثابر مخترع الطباعة فى عمله ليصل به إلى أرقى درجة وقتئذ . فاستطاع طبع أقدم النماذج الطبوغرافية أهمها (رسائل الغفران وتوراة مزارين المشهورة بذى الاثنى والأربعين سطرا) واستمر يمارس عمله حتى توفى سنة ١٤٦٨ فأخذ من خلفوه فى ترقية صناعة الطباعة فعمدوا إلى صب الحروف وسبكها حتى جاء عام ١٦٤٢ فانتشر هذا الفن وعرف سره بعد أن كان محصوراً فى دائرة ضيقة لا تخرج عن ورثة المخترع وعماله .

ب — نشأة الطباعة فى مصر

أدخل فن الطباعة فى مصر منذ الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ حيث أحضرت معها مطبعة خاصة لطبع منشوراتها وأوامرها الادارية بالعربية والفرنسية وتولى ادارتها المسيو (مارسيل) المستشرق الفرنسى. وكان يعاونه فى هذا العمل المسيو (بدوان) وثلاث مصححين وثمانية وعشرون عاملا من بينهم مترجمين نذكر منهم (الياس فتح الله ويوسف مسبكى) وكان يتبعها ثلاث مكابس وحروف عربية وأفرنكية ويونانية. واستمرت هذه المطبعة فى أعمالها بالقاهرة لغاية سنة ١٨٠١. وأهم المطبوعات التى نشرت فى هذا العهد هى المنشورات التى كانت توزع على الأهالى وكتاب أولى عربى وتركى وفارسى وجريدتين فرنسيتين هما (Courrier d'Egypte) و (Décade égyptinne) والأوراق الخاصة بقضية سليمان الحلبى ونشرة (التنبيه).

ثم قضت مصر عشرين عاما بغير مطبعة إلى أن تولى الحكم ساكن الجنان محمد على فأسس المطبعة الأهلية فى سنة ١٨٢١ وعهد بادارتها الى (نقولا مسابكى) الذى أتقن دراسة فن الطباعة فى روما وقد أشار اليه العلامة المسيو (بياكى) فى كتاباته بأن (مسابكى أقام فى ميلان أربع سنوات للوقوف على فروع فن الطباعة ودرس طرق صنع الحروف وسبكها ولما عاد الى مصر اشتغل أولا بتنظيم مجموعة من الحروف العربية والتركية وتدريب العمال.) وكان الباشا قد أمر بتعليم بعض الشبان المسلمين بالأزهر لاتقان قراءة اللغتين العربية والتركية ثم عينوا بالمطبعة. واستحضر من ميلان مكابس مثل مكابس المطبعة الملكية الايطالية واستورد الورق والحبر من إيطاليا ثم أخذ يصنع الحبر بالقاهرة.

وكانت تتولى المطبعة الأهلية طبع الأعمال الحكومية ورسالة التعليم الحربى للجنود وطبعت كتاب قواعد اللغة العربية ورسالة الفنون الحربية بقلم (شانى زادة) وكتاب الصباغة وقاموس إيطالى وعربى وسيرة الاسكندر الأكبر وكتاب صباغة الحرير. واستمر مسابكى مديراً لهذه المطبعة حتى وفاته سنة ١٨٣٠.

وكانت الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) لا تظهر بانتظام فنظمها اسماعيل باشا واختار لها نخبة من الأدباء والكتاب الذين نبغوا وقتئذ فى هذه النهضة منهم الشيخ حسن العطار والشيخ احمد فارس الشدياق والسيد شهاب الدين صاحب (السفينة)

والشيخ احمد عبد الرحيم والشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سليمان وسعد زغلول باشا وغيرهم من أفاضل العلماء . ولما رأى اسماعيل باشا ضرورة إحياء لغة البلاد أخذ يشجع الصحافة فأستدعى غير قليل من أدباء الأقطار العربية وأخذوا ينشئون الصحف والمجلات فرغب المصريون الاشتغال بالصحافة أسوة بهم بعد أن تركوها فى الفترة التى بين عهد محمد على واسماعيل باشا . وأقدم الصحف بعد الوقائع المصرية مجلة (اليعسوب) التى صدرت باللغة العربية فى سنة ١٨٦٥ وكانت تبحث فى المسائل الطبية ثم جريدة (وادى النيل) لصاحبها أبو السعود فى سنة ١٨٦٦ وهى سياسية أدبية ثم جريدة (نزهة الأفكار) فى سنة ١٨٦٩ لابراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال . وفى سنة ١٨٧٠ ظهرت مجلة (روضة المدارس) وكان يحررها كثير من العلماء منهم عبد الله باشا فكرى ومحمود الفلكى باشا وعلى باشا مبارك وبدر بك الحكيم ورفاعة بك وقدرى بك . وفى سنة ١٨٧٧ ظهرت جريدة (الوطن) لصاحبها ميخائيل عبد السيد ثم تبعتها جريدة (مصر) فى سنة ١٨٩٥ لصاحبها تادرس بك شنودة المنقبادى وجريدة (الكوكب الشرقى) لصاحبها سليم باشا حمدى فى سنة ١٨٧٣ ثم ظهرت جريدة (الأهرام) فى سنة ١٨٧٦ لصاحبيها سليم وبشارة بك تقلا وهى لا زالت ناجحة منتشرة . وفى السنة نفسها صدرت مجلة (المقتطف) للدكتور صروف ونمر فى بيروت أولا ثم انتقلت الى مصر . وفى سنة ١٨٨٠ ظهرت جريدة (المحروسة) لصاحبها أديب اسحاق وسليم نقاش . وفى سنة ١٨٨٦ ظهرت مجلة (الشفاء) للدكتور شبلى شميل وكانت طبية علمية ثم مجلة (الحقوق) لأمين الشميل ثم مجلة (الهلال) فى سنة ١٨٩٢ للاستاذ جورجى زيدان وفى السنة نفسها ظهرت مجلة (الاستاذ) للاستاذ عبد الله نديم ثم مجلة (الفتى) لاسكندر شهلوب ومجلة (الفتاة) للسيدة هند نوفل (مدام دبانه) وكانت أول الجرائد النسائية فى مصر ثم أخذت الصحافة تتقدم شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى ما هى عليه الآن بفضل انتشار فن الطباعة العربية والأفرنجية فى مصر .

جـ — حالة الطباعة فى مصر الآن

ولقد عنى بأمر المطبعة الأميرية فى العهد الحاضر فندبت الحكومة حضرة أمين بك بهجت مدير هذه المطبعة لتمثيل مصر فى معرض الطباعة العالمى الذى أقيم بمدينة

(ليبزيج)(١) فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ فانتهز هذه الفرصة لزيارة أكبر المطابع وما يتعلق بها من المصانع فى ليبزيج وبرلين ولندن وباريس وجنيف وروما لاقتباس ما يمكن اقتباسه منها لادخاله فى المطبعة الأميرية . ولقد خطت هذه المطبعة خطوات كبيرة نحو التقدم فأدخلت فيها الآلات الحديثة التى تدار بالبخار حتى أصبحت لا تختلف فى شىء عن المطابع الأوروبية الحديثة دقة ونظاماً .

أما الحروف العربية المستعملة فى المطبعة الأميرية فقد بقيت على شكلها المرسوم بأوروبا منذ تأسيسها الى أن ألفت لجنة لتحسين هذه الحروف برياسة المغفور له ابراهيم باشا نجيب الذى كان وكيلا لوزارة الداخلية وعضوية نخبة من العلماء حيث كان يقوم بأعمال سكرتارية هذه اللجنة المرحوم احمد زكى باشا السكرتير الثانى لمجلس الوزراء يومئذ ، فأجمعت اللجنة على إقرار القاعدة الحالية التى كتبت بخط المرحوم جعفر بك وقد تم عمل قوالب منها سنة ١٩٠٩ وهى تعتبر أحسن حروف عربية من نوعها لجمال خطها وحسن تركيبها وسهولة جمعها بتقليل عدد حروف صندوق الجمع الذى كان من قبل ٩٠٠ حرفا فأصبح ٦٤٠ حرفا . ثم أدخلت عليها فى سنة ١٩٢٩ حروف التاج . وأصبحت هذه المطبعة تضم بين جدرانها نخبة من الشبان الذين تلقوا هذا الفن فى ألمانيا وفرنسا وانجلترا وايطاليا . ويشتغل بالمطبعة الأميرية نحو ١٠٠٠ عامل هذا عدا الموظفين التابعين للادارة .

وتقوم المطبعة الآن بطبع جميع ما يلزم لمصالح الحكومة من دفاتر واستمارات والنشرات الدورية والوقائع الرسمية بالعربية والأفرنجية وكشوف الاحصاء المختلفة وطبع الكتب الحكومية وغير الحكومية الأفراد والتعليمات الخاصة بالجيش وجميع الكتب المدرسية وما يلزم لوزارة المعارف وكذا المجلات الرسمية التى منها صحيفة التجارة والصناعة بمصلحة التجارة والصناعة (٢) ومجلة وزارة الزراعة وغيرهما . ثم انها قامت بطبع المصحف الشريف ويتبع هذه المطبعة قسم للتجليد .

ومن المطابع المصرية الجديرة بالذكر المطبعة الأميرية ومطبعة دار الكتب الملكية وهما مطبعتان أميريتان وفى مقدمة المطابع ويليهما مطبعة مصر التى تعتبر بحق أول المطابع الأهلية بفضل دقتها فى العمل واحترامها للمواعيد واتقانها فن الطباعة وهذا كله يرجع الى حسن اختيار من يتولون إدارتها نذكر منهم صديقنا

---

(١) تقرير حضرة صاحب العزة امين بك بهجت مدير المطبعة الأميرية بمناسبة ندبه لتمثيل مصر فى معرض الطباعة فى ليبزج سنة ١٩٣٢ (٢) التى لي شرف رياسة تحريرها الان

المرحوم سيد كامل العالم الاقتصادى القدير والذى كان فى الوقت نفسه يتولى قسم المباحث الاقتصادية ببنك مصر وجاء بعده حضرة الأستاذ الجليل مديرها الحالى حضرة صاحب العزة محمود بك خاطر وهو بحاث قدير ومدير نشط قام ويقوم دائما بكل ما أسند اليه من الأعمال باخلاص وأمانة مضافا الى ذلك حبه لأعمال البر والاحسان وله مباحث رائعة فى فن الطباعة وسبك الحروف منذ كان يعمل مساعدا للمرحوم زكى باشا فى لجنة تحسين الحروف العربية السابق ذكرها وقد اضطلع بهذا الفن وأصبح ذا شهرة واسعة فيه . ويتبع هذه المطبعة قسم للتجليد مجهز بأحدث طرق هذا الفن ثم مكتبة لبيع الكتب والأدوات الكتابية .

وقد بلغت إيرادات هذه المطبعة فى سنة ١٩٣٣ نحو ٢٥٧٢٣ جنيها مصريا و٦٧٨ مليما بينما كانت مصروفاتها ٢٠١٦٤ جنيها و١٦٩ مليما فزادت الايرادات عن المصروفات بمبلغ ٥٥٥٩ جنيها و ٩٠٥ مليما اعتبرت ربحا للمطبعة فى العام المذكور أضيف من هذا المبلغ ٣٠٠ جنيها لمالها الاحتياطى ووزع مبلغ ٢٥٠٠ جنيها على حملة أسهم هذه الشركة بنسبة ٥٪ من رأس المال ووزع الباقى من هذا الربح على أبواب اخرى ذكرت بايضاح فى تقرير مجلس ادارة الشركة الذى رفعته فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٣ للجمعية العمومية العادية للمساهمين .

ويلى هذه المطبعة من المطابع الأهلية مطابع المقطم والمقتطف والهلال والاعتماد والسعادة والرحمانية ثم المطابع التابعة للجرائد اذ أصبح لكل من الجرائد الكبيرة العربية والأفرنجية التى تصدر فى مصر مطابع خاصة تسير على أحدث طرق فن الطباعة .

ونضيف الى ماتقدم انتشار المجلات المصورة حيث أخذت بعض الجرائد تنشر فى بادىء الأمر الصورة (بالروتوغرافير) أى طبعها على النحاس وكان أول من أدخلها فى القطر إدارة الهلال ثم أدخلتها الحكومة فى مصلحة المساحة وأحضرت لها مايلزمها من الآلات لطبع ورق البريد بمطبعتها الخاصة . وكانت تستعمل طريقة طبع الصور بالحفر على الخشب ثم تبعتها صناعة الصور بالزنكوغراف . وأخيرا أقول أن انتشار المطابع فى مصر بين الهيئات الحكومية (المطبعة الأميرية ومطبعة السكة الحديد والمساحة ودار الكتب) والأفراد جعل بعض الصناع ينشئون مصانع أخرى ضرورية ومتممة لفن الطباعة مثل صب الحروف وسبكها وصناعة الحبر وغير ذلك .

الفصل السادس

تشجيع الصناعات الأهلية وحمايتها

١ — تشجيع الصناعات الأهلية فى الخارج

ليس لوسائل تشجيع الصناعات الأهلية حد أو نهاية إذ لكل أمة من الأمم أن تختار لنفسها من طرق التشجيع وضروب حماية صناعاتها ما يلائم طبائع أهلها ويتفق مع أنظمتها الاقتصادية وتكوينها السياسى وحالة أهلها الاجتماعية ويتناسب مع مقدرتها المالية . فكل أمة ناهضة ساعية سعياً متواصلا لرفع شأنها اقتصادياً تتفنن فى طرق التشجيع ووسائل الحماية بمقدار ما لديها من الاستعداد والقدرة على العمل الصالح . وليس من العسير اقتراح طرق التشجيع وسرد أنواعها إذ الكتب والمجلات والجرائد حافلة بها وإنما الصعوبة فى التطبيق والتحقيق . ولا يمكن لأمة حديثة العهد فى نهضتها الصناعية أداء هذه المأمورية بكل جد ونشاط دون الاعتماد على حكومتها لتأخذ بيدها وتدربها على نوع جديد من الحياة العملية . وقد يصح اشتراك الهيئات المالية والتجارية فى هذه الحركة الصناعية .

والغرض من التشجيع هو مساعدة الصناعات القائمة أو إحياء الصناعات النافعة القديمة التى اندثرت أو إنشاء صناعات جديدة تتطلبها حاجة البلاد . وقد تكون هذه المساعدات عامة باصدار قانون عام لحماية الصناعات الأهلية مثل ما تسنه الأمم الأجنبية من القوانين واللوائح التى يدخلونها فى دائرة التشريع الصناعى (Législation industrielle) ولو أن البعض يدخلها ضمن تشريع العمال (Législation ouvriére) ليتولى حماية المصانع والصناع والمصنوعات من عبث العابثين والمنافسة الأجنبية الشديدة الوطأة على الأعمال الصناعية الحديثة النشأة . وقد تكون هذه المساعدات خاصة ترمى إلى تشجيع صناعة معينة كتشجيع صناعات الأقمشة القطنية أو الحريرية أو الصوفية أو صناعات السجاد والجلود والأحذية والنجارة وغيرها من الصناعات الأهلية التى فى حاجة كبيرة الى التشجيع والحماية . ومن قوانين ولوائح التشجيع والحماية التى وضعتها بعض الأمم فى أزمان مختلفة ما يأتى : —

١ — بعض القوانين الصادرة فى ايطاليا لتشجيع وحماية مصنوعاتها :—

ا — قانون رقم ١٧٣ الصادر فى ١٩٢٣/٧/٢٤ لوضع مصانع الحرير تحت إشراف الحكومة إذ تولت تنظيم بيع وتصدير البويضات . وليس لأحد حق الاشتغال بهذه الصناعة دون الحصول على ترخيص من الحكومة . ولا تعطى هذه الرخصة إلا لكل من تعهد للحكومة بتحسين نوع الحرير .

ب — قانون رقم ٨٠٠ الصادر فى ١٩٢٦/٤/١٨ لانشاء مصلحة مستقلة (معهد التصدير الأهلى) لتنظيم وترقية وتصدير الحاصلات الأهلية للخارج ودرس حالة الاسواق الخارجية وما يتعلق بها . ولهذا المعهد شخصية معنوية مستقلة استقلالا تاماً فى أعماله الادارية والمالية غير أن الحكومة تشرف عليه .

جـ — وفى ١٩٢٦/١٢/١٦ أصدرت الحكومة أمراً عالياً لتشكيل هيئة وطنية خصيصة للعناية بزرع شجر التوت وترقية صناعة الحرير والحصول على جميع البيانات التى تتعلق بأسواق الحرير العالمية ولذلك دفعت الحكومة مليونى ليرة علاوة على قسط سنوى يقدر بربع مليون ليرة ثم تعهدت الهيئات التجارية والزراعية والصناعية التى لها صلة بهذه الصناعة بدفع قسط سنوى يقدر بثمانية ملايين ليرة .

د — وفى ١٩٣٠/١٠/٧ أصدرت الحكومة قانوناً رقم ٣٢٦٦ لانشاء محطة تجارب صناعية للاهتمام بدرس ما تقوم به الأوساط الصناعية من السبل المؤدية إلى ترقية صناعة الحرير .

٢ — أصدرت الحكومة اليونانية أمراً عالياً فى ١٩٢٥/٥/٣٠ لاعفاء المواد الأولية اللازمة لصناعة التين المحفوظ من دفع الرسوم الجمركية وللتمتع بالامتيازات التى منحها قانون رقم ٣٢١٤ الصادر فى ١٩٢٤/٨/١٤ لصناعة السكر والمواخ .

٣ — لا يوجد فى هولندا تشريع خاص لتشجيع الصناعات الأهلية لأن أمرها موكول إلى مجهود الأهالى ونشاطهم ولا دخل للحكومة فى أعمالهم الصناعية .

٤ — أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان الصناعات تتمتع بحرية تامة ولا شأن للحكومة بأعمالها وإنماهذا لا يمنعها من مدها بمساعدات مختلفة منها : —

ا — تتولى وزارة التجارة الاعلان عن الاختراعات الحديثة والتطورات الصناعية وأحوال الأسواق الدولية .

ب — تشجع الحكومة الشركات الوطنية التى تقوم بأعمال النقل البرى والبحرى والجوى .

ج — تدافع عن شئون العمال بسن قوانين خاصة بهم .

د — تقوم البنوك وحدها باقراض المال اللازم لأصحاب المصانع وتساعدها الحكومة بوضع رسوم جمركية لحماية المصنوعات الوطنية .

٥ — أصدرت حكومة البرازيل(١) أمراً عالياً رقم ١٦١٥٤ فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٣ لتشجيع صناعة الحرير بمنح امتيازات للمشتغلين بها : —

ا — اعفاء جميع الآلات والأدوات اللازمة لمصانع الحرير من دفع الرسوم الجمركية .

ب — منح مساعدات مالية للمشتغلين بتربية دودة القز .

ج — منح مساعدات مالية للمشتغلين بزرع شجر التوت اللازم لدودة القز .

د — منح مكافآت مالية للمشتغلين بغزل الخيوط الحريرية المصنوعة من شرانق وطنية .

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أصدرت أمراً عالياً آخر رقم ١٦٣٩٦ لتشجيع زراعة القطن وما يتصل به من الصناعات بمنح الامتيازات الآتية : —

ا — اعفاء جميع الآلات اللازمة للأعمال الزراعية والصناعية من دفع الرسوم الجمركية .

ب — اعفاء الأعمال الزراعية والصناعية القطنية من دفع مصاريف النقل البرى والبحرى الحكومى .

ج — اعفاء الأعمال الزراعية والصناعية القطنية من دفع جميع الضرائب .

٦ — أصدرت حكومة(٢) البرتغال قانوناً رقم ١٤٩٣ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ لتشجيع صناعة الحرير فأنشأت وزارة الزراعة مشاتل لشجر التوت اللازم لدودة القز . وتوزع حاصلات هذه المشاتل مجانا بشرط اعطاء ورق التوت مجانا لمصانع الحرير وكذلك تسمح الحكومة للأفراد بزرع شجر التوت فى الأراضى العامة الخالية من الزرع دون أن يكتسب الزارع حق ملكية الأرض التى يزرعها بل تنحصر حقوقه فى الأشجار التى غرسها .

٧ — أصدرت اسبانيا فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٦ قانوناً يمنح امتيازات لمن ينشىء صناعات جديدة أو يعمل على ترقية الموجود منها مثل : —

(١و٢) Annuaire Internationale de Législation Agricole de 1923-1924

(٣) تقرير لجنة التجارة والصناعة التى شكلت بقرار مجلس الوزراء فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ ص ٢٧٠

ا — الاعفاء من رسوم الطوابع وغيرها من الضرائب الأميرية .
ب — إيقاف دفع الضرائب الأخرى لمدة خمس سنوات .
ج — اعفاء الخامات اللازمة للصناعة من دفع الرسوم الجمركية لمدة ١٥ سنة .
د — توسيع أعمال المصارف لتسهيل الأعمال الصناعية .
ه — وضع لائحة خاصة بالنقل .
و — تفضيل المصنوعات الاسبانية عند التوريد للمصالح الأميرية .

٨ — أصدرت الحكومة العراقية قانوناً فى سنة ١٩٢٩ لحماية الصناعات الوطنية وتحسين الحالة الزراعية وجاء فى المادة الثالثة منه ما يأتى :—

١ — اعفاء الصناعات من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات .
٢ — اعفاء جميع الآلات ومتمماتها المستوردة من الخارج لانشاء مصانع من الرسوم الجمركية لمدة ١٥ سنة .
٣ — اعفاء المصنوعات الأهلية المصدرة للخارج من الرسوم الجمركية .

٩ — أصدرت الحكومة الايرانية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ قانوناً خول الحكومة حق احتكار تصدير واستيراد المنتجات الطبيعية والصناعية من والى ايران وكذا تحديد النسبة بين الصادرات والواردات . والغرض من اصدار هذا القانون حماية الصناعات الأهلية وموازنة الواردات بالصادرات .

١٠ — عنيت الحكومة البريطانية بالصناعات الأهلية وعمدت الى تشجيعها بجميع الوسائل القويمة فاهتدت الى طرق ذات أثر فعال فى إنجاح مصانعها فأنشأت فى يولية سنة ١٩١٥ مصلحة خاصة لهذا الغرض تسمى (Department of Scientific and Industrial Research) تحت اشراف (Privy Council) للاهتمام بالابحاث العلمية الصناعية . وفى ديسمبر سنة ١٩١٦ أصبحت هذه المصلحة مستقلة يديرها مدير مستقل فى جميع أعماله . ولم يكن الغرض من انشاء هذه المصلحة احتكار الابحاث الصناعية بل لتكون نموذجا صالحا يقتدى به الصناع فى صناعتهم علاوة على المساعدات المالية التى تمنحها لهم . وتتولى هذه المصلحة اقامة محطات أو مراكز للقيام بالابحاث العلمية والفنية المختلفة فبعضها يدرس الوقود وبعضها الزجاج وغيرها للنسج . ومن شأن هذه المصلحة القيام بالابحاث العامة لأن الحكومة الانجليزية لاتباشر لنفسها صناعة من الصناعات وإنما تعمل لقيادة المصانع الأهلية وترشدها الى أقوم الطرق وأحدثها . وتبذل هذه المصلحة جهدها فى انشاء جمعيات لتتولى نصيبها من الارشاد

ولتكون قدوة حسنة للصناعات الأهلية . فتأسست جمعيات عديدة منها ماهو خاص بالابحاث الصناعية للحديد أو الوقود أو الزجاج أو النسج على اختلاف أنواعه أو التعدين . ويدير هذه الابحاث أساتذة وخبراء مشهود لهم بالكفاية والمقدرة علميا وعمليا . ويرجع الفضل فى تأسيس هذه الجمعيات الى الاكتتابات التى يحصلون عليها أما من الحكومة أو من الأفراد أو الهيئات الأخرى . ولا تصرف الحكومة هذه الاعانات المالية باستمرار وانما تحددها لمدة معينة ثم تحفظها شيئا فشيئا بعد انتهاء هذه المدة حتى لاتعتمد عليها المصانع بل لتعود أربابها الاعتماد على النفس والاعتداد بالذات فى العمل والانتاج . ويقال أن بعض هذه الجمعيات تقدمت تقدما عظيما لدرجة أن نفقاتها السنوية بلغت نحو ٤٥ ألف جنيه وهى جمعية الابحاث القطنية والجلود . وتعفى الحكومة هذه الجمعيات من دفع ضريبة الدخل (Income Tax) .

ولم تحصر الحكومة الانجليزية أعمال التشجيع للصناعات الوطنية فى دائرة المصلحة السابقة الذكر والجمعيات بل اشركت فى هذه الحركة الجامعات والطلبة (University Research) وصارت تمنح مكافاءآت للطلبة الذين يظهرون نبوغا وتفوقا فى هذه الابحاث الصناعية وخصصت الحكومة مبلغا يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ ألف جنيه للصرف منه على هذا النوع من التشجيع وكذلك أشركت الحكومة أساتذة الجامعات الذين يرغبون الدخول فى هذا المضمار علاوة على أعمالهم الأخرى وخصصت لهم مكافاءآت تصرف من اعتماد خاص يتراوح بين ١٠و١٢ ألف جنيه . ولم تقنع بذلك اللجنة التى تشكلت برياسة اللورد بلفور التى كلفت درس وسائل تشجيع الصناعات الانجليزية بل تأمل فى أن تنشىء الجامعات مدارس خصيصة للابحاث الصناعية (School of Research) .

ولا يقل نصيب مصلحة التجارة (Board or Trade) الانجليزية فى تشجيع الصناعات عن غيرها . وكانت عناية هذه المصلحة منصرفة فى بادىء الأمر نحو مساعدة التجارة والعمل على نشرها فى الخارج حتى سنة ١٩١٨ ولكن لما اتضح للحكومة الانجليزية ضرورة تشجيع الصناعات الأهلية خصوصا عقب الحرب العظمى شرعت فى الاهتمام بصناعتها وعمدت الى ترقيتها بالوسائل الآتية : —

---

(1) Factors in industrial and commercial efficiency being parti of a survey of industries — Final Report on Committee of industry and trade by Arthur Belfour.

ا ــ العمل على تحسين الصناعة فنيا وعلميا بادخال المخترعات الحديثة فى المصانع الانجليزية

ب ــ حماية الصناعات من الغش والتلاعب بالموازين والمكاييل

ج ــ حماية المخترعات والأملاك الصناعية من الاعتداء عليها

د ــ مساعدة المشروعات الصناعية ماليا

هـ ــ حماية التسليف التجارى من التفاليس بالتدليس

و ــ حماية الصناعات بالتوفيق بين العمال وأصحاب المصانع بواسطة التشريع الصناعى وتشريع العمال

ز ــ امكان نزع ملكية الأراضى لاقامة المصانع عليها

ح ــ حماية الصناعات الأهلية من المنافسة غير المشروعة عن طريق (Anti-dumping)

١١ ــ أصدرت الحكومة التركية قوانين مختلفة لتشجيع وحماية الصناعات الأهلية منها : ــ

ا ــ القانون رقم ٧٩٢ الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ لاحتكار اكتشاف مناجم البترول واستغلالها

ب ــ أصدرت الحكومة التركية قانونا رقم ١٠٥٥ فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ لتشجيع الصناعات الأهلية ويمكن تلخيصه فيما يأتى :ــ

ينقسم هذا التشريع الى ثمانية أبواب تشمل تعريف المحال الصناعية وأنواعها ثم الامتيازات التى تمنحها الحكومة وشروط الحصول عليها وكيفية الانتفاع بها . أما الامتيازات التى منحها هذا القانون تشجيعاً للصناعات الوطنية فقد ذكرت فى الباب الثالث وهى : ــ

المادة الرابعة ــ تمنح الحكومة من أراضيها ما يلزم لاقامة المصانع الأهلية مجانا بشرط ألا تزيد المساحة على عشرة هكتارات . أما اذا كانت الأرض المرغوب إقامة المصنع عليها ملكا للأهالى ولم يتمكن صاحب المشروع من الحصول عليها بالطرق السلمية فللحكومة حق نزع ملكيتها طبقاً لقانون نزع الملكية للنفعة العامة

المادة الخامسة ــ يدفع صاحب المصنع قيمة الأرض والمبانى الداخلة ضمن حدود البلديات التى حصل عليها من الحكومة على أقساط لمدة لا تزيد على عشر سنوات

المادة السادسة ــ تعفى المصانع من دفع الرسوم المعتاد تحصيلها نظير إقامة

التلفونات والأسلاك التلغرافية وأدواتها اللازمة للصناعات اذا أقيمت على أملاك الحكومة . أما إذا أقيمت على أملاك الأفراد فتقدر القيمة مخفضة بقدر المستطاع

المادة السابعة — تعفى هذه المصانع ومتمماتها من دفع عوائد المبانى والأراضى وضريبة الدخل وغيرها من الضرائب

المادة الثامنة — تعفى هذه المصانع من دفع رسوم التمغة

المادة التاسعة — تعفى جميع الأدوات الضرورية لهذه الصناعة والتى لاوجود لها فى تركيا أو قد توجد بكميات غير كافية للصناعات من دفع الرسوم الجمركية

المادة العاشرة — تنقل جميع الأدوات والآلات اللازمة للصناعات بتخفيض ٣٠ ٪ من أجور النقل بالسكك الحديدية والبحرية . وتمنح الحكومة إعانات للمصانع التى لاتنتفع بهذا الخصم . ولوزير التجارة حق تحديد أجور مخفضة لنقل بعض المصنوعات التى يراها جديرة بالتشجيع

المادة الحادية عشر — يمنح مجلس الوزراء « بناء على اقتراح وزير التجارة » مكافآت لا تزيد على ١٠ ٪ من قيمة المصنوعات السنوية التى ينتجها المصنع الجدير بالتشجيع

المادة الثانية عشر — لمجلس الوزراء « بناء على اقتراح وزير التجارة » أن يبيع لهذه المصانع الملح والكحول والمواد المفرقعة اللازمة لها بأسعار مخفضة أو يمنحها إعانات بدل هذا التخفيض

المادة الثالثة عشر — يجب على جميع المصالح الحكومية والخصوصية شراء لوازمها من المصنوعات الوطنية حتى ولوزاد ثمنها ١٠ ٪ عن ثمن المصنوعات الأجنبية

ج — ثم أصدرت قانوناً رقم ٢٠٠٧ فى سنة ١٩٣٢ لمنع الأجانب من الاشتغال بالمهن والحرف كلها تقريبا مع إمهال الأجانب ستة أشهر لتنفيذ هذا القانون . وهذه المهن هى : الموسيقى والرقص والطيارات وتوليد الكهرباء والحرارة وصناعات القبعات والأحذية وتجارة الخشب وقيادة السيارات والطيارات والاتجار بالمصنوعات التى تحتكرها الحكومة . ويقضى هذا القانون بأن يكون جميع عمال المقاهى والفنادق وبوابو المنازل من الأتراك . وقد وضع هذا القانون لتكون جميع الأعمال التى تمس الأمن العام فى أيدى الاتراك من جهة . ومن جهة أخرى لمحاربة البطالة .

١٢ — أنشأت وزارة التجارة والصناعة فى اليابان فى سنة ١٩٣٠ قسما خاصا فيها سمته مكتب (Rationalisation) وقد عنى بوضع قائمة حصر فيها البيانات

الواقية عن المنتجات والحاصلات اليابانيـة التى تفوق أو تعادل فى جودتها ومتانتها ما يماثلها من الاصناف الاجنبية رغبة فى حض الاهالى على شرائها تشجيعاً للمصانع الوطنية ولتصريف الحاصلات اليابانية . ثم اهتم هذا القسم باقامة معارض أهلية فى طوكيو واوزاكا للدعاية للمصنوعات والحاصلات الاهلية . وقد بين رئيس الوزارة اليابانية وقتئذ ما تقصده اليابان من إنشاء هذا المكتب بما يأتى . —

ا — القضاء على النزعة التى كانت ترمى الى تفضيل البضائع الاجنبية على ما يماثلها من المصنوعات الاهلية دون مبرر .

ب — تعتبر جميع البضائع المصنوعة فى اليابان كمصنوعات وطنية بغض النظر عن جنسية أصحابها .

ج — ليس الغرض من وضع هذا النظام إلزام اليابانيين بشراء بضائع يابانية أقل درجة وأعلى ثمناً من المصنوعات الاجنبية بل حماية المصانع .

يتضح مما تقدم أن وسائل تشجيع الصناعات الأهليـة فى الخارج وطرق حمايتها عديدة وأنها يعتريها تعديل وتغيير من وقت لآخر ونلخص ما ذكرناه فيما يأتى : —

١ — اعفـاء ما يستحضر من الخارج من لوازم الصناعة من دفع الرسوم الجمركية لمدة تمكن الصناعات الأهلية من النهوض (تركيا وغيرها) .

٢ — إنشاء محطات تجارب وأبحاث علميـة للصناعات (ايطاليـا وانجلترا وألمانيا والولايات المتحدة) .

٣ — الاعلان عن المصنوعات الأهليـة بجميع وسائل الدعاية (اليابان) .

٤ — جواز نزع ملكية الأراضى اللازمة للمشروعات الصناعية إذا لم يتيسر الحصول عليها بالتراضى (تركيا وانجلترا)

٥ — تمنح الحكومة مساحة من الأراضى لاقامة الصناعات الجـديدة مجانا ولا تزيد عن (فدان) وما زاد على ذلك تبيعه الحكومة بثمن مخفض (تركيا) .

٦ — تخفيض أجور نقل الخامات والمصنوعات الأهلية على سكك الحكومة براً وبحراً (تركيا والبرازيل) .

٧ — منح إعانات سنوية للصناعات الجديرة بالمساعدة والتشجيع .

٨ — تبيع الحكومة منتجاتها للمشروعات الصناعية الأهلية بأسعار مخفضة (تركيا) .

٩ — السعى لدى الشركات والمصالح غير الحكومية لشراء لوازمها من المصنوعات الوطنية ولو زاد ثمنها ١٠ ٪ على ثمن المصنوعات الأجنبية (تركيا) .

١٠ — ايجاد وكلاء فى الخارج للدعاية للمصنوعات الوطنية (انجلترا وغيرها) .

١١ — ارشاد الصناعات الأهلية إلى أحدث الطرق الصناعية .

١٢ — الاشراف الفعلى على النقابات الصناعية .

١٣ — إصدار تشريع للعمال .

١٤ — حماية المصنوعات الأهلية من المنافسة غير المشروعة عن طريق (anti-dumping duty) كما فى انجلترا أو بمنع دخولها كما هو فى الولايات المتحدة أو بواسطة الاعانات التى تصرفها الحكومة كما فى ايطاليا وفرنسا لوقاية صناعاتها من مثل هذه المنافسة القاسية .

١٥ — تنظيم التسليف الصناعى .

١٦ — إقامة ورش نموذجية حكومية للصناعات .

٢ — تشجيع الصناعات الأهلية فى مصر

من الصناعات الجديرة بالتشجيع والحماية فى مصر صناعات قائمة لا بأس بسيرها وأعمالها وأخرى عتيقة مازالت على قدمها إذ لم ينالها شىء من التطور الصناعى . وصناعات اندثرت رغم حاجة البلاد إليها مع العلم بوجود الجزء الأعظم من خاماتها فى القطر . فمن الصناعات القائمة التى تسير فى أعمالها سيراً حسناً (نسبياً) صناعة النجارة من أثاث وخلافه . وصناعات الجلود على اختلاف أنواعها والغزل والنسج والسجاد وصناعات الزيوت والصابون والسكر وكثير غيرها . ومن الصناعات المعدومة أو التى فى حكم العدم والجديرة بالاحياء صناعات الزجاج والورق وتجفيف وحفظ الفاكهة والخضر .

وتسير الكثير من الصناعات الموجودة فى مصر دون مراعاة التطور الصناعى فى أعمالها ولا تهتم بادخال الطرق الحديثة فى الانتاج وجميع هذه الصناعات جديرة بكل عناية وتشجيع لفتح أبواب جديدة للرزق وزيادة الثروة الأهلية إذ دلت التجارب وبصفة خاصة فى السنوات الاخيرة على أن الزراعة وحدها غير كافية

لاسعاد القطر وأهله . والهيئة الكفيلة بتشجيع وحماية الصناعات الوطنية هى الحكومة قبل أى هيئة أخرى . ولقد ساهمت الحكومة بقسط وافر فى هذا الباب فشملت الصناعات الاهلية برعايتها وبذلت الجهد فى تشجيعها بطرق متعددة أهمها :—

١ — مصلحة التجارة والصناعة

(وزارة التجارة والصناعة)

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة فى ابريل سنة ١٩٢٠ لارشاد الصناع وتنشيط التجار والقيام بما يحتاجون اليه من تشجيع ومساعدة واستمرت هذه المصلحة فى دور التكوين والتنظيم الداخلى حتى سنة ١٩٢٩ إذ أعادت وزارة المالية النظر فى توسيع نطاقها وتعديل نظمها لتمكينها من أداء ما كلفت به من الاعمال على الوجه الأكمل فتفضل حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا (وكيل وزارة المالية وقتئذ) وزير المالية فأحياها بعد أن كادت تندثر وفتح لها المجال للعمل الصالح فأصبح فيها الآن خبراء لمختلف الصناعات ومحطات للتجارب فى صناعات الغزل والنسج والسجاد وأقامت مصانع نموذجية للصباغه والزجاج والجلود . وأنشأت مكاتب لمراقبه الصادرات فى الاسكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة . واهتمت بالتجارة فأنشأت سوق الجملة للخضر والفاكهة بالقاهرة لتنظيم التعامل وتوحيد الاسعار وكذلك عنيت بتجارة الغلال والحبوب ففتحت سوقا خاصة لمراقبة الاتجار بهذه الاصناف فى ساحلى روض الفرج وأثرالنبى بالقاهرة . والمصلحة جادة فى تشجيع الصناعات الاهلية وقد بذلت كل ما استطاعته فى هذا السبيل .

وأكبر دليل على عناية الحكومة بشئون التجارة والصناعة أنها رفعت درجة مصلحة التجارة والصناعة الى وزارة بالمرسوم الملكى الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وهذا نصه :—

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على الأمر الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتوزيع مصالح الحكومة بين الوزارات وعلى الاوامر والمراسيم المعدلة له .

ونظراً لأنه من الضرورى لترقية شئون التجارة والصناعة فى البلاد ولتنظيم علاقاتها بالزراعة تحويل مصلحة التجارة والصناعة الى وزارة لكى تكون أعمالها أنفذ أثراً وأوسع نطاقاً ولكى تجعل للسياسة الاقتصادية للبلاد ما تتطلبه من العناية

والأهمية . وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس رسمنا بما هو آت :—

المادة الأولى — تنشأ وزارة للتجارة والصناعة تنقل اليها مصلحة التجارة والصناعة التابعة لوزارة المالية ويتولى إدارتها وزير يعاونه وكيل وزارة .

المادة الثانية — على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . (فؤاد)

ثم قرر مجلس الوزراء الذى أنشئت فى عهده وزارة التجارة والصناعة تنفيذ هذا المشروع من أول مايو سنة ١٩٣٥ حتى تدرج الاعتمادات اللازمة لهذه الوزارة الجديدة فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ / ١٩٣٦ .

وأعضاء الوزارة التى اقترحت إنشاء وزارة للتجارة والصناعة هم :—

حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا	رئيس الوزراء ووزير الداخلية
حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا	وزير المالية
حضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا	وزير الحقانية
حضرة صاحب العزة نجيب الهلال بك	وزير المعارف
حضرة صاحب العزة عبد المجيد عمر بك	وزير الأشغال والمواصلات
حضرة صاحب العزة كامل ابراهيم بك	وزير الخارجية والزراعة
حضرة صاحب العزة عبد العزيز محمد بك	وزير الأوقاف

٢ — التسليف الصناعى

(أنظر البحث الخاص بذلك فى صحيفة ٢٥)

٣ — التعريفة الجمركية وحمايتها للصناعات الأهلية

عدلت الحكومة المصرية التعريفة الجمركية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ تشجيعاً للصناعات الأهلية وحمايتها من منافسة المصنوعات الأجنبية . ورغم ما لهذه التعريفة من فضل على الصناعات المصرية فانها فى تعديل مستمر تمشياً مع تطورات حالة الصناعة . ولكن لا يجوز الاعتقاد بأن التعريفة الجمركية وحدها كافية لحماية الصناعات الأهلية لأنها ليست إلا طريقة من طرق التشجيع والحماية للصناعات فى جميع البلاد الناهضة ولا يمكن الاعتماد عليها وحدها بل لابد من أن تساعدها وتشد أزرها وسائل

أخرى من وسائل التشجيع والحماية . والرسوم الجمركية التى تفرضها الأمم على ما يرد لها من المصنوعات الأجنبية هى الطريقة التقليدية (الكلاسيك) التى يلجأون اليها ولو خالفتها النظرية الاقتصادية التى تدعو الى حرية التجارة (Libre échange) ولكن إذا دققنا النظر برهة من الزمن اتضح لنا أن أنصار حرية التجارة أكثرهم من زعماء الأمم القوية التى ثبتت أقدام صناعاتها فى الأسواق العالمية ولا تخشى المنافسة بقدر ما تخشاها الأمم الصغيرة فى صناعاتها . ورغم قوة انجلترا وعظمتها فى الصناعة فانها لا تخلو من أنصار أقوياء يحبذون سياسة حماية التجارة (Protectionnisme) بفرض رسوم على الوارد لانجلترا من البضائع الأجنبية .

٤ — المدارس الصناعية والتعليم الفنى

أنظر (صحيفة ١١)

٥ — النقابات الصناعية

هى أشخاص معنوية تهتم بالدفاع عن مصالح المنتمين اليها من الصناع اذا كانت خاصة بالعمال أو برؤساء المصانع اذا كانت لهذه الفئة وحدها أو تعنى بأمور الصناع وأصحاب المصانع معاً اذا كانت مؤسسة للنظر فى شئون الطرفين . ولكن النقابات الصناعية القائمة الآن فى مصر لا تعمل للغرض الذى أنشئت له فلا تقوم بخدمة طبقة العمال الخدمة المقصودة وتنصرف هذه الهيئات فى كثير من الأحيان الى الأمور السياسية أو الاجتماعية وتضيع أوقاتها فى الكلام فى تعديل النظام الاجتماعى والاقتصادى وغير ذلك من الأمور التى تجعلها تهمل أعمالها الفنية والصناعية وتشتغل بالمسائل الكلامية الجوفاء . ولهذا كله لابد من تنظيم هذه النقابات تنظيما دقيقا لا يسمح لها الاهتمام بغير الصناع والصناعات . ولا يكفى لاصلاح ذلك وضع القوانين واللوائح بل لابد من إيجاد مراقبة دقيقة صادقة مخلصة لما فيه الخير لفئة العمال .

٦ — تفضيل المصنوعات المصرية فى المصالح الحكومية

أصدرت وزارة المالية منشوراً رقم ٦٩ لسنة ١٩٢٢ لتنبيه المصالح الحكومية إلى تفضيل الحاصلات والمصنوعات المحلية عن الأجنبية إذا تساوت الشروط من حيث النوع والثمن والملاءمة وما أشبه ذلك فى المناقصات الحكومية . وكذلك

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ يناير سنة ١٩٢٨ بتفضيل مصنوعات شركة مصر لغزل ونسج القطن . وفى ٢٧ اكتوبر أصدرت وزارة المالية قراراً آخر بتفضيل ما تنتجه شركة مصر من القطن الصحى . ويتمتع بهذا الامتياز أيضاً شركة اخوان ساوثول وباركلى وقرار ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بتفضيل المصنوعات المصرية على مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية متى تساوت معها فى الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠ ٪ . وفى ٣٠ يوليه سنة ١٩٣٠ أصدر مجلس الوزراء قراراً بما يأتى :—

أولا — أن تقوم وزارات الحكومة ومصالحها بتعديل مواصفات الأصناف اللازمة لها بحيث يستبعد منها كل ما يشير أو يشتم منه قصر الصنف المطلوب توريده على ماركات معينة أو عروض واردة من الخارج .

ثانياً — انه كلما كان الصنف المطلوب توريده من الأصناف التى تصنع محلياً يجب مراعات الحصول عليه بمناقصات محلية لا يقبل فيها تقديم الأصناف المستوردة من الخارج .

٧ — الغرف التجارية

الغرض من تكوين هذه الهيئات هو حماية مصالح التجار والصناع والدفاع عن حقوقهم وايجاد رأى تجارى عام واعداد أداة صالحة لجمع وتبويب ونشر كافة المعلومات والبيانات التى تهم التجارة والصناعة . وكذلك انشاء أول غرفة تجارية مصرية بمدينة القاهرة عام ١٩١٣ إذ وضع أساسها جماعة من تجار العاصمة على رأسهم المرحوم عبد الغنى سليم عبده واحمد مدكور باشا .

ومنذ سنة ١٩٢٠ أخذت تنتشر فى هذه البلاد فكرة إنشاء الغرف التجارية ، إذ تكونت غرف تجارية فى معظم مدن القطر ، إلا أن تلك الغرف كان يتنازعها عاملان : عامل النجاح ، وعامل الفشل لأسباب كثيرة ، أهمها : ضعف ماليتها وفقدان روح التعاون بين أعضائها ، وعدم وجود رقابة حكومية منظمة عليها لضمان ارشادها ومساعدتها مادياً وأدبياً ، مما كان من أثره ظهور عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها .

ثم رأت مصلحة التجارة والصناعة أن تسن لها قانونا لاعطائها الشخصية المعنوية مع تحديد اختصاص كل غرفة وتنظيم رقابة الحكومة عليها . وقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ فى ٢٣ مارس سنه ١٩٣٣ لهذا الغرض وصدر المرسوم

الملكى الخاص بذلك فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة المذكورة وبمجرد صدور هذه اللائحة نشطت المصلحة فى تنفيذ أحكام التشريع الجديد فعملت على حل الغرف القديمة واعادة تكوين الكثير منها طبقا للقانون الجديد .

ورغبة فى مساعدة هذه الغرف على تحقيق الأغراض المنوطة بها خصصت فى ميزانيتها مبلغ خمسة آلاف جنيه لمساعدة هذه الغرف وبصفة خاصة لاقامة معارض دائمة تابعة لها لتشجيع الصناعات الأهلية . ويوجد بالقطر غرف تجارية أجنبية لمساعدة التجارة الأجنبية ونشرها فى مصر منها الغرف التجارية الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية والسويسرية واليونانية بعضها بالقاهرة وبعضها بالاسكندرية .

٨ — المعارض

قد تكون المعارض عامة لجميع المعروضات ومختلطة تشمل الحاصلات الزراعية والانتاج الصناعى . وقد تكون المعارض داخلية تقيمها أمة من الأمم داخل بلادها لعرض جميع مصنوعاتها أو دولية متى اشتركت فيها أمم مختلفة . وكثيرا ما اشتركت مصر فى المعارض الخارجية . وكثيرا ما قامت فى مصر معارض داخلية مختلطة مثل ما قامت به ونقوم به حتى الآن الجمعية الملكية الزراعية من وقت لآخر كالتى اقامتها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٣١ و ١٩٣٥ وصادفت نجاحا عظيما حيث برزت فيها الحاصلات الزراعية الأهلية وظهرت فيها المصنوعات الوطنية ظهوراً مشرفا نخص منها بالذكر ما كان لشركات بنك مصر من التفوق لاتقان ما تقوم به من الأعمال الصناعية .

والمعارض على اختلاف أنواعها عامل قوى من عوامل التشجيع إذ تتبارى فيه الأعمال الزراعية فيسعى كل منتج الى احراز قصب السبق فى هذا المضمار . وهناك نوع آخر من المعارض تعرف بالمعارض الدائمة التى تقيمها أمة من الامم بصفة مستمرة لعرض مصنوعاتها الوطنية وتقيمها الأمم الأجنبية فى بلاد غير بلادها كالمعرض اليابانى الدائم لعرض المصنوعات اليابانية بالقاهرة .

وقد كان لمصلحة التجارة والصناعة اليد الطولى فى ابتكار هذا النوع فى مصر فتبعها فى ذلك المدارس الصناعية بالمديريات . فقد أقامت معارض دائمة لعرض المصنوعات التى تخرجها هذه المدارس وكذا الغرف التجارية . وكان يتولى إدارة معرض مصلحة التجارة والصناعة بعض موظفيها لعرض ومراقبة المصنوعات التى كانت تباع من أثاث ومصنوعات جلدية كالحقائب وغيرها والسجاد والأكلمة

وأشغال النحاس والعاج وغيرها من المصنوعات الوطنية . وكانت تباع هذه الأصناف لحساب أصحابها . وكان رواد هذا المعرض كثيرين وحركة البيع مرضية لدرجة أن متوسط قيمة المبيعات الشهرية كانت تصل الى نحو الف جنيه . وكثيراً ما كان بنك مصر يصرف سلفاً صناعية للعارضين على أن تسدد من قيمة المصنوعات المعروضة عند بيعها بواسطة المصلحة التى تبقى هذه المصنوعات عندها كضمان لقيمة السلفة هذا مع العلم بان المصلحة كانت لا تتقاضى أى أجر نظير هذا العمل بل كانت تؤديه لتشجيع الصناع والأخذ بيد الصناعات وإنما كانت تحصل رسوما ضئيلة قدرها عشرة مليمات عن المبالغ التى تتراوح بين ١٠ و ٥٠ قرشاً صاغا و ٢٪ عن المبالغ التى تتراوح بين ٥١ و ١٠٠ قرشاً صاغا و ٢٠ مليما من ١٠١ — ٢٠٠ وواحد فى المائة عن المبالغ التى تزيد على مايتى قرش صاغ .

وفى سنة ١٩٣١ شرعت المصلحة فى تغيير نظام هذا المعرض فحولته إلى معرض نماذج للاثاث الافرنجى والمصرى لارشاد الصناع إلى أجود المصنوعات من حيث الدقة فى الفن وسلامة الذوق وحسن المنظر . فاوقفت عمليات البيع ولذا سحب الصناع معروضاتهم واتفقوا فيما بينهم على إقامة المعرض الدائم خارج المصلحة

ولما كان لى رأى خاص فى هذا الموضوع فقد رأيت الادلاء به لأنه يرمى الى (انشاء متحف صناعى) تشجيعا للصناعات الأهلية وبيان ذلك كالآتى : —

١ — السبب والغاية من الدعاية لانشاء متحف صناعى دائم

ربما كانت ذكريات الماضى أكبر دافع على حث الأفراد على التحلى بمحاسن الأجيال الماضية كلما كانت هذه الآثار ماثلة أمام انظار الجيل الحاضر . وليس فى استطاعة صناع هذا العصر اقتفاء عظيم أثار أجدادهم الا اذا عرفوها وسبروا غورها ودققوا فيها متى مهد لهم وسائل رؤيتها ومشاهدتها عيانا دون عناء ولا مجهود مادى أو أدبى . والمعارض الصناعية تمثل عادة خير ماوصلت اليه أيادى صناع العصر الذى يعيشون فيه ولكنها لاتكفى للسير بالصناعات الأهلية الى التقدم المرجو منها . وعلى فرض كفايتها ودقة صنعها فان فائدتها محدودة لايتعدى مداها حدود الدوائر الصناعية التى تحيط بها فى عصر معلوم . وإنما اذا أريد تمهيد سبل التفنن الموصل الى الابتكار ثم الاختراع الصناعى فلا بد من عرض ماوصلت اليه الصناعات المصرية

فى العصور الغابرة ليتصل الفن الحديث بشىء من الفنون القديمة التى دلت على تفوق ونبوغ الصناع قديما . فيقتبس من مصنوعات الماضى مايصلح منها لترقية الفن الصناعى الحاضر . أما الآن فالصانع المصرى بعيد كل البعد عن الصناعات القديمة ولا يمكن تحقيق هذه الأمنية الا اذا أقيم له (المتحف الصناعى) .

ليست فكرة إنشاء المتاحف الصناعية بدعة جديدة نقترحها للأخذ بناصر الصناعات المصرية وإنما نستعيرها من الأمم العريقة فى الصناعة والتى — رغم تقدمها — لا تترك فرصة لرفع شأن صناعاتها وتحسين حال عمالها إلا واغتنمتها . فالمتاحف الصناعية معروفة فى انجلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا وغيرها من الأمم التى تعنى برفع شأن صناعاتها .

ولم تحرم مصر من هذه المتاحف الخاصة ولكنها انصرفت الى غايات أخرى غير الصناعات . ولقد بدأ فى إحياء هذه الفكرة فى مصر الأطباء فى سنة ١٩٢٩ إذ أنشأوا لمهنتهم متحفاً يعرف الآن بالمتحف الصحى . وكان لمصلحة الصحة القسط الأكبر فى إقامته على شكله الحالى وعرضوا فيه شيئا غير قليل من التطورات الفنية التى مر بها الطب فى مصر وغير مصر من آلات جراحية وغيرها من ضروريات الطب ووسائل العلاج . ثم اقتفت وزارة الزراعة أثر مصلحة الصحة فى هذا العمل المجيد فأنشأت لها متحفا زراعيا سنة ١٩٣١ لعرض التحف الزراعية من نبات وآلات وغيرها من حاجات الزراعة . ثم المتحف الجغرافى التابع للجمعية الملكية والمتحف القبطى التابع لوزارة المعارف .

اننا لا نقصد من إنشاء متحف صناعى تخصيصه لعرض المصنوعات وآلاتها المتعلقة بالعصور الماضية فحسب بل ولعرض الخامات والمصنوعات وآلاتها الحديثة التى قد يكون فى استعمالها أو صنع مثلها تحسين للصناعات الاهلية الحالية . وربما اعترض البعض على هذا الاقتراح بوجود قسم المعارض بمصلحة التجارة والصناعة ودار الآثار الملكية ثم العربية بالقاهرة ومتحف الاسكندرية حيث يوجد فى الاولى بعض نماذج للأثاث العصرى المصنوع فى مصر وفى الخارج ولو أنه اقتصر على تشجيع فرع واحد من فروع الصناعات . واحتوت الثانية على نفائس من المصنوعات المصرية القديمة فى عهد الفراعنة كما وأن الثالثة اقتصرت على جمع تحف الفن فى العهد الاسلامى أما متحف الاسكندرية ففيه شىء غير قليل من المصنوعات المصرية فى عصر الرومان واليونان . لكل من هذه الاعتراضات قيمتها ولكن هذه القيمة تتغير

بتغير مقتضيات الاحوال خصوصا وأن التطور الاجتماعى والاقتصادى الصناعى يتطلب تخصيص هيئة معينة لعمل معين تمشياً مع مبدأ التخصص . كأن يتخصص المتحف الصحى للقديم والحديث من الأمور الطبية وأن يحصر المتحف الزراعى جهده فى جمع كل ما له صلة بالزراعة قديماً وحديثاً وكذلك المتحف الصناعى . وجرياً على هذا المبدأ هل يمكن اعتبار معرض المصلحة ودار الآثار الملكية وزميلاتها العربية والموجودة بالاسكندرية متحفاً واحداً تتجلى فيه آثار الصناعات المصرية فى العصور المختلفة مع العلم بما يأتى :—

أولا — ان معرض مصلحة التجارة والصناعة تخصص فى عرض نماذج الأثاث وهو لا يخلو من فائدة عظيمة لتحسين صناعة الأثاث ولكن لا يمكن لهذا المعرض أن يقوم مقام المتاحف الصناعية التى نقصدها لأن هذا المعرض شىء ومتاحف الصناعات شىء آخر . فهما مختلفان وإن اشتركا فى الغاية التى ترمى الى ترقية الصناعات فالأول منهما خاص والثانى عام .

ثانياً — ليس دخول دور الآثار فى متناول أصحاب الصناعات كلما أرادوا الانتفاع بما فيها لبعدها عن الاوساط الصناعية من جهة ولارتفاع رسوم الدخول خصوصاً فى فصل الشتاء من جهة أخرى . فضلا عن أن المصنوعات القديمة المرغوب صنع مثلها موزعة فى غرف دار الآثار توزيعاً لا يسهل للعامل إنجاز أعماله بالسرعة المطلوبة منه مضافا الى ذلك كله اختلاف طبقات من يترددون على هذا الدار من الزوار الذين قد يعرقلون أعمال أرباب الصناعات .

ثالثاً — ان العقبات التى تصادف الصانع عند رغبته فى الاستقصاء عن بعض المصنوعات فى دار الآثار الملكية يصادفه مثلها فى دار الآثار العربية مضافا الى ذلك صعوبة المقارنة بين المصنوعات الموزعة على هذه الدور الثلاث مع العلم أن كثرة المشاهدة والتدقيق فى المقارنة بين المصنوعات المتشابهة رغم اختلاف عصورها توجد عند الصانع ملكة الابداع فالابتكار أو الاختراع .

٢ — كيفية إنشاء المتحف الصناعى

ينشأ هذا المتحف مبدئاً من ثلاث أقسام أساسية حسب تقسيم العصور على الوجه الآتى :—

١ — الصناعات فى العصور القديمة التى تشمل : —

(١) الصناعات فى عهد الفراعنة
(٢) الصناعات فى عهد الرومان واليونان

٢ — الصناعات فى العصر الاسلامى

٣ — الصناعات فى العصر الحديث التى تشمل :—

(١) الصناعات فى عهد المماليك والأتراك
(٢) « « « محمد على لغاية عباس الثانى
(٣) « « « حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم

وتختار هذه التحف الصناعية من الموجود فى دور الآثار وإنما لا يقتنى منها (للمتحف الصناعى) إلا ما قد يكون فيه فائدة للعمال والصناعات من جهة إحياء الفنون القديمة النافعة وتشجيع الحديثة الصالحة . أما الأقسام الخاصة بالصناعات الحديثة فتشمل ما يمكن الحصول عليه من الخامات والمصنوعات والآلات الصناعية الحديثة التى قد يكون فى إدخالها على الصناعات المصرية أثر عظيم لتحسينها وترقيتها وإنماء ثروة البلاد .

٩ — الأسواق

لكلمة أسواق فى اللغة معانى كثيرة منها ما هو خاص بالأماكن التى تعرض فيها الخضر والفاكهة على المستهلكين وهى ما تعرف بالانجليزية (markets) وبالفرنسية (marchés) وهو ما لا نقصده فى هذا البحث أما المراد بالأسواق هنا هو ما عرفه الانجليز باسم (Fairs) والفرنس باسم (Foires) . وجميع هذه الأسواق ترمى الى غرض تجارى واحد وهو تصريف الحاصلات الزراعية والصناعية وتشجيعها . ولقد نشأت هذه الاجتماعات قديماً عن صعوبة المواصلات . والأصل فى هذه الاجتماعات الدينية الاحتفال بالقديسين (Saints) . وكانت تعقد هذه الاجتماعات فى انجلترا فى مواعيد معينة بناء عن تصريح ملكى ولذلك كانت الصلة بين (Fair) و (Feast) قريبة ورغم ذلك يظهر أن الأسواق التجارية المحضة كانت

موجود قبل هذه الاجتماعات الدينية . ومن أقدم القوانين الخاصة بالأسواق القانون الفرنسى المعروف بقانون (St Denis) الصادر فى سنة ٦٤٢ والذى رخص لرجال الدين الاحتفال بأعياد القديس (دنيس)

ولقد كان للاسواق فى انجلترا أهمية عظيمة بين سنتى ١١٩٩ و١١٨٣ اذ صرح بعقد ٢٨٠٠ اجتماع أكثرها كانت فى عهد الملك هنرى الثالث . وكان يصرح أحيانا لبعض المدن بعقد أسواق مستقلة لاسترداد ماخسرته فى الحروب والكوارث الأخرى . وكان جميع التجار يعفون من دفع الضرائب تشجيعا لهذه الأسواق . وكان يراقب هذه الأسواق هيئة قضائية وبوليسية لتنفيذ لوائح الأسواق والمحافظة على الأمن فيها وفحص المعروضات ومصادرة الفاسد منها . ولما أصبحت هذه الأسواق حرة تحولت الى دولية فكان لها أكبر أثر على التجارة . ولما تقدمت طرق المواصلات فى انجلترا بدأت هذه الأسواق فى الانحطاط فحرمتها المدن الكبيرة لمخالفتها للاداب العامة . وفى سنة ١٨٥٥ منعت هذه الأسواق فى لندن وقضت عليها الثورة الفرنسية فى باريس وتلاشت فى ألمانيا الى أن استبدلت بالأسواق(markets) بشرط تحديد أعمالها وأغراضها وحصرها فى دائرة معينة . ورغم هذا فانها استمرت فى انجلترا . أما فى أمريكا فقد أصبحت كلمة (Fairs) لاتدل الا على المعارض الصناعية .

أما فى مصر فكلمة (Fairs) الانجليزية أو (Foires) الفرنسية فلا تدل على شىء غير (الموالد) التى نشاهدها من وقت لآخر احتفاءاً بالأولياء وهى قريبة وشبيهة بالموالد التى حرمتها انجلترا وفرنسا وألمانيا . وليس لهذه الموالد أى صبغة صناعية ولا رواج للتجارة فيها الا للاشياء القليلة الأهمية كالحلوى الرديئة الصنع والتى لايمكن اعتبارها نموذجا للمصنوعات المصرية الجديرة بالعرض أو التشجيع . فالأسواق الدولية الشبيهة بالأسواق التى تقام فى الخارج لتشجيع الصناعات الأهلية معدومة فى مصر . وكل ما فى الأمر فان الحكومة المصرية توافق من وقت لآخر على اشتراك مصلحة التجارة والصناعة فى مثل هذه الأسواق الدولية لعرض بعض الحاصلات الزراعية والمصنوعات المصرية اذ اشتركت المصلحة المذكورة فى سوقى بارى بايطاليا ثم فى مرسيليا وميلان وليون أو ترخت وتل أبيب وباريس الدولية وغيرها . وهذه الأسواق شبيهة بالمعارض وإنما بشكل أصغر أو بعبارة أخرى (معارض مصغرة) .

١٠ — نياشين للفلاحة والمعارف والتجارة والصناعة

صدر مرسوم ملكى فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ بانشاء ثلاثة نياشين الأول (نشان الفلاحة) والثانى (نشان المعارف) والثالث (نشان التجارة والصناعة) والأخير على ثلاث درجات يمنح تشجيعا للصناع والتجار الذين أظهروا براعة فى أعمالهم الصناعية أو التجارية ويكونون قد أدوا خدمات ممتازة للتجارة أو الصناعة .

١١ — الدفاع عن العمال والمصانع

صدر فى سنة ١٩٠٩ قانون خاص بالدفاع عن صغار العمال الذين يشتغلون فى محالج القطن ويجوز لمن يريد من أصحاب المصانع الأخرى تطبيق نصوص هذا القانون على من يشغلهم من الصبية . وأخيرا أنشىء بوزارة الداخلية مكتب للعناية بالصناعات وعمالها وقد سبق الكلام عليه .

١٢ — السجل التجارى

صدر فى سنة ١٩٣٤ قانون رقم ٤٦ بانشاء السجل التجارى فى كل محافظة أو مديرية لقيد أسماء التجار المصريين والاجانب أفرادا كانو أو شركات الذين يكون لهم بالقطر المصرى محل رئيسى أو مركز عام للشركة او فرع أو وكالة والغرض منه تركيز الثقة فى المعاملات وتمييز الشريفة منها على غير الشريفة وليتمكن الجميع من الوقوف على حقيقة التاجر الذى يريد معاملته . وتتولى مصلحة التجارة والصناعة القيام بهذا العمل .

٣ — تشريع لتشجيع وحماية الصناعات الأهلية فى مصر

ذكرنا فيما تقدم بعض طرق تشجيع وحماية الصناعات الأهلية فى الخارج وفى مصر فظهر لنا أن القانون التركى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ هو أوفق لمصر من غيره لما بين الأمتين من التشابه فى كثير من أمورهما الاجتماعية والاقتصادية والصناعية وسابق صلتهما بعضهما ببعض خصوصاً إذا علمنا أن قسطنطين استعان بالعمال المصريين لاقامة صناعة الزجاج فى القسطنطينية ثم استعان السلطان سليم بالصناع المصريين لانشاء مختلف الصناعات فى الاستانة. وليس مشروع القانون الذى نقدمه إلا نواة للمشرعين الذين سيتولون عاجلا أو آجلا وضع قانون لتشجيع الصناعات الأهلية ليعتمدوا عليه فى عملهم.

الباب الأول

الصناعات والصنّاع

١ — كل من اشتغل بالأعمال الصناعية واتخذها حرفة له سواء اشتغل فيها بنفسه أو بعماله فهو صانع.

٢ — الأعمال الصناعية هى التى من شأنها تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات أو بتغيير شكلها أو بادخال أى تعديل عليها.

الباب الثانى

أنواع الصناعات

٣ — تنقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة. فالصغيرة هى التى تشتغل برأس مال لا يزيد على خمسمائة جنيه وبعمال لا يزيد عددهم على عشرة. والمتوسطة هى التى تشتغل برأس مال يتراوح بين خمسمائة وخمسة آلاف جنيه وبعمال يتراوح عددهم احد عشر وثلاثين. أما الصناعات الكبيرة فهى التى تشتغل برأس مال يزيد عن خمسة آلاف جنيه وبعمال يزيد عددهم عن ثلاثين.

٤ — لا بد وأن تشتغل هذه المصانع بطريقة مستمرة لا تقل عن ثلاثماية يوماً يوماسنويا للصناعات الكبيرة و٢٥٠ يوماً للمتوسطة و٢٠٠ للصغيرة.

---

(١) رفعت مشروع هذا القانون لمصلحة التجارة والصناعة في ١٤ فبراير سنة ١٩٣١

٥ — الصناعات إما أن تكون يدية محضة أو ميكانيكية أو الاثنين معاً .

٦ — تكون الصناعات من حيث جنسيتها مصرية متى كانت ملكا للمصريين وأجنبية إذا كانت للاجانب الذين يتمسكون بأجنبية مصانعهم .

الباب الثالث

الامتيازات التى تمنحها الحكومة

٧ — إعفاء جميع الآلات ومتمماتها المستوردة من الخارج واللازمة لانشاء صناعات جديدة أو لادخال تحسينات صناعية حديثة أو لاستبدال الآلات القديمة بأخرى جديدة من دفع الرسوم الجمركية لمدة لا تزيد عن عشر سنوات .

٨ — إعفاء جميع الخامات المستوردة من الخارج متى ثبت عدم وجودها فى مصر أو كانت قليلة . فيها أو بكيفية لا تصلح للانتاج الصناعى من دفع الرسوم الجمركية لمدة تنتهى متى توفرت هذه المواد الأولية فى مصر وكانت صالحة للصناعات

٩ — إعفاء جميع المصنوعات الأهلية من دفع ٤٠٪ من الرسوم الجمركية عند تصديرها للخارج .

١٠ — إعفاء الأراضى والمبانى اللازمة للمصانع من دفع ٤٠٪ من الأموال المقررة لمدة عشر سنوات سواء كانت ملكا لصاحب المصنع أم لغيره .

١١ — تخفيض أجور نقل الخامات والمصنوعات وجميع الأدوات اللازمة للصناعات الأهلية براً وبحراً وبواسطة وسائل النقل الحكومية إلى ٤٠٪ من قيمتها الأصلية .

١٢ — تمنح الحكومة من أراضيها مساحة لا تزيد عن فدان مجانا للصناعات الجديدة التى ينشئها المصريون . أما إذا زادت المساحة المطلوبة عن فدان فتخفض قيمة الزيادة إلى النصف وتسدد على أقساط لمدة عشر سنوات .

١٣ — إذا كان طالب الأرض اللازمة لاقامة صناعة من الصناعات أجنبياً تتنازل الحكومة عن نصف قيمة مساحة لا تزيد عن فدان من أرضها على أن يدفع ثمنها فى مدة لا تزيد عن عشر سنوات . وأما إذا زادت المساحة المطلوبة عن فدان فتحصل الحكومة ثمن الزيادة بالكامل على أقساط لا تزيد مدتها عن عشر سنوات

١٤ — إذا كانت الأرض المطلوبة لاقامة الصناعات ملكا للافراد أو للشركات ولم يمكن الحصول عليها بالتراضى يجوز للحكومة نزع ملكيتها للمصلحة العامة سواء

كانت لمصلحة مصانع للمصريين أو للاجانب بشرط ألا تكون الأراضى المطلوب نزع ملكيتها خصصها أصحابها لأعمال صناعية من قبل .

١٥ — تمنح الحكومة سنوياً مكافاءآت مالية للمصانع التى تشهد وزارة التجارة والصناعة بتفوقها فى الفن .

١٦ — تحتم الحكومة على جميع المصالح الحكومية والبلدية والأهلية التى للحكومة عليها بعض الاشراف (كالمدارس الحرة التى تنتفع باعانة وزارة المعارف والمستشفيات والملاجىء وغيرها) شراء لوازمها من المصنوعات الأهلية حتى ولو زاد ثمنها من ١٠٪ للمصالح الحكومية والبلدية و٥٪ للمصالح الأخرى عن قيمة ما يماثلها من المصنوعات الأجنبية .

١٧ — تساعد الحكومة الصناعات الأهلية بتسهيل طرق إقراضها من أموال الحكومة متى ثبت للجهة المختصة مقدرتها على السداد فى المواعيد المتفق عليها .

١٨ — منع المصنوعات الأجنبية من الدخول فى مصر متى ثبت لوزارة التجارة والصناعة أنها اتخذت المنافسة غير المشروعة وسيلة للتغلب على الصناعات الأهلية فى الأسواق المصرية .

١٩ — الاعلان عن المصنوعات المصرية فى الخارج بعرض بعضها فى الخارج بواسطة المفوضيات والقنصليات المصرية .

الباب الرابع

شروط الانتفاع بالامتيازات

٢٠ — يقدم كل من أراد التمتع بهـذه الامتيازات طلباً الى وزارة التجارة والصناعة التى تتولى فحصها وإصدار قراراتها للجهات المختصة للتنفيذ

٢١ — للصناعات المصرية حق الانتفاع بهذه الامتيازات متى توفرت لديهم الشروط الصحية وغيرها اللازمة لاقامة المصانع . وأما الأجانب فيتمتعون بالامتيازات الخاصة بهم متى استوفت مصانعهم الشروط الصحية وغيرها التى تطلبها الحكومة لاقامة المصانع وما جاء فى المادة التالية

٢٢ — للصناعات الأجنبية حق الانتفاع بهذه الامتيازات بشرط أن يكون

جميع العمال من المصريين متى توفرت لديهم الشروط الفنية وفى حالة عدم توفرها فلا يزيد عدد العمال الأجانب المطلوب تشغيلهم فى هذه المصانع فى مصر عن الربع وأن يشترك فى مجلس إدارة المصانع الكبيرة الربع من المصريين

٢٣ — تصرف وزارة التجارة والصناعة شهادة امتياز لمدد معينة لجميع الصناعات التى توافق على منحها الامتيازات الموضحة فى هذا القانون .

٢٤ — يجب على جميع المصانع التى حصلت على حق الانتفاع بهذه الامتيازات ألا تتأخر عن البدء فى أعمالها الصناعية الانتاجية أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ حصولها على شهادة الامتياز اذا كانت من الصناعات الكبيرة الميكانيكية الصرفة . وألا تزيد عن سنتين اذا كانت من الصناعات الكبيرة التى تشترك فيها الأعمال الميكانيكية واليدية معاً والتى تكون الأكثرية فيها للالات الميكانيكية . والصناعات المتوسطة ميكانيكية كانت أو يدية أو مشتركة لابد ألا يتأخر البدء فى أعمالها عن سنة من تاريخ حصولها على شهادة الامتياز . أما الصناعات الصغيرة فلا يجوز التأخر فى ابتداء أعمالها عن نصف سنة من تاريخ الحصول على شهادة الامتياز بصرف النظر عما اذا كانت ميكانيكية أو يدية .

٢٥ — لايجوز بيع أو تأجير أو وقف المبانى أو الأراضى التى تمنحها الحكومة مجاناً للصناعات إلا بعد مضى عشرين سنة من تاريخ الحصول عليها . وأما المبانى والأراضى التى تبيعها الحكومة أو البلديات بتخفيض فيجوز بيعها أو تأجيرها أو وقفها بعد خمس عشرة سنة من تاريخ الحصول على الامتياز . أما الأراضى التى وافقت الحكومة على نزع ملكيتها من الأهالى لمصلحة الصناعات الأهلية فلا يجوز بيعها أو تأجيرها أو وقفها إلا بعد عشر سنوات بشرط عرض بيعها أو تأجيرها على أصحابها الذين تنازلوا عنها اختياراً أو إجباراً إذ لهم حق الاولوية فى استردادها على غيرهم .

٢٦ — يجب فى حالة بيع أو تأجير أو وقف المبانى والأراضى المخصصه للاعمال الصناعية الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة على هذه التصرفات .

٢٧ — يجب على الصناعات التى تتمتع بهذه الامتيازات تمتعا كلياً أو جزئياً تقديم كشوف نصف سنوية — حسب النماذج التى تضعها وزارة التجارة والصناعة — من اربع صور موضحا فيها اعمال المصنع من اول يناير الى آخر يوليه . اما الكشف الثانى — من اربع صور ايضا — فيقدم على اكثر تقدير فى يناير عن اعمال المصنع فى المدة التى بين اول يوليه وآخر ديسمبر .

الباب الخامس

إشراف الحكومة على المصانع الحاصلة على الامتياز

٢٨ — لوزارة التجارة والصناعة حق ندب بعض موظفيها فى اى وقت كان للتفتيش على هذه المصانع من جميع الوجوه والاطلاع على دفاترها الحسابية .

٢٩ لوزارة التجارة والصناعة حق توقيع عقوبات على المصانع الحاصلة على الامتياز والتى تستورد الخامات من الخارج ثم تبيعها كلها او بعضها للمصانع الاخرى التى لاتخضع لهذا القانون بالزامها دفع الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الخامات ثم مقاضاتها على تلاعبها .

٣٠ — اذا لم تبدأ المصانع المتمتعة بهذه الامتيازات أعمالها فى المواعيد المحددة لها يكون لوزارة التجارة والصناعة حق الغاء الامتيازات الممنوحة وتسترد الحكومة أرضها وتعاد الاملاك التى نزعت ملكيتها لاصحابها مع تكليف صاحب المصنع دفع غرامة لصاحب الملك نظير ما قد يكون لحقه من الضرر بسبب نزع ملكية أرضه ودفع جميع الضرائب والرسوم التى أعفى منها .

٣١ — اذا ثبت لوزارة التجارة والصناعة أن التأخير فى بدء العمل نتج عن اعذار قهرية ليس لانسان مقدرة على تجنبها فللوزارة المذكورة حق إمهال صاحب المصنع المدة التى تراها

٣٢ — لوزارة التجارة والصناعة حق حرمان المصانع الحاصلة على الامتياز من الانتفاع بهذه الامتيازات لمدة سنة اذا اتضح لها أنها تسير فى أعمالها الصناعية بطريقة غير مرضية من الوجهة الفنية والاقتصادية .

٣٣ — اذا تأخر المصنع عن ارسال الكشوف النصف سنوية عن المواعيد المحددة لها فلوزارة التجارة والصناعة حق حرمان هذه المصانع من الانتفاع بالامتيازات لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر .

٣٤ — لوزارة التجارة والصناعة حق حرمان المصانع من الانتفاع بمزايا هذا القانون لمدة لاتقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين اذا اتضح لها عدم صحة

الكشوف التى تصلها عن أعمال هذه المصانع واذا تكرر هذا التلاعب فللوزارة حق شطبها من السجل المخصص لقيد المصانع الحاصلة على الامتياز .

الباب السادس

تعليمات عامة

٣٥ — لا يحمى هذا القانون الصناعات الحاصلة على الامتياز من مقاضاتها على ما تأتيه من الأمور المخالفة لأحكام القوانين واللوائح المصرية .

٣٦ — الخامات الموجودة بالقطر المصرى هى الموضحة فى الجدول الذى تضعه مصلحة الجمارك . أما المواد الأولية الموجودة فى القطر ويزعم أصحاب المصانع عدم صلاحيتها لصناعتهم فعليهم إقناع وزارة التجارة والصناعة بذلك للاخذ بنظريتهم والرأى النهائى للوزارة .

٣٧ — لا يلغى هذا القانون الامتيازات التى سبق للحكومة منحها لبعض الصناعات الا فى الأحوال تتعارض هذه الامتيازات مع تنفيذ هذا القانون . وفى حالة التعارض فاما أن يتنازل المصنع عن امتيازاته السابقة للتمتع بامتيازات هذا القانون واما أن ترفض وزارة التجارة والصناعة التصريح له للانتفاع بهذا القانون

٣٨ — يعمل بهذا القانون لمدة لا تزيد عن عشرين سنة من تاريخ إصداره ويجوز فى نهاية هذه المدة إما الغائه أو مد أجله لعشر سنوات أخرى .

٣٩ — تتولى وزارة التجارة والصناعة تطبيق هذا القانون بناء على التعليمات التى تصدرها تباعا .

٤٠ — لوزارة التجارة والصناعة حق إدخال تعديلات على هذا القانون لتحسين طرق تشجيع الصناعات الأهلية دون تعارضها مع الامتيازات التى يمنحها هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء .

وتنفيذاً لهذا المشروع لا بد من إجراء تعديلات حكومية تنحصر فيما يأتى :

١ — إلحاق المصالح الحكومية التى ترتبط أعمالها إرتباطاً كلياً بالصناعات المصرية بوزارة التجارة والصناعة .

٢ — وضع نماذج لشهادات الامتياز التى تصرفها وزارة التجارة والصناعة .

٣ — وضع نماذج للكشوف النصف سنوية التى تقدمها المصانع لوزارة التجارة والصناعة .

٤ — وضع جدول لحصر الخامات غير الموجودة فى القطر المصرى بمعرفة مصلحة الجمارك .

٤ — الصناعات المصرية الجديرة بالتشجيع والحماية (١)

لما أعلنت الحرب فى سنة ١٩١٤ كان بمصر قليل من الصناعات . ولما كان القطر المصرى بلداً زراعيا بطبيعته كان جل اعتماده على استيراد مايحتاج اليه من المصنوعات من الخارج . وكان من نتائج الأعمال العدائية بين المتحاربين أن انقطعت العلاقات التجارية العادية بين الدول وتعذر الاتصال بين القطر المصرى والأمم الصناعية التى اعتاد القطر استيراد حاجاته من أسواقها . كما أن تلك الدول قد وجهت كل نشاطها نحو صنع الذخائر وغيرها من ضروريات الحرب فأساء ذلك الى الصناعات الأخرى التى لا دخل لها بأعمال الحروب حيث أهملت كل الاهمال ولذا أصبحت مصر أزاء هذا الحال مضطرة الى تلبية طلبات قوات الحلفاء المعسكرة على ضفاف قناة السويس وتقديم مايحتاج اليه وفود المهاجرين من روسيا وأرمينيا ودول البلقان وغيرها كل ذلك من حاصلاتها الزراعية ومنتجاتها الصناعية فى الوقت الذى قلت فيه الواردات الأجنبية حتى لم تعد كافية لسد حاجة سكان القطر الاصليين .

وقد عادت هذه الأحوال الشاذة بالخير على مصر حيث تشجعت وعملت كل مااستطاعت لزيادة انتاج صناعاتها القائمة وقتئذ ثم بذلت جهدها فى انشاء صناعات جديدة لازمة لسد العجز وتقديم كل مايمكنها تقديمه من انتاجها الصناعى . أما الحكومة فقامت بتأليف لجنة فى سنة ١٩١٦ كلفتها ببحث ودرس حالة الصناعات فى مصر والتوصية بما تراه مناسبا لترقيتها . فأشارت اللجنة فى تقريرها الذى يعتبر أساسا لسياسة الحكومة الصناعية الى المهن والصناعات المهملة والتى يمكن احياؤها منها وانشاؤها من التى اندثرت آثارها . وجاء فى هذا التقرير مايثبت وفرة خامات كثير من الصناعات التى يمكن اقامتها فى مصر بنجاح تام فكان من نتائج اقتراحات

---

(١) نقلا عن صحيفة التجارة والصناعة عدد ديسمبر سنة ١٩٣١ لحضرة صاحب العزة مصطفى الصادق بك مدير عام مصلحة التجارة والصناعة

هذه اللجنة تشجيح الصناعات الموجودة لتحسين طرق انتاجها فنيا واقتصاديا ثم انها ساعدت على إنشاء عدد كبير من المشروعات الصناعية الصغيرة كما ساعدت على انعاش أحوال الأسواق الأهلية فى تلك الأيام لأن الأرباح التى حصلت عليها بسبب هذه النهضة كانت عظيمة للغاية . ومن الصناعات التى نجحت فى الظروف التى نتحدث عنها : صناعة الأخشاب والجلود والمعادن والأطعمة والملابس ومواد البناء والفخار وبعض صناعات التعدين .

وقد وضعت مصلحة الاحصاء والتعداد فى مارس سنة ١٩٢٧ تقريراً هاماً عن احصاء التجارة والصناعة قسمت فيه الصناعات المصرية الى ١٩ فئة تفرع منها ١٥١ نوعا وبلغ عدد المنشآت الصناعية نحو ٧٠٣١٤ منها ٠٢٤/. تقريبا موجودة بالقاهرة و٠١٢/. فى الاسكندرية و٠٥/. فى المحافظات الأخرى وأقسام الحدود و ٠٣٥/. فى مديريات الوجه القبلى والجدول الآتى يوضح لنا النسبة المئوية لكل صناعة من تلك الصناعات : —

استخراج المعادن ٠٠٣/. — صناعة الأطعمة ٩٠١ر٠/. - صناعات خاصة بالمشروبات والتدخين ٠٤٨/. — الصناعات الكيماوية ٠٥٦/. — تجهيز مواد البناء والفخار والخزف ١٢٦ر١/. — صناعة البناء ١٢٧ر١/. — صنع عربات النقل (بما فيها القوارب والسفن) ١٨٧ر١/. — توزيع وتوليد القوى الكهربائية والنور والماء ٠٩٨ر٣/. — فن التعدين وتجهيز المعادن ٧٩ر٨/. — الأشغال الخشبية والأسبتة ٣٤ر٦/. — صناعة الأثاث ١٧ر٤/. — تجهيز الجلود والمواد الحيوانية الصلبة ٢٥ر٩/. — صناعة النسج ٤٦ر١٢/. — صناعة الملابس والأزياء ٢٠ر٣٢/. — صناعة الورق وأدوات من الورق ٠١٠/. — الصباغة والتجليد والتصوير ٠٨١/. — الاشتغال بالمجوهرات والنفائس ٢٩ر٠٤/. — تزيين الرأس ١٤ ١١/.

وتعمل نحو ٠٤٤/. من المنشآت الصناعية فى ١٣٦ فرعاً من فروع الصناعة بينما يعمل ٠٥٦/. فى ١٥ فرعاً كما يوضح ذلك البيانات الآتية : —

تزيين الرأس ١٤ر١١/. — صناعة الأحذية والقفازات ١ر١١/. — صناعة النجارة اليدية (غير أعمال البناء والأثاث والقباقيب) ١ر٠٥/. — صناعة المنسوجات ٢ر٠٤/. — طحن الغلال ٧ر٠٣/. — أعمال الأقمشة وتنظيفها ورفها ٢ر٠٣/. — صناعة الخبز والمعجنات الأخرى (غير المكرونة) ٠ر٠٣/. —

السمكرة ٩ر٢ ٪ — صناعة الأدوات المعدنية الضرورية للعمارات ٦ر٢ ٪ — تهيئة المجوهرات (صناعة الذهب والفضة) ٦ر٢ ٪ — غزل الصوف ونسجه ١ر٢ ٪ — نجارة الأثاث وصنعها ٩ر١ ٪ — التنجيد وصناعة السراير وفرشها ٨ر١ ٪ — صناعة النحاس وتبييضه ٤ر١ ٪.

وتعتبر صناعة الملابس أولى الصناعات من حيث عدد المعامل التى تشتغل بها إذ بلغ عددها ٢٢ر٦٤٣ منها ٦ر١٠١ فى القاهرة و ٢ر٨٥٧ بالاسكندرية ، وتليها فى الأهمية صناعة النسج ولها ٨ر٧٦٤ مصنعاً منها ٧٣٦ بالقاهرة و ١٥٥ بالاسكندرية و ٣٠٢ فى دمياط و ٣٣٤ فى أقسام الحدود و ٤٣٧ فى مديرية البحيرة و ٤٥٧ فى مديرية الدقهلية و ١ر٣١١ بالغربية . وتأتى بعدهما صناعة الأطعمة وهى ثالثة الصناعات فى الأهمية ويبلغ عدد المعامل المشتغلة بها ٦ر٣٣٥ منها ١ر٠٤٣ فى القاهرة و ٨١٢ فى الاسكندرية بينما يبلغ عدد المصانع المشتغلة بالصناعات المعدنية وتجهيز المعادن ٦ر١٧٩ مصنعاً .

أما فيما يتعلق بعدد العمال المشتغلين بالصناعات المصرية فان أكثر الصناعات عمالا صناعة الملابس ويبلغ عددهم ٣٥ر٩٥٣ وتليها صناعة النسج ويشتغل بها ٣٤ر٣٥٨ ثم صناعة الأطعمة وفيها ٢٩ر٧٩٢ أما صناعة المعادن وتجهيزها فيشتغل بها ٢٠ر٢١٨ عاملا .

ومن المؤمل أن تكون التعريفة الجمركية التى ابتدىء بتنفيذها فى شهر فبراير سنة ١٩٣٠ عاملا على تشجيع الصناعات فى مصر ، فان وضع التعريفة دليل على اهتمام الحكومة بالناحية الصناعية من حياة مصر الاقتصادية . ومن الطبيعى أن تعر الحكومة الصناعة اهتمامها ، لأن أرض مصر الزراعية حتى بعد إتمام تنفيذ مشروعات الرى والصرف لا تفى بحاجة سكان القطر الذين يزدادون بنسبة كبيرة لا تعادلها زيادة السكان فى أى قطر آخر من أقطار العالم .

وما دامت عوامل الانتاج الصناعى متوفرة فى مصر إلى حد كبير فستظل عاملة على تشجيع تلك الصناعات بها . وهى قمينة بسد حاجاتها منها .

٥ — كيف تنهض بالصناعة فى مصر[١]

إذا كانت حياتنا الاقتصادية والاجتماعية موقوفة على الصناعة ولم يكن هناك ما يقف فى طريقها فكيف يتيسر لنا أن نوطد دعائمها ونرقى بها ؟ نجيب على ذلك موجزين : أن إنهاض الصناعة منوط بعاملين أولهما خاص بالحكومة وثانيهما خاص بالأفراد فاذا اجتمع العاملان قامت الصناعة على أساس متين لا يتقوض على مرور الزمان .

إن الخطط التى يجدر بحكومتنا أن تنهجها حيال ذلك شتى منها أن تتخذ فى سياسة الحماية الجمركية طريقة تلائم منتجات البلاد فتجبى الضرائب على الوارد الذى ينافس مثيله من مصنوعات البلاد وتعفى المواد الغفل وغيرها مما يلزم للمصانع وبذلك تتمكن الصناعة من النهوض فى عهد حداثتها دون أن تعجزها أو تعدمها منافسة مصنوعات البلاد الأجنبية التى رسخ فيها قدم الصناعة من أجيال . فبهذه الوسيلة تتدرج الصناعة فى الارتقاء وإذا رجونا انهاضها دون اتخاذ تلك الطريقة فانما نرجو بناء بغير أساس لا يلبث أن ينهار[٢] لهذا ينبغى أن تجعل حكومتنا هذه المسألة أولى ما تهتم به وأن تأخذ من فورها فى البحث عن خير الوسائل لحل المشاكل الدولية المرتبطة بها .

وللحكومة بما لها من السلطان يد قوية فى أحياء الأقبال والميل إلى الصناعة فى نفوس شعبها أن رغبت فى هذا وذلك بأن تشد أزر القائمين بها بوسائل متعددة اتبعتها ولا يزال تتبعها كثير من الحكومات الأجنبية لنيل هذا المأرب . فلها أن تقصر مشترياتها على المصنوعات الوطنية أو تفضلها فى مناقصاتها فتكون قد روجتها بما لها من قوة الاستنفاد العظيم وتكون بذلك قدوة سامية ومثالا حسناً لرعاياها فيقتفون أثرها ويتخذونها مثلهم الأعلى . ولها أن تمد المصانع المجيدة بالمكافآت المالية

---

(١) نقلا عن بحث لحضرة الأستاذ حسن كامل الشيشينى وكيل عام مصلحة التجارة والصناعة وضعه فى سنة ١٩١٦

(٢) جاء فى احد تقارير اللورد كرومر ما يأتي : (مما يوجب الأسف أن الصنائع التاريخية التى اشتغل الوطنيون أنفسهم بها قرونا طوالا آخذة فى الانقراض ". إذ منافسة المصنوعات الأجنبية جاءت شديدة الوطأة على الصناعة الوطنية)

لتشجيعها على قيامها بوظيفتها كما ينبغى . ولها أن تضمن للقائمين بها ربحاً لا يقل عن نسبة معلومة من رأس المال حتى يقبل الناس على القيام بالمشروعات الصناعية والمخاطرة فيها (١) أو تمدهم بالقروض ليستعينوا بها على تحسين شئونهم ولها أن تشيد المصانع بمالها أو على أرضها وتقوم بادارتها بنفسها وتجعلها نموذجاً تهدى بنوره المصانع الأهلية الأخرى أو تجعلها مدارس عملية تمرن فيها الأهالى حتى إذا غرست فيهم الكفاءة الفنية تخلت عنها بعدئذ للشركات الأهلية إلى غير ذلك من الوسائل النافعة التى كانت أكبر عامل فى نجاح الصناعة أخيراً فى ألمانيا .

هذا إلى ما تنهجه الحكومات من الخطط الأخرى كانشاء المتاحف والمعارض الصناعية التى تدعو إلى تنشيط الهمم بنشر روح التنافس والاقتباس . ويجدر بالحكومة أيضاً أن تقرن التقدم الصناعى بتحسين طرق النقل ونشر وسائله والعمل على تشجيع كل مافيه مساس بنفاق الصناعة كانشاء مصارف للصناعة وتعميم التقارير والنشرات الصناعية عن حال الأسواق الداخلية والخارجية وغير ذلك مما يعين الصانع على إتقان الصناعة خير إتقان . ولن تستطيع الحكومة أن تقوم بكل ما يطلب منها نحو الصناعة إلا بأنشاء إدارة كوزارة أو مصلحة كبيرة تضم ذوى الخبرة لتنظر فى هذه الأمور وتعمل على سد كل ما ينقصها وتقترح وضع القوانين الملائمة لحال الصناعة والصناع .

وفوق كل ذلك يجب أن نوقن أن العلم هو خير سلاح يتحصن به الانسان لخوض غمار حياتنا الحاضرة حياة المنافسة ، والسباق ، فالأمة التى تريد أن تزاحم غيرها يجب أن تسلح نفسها حتى تجيد العمل . لذلك نقرر أنه يجب على حكومتنا أن تهتم بانشاء المدارس الصناعية وأن تنشرها فى أنحاء البلاد وترسل الارساليات لاتقان الفنون وأن تدخل مبادىء علوم الصناعة فى مناهج التعليم الأولى والابتدائى والثانوى حتى تنمو الملكات الصناعية فى عقول نشئها

ولسنا مبالغين فيما قررناه من واجبات حكومتنا أزاء هذه المسألة الخطيرة إذ الأمر يستلزم اهتماما لا يقبل المزيد ذلك بأننا قوم ماتت بينهم الصناعة وتملكهم الخوف من النهوض بها خشية الخذلان فى مضمار المنافسة الدولية ولا سيما أننا حديثو عهد بها لانعرف طرقها ولا نفقه كثيراً من أساليبها لذلك ترانا وقفنا على الزراعة أموالنا وحبسنا عليها مجهوداتنا وليس ادعى إلى أحيائنا من هذا الموت

(١) مثل هذه الخطة تنهجها حكومتنا مع البنك الزراعى إذ تضمن له فائدة لاتقل عن ٣٪ لما يقرضه

الاجتماعى الا تدخل الحكومة ومعاونتها للافراد للاقبال على الاشتغال بالصناعة بأن تقويهم بما يقيهم الانهزام ولما كانت حكومتنا تفكر الآن فى العمل على انهاض الصناعة بالبلاد نرى أن نذكرها بأن تحقيق ذلك كله معقود بمقدار ماتقدمه من المعونة والتشجيع .

وكما أن على الحكومة واجبات نحو هذه المسألة الخطيرة كذلك على الأهالى واجبات ان أدوها كما يتطلب واجبهم الوطنى فقد أينعت الصناعة وأزهرت . فمعلوم أن الأعمال الاقتصادية فى وقتنا الحاضر أصبحت تابعة للانتاج الكبير لاقوام لها بدون اشتراك الكثير من الأفراد ومخاطرتهم بأموالهم فاذا وجد عامل المخاطرة وتجمعت الأموال ولم يقتصر المصرى على تثمير أمواله فى الزراعة تأكدنا من تأليف الشركات وتحقيق المشروعات الصناعية . وسنلاقى هنا صعابا فى جمع المال اللازم لمصانعنا وعدم الاقبال على الاشتراك فيها لجهل الكثير منا فوائد المشروعات الصناعية ذلك بأن تربية المصرى ونشأته منافيتان لهذا فقد تربى تربية حسنة على أن يكون مزارعاً وكاد يفهم أن الزراعة هى مورد التكسب الوحيد فاحجم عن تثمير أمواله فى غيرها ومما يؤسف له أن تاريخ المشروعات الصناعية الوطنية لايدعو إلى التشجيع على الاشتراك فيها بالنسبة لما انتابها من الفشل والافلاس فى السنوات الماضية لانها تركت وهى فى المهد وحدها بلا معين يقوم أودها . ولكن أملنا أن هذه الصعوبة التى ينبنى على تذليلها أساس النجاح ستنعدم عند ما يثق الناس بنجاح تلك المشروعات بعد أن يروا بأنفسهم مساعدة حكومتهم لها بالطرق التى سبق شرحها . كما أننا لانعدم وجود أفراد يقومون بنشر تلك الدعاية وتفهيم الأفراد مزايا ذلك حتى يحرضوا على الاقدام فيكون لعملهم تأثير يذكر . كذلك للاهالى اليد الكبرى فى انجاح الصناعة بمصر إذا هم أقبلوا على استهلاك مصنوعات بلادهم وشجعوها بتفضيلها على غيرها وان كانت أغلى ثمنا أو أقل رونقا فاحياء الصناعة فى البلاد يحتاج الى تضحية من جانب الأفراد وهذه التضحية لاتلبث أن تزول بتوالى الأيام . فعلى المصريين من أكبر كبير الى أصغر صغير أن يؤدوا هذا الواجب الوطنى الذى عليه مدار الفلاح وأساس النجاح ولمثل هذا فليعمل العاملون .

٦ — بنك مصر وإنهاض الصناعات الأهلية

أشار بنك مصر فى تقريره صحيفة ٥٩ المقدم لحضرة صاحب الدولة وزير المالية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ الى ضرورة (إحياء الصناعات المندثرة وإقامة الجديدة على أن يقوم فى هذه النهضة الصناعية الجماعات لا الأفراد عن طريق الشركات ومع ذلك فاذا وجد من الأفراد من يأنس من نفسه القدرة مالياً وصناعياً على إيجاد صناعة من الصناعات التى تفتقر اليه البلاد فالبنك لايحجم عن الدعوة الى مؤازرته ومعاونته ولكن طريقة التربية العائلية المصرية وطريقة التربية فى المدارس والتعليم قد استمرت عشرات السنين تحشى الذاكرة بالمعلومات وتهذب العقل لا ليكون الفرد حراً ولا ليكون قابلا للاعتماد على نفسه بل ليكون موظفاً وليكون مرءوساً برئيس الى أن تتغير طرق التربية العائلية فى مصر والى أن تتغير طرق التعليم فى المدارس الصناعية لتخرج شباناً قديرين على مزاولة الأعمال الانتاجية الحرة من زراعة وصناعة وتجارة ومهن دون أن يجعلوا اهتماما فى الحياة على المرتبات الشهرية الثابتة الى أن تتغير هذه الحال بأحسن منها — وهى لا تتغير إلا بمرور عدة أعوام — بفضل أن تتكيف الجهود المراد بذلها لاحياء الصناعات فى صورة شركة من الشركات . وأفضل أنواع الشركات لتكييف العمل الانشائى الصناعى هى الشركة المساهمة المصرية وتفتقر مصر الى الشركات المساهمة المصرية الآتية .

شركات مساهمة للألبان وللآلات الزراعية وللصناعات الميكانيكية ثم الكهربائية ولمساقط المياه وللجرانيت والرخام والألوان والفسفات والأسمدة وللصناعات الكيماوية والزيوت والصابون والصوف والحرير الصناعى وللأكياس وللزراعة الصناعية ولصناعات الملابس الجاهزة ولصناعة الطرابيش وللخشب ولمواد البناء والمقاولات المعمارية ولصناعات الجلود والزجاج والفنادق وللصناعات الغذائية ولصناعة الفضلات الحيوانية وللسيارات وللنقل البحرى والجوى)

ليس لأحد أن ينكر فضل بنك مصر على النهضة الوطنية الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والكل مغتبط بما لهذه الهيئة الجليلة من الأيادى البيضاء على تقدم مصر من هذه الناحية . وليس لأحد أن يذكر هيئة من الهيئات المصرية العاملة التى أقدمت على المشاريع المالية والصناعية دون أن يضع بنك مصر فى مقدمتها .

وليس لأحد أن يذكر بنك مصر وأعماله دون إجلال وتعظيم . ولكن البحث الدقيق يضطرنا الى التريث قليلا والتفكير فيما جاء بتقرير البنك النفيس الذى جعله أساساً لسياسة مصر الصناعية لمدة حددها بعشر سنوات من ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ أى تنتهى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨

لقد أخذ تقرير بنك مصر على الشبيبة المصرية ترامیها على الوظائف الحكومية بمجرد إتمام دروسها العالية وعتب عليها العتب لتهافتها على هذا النوع من الأعمال وتوطيد آمالها على مرتبات الحكومة الشهرية الثابتة . وليس تقرير بنك مصر وحده الذى يلوم هذه الطبقة لشدة رغبتها فى الالتحاق بوظائف الحكومة وانما السواد الأعظم من الناس يشاطرون البنك فى هذا الرأى . وانما عطف تقرير بنك مصر على هذه الشبيبة وألقى مسئولية هذا النقص على الآباء ووزارة المعارف وغيرها من الهيئات الحكومية والفردية المتولية أمر التعليم

ليس لنا الحكم على عدم مقدرة الشبيبة فى الأعمال الحرة دون اختبارها وتمهيد السبيل التى توصلها الى الاشتغال بالأعمال الحرة . أين هذه الاعمال التى يتيسر للشبان الالتحاق بها وهو خالى الوفاض لا يملك من دنياه غير شهادته المدرسية العلمية . فاذا سدت فى وجهه أبواب الرزق فأين له من نصير غير وظائف الحكومة

وقد يمكن تحقيق أمنية توسيع الاعمال الحرة متى وافق الأغنياء على تخصيص جزء من أموالهم الطائلة لاستثمارها فى الاعمال الصناعية حتى يخف الضغط على المشروعات الزراعية التى تحدث من آن لآخر أزمات شديدة لنهالك الأغنياء على زراعة القطن من جهة ثم يقل ترامى الشبيبة على وظائف الحكومة من جهة أخرى

ان مصر فى شدة الافتقار الى المنشآت الصناعية الحرة ولكن لا يمكن انتشارها الا اذا عمدت الحكومة والهيئات القوية الحرة الى تشجيع الصناعات الأهلية بجميع الوسائل ولو كلفها ذلك بعض التضحية . وفى الواقع لايجوز اعتبار هذا الاقدام والتشجيع تضحية إذا دققنا النظر فى حقيقة الأمر بل هو تدبير قويم وسياسة اقتصادية صناعية حازمة لتحسين مرافق البلاد الصناعية والمالية والاجتماعية حيث يتسع مجال العمل الصالح وتنمو الثروة الفردية ثم العامة ويقل عدد المتعلمين العاطلين فيحفظ الأمن من عبث العابثين الا خطر على الهيئة الاجتماعية من شر العامل المتعلم العاطل حتى لا يستغل معلوماته وذكائه فى أبواب الشر والفساد .

ان مصر لم تحرم من الشباب العامل المجد ولكن لابد من تمهيد الطريق

لاستغلال هذة المواهب الضائعة وأكبر دليل على ضياعها اضطرار كثير من خريجى مدارس الفنون والصنائع الى التوظف فى الأعمال الكتابية وأقل من الكتابية فيضيع الفن وتنحط الصناعة .

وفى مصر صناعات عديدة كبيرة وصغيرة من حيث مقدرتها على الانتاج . وغذائية وغير غذائية من حيث الاستهلاك . وغذائية زراعية وحيوانية وأخرى . وغير غذائية زراعية وحيوانية وأخرى من حيث الخامات . وليست هذه الصناعات بدرجة واحدة من الأهمية وانما يمتاز بعضها عن بعض اما لكثرة خاماتها بالقطر أو لشدة حاجة البلاد اليها ولذلك يوجد بالقطر صناعات متوفرة خاماتها الأساسية وصناعات غير متوفرة خاماتها . ولما كانت مصر زراعية بطبيعتها فاول الصناعات الجديرة بالتشجيع والعناية هى الصناعات الزراعية التى يجب السير فيها حسب مقدرة مصر فى الانتاج الزراعى الخاص بهذه الخامات الزراعية وعملا بهذه القاعدة يجب وضع صناعات الغزل والنسج وبصفة خاصة القطنية منها فى مقدمة الصناعات الزراعية ، ثم يليها الصناعات الصوفية والحرير والكتان والتيل والقنب والسيسل ، ومن الصناعات الزراعية ما هو ضرورى للغذاء نذكر منها السكر والعسل الأسود والفواكه المجففة والمحفوظة والمربيات والألبان والأسماك واللحوم المجففة والخضر المجفف والمحفوظ والزيوت وقشر وتنظيف الأرز والنشويات والمكرونة ومن الصناعات غير الزراعية المتوفرة خاماتها الى حد ما صناعات الورق والأسمنت والفخار والقيشانى والرخام والزجاج والتعدين والأسمدة والكبريت وغيره من الحوامض والشمع والسجاير والصابون والحصر والسلال والأثاث والتطعيم والتكفيت والجلود .

الخاتمة

آمال مصر فى نجاح صناعاتها

بزعامة بنك مصر للنهضة الاقتصادية الصناعية

لكل نهضة زعامة، للسياسة زعامة، وللادب زعامة كما أن للاقتصاديات زعامة، والزعامة هى التى تنهض أو تسعى للنهوض بناحية من النواحى الاجتماعية لتسمو بها الى درجة محمودة، وقد ترفعها الى درجة الكمال أو ما يقرب منه، وان لم تصل الزعامة الى ما تصبو اليه فهى تعمل للسير فى الطريق المؤدى الى تحقيق برنامجها المرسوم حتى إذا لم يكن محدوداً بمواد تقيدها ونصوص تلزمها. لأن البرنامج المرن الذى يتطور بتطور الأحوال الاجتماعية أوفق للأمور الاقتصادية من البرامج الجافة الثابتة التى لا يمكن الخروج عنها إلا باجراءات طويلة معرقلة للحياة الاقتصادية التى تتطلب سرعة البت. وليس من السهل على الزعامة غرس المبدأ الذى تنشده وتعمل على إذاعته والدعاية له ما لم يكن فى النفوس استعداداً وقابلية للأخذ به. فاذا لم تمهد السبل كان من العسير الوصول الى نتيجة صالحة.

والزعامة الاقتصادية المصرية موجودة الآن فى القطر وهى لم تتكون بين عشية وضحاها. وانما أوجدتها تطورات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ثم ماقام به دُعاتها الأمناء من الدرس والتدقيق بالمكافحة العنيفة لتذليل ما كان يصادفها من عقبات. كل ذلك لدرء ما حل بالبلاد أثناء الحرب العظمى من الضنك وسوء الحال لقلة الواردات الأجنبية وضعف الصناعات المصرية وعجزها عن إنتاج ما يحتاج اليه الشعب من الصناعات الضرورية للمعيشة. وعندئذ فقط شعرت مصر بحرج مركزها الصناعى فاستيقظت رويداً رويداً. واتجه نظرها نحو إحياء صناعاتها تخلصاً من الوقوع فى مثل هذا المأزق الحرج مرة أخرى ولتمرين نفسها بنفسها بأعمال أبنائها والانتفاع من خاماتها ومائها وهوائها وكل ما لديها من القوى الطبيعية. ثم تخلصاً من خضوعها سنوات عديدة فى كلياتها وجزئياتها للقطن الذى لا تنكر فضله الى حد معلوم والذى كثيراً ما لعبت به أهواء (البورصات) فعبث بالبلاد وأهلها وأصابهم منه شر وسوء كثير بقدر ما كانوا ينتظرونه من رخاء ورفاهية فى سنوات مختلفة.

وزعامة البلاد الاقتصادية قائمة قد ترجع نشأتها الى ما قبل سنة ١٩٢٠ بقليل وان لم تظهر آثارها ولم تنتفع مصر بثمارها إلا فى السنة المذكورة عند ما احتفلت القاهرة بل القطر أجمع بافتتاح بنك مصر . ولا نذكر هذه الزعامة الاقتصادية لاظهار أهلها وتعريف الناس بهم وهم أشهر من نار على علم وانما الغرض الوحيد هو تركيز القيادة العامة فى الأعمال الاقتصادية الوطنية إذ لا بد من توحيد قوى هذه النهضة الحديثه خشية الفوضى وتضارب الآراء وتشتت الجهود . ولسنا نرمى من ذلك الى تحبيذ الدكتاتورية الاقتصادية الصناعية التى قامت فى بعض العصور الماضية وعرفتها مصر واستفادت منها فى عهد ساكن الجنان محمد على باشا الذى يرجع اليه الفضل كله فى إعادة الشىء الكثير من مجد مصر فى جميع مرافق حياتها حيث قال « ان ما أغرسه اليوم سيجنى ثماره أحفادى »

والتركيز الذى ننشده هو توحيد إرشاد المشروعات الصناعية أو بعبارة أوضح هو حصر درس المشاريع الاقتصادية فى أيدى من هم أهل له لما عرف عنهم من مران ودراية فى هذه الأبواب . ومتى وضعت برامج هذه المشاريع ورسمت خططها ترك أمر إدارتها للساعين اليها ليسيروا بها على أسس قويمة لتحقيق خير النتائج لجليل الأعمال .

وإنى أؤكد بأنه لم يفكر أحد ممن أقصدهم فى هذه الزعامة الاقتصادية لأنهم يعملون للعمل ، وينتجون للانتاج ، كل ذلك فى هدوء وسكينة ، وتفكير عميق ثم إنتاج دقيق ، وإنتاجهم هو الذى يتكلم عنهم ، فالزعامة تسعى اليهم وهم لا يسعون لها ، والوطنية الصادقة تعمل لا تتكلم خصوصاً فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية ، تعمل الزعامة دائماً لتنتج دائماً ، أما التى تتكلم دائماً فهى لا تنتج دائماً وليس هناك أدل على النشاط من العمل المنتج ، فهو ثمرة الحركة الفكرية والجسمية ، هو القوة المعنوية والمادية ، هو الانتاج بأكمل معانيه ، لا يأتى الانتاج الصالح إلا من العمل الصالح ، وحقيقة أن الكلام منتج ولكن بئس الانتاج المحصور فى أصوات تخرج من الأفواه فيذهب أثرها فى الهواء هباء منثوراً ، وهو ينتج أشياء أخرى ، ينتج الملل وضياع الوقت دون ثمرة ، ومصر فى حاجة الى العمل الاقتصادى لتجنى الثمار الثمينة المتقنة ، فساعة الكلام انقضت وجاءت ساعة العمل .

ندعو الى العمل الاقتصادى المنتج ولكن بمن نقتدى ؟ وجه نظرك قليلا نحو قبلة العمل المصرى المنتج بل وجهه نحو القائد الاقتصادى الكبير (بنك الأمة

المصرية) أو بعبارة أصرح تأمل فى « بنك مصر » الذى تمثلت فيه باكورة أعمال المصرى المخلص المتفانى فى رفع شأن بلاده باصلاح شئونها المالية والاقتصادية وأصبح أكبر مدرسة عملية لتدريب الشبيبة المصرية على الأعمال المالية لتتقنها عملا بعد ما درستها علماً وعلى رأسه حضرة صاحب السعادة الأستاذ العظيم محمد طلعت حرب باشا وأعضاء مجلس ادارته الاجلاء .

سر قليلا فى شارع عماد الدين وادخل هذا المعهد المالى العملى وتفقده وتمعن فيما تراه أمامك ثم ما تشاهده على يمينك ويسارك ثم ارفع نظرك الى مافوق رأسك ثم انظر الطابق الأرضى وفيه خزائن المال المنظمة يتضح لك المظهر الرائع والعظمة فى جمال بناء هذا المصرف وزخرفه وبهاء نقشه وما تجلى فيه من حذق العامل المصرى . ثم انظر الى هذه الشبيبة المصرية المنظمة على مكاتبها الموزعة على أقسام المصرف استعداداً لخدمة عملاء هذا البنك الوطنى . هذا فخر لمصر وللمصريين جميعاً . وبعد ذلك انظر كيف امتدت فروعه فى كثير من عواصم ومدن القطر كامتداد الدم وسيره فى شرايين جسم الانسان ليزيده قوة ويكسبه نشاطاً . فأحيت هذه الفروع جميع المناطق التى ظهرت فيها كأنها طالع خير وسعادة أو وحى هبط اليها من السماء ليحثها على العمل والانتاج . أليست هذه قوة فى التفكير ، ثم قوة فى التنفيذ ، ثم قوة ما بعدها قوة فى الادارة .

كان يكفى هذه النخبة القوية الايمان بالوطنية فخر نجاحها فى هذا العمل المالى ولكنها آلت على نفسها أن تبقى ساهرة على مصالح البلاد ، تواصل الليل بالنهار وتعمل جهد المستطاع لتشييد صرح مصر المالى على دعائم ثابتة قوية ، ولما وفقت فى مشروعها الأساسى وهو إنشاء بنك مصر عز عليها أن تترك صناعات البلاد تندثر . فنهضت بها ، وكان نهوضها موفقاً رغم ما صادفها من الصعاب والعراقيل خصوصاً فى أيام الأزمات العالمية التى نال مصر منها نصيبها . فأنشأت شركات مصرية بأموال للمصريين لحلج وغزل ونسج القطن والصوف والكتان والحرير ولأعمال النقل البرى والبحرى والجوى ثم شركة الأسماك وغيرها من الشركات الصناعية التى يجب علينا أن ننظر الى كل واحدة منها نظرنا الى القيادة العامة التى تدعونا جميعاً الى الأخذ بناصرها والاقتداء بأعمالها اذا كنا صادقين فى وطنيتنا ، وكنا نريد حقاً استقلال البلاد الاقتصادى الذى هو فى نظرى أساس كل نوع من أنواع الاستقلال . المال أساس الملك . كما أن العدل أساسه أيضاً .

وبفضل هذه الجهود العظيمة اتجهت أنظار الحكومة والشعب نحو الأعمال الصناعية فعمدت الحكومة الى تشجيع المشروعات الصناعية الأهلية ومدت اليها يد المساعدة ماستطاعت اليها سبيلا ، من سن قوانين ومنح اعانات ورفع الرسوم الجمركية وما الى ذلك من وسائل التشجيع والحماية الاقتصادية الصناعية . ثم عمل الشعب من ناحية أخرى على احياء الصناعات وبث الدعاية اليها عن طريق النشر لتنبيه أصحاب الأموال الى حقيقة الأمر ليعلموا أن الزراعة وحدها أصبحت لاتضمن سعادة القطر . وأن التوازن الاقتصادى يختل اذا لم تنهض الأمة لاقامة الصناعات فتضع الزراعة فى احدى كفتى الميزان الاقتصادى يقابلها فى الكفة الأخرى الصناعات الأهلية المنتجة .

بذر قواد النهضة الاقتصادية العلمية خير البذور وأنقاها . والبلاد تجنى الآن ثمارها اليانعة وهى رغم صغرها عظيمة ، لأن سر النجاح فى الأعمال أن تبدأ صغيرة ثم تنمو شيئاً فشيئاً حتى تصل الى درجة الكمال أو مايقرب منه . ارجع معى قليلا الى عشر سنوات خلت أو ماقبل ذلك فهل كنت ترى للشبيبة المصرية يد فى الأعمال الصناعية ؟ ثم هل كنت ترى متجراً للحلوى يديره وجيه من وجهاء المصريين (الاستادالرمالى) ؟ وهل كنت ترى أحد خريجى السنترال (التى تعتبر فى الصف الأول من المدارس العالمية العالية فى الدراسات الهندسية) ينشىء ويعمل فى مصنع لانتاج الثلج وما يتصل به من الصناعات (الاستاذعباس وهبى) ثم هل كنت ترى رجلا من افاضل رجال التهذيب يؤسس ويدير بنفسه مصنعا للسجاد بحدائق القبة (الاستاذ احمد بك فهمى القطان) وهل كنت ترى سيدة من أفضل السيدات وأثراهن تدعو الى تعليم الصناعات للبنات فتنشىء مشغلا للسجاد تباشر أعماله بنفسها رغم ماهى عليه من جاه (السيدة هدى هانم شعراوى) ؟ لم يكن شىء من هذا ولا ذاك اذ كان الجميع ينظرون الى الاحتراف بالأعمال الصناعية بمنظار غير المنظار الذى ننظر به اليها الآن ، ولماذا هذا التطور ؟.. لان دعاية زعماء النهضة الاقتصادية قد أثمرت وسرى مفعولها فى الشعب فبددت العقائد القديمة الضارة وأظهرت مكانها من المبادىء الاقتصادية والاحساس بالكرامة والجاه عند الاشتغال والعناية بالأعمال الصناعية .

أكثر من هذا : أنظر ماأنتجته تعاليم هذه النهضة الاقتصادية ومفعولها على الشبيبة الممثلة فى الطلبة الذين لايملكون غير عنفوان الشباب ونشاطه . أصبحت

هذه الشبيبة التى لاتملك مالا ولا سلطانا غير قوة العقيدة تدعو الى انهاض الصناعات لتجعلها علاج الحركة الاقتصادية فتتعاون مع الزراعة وتؤازها لتروج تجارة الحاصلات الزراعية والمصنوعات المصرية . آمن الشباب بمبادىء الزعامة الاقتصادية فنشطوا الى جمع شملهم فى هيئة (جمعية مشروع القرش) التى بدأت عملها فى عام ١٩٣٢ وكانت هذه الشبيبة — من بنين وبنات على اختلاف السن — تجوب الشوارع وتتسلق الترام والعربات . وتسير وراء السيارات والدراجات فى المدن والقرى . وتطرق أبواب المنازل وتقصد المصالح والمحال العامة من حدائق وملاهى ومسارح ومقاهى للحصول على المادة الأساسية (القرش) لانشاء المصانع الوطنية .

فنشأ عن هذا الجهاد انشاء مصنع الطرابيش الذى ينتج بنجاح الآن . كل هذه الجهود مستقاة من قوة الايمان والعقيدة الثابتة بما يقوم به بنك مصر ورجاله من الخدمات الجديرة بارشاد الأفراد والجماعات لما فيه الخير لمصر وأهلها .

وانا نرجو من الله أن يوفقنا جميعاً الى خدمة بلادنا بكل اخلاص وأمانة ؟

حسين على الرفاعى

مصر الجديدة — يناير سنة ١٩٣٥

فهـــرس

الصناعة فى مصر

صحيفـــة

المقـــدمة ١ — ١٤

١ — النهضة الصناعية المصرية فى عهد حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم (فؤاد الأول) . . . ١

٢ — القصد من وضع هذا الكتاب ١٣

٣ — صلة الاقتصاد السياسى بالاقتصاد الصناعى . . ١٤

الفصل الأول ١٧ — ٧٢

عناصر الانتاج الصناعى فى مصر

١ — الطبيعـة : —

١ — البيئة (الجو والأرض) ١٨

٢ — المواد الأوليـة ٢١

٣ — القوة المحركة ٢٢

٢ — رأس المـال : — ٢٤

١ — الائتمان الصناعى فى مصر ٢٥

ا) الائتمان الصناعى الحكومى فى مصر ٢٦

ب) الائتمان الصناعى الحر ٣٠

٢ — الائتمان الصناعى فى الخارج ٣١

فى انجلترا . وألمانيا . وبلجيكا . وفرنسا . وهولندا . واليابان . ورومانيا . وتركيا . واليونان .

صحيفة

٣ — كيفية تكوين الاموال اللازمة للصناعة المصرية:— ٣٩

أ) استغلال الأموال الضائعة على أصحابها فى الصناعات ٤٠
ب) الانتفاع بالأموال المخزونة فى الأعمال الصناعية ٤١
ج) فرض ضريبة على المحال العامة لصالح الصناعات الأهلية ٤٣
د) البنك الصناعى ٤٥

٣ — العمل ٤٦

٤ — عوامل اقامة الصناعة ووفرتها فى مصر ٦٦

الفصل الثانى ٧٣ — ١٥٤

تنظيم الانتاج الصناعى فى مصر

١ — تدخل الحكومة وعدمه فى الانتاج الصناعى ٧٣
٢ — تحديد الانتاج حسب تعداد السكان ٧٧
٣ — تحديد الانتاج منعاً للأزمات ٧٨

١ — الأزمات وأنواعها وأسبابها :—

أ) الأزمات الخاصة بالزراعة والصناعة ٨٠
ب) الأزمات العامة فى التجارة والمالية ٨٢
ج) الأزمة الحاضرة ٨٤

٢ — آراء مختلفة فى الأزمة الحاضرة :—

أ) بنك مصر ٩٤
ب) البنك الأهلى المصرى ١٠٤

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

ج) المسيو بيريتيانى (رومانيا) ١٠٧
د) نصيب مصر فى المؤتمرات الدولية الاقتصادية
لمعالجة الأزمة ١١٥

٣ — دروس الأزمة ١٣٢

محاضرة حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا
وزير المالية . . . . . .

٤ — تقسيم الصناعات : —

ا) آراء مختلفة فى تقسيم الصناعات ١٤٥
ب) مصر وتقسيم صناعاتها ١٤٦
ج) الصناعات الكبيرة والصغيرة بصفة عامة . . . ١٤٩
د) الصناعات الكبيرة والصغيرة فى مصر ١٥٣

الفصل الثالث ١٥٥ — ٢٦٢

صناعات الغزل والنسج فى مصر

١ — الغزل والنسج والصباغة فى مصر

١ — الغزل والنسج فى مصر قديماً ١٥٥
٢ — تطور صناعة الغزل والنسج فى مصر ١٥٧
٣ — شركة مصر للغزل والنسج ١٥٩
٤ — قوة إنتاج صناعة غزل ونسج القطن فى مصر ١٦٦
٥ — صباغة الأقمشة فى مصر ١٦٨
٦ — تشجيع صناعة غزل ونسج القطن فى مصر . . ١٧٠

صحيفة

٢ — القطن فى مصر

١ — نشأة زراعة القطن فى مصر ١٧١
٢ — أنواع القطن المصرى والمساحة المخصصة لزرعه ١٧٢
٣ — فضل تقدم الرى على زراعة القطن فى مصر . . ١٧٥
٤ — وسائل تحسين القطن المصرى ١٧٧
ا) تحسين طرق زرع القطن المصرى ١٧٧
ب) تحسين بذرة القطن المصرى ١٧٩
ج) منع خلط الأقطان المصرية ١٨٠
د) رطوبة القطن المصرى ١٨٢
٥ — بيع القطن المصرى : — ١٨٣
ا) البيع بسعر محدد ١٨٤
ب) البيع على القطع ١٨٤
ج) الهيئات التى تتولى بيع القطن المصرى ١٨٥
د) تقلبات أسعار القطن المصرى فى الأسواق العالمية ١٨٧
٦ — منافسة القطن المصرى : — ١٩٢
أ) منافسة الصناعات النسجية للقطن المصرى . . ١٩٣
ب) منافسة مزارع القطن الأجنبية للقطن المصرى . . ٢٠٣
٧ — الصناعات القطنية : — ٢٠٦

٣ — الصوف المصرى

١ — الأغنام المصرية : — ٢٠٧
ا) أغنام الوجه القبلى ٢٠٨
ب) أغنام الوجه البحرى ٢٠٨

صحيفة

ج) الأغنام الأجنبية الموجودة بمصر ٢٠٩

٢ — الصوف المصرى : —

ا) الصادر والوارد من الصوف ٢١١
ب) عيوب الصوف المصرى ٢١٢
ج) صوف مديرية أسيوط ٢١٤
د) صوف مديرية الشرقية ٢١٥
ه) الوارد من المصنوعات الصوفية ٢١٦

٣ — صناعة الطرابيش والقبعات الصوفية : —

ا) سر فشل مصنع فيها للطرابيش ٢١٨
ب) مصنع مشروع القرش للطرابيش ٢٢٠

٤ — صناعة السجاد والأكلمة بمصر : —

ا) مدرسة أسيوط الصناعية ٢٢١
ب) مصنع أبو الهول بأسيوط ٢٢٢
ج) المدرسة الصناعية للسجاد بعابدين . . . ٢٢٥
د) مصنع مصلحة التجارة والصناعة النموذجى للسجاد ٢٢٥
ه) مصانع أخرى : — ٢٢٦
مشغل هدى هانم شعراوى — مصنع السجاد
للاستاذ احمد فهمى القطان بك .

٥ — صناعة السجاد صناعة منزلية للنساء ٢٢٧

٦ — الصناعات الصوفية الأخرى ٢٣٠

٧ — الصوف الصناعى ومنافسته للصوف الطبيعى ٢٣١

صحيفة

٤ — الحرير فى مصر

١ — دودة القز وشجرة التوت وما يستخرج منها . . ٢٣٢
٢ — حل الشرانق فى مصر ٢٣٧
٣ — نسج الحرير فى مصر :- ٢٣٨
ا) الأفراد (الطوانسى) ٢٣٩
ب) المدارس (المحلة الكبرى) ٢٤١
ج) الشركات (مصنع شركة مصر بدمياط) . . ٢٤١
٤ — المصنوعات الحريرية المصرية وحالتها التجارية . . ٢٤٢
٥ — منافسة الحرير الصناعى للحرير الطبيعى ٢٤٥

٥ — الكتان والتيل والقنب والسيسل فى مصر ٢٤٩

١ — الكتان :-

ا) نبذة تاريخية ٢٤٩
ب) صناعة الكتان فى مصر ٢٥١
ج) الصادر والوارد من الكتان ٢٥٣

٢ — التيل :-

ا) زراعة التيل فى مصر ٢٥٤
ب) الصادر والوارد من الصناعات التيلية ٢٥٥

٣ — القنب (الجوت) :-

ا) زراعة القنب ٢٥٦
ب) صناعات القنب وغيرها من الألياف ٢٥٨
ج) الصادر والوارد من مصنوعات القنب ٢٥٩

٤ — السيسل :- ٢٦١

صحيفة

الفصل الرابع ٢٦٣—٤٣٢

الصناعات الغذائية الهامة فى مصر

١ — صناعة السكر فى مصر

ا) نبذة تاريخية ٢٦٣
ب) انتعاش صناعة السكر ٢٦٧
ج) حماية الحكومة لصناعة السكر ٢٧١

٢ — صناعة الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى فى مصر

ا) العناصر الأساسية لصناعة الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى ٢٧٤
ب) الوارد والصادر من الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى ٢٧٧
ج) مصانع الفواكه المجففة والمحفوظة والحلوى . . ٢٧٩
د) صناعة تجفيف البلح ٢٨١

٣ — صناعة الخضراوات المجففة والمحفوظة فى مصر

ا) الخضراوات المصرية وحالتها الزراعية الاقتصادية ٢٨٣
ب) الخضراوات المصرية وحالتها الصناعية ٢٨٦
ج) الخضراوات المصرية وحالتها التجارية ٢٨٨

٤ — صناعة النشاء من الذرة فى مصر

ا) الوارد والصادر من النشاء ٣٠٣
ب) توافر خامات النشاء فى مصر ٣٠٥
ج) ما يمكن لمصر إنتاجه من النشاء ٣٠٨
د) وسائل حماية وتشجيع صناعة النشاء فى مصر ٣١٢

صحيفة

٥ — الأسماك وصناعاتها فى مصر

ا) تنظيم صيد الأسماك ٣١٤
ب) تجارة الأسماك ٣١٦
جـ) شركة مصر لصيد الأسماك ٣٢٣
د) الصناعات السمكية ومصنع الزرايب لبنك مصر بالسويس ٣٢٣
هـ) مصايد الاسفنج بالقطر المصرى ٣٢٥
و) وسائل تحسين وتشجيع الصناعات السمكية ٣٢٦

٦ — صناعة الثلج والتبريد فى مصر

ا) صناعة الثلج والتبريد بالقاهرة والاسكندرية ٣٢٨
ب) مصانع الثلج فى غير القاهرة والاسكندرية . . ٣٣٥

٧ — الأرز وتحضيره فى مصر

ا) تقرير خبير الأرز (المستر دوجلاس) ٣٣٨ - ٣٨٢
ب) مضارب الأرز الموجودة بالقطر ٣٨١
جـ) الوارد والصادر من الأرز ٣٨٢

٨ — الألبان وصناعاتها فى مصر

١) نظرة عامة ٣٨٣
٢) حركة الوارد والصادر من الألبان ٣٨٤
٣) ضرورة العناية بالألبان ٣٩٤
٤) مصنوعات الألبان فى مصر ٤٠٥

٩ — صناعة الزيوت المصرية

١ — زيت بذرة القطن

ا) استخراج زيت بذرة القطن وأنواعه فى مصر ٤١٦

صحيفة

ب) بذرة القطن وزيتها ٤١٨
ج) معاصر زيت بذرة القطن فى مصر ٤١٩

٢ — زيت بذرة الكتان (الحار)

ا) محصول بذرة الكتان والصادر والوارد منها . . ٤٢٠
ب) إنتاج زيت بذرة الكتان فى مصر ٤٢١

٣ — زيت السمسم (السيرج)

ملخص تقرير الخبير الكيماوى (المستر فيلمان)

ا) طرق عصر السمسم فى مصر ٤٢٢
ب) محصول السمسم فى مصر ٤٢٤

٤ — زيت الزيتون

ا) الزيتون فى مصر ٤٢٥
ب) الزيتون وعصره فى واحة سيوه ٤٢٦

٥ — زيت الخروع ٤٢٧

٦ — زيت الفول السودانى ٤٢٨

٧ — زيت جوز الهند ٤٢٩

٨ — زيت النخيل
٩ — زيت الزعفران والخس والسلجم والقرطم ٤٣٠

١٠ — زيت حب العزيز
١١ — زيت السمك ٤٣١
١٢ — الزيوت الطيارة (الروائح العطرية)

١٠ — صناعة المكرونة ٤٣٢

صحيفة

الفصل الخامس ٤٣٥ — ٦٤٢

الصناعات غير الغذائية الهامة فى مصر

١ — صناعة السجاير فى مصر

ا) نشأة التدخين ٤٣٥
ب) زراعة الدخان وأسباب تحريمها فى مصر . . . ٤٣٧
ج) صناعة التدخين فى مصر ٤٤١
د) تجارة السجاير المصرية ٤٤٦
ه) المنافسة الأجنبية ٤٥١
و) أسباب هبوط الصادر ٤٥٤

٢ — استخراج النيكوتين من فضلات التبغ ٤٥٦

ا) ماتستفيده مصر سنويا من مركبات النيكوتين . . ٤٥٧
ب) مركبات النيكوتين والآفات التى تقاوم بها . . . ٤٥٩
ج) المواد التى تحضر منها مركبات النيكوتين فى بعض الممالك ٤٦٠
د) متخلفات الأدخنة في مصر ٤٦١
ه) المقدار الممكن الحصول عليه من هذه المتخلفات ٤٦٢
و) قيمة هذه المتخلفات من الوجهة الاقتصادية . . ٤٦٥

٣ — صناعة الورق فى مصر

ا) حاجة مصر الى مصانع للورق ٤٧١
ب) الجهود الفردية والحكومية لاقامة مصانع للورق ٤٧٢
ج) العناصر الضرورية لصناعة الورق ٤٧٤

٤ — الصناعات الخشبية فى مصر

ا) نبذة تاريخية ٤٨٤

صحيفة

أ) الوارد والصادر من الأخشاب والأثاث وغيرها من المصنوعات الخشبية ٤٨٦

ب) شأن الصناعات الخشبية قديما فى مصر ٤٩٣

ج) صناعة السفن فى مصر (شركة مصر للملاحة) ٤٩٤

د) صناعة الأثاث فى مصر الآن ٤٩٦

٥ — صناعة الماس

ا) نظرة تاريخية ٥٠٥

ب) بعض الأحجار الماسية الفريدة فى نوعها . . . ٥٠٩

ج) المراكز الحالية لانتاج الماس ٥١١

د) الماس وأسواقه الحالية ٥١٢

ه) صناعة الجواهر وتجارتها فى مصر ٥١٨

٦ — صناعة الأوعية اللازمة لحفظ الخضراوات والفاكهة فى مصر ٥٢٢

٧ — صناعات الجلود

تقرير خبير الجلود (الدكتور باركر) ٥٢٦

القسم الأول — خامات الصناعة :

١ — الجلود بنوعيها ثقيلها وخفيفها ٥٢٦

٢ — مواد الصباغة والمدابغ المصرية ٥٣٧

٣ — الوارد والصادر من الجلود ومصنوعاتها . . . ٥٤٨

٨ — صناعة الصابون فى مصر

أولا — خامات الصابون فى مصر ٥٤٩

ا) المواد الدهنية النباتية والحيوانية ٥٥١

ب) القلويات ٥٥٢

صحيفة

ثانيا — صناعة الصابون ٥٥٢

٩ — المحاجر والمناجم المصرية وما يتصل بها من الصناعات ٥٦٢

أولا — نبذة تاريخية عن طبقات أرض القطر المصرى . . ٥٦٢

ثانيا — نبذة تاريخية عن صناعة التعدين فى مصر ٥٦٥

ثالثا — الرخام — الجرانيت — الجبس — الفوسفات — المنجنيز — البترول — الذهب والفضة — الزنك والرصاص — النيكل والحديد والنحاس — معادن مختلفة — الزبرجد — الأصباغ والألوان . . . ٥٦٨

١٠ — صناعة الأسمنت فى مصر ٦٠٢

١١ — « الفخار فى مصر ٦١٢

١٢ — « صناعة شمع الاضاءة بمصر ٦٢٣

١٣ — « الأسمدة الفوسفاتية ٦٢٥

١٤ — « حامض الكبريتيك ٦٢٦

١٥ — « المطاط (الكاوتش) ٦٢٧

١٦ — « الأسرة (السراير) ٦٢٨

١٧ — « الفضلات الحيوانية ٦٢٩

١٨ — « الحصر والسلال والمكانس ٦٣٠

١٩ — « الزجاج ٦٣٢

٢٠ — « الطباعة ٦٣٨

الفصل السادس ٦٤٣—٦٨٢

تشجيع الصناعات الأهلية وحمايتها

١ — تشجيع الصناعات الأهلية فى الخارج ٦٤٣

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

صحيفة

٢ — تشجيع الصناعات الأهلية فى مصر : — ٦٥١
مصلحة التجارة والصناعة . التسليف الصناعى .
التعريفة الجركية . المدارس الصناعية . النقابات .
تفضيل المصنوعات المصرية . الغرف التجارية .
المعارض . إنشاء متحف صناعى . الأسواق .
نياشين التجارة والصناعة . الدفاع عن العمال
والمصانع . السجل التجارى
٣ — تشريع لتشجيع وحماية الصناعات الأهلية فى مصر ٦٦٣
٤ — الصناعات المصرية الجديرة بالتشجيع والحماية ٦٦٩
٥ — كيف تنهض بالصناعة فى مصر ٦٧٢
٦ — بنك مصر وانهاض الصناعات الأهلية . . . ٦٧٥

الخاتمة

أمال مصر فى نجاح صناعاتها ٦٧٨

م . مصر ٢٧٥٣ / ٢٠٠٠ / ١٩٣٤

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

AUC - LIBRARY

DATE DUE

main

0 0 0 0 0 0 0 3 5 8 1 1

HC 535 R53 1935

b12513593
i13886162

9 MAY 1988